

إرشاد السالك إلى
حل ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر
بن أيوب بن قيم الجوزية المتوفى ٧٦٧هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي

المجلد الأول

أضواء السلف

إرشاد السالك إلى
حل ألفية ابن مالك



إرشاد السالك إلى
حل ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر
بن أيوب بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٧ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي
الأستاذ المشارك في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

المجلد الأول

أضواء السلف



الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي الحربي
الرياض - ص ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٠٥٥٤٩٤٣٨٥.

تطلب منشوراتنا من:
مكتبة الإمام البخاري - مصر - الإسماعيلية - ت ٣٤٣٧٤٣ / ٠٦٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهدأن لاإله إلا الله وحده لاشريك له،وأشهدأن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا الكتاب يشتمل على دراسة وتحقيق شرحٍ من شروح ألفية ابن مالك وهو المسمى: «إرشاد السالك إلى حَلّ ألفية ابن مالك» لبرهان الدين إبراهيم بن الشيخ محمد بن أبي بكر قيم الجوزية -رحمهم الله تعالى- وقد كان القسم الأول منه -وهو مايتعلق بالجانب النحوي- موضوعاً قدمته لنيل درجة الدكتوراه وقد حصل على درجة الشرف الأولى -بحمد الله- ثم يسر الله لي إكماله فله الحمد والمنة؛

وقد دفعني إلى دراسة هذا الكتاب وتحقيقه أمور، أهمها:

- أن هذا الكتاب شرح لألفية ابن مالك التي أصبحت قطب النحو والتصريف وعليها مدار النحاة والصرفيين.
- أنه بعد استعراض هذا الشرح تجلّى لي من سمو قدره وقيمته العلمية مايستنهض الهمة إلى إخراجه ونشره وإماطة ماتراكم عليه على مر القرون بغية نفع الأمة الإسلامية بهذا العطاء الثر من جهود سلفنا الصالح وعصارة أفكارهم في مختلف فنون العلم.
- أن هذه الثمرة الفكرية النفيسة محصَّلة من دوحة عظيمة يطيب للنفس

أن تتروح في ظلالها وتقطف من ثمارها ألا وهي دوحة ابن القيم وأسرته العريقة، تلك الأسرة التي عرفت بالعلم والتقى، فما كان أشد سروري حين علمت بأن ابن القيم شرح ألفية ابن مالك وما كان أشد اغتباطي حين عثرت على هذا الشرح القيم المؤمل فيه السلامة من المزالق العقدية التي وقع فيها بعض النحويين.

هذا وقد جعلت العمل فيه قسمين:

القسم الأول: يعنى بدراسة الكتاب ومؤلفه.

القسم الثاني: ويعنى بتحقيق الكتاب وما يتبع ذلك.

وقد اشتمل القسم الأول على التعريف بالناظم ابن مالك، وتناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه وأسرته ومولده ودراسته ورحلاته وشيوخه ومذهبه النحوي وتلاميذه ومصنفاته وبعض أخلاقه وانتهى بوفاته رحمه الله.

واشتمل هذا القسم -أيضاً- على التعريف بالشارح ابن القيم وقد تناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه ومولده وبعض الجوانب من حياته وأخلاقه وآثاره العلمية ومذهبه النحوي وموقفه من المذاهب النحوية وما تفرد به ومنهجه في هذا الشرح، وشواهده ووفاته.

كما اشتمل القسم الأول على التعريف بالشرح وقد تناول الحديث توثيق اسمه، ونسبته إلى مؤلفه، ونُسَخه المعتمد عليها في تحقيقه وموضوعه، ومكانته، ونقده، وغير ذلك.

وأما القسم الثاني من العمل فيعنى بتحقيق نص الكتاب والتعليق عليه في الهامش حين يدعو المقام، وقد التزمت بقواعد تحقيق التراث، وجهدت جهدي في تحرير النص، ونبهت على الخلافات الواردة في نسختي المخطوط،

وأثبت الصحيح أو الأصح في أصل النص، وأشرت إلى مواضع السقط من إحدى النسختين أو كلتيهما، وقد التزمت بنص المؤلف فلم أزد فيه أو أنقص منه إلا ما كان لابد منه لصحة الكلام -وهو قليل جداً- مع تمييزه من كلام المؤلف والإشارة إلى ذلك في الحاشية.

كما عزوت الآراء النحوية الواردة في الشرح إلى مصنفات أصحابها فإن لم يمكن ذلك أحلت إلى المراجع التي ذكرتها.

وقد عزوت القراءات المختلفة التي احتج بها المؤلف إلى كتب القراءات وكتب إعراب القرآن الكريم.

هذا وقد بينت ما أبهمه الشارح كقوله: «قال بعضهم....»، وقوله: «خلافاً لما ذهب إليه بعضهم»، وقوله: «وكقراءة بعضهم» وفَصَّلْت ما أجمله الشارح وذكرت ما أغفله، كأن يورد مسألة خلافية ويقتصر فيها على بعض الآراء، فلربما ظن القارئ أنها محل اتفاق، أو لا يستوعب جميع الآراء فيها وهذا وقع كثيراً في الشرح، وتكاد لا تمر مسألة خلافية في الشرح إلا وأجدني مضطراً إلى بيان ما أغفله طلبا لإخراج هذا الكتاب على الوجه الأكمل، إلى غير ذلك من توضيح الكلمات الغريبة وضبط ما يحسن ضبطه، وذكر أسماء المراجع التي رجعت إليها وعمل الفهارس المتبعة تيسيراً للرجوع إلى محتويات الكتاب.

وبعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذا الكتاب أحمده وأشكره ولا أحصي ثناءً عليه، وأحب أن أسجل شكري وعرفاني لفضيلة الدكتور أحمد عبد الله هاشم الذي تولى الإشراف على معظم هذا الكتاب فقد أفدت من توجيهاته القيمة وآرائه السديدة في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه الشيء الكثير فجزاه الله عني خير الجزاء كفاء مابذل من جهد وتوجيه، كما أشكر الجامعة الإسلامية في

المدينة المنورة على ما هيئت لي بتوفيق الله من فرصة الدراسة طالباً ومواصلة الدراسات العليا والبحث العلمي في رحابها المباركة أجلّ الله قدرها ورفع ذكرها وجزى القائمين عليها من أول أمرها وعلى مر الأعوام خير ما يجزى به عباده المخلصين، كما أسأله سبحانه لها الزيادة والتمكين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد بن عوض بن محمد السهلي

١٤١٩هـ

القسم الأول

الفصل الأول: ابن مالك

وفيه مباحث

المبحـــث الأول
نسبـــه، وكنيتـــه، ولقبـــه

نسبـــه:

هو أبو عبدا لله جمال الدين: محمد بن عبدا لله بن محمد بن عبدا لله ابن مالك الطائيّ الجيّاني، وهذه السلسلة النسبية هي رواية دائرة المعارف الإسلامية[1]، وسار عليها الدماميني في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد[2]، وقد ذكرها بروكلمان[3]، وذهب المَقَّرِي في نفح الطيب[4] إلى أن بعض الحُفَّاظ -حين عَرَّفَ بابن مالك- قال: «يقال: إن "عبدا لله" في نسبه مذكور مرتين متواليتين، وبعضٌ يقول مرة واحدة، وهو الموجود بخطه في أول شرحه لعمدته، وهو الذي اعتمده الصفدي».

هذا وقد عرّف به محمد بن علي بن طولون في هداية السالك[5] فقال: «هو: محمد بن عبدا لله بن عبدا لله بن عبدا لله -ثلاثا- ابن مالك».

وقد اكتفى بعضهم بذكر: محمد بن عبدا لله بن مالك، أو محمد بن مالك، اكتفاء بالمشهور.

كنيتـــه ولقبـــه:

يكنى ابن مالك بـــ: أبي عبدا لله، ويلقب بجمال الدين.[6]

---

(١) دائرة المعارف الاسلامية: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر ص:ه "نقلا عن مقدمة شرح الكافية الشافية، للدكتور:عبدالمنعم هريدي".

(٣) ينظر: ٢٩٨/١ من كتابه تاريخ الأدب العربي. (٤) ينظر: ٢٢٢/٢.

(٥) ينظر: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك: ص١.

(٦) ينظر: العبر: ٣٢٦/٣، والبداية والنهاية: ٢٨٣/١٣.

المبحث الثاني

اسرته

لم تفد المصادر بشيء عن أسرة ابن مالك، كما أنه لم ينقل عنه أنه صرح بشيء من ذلك -أيضاً- ويرجح كثير من الباحثين أن يكون والداه قد توفيا وهو صغير، وهذا -إن صحّ- يمكن اعتباره من دواعي رحلته إلى المشرق،ولاسيما أنه لم يعد إلى مسقط رأسه"الأندلس"بعد ارتحاله الموفق عنها.

المبحث الثالث

مولده

ولد ابن مالك في "جَيَّان"[1] -بفتح الجيم وتشديد الياء- وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة ٦٠٠هـ على أكثر الروايات[2] وأقربها إلى الصحة.

المبحث الرابع

دراسته بالأندلس

يبدو أن ابن مالك بدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم كما جرت عليه

(١) ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٩٥/٢.

(٢) ينظر العبر: ٣٢٦/٣، والبداية والنهاية: ٢٨٣/١٣، والوافي بالوفيات: ٣٥٩/٣، وطبقات القراء:١٨٠/٢-١٨١، وطبقات الشافية: ٢٨/٢، والسلوك: ٦١٣/١، ونفح الطيب:٢٢٢/٢-٢٣٣،وإيضاح المكنون:٢٦٠/١،ومرآة الجنان:١٧٢/٤، وبغية الوعاة: ١٣٠/١-١٣٦، وكشف الظنون: ص٨٢،١١٩،١٣٣،١٥١، ٢٠٥، ٤٠٥،٤١٢، وشذرات الذهب: ٣٣٩/٥، والنجوم الزاهرة: ٢٤٤/٧، والأعلام للزركلي:١١١/٧،وإشارة التعيين ص٣٢٠،ومعجم المؤلفين:٢٣٤/١٠

عادة طلاب العلم في عصره ومصره، واستتبع ذلك دراسة القراءات وحفظ ماتيسر له من المتون المختلفة، ولا سيما متون النحو واللغة، وقد ذكره ابن الجزري -في طبقات القراء- فقال: «قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك، بل قد أخذ العربية -في بلاده- عن ثابت[1] بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً[2]...».ا.هـ.

المبحث الخامس

رحلته وأثرها فيه

ولد ابن مالك في الأندلس، وقضى باكورة شبابه فيها في حينٍ لم تكن فيه الأحوال السياسية مستقرة، فقد كان الصراع على أشده بين المسلمين والإفرنج، تبع ذلك تساقط البلاد الإسلامية بعد حروب طاحنة كانت الدولة فيها للإفرنج على مَن عاصرهم من ملوك الموحدين، وعلى رأسهم الناصر بن يعقوب الذي ولي الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥هـ.

لذا يمكن القول بأن تلك الفتن والاضطرابات السياسية كانت من بين أسباب ارتحال ابن مالك إلى المشرق إن لم تكن أهم تلك الأسباب، كما أن الرغبة في زيارة الديار المقدسة، والشغف بمشاهدة مواقع التنزيل، ومصدر إشعاع الحضارة الإسلامية، أمور تستحث طلاب العلم -عامة- فضلا عن ابن مالك، ذلك الشاب المتوقد الذهن، الولوع بالعلم ومصاحبة العلماء.

لذا نجد ابن مالك يزمع الرحلة إلى المشرق، وتتم تلك الرحلة، ويؤدي

(١) تنظر ترجمته في شيوخ ابن مالك ص:١٢.

(٢) تنظر طبقات القراء: ١٨٠/٢-١٨١.

فريضة الحج، ثم يلحق بالشام بيد أن الأحوال السياسية فيه لم تكن بأسعد حالا ولا أهدأ بالا من بلاد الأندلس، فقد كانت البلاد الشامية في فتن وحروب دامية بين الصليبيين والتتار من جهة، وبين الدولة الأيوبية التي دبّ الخلاف فيها بعد موت صلاح الدين بسبب النزاع بين أبنائه الثلاثة وأخيه على السلطة من جهة أخرى.[1]

ويظل ابن مالك يطوف بالبلاد الشامية ويتنقل بين حواضرها: دمشق، وحلب، وحماة، وبعلبك، ويستقر به المطاف في دمشق، على ما ذكره الرواة، فقد ذكر ابن الجزري[2] أنه قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب فنزل فيها وفي حماة، وأُخِذَ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق مستوطنا.

ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكيَّ المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن المشرق عدل عن منهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصفدي[3] عنه: «إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي».

وذكر نحوَ قول الصفدي هذا ابنُ عساكر[4] والسيوطي[5]، وزاد

---

(١) ينظر أعمال الأعلام -لسان الدين الخطيب- ص: ٣٠٩ وما بعدها.

(٢) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١٨٠/٢.

(٣) ينظر الوافي بالوفيات: ٣٦٠/٣.

(٤) ينظر فوات الوفيات: ٢٢٧/٢-٢٢٨.

(٥) ينظر بغية الوعاة: ١٣٠/١-١٣٦.

ابن العماد[1]: "حسن الخلق"، ولا غرابة في ذلك، فإن الهجرة من أكبر عوامل التأثير والتأثر.

المبحـــث الســـادس

شيوخــــه

أولاً: شيوخه في الأندلس:

ذكر ابن الجزري[2]: «أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت[3] ابن خيار، وأنه حضر على أبي علي الشلوبين[4] نحو العشرين يوماً، كما ذكر السيوطي[5] أن له رواية عن أبي الصقر.

ثانياً: شيوخه في المشرق:

ذكر السيوطي[7]: أنه سمع بدمشق من السخاوي[8]، وجالس بحلب

---

(١) ينظر: شذرات الذهب ٣٣٩/٥.

(٢) ينظر: طبقات القراء ١٨٠/٢-١٨١.

(٣) هو أبو الحسن، أو أبو المظفر: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار، توفي سنة ٦٢٨هـ، انظر بغية الوعاة ص٢١٠، وفي النفح: ثابت ابن خيار بن ثابت... الخ.

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد الأزدي، ولد سنة ٥٦٢هـ، وتوفي سنة ٦٤٥، له كتاب "التوطئة في النحو"، انظر: البداية والنهاية ١٨٥/١٣، وانباه الرواة ٣٣٢، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٧.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية ٢٥٧/٥. (٦) ينظر: بغية الوعاة ص ٥٣.

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) هو علي بن محمد بن عبدالصمد الهمذاني السخاوي، توفي سنة ٦٤٣هـ، له شرح المفصل سماه: المفضل، انظر انباه الرواة ٣١١/٢، والاشارة ص٢٣١.

ابن عمرون[1] -تلميذ ابن يعيش- وأن له شيخا جليلا هو ابن يعيش الحلبي[2]، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالتربة العادلية، والجامع المعمور، وقال المقّري: «...وسمع بدمشق من مكرم[3]، وأبي صادق الحسن بن صباح[4]، وأبي الحسن بن السخاوي وغيرهم...، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب، وأقام بدمشق مدة يصنف... وتصدر بحلب مدة، رأمّ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتصدر بحماة مدة».[5]

المبحث السابع
مذهبه النحوي

مما لاشك فيه أن ابن مالك اطلع على كتب سابقيه من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين ومن جاء بعدهم، وأفاد من هؤلاء جميعا حتى تكونت شخصيته العلمية ولاسيما في النحو والتصريف ثم استوت، يدل على ذلك إنه يورد المسائل النحوية ويعرض آراء النحاة فيها بدقة وأمانة، ثم يجيل فيها رأيه

---

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي، توفي بحلب سنة: ٦٤٩هـ، له شرح المفصل ولم يتمه، انظر الإشارة ص ٣٣٧، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/١١.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش، توفي سنة ٦٤٣هـ، له شرح المفصل، انظر انباه الرواة ٣٩/٤-٤٥، ومعجم المؤلفين ٢٥٦/١٣.

(٣) هو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر، ولد سنة ٥٤٨هـ، وقد كان محدثا فاضلا، توفي سنة ٦٣٥هـ، انظر بغية الوعاة ص٤٤٦.

(٤) هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي الكاتب، توفي سنة ٦٣٢، وكان أديباً ديناً صالحا.

(٥) ينظر: نفح الطيب ٢٥٧/٧.

بحسب ما يمليه عليه اجتهاده، وما يبلغه تفكيره الحر، وحسه المرهف، فيؤيد هذا ويضعّف ذاك، ويصحح هذا ويرد ما يخالفه من غير تحيّز إلى مذهب معين لذاته، وإنما ينتصر لما تشهد بصحته الشواهد المعتبرة لديه، أو ماله نظير يمكن قياسه عليه.

وكون ابن مالك موافقا في كثير من آرائه النحوية لما عليه البصريون لا يعنى تحيّزه إلى هذا المذهب أو هذه المدرسة، وإنما لكون ذلك هو المترجح لديه بعد إعمال فكر وإجالة نظر، ولا يخفي تفوق المدرسة البصرية على غيرها من المدارس النحوية، ومع ذلك فإنك تجد ابن مالك ينتصر لقول الكسائي أو الفراء -أحياناً- لما تقدم.

ومصنفات ابن مالك مليئة بآراء النحويين المتقدمين والمتأخرين مما يدل دلالة واضحة على أنه لم يدخر وسعا في تتبع الآراء النحوية عند عرضه للمسائل، فإنك واجد في كتبه أقوال سيبويه والكسائي والفراء، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وثعلب، والجرمي، والزجاجي، والفارسي، والسيرافي، وابن كيسان،وابن برهان، وابن جنى، وابن الأنباري، والزمخشري، وابن مضاء، وابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وابن الحاجب، وابن يعيش... وغيرهم. وفي هذا الخضم تجد ابن مالك يؤيد هذا ويرد ذاك وقد يضرب رأيا برأي ويبدي رأيا مستقلا في المسألة، ولست -هنا- بصدد عرض النماذج للتدليل على ذلك، فقد كفاني ذلك من قاموا بدراسة مصنفات ابن مالك.

المبحث الثامن
منهجه

إنّ من يستقرئ كتب ابن مالك -ولا سيما الكافية الشافية وشرحها وخلاصتها، والتسهيل- استقراءاً يهدف إلى استخلاص منهجه، لا ريب

سيقف على كثير من السمات التي اتصفت بها مصنفات هذا العَلَم، فمن أبرز تلك السمات ميل ابن مالك إلى الابتكار، فبينما نجد صاحب الكتاب -رحمه الله- قد قسّم النحو إلى أبواب، والزمخشري قد قسّمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كافيته، وهذه الكتب الثلاثة من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجد ابن مالك يستعمل كلا المصطلحين جاعلاً "الباب" لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها.

وكذلك نجده ينهج في ترتيب أبوابه منهجا تعليميا يعتمد على المناسبة والارتباط.

كما نجده يسلك منهج النظم في ضبط العلوم إدراكاً منه لما للنظم من ميزة على النثر، فقد لجأ ابن مالك إلى هذه الوسيلة -أعني النظم- المشوقة المعينة على حفظ العلوم ونقلها ودرج على ذلك في معظم مؤلفاته، فقد استطاع -بما آتاه الله من قوة القريحة الشعرية- أن يسخر قوالب الشعر لخدمة القضايا العلمية، فكان ذلك دعما لما يسمى بالشعر التعليمي.

أقول: دعما، لا اختراعا، لأن ابن مالك قد سُبق في هذا المجال، فقد نظم الشاطبي المتوفى سنة: ٥٩٠هـ قصيدة في القراءات سماها: "حرز الأماني ووجه التهاني"[1]، كما نظم ابن معط المتوفى سنة: ٦٢٨هـ منظومته القيمة في النحو المسماة: "الدرة الألفية في علم العربية، التي أفاد منها ابن مالك كثيراً، وأشار إليها في خلاصته المسماة: "ألفية ابن مالك"، وكذلك نظم ابن الحاجب[2]

(١) ينظر: شذرات الذهب ٤/٣٠٢. (٢) ينظر: الاعلام ٤/٣٧٤.

المتوفى سنة ٦٤٦هـ، منظومة في النحو سماها: "الوافية بنظم الكافية"، وأخرى في العروض سماها: "المقصد الجليل في علم الخليل".

أما في مجال الاستشهاد فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وقد يستشهد بالشواذ منها، ويستشهد كذلك بالحديث، وأشعار العرب وأمثالها وأقوالها، وقد أدى استشهاده بالحديث الشريف إلى توسيع دائرة الاستشهاد عنده، وقد أنكر عليه أبو حيان الاستشهاد بالحديث بحجة أنه مظنّة اللحن، لجواز روايته بالمعنى وكون بعض رواته أعاجم، وقد تصدى العلماء قديما وحديثا لأبي حيان معترضين عليه ومؤيدين لابن مالك فيما ذهب إليه، ومن أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما جاء في خزانة[1] الأدب للبغدادي، وما كتبه الأستاذ[2] سعيد الأفغاني.

ويغلب على مصنفات ابن مالك سهولة العبارة ووضوحها مع الدقة والميل إلى الإيجاز.

المبحث التاسع

تلاميذه

تتلمذ على ابن مالك خلق كثيرون، فممن تلقى عنه:

- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناظم، وقد شرح ألفية والده وتوفي سنة ٦٨٦هـ.[3]
- القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهني الشهير بابن البارزي، المتوفى سنة ٧٣٨هـ.[4]

(١) ينظر: المقدمة الاستشهاد بالحديث ١/٧-١٥.

(٢) ينظر: كتابه: "في أصول النحو" ص٤٦.

(٣) ينظر: ترجمته في بغية الوعاة ص ٩٦. (٤) ينظر: نفح الطيب ٧/ ٢٩٠.

- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفى سنة: ٧٦٩هـ.[1]

وغير هؤلاء مما يطول الحديث بذكرهم، وليس هذا موضع حصرهم.

هذا... ويعدّ الدارسون لمصنفات ابن مالك والعاكفون عليها تلامذةً له في مختلف العصور، وهم خلق لا يحيط بهم إلاّ الله.

المبحث العاشر

مصنفاته

لقد أمد ابن مالك -رحمه الله- المكتبة العربية بمؤلفاته الكثيرة البالغة الأهمية، وخاصة فيما يتعلق منها بعلمي النحو والصرف، وقد وهبه الله -سبحانه- القدرة الفائقة على النّظم العلمي، فأخرج الكثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظما عذبا سائغا على الرغم من جفاف مواده وصعوبة موضوعاته وقد بلغت مؤلفاته في النحو والصرف واللغة وغير ذلك، ما يقارب الأربعين مؤلفا، ومن أشهر مؤلفاته:

"الكافية الشافية"[2]، وهي منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز، ضمنها النحو والصرف، وقد شرحها ابن مالك نثرا بشرح سماه: "الوافية في شرح الكافية الشافية"، كما شرحها -أيضا- ابنه بدر الدين.

ومن مؤلفاته -أيضا- "الخلاصة" المشهورة بـ"الألفية"، وهي منظومة في نحو ألف بيت من الرجز، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية، وقد وَفّق فيها ابن مالك توفيقا أدهش العقول وألبسها حلل الرضا والقبول،

(١) ينظر: الدرر الكامنة ١/١٤٧.

(٢) تنظر شروحها في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٩٣، وما بعدها.

فعكف العلماء عليها، دراسة وتدريسا وحفظا وشرحا وتعليقا، حتى أربت مصنفاتهم حولها على الخمسين، مابين شرح لها، وإعراب لأبياتها أو حواش على شروحها.[1]

ومن تلك الشروح: هذا الشرح الذي بين أيدينا.

ومن مؤلفات ابن مالك -أيضا- كتابه "التسهيل" المعروف: "بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وهو كتاب جليل تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والصرف في ثمانين بابا، تتضمن ما يزيد على مائتي فصل، وعليه شروح[2] كثيرة، منها شرح للمؤلف نفسه.

هذه بعض مؤلفات ابن مالك، ومن أراد الوقوف عليها مفصلة فليرجع إلى مقدمتي كِتابَيْ: "التسهيل، وشرح الألفية لابن الناظم، الأول: تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، والثاني: تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد: وإلى مراجعهما.

المبحث الحادي عشر

أخلاقه

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان ذا دين متين، وسمت حسن، وقلب رقيق، وعقل راجح، وتؤدة، ووقار، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت، كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب من محفوظة حتى

(١) خير مرجع لتلك الشروح هو: تاريخ الأدب العربي "لبروكلمان"، فقد جمع فيه طائفة كبيرة من شروح الألفية.
ينظر في: ٥/٢٧٧-٢٩١، وينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ١/١٥٣.

(٢) تنظر أسماء شروحها في: "تاريخ الأدب العربي" لبروكلمان ٥/٢٧٦-٢٧٧.

يراجعه في محله، وكان لا يرى إلاّ وهو يصلي أو يتلو أو يصنف ويقرئ.(١)

المبحـــث الثاني عشـــر

وفاتـــــه

توفي ابـن مـالك بدمشـق سنة ٦٧٢هـ باتفـاق، وصلـي عليـه بالجـامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بتربة ابن جعوان.(٢)

(١) تنظر: مراجع ترجمته السابقة، ص ٩.

(٢) ينظر: نفح الطيب ٧/٢٧٣ وما بعدها.

الفصل الثاني

إبراهيم بن قيم الجوزية

وفيه مباحث

المبحـــث الأول

نسبـه، وكنيتـه، ولقبـه

نسبـــه:

هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حَريـز بـن مكـي الزُّرْعِي الحنبلي.

وكتب الـتراجم[1] تتفـق في سـرد نسبه إلى (سـعد)، أمـا والـد (سـعد) فالذي عليه الأكثرون[2] والمشـهور علـى ألسـنة أهـل العلـم أنّ اسمـه: (حَرِيـز) -بالحاء والراء المهملتين، ثم الياء المثناة، والـزاي المعجمـة- علـى وزن (فَعيـل) -بفتح الفاء- وفي بعض[3] كتب التراجم (جرير) وفي بعضها[4] (جريز)، وأما جده: (مكي) فمتحصل من ترجمة عمه: (عبدالرحمن بن أبي بكر) في الدرر[5] الكامنة، وأما: الزُّرْعي فهو بضم الزاي المشددة نسبة إلى قريـة: (زُرْع)[6] مـن أعمال حوران، وحوران: ناحية واسعة من نواحي دمشق.

---

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ٣٢٩/١٤، والـدرر الكامنـة ٦٠/١، وشـذرات الذهـب ٢٠٨/٦، وكشـف الظنـون ١٥٣/١، والـدارس ٨٩/٢-٩٠، ومعجـم المصنفين ٤٠٦/٤، وفهـرس الخزانـة التيموريـة ٢٥١/٣، وبروكلمـان ٢٧٥/٥، ومعجم المؤلفين ٨٨/١.

(٢) ينظـر: الـدرر الكامنـة٤ /٢١، وشـذرات الذهـب ١٨٦/٦، والـوافي بالوفيـات ٢٧٠/٢.

(٣) ينظر: المنهل الصافي ٦١/٣.

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٤٤٧/٢.

(٥) ينظر: ٤٣٤/٥.

(٦) ينظر: معجم البلدان لياقوت "زرّا" ١٣٥/٣.

كنيتــه ولقبــه:

يُكنّى إبراهيـم بـن محمـد بـن أبي بكـر: بـ(أبي إسحاق، أو ابن قيم الجوزيّة، أو ابن القيم)، وذلك أن جده (أبا بكر بن أيوب)[1] كان قيماً على المدرسة المعروفة بالجوزية -نسبة إلى منشئها وواقفها: محي الدين بن الحافظ الجوزي[2]- الموجودة آنذاك بدمشق، فكان أبو بكر هذا يقوم على شئونها، حتى قيل له: قيم الجوزية، واشتهرت ذريته وحفدتهم بذلك، فصار الواحد منهم يدعى بابن قيم الجوزية.[3]

أما لقبه: فبرهان الدين.

المبحـــث الثانـــي

مولـــده

كثير من المراجع التي ترجمت له لم يؤرخ لمولده، وقد أُرّخ له في بعضها على اختلاف في ذلك، فذهب ابن حجر في (الدرر الكامنة)[4]، وابن مكي في (السحب الوابلة)[5] إلى أنه ولد سنة ٧١٦هـ، وهو كذلك في فهرس الخزانة التيمورية[6]، وذكر عمر رضا كحالة[7] أنه ولد سنة ٧١٩هـ، وهذا يناسب رواية الأكثرين في سنة وفاته، وأنها ٧٦٧هـ، عن ٤٨ سنة.

---

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ١١٤/١٤.

(٢) ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٣١٢/٩.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٤٧٢/١. (٤) ينظر: ٦٠/١.

(٥) نقلا عن معجم (المصنفين) للتنوكي ٤٠٦/٤، لعدم عثوري على كتاب ابن مكي (السحب الوابلة). (٦) ينظر: ٢٥١/٣.

(٧) ينظر: معجم المؤلفين ٨٨/١.

المبحـــث الثالـــث

جوانب من حياتـه

أ- ما قيل فيه:

لقد كانت المراجع -حيال إبراهيم بن قيم الجوزية وجوانب حياته- بالغة الضِّنّة، ولا تثريب عليها في ذلك، إذ أن المصادر الأساسية لم تمدّ إلاّ بالنزر اليسير من ذلك، فقد جاء في البداية والنهاية[1]: أنه كان فاضلاً في النحو والفقه، وفنون أخرى، على طريقة أبيه، وأنه كان مدرسا بالصدرية، والتدمرية[2]، وله تصدير بالجامع، وخطابه بجامع ابن صلحان، وذكر في الدرر الكامنة[3] نحو ما تقدم، وقال: (حضر على أيوب الكحال، وابن الشحنة، واشتهر، وتقدم، وأفتى، ودرّس).

وقال عنه في شذرات الذهب[4]: (سمع من ابن الشحنة وغيره، واشتغل في أنواع العلوم وأفتى، ودَرّسَ، وناظر).

ونقل النعيمي[5] عن ابن مفلح قوله -في طبقات الحنابلة-:(حضر على أيوب بن نعمة الله النابلسي -أي الكحال-، ومنصور بن سليمان البعلي، وسمع من ابن الشحنة، واشتغل في أنواع العلوم... إلى آخر ما تقدم عن الشذرات.

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين[6]: (عالم في النحو والصرف).

هذا ما ذكروه عنه.

---

(١) ينظر في: ٣٢٩/١٤. (٢) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٣) ينظر: ٦٠/١. (٤) ينظر: ٢٠٨/٦.

(٥) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢. (٦) ينظر: ٨٨/١.

ويمكن القول -بناء على غلبة الظن- في بعض الجوانب التي أغفلتها المصادر بعد عرض لمحة من حياة أبيه، وتلك أن أباه الشيخ العالم الرباني محمد ابن أبي بكر (المعروف بـ"قيم الجوزية") نشأ بدمشق من الفترة: ٦٩١-٧٥١هـ، وهي ما يسمى بعصر سلاطين المماليك، وقد تميّز هذا العصر بانتقال مركز الثقل العسكري والثقافي في العالم الإسلامي إلى القطرين: مصر، والشام، بعد نكبة بغداد وسقوطها على أيدي التتار، فكثرت معاهد التدريس في هذين القطرين، فزخرت المساجد بحلق العلم، وأنشئت بجانبها المدارس، وأوقف على عمارتها ونظارتها وشيوخها وطلابها، ومن تلك المدارس: (المدرسة الجوزية) التي سبق ذكرها، وكان يقوم عليها جدّ إبراهيم هذا فنشأ إبراهيم ووالده من قبل، في ظلال هذه المدرسة، فمن المرجح أن يتلقى إبراهيم فيها العلوم الأساسية كحفظ القرآن الكريم وقسط كبير من السنة والمتون المشهورة، كما جرت على ذلك سنة العلماء قديماً وحتى زمن قريب، ولا سيما أنه توافر له ما لم يتوافر للكثير من طلاب العلم، فالأسرة عريقة في العلم، وتقوم على معقله، مع ما نسب إليها من صلاح وتقى وحب للعلم.

ولعل مما يدل على صدق هذا الحدس، ما سنقف عليه -إن شاء الله تعالى- عند الحديث عن شرحه للألفية من قوة استحضاره للآيات القرآنية في الاستشهاد للقضايا النحوية والصرفية.

ب- أخلاقه:

لم تأخذ سيرة الشيخ إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية حظها من الذيوع والشهرة، وهذا شأن كثير من العلماء، ولاسيما أن بعضهم كان يتحاشى الشهرة والظهور في أعماله، حرصاً على سلامتها من داء الرياء، فإذا انقضت

آجال هذا الصنف من العلماء المخلصين سَدَل الزمان على سِيَرِهم ستوره، فلم يكد يوقف لهم على أثر أو خبر، أضف إلى ذلك ما لحق بالتراث الإسلامي عبر القرون من الاعتداء عليه بالنهب أو الحرق، وكل ما أشرت إليه ممكن بالنسبة لإبراهيم بن قيم الجوزية، هذا وقد ذكرت المصادر التي ترجمت له شيئاً يسيراً من أخلاقه فذكرت أنه كان فاضلاً، وأن له أجوبة مسكتة، وذكرت بعض نوادره، ومن ذلك أنه وقع بينه وبين ابن كثير منازعة في بعض المحافل، فقال له ابن كثير:«أنت تكرهني لأنني أشعري»، فقال له:«لو كان من رأسك إلى قدميك شعر ماصدقك الناس في قولك،إنك أشعريّ وشيخك ابن تيمية».[1]

قلت: وقد استخلصت شيئا من أخلاقه أثناء دراستي شرحه، من ذلك ما يمر في المبحث الخامس عند ذكر تعقبه لبعض النحويين، فقد كان متأثراً بأخلاق الفضلاء، فكان عف اللسان، يرد بأدب، وكثيراً ما يكتفي برد القول المخالف من غير تشهير بقائله، وقد جاء عنه قوله: «ولا أحفظ له شاهداً»، فهذا يدل على التواضع والصراحة التي هي من شيم العلماء.

ج- آثاره العلمية:

من أهم آثار إبراهيم بن قيم الجوزية، هذا الشرح النافع الذي بين أيدينا، وله رسالة صغيرة مطبوعة[2] اسمها: «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية النميري»، جمع في هذه الرسالة ٩٨ مسألة من مسائل قيل إن شيخ الإسلام ابن تيمية انفرد بها خارقا بها الإجماع، فقام إبراهيم بن القيم بتتبع هذه المسائل

(١) ينظر: شذرات الذهب ٢٠٨/٦، والدارس ٨٩/٢-٩٠.

(٢) طبعت في مطابع دار الهلال بالرياض سنة ١٤٠٣هـ.

وحصرها، ثم بيّن زيف الدعوى الموجهة ضد الشيخ، وأثبت أنه لم يعرف له مسألة خرق فيها الأجماع، ومن ادعى عليه ذلك فهو إما جاهل وإما كاذب.

كما ذكر أن له كتاباً اسمه: (اختلاف المذهبين) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي[1]، ولم أعثر له على خبر.

المبحث الرابع

مذهبه النحوي

حينما أتحدث عن المذهب النحوي لإبراهيم ابن القيم، فإنما أتحدث عنه بعد طول ممارسة لشرحه لألفية ابن مالك، وبعد استجلاء رأيه وآراء الآخرين فيما يعرض من القضايا النحوية، وبخاصة الخلافية منها، فمن بعد تلك الممارسة تبيّن لي أن ابن القيم -رحمه الله- لم يأسره مذهب معين عن النظر في بقية المذاهب والآراء، وإنما كان يطالع جميع الآراء الواردة في مسألة ما، ثم ينتخب لنفسه ما ترجح لديه، فهو يُعْنَى عناية كبيرة بما يوازره الدليل، بغضّ النظر عن كونه منسوباً إلى زيد أو عمرو -كما سيأتي قريباً- وهو في ذلك متأثر بأبيه الشيخ محمد بن أبي بكر، فإنه وإن كان موصوفاً في ترجمته بالحنبلي كأسلافه، لكن حظه منه الاتباع لما أيده الدليل، فلقد كان ثائرا على التقليد وأهله، يندد بهم وينعى عليهم حظهم من العلم، ويصف التقليد بأنه بدعه، وأنه من المحدثات بعد القرون المفضلة، ولكنه لم يصل به ذلك إلى الإزراء بالأئمة، وأصحابهم، كغلاة الظاهرية ومن نحا نحوهم، ولم يكن من أولئك الذين أسرهم التعصب فأصمهم وأعمى أبصارهم عن نور الوحيين: الكتاب

(١) ينظر: معجم المصنفين للتنوكي ٤٠٦/٤.

والسنة، ولكنه كان يسلك مسلكاً وسطاً ينشد الدليل، ولا يثرب على العلماء ولم يمنعه مسلكه هذا من التفقه في المذهب الحنبلي وبيان أصوله، وتحرير فروعه مع مخالفته لما ذهب إليه الإمام أحمد في عشرات المسائل، وفي ذلك يقول: «وكثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الراجح ونرجحه، ونقول هذا هو الصواب وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التوفيق».[1]

أقول: إن إبراهيم ابن القيم، لم يذكر في مقدمته الموجزة سوى السبب الذي بعثه إلى شرح الألفية، وأما ما ذكرته من مذهبه فإنه يظهر لكل من وقف على شرحه وتدبره. وسأذكر -إن شاء الله- في نقاط آتية ما يدل على ما ذكرت من موافقته للبصريين في كثير من المسائل النحوية لا لذات المذهب وإنما لكون ذلك هو ما ترجح لديه، ومن موافقته للكوفيين في بعض المسائل، ومن مخالفته لكلا الفريقين وأَخْذِه بقول بعض النحاة، أو القول باجتهاده -في غالب ظني- حيث لم أجده لغيره.

المبحث الخامس

ابن القيم والمذاهب النحوية

تقدم أن إبراهيم ابن القيم لم يكن أسير مذهب معين، وإنما كان ينظر في الآراء المختلفة وينتقي منها ما كان أسعد بالدليل، ويتضح ذلك من تفننه في الاختيار، فبينما تجده يختار في كثير من القضايا النحوية المذهب البصري حتى إنك لتكاد أن تحكم عليه بأنه بصري النزعة، تجده يختار في مسائل متعددة المذهب

(١) ينظر: إعلام الموقعين ١٧٧/٤، دار الجيل، بيروت، عام ١٩٧٣م.

الكوفي ويرجحه، وقد يختار مذهبا مخالفا لكلا المذهبين وينصره، كما سيأتي:

أ- متابعة المذهب البصري:

لقد تتبعت ابن القيم وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته وافق البصريين فيما يزيد على أربعين مسألة، وهذه نماذج منها:

١- تابع البصريين في القول ببناء فعل الأمر، فقال: «وأما الأمر فمبني على ما يجزم به المضارع»[١]، والكوفيون يقولون بإعرابه.

٢- تابع جمهورهم في كون متعلق الظرف أو الجار والمجرور فعلاً، فقال: «وكلّ منهما متعلق بفعل، تقديره: استقر، أو نحوه»[٢] والأخفش على أن متعلقهما مفرد.

٣- تابع البصريين في جواز تقديم الخبر ما لم يمنع مانع، فقال: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز ما لم يمنع منه مانع من الموانع الآتية:...».[٣]

٤- تابع البصريين في أن «كان وأخواتها» هنّ الرافعات للمبتدأ على أنه اسم لهنّ الناصبات للخبر على أنه خبر لهنّ، فقال: «كان وأخواتها هي العاملة في المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول ويسمى خبرها».[٤] والكوفيون على أن الاسم بعد هذه الأفعال مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن، وأن الاسم المنصوب بعدها إنما نصب على الحال.

---

(١) ينظر: ص ٩١ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ١٥٠ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ١٧٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ١٨٨ الشرح والتعليق.

٥- تابع البصريين في كون الخبر بعد «انّ واخواتها» مرفوعا بهنّ، فقال: «عملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة...».[١] والكوفيون على أن الخبر بعد هذه الأدوات مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهنّ.

٦- تابعهم في أن أصل المشتقات المصدر، فقال: «والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكلّ منهما مشتق منه».[٢]

٧- تابعهم في كون التمييز نكرة، ولا يكون معرفة، فقال: «الثاني: كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة».[٣] والكوفيون يجيزون كونه معرفة.

٨- تابعهم فيما قالوا بإعماله من صيغ المبالغة وهو ثلاث صيغ، ووافق سيبويه في إعمال الباقي وهو صيغتان.

٩- تابع جمهورهم في كون "ما" التعجبية نكرة تامة محلها الرفع على الابتداء. فقال: "ما" نكرة تامة محلها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخبر».[٤]

وذهب الأخفش إلى أنها موصولة، وما بعدها لا محل له من الإعراب صلة لها، ونقل عن الكوفيين أنها استفهامية.

١٠- تابع البصريين ومن وافقهم من الكوفيين في القول بفعلية "أَفْعَل" التعجب، فقال: "و" أفعل «فِعلٌ للزوم نون الوقاية إياه قبل ياء المتكلم»[٥]

---

(١) ينظر: ص ٢٣٠ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٣٥٤ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٤٢٩ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ٥٥٩ من الشرح والتعليق.

(٥) انظر ص: ٥٥٩ من الشرح والتعليق.

والكوفيون على أنه اسم.

١١- تابعهم في أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلاّ بعد الفصل بضمير منفصل، فقال: «فأما ضمير الرفع المتصل أو المستتر فلا يجوز العطف عليه إلاّ بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكد للمعطوف عليه».[1] والكوفيون لا يرون وجوب ذلك.

١٢- جرى على اصطلاحهم في تسمية البدل بدلا، وأما الكوفيون فيسمونه الترجمة والتبيين.[2]

١٣- تابع البصريين والكسائي في القول بفعليه «نِعْم وبئس». فقال: «والدليل على فعلية» "نِعْم" و"بئس" دخول تاء التأنيث عليهما، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر...».[3]

١٤- صحح مذهبهم في أن: "فُلُ" و "فُلَه" كناية من "رجل" و "امرأة" فقال: «أما "فل" و "فلة" فكناية عن: "رجل" و "امرأة" على الأصح» والكوفيون يرون أنهما مرخما: "فلان" و "فلانة".

ب- متابعته المذهب الكوفي:

ولقد تتبعته وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته قد وافق الكوفيين فيما يزيد على عشر مسائل، أشرت إليها في مواضعها، وهو في معظمها متابع لابن مالك، وهذه نماذج من تلك المسائل:

١- تابع الكوفيين في تعليلهم دخول الباء على خبر "ليس" و "ما" وأنه لتأكيد

(١) ينظر: ص ٦٣٥ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٦٤٥ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٥٧٢ من الشرح والتعليق.

النفي. فقال: «تدخل الباء على الخبر بعد "ما" و "ليس" لتأكيد النفي».[1] والبصريون على أن هذا الباء مأتي به لدفع توهم أن يكون الكلام موجبا.

٢- تابعهم في تجويزهم إعمال اسم المصدر غير الجاري على فعله قياسا، فقال: «واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء: «أحدهما: ما لم يجر على فعله قياسا... والثاني: ... والثالث: ... وأما الأول فالكوفيون يجيزون إعماله، وهو الحق...».[2]

٣- تابعهم في تجويزهم توكيد النكرة إذا كان ذلك يفيد، بأن كانت النكرة متبعضّة أو محدودة. فقال: «لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة لكون المؤكّد محدودا... فالتحقيق جوزاه، كما ذهب إليه الكوفيون، لورود السماع بذلك».[3]

٤- تابع الكوفيين في القول بجواز ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة فقال: «الموصول من قسم المبهم فلا يندب إلاّ إذا كانت صلته مشهورة نحو: «وامن حفر بئر زمزماه».[4] والبصريون لا يرون جواز ذلك، وما جاء منه محمول عندهم على الشذوذ».

ج- مخالفته الفريقين:

خالف ابن القيم كلا الفريقين: البصري والكوفي في بعض المسائل

(١) ينظر: ص ٢١٢ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٢٣ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٦٠٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ٦٩٣ من الشرح والتعليق.

النحوية: وهو حينما يخالف أحد الفريقين، إما أن يخالفه ليوافق الفريق الآخر -كما تقدم آنفا- وإما أن يخالفهما جميعا، وحينئذ إما أن يأخذ بآراء آحاد النحويين، وهذا هو الغالب وإما أن يقول برأيه وهذا قليل فمما تابع فيه بعض أفراد النحويين مخالفا جمهورهم ما يأتي:

- تابع ابن مالك في القول بإعمال المصدر المحلى بـ "أل" بقلة. فقال: "وعمله -أي المصدر -متلبسا بـ"أل" قليل".[1] ا.هـ. وسيبويه، والخليل وبعض البصريين يذهبون إلى إعماله مطلقا، والكوفيون وابن السراج يمنعون إعماله.

- تابع ابن مالك -أيضا- في القول برجحان نصب تمييز "كم" الخبرية إذا فصل بينها وبينه بظرف أو جار وجرور، فقال: «متى فصل بينها وبين مميزها بغير الظرف والجار والمجرور تعيّن نصبه، وإن كان بواحد منهما فالأرجح نصبه، وقد يجرّ في الشعر...».[2] ا.هـ. والبصريون يوجبون النصب».

- تابع ابن مالك القائل بقول المبرد بصحة نداء ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل". فقال: «لو سميت رجلا بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في ندائه: "يا المنطلق زيد" ومثله ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل".[3] ا.هـ.

- تابع ابن مالك وغيره في تجويزهم الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان، إذا حصل بذلك فائدة، بأن كانت عامة وهو خاص. فقال: «أما إن أفاد الإخبار باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة واسم الزمان خاص فإنه يجوز».[4] ا.هـ.

- كما تابعه في القول بعدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـ"إلاّ" وهو قول

(١) ينظر: ص ٥٢١ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٨٥٠ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٦٧٠ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ١٧١ من الشرح والتعليق.

الكسائي. فقال: «وقد يسبق المحصور من الفاعل أو المفعول إذا ظهر الحصر فيه، بأن يكون الحصر بـ"إلاّ" نحو:[1] ...».ا.هـ.

هذه نماذج من متابعة ابن القيم لابن مالك، وهناك مسائل كثيرة وافقه فيها. وقد أشرت إلى ذلك عند ورود تلك المسائل في الشرح.

- كما تابع ابن القيم: المبرد في القول بأن انتصاب: «أحقًّا أنك ذاهب» ونحوه على المصدرية. فقال: «وكذلك قولهم: «غير شكّ» أنك قائم و «جَهْدَ رأيي أنك ذاهب» و «ظنًّا مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظر، والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأفعال مقدرة».[2] ا.هـ. والجمهور على أن انتصاب ذلك على الظرفية.

- كما تابع ابن العلج في قوله بجواز تقديم المقطوع على المتبع -بفتح الباء- إذا لم يكن المنعوت محتاجاً في بيانه إلى النعت، فقال: «ولا يتعين في مثل هذا تقديم المتبع على المقطوع»[3] يشير إلى قول الشاعرة:

لا يبعدن قومي الذين هم ... سُمُّ العداة وآفة الجُزُرِ
النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأُزُرِ

فإنه يروى بنصب "النازلين" و "الطيبين" ورفعهما، ورفع الأول ونصب الثاني، والعكس، والجمهور لا يجيزون تقديم المقطوع على المتبع.

- كما تابع الزمخشري في إعراب: "والمسجدِ الحرامِ" من قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عن سبيلِ الله وكُفرٌ به والمسجدِ الحرامِ﴾ بأنه معطوف على "سبيل" وغير

(١) ينظر: ص ٣١٤ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٣٧٥ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٥٩٩ من الشرح والتعليق.

الزمخشري يذهب إلى أنه معطوف على الضمير المجرور: "به" قال في ذلك: «بل الصواب أنه عطف على "سبيل" ليطابق قوله: ﴿**إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام**﴾.[١]

وتابع سيبويه في القول بإعمال: "فَعِل" و "فَعيل" إعمال اسم الفاعل كبقية صيغ المبالغة. فقال: «يحوّل اسم الفاعل إلى ابنية المبالغة فيبقى على عمل اسم الفاعل في ثلاثة منها بكثرة وهي: ...وفي اثنين منها بقلة، وهما: "فعيل" و "فعل".[٢]اهـ. وأكثر النحويين يخالف سيبويه في إعمال هذين الأخيرين.

د- اعتراضات ابن القيم على بعض النحويين:

خاض ابن القيم غمار النحو وصال وجال في صفوف النحويين فإن من يطالع شرحه لألفية ابن مالك يجد فيه أقوال الخليل ويونس، ونقول سيبويه، وآراء الكسائي، والفراء، والأخفش، وابن السكيت، والمبرد، والزجاج، والمازني، وثعلب، والرماني، والجرمي، والفارسي، والسيرافي، وابن كيسان، والزمخشري، وابن الحاجب، وابن عصفور، والشلوبين، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام... وغيرهم من النحويين واللغويين، فجميع هؤلاء الأعلام ذكر أعيانهم وتعرض لآرائهم، وكانت له وقفات انتقادية عند آراء بعضهم، وهو حينما ينقد رأيا فإنما ينقده بطريقة معتدلة يصل من خلالها إلى تقرير المسألة حسب ما يترجح لديه وردّ ما يخالفها من غير تثريب على صاحب رأي أو حطّ من شأنه، بل كثيرا ما يترك التشهير بأعيان من يرد عليهم ويكتفي بردّ أقوالهم، وربما لا يصرح بالقول المنتقد، وإنما يشير إليه إشارة خفية

(١) ينظر: ص ٦٣٩ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٣٣ من الشرح والتعليق.

فلا يشعر بذلك إلاّ المتدبر المتأني وسأذكر نماذج من اعتراضاته ونقده.

- اعترض على ابن مالك في حكايته الاتفاق على جواز جعل الثاني من مفعولي باب "أعطى" نائبا عن الفاعل وتَرْك الأول على نصبه عند أمن اللبس. فقال في ذلك: «وليس باتفاق كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقا، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة».[١]

- كما رد عليه في قوله بعدم جواز حذف مفعولي "ظنّ" وأخواتها اقتصارا. فقال: "والصحيح جوازه -أي حذفهما- فيها خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه:...».[٢]

- كما عارضه في إثباته اسم فاعل من الفعل "كاد" فقال: «"ولا يثبت استعماله -أي اسم الفاعل- من "كاد"».[٣]

وهناك مواضع أخرى اعترض عليه فيها، وقد نبهت إليها في مكانها من الشرح.

- كما ألمح ابن القيم إبراهيم إلى وهم ابن الناظم في إيراده بيتا زعم أنه تعدد فيه الخبر وهو قول الشاعر:

يداك يد خيرها يرتجى ... وأخرى لأعدائها غائظه

فقال ابن القيم: «والاستشهاد به على تعدد الخبروهم»[٤] ولم يتعرض إلى ذكر من استشهد به على ذلك من النحاة.

(١) ينظر: ص ٣٢٦ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٢٨٢ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٢٢٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: الشرح والتعليق ص١٨٧.

- وفي الموضوع نفسه رد على ابن عصفور وغيره في إنكارهم تعدد خبر المبتدأ الواحد، من غير أن ينصّ على أعيانهم فقال: «وتقدير المخالف مبتدأ لكل خبر لا دليل عليه».(١)

- كما ألمح إلى اعتراض ابن الناظم أباه في تعليل الناظم امتناع حذف عامل المصدر المأتي به للتأكيد بأن حذفه ينافي الغرض الذي جيء به من أجله فلم يسلّم بهذا ابن الناظم، وبناء على ذلك أجاز حذفه، مستدلا بجواز حذفه في نحو: «أنت سيرا» ووجوبه في نحو: «أنت سيرا سيرا». فقال ابن القيم في تفنيد ذلك: «ولا يرد عليه جواز الحذف في نحو: «أنت سيرا» ووجوبه في نحو: «أنت سيرا سيرا» لأن...»(٢).

- كما رد قول أبي حيان إن "الياء" و "هُمْ" يشاركان "نا" في الوقوع في محالّ الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والخفض، فقال: «وإلحاق "الياء" و"هم" به في هذا الحكم فاسد»(٣) و لم ينص على قائل ذلك.

- وكذلك رد على ابن هشام -في معرض حديثه عن الضمير الجائز الاستتار. فقال: «وبهذا يتبين فساد قول من قال الاستتار في نحو: "زيد قائم" واجب لعدم صحة إبرازه».(٤)ا.هـ. «وقد بينت أن الخلاف بينهما لفظي في هذه المسألة في موضعها».

(١) ينظر: المرجع السابق في نفس الصفحة.

(٢) ينظر: الشرح والتعليق: ص٣٥٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ص١١٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ص١١٦.

المبحث السادس

بعض ما انفرد به

من خلال متابعتي لشرح ابن القيم لألفية ابن مالك وقفت على بعض الآراء، وبعد عرضها على ما قاله أكثر النحويين لم أجد للشارح سلفا قال بها، مما دعاني إلى عزوها إليه بناء على غلبة الظن.

فمن ذلك جعله حذف مدخول "لم" من القليل حيث قال: «ويقلّ -أي حذف المجزوم- بعد:" لم"(١)،والنحويون لا يجيزون حذف المجزوم إلاّ للضرورة.

- ومن ذلك -أيضا- ذهابه إلى أن علة عدم جواز الإخبار عن "أحد" هي عدم قبوله التعريف، قال في ذلك: «وكذا لا تخبر عن "أحد" من قولك «لم أر أحدا» لأنه لايقبل التعريف...، هذا هو المانع من الإخبار عنه لا عدم جواز وروده في الإثبات».(٢)

المبحث السابع

منهجه في شرحه

جرى إبراهيم بن القيم في شرحه لألفية ابن مالك على طريقة كثير من شراح المتون، فهو يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة، وقد يزيد على ذلك أحيانا، ثم يأخذ في شرحها وتحليلها بأسلوب سهل ميسر، وعبارات مختارة، مختصرة، وشرحه متناسب متقارب لا يخرج عن ذلك إلاّ قليلا حين يستدعي المقام الزيادة في التوضيح، حتى إنه ليخيل إلى قارئه أنه كتب في ساعة من نهار، ومما

(١) ينظر: ص٧٩٣ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص٨٢٥ من الشرح والتعليق.

تميز به، أن كل باب فيه مفتتح بتمهيد يسير -وقلما فاته ذلك- يذكر فيه الحدّ الاصطلاحي لذلك الباب، ومحترزاته، أو شروطه، أو اشتقاقه، أو سبب إعماله أو إهماله، أو تسميته بذلك الاسم، ونحو ذلك، مما تدعو الحاجة إلى معرفته، فإذا شرع في الشرح تحدث بحسب ما يمليه عليه اجتهاده، ممثّلا للمسائل بأمثلة الناظم نفسها، وكثيرا ما يزيد عليها رغبة في التوضيح، وأما ما يتعلق بآراء الناظم، فإنه يوردها، وقد يستعين في توضيحها بما صرح به صاحبها في كتبه الأخرى، فإن ارتضاها أقرها وأمرّها، وإلاّ اعترض عليها، فردها أو أوهنها، كما تقدم في اعتراضاته.

وكذلك صنع بكثير من الآراء النحوية الأخرى، فما إرتضاه منها بنى عليه قوله، وما عداه نبّه على ضعفه، أو حكم برده، ذاكراً أعيان المخالفين أحياناً، وقد يكتفي بالحكم على القول من غير تعرض لصاحبه، كما تقدم في اعتراضاته -أيضاً-، وكثيرا ما يعتمد على رأي معيّن ويغفل ما عداه، مما قد يظن معه أن المسألة محل اتفاق، كقوله في باب المعرب والمبني: «فالأصل في الاسم الإعراب، وبناؤه عارض، والفعل عكسه».[1] ا.هـ. فهذا قول البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، كما هو موضح في موضعه.

- وكقوله -في حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله-: «فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور».[2] ا.هـ. وقد ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع الفصل بينهما مطلقا، كما هو موضح في موضعه.

(١) ينظر: الشرح والتعليق ص٨٦.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ص٥٦٩.

- وكقوله -عند حديثه عن اللازم الإضافة إلى الجمل-: «وهو ما يضاف إلى الجمل الفعلية خاصة كـ"إذا" غير الفجائية».[1]

وهذا قول جمهور البصريين، وأما الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية تمسكا بظواهر الشواهد، كما هو موضح في موضعه.

وقد يكون في مسألةٍ ما عدّة أقوال فيشير إلى بعضٍ ويغفل بعضا. كقوله -وهو يتحدث عن "مذ" و"منذ"-: «فيكونان اسمين في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع نحو: ... وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما أو بالعكس؟ على قولين...».[2]

فالقولان اللذان أشار إليهما للبصريين، وأما جمهور الكوفيين فذهبوا إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، كما هو موضح في موضعه[3]، ولم يتطرق لذلك الشارح.

- وكقوله -في حديثه عن الضمائر-: «وسبب بنائها شبه أكثرها بالحرف في الوضع».[4]

فهذا قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: "بل لشبه الحرف في معناه"، وقيل: "بل في افتقاره"، وقيل: "بل في جموده، وقيل غير ذلك".[5]

المبحث الثامن

شواهده

استشهد إبراهيم بن القيم على ما يرد من المسائل النحوية بالقرآن

(١) ينظر: المرجع نفسه ص٤٩٤.
(٢) ينظر: المرجع نفسه ص٤٦١.
(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص٤٦١.
(٤) ينظر: المرجع نفسه ص١١٤.
(٥) ينظر: المرجع نفسه ص١١٤.

الكريم، وقراءاته، وبالحديث الشريف، وبأشعار العرب وأقوالها وأمثالها.

أ- أما استشهاده بالقرآن الكريم فقد كان في المرتبة الأولى من حيث تقديمه على غيره، ومن حيث الكثرة التي بلغ فيها غايةً ما أظن أحدا بلغها قبله ولا بعده، فلقد زادت شواهده من الآيات وأبعاضها على ألف آية عدا المكرر.

ب- وأما القراءات فقد أولاها أهمية كبيرة أيضا، حيث استشهد بالمتواتر منها والشاذ، حتى بلغت شواهده منها خمسين قراءة أو تزيد، معظمها متواترة، صرح في كثير منها بأسماء أصحابها.

ج- وأما الحديث فقد وسع به دائرة استشهاده مقتفيا في ذلك آثار ابن مالك وغيره من النحويين، ولم يبال بأقوال أبي حيان وتعقّبه ابن مالك وطعنه في استشهاده به، كما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن منهج ابن مالك، وقد نيّفت شواهد ابن القيم منه على أربعين حديثا.

د- وأما الشعر فقد استكثر ابن القيم من الاستشهاد به حتى أربت شواهده منه على خمسمائة بيت.

هـ- وكذلك ورد في ثنايا الشرح كثير من أقوال العرب وأمثالها.

موقفه من السماع:

وابن القيم يوقر السماع ويحتكم إليه، ومن أمثلة ذلك قوله: «ولا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة فالتحقيق جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون لورود السماع به...».[١]

- وقوله في موضع آخر: «ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «جاء الزيدان

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦.

أجمعان»، والهندان جمعاوان».[١]

- وقوله: «وقول الفقهاء ما أخصره -من اختصر- لا يعرف له سماع».[٢]

موقفه من القياس:

وابن القيم يقول بالقياس -أحيانا- إذا أعوزه الدليل، ومن أمثلة ذلك قوله في المصدر: «وعمله منكرًا مجردا من "أل" والإضافة، نحو:... أقيس لقربه من الفعل».[٣]

المبحث التاسع

وفاته

جاء في تاريخ وفاة إبراهيم بن قيم الجوزية -رحمه الله- روايتان:

الأولى: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٧هـ، وعليها أكثر المراجع القديمة والحديثة.[٤]

والثانية: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٥هـ، وهي رواية التنوكي، وحاجي خليفة[٥] وقد توفي -رحمه الله- يوم الجمعة مستهل صفر، ببستانه بالمزة، وصلّي عليه بجامع المزة، ثم صلي عليه بجامع جراح، ودفن عند أبيه بباب الصغير، وحضر جنازته القضاة والأعيان، وكانت حافلة، وقد كان مثريا، ترك مالا جزيلا يقارب مائة ألف درهم، وقد بلغ من العمر ٤٨ سنة.[٦]

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦. (٢) ينظر الشرح ص ٥٦٥.

(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص ٥٢١.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ١/٦٠، والبداية والنهاية ١٤/٣٢٩٨، وشذرات الذهب ٦/٢٠٨، والدارس ٢/٨٩، وفهرس الخزانة التيمورية ٣/٢٥١، ومعجم المؤلفين ١/٨٨.

(٥) ينظر: معجم المصنفين ٤/٤٠٦، وكشف الظنون ١/١٥٣.

(٦) ينظر: مراجع التعليقين السابقين.

الفصل الثالث

الشـــــــــرح

وفيه مباحث

المبحث الأول

توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

لقد أثبتت المصادر والمراجع القديمة والحديثة اسم هذا الشرح ونسبته إلى مؤلفه، فقد قال الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ في المعجم المختصّ -وهو يتحدث عن مؤلّف الكتاب-: «تفقّه بأبيه، وشارك في العربية، وسمع وتنبّه، وأسمعه أبوه بالحجاز، وطلب بنفسه، ودرّس بالصدرية[١]، والتدميرية[٢]، وله تصدير بجامع الأموي، وشرح ألفية ابن مالك، وسماه: "إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك"»[٣]. ا.هـ.

- ونقل النعيمي المتوفى سنة ٩٢٧هـ عن ابن مفلح قوله في طبقاته: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب -الشيخ العلامة- برهان الدين، ابن الشيخ المفتي...، وشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"».[٤] ا.هـ.

- وذكره حاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ ضمن شرّاح الألفية فقال: «شرحها ... و... و... والشيخ برهان الدين: إبراهيم بن محمد بن قيم

---

(١) مدرسة معروفة آنذاك، واقفها هو صدر الدين أسعد بن المنجا بن بركات التنوخي الحنبلي، ولد سنة ٥٩٨هـ، وتوفي سنة ٦٥٧هـ، ونسبت هذه المدرسة إليه، انظر: العبر وفيات سنة ٦٥٧هـ، والبداية والنهاية وفيات السنة المذكورة، والدارس للنعيمي ٢/٨٦.

(٢) ينظر الدارس في تاريخ المدارس ٢/٨٩.

(٣) ينظر الدرر الكامنة ١/٦٠، وشذرات الذهب ٦/٢٠٨.

(٤) ينظر الدارس في تاريخ المدارس ٢/٨٩-٩٠.

الجوزية، ... وسمّاه: "إرشاد السالك"».[1] ا.هـ.

- وذكره عمر كحاله فقال: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية... عالم في النحو، والفقه، له شرح ألفية ابن مالك سماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"».[2] ا.هـ.

- وذكره بكر بن عبدا لله أبو زيد فقال -وهو يتحدث عن الشيخ-: «ابنه إبراهيم العلامة، النحوي، الفقيه، وله في النحو اليد الطّولى، فشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك[3]....الخ». ا.هـ.

المبحـــث الثانـــي

موضوعـه، والدافـع إلى تأليفـه

أما موضوع الشرح فهو: النحو والصرف.

وأما الدافع إلى تأليفه: فقد أفصح عنه الشارح في بداية الشرح. فقال: «أما بعد حمد ا لله مستحق الحمد لكماله، والصلاة على نبيه محمد وآله، فإن بعض من قرأ كتاب الخلاصة، وأظهر إلى فهم معانيه الخصاصة، طلب مني أن أوضح له ما تضمنته من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد، إلى أن استخرت ا لله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلاّ حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة».

المبحـــث الثالـــث

مكانـة الكتـاب العلميـة

وتظهر من خلال عقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية:

(١) ينظر: كشف الظنون ١/١٥٣.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ١/٨٨.

(٣) ينظر: كتابه ابن قيم الجوزية، حياته وآثاره ص٢٢-٢٣.

موازنة بين شرح إبراهيم بن القيم. وشرحي: ابن الناظم. وابن عقيل.

لما كانت شروح الألفية كثيرة، وكل شرح سلك فيه شارحه منهجاً خاصاً، وكان شرح ابن القيم غير مشتهر، رأيت أن أبيّن ما لهذا الشرح من منزلة علمية بين تلك الشروح، وإنما يتم ذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية، ولما كانت الشروح متقاطرة عبر الأزمان، رأيت أن يكون أحد الشرحين من الشروح المتقدمة عليه، والثاني: من الشروح التي أُلّفت في عصره، فانتخبت للأول: شرح ابن الناظم (بدر الدين) المتوفى سنة ٦٨٦هـ. وللثاني: شرح ابن عقيل، المتوفى سنة ٧٦٩هـ، ولا يخفى ما لهذين العالمَيْن من الشهرة العلمية الواسعة، فابن الناظم هو الذي قال عنه اليونيني المتوفى ٧٢٦هـ -وهو أحد معاصريه-: «لم يترك -أي ابن مالك- بعده في هذا العلم مثله -أي: ابن الناظم- في الشام فيما علمنا».[1]

وقال عنه ابن قاضي شهبه المتوفى ٨٥١هـ: «لم يكن في وقته مثله».[2]

وأما ابن عقيل فهو الذي قال عنه شيخه أبوحيان، المتوفى ٧٤٥هـ: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل».[3]

ولإجراء الموازنة بين هذه الشروح سأذكر ثلاثة نماذج من مواضع مختلفة من النظم، ثم أعرض ما قيل في شرحها في الشروح الثلاثة:

(١) ينظر: ذيل مرآة الزمان ٤/٣٣٠. الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ١٩٦١هـ.

(٢) ينظر: طبقات النحاة واللغويين ص٢٤٧، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٣م.

(٣) ينظر: مقدمة المساعد: ص د .

- قال ابن مالك في باب الحال:

والحال قد يجيء ذا تعدّدِ لمفردٍ -فاعلم- وغير مفرد

قال ابن الناظم في شرح هذا البيت:

«الحال شبيهة بالخبر، والنعت، فيجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد، وأن تعدد وصاحبها متعدد، فالأول نحو: «جاء زيد راكبا ضاحكا»، ومنع ابن عصفور جواز تعدد الحال في هذا النحو قياسا على الظرف، وليس بشيء.

والثاني: نحو: «جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقيته مصعِدا منحدِرا»، قال الله تعالى: ﴿**وسخّر لكم الشمس والقمر دائبين**﴾.[1] وقال الشاعر:

متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا

وقال الآخر:

عهدت سعاد ذات هوى معنّى فزدت وزاد سلوانا هواها

"ذات الهوى" حال من "سعاد" و "معنّى" حال من الفاعل».[2] ا.هـ.

- وقال ابن عقيل في شرح البيت:

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال الأول: «جاء زيد راكبا ضاحكا» فـ"راكبا" و"ضاحكا" حالان من "زيد" والعامل فيهما "جاء".

ومثال الثاني: «لقيت هندا مصعدا منحدرة» فـ"مصعدا" حال من التاء و "منحدرة" حال من "هند" والعامل فيهما: "لقيت" ومنه قوله:

لقي ابني أخويه خائفا منجديه، فأصابوا مغنما

(١) من الآية ٣٣، من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص٢٣٢.

فـ"خائفا" حال من "ابني" و "منجديه" حال من "أخويه" والعامل فيهما "لقي"، فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، ففي قولك: «لقيت زيدا مصعدا منحدرا» يكون "مصعدا" حال من "زيد" و"منحدرا" حال من التاء».[1] ا.هـ.

- وقال ابن القيم في شرح البيت:

قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك تجيء متعددة مع كونها لواحد، إما بعطف نحو: ﴿**إن الله يبشّرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا**﴾.[2] وإما دونه نحو:

عُهدتَ مغيثا مغنيا من أجرته ... ...

ثم هذا التعدد يكون جائزاً -كما مثل- ويكون واجبا، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يدل مجموعها على معنى واحد، نحو: «أكلت الرمان حلوا حامضا».

الثانية: أن تقع بعد "إما" نحو:﴿**إنا هديناه السبيل إمّا شاكرا وإما كفورا**﴾.[3]

الثالثة: أن تقع بعد "لا" نحو:﴿**فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى**﴾.[4]

أما تعددها مع كون صاحبها متعددا فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤.

(٢) من الآية ٣٩، من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة طـه.

الأول: ماتعددا فيه لفظا ومعنى، كقوله:

وإنا سوف تدركنا المنايا   مُقدرَّة لنا ومقدرينا[1]

الثاني: ماتعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: «لقيت أخويك راكبا وماشيا».

الثالث: عكسه،نحو:﴿**وسخّر لكم الشمس والقمر دائبين**﴾.[2][3]أ.هـ

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

١) اتفقت الشروح الثلاثة في أنها شرحت بيتا واحدا من نظم الألفية.

٢) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، وهي أنها ذكرت البيت بتمامه ثم شرحته، ولم تجزئه أجزاء وتمزجه بالشرح كما هي طريقة بعض الشراح.

٣) اتفقت الشروح في الاعتماد على كلام النحاة السابقين في تقرير المسائل النحوية وتوضيحها.

٤) اتفقت الشروح في عدم التعصب لأحد المذاهب النحوية، وإن كانت النزعة البصرية تغلب عليها، مما قد يفسر بمتانة المذهب البصري ولاسيما في القضايا النحوية.

٥) اتفقت الشروح في الأسلوب الواضح السهل البعيد عن التعقيد.

ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح الثلاثة:

١) خالف ابن القيم في شرحه هذا البيت الشارحين الآخرين، فبينما نجد

---

(١) هذا البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم، وسوف يأتي تخريجه في موضعه.

(٢) من الآية ٣٣، من سورة إبراهيم.

(٣) ينظر هذه القطعة من كلام ابن القيم في ص ٤١٨ .

ابن الناظم، وابن عقيل، يجملان كيفية التعدد ويذكران من صورها صورتين فقط. وهما:

❋ أن تعدد الحال وصاحبها مفرد.

❋ أن تتعدد الحال ويتعدد صاحبها.

نجد ابن القيم يفصل المسألة تفصيلا دقيقا مستوفيا لجميع صور التعدد فيذكر أن الحال إذا تعددت وصاحبها مفرد، إما أن تتعدد بعطف، وإما بدونه، ثم يستشهد للأول بأقوى الشواهد على الإطلاق، وهو القرآن، فقد اشتملت الآية المذكورة على ثلاثة أحوال. وهي: «مصدقا... وسيّدا... وحصورا». وهذه الأحوال متعاطفة، ثم يستشهد للثاني بالشعر العربي، فقد اشتمل البيت المذكور على حالين. وهما: «مغيثا مغنيا» وهاتان الحالان تعددتا من دون عطف.

ثم يزيدالأمر تفصيلا فيذكر أن التعدد مع كون صاحب الحال مفردا تارة يكون جائزا، وتارة يكون واجبا، ثم بين صور وجوبه، وهي ثلاث، واستشهد لاثنتين منها بالقرآن، ومثّل للثالثة.

ثم انتقل إلى الوجه الثاني للتعدد وهو أن تتعدد الحال ويتعدد صاحبها، وبين أنه لاخلاف في جواز ذلك، ثم أخذ في بيان الصور المحتملَة في ذلك. وهي ثلاث -أيضا-، مستشهدا لإحداها بالقرآن، وللثانية بالشعر، وممثّلا للأخيرة.

قلت: هذا التفصيل الذي جمع أطراف المسألة وصورها، والذي استدعاه المقام لم نره في الشرحين الآخرين.

٢- استشهد ابن النظام في شرح البيت بآية واحدة وبيتين من الشعر، واستشهد ابن عقيل في شرح البيت ببيت واحد فقط،

واستشهد ابن القيم في شرح البيت بأربع آيات وبيتين، فإيراد ابن القيم لهذا العدد الكثير من الشواهد في شرح بيت واحد، دليل على غزارة مادته وقوة استحضاره، مما يعدّ من مميزات شرحه.

٣) ذكر ابن الناظم مخالفة ابن عصفور في جواز تعدد الحال إذا كان صاحبها مفردا و لم يتطرق إلى ذلك ابن القيم ولا ابن عقيل.

٤) كما أن ابن عقيل نصّ على كيفية رَدّ كلّ حال إلى صاحبها، عند تعدد كلّ منهما وعدم ظهور المعنى بأن يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الأسمي، و لم يتطرق لذلك ابن الناظم ولا ابن القيم.

٥) وقد تميّز شرح ابن القيم عن الشرحين الآخرين بميزة عامة تشمل باب الحال الذي منه بيت الموازنة وغيره، وذلك أنه التزم بافتتاح كل باب بتمهيد و لم يَحِدْ عن هذا المنهج إلاّ قليلا، كما تقدم في منهجه.

ب) قال ابن مالك في باب التوكيد:

بالنفس أو بالعين الاسم أكّدا مع ضمير طابق المؤكّدا

قال ابن الناظم في شرح هذا البيت:

«اعلم أن التوكيد نوعان: لفظي، ومعنوي».

فأما اللفظي فسيأتي ذكره.

وأما المعنوي فهو: التابع، الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويجيء في الغرض الأول بلفظ "النفس" و"العين" مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقا له في الإفراد، والتذكير وفروعهما، تقول: «جاء زيد نفسه» فترفع بذكر النفس احتمال كون الجائي رسول زيد، أو خبره، أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصّا على ماهو الظاهر منه، وكذا إذا

قلت: «لقيت زيدا عينه» أ.هـ (٥٠١).

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«التوكيد قسمان: أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي. والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: مايرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو: «جاء زيد نفسه» فـ"نفسه" توكيد لـ"زيد" وهو يرفع توهم أن يكون التقدير «جاء خبر زيد، أو رسوله»، وكذلك: «جاء زيد عينه».

ولابد من إضافة النفس أو العين إلي ضمير يطابق المؤكّد، نحو: «جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها» أ.هـ (١/٢٠٦-٢٠٧).

وقال ابن القيم ممهدا للموضوع:

«التوكيد: وهو تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث، أو المحدَّث عنه.

فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقَسَم، و"إنّ" و"اللام" وغيرها، وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها.

وقصد رفع الشك عن المحدّث عنه: هو المقصود بالتبويب هنا، وهو التابع الرافع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه.

فالتابع جنس يشمل التوابع، ومابعده فصل مخرج لسائرها.

وتقسيم رفع التوهم يشمل: «جاء زيد نفسه» و«جاء القوم كلهم».

ثم ذكر ابن القيم البيت السابق. وقال في شرحه:

«بدأ بالكلام عن التأكيد المعنوي، وقدم ماسيق لرفع توهم المجاز عن

ذات المسند إليه، وهو لفظ "النفس" ولفظ "العين" ويؤكد بهما مفردين ومجتمعين، تقول: «جاء الأمير» فيحتمل مجي خبره أو ثقله، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال، ويؤكد بهما الاسم المفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسه»، «ورأيت هند عينها» وإن كان ضميرا طابقه في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، نحو: «قمت أنا نفسي»، و«رأيتك عينك» و«ضربته نفسه».أ.هـ (٥٦٣).

أولا: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

١) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، كما مر في النموذج السابق.

٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار، لكن الصياغة مختلفة، فكلام ابن الناظم، وابن عقيل متقارب إلى حد كبير، مما يوحي بتأثر الثاني بالأول، وغير ذلك من أوجه الشبه الظاهرة كسهولة الأسلوب ووضوح العبارة.

ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين هذه الشروح:

لقد ذكر ابن القيم في شرح البيت، جميع ماذكره ابن الناظم، وابن عقيل، وزاد الأمور الآتية:

١) تعرض لكيفية توكيد الضمير، وضرب له الأمثلة، و لم يتعرضا لذلك.

٢) استعان في توضيح البيت بستة أمثلة، و لم يمثل الشارحان الآخران إلاّ بأربعة.

٣) يلحظ في شرح ابن القيم حسن الصياغة وانتقاء العبارة.

٤) مهّد ابن القيم للموضوع بتمهيد مناسب تعرض فيه لتعريف التوكيد ومحترزات التعريف، ودواعي التوكيد وأنه لِدرأ الشك عن الحديث أو المحدث عنه، ثم ذكر ما يحصل به التوكيد، وكل ذلك مما تدعو إليه الحاجة وتتم به الفائدة.

ج) قال ابن مالك في النائب عن الفاعل:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له، كـ"نِيلَ خيرُ نائل"

قال ابن الناظم ممهدا لهذا الباب وشارحا للبيت:

«كثيرا ما يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا، وغير ذلك: فينوب عنه فيما له من الرفع، واللزوم، ووجوب التأخير عن رافعه: المفعولُ به، مسندا إليه إما فعل -مبني على هيئة تنبئ عن إسناده إلى المفعول ويسمى فعل ما لم يسم فاعله- وإما اسم في معنى ذلك الفعل.

فالأول: كقولك -في «نال زيدٌ خيرَ نائل»- «نيل خيرُ نائل».

والثاني: كقولك -في «زيد ضارب أبوه غلامه»- «زيد مضروب غلامه».[1] ا.هـ.

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: «نِيلَ خيرُ نائل» فـ"خير نائل" مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيد خير نائل»، فحذف الفاعل -وهو "زيد"- وأقيم المفعول مقامه -وهو "خير نائل"- ولا يجوز تقديمه، فلا تقول «خير نائل نِيلَ» على أن يكون مفعولا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده، وهي "نيل" والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: "نيل هو" وكذلك لا يجوز حذف "خير نائل" فتقول: "نيل".[2] ا.هـ.

(١) ينظر: ص٢٣١.

(٢) ينظر: ٢/١١١-١١٢.

وقال ابن القيم ممهدا لهذا البيت وشارحا له:

«يحذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، و الجهل به، وتعظيمه، وتحقيره، والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: ﴿خُلق الانسانُ من عجل﴾ وروي عن رسول ا لله ﷺ:- (ومن بُلي منكم بشيء من هذه القاذورات) و(وما أوذي أحد ما أُوذيتُ) ونحو: (صودر فلان)، و(كُذِبَ الأميرُ)، ﴿وإذا حُييتم بتحية﴾.

وإما لسبب لفظي، كقصد الإيجاز، نحو: ﴿ذلك ومن عاقب بمثل ما عُوقب به ثم بُغي عليه﴾، وكقصد تصحيح النظم، كقوله:

عَلّقتُها -عَرَضًا- وعُلّقت رجلا غيري، وعُلّق أخرى غيرَها الرجلُ

ثم قال في شرح البيت:

«إذا حذف الفاعل ، وأقيم المفعول به مقامه، استحق ما له من الأحكام كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل علامة دالة على تأنيثه، واستحقاقه الاتصال بالفعل». ا.هـ. (٢٩٣).

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

١) الاتفاق في طريقة شرح البيت.

٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار.

٣) الاتفاق في ذكر أهم الأحكام التي يستحقها النائب عن الفاعل.

٤) اتفق ابن الناظم وابن القيم في التمهيد للباب، بذكر أهم أسباب حذف الفاعل.

ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح:

١) عند تفصيل الأحكام التي يستحقها النائب زاد ابن القيم عن الشارحيْن الآخرين بعض ما لم يذكراه.

٢) تميز ابن الناظم وابن القيم عن ابن عقيل بالتمهيد للباب بذكر أهم الأسباب حذف الفاعل، وزاد ابن القيم بعض ما لم يذكره ابن الناظم من الأسباب المعنوية واللفظية.

٣) تميّز ابن القيم عن ابن الناظم -فيما اتفقا عليه من التمهيد للباب- بتدعيم ابن القيم قولَه بالشواهد القرآنية والحديثية والشعر وضرب الأمثلة، حيث ذكر فيه أربع آيات وحديثين وبيتاً من الشعر ومثالين.

٤) استطرد ابن عقيل في شرح البيت فأعرب مثال الشارح.

٥) أشار ابن الناظم إلى اختلاف هيئة الفعل عند إسناده إلى النائب عن الفاعل، وهذا ذكره الناظم في البيت التالي لهذا البيت، فكان الأنسب تأخير ذلك إلى موضعه.

.... هذه نماذج أردت أن أبرز من خلالها قيمة هذا الشرح النفيس، وفي كل موضع لا يقل ابن القيم شأناً عن هذين الشارحين، بل كثيراً ما يمتاز عنهما بتمهيده بين يدى كل باب، وبتفصيله، وكثرة شواهده، ولا يعنى هذا تهوين أمر ابن الناظم، وابن عقيل، فهما هما علما ورسوخ قدم في هذا المجال وغيره، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول هذا المبحث.

المبحث الرابع

نقد الكتاب

لاشك في أنه ما من عمل بشري إلاّ ويقع فيه ما يقتضيه الطبع البشري من سهو أو نسيان أو خطأ على اختلاف في القدر الواقع من ذلك، وقد قيل: «كفى المرءَ نبلا أن تعدّ معايبه».

هـذا وقـد وقفت في أثناء دراستي لكتـاب ابـن القيـم هـذا علـى شـيء يسير عددته في نقده، والشارح -رحمه الله- متابع لغيره في أكثره، ومعذور في الباقي.

- من ذلك أخطاءٌ نحوية يسيرة لم أجد لها محملا فصححتها على ما تقتضيه القواعد النحوية.
- ومنه -أيضاً- عدُّه -رحمه الله- قراءةً سبعيةً في الشاذ، وهي قوله تعالى: ﴿**وإنْ كلاّ لما ليوفينّهم ربك أعمالهم...**﴾ (١١١- هود). بتخفيف "إنْ" انظر ص٢٥٠ من الشرح والتعليق.
- ومنه حكمه على "ما" من قول الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون

بأنها كافة مهيّئة لدخول الحرف "لكنّ" على الفعل، والحقّ أنها اسم موصول، وقد وقع في هذا السهو ابن هشام أيضاً في كتابه: "القطر"، والأشموني في: "شرح الألفية".

ومما وقع من ذلك في اللغة:

- قوله: "البعض". وبعض وكلّ: لا تنفكان عن الإضافة بحال فلا تتصل بهما "أل" وقد وقع في ذلك كثير من النحويين واللغويين من المتقدمين والمتأخرين، ينظر ص٥٩٨ من الشرح والتعليق.
- وقوله: "حيوانات" -على أنه جمع لحيوان و "حيوان" مما يستوي فيه الواحد والجمع، ينظر تفصيل ذلك في ص٧٢١ من الشرح والتعليق.
- ومنه عدّه الفعل: "خَطِب" -بمعنى أحمرّ لونه- من المضموم العين وهو من مكسورها، ينظر ص٥٥١ من الشرح والتعليق.

ومما وقع من ذلك أوهامه على بعض النحويين:

- فقد وهم على الجرجاني بأن زعم هو وغيره أن الجرجاني ذهب إلى أن ناصب المفعول معه واوُ المعية، والحقّ أن الجرجاني لم يذهب إلى ذلك، وإنما ذهب إلى أن ناصبه هو الفعل والواو مقوٍّ للفعل ووسيلة إلى المفعول، ينظر ص٣٤٩ من الشرح والتعليق.
- ووهم على ابن مالك، فزعم أنه عد "إمّا" من حروف العطف، فقال: «وعدها الأكثرون من حروف العطف كالمصنف و...». ا.هـ.

وكلام المصنف -رحمه الله- في التسهيل وشرح الكافية الشافية صريح في أن العطف بالواو قبلها، ينظر ص٥٩٣ من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبته تجويز منع صرف المصروف للضرورة إلى الكوفيين، فقد قال: «والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون»، والحق أنه لجمهورهم لا لجميعهم، ينظر ص٧١٤ من الشرح والتعليق.
- ومنه نسبته القول بجواز إضافة صدر المركب العددي إلى عجزه مطلقاً إلى الكوفيين -أيضاً- والحق أنه لجمهورهم، فإن الفراء خصّ ذلك بالشعر، انظر ص٧٨٧ من الشرح والتعليق.

المبحث الخامس

نسخه المعتمد عليها في تحقيقه

بعد البحث والتقصي وسؤال المهتمين بشؤون المخطوطات تبين لي أنه لا يوجد لهذا المخطوط سوى نسختين:

إحداهما: نسخة مصورة على الميكروفلم محفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (ورقمها ٧٦٠ نحو)، وأصلها محفوظ في مكتبة

أحمد الثالث بتركيا (ورقما فيها ٢٢٦٠).

والثانية: نسخة خطية محفوظة بمكتبة مكة المكرمة (ورقمها ١ نحو).

وصف هاتين النسختين:

أما النسخة الأولى: فمكتوبة بقلم نسخ، وخطها بالغ الحسن والجمال وعليه شكل يسير، التزم كاتبه أن يكتب في كل لوحة (٣٨) ثمانية وثلاثين سطراً فلم يزد على ذلك ولم ينقص في جميع المخطوط، سوى الصفحة الأولى فقد شغلت البسملة حيّز خمسة أسطر منها، وعدد لوحات هذه النسخة (٢٠٩) تسع ومائتا لوحة، وقد كتبت في القرن العاشر، وليس بها ما يشير إلى اسم كاتبها.

وقد ميّز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير إلاّ أنه لم يظهر في التصوير إلاّ قليلاً.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجاً، فليس هناك ما يفصل بين النص والآية القرآنية أو الحديث الشريف، أو المثل المأثور أو الشواهد الشعرية ونحو ذلك، فلا أقواس ولافواصل ولانقاط إلاّ أن وضوح الخط يساعد على سرعة التمييز بين ذلك.

لكن أبيات الألفية قد حظيت باهتمام الكاتب فقد كتبها مستقلة عن بقية النصوص، وقد يرمز كاتب هذه النسخة للمصنف بـ(مص).

هذا وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ).

وأما النسخة الثانية: فمكتوبة بقلم عادي يميل إلى النسخ، لكنه لم يلتزم بكثير من قواعده، وليست بمشكولة، ولم يلتزم كاتبها عدداً معيناً في كل

لوحة، فقد بلغ بعض لوحاتها (٥٠) خمسين سطرا، وهذا أكثر ما كتب في اللوحة الواحدة، كما بلغ بعض لوحاتها (٣٠) ثلاثين سطرا، وهذا أقل ما كتب في اللوحة الواحدة.

وعدد لوحات هذه النسخة (٢٥٣) ثلاث وخمسون ومائتا لوحة، وليس هناك ما يشير إلى اسم كاتبها أو تاريخ النسخ.

وقد ميز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير ظاهر.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجا، كما فعل كاتب النسخة (أ)، وكثيراً ما كان يمزج أبيات الألفية بالنص أيضاً، ويظهر لي أن ناسخا ما شارك في نسخ أولها؛ وخطُّهما متقارب لكن أحد الخطين صغير مما يزيد في عدد الأسطر، إضافة إلى بعض السمات الأخرى كاستعمال صاحب الخط الصغير للحرف (ص) للرمز للتصنيف أو المصنف، والحرف (ش) للرمز للشرح أو الشارح ولم يلتزم بذكر هذين الحرفين، كما أن هذه النسخة يظهر على حواشيها -أحيانا-تعليق يسير ثم ينقطع فلا يكاد يظهر، حتى إن مجموع هذه التعليقات ربما لا يزيد على أصابع اليدين في المخطوط كله، وخطُّها لا يكاد يُبين غالبا.

هذا وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ب).

خاتمة

إن هذا الكتاب الذي هو شرح لألفية ابن مالك ليس من الشروح المطولة ولا من الشروح المقتضبة، وإنما سلك به مؤلفه مسلك التوسط فجاء وافياً بالمراد مع جزالة العبارة وسهولة الألفاظ يظهر ذلك جلياً لكل من طالعه

وقارنه بغيره من شروح الألفية.

وشارحه -رحمه الله- متأثر بمنهج والده العلامة الشيخ/ محمد بن أبي بكر قيم الجوزية -رحمه الله- في نبذ التعصب فقد كان -أعني صاحب الشرح- ملما بأقوال العلماء وآرائهم ينتقي منها ما يترجح لديه بالدليل، يتضح هذا من تفننه في الاختيار فبينما تجده يذهب في كثير من المسائل النحوية مذهب البصريين تجده يختار في كثير من المسائل المذهب الكوفي ويرجحه، وربما خالف الفريقين واختار رأياً آخر.

وهو على ذلك معدود في الفقهاء قال عنه في البداية والنهاية ١٤/٢٣٩ (كان فاضلاً في النحو والفقه وفنون أخرى على طريقة أبيه).أ.هـ.

وله مؤلف في الفقه سماه (اختلاف المذهبين) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي (معجم المصنفين للتنوكي ٤/٤٠٦).

وله رسالة مطبوعة اسمها (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه سلم من كثير من المزالق العقدية التي وقع فيها كثير من النحاة (حسب علمي) ولا غرو فهو سليل ابن القيم وفرع دوحته المباركة.

هذا وقد كثر الطلب على هذا الكتاب منذ تحقيق القسم الأول منه من طلاب العلم ولا سيما المهتمون بالعلوم العربية وإنني لأرجو أن أكون قد وفقت لإخراجه على الوجه اللائق به.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

المحقق/ محمد بن عوض بن محمد السهلي

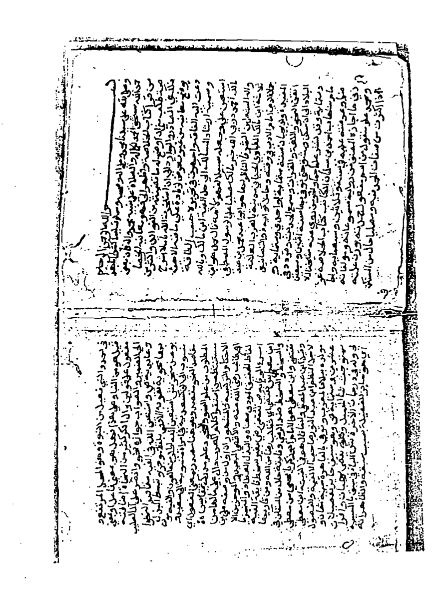
نماذج من المخطوطة



الورقة الأولى من النسخة أ

واللهَ المسؤولَ أن ينفعَ به قارئَه وكاتبَه والناظرَ فيه ويلهمَهُ الكفَّ والإغضاءَ عن عيوبه ومساويه. آخرُ ما نُقِلَ من كتابه
كتابُ إرشادِ السالكِ إلى حلِّ ألفيةِ ابنِ مالك
وقع الفراغُ من تحرير هذه النسخة المباركة في يوم
الثامن عشر من ربيع الآخر [illegible]

الورقة الأخيرة من النسخة أ



الورقة الأولى من النسخة ب

وزاد الدول في الوقت النوم والنوم الادغام
شي ما كسر فيه لسكون آخره فيما استثنات احد
وهو انواع في المعجم نحو اسد دنبي ثلاث فان والا لازم يعتد
قوله واحسب البيان ان تكون المقدمة الثانية عكس احكم
الادغام وهي ما بيانهم الرسوا بها الادغام لتغلبها بالوليت
الكسر ونتج الفعل اذا صلها هلم ولذلك الرسو الى احدها الفتح
وما كحدة عسه ولا حمل مطاعا على حل المهمات اسهل
احصى من الالفية الخلاصة لما انتهى عمان لا احصاء
اخفى ابعض معضل من قوله احصيت الشيء اذا جمعته وحفظته
فهو على حو امطا شم الادراهم ومراده الالفية كالفية ذرك
الادب التي صنفها ابن الحاجب اذ ينبه هو وقوله بلا احصاء
اي بلا انفراد الحاجب تعالى يوردون على انفسهم ولو كان
بهم خصاصة والحمد لله مصليا على محمد خير من ارسلا
مصليا حال من المستكن في الحمد والضمير جمع لغر وهو الابيض
والبررة جمع بار والخيرة جمع خير تنويلا له منزلة فاعل
تم التعليق على كتاب الخلاصة بحمد الله وعونه واسمه
ارشاد المسالك الى حل الفية ابن مالك رحمه الله تعالى

الورقة الأخيرة من النسخة ب

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام، العالم الأوحد، علاّمة الزمان، ولسان البيان، وتاج الأدب، وحجة العرب، أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن الشيخ الإمام، العالم، العلامة ، شيخ الإسلام أبي عبدا لله: محمد بن الشيخ الزاهد، العابد: أبي بكر بن أيوب، متّع ا لله المسلمين ببركته، وأدام عليه السوابغ من نعمته، وأثابه الجنة برحمته، وجميع المسلمين.

أمـــا[1] بعـــد:

حمد ا لله مستحق الحمد لكماله، والصلاة على نبيه محمد وآله.

فإن بعض[2] من قرأ كتاب الخلاصة[3]، وأظهر إلى فهم معانيه الخصاصة[4] طلب مني أن أوضح له ما تضمنه[5] من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد إلى أن استخرت ا لله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلاّ حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة، وسميته:

---

(١) من هنا اتفق النقل في كلتا النسختين: أ،ب، وقد بدئت النسخة ب بقوله: «بسم ا لله الرحمن الرحيم وصلى ا لله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً،
أما بعد حمد ا لله ...... الخ».

(٢) سقطت: "بعض" من: أ.

(٣) سميت الألفية: "الخلاصة" لكونها خلاصة لمضمون الأرجوزة المسماة: «الكافية الشافية» لابن مالك نفسه. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٢٥.

(٤) الخصاصة: الفقر، قال في القاموس: «والخَصّاص والخَصَاصة والخَصَاصاء -بفتحهنّ- الفقر. ينظر: "خصّ" ٢/٣١٢.

(٥) في ب: "تضمنته".

إرشاد السالك إلى حَلّ ألفية ابن مالك

وبا لله أستعين على إتمامه، وجعله سبيلاً لفهم كلامه.

قال محمد: هو ابن مالك … أحمد ربي الله خير مالك

مصليا على النبي[1] المصطفى … وآله المستكملين لشرفا

الناظم لها هو: أبو عبدا لله: محمد بن عبد [ا لله بن عبدا لله][2] -ثلاثة- ابن مالك، الطائي، الجياني -مدينة بالمغرب-[3] العلامة، جمال الدين، إمام الأدب في وقته، وحامل لوائه، ذوالتصانيف المفيدة، ولد بـ"جيّان"[4] سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة.

وأتقن النحو واللغة والقراءات، وسمع الحديث، وتردد في البلاد إلى أن سكن دمشق[6] حتى توفي بها سنة اثنين[7] وسبعين وستمائة، رحمه ا لله، وقد نشر علما جمّا، وآخر من روى عنه: شيخنا الإمام شهاب الدين[8]:

أحمد بن سليمان الكاتب[8]، كتاب الخلاصة عرضا، وعرضته عليه في

(١) في ب "الرسول"، و "النبي" هو المشهور المتناول. (٢) في ب "بدون لفظ الجلالة".

(٣) مابين المعقوفين ليس في: ب، وينظر تحقيق اسمه في: موضعه من الدراسة.

(٤) أي نسبة إلى مدينة بالمغرب.

(٥) "جيّان" كـ"شدّاد" وهي بلدة بالأندلس، منها ابن مالك وأبو حيان، القاموس:"جون"٤/٢١٣.

(٦) هي قاعدة الشام، ودَمْشَقَ عملَه، أسرع فيه، قال في اللسان: "دمشق" مدينة من هذا أخذ، قيل فدمشقوها: أي: ابنوها بالعجلة، ١١/٣٩٣.

(٧) في كلتا النسختين: "اثنين" وهو تحريف". (٨) سقطت "الدين" من: ب.

(٨) هو: أحمد بن سليمان بن أبي الحسن بن سليمان بن زبّان الطائي الحلبي شهاب الدين، كان كاتب الإنشاء بحلب، توفي سنة: ٧٦٩هـ، وقد جاوز الخمسين، ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ١/١٤٧.

سنة ست[1] وثلاثين وسبعمائة، وأجازني ما أجازه المصنف من رواية مسموعاته، ومؤلفاته.

ومحمد: علم منقول من اسم مفعول. حمدته: بوزن علمته، إذا أكثرت من صفات الحمد فيه. و "مصليّا": حال من المستكن في: "أحمدُ" و "النبيّ": فعيل من النُّبوة وهو المحل المرتفع، وقيل هو من النبأ، وعلى هذا فهل هو بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، على قولين[2]، و "آل"[3] أنكر كثير[4] من النحاة إضافته إلى الضمير، والصواب جوازه، نحو:

١- وانصر على آل الصليـ … ـب وعابديه [اليوم آلك[5]]

(١) سقطت "ست" من: ب.

(٢) قال بالأول الجوهري، ينظر: الصحاح "نبا" ٦/٢٥٠٠.

وقال بالثاني ابن بري، ينظر: اللسان "نبأ" ١/١٥٧.

(٣) أصل "آل": أهل، قلبت الهاء همزة فصارت: "أأل" ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفا، ولا يضاف إلاّ إلى ذي شرف، نحو: «القراء آل ا لله».. ينظر: اللسان "أهل" ١٣/٣١، وشرح ابن يعيش ١/٧.

(٤) كالكسائي، والنحاس، وزعم أبو بكر الزّبيدي أن إضافته إلى الضمير من لحن العامة، ينظر: شرح المرادي: ١/٨، والهمع ٢/٥٠، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه ١/١٥-١٦.

(٥) هذا البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم -جد النبي ﷺ- قاله حين قدم أبرهة ملك الحبشة لهدم الكعبة، وصرف الناس عنها، وقد سقط ما بين المعقوفين منه من: ب.

والشاهد منه قوله"آلك" حيث أضاف"آل" إلى ضمير المخاطب،وهذا يشهد بصحة إضافة "آل" إلى الضمير. وينظر البيت في: الهمع٢/٥٠، والدرر٢/٦٢، وشرح الأشموني ١/١٩.

واستعين الله في ألفيه ... مقاصد النحو بها محويّه

تُقرِّب الأقصى بلفظ موجز ... وتبسط البذل بوعد منجز

"استعين الله": أطلب منه العون، و "ألفية": مؤنث منسوب إلى ألْف، كـ"سَعدية" في امرأة منسوبة إلى سعد[1]، و "مقاصد النحو": جمع[2] مقصد، وهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: المطلوب من علم النحو، والنحو[3]: علم مدرك بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، دال على مالها من الأحكام التركيبية.

---

(١) في ب "سعيد" وهو تحريف. (٢) سقط "جمع" من: ب.

(٢) عرفه ابن السراج بقوله: «وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة».ا.هـ. الأصول ١/٣٥.

وعرفه ابن جنى بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك».

ثم بين ثمرته فقال: «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها».ا.هـ. الخصائص ١/٣٤.

وعرفه ابن يعيش بقوله: «هو قانون يتوصل به إلى كلام العرب» شرح المفصل له ١/١٧.

وعرفه ابن عصفور فقال: «هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها» المقرب ١/٤٥، وبنحوه عرفه ابن الناظم، ينظر شرحه ١٨.

والمشهور أن أول[1] من وضعه عليّ بن أبي طالب ﷺ، و "الأقصى": البعيد، والموجز من الألفاظ: الخفيف المؤدي معناه، و"البذل": العطاء، و"المنجز": ما أسرع الوفاء به.

وتقتضي رضا بغير سخط ... فائقة ألفية ابن معطي

"تقتضي": أي تطلب رضا من الله أو من قارئها، و "السَّخَط" و"السُّخْط" ضد الرضا، و"فائقة"[2] حال من المستكن في "تقتضي"، و"ابن معطي"[3] هو الامام أبو زكريا: يحيى بن معط -وقيل: ابن عبد المعطي، وإنما قال هو في ألفيته: "ابن معط" لأجل النظم -ابن عبد النور، صاحب الألفية،

---

(١) هذا عند المتأخرين كابن الأنباري المتوفى سنة ٥١٣هـ، والقفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ، وأما المتقدمون فالمشهور عندهم أن واضعه أبو الأسود الدؤلي، ينظر تفصيل هذا الخلاف في كتاب: نشأة النحو لمحمد الطنطاوي، وينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٤/٤٩-٥٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/٣٩-٤١، وبغية الوعاة ٢/٢٢-٢٣.

(٢) "فائقة": أي" عالية في الشرف، وقد فاقت ألفية ابن معط في كونها من بحر واحد، وهو "الرجز" وألفية ابن معط من بحرين، فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز، ولأنها أكثر إحكاما من ألفية ابن معط، «ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٠»

(٣) قوله: "ابن معطي" -باثبات الياء- يحتمل أنه نقل من الوصف -وهو كونه اسم فاعل -إلى العلمية قبل إعلاله بحذف يائه، فأبقي على ماهو عليه.

والفصول، مولده ببلاد المغرب، وتوفي بالقاهرة، سنة ثمان وعشرين وستمائة.[1]

وهو بسبق حائز تفضيلا   مستوجب ثنائي الجميلا

والله يقضي بهبات وافره   لي وله في درجات الآخره

البـاء في "بسبق" باء السببية، أي: هو حائز للفضيلة بسبب سبقه، والظاهر أنه إنما أراد السبق في الزمان، لا السبق في التقدم في العلم، والسّبق في الزمان مقتضٍ[2] للتفضيل، بدليل قوله ﷺ: «يذهب الصالحون الأول فالأول»[3]، وقوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[4] على قول من حمله على إرادة التكرار، دون التخصيص بالقرون الثلاثة.

---

(١) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٩٧/٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/١٣.

(٢) قلت هذا فيه نظر، فقد يوجد في الأزمان المتأخرة من يفضل سابقيه، وفيه تفصيل ذكره العلماء في موضعه من الحديث، ويؤيد هذا ما رواه أبو داود الترمذي من قوله ﷺ: «تأتي أيام للعامل فيهنّ أجر خمسين، قيل: منهم أو منا يارسول الله؟ قال: بل منكم»

(٣) ينظر: صحيح البخاري كتاب الرقاق ١٧٤/٧، وكتاب المغازي ٦٢/٥، وينظر نحوه في: سنن الدارمي، كتاب الرقاق ص: ٦٩٧.
ومسند أحمد ١٩٣/٤، وروايته فيه: "يقبض" موضع "يذهب".

(٤) ينظر: صحيح البخاري كتاب الشهادات ١٥١/٣، وسنن الترمذي كتاب المناقب ٦٩٥/٥، وسنن ابن ماجة، كتاب الأحكام ٧٩١/٢.

الكلام وما يتألف منه

«المراد ذكر أحكام الكلام وأحكام ما يتألف منه الكلام من الكلمات المنقسمة إلى الاسم والفعل والحرف».[1]

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كـ"استقم"   واسمٌ وفِعلٌ ثم حرفٌ الكَلِم

واحدهُ كلمةٌ والقولُ عَمّ   وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّ

أي: كلام النحاة الذي اصطلحوا على تسميته كلاما: ما جمع اللفظ والإفادة، والمراد بـ"[اللفظ": صوت اللافظ المتضمن لحروف الهجاء، وبـ"الإفادة": الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك استغنى عن ذكر التركيب، لأن ذلك إنما يكون في المركبات دون المفردات، أو استغنى عنه بالتمثيل، فإن "استقم" كلام مركب من فعل ظاهر، وفاعل مستتر تقديره: أنت، ولا شك أن الكلام إنما يتألف من اسمين أو من اسم وفعل، وأن جزأيه تاره يكون ملفوظا بهما، كـ"قام زيد" وتارة يكون أحدهما مقدّرا كـ"استقم" فمثّل بالاسم والفعل تنبيها على أن المركب من الاسمين بذلك أولى، وبالملفوظ[2] به والمقدر تنبيها على أن المركب من ملفوظ بهما أولى بذلك.

وانقسام الكلم إلى اسم وفعل وحرف مجمع عليه[3] عند أهل الفن،

---

(١) قال في ب: «أحكام المراد ذكر الأحكام وأحكام ما يتألف منه الكلام» فزاد كلمة "احكام" أولا، وذكر "الأحكام" بدل ذكر: "أحكام الكلام".

(٢) في ب: بالملفوظ به.

(٣) نقل السيوطي في الهمع أن أبا جعفر بن صابر زاد اسم الفعل مطلقا، وسماه: "الخالفة" ١٠٥/٢، ولم يلتفت النحاة إلى هذه الزيادة، لأن أسماء الأفعال من أفراد الاسم.
وقال الأشموني -بعد أنواع الكلمة الثلاثة -والنحويون مجمعون على هذا إلاّ من لا يعتد بخلافه. ينظر: شرح الأشموني ٢٧/١.

ولهم طرق في بيان الحصر في ذلك أشهرها أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها لا في نفسها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها لازمه الاقتران بأحد[1] الأزمنة الثلاثة الماضي، أو الحال، أو المستقبل، فهي الفعل، وإن دلت على معنى في نفسها غير لازمة الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم؛ والكلم اسم جنس[2] جمعي كـ"لَبِنٍ"[3] و"نَبِقٍ" ولهذا صح أن يقال: واحده: كلمة، بخلاف أسماء الأجناس غير الجمعية كـ"ماءٍ" و "لَبَنٍ" فإنه لا واحد لها، وإذا تقرر ذلك فأقلّ الكلم ثلاثة، وبهذا الاعتبار هو أخص من الكلام، وباعتبار صدقه على المفيد وغيره هو أعم منه، وفي الكلمة ثلاث لغات[4] ثنتان[5] شملهما النظم

(١) سقط "بأحد" من: أ.

(٢) اسم الجنس نوعان: أحدهما: جمعي، والثاني: إفرادي.
فأما اسم الجنس الجمعي: فهو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرّق بينه وبين واحده: بالتاء، وتكون التاء -غالبا- في المفرد، كشجرة وشجر، وكلمة وكلم، وربما كانت التاء في الجمع، مثل: "كمء" للواحد، و"كمأة" للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين واحده وكثيره بالياء، مثل: "زنج" و"زنجي".
وأما اسم الجنس الإفرادي: فهو ما يصدق على القليل والكثير واللفظ واحد، مثل: "ماء" و "تراب"، ينظر: أوضح المسالك ١٢/١، والتصريح ٢٥/١-٢٦، وشرح الأشموني ٢٩/١-٣٠، وحواشي شرح ابن عقيل ١٥/١.

(٣) يقال: "لبن" -بفتح اللام وكسر الباء- و"لبن" -بكسر اللام وسكون الباء- وهو ما يضرب من الطين ليبنى به، ينظر: اللسان "لبن" ٢٥٨/١٧.
وفي ب كـ"كتف" موضع: كـ"لبن". (٤) تنظر: في اللسان "كلم" ٤٢٨/١٥.

(٥) يقال: ثنتان، واثنتان، ينظر: اللسان "ثنى" ١٢٧/١٨.

والثالثة[1] كلمة "كلفظة" و "القول" عام لجميع ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة، بل يزيد على ذلك بإطلاقه على ما ليس لفظا نحو:

٢- وقال له العينان سمعا وطاعة[2] ... ...

وتطلق الكلمة على الكلام المفيد كإطلاقها على ما قبلها في قوله «كلاّ إنها كلمة هو قائلها»[3]، وعلى ما بعدها في قوله تعالى: **﴿تعالوا إلى كلمة سواءٍ بيننا وبينكم﴾**[4] ونحوه كثير.

(١) في ب: "الثلاثة" وهو تحريف.

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، ولم أجد له مرجعا ولا تتمة.
والشاهد منه قول: «وقالت له العينان» حيث أطلق القول على ما يصدر من العين من رمز يستدل به على معنى معين، سواء كان ذلك الرمز من العين نفسها أو مما له صلة بها كالحاجب والهدب.
ويطلق القول أيضا على ما تفيده بقية الدوالّ كالخط، والإشارة، والعقد، والنصب، كما يطلق على المعنى القائم في النفس لكن يشترط لهذا أن يقيد بما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿ويقولون -في أنفسهم- لولا يعذبنا الله بما نقول﴾ من الآية ٨، من سورة المجادلة.
وكقول النابغة الذبياني:
قالت له النفس إني لا أرى طمعا وإنّ مولاك لم يسلم ولم يصد
ينظر: الخصائص ٤٧٦/٢، وشرح ابن يعيش ٢١/١، وشرح الكافية ٤/١، وشرح الجمل ٨٦/١، والتصريح: ٢١/١.

(٣) من الآية ١٠٠، من سورة المؤمنون؛ وما قبلها هو: ﴿رب ارجعون، لعلي أعمل صالحاً...﴾.

(٤) من الآية ٦٤، من سورة آل عمران؛ وما بعدها هو: ﴿ألاّ نعبدَ إلا اللهَ ولا نُشرك به...﴾.

بالجر والتنوين والندا وأل   ومسند للاسم تمييز حصل

أي حصل للاسم تمييز عن قسيميه[1] "بالجر" والمراد به الكسرة الحادثة عن عامل سواء كان حرفا أو إضافة أو اتباعا، كـ"بسم الله الرحمن الرحيم" و "بالتنوين"، وهو عبارة عن نون ساكنة تلحق آخره[2] لفظا لاخطًّا، سواء كان تنوين تمكين[3]، كـ"زيدٍ" و "رَجُلٍ" أو تنوين تنكير[4]، كـ"صهٍ" و "كم سيبويهٍ لقيته" أو تنوين مقابلة[5]، كـ"مسلماتٍ"، إذ التنوين فيه مقابل لنون "مسلمين" بدليل ثبوته مع قيام مانع الصرف، كـ"عرفاتٍ" أو تنوين عوض إما من حرف، كـ"غَواشٍ" وإما من كلمة، كـ"كُلٍّ" و"بعضٍ" وإما من جملة كـ"يومئذٍ" و"حينئذٍ"، وأما تنوين

---

(١) في أ: "قسميه"، وهو تحريف.

(٢) في ب: "بآخره".

(٣) سميّ بذلك لدلالته على شدّة تمكن ما لحقه في باب الاسمية وبُعْدِه عن شبه الحرف الموجب للبناء أو شبه الفعل الموجب للمنع من الصرف.

(٤) سميّ بذلك لإفادته تنكير ما لحقه من الأسماء المبنية.

(٥) سميّ بذلك لمقابلته النون في جمع المذكر السالم، وذهب الرضي إلى أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة على تمام الاسم، كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك.
ينظر: شرح الكافية ١/١٤.
وقيل فيه غير ذلك، وينظر: شرح ابن يعيش ٩/٢٩-٣٠، وشرح الجمل ١/١٠٨، وأوضح المسالك ١/١٤-١٥، والهمع ٢/٨٠، والتصريح ١/٣٣، وشرح الأشموني ١/٣٧.

الرّوي[1] فلا يختص بالاسم، و "بالنّداء" وهو قصد دعائه[2] بأحد الحروف الصالحة لذلك، ولم يقل بحرف النداء لأن حرف النداء قد يباشر الفعل، كقراءة الكسائي[3]:

---

(١) الرّويّ: هو حرف القافية، وقال الأخفش: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، ويلزم في كل بيت منها في موضع واحد، وقد اعتراضوا عليه، ينظر اللسان "روى" ١٩/٦٧، وقوله: "تنوين الرّويّ" يدخل فيه تنوين الترنم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مدّ، نحو: قول جرير:

أقلي اللوم عاذل والعتابن   وقولي -إن أصبت- لقد أصابن

وتنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، كقول رؤبة:

قالت بنات العم ياسلمى وإنْنْ   كان فقيرا معدما قالت وإنْنْ

وهذان التنوينان لا يختصان بالاسم -كما قال الشارح- ويثبتان في الخط، والوقف، ومع "أل" ويحذفان في الوصل، ينظر: المقتصد ١/٧٥-٧٦، وشرح ابن يعيش ٩/ ٣٣-٣٤، وشرح الكافية ١/١٤-١٥، وشرح الجمل ١/١٠٨-١١١، وأوضح المسالك ١/١٩، والهمع ٢/٨٠، والدرر ٢/١٠٤، والتصريح ١/٣٦-٣٧، وشرح الأشموني ١/٣٥-٣٦.

(٢) الضمير يعود إلى المنادى اللازم للنداء.

(٣) هو أبو الحسن: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، الفارسي الأصل، الأسدي بالولاء، الكوفي، المعروف بالكسائي، وهو أحد القراء السبعة، وكان إماما في العربية والقراءات، ولد سنة ١١٩هـ، وتوفي بـ"رنبويه" -إحدى قرى الرّيّ- سنة ١٨٩هـ، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١١/٤٠٣-٤١٥، وإنباه الرواة ٢/٢٥٦، ومعجم المؤلفين: ٧/٩٨٤.

«ألاَ يا اسجدوا»[1] والحرفَ كقوله: «ياليت قومي يعلمون»[2] و"بـأل" الداخلة في أوله، سواء كانت معرّفة كـ"الرجل" أو زائدة كـ"الآن" أما الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع، نحو:

٣- ما أنت بالحَكَمِ التُرضى حكومته[3] ... ...

وبالإسناد إليه: الذي عبر عنه المصنف بـ"مسند" إقامة لاسم المفعول مقام المصدر، إذ الكلمات الثلاث منها مالا يسند ولا يسند إليه، وهو الحرف،

(١) قرأ أبو جعفر، والكسائي، ورويس، بتخفيف اللام، على أنّ "ألا" استفتاح وتنبيه، ووقفوا على "ألا يا" وابتدؤا: "اسجدوا" -بهمزة مضمومة- على معنى الأمر، أي: «يا هؤلاء اسجدوا» أو: «ياأيها الناس اسجدوا» وقرأها الباقون بتشديد اللام، على أنها كلمة واحدة، ينظر: النشر ٢/٣٣٧، والحجة ٥٢٦-٥٢٧، والوافي ٣٣٤، والبدور ٢٣٢، والمهذب ٢/١٠٠.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة يس.

(٣) هذا البيت من البسيط، وهو للفرزدق، قاله في هجاء أعرابي نال منه بمجلس عبد الملك بن مروان، وتمام البيت. قوله:

... ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

والشاهد منه قوله: "التُرضى" حيث أدخل "أل" الموصولة على الفعل المضارع فدلّ ذلك على أن "أل" الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه، وينظر البيت في: الإنصاف ٥٢١، والمقرب ١/٦٠، وشرح الكافية الشافية ١/١٦٣،٢٩٩، وأوضح المسالك ١/٢٠، والشذور: ص٢٠، وشرح ابن عقيل ١/١٥٧، والهمع ١/٨٥، والدرر ١/٦١، والتصريح ١/٣٨،١٤٢، والخزانة ١/٣٢، وشرح الأشموني ١/١٦٥،١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣١٣، وليس البيت في ديوانه.

ومنها ما يسند أبدا وهو الفعل، ومنها ما يقع مسندا ومسندا إليه، وهو الاسم، فثبت بذلك اختصاص الاسم بالإسناد إليه، وبهذه العلامة ثبتت اسمية "التاء والواو" من نحو قمت وقاموا، ويختص ذلك بالإسناد إلى معناه، أما الإسناد إلى اللفظ فلا يختص بالاسم.[1]

بـ"تا" فعلتَ، وأتَتْ، و"يا" افعلي ... و"نون" أقبِلَنَّ فِعلٌ ينجلي

أي: ينجلي الفعل بما ذكر من العلامات إما بتاء[2] الفاعل المعبر عنها بـ"فعلت" وتكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة أو بتاء[3] التأنيث الساكنة المدلول عليها بـ"أتت" بخلاف المتحركة[4]، نحو: "مؤمنة" فإنها من علامات الاسم، وبها ثبتت فعلية[5] "نِعْم" و"بئس" كقولهم "نِعْمت" و "بئست"، وبالتائين علمت فعلية "ليس"[6] و"عسى"[7] كقولهم:

لست، وليست، وعسيت، وعست، وبـ"ياء" المخاطبة، نحو:

(١) في أ: "الاسم". (٢) في ب: "إما تاء" موضع "إما بتاء".

(٣) في أ: وبتاء.

(٤) أي: التي حركتها حركة إعراب، وأما المتحركة بحركة غير إعرابية فإنها لا تختص بالفعل، بل تتصل بالفعل والاسم والحرف.

(٥) ذهب بعض الكوفيين كالفراء إلى أن "نِعْم" و "بئس" اسمان.
تنظر المسألةوالخلاف فيها في باب"نِعم وبئس" من هذا الشرح والتعليق ص٤٧٥

(٦) أي: ردا على الفارسي في ادعائه حرفيتها.

(٧) ذهب بعض النحويين كابن السراج، وثعلب إلى القول بحرفية "عسى"، ينظر ذلك في موضعه من أفعال المقاربة في هذا التحقيق ص١٣٩.

﴿فكلي واشربي وقري عينا﴾(١)، وبها ثبتت فعلية(٢) "تعال" كقوله:

٤- ... ... ولكن تعالي فانظري بمن ابتلاني(٣)

وبنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة، وقد اجتمعا في قوله: «ليسجننّ وليكوننْ من الصاغرين».(٤)

سواهما الحرف كـ"هل" و"في" و"لم"   [فعل مضارع يلي "لم" كـ(٥) "يشم"]

أي: سوى الكلمة التي تقبل علامات الأسماء والكلمة التي تقبل علامات الأفعال: الحرف، ويعرف بعدم قبول شيء من علامات الأسماء وعلامات الأفعال، ثم الحرف ينقسم ثلاثة أقسام: منه ما يدخل على الأسماء والأفعال فيهمل، كـ"هل" ومنه ما يختص بالاسم فيعمل فيه كـ"في" ومنه ما يختص بالفعل فيعمل فيه كـ"لم"، وبدأ بذكر المضارع من أقسام الأفعال الثلاثة، لانفراده(٦) بالإعراب المقصود من النظم بيان أحكامه، ويتميز من قسيميه بصحة وقوعه بعد "لم" نحو(٧): يأكل ويلبس ويشم، فإنّ "لم" صالحة لمباشرة

(١) من الآية ٢٦، من سورة مريم.

(٢) نسبوا إلى الزمخشري القول بأن "تعال" اسم فعل، لكن قوله في المفصل لا يفيد ذلك، فقد فسّر به "هلم" وعطفه على الفعل "أقبل"، فقال: «وبنو تميم يقولون: «هلما هلموا هلمي هلممن، وهي على وجهين: متعدية، كـ"هات" وغير متعدية: بمعنى: «تعال وأقبل»».ا.هـ. ينظر المفصل من خلال شرح ابن يعيش ٤/٤١.

(٣) هذا بعض بيت من الوافر، وقد بحثت عنه طويلا، ولم أجد له مرجعا.

(٤) من الآية ٣٢، من سورة يوسف. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) في ب: "للانفراد". (٧) سقط "نحو" من: ب.

كلّ منها، وفتح الشين من "يشم" أفصح من ضمها.

وماضي الأفعال بـ"التا" مز وَسِمْ   بـ"النون" فعلَ الأمر إنْ أمر فهم

والأمر إن لم يك للنون محل   فيه هو اسمٌ نحو "صَه" و"حَيَّهَل"

أي ميز الفعل الماضي من قسيميه بقبول "التاء" سواء كانت تاء الفاعل كـ"لست" أو تاء التأنيث الساكنة، كـ"نعمت" و"بئست" فإن كليهما من خصائصه، ويعرف فعل الأمر بصحة اتصاله بنون التوكيد، مع فهم الأمر منه(١)، كقولك في "اذهب": "اذهبن" فخرج بالقيد الأول ما يفهم منه معنى الأمر من أسماء الأفعال التي لا تقبل نون التوكيد، كـ"صَهْ" بمعنى: "اسكت"، و"حيّهل" بمعنى: أقبل، و"نزالِ" بمعنى: انزل، وما أشبهها.

كما أن ما يفهم منه(٢) معنى الماضي ولا يقبل التاء كـ"هيهات" بمعنى: بَعُدَ اسم، وكذلك ما يفهم منه معنى المضارع ولا يقبل "لم" كـ"أوّه" بمعنى: أتوجّع اسم.

(١) درج الشارح في هذا على مذهب البصريين -كما هو شأنه في أكثر المسائل الخلافية فقد قرر البصريون أن دلالة فعل الأمر على الأمر حاصلة من الصيغة نفسها، وذهب الكوفيون إلى أن معنى الأمر مستفاد من لام الأمر الملتزم حذفها، لا من الفعل، فإن أصل "قم" -مثلا- "لتقم" حذف منه لام الأمر تخفيفا، وتبعه حرف المضارعة، فحذفا حذفا مستمرا، ففعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع -عندهم- وعليه فأصول الأفعال اثنان، ماض ومستقبل، وبناء على هذا حكموا لفعل الأمر بالإعراب، كما يأتي في بابه.
وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٧٢) من كتابه الإنصاف ٢/٥٢٤، وينظر -كذلك- في: المقتضب ٢/٤، ١٣١، وشرح ابن يعيش ٧/٥٩-٦٢، والمغني ص٢٥٠.

(٢) في أ: "منها".

وبالقيد الثاني ما يقبل "نون التوكيد" من المضارع الذي لا يفهم منه معنى الأمر، كقوله: ﴿وإما تخافنّ﴾[1] ولا يرد ما أكد بالنون من المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر، لأن معنى الأمر لم يفهم من الفعل، وإنما فهم[2] من اللام.

المعرب والمبني

الإعراب لغة: البيان، يقال: أعربَ عما في نفسه، إذا أبان عنه. وهو في اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة أو ما يجرى مجرى آخرها لفظا أو تقديرا[3]، بعامل يقتضى ذلك، والمعرب ما دخله الإعراب، والمبني عكسه.

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحرف مدني

كالشبه الوضعي في اسمي "جئتنا" ... والمعنوي في "متى" وفي "هنا"

وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصّلا

ومعرب الأسماء ما قد سلما ... من شبه الحرف كـ"أرض"و"سما"

كل واحد من الاسم والفعل ينقسم إلى معرب ومبني، لكن يختلفان بالأصالة، فالأصل في الاسم الإعراب[4]، وبناؤه عارض، والفعل عكسه، ولهذا

(١) من الآية ٥٨، من سورة الأنفال. (٢) في ب: "يفهم".

(٣) عرّفه الناظم بقوله: «ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، التسهيل ٧».

(٤) إنما كان الأصل في الاسم الإعراب، لأنه تتوارد عليه -بصيغة واحدة- معان مختلفة- كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب، ماعُلِمَتْ هذه المعاني من الصيغة، وليس الفعل كذلك، هذا عند البصريين، وهو ما قرره الشارح، ==

بدأ المصنف عند ذكر انقسام الاسم بالإعراب، وبدأ عند ذكر[1] انقسام الفعل بالبناء تنبيها على الأصل في كل واحد منهما، ثم بناء الاسم سببه شَبَهٌ مقرّب له من الحرف وينقسم الشبه إلى ثلاثة أقسام، "وضعي": -ومعناه أن يوضع الاسم على وضع مختص بالحرف مثل أن يوضع على حرف أو حرفين، كـ"تاء الضمير" و"نا" المشار إليهما باسمي "جئتنا" إذ الأول شبيه بـ"واو العطف" و "باء الجر" والثاني شبيه بـ"قد" و "بل".

ومعنوي: والمراد به أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، كـ"متى" فإنها إما شرطية فهي[2] متضمنة لمعنى "إنْ" كسائر أسماء الشرط، وإما استفهامية فهي متضمنة لمعنى "الهمزة" كسائر أسماء الاستفهام، وسواء كان الحرف الذي تضمن الاسم معناه مستعملا -كما مثلناه- أو غير مستعمل، فإن أسماء الإشارة كـ"هنا" و"ذا" و"تا" وفروعها بنيت لتضمنها

(=) وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فإن "تشرب" يحتمل النصبَ فيكون نهيا عن الجمع بينهما والجزمَ، فيكون نهيا عنهما، والرفعَ فيكون نهيا عن الأول وإباحة للثاني، وقد أجاب البصريون بأن النصب على إضمار "أن" والجزم على إرادة "لا"، والرفع على القطع، فلو أظهرت هذه العوامل لم يحتج إلى الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢٢٣/٢، والتسهيل ٧، وأوضح المسالك ٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٧/١، والمساعد ٢٠/١، والهمع ١٥/١، والتصريح ٤٧/١.

(١) سقط "ذكر" من: ب. (٢) في أ: "فإنها".

معنى الإشارة، والعرب لم تضع للإشارة حرفا، لكن لما كانت الإشارة من جملة المعاني كان حقها أن يعبّر عنها [بالحرف كالتمنى والترجى والتشبيه والخطاب وغيرها فإذا عبّر عنها][1] بالأسماء كانت تلك الأسماء شبيهة بذلك الحرف لتضمنها معناه.

واستعمالي: ومعناه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف، وقد قسمه المصنف إلى قسمين:

الأول: أن يقع نائبا عن الفعل في تأدية معناه، غير متأثر بالعوامل، وهذا هو المقتضى، لبناء أسماء الأفعال[2]، نحو: "هيهات" و"أفّ"، و"صه" إذ هي نائبة عن "بَعُدَ" و"أَتَضَجَّرُ" و"اسْكُتْ" فأشبهت في ذلك حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام، مثلا فانهما نائبان عن "أنفي" و"استفهم" وقيد ذلك بعدم التأثر بالعوامل، ليخرج[3] المصدر النائب عن فعله في[4] نحو: «ضرباً زيدا» فإنه وإن أدى معنى "اضْرِبْ"، فقد فارق نحو "صَهْ" في قبوله للعوامل[5]، وتأثره بها، ألا ترى أنك تقول: «رأيت ضربَ زيد فأعجبني ضربُه».

الثاني: وقوعه مفتقرا إلى غيره افتقارا أصليّا[6]، كبناء الموصولات كلها

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) هذا على الصحيح، وهو أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، كما ستقف عليه في موضعه عند الحديث عن أسماء الأفعال.

(٣) في ب: "ليطرح" موضع "ليخرج". (٤) سقط "في" من: ب.

(٥) في ب: "العوامل" موضع "للعوامل". (٦) في ب: "أصيلا".

لافتقارها إلى صِلاتها، وكبناء "إذ"[1] و"إذا"[2] و"حيث"[3] لافتقارها إلى جمل تضاف إليها، وإنما يؤثر الافتقار إلى الجمل، كما مثّلنا، أما الافتقار إلى المفرد كـ"سبحان" و "عند" ونحوهما مما يلزم إضافته إلى المفرد فلا يخرجه ذلك عن الإعراب، وقيد الافتقار بكونه أصليّا، ليخرج الافتقار العارض فيما أضيف من أسماء الزمان إلى الجمل، نحو: ﴿**هـذا يوم ينفع الصادقين صِدْقُهم**﴾[4] فإن ذلك لا يمنع[5] الإعراب.

تنبيه: لم يؤثر الشبه الوضعي في: "يد"[6] و "دم"[7] و "أب"[8] ونحوها

---

(١) "إذ": ظرف زمان ماض مبني على السكون ويضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية، كما سيأتي في موضعه -إن شاء الله-.

(٢) "إذا": ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون، وتكون للمفاجأة، ولغير المفاجأة، كما سيأتي.

(٣) "حيثُ": ظرف مكان، مبني على الضم، وتلزم الإضافة إلى الجمل مطلقاً، وإضافتها إلى الجمل الفعلية أكثر، وسيأتي الحديث عنها في موضعه.

(٤) من الآية: ١١٩، من سورة المائدة. (٥) في ب: "لم يمنع".

(٦) "يَدٌ" أصلها على وزن: فَعْل -بفتح الفاء وسكون العين- محذوفة اللام، فأصلها "يَدْيٌ" فلما حذفت لامها للتخفيف انتقلت حركة اللام إلى الدال.
ينظر: الكتاب ٣/٣٥٨، واللسان "يدى" ٢٠/٣٠١-٣٠٢.

(٧) "دم" أصله: "دَمْيٌ" ويظهر ذلك في: "دَمِيَتْ يَدِي".
وقيل أصله: "دَمَيٌ". ينظر اللسان "دمي" ١٨/٢٩٤.

(٨) "أب" أصله: "أَبَوٌ" بالتحريك، حذفت لامه، واستعملته العرب تامّا فقالوا في تثنيته: "أبوان" وناقصا، فقالوا في تثنيته: "أَبَان" والأول هو الأشهر، كما سيأتي في باب الأسماء الستة، وينظر اللسان: "أبى" ١٨/٦.

لأنه ليس بطريق الأصالة، وإنما هو عارض، إذ الأصل: يدي، ودمي، وأبو، بدليل ردّه في التثنية، ولم يؤثر المعنوي، ولا الاستعمالي في: "أيّ"[1] الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، لمعارضة لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، ولم يؤثر المعنوي في "ذَيْنِ" و"تين"[2] لمجيئهما على أصل[3] التثنية التي هي من خصائص الأسماء، وكذلك[4] لم يؤثر الاستعمالي في "اللذيْن" و"اللتين". وإذا علم أن المقتضي لبناء الاسم شبهه بالحرف فما سلم من شبه الحرف فمعرب، وينقسم إلى قسمين: -صحيح- يظهر فيه الإعراب، كـ"أرض" و"سماء" ومعتل يقدر فيه الإعراب كـ"سُما"[5] -لغة من لغات الاسم- بوزن هُدًى.

وفعل أمر ومضي بُنيا ... وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن ... نونِ إناثٍ كـ"يَرُعْنَ مَن فُتِن"

الأصل في الفعل البناء[6]، ولذلك جاء الماضي والأمر منه[7] مبنيين، فأما

(١) "أيّ" اسم يأتي شرطا، واستفهاما، وموصولا، وصفة للنكرة، ويتوصل به إلى نداء ما فيه "أل". ينظر: الكتاب ٢/٣٩٨، وشرح الكافية ٢/٥٧-٥٨، والمغنى ١/٧٢.

(٢) يأتي الحديث عن "ذين" و"تين" قريبا، في موضعه من اسم الإشارة.

(٣) في ب: "صورة".

(٤) في أ: "ولذلك" وهو تحريف.

(٥) قال في القاموس: واسم الشئ -بالكسر والضم- وسمه وسماه -مثلثين- علامته، واللفظ الموضوع على الجوهر والعَرَض للتمييز، "سما" ٤/٣٤٦.

(٦) هذا عند البصريين، كما تقدم في ص

(٧) سقط "منه" من: ب.

الماضي: فمبني على الفتح إلا [أنه يضم][1] إذا اتصلت به واو الجماعة، ويسكّن إذا أسند إلى التاء، أو النون أو "نا"، وأما الأمر: فمبني[2] على ما يجزم به المضارع من سكون كـ"اضرب" أو حذف حرف العلّة كـ"اغز" و"ارم" و"اخش" أو حذف النون، كـ"اضربا" و"اضربوا" و"اضربي"، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالاسم.[3] وشرط إعرابه: أن يعرى من نون التوكيد المباشرة، فإن باشرته بني على الفتح، نحو: ﴿**لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ**﴾[4] ومن نون الإناث، فإن اتصلت به بني على السكون كـ"يَرُعْنَ" وكقوله: ﴿**والمطلقاتُ يتربّصن**﴾[5]، وقيد نون التوكيد بكونها مباشرة ليخرج ما فصل الفعل عنها بالضمير نحو: ﴿**لتبلونّ في أموالكم وأنفسكم**﴾[6] ﴿**ولا تتّبعانّ**﴾[7]، ﴿**فإما تَرَيِنَّ**﴾.[8]

وكلّ حرف مستحق للبنا ... والأصل في المبنيّ أن يسكّنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ... كـ"أين أمسِ حيثُ"والساكن كَمْ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يعربونه تبعا لأصله، كما تقدمت الإشارة إليه في ص

(٣) ينظر أوجه المشابهة بينهما في: الكتاب ١/١٤-١٥، والمقتضب ٢/١، والأصول ١/٣٩، والمقصد ١/١١٨-١١٩، والمفصل وشرح ابن يعيش ٧/٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٦-٢٢٧، وشرح الجمل ١/١٠٧، والتصريح ١/٤٤.

(٤) من الآية: ٤، من سورة الهُمَزَة. (٥) من الآية: ٢٢٨، من سورة البقرة.

(٦) من الآية: ١٨٦، من سورة آل عمران.

(٧) من الآية: ٨٩، من سورة يونس. (٨) من الآية: ٢٦، من سورة مريم.

أي: الحروف كلها مبنية لاحظّ لها في الإعراب، وألقاب البناء أربعة:

السكون: وهو الأصل، ويسمى: وقفا، ولأصالته دخل في الكلم الثلاث، نحو: "لم" و"قم" و"كم".

والفتح: وسبب البناء عليه طلب الخفة، إذ هو أقرب الحركات إلى السكون، ولهذا دخل في الثلاث[1] -أيضاً- كـ"سوف" و"ليس" و"أين"، والكسر والضم، ولا ينبى الفعل عليهما إلاّ عروضا -كما سبق- ويبنى عليهما الحرف، كـ"لام الجر" و"منذ"، والاسم كـ"أمسِ" و"حيثُ".

والرفعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا ... لاسم وفعلٍ نحو: لن أهابا

والاسم قد خصّص بالجر كما ... قد خصّص الفعلُ بأن ينجزما

ألقاب الإعراب أربعة: رفع، ونصب: ويشترك فيهما الاسم والفعل، نحو: "زيد يقوم" و"إنّ عمرا لن يقوم" وجرّ، وهو مختص بالأسماء، لاختصاص عوامله بها، وجزم وهو مختص بالأفعال لذلك.[2]

فارفع بضم وانصبَنْ فتحا وجرّ ... كسرا، كـ"ذكر الله عبدَه يسر"

واجزم بتسكين، وغيرُ ما ذكر ... ينوب، نحو: "جا أخو بني نمر"

للإعراب علامات أصولها أربع، وهي التي أشار إليها المصنف، من الرفع بالضمة كـ"جاء زيد" والنصب بالفتحة، كـ"رأيت زيدا"، والجر بالكسرة كـ"مررت بزيد"، والجزم بالسكون، نحو:"لم يقم"،وينوب عن هذه العلامات غيرها، فينوب [عن الضمة ثلاثة أشياء: الواو، والألف، والنون، وينوب عن

(١) في ب: الثلاثة.

(٢) في ب: "كذلك" وهو تحريف.

الفتحة أربعة أشياء: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون][1]، وينوب عن الكسرة شيئان: الفتحة، والياء، وينوب عن السكون شيء واحد: وهو الحذف، إما لحرف العلة، وسترى ذلك مفصّلا.

وارفع بواو وانصبنّ بالألف ... واجرر بياء ما من الأسما أصف

من ذاك "ذو" إنْ صُحْبةً أبانا ... "والفمُ" حيث الميم منه بانا

أبٌ، أخٌ، حَمٌ -كذاك- وهنُ ... والنقص في هذا الأخير أحسنُ

وفي "أبٍ" وتالييه يندر ... وقصرها من نقصهن أشهر

أخذ في الكلام على محل نيابة فروع علامات الإعراب عن أصولها، وبدأ بالأسماء الستة لوجود النّيابة فيها بثلاثة أشياء عن الحركات الثلاث، فإن الواو تنوب فيها عن الضمة نحو: ﴿**إني أنا أخوك**﴾[2] والألف عن الفتحة نحو: ﴿**وجاؤا أباهم [عشاءً يبكون]**﴾[3]، والياء عن الكسرة نحو: ﴿**ارجعوا إلى أبيكم**﴾[4] بخلاف غيرها من محالّ النّيابة فإنها منقسمة إلى ما تقع النيابة فيه عن[5] بعض الحركات دون بعض كجمع المؤنث السالم ومالاينصرف، وإلى ما تقع النيابة فيه عن الحركات الثلاث لكن لا بثلاثة أشياء كالتثنية وجمع المذكر السالم والأمثلة الخمسة، والأسماء الستة[6]: هي: "ذو" بمعنى صاحب، ولذلك

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) من الآية: ٦٩، من سورة يوسف.

(٣) من الآية: ١٦، من سورة يوسف، وما بين المعقوفين غير مذكور في: أ.

(٤) من الآية: ٨١، من سورة يوسف.

(٥) في ب: "على" موضع "عن".

(٦) اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة اختلافا كبيرا، فقد ذكر ابن يعيش لهم ثمانية أقوال، ووافقه عليها الرضي، وأوصلها السيوطي إلى اثنى عشر قولا، ==

قيده بقوله: إن صُحبةً أبانا: أي أظهرَ، فأما "ذو" الطائية فتلزم الواو على أفصح اللغتين، كما يأتي، و"فوه" -بغير ميم- أما لو كان بالميم فإنه يعرب بالحركات، ولهذا قيده بقوله: «حيث الميم منه بانا» أي: انفصل، و"أبٌ" و"أخٌ" و"حَمٌ" -وهو من كان من أقارب الزوج بالنسبة إلى المرأة- و"هَنٌ" -وهو الفرْج- لكن الأفصح في "الهَنِ" النقص، أي: حذف حرف العلة منه، وهو لامه، وإعرابه بالحركات، كما ورد في الحديث: (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضوه بهَنِ أبيه)[1] ويندر هذا الاستعمال في "أبٍ" وتالييه، وهما "أخٌ" و"حَمٌ" وهو مسموع في الأبِ، نحو:

(=) وأكثر تلك الأقوال معترض عليه، وبعضها مردود، قال صاحب الإنصاف -بعد ذكر تلك الأقوال-: «والذي يعتمد عليه في النّصرة أهل الكوفة والبصرة القولان الأوّلان». ويعنى بالقولين: قول البصريين بأنها معربة من مكان واحد، والواو، والألف، والياء، هي حروف الإعراب، وقول الكوفيين بأنها معربة من مكانين، أي: بالحروف والحركات معا.
وذهب سيبويه إلى أن حروفها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما يقدر في الأسماء المقصورة.
وقد تابعه على ذلك الأخفش -في أحد قوليه- كما ارتضى ذلك المبرد.
ينظر: الكتاب ٤١٢/٣، والمقتضب ١٥٤/٢-١٥٥، وينظر بسط المسألة في الإنصاف: المسألة الثانية ١٧/١، وشرح ابن يعيش ٥١/١-٥٢، وشرح الكافية ٢٧/١، والهمع ٣٨/١-٣٩، وشرح الأشموني ٨٣/١.

(١) ينظر مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥.
ولفظه فيه: «إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهَنِ أبيه ولا تكنوا» أي: لا تستعملوا الكناية، بل صرحوا له به.

٥- بأبه اقتدى عَديٌّ في الكرم (ومن يشابهْ أَبَهُ فما ظلم)[1]

وحكى الفراء[2] وأبو زيد[3]:

---

(١) هذا البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج.
وقد سقط شطره الثاني من: أ.
و"عدي" هو: عدي بن حاتم الطائي، قدم على رسول الله ﷺ فهداه الله إلى الأسلام.
والشاهد من البيت قوله: "بأَبِه" -في الشطر الأول-، و"أَبَهُ" -في الشطر الثاني- حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة، وهذا على لغة النقص عند بعض العرب.
وينظر البيت في: الإنصاف ١٨/١، وأوضح المسالك ٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٥٠/١، والهمع ٣٩/١، والدرر ١٢/١، والتصريح ٦٤/١، وشرح الأشموني ٧٩/١، وملحقات ديوانه ١٨٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

(٢) هو يحي بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي "أبو زكريا" أديب، نحوي، لغوي، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، ومن آثاره: «المصادر في القرآن، ومعاني القرآن، والوقف والابتداء، والمقصور والممدود»، وتوفي سنة ٢٠٧هـ، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، وفيات الأعيان ١٧٦/٦، ومعجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(٣) هو أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت، اللغوي، البصري، كان من أئمة الأدب، وغلب عليه اللغات والنوادر والغريب، وله مصنفات منها: «كتاب القوس والترس»، وكتاب "الإبل"، وكتاب "المياه"، وكتاب "النوادر"، وتوفي بالبصرة سنة ست عشرة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة ومائتين، وعمره قريب من المائة، تنظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧٧/٩، ووفيات الأعيان ٣٧٨/٢-٣٨٠، وإنباه الرواة ٣٠/٢-٣٥، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/٤.

«هذا أَخُك»[1] وحكى الفراء: «هذا حَمُك»، وفي هذه الثلاثة لغة ثالثة، وهي استعمالها بمنزلة المقصور،بالألف في الأحوال الثلاثةمقدّرا فيها الإعراب،فتقول: «هذا أباك»، و «رأيت أخاك» و«مررت بحماها» وهي[2] أشهر عند المصنف من لغة النقص، وعلى هذه اللغة جاء قولهم: «مكره أخاك لا بطل»[3]، وقوله:

٦- ان أباهـا وأبـا أباهـا[4] ... ...

---

(١) هذه اللغة لبعض بلحارث بن كعب، وكذلك ورد عن بعضهم قصر هذه الأسماء، ينظر: شرح ابن يعيش ١/٥٣، والمغني ص٣٧.

(٢) في ب: "وهو".

(٣) ذكر الميداني هذا المثل مرتين في ١/١٥٢، وفي ٢/٣١٨، وكلاهما هكذا: «مكره أخوك لا بطل» وقد رواه كثير من النحويين بنحو رواية الشارح، كابن هشام، والسيوطي.

وهذا المثل يضرب للرجل يحمله غيره على ماليس من شأنه، وينظر قصة مورده في: مجمع الأمثال.

(٤) هذا من الرجز، وقد نسبه قوم إلى أبي النجم: الفضل بن قدامه العجلي، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، وتمامه قوله:

... ... قـد بلغـا فـي المجـد غايتاهـا

والشاهد منه «... وأبا أباها»، فان "أبا" الأخيرة مضاف إليه، فكان حقها أن يقول: "وأبا أبيها" لكنه جاء بها على لغة القصر التي يكون الإعراب معها مقدرا على الحرف، وأما كلمتا "أبا" السابقتان للأخيرة فيحتمل جريانهما على الإعراب المعروف، وهو الإعراب بالحرف، ولكن الأَوْلى حملهما على القصر للتناسب،وينظر البيت في: الإنصاف ١/١٨، وشرح ابن يعيش ١/٥١، والمقرب ٢/٤٧، وأوضح المسالك ١/٤٦، والمغنى الشاهد ٥٣، والشذور ص٦٨، وشرح ابن عقيل ١/٥١، والهمع ١/٣٩، والدرر ١/١٢، والتصريح ١/٦٥، والخزانة ٣/٦٦، وشرح الأشموني ١/٧٩، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

وقولهم: «حَمَاة»[1]، للمرأة.

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ... لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

أي: شرط إعراب هذه الستة بالحروف المذكورة، أن تكون مضافة إلى غير «ياء[2] المتكلم» فأما "ذو" فلا تستعمل إلاّ كذلك، وأما غيرها فإن أفرد عن الإضافة أعرب بحركات ظاهرة نحو: «﴿**وله أخٌ**﴾[3] ﴿**إن له أباً**﴾[4] ﴿**وبنات الأخ**﴾[5] إلاّ أن "فاه"»[6] إذا أفرد لزمته الميم، وإن أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم، أعرب بحركات مقدرة، على الأصح. واستغنى عن اشتراط الإفراد وعدم التصغير [بإيراد ألفاظها كذلك].[7]

بالألف ارفع المثنى وكلا ... إذا بمضمر مضاف[8] وصلا

كلتا، كذاك اثنان واثنتان ... كابنين وابنتين يجريان

وتخلف "اليا" في جميعها الألف ... جرّا ونصباً بعد فتح قد ألف

المثنى ما أغنى عن المتعاطفيْن، كالزيدين، والرجلين، ورفعه بالألف، كقوله تعالى: ﴿**قال رجلان من الذين يخافون...**﴾[9]،وكذلك الأربعة الملحقة

---

(١) في كلتا النسختين: «حماة المرأة» فلعله من تحريف الناسخ.

ووجه الاستشهاد بـ"حماة" هو أن قولهم للمرأة "حماة" يستدعي أن يقولوا للرجل: "حما" لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة علامة التأنيث.

(٢) سقط "يا" من: ب.

(٣) من الآية ١٢، من سورة النساء.

(٤) من الآية ٧٨، من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢٣، من سورة النساء.

(٦) في أ: "فاء" وهو تحريف.

(٧) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٨) في ب: "مضافا" وهو تحريف.

(٩) من الآية ٢٣، من سورة المائدة.

به، وهي: "كلا" و"كلتا" مضافين إلى مضمر، نحو: «جاءني كلاهما» و«قام كلتاهما»، أمّا لو أضيفا إلى ظاهر[1]، أعربا إعراب المقصور، بحركات مقدرة على الألف، لازمة، و"اثنان" و"اثنتان" لشبههما في اللفظ بـ"ابنين، وابنتين" فإذا جُرَّ ذلك كله، أو نصب جئ بالياء خلفا من الألف، فتكون علامة جره ونصبه، نحو: ﴿في فئتين﴾[2]، ﴿**واستشهدوا شهيدين**﴾[3]، ويلزم ما قبل يائه الفتح، بخلاف ما قبل ياء الجمع، فإن حكمه الكسر.

وارفع بـ"واو"وبـ"يا"اجرروانصب ... سالمَ جمعِ "عامرٍ" و "مذنب"

وشبه ذين، وبه "عشرونا" ... وبابه أُلحق والأهلونا

"أولو" و "عالمون" "عليّونا" ... و"أرضون" شذ و"السّنونا"

وبابه، ومثل "حين" قد يرد ... ذا البابُ وهو عند قوم يطّرد

جمع المذكر السالم [ما سلم][4] فيه بناء الواحد، [ولم يعرب بالحركات[5]] ويرفع بالواو، نحو: ﴿**سيقول المخلّفون**﴾[6]، ويجرّ وينصب بالياء، نحو: ﴿**قل للمؤمنين**﴾[7] ﴿**وصدّق المرسلين**﴾[8]، ولا يجمع كذلك قياسا إلاّ ما كان كـ"عامر" في كونه علما لمذكر عاقل،

(١) سقطت من: "ب".
(٢) من الآية ١٣، من سورة آل عمران.
(٣) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة.
(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.
(٥) مابين المعقوفين ساقط من: أ.
(٦) من الآية ١٥، من سورة الفتح.
(٧) من الآية ٣٠، من سورة النور، وفي ب: ﴿قل للمخلفين﴾ وهو من الآية ١٦، من سورة الفتح.
(٨) من الآية ٣٧، من سورة الصافات.

خال[1] من تاء التأنيث، ومن التركيب[2]، أو كـ"مذنب" في كونه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، تقبلها[3] لو قصد بها[4] المؤنث، وإلى ذلك أشار بقوله: «وشبه ذين»، وقد ألحق به أشياء، منها أسماء الأعداد كـ"عشرين" وبابه إلى تسعين[5]، ومثله أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها، كـ"أُولو" بمعنى: أصحاب، و"عالِمون" -لأهل التكليف، وليس جمع "عالَم"، لأن عالَمًا أعمّ منه- ومنها جموع لم تستوف الشرط المذكورة كـ"أهلين" إذ واحده "أهل" وليس بعلم ولا صفة[6]، ومثله

(١) اشتراط خلوه من تاء التأنيث مذهب بصري، وأما الكوفيون فإنهم يجوّزون في العلم المختوم بتاء التأنيث نحو: "طلحة" أن يجمع جمع مذكر سالم، ووافقهم ابن كيسان، ينظر: الإنصاف، المسألة (٤) ١/٤٠، وشرح الجمل ١/١٤٧.
(٢) التركيب ثلاثة أنواع: إسنادي، ومزجي، وإضافي.
أما الأول: فمتفق على أنه لا يجوز جمعه، لأن المحكي لا يغير.
وأما الثاني: فالأصح أنه لا يجمع تشبيها له بالمحكي، وأجاز بعضهم جمعه مطلقا، وبعضهم قيد الجواز بما ختم بـ"وَيْهِ" ثم اختلف القائلون بهذا الأخير، فمنهم من يلحق علامة الجمع بآخره فيقول في سيبويه -مثلا- "سيبويهيون" ومنهم من يلحق العلامة الجزء الأول ويحذف الثاني، فيقول: "سيبون"، وأما الثالث: فإنه يجمع أول المتضايفين، ويضاف إلى الثاني، والكوفيون يجيزون جمع الجزأين.
وينظر: شرح الكافية ٢/١٨٦، وشرح الجمل ١/١٣٧، والتصريح ١/٧١.
(٣) اكتفى الشارح بقوله: "تقبلها" عن قول بعض النحويين: «ليس من باب «أفعل فعلاء» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث».
(٤) في أ: "به".
(٥) في أ: "التسعين".
(٦) أي: وإنما هو جنس جامد، للقريب بمعنى ذي القرابة.

"وابلون"[١] و"أرضون"[٢] ومنها ما سمي به ولم يقصد[٣] فيه معنى الجمعيّة كـ"عليّين" فإنه اسم[٤] لأعلى الجنة، ومثله "الماطرون".[٥]

ومنها ما لم يسلم فيه نظم الواحد، كسنين وبابه، وهو: كل ثلاثي حذفت لامه، وعوّض منها (هاء التأنيث)[٦]، ولم يكسر كـ"عِضِين"[٧]، في جمع "عِضَة" و"ثُبِين" في جمع[٨] "ثُبَة"[٩] و "عِزِين" في "عِزة"[١٠] قال تعالى: ﴿عدد سنين﴾[١١] ﴿جعلوا القرآن عِضين﴾[١٢] ﴿عن اليمين وعن الشمال

(١) جمع: وابل، وهو المطر الغزير، «أفاده في التصريح ١/٧٥»، ولم أجده في اللسان ولا القاموس المحيط.

(٢) جمع: أرض، والواو فيه عوض من الهاء المحذوفة المقدرة. اللسان "أرض" ٨/٣٨٠، و٧/٢٩٥.

(٣) في ب: "يقصدوا".

(٤) أي: في هذه الحال، فلا ينافي أن يكون جمعا -في الأصل- لعلّيّ، «أفاده في التصريح ١/٧٥».

(٥) الماطرون: جمع: ماطر، مسمي به، وهو موضع بناحية الشام، ينظر: القاموس المحيط "مطر" ٢/١٤٠.

(٦) في أ: "تاء التأنيث".

(٧) العضة: القطعة والفرقة، وفي التنزيل: ﴿جعلوا القرآن عضين﴾ بعض الآية ٩١، من الحجر، واحدتها: عضة، ونقصانها الواو أو الهاء، وأصلها: عضوة، فنقصت الواو. ينظر: اللسان ١٩/٢٩٩ "عضا" أو "عضهة".

(٨) سقطت من: ب.

(٩-١٠) قال في اللسان ٩/٢٩٩ كما قالوا: "عِزة" وأصلها عزوة، و"ثبة" وأصلها: ثبوة، من ثبّيت الشيء إذا جمعته.

(١١) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون.

(١٢) من الآية ٩١، من سورة الحجر.

عِزين﴾[١] وخرج بالتقييد بحذف اللام، نحو: "تمرة" إذ لا حذف فيها، ونحو: "عِدَة" و"زِنَة" إذ المحذوف منها الفاء دون اللام، وبقيد تعويض الهاء نحو: "يَدٍ" و"دَمٍ"[٢] لعدم التعويض فيها، ونحو: "بنت وأخت" لأن العوض فيهما "تاء" لا "هاء"، ومع شذوذه وخروجه عن القياس، فشذ[٣] عليه أشياء لم تستوف الشروط نحو: "إوزّون"[٤] جمع إوزّة، و"رِقُون"[٥] جمع رِقَة، و"أبون" جمع أب، و"ظُبِين"[٦] جمع ظُبَة[٧]، مع أن الأول لم يحذف منه شيء، والثاني حذفت منه الفاء، والثالث لم يعوض فيه من[٨] المحذوف، والرابع قد كسّر على "ظُبًى"، وبعض[٩] العرب يجري "سنين" وبابه مجرى "حِين" في لزوم الياء

(١) من الآية ٣٧، من سورة المعارج.

(٢) سبق الكلام عليهما ص١٨.

(٣) في ب: "فيشذ".

(٤) إوَزُّون: جمع إوزّة، وهي: "البَطَّة" وهي الوزّة أيضاً، والجمع إوزّ، وإوزّون، اللسان "وزز" ٧/٢٩٥.

(٥) الرِّقة: الفِضَّة، اللسان "ورق" ١٢/٢٥٥.

(٦-٧) في كلتا النسختين: كتبت بالضاد، والمتمشي مع قواعد الإملاء ما أثبت، والظُّبة -بالضم- حد السيف، والسنان، والنّصل، والخنجر وما أشبه ذلك، والجمع: ظُبات، وظِبون، وظُبون، ونقل في اللسان أنها تجمع على ظباة والظّبين. ينظر: ١٩/٢٤٧.

(٨) سقطت "من" من: ب.

(٩) هم أسد وتميم وعامر، قال الفراء: ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها، فيقول: «عِضِينُك، ومررت بعضينك وسنينك»، وهي كثيرة في أسد، وتميم، وعامر. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٩٢، عند قوله تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾.

والنون، وإعرابه بالحركات، نحو:

٧- دعاني من نجدٍ فإن سنينه[1] ... ...

وقوله:

٨- وكان لنا أبو حسن عليٌّ أباً بَرًّا ونحن له بنينُ[2]

وبعضهم[3] يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم،

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للصمة بن عبدالله القشيري، وتمامه قوله:

... ... لعبن بنا شيباً وشيبننا مُردا

وقوله: "مردا" جمع: أمرد، وهو الغلام الذي لم ينبت الشعر بوجهه بعد، والشاهد منه قوله: "سنينه" حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون وجعل النون التي فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو: "مسكين" ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة، وهذه لغة لبعض العرب كبني عامر، وبني تميم، وأسد، كما ذكر الفراء.

وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، وشرح ابن يعيش ١١/٥، واللسان "سنة" ٣٩٥/١٧، وأوضح المسالك ٧٥/١، والمساعد ٥٥/١، والتصريح ٧٧/١، وشرح الأشموني ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٩٢.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لسعيد بن قيس الهمداني، وقد نسبه بعضهم إلى أحد أبناء عليّ ﷺ وقال محمد محي الدين في تعليقه عليه في أوضح المسالك ٥٥/١ ما نصه: «والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة عليّ -كرم الله وجهه- وقائله هو: سعيد بن قيس الهمداني يقوله لجارية بن أبي سفيان ...ألخ، والشاهد منه قوله: "بنينُ" حيث رفعه الشاعر بالضمة الظاهرة على النون لكونه خبرا، على اللغة التي ذكرت في الشاهد السابق، ينظر البيت في: أوضح المسالك ٥٥/١، والتصريح ٧٧/١، والخزانة ٧٥/٨، ومعجم شواهد العربية ٣٩٣.

(٣) أي: النحاة.

وفيما ألحق به، وعليها حمل بعضهم:

٩- .... وقد جاوزت حدّ الأربعينِ[1]

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقلّ مَن بكسره نطق

ونون ما ثنّي والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه

أي: نون جمع المذكر السالم وما حمل عليه مفتوحة، وقلّ من يكسرها، ولم يسمع ذلك إلاّ في الشعر بعد الياء خاصة[2]، كقوله:

١٠- ... ... وأنكرنا زعانف آخرينِ[3]

ونون المثنى وما ألحق به مكسورة، وفتحها

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، وصدره:

وماذا تبتغي الشعراء مني ... ...

البيت، ويروى "يدّرى" موضع "تبتغي".

والشاهد منه قوله: "حدّ الأربعينِ" فإن الرواية بكسر النون، على أن هذه الكسرة كسرة إعراب وهي مقتضى العامل.

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم وجعل الكسرة جارية على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ينظر البيت في: المقتضب ٣٣٢/٣-٣٧/٤، وشرح ابن يعيش ١١/٥-١٣، وأوضح المسالك ٦١/١، والهمع ٤٩/١، والدرر ٢٢/١، والتصريح ٧٧/١، والخزانة ٦٥/٨، وشرح الأشموني ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠٨.

(٢) سقط "خاصة" من: أ.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية، وصدره قوله:

عرفنا جعفراً وبني أبيه ... ...

البيت، ويروى "بني عبيد" موضع "وبني أبيه".

لغة(1) مشهورة نحو:

١١-على أحوذيَّينَ استقلت عشية(2) ... ...

ولا يختص ذلك بما بعد الياء كقوله:

(=) والزعانف: جمع زِعنفة -بكسر الزاي والنون- وهي طرف الأديم أو الثوب الذي يتحرك منه، والمراد بالزعانف هنا: اللئام، والأرذال. ينظر: اللسان "زعنف" ٣٤/١١.

والشاهد منه قوله: "آخرينِ" حيث أعربه بالياء إعراب الجمع المذكر السالم، وكسر النون على لغة بعض العرب. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٦٧/١، والهمع ٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٩/١، والخزانة ٦/٨، وشرح الأشموني ١٠٠/١، وديوانه ٥٧٧، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(1) هي لغة بني أسد، ينظر: التصريح ٧٨/١.

(2) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور، وتمامه قوله:

... ... فما هي إلاّ لمحة وتغيب

قوله: "أحوذيّين" مثنى أحْوَذِيّ، وأصله السريع في سيره، ثم استعمل في السريع في كل شئ أخَذَ فيه، وأراد به الشاعر: جناحي القطاة، فهو يصف قطاة طارت بجناحين سريعين، فأنت لا تقع عيناك عليها إلاّ مقدار لحظة فتغيب عنك.

والشاهد منه قوله: "على أحوذيَّينَ" فإن الرواية فيه بفتح النون، والكلمة مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنها مثناه، والشأن في نونها أن تكسر، ولذا اختلف النحاة في الاعتذار عن هذه الفتحة، وأحسن ما قالوا: إن فتحها لغة لبعض العرب.

وينظر البيت في: المقرب ٤٧/٢، وأوضح المسالك ٦٣/١، والهمع ٤٩/١، الدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، وشرح الأشموني ١٠٠/١، وديوانه ٥٥، معجم شواهد العربية ٣٨.

١٢-أعرف منها الأنفَ والعينانا(1) ... ...

وما بـ"تا وألف" قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النّصب مَعَا

كذا "أولات" والذي اسماً قد جُعِلْ ... كـ"أذرعات" فيه ذا أيضا قُبِل

(ما جمع بالألف)(2) والتاء المزيدتين كـ"هندات" و"مسلمات" ﴿وقدور راسيات﴾(3)، ودريهمات، وحبليات، وحمّامات، فعلامة جره ونصبه الكسرة نحو: ﴿في جنات﴾(4) ﴿وجَعَل الظلمات﴾(5) ولم يذكر رفعه

---

(1) هذا من مشطور الرجز، ونسب إلى رؤبة بن العجاج، كما نسب إلى رجل من ضبة، وبعده قوله:

ومنخرينِ أشبها ظبيانا ... ...

ويروى "الجِيد" موضع "الأنف".

والشاهد منه قوله: "العينانا" حيث فتح نون المثنى بعد الألف، فعلم بذلك أن فتحها غير مختص بكونها بعد الياء، وفيه شاهد آخر -أيضاً- وهو مجئ المثنى بالألف في حال نصبه، وهي لغة لبعض العرب كبني الحارث، وكنانة، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة. وينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٢٩/٣، والمقرب ٤٧/٢، وأوضح المسالك ٦٤/١، والهمع ٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، والخزانة ٤٥٢/٧، وملحقات ديوانه ١٨٧، ومعجم شواهد العربية ٥٤٧.

(2) في ب: "فاجمع بألف". (3) من الآية ١٣، من سورة سبأ.

(4) أجزاء آيات ٥٢ من الدخان، و٥٤ من القمر، و٩ من يونس، و٥٦ من الحج، و١٢ من الصف، و١٢ من الواقعة، و٤٥ من الحجر، و١٤٧ من الشعراء، و٣٤ من القلم، و٤٣ من الصافات، و١٥ من الذاريات، و١٧ من الطور، و٤٠ من المدثر.

(5) أول سورة الأنعام.

لمجيئه على الأصل بالضمة، أما ما كانت الألف فيه أصلية كـ"ـقضاة" أو التاء كـ"ـأبيات" فنصبه بالفتحة ليس إلاّ، وما حمل عليه مما لا واحد له كـ"ـأولات" بمعنى صاحبات، أو سمي به منه كـ"ـأذرعات" جرى مجراه في الإعراب نحو: ﴿وإن كنَّ أولاتِ حَمْلٍ﴾[1] وسَكِّنْتُ "أذرعات" على أفصح لغاتها.[2]

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف ... مالم يضف أو يك بعد"أل" ردف

ما لا ينصرف: ما اجتمع فيه علتان من العلل التسع، أو واحدة تقوم مقامهما، كما سيأتي[3] شرحه، وعلامة جره فتحة آخره، نحو: ﴿وفي ثمودَ﴾[4] ﴿وإلى مدينَ﴾[5] ورفعه ونصبه على الأصل، فإن أضيف رجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو: ﴿في أحسنِ تقويم﴾[6] وكذلك إن وقع بعد "أل" سواء كانت معرِّفة نحو: ﴿كالأعمى والأصمِّ﴾[7] أو زائدة كقوله:

١٣-رأيت الوليدبن اليزيدِمباركا[8] ... ...

(١) من الآية ٦، من سورة الطلاق.

(٢) أذرعات: بلد ينسب إليه الخمر من الشام، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التثنية، وبعضهم يترك تنوين ذلك، وبعضهم يعربه إعراب الممنوع من الصرف. ينظر: اللسان "ذرع" ٩/٤٥٢.

(٣) في أ: "يأتي". (٤) من الآية ٤٣، من سورة الذاريات.

(٥) أجزاء آيات ٨٥،٨٤،٣٦ من آل عمران، وهود، والعنكبوت على التوالي.

(٦) من الآية ٤، من سورة التين. (٧) من الآية ٢٤، من سورة هود.

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، لابن ميادة: الرماح بن أبرد، قاله في مدح الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان، وتمام البيت قوله:

=

واجعل لنحو "يفعلانِ" النونا ... رفعا و"تدعين" و"تسألونا"

وحذفُها للجزم والنصب سمه ... كـ"لم تكوني لترومي مظلمه"

يشير إلى حكم الأمثلة الخمسة، وهي كل مضارع أسند إلى ألف الاثنين، سواء كانا مخاطبيْن كـ"تقومان" أو غائبيْن، كـ"ـيفعلان" أو إلى واو الجماعة مخاطبين كـ"ـتسألون" أو غائبين كـ"ـيؤمنون" أو إلى ياء مخاطبة كـ"تدعين" وعلامة رفعها ثبوت النون، نحو: ﴿يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة﴾[1] وتجزم وتنصب بحذفها، نحو:﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾[2] وكقوله: ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾[3]، أصله: "تعفوون" حذفت إحدى الواوين، وهي لام الكلمة، لالتقاء الساكنين، وحذفت النون لدخول الناصب، بخلاف ﴿إلاّ أن يعفون﴾[4] فإن وزنه"يفعلن"،وواوه لام الكلمة، ونونه ضمير النسوة.

(=) ... ... شديدا بأعباء الخلافة كاهلُه

والشاهد منه قوله: "اليزيد" حيث دخلت "أل" الزائدة على "يزيد" وهو مضاف إليه، وقد جر بالكسرة الظاهرة، مع أن فيه علتين يقتضيان منعه من الصرف، وهما العلمية ووزن الفعل، فدّل ذلك على أن الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه "أل" كان جره بالكسرة الظاهرة، وأنه لا فرق بين أن تكون "أل" هذه معرِّفة، أو موصولة، أو زائدة، وذلك لأنها من خواصّ الأسماء. وينظر البيت في: الإنصاف ١/٣١٧، وشرح ابن يعيش ١/٤٤، والمغني، الشاهد ٧٤، وأوضح المسالك ١/٧٣، والتصريح ١/٨٥، والخزانة ٢/٢٢٦، وشرح الأشموني ١/١٠٦، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

(١) من الآية ٣، من سورة البقرة. (٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة. (٤) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

وسمِّ معتلا من الأسماء ما ... كـ"المصطفى" و"المرتقي" مكارما

فالأول الإعراب فيه قُدّرا ... جميعه وهو الذي قد قُصرا

والثان منقوصٌ ونصبُه ظهرْ ... ورفعه ينوى كذا أيضا يجرّ

المعتل من الأسماء: ما في آخره حرف علة، واعتلال المعرب منها إما بالألف، بأن يكون في آخره "ألف" لازمة، كـ"المصطفى" و"الهُدى"، وإما بالياء، بأن يكون في آخره "ياء" لازمة ساكنة، قبلها[1] كسرة كـ"المرتقي" و"القاضي"،فالأول يسمى مقصورا، لأنه قصر، أي:حبس عن الإعراب ويقدر فيه جميع إعراب الإسم، من الرفع، والنصب، والجر، لتعذر ظهور واحد منها فيه، نحو: ﴿**قال موسى**﴾[2] ﴿**وزدناهم هدى**﴾[3] ﴿**والعاقبة للتقوى**﴾[4]، ويسمى الثاني: منقوصا، لأنه نقص عن ظهور بعض الإعراب فيه، وتظهر الفتحة فيه[5] لخفتها، نحو: ﴿**أجيبوا داعيَ الله**﴾[6]، وتقدر الضمة والكسرة فيه لثقلهما، نحو: ﴿**ومن آيات الجواري**﴾[7] و﴿**وما بين أيديهم**﴾.[8]

وأي فعل آخرٌ منه ألف ... أو واو او ياء، فمعتلا عرف

فالألف انوِ فيه غيرَ الجزم ... وأبدِ نصبَ ما كـ"يدعو يرمي"

(١) في أ: "ماقبلها".

(٢) وردت في الآيات التالية ١٢٨، من سورة الأعراف، و٧٧ و٨١، من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٣، من سورة الكهف. (٤) من الآية ١٣٢، من سورة طـه.

(٥) في ب: "فيها". (٦) من الآية ٣١، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٢، من سورة الشورى.

(٨) وردت في الآيات التالية ٢٥٥، من سورة البقرة، و١١٠ من سورة طـه، و٢٨ من سورة الأنبياء، و٧٦ من سورة الحج، و٩ من سورة سبأ، و٢٥ من سورة فصلت.

والرفعَ فيهما انوِ واحذف جازما ... ثلاثَهن تقض حُكْما لازما

كل فعل آخره ألف كـ"يخشى" أو ياء[1] كـ"يرمي" أو واو كـ"يدعو" فهو معتل، وحكمه في الإعراب أن يقدر في الألف غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذّرهما، نحو: ﴿**سيصلى نارا**﴾[2] ﴿**وهل لك إلى أن تزكى**﴾[3] والمعتل بالواو والياء يظهر فيهما النصب لخفته نحو: ﴿**أو يعفوَ الذي بيده عقدة النكاح**﴾[4] و﴿**ليقضي الله أمراً كان مفعولاً**﴾[5] ويقدر فيهما الرفع لثقله، نحو: ﴿**والله يدعوا إلى دار السلام ويهدي من يشاء**﴾[6] وتحذف الثلاثة[7]، أي الألف والواو، والياء، لدخول الجازم نحو: ﴿**ألم تر**﴾[8] ﴿**ولمّا يأتكم**﴾[9] ﴿**وإن تَدْعُ مثقلة**﴾[10] فأما قراءة[11] بعضهم: ﴿**إنّه من**

(١) سقطت "يا" من: ب. (٢) من الآية ٣، من سورة المسد.

(٣) من الآية ١٨، من سورة النازعات. (٤) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤٣-٤٤، من سورة الأنفال.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة يونس. (٧) سقطت "الثلاثة" من: أ.

(٨) تكررت في واحد وثلاثين موضعا من القرآن الكريم. ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص٢٨٢-٢٨٣. "رأى".

(٩) من الآية ١١٤، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ١٨، من سورة فاطر.

(١١) هي قراءة ابن كثير، رواها عنه قنبل، وقال أبو زرعة في "حجة القراءات": قرأ ابن كثير: ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ وحجته أنّ من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح، فيقول: "زيد لم يقضي" ويقدر في الياء الحركة فيحذفها منها، فتبقى الياء ساكنة للجزم، قال الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... ...

وقرأ الباقون: ﴿إنه من يتق﴾ -بغير ياء- مجزوما بالشرط ا.هـ. ٣٦٤-٣٦٥.

ينظر:النشر٢/٢٩٧، والبدور الزاهرة ١٦٤، والمهذب في القراءات العشر ٣٤٤.

يتّقي ويصبر﴾(١) فقيل(٢): إنه مراجعة للأصل من الجزم بالسكون نحو:

١٤- ألـــم يأتيك والأنباء تنمي (٣) ... ...

---

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف. (٢) في أ: "قيل".

(٣) هذا البيت من الوافر وقائله: قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، وتمامه قوله:

... ... بمـا لاقـت لبـون بني زيـاد

وقوله: "تنمي" يكون من باب "ضرب يضرب" ويكون من باب "نصر ينصُر" لغتان واردتان فيه، والأولى أكثر، ومعناه: زاد وكثر. ينظر اللسان "نمي": ٢١٥/٢٠.

و"لَبون" -بفتح اللام وضم الباء مخففة- هي الناقة ذات اللبن، اللسان "لبن": ٢٥٦/١٧.

و"بنو زياد" هم المعروفون بالكَمَلَة وهم: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم: فاطمة بنت الخرشبّ الأنمارية.

والشاهد منه قوله: "ألم يأتيك" وقد اختلف النحاة في تخريجه، فأكثرهم على أن الياء في "يأتي" هي لام الفعل، وأنها ثبتت مع الجازم على أن إعرابه بحذف حركته، وهي الضمة التي كان عليها، معاملة له معاملة الصحيح، وهذا الوجه هو ما أشار إليه الشارح.

وذهب بعض النحاة إلى أن هذه الياء ناتجة من إشباع الكسرة حين اضطر إليه الشاعر، وليست لام الفعل، بل تلك قد حذفت للجازم.

هذا وقد رواه ابن جني في سر الصناعة ٧٨/١ "ألم يأتك" على ظاهر الجزم، وعليها فلا إشكال فيه، وذكر له رواية ثانية عن الأصمعي وهي:

ألا هـل أتـاك والأنبـاء تنمي ... ...

ينظر البيت في: الكتاب ٣١٦/٣، والخصائص ٣٣٣/١، والإنصاف ٣٠/١، وشرح ابن يعيش ٢٤/٨، ١٠٤/١٠، والمقرب ٥٠/١، واللسان "أتى" ١٤/١٨، وأوضح المسالك ٧٦/١، والمغني الشاهد ١٦٤-٧١٨، والهمع ٥٢/١، والدرر ١٢٨/١، والتصريح ٨٧/١، والخزانة ٣٦١/٨، وشرح الأشموني ١١٣/١، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

وقيل: "من" موصولة، والفعل بعدها مرفوع، وعلى هذا فسكون "الراء" من "يصبر" قيل إنه جُزِمَ عطفاً على المعنى، لأن "مَن" الموصولة كالشرطية في العموم والإبهام، والاختصاص بمن يعقل، وقيل بل سكن تخفيفاً لتوالي الحركات، وقيل أجرى الوصل مجرى الوقف.(١)

النكرة والمعرفة

هذا الانقسام مختص بالاسم، وتنكيره هو الأصل(٢)، ولهذا بدأ به.

نكـرة قابـل "أل" مؤثـرا   أو واقـع موقـع مـاقد ذكـرا

جعل النكرة نوعين: أحدهما: (٣) مايقبل الألف واللام متأثرا بها، كـ"رجل" و"كتاب"، فخرج عن ذلك مالا يقبل "أل" كالمعارف كلها، ومايقبلها لكن لاتؤثر فيه تعريفا، كـ"فضل" و"حارث" ونحوهما.

والثاني من نوعي النكرة: ماوقع موقع مايقبل "أل" المؤثرة للتعريف، نحو: "ذو مال" فإنه واقع موقع "صاحب"، ومررت بمن معجب لك، فإنه واقع موقع "إنسان" ورأيت مامعجبا لك، فإنه واقع موقع "شيء" [وكلّ من الثلاثة تقبل "أل" مؤثرة].(٤)

---

(١) تنظر هذه الأقوال في: إملاء مامنّ به الرحمن ٥٨/٢، وأوضح المسالك ٨٠/١، والتصريح ٨٨/١.

(٢) إنما كانت النكرة هي الأصل، لأن الاسم المنكر يقع أولاً على كل شيء من أمته، ثم يدخل عليه مايفرده بالتعريف.
ينظر: الكتاب ٢٢/١، والمقتضب ٢٧٦/٤، وشرح ابن يعيش ٨٥/٥.

(٣) في أ: "أكثرها" موضع "أحدهما".

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

وغيره معرفة كـ"هم" و"ذى" و"هند" و"ابني" و"الغلام" و"الذي"

إذا عرف ضابط النكرة، فغيرها المعرفة، وهي مالا يقبل "أل" مؤثرة، ولايقع موقع مايقبلها، ثم أشار إلى أقسام المعارف الستة وهي: المضمر كـ"هم" و"أنت" واسم الإشارة كـ"ذى" و"ذا" والعلم كـ"هند" و"زيد" ومادخلت عليه أداة التّعريف كـ"الغلام" و"الدار" والموصول كـ"الذى" و"التى" وما أضيف إلى واحد من هذه كـ"ابني" و"غلام زيد" ومنها قسم سابع وهو "المنادى المقصود"(١) نحو: "يارجل".

فما لذى غيبة أو حضور كـ"أنت" و"هو" سمّ بالضمير

أي:(٢) الضمير ما وضع لمتكلم [نحو: "أنا" و"نحن"](٣)، أو مخاطب [نحو: "أنت" و"أنتما"](٤) أو غائب [نحو: "هو" و"هما"](٥) إذ الحضور شمل المتكلم والمخاطب.

فينقسم البارز من الضمير إلى متصل، ومنفصل، والمتصل منه: مالا يُبتدى به الكلام، ولا يقع بعد "إلاّ" في الاختيار، وذلك كالأمثلة المذكورة، وقيد عدم وقوعه بعد "إلاّ" بالاختيار، لأنه قد يقع بعدها في ضرورة الشعر، نحو:

١٥- ... ... أن لايجاورنا إلاّك ديّار(٦)

---

(١) هذا القسم لم يذكره ابن مالك في النظم هنا، ولكنه استدركه في الكافية والتسهيل. (٢) سقط "أي" من: أ .

(٣،٤،٥) مابين المعقوفات زيادات في: ب. والذي يظهر أنها من الناسخ، لأنها كتبت بخط صغير بين الأسطر.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله: ==

والمنفصل عكسه، فيقع(١) في ابتداء الكلام نحو: ﴿قل هو ا الله أحد﴾(٢) وبعد إلاّ نحو: ﴿لا إله إلاّ هو﴾(٣)، ثم المتصل منقسم إلى متكلم كـ"الياء" من ابني، وإلى مخاطب كـ"الكاف" من أكرمك، وإلى غائب كـ"الهاء" من [سليه ماملك].(٤)

وكلّ من الثلاثة ينقسم باعتبار محل إعرابه(٥) إلى مرفوع كـ"الياء" من سليه، وإلى منصوب كـ"الهاء" منها، وإلى مجرور كـ"الياء" من ابني، وجميع ألفاظه تسعة، خمسة منها تختص بالرفع، وهي: "التاء" مختلفة حركاتها باختلاف المتكلم والمخاطب والمخاطبة كما سبق، ومفرَّعة في الخطاب باعتبار التثنية، وجمع الذكور(٦)، وجمع الإناث نحو: "قمتما" و"قمتم" و"قمتن" و"الألف" للاثنين كـ"قاما" و"الواو" لجماعة الذكور(٧) كـ"قاموا" و"النون" لجماعة الإناث كـ"قمن" و"الياء" للمخاطبة كـ"قومي" وثلاثة يشترك فيها

(=) وما علينا إذا ماكنت جارتنا ... ...

ويروى: "وما نبالي" موضع "وماعلينا".

والشاهد منه قوله: "إلاّك" حيث أوقع الضمير المتصل بعد "إلاّ" لضرورة الشعر.

ينظر البيت في: الخصائص ١/٣٠٧، وشرح ابن يعيش ٣/١٠١،١٠٣، وأوضح المسالك ١/٨٣، والمغني ، الشاهد ٨١٣، والمساعد ١/١٠٦، والهمع ١/٥٧، والدرر ١/٣٢، والتصريح ١/٩٨،١٩٢، ومعجم شواهد العربية ١٦٤.

(١) في ب: "يقع". (٢) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

(٣) تكررت هذه الآية: سبعا وعشرين مرة في القرآن الكريم، ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص٣٨-٣٩ .

(٤) سقط من: ب مابين المعقوفين. (٥) في ب: "اعتباره" وهو تحريف.

(٦) في ب: "المذكر". (٧) في ب: "المذكر".

النصب والجر وهي "ياء المتكلم" كابني أكرمني[١]، و"كاف المخاطب" مفرعة باعتبار المذكر، والمؤنث، والمثنى، وجمع الذكور، وجمع الإناث، نحو: "ابنك أكرمك" [و"ابنكِ أكرمكِ"][٢] و"ابنكما أكرمكما" و"غلامكم أكرمكم" و"غلامكن أكرمكن" و"هاء الغائب" كذلك كـ"ابنه أكرمه" وبقيتها.

والتاسع منها: ما[٣] يصلح لمحالّ الإعراب الثلاثة وهو: "نا"[٤] كما يأتي.

وكلّ مضمر له البنا يجب   ولفظ ما جُرَّ كلفظ ما نُصِب

أي: الضمائر كلها مبنية ، وسبب بنائها: شبه أكثرها بالحرف[٥] في الوضع[٦]، وحمل باقيها عليه، ولفظ ما محلّه الجرّ منها كلفظ ما محله النصب[٧] في إحدى عشرة صورة، تقدم ذكرها، ولا يَرِد كسرُ الهاء التي قبلها سكون، أو كسر، في لغة غير قريش نحو: «بِهِ وعليهِ» و «اذهب بغلامهم إليهم» [لأن ذلك عارض يزول بزوال سببه].[٨]

---

(١) في ب: "أكرمت".
(٢) سقط من: ب مابين المعقوفين.
(٣) سقطت "ما" من: أ.
(٤) ساقط في: ب.
(٥) في ب: "بالحروف".
(٦) قال بهذا كثير من النحويين، وقال بعضهم بل لشبه الحرف في معناه، وقيل: بل في افتقاره، وقيل: في جموده، وقيل: غير ذلك، ينظر: شرح ابن يعيش ٨٥/٣، وشرح الكافية ٣/٢-٤، والتصريح ١٠٠/١، وشرح الأشموني ١١٠/١-١١١.
(٧) أي: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب فقط.
(٨) مابين المعقوفين ساقط من : أ.

للرّفع، والنصب وجرٍّ "نا" صَلَحْ   كاعرفْ بنا فإننا نِلْنا المِنَحْ

ينفرد لفظ "نا" من بين الضمائر بوقوعه في محالّ الإعراب الثلاثة، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿ربنا إننا آمنّا﴾[١] وإلحاق[٢] "الياء"، ولفظة "هُم" به في هذا الحكم فاسد، إذ الياء التي تقع في محل الرفع "ياء المخاطبة" لا "ياء المتكلم" و "هم" الواقع في محل الرفع منفصل، لا متصل.

وألفٌ، والواو، والنون، لِمَا   غاب وغيرِهِ كـ"قاما" و "اعلما"

هذه الضمائر الثلاثة، يشترك فيها الغائب، والمخاطب، وهو المراد "بغيره" فمن وقوعها للغائب ﴿قالا ربنا ظلمنا أنفسنا﴾[٣] ﴿وقالوا الحمد لله﴾[٤] و﴿قُلْنَ حاشَ لله﴾[٥] ومن وقوعها للمخاطب ﴿ألقيا في جهنم﴾[٦] ﴿وقولوا للناس حُسْناً﴾[٧] ﴿وأقمن الصلاة﴾[٨] وبقية الضمائر

---

(١) من الآية ١٦، من سورة آل عمران.
(٢) الذي ألحق ذلك هو أبو حيان، انظر التصريح ٩٩/١.
وليس إلحاق هذين الضميرين بـ"نا" في هذا الحكم بفاسد كما قال الشارح وغيره، لأنك تقول: «اكرمني صديقي وإكرامي له أشد» وقال الله تعالى: ﴿وأخْذِهم الربا﴾، وتقول: "رأيتُهم" و "مررت بهم"، وجعل بعض النحويين وقوع «الياء وهم» في محل رفع فيما ذكر من قبيل عروض كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعاً؛ ينظر: حاشية الصبان ١١٢/١.
(٣) من الآية ٢٣، من سورة الأعراف.
(٤) من الآيات ٢٣،٣٤،٧٤، من سورة الأعراف، وفاطر، والزمر، على الترتيب.
(٥) من الآية ٥١، من سورة يوسف.
(٦) من الآية ٢٤، من سورة ق.
(٧) من سورة ٨٣، من سورة البقرة.
(٨) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب.

يختصّ كل منهما بما وضع له من متكلم، أو مخاطب، أو غائب.

ومن ضمير الرفع ما يستتر كـ"افعل،أوافق، نغتبطْ، إذ تشكر

ينقسم ضمير الرفع إلى بارز ومستتر، ثم المستتر، منه[1] إلى جائز الاستتار، وهو: ما يصح أن يقع في محله اسم ظاهر[2]، وبهذا يتبين فساد قول من قال[3]: الاستتار في نحو «زيد قائم» واجب،

(١) سقط "منه" من: ب. (٢) أي: أو الضمير المنفصل.

(٣) المراد بقائل ذلك ابن هشام، فقد قال في أوضحه ١/٨٨: «هذا التقسيم تقسيم ابن مالك، وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلاّ هو» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلاّ الضمير المستتر، كـ"أقوم" وإلى ما يرفعه وغيرَهُ كـ"قام". انتهى.
قلت: إن من ينعم النظر في قول ابن هشام هذا، وقول ابن يعيش، وابن مالك، الذي درج عليه الشارح، يظهر له أن الخلاف بينهما لفظي، وقد وُفق المرادي لبيان ذلك، فقد قال: «حيث فسر المستتر جواز بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية، ولا مشاحة في الاصطلاح، فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم: وجوب كون المرفوع ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك، لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه، وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه، إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه، فقول الموضح: «إذ الاستتار... الخ»، إنْ أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم: مُنع، وإن أراد بمعناه عنده: كان مشاحة في الاصطلاح، على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق، ولا فرق بينهما إلاّ باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه».ا.هـ.
نقله الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١/١٢٥.
قلت: وبهذا يتبين لك ما في ادعاء فساد قول ابن هشام من التساهل والمجازفة.

لعدم[1] صحة إبرازه، فإن إسناده إلى الظاهر ممكن، نحو: «زيد قائم غلامه»، ويسند إلى الضمير -أيضا- نحو: «زيد ما قام إلاّ هو»، وإلى واجب الاستتار، وإليه أشار المصنف بالأفعال الأربعة، وهي: فعل الأمر، نحو: **﴿واسجد واقترب﴾**[2]، وكل مضارع افتتح بـ«همزة المتكلم» نحو: **﴿فإني قريب، أجيب دعوة الداع﴾**[3]، أو بـ"نونه" نحو: **﴿نحن نحي ونميت﴾**[4]، أو بـ"تاء المخاطب" نحو: **﴿لا تقم فيه أبدا﴾**[5] فإن وُجد بعد شيء من هذه ضمير بارز نحو: **﴿اسكن أنت وزوجك﴾**[6] فهو تأكيد للفاعل المستتر. ووجوب الاستتار بعد فعل الأمر، والمضارع المفتتح بـ"تاء الخطاب" مشروط بما إذا أسند إلى المفرد المذكر كما مثّل، أما إن أسند إلى مخاطبة أو مثنى أو جمع ذكور، أو إناث، برز الضمير، نحو: **﴿فكُلي واشربي﴾**[7] **﴿ولا تقربا هذه الشجرة﴾**[8] **﴿وإن تصبروا وتتقوا﴾**[9] **﴿وأطعن الله ورسوله﴾**[10].

وذو ارتفاع وانفصال "أنَا" "هو" و "أنت" والفروع لا تشتبه

(١) سقط "لعدم" من: ب.
(٢) من الآية ١٩، من سورة العلق. (٣) من الآية ١٨٦، من سورة البقرة.
(٤) من الآية ٤٣، من سورة ق. (٥) من الآية ١٠٨، من سورة التوبة.
(٦) من الآيتين ٣٥،١٩، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.
(٧) من الآية ٢٦، من سورة مريم.
(٨) من الآيتين ٣٥،١٩، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.
(٩) تكررت في ثلاثة مواضع من سورة آل عمران، تنظر الآيات ١٢٠،١٢٥،١٨٦.
(١٠) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب.

ينقسم الضمير المنفصل إلى مرفوع المحل، وإلى منصوبه، وليس فيه مجرور، فالمرفوع منه ألفاظه أربعة: "أنا، نحن" للمتكلم، و "أنت" للمخاطب، وفروعه كـ[1]"أنتِ" و "أنتما" و "أنتم" و "أنتنّ"، و "هو" للغائب وفروعه كـ"هي" و "هما" و "هم" و "هنّ".

وذو انتصاب في انفصال جعلا "إيّاي" والتفريعُ ليس مُشكِلا

ليس للمنصوب المنفصل إلاّ لفظ واحد، وهو: "إيّا" واللواحق له حروف تكلُّمٍ، وخطابٍ، وغَيبةٍ[2]،نحو: "إيّاي" و "إيّانا" و "إيّاكَ"، و "إيّاكِ"، و "إيّاكما"، و "إيّاكم" و "إيّاكنّ"، و "إيّاه"، و "إيّاها"، و "إيّاهما"، وإيّاهم"، و "إيّاهنّ".

وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصل إذا تأتّى أن يجيء المتّصل

---

(١) هذه الكاف لامكان لها هنا، لأن الضمائر المذكورة بعدها هي فروع ما ذُكر، لا مثلها.

(٢) الذي درج عليه الشارح في "إيا" ولواحقه هو مذهب سيبويه وجمع من البصريين، فقد اختلف النحاة في الاسم المضمر من "إيّا" ولو احقها أهو "إيّا" أو لواحقها، أو هي ولو احقها، فسيبويه والخليل، والأخفش، والمازني، على أن الاسم المضمر هو "إيا" وأما لواحقها فحروف خطاب وتكلم وغيبة عند سيبويه، وأسماء أضيف إليها "إيا" عند الخليل والأخفش والمازني.
وقال الزجاج، والسيرافي: "إيّا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، وقال بعض الكوفيين: "إيا ولواحقها" أسماء بكاملها، ينظر التفصيل في الإنصاف المسألة ٩٨ ٢/٦٩٥. وينظر الكتاب ١/٢٧٩، ٢/٣٥٥، وشرح ابن يعيش ٣/٩٨-١٠٠، وشرح الكافية ٢/١٢-١٣، وأوضح المسالك ١/٨٩، والهمع ١/٦١، والتصريح ١/١٠٣-١٠٤، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/١٢٧.

اتصال الضمير هو الأصل، لكونه أخصر في اللفظ، وأدلّ على التعلّق بالعامل، فمتى تأتّى الاتيان به متصلا، لم يُعدل إلى انفصاله اختيارا، فلا يقال: «قام أنا» و «أكرمت إيّاك»، لإمكان: "قمتُ"، و"أكرمتك"، أمّا في الضرورة فقد يجيء منفصلا مع إمكان اتصاله دونها نحو:

١٦- ... ... قد ضمنت إيّاهم الأرضُ في دهر الدهارير[1]

فإن لم يتأت الاتصال لتقدمه على عامله نحو: ﴿**إيّاك نعبد**﴾[2] أو لوقوعه بعد "إلاّ" نحو:

---

(١) هذا بعض بيت من البسيط، وقائله الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت، والبيت بتمامه:
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إيّاهم الأرض في دهر الدهارير،
وقوله: "بالباعث" متعلق بـ"حلفتُ" في بيت متقدم، و "الوارث" و "الباعث" اسمان من أسماء الله الحسنى، أقسم بهما، والوارث: الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء المُلاّك والباعث: الذي يبعث الخلق، أي يحييهم بعد موتهم، و "ضمنت" بمعنى: اشتملت عليهم، أو بمعنى: كفلت، كأنها تكفّلت بأبدانهم، و "الدهر" الزمان، و "دهر الدهارير" أي الزمان السالف، وقيل: أول الأزمنة السالفة، وإذا قيل: "دهر دهارير" فمعناه شديد، اللسان "دهر" ٥/٣٨٠.
والشاهد منه قوله: «ضمنت إيّاهم» حيث أتى بالضمير منفصلا، حين اضطر إلى إقامة الوزن، وينظر البيت في: الخصائص ١/٣٠٧، والإنصاف ٢/٦٩٨، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣٣، وأوضح المسالك ١/٩٢، والمساعد ١/١٠٨، وشرح ابن عقيل ١/١٠١، والهمع ١/٦٢، والتصريح ١/١٠٥، والخزانة ٥/٢٨٨، وشرح الأشموني ١/١٢٨، ومعجم شواهد العربية ١٨٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة الفاتحة.

﴿ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه﴾[1]، عُدل إلى الانفصال.

وصِلْ أو افصل "هاء" سلنيه وما أشبهه، في "كنته" الخُلْفُ انتمى
كذاك خلتنيه واتّصالا أختارُ، غيري اختارَ الانفصالا

هاتان المسألتان جاءتا على خلاف الأصل، لمجيء الضمير فيهما منفصلا مع تأتّي اتصاله، أما المسألة الأولى: فالوجهان فيها جائزان على السواء- وهو كلّ ثاني ضميرين منصوبين، استحق أولهما التقديم عليه لكونه أخص منه، والعامل فيهما ليس من نواسخ الابتداء، نحو: "سلنيه" و"أعطيتكه يجوز فيهما الانفصال، نحو: "سلني إيّاه" و"أعطيتك إياه" وفي الحديث: «إنّ الله ملّككم إياهم»[2] إلا أنّ ورود الاتصال أكثر، نحو: ﴿فسيكفيكهم الله﴾[3] ﴿أنلزمكموها﴾[4] ﴿إن يسألكموها﴾[5] أما لو كان أحد الضميرين مرفوعاً تعيّن الاتصال، نحو: "أكرمته" ولو لم يكن الأول مستحقا للتقديم تعيّن الانفصال، نحو: "أعطيته إياك" و"إياه" ولو كان العامل فيهما من نواسخ الابتداء، فهي المسألة الثانية، وسواء كان الناسخ مما ينصب الجزأين كـ"خلتنيه" أو أحدهما كـ"كنته" -وهذا[6] محل

---

(١) من الآية ٤٠، من سورة يوسف.
(٢) من خطبته ﷺ في حجة الوداع، ينظر الترمذي: "وصايا" ٥، وابن ماجة: "وصايا" ٦.
(٣) من الآية ١٢٧، من سورة البقرة.
(٤) من الآية ٢٨، من سورة هود.
(٥) من الآية ٣٧، من سورة محمد ﷺ.
(٦) في ب: "فهذا".

خلاف-[1] فالمصنف اختار الاتصال، موافقة "للرّمّاني"[2] لكونه الأصل، ولكثرة الوارد منه، نحو: "فكنه ترى منك ما يعجبك"[3] وفي الحديث: (إن يكنه، فلن تسلّط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في

---

(١) اختلف النحاة في المعمول الثاني للفعل الناسخ، هل الأرجح أن يؤتى به متصلاً أو منفصلاً؟ على قولين، وكل منهما مؤيد بالسماع: فذهب سيبويه والجمهور إلى ترجيح الانفصال، وذلك لأن الضمير خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال.
وذهب ابن مالك إلى اختيار الوصل في خبر "كان" وذلك لأنه وإن كان خبرا في الأصل، لكنه شبيه بـ"هاء" ضربته في أنه لم يحجزه إلاّ ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، واضطرب اختياره في باب "خلتنيه" ففي النظم اختار الوصل، وفي التسهيل ٢٧ أختار الفصل تبعا للجمهور معللاً لذلك بأنه قد حجز المفعول الثاني عن الفعل مفعول آخر، بخلاف الأول.
واختيار الفصل هو مذهب الرماني، وابن الطراوة قبله.
ينظر الكتاب ٢/٣٦٥، والمقتضب ٣/٩٨، وشرح ابن يعيش ٣/١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية ٢/١٩، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣١، وشرح المرادي ١/١٤٤-١٤٥، وأوضح المسالك ١/٩٩-١٠٠، والتصريح ١/١٠٧-١٠٨، وشرح الأشموني ١/١٣٠.
(٢) هو أبو الحسن: علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني -نسبة إلى الرمان وبيعه، أو إلى قصر الرمان المعروف بـ"نواسط" آنذاك- نحوي مشهور، جمع بين علم الكلام والعربية، ولد ببغداد سنة ٢٩٦هـ، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وله تفسير القرآن الكريم، وتوفي سنة ٣٨٤هـ.
تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٩٩، وتاريخ بغداد ١٢/١٦، والعبر ٢/١٦٤، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٦٢.
(٣) هذا القول لم أعثر له على مرجع، ويظهر لي أنه مثل.

قتله).[1] ونحو:

١٧-بلّغت صنع امرئٍ برٍّ إخالكه[2] ... ...

وغير المصنّف وهم الجمهور يختار الانفصال، ومن وروده:

١٨- ... ... وكونك إياه عليك يسير[3]

وقوله:

١٩- أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاءُ صدرِك بالأضغان والإحَنِ[4]

---

(١) ينظر: صحيح البخاري "باب الجنائز" ٢/٩٦، ورواه فيه هكذا: "وإن لم يكنه" موضع "وإلاّ يكنه"، وينظر: صحيح مسلم "فتن" ٩٥، والترمذي "فتن" ٦٣، ومسند الإمام أحمد ٢/١٤٨.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، غير معروف القائل، وتمامه قوله:
... ... إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
والشاهد منه: "إخالكه" حيث جاء بالضميرين متصلين، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/١٠٤، والتصريح ١/١٠٨، وشرح الأشموني ١/١٣٠، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف وصدره قوله:
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... ...
البيت، والشاهد منه: "وكونك إياه" حيث جاء بالضميرين منفصلين، ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٧، والمساعد ١/٢٥٢، والهمع ١/١١٤، والدرر ١/٨٣، والتصريح ١/١٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٤٢، ومعجم شواهد العربية ١٥٨.

(٤) هذا البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: =

وقدّم الأخصّ في اتصال وقدِّ مَنْ ماشئتَ في انفصال

وفي اتّحاد الرتبة الزْم فصْلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

هذا من تمام الكلام في المسألتين السابقتين، ومعناه: أنك حيث خيّرت بين وصل الضمير، وفصله، فإن وصلت تعيّن تقديم الأخصّ من الضميرين، وأخصّ الضمائر ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، فإذا اجتمعا قدّمت[1] المتكلم، نحو: "خلتنيك"، وان اجتمع أحدهما مع الغالب، قدمته عليه، نحو: "سلنيه" و"أعطيتكه" أمّا إن فصلت أحدهما فلك أن تقدم غير الأخص عليه، نحو: أعطيته إياك[2]، و"خلتك إيّاي" فلو اتحدت رتبة الضميرين، بأن كان لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تعيّن الفصل، إذ لا أخص هناك، سواء اتحد مفسرهما نحو: "ظننتني إيّاي"، و"ملكتك إيّاك" أو اختلف نحو أعطيته إياه، وقد يجوز الوصل فى الغائبين بشرط عدم اتحاد لفظيهما، نحو: "أعطيتهماه" وفي الحديث: «إلاّ أعطيتهموها».[3]

(=) "حسبتك اياه" حيث جاء بالضميرين "كاف المخاطب" و"إياه" منفصلين، وهو وسابقه شاهد على اختيار الفصل عند الجمهور، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٩٩، وشرح ابن عقيل ١/١٠٤، والتصريح ١/١٠٧، وشرح الأشموني ١/١٣٠، ومعجم شواهد العربية ٤٠١ .

(١) في أ : "قدم".

(٢) في أ : "أعطيتك إياه" والصحيح مافي ب، وهو المثبت.

(٣) هذه الرواية لم أعثر عليها، ولكن روى البخاري في كتاب الشروط من صحيحه قوله ﷺ -في صلح الحديبية-: "لايسألوني خُطة يعظمون فيها حرمات الله «إلاّ أعطيتهم إياها» ٣/١٧٨،١٨١ .

وقبل "ياالنفس" مع الفِعْلِ التزم   "نونُ وقاية"[1] و "ليسي" قد نُظم

سميت النون الفاصلة بين الفعل وبين "ياء المتكلم" نون الوقاية، لأنها وَقَتْ من محذوريْنِ التابسهما (بياء)[2] المخاطبة في نحو: "لن تكرمي"[3] والتباس أمر المذكر بأمر المؤنث، في نحو: "أكرمي" وهي لازمة مع الفعل العامل فيها ماضيا كان، أو مضارعا، أو أمرا، نحو: ﴿**وجعلني نبيّا**﴾[4] ﴿**والذي يميتني**﴾[5] ﴿**رب أدخلني**﴾[6]، وقد جاء في الشعر عدم دخولها مع "ليس" كقوله:

---

(١) ماذكره الشارح من بيان لسبب تسمية هذه النون نون الوقاية هو قول ابن مالك، وقال الجمهور: إنها سميت بذلك لكونها وَقَتْ الفعل المسند إلى ياء المتكلم الكسر المشبه للممتنع فيه وهو الجر، ينظر الكتاب ٢/٣٦٩، والمقتضب ١/٢٤٨، والمفصل وشرح ابن يعيش ٣/١٢٣، وشرح ابن الناظم ص٦٨، وشرح المرادي ١/١٥٢، وأوضح المسالك ١/١٠٦، وشرح ابن عقيل ١/١٠٨، والهمع ١/٦٤، وشرح الأشموني ١/١٣٤ .

أقول: وأحسب أن ابن مالك أصاب المحزّ في هذه المسألة، فإن المحافظة على الأصل، أو القاعدة مع حصول اللبس بذلك ليس من الحكمة، بل الأولى أن يتنازل عن المصلحة لدرء المفسدة، ثم ما المانع من أن ينكسر الفعل هنا وليس ذلك ببدع فيه، فلقد انكسر لياء المخاطبة، ولالتقاء الساكنين، والأمر معهما أخف.

(٢) في ب "بتا" موضع: "بياء" وهو تحريف.

(٣) في ب "تكري" موضع: "تكرمي" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة مريم.

(٥) من الآية ٨١، من سورة الشعراء.

(٦) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء.

٢٠- ... إذ ذهب القوم الكرام ليسي[1] ...

وأما: ﴿**أفغير الله تأمرونِي**﴾[2] فالتحقيق أنّ المحذوف[3] نون الرفع

---

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لرؤبة بن العجاج، وقبله قوله:

... عددت قومي كعديد الطَّيْسِ ...

ويروى "عهدى بقومي" موضع "عددت قومي".

والشاهد منه قوله: "ليسي" حيث حذف نون الوقاية من "ليس" مع اتصالها بـ"ياء" المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور، و: "الطَّيْس" -بفتح الطاء المهملة مع تشديدها وسكون الياء- هو الرمل الكثير، وقيل هو كل خلق كثير النسل، نحو: النمل، والذباب، والهوام، (اللسان "طيس" ٧/٤٣٤)، وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٣/١٠٥، ١٠٨، وشرح المرادي ١/١٥٢، والمغني ، الشاهد ٣١٢، ٦٤٧، وأوضح المسالك ١/١٠٨، والمساعد ١/٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١٠٩، والهمع ١/٦٤، والدرر ١/٤١، والتصريح ١/١١٠، والخزانة ٥/٣٢٤، وملحقات ديوانه ١٧٥، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧ .

(٢) من الآية ٦٤، من سورة الزمر، وقد قرأها المدنيان: نافع وأبو جعفر بنون واحدة مخففة مكسورة، وقرأها ابن عامر بنونين مخففتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وقرأها الباقون بنون واحدة مشددة، ينظر النشر ٢/٣٦٤، والحجة ٦٢٤-٦٢٥، والوافي ٣٥٤، والبدور ٢٧٥، والمهذب ٢/١٩٣ .

(٣) ماجعله الشارح التحقيق في هذه المسألة هو ماذهب إليه سيبويه وكثير من النحويين المتقدمين وبعض المتأخرين كابن مالك، وابن هشام في بعض كتبه، فقد ذهب هؤلاء إلى أن المحذوف نون الرفع، قالوا: لأن الضمة قد حذفت بعض المواضع، كقراءة بعضهم "يشعرْكم" -بتسكين الراء- فحذفت ماناب عنها للتخفيف أولى، وقالوا غير ذلك.

وذهب الأخفش، والمبرد، وابن جنى، وأكثر المتأخرين كابن هشام ==

[لا نون الوقاية].(١)

و"ليتني" فشا و"ليتي" ندرا ... ومع "لعلّ" اعكس وكُنْ مخيَّرا

في الباقيات، واضطرارا خفَّفا ... "منّي" و"عنّي" بعض مَن قد سلفا

تدخل "نون الوقاية" أيضاً مع حروف، إما ناصبة لشبهها(٢) بالفعل كـ"إنّ وأخواتها" أو جارّة كـ"مِن وعن". فأما "إنّ وأخواتها" فهي معها على ثلاثة أقسام: منها ما يتعيّن دخولها معه وهو: "ليت"، نحو: ﴿**ياليتني كنت معهم**﴾(٣) وأما قوله:

٢١- كمنية جابر إذ قال ليتي(٤) ... ...

(=) في الشذور، إلى أن المحذوف نون الوقاية، قالوا: "لأنها منشأ الثقل، ولأنها أمر استحساني ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع التي هي علامة للإعراب، وقالوا غير ذلك.

تنظر المسألة في: الكتاب ٤/٤١٩، والمقتضب ١/٢٥٠، والمفصل وشرحه لابن يعيش٣/١٢٣، والتسهيل٩،٢٥وشرح المرادي١/١٥٤،وأوضح المسالك ١/١٠٩، والشذور ص٨٥، والمساعد ١/٣١، والتصريح ١/١١١، وشرح الأشموني ١/١٣٣.

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) في ب: "لشبهه".

(٣) من الآية ٧٣، من سورة النساء.

(٤) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لزيد الخير الطائي، وكان اسمه: "زيد الخيل"، والذي سماه بهذا هو رسول الله - ﷺ - وتمام البيت قوله:

... ... أصادفه وأفقد جل مالي

وروى:

... ... أصالحه وأفقد بعض مالي

وروى: "وأتلف" موضع "وأفقد".

=

فنادر. ومنها عكس ذلك، وهو "لعلّ" نحو: ﴿**لعلّي أبلغ الأسباب**﴾(١) ونحو:

٢٢- أريني جوادامات هزلا لعلني(٢) ... ...

فنادر. والأربعة الباقية يستوى فيها دخول النون وعدمه، نحو: ﴿**إنني أنا الله**﴾(٣) ﴿**إنّي أنا ربك**﴾(٤)، وكذلك البواقي. وأما "مِن وعنْ" فيجب

(=) والشاهد منه قوله: "ليتي" حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وقد جعله هنا من قبيل النادر، ونسب إلى الفراء -ولم أجده عنده- أنه يجيز ترك نون الوقاية مع "ليت" في سعة الكلام، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة، حيث قال: "وقد قالت الشعراء: "ليتي" -اذا اضطروا- كأنهم شبهوه بالاسم... الخ. الكتاب ٢/٣٧٠، وينظر البيت في: الكتاب ٢/٣٧٠، والمقتضب ١/٢٥٠، وشرح ابن يعيش ٣/٩٠، والمقرب ١/١٠٨، أوضح المسالك ١/١١٢، والمساعد ١/٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١١١، والهمع ١/٦٤، والدرر ١/٤١، وشرح الأشموني ١/١٣٤، ومعجم شواهد العربية ٣١٥ .

(١) من الآية: ٢٦ من سورة غافر.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، ونسب لحطائط بن يعفر، والأول أشهر، وتمام البيت:

... ... أرى ماترين أو بخيلا مخلدا

والشاهد منه قوله: "لعلني حيث لحقت نون الوقاية "لعل" وهذا خلاف الأفصح فيها، وكل مافي القرآن من "لعل" مجرد من نون الوقاية، وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨/٧٨، وأوضح المسالك ١/١١٢، والتصريح ١/١١١، وديوان حاتم ١٠٩، ومعجم شواهد العربية ٩٣ .

(٣) من الآية: ١٤، من سورة طه. (٤) من الآية: ١٢، من سورة طه.

اتصالهما بنون الوقاية، نحو: ﴿وألقيت عليك محبة منّى﴾[١] ﴿وإلاّ تصرف عنّي كيدهنّ﴾[٢]، وأمّا قوله:

٢٢- أيها السائل عنهم وعنِيْ ... لستُ من قيسٍ ولا قيسُ منِي[٣]

بحذفها، فضرورة.

وفي لدنّي "لَدُنِي" قَلّ وفي ... "قَدْني" و"قَطْني" الحذف أيضاً قد يفي

تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المضافة إلى "ياء المتكلم" كـ"لدن" و"قد" و"قط" بمعنى: حسْب، قال تعالى ﴿قد بلغتَ من لدني عذرا﴾[٤] وفي الحديث: (فتقول قطني قطني).[٥]

قال الشاعر:

---

(١) من الآية: ٣٩ من سورة طـه.

(٢) من الآية: ٣٣ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الرمل، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عنِي" و"منِي" -من غير تشديد- فقد حذف منهما نون الوقاية عند اتصالهما بياء المتكلم، وهذا الحذف ضرورة، وينظر البيت في: أوضح المسالك: ١١٨/١، والمساعد ٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١١٤/١، والهمع ٦٤/١، والدرر ٤٣/١، والتصريح ١١٢/١، وشرح الأشموني ١٣٥/١.

(٤) من الآية ٧٦، من سورة الكهف.

(٥) لم أعثر على هذه الرواية -بلفظها الذي أثبته الشارح- والذي في صحيح البخاري (قَطِ قَطِ) ينظر كتاب التوحيد ١٦٦/٨، ١٨٧، وكتاب التفسير سورة ق ٤٧/٥، والذي في صحيح مسلم: (قَطِ قَطِ) كذلك ينظر كتاب التفسير سورة ق، وكتاب الجنة ص٢١٨٧-٢١٨٨. والذي في سنن الدارمي (قط قط قط). ينظر: ص ٧٣٧، والذي في مسند أحمد (قدى قدى) ١٣/٣.

٢٤-قدني من نصر الخبيبين قَدِي[١] ... ...

والحذف بعد "لدن" قليل، كقراءة نافع[٢] (مِن لَدُنِي)[٣] وكذلك قد يجيء الحذف بعد "قد" كما قد مثل، وبعد "قط" كرواية (قَطِ قَطِ).[٤]

---

(١) هذا من الرجز المشطور، وقد اختلف في قائله، فالذي عليه الأكثرون أن قائله: حميد الأرقط، ذكر ذلك في اللسان "لحد": ٣٩٣/٤ .
ورجّحه محمد محي الدين في تعليقه على البيت في شرح ابن عقيل ١١٥/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١، كما ذكر ذلك السيوطي في الدرر ٤٢/١، ومحقق المساعد على تسهيل الفوائد ٩٧/١، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل إلى أبي بجدلة، ونسبه صاحب معجم شواهد العربية إلى أبي نخيلة، وبعده قوله:

... ليس الإمام بالشحيح الملحد ...

ورواه في الإنصاف هكذا:

... ليس أميرى بالشّحيح الملحد ...

وينظر البيت -أيضا- في الكتاب ٣٧١/٢، والإنصاف ١٣١/١، والمغني، والشاهد ٣١١، والمساعد ٤٤/١، ٦٥٣/٢، والهمع ٦٤/١، ومعجم الشواهد ٤٦٦.

(٢) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم الليثي بالولاء (٧٠هـ-١٦٩هـ)، أحد الأعلام، ثقة، صالح، أصله من أصبهان أخذ القرآن عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وقد انتهت إليه القراءة بها. تنظر ترجمته في: العبر ١٩٨/١، والبداية والنهاية ١٦١/٥ .

(٣) قرأها المدنيان: نافع وأبو جعفر بضم الدال وتخفيف النون مكسورة، وقرأها الباقون بضم الدال وتشديد النون. ينظر النشر ٣١٣/٢، والحجة ٤٢٤، والبدور ص١٩٣، والوافي ٣١٣، والمهذب ٤٠٨/٢ .

(٤) راجع تعليق (٢) السابق في الصفحة السابقة.

العَلَم[١]

قيل إنه مشتق من العِلْم، إما لأن غالب مسمياته أولو العلم، وإما لأنه يعلم به مسماه، وقيل من العلامة، لأنه علامة على مسماه.

اسم يعين المسمى مطلقا علمُه كجعفرٍ وخِرْنِقَا
وقَرَنٍ، وعَدَنٍ، ولا حق وشَذْقَمٍ، وهَيْلَةٍ، وواشِقِ

خرج بالاسم قسيماه[٢]، [إذ لا علمية في واحد منهما، وبـ"يعيّن مسماه": النكرات][٣] إذ لا تعيين فيها، وبقيد الإطلاق: بقية المعارف، لأن تعيينها لمسماها إما بقيد التكلّم، أو الخطاب، أو الغيبة، كالضمير، وإما بقيد الحضور، كاسم الإشارة، وإما بقيد الصّلة، كالموصول، وإما بقيد الأداة، وإما بقيد الإضافة، وإما بقيد النداء، ألا ترى[٤] أنه إذا زال القيد: زال التعيين، كـ"غلام" في الغلام، أو "غلام زيد" أو "ياغلام". وأما العلم: فيعين مسماه بغير قيد.

---

(١) العَلَم في اللغة لفظ مشترك يطلق على الجبل، وعلى الراية التى تجعل شعارا للجند وعلى العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير. اللسان "علم" ٣١٤/١٥ .

وتعريفه الاصطلاحي قيل: هو ماوضع لشيء بعينه، غير متناول غيره بوضع واحد، وقد عرفه النحويون بعبارات مختلفة في ألفاظها ومعانيها متقاربة. ينظر في ذلك: شرح المفصل ٢٧/١، وشرح الكافية ١٣١/٢، وأوضح المسالك ١٣٧/١، وشرح ابن عقيل ١١٨/١، والهمع ٧٠/١، والتصريح ١١٣/١ .

(٢) في ب: "قسماه" وهو تحريف، والمراد بالقسيمين: الفِعل والحرف.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) في أ : "يرى".

ثم مسمى العلم: إما الآدميون كـ"جعفر" و"محمد" ونحوهما من أسماء الذكور، و"خِرْنِق" و"زينب" ونحوهما من أسماء الإناث، وإما مايلابسونه من القبائل كـ"قَرَن"[١] و"دَوْس"[٢] [أو البلاد][٣] كـ"عدن"[٤] و"أَيْلة"[٥] أو الخيل كـ"لاحق" و"أعوج" أو[٦] الإبل كـ"شَذْقَم" أو[٧] الغنم كـ"هَيْلة" أو[٨] الكلاب كـ"واشق".

واسما أتى وكنيةً ولقَبَا وأخّرنْ ذا إنْ سواه صَحِبَا

الاسم:[٩] منه ماكان كـ"زيد" و"عبدالله"، والكنية: ماكان مبدوءا بـ"أب" أو "أمّ" كـ"أبي بكر"[١٠] و"أمّ سلمة" واللقب: ماأشعر بمدح المسمى، كـ"عتيق" و"زين العابدين" أو ذمّه، كـ"أنف الناقة"

---

(١) قرن -بفتح القاف والراء المهملة- حي من مراد من اليمن، ومنهم أويس القرني. وأما بنو قرن: فقبيلة من الأزد. اللسان "قرن" ٢٢٠/١٧ .

(٢) دوس: قبيلة من الأزد، ومنها: أبو هريرة الصحابي (ﷺ). اللسان "دوس" ٣٩٤/٧ .

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: أ .

(٤) عدن: بلد باليمن معروف، ويقال له: عدن أَبْيَن: نسبة إلى رجل استقر به. اللسان "عدن" ١٥١/١٧ .

(٥) أيلة -بفتح الهمزة وسكون الياء المثناة- بلد معروف بين مصر والشام. اللسان "أيل" ٤٢/١٣.

(٦،٧،٨) العطف في: ب: "بالواو" لا بـ"أو".

(٩) الاسم في الاصطلاح النحوي: هو ما دلّ على معنى في نفسه، دلالة مجردة من الاقتران بزمن. ينظر الأصول ٣٦/١، والمفصل وشرح ابن يعيش ٢٢/١، وشرح الكافية ٩/١ .

(١٠) في ب: "كأبي بكرة".

و"كُرْز" ثم اللقب: إن صحب غيره من الاسم، أو الكنية أُخّر عنهما[1]، نحو: "قال زيد زين العابدين" و "قال أبوبكر عتيق"، فأما تقديم اللقب في قوله:

٢٥- أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى ... أبوه عامر ماء السماء[2]

فضرورة.

وإن يكونا مفردين فأضف ... حتما وإلا أتبع الذى رَدِف

إذا كان الاسم واللقب مفردين كـ"سعيد كُرز"[3]

---

(١) القول بوجوب تأخير اللقب عما صحبه من اسم أو كنية:
هو ظاهر النظم ومذهب الناظم في كتبه إيجاب تأخيره مع الاسم فقط كالجمهور.
ينظر: الكتاب ٣/٢٩٥-٢٩٦، وأوضح المسالك ١/١٣٠-١٣١، وشرح ابن عقيل ١/١٢١، والهمع ١/٧١، والتصريح ١/١٢١، وشرح الأشموني ١/١٣٩، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٠ .

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لأوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي، ويروى "أبوه منذر" موضع "أبوه عامر" و"منذر" أحد أجداد الشاعر من جهة أمه، أفاده في التصريح ١/١٢١ .
والشاهد منه قوله: "مزيقيا عمرو" حيث قدم اللقب، وهو "مزيقيا" على الاسم، وهو "عمرو" وهذا من القليل جدا، وبعضهم يجعله من باب الضرورة، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٢٧، وشرح ابن عقيل ١/١٢١، والتصريح ١/١٢١، والخزانة ٤/٣٦٥، وشرح الأشموني ١/١٣٩، ومعجم شواهد العربية ٢٤ .

(٣) في أ: "كمعدي كرب".

تعينت[1] إضافة الاسم إلى اللقب على تأويل مسمى هذا الاسم، فإن[2] لم يكن المصطحبان من الأعلام مفردين بأن كانا مركبين، أو أحدهما تعين إتباع الثاني للأول، إما بدلا وإما عطف بيان، نحو: "قال أبوبكر عتيق"، و"رأيت عبدا لله أنف الناقة" و"مررت بسعيد أنف الناقة".

ومنه منقول كـ"فَضْلٍ" و"أَسَدْ" ... وذو ارتجال كـ"سعاد" و"أُدَدَ"

أي من الأعلام منقول، والمراد به: مااستعمل قبل العلمية في غيرها من فِعْلٍ ماض كـ"شَمَّرَ"[3] أو مضارع كـ"يزيدُ" أو أمر كـ"إصمِتْ"[4] -اسم مكان- أو مصدر كـ"فَضْل"، أو اسم فاعل كـ"مالِك"، أو اسم مفعول كـ"مسعود"، أو صفة مشبهة كـ"سعيد"، أو اسم عين كـ"أسد"، أو جملة

---

(١) هذا عند جمهور البصريين، وأما الكوفيون ومن وافقهم من البصريين والمتأخرين فيجوّزون هذا ويجوّزون معه وجها آخر، وهو الإتباع للأول على البدلية، أو عطف البيان، أو القطع عن التبعية، إما برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وإما بنصبه مفعولا لفعل محذوف. ينظر شرح ابن يعيش ١/٣٣، والتسهيل ٣٠-٣١، وشرح ابن الناظم ٧٣، وشرح المرادي ١/١٧١، وأوضح المسالك ١/١٣١، والمساعد ١/١٢٨، والهمع ١/٧١، والتصريح ١/١٢٢-١٢٣، وشرح الأشموني ١/١٤٠ .

(٢) في أ: "وإن".

(٣) "شَمَّرَ": عَلَمٌ على فَرَس.

(٤) "إصمت" يطلق على القفر التى لا أحد بها، يقال: "تركته بصحراء إصمت" أى: حيث لا يدرى أين هو. اللسان "صمت" ٢/٣٦٠ .
وهو -أيضا- علم على مفازة، قال الشاعر:
أشلى سلوقية باتت وبات بها ... بوحش إصْمِتَ في أصلابها أود

كمايأتي[١]، ومنها المرتجل وهو: مالم يسبق استعماله في غير العلمية كـ"سعاد" في أسماء النّساء، و"أُدَد" في أسماء الرجال.

وجملة وما بمزج ركبا ... ذا إن بغير "ويه" تمّ أعربا

من أنواع العلم الجملة، وهو داخل في المنقول -كما سبق- ولم يسمع إلاّ في الفعلية، كـ"شابَ قرناها"[٢] و"تأبط شرا"[٣] ومنه المركب تركيب مزج، وهو كل اسمين ينزل ثانيهما من الأول منزلة "تاء التأنيث" مما قبلها[٤]، ثم هو منقسم إلى ماختم بغير "ويه" كـ"بعلبك"[٥] و"حضرموت"[٦] وحكمه الإعراب في آخر الثاني غير منصرف[٧]، مع فتح آخر[٨] الأول إن كان غير ياء، وتركه على السكون إن كان ياء كـ"معدي كرب" وإلى ماختم بـ"وَيْهِ" وحكمه: البناء على الكسر[٩]، كـ"سيبويهِ" و"راهويهِ".

---

(١) أي: في شرح بيت الناظم الآتي.

(٢) علم لشخص.

(٣) علم لثابت بن جابر الفهمي، قيل: سمي بذلك لأنه كان لايفارقه السيف، وقيل: غير ذلك. ينظر: اللسان "أبط" ٩/١٢١ .

(٤) أي: في أن ماقبله مفتوح الآخر مالم يكن ياء.

(٥) علم لبلد. وأصله: "بعل" و"بك". ينظر: اللسان "بعلبك" ١٢/٢٨٢ .

(٦) علم لبلد. اللسان "حضر" ٥/٢٧٨ .

(٧) وقد يعربُ إعراب المتضايفين، وقد يبنى على الفتح تشبيها له بـ"خمسة عشر". ينظر: شرح ابن يعيش ١/٢٠، وشرح المرادي ١/١٨٠، والهمع ١/٧١ .

(٨) سقط "آخر" من : أ .

(٩) وقد يعرب غير منصرف. ينظر شرح ابن يعيش ١/٢٨-٢٩، وشرح المرادي ١/١٨٠، والهمع ١/٧١، والتصريح ١/١١٨، وشرح الأشموني ١/١٤٣ .

وشاع في الأعلام ذو الإضافة ... كـ"عبد شمس" و"أبي قحافة"

من[١] أقسام العلم ماركب تركيب إضافة، سواء كان كنية كـ"أبي قحافة"، أو غير كنية كـ"عبد شمس"، وحكمه إعراب الأول بما يقتضيه العامل، وجر الثاني بالإضافة.

ووضعوا لبعض الأجناسَ عَلَم ... كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

من ذاك "أمّ عِريطٍ" للعقرب ... وهكذا "ثعالةٌ" للثعلب

ومثله "برّة" للمبرّه ... كذا "فجارِ" عَلَم للفَجْره

من أقسام العلم ماوضع بإزاء الجنس، ولم يقصد به شخص بعينه وغالب مايضعونه لأعلام لا تؤلف كالسباع، والحشرات، فمن أسماء السباع: "أسامة" للأسد، ويكنى أبا الحارث، و"ثعالة" للثعلب، ويكنى بأبي الحصين، و"ذُؤالة" للذئب، ويكنى: بأبي جَعْدة، ومن أسماء الحشرات: "شَبْوَة" للعقرب، وتكنى: أمّ عريط.

أو لمعان، نحو: "بَرّة" للمبرّة[٢]، و"فجارِ" للفجرة[٣]، و"كيسان" للغدر، وقد يوضع لأجناس مألوفة كـ"أبي المضاء" للفرس، و"أبي الدغفاء" للأحمق، وإنما أعطي حكم الأعلام في اللفظ، لأنه يمنع من الصرف إذا اجتمع معه التأنيث، كما في "برّة" و"أسامة" -وتنوين المصنف "ثعالة" ضرورة- أو وزن الفعل كـ"بنات أوبر"[٤] أو زيادة الألف والنون كما في "كيسان"، ولا يدخل عليه الألف واللام، ولا يضاف، وينتصب الحال عنه، ويصح الابتداء به من غير مسوّغ.

---

(١) سقط "من" من: ب.

(٢) في أ : "للبر".

(٣) في كلتا النسختين: "للفجور" وهو سهو، والصحيح ماأثبت، وذلك لأنّ "فَجَارِ" من أعلام المؤنث، فلابدّ أن يكون علماً على المؤنث ولو لفظاً.

(٤) نوع من الكمأة رديء. ينظر: اللسان "وبر" ٧/١٣٣.

وأما من جهة المعنى فهو كالنكرة لشياعه[1] في جنسه، وإنما تعريفه كتعريف "ذى الأداة الجنسية"، نحو: "أسامة أجرأ من ذُؤالة"، أو الحضورية، نحو: "هذا أسامة مقبلا" إذ الأول بمنزلة قولك: "الأسد أجرأ من الذئب" والثاني بمنزلة: "هذا الأسد مقبلا".

اسم[2] الإشارة

هو ماوضع لتعيين مسماه بقيد الإشارة إليه، والمراد بذلك حضوره، وإلا فالإشارة ببعض الجوارح ليست لازمة.

"بذا" لمفردٍ مذكرٍ أشِرْ "بذي،وذه،تي،تا" على الأنثى اقتصِر

أي: يشار إلى المفرد المذكر بـ"ذا"[3]، نحو:

(١) قال في لسان العرب: "شيع" ١٠/٥٧:
وشاع الشيب شَيْعاً، وشِياعا، وشَيَعَانا، وشُيوعا، وشَيْعُوعَةً، وَمشيعاً: ظهر وتفرّق. أ.هـ

(٢) في ب: "أسماء" -بصيغة الجمع- وفي أ: غير ظاهر، والأولى أن يكون بلفظ الإفراد، كما أثبت، ليطابق قوله بعده: "وهو ماوضع لتعيين مسماه... الخ".

(٣) اختلف النحاة في "ألف" ذا، فالبصريون على أنها أصلية، وأن "ذا" ثلاثي الوضع، وأصله: "ذَيّ" -بفتح الذال وتشديد الياء- فحذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي على "ذَيْ" -بفتح الذال وسكون الياء- فقلبت ياؤه ألفا، لئلا يشبه الأدوات نحو: كي، وأي، وبعض البصريين يقول: إنه منقلب عن واو، فهو من باب "طويت" ونحوه، وأما الكوفيون فيقولون: إنها زائدة لسقوطها في التثنية، ورُدَّ بأنه ليس في الأسماء ماهو على حرف واحد، وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين، وقد عوض منها بتشديد النون في الأصح.
ينظر: الإنصاف -المسألة (٩٥) ٢/٦٦٩، وشرح ابن يعيش ٣/١٢٦، وشرح الكافية ٢/٣٠-٣١، واللسان "ذا" ٢٠/٣٣٠-٣٣٥، والهمع ١/٧٥، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/١٤٨ .

﴿كبيرهم هذا﴾[1]، وأما المفردة المؤنثة فذكر أنه يشار إليها بأربعة ألفاظ: "ذِي"، و"ذِه" و"تي" و"تا" ولا يقتصر عليها كما ذكر المصنف، بل له لفظان آخران "تِه" و"ذات" وفي "ذه" و"ته"[2] ست لغات: سكون الهاء، وكسرها باختلاس، وبإشباع، وحكى الفراء:[3] فتح التاء من "تي" فيقال: تَيلك.

و"ذان" "تان" للمثنى المرتفع وفي سواه "ذين" "تين" اذكر تُطِع

إذا كان المشار إليه مثنى مذكرا، قلت فيه: "قال ذان" وإن كان مؤنثا قلت: "جاء تان" إن[4] كان مرفوعا، وفي سوى المرفوع كالمجرور والمنصوب تقول: "ذين" و"تين". قال تعالى: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾[5] و﴿إنّ هذين لساحرانِ﴾.[6]

ومن قرأ: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[7] فقيل

(١) من الآية ٦٣، من سورة الأنبياء. (٢) في ب: "تا" وهو تحريف.

(٣) لم أجد حكاية الفراء هذه في كتابه: معاني القرآن، وقد تقدمت ترجمة الفراء في ص٨١ .

(٤) في ب: "أو" موضع "إن" وهو تحريف.

(٥) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

(٦) بعض الآية ٦٣، من سورة طه، ولم يذكر في :ب: "الساحران".

(٧) قال في النشر ٢/٣٢١: واختلفوا في "قالوا إن" فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون. وقرأ الباقون: بتشديدها، واختلفوا في: "هذان". فقرأ أبو عمرو: "هذين" بالياء، وقرأ الباقون: بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون.
ينظر: معاني القرآن ٢/١٨٣، والحجة ص٤٥٤، والوافي ص٣٢٠، والبدور ص٢٠٣، والمهذب ٢/٢٠.
==

على لغة[1] إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: ردًّا لاسم الإشارة إلى البناء، وقيل: على تقدير ضمير الشأن.

(=) وقال في الشذور ص٦٥ -بعد أن ذكر الآية-: "وفي هذا الموضع قراءات: إحداها: هذه، وهي تشديد النون من "إنّ" و"هذين" بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وهي جارية على سنن العربية.

الثانية: "إنْ" بالتخفيف و"هذان" بالألف، وتوجيهها: أن الأصل "إنّ هذين" فخففت "إن" بحذف النّون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت، وارتفع مابعدها بالابتداء. الثالثة: "إنّ" بالتشديد "هذان" بالألف، وهي المشكلة. وقد أجيب عليها بأوجه:

أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، وآخرين، استعمال المثنى بالألف دائما.

الثاني: أنّ "إنّ" بمعنى: "نَعَمْ"... و"إنّ" التى بمعنى لاتعمل شيئا.

الثالث: أنّ الأصل "إنّه هذان لهما ساحران" فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر "إنّ"، ثم حذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن.

الرابع: أنه لّما ثنيّ "هذا" اجتمع ألفان، ألف "هذا" وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدّر المحذوفة ألف "هذا" والباقية ألف التثنية قلبها من الجر والنّصب ياء، ومن قدّر العكس لم يغير الألف عن لفظها.

الخامس: أنه لما كان الإعراب لايظهر في الواحد وهو "هذا" جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد، لأنه فرع عليه، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. أ.هـ

(١) سقطت "لغة" من : أ، وقد تقدم تعيين أصحاب هذه اللغة عند تخريج الآية.

وبـ "أولى" أشر لجمعٍ مطلقا … والمدُّ أولى، ولدَى البُعد انطِقا

بـ"الكاف"حرفا دون "لام" أو معه … و"اللامُ" إن قدمتَ "ها" ممتنعه

"أُولى": يشاربه[1] إلى جمع الذكور، وإلى جمع الإناث، وهذا مراده بالإطلاق، لكنّه يختصّ العقلاء، نحو: **﴿هؤلاء قومنا﴾**[2] **﴿هؤلاء بناتي﴾**[3] وأما نحو:[4]

٢٥- ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللوا … والعيشَ بعد أولئك الأيام[5]

فنادر، ومدّ ألفه أولى، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نطق القرآن نحو: **﴿أولئك الذين صدقوا، وأولئك هم المتقون﴾**[6] والقصر لغة تميم، وما ذكر من الألفاظ يختص بما إذا كان المشار إليه قريبا، و[7]دخول هاء التنبيه في أول الاسم مؤكد لقربه، نحو: **﴿هذا كتابنا ينطق﴾**[8]

---

(١) في ب: "بها" موضع "به". (٢) من الآية ١٥، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٧٨، من سورة هود. ومن الآية ٧١، من سورة الحجر.

(٤) سقطت "نحو" من: أ .

(٥) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير بن عطية، وقد سقط شطره الأول من: أ . والشاهد منه قوله: "أولئك الأيام" حيث أشار بـ"أولاء" إلى الأيام -وهي من غير العقلاء- وفي ذلك دلالة على صحة الإشارة بـ"أولاء" إلى غير العقلاء.
ينظر البيت في المقتضب ١/١٨٥، وشرح ابن يعيش ٣/١٢٦، ١٣٣، ٩/١٢٩، وشرح الكافية ٢/٣١، والشذور ص١٨٥، وأوضح المسالك ١/١٣٤، وشرح ابن عقيل ١/١٣٢، والتصريح ١/١٢٨، وشرح الأشموني ١/١٤٩، وديوانه ص٥٥١ برواية: "أولئك الأقوام" وعليها فلا شاهد فيه، ومعجم شواهد العربية ٣٧٥ .

(٦) من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

(٧) سقط حرف العطف "و" من: ب. (٨) من الآية ٢٩، من سورة الجاثية.

﴿هذه جهنم التي﴾[1]﴿عبادي هؤلاء﴾[2]، وعند بُعْد المشار إليه تلحق الاسم "كاف" حرفية، دالة على المخاطب، تفرّع كما تفرّع كاف الضمير، فتكون مفتوحة في المفرد المذكر، نحو: ﴿ألم[3]، ذلك الكتاب﴾[4]، مكسورة للمؤنثة نحو: ﴿كذلكِ الله يخلق مايشاء﴾[5] مردفة بـ"ميم وألف" للمثنى نحو: ﴿عن تلكما الشجرة﴾[6] وبـ"ميم" مسكنة في جمع الذكور، نحو: ﴿ذلكم حكم الله﴾[7] وبـ"نون" مشدّدة في جمع الإناث، نحو: ﴿فذلكُنّ الذى لمتنني فيه﴾[8] ثم هذه "الكاف" تقع وحدها نحو: ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾[9] ﴿فذانك برهانان﴾[10] ومع "هاء التنبيه" نحو:

٢٦- ... ... ولا أهل هذاك الطّراف الممدّد[11]

(١) من الآية ٦٣، من سورة يس، ومن الآية ٤٣، من سورة الرحمن.
(٢) من الآية ١٧، من سورة الفرقان. (٣) لم يذكر في: أ "ألم".
(٤) أول سورة البقرة. (٥) من الآية ٤٧، من سورة آل عمران.
(٦) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف. (٧) من الآية ١٠، من سورة الممتحنة.
(٨) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.
(٩) من الآية ٨٢، من سورة البقرة. ومن الآية ٤٢، من آل عمران. ومن الآية ٢٦، من سورة يونس. ومن الآية ٢٣، من سورة هود. ومن الآية ١٤، من سورة الأحقاف. (١٠) من الآية ٣٢، من سورة القصص.
(١١) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: طرفة بن العبد، وأوله قوله:
رأيت بني غبراء لا ينكرونني ... ...
البيت. وفي شرح الكافية الشافية ٣١٧/١: "هاتيك" موضع "هذاك". وبقية المراجع التي اطلعت عليها "هذاك". وينظر البيت في المساعد ١٨٦/١، وشرح ابن عقيل ١٣٤/١، والهمع ٧٦/١، والدرر ٥٠/١، وشرح الأشموني ١٥٤/١، وديوانه ص٣١، ومعجم شواهد العربية ١١١ .

ومع اللام الدالة على زيادة البعد، كما سبق، ومتى دخلت "اللام"[1] امتنعت "هاء التنبيه" فلا يقال: هذا لك.

وبـ"هنا"، أو "هاهنا" أشر إلى ... داني المكان، وبه الكافَ صِلا
في البعد أو بـ"ثَمَّ" فُهْ، أو "هَنَّا" ... أو بـ"هنالك انطقن أو "هِنَّا"

"هنا" في الإشارة إلى المكان، كـ"ذا" في الأعيان، ثم إن كان قريبا اقتصرت على ذلك أو ألحقته "هاء التنبيه" في أوله فقلت: "هاهنا"، وفي البعد تصله بـ"كاف الخطاب" مفرّعة كما سبق مع "هاء التنبيه"، نحو: "هاهناك" والأكثر[2] دونها، نحو: "هناك" فإن دخلت اللام امتنعت الهاء، نحو: ﴿هنالك الوَلاية لله الحق﴾[3]، وينطق في البعد بـ"ثَمَّ" -أيضا- نحو: ﴿وأزلفنا ثَمَّ الآخَرين﴾[4]، وبـ"هُنَّا" و"هِنَّا".[5]

(١) في أ : "دخل".
(٢) في أ : "والاّ كثر" وهو تحريف.
(٣) من الآية ٤٤، من سورة الكهف.
(٤) من الآية ٦٤، من سورة الشعراء.
(٥) تنظر لغاتها في: اللسان "هنا" ٣٧٤/٢٠-٣٧٥، والقاموس ٤١٧/٤ .

الموصول

وينقسم إلى اسمي وحرفيّ، فالحرفيّ: ما أُوّل مع صلته بالمصدر، وهو: "أنّ" و"أنْ"، و"ما"، و"كي"، و"لو" و"الذى"، على رأي.

موصول الأسماء"الذى" "الأنثى" التي — و"اليا" إذا ما ثُنيا لا تُثبتِ

بل ماتليه أَوْلِهِ العلاَمهْ — و"النُون" إنْ تشدد فلا مَلامهْ

والنونُ من "ذين، وتين" شُدِّدا — -أيضا- وتعويضٌ بذاك قُصِدا

فائدة الإتيان بالموصول الاسمي التوصل إلى وصف المعارف بالجمل، وهو "الذى" للمفرد المذكر عاقلا كان، نحو: ﴿**وقال الذي آمن**﴾[1] أو غير عاقل، نحو: ﴿**هذا يومكم الذي كنتم توعدون**﴾[2] و"التى" للمؤنثة كذلك[3]، نحو: ﴿**والتي أحصنت فرجها**﴾[4] و﴿**عن قبلتهم التي كانوا عليها**﴾[5]، فإذا ثنّيا حذفت ياؤهما للفرق بين تثنية المعرب والمبني، كما حذفت[6] الألف[7] من ذواتا، وتّصل علامة التثنية بما قبل الياء والألف، وهو: الذال، والتاء، فيقال في الرفع: "اللّذان" و"ذان" وفي الجر، وفي[8] النصب "اللتين" و"تَيْنِ" نحو: ﴿**واللّذانِ يأتيانها منكم**﴾[9] و﴿**إحدى ابنتي هاتين**﴾[10] ثم بنو تميم يشددون

(١) من الآيتين ٣٠-٣٨، من سورة المؤمن. (٢) من الآية ١٠٣، من سورة الأنبياء.

(٣) أي كما تقدم مع المذكر، فتجيء للمؤنثة عاقلة أو غير عاقلة.

(٤) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء. (٥) من الآية ١٤٢، من سورة البقرة.

(٦) في أ : "حذفتا" وهو تحريف. (٧) سقط "الألف" من: أ.

(٨) سقط "في" من: ب. (٩) بعض الآية ١٦، من سورة النساء.

(١٠) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

نون التثنية في الأربعة، كقراءة[1] ﴿**واللّذانِّ يأتيانها**﴾ وكقراءة غير الجمهور[2] ﴿**فذانّك برهانان**﴾[3] وقراءة[4] ﴿**ربنا أرنا اللذينّ أضلانا**﴾[5] تَردُّ مذهب[6] البصريين في تقييد التشديد بما بعد الألف، وخصت هذه الأربعة بتشديد النون فيها عوضا عما حذف من أخر مفرداتها.

(١) هي قراءة ابن كثير، قال صاحب "حجة القراءات": قرأ ابن كثير "واللذانّ" -بتشديد النون- والباقون بالتخفيف. الحجة ص١٩٣.
وينظر: النشر ٢/٢٤٨، والبدور الزاهرة ص٧٥، والمهذب في القراءات العشر ١/١٥٣، والوافي في شرح الشاطبية ٢٤٤.

(٢) في النسختين كلتيهما: "وقراءة الجمهور"، والمثبت هو الصواب.

(٣) من الآية ٣٢، من سورة القصص، وقرأها الجمهور بالتخفيف، أي تخفيف النون من (فذانك). وقرأ ابن كثير بتشديد النون، ووافقه أبو عمرو، ورويس. ينظر: النشر ٢/٢٤٨، والحجة ٥٤٤، والمهذب ١١٤، والبدور الزاهرة ٢٣٩ .

(٤) في أ : "وكقراءة"، وهو تحريف.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وقد قرأها ابن كثير بتشديد النون، وقرأ الباقون بالتخفيف. ينظر النشر ٢/٢٤٨، والحجة ٦٣٦، والمهذب ١/١٥٣، والبدور الزاهرة ٢٨١، والوافي ٢٤٤ .

(٦) ذهب البصريون إلى أن نون المثنى لا تشدد إلاّ في حال الرفع، ولم يقيده الكوفيون بحال دون حال، وهو الصحيح، لأنه قد قرئ في حال النصب بالتشديد، كما تقدم، وكقراءة ابن كثير أيضا: ﴿إحدى ابنتي هاتينّ﴾ -بتشديد النون- و"هاتينّ" في موضع خفض.
ينظر: شرح ابن يعيش ٢/٤٢، وشرح الكافية ٢/٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٧، والتسهيل ص٣٣، وشرح المرادي ١/٢٠٧، وأوضح المسالك ١/١٤٠، والمساعد: ١/١٤١، وشرح ابن عقيل ١/١٤١، والتصريح ١/١٣٢، وشرح الأشموني ١/١٥٧ .

جمع الذى"الأُلَى" "الذين" مطلقا ... وبعضهم بالواو رفعا نطقا

يجئ[1] "الأُلى"[2] مقصورا، وقد يمدّ في موضع جمع "الذي" وأكثر ما يطلق على العاقل، نحو:

٢٧-رأيت بنىعمي الأُلى يخذلونني[3] ... ...

واستعمال "الذين" في جمع "الذي" أشهر، إلاّ أنه يختص العاقل ويكون بالياء في أحوال الإعراب الثلاثة، وإلى هذا أشار بقوله: "مطلقاً" نحو: **﴿قال الذين أوتوا العلم﴾**[4] **﴿وأنجينا الذين ينهون عن السوء﴾**[5] **﴿ويستبشرون بالذين ...﴾**.[6]

وهذيل وبنو[7] أسد ينطقون به في حال الرفع بالواو، نحو:

٢٨-نحن اللّذون صبّحواالصباحا[8] ... ...

---

(١) في ب: "تجئ". (٢) في أ: "الأولى" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وعزاه في الدرر اللوامع إلى بعض بني فَقْعَس، وقيل لمرّة بن عداء النقعسي، وتمام البيت قوله:

... ... على حدثان الدهر إذ يتقلب

ينظر البيت في: المساعد ١٤٣/١، والهمع ٨٣/١، والدرر ٧٥/١، والتصريح ١٣٢/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦.

(٤) من الآية ٢٧، من سورة النحل.

(٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ١٧٠، من سورة آل عمران. (٧) في أ: "بنى" وهو تحريف.

(٨) في ب: "صباحا"، والرواية المثبتة هي المشتهرة في كتب النحو. وتمام البيت:

... ... يوم النُخَيْل غارةً مِلْحاحا

وهو من الرجز، وقد اختلف في قائله، فقيل: لرؤبة بن العجاج ==

باللاّتِ واللاءِ التي قد جُمِعا ... و"اللاء" كالذين نَزْرا وقعا

من جموع "التي" اللاتِ واللاءِ مبنيين على الكسر، وإثبات الياء فيهما أشهر نحو: **﴿وأمهاتُكم اللاّتي أرضعنكم﴾**[1] **﴿واللاّئي يئسن من المحيض﴾**[2]

وتقع "اللاّءِ"[3] موضع "الذين" قليلا. كقوله:

٢٩- فما آباؤنا بأمنّ منه ... علينا اللاّءِ قد مهدوا الحجورا[4]

ومن،و"ما" و"أل" تساوى ما ذُكر ... وهكذا ذو عند طَيِّءٍ شُهِر

وكالتي أيضا لديهم "ذاتُ" ... وموضع "اللاتي" أتى ذوات

و"مَن" الموصولة تختص بمَن يعلم نحو: **﴿ومن عنده علم الكتاب﴾**[5] **﴿لمن كان له قلب﴾**[6] ولا يستعمل لغيره إلاّ منزلا منزلته، نحو: **﴿يدعو لَمَنْ ضَرُّه أقرب من نفعه﴾**[7] أو مختلطا معه نحو: **﴿ولله يسجد من في السموات**

(=) -وليس في ديوانه- وقيل: لأبي حرب بن الأعلم بن عقيل، وقيل: إنه لليلى الأخيلية. ينظر في أوضح المسالك ١٤٣/١، والمساعد ١٥٦/١، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١، والتصريح ١٣٣/١، والخزانة ٢٣،٦، والأشموني ١٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

(١) من الآية ٢٣، من سورة النساء. (٢) من الآية ٤، من سورة الطلاق.

(٣) في ب: "اللام" وهو تحريف.

(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من سليم. ينظر أوضح المسالك ١٤٦/١، وشرح ابن عقيل ١٤٥/١، والهمع ٨٣/١، والدرر ٥٧/١، والتصريح ١٣٣/١، وشرح الأشموني ١٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٤.

(٥) من الآية ٤٣، من سورة الرعد. (٦) من الآية ٣٧، من سورة ق.

(٧) من الآية ١٣، من سورة الحج.

والأرض﴾[1] أومقترنا به في تفصيل عموم شملها نحو: **﴿فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع﴾**.[2]

و"ما" لما لا[3] يعقل نحو: **﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾**[4]، أوله مع من يعقل نحو: **﴿سبّح لله ما في السموات وما في الأرض﴾**[5]، ولصفات من يعقل نحو: **﴿ما طاب لكم من النساء﴾**[6] ولما أُبهم امرُه، كقولك لمن رأى شيئا شاخصا: «رأيتُ ما رأيتَ».

و"أل" تستعمل للعاقل نحو: **﴿ليسأل الصادقين عن صدقهم﴾**[7]، ولغيره نحو: **﴿والعاديات ضبحا﴾**[8] ثم كل منهما مساوٍ لما تقدم من الموصولات، مذكرها ومؤنثها، وتثنية كل منهما وجمعه.

---

(١) لا يوجد في القرآن آية على الصورة التي جاءت في النسختين وهي ﴿ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض...﴾ بل الموجود قوله تعالى: ﴿ولله يسجد من في السموات والأرض...﴾ بعض الآية ١٥ من سورة الرعد. وقوله تعالى: ﴿ألم تر أنّ الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض... الآية﴾ من الآية ١٨ من سورة الحج. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الخطأ وقع فيه بعض شراح الألفية كالأشموني ١/١٦٠، والشيخ محمد محي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل ١/١٤٨. فليتنبه إليه.

(٢) من الآية ٤٥، من سورة النور.

(٣) سقطت "لا" من: ب.

(٤) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.

(٥) من الآية الأولى من سورتي الحشر والصف، وفي ب: ﴿سبّح لله ما في السموات والأرض...﴾ وهي من الآية الأولى من سورة الحديد.

(٦) من الآية ٣، من سورة النساء.

(٧) من الآية ٨، من سورة الأحزاب، و"أ" لم تذكر ﴿عن صدقهم﴾.

(٨) الآية الأولى من سورة العاديات.

ومثلها "ذو"[1] الطائيّة في الإطلاق على ذلك كله في المشهور من لغتهم، نحو:

٣٠- ... ... وبئري ذو حفرتُ وذو طَويتُ[2]

أي: التي، وبعضهم يقول موضع "التي" ذات.

حكى الفرّاء: «الفضل ذو فضّلكم الله بِهِ، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ»[3] وموضع "اللاتي": ذوات، كقوله:

٣١- جمعتُها من أَيْنُقٍ سوابق[4] ذواتُ ينهض بغير سائق[5]

---

(١) طيء تستعمل "ذو" بمعنى "الذي" و"التي" والمشهور عنهم بناؤها على الواو في كل أحوالها من الرفع، والنصب، والجر، وإفرادها وتذكيرها.

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي، وهو من الوافر والشاهد فيه "ذو" حيث استعملها في الموضعين اسما موصولا بمعنى "التي"، وقد أجراه على غير العاقل، ينظر: شرح ابن يعيش ٣/١٤٧، ٨/٤٥، والإنصاف ٣٨٤، وأوضح المسالك ١/١٥٤، وشرح ابن عقيل ١/١٥٠، والهمع ١/٨٤، والدرر ١/٥٩، والتصريح ١/١٣٧، وشرح الأشموني ١/١٦٦، ومعجم شواهد العربية ٧٠.

(٣) تنظر هذه الحكاية في: اللسان «باب ذا وذَوَى» ٢٠/٣٤٨، وأوضح المسالك ١/١٥٥، وشرح ابن عقيل ١/١٥١، والمساعد ١/١٤٦، والهمع ١/٨٤، والتصريح ١/١٣٨، وشرح الأشموني ١/١٦٦.

(٤) في ب: "طوارق"، والشاعر يصف إبله بأنها منتقاة من نوق سريعات السير لا يحتجن إلى سائق يسوقهن، ومعنى "موارق" في الرواية الثانية: سريعات يَمْرُقْن كما يمرق السهم من الرّميّة.

(٥) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج، ويروى: "موارق" موضع سوابق، وهو ما أثبت في ملحقات ديوان الشاعر، ينظر: اللسان، باب ذا وذوي ٢٠/٣٤٨، وأوضح المسالك ١/١٥٦، والمساعد ١/١٤٦، وشرح ابن عقيل ١/١٥١، والهمع ١/٨٣، والدرر ١/٥٨، والتصريح ١/١٣٨، وشرح الأشموني ١/١٦٦، ومعجم شواهد العربية ٥٠٩.

ثم الأشهر بناؤها على الضم، وبعضهم يعربها بما يعرب به "ذات" بمعنى صاحبة، وجمعها، كما أن منهم من يعرب "ذو" بما يعربه به إذا كان بمعنى: صاحب، فيقول:

«رَمَى(١) ذُو عَزَّ ذا اعتَدَى بِذِي أَجْرَى دَماً» ولا يختص العاقل.

ومثل ما "ذا" بعد ما استفهام ... أو "مَن" إذا لم تلغ في الكلام

تستعمل "ذا" بعد "ما" أو "مَن" الاستفهاميتين، مثل: "ما" في الوقوع موقع "الذى والتى" وفروعها، نحو: **﴿ماذا ينفقون﴾**(٢) وقوله:

٣٢- ... ... فمن ذا يعزّى الحَزينا؟(٣)

وإنما تقدر موصولية(٤) إذا لم تلغ(٥)، فلو ألغي وأعمل ما بعده في الاستفهام فأبدل منه، أو(٦) أُجيب بالنصب كقولك: ماذا صنعت؟ أخَيْرًا؟

وكقراءة(٧) من نصب(٨) **﴿قل العفوَ﴾**(٩) بعد **﴿ماذا ينفقون﴾**(١٠) لم يكن موصولا.

---

(١) سقط "رمى" من: ب. (٢) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.

(٣) البيت لأميّة بن أبي الصلت، وهو من المتقارب، والبيت بتمامه:

ألا إنّ قلبي لدى الظاعنين ... حزين فمن ذا يعزّى الحزينا

والشاهد منه: وقوع "ذا" اسما موصولا بمعنى "الذي".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٦١، والتصريح ١/١٣٩، وديوانه ٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٠.

(٤) في ب: "موصوليتها". (٥) في أ: "يلغ".

(٦) في ب: "وأجيب".

(٧) قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب، ينظر النشر ٢/٢٢٧، والبدور الزاهرة ٤٧، والحجة ١٣٤، والوافي في شرح الشاطبية ٢١٩، والمهذب ١/٩١.

(٨) في أ: "نصرب" موضع "نصب"، وهو تحريف.

(٩) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.

وكلّها يلزم بعده صلة ... على ضمير لائق مشتملة

أي جميع(١) الموصولات لابد أن يؤتى لها بصلة متأخرة عنها، لما سبق من أن تعريفها بصلاتها، وهو لازم لها، فأنتج ذلك لزوم صلاتها، ولابد أن تشتمل الصلة على ضمير يسمى "العائد" لائق بالموصول، أي مطابق له في الإفراد وضديه، وفي التذكير وضده، نحو: **﴿والذي جاء بالصدق﴾**(٢) **﴿والتى أحصنت فرجها﴾**(٣) **﴿أرِنا اللّذين أضلاّنا﴾**(٤) **﴿إنّ الذين قالوا﴾**(٥) **﴿واللاتى يأتين الفاحشة﴾**(٦) العائد مضمر في: "جاء" و(٧) "أحصنت" و"الألف" من أضلانا(٨)، و "الواو" من قالوا، و "النون" من يأتي.

وجملة أو شبهها الذي وُصل ... به كـ"مَن"عندى الذي ابنه كفل

صلة الموصول إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية اسمية كانت نحو: «الذي ابنه كفل» وقوله: [في سورة المؤمنون](٩): **﴿إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون﴾**(١٠) أو فعلية وهو الأكثر نحو: **﴿والذين يمسّكون بالكتاب﴾**(١١) وإما شبيهة بالجملة، وهو الظرف كـ"من عندى"

---

(١) في كلتا النسختين: "جمع"، وهو تحريف من الناسخ.

(٢) من الآية ٣٣، من سورة الزمر. (٣) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ٢٩، من سورة فصّلت.

(٥) من الآية ٤٤، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.

(٦) من الآية ١٥، من سورة النساء. (٧) في أ: "أو".

(٨) في أ: "أضلا". (٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(١٠) من الآية ٥٧، من سورة المؤمنون.

(١١) من الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.

و﴿إنّ اللذين عند ربك﴾[1] والجار[2] والمجرور نحو: ﴿وله مَن في السموات والأرض﴾[3].

وكلّ منهما متعلق بفعل تقديره: استقر، أو نحوه.

وصفــة صريحــة "صلــــة" أل ... وكونها بمعرب الأفعــال قَــلّ

اختصت "أل" من بين الموصولات بلزوم كون[4] صلتها صفة صريحة، أي[5]: خالصة للوصفية كـ"ضارب" و "مقتول" و "سعيد"، أما ما غَلَب استعماله في الاسمية من الصفات كـ"أبطح"[6] و "أجرع"[7] و "صاحب" فلا يكون صلة لها، ووصلها بمعرب الأفعال -وهو المضارع- قليل، نحو:

٣٣-ماأنت بالحكم التُرضَى حكومته[8] ... ...

(١) من الآية ٢٠٦، من سورة الأعراف. (٢) في أ: "وجار" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ١٩، ٢٦، من سورتي الأنبياء والروم، وفي كلتا النسختين: ﴿وله من في السموات ومن في الأرض﴾ وهو تحريف في النسخ.

(٤) في أ: "كونها"، وهو تحريف. (٥) في أ: "أو"، وهو تحريف.

(٦) الأبطح: في الأصل وصف لكل مكان منبطح، أي: متسع، ثم صار اسما للأرض المتسعة القاموس "بطح" ٢٢٣/١.

(٧) الأجرع: في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم صار اسما للأرض المستوية ذات الرمل، التي لا تنبت شيئا لحزونتها، القاموس "جرع" ١٢/٣.

(٨) هذا صدر بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وتمامه قوله:

... ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وموضع الشاهد فيه:"التُرْضَى"حيث وصل "أل" بالفعل المضارع.

ينظر شرح ابن يعيش١٤٣/٣، والإنصاف ٥٢١/٢، وأوضح المسالك ١٦٥/١، والشذور ص٢٠، والمساعد ١٥٠/١، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، والهمع ٨٥/١، والدرر ٦١/١، والخزانة ٣٢/١، والتصريح ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٧٣/١، ومعجم شواهد العربية ٣١٣.

ولا يختص بالضرورة.[1]

"أيّ" كما وأعربت مالم تضف ... وصدر وصلها ضمير انحذف

وبعضهم أعرب مطلقا وفي ... ذا الحذف أيّا غيرُ أيٍّ يقتفي

إن يُستطل وَصْلٌ وإن لم يستطل ... فالحذف نزر وأَبَوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل ... والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل إن انتصب ... بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

"أيّ" من الموصولات إلاّ عند ثعلب[2] وهي بمنزلة "ما" في الإطلاق على المفرد المذكر وأضداده، نحو: أكرم أيّهم يأتيك أو تأتيك[3] أو يأتيانك، أو يأتونك، أو يأتينك[4]، لا في الاختصاص بما لا يعقل، وبعض[5] العرب يُفرّعها

(١) تبع الشارحُ الناظمَ وبعض الكوفيين القائلين بجواز ذلك في غير الضرورة، والجمهور يرون أن ذلك خاص بالضرورة، ينظر مراجع الهامش السابق.

(٢) أنكر ثعلب مجيء "أيّ" اسما موصولا، وقال: لا تكون إلاّ استفهاما وجزاء، ينظر الهمع ١٨٤/١، وفيه: وهو -أي ثعلب- محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات.ا.هـ.

وينظر: أوضح المسالك ١٥٠/١-١٥٣.

(٣) سقط "تأتيك" من: أ.

(٤) لم يمثل الشارح للمثنى المؤنث، ويقال في التمثيل له: «أكرم أيهم تأتيانِك».

(٥) قال سيبويه: «وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم: «أيّهنّ فلانة، وأيّتهنّ فلانة»، فقال: «إذا قلت: أيّ، فهو بمنزلة "كلّ"، لأن كلاّ مذكر يقع للمذكر والمؤنث، وهو أيضا بمنزلة "بعض" فإذا قلت: أيّتهنّ فإنك أردت أن تؤنث الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل -رحمه الله- يقول: "كلتهنّ منطلقة"».ا.هـ. الكتاب ٤٠٧/٢.

باعتبار التأنيث، والتثنية، والجمع، فيقول: "أيّتهم يأتيك" و "أيّوهـم يـأتونك"، وهي معربة من بين الموصولات، لما اختصت بـه مـن لـزوم الإضافـة إلى المفـرد لفظا أو تقديرا، وشرط إعرابها عند سيبويه: أن تقطع عن الاضافة، أو تضـاف غير محذوف صدر صلتها، فلو أضيفت لفظا، مع[1] حذف صدر صلتها بنيـت على الضم[2]، نحو: ﴿لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدّ على الرحمن عِتِيّـا﴾[3] وبعضهم[4] يعربها مطلقا في الأحوال كلها، كما قرأ بعضهـم[5]: "أيّهـم"، ثـم حَذْف العائد الواقع صدر الصلـة [جـائز في صلـة "أيّ" مطلقـا، وغـير أيّ من

(١) في أ: "أو" موضع "مع" وهو تحريف.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٤٠١، وما بعدها.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة مريم.
والشاهد فيها: "أيّهم" حيث بنيت عند إضافتها وحَذْف صدرِ صلتها.

(٤) هم الكوفيون ووافقهم -من البصريين- الخليل ويونس، تنظر المسألة في التبصرة ١/٥٢٢-٥٢٣، والمفصل وشرح ابن يعيش ٣/١٤٥، والإنصاف ٢/٧٠٩-٧١٦، وشرح الكافية ٢/٥٧، وأوضح المسالك ١/١٥٠-١٥٣، وشرح ابن عقيل ١/١٦١-١٦٥، والهمع ١/٨٤، والتصريح ١/١٣٦، وشرح الأشموني ١/١٧٣.

(٥) قال سيبويه: «وحدثنا هارون أن ناسا -وهم الكوفيون- يقرؤنها: ﴿ثم لننزعنّ من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتيّا﴾، وهي لغة جيدة، ونصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيّهم أفضل... الخ»، الكتاب ٢/٣٩٩.
وفي مختصر ابن خالويه: قرأ بها معاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف ص٨٦ وقال العكبري: «يقرأ بالنصب -يعني: أيّهم- شاذا»؛ إملاء ما منّ به الرحمن ٢/١١٥.

الموصولات يتبع أيّا في حذف عائده الواقع صدرا للصلة][1] لكن بشرطين: أحدهما: طول الصلة نحو: جاءني الذي ضاربٌ عمرا، أي هو، فإن لم تطل الصلة، فالحذف نزر، أي قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾[2]، وقوله:

٣٤-من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سفهٌ[3] ... ...

الثاني: أن يكون خبر العائد مفردا كما مثل، فلو كان جملة أو شبيهها بالجملة نحو: «جاءني الذي هو يضرب أخاه، و[4] التي هي عندك» لم يجز الحذف لصلاحية خبر العائد، لأن يكون صلة كاملة، فلا يكون هناك دليل على الحذف.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) بعض الآية ١٥٤، من سورة الأنعام، وهذه القراءة بضم "أحسنُ" وهي قراءة يحي بن يعمر، وهي من شواذ القراءات. ينظر المحتسب ١/٢٣٤.
والشاهد منها: "أحسنُ" حيث حذف العائد مع كونه مرفوعا بالابتداء ولم تطل به الصلة.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لشاعر مجهول، وعجزه:
... ... ولا يحد عن سبيل المجد والكرم
ويروى «عن سبيل الحلم» موضع: «عن سبيل المجد»، ومحل الشاهد فيه قوله: "بما سَفَهٌ" حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء، ولم تطل به الصلة، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٦٨، وشرح ابن عقيل ١/١٦٦، والهمع ١/٩٠، والدرر ١/٦٩، والتصريح ١/١٤٤، وشرح الأشموني ١/١٧٧، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٤) سقط "الواو" من: ب.

ولا يحذف من المرفوعات غير المبتدأ، وأما المنصوب فيكثر حذفه إذا كان متصلا بفعل نحو: «من نرجو يهب» وكقوله تعالى[1]: ﴿**والله يعلم ما تبدون وما تكتمون**﴾[2]، أو وصف عامل عمل الفعل، نحو:

٣٥- ماالله موليك فضلٌ فاحْمَدَنْه[3]بِهِ ... ...

أي موليكه، أما لو كان منفصلا نحو: قام الذي إياه أردت، أو متصلا بحرف نحو: «جاء الذي إنه عالم» لم يجز حذفه.

كـذاك حذف ما بوصفٍ خُفِضا كأنتَ قاضٍ بعد أمرٍ عن قَضَـــى

أي كذلك يكثر حذف العائد المخفوض بإضافة[4] وصف صالح للعمل إليه كالآية التي أشار إليها[5] المصنف، وهي: قوله تعالى[6]:

(١) لم يذكر في ب: "تعالى".

(٢) من الآية ٩٩، من سورة المائدة، ومن الآية ٢٩، من سورة النور، والشاهد فيها هو في: «تبدون، تكتمون» حيث حذف العائد المنصوب المتصل، وذلك كثير.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... ... فما لدى غيره نفع ولا ضرر

ولم يعثر النحاة على اسم قائله، والشاهد فيه: «ما الله مُوليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، لأنه منصوب بالوصف، والتقدير: "موليكه"، ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٩/١، وشرح ابن عقيل ١٦٩/١، والهمع ٨٩/١، والتصريح ١٤٥/١، وشرح الأشموني ١٧٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.

(٤) في ب: "بالإضافة"، وهو تحريف.

(٥) في ب: «أشار المصنف إليها» موضع «أشار إليها المصنف».

(٦) في ب: «لم يذكر ما بين القوسين».

﴿**فاقْضِ ما أنت قاض**﴾[1] أي: قاضيه.

فلو خفض بإضافة[2] اسم نحو: جاء الذي غلامه حسن، أو بإضافة وصف غير صالح للعمل لكونه ماضيا نحو: جاء الذي أنا أمسِ مكرمُه، لم يجز حذفه.

كـذا الـذي جُرَّ بما الموصول جَرّ كمرَّ بالذي مـررتُ فهـو بَـرّ

كذا يكثر حذف العائد المجرور بحرف قد جرّ الموصول بمثله نحو: مررت بالذي مررت، أيْ: به، وكقوله: ﴿**يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون**﴾[3] فلو لم يكن الموصول [مجرورا نحو: جاء الذي مررت به أو كان][4] مجرورا بغير ما جُرَّبه العائد نحو: مررت بالذي مِلْتَ إليه، لم يجز الحذف، وقوله:

٣٦- ... ... وأيّ الدهر ذو لم يحسدونـــي[5]

نادر، إذ التقدير: فيه.

(١) من الآية ٧٢، من سورة طـه.

(٢) في ب: "بالإضافة" موضع "بإضافة"، وهو تحريف.

(٣) من الآية ٣٣، من سورة المؤمنون.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا عجز بيت من الوافر، نسب إلى حاتم الطائي، وليس في ديوانه وصدره:

ومــن حسـدٍ يجـور عليّ قومي ... ...

البيت، والشاهد فيه قوله: «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وذلك شاذّ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذي جرّ العائد المحذوف المقدر بـ"فيه".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٧٥/١، والمساعد ١٥٣/١، والتصريح ١٤٧/١، وشرح الأشموني ١٨٢/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧، وكثير من النحاة يجعل البيت قياسيًّا، لأنّ محل الشرط «مالم يتعين المحذوف» -كما في البيت- فإذا تعين جاز الحذف.

المعرف بأداة التعريف

"ألْ" حرف تعريف أو اللامُ فقط   فنمط عرفتَ قُلْ فيه النَّمَطْ

الذي ذهب إليه المحققون أن مجموع "أل" هو المفيد للتّعريف، وهو مذهب الخليل وسيبويه، إلاّ أن الهمزة عند سيبويه زائدة، وأكثر المتأخرين على أنّ التعريف [باللام وحدها[1]، ثم هي في دلالتها على

(١) في تعيين المعرِّف -بكسر الراء المهملة- أربعة مذاهب:
المذهب الأول: أنه "أل" برمتها، وهو مذهب الخليل، ونظيرها من الأدوات «قد، وهل، وبل» واستدل على ذلك بفتح همزتها، إذ لو كانت همزتها همزة وصل لكانت مكسورة كما هو معروف في همزات الوصل.
كما استدل بالوقوف عليها وفصلها عن المعرَّف بها عند الضرورة.
الثاني: أنه اللام وحدها، والألف زائدة، وإلى ذلك ذهب سيبويه في الكتاب، في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» وهو مع ذلك يرى أنها من الثنائيّ الوضع.
المذهب الثالث: أنه الهمزة وحدها واللام زائدة للتفرقة بين همزة الاستفهام والهمزة المعرِّفة، وعزاه الرضي إلى المبرد، فقال: «وذكر المبرد في كتاب "الشافي": أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضمّ اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام».ا.هـ.
من شرح الكافية ١٣١/٢، وكذلك فعل الأزهري في التصريح ١٤٨/١، ولكن قال محقق المقتضب «محمد عبد الخالق» ما نصه: «حديث المبرد عن "أل" إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه... الخ» ٨٣/١، قلت: أما الكلام المبرد في المقتضب فإنه موافق لما ذهب إليه سيبويه -كما أشار إلى ذلك محمد عبد الخالق- فقد قال المبرد: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة مما بعدها، ==

التعريف][1] ثلاثة أقسام عهدية، وهي[2]: ما علم مصحوبها بسبقه[3] في الذّكر، نحو: **﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعونُ الرسولَ﴾**[4] أوبحضوره نحو: **﴿اليوم أكملت لكم دينكم [وأتممت عليكم نعمتى]﴾**[5] أوباستحضار الذهن له نحو: **﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾**.[6]

وجنسية للعموم: وهي[7] ما يصح أن تخلفها "كلٌّ" دون تجوّز، نحو: **﴿والعصرِ إن الإنسان لفي خسرٍ إلاّ الذين آمنو ...﴾**[8] أو[9] جنسية

(=) فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة "قد"» ٨٣/١، وينظر كلامه في: ٨٤/١-٨٥،٢٢٨، وقد يفهم منه -في بعض المواضع- موافقته للخليل، كما في ٣٢٣/٢، فقد قال: «وكذلك ألف "أيم" إذا لحقتها ألف الاستفهام لم تحذف وثبتت، كما تثبت مع الألف واللام اللتين للتعريف، في قولك: آلرجل».
الرابع: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب بعض النحويين، تنظر المسألة في الكتاب ٢٢٦/٤، وشرح الكافية ١٣٠/٢-١٣١، وشرح الكافية الشافية ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٧٩/١، والمساعد ١٩٥/١-١٩٦، وشرح ابن عقيل ١٧٧/١، والتصريح ١٤٨/١، وشرح الأشموني ١٨٤/١-١٨٥.

(١) ما بينهما ساقط من: ب. (٢) في أ: "وهو".
(٣) في ب: "لسببه"، وهو تحريف. (٤) من الآية ١٦، من سورة المزمل.
(٥) من الآية ٣، من سورة المائدة، ومابين المعقوفين ليس في: ب.
(٦) من الآية ٨٧ من سورة البقرة، ومن الآية ١١٠ من سورة هود، ومن الآية ٤٩ من سورة المؤمنون، ومن الآية ٣٥ من سورة الفرقان، ومن الآية ٢٣ من سورة السجدة، ومن الآية ٤٥ من سورة فصلت. (٧) في أ: "وهو".
(٨) الآيتان الأولى والثانية وبعض الثالثة من سورة العصر.
(٩) في أ: "و" موضع: "أو".

لمجرد بيان الحقيقة وهي: ما لايصح أن تخلفها "كلّ" نحو: ﴿وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ﴾.(١)

وقد تزاد لازما كـ"اللات" و"الآن" و"الذين" ثم "اللات"
ولا ضطرارٍ كبنات الأوبَر كذاوطبتَ النّفسَ ياقيسُ السّرى

تجئ الألف واللام زائدة غير مقصود بها التعريف، لكون ما هي فيه معرفة بدونها، كالأعلام والموصولات، أو لكونه غير قابل للتعريف كـ"التمييز(٢) والحال" ثم إذا زيدت انقسمت إلى لازمة، وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: ما قارنت نقله من الأعلام كـ"اللاّت والعُزّى" أو ارتجاله كـ"السَّمَوأل والْيَسَع"، والثاني: ما دخلت عليه من [الموصولات، كـ"الذي" و"الذين" و"التي" و "اللاتي"، الثالث: ما دخلت عليه من](٣) أسماء الإشارة كـ"الآن".

وإلى عارضة للضرورة كـ"بنات الأوبر"(٤) -علم لنوع من الكمأة رديئ- ومثله:

---

(١) من الآية ٣٠، من سورة الأنبياء.

(٢) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يرون بأسا في كون التمييز معرفة.
تنظر المسألة في: الكتاب ١/٢٠٥، والمقتضب ٣٢/٣، والأصول ١/٢٢٣، والتبصرة ١/٣١٦، وشرح ابن يعيش ٢/٧٠، وشرح الكافية ١/٢٢٣، والتسهيل ١١٥، والتصريح ١/١٥١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) أي في قول الشاعر:
ولقد جنيتك أكمُؤاً وعساقلا ولقد نهيتك عنْ بناتِ الأوبَرِ

٣٧-بَاعَدَ أمَّ العمرِو عن أسيرها(١) ... ...

وكدخولها على التمييز في قوله:

٣٨- ... ... صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو(٢)

وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نُقلا
كالحارث والفضل والنُّعمان فذِكْرُ ذا وحذفُه سيَّان

هذا -أيضاً- من أقسام الزائدة، وهي: التي يعبّر عنها بأنها دخلت للمح

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز لأبي النجم، وعجزه:
... ... حرّاسُ أبواب على قصورها
والشاهد فيه: زيادة الألف واللام في (العمرو) وهو علم، للضرورة الشعرية لا للتعريف إذ لايجتمع معرِّفان -بكسر الراء المهملة مشددة- على معرَّف واحد.
ينظر البيت في: المقتضب ٤٩/٤، وشرح ابن يعيش ١/٤٤، والإنصاف ١/٣١٧، وشرح الجمل ٢/٢٨٢، واللسان "وبر" ٧/١٣٣، والمغني الشاهد ٧٣، وأوضح المسالك ١/١٨١، والمساعد ١/١٩٨، والهمع ١/٨٠، والدرر ١/٥٣، والتصريح ١/٩٤، ومعجم الشواهد ٤٨٣.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لرشيد -وقيل: راشد- بن شهاب اليشكري، وصدره
رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا ... ...
ويروى: "جلادنا" موضع: "وجوهنا"، والشاهد فيه: قوله: "وطبت النفس" حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير للضرورة الشعرية، عند البصريين.
وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٤، وأوضح المسالك ١/١٨١، وشرح ابن عقيل ١/١٨٢، والهمع ١/٨٠، والتصريح ١/١٥١، وشرح الأشموني ١/١٩٠، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

الصفة، فإن العلم المنقول مما يقبل "أل" يكثر دخول "أل" عليه إن كان صفة كحارث، وضحّاك، وعباس، وحسن، وحسين، ويقلّ إن كان مصدراً كالفضل، وأقلُّ منه: ما كان اسم عين، كـ"النُّعمان واللَّيث" وقد أشار إلى الأنواع الثلاثة.

ثم حذف هذه الألف واللام وذكرها جائزان على السواء، فتقول: جاء عباس والعباس، ورأيت فضلا والفضل، وحدّثني الليث وليث.

وقد يصير عَلَماً بالغلبَة   مضافٌ اومصحوبُ"أل"كالعقبة

ما عرّف بالإضافة أو بالألف واللام، قد يغلب على بعض ما يصحّ إطلاقه عليه فيصير علما، كـ"ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير" فإن كلاً منها خاصّ بـ"عبدا لله" من بين إخوته، وكذلك المدينة، والبيت، والعقبة، والنجم، خاصّة بـ"طيبة" و"الكعبة" و"عقبة منى" -إذا قيلت في أحكام الحج- والثريا.

وحذف "أل"ذي إن تناد أوتضف   أوجبْ وفي غيرهما قد تنحذف

"أل" التي صار ما دخلت عليه علَما بالغلَبة، يجب حذفها إذا نودي ما هي فيه[1] نحو: "يا أعشى" أو أضيف كـ"بيت ا لله" وفي غير النداء والإضافة لا يحذف إلاّ قليلا، نحو "هذا عَيُّوقُ طالِعاً"[2]. وقوله:

(١) سقط "فيه" من: أ.

(٢) هذا من كلام العرب، والأصل: "العيوق"وهو: اسم نجم، والشاهد فيه: حذف الألف واللام منه وتقدير وجودهما في النّية، فهو باق على تعريفه، والحذف هنا شاذ، والمعروف أن ذلك لا يكون إلاّ في حال النداء.
ينظر لسان العرب: "عوق" ١٥٣/١٢، وأوضح المسالك ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل ١٨٦/١، وشرح الأشموني ١٩٤/١.

٣٩- سرينا ونجمٌ قد أضاء[1] ...   .

الابتـــداء

وهو[2] تجريد ما يصح الإسناد إليه من[3] العوامل اللفظية غير الزائدة للإسناد إليه والمبتدأ هو ذلك المجرد.

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبر   إنْ قلت زيدٌ عاذرٌ من اعتذر

المبتدأ[4]: ما كان كزيد من قولك: "زيد عاذر"، في كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية، مسندا إليه خبره، ومثله: ﴿**والله سميع عليم**﴾[5] ويقع غير الاسم مبتدأ لتأوّله بالاسم نحو: ﴿**وأنْ تصوموا خير لكم**﴾[6] وكذا دخول

(١) هذا بعض بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتمامه. قوله:
... ... فمذ بدا   محياك أخفى ضوؤه كل شارق
والشاهد منه قوله: "ونجم" حيث حذف "أل" منه وهو علم بها، وذلك قليل، كما قال الشارح. وينظر البيت في: المغنى، الشاهد: ٨٤٨، وشرح ابن عقيل: ٢٢١/١، والهمع ١٠١/١، والدرر ٧٦/١، وشرح الأشموني ٢١٧/١، ومعجم شواهد العربية ٢٥١.

(٢) سقط "وهو" من: أ.   (٣) في أ: "عن".

(٤) في ب: "الابتداء"موضع"المبتدأ" وهوتحريف.

(٥) من الآيتين ٢٢٤، ٢٥٦: من سورة البقرة، ومن الآيتين ٣٤، ١٢١: من سورة آل عمران، ومن الآيتين ٩٨، ١٠٣، من سورة التوبة، ومن الآيتين ٢١، ٦٠، من سورة النور.

(٦) من الآية ١٨٤، من سورة البقرة، والشاهد فيها هو: ﴿أنْ تصوموا﴾ وهو عبارة عن "أنْ" المصدرية، والفعل المضارع، فأُوّل الجميع بمصدر تقديره "صيامكم".

العامل الزائد عليه لا يخرجه[١] عن كونه مبتدأ نحو: ﴿هل من خالق غيرُ الله﴾[٢]، و «بحسبك زيدٌ».

وأولٌ مبتدأٌ والثاني ... فاعلٌ اغنى في أَسارٍ ذانِ؟

وقِسْ، وكاستفهامٍ النفيُ وقد ... يجوز، نحو: «فائزٌ أولو الرَّشَد»

والثانِ مبتدا وذا الوصفُ خبر ... إنْ في سِوى الإفراد طِبْقاً استقر

من المبتدأ نوع يستغني بإسناده إلى الفاعل عن إسناد الخبر إليه، وهو كل وصف رافع لظاهر[٣] اكتفى به،معتمد[٤] على استفهام نحو:«أسارٍ ذانِ؟»

---

(١) في ب: "من" موضع "عن".

(٢) من الآية ٣، من سورة فاطر، والشاهد منها هو: "من خالق" حيث دخل عامل الجر "من" -وهو: صلة- على المبتدأ، وهو "خالق" فلم يك ذلك مخرجا له عن كونه مبتدأ.

(٣) أي سواء كان ذلك الفاعل الظاهر من الضمائر نحو: «أذاهب أنتما؟»، أو من غير الضمائر نحو: «أقائم الزيدان؟» خلافا للكوفيين في الضمير المنفصل المرفوع بالوصف، فإنهم لا يجيزون فيه إلاّ المطابقة نحو: «أقائمان أنتما؟».
قالوا: «لأن الوصف إذا رفع الفاعل السّادَّ مسدّ الخبر، جرى مجرى الفعل، والفعل لاينفصل منه الضمير، وقد رُدّ عليهم بالسماع، كالبيت الذي ذكره الشارح: خليلَيَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما... الخ». تنظر المسألة في: شرح الكافية ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/١، والهمع ٩٤/١.

(٤) درج الشارح على مذهب جمهور البصريين في هذا، ولم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ووافقهم على ذلك الأخفش، وقد عدّ ذلك سيبويه قبيحاً ولم يمنعه، وعبارة ابن مالك في الألفية =

ويقاس عليه نحو: «هل مضروب غلمانُك» وما طاعم أهلك»، أو نفي، نحو:

٤٠- خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ... إذا لم تكونا لي على مَن أُقاطع[١]

فلو كان غير وصف، نحو: "نزالِ" أو وصفا رافعا لضمير، نحو: "أقائمون إخوتك"[٢] أو لظاهر غير مكتف به، نحو: "أقائم أبواه زيد" أو لم يعتمد على ما ذكر[٣]، لم يدخل في هذا الحكم، وقد يعامل بذلك ما لم يعتمد، كقولك: «فائزٌ أُولو الرَّشَد».

ومثله:

(=) تشعر بجوازه حيث قال: «وقد يجوز نحو: فائز أولو الرشد».
تنظر المسألة والخلاف فيها في: الكتاب ١٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، المساعد ٢٠٤/١، والهمع ٩٤/١.

(١) سقط الشطر الثاني من: أ.
والبيت من الطويل، ولم يوقف له على قائل معين، والشاهد فيه: «ما وافٍ ... ... أنتما» حيث ارتفع الضمير بالفاعلية للوصف المتقدم المعتمد على النفي، وقد سد الفاعل مسد الخبر.
ينظر البيت في: اوضح المسالك ١٨٩/١، والشذور ص٢٣٠، والمساعد ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ١٩٣/١، والهمع ٩٤/١، والدرر ٧١/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٢) "إخوتك" مبتدأ مؤخّر، والوصف خبر مقدم، ولا يكون "إخوتك" فاعلا مغنيا عن الخبر، لأن الوصف قد رفع ضمير الجماعة، وهو الفاعل.

(٣) خلافا للكوفيين والأخفش، كما تقدم.

٤١- خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِياً   مَقالــةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيـــرُ مرَّتِ(١)

ثم هذا الوصف له ثلاثة أحوال، أحدها: أن لا يطابق ما بعده، نحو:

٤٢-أقاطنٌ قوم سلمى أم نووا ظَعَنَا(٢)   ...   .

فيتعين جعله مبتدأ، وما بعده فاعل مغن.

---

(١) البيت من الطويل، وينسب إلى رجل طائي و لم يعين، والشاهد فيه: «خبيرٌ بنو لِهْب» حيث استغنى بفاعل "خبير" عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام، وبه احتج الكوفيون والأخفش على عدم ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ولم يسلّم البصريون لهم ذلك وأجابوا عن ذلك بأن "خبيرا" خبر مقدم، و"بنو" مبتدأ مؤخر، ولا يرد عليه عدم تطابق المبتدأ والخبر من حيث الإفراد والتثنية لأن "خبيرا" على زنة المصدر كالصهيل، وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، والدليل عليه وروده خبرا عن الجمع في قوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ من الآية ٣، من سورة التحريم.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٩١، وشرح ابن عقيل ١/١٩٥، والهمع ١/٩٤، والدرر ١/٧٢، والتصريح ١/١٥٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٠، معجم شواهد العربية ٧٣.

(٢) البيت من البسيط. وعجزه:

...   .   إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قطنا

ولم يعثر له على قائل معين، والشاهد فيه قوله: "أقاطن قوم" حيث رفع الوصف -أقاطن- على الابتداء، واكتفى بفاعله "قوم" عن الخبر.

ينظر البيت في: الشذور ص٢٣٠، والمساعد ١/٢٠٤، والتصريح ١/١٥٧، والأشموني ١/١٩٩، ومعجم شواهد العربية ٣٨٠.

الثاني: أن يطابقه في غير الإفراد، نحو(١): «أقائمان أخواك»(٢) و«ما منطلقون غلمانك»، وقوله ﷺ: (أو مخرجيَّ هُم)(٣) فيتعين جعل الوصف خبرا مقدما، والذي بعده مبتدأ، كما ذكر المصنف، ويجوز جعله كالأول على لغة: «أكلوني البراغيث».(٤)

والثالث: أن يتطابقا في الإفراد، نحو: «أقائم زيد» فيجوز الوجهان.

ورفعوا مبتدأ بالابتدا   كذاك رفع خبرٍ بالمبتدا

الرافع للمبتدأ معنى، وهو الابتداء لا الخبر، والرافع للخبر لفظ، وهو المبتدأ، لا الابتداء، ولاهما(٥)

---

(١) في ب: "في نحو" موضع: "نحو".   (٢) في أ: "أخوك" وهو تحريف.

(٣) رواه البخاري في بدء الوحي: ١/٤ (رقم الحديث ٣).

ورواه مسلم في كتاب الإيمان ص١٤٢.

ووجه الاستشهاد أن الوصف اتصل به ضمير الجماعة، فلا يصح أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل، لأن الفاعل يقتضي تجريد العامل من الإسناد إلى غيره.

(٤) حكى البصريون هذه اللغة عن طيء، وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة.

ينظر الكتاب ٢/٤٠-٤١، وقال فيه: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرون في (قالت فلانة) فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.

وينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩، والتبصرة ١/١٠٧-١٠٨، وشرح الكافية ١/٨٧، وأوضح المسالك ٢/١٠٥، وشرح ابن عقيل ١/١٩٩، والمساعد ١/٢٠٧، والهمع ١/٩٤.

(٥) في ب: "ولا بهما" موضع: "ولا هما".

عند المحققين.[1]

والخبر الجزءُ المتمُّ الفائدة   كاللهُ بَرٌّ والأيادي شاهدة

الخبر ما تمّت به الفائدة مع مبتدأ غير وصف[2] مستغن، فنحو: «زيد أبوه قائم» لا يصح جعل الثاني فيه خبرا لعدم تمام الفائدة به، وإنما هو مبتدأ آخَر، وما بعده خبره ومجموعهما خبر الأول.

ومفرداً يأتي ويأتي جُملة   حاويةً معنى الذي سِيقتْ لَه

وإن تكن إياه معنىً اكتفى   بها كـ"نطقي" اللهُ حسبي وكفى

---

(١) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، قال سيبويه في الكتاب ٢/١٢٧: «فأما الذي يبنى عليه شئ هو هو، فإن المبنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء». ا.هـ.

وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، وذهب الأخفش والرماني إلى أن كلاً من المبتدأ والخبر مرفوع بالابتداء، وضُعِّف هذا الرأي لكونه يقتضي أن يعمل الابتداء رفعيْن -وهو معنوي- والأفعال -وهي أقوى العوامل- ليس فيها ما يعمل رفعيْن، فما كان أضعف منها فهو أولى بعدم الإمكان.

وقيل إن المبتدأ رفع بالإبتداء، والخبر مرفوع بالإبتداء والمبتدأ كليهما، وبه قال ابن السراج ونسب إلى الزجّاج.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢/١٢٧، والأصول ١/٥٨، والإنصاف ١/٤٤-٤٥، وشرح الكافية ١/٨٧، وشرح الكافية الشافية ١/٣٣٤، وأوضح المسالك ١/١٩٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٠، والمساعد ١/٢٠٥-٢٠٧، والهمع ١/٩٤، والتصريح ١/١٥٩، وشرح الأشموني ١/٢٠٢.

(٢) في ب: "قصد" موضع "وصف" وهو تحريف.

ينقسم الخبر إلى مفرده نحو: «زيد قائم»، و﴿ربُّنا اللهُ﴾[1] وإلى[2] جملة اسمية نحو: «زيد أبوه قائم» أو فعليه نحو: ﴿وربُّكَ يخلق ما يشاء ويختار﴾[3] ثم الجملة لابدّ أن تشتمل على معنى المبتدأ الذي سيقت للإخبار عنه[4]، وأكثر ما يكون ضميرا مطابقا للمبتدأ إما بارزا، وإما[5] مستترا، كما سبق تمثيلهما[6]، وإما مقدرا نحو:

٤٣- ... ... ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّ[7]

أي: فيه. ويستغنى عنه بإعادة المبتدأ بلفظه نحو: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾[8]

---

(١) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣ من سورة الأحقاف.

(٢) في ب: "تعالى" موضع: "إلى" وهو تحريف في النّسخ.

(٣) من الآية ٦٨ من سورة القصص، والشاهد منها: ﴿وربّك يخلق﴾.
ووجه الاستشهاد: أن الخبر جاء جملة، والعائد الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ ضمير مستتر في الخبر: "يخلق" أي: هو.

(٤) سقط "عنه" من: ب.   (٥) في ب: "أو" موضع: "وإمّا".

(٦) مثال البارز قوله: «زيد أبوه قائم» ومثال المستتر: الضمير المستتر في "يخلق" الواقع فاعلا.

(٧) هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره:
فيومٌ علينا ويوم لنا ... ...
ويروى: «فيوم لنا ويوم علينا» وأكثر الروايات على الأولى، والبيت للنمر بن تولب. ينظر البيت في: الكتاب ١/٨٦، والتبصرة ١/٣٣٠، والهمع ١/١٠١، والدرر ١/٧٦، وديوانه ٥٧، ومعجم شواهد العربية ١٣٦.

(٨) الآيتان الأولى والثانية من سورة الحاقة.
والشاهد فيهما: أن المبتدأ كرر لفظه في جملة الخبر، فأغنى ذلك عن الرابط الذي يربطها بالمبتدأ.

أو بمعناه نحو: ﴿والذين يمسّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾[1] أو بالإشارة إليه نحو: ﴿ولباس التّقوى ذلك خير﴾.[2]

وإن[3] كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، لم يحتج إلى ضمير كقولك: "نُطقي الله حسبي"، وكقوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين﴾[4] ولذلك استغنت الجملة الواقعة خبرا لضمير الشأن عن عائد، نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾.[5]

والمفرد الجامد فارغٌ وإنْ يشتق فهْو ذو ضميرٍ مستكن
وأبْرِزَنْه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه لهُ محَصَّلا

(1) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.
والشاهد فيها: ﴿والذين يمسّكون... إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾ حيث الخبر فيها بمعنى المبتدأ، فالمصلحون المنوّه بهم هم الذين يمسّكون بالكتاب ويقيمون الصلاة...

(2) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.
والشاهد فيها: ﴿ذلك خير﴾ حيث أغنت الإشارة إلى المبتدأ عن الضمير الرابط.

(3) في ب: "فإن".

(4) من الآية ١٠ من سورة يونس.
والشاهد فيها: "أنِ الحمد لله رب العالمين" فهي خبر المبتدأ ولا رابط فيها، لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

(5) الآية الأولى من سورة الإخلاص.
والشاهد فيها: "الله أحَدٌ" حيث وقعت هذه الجملة خبراً لضمير الشأن فأغنى ذلك عن العائد.

الخبر المفرد منقسم إلى جامد، ومشتق، فالجامد لا[1] يتحمل ضميرا[2]، نحو: "هذا زيد" وقد يتحمله إذا أوّل[3] بالمشتق، نحو: "زيد أسد"، إذا أريد الإخبار عنه بالقوة والشجاعة، وكذلك يرفع الظاهر فتقول: "أسد أبوه"، والمشتق هو ما تضمن معنى الفعل وحروفه، ويتحمل ضميرا عائدا على المبتدأ ما لم يرفع ظاهرا نحو: «زيد قائم أبوه» فلا ضمير فيه حينئذ، ثم إن جرى المشتق على مَن هُوَله وجب استكنان الضمير، نحو: «زيد قائم»، وإن جرى على غير[4] مَن هُوَله وجب إبراز الضمير مطلقا[5] سواء أُلبس نحو: «غلام زيد

(1) هذا على مذهب البصريين، واشترطوا له أن لايكون رافعا لظاهر، وأن يكون جاريا مجرى الفعل.
وذهب الكوفيون إلى أن الجامد يتحمل الضمير، سواء أُوّل بمشتق أم لم يؤوّل، نحو: "زيد أخوك"، فـ"أخوك" يتحمل الضمير -على مذهبهم- لأنه في معنى "قريبك" وقريب صفة مشبهة تحتمل الضمير بإجماع، ووافقهم على مذهبهم الرماني من البصريين.
ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن يعيش ١/٨٨، والإنصاف ١/٥٥ ومابعدها، وشرح الكافية ١/٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/٣٣٩، والمساعد ١/٢٢٧ ومابعدها، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٦، والتصريح ١/١٩١، وشرح الأشموني ١/٢٠٨ .

(2) سقط من: ب. (3) في ب: "أوله" موضع "أول".

(4) سقط من: ب.

(5) هذا أيضا على مذهب البصريين، والكوفيون لا يرون وجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير مَن هُوله، إذا أمن اللبس، وحجتهم الشّعر، وأجاب عنه البصريون بأنه محمول على التوسع، ينظر بسط المسألة في مراجع الرقم (١).

ضاربه هو» إذا جعلت الهاء في الوصف للغلام، أو لم يلبس نحو: «زوج هندٍ مغاضبته هي»، وامرأةُ زيدٍ مغاضبها هو، والكوفيون لا يلتزمون الإبراز إلاّ مع اللبس.

وأخبروا بظرفٍ او بحرف جر ناوين معنى كائنٍ أو استقر

يقع الخبر ظرفا نحو: ﴿والرَّكبُ أسفلَ منكم﴾[1] أوجارا ومجرورا نحو: ﴿الحمد لله﴾[2] ولك أن تقدر العامل فيهما بـ"كائن"[3] أو "مستقر"، فيكون الخبر من قسم المفرد المشتق، ولك أن تقدره بـ"استقر"[4] فيكون من قسم الجملة، وكلاهما[5] عند المحققين في موضع نصب، والخبر المرفوع: إما عاملهما المقدر عند من قدّره بكائن، وإما[6] مجموع الجملة عند من قدره باستقر.[7]

ولا يكون اسمُ الزمان خبَرا عن جُثّةٍ وإنْ يفد فأخبِرا

لا يخبر باسم الزمان عن الذوات، فلا يقال: «زيد اليوم، لعدم الفائدة، فأما نحو: «الرّطب تمّوز[8]، واليومَ خمرٌ، والليلةَ الهلالُ،

(١) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال.

(٢) في ثلاث وعشرين آية منها أول سورة الفاتحة.

(٣) تقدم بحث متعلّق الخبر واختلاف آراء النحاة في تقديره.

(٤) في ب: "باستقرار" وهو تحريف. (٥) أي: الظرف، والجار والمجرور.

(٦) في ب: "فأما".وهو تحريف. (٧) في ب: "بمستقر" وهو تحريف.

(٨) في كلا النسختين: «الرطب في تموز» وهو تمثيل غير صالح للمسألة، لأن الإخبار وقع فيه بالجار والمجرور، وهما متعلقان بـ"كائن" أو "استقر"، ولا شئ في ذلك، وإنما يكون التمثيل من المسألة إذا قيل «الرطب تموز» لوقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة حينئذ، وهو موضوع المسألة، وبهذا يعلم أن ماني النسختين محرف.

فقيل[1]: هو على تقدير مضاف، أي حصول الرّطب، وشرب خمر، ورؤية الهلال، وقيل: سوّغ ذلك شبهها بالمعاني في الحدوث وقتا دون وقت، أما إن أفاد الإخبار[2] باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة واسم الزمان خاص، نحو: «نحن في شهر كذا» فإنه يجوز[3]، ولذلك[4] اطّرد «الإخبار به عن المعاني»[5] نحو: الصوم يوم الخميس، [والسفر غدا].[6]

(١) هذا قول جمهور البصريين، فهم يقولون بعدم صحة الإخبار بالظرف الزماني عن الأعيان الشاخصة، لعدم حصول الفائدة من ذلك، ووافقهم ابن مالك في الكافية الشافية ١/٣٥١، ولكنه في التسهيل ٤٩، رأى صحة ذلك إذا أشبه ظرف الزمان اسم المعنى في حدوثه حينا دون حين، نحو: «الرطب شهرَي ربيع»، ووافقه عليه ابن هشام في أوضحه، وقال به الرضي.

ينظر المسألة بالتفصيل في شرح ابن يعيش ١/٨٩-٩٠، وشرح الكافية ١/٩٤، والأصول في النحو ١/٦٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٤٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥١، وأوضح المسالك ١/٢٠٢، والمساعد ١/٢٣٧، وشرح ابن عقيل ١/٢١٤، والتصريح ١/١٦٧-١٦٨، وشرح الأشموني ١/٢١٣.

(٢) هذا قول ابن مالك في التسهيل ووافقه عليه ابن هشام، وهو قول الرضي، تنظر مراجع الرقم (١).

(٣) وافق الشارح هنا ابن مالك ومن رأى رأيه في جواز الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان إذا أفاد ذلك، بأن كانت عامّة وهو خاص.

(٤) في ب: "والدليل" موضع "ولذلك" وهو تحريف.

(٥) في ب: «الإخبار عن المعاني به.

(٦) سقط من ب مابين المعقوفين.

ولا يجوز الابتدا بالنكره *** مالم تُفد كعند زيدٍ نَمِرَه
وهل فتىً فيكم فما خِلٌّ لَنا *** ورجلٌ من الكرام عندنا
ورغبةٌ في الخير خيرٌ وعَمَلْ *** بِرٍّ يَزِينُ، وليُقَسْ مالم يُقَلْ

الأصل تعريف المبتدأ(١) وتنكير الخبر، لأن المبتدأ معلوم عند المخاطب، والخبر مجهول، ولذلك لم يسغ(٢) الابتداء بالنكرة إلاّ عند حصول الفائدة، إما بأن يتقدم(٣) الخبر عليها وهو ظرف مختصّ كـ"عند زيد نمرة" ومثله: **﴿ولدينا مزيد﴾**(٤) والجار والمجرور كذلك نحو: **﴿لكم فيها فاكهةٌ﴾**(٥)، وإما بأن تقع بعد استفهام نحو: «هل فتىً فيكم؟» ومثله **﴿أإلهٌ مع الله؟﴾**(٦) أوبعد نفي نحو: فما خلٌّ لنا، ومثله: **﴿فلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ في الحج﴾**(٧) وإما بأن يتخصص بوصف ظاهر نحو: «رجل من الكرام عندنا»

(١) وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، والأصل في المبتدأ التقديم، فإذا كان المبتدأ مجهولا لم يفد الحكم عليه شيئا.
(٢) في ب: "لم يسمع" موضع "لم يسغ". (٣) في أ: "أن".
(٤) من الآية ٣٥، من سورة ق، والشاهد فيها: أن النكرة وهي "مزيد" وقعت مبتدأ، وسوّغ الابتداء بها تقدم الخبر، وهو ظرف مختصّ.
(٥) من الآية ٧٣، من سورة الزخرف، والشاهد فيها: جواز الابتداء بالنكرة "فاكهة"، لتقدم الخبر المختص وهو الجار والمجرور.
(٦) من الآيات ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، من سورة النمل، والشاهد فيهنّ وقوع النكرة "إله" مبتدأ، لكونها سبقت باستفهام.
(٧) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة، والشاهد فيها: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال﴾ حيث ابتدئ بالنكرة لوقوعها بعد النفي.

﴿ولَعبدٌ مؤمن خيرٌ من مشرك﴾(١) والمقدر مثله: نحو: **﴿وطائفةٌ قد أهمّتهم أنفسهم﴾**(٢) التقدير: وطائفة من غيركم. أو بإضافة نحو: «عَمَلَ بِرٍّ يَزين» وفي الحديث «خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله»(٣) وإما بأن تكون(٤) عاملة فيما بعدها، نحو: "رغبة في الخير خير" وفي الحديث: (وأمر بمعروفٍ صدقة ونهي عن منكر صدقة)(٥) ويقاس على ذلك كلّه ماحصلت به فائدة، مثل كون المبتدأ وصفا لموصوف محذوف كقولهم:

(١) من الآية ٢٢١، من سورة البقرة، والشاهد فيها: ﴿ولعبد مؤمن﴾ حيث وقعت النكرة مبتدأ لكونها تخصصت بوصف وهو "مؤمن".
(٢) من الآية ١٥٤، من سورة آل عمران، والشاهد فيها: "وطائفة" فهي نكرة، وساغ الابتداء بها لأنها وصفت بوصف مقدر يدل عليه ما قبله، وقدّروه بنحو: وطائفة من غيركم لتقدم قوله تعالى: ﴿يغشى طائفة منكم﴾.
(٣) ينظر الموطأ ١٢٣/١، باب الأمر بالوتر، ومسند أحمد ٣١٥/٥، وسنن أبي داود ١٣١/٢، باب في مَن لم يوتر، والنسائي: باب المحافظة على الصلوات الخمس ٢٣٠/١، والدارمي ٣٧٠/١ باب في الوتر.
والشاهد فيه: صحة الابتداء بالنكرة "خمس" لكونها قد تخصصت بإضافتها إلى "صلوات".
(٤) في أ: "يكون"، وفي ب: مهملة التاء، والذي يقتضيه المعنى ما أثبت.
(٥) ينظر مسند أحمد ١٦٧/٥، ١٦٨، ١٧٨، ٣٢٩/٢، وفي مسلم: «وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة» ينظر ٦٩٧/١ (باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) والشاهد فيه صحة الابتداء بالنكرة لكونها عملت فيما بعدها وهو "بمعروف" و"عن منكر" فإن الجار والمجرور في محل نصب مفعول للمصدر.

"ضعيف عاذ بِقَرْمَلَة"[١] أو كالموصوف[٢]، نحو: "رجيل في الدار" أو معطوفا على مافيه مسوّغ، نحو:

٤٤- عندي اصطبارٌ وشكوى عندَ فَاتِنَتِي[٣] ... ...

أو معطوفا عليه مافيه مسوّغ، نحو: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾[٤] أو واقعا بعد لولا نحو:

---

(١) هذا من أمثال العرب، ويضرب للرجل الضعيف يلوذ بمن هو أضعف منه، والقَرْمَلُ: من دِقِّ الشجر يقوم على سويقة قصيرة لا تكنّ ولا تُظلّ.
والذي في النسختين: أ، ب، "ضعيف عاد..." بالدال المهملة، والذى في "اللسان" (ذليل عاذ بقرملة) وكذلك في مجمع الأمثال.
ينظر لسان العرب "قرمل" ١٤/٧٣، ومجمع الأمثال ١/٢٧٩ .
والشاهد فيه: صحة مجيء المبتدأ نكرة لوقوعها صفة لمحذوف، يقدر بنحو: رجل، أو إنسان.

(٢) في ب: "كالموصولات" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:
... ... فهل بأعجب من هذا أمرؤ سمعا" ؟
ينظر البيت في المغني الشاهد رقم (٤٦٨)، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٢، ومعجم شواهد العربية ص٢١٣.
والشاهد فيه: صحة وقوع النكرة (شكوى) مبتدأ لكونها معطوفة على مافيه مسوغ، وهو الظرف المختص (عندى).

(٤) من الآية ٢١، من سورة "محمد"ﷺ، والشاهد فيها "طاعة" حيث وقعت -وهي نكرة- مبتدأ لأنه عطف عليها مافيه مسوغ للابتداء وهو "قول" فإنه نكرة موصوفة، والنكرة إذا وصفت ساغ الابتداء بها، والخبر هنا مقدر، أي: أمثل من غيرهما.

٤٥- لولا اصطبارٌ لأَوْدَى كُلّ ذي مِقَة[١] ... ...

أو متضمنا للعموم نحو: "تمرةٌ خيرٌ من جرادة"[٢] أو للدعاء، نحو: ﴿ويل لكل همزة﴾.[٣]

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:
... ... لَمّا استقلت مطاياهنّ للظّعَن
ويروى: "بالظعن".
(الظَّعَن): الرحيل والسفر، وهو بفتح العين، يقول إنه صبر على سفر من أحبهنّ وتجلّد حين اعتزمن الرحيل، ولولا ذلك التجلد لهلك ولهلك بسبب هلاكه كلّ من يحبه، ويعطف عليه، وفي المساعد: "ثقة".
موضع "مقة" ١/٢١٨، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٢٠٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٤، والهمع ١/١٠١، والدرر ١/٧٦، والتصريح ١/١٧٠، وشرح الأشموني ١/٢١٧، ومعجم شواهد العربية ٤٠١ .
والشاهد فيه: "اصطبار" فإنه نكرة ومسوّغ الابتداء به وقوعه بعد لولا.

(٢) هذا الأثر مروي عن عمر بن الخطاب -ﷺ-، وذلك أن رجلا سأله عن جرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم. فقال كعب: درهم. قال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم. "لتمرة خير من جرادة".
ينظر: موطأ الإمام مالك ١/٤١٦ باب فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم. والشاهد منه: صحة الابتداء بالنكرة (تمرة) لكونها عامة.
وينظر الأثر في: الإيضاح شرح المفصل ١/١٨٤، والكافية الشافية ١/٣٦٤، والأشموني ١/٢١٦ .

(٣) من الآية الأولى من سورة الهمزة. والشاهد فيها "ويل" حيث وقع نكرة لتضمنه للدعاء.

والأصل في الأخبار أن تؤخرا   وجوّزوا التقديمَ إذ لا ضررا
فامنعه[1] حين يستوى الجزآن   عُرْفا ونُكْرا عادمي بيان
كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرا   أو قُصد استعمالُه منحصرا
أو كان مسنداً لذي لام ابتدا   أو لازم الصدر كمَنْ لي مُنجدا

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز[2] ما لم يمنع منه مانع

(١) في ب: " وامنعنه".

(٢) جواز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ عند عدم المانع، هو مذهب البصريين، قالوا لمجيء ذلك كثيرا في كلام العرب وأشعارهم، وأمثالهم نحو:

مَشْنُوٌّ مَن يَشْنَؤُك   و"تميميٌّ أنـا"

ونحو قول مالك بن خالد الهذلي:

فتى ما ابن الأغرِّ إذا شتونا   وحُبَّ الزاد في شهري قماح

وقول آخر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا   بنوهنّ أبناءُ الرجال الأباعد

ذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يكن ظرفا أو جاراً ومجروراً لأن ذلك يؤدي -كما زعموا- إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، في نحو قولك: "قائم زيد" فإن "قائم" يشتمل على ضمير زيد، وقد تقدم عليه، ورد عليهم البصريون بأن الخبر وإن كان متقدما في اللفظ إلاّ أنه على نية التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، والرأي في هذه المسألة رأي البصريين نظرا لما ذكروه، وللإجماع على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها في نحو: "كان قائما زيد" و"قائما" يشتمل على ضمير، لكنه لمّا كان في تقدير التأخير لم يمنع من ذلك، وللوقوف على المسألة بالتفصيل.

ينظر: الإنصاف ١/٦٥ ومابعدها، وشرح ابن يعيش ١/٩٢، وشرح الكافية ١/٨٨، وشرح الجمل للزجاجي ١/٣٥٣، والكافية الشافية ١/٣٦٦، والهمع ١/١٠١، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢١٨ .

من الموانع الآتي ذكرها، فيجوز "عندى زيد" كما تقول: "زيد عندى" ويمتنع التقديم في الأربعة التى[1] ذكرها المصنف، أحدها: إذا استوى الجزآن يعني: المبتدأ وخبره، إما في التعريف نحو: "زيد القائم" وإما في التنكير، نحو: "أفضل منك أفضل منيّ"[2] لايجوز تقديم الخبر لخوف التباسه بالمبتدأ، مع عدم بيان ذلك بقرينة، أما لو كان هناك قرينة تعين المبتدأ مع التعريف نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة" وكقوله:

٤٦-بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا   بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد[3]

أو مع التنكير نحو: "رجل صالح حاضر" و"عملُ برٍّ أمثلُ" لم يمتنع تقديم الخبر، لتميّز المبتدأ مع التّعريف، بكونه المشبه لا المشبه به، ومع التنكير لوجود المسوّغ معه.

الثاني: أن يخاف التباسه بالفاعل، مثل أن يخبر عنه بفعل نحو:

(١) في ب: "الآتي" موضع "التى" وهو تحريف.

(٢) في ب: "أفضل منى أفضل منك".

(٣) هذا البيت من الطويل وقائله في أكثر المصادر هو الفرزدق.

والشاهد فيه: "بنونا بنو أبنائنا" حيث قدم الخبر وهو "بنونا" على المبتدأ، وهو "بنو أبنائنا" مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلاًّ منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وسوّغ ذلك وجود قرينة معنوية تميز المبتدأ من الخبر، حيث إن المتبادر إلى الذهن أن الشاعر أراد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم دون العكس.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١/٩٩، ٩/١٣٢، وشرح الكافية ١/٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/٣٦٧، والمغنى، الشاهد ٨٢١، وأوضح المسالك ١/٢٠٦، والمساعد ١/٢٢١، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٣، والهمع ١/١٠٢، والدرر١/٧٦، والخزانة ١/٤٤٤، وديوانه ٢١٧، ومعجم شواهد العربية ١١٥ .

"زيد قام" [﴿والله خلق كلّ دابّة﴾[1] فلو كان معه قرينة تميزه نحو: "أخواك قاما"[2] و"زيد قام][3] أبوه"[4] لم[5] يمتنع التقديم.

الثالث: أن يكون الخبر محصورا بإلاّ، نحو: ﴿وما محمدٌ إلاّ رسول﴾[6] أو بإنّما نحو: ﴿إنّما الله إلهٌ واحد﴾[7]، فأما قوله:

٤٧- ...   .   وهل إلاّ عليك المعول[8]

(١) من الآية ٤٥، من سورة النور.
والشاهد منها: "والله خلق" فإنه يجب فيه إبقاء المبتدأ في مكانه الأصلي، لأنه لو أخّر وقدّم الخبر لالتبس بالفاعل لجريان الفعل عليه حينئذ.

(٢) القرينة هنا: وجود ألف الاثنين في الفعل "قاما" فإن هذا ونحوه لايضر تقديمه ولا يلتبس بالفاعل، لأن الفاعل يجب تجريد الفعل له، إلاّ على لغة "البراغيث"، والعملُ على اللغة السائدة.   (٣) سقط مابين المعقوفين من: ب.

(٤) القرينة هنا هي: أن العامل جرى على (أبوه) فرفعه فاعلا فلم يبق إلاّ أن يكون "زيد" مبتدأ.

(٥) في ب: "ولم" وهو تحريف.

(٦) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.
والشاهد فيها: أن الخبر وقع محصورا فيه، وطريق الحصر هو "ما وإلاّ" وإذا كان الأمر كذلك، فإن المحصور فيه هو مابعد "إلاّ" وهي متأخرة.

(٧) من الآية ١٧١، من سورة النساء.
والشاهد فيها: وقوع الخبر محصورا فيه، وطريق الحصر "إنما" وهي تقتضي تأخير المحصور فيه.

(٨) هذا بعض الشطر الثاني من بيت للكميت بن زيد الأسدي، والبيت من الطويل وصدره قوله:
==

فضرورة.

الرابع: أن يكون الخبر مسندا إلى مايستحق[1] التصدير لنفسه لكونه اسم استفهام، نحو: "من لي منجدا؟" ويجرى مجراه "كم الخبرية"، نحو:"كم عبدٍ لي" واسم الشرط، نحو: "من يقم أقم معه" أو موصولا دخلت الفاء في خبره، نحو: "الذى يأتيني فله درهم" لكونه إذ ذاك شبيها باسم الشرط في العموم،وطلب فعل مستقبل يكون سببا لما بعده، واقتضائه لفاء السبب، وما أضيف إلى شيء من ذلك، نحو: غلام من عندك ؟، [وغلام الذى يأتيني فله درهم، ومال كم رجلٍ حُزْتُ، وغلام من يقم أقم معه][2] أو لاتصاله بلام الابتداء نحو: "لَزيد قائم".

ونحو "عندي درهم" و "لي وَطَرْ"   ملتزم فيه تقدُّم الخَبَر
كذا إذا عاد عليه مضمرُ   مِمَّا به عنه مُبيناً يخبر
كذا إذا يستوجب التصديرا   كأين من علمتُه نصيرا ؟
وخبر المحصور قَدِّمْ أبدا   كـ"مالنا إلاّ اتباعُ أحمدا"

(=) فيارب هل إلاّ بك النصر يرتجي   عليهم ؟ وهل ... ؟ الخ
والشاهد فيه: "بك النّصر" و"عليك المعوّل"، فإنه قدم الخبر المحصور فيه في الموضعين للضرورة، والمألوف أن يقول: هل النصر يرتجى إلاّ بك ؟ ، وهل المعوّل إلا عليك ؟، لكنّ الضرورة الشعرية ألجأته إلى ذلك.
ينظر البيت في شرح ابن عقيل ١/٢٣٥، والهمع ١/١٠٢، والدرر ١/٧٦، والتصريح ١/١٧٣، وشرح الأشموني ١/٢٢١، ومعجم شواهد العربية ٢٨٠، وليس في ديوانه.

(١) في ب: "استحق".   (٢) سقط مابين المعقوفين من: ب.

هذه المسائل الأربعة مما يتعين الخروج فيها عن الأصل بإيجاب تقديم خبر المبتدأ عليه:

الأولى: إذا كان تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة، كما في نحو: "عندى درهم، ولى وطر"، فلو كان هناك مسوغ آخر نحو: ﴿**فلكم أجر عظيم**﴾[١] لم يكن التقديم واجبا بدليل ﴿**وأَجَلٌ مسمىً عنده**﴾.[٢]

الثانية: أن يعود على الخبر[٣] ضمير من المبتدأ نحو: ﴿**أم على قلوب أقفالُها**﴾[٤] إذ تأخيره هاهنا مفض إلى[٥] عود الضمير على متأخر[٦] لفظا ورتبة.

الثالثة: أن يكون الخبر مستوجبا للتصدير، لكون اسم استفهام نحو:

---

(١) من الآية ١٧٩، من سورة آل عمران.

وفي كلتا النسختين "لهم أجر عظيم" وليس في القرآن الكريم آية كذلك -فيما أعلم-، ولم يذكر صاحب المعجم المفهرس لألفاظ القرآن آية كذلك.

والشاهد فيها: أنّ "لكم" جار ومجرور، وقع خبرا مقدما لـ"مغفرة" وهي نكرة، فكان تقديم الخبر وهو الجار والمجرور المختص مسوغا للابتداء بها.

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنعام.

والشاهد فيها: هو أن الخبر وهو "عنده" جاء في موضعه الأصلي، ولم يحتج إلى تقديمه، لوجود مسوغ للابتداء بالنكرة "أجل" وهو كونها موصوفة بقوله: "مسمىّ".

(٣) في ب: "للخبر". وفي قول الشارح: "يعود على الخبر" تجوّز، والأدقّ منه أن يقول: "يعود على بعض الخبر" لأن الضمير لايعود في الحقيقة على جميع الخبر.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة "محمد" (ﷺ).

(٥) في ب: "على". (٦) في أ: "مستأخر".

"أين من علمته نصيرا ؟" أو أضيف إليه نحو: "صبيحة أيّ يومٍ سفرُك ؟ ".

الرابعة: أن يكون المبتدأ محصورا بـ"إلاّ"، نحو: "مالنا إلاّ اتباع أحمد" أو بـ"إنّما" نحو: "إنما عندك زيدٌ".

وحذفُ ما يَعلم جائز كما تقول: "زيدٌ" بعد: مَن عندكما ؟
وفي جواب كيف زيدٌ؟ قل دَنِفْ فزيدُ استغنى عنه إذ عُرِفْ

يعنى ماعلم من المبتدأ والخبر جاز حذفه، فمثال ذلك في الخبر: "زيد" جوابا لمن قال: "من عندك ؟ " والأصل: "زيد عندى". ومثله قوله تعالى: ﴿**أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها**﴾[١] أي كذلك. ومثاله في المبتدأ قولك: "دَنِف" جوابا لمن قال: "كيف زيد؟ " والأصل: زيدٌ دَنِفٌ، فاستغنى عن ذكر زيد للعلم به، ومثله: ﴿**مَن عَمِل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها**﴾[٢] أي فعمله وإساءته.

فإن لم يعلم بقرينة دالة عليه لم يجز حذفه.

وبعد "لولا" غالبا حَذْفُ الخبر حَتْمٌ وفي نَصٍّ يَمينٍ ذا استقر
وبعد، واوٍ عينت مفهومَ مَعْ كمثل "كُلُّ صانعٍ وما صنع
وقبل حالٍ لا يكون خبرا عن الذى خبره قد أُضمرا
كضرْبيَ العبدَ مسيئاً وأَتَمّ تبيينيَ الحقَّ مَنُوطا بالحِكَم

هذه المسائل الأربع[٣] يجب فيها حذف الخبر:

---

(١) من الآية ٣٥، من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٤٢، من سورة فصلت، ومن الآية ١٥، من سورة الجاثية.

(٣) في كلتا النسختين "الأربعة" وهو سهو أو تحريف.

الأولى: أن يسند إلى مبتدأ واقع بعد "لولا"، وغالب مايكون حينئذ كونا مطلقا نحو: ﴿لولا أنتم لكنّا مؤمنين﴾[1] والتقدير: لولا أنتم موجودون، فيحذف حتما.

أما لو وقع مقيّدا[2] نحو:

---

(١) في الآية ٣١، من سورة سبأ.

(٢) يرى جمهور النحاة أن خبر المبتدأ بعد "لولا" لايكون إلاّ كونا مطلقا، وبناء على ذلك يوجبون حذفه للعلم به، ويرون في جواب "لولا" غنية عنه، وإذا أراد المستعمل كونا خاصا فإن طريقة العرب في ذلك أن يجعلوه مبتدأ، نحو: "لولا مسالمةُ زيدٍ إيانا ماسلم" وأما نحو: "لولا زيد سالمنا ماسلم". فيرى الجمهور أنه تركيب فاسد، وقد لحّنوا المعرّي في قوله:

يُذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمدُ يمسكه لَسالا

وأما الحديث (لولا قومك حديثو عهد... الخ) فيحملونه على الرواية بالمعنى، ومما ينبغي التنبيه إليه هنا ماقاله ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذى يذكره النحاة في هذه المسألة، حيث قال: "لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: "لولا حِدْثانُ قومِكِ"، و"لولا حَداثةُ قومِكِ"، "لولا أنّ قومك... الخ. أ.هـ

قلت: وهو كما قال ابن أبي الربيع باستثناء إحدى رواياته في البخاري وهي: "لولا قومُك حديثُ عهدُهم -قال ابن الزبير- بكفر لنقضت الكعبة ... الخ".

البخاري -كتاب العلم- الباب الثامن والأربعون، رقم الحديث ١٢٦ .

فإنها وإن كانت تختلف عن رواية النحاة من حيث اللفظ، إلاّ أنها تتفق معها من حيث إثبات الخبر.

هذا... وقد جوّز الرماني والشلوبين وابن الشجري -في الأمالي المجلس السادس والستون ٢١٠/٢، ٢١١ و ٣٢١/١- أن يكون خبر المبتدا بعد "لولا" ==

(لولا قومَكِ حَديثو عَهْد بكفر، لنقضت الكعبة)[1]، تعيّن إثباته إن لم يدل عليه دليل.

وجاز مع الدليل عليه الوجهان.

الثانية: أن يسند إلى مبتدأ واقع في نصّ يمين، بأن يكون صريحا في القسم، نحو: ﴿لعمرك إنهم لفي﴾[2] و"أيمنُ الله لأفعلَن" التقدير لعمرك[3] قسمي.

(=) كونا خاصا، وبناء على ذلك فإنه يتعين -عندهم- إثباته إذا لم يدل عليه دليل، فإن وجد مايدل عليه جاز الأمران، وقد وافقهم في ذلك ابن مالك، كما هو ظاهر من قوله: "وبعد لولا غالبا حذف الخبر"، ومن كلامه في الكافية الشافية: ٣٥٥/١، وكذلك رأى هذا الرأي الشارح هنا كما ترى.

وللوقوف على تفصيل المسألة ينظر: الكتاب ١٢٩/٢، والمقتضب ٧٦/٣، والأصول ٦٨/١، والمقتصد ٢٩٩/١، وشرح ابن يعيش ٩٥/١، وشرح الكافية ١٠٤/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥٥/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/١، ٢٢٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٨/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٢٦/١.

(١) تنظر روايات الحديث في: البخاري: كتاب العلم الباب ٤٨ رقم الحديث ١٢٦، ٢٢٤/١. وينظر الحديث: ٣٣٦٨، ٤٠٧/٦، والحديث: ٧٢٤٣، ٢٢٥/١٣، والحديث: ٤٤٨٤، ١٧٠/٨، والأحاديث من: ١٥٨٣-١٥٨٦. وينظر مسلم "حج" الحديث: ٣٩٨، ٩٦٨/١، والحديث: ٣٩٩، والحديث: ٤٠٠، والحديث: ٤٠١، وابن ماجة: "مناسك" الباب ٣١، ٩٨٥/٢، والنسائي "مناسك" الباب ١٢٥، ٢١٤/٥، والترمذي "حج" الباب ٤٧، ٢٢٤/٣، والموطأ "حج" ١٠٤ .

(٢) من الآية ٧٢، من سورة الحجر. وقد اقتصر في "أ" على "لعمرك".

(٣) في أ : "لعمروك" وهو خطأ في النّسخ.

أما إن دلّ المبتدأ على قسم و لم يكن صريحا نحو: [عهد الله -أو ميثاقه- لأفعلن، جاز الإثبات، نحو:][1] "عهدُ اللهِ عليّ" والحذف.

الثالثة: أن يكون المبتدأ[2] واقعا بعده واو صريحة[3] في المصاحبة، وهو المراد بقوله: "عيّنت مفهوم مع" نحو: "كلّ صانعٍ وما صنع" التقدير:[4] مقترنان.

أما لو لم تكن الواو العاطفة نصّا في المعيّة، نحو: "زيد وعمرو قائمان" لم يلزم الحذف.

الرابعة: أن يقع بعد المبتدأ حال لايصح الإخبار عنه بها[5]، والمبتدأ مصدر عامل في صاحبها، أو مضاف إلى مصدر عامل في صاحبها.[6]

فالأول: كـ«ضرْبي العبدَ مسيئا». والثاني: «كـأتمّ تبييني الحقّ منُوطا بالحكم»[7]، والخبر المحذوف هنا يقدر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال،

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: ب.

(٣) سقط من: أ.

(٤) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك ونحوه كلام تام غير محتاج إلى تقدير خبر، لأن معناه: كلّ صانع مع صنعته، وعلى ذلك لايكون المثال مما حذف خبره. ينظر شرح ابن يعيش ١/٩٨، وشرح الكافية ١/١٠٧، وأوضح المسالك ١/٢٢٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٣، والتصريح ١/١٨٠، وشرح الأشموني ١/٢٢٨. (٥) لمباينتها له بالذات أو باعتبار قصد المتكلم.

(٦) ترك المؤلف مسئلة ثالثة وهي: أن يكون المبتدأ مضافا إلى ماهو مؤول بمصدر عامل في صاحبها، نحو: "أخطب مايكون الأمير قائما" وقد ذكره غيره. ينظر: شرح ابن يعيش ١/٩٧، وشرح الكافية ١/١٠٤، والتصريح ١/١٨٠ .

(٧) سقط "بالحكم" من: أ.

فتقدير الأول: "ضَرْبُهُ مسيئا".[1] وتقدير الثاني: "تبيينه[2] منُوطا"، ولو قيل: إن الحال هنا سدّت مسدّ الخبر، وأغنت عن تقديره كفاعل الوصف كان أوجه.[3]

---

(١) هذا هو رأي الأخفش واختيار ابن مالك في التسهيل ٤٥ .
وذهب إليه أيضا ابن هشام في المغني ٢/١٦٢، وهو قوي من جهة قلة المقدر عليه، ولكون التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى، ويضعف من جهة استلزامه حذف المصدر وإبقاء معموله، والجمهور على منع ذلك كما أفاده صاحب التصريح ١/١٨١ . (٢) ساقطة من: أ .

(٣) ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ إلى أن نحو: "ضربي زيدا مسيئا" لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، فمعنى "ضربي زيدا قائما": أضربه قائما، وهو نحو: "أقائم الزيدان" عندهما، وذهب الكوفيون إلى أن نحو: "قائما" حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا، أي: ضربي زيدا قائما حاصل، وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربي زيدا ضربه قائما، أي: ماضربي إيّاه إلاّ هذا الضرب المقيَّد، وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا، والعامل في الحال محذوف، أي: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، وهذا هو الأرجح في المسألة، وذلك لأنهم مجمعون على أن معنى "ضربي زيدا قائما": "ماأضرب زيداً إلاّ قائما" وهذا المعنى المتفق عليه لايستفاد إلاّ من تقدير البصرية والأخفش، وبهذا يعلم بطلان مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ لعدم الحصر فيه، وبطلان مذهب الكوفيين لأنه لايمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصولُ الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر، وبهذا يعلم أيضا، أنه لايسلم إلاّ مذهب الأخفش وقد تقدم بيان مافيه من قوة وضعف، ومذهب البصريين، ويلحظ عليه كثرة التقديرات.

أما لو صلحت الحال للإخبار بها عن المبتدأ[1] لم تجز المسألة، نحو: "ضربي زيدا شديدا"، بل يتعين رفع الحال، أو الاتيان بخبر.[2]

واخبروا باثنين أو بأكثرا   عن واحدٍ كـ"هم سَراةٌ شُعَرا"

ويجوز تعدد الخبر المستقل[3] بدون عطف، مع كون المبتدأ واحدا، نحو: "زيد كاتبٌ شاعرٌ"، قال تعالى: ﴿**وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد، فعّال لما يريد**﴾[4]، وتقدير المخالف[5] مبتدأ لكل خبر، لا دليل عليه، أمّا مالايستقل[6] بالخبرية "هذا حُلْوٌ حامِضٌ"

(=) ينظر: الخلاف في المسألة في: شرح ابن يعيش ١/٩٦-٩٧، وشرح الكافية ١/١٠٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٦-١٩٨، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٤، والهمع ١/١٠٦-١٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٢٩-٢٣٠.

(١) في أ : "عن مسألة" موضع "عن المبتدأ".   (٢) في أ : "بخبره".

(٣) في أ : "المستقبل" وهو تحريف.

(٤) الآيات ١٤،١٥،١٦، من سورة البروج.

(٥) يعني الشارح بذلك ابن عصفور وكثيراً من المغاربة، فإنهم خالفوا في تعدد الخبر، وما ورد من ذلك يجعلون الأول منه خبرا، والباقي أوصافا له، وبعضهم يجعل الباقي خبرا لمبتدأ مقدّر.

تنظر المسألة في: شرح ابن يعيش ١/٩٩، وشرح الكافية ١/١٠٠، والمقرب ١/٨٦، وأوضح المسالك ١/٢٢٨، والمساعد ١/٢٤٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٧، والهمع ١/١٠٨، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٣٢ .

(٦) في أ : "يستقبل" وهو تحريف.

فيجوز بلا نزاع لأنهما في معنى خبر واحد، أي: "مُزٌّ" وكذلك ما تعدد بعطف نحو: ﴿**والذين كذبوا بآياتنا صُمٌّ وبُكْمٌ**﴾[1] أوتعدَّدَ لتعدد المبتدأ نحو:

٤٨- يداك يدٌ خيرها يُرتجى   وأخرى لأعدائها غائظه[2]

فالاستشهاد به على تعدّد الخبر وَهَمٌ.[3]

---

(١) من الآية ٣٩، من سورة الأنعام.

والشاهد فيها قوله: "صُمٌّ وبُكْمٌ" حيث تعدّد الخبر بالعطف.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو منسوب لطرفة بن العبد البكري ولكنه غير موجود في ديوانه، ونَفَى العيني في شرح الشواهد العربية صحة كونه لطرفة، وقد تعدد فيه الخبر لأن ماهو خبر عنه متعدد، فلم يك ذلك من تعدد الخبر المراد.

وينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص١٢٥، وأوضح المسالك ١/٢٢٨، والمساعد ١/٢٤٣، والتصريح ١/١٨٢، وشرح الأشموني ١/٢٣٣، والعيني ١/٥٧٢، ومعجم شواهد العربية ٢٠٧ .

(٣) أراد الشارح التنبيه إلى مافعله ابن الناظم من عدّه هذا البيت مما تعدّد فيه خبر المبتدأ الواحد، فأراد أن ينبه إلى أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف بين العلماء، وإنما الخلاف في جواز تعدد الخبر أو عدمه فيما إذا وقع المبتدأ واحدا في اللفظ والمعنى، وكان الخبر متعددا في اللفظ والمعنى كذلك، بحيث يصلح كل واحد من أفراد الخبر أن يكون خبرا عن المبتدأ ويصح حمله وحده عليه، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها.

ينظر: مراجع التعليق السابق.

كان وأخواتـــها

لما كانت[1] نواسخ الابتداء ثلاثة أقسام: منها ما ينسخ الرفع في الجزأين كـ"ظنّ"، ومنها ما ينسخه في الأول دون الثاني كـ"إنّ"، ومنها ما ينسخه في الثاني دون الأول كـ"كان" بدأ بهذا القسم، لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة فيه على مثل إعرابه، ثم بالذي قبله لبقاء شئ من حكم الابتداء فيه، ثم بالأول، لبطلان حكم الابتداء في إعرابه.

ترفـع "كـان" المبتدا اسما والخبر   تنصبـه كـ"كـان" سيداً عمر

كان وأخواتها هي (العاملة في المبتدأ والخبر)[2] فترفع[3] المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، لشبهه بالمفعول[4]، ويسمى خبرها، نحو: «كان عمر سيدا»، ﴿**وكان الله**

(١) في ب: "كان".

(٢) في أ: «العواملة في الأواخر» موضع: «العاملة في المبتدأ و الخبر»، وهو تحريف.

(٣) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في المبتدأ شيئا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، وقد خالفهم في ذلك الفراء.
تنظر المسألة في المساعد ٢٤٨/١، والهمع ١١١/١، والتصريح ١٨٤/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٣٧/١.

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون، وقال الكوفيون: بل نصبه على الحال، وذهب الفراء إلى أن نصبه على التشبيه بالحال، والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لأن الخبر قد يحذف، ولأنه يكون معرفة وجامدا ولا يستغنى عنه بخلاف الحال.
تنظر المذاهب في: الإنصاف المسألة (١١٩) ٨٢١/٢، ومراجع التعليق السابق.

غفورا﴾.[1]

ككان،ظلّ،بات، أضحى، أصبحا   أمسى، وصار، ليس، زال، برحا

فتئ، وانفكّ، وهذى الأربعه   لشبه نفي، أو لنفي متبعه

ومثل كان "دام" مسبوقا بـ"ما"   كـ"أعط ما دمت مصيباً درهما"

هذه الاثنا عشر فِعلا هنّ أخوات "كان" وقَسَّمها المصنف ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل (ككان بلا قيد)[2] وهي سبعة: "ظلّ" كقوله: ﴿**ظَلْتَ عليه عاكفاً**﴾[3]، و"بات" نحو: «بات زيد مصلّيا»، و "أضحى" نحو: «أضحى عمرو ملبيا»[4]، و"أصبح" نحو: «أصبح خالد عروسا»، و"أمسى" نحو: «أمسى أخوك حزينا»، و"صار" نحو: «صار البُسْرُ تَمْرا»[5]، و"ليس" نحو: «ليس الله غافلا» فتعمل في الإثبات كما مثّل، وبعد النفي نحو: ﴿**وما كان الله معذّبَهم وهم يستغفرون**﴾.[6]

الثاني: ما يعمل مشروطا بوقوعه بعد نفي، أو شبه نفي، وهي أربعة: "زال" نحو: ﴿**ولا يزالون مختلفين**﴾[7]، و"برح" نحو: ﴿**لن نبرح**

(١) من الآيات ٩٦، ١٠٠، ١٥٢ من سورة النساء، ومن الآية ٧٠ من سورة الفرقان، ومن الآيات ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣ من سورة الأحزاب، ومن الآية ١٤ من سورة الفتح.

(٢) في أ: «بلا قيد ككان».   (٣) من الآية ٩٧، من سورة طه.

(٤) في أ: "ملبا" موضع: "ملبيا" وهو تحريف.

(٥) في ب: "البشر رطبا" والبشر محرّفة عن "البسر".

(٦) من الآية ٣٣، من سورة الأنفال.   (٧) من الآية ١١٨، من سورة هود.

عليه عاكفين﴾[1]، و"فتئ" نحو: «ما فتئ زيد قائما»، و"انفكّ" نحو:

٤٩-حَراجِيجُ لاتنفكُّ إلاّ مُناخةً[2] ... ...

والنفي المقدر كالملفوظ به[3]، نحو: ﴿تاللهِ تَفْتَأُ تذكر يوسفَ﴾[4] إذ تقديره: لاتفتأ، والمراد بشبه النفي: النهي، نحو:

٥٠-صاحِ شَمِّرْ ولاتَزل[5] ذاكرَالمو تِ ... ...

(١) من الآية ٩١ من سورة طـه.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة: غيلان بن عقبة، وتمامه:

... ... علـى الخَسْفِ أو نَرمي بها بلداً قفرا

وفي أ: "حراحيك" موضع: "حراجيج" وهو تحريف.

والحراجيج: جمع حُرْجُوج، والحُرْجُوج والحُرْجُجْ والحُرُجُّ: الضامر الهزيل، أو الناقة السريعة، والخسف: هو الإذلال، وهو أيضا المبيت على غير علف، والمعنى: أن هذه الإبل لا تنفصل عن الإتعاب إلاّ في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها بلداً قفرا. ينظر البيت في الكتاب ٤٨/٣، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٧، والإنصاف ١٥٦/١، وشرح الكافية ٢٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٢١/١، والمغنى، الشاهد ١١٦، والمساعد ٢٦٤/١، والهمع ١٢٠/١، والدرر ٨٨/١، والتصريح ١٨٥/١، والخزانة ٢٤٧/٩، وشرح الأشموني ٢٥٧/١، وديوانه ١٧٢، ومعجم شواهد العربية ١٣٧.

(٣) سقط "به" من: ب. (٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٥) هذا بعض بيت من الخفيف، وقائله غير معروف، تمامه:

... ... فنسيانه ضلال مبين

والشاهد منه: "لاتزل" حيث أجرى مضارع "زال" مجرى "كان" في العمل، لكونه مسبوقا بحرف النّهي، والنهيُ شبيه بالنّفي، وفي: ب "تزال" موضع: "تزل" وهو تحريف.

==

والدعاء، نحو:

٥١- ... ولا زال منهلاً بجرعائِك القطر[1] ...

ومثله ما تضمن معنى النفي من اسم كقوله:

٥٢-عسيرٌ توقيك الهَوَى غير بارح معلل نفْسٍ باختلاسةِ ناظر[2]

أو فعل نحو:

٥٣- قلّما يبرح المطيعُ هواه وَجِلاً ذا كآبةٍ وغرام[3]

الثالث: ما عمله مشروط بسبقه ب"ما" المصدرية الوقتية، وهو "دام" كقولك: أعط ما دمت مصيبا درهما.[4] التقدير: مدة داومك مصيبا، ومثله:

(=) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٣/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١، والهمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح ١٨٥/١، وشرح الأشموني ٢٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة، وصدره:

ألا يا اسلمى يا دارَميَّ على البِلى ... ...

والشاهد فيه إجراء "لا زال" مجرى كان في العمل لتقدم " لاالدعائية" عليها لأن الدعاء شِبه النفي.

ينظر البيت في: الخصائص ٢٧٨/٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، والمغنى، الشاهد ٤٤٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١، والهمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح ١٨٥/١، وشرح الاشموني ٢٣٩/١،٤١، ومعجم شواهد العربية ١٥٠.

(٢) هذا البيت لم أجد مرجعه وقد أطلت البحث عنه.

(٣) هذا البيت لم أجد له مرجعا وقد بحثت عنه طويلا.

(٤) سقط "درهما" من: أ.

﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيًا﴾.[1]

وغيــرُ مــاضٍ مثلَه قــد عمــلا	إن كــان غيرُ الماضِ منه استُعْمِلا

ما تصرّف من هذه الأفعال إلى غير لفظ الماضي، من مضـارع، أو أمر، أو مصدر، أو صفة، عملت تصاريفه مثل عمله، وهي منقسمة في التصرف إلى ثلاثة أقسام: تامّ التصرف، وهو أكثرها، وناقص، وهـو: زال، وبـرح وفتئ، وانفكّ، فإنه يستعمل منه المضارع نحو: ﴿فلـن أبـرحَ الأرضَ﴾[2] والوصـف، نحــــو:

٥٤–قضى الله ياأسماءُ أنْ لَستُ زائلا أُحِبُّكِ حتى يُغمِضَ العينَ مُغْمِضُ[3]

ولا يستعمل منها مصدر ولا أمر، وعادم التصـرف، وهـو: ليس اتفاقـا و"دام" عند أكثر المتأخرين.

وفـي جميعهـا توسـطَ الخبــر	أجز، وكـلٌّ سَبْقَــه "دامَ" حَظَـر
كــذاك سبــقُ خبرٍ "ما النافيه"	فجِـئْ بهـا متلـوَّةً لا تاليـــه
ومنــعُ سبْقِ خبرِ "ليس" اصطُفِي	وذو تمــامٍ مـــا برفــعٍ يَكتفِي

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم. (٢) من الآية ٨٠ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لحسين بن مطير بن مكمل مولى بني أسد بن خزيمة، وهو من مخضرمي الدولتين، ويروى: "الجَفْن" بدل: "العين"، والشاهد من البيت قوله: "زائلا" حيث أعمل اسم الفاعل مـن "زال" الناقصة عمل فعله فرفع بـه الاسم ونصب الخبر. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٠/١، والهمع ١١٤/١، والتصريح ١٨٧/١، وشرح الأشموني ٢٤٣/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٤.

يجوز في جميع أفعال هذا الباب توسط الخبر بين الاسم وبين العامل، نحو: ﴿وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين﴾[1] حتى في "ليس" كقراءة حمزة[2] ﴿ليس البرَّ أن تولّوا وجوهَكم﴾[3] و "ما دام" نحو:

٥٥–مادام حافظَ سرِّيَ من وَثِقتُ به فهـو الذي لستُ عنه راغباً أبدا[4]

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم. والشاهد فيها: "حقًّا" فإنه خبر "كان" وقد توسط بينها وبين اسمها وهو "نَصْرُ".

(٢) وقرأ بها كذلك حفص. ينظر النشر ٢٢٦/٢، وحجة القراءات ١٢٣، والمهذب في القراءات العشر ٨١/١، والبدور الزاهرة ٤٢، والوافي ٢١٦.
وحمزة هو: أبو عُمارة حمزة بن حبيب الزيات التيمي، وهو أحد القراء السبعة، وكان إماما للناس بعد عاصم والأعمش، وكان ذا علم بالعربية والفرائض، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ. ينظر ترجمته في: الحجة ص٥٩، والبدور ص٦، والعبر ١٧٤/١.

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة. والشاهد منها: "البرَّ" حيث وقع خبرا "لليس" قد توسط بينها وبين اسمها.

(٤) هذا البيت من البسيط ولم يعثر له على قائل.
والشاهد فيه: توسط خبر "ما دام" وهو: "حافظ سريّ" بينها وبين اسمها، وهو "مَن وثقت به"، ولكنه يحتمل التأويل، فإنه يجوز أن يكون اسم "مادام" ضميرا مستترا يعود إلى من الموصولة، والخبر "حافظ سرى" ويكون قوله: "من وثقت به" فاعلا بحافظ، ويترتب على ذلك عود الضمير على متأخر ولكنه مغتفر لأن الكلام على هذا الاحتمال يكون من باب الاشتغال، وقد أعمل العامل الثاني وأضمر في الأول المرفوع. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/١، والتصريح ١٨٨/١، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

وقد يكون التوسط واجبا نحو: ﴿ما كان حُجَّتَهم إلاّ أنْ قالوا﴾(١) وممتنعا نحو: ﴿وما كان صلاتُهم عند البيت إلاّ مكاءً وتَصْدِيةً﴾(٢) للحصر فيهما(٣)، ولا يجوز تقدم خبر "مادام" عليها باتفاق(٤) النحاة، فلا يجوز: قائما

(١) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

ومحل الشاهد منها: "حُجَّتَهم" فإنه خبر "كان"، ووجب توسطه هنا لمكان المحصور فيه –وهو المصدر المؤول من أن والفعل "قالوا"– حينما يكون الحاصر "ما وإلاّ" وهو: الآخر، ولأن المعنى في مثل هذا هو: بيان انحصار حجة القوم في ذلك القول.

(٢) من الآية ٣٥، من سورة الأنفال، ولم تذكر "ب" قوله: "وتصدِية".

والشاهد منها: "مكاءً وتصديةً" فانه خبر "كان" وامتنع تقديمه هنا أو توسّطه لمكان المحصور فيه –وهو الخبر نفسه– حينما يكون طريق الحصر "ما وإلاّ" وهو الآخر، لأن المراد في مثله بيان انحصار صلاة القوم في الصفة المذكورة، لاتزيد عليها.

(٣) في ب: "فيها".

(٤) تابع الشارحُ الناظمَ في حكاية الاتفاق على منع تقدم خبر "ما دام" عليها، وذكر الأشموني –عند شرح قول الناظم «وكلٌّ سبقه دامَ حظر»– أن تحت ذلك صورتين، الأولى: أن يتقدم الخبر على "ما" وذكر أن دعوى الإجماع على المنع فيها مسلّمة، والثانية: أن يتقدم الخبر على "دام" ويتأخر عن "ما" وذكر أنّ في دعوى الإجماع على منع ذلك نظرا. ينظر: الأشموني ٢٤٤/١.

وقال ابن عقيل: والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر "دام" على "دام" وحدها، فتقول: «لا أصحبك ما قائما دام زيد». ينظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

وقال في التصريح: «ولا يجوز توسطه –أي الخبر– بين "ما" و"دام" على الصواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملا... فإن قلنا بعدم تصرف "دام" فينبغي أن يجرى فيه الخلاف الذي في "ليس" وإن قلنا بتصرفها، فينبغي أن يجوز قطعا». ا.هـ. ١٨٨/١.

ما دام زيد، لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم(١) عليه، وكذلك لا يجوز(٢) تقديم خبر ما بقي من أفعال هذا الباب بـ"ما" عليه(٣) سواء كان مشروطا في عمله تقدّم النفي، نحو: «قائما ما زال زيد»، أو لم يكن، نحو: «مسافرا ما أصبح عمرو» وابنُ كيسان(٤) خصّ المنع(٥) بالثاني دون الأول(٦)، ثم سبب المنع إنما هو استحقاق "ما" للتصدير، فيجب أن (يؤتى بها متلوّة بجميع ما نفته)(٧)، لا تالية لبعضه، وكذلك(٨) لو توسّط الخبر بين "ما" وبين العامل، نحو:

(١) في ب: "تقدم" وهو تحريف.

(٢) هذا عند البصريين والفراء من الكوفيين، بناء على أن "ما" من ذوات الصدور، وأجازه بقية الكوفيين بناء على أن "ما" لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كالجزء منها. ينظر: شرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الكافية ٢٩٧/٢، والتصريح ١٨٩/١.

(٣) الضمير في "عليه" راجع إلى "ما" النافية، لا إلى "ما" الموصولة.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن كيسان (أبو الحسن) وهو أديب، نحوي، لغوي، من تصانيفه: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، واللامات، ومعاني القرآن، وغريب الحديث.

ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٢١٣/٨، ٣١١، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، وبغية الوعاة ص٨، ونزهة الألباء ٣٠١-٣٠٢.

(٥) في أ: "الجمع" بدل: "المنع" وهو تحريف.

(٦) وعلّة ذلك عنده: أن نفي النفي إثبات، فكأن لم يوجد نفي، ورد عليه بأن العبرة باللفظ لا بالمعنى، نقله الصبان في حاشية على الأشموني ٢٤٥/١.

(٧) في أ: (يوتى بما متلوه لجميع ما تلته) وهو تحريف في النقل.

(٨) في كلتا النسختين: "وكذلك" فلعله تحريف، والصحيح: "ولذلك".

«ما[1] منطلقا كان أخوك» جاز اتفاقا، وأما[2] ما كان من أفعال هذا الباب مثبتا أو منفيا بغير "ما" فإنه يجوز تقدم خبره عليه، كما يقتضيه مفهوم كلام المصنف، وكذلك[3] تقدم معمول أخبارها على العامل في نحوه: ﴿**وأنفسَهم كانوا يظلمون**﴾.[4]

وقوله:

٥٦- ... ... ما إن رأيته على السِّنِّ خيرا لا يزال يزيد[5]

إلاّ "ليس" فإن المختار عند المصنف منع تقديم خبرها عليها، موافقة لجمهور[6]

---

(١) سقطت "ما" من: أ. (٢) في أ: "أما" موضع: "وأما".

(٣) في أ: "ولذلك".

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف.

وجه الاستدلال بها هو: أن "أنفسَهُم" معمول لخبر "كان" وقد تقدم عليها.

(٥) هذا بعض بيت من الطويل للمعلوط بن بدل القريعي، والبيت:

ورَجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رأيتَه على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيدُ

والشاهد منه قوله: «خيرا لا يزال يزيد»، حيث قدم معمول خبر "لايزال" وهو "خيرا" على "يزال" نفسها، وأما خبر لا يزال فهو جملة "يزيد".

ووجه الاستدلال هو: أن تقدم المعمول مؤذن بجواز تقدم العامل، لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله. ينظر البيت في: الخصائص١/١١٠،وشرح ابن يعيش ٨/١٣٠، والمقرب ١/٩٧، والمغني، الشاهد ٥٦٥، ١١٥٠، والهمع ١/١٢٥، والتصريح ١/١٨٩، وشرح الأشموني ١/٢٤٥، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.

(٦) متقدمو البصريين يرون جواز تقديم خبر ليس عليها، فلعله أراد جمهور البصريين المتأخرين، كابن مالك، وابن برهان، والزمخشري، وابن عصفور، والشلوبين، وغيرهم، وبعض المتقدمين: كالمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي.

ينظر: الإيضاح العضدي ١٠١، وشرح ابن يعيش ٧/١١٤، وشرح الكافية ٢/٢٩٦،والمقرب ١/٩٥،والمساعد١/٢٦٢،والهمع١/١١٧،والتصريح ١/١٨٨.

البصريين، ولا حجة للمجيز في قوله: ﴿**ألاَ يومَ يأتيهم ليسَ مصروفا عنهم**﴾[1] لاحتمال كون "يوم" مبتدأ، بني لإضافته إلى الفعل، أو لأن الظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره، وتسمى هذه الأفعال ناقصة لعدم[2] اكتفائها بالمرفوع[3]، فما يكتفى منها بالمرفوع سميّ تامّا كـ"كان" بمعنى وُجِد، ومنه قوله: ﴿**وإنْ كان ذو عُسْرةٍ فَنَظِرَةٌ ...**﴾[4] وأصبح، وأمسى، وأضحى، بمعنى الدخول في هذه الأوقات، نحو:

---

(١) من الآية ٨، من سورة هود.

وجه الاحتجاج به هو: أن "مصروفا" خبر "ليس" و"يومَ" معمول الخبر، وقد تقدم على "ليس" وتقدمه يؤذن بجواز تقدم عامله، لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فدلّ ذلك على صحة تقدم خبر ليس عليها.

وقد اعترض الرضي في شرح الكافية على زعمهم: عدم صحة وقوع المعمول إلاّ حيث يقع العامل بأن ذلك غير مطرد، فهو منتقض بنحو: زيدا لن أضربَ و لم أضربْ.

ينظر المراجع السابقة في التعليق (٦).

(٢) في ب: "بعدم".

(٣) هذا هو القول الراجح في سبب نقصانهن؛ ويرى الفارسي، وابن يعيش أن النقصان لاحق لـ"كان وأخواتها" من جهة نقصان دلالتها عن دلالة الفعل الحقيقي، فإن الفعل الحقيقي ما تضمن الدلالة على معنى وزمن، و"كان أخواتها" إنما تدل على الزمن فحسب، ومن هنا كانت ناقصة. تنظر المسائل لعسكريات ص٩٦، وشرح ابن يعيش ٧/٨٩-٩٠.

(٤) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة، و لم تذكر أ: "فنظرة".

﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾[1] وكذا "دام"[2] بمعنى بقي، نحو: ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرضُ﴾.[3]

وما سواه ناقصٌ، والنقصُ في فتئ، ليس، زال، دائما قُفي

ما سوى المكتفي بالمرفوع يسمى ناقصا، كما سبق، والنقص ملازم للأفعال الثلاثة المذكورة، كما زعم المصنف هنا، وذكر الصّاغاني[4] في "نوادر الإعراب": أن فتئ تستعمل تامة بمعنى: نسي، وأما "زال" فإنما يلزمها النقص إذا كان مضارعها يزال، أما "زال" التي مضارعها على "يزول" بمعنى: فَارَقَ، و "زال" التي مضارعها على "يزيل" بمعنى: "ماز" فيلزمها التّمام.

(١) من الآية ٧١ من سورة الروم.

(٢) في أ: "وكدام" موضع: "وكذا دام" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ١٠٧-١٠٨ من سورة هود.

(٤) هو: الحسن بن محمد الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي، العمري الصاغاني -نسبة إلى صاغان: كورة من بلاد سغد سمرقند، وراء نهر جيحون- ولد بلاهور في ١٠ صفر من سنة ٥٧٧، ونشأ بغزة، صنّف عدة كتب في اللغة منها: مجمع البحرين، والعباب الزاخر واللباب الفاخر، ومات قبل إكماله، وغير ذلك، وكان شيخا صالحا صدوقا إماما في اللغة والفقه والحديث، وتوفي ليلة الجمعة سنة ٦٥٠هـ ببغداد، وحُمل إلى مكة ودفن بها بناء على وصيته.

تنظر ترجمته في: العبر ٢٦٥/٣، وبغية الوعاة ٢٢٧،٢٢٨، ومعجم المؤلفين ٢٧٩/٣.

وذكر الفارسي[1] أن التي مضارعها: "يزال" تستعمل تامّة أيضا.

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبر إلاّ إذا ظرفا أتى أو حرفَ جر

ومضمر الشأن اسما انو إن وقَعْ موهم ما استبان أنه امتنع

إذا كان معمول أخبار[2] هذه الأفعال ظرفا، أو جارا ومجرورا جاز وقوعه بعد العامل مقدما على الاسم، نحو: «كان عندك زيد جالسا»[3] و«كان فيك عمرو راغبا»، وإن لم يكن أحدهما لم يجز أن يلي العامل[4]،

(١) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي، الفسوي، النحوي، من مصنفاته: كتاب "الإيضاح"، والمسائل الحلبيات، والبغداديات، والشيرازيات، توفي سنة ٣٧٧هـ، عن ٨٩ سنة.

تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، وبغية الوعاة ٢١٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٠/٣.

(٢) في ب: "خبر".

(٣) في ب: «كان زيد عندك جالسا»، وهو تحريف.

(٤) هذا ماذهب إليه جمهور البصريين، لأنهم يعدّون معمول الخبر أجنبيا بالنسبة للعامل، ولا يفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وما جاء موهما جواز ذلك أولوه، وما لا يحتمل التأويل لظهور نصب الخبر فيه عدّوه في الضرورات.

وذهب ابن السراج والفارسي وابن عصفور، إلى التفصيل، فرأوا صحة إيلاء معمول الخبر، لكان أو إحدى أخواتها، إن تقدم معه الخبر، نحو: «كان طعامَك آكلا زيد»، لأن المعمول من كمال الخبر، وكالجزء منه، ولم يروا الجواز إن تقدم المعمول وحده، نحو: «كان طعامَك زيد آكلا»، وذهب الكوفية إلى جواز ذلك مطلقا بناء على أن معمول المعمول معمولٌ للعامل.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المقتضب ٩٨/٤، والإيضاح العضدي ١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية ٢٩٩/٢، والمقرب ٩٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٣/١، والهمع ١١٨/١، والتصريح ١٨٩/١.

سواء تقدم معه الخبر، نحو: «كان أخاك مكرما زيدٌ»، أو لم يتقدم، نحو: «كان طعامَكَ زيد آكلا» فإن وقع ما يوهم ذلك كقوله:

٥٧- ... ... بما كان إياهم عطيّةُ عوّدا[1]

قدر اسم "كان" ضمير الشأن، والجملة خبرها، فإن لم يمكن[2] ذلك لظهور النصب في الخبر نحو:

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل للفرزدق يهجو به جريرا، وصدره قوله:

قنافذُ هدّاجون حول بيوتهم ... ...

يشبه قومه بالقنافذ المضروب بها المثل في السُّرَى، والموصوف مشيها بالهَدَجان، وهو السير بخطى متقاربة، وحركات مضطربة، يريد وصفهم بالخيانة والغدر وتحري الأوقات المناسبة لذلك، وأنهم ورثوا ذلك عن أبيهم.

والشاهد فيه هو قوله: «بما كان إياهم عطيةُ عوّد» فإن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر "كان" وهو: "إياهم" على اسمها وهو "عطية" مع تأخير الخبر، وهو جملة "عودّ" عن الاسم أيضا، فلزم أن يقع معمول الخبر واليا العامل، ولكن البصريين يمنعون أن يكون "عطيّة" اسم كان، ولهم في البيت توجيهات ذكر الشارح بعضها، ومما لم يذكر القول بزيادة "كان" أو أن اسمها مستتر يعود على «ما الموصولة» والرابط محذوف.

ينظر البيت وتوجيهاته في: المقتضب ٤/١٠١، والتبصرة ١/١٩٣، وشرح الكافية ٢/٢٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/٤٠٣، وأوضح المسالك ١/٢٤٨، والمساعد ١/٢٧٧، وشرح ابن عقيل ١/٢٨١، والهمع ١/١١٨، والتصريح ١/١٩٠، وشرح الأشموني ١/٢٤٩-٢٥٠، وديوانه ٢١٤، ومعجم شواهد العربية ٩٤.

(٢) في أ: "يكن".

٥٨-باتت فؤادي ذاتُ الخالِ سالبةً[1] ... ...

حمل على الضرورة، وقيل: إنما هو: بانت، بالنون.

وقد تزاد "كان" في حشوٍ كـ"ما" -كان- أصحَّ علمَ مَنْ تقدّما

انفردت "كان" من بين أخواتها بجواز زيادتها، إذا وقعت بلفظ الماضي في حشو، والمراد به: أن تكون بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر[2]، نحو: «ما كان أصحَّ علمَ مَنْ تقدَّم» ومن كلامهم: «لم يوجد كان مثلُهم»[3]،

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وتمامه:

... ... فالعيش إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ

ومحل الشاهد فيه: هو: «باتت فؤادي ذاتُ الخال سالبةً» فإنّ ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ -بات- قد جاء والياً له، فالخبر "سالبة" ومعموله "فؤادي".

وأجيب عنه بما ذكر الشارح هنا، أو بأن اسم الفعل الناسخ ضمير الشأن محذوفا، وأبطل بعض المتأخرين الاستدلال به، فقد جعل "فؤادي" منادى بحرف نداء محذوف، ومعمول الخبر محذوف أيضا، وتقدير الكلام: باتت يافؤادي ذاتُ الخال سالبةً إياك، وفيه تكلّف. ينظر البيت: أوضح المسالك ١/٢٥١، وابن عقيل١/٢٨٣،والتصريح١/١٩٠،والأشموني١/٢٤٩، ومعجم شواهد العربية٦٢.

(٢) كالمسند والمسند إليه، والجار والمجرور.

(٣) هذا بعض كلمة لقيس بن غالب قالها في فاطمة بنت الخرشبّ الأنمارية: وتمام الكلمة: «وَلَدَتْ فاطمة بنت الخرشّب الأنمارية الكَمَلَةَ من بني عبس لم يوجد كان أفضلُ منهم»، والشاهد فيها هو: «لم يوجد -كان- أفضل منهم» حيث وقعت "كان" زائدة بين الفعل ومرفوعه.

وتنظر هذه الكلمة في: المقتضب ٤/١١٥-١١٦، وشرح ابن يعيش ٧/١٠٠، وأوضح المسالك ١/٢٥٧، وشرح ابن عقيل ١/٢٨٩، والهمع ١/١٢٠، والتصريح ١/١٩٢.

ويقل ذلك بين الجارّ والمجرور، نحو:

٥٩- ... ... على -كان- المُسَوَّمَةِ العِـــرابِ[١]

وأما زيادتها بلفظ المضارع نحو:

٦٠- أنت -تكونُ- ماجدٌ نَبيل[٢] ... ...

فنادر.

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدره:

سَـــراة بنـــي أبـــي بكـــر تسامَـــى ... ...

البيت، ويروى: "جياد" موضع "سراة"، ويروى: "تساموا" موضع "تسامى"، ويروى أيضا: «المطهَّمة الصِّلابِ» موضع «المسوَّمة العِرابِ».

والشاهد فيه هو: وقوع "كان" زائدة بين الجار والمجرور في قوله: «علـى، كـان، المسوّمة».

وينظر البيت في: التبصرة ١٩٢/١، وشرح الكافية ٢٩٣/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، والمساعد ٢٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١، والهمع ١٢٠/١، والتصريح ١٩٢/١، والخزانة ٢٠٧/٩، وشرح الأشموني ٢٥٢/١، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

في ب: "المشومة" موضع "المسومة"، وهو تحريف.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز، وهو لأم عقيل بن أبي طالب، فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، قالته وهي تُرَقِّصُ عقيلا، وعجزه قولها:

... ... إذا تهـــبّ شمــــألٌ بَليـــل

ويروى:

أنـــت تكـــون السيـــدُ النبيــــلُ ... ...

وفي ب: "نبيك" موضع "نبيل" وهو تحريف، والشاهد من البيت: ==

ويحذفونـها ويُبقـون الخبـر وبعد "إنْ" و"لو" كثيراً ذا اشتهر

مما اختصت به "كان" من بين أخواتها جواز حذفها مع اسمها، وإبقاء الخبر على حاله منصوبا، واشتهر ذلك بعد "إنْ" الشرطية، نحو قوله:

٦١- لا تقربـنَّ الدهـرَ آل مطرِّفٍ إنْ ظالما -أبدا- وإنْ مظلومـا[١]

(=) «أنت، تكون، ماجدٌ» حيث جاءت "تكون" مزيدة في البيت، وهي بلفظ المضارع، والمعهود زيادتها في حال مضيِّها، وعدّ بعض النحويين ذلك شاذّاً، وبعضهم عدّه نادرا، وبعضهم أخرجه من دائرة الاستشهاد، قال محي الدين في تعليقه على أوضح المسالك: ٢٥٦/١: والقول بزيادة "يكون" في البيت قول ابن الناظم، وابن هشام، وتبعهما شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد، وأبي البقاء... وكذلك بيت الشاهد، ليس "تكون" فيه زائدةً، بل هي عاملة واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا، تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها، معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه، أي: تكون أنت إياه.ا.هـ. مختصرا.

ينظر البيت في: شرح ابن الناظم: ١٤٠، وأوضح المسالك ٢٥٥/١، والمساعد ٢٦٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/١، والهمع ١٢٠/١، والدرر ٨٩/١، والتصريح ١٩١/١، وشرح الأشموني ٢٥٢/١.

(١) هذا البيت من الكامل للشاعرة ليلى الأخيلية.

والشاهد منه قولها: «إن ظالما -أبدا- وإنْ مظلوما» حيث حذفت "كان" مع اسمها، وبقي خبرها، وأصل الكلام: «إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما».

ينظر البيت في: الكتاب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٦/١، وأوضح المسالك ٢٦٠/١، والمساعد ٢٧٣/١، والهمع ١٢١/١، والدرر ٩٠/١، والتصريح ١٩٣/١، وديوانها ١٠٩، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

أي: إن كنت، أو "لو" بمعناها، كما في الحديث: «التمس ولو خاتما من حديد»(1)، أي: ولو كان الملتمس، أما الحذف دونهما نحو:

٦٢- ... ... مِن لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها(2)

فنادر.

وبعد أنْ تعويض"ما" عنها ارتكب كمثل: «أمَّا أنت بَرّاً فاقتِرب»

إذا حذفت "كان" بعد «إنْ الشرطية» لم يعوض عنها شيء كما سبق، وان حذفت بعد «أنْ المصدرية» عُوِّض عنها "ما" نحو:

(1) أخرجه البخاري في باب النكاح ٣٢، ٤٠، وأبو داود في باب النكاح ٣٠، والترمذي في باب النكاح ٢٣، والنسائي في باب النكاح ٦٩، وأحمد ٥/٣٣٦، وابن ماجة ١/٦٠٨.

(2) هذا القول مأثور عن العرب، ولم يعرف له قائل، ولا تتمة، وهو من شواهد سيبويه، الخمسين، وهو في نعت إبل؛ والشَّوْل: جمع شائلة، وهي التي ارتفعت ألبانها، وجفّت ضروعها، وأتى عليها من نَتاجها سبعة أشهر وثمانية، وأما الشائل: فهي التي تشول بذنبها للقاح، وإتلاؤها: مصدر: «أَتْلَتْ النّاقة» إذا تبعها ولدُها.
والشاهد منه: «من لَدُ شَوْلاً» أي: «من لَدُ كانت شَوْلاً» فحذفت "كان" واسمها وأبقى خبرها وهو: "شولا" وهذا شاذ، هذا ما عليه أكثر النحويين، ويمكن أن يكون "شَوْلا" مفعولا مطلقا، والتقدير: «من لد شالت الإبلُ شولا».
ينظر: الكتاب ١/٢٦٤، والأمالي الشجرية ١/٢٢٢، وشرح الكافية ١/٢٥٥، واللسان "شول" ١٣/٣٩٨، والمساعد ١/٢٧٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٤، والدرر ١/٩١، وشرح الأشموني ١/٢٥٤.

«أمّا(1) أنت برّا»، أصله: أن كنت برّا، ثم حذفت "كان" وعوض عنها "ما" وانفصل الضمير لعدم ما يتّصل به، ومثله:

٦٣- أبا خراشةَ أمّا أنت ذا نفر «فإنّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ»(2)

ومن مضارع لـ"كان" منجزم تحذف نونٌ وهو حذف ما التزم

يختص مضارع "كان" من بين الأفعال كلها بحذف آخره الصحيح، لدخول الجازم المقتضي لسكونه، إلاّ أنّ هذا الحذف ليس بلازم، وأكثر ما يوجد إذا كان بعدها متحرك غير ضمير، نحو: ﴿ولاتك في ضَيق مما يمكرون﴾(3) -في النحل لا في النمل-(4).

(1) في أ: "ما" موضع "أما" وهو تحريف.

(2) هذا البيت للعباس بن مرداس، يخاطب: خفاف بن ندبة أبا خراشة، وقد سقط شطره الثاني من: ب.
والبيت من البسيط، والشاهد فيه هو قوله: «أما أنت ذا نفر» حيث حذف "كان" وعوّض منها "ما الزائدة"، وأدغمها في نون "أن" المصدرية وأبقى اسم كان وهو "أنت" وخبرها وهو: "ذا نفر"، والضَّبُعُ: السنون المجدبة.
وينظر البيت في: الكتاب ١/٢٩٣، وشرح ابن يعيش ٢/٩٩، ٨/١٣٢، والإنصاف ١/٧١، وشرح الكافية ١/٢٥٣، والمقرب ١/٢٥٩، وشرح الكافية الشافية ١/٤١٨، والمغنى، الشاهد ٤٥، والهمع ١/١٢٢، والتصريح ١/١٩٥، والخزانة ٤/١٣، وشرح الأشموني ١/٢٥٥، ومعجم شواهد العربية ٢٢٥.

(3) من الآية ١٢٧، من سورة النحل. والشاهد فيها هو قوله تعالى: ﴿ولا تك في...الآية﴾ حيث حذف "نون" تكن لوقوعها مجزومة، وما بعدها متحرك.

(4) لأنّ التي في النمل: «ولا تكن...» بالنون.

أمّا لو كان المتحرك الذي[١] بعدها ضميرا، لم يجز الحذف[٢]، نحو: «إن يكنْه فلن تُسلط عليه»[٣] ويقلّ[٤] إذا كان بعدها ساكن، نحو:

٦٤-إذا لم تَكُ الحاجاتُ من هِمَّةالفتى[٥] ... ...

أمّا لو كان الجازم مقتضيا للحذف، نحو: ﴿وتكونوا من بعده قوما صالحين﴾[٦] لم يجز حذف النون.[٧]

---

(١) سقط "الذي" من: ب.

(٢) لأن الضمائرتردالأشياءإلى أصولها،ولايحذف معهابعض الأصول،التصريح١/١٩٦

(٣) تقدم تخريج الحديث والشاهد منه هنا: «إن يكنه...»، حيث لم يجز حذف "نون" يكن، لكون المتحرك الذي بعدها ضميرا.

(٤) عدّه جمهور النحويين شذوذا ألجأت إليه الضرورة، باستثناء يونس، وابن مالك، فقد أجازاه، ينظر في ذلك: شرح الكافية ٢/٣٠٠، وأوضح المسالك ١/٢٦٩، والهمع ١/١٢٢، والتصريح ١/١٩٦، وشرح الأشموني ١/٢٥٦.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه بروايتين:

الأولى:... ... ... فليس بمغنٍ عنك عقدُ الرتائم

والثانية:... ... ... فليس بمغن عنه عقد التمائم

والذي إخاله أوفق بالمعنى الرواية الأولى، والرتائم: جمع: رَتَمَة أو رَتِيمة، وهي خيط يعقده الإنسان في أصبعه ليستذكر به الحاجة. اللسان "رتم" ١٥/١١٦.

وقد تمسّك المخالف بهذا البيت في إثبات حذف "نون" تكن وإن جاء ما بعدها ساكنا، وردّ الجمهور ذلك إلى الضرورة. ينظر البيت في: معجم شواهد العربية بالرواية الثانية: ٣٦٥، وكذلك المساعد ١/٢٧٦، وانظر تعليق محي الدين على أوضح المسالك، وعلى ابن عقيل بالرواية الأولى، وقد جاء شطره الأول في الهمع١/١٢٢.

(٦) من الآية ٩، من سورة يوسف، والشاهد منها وهو: ﴿... وتكونوا...﴾ حيث لم يجز حذف "نون" تكون لأن حزمها لم يكن بالسكون.

(٧) لأنها متحركة بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف. أفاده في التصريح ١/١٩٦.

فصل في «ما و لا و لاتَ وإنْ» المشبهات بليس

كان مقتضى القاعدة في هذه الحروف أن لا تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الأسماء نحو: ﴿وما محمد إلاّ رسول﴾[١] و﴿لا ريب فيه﴾[٢] و﴿إنْ أنت إلاّ نذير﴾[٣] وعلى الأفعال نحو: ﴿وما كنا معذّبين﴾[٤] ﴿لا يذوقون فيها الموت﴾[٥] ﴿فيما إنْ مكنّاكم فيه﴾[٦] لكنها قويت لشبهها بـ"ليس" في الدلالة على النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلى الحال.

إعمالَ ليس أُعملت "ما" دون إنْ   معْ بقا النفي وترتيب زُكِن

وسبْقَ حرف جرٍّ او ظرف كـ"ما   بيْ أنت مَعْنِيًّا" أجاز العلما

أي: تعمل "ما" النافية عمل ليس، في رفع الاسم ونصب الخبر، عند الحجازيين وبلغتهم نزل القرآن، كقوله: ﴿ما هذا بشرا﴾[٧] ﴿ما هنّ أمهاتِهم﴾[٨]. وأما بنو تميم فلا يعملونها، لكونها مشتركة بين الأسماء والأفعال، بل يتركون الاسمين بعدها مرفوعين، على ما كانا عليه من الابتداء

---

(١) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآيتين ٩، ٢٥، من آل عمران، ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٧، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة فاطر

(٤) من الآية ١٥، من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٥٦، من سورة الدخان.

(٦) من الآية ٢٦، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣١، من سورة يوسف.

(٨) من الآية ٢، من سورة المجادلة.

والخبر، وإنما يعملها أهل الحجاز بثلاثة شروط: أحدها: بقاء نفيها كما ذكر، فلو انتقض بإلاّ بَطَلَ[1] الإعمال، نحو: ﴿**وما محمد إلاّ رسول**﴾[2]، الثاني: أن لا تزاد بعدها "إنْ" فإن زيدت بطل الإعمال، كقوله:

٦٥- فمـا إنْ طِبُّنَـا جُبْنٌ ولكنْ   منايانـا ودولـة آخرينـا[3]

الثالث: أن يترتب خبرها على اسمها، فلو تقدم عليه، هو أو معموله، بطل العمل[4] كقولهم: «ما مسيءٌ من أَعْتَبَ»[5]، وكقوله:

(١) ونقل عن يونس إعمالها مع الإيجاب، ينظر: شرح الكافية ١/٢٦٧، والتصريح ١/١٩٧.   (٢) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك المرادي الصحابي ﷺ وعلّق في هامش معجم شواهد العربية بقوله: «أو الكميت» ووجد نحو ذلك في هامش المغنى. ومعنى "طبُّنا" أي: عادتنا، والطّبّ: العلّة والسبب، يقول: لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما هو القدر وحضور المنية، والشاهد فيه قوله: «فما إنْ طبّنا جبن» حيث أهملت "ما" لزيادة "إنْ" بعدها. ينظر البيت في: المقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٣، وشرح الكافية ١/٢٦٦، وأوضح المسالك ١/٢٧٥، والمغنى، الشاهد ٢٤، والمساعد ١/٢٧٨، والهمع ١/١٢٣، والدرر ١/٩٤، والخزانة ٤/٤٧٩.

(٤) في هذا تفصيل ليس هذا موضعه، ينظر في: الكتاب ١/٥٩، ٦٠، والمقتضب ٤/١٨٨، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٩، وشرح الكافية ١/٢٦٧، والمقرب ١/١٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/٤٣١، وأوضح المسالك ١/٢٨٢، والهمع ١/١٢٤، والتصريح ١/١٩٩.

(٥) وجه الاستشهاد به هو: إبطال عمل "ما الحجازية" إذا تقدم الخبر، وقد حكاه الجرمي: «ما مسيئا من أعتب» وقال: «إن ذلك لغة»، والذي في مجمع الأمثال: «ما أساء من أعتب» ٢/٢٨٨، والمعتب: من عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك. ينظر: الكتاب ١/٩٥، والمقتضب ٤/١٩٠، والإيضاح العضدي ١/١١١، وشرح الكافية ١/٢٦٦، وأوضح المسالك ١/٢٧٩، والمساعد ١/٢٨٨، والتصريح ١/١٩٨.

٦٦- ... ...   وما كلَّ مَن وافَى مِنىً أَنَا عارفُ[1]

إلاّ أن يكون معمول الخبر المتقدم[2] ظرفا، نحو: «ما عندك زيد جالسا»، وقوله:

٦٧- ... ...   فما كلَّ حينٍ مَن تُوالي مُواليا[3]

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي، وصدره:

وقالوا تعرّفها المنازلَ من مِنًى   ... ...

البيت، والشاهد فيه: قوله: «ماكلَّ مَن وافَى مِنًى أنا عارف» على رواية نصب "كلّ" حيث أبطل الشاعر عمل "ما النافية" فرفع بعدها المبتدأ والخبر، وهما: "أنا عارف" لتقدم معمول الخبر وهو "كل" على المبتدأ، وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا، وأما على رواية رفع "كلّ" فيصح أن تكون "ما" عاملة وأن تكون مهملة، ينظر البيت في: الكتاب ١/٧٢، والخصائص ١/٢٥، ٢/٣٥٤، والتبصرة ١/٢٠١، وأوضح المسالك ١/٢٨٢، والمغنى، الشاهد ١١٨٣، والمساعد ١/٢٧٨، والتصريح ١/١٩٨، وشرح الأشموني ١/٢٦٠، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧.   (٢) "المتقدم" نعت لـ"معمول".

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، ولم يعثر على قائله، وصدره:

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمِنا   ... ...

البيت، وفي المساعد ١/٢٧٨، يروى:

بأهبة حرب كن وإن كنت آمنا   ... ...

وفي المغني: يروى آخره "مؤاتيا".

والشاهد منه قوله: «فما كلَّ حين من توالي مواليا» حيث أعمل «ما النافية» مع تقدم معمول الخبر، وهو «كلّ حين» وساغ ذلك لكونه ظرفا. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٢٨٣، والمغنى، الشاهد ١١٨٢، والمساعد ١/٢٧٨، والتصريح ١/١٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٦٠، ومعجم شواهد العربية ٤٢٦.

أو جارا ومجرورا كما مثل به المصنف من قوله: «كما بي أنت معنيّا»، وأمّا نحـــو:

٦٨- وما الدهر إلاّ منجنونا بأهله   وما صاحب الحاجات إلاّ معذبا[1]

---

(١) هذا البيت من الطويل، وقد سقط شطره الثاني من: أ، وأكثر المراجع النحوية لم تقف على قائله، وقد عزاه محقّقو المغنى إلى أحد بني سعد، ونَقل مثل ذلك محقّقا المقّرب، وقد رواه في الخزانة ٩/٢٤٩،٢٥٠.

أرى الدهـــر إلاّ منجنونـا ... ...

البيت، وكذلك رواه في المغني: الشاهد ١١٧، ١/٧٦، ثـم قـال: وإنما المحفوظ: «ومـا الدهـر» ثـم إنْ صحّت روايته فتخرج على أن "أرى" جـواب لقسـم مقـدّر، وحذفـت "لا" كحذفهـا في «تـا الله تفتـأ» ودلّ علـى ذلـك- الاستثناء المفرغ.ا.هـ.

والمنجنون: هي الآلة التي يستقى عليها الماء، ينظر: اللسان "منجنون" ١٧/٣١٢، والشاهد في البيت قوله: «ما الدهر إلاّ منجنونـا» و «مـا صـاحب الحاجـات إلاّ معذّبا»، فإن ظاهره أن الشاعر قـد أعمـل "مـا" مـع الإيجـاب وقـد تمسـك بهـذا الظاهر يونس، والشلوبين، زاعميْن أن انتقاض نفي "ما" بإلاّ لا يمنع من إعمالهـا، والجمهور يؤولون هذا بأن كـلاً مـن "منجنونـا" و "معذبـا" انتصبـا علـى أنهمـا مفعول به لفعل محـذوف تقديره: "يشبه" أو علـى أنهمـا مفعـول مطلـق لفعـل محذوف أيضا، والتقدير: «يـدور دوران منجنـون» و «يعـذب معذّبـا» علـى أن "معذب" مصدر ميمي.

ينظر البيت ومـا قيـل فيـه: شرح ابـن يعيـش ٨/٥٧، وشرح الكافيـة ١/٢٦٧، والمقرب ١/١٠٣، وأوضح المسـالك ١/٢٧٦، والمغنى، الشاهد ١١٧، والهمع ١/١٢٣، والتصريح ١/١٧٩، وشـرح الأشمونـي ١/٢٥٨، ومعجـم شـواهد العربية ٢٨.

٦٩- و بني غُدانةَماإن أنتم ذهبا[1]   ... ...

على رواية ابن السكيت.

٧٠- ... ...   إذْ مـا مثلَهـم بَشَـر[2]

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط، و لم يعرف قائله، وعجزه:

... ...   ولا صَريفا ولكـن أنتـم الخَـزَفُ

وفي الكافية الشافية: "خـزف" موضـع "الخزف"، والصريف: الفضة الخالصة. ينظر: اللسان"صرف" ١١/ ٩١، والخزف: كل ما عمل من الطين وشوي بالنار. ينظر: اللسان "خزف" ١٠/٤١٣.

وهذا البيت يروى بروايتين، إحداهمـا روايتـه برفـع "ذَهَـب" و "صَريـف" وهـي رواية الجمهور، وهي شاهدة على إبطال عمل: "مـا النافيـة"، إذا زيـدت بعدهـا "إنْ" والأخرى رواية ابن السكيت هذه، وقد استدل بها على إعمال "ما النافيـة" وإنْ زيدت بعدها "إنْ" وقد أنكر عليه الجمهـور ذلـك، ولـو سـلّم بصحـة هـذه الرواية فإنهم يجعلون "إنْ" مؤكدة لنفي "ما". ينظر البيت وما قيل فيه في: شـرح الكافية ١/٢٦٧، وشرح الكافية الشـافية ١/٤٣١، وأوضح المسـالك ١/٢٧٤، والمغنى الشـاهد ٢٥، والهمـع ١/١٢٣، والـدرر ١/٩٥، والتصريـح ١/١٩٧، والخزانة ٤/١١٩، ومعجم شواهد العربية ٢٣٨.

(٢) هذا بعض بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وقبله:

فأصبحـوا قد أعاد الله نعتمهم   إذْ هـم قريـش ... ...

البيت. والشاهد منه قوله: «ما مثلَهم بشر» فإن بعض النحاة ومنهم الفراء ذهب إلى جواز إعمال"ما النافية" وإنْ تقدم خبرها على اسمها، والجمهور يمنعون ذلـك. ينظرالكتاب١/٦٠،والمقتضب٤/١٩١،وشرح الكافية١/٢٦٧،والمقـرب١/١٠٢، وأوضح المسالك١/٢٨٠، والهمع١/١٢٤، والتصريح١/١٩٨، والخزانة٤/١٣٣، وشرح الأشموني ١/٢٥٩، وديوانه ٢٢٣، ومعجم شواهد العربية ١٦٢.

فمؤول.

ورفع معطوف بـ"لكن" أو بـ"بل" من بعد منصوبٍ بـ"ما"الزم حيث حَلّ

إذا عطفت على خبر[1] "ما" المنصوب، فإن كان العطف بلكن، أو ببل، تعيّن رفع المعطوف لبطلان حكم النفي فيه بهما، إذ كلّ منهما يقتضى بعد النفي ضده، فتقول: «ما زيد مقيما بل ظاعن» و «ما عمرو صحيحاً لكن سقيم» فلو عطفت بغيرهما مما يقتضى التشريك[2] فلك أن تنصب المعطوف إتباعا على اللفظ، نحو: «ما زيد آكلا وشاربا»، ولك أن ترفعه إتْباعا على المحل، نحو: «ما عمرو مسافرا فحاج».

وبعد "ما" و"ليس" جرّ البا الخبرْ وبعد لا ونفي "كان" قد يُجَر

تدخل الباء على الخبر بعد "ما"[3] و"ليس" لتأكيد[4] النفي، فتجره لفظا، نحو: ﴿وما هم منها بمخرجين﴾[5] ﴿أليس الله بكاف عبده﴾[6]

---

(١) سقط "خبر" من: ب.

(٢) في أ: "للتشريك".

(٣) أي الحجازية والتميمية، وهذا قول الجمهور، وقد خالف الفارسي والزمخشري في ذلك وجعلوا إلحاق الباء خاصا بخبر ما الحجازية.
ينظر: الإيضاح العضدي ١/١١٠، والمفصل ٢/١١٤.

(٤) هذا تعليل الكوفيين، وأما البصريون فيرون أن فائدة لحاق هذه الباء هي: دفع توهم أن يكون الكلام موجبا، لاحتمال أنّ السامع لم يسمع النفي في أول الكلام، فيتوهمه موجَبا، فإذا لحقت الباء الخبر ارتفع احتمال التوهم.
ينظر أوضح المسالك ١/٢٩٢، والهمع ١/١٢٧، والتصريح ١/٢٠١.

(٥) من الآية ٤٨، من سورة الحجر. (٦) من الآية ٣٦، من سورة الزمر.

وله حينئذ محلّان: محل أصلي، وهو الرفع، ومحل ثان، بعد دخول "ما وليس" وهو النصب، ولفظه مجرور، ولذلك[1] جاز إعراب المعطوف عليه بالحركات الثلاث، وقد تدخل الباء على خبر "لا" كقوله:

٧١- فكن لي شفيعاً يوم لا ذوشفاعة بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب[2]

وعلى خبر كان[3] المنفية، نحو:

٧٢- وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[4]

---

(١) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تحريف.

(٢) هذا بيت من الطويل، للشاعر: سواد بن قارب، يخاطب به رسول الله ﷺ، والشاهد فيه: "بمغن" حيث أدخل الباء الزائدة في خبر "لا" النافية، كما تدخل على خبر "ليس" و"ما".
وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/٤٤٠ .
وفيها: "وكن" موضع "فكن"، وأوضح المسالك ١/٢٩٤، والمغني، الشاهد ٧٧٤، وشرح ابن عقيل ١/٣١٠، والهمع ١/١٢٧، والدرر ١/١٠١، والتصريح ١/٢٠١، وشرح الأشموني ١/٣١٠، ومعجم شواهد العربية ٥٦ .

(٣) في كثير من الشروح: "تدخل الباء على خبر كل ناسخ" من غير تخصيص بخبر كان المنفية.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو من لامية العرب المشهورة، وقائله هو: الشنفرى: عمرو بن بَراق الأزدي، العدّاء المشهور.
والشاهد فيه قوله: "بأعجلهم" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع "كان" المنفي بـ"لم". وينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٢٩٥، والمغني، الشاهد ٩٦٥، والمساعد ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٣١٠، والهمع ١/١٢٧، والدرر ١/١٠١، وشرح الأشموني ١/٢٦١، ومعجم شواهد العربية ٢٧٩ .

في النكـرات أعملـت كلـيس "لا"   وقد تلي"لات" و"إنْ" ذا العملا

"لا" تعمل[1] عمل "ليس" بالشروط المتقدمة في عمل "مـا" وتزيـد على ذلك باشتراط كون معموليها نكرتين[2]، كقوله:

٧٣- تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا   ولا وَزَرٌ مما قضى ا لله واقيـا[3]

إلاّ أنّ عملها أقلُّ من عمل"ما" وأقلُّ من عملهما عمل"لاتَ" وعمـل "إنْ"، ومن عملها قراءة بعضهم: ﴿إنْ الذين تدعون من دون ا لله عبـاداً أمثالَكُـم﴾[4]

(١) قال بالإعمال سيبويه، وطائفة من البصريين، وهـو المشـهور عندهـم، وهـو عنـد الحجازيين خاصة، واستثنى منهم الزمخشري طيّئا، وذهـب الأخفش وغـيره إلى عدم الإعمال، وهو القياس، لعدم اختصاصها. ينظر المسألة في الكتـاب ١/٥٨، والمقتضب ٤/٣٦٠-٣٦١، وشرح ابن يعيش ١/١٠٥، وشرح الكافيـة الشـافية ١/٤٤٠، وأوضح المسالك ١/٢٨٤، والهمع ١/١٢٥، والتصريح ١/١٩٩ .

(٢) ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للنابغة الجعدي قوله:

وحلّتْ سواد القلب لا أنا باغيا   سـواها، ولا عـن حبّهـا متراخيـا

وأجاز الناظم القياس عليه في التسهيل (٥٧)، وتأوّله في شرح الكافية ١/٤٤.

تنظر: الأمالي الشجرية ١/٢٨٢ .

(٣) هذا البيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله، وقد سقط شطره الثاني من: أ ، والشاهد فيه قولـه: "لاشيءٌ... باقيـا" و"لا وَزَرٌ... واقيـا" حيث أعمـل "لا" في الموضعين عمل "ليس" وقد ذكر الاسم والخبر، وهما نكرتان.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٢٨٦، والمغنى، الشاهد ٤٣٦، ٤٤٠؛ وشرح ابن عقيل ١/٣١٣، والهمـع ١/١٢٥، والـدرر ١/٩٧، والتصريـح ١/١٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٦٣.

(٤) من الآية ١٩٤، من سورة الأعراف. والقراءة المذكورة بنصب "عبادا" ==

على تقدير النفي، أي: ليسوا أمثالكم بل أنتم أكمل منهم.

وما "للاتَ" في سوى حينٍ عَمَلْ   وحَذفُ ذى الرفعِ فَشَا والعَكس قَـلّ

"لاتَ" قيل: هي كلمة مستقلة، وقيل: بل هي "لا" زيدت عليها التاء"، وقيل: بل التاء داخلة على مابعدها، وإنما تعمـل[1] في اسم زمـان سـواء كـان

(=) ونصب "امثالكم" كذلك، وقد انتصب "عبادا" علـى أنـه خـبر لـ"إنْ" ومـابعده نعت. وقوله: "بعضهم": نصّ عليه ابن جـني في المحتسـب ١/٢٧٠، فقـال: "... ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير..." وذكر الآية، وقد خرّج أبو حيان هذه القراءة على أنّ "إنْ" هي المخفّفة من الثقيلة، وأعملها عمـل المشـددة، ونصـب خبرهـا على لغة مـن ينصب أخبـار "إنّ وأخواتهـا" أو علـى إضمـار فعـل تقديـره: "إنّ الذين تدعون من دون ا لله تدعون عبادا أمثالكم". البحر المحيط ٤/٤٤٤ .

(١) لم تتفق كلمة النحاة على أن "لات" عاملة، فبعضهم لايرى لها عملا، فإنْ وليهـا مرفوع فهو على الابتداء -عنده- أو منصوب، فهو بفعل محذوف، وهـذا أحـد قولي الأخفش، ونقل عنه أيضا أنها تعمل عمل "إنّ"، وقال الفراء: "ومن العرب من يضيف "لاتَ" فيخفض، أنشدوني:

...   . لاتَ سـاعةِ مَنْـدَمِ

ولا أحفظ صدره، ... وأنشدني بعضهم:

طلبـوا صُلْحَنـا ولاتَ أَوانٍ   فأجبنـا أنْ ليـس حـين بَقَـاءِ

فخفض "أوان". فهذا خفض. أ.هـ بحروفه.

ينظر معاني القرآن ٢/٣٩٨. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٣ .

وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل "ليس" واشترطوا لذلك أن يكون معمولاها اسمي زمان وأن يحذف أحدهما. ينظر: شرح ابن يعيش ٢/١١٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٠، ٣٢١، والهمع ١/١٢٦، والتصريح ١/٢٠٠ .

بلفظ الحين أو غيره[1]، كـ"الأوان" و"الساعة"، نحو: ﴿ولات حينَ مناصٍ﴾[2] وكقوله:

٧٤- ندم البغاة ولات ساعة مندم[3]   ...   .

ولذلك أهملت في قوله:

٧٥- ...   .   يبغي جوارك حين لاتَ مُجير[4]

---

(١) هذا ماذهب إليه ابن مالك في كافيته ١/٤٤٣، وابن هشام في الشذور ٢٥٣، وذهب الجمهور وفيهم سيبويه إلى أن عمل "لات" مع الحين خاصة.
ينظر: الكتاب ١/٥٧، والهمع ١/١٢٦، والتصريح ١/٢٠٠ .

(٢) من الآية ٣، من سورة ص.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نسب إلى عدة شعراء، وأكثر المصادر على أنه لمحمد بن عيسى بن طلحة، وقيل: لمهلهل بن مالك الكناني، وبعضهم يسنده لرجل من طيء من غير ذكر اسمه، وتمامه قوله:

* والبغي مرتع مبتغيه وخيم *

والشاهد فيه: "ولات ساعة مندم" حيث أعمل "لات" في "ساعة" وهي: بمعنى: الحين، على ماذهب إليه بعضهم كما تقدم في (١).
ينظر البيت في: الكافية الشافية ١/٤٤٣، وشذور الذهب ٢٥٤، والمساعد ١/٢٨٣، وابن عقيل ١/٣٢٠، والهمع ١/١٢٦، والدرر ١/٩٩، والخزانة ٤/١٧٥، ١٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٦٦، ومعجم شواهد العربية ٣٥٦ .

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره:
لهفي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ   ...   . البيت.
والأكثرون على أنه لشمردل الليثي، وقيل: لعبدا لله بن أيوب التميمي.
والشاهد فيه: "لات مجيرُ"، حيث مدخول "لات" اسم مرفوع ==

ويجب حذف أحد معموليها، والأكثر حذف المرفوع منهما، وهو الاسم، كما سبق، وعكسه قليل، وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع، كقراءة بعضهم: ﴿ولاتَ حينُ مناصٍ﴾.[1]

أفعال المقاربة

لما كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ما يدل على الشروع في الفعل كـ"أخذ" وإلى ما يدل على رجائه كـ"عسى" وإلى ما يدل على مقاربته كـ"كاد"، وكانت المقاربة مرتبة متوسطة بين الشروع في الفعل ومجرد رجائه، جعلوها ترجمة الباب، إذ الوسط دالّ على كلٍّ من الطرفين.

ككان "كاد، وعسى" لكنْ ندر   غيرُ مضارعٍ لهذينْ خبر

أي: مثل "كان" في اقتضاء اسم مرفوع، وخبر منصوب "كاد" الدالة على مقاربة الخبر، و"عسى"[2] الدالة على رجائه،لكن يفارقانها في التزام كون

(=) وليس "الحين" أو ما في معناه، فلا يكون معمولا "للات" ولكنه مرفوع على الابتدائية أو الفاعلية لفعل محذوف، وفي المغني "ليس" موضع "لات".
ينظر البيت: أوضح المسالك ١/٢٨٧، والمغني، الشاهد ١٠٦٩، والهمع ١/١١٦، والدرر ١/٨٥، والتصريح ١/٢٠٠، والخزانة ٤/١٧١، ١١/١٩٢، وشرح الأشموني ١/٢٦٦، ومعجم شواهد العربية ١٦٩ .

(١) من الآية ٣، من سورة ص ، والقراءة منسوبة إلى عيسى بن عمر.
ينظر: مختصر شواذ القرآن ص١٢٩، والبحر المحيط ٣٨٥/٧ .

(٢) الجمهور على أن "عسى" من أخوات كاد، وأنها فعل غير متصرف، وذهب بعض النحويين كابن السراج، وثعلب، ==

خبرهما فعلا مضارعا نحو: ﴿كادوا يكونون عليه لِبدا﴾[1] ﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح﴾[2] إلاّ في نادر من الكلام، كمجيئه مفردا في قوله:

٧٦- فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وماكِدْتُ آيبا ... ...[3]

(=) إلى أنها حرف لعدم تصرّفها ولكونها بمعنى "لعلّ"، وجعلها سيبويه -في حال اتّصالها بالضمير المنصوب- بمنزلة "لعلّ" وقد غلّطه في ذلك المبرد، وعدّها ابن هشام مرة في باب "إنّ" ومرة في باب "كاد" وفي ذلك دليل على ميله إلى مذهب سيبويه، فيتبيّن من هذا أن للنحاة في "عسى" ثلاثة أقوال:
- القول أنها فعل على كلّ حال، وعليه الجمهور.
- القول أنها حرف وعليه ابن السراج، وثعلب وغيرهما.
- القول أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك، وعليه سيبويه وبعض المتأخرين كابن هشام.

ينظر: الكتاب ٢/٣٧٤، والمقتضب ٣/٦٨-٧٢، والأصول ٢/٢٠٧، وشرح ابن يعيش للمفصل ٧/١١٥-١٢٧، وشرح الكافية ٢/٣٠١-٣٠٣، وشرح الجمل ٢/١٧٦، والجنَى الداني ٤٣٤، وأوضح المسالك ١/٣٠١، والمغني ١/١٦٢، والهمع ١/١٢٨، والتصريح ١/٢٠٩.

(١) من الآية ١٩، من سورة الجن. (٢) من الآية ٥٢، من سورة المائدة.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: ثابت بن جابر «تأبط شرا» وتمام البيت:

... ... وكم مِثْلها غادرتُها وهي تَصْفِر

وفَهْمٌ: قبيلة الشاعر، يقول: رجعت إلى قومي، وأَفْلَتُّ من أعدائي بعد أن ظنوا أنهم قدروا عليّ، وليست هذه بأول خطة أنجو منها، بل كثير مثلها تركتها وأصحابها تتقطع قلوبهم أسفا وحسرة على إفلاتي، والشاهد من البيت قوله: «وما كدت آيبا» حيث أعمل "كاد" عمل كان، وقد جاء بالخبر مفردا، ==

وفي قولهم: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً».[1]

وكونه بدون أنْ بعد "عسى" نَزْرٌ و "كاد" الأمر فيه عُكِسا

أي: كون المضارع الواقع خبرا[2] لهذين الفعلين مجردا[3] من "أن" بعد عسى قليل، كقوله:

(=) والقياس أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، ولذا أنكر هذه الرواية بعض النحاة، وزعم أن الرواية الصحيحة هي: «وما كنت آيبا».

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٧/١٣، ١١٩، ١٢٥، والإنصاف ٢/٥٥٤، وشرح الكافية ٢/٣٠٥، وشرح الكافية والشافية ١/٤٥٢، وأوضح المسالك ١/٣٠٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٥، والهمع ١/١٣٠، والدرر ١/١٠٧، والتصريح ١/٢٠٣، والخزانة ٨/٣٧٤، وشرح الأشموني ١/٢٦٩، ومعجم شواهد العربية ١٥٢.

(١) هذا المثل مأثور عن الزبّاء، والغوير: ماء بالسماوة، والأَبْؤُس: جمع: بؤس، ولهذا المثل قصة ذكرها في مجمع الأمثال ٢/١٧، رقم المثل: ٢٤٣٥، ووجه الاستشهاد به أن سيبويه خرجه على أن "أبْؤُساً" خبر "عسى" وذكر أن ذلك يجرى مجرى الضرورة، وعدّه هنا في النادر، وبعض النحويين جعله "خبرا" لـ"يكون" محذوفة، أو لـ"يصير" محذوفة وقيل: إنه مفعول لفعل محذوف، وقيل: مفعول مطلق عامِلُه محذوف.

ينظر المثل والكلام عليه في: الكتاب ٣/١٥٨، والمقتضب ٣/٧٠-٧٢، وشرح ابن يعيش ٧/١١٦، ١١٩، ١٢٢، ١٣٢، وشرح الكافية ٢/٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/٤٥١، واللسان «غور، بأس» ٦/٣٤٣، والتصريح ١/٢٠٣، وأوضح المسالك ١/٣٠٤.

(٢) في النسختين: "خبر" وهو تحريف. (٣) في أ: "بجرد" وهو تحريف.

٧٧- عسى فرجٌ يأتي به الله إنّه ... له كلّ يوم في خليقته أمرُ[1]

و لم يَرِدْ في القرآن إلاّ مقترنا بـ"أنْ". و أما "كاد" فبالعكس، المشهور تجرد خبرها من "أنْ" و لم يرد في القرآن إلاّ كذلك، واقترانه بـ"أنْ" قليل، كقوله:

٧٨-كادت النفسُ أنْ تَفيضَ عليه[2] ... ...

وسر ذلك أنّ "أنْ" تخلص الفعل للاستقبال، و"كاد"[3] تدل على قربه

(١) هذا البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، والشاهد فيه قوله: "يأتي به" فإنه خبر "عسى" وقد تجرد من "أنْ" وهذا قليل كما ذكر الشارح.
ينظر البيت في: المساعد ١/٢٩٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٩، والهمع ١/١٣١، والدرر ١/١٠٩، ومعجم شواهد العربية ١٥١.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف للشاعر: محمد بن مناذر، مولى بني صبير ابن يربوع، وهو أحد شعراء البصرة، وقد أدرك زمن المهدي العباسي وتوفي في خلافة المأمون، وتمام هذا البيت قوله:

... ... إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ

هكذا رواه أكثر النحويين، وفي "اللسان" والمغني:

.. .. مذ ثَوَى حشو رَيطة وبُرود

والرّيطة: الملاءة، والمراد بها هنا الكَفَن، والشاهد منه قوله: «أن تفيض»، وفي ب: «أن تفضي» فإنه خبر "كاد" وقد اقترن "بأنْ" وذلك قليل. ينظر البيت في: اللسان "فيظ" ٩/٣٣٤، والمغني، الشاهد ١١٢٧، وأوضح المسالك ١/٣١٥، والمساعد ١/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٠، والتصريح ١/٢٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٧٠، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

(٣) في أ: "كان" وهو تحريف.

من الحال كما سبق، فالإتيان بـ"أنْ" بعدها مناقضة لمدلولها، بخلاف "عسى"، فإن الخبر بعدها مرجو، لم يعلم قرب وقوعه.

وكعسَى "حَرَى" ولكن جُعِلا ... خَبَرُها حتماً بـ"أنْ" متَّصِلا

مثل عسى في الدلالة على الترجي، وفي العمل: "حرى" إلاّ أنّ إقتران خبرها بـ"أنْ" لازم نحو: «حرى زيد أنْ يفعل كذا».

وألزموا "اخلَولَقَ" أنْ مثلَ حَرَى ... وبعدَ "أوشك" انتفا "أنْ" نَزَرا

"اخلولق" من أفعال الرجاء أيضا، إلاّ أنهم ألزموا خبرها الاقتران "بأنْ" كحَرَى، نحو: «اخلولقت السماء أنْ تمطرَ» وأما «أوشك» فمن أفعال المقاربة إلاّ أنها جرت في اقتران خبرها بـ"أنْ" مجرى عَسَى، وكثر اقتران خبرها "بأنْ" كقوله:

٧٩-إذا المرء لم يغْشَ الكريهةَ أوشكتْ ... حبالُ الهُوَيْنَى بالفتى أنْ تَقَطَّعا[1]

وتجرده منها قليل، كقوله:

٨٠- يوشكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيّته ... في بعض غِرَّاتِهِ يوافقها[2]

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر: الكلحبة العريني، وفي الكافية الشافية: "تجذّما" موضع "تقطعا". والشاهد فيه قوله: «أوشكت ... أنْ تقطعا»، حيث اقترن خبر "أوشك" بأنْ، وهذا هو الكثير المعهود في خبرها.
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/٤٥٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٣، والهمع ١/١٣٠، والدرر ١/١٠٥، والخزانة ١/٣٨٦،٣٨٧، ومعجم شواهد العربية ٢١٠.

(٢) هذا البيت من المنسرح، وهو للشاعر: أميّة بن أبي الصلت، ووجه الاستشهاد به هو: أن الشاعر قد جاء بخبر،
==

والصواب التخيير، لورود التجرد في قوله ﷺ: (يوشك الرجل متكئا على أريكته يأتيه الحديث من أمري...).[1]

ومثلُ كادَ في الأصحِّ "كَرَبا" وتَركُ أنْ معْ ذى الشروع وَجَبا

كـ"أنْشأَ" السائقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كذا"جَعَلْتُ" و"أَخَذْتُ" و"عَلِقْ"

"كرب" من أفعال المقاربة أيضا، وهي في اقتران خبرها بـ"أنْ" بمنزلة "كاد" والأكثر تجرده، نحو:

٨١- ... ... وقدكَرَبَتْ من شِدّة الوَجْدِتَطلّع[2]

وكقوله:

(=) "يوشك" وهو "يوافقها" بدون أنْ، وهذا قليل وروده، فإنّ الكثير اقتران خبرها بأنْ كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الكتاب ٣/١٦١، وشرح ابن يعيش ٧/١٢٦، وشرح الجمل ٢/١٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٥٦، وأوضح المسالك ١/٣١٣، والمساعد ١/٢٩٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٣، والهمع ١/١٢٩-١٣٠، والدرر ١/١٠٣-١٠٦، والتصريح ١/٢٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٧١، وديوانه ٤٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٩.

وقال في الكتاب: "وتقول" يوشك أنْ تجيء ... وقد يجوز: يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء. ا.هـ.

(١) الحديث في: سنن أبي داود: باب السنة. والإمارة ٣٣، وسنن الترمذي باب العلم ١٠.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وقد بحثت -طويلا- عن مرجع له فلم أجد، ووجه الاستشهاد به هو أن خبر "كرب" وهو "تطلع" جاء مجردا من "أن" وهذا هو الأكثر فيه.

٨٢-كَرَبَ القَلْبُ مِن جَواه يَذوب[1] ... ...

ويجوز اقترانه بـ"أن" في أصح قولي[2] النحاة، إلاّ أنه قليل، كقوله:

٨٣- ... ... وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعا[3]

ولم يذكر سيبويه فيها إلاّ التجرد، وما[4] استعمل من أفعال هذا الباب دالا على الشروع في خبره، وجب تجرد خبره من (أن) لمناقضتها لمدلوله، وأفعال الشروع خمسة، "أنْشَأَ" نحو: «أنشأ السائق يحدو» و"طَفِق"

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، للشاعر: الكلحبة اليربوعي، وفي معجم الشواهد العربية: "العربي"، وقيل لرجل من طيِّئ، وتمامه قوله:

... ... حين قال الوشاةُ هِنْدٌ غَضُوب

ووجه الاستشهاد به هو أن خبر "كَرَب" وهو "يَذوب" جاء مجردا من "أنْ" وهذا هو الأكثر فيه، ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٣١٤، والمساعد ١/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٥، والهمع ١/١٣٠، والدرر ١/١٥، والتصريح ١/٢٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٧١، ومعجم الشواهد العربية ٥٢.

(٢) والقول الآخر جعله لسيبويه، كما سيذكره.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: أبي هشام بن زيد الأسلمي، وعزاه في: معجم الشواهد، والتصريح إلى أبي زيد الأسلمي، وصدره:

سقاها ذوو الأحْلامِ سَجْلاعلى الظّما ... ... البيت.

والشاهد فيه قوله: «أنْ تقطّعا» حيث جاء الشاعر بخبر "كرب" مقترنا بـ"أن" وهذا قليل. ينظر البيت في: شرح جمل الزجاجي ٢/١٧٧، وأوضح المسالك ١/٣١٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٥، والمساعد ١/٢٩٦، والهمع ١/١٣٠، والتصريح ١/٢٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٧١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٩.

(٤) في ب: "وأمّا" موضع "وما" وهو تحريف.

كقوله تعالى: ﴿وطفقا يخطفان عليهما من ورَق الجنّة﴾[١] وقد تفتح الفاء منها أو تبدل باء، و"جَعَل" نحو:

٨٤-وقدجعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثقِلُني ثوبي[٢] ... ...

(١) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف.

(٢) هذا بعض بيت من البسيط، للشاعر: عمرو بن أحمد الباهلي، وقيل: لأبي حية النميري،وقيل:للحكم بن عبدل، وأكثر الروايات على القول الأول، وتمام البيت:

... ... فأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ

وأكثر النحويين ينشده: "الثَّمِلِ" موضع "السَّكِرِ" قال البغدادي في الخزانة ٣٥٨/٩: «والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمر الباهلي، إلاّ أن قافيتها رائية لا لامية، كما وقع في إنشاد النحويين».

والشاهد من البيت: "جعلتُ" فإنه فعل دالّ على شروع المتكلم فيما ذكر وفي البيت شذوذ لم يتعرض له الشارح، وهو: أنه يشترط لخبر هذه الأفعال -أي أفعال الشروع- أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أنْ" رافع لضمير الاسم، فلا يجوز أن يرفع الظاهر لا أجنبيا ولا سببيًا، فلا يقال: «أنشأ عمرو ينشد ابنُه» لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه، لا غيره، وفي هذا البيت جاء ما ظاهره أن خبر "جعَلَ" رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم "جعل" وهذا مخالف لما تقرر، ولذا عدّه بعضهم من النادر، وتأوّله بعضهم على أن المعنى أثقل بثوبي، أو على حذف مضاف، كأنه قال: «وقد جعل ثوبي إذا ما قمت يثقلني». ينظر البيت وما قيل فيه في: شرح الكافية ٣٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/١، والمغني، الشاهد ٩٨٨، والمساعد ٣٠٢/١، والهمع ١٣١/١، والتصريح ٢٠٦/١. وتنظر: الخزانة ٣٥٥/٩، ومعجم شواهد العربية ١٧٩.

و"أَخَذَ" نحو:

٨٥-فأخذتُ أسألَ والرسومُ تُجيبني[١] ... ...

و"عَلِقَ" كما جاء في الحديث: «فَعَلِقتْ به الأعرابُ يسألونه».[٢]

واستعملوا مضارعا لـ"أَوْشَكا" و"كاد" لاغيرُ وزادوا "موشِكا"

هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلاّ "كاد" و"أوشك" فإنه قد استعمل منهما مضارع، نحو: ﴿يكادُ زَيتُها يُضِيءُ﴾.[٣]

٨٦- يوشك من فرَّ من منيته[٤] ... ...

وهو[٥] في "أوشك" أكثر من الماضي، وفي قوله: «لا غيرُ» نظر، فإن الأخفش حكى مضارع "طفَق" -المفتوحة الفاء- على: "يَطفِق"[٦] كضرب يضرِب، والكسائي: حكى مضارع "جَعَلَ" كقولهم: «إنّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مَجَّه»[٧]، وزادوا في التّصرفات استعمال اسم الفاعل من أوشك.

كقوله:

(١) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أعثر على اسم قائله، ولا تتمته، وقد ذكر هذا الجزء منه السيوطي في الهمع ١٢٨/١.

(٢) ينظر البخاري، الجهاد، باب الشجاعة في الحرب والجبن: ٢٤، ٢٠٩/٣، ومسند أحمد ٨٤/٤، ولفظهما: «... عَلِقَه الأعرابُ يسألونه».

(٣) من الآية ٣٥، من سورة النور. (٤) سبق تخريج هذا الشاهد في ص٢٢١

(٥) في ب: "هو" موضع "وهو"

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش٢٩٦/٢

(٧) ينظر المثل في: التصريح ٢٠٨/١، والهمع ١٢٩/١، وأوضح المسالك ٣١٨/١، والأشموني ٢٧٤/١.

٨٧- فإنكَ موشكٌ أنْ لا تَراها[1] ... ...

ولا يثبت[2] استعماله من "كاد" و "كَرَب"

بعد"عسى،اخلولق،أوشك"قد يرد غِنى بـ"أنْ يَفْعَلَ" عن ثانٍ فُقِد

(١) هذا صدر بيت من الوافر، للشاعر: كُثيِّر عزة، وعجزه:

... ... وتَعْدُو دون غاضرة العَوادي

يشبِّب بغاضرة -جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان- يقول: سوف تعزّ رؤية هذه المرأة عليك مرة أخرى، وستحول دونها الموانع، وتصرف عنها الصوارف. وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٤٦٠/١، وأوضح المسالك ٣٢١/١، والمساعد ٣٠٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٩/١، والهمع ١٢٩/١، والدرر ١/١-٤، والتصريح ٢٠٨/١، والأشموني ٢٧٣/١، وديوان الشاعر ٢٢٠، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

(٢) يشير الشارح بهذا إلى ما ذكره الناظم في كافيته ٤٥٧/١، من مجئ اسم الفاعل من "كاد" وهو كائد، وإنشاده عليه: قول كثيّر عزة:

أموت أسىً يوم الرِّجام وإنني -يقينا- لَرَهْنٌ بالذي أنا كائد

والثابت: أن الذي في البيت "كابد" بالباء الموحدة، من المكابدة والعمل، كما يشير كذلك إلى ما ذكر صاحب التصريح -أيضا- من أن جماعة أثبتوا مجئ اسم الفاعل من "كرَب" وأنشدوا عليه:

أبنيّ إنّ أباك كاربُ يومه فإذا دُعيت إلى المكارم فاعجل

والثابت: أن "كاربا" في البيت: اسم فاعل من "كَرَب" التامة، في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاءُ» إذا قرب.

ينظر -في ذلك-: التصريح ٢٠٨/١، والكافية الشافية ٤٥٧/١، وأوضح المسالك ٣١٨/١-٣١٩، والأشموني ٢٧٣/١.

تختص هذه الأفعال الثلاثة بجواز إسنادها إلى "أنْ يَفعلَ" وجعله مرفوعا مغنيا عن الخبر، نحو: ﴿وعسى أنْ تكرهوا شيئا﴾[1] واخلولق أن يجيءَ، وأوشك أنْ يأتيَ، فإن ذكر بعد الفعل اسم مرفوع، نحو: «عسى أنْ يجئ زيد» فلك أن تجعل ما بعد "أنْ" مسنداً إليه فارغا من الضمير، ولك أن تجعله اسم "عسى" وتجعل "أنْ" وما بعدها الخبر رافعا لضميره[2]، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع، فتقول على التقدير الأول: «عسى أن يقومَ الزيدان، أو الزيدون»، وعلى التقدير الثاني: «عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمنَ الهندات، ومنع الشَّلَوبين[3] من هذا الوجه لضعف

(١) من الآية ٢١٦، من سورة البقرة.

(٢) ذكر الشارح مذهبين للنحاة، وقد ذهب إلى الأول جمهورهم، وعليه يكون المصدر المنسبك من "أنْ" و "الفعل" بعدها فاعلا لـ"عسى" ويكون الاسم الظاهر فاعلا للفعل المضارع، وتكون "عسى" تامة، وذهب إلى الثاني المبرد والسيرافي والفارسي، وقد اعترض عليه الشلوبين -كما ذكر الشارح- ينظر المسألة في: الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٧٠/٣، وشرح ابن يعيش ١١٨/٧،١٢٣، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، والكافية الشافية ٤٥٨/١، واللسان "عسا" ٢٨٣/١٩، والجنى الداني ٤٣٥-٤٤٠، والمغنى ١٦٢/١، والمساعد ٣٠٠/١، والتصريح ٢٠٩/١.

(٣) هو: أبو علي: عمر بن محمد بن عمر بن عبدا لله الشَّلَوْبين، الأزدي، ولد بأشبيلية سنة ٥٦٢، وتوفي بها في صفر سنة ٦٤٥، ويقال له: "الشَّلَوْبين" غير منسوب، وذلك لقب عليه، له كتاب في النحو، سماه: التوطئة، وشرح الجزولية، وتعليق على كتاب سيبويه، وكتاب القوانين. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٢٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٧.

هذه الأفعال عن توسط أخبارها.

وجرِّدَنْ "عسى" أو ارفع مضمَرا بها إذا اسمٌ قبلها قد ذُكِرا

إذا وقع بعد عسى "أنْ والفعل" وقبلها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: «زيد عسى أن يقوم» فلك أن تجعل "عسى"[١] مسندة إلى "أنْ يفعلَ" مستغنى به[٢] عن الخبر، فلا يكون فيها ضمير، ولك أن تجعلها مسندة إلى ضمير الاسم السابق، و "أنْ يفعلَ" خبرها، ويظهر أثر الوجهين في التأنيث والتثنية والجمع. فتقول على الوجه الأول: «زيد عسى أن يقوم» [و«هند عسى أن تقوم»][٣]، «والزيد ان عسى أن يقوما»، والزيدون عسى أن يقوموا «والنّسوة عسى أن يقمن»، وعلى الوجه الثاني: «هند عست أن تقوم»، و «الهندات عسين أن يقمن» و «الزيدان عسيا أن يقوما»، و«الزيدون عسوا أن يقوموا» وبالأول نطق القرآن، كقوله تعالى: **﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيرا منهنّ﴾**.[٤]

---

(١) سقطت "عسى" من: ب.

(٢) وهي حينئذ تامة، وهذه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم، فإنهم يضمرون فيها ضمير الاسم السابق، فهي عندهم ناقصة، تنظر مراجع التعليق رقم ٢ بالصفحة السابقة.

(٣) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

(٤) من الآية ١١، من سورة الحجرات.

والشاهد فيها: «... قوم عسى ...» و «نساء عسى ...».

حيث تجردت "عسى" من ضمير الاسم السابق، وهذا هو الاستعمال الحجازي، وهو الأفصح.

والفتحَ والكسرَأجزْ في"السِّينِ"من نحو "عسيتَ" وانتقا الفتحِ زُكِنْ

إذا أسندت[١] "عسى" إلى "تاء الضمير" بجميع فروعها[٢]، أو إلى ما يجرى مجراها، مما يسكّنُ له آخر الفعل المسند إليه كـ"ـنا" و "نون الإناث" فالأشهر فيها بقاء فتح "السين"[٣] على حاله[٤]، ويجوز كسرها، وبه قرأ نافع **﴿فهل عسِيتم إن توليتم﴾**[٥] ومنعه أبو عبيدة.[٦]

---

(١) في ب: "أسند".

(٢) أي في الخطاب، بحسب حال المخاطب في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

(٣) نحو: عسَيت، عسَيتما، عسَيتم، عسَيتن، وهذا هو الأشهر كما ذكر الشارح. ينظر: شرح ابن يعيش ١١٦/٧، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، وشرح الجمل١/١٧٧، وشرح الكافية الشافية ٤٥٨/١، واللسان "عسا" ٢٨٣/١٩، والمساعد١/٣٠٠، والتصريح ٢١٠/١، وشرح الأشموني ٢٧٦/١.

(٤) في أ: "حالها" موضع "حاله" وهو تحريف.

(٥) من الآية ٢٠، من سورة محمد ﷺ.

وتنظر القراءة المذكورة في: النشر ٢٣٠/٢-، وحجة القراءات ١٣٩، والمهذب في القراءات العشر ٢٣٩/٢، والبدور الزاهرة ٢٩٥.

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، اللغوي، مولى بني عبد الله بن معمر التيمي، له كتاب في مثالب العرب، وآخر في مثالب البصرة، ومعاني القرآن. اختلف في تعيين زمن ولادته فقيل: في سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١٤هـ، وقيل: ١١٤هـ، وقيل: ١٠٦، وقيل: ١٠٨، واختلف أيضا في زمن وفاته فقيل: سنة ٢٠٨هـ، وقيل: ٢٠٩، وقيل: ٢١٠، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣-٢٥٨، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣٠٩/١٢.

إنّ وأخواتها

عملت(١) هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت(٢) الرفع(٣) والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقُدِّم منصوبها على مرفوعها إشعارا(٤) بالفرعية.

لـ"إنَّ، أنّ، ليت، لكن، لعلّ ... كأنّ" عكسُ ما لـ"كان" من عَمَل

كـ"إنّ زيداً عالم بأني ... كُفءٌ ولكنّ ابنَه ذو ضِغْن"

هذه الأحرف(٥) الستة(٦) تعمل عكس

(١) في أ : "أعملت" موضع "عملت". (٢) في أ : "أوعملت" موضع"وعملت".

(٣) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون: فعندهم أنها لم تعمل في الخبر شيئا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه، هذا... وقد ذكروا أن من العرب قوما ينصبون بها الجزأين معا، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد الشعرية، مما يوهم أنه لغة، بيد أن الجمهور يمنعون ذلك، ويؤوّلون ماجاء منه موهما.
ينظر: الكتاب ١٣١/٢، وشرح ابن يعيش ١٠٢/١، وشرح الكافية ٣٤٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٧٠/١، والتصريح ٢١٠/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٧٨/١ . (٤) في ب: "استشعارا".

(٥) في ب: "الحروف" وما في أ موافق للعدد القليل، إذ الأحرف جمع قلة والستة عدد قليل.

(٦) درج بعض النحاة على هذا العدد، وقد عبّر عنها سيبويه بـ"الخمسة"، لأن "إنّ" و"أنّ" واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع أخرى، وكذلك عبّر عنها المبرد وابن السراج، وعبّر عنها ابن هشام بـ"الثمانية" فأدخل فيها "عسى" و"لا التبرئة". أوضح المسالك ٣٢٥/١ . وينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول ٢٢٩/١ .

[عمل كان](١) فتقتضي منصوبا مقدما يسمى اسمَها، ومرفوعا مؤخرا يسمى خبرَها، وهي: "إنّ": للتوكيد(٢)، نحو: "إنّ زيدا عالم، ومثله في القرآن كثير، و"أنّ للتوكيد"(٣) -أيضا- وتزيد بدلالتها على المصدر، و"ليت" للتمني، نحو: "ليت زيدا حاضر"، و"لكنّ" للاستدراك، نحو: "زيد يحبني لكنّ ابنَه ذو ضِغن عليّ" و"لعل" للترجّي(٤)، نحو: **﴿لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾**(٥)

(١) مابين المعقوفين ساقط من :ب.

(٢) في كلتا النسختين "التوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.

(٣) في كلتا النسختين "التوكيد" موضع "للتوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.

(٤) قال في اللسان: "لعلّ" وهي كلمة رجاء، وطمع، وشكّ (١٢٨/١٤).
وذكر ابن الأثير نحو ذلك، ثم قال: "وعسى ولعل من الله تحقيق.
تنظر: النهاية ٢٥٥/٤ .
وذكر ابن هشام لها أربعة معان: التوقع، والإشفاق، والاستفهام، والتعليل، وعُزي الأخير إلى الكسائي. ينظر: المغني (٣١٨).
وقد أثبته الأخفش -أيضا-. ينظر: معاني القرآن له ٤٠٧/٢، وكذلك ذكر هذه المعاني المرادي في "الجنى الداني" ٥٢٧ .
وذكر المالقي من معانيها: الترجي والتوقع، وبيّن أن الترجي فيها أكثر من التوقع.
ينظر: رصف المباني ص٤٣٤ .
وقال الصبان في حاشيته على الأشموني -بعد أن ذكر معانيها-: "وقد لاتصلح "لعل" لشيء من هذه المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿لعلكم تتقون﴾.
وقال الشوكاني: "إنه بمنزلة قوله لهم: "افعلوا ذلك على الرجاء منكم والطمع" فتح القدير ٥٠/١ .

(٥) من الآية ١، من سورة الطلاق.

وبعضهم[1] قال: للتوقع، ليدخل نحو: ﴿لعلّك باخع نفسك﴾[2] إذ هو غير مترجى[3]، والأكثرون عبروا عن الثاني[4] بالإشفاق، و"كأنّ" للتشبيه المؤكّد، نحو: "كأن زيدا أسد"، بخلاف التشبيه بالكاف.

وراع ذا الترتيب إلاّ في الذى   كـ"ليت"فيها–أو هُنا–غيرَ البَذِي

تجب في هذه الأحرف[5] مراعاة الترتيب الذي مثّل به المصنف من تقديم الاسم على الخبر، إلاّ إذا كان الخبر جارا ومجرورا، كـ"ليت فيها غيرَ البذى"، أو ظرفا كـ"ليت هنا غيرَ البذى" قال تعالى: ﴿إنّ في ذلك لعبرةً﴾[6] ﴿إنّ لدينا أنكالا﴾.[7]

وهمز "إنّ" افتح لسدّ مصدرِ   مَسَدَّها وفي سوى ذاك اكسِرِ

تتعيّن "أنّ" -المفتوحة الهمزة- إذا صح تأوّلها[8] مع معموليها بالمصدر. وذلك إذا وقعت في موضع الاسم المفرد، كوقوعها معمولة لما يطلب مفردا، إمّا فاعلا نحو: ﴿أو لم يكفهم أنّا أنزلنا عليك الكتاب﴾[9] ومنه

---

(١) أراد (ببعضهم): ابن هشام الأنصاري وغيره كالمرادي والمالقي والصبان، كما تقدم في التعليق رقم (٤) السابق.

(٢) من الآية ٣، من سورة الشعراء. (٣) في ب: "مرجى".

(٤) أي: "التوقّع". (٥) في ب: "الحروف".

(٦) من الآية ١٣، من سورة آل عمران. ومن الآية ٤٤، من سورة النور. ومن الآية ٢٦، من سورة النازعات.

(٧) من الآية ١٢، من سورة المزمل. (٨) في ب: "تأويلها".

(٩) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.

والشاهد منها: "أنّا أنزلنا" فإنه يؤول بمصدر وهو "إنزالنا" وهذا المصدر فاعل.

﴿ولو أنّهم إذ ظلموا أنفسهم﴾[1] إذ هو في تقدير: لو ثبت أنهم، أو نائبا عنه نحو: ﴿قل أوحي إليّ أنّه استمع نفرٌ﴾[2] أو مفعولا نحو: ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم﴾[3] أو مبتدأ نحو: ﴿فلولا أنّه كان من المسبّحين﴾[4] ﴿ومن آياته أنّك ترى الأرض﴾[5] أو خبرا عن اسم معنى[6]، نحو: "اعتقادى أنّك عالم" أو مجرورة بحرف، نحو: ﴿ذلك بأنهم﴾[7] أو بإضافة طالبِ مفردٍ، نحو: ﴿مثلَ ما أنكم تنطقون﴾[8] على تقدير: مثل نطقكم، أو تابعة لشئ من ذلك بعطف نحو: ﴿اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنّي فضّلتكم على العالمين﴾[9]

---

(١) من الآية ٦٤، من سورة النساء.

(٢) أول سورة الجن.

والشاهد منها: "أوحي... أنه استمع" فإنه يؤول بمصدر، وهذا المصدر نائب فاعل، والتقدير: "قل أوحي إليّ استماعُ".

(٣) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.

والشاهد منها: "أنّكم أشركتم" فإنه يؤول بمصدر: تقديره: "شِرْكَكُم".

(٤) من الآية ١٤٣، من سورة "الصّافات".

والشاهد منها: "أنّه كان" فإنه يؤول بمصدر تقديره: "لولا كونه من المسبّحين".

(٥) من الآية ٣٩، من سورة فصلت.

والشاهد منها: "أنّك ترى" فإنه في تأويل "رؤيتك".

(٦) أي: غير قول، ولا صادق عليه خبرها.

(٧) من الآية ٦١، من سورة البقرة. ومن الآية ١٢٠، من سورة التوبة. ومن الآيتين ٢٦،٢٨ من سورة محمد (ﷺ). ومن الآية ٣، من سورة المنافقون.

(٨) من الآية ٢٣، من سورة الذاريات.

(٩) من الآيتين ٤٧، ١٢٢، من سورة البقرة، ولم تذكر أ: "على العالمين".

والشاهد منها: "وأنّي فضلتكم" فإنه في تأويل "وتفضيلي..." وهذا المصدر معطوف على "نعمتيَ" الواقع مفعولا.

أو بدل، نحو: ﴿**وإذ يَعِدُكم ا لله إحدى الطائفتين أنّها لكم**﴾[1] وفي سوى ذلك يتعيّن الكسر.

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله ... وحيث "إنّ" ليمين مُكْمِلَه

أو حُكِيَتْ بالقول أو حلّتْ محل ... حالٍ كزرته وإني ذو أَمَل

وكسروا من بعد فعل عُلّقا ... باللام كـ"اعلم إنه لذو تُقَى"

تتعيّن "إنّ" المكسورة إذ لم يصح تأولها[2] بالمصدر، كوقوعها في موقع الجملة، وذلك في مواضع، أحدها: أن تقع مستأنفةً في ابتداء الكلام نحو: ﴿**إنا أنزلناه في ليلة القدر**﴾[3] ومنه: ﴿**ألاَ إنّ أولياءَ ا للهِ**﴾[4] لأن "ألاَ" لمجرد الاستفتاح، والجملة بعدها مستأنَفَة.

الثاني: أن تقع صلة[5] للموصول، نحو: ﴿**ما إنَّ مفاتِحَه لَتَنُوءُ بالعُصبة**﴾[6] [إذ المعنى: الذى إنّ مفاتحه][7] أما لو كانت بعضَ الصلة، نحو: "جاء الذي عندى أنّه فاضل" لم يتعيّن الكسر، ومثله قولهم: "لا أفعله ما إنّ

---

(١) من الآية ٧، من سورة الأنفال.
والشاهد منها: "أنّها لكم" وهو في تأويل مصدر يقع بدل اشتمال من "إحدى -وهي مفعول به- والتقدير: "وإذ يعدكم ا لله إحدى الطائفتين كونَها لكم".

(٢) في ب: "تأويلها".

(٣) الآية الأولى من سورة القدر, وزاد في ب قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما ليلة القدر﴾. (٤) من الآية ٦٢، من سورة يونس.

(٥) نَصَّ كثير من الشراح على تصدرها لجملة الصلة تبعا للناظم؛ وهو أولى.

(٦) من الآية ٧٦، من سورة القصص. (٧) مابين المعقوفين ساقط من: أ .

حراء مكانه"[1] إذ التقدير: ماثبت، ولذلك[2] قال: "وفي بدء صلة" أي: في ابتدائها.

الثالث: أن يجاب بها القسم، دخلت اللام في خبرها، نحو: ﴿**والعصر إنّ الإنسانَ لفي خسر**﴾[3] أو لم تدخل، نحو: ﴿**حم، والكتاب المبين، إنّا أنزلناه**﴾.[4]

الرابع: أن تقع إنّ[5] محكيّة بالقول، نحو: ﴿**قال إنّي عبدا لله**﴾.[6]

الخامس: أن تقع في موضع الحال، نحو: ﴿**كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحق وإنّ فريقا من المؤمنين لكارهون**﴾.[7]

السادس: أن تقع بعد فعل معلّق[8] عن العمل باللام، كما مثّل به[9] المصنّف من قوله: "كاعلم إنّه لذُو تُقى" ومثله: ﴿**وا لله يعلم إنّك لرسوله**﴾[10]

---

(١) ينظر أوضح المسالك ١/٣٣٥، والتصريح١/٢١٥، وقد سقطت: "إن" من: ب.
وحِراء: جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى منى.
اللسان "حرى" ١٨/١٨٩ .

(٢) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تحريف.

(٣) الآيتان ١، ٢ ، من سورة العصر.

(٤) الآيتان ١، ٢ وبعض ٣، من سورة الدخان. (٥) سقطت "إنّ" من: أ .

(٦) من الآية ٣٠، من سورة مريم. (٧) الآية ٥، من سورة الأنفال.
والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإن فريقا...﴾ الآية، فإنّ "إنّ" وما دخلت عليه في موضع الحال.

(٨) التعليق هو: ترك العمل لفظا لا محلاً لمانع. (٩) سقطت "به" من: أ .

(١٠) من الآية الأولى من سورة المنافقون.
والشاهد فيها: "يعلم إنّك..." حيث وردت "إنّ" مكسورة الهمزة لوقوعها بعد فعل معلّق عن العمل، وهو "يعلم"، كما سيأتي في موضعه.

ومن المواضع التى[1] لايصح تأوّلها فيها بالمفرد ما[2] إذا وقعت بعد لازم الإضافة، إلى الجملة كـ"حيثُ"، و"إذْ" نحو: "جلست حيث إنّك جالس" و"جئتك إذ[3] إنّك راكب" أو صفة لنكرة نحو: "مررت برجل إنّه فاضل" أو خبراً عن اسم عين نحو: "زيد إنّه عالم" ومثله: **﴿والذين يُمَسّكون بالكتاب وأقاموا الصلاةَ إنّا لا نضيع أجر المصلحين﴾**.[4]

بعدَ "إذا" فجاءةٍ أو قسمِ — لا لاَمَ بعده بوجهين نُمِي

معْ تلو "فالجزا" وذا يطّردُ — في نحو: "خيرُ القولِ إنّي أحمدُ"

إذا وقعت "إنّ" في موضع يصلح للمفرد والجملة، جاز فتح همزتها وكسرها، وذكر المصنف من ذلك أربعة مواضع:[5]

---

(١) في ب: "الذى" موضع "التى".

(٢) في أ: "أما" موضع "ما" وهو تحريف.

(٣) سقط "إذ" من: ب .

(٤) الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.
والشاهد فيها: ﴿... إنّا لا نضيع...﴾ الآية، حيث وقعت "إنّ" مكسورة الهمزة لمجيئها خبرا عن اسم عين وهو "والذين يمسّكون...".

(٥) اقتصر الشارح هنا على ماذكر المصنف، وبقي مواضع أخرى يجوز فيها الأمران -أعني الكسر والفتح في "همزة إنّ" تبعا لمراد المتكلم- وهي:
* أن تقع "إنّ" بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إنّ لك أن لاتجوع فيها ولا تَعْرَى، وأنّك لا تظمأُ فيها ولا تضحى﴾. الآيتان ١١٨، ١١٩، من طه. قرئ: "وأنّك لا تظمأ" بالفتح والكسر.
* أن تقع "إنّ" بعد "حتّى" فتكسر بعد الابتداء، نحو: "مرض زيد حتى إنهم لايرجونه" وتفتح بعد حتى الجارة والعاطفة.

الأول: أن تقع بعد "إذا الفجائية" نحو: "خرجت فإذا إنّ الشمس طالعة"، ويجوز الفتح والكسر، وبهما رؤى:

٨٨- (وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا) — إذا أنه عبدالقفا واللهازم[1]

(=) * أن تقع بعد "أما" فتكسر بعد الاستفتاحية، وتفتح بعد التى بمعنى: حقّا.
* أن تقع بعد "لا جَرَمَ" فتفتح عند من يقول بأن "لا جرم" فعل، وتكسر عند من يقول إنه بمنزلة : لا رجل.
وذكر الرضي أن من هذه المواضع أيضا: إذا ماوقعت "إنّ" والية للواو بعد نحو: هذا...، وذلك...، وفي تقرير الكلام السابق، نحو: قوله تعالى: ﴿ذلكم وأنّ الله موهنُ كيدِ الكافرين﴾ الأنفال ١٨ .
وزاد ابن هشام أيضا: إذا ما وقعت "إن" في موضع تعليل، نحو: ﴿إنّا كنا من قبل ندعوه، أنه هو البرّ الرحيم﴾ الطور ٢٨، قرئ "أنه" بالكسر والفتح.
ينظر شرح ابن يعيش ٦١/٨، ٦٢، ٧٧، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، والتصريح ٢١٨/١-٢٢١، وشرح الأشموني ٢٨٧/١-٢٨٨ .

(١) هذا البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه، التى لم يوقف على قائليها، وقد سقط شطره الأول من: أ .
والشاهد منه: "إذا أنه" فإنه يجوز في "همزة أنّ" الفتح على تقدير: أنها ومعموليها مؤولة بمصدر، ويجوز فيها أيضا الكسر، وحينئذ تكون هي ومعمولاها جملة ابتدائية.
ينظر البيت في: الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، وشرح ابن يعيش ٦١/٨، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، والشذور ٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١، والتصريح ٢١٨/١، والخزانة ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ٢٨٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦٦ .

الثاني: أن تقع بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، وقد علم إرادة المصنف هنا للفعل، لما قدمه من تعيّن[1] الكسر في جواب القسم، وبالوجهين روى:

٨٩-أو تحلِفي بربِّك العليّ ... أني أبوذيّا لِكِ الصَّبيّ[2]

فالكسر لكونها جواب قسم، والفتح بتقدير "على" فلو دخلت اللام في خبرها نحو: "حلفت إنّ زيدا لقائم" تعيّن الكسر، كما لو لم[3] يذكر الفعل.

الثالث: أن تقع تاليه لـ"فاء الجزاء" نحو:"من يأتيني فإنه مكرم"، وبهاقرئ **﴿أنه من عمل منكم سوءً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنّه غفور رحيم﴾**.[4]

---

(١) في أ: "تعيين" موضع "تعيّن".

(٢) هذا البيت من الرجز، نسب لرؤبة، وقيل: لأعرابي سافر ثم عاد فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره.

والشاهد فيه: "أنيّ" فإنه يجوز في همزة "إنّ" الكسر والفتح، لوقوعها بعد فعل قسم لا لام بعده.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١، والتصريح ٢١٩/١، وشرح الأشموني ٢٨٦/١، وديوان الشاعر ١٨٨، ومعجم شواهد العربية ٥٦٣ .

(٣) سقط "لم" من: ب.

(٤) من الآية ٥٤، من سورة الأنعام. والشاهد فيها قوله تعالى: ﴿أنّه ... فأنّه﴾.

قال في النّشر: قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، ووافقهما المدنيان -يعني: نافعا وأبا جعفر- في الأُولى،وقرأ الباقون بالكسر فيهما ٢٥٨/٢، وبنحوه قال صاحب المهذّب ٢٠٨، ونحو ذلك في البدور الزاهرة ١٠١.

ولم يذكر صاحبا "الحجة، والوافي" يعقوب في من قرأ بالفتح فيهما، ولا أبا جعفر في من قرأ بالفتح في الأولى، كما فعل صاحب النشر ومن وافقه.

تنظر: حجة القراءات ٢٥٢، والوافي ٢٥٨ .

الرابع: أن تقع خبرا لمبتدأ هي[1] إياه في المعنى، ويكون خبرها و[2]ما وقعت خبرا عنه قولا، والقائل واحد، نحو: "خيرُ القول أنّي أحمد الله" و"أوّل قولي أني أذكر الله" فإن[3] كان خبرها غير قول نحو: "قولي إني مؤمن" أو كانت خبرا عن غير قول، نحو: "عملي إنيّ أحمد الله"، أو اختلف القائل نحو: "قولي إن زيدا يحمد الله" تعيّن الكسر.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... "لامُ ابتداء" نحو: "إنّي لَوَزَرْ

تختصّ "إنّ المكسورة" بدخول لام الابتداء على خبرها، نحو: **﴿إنّ الله لغنيٌ حميد﴾**[4]، ولا فرق بين أن يكون وصفا، كما مثّل، أو اسما[5] جامدا نحو: **﴿إنّ هذا لَرِزْقُنا﴾**[6]، أو ظرفا نحو: "إن زيدا لعندك"، أو جارا ومجرورا نحو: **﴿إنّ الإنسان لفي خسر﴾**[7] أو فعلا مضارعا، نحو: **﴿وإنّ ربك ليحكمُ بينهم﴾**[8] أو جملة اسميه، نحو: **﴿وإنّا لنحن الصّافُّون﴾**[9] ولا تدخل عليه إلاّ مؤخرا، كما مثلّ، فلو قدّم نحو:

---

(١) سقطت: "هي" من: ب.

(٢) سقط حرف العطف "و" من: ب.

(٣) في ب: "فلو" موضع "فإن".

(٤) من الآية ٨، من سورة إبراهيم.

(٥) سقط "اسما" من: أ .

(٦) من الآية ٥٤، من سورة ص.

(٧) الآية ٢، من سورة العصر.

(٨) من الآية ١٢٤ من سورة النحل، ولم تثبت النسختان "الواو".

(٩) الآية ١٦٥، من سورة الصافات.

والشاهد منها: "لنحن الصّافّون" فإنه جملة اسميه مكونة من مبتدأ وهو "نحن" وخبر، وهو "الصّافُّون" وهذه الجملة خبر إن، وقد دخلت عليها لام الابتداء.

﴿إن لدينا أنكالا﴾[1] لم تصحبه اللام.

ولا يلي ذى "اللاَم" ماقد نُفيا ... ولا من الأفعالِ ما كـ"رَضِيا"

وقد يليها معَ "قد" كـ"إنّ" ذا ... لقد سما على العِدا مُستحوِذا

شرط الخبر الذى يلي هذه اللام: أن يكون مثبتا، فلو كان منفيا نحو: **﴿إن ا لله لايظلم الناس شيئا﴾**[2] **﴿إنهم لن يغنوا عنك من ا لله شيئا﴾**[3] لم يجز دخول اللام عليه، وقوله:

٩٠- وأعلم أنّ تسليما وتركا ... لَلاَ مُتَشابِهانِ ولا سواءُ[4]

نادر. وقيل: اللام زائدة، فتفتح "أنّ" ولا تدخل على الماضي المتصرّف كـ"رَضِيَ"[5] قال تعالى: **﴿إن أهلها كانوا ظالمين﴾**[6] **﴿إن ا لله اصطفى﴾**[7]

---

(١) من الآية ١٢، من سورة المزمل. (٢) من الآية ٤٤، من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٩، من سورة الجاثية.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو للشاعر: أبي حزام -غالب بن الحارث- العكلي.
والشاهد منه: "لَلاَ متشابهان" حيث دخل لام الابتداء على خبر "إنّ" وهو منفي، وهذا نادر كما ذكر الشارح.
ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٣٥٦، وأوضح المسالك ١/٣٤٥، والمساعد ١/٣٢٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٦٨، والهمع ١/١٤٠، والدرر ١/١١٦، والتصريح ١/٢٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٩٠، ومعجم شواهد العربية ٢٠ .

(٥) خالف في هذا الكسائي وابن هشام الضرير، فأجازا دخولها على الفعل الماضي المتصرف على نيّة "قد".
ينظر المغني ٢٥١-٢٥٢، وشرح الأشموني ١/٢٩١ .

(٦) من الآية ٣١، من سورة العنكبوت، ولا يوجد في القرآن آية على النحو الذى أثبت الشارح، وهو "إنهم كانوا ظالمين".

(٧) من الآية ٢٣، من سورة آل عمران.

فإن لم يتصرف جاز[1] أن يقع بعدها نحو: "إنّ زيدا لنِعْمَ الرجلُ" و"إنّه لعسى أن يكرمك" فإن اقترن الماضي بـ"قد" تقربه من الحال، فيصير شبيها بالمضارع، نحو:

... إنّ ذا لقد سما على العِدا ...

وتصحب الواسطَ معمولَ الخبر ... والفصلَ واسما حلَّ قبله الخبر

تدخل هذه "اللام" -أيضا- على معمول الخبر الذي قُدِّم عليه، متوسّطا بينه وبين الاسم، نحو: "إنّ زيدا لأخاك مكرمٌ" ومثله:

٩١- إنّ امرءا خصّني عمداً مودّتَه ... على التّنائي لعندي غيرُ مكفورِ[2]

فلو تأخر المعمول عن الخبر، نحو: "إن زيدا جالس عندك" لم يجز دخول اللام عليه، ويشترط في المعمول أن لايكون حالا، وفي العامل أن يصلح لدخول اللام عليه، فلا تدخل في نحو: "إن زيدا راكبا يأتيك" ولا[3] في نحو: "إن زيدا عمرا ضرب"[4]، وتدخل -أيضا- على ضمير الفصل، نحو:

---

(١) نسب هذا التجويز إلى الأخفش والفراء. ينظر: المساعد ١/٣٢١، والتصريح ١/٢٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٩١ .

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: أبي زبيد "حرملة بن المنذر الطائي".
والشاهد منه قوله: "لعندى غيرُ مكفور" حيث دخلت لام الابتداء على معمول الخبر، وهو "عند" وقد تقدم على خبر "إنّ" والأصل دخولها على الخبر أو الاسم المؤخر. ينظر البيت في: الكتاب ٢/١٣٢، والأصول ١/٢٤٥، والتبصرة ١/٢١٣، وشرح ابن يعيش للمفصل ٨/٦٧، والإنصاف، المسألة (٥٨): ١/٤٠٤، والمغني، الشاهد ١١٤١، والمساعد ١/٣١٩، والهمع ١/١٣٩، والدرر ١/١١٦، ومعجم شواهد العربية ١٨٣ .

(٣) سقط "لا" من: أ. (٤) امتنع هذا لكون الفعل ماضيا غير مسبوق بـ"قد".

﴿إن هذا هُوَ القصصُ الحقّ﴾[1] وعلى الاسم[2] الواقع بعد الخبر، نحو: ﴿إنّ علينا للهُدَى، وإنّ لنا للآخرةَ والأُولى﴾.[3]

ووصل "ما" بذى الحروف مبطل إعمالَها، وقد يبقىّ العملُ

إذا زيدت "ما"[4] بعدشيء من هذه الحروف الستة، أبطلت[5] عمله – ولهذا تسمى "الكافة"–[6] واختصاصه بالاسم، ولهذا تسمى "المهيّئة" لأنها هيأته للدخول على الفعل، نحو: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرّجس أهل البيت﴾[7] ﴿كأنّما يساقون إلى الموت﴾.[8]

وقوله:

٩٢–... ... ... ولكّن ما يقضى فسوف يكون[9]

---

(١) من الآية ٦٢، من سورة آل عمران.

(٢) أي: اسمها.

(٣) الآيتان ١٢، ١٣، من سورة الليل.

والشاهد فيهما: "إنّ... للهدى، وإنّ... للآخرة" حيث دخلت لام الابتداء على اسم "إنّ" مؤخرا .

(٤) المراد بها غير الموصولة، كما سيذكر قريبا.

(٥) سيذكر الشارح–قريبا– المذاهب النحوية في إعمال هذه الأحرف معها أو عدمه.

(٦) وهي حرف عند الجمهور، وذهب ابن درستويه إلى أنها نكرة مبهمة، بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسما، والجملة بعدها خبرها.

ينظر: شرح الكافية ٣٤٨/٢، والجنى الداني ٣٣٤ .

(٧) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب. (٨) من الآية ٦، من سورة الأنفال.

(٩) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: الأفوه الأودي عند بعضهم، وصدره:

فوا لله ما فارقتكم قاليا لكم ... ... البيت ==

وقد يبقى العمل، وهو متّفق عليه بعد "ليت" لورود السماع به في قوله:

٩٣– قالت ألاَ ليتما هذا الحمامُ[1] لنا ... ...

(=) وقد جاء به الشارح على أنّ "ما" فيه، كافة، وقد هيأت الحرف "لكنّ" للدخول على الفعل، وقد كان –قبل دخولها عليه– مختصا بالجملة الاسمية، وذلك سهو منه –عفا الله عنه– فإن "ما" في البيت اسم موصول، والحرف داخل عليها، والصواب التمثيل بنحو قول امرئ القيس:

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

ولقد سها بعض النحويين كذلك، فأورد بيت الشارح في الاستشهاد للموضع، كابن هشام في القطر، والأشموني في شرح الألفية، ونبه عليه الصبان.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٨/١، والتصريح ٢٢٥/١، وشرح الأشموني ٢٩٤/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩١ .

(١) هذا صدر بيت من البسيط، للشاعر: النابغة الذبياني، وتمامه:

... ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد

والشاهد منه: "ليتما... الحمام"، فإن الحمام روي بالرفع والنصب، وعلى رواية النصب تكون "ليت" على ماهي عليه من الإعمال، وإن اتصلت بها "ما" الكافة، وهذا متفق عليه فيها دون أخواتها.

ينظر: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٢/١، والمقتصد ٤٦٩/١، وابن يعيش ٥٨/٨، وشرح الكافية ٣٤٨/٢، وشرح الجمل ٤٣٤/١، واللسان ١١٨/١٤، والمساعد ٣٢٩/١، والهمع ٦٥/١، والتصريح ٢٢٥/١، وشرح الأشموني ٢٩٣/١، وديوانه ٢٤ .

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ١١٧ .

ثم مِن[1] النحاة من قاس عليها "لعلّ" وحدها، ومنهم[2] من قاس معها "كأنّ"، ومنهم[3] من قاس البواقي، ولا يصح[4] القياس في شيء من ذلك، لبقاء اختصاص "ليت" بالاسم دون غيرها، أما لو كانت "ما" موصولة غير زائدة، لم تبطل عملها، وأعربت بأنّها اسمها واحتاجت إلى خبر، [نحو قوله: ﴿إنما عند الله هو خيرٌ لكم﴾[5] وقوله:

---

(١) سقطت "مِن" من: ب، والمراد بقوله: "من النحاة" : الفراء.
ينظر: الهمع ١/١٤٤، والتصريح ١/٢٢٥ .

(٢) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاج، وابن أبي الربيع.
ينظر: شرح الجمل ١/٤٣٣، والهمع ١/١٤٤ .

(٣) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاجي.
ينظر: الجمل من خلال شرح ابن عصفور ١/٤٣٣، وابن السراج. ينظر الأصول ١/٢٣٢، والناظم، والزمخشري. ينظر المفصل وشرح ابن يعيش ٨/٥٤

(٤) اتبع الشارح في هذا سيبويه. ينظر الكتاب ٢/١٣٧ وغيره، أقول:
والذى يراه المتتبع لأقوال النحاة في هذه المسألة هو أن منهم من فرّق بين مجيء "ما" زائدة ومجيئها كافة، فأجاز إعمال جميع هذه الحروف مع الزائدة، على إعتبار أن دخولها كخروجها، وحكم بجواز الإعمال مع الكافة فيما ورد به السماع، وهو "ليت" ثم التمس في الباقي أوجه الشبه "بليت" فألحق بها ماكان بها أشبه وجعله الأكثر.
ومنهم من جعل الزائدة والكافة شيئا واحدا، وقَصَر الجواز فيما سمع.
وتنظر المسألة في: المقتضب ١/٤٨، والأمالي ٢/٢٤١، ٢٤٢، وشرح ابن يعيش ٨/٥٦، وشرح الكافية ٢/٣٤٨، وشرح الجمل ١/٤٣٣، والهمع ١/١٤٤ .

(٥) من الآية ٩٥، من سورة النحل.
والشاهد فيها قوله: "إنما عند الله خير" فإن "ما" فيه اسم موصول وهو اسم "إنّ" و"خير" خبرها.

﴿ولا يحسبَنَّ الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم﴾[1]][2] كما في الحديث من قوله ﷺ: (إن ماتذكرون من جلال الله وتسبيحه لهنّ حول العرش دويّ كدوي النحل).[3]

وجائز رفعُك معطوفا على ... منصوبِ"إنّ" بعد أن تَستكملا

اسم "إنّ" المنصوب بها أصله: المبتدأ، كما سبق، فهو في محل رفع، ولهذا إذا عطفت عليه جاز لك في المعطوف النصب اتباعا على لفظه مطلقا، والرفع[4] بشرط أن تكون استكملْتَ عمل "إنّ" بالإتيان بالخبر قبل العطف،

---

(١) من الآية ١٧٨، من سورة آل عمران.
والشاهد منها هو: "أنّما نملي... خير"، فإن "ما" فيه اسم موصول وهو اسم "إنّ"، و"خيرٌ" خبرها.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: أ .

(٣) هذا بعض حديث رواه أحمد في مسنده في موضعين ٤/٢٦٨-٢٧١، وأوله عنده: "الذين يذكرون من جلال الله وتسبيحه وتحميده وتكبيره... الحديث".
ورواه ابن ماجة في سننه ج٢ باب٥٦، رقم الحديث ٣٨٠٩، وأوله عنده: "إنّ مما تذكرون من جلال الله التسبيح والتهليل والتحميد... الحديث" ولم أره في غيرهما، وليس في رواية أحمد شاهد على مراد الشارح، وقد اتضح لك مابين رواية الشارح والروايات الأخرى من الاختلاف والزيادة في بعض الألفاظ.

(٤) لم يوضح الشارح على أي شيء يكون الرفع، ولتوضيح ذلك أقول: إنه إذا استكملت "إنّ": اسمها وخبرها، ثم ذكر -بعد الخبر- اسم معطوف فإنه يجوز فيه النصب والرفع، فأما النصب فعلى العطف على اسم "إنّ" المنصوب، وأما الرفع فعلى وجهين: أحدهما -وهو الأجود عند محققي البصريين- الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ

نحو: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[1] قرئ بنصب المعطوف ورفعه، فأما[2] نحو: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾[3] فعلى نية التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك.

وألحقت بـ"إنّ" "لكنّ" و"أنّ" من دون ليت، ولعل، وكأن

ألحقت بـ"إنّ" في جواز رفع المعطوف على اسمها -بعد استكمال الخبر- "لكنّ" كقوله:

(=) عليه، فيكون العطف حينئذ من عطف الجمل. والثاني: الرفع على موضع المضمر في المشتق، في نحو: "منطلق" من قولك: "إن زيدا منطلق وعمرو" وهذا بعيد إلاّ أن يؤكّد المضمر، نحو: إن زيدا منطلق هو وعمرو" أو يفصل بينه وبين المعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿أن الله بَرِيءٌ من المشركين ورسوله﴾ حيث فصل بينهما بالجار والمجرور، وغير المحققين من البصريين يجعلون الرفع عطفا على محل اسم إنّ، فيكون من عطف المفردات.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢/١٤٤، والمقتضب ٤/١١١،١١٢، والأصول ١/٢٤٠، وشرح ابن يعيش ٨/٦٧، وشرح الكافية ٢/٣٥٢-٣٥٤، والمقرب ١/١١٢، والتصريح ١/٢٢٦، والأشموني ١/٢٩٥ .

(١) من الآية ٣، من سورة التوبة، ولم تذكر أ: "ورسوله".

والقراءة المشهورة برفع "رسوله" وقرئ بالنصب. ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن ٢/١١، والبحر المحيط ٥/٦، وقال فيه: وقرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي: (ورسولَه) بالنصب عطفا على لفظ اسم أنّ، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعول معه. ينظر: الكشاف ٢/١٧٣ .

(٢) في ب: "وأما".

(٣) من الآية ٦٩، من سورة المائدة.

٩٤- ... ... ولكنَّ عمِّي الطيبُ الأصلِ والخالُ[1]

و"أنّ" كالقراءة المشهورة في: ﴿أنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾[2] وخصّا بالإلحاق بها لمشاركتهما[3] لها في إبقاء معنى الجملة [على ماكانت عليه قبل دخولهما][4] من الإخبار [بخلاف "ليت" فقد نقلته][5] إلى التمني و"لعل" نقلته إلى الترجي، و"كأنّ" نقلته إلى التشبيه، ولا يصح احتجاج الفراء[6] على الجواز فيها بنحو:

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، غير معروف القائل، وصدره:

وما قصَّرَتْ بي في التّسامي خُؤولة ... ... البيت،

والشاهد منه قوله: "والخالُ" فإنه مرفوع بالعطف على موضع "لكنّ"، و"ما" خلت عليه.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/٥١١، وأوضح المسالك: ١/٣٥٥، والهمع ٢/١٤٤، والدرر ٢/٢٠٢، والتصريح ١/ ٢٢٧، وشرح الاشموني ١/٢٩٦، ومعجم الشواهد العربيه ٢٨٤ .

(٢) من الآية ٣، من سورة التوبة.

وهذه القراءة بضم المعطوف (رسولُه) وهي القراءة المتواترة، وقرئ بنصب المعطوف إتباعا لاسم "أن" كما تقدم.

(٣) في ب: "لمشاركتها" وهو تحريف.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) مابين المعقوفين زيادة من المحقق تتوقف صحة الكلام عليها.

(٦) هنا أمران يحسن توضيحهما. الأول: هو أن الجمهور يجيزون العطف بالرفع بشرط أن يكون العامل "إنّ" أو "أنّ" أو "لكنّ"، وذلك لبقاء معنى الابتداء بعدهنّ، ولا يجيزونه مع ما عداهنّ من أخواتهنّ، وذلك لخروج الكلام ==

٩٥-ياليتـني وأنـتِ يالَمِـيسُ ... فـي بلـدٍ ليسَ بـه أَنِيـسُ[1]

(=) عن معنى الابتداء معهنّ بما أوردن عليه من المعاني.

الأمر الثاني: أنهم يجيزون ذلك بشرط أن يكون العطف بالرفع بعد استكمال هذه الحروف لأخبارها، وأما الفراء والكسائي فإنهما يجيزان العطف بالرفع في جميع هذه الحروف، وذلك لأن أصل مدخولها المبتدأ، كما يجيزانه بعد استكمال الخبر وقبله، إلاّ أن الفراء يشترط للعطف بالرفع قبل استكمال الخبر أن يخفى إعراب الاسم المعطوف على موضعه بكونه مبنيّا أو معربا مقدّر الإعراب، نحو: "إنك وزيد قائمان" لا نحو: "إن زيدا وعمرو قائمان" لأن خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع كما قال الرضي.

وتنظر المسألة في شرح ابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الكافية ٣٥٤/٢،٣٥٥، وأوضح المسالك ٣٦٤/١، والهمع ١٤٤/٢، والتصريح ٢٢٩/١، وشرح الأشموني ٢٩٦/١ .

(١) هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وهو لعامر بن الحارث النميري الملقب بجران العود، وهذا هو ماعليه أكثر الرواة، وبعضهم عزاه لرؤبة وبعضهم عزاه للعجاج.

وقد سقط "بلد" من: ب.

والشاهد منه قوله: "ياليتني وأنتِ... في بلد..." فإنه صالح للاحتجاج به لمذهب الفراء -لو سلم لـه- لكون العامل فيه غير "إنّ" أو "أنّ" أو "لكنّ"، ولكون العطف فيه جاء قبل استكمال الخبر، وعلى شرط الفراء المتقدم في التعليق السابق، لكن الجمهور لايسلمون لـه ذلك، لاحتمال أن يكون "أنتِ" مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معترضة بين "ليت" مع اسمها وبين خبرها.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٦٤/١، والمساعد ٣٣٧/١، والهمع ١٤٤/٢، والدرر ٢٠٢/٢، زالتصريح ٢٣٠/١، والخزانة ١٢١/٤ ومابعدها/ ومعجم شواهد العربية ٤٨٧ .

لاحتمال كون "أنتِ" مبتدأ، خبره محذوف، تقديره: وأنتِ معي.

وخفّفت "إنّ" فَقَلَّ العمـلُ ... وتلزم "اللاُم" إذا ما تُهمَلُ

وربما استغني عنها إن بدا ... ماناطـق أراده معتمـدا

إذا خُفّفت "إنّ"[1] المكسورة، فالأكثر إهمالها، لعدم اختصاصها بالاسم، كما يأتي، كقوله[2]: ﴿وإنْ كـلٌّ لَمّا جميعٌ لدينا مُحضـرون﴾[3] وبعضهم[4] يعملها ردًّا إلى الأصل، إلاّ أنه قليل، ومنه: ﴿وإنْ كُـلاًّ لَمَـا ليوفينّهم ربُّك أعمالَهم﴾[5] في قراءة

---

(١) يشترط لذلك أن لا يكون اسمها ضميرا، وأن خبرها صالحا لدخول اللام عليه، في غير الخبر المنفي، (الصبان: حاشيته على الأشموني ٢٩٧/١).

(٢) زاد في أ: بعد هذا قوله تعالى: ﴿وإنْ كُلاً لَمّا ليوفينّهم ربُّك أعمالَهم﴾ ويُشبه أن يكون خطأ من الناسخ.

(٣) الآية ٣٢ من سورة يس.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإنْ كلٌّ ....﴾ حيث خفّفت "إنّ" فارتفع ما بعدها لبطلان عملها.

(٤) المراد بهم البصريون، وأما الكوفيون فإنهم لا يجيزون إعمالها إذا خُفّفت لأنها عندهم نافية، واللام بمعنى: "إلاّ" والآية ترد عليهم.

ينظر: التسهيل ٦٥، والمساعد ٣٢٨/١، وشرح الكافية ٣٥٩/٢.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإنْ كلاًّ...﴾ حيث أعملت "إنّ" مخففةً، و"لَمَا" مخففة، وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، وقرأ الباقون بالتشديد في "إنّ" و"لمّا" وعلى التشديد لا يكون في الآية شاهد.

شاذة[1]، وتلزم "اللامُ" في خبرها مع الإهمال[2]، وتسمّى اللام الفارقة، لأنها تفرق بينها وبين "إنْ النافية"، وعند الكوفيين أنّ "إنْ" نافية، واللام بمعنى "إلاّ" وربما استغني عن اللام إن ظهر معنى الإثبات، ولم يلتبس بالنّفي، إما بقرينة لفظية، نحو: «إنْ زيد لن يقوم»[3] أو معنوية، كقوله:

٩٦- أنا ابنُ أُباةِ الضَّيْم من آل مالك   وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادن[4]

---

(١) ليست قراءة التخفيف في "إنّ ، لّما" شاذة كما زعم الشارح، بل هي قراءة سبعية كما تقدم.
ينظر: النشر ٢/٢٩٠-٢٩١، وحجة القراءات ٣٥٠، والبدور ١٥٧، والوافي ٢٩٣، والمهذب ٣٢٨.
وفي ب: زاد الناسخ هذه العبارة: «ويشير الشارح هنا إلى قراءة نافع وابن كثير».

(٢) لم يخص ابن الحاجب لزوم اللام لخبرها بكونها مهملة، بل جعلها مع الإهمال للفرق المذكور، ومع الإعمال طرداً للباب، وسيبويه وسائر النحويين لا يلزمونها اللام في حال الإعمال لحصول الفرق بالعمل.
الكافية وشرحها ٢/٣٥٨.
وألزمها ابن مالك اللام إذا خيف اللبس لكون اسمها مبنيا أو مقصورا.
المساعد ١/٣٢٦.

(٣) الخبر هنا منفي، وعليه لا تكون "إن" نافية لأنه يؤدى إلى إثبات الخبر.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للحكم بن حكيم الطائي، الملقب بالطرماح المكي بأبي نفر، والشاهد منه قوله: «وإنْ مالكٌ كانت...» حيث استغنى عن اللام اللاحقة لخبر المبتدأ بعد "إنْ" المخففة لعدم احتمال النّفي فيها، لأن الكلام في معرض التمدح وهي تأكيد لما سبق، ولو حملت على النّفي لنقض آخرُ البيت أوّله.
==

والفعل إن لم يكُ ناسخاً فلا   تلفيه-غالباً- بـ"إنْ" ذي مُوصلا

إذا أهملت "إنْ" المخففة بطل اختصاصها بالاسم -كما سبق- إلاّ أنه لا يليها -غالبا- من الأفعال إلاّ ناسخ[1] للابتداء[2]، إمّا من باب "كان" نحو: ﴿وإنْ كانت لكبيرةً إلاّ على الذين هدى الله﴾[3] أو من باب: "عسى" نحو: ﴿إنْ كاد ليُضِلنا عن آلهتنا﴾[4] أو من باب "ظنّ"[5] نحو: ﴿وإنْ وجدنا

(=) وفي ب: "كريم" موضع: "كرام"، ويروى: "ونحن" موضع: "أنا ابن".
ينظر: البيت في أوضح المسالك ١/٣٦٦، والمساعد ١/٣٢٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٨، والهمع ١/١٤١، والدرر ١/١٨١، والتصريح ١/٢٣١، وشرح الأشموني ١/٢٩٨، وديوانه ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يجيزون دخولها على الأفعال كلها بناء على أنها نافية، واللام بعدها إيجابية، بمعنى "إلاّ"، لا أنها مخففة من الثقيلة، فـ"إنّ" الثقيلة لا يجوز تخفيفها عندهم.
ودخول "إن" على الأفعال على أربع مراتب عند البصريين:
كثير: وهو دخولها على الناسخ المضارع، وأكثر منه: وهو دخولها على الماضي الناسخ، وهذان يقاس عليهما.
نادر: وهو دخولها على الماضي غير الناسخ، وأندر منه: وهو دخولها على غير الماضي وغير الناسخ، وهذان الوجهان سماعيان لا يقاس عليهما. ينظر بسط المسألة في: شرح ابن يعيش ٨/٧٢، وشرح الكافية ٢/٣٥٩، والمساعد ١/٣٢٧، والتصريح ١/٢٣٢، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٩٩.

(٢) في أ: "الابتداء" موضع: "للابتداء".

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة. (٤) من الآية ٤٢ من سورة الفرقان.

(٥) في ب: "هل" موضع: "ظنّ" وهو تحريف.

أكثرَهم لفاسقين﴾.[١]

وسواء كان ماضيا، كما مثّل، أو مضارعا، نحو: ﴿**وإنْ يكادُ الذين كفروا لَيُزلِقُونَك**﴾[٢] ﴿**وإنْ نظنُّكَ لمن الكاذبين**﴾[٣] ودخولها على فعل غير ناسخ للابتداء قليل، ومع ذلك فلم يسمع إلاّ مع الماضي، نحو:

٩٧-شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسلِماً[٤]   ...   .

وإن تخفف "أنّ" فاسمها استكنّ   والخبرَ اجعل جملةً من بعد "أنْ"

(١) من الآية ١٠٢، من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٥١، من سورة القلم.

(٣) من الآية ١٨٦، من سورة الشعراء.

(٤) هذا صدر بيت من الكامل قالته: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية -ابنة عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب- رضي الله عنه ترثي زوجها الزبير بن العوام، وتدعو على قاتله، عمرو بن جرموز، وتمام البيت:

...   .   حلّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّد

ويروى صدره:

"بالله ربكَ..." بدل: "شلت يمينك" ورواية الشارح هي المشتهرة.

والشاهد في البيت قوله: ﴿إنْ قتلتَ لمسلما...﴾، حيث دخلت "إنْ" المخففة من الثقيلة على فعل ماض غير ناسخ، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨/٧١، وشرح الكافية ٢/٣٥٩، والمقرب ١/١١٢، وأوضح المسالك ١/٣٦٨، والمساعد ١/٣٢٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٣، والهمع ١/١٤٢، والتصريح ١/٢٣١، والخزانة ١٠/٣٧٣، ومعجم الشواهد العربية ١٢٥.

إذا خففت "أنّ" المفتوحة، بقي عملها، لبقاء اختصاصها، إلاّ أنها لا[١] تعمل إلاّ في اسم[٢] مقدر غير ملفوظ به، وهذا مراد المصنف بقوله: "استكنّ" لا الاستكنان الذي هو من صفات الضمير، لأنه يختصّ بالمرفوع منه كما سبق، والاسم هنا منصوب، إلاّ أنك إذا قدرته، قدرته[٣] بضمير، نحو: ﴿**وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنة**﴾[٤] التقدير: أنه، وظهوره في قوله:

٩٨- بأنْكَ ربيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ   وأنْك هناك تكونُ الثِّمَالا[٥]

(١) في ب: "لم" موضع: "لا".

(٢) يشترط ابن الحاجب أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن خاصة. (ينظر: الكافية ٢/٢٩٠) وغيره من النحاة يرون أن ذلك أَولوي، لا أنه متعيّن. ينظر: ابن يعيش ٨/٧٢-٧٣، والمساعد ١/٣٣٠، والهمع ١/١٤٢، والتصريح ١/٢٣٢، وشرح الأشموني ١/٢٩٩-٣٠٠.   (٣) سقط "قدرته" من: أ.

(٤) من الآية ٧١، من سورة المائدة.

"تكون" -بالرفع- قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون "تكون" -بالنصب-. ينظر النشر ٢/٢٥٥، والحجة ٢٣٣.

(٥) هذا البيت من المتقارب، وقائله هي: جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي أخاها "عمرا"، والشاهد منه قولها: «بأنْك ربيعٌ»، وقولها: وأنْك تكونُ الثِّمالا» حيث جاءت باسم "أنْ" المخففة من الثقيلة في الموضعين غير ضمير الشأن، وهذا مخالف للأصل في اسمها من جهتين عند ابن الحاجب: الأولى: كونه غير ضمير الشأن، والثانية: كونه مذكورا، ومن جهة واحدة عند غيره، وهي: كونه مذكورا، كما تقدم في التعليق السابق.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨/٧٥، وشرح الكافية ٢/٣٥٩، وأوضح المسالك ١/٣٠٧، والمغنى، الشاهد ٤٠، وحواشي شرح ابن عقيل ١/٣٨٥، والتصريح ١/٢٣٢، والخزانة ١٠/٣٨٢-٣٨٤، ومعجم شواهد العربية ٢٧٥.

ضرورة؛ ويجب كون خبرها[1] جملة إما فعلية كما مثّل، وإما اسمية، نحو: ﴿وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين﴾.[2]

وإنْ يكن فعلا ولم يكن دُعا ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بـ"قد" أو نفي أو تنفيس او "لو" وقليل ذكْر لو

إذا كان خبر "أنْ" المخففة فعلا غير دعاء، ولا عادم التّصرّف فالأحسن[3] أن يفصل بينه وبينهما بأحد الأشياء المذكورة، وهي إمّا "قد" كقوله: ﴿ونعلم أن قد صَدَقتنا﴾[4] وإمّا نفي بأحد حروفه، والمسموع من ذلك الفصل بـ"لا" نحو: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾[5] وبـ"لن" نحو:

(١) في ب: "خبره" موضع: "خبرها". (٢) من الآية ١٠ من سورة يونس.
والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... أنِ الحمدُ للهِ...﴾ حيث جاء خبر "أنْ" المخففة من الثقيلة جملة اسمية وهي: ﴿الحمد لله﴾.

(٣) للفرق بين المخففة من الثقيلة والمصدرية الناصبة للفعل المضارع، ولما كانت "أنْ" المصدرية لا تقع قبل الاسميّة ولا الفعلية التي فعلها جامد، أو دعاء، لم يحتج إلى الفاصل معها. وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه، فإنّ عدم الفصل -إذا لم يوجد فارق بين المخففة والثقيلة- قبيح، نبّه عليه الصبان في حاشيته على شرح الاشموني ١/٣٠١.

(٤) من الآية ١١٣، من سورة المائدة.

(٥) من الآية ٧١، من سورة المائدة.
وتكون الآية شاهدا على قراءة الرفع في "تكون" وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة والكسائي وخلف، والباقون على نصبها بأن المصدرية.
تنظر: حجة القراءات ٢٣٣، والنشر ٢/٢٥٥، والبدور الزاهرة ٩٤، والوافي في شرح الشاطبية ٢٥٣.

﴿عَلِم أنْ لن تُحصوه﴾[1] وبـ"لم" نحو: ﴿أيحسب أنْ لم يَرَه أحد﴾[2] وإما حرف التنفيس، وهو "السين" نحو: ﴿علم أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى﴾[3] و"سوف" نحو: «حسبت أن سوف يقوم زيد»، وإما "لو" كقوله: ﴿وأنْ لو استقاموا على الطّريقة﴾[4]، وليس بقليل، كما زعم المصنّف، لتكرره في القرآن نحو: ﴿أنْ لو نشاءُ أصبناهم بذنوبهم﴾[5] ﴿أنْ لو كانوا يعلمون الغيب﴾[6] إلاّ أن يكون مراده: أن ذكر "لو" في هذه الفواصل قليل[7] في كتب النّحاة، واستعماله بغير فصل نادر، كقوله:

٩٩- علموا أنْ يُؤمَّلون فجادوا قبلَ أنْ يسألوا بأعظم سُؤْل[8]

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. (٢) الآية ٧ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. (٤) من الآية ١٦ من سورة الجن.

(٥) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف. (٦) من الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٧) قلت: هذا الثاني. هو: مراد الناظم، ونقل في التصريح عن ابن الناظم قوله: وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أنْ" المخففّة وبين الفعل بـ"لو"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وقليلٌ ذِكْر "لو". التصريح ١/٢٣٤، وبهذا فَسَّر الأشموني ١/٣٠١، وابنُ عقيل ١/٣٨٨ قولَ ابنِ مالك.

(٨) هذا صدر بيت من الخفيف، وهو غير معروف القائل.
والشاهد منه قوله: «... أن يؤمَّلون... البيت» حيث لم يفصل بين "أنْ" المخففة من الثقيلة وبين جملة الخبر الفعلية بفاصل مع أن فعلها متصرّف غير دعاء، وهذا نادر، كما قال الشارح.
ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨/٧٧، وأوضح المسالك ١/٣٧٣، والمساعد ١/٣٣١، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٨، والهمع ١/١٤٣، والتصريح ١/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٣٠١، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤.

أمّا لو كان الفعل غير متصرف كـ"ليس" و"عسى" أو مرادا به الدعاء، لم يحتج إلى فصل، نحو: ﴿وأنْ عسى أنْ يكونَ قد اقترب أجلهم﴾(١) ﴿وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى﴾(٢) ﴿والخامسةُ أنْ غَضِبَ الله عليها﴾(٣) في قراءة بعضهم.

وخفّفت "كأنّ" أيضا فَنُوِي ... منصوبُها وثابتا أيضا رُوِي

إذا خففت "كأنّ" جاز في منصوبها أن يحذف وينوى، نحو:

١٠٠- ... ... كأنْ ظبيةٌ تعطوإلى وراق السَّلَم(٤)

على رواية من رفع "ظبية" وأن يُذْكر كرواية من نصب "ظبية" ومن رواه بالجر، جعل "أن" زائدة بين الجار والمجرور.

---

(١) من الآية ١٨٥، من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٣٩، من سورة النجم.

(٣) من الآية ٩، من سورة النور.

والشاهد من الآية: ﴿أن غضب الله ...﴾، حيث لم تفصل "أنْ" من جملة خبرها -وهي فعلية- بفاصل لكونها دعاء.

والآية قراءة مسندة إلى نافع المدني.

ينظر: النشر ٣٣٠/٢، والحجة ٤٩٦، والوافي في شرح الشاطبية ٣٢٨.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: أرقم بن علباء، أو علباء بن أرقم اليشكري، وقيل: هو من كلام باغث بن صريم اليشكري.

والشاهد منه: «كأنْ ظبيةٌ ...» برفع "ظبية" على الخبر، وقد حذف اسمها، وهي مخففة، والتقدير: كأنها ظبية، ويجوز في "ظبية" أوجه إعرابية أخرى.

وصدر البيت قوله:

==

لا التي لنفي الجنس

إذا استعملت "لا" في النفي، فتارة يراد بها نفي الفرد، وتارة يراد بها نفي الجنس، ظاهرا لا على سبيل التنصيص، وفي هذين الوجهين، تعمل "لا" عمل "ليس"، وتارة يراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص في العموم، فتعمل عمل "إنّ".

عمل "انّ" اجعل لـ"لا" في نكره ... مفردة جاءتْكَ أو مكرّره

فانصب بها مضافا او مضارعه ... وبعد ذاك "الخَبَر" اذكر رافِعه

"لا" هذه تعمل عمل "إنّ" من نصب الاسم ورفع الخبر، كما ذكر المصنف، ولكنّها لا تعمل إلاّ في نكرة(١) تكون اسما لها، ولازم ذلك أن يكون الخبر نكرة، لعدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا فرق بين أن تقع

(=) ويوماً توافينا بوجه مقسَّم ... ... البيت.

و "تعطو" أي: تتناول، يصف امرأة. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨٢/٨، وشرح الكافية ٣٦٠/٢، وفيهما «ناضر السَّلم» موضع «وارق السَّلم». وأوضح المسالك ٣٧٧/١، والمساعد ٣٣٣/١، والهمع ١٤٣/١، والتصريح ٢٣٤/١، وشرح الأشموني ٣٠٢/١.

(١) هذا عند البصريين، وما ورد مما ظاهره إعمالها في المعرفة فهو مؤول عندهم، وذلك لعدم تصور عموم النفي في المعرفة، وأما الكوفيون فخالفوا في هذا الشرط، حيث ذهب الكسائي إلى جواز إعمالها في العلم المفرد، نحو: "لا زيد" وفي مواضع أخرى «ليس هذا مكان استقصائها».

ينظر: الكتاب ٢٧٥/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤-٣٦٢، وشرح الجمل ٢٦٩/٢، والمغنى ص٢٦٢، والهمع ١٤٥/١، والتصريح ٢٣٦/١.

النكرة بعدها مفردة نحو: ﴿لا ريب فيه﴾(1) [أو مكرّرة، نحو ﴿فلا رفث[(2) ولا فُسُوقَ﴾(3) ثم إن كان اسمها مضافا أو مضارعا له، أي: شبيها به من جهة تعلق ما بعده به، فهو(4) منصوب نحو: «لا غلام رجل هنا»، و «لا طالعا جبلا»، و «لا محمودا فعله» و «لا خيرا من زيد»، ويؤتى بالخبر بعد ذلك مرفوعا(5) إما لفظا نحو: «لا قبيحا فعله محمود»، وإمّا محلاً، نحو «لا غلام رجل عندك» أو «في الدار».

وركّب المفرد فاتحا كـ"لا حولَ ولا قوةَ" والثاني اجعلا

---

(١) من الآيتين ٢، ٢٣، من سورة البقرة، ومن الأيتين ٩، ٢٥، من سورة آل عمران، ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٧، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من سورة السجدة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من سورة الجاثية.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة. (٤) سقط "فهو" من: ب.

(٥) رافع الخبر حينئذ هو "لا" نفسها، وحكي الإجماع على ذلك في: شرح الكافية ١١١/١، والتسهيل ٦٧، والمساعد ٣٤١/١، والهمع ١٤٦/١، والتصريح ٢٣٧/١، وشرح الأشموني ٦/٢، وأما إذا ركبت "لا" مع اسمها، فذهب الناظم والأخفش والمازني وغيرهم من النحاة إلى أنها هي الرافعة للخبر أيضا، لأن ما استحقت به العمل باق، والتركيب لا يبطله.

ينظر: المراجع السابقة، وذهب سيبويه وابن عصفور إلى أنها لا عمل لها فيه حينئذ، وإنما هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخولها.

ينظر: الكتاب ٣٠٠/٢، والمقرب ١٩٠/١، وشرح الجمل ٢٧٣/٢.

مرفوعا او منصوبا او مركبا وإن رفعت أولاً لا تنصبا

إذا كان اسم "لا" نكرة مفردة، والمراد به ما ليس مضافا أو شبيها به، بني لتركيبه معها كـ"خمسةَ عشرَ" أو لتضمنه معنى "مِن" ولا يختص(1) بالبناء على الفتح، كما ذكر المصنف، بل يبنى على ما نصب به، فإن نصب بالفتح بني عليه، كالمفرد، وجمع التكسير، نحو: «لا رجل ولا رجال»، وإن نصب بالياء، بني عليها، كالمبني في قوله:

١٠١- تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعيش مُتّعا(2) ... ...

وجمع المذكر السالم في قوله:

١٠٢- يحشرُ الناسُ لابَنينَ ولا آ باءَ إلاّ وقد عَنَتْهم شُؤون(3)

---

(١) بيّن ابن مالك عدم اختصاصه بالبناء على الفتح في التسهيل ٦٧، فقال: «إلا أن الاسم إن لم يكن مضافا ولاشبيها به،ركّب معها، وبني على ماكان ينصب به».

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، لم يعثر على اسم قائله، وتمامه قوله:

... ... ولكن لِوُرّادِ المنون تتابع

والشاهد منه قوله: «فلا إلْفَيْنِ...» حيث بني اسم "لا" النافية للجنس على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا لكونه مثنى.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠/٢، والهمع ١٤٦/١، والدرر ٧١/١، والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأشموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٣) هذا البيت من الخفيف، ولم يعثر على اسم قائله، ويروى قوله: «وقد عنتهم» بروايتين أخريين، وهما: «عرتهم، علتهم».

والشاهد منه قوله: «لا بنينَ» حيث بني اسم "لا" النافية للجنس على الياء لكونه ينصب بها حين يكون معربا، لكونه ملحقا بجمع المذكر السالم.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١١/٢، والهمع ١٤٦/١، والدرر ١٢٦/١، والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأشموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

وفيما نصب بالكسرة[1] كجمع المؤنث السالم وجهان: الفتح والكسر، وبهما روى قوله:

١٠٣-إن الشبابَ الذي مَجْدٌعواقبُهُ   فِيه يُلَـدُّ ولاَ لــذَّاتِ للشَّيْـــبِ[2]

وإذا تكررت "لا" مع اسمها المفرد جاز فيهما[3] خمسة أوجه تضمنها كلام المصنف، فتحُهما، نحو: ﴿**فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ**﴾[4] ورفعُهما: إمّا على إعمال "لا" عمل ليس، أو على إلغائها، وجعلهما مبتدأين، كقراءة الأكثرين ﴿**لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ**﴾[5] وفتح الأول، ورفع الثاني: على إعمال الثانية عمل

---

(١) في ب: "بالكسر"، موضع "بالكسرة".

(٢) هذا البيت من البسيط للشاعر: سلامة بن جندل السعدي، والشاهد منه قوله: «ولا لذاتِ...» حيث "لا" النافية للجنس، واسمها "لذات" وهو جمع مؤنث سالم، وقد جاء بروايتين، الأولى: بناؤه على الكسر نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب، الثانية: بناؤه على الفتح، فدلّ بمجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه.

ينظر البيت في: شرح الجمل ٢٧٢/٢، وأوضح المسالك ٩/٢، والمساعد ٣٤٠/١، وابن عقيل ٩/٢، والهمع ١٤٦/١، والدرر ١٢٦/١، والتصريح ٢٣٨/١، وشرح الأشموني ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٢.

(٣) في ب: "فيها" موضع "فيهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥٤، من سورة البقرة.

والقراءة التي أشار إليها الشارح هي قراءة الأكثرين، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ابن العلاء الآية بالبناء على الفتح. ينظر: النشر ٢٣٠/٢، وحجة القراءات ١٤١، والبدور الزاهرة ٥١، والوافي ٢٢٢.

الثانية عمل "ليس" والأُولى عمل "إنّ" كقوله:

١٠٤- ...   .   لا أمَّ لي إنْ كـــان ذاكَ ولا أبُ[1]

وعكسه، وهو رفع الأول وفتح الثاني، نحو:

١٠٥- فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيهـــا[2]   ...   .

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل، وقد اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل: لرجل من مذحج، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لرجل من بني عبد مناة، وقيل: لهمام ابن مرة -أخي جسّاس قاتل كليب- وصدر هذا البيت قوله:

هـذا لعمركـــم الصَّغَـــار بعينــه   ...   . البيت.

ورواه الفراء في معانية ١٢١/١: "وجدّكم" موضع "لعمركم" والشاهد منه قوله: "ولا أبُ" برفع "أب" على إعمال "لا الثانية" عمل "ليس"، ويمكن أن تكون "لا الثانية" زائدة، ورفعه حينئذ على الابتداء، وقد يكون معطوفا على محلّ "لا الأُولى" مع اسمها، وهو الابتداء.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٧١/٤، وشرح ابن يعيش للمفصل ١١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٥/١، وشرح الجمل ٢٧٥/٢، وأوضح المسالك ١٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٣/٢، والهمع ١٤٤/٢، وشرح الأشموني ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت، وتمامه:

...   .   ولا حَـــينٌ ولا فيهـــا مُلِيـــم

وأكثر النحاة يروون عجزه:

...   .   ومـا فاهـــوا بـــه أبـــدا مقيـــم

وهوتلفيق من بيتين للشاعر، وما جعلوه عجزا لهذا البيت، هو عجز لبيت آخر، وهو قوله:

==

وفتح الأول ونصب[1] الثاني بالعطف على محله وتقدير زيادة "لا" نحو:

١٠٦- لا نسـبَ اليـومَ ولا خُلَّـةً اتسـع الخَـرْقُ علـى الرَّاقِـع[2]

(=) وفيهـا لحـمُ ساهـرة وبحـرٍ ... ...

والسّاهرة: هي الأرض وهي في مقابلة البحر، والأبيات في وصف نعيم أهل الجنّة، والشاهد من البيت قوله: «فلا لغوٌ ولا تأثيمَ...» حيث ألغى الشاعر "لا" الأولى، أو أعملها عمل "ليس"، وأعمال "لا" الثانية عمر "إنّ".

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/١٢١، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٥، واللسان ٦/٥٠، وأوضح المسالك ٢/١٩، وشرح ابن عقيل ٢/١٥، والهمع ٢/١٤٤، وشرح الأشموني ٢/١٠، وديوانه ٥٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

(١) هذا أضعف الوجوه، لأن نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف، والقياس في ذلك الفتح بلا تنوين، وجعله الزمخشري منصوبا على إضمار فعل، تقديره: «ولا أرى قوة» وهو عندهم على تقدير "لا" زائدة، وانتصب الاسم بعدها بالعطف على محل اسم "لا" الأُولى عند الناظم، التسهيل ٦٨، وعند غيره على لفظ اسم "لا".

ينظر: الكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب تعليق محمد عبد الخالق ٤/٣٨٨، وشرح ابن يعيش ٢/١١٢،١١٣، وشرح الكافية ١/٢٦٠-٢٦١، وأوضح المسالك ٢/١٤-٢٠، والمساعد ١/٣٨٤، والتصريح ١/٢٤١.

(٢) هذا البيت من السريع، وهو للشاعر: أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: إنه لأبي عامر، جد الشاعر المذكور، ويروى: "الراتق" موضع "الراقع" وأكثر النحاة على الرواية الأولى، والشاهد منه قوله: «ولا خلّة» حيث نصب على العطف على محل اسم "لا" وهو "نسب" و "لا" قبله زائدة".

ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٥٨، وابن يعيش ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٨٤، وأوضح المسالك ٢/٢٠، وشرح ابن عقيل ٢/١٢، والهمع ٢/١٤٤، والتصريح ١/٢٤١، وشرح الأشموني ٢/٩، ومعجم شواهد العربية ٢٣٣.

أما متى رفع الأول لم يجز نصب الثاني، لأنه لا وجه له.

ومفـردا نعتـا لمبنـي يلـي فـافتح أو انصبنْ أو ارفع تعـدل

وغيـرَ مـا يلـي، وغيـرَ المفرد لا تَبْنِ وانْصِبْه أو الـرفع اقصِـد

إذا نعت اسم "لا" المبني بمفرد يليه، نحـو: «لا رجـل كريـم هنـا»، جـاز لك في النّعت ثلاثة أوجه:

فتحه على تقدير تركيبه مع المنعوت، قبل دخول "لا" فلما دخلت عليهما تركا على حالهما.

ونصبه اتباعا على محل الاسم.

ورفعه اتباعا على محل "لا" مع اسمها، أو على محل اسمها قبل دخولها، وغير ما يلي المنعوت، لوجود فاصل بينهما نحو: «لا رجل عندنا ظريف» وغير المفرد من النّعت المضاف أو المشبه[1] به، نحو: «لا رجلَ غلامَ سفرٍ هنا» «ولا رجل قبيحا فعله عندنا»[2] يمتنع فيهما البناء، لتعذّر تركيب ثلاثة أشياء فأكثر، ويجوز فيهما الرفع والنّصب، على ما تقدم من التوجيه.

---

(١) في أ: «الشبيه به» موضع «المشبه به».

(٢) لم يذكر الشارح حكم البدل من اسم "لا"، وحكمه: أنه إذا كان نكرة جاز فيه الرفع والنصب، نحو: «لا أحد رجلا -أو رجل- وامرأة فيها»، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلاّ الرفع، فتقول: «لا أحد زيد وعمرو فيها».

ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٤، والمساعد ١/٣٤٩، والتصريح ١/٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/١٣.

والعطفُ إن لم تتكرر "لا" احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى

إذا عطفت على الاسم المركب مع "لا" ولم تكرر "لا" مع المعطوف، نحو: «لا رجلَ وامرأةً» جاز في المعطوف ما يجوز في النعت المفصول من الرفع والنصب، وبهما روى:

١٠٧-فلاأبَ وابناًمثلُ مروان وابنِه[1] ... ...

وامتنع الفتح لعدم "لا" التي يركب المعطوف معها، وحكاية الأخفش: «لا رجلَ وامرأةَ» بالفتح[2]: شاذ.

وأعط "لا" معْ همزة استفهام ... ما تستحقّ دون الاستفهام

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وتمام البيت:

... ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

والشاهد منه قوله: «فلا أب وابنا...» حيث عطف "ابنا" على اسم "لا" وأتى بالمعطوف منصوباً، ويجوز فيه الرفع عطفا على محل "لا" مع اسمها، وهو الرفع على الابتداء.

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١٢١/١، والمقتضب ٣٧٢/٤، وابن يعيش ١١٠/٢، وشرح الكافية ٢٦٠/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨٥/١، وأوضح المسالك ٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٩/٢، والتصريح ٢٤٣/١، وشرح الأشموني ١٣/٢.

(٢) قوله: "امرأة" على نيّة تكرير "لا" فكأنه قال: «لا رجلَ ولا امرأةَ».

ينظر حكاية الأخفش هذه في: أوضح المسالك ٢٣/٢، والمساعد ٣٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، والتصريح ٢٤٣/١، وشرح الأشموني ١٣/٢.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" لم تغيّر[1] عملها عما كان عليه قبل دخولها، سواء قصد الاستفهام عن النفي، كقوله:

١٠٨-ألاَ اصطبارَلسلمى أم لهاجَلَدٌ ... إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي[2]

أو نقل إلى معنى التوبيخ نحو:

١٠٩-ألاَ ارعواءَ لِمَن وَلَّتْ شبيبته[3] ... ...

أو إلى معنى[4] التمنى كقوله:

(١) ينظر الكتاب: ٣٠٦/٢، والمقتضب ٣٨٢/٤، وشرح الكافية ٢٦١/١.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح، وقد سقط شطره الثاني من أ، ويروى موضع "لسلمى" "لليلى".

والشاهد منه قوله: "ألا اصطبار" حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية، لقصد الاستفهام عن النفي ولم تحدث تغييرا في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٤/٢، والمغني، الشاهد ١١١، المساعد ٣٥٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٢/٢، الهمع ١٤٧/١، والتصريح ٢٤٤/١، وشرح الأشموني ١٤/٢، وديوانه ٢٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٤.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

... ... وآذنت بمشيب بعده هرم

والشاهد منه قوله: "ألاَ ارعواءَ" حيث دخلت همزة الاستفهام على «لا النافية للجنس»، لإرادة الإنكار والتوبيخ، ولم يحدث تغيير في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٥/٢، والمغني، الشاهد ١٠٩، المساعد ٣٥٠/١، وشرح ابن عقيل ٢١/٢، والهمع ١٤٧/١، والتصريح ٢٤٥/١، وشرح الأشموني ١٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤٧.

(٤) هذا هو اختيار الناظم، وقد تابع فيه المازنيّ والمبرد، فإنهما يريان أن "لا" =

١١٠-أَلاَ عُمْرَ وَلّى مستطاعٌ رجوعُه[١] ... ...

(=) مع همزة الاستفهام الناقلة نفيها إلى معنى التمني تبقى على جميع ما هي عليه من الأحكام قبل مجئ الهمزة، وأما سيبويه، والخليل فإنهما يريان أنها حينئذ بمنزلة، أتمّنى، فلا تحتاج إلى خبر، ولا يجوز مراعاة، محلها مع اسمها بأن يحمل عليه التابع، فإن نحو: «أَلاَ غلامَ» بمنزلة «أتمّنى غلاما» فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدّر.
ينظر المسألة في: الكتاب ٢/٣٠٦، والمقتضب مع تعليق عبد الخالق عضيمة ٤/٣٨٣-٣٨٦، وشرح الكافية ١/٢٦٢-٢٦٣، والمغني ص٧٢، والهمع ١/١٤٧، والتصريح ١/٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/١٤.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، ولم ينسبه النحاة إلى قائل معيّن، وتمامه قوله:

... ... فَيَرْأَبُ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

و"يرأب" معناه: يصلح ويجبر، اللسان رأب ١/٣٨٣، و"أثأت" أفسدت وأخربت.
والشاهد منه قوله: "أَلاَ عُمْرَ" حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية، فأحدثت معنى التمني، وقد استشهد به الشارح على أن "لا" تكون على ما كانت عليه من العمل وغيره من الأحكام وإنْ دخلت عليها الهمزة وأحدثت فيها معنى التمني، فإنّ قوله: "مستطاع" يجوز أن يكون خبرا لـ"أَلاَ"، ويجوز أن يكون نعتا لـ"عُمْرَ" باعتبار محله مع "لا"، وهذا هو مذهب الناظم، وقد تابعه عليه الشارح وسلفهما في ذلك أبو عثمان المازني، والمبرد، كما تقدم، وهذا خلاف ما ذهب إليه سيبويه كما تقدم -أيضا- و "مُستطاعٌ" في البيت يمكن أن يكون خبرا مقدما لـ"رجوعه" في البيت، والجملة صفة ثانية، وما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقال.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٦، والمغني، الشاهد ١١٠، والمساعد ١/٣٥٠، وابن عقيل ٢/٢٣، والهمع ١/١٤٧، والتصريح ١/٢٤٥، وشرح الأشموني ٢/١٤، ومعجم الشواهد ٧٣.

وشاع في ذا البابِ إسقاطُ الخبر ... إذا المرادُ مع سقوطه ظَهَر

يكثر حذف خبر "لا" هذه، إذا كان معلوما، نحو: ﴿**فلا فوتَ**﴾[١]، ﴿**قالوا لا ضير**﴾[٢]، وهو عند بني تميم لازم، أما إذا جهل ولم يظهر المراد مع سقوطه تعيّن إثباته، نحو: ﴿**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله**﴾.[٣]

ظنّ وأخواتها

وتسمى الأفعال القلبية، وليس كلها قلبية، لأن أفعال التصيير، كـ"جعل" و "اتّخذ" ونحوهما من جملتها، ولا كلّ قلبيّ ينصب فعلين، بل منه لازم، كـ"فكّر" و"نَظَر" إذا كان بمعناه، و "فَطِن" ومنه متعد إلى واحد: كـ"فَهِم، وزَكِن".

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ... أعني: «رَأَى، خَالَ، عَلمتُ، وَجَدا
ظنَّ، حسبتُ و زعمت مَعَ عَدّ ... «حَجَا، دَرَى، وجَعَل» اللّذْ كاعْتَقد
و «هَبْ، تَعَلَّمْ» والتي كـ"صيَّرا" ... -أيضا- بها انصب مبتدا وخبرا

---

(١) من الآية ٥١، من سورة سبأ.
والخبر المقدر لها هنا نحو: "لهم" بدليل قوله: «وأخذوا من مكان قريب» حيث المتحدَّث عنه جمع.
(٢) من الآية ٥٠، من سورة الشعراء.
والخبر المقدر لها هنا نحو: "علينا".
(٣) هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح ١٠٧، ومسلم في التوبة ٣٢-٣٦، والترمذي في الدعوات ٩٥، والنسائي في الكسوف ١١، وأبو داود في النكاح ٣٧، والموطأ في الكسوف ١.

هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فتنصبهما بعد استيفاء فاعلها[1]، والقلبي منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام، أحدها: أن يفيد في الخبر[2] يقينا، الثاني: أن يفيد فيه ظنًّا، الثالث: أن يرد بهما فمن هذه الأفعال: "رأى" وهي من القسم الثالث، إلاّ أنّ الغالب عليها إفادة اليقين، وقد اجتمعا في قوله: ﴿**إنّهم يرونه بعيدا ونراه قريبا**﴾[3] ومنها "خال" وهو من هذا القسم -أيضا- إلاّ أن الغالب عليه إفادة الظنّ، نحو:

١١١-بلّغتُ صنعَ امرئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ[4] ... ...

ومن مجيئها لليقين قوله:

---

(١) في كلتا النسختين: "فاعلهما" وهو تحريف.

(٢) أي في ثبوته للمُخْبَرِ عنه.

(٣) الآيتان ٦، ٧، من سورة المعارج.

فـ"يرونه" في الآية: يظنونه ممتنعا، و "نراه" نعلمه واقعا، فإن العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الوقوع.

حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٨، والكشّاف ٤/١٥٧.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعثر على اسم قائله، وتمامه:

... ... إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

والشاهد منه قوله: "إخَالُكَه" حيث جاءت "خَالَ" على المعنى الأكثر لها وهو الظنّ.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/١٠٤، والتصريح ١/١٠٨، وشرح الأشموني ١/١٣٠، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

١١٢-ماخِلتني زِلْتُ بَعْدَكم ضَمِناً   أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألَمِ[1]

ومنها "علم" وهي[2] بمنزلة "رأى" ومن ورودها لليقين ﴿**فاعلم أنّه لا إله إلاّ الله**﴾[3] ومن ورودها للظنّ ﴿**فإن علمتموهنّ مؤمنات**﴾[4] ومنها: "وجد" وهي من القسم الأول، نحو: ﴿**تجدوه عند الله هو خيرا**﴾[5] ومنها: "ظن" وهي بمنزلة: "خَالَ" ومن ورودها لليقين: ﴿**فَظَنُّوا أنّهم مواقِعُوها**﴾[6]، ومنها: "حسب" وهي: بمنزلتها أيضا، نحو: ﴿**ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم**﴾[7] ومن ورودها لليقين قوله:

---

(١) هذا البيت من المنسرح، ولم يعرف قائله، والضَّمِنُ هو من ابتُلي في جسده بزمانة أو بلاء أو كسر، وفعله: ضَمِنَ: ضَمَناً، كمرض مرضا، و"حُمُوَّة الألم" بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مع فتحها، وهي: شدة الألم، يقول مخاطبا أصحابه: إني أظن أني سأبقى بعد فراقكم عليلا كثير الشكوى للآلام الحاصلة بسبب البعد عنكم، والشاهد منه قوله: "خلتني... ضَمِناً"، حيث جاءت "خَالَ" على المعنى الأقَلّ فيها، وهو اليقين، ويروى موضع "ضَمِنا" "ظمئا"، أي: مشفقا. و "زلت بعدكم" معترضة بين مفعولي "خَالَ"، و "خِلْتني" معترضة بين النافي، وهو "ما" والمنفي، وهو "زلت".

وقد سقط شطر البيت الثاني من ب، سوى "أشكو". ينظر البيت في: اللسان "ضمن" ١٧/١٢٩، وأوضح المسالك ٢/٤٧، والمساعد ١/٣٦٠، والتصريح ١/٢٤٩، ومعجم شواهد العربية ٣٧٧.

(٢) سقط "وهي" من: ب.   (٣) من الآية ١٩، من سورة محمد ﷺ.

(٤) من الآية ١٠، من سورة الممتحنة.   (٥) من الآية ٢٠، من سورة المزمّل.

(٦) من الآية ٥٣، من سورة الكهف.

قال الزمخشري: و"ظنّوا" أي: أيقنوا، الكشاف ٢/٤٨٩. وينظر اللسان: "ظنن" ١٧/١٤٢.   (٦) من الآية ١٨٠، من سورة آل عمران.

١١٣- حسبتُ التُّقى والحمدَ خيرَ تِجارةٍ[1] ... ...

ومنها: ["زعم" وهي من القسم الثاني، نحو:][2] **﴿زعم الذين كفروا أنْ لَن يبعثوا﴾**[3] ومنها: "عَدَّ" و "حَجَا" وهما مثلها[4] أيضا نحو:

١١٤- فلا تعدد المولى شريكَكَ في الغِنَى ولكنّما المَوْلَى شريكُكَ في العُدْمِ[5]

وقولـه:

---

(1) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وتمامه:

... ... رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وفي بعض الروايات: "الجود" موضع "الحمد"، والشاهد منه قوله: «حسبت التُّقى... خيرَ تجارة» حيث جاءت حَسِب بمعنى: علم.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤/٢، والهمع ١٤٩/١، والدرر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأشموني ١٩/٢، وديوانه ١٤٦، ومعجم شواهد العربية ٢٦٦

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (3) من الآية ٧، من سورة التّغابن.

(4) في أ: "مثلهما" موضع "مثلها" وهو تحريف.

(5) هذا البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير الأنصاري الصحابي رضي الله عنه. وفي ب: "ولا تعدد" موضع: "فلا تعدد".

والشاهد منه: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل مضارع "عدَّ" بمعنى: "ظنّ" ونصب به المفعولين وهما "المَوْلَى" و"شريكَ".

وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٧/٢، والهمع ١٤٩/١، والدرر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، والخزانة ٥٧/٣، وشرح الأشموني ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨.

١١٥- قد كنتُ أحْجُو أبا عمروٍ أخا ثِقَةٍ حتى أَلَمَّتْ بنا يوما مُلِمَّاتُ[1]

ومنها: "دَرَى" وهي من القسم الأول، ومن استعمالها قوله:

١١٦- دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدِ [يا عُرْوَ] فاغتبطْ[2] ... ...

ومنها: "جعل" وهي من القسم الثاني، نحو: **﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمن إناثا﴾**[3] أي: اعتقدوهم، وقيّدها بالتي[4] بمعنى: "اعتقد"

---

(1) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: تميم بن أبي مقبل، وقيل: إنه لأبي شنبل الأعرابي، والشاهد منه قوله: «أحجو أبا عمرو أخا...» حيث استعمل الشاعر مضارع "حجا" بمعنى: "ظنّ"، ونصب به المفعولين، وهما "أبا عمرو" و"أخا ثقة".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٥/٢، وشذور الذهب ٤٢٩، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢، والهمع ١٤٨/١، والدرر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأشموني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٠.

(2) هذا صدر بيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله، وتمامه:

... ... فإنّ اغتباطا بالوفاء حميد

وفي كلتا النسختين: "عمرو" موضع: "يا عُرْوَ".

والشاهد من البيت قوله: «دُرِيتَ الوَفِيَّ...» حيث استعمل الشاعر "دَرَى"، وهي مما يدل على اليقين، ونصب به مفعولين، الأول: الضمير المتصل به، وهو النائب عن الفاعل، والثاني: "الوَفِيَّ".

ينظر البيت في: شذور الذهب ٤٣٢، والمساعد ٣٥٨/١، وشرح ابن عقيل ٣١/٢، والهمع ١٤٩/١، والدرر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأشموني ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.

(3) من الآية ١٩، من سورة الزخرف.

(4) سقط "بالتى" من: ب.

ليخرج: "جَعَل"[1] التي بمعنى: خلَقَ، فإنها إنما تتعدى إلى واحد، نحو: ﴿**وجَعَلَ الظلماتِ والنورَ**﴾[2] والتي بمعنى: "صيرَّ" فإنها ليست من القلبيّات، كما يأتي. ومنها "هَبْ" وهي من هذا القسم[3] -أيضا- نحو:

١١٧- ... ... وإلاّ فهبني امرءاً هالِكا[4]

ومنها "تَعَلَّمْ" بمعنى: "اعلمْ" وهي[5] من القسم الأول: نحو:

١١٨- تعلَّمْ أنّ للصيدِ غِرَّةً[6] ... ...

(١) سقط "جعل" من: ب. (٢) من الآية الأولى من سورة الأنعام.

(٣) أي: مما يدل على الظّنّ.

(٤) هذا عجز بيت من المتقارب، للشاعر: عبدالله بن همام السلولي، وصدره قوله:

فقلت أجرني أبا مالك ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: «فهبني امرءا» فإن "هب" بمعنى فعل الظنّ، وقد نصب به ضمير المتكلم و"امرءا"، ويروى "أبا خالد" موضع: "أبا مالك".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٢، وشذور الذهب ٤٣٣، والمغنى، الشاهد ١٠٢٢، والمساعد ٣٥٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢، والهمع ١٤٩/١، والدرر ١٣١/١، والتصريح ٢٤٨/١، وشرح الأشموني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥٦.

(٥) في أ: "وهو" موضع: "وهي".

(٦) هذا بعض بيت من الطويل، لزهير بن أبي سُلمى، والبيت بتمامه:

فقلت: تعلَّم أنّ للصيدِ غرَّةً وإن لا تُضَيِّعْها فإنَّك قاتِلُه

والشاهد منه قوله: «تعلّم أنّ للصيد غرّة» فإنّ تعلم بمعنى: "اعلم" وهي مما يدلّ على اليقين، وقد دخلت على أنّ ومعموليها، وهذا كثير فيها.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٢/٢، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأشموني ٢١/٢، وديوان الشاعر ١٣٤، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

ولا تختص بالوقوع على: «أنّ ومعموليْها»[1] لقوله:

١١٩-تعلّم شفاءَالنفسِ قهرَعدوِّها[2] ... ...

وما جاء من الأفعال بمعنى "صيَّرَ" فإنه يعمل عمل الأفعال القلبية -أيضا- في نصب المبتدأ والخبر، كـ"جَعَلَ" و"ردَّ" و"تَرَكَ" و"تَخِذَ" و"اتَّخَذَ" و"وَهَبَ"، نحو: ﴿**فَجَعَلَهُم جُذاذاً**﴾[3] ﴿**لو يَرُدُّونكم كفارا**﴾[4] ﴿**وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض**﴾[5] ﴿**لو شِئْتَ لَتَخِذْتَ عليه**

(١) في ب: "معمولها" موضع: "ومعموليها" وهو تحريف.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، لزياد بن سيّار بن عمرو بن جابر، وتمامه قوله:

... ... فبالغ -بلطف- في التحيل والمكر

والشاهد منه قوله: «تعلّم شفاءَ النَّفسِ قهرَ...»، فإن "تعلّم" بمعنى: "اعلم" وهي مما يدل على اليقين، وقد نصبت مفعولين، وهما: "شفاء..." و"قهر..." وليس مدخولها "أنّ ومعموليها" فدلّ ذلك على عدم اختصاصها بالدخول على "أنّ ومعموليْها".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٦/١، وأوضح المسالك ٣١/٢، والمغني، الشاهد ١٠٢١، وشذور الذهب ٤٣٤، والهمع ١٤٩/١، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأشموني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

(٣) من الآية ٥٨، من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٩٩، من سورة الكهف.

ولم تذكر هذه الآية، والذي في أ: «لو شئت لاتّخذت عليه أجرا»، وهو -على هذا- شاهد مكرّر لـ"اتّخذ" والأوْلى ما أُثبت لتتم الفائدة.

ومعمول: "ترك" الأول: "بعض" من"بعضهم"، والثاني: جملة "يموج".

أجرا﴾[١] **﴿واتّخذ ا لله إبراهيم خليلا﴾**.[٢] ومـن استعمال "وهـب" قولهـم: «وهبنى ا لله فداك».[٣]

وخَـصَّ بالتعليـق والالغـاء ما — من قبل"هَبْ"والأمرَ"هب"قد أُلزما
كـذا "تَعَلَّـمْ" ولغير المـاض من — سواهمـا اجعـل كـلَّ ما له زُكن

يختص المتصرف من الأفعال القلبية، وهي: الأحد عشر التى تضمنّها البيتان الأوّلان بإبطـال عملها بـالتعليق والإلغـاء، والفرق بينهمـا: أن التّعليق إبطال[٤] عمل الفعل لمانع من غيره، كمجيء ما له صدر الكـلام بعده فيبطله لفظا لا محلا، ولذلـك يسـوغ العطف على محل المعمـول المعلّق عنه العامل بالنصب، كقوله:

١٢٠–وماكنت أدري قبل عزّة ماالبكا — ولامُوجعاتِ القلبِ حتّى تَولّتِ[٥]

(١) هكذا قرأ هذه الآية البصريان: أبو عمرو، ويعقوب، وابن كثير، بتخفيف التاء المفتوحة وكسر الخاء، وقرأها الباقون: بفتح الخاء على "افتعلت".
ينظر النشر ٢/٣١٤، والحجة ٤٢٥، والبدور الزاهرة ١٩٣، والمهذب ١/٤٠٨، والوافي ٣١٤. والآية من سورة الكهف ورقمها ٧٧.

(٢) من الآية ١٢٥، من سورة النساء.

(٣) هذا القول حكاه ابن الأعرابي عن العرب. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٥، وأوضح المسالك ٢/٥٢، والهمع ١/١٥٠، والتصريح ١/٢٥٢.
وبعضهم يثبت المدّ في "فداك". فيقول: "فداءك".

(٤) في ب: "أبطل".

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو لكثيِّر بن عبدالرحمن، المعروف بكثيّر عزّة، والشاهد منه قوله: «أدرى ما البكا ولا موجعات» حيث "أدري" مضارع "دري" وهي مما يدل على اليقين، ومما ينصب مفعولين، وقوله: "ما البكا" ==

روي "موجعات" بكسر التاء وضمّها، والإلغاء: إبطال عمل الفعل لمانع فيه، كتأخره عـن الجملة مثلا، فيبطله لفظا ومحلاّ، ثـم هـذه الأفعـال كلّها متصرفة حتى "جَعَلَ" بمعنى: "صَيَّر" إلاّ "هبْ، وتعلّمْ" فإنهما لايستعملان إلاّ بلفظ الأمر[١]، كما سبق، وما تصرّف منهـا فلغير الماضي منه –من المعنى، والإعمال، وجواز الالغاء، والتّعليق– ما للماضي، نحو: **﴿الذين يظنُّون أنّهم ملاقُو ربِّهم﴾**[٢] **﴿اعلموا أنّ ا لله يُحيي الأرض﴾**[٣] **﴿الظّانّينَ با للهِ ظَنَّ السَّوءِ﴾**[٤] **﴿إني جاعِلُكَ للنّاسِ إمَامًا﴾**[٥] وتقول في الإلغـاء: «زيـد منطلق

(=) جملة من مبتدأ وخبر، وكان حقّ الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن المبتدأ اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأحقيّته في الصدارة، لهذا لم يعمل الفعل "أدري" في المبتدأ والخبر لفظا، وإنما عمل فيهما محلاّ النصب، ودليل ذلك: عطفه "موجعاتِ" بالنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة على معمولي الفعل.
ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٧٧٤، وشذور الذهب ٤٤١، وأوضح المسالك ٢/٦٤، والتصريح ١/٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨، وديوانه ١/٣٧، ومعجم شواهد العربية ٧٢.

(١) عدم تصرف "تعلّـمْ" التى بمعنى "اعلم" هو مذهب الأعلم نَصَّ على ذلك الدماميني فيما نقل الصبان عنه، وقال الصبـان: وذهب غيره إلى تصرفها وهو الصحح، حكى ابن السكيت: «تعلمت أنّ فلانا خارج».
ينظر حاشيته على الأشموني ٢/٢٤، ونقل في التصريح حكاية ابن السكيت هذه (١/٢٤٧). وينظر الهمع ١/١٤٩، وفيه «تعلّمت فلانا خارجا».

(٢) من الآية ٤٦، من سورة البقرة.
(٣) من الآية ١٧، من سورة الحديد.
(٤) من الآية ٦، من سورة الفتح.
(٥) من الآية ١٢٤، من سورة البقرة.

أعلم»، وفي التعليق: «أنا ظانٌّ ليقومنَّ زيدٌ».

وجـوِّزِ الالغـاءَ لا في الابتِـدا   وانْو ضميرَ الشـأنِ أو لامَ ابتـدا
في موهـمٍ إلغـاءَ مـا تقدمـا   والتـزم التعليـقُ قبـل نفي "ما"
و"إن و"لا" ابتـداء أو قَسَـمْ   كـذا و"الاستفهامُ" ذا له انْحَتَمْ

ما تعلق به حكم الالغاء من هذه الأفعال[1] جاز استعماله ملغى غير عامل، بل يكون المبتدأ والخبر معه على ما كانا عليه من الرفع قبل دخوله، وإنما تُلغى هذه الأفعال إذا تأخرت[2] عن المبتدأ والخبر، نحو «زيد مقيم ظننت» قال الشاعر:

١٢١- هما سيِّدانا يزعُمان وإنَّما   يسودانِنَا أنْ يَسَّرَت غَنَماهُما[3]

(١) وهو المتصرف، وهو ما عدا "هَبْ" و"تَعَلَّمْ".
(٢) وذلك لضعفها عن العمل حينئذ، شأن أي عامل تأخّر عن معموله.
(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لأبي أسيدة الدُّبيري، وفي بعض المراجع "إن أيسرت" بكسر الهمزة، والشاعر يتحدث عن شيخين من رجال قبيلته يدّعيان السيادة وليس فيهما من صفات السيادة شيء، إذ السيادة توجب البذل والعطاء وحسن التدبير والحلم، وكلُّ ما يتعلقان به هو إيسارهما بكثرة غنمهما وكثرة نسلها وألبانها وليس ذلك بمسوِّدٍ لهما ما دام نفعه لا يصل إلى غيرهما.
والشاهد منه قوله: «هما سيدانا يزعمان» حيث استعمل الشاعر مضارع الفعل القلبي "زعم" وأخّره عن معموليه فرفعهما وألغى العامل في اللفظ والمحلّ.
وينظر البيت في: اللسان "يسر" ١٥٩/٧، وأوضح المسالك ٥٩/٢، والهمع ١٥٣/١، والدرر ١٣٥/١، والتصريح ٢٥٤/١، ومعجم شواهد العربية ٣٣٣.

أو توسّطت بينهما، نحو: «زيد ظننت مقيم»، ومنه:[1]

١٢٢- ...   .   وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والكذب[2]

ثم هذا الإلغاء جائز[3]، لا واجب، كما ذكر المصنف، إلاّ أنه مع التأخّر أرجح، ومع التوسط بالعكس[4]، أما إن ابتدئ بها قبل الجزأين لم

(١) سقط "ومنه" من: ب.
(٢) هذا عجز بيت من البسيط، للشاعر: منازل بن ربيعة -وبعضهم يقول: ابن زمعة- المنقري، الملقب باللعين، يهجو رؤبة أو العجاج -أبا رؤبة- وصدر البيت قوله:
أبا الأراجيز يا ابنَ اللؤمِ توعدني   ...   . البيت.
وتروى كلمة الرّوي فيه بعدَّةٍ روايات منها: "الخَوَر" ومنها "الفَشَل"، والشاهد من البيت قوله: «وفي الأراجيز خلت اللؤْم» حيث توسط العامل "خِلْتُ" بين المعمولين فألغي.
ينظر البيت في: الكتاب ١٢٠/١، والتبصرة ١١٧/١، والمقتصد ٤٩٦/١، وشرح ابن يعيش ٨٤/٧، وأوضح المسالك ٥٨/٢، والدرر ١٣٥/١، والتصريح ٢٥٣/١، والخزانة ٢٥٧/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.
(٣) خالف في هذا الأخفش والكوفيون، فإنهم يرون وجوب الإلغاء مع التوسط والتأخر.
ينظر: التسهيل ٧٢، وتعليق محي الدين على أوضح المسالك ٥٥/٢.
(٤) أي أن الإعمال أرجح من الإهمال، لأن الفعل أقوى من الابتداء لكون الأول لفظيا والثاني معنويا، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وقيل الإعمال والإهمال متساويان، لأن تأخر الفعل عادل قوّته، فضعف به فساوى العامل المعنوي.
ينظر: المقتصد ٤٩٧/١، وشذور الذهب ٤٣٨، والهمع ١٥٣/١، والتصريح ٢٥٤/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٥/٢.

يجز[١] الإلغاء، فإن ورد ما يوهم إلغاءها، مع التقدم، كقوله:

١٢٣- ... ... إني وجدت ملاكُ الشِّيمةِ الأدبُ[٢]

---

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين، فالإلغاء عندهم يقبح مع تقدم العامل على المفعولين، إلاّ أنّ هذا القبح يقلّ إذا سبق العامل بكلام، كأن يتقدمه معمول الخبر نحو: «متى ظننت زيد مسافر» وبعضهم يسوى بين هذا وغيره في القبح، لأن القبح حاصل بإلغاء العامل المتقدم على المفعولين سواء كان العامل في نفسه متصدرا أم غير متصدر، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإلغاء مع تقدم العامل على المفعولين، إلاّ أنهم يفضّلون الإعمال.

ينظر: الكتاب ١٢٤/١، والمقرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٦/٢، والمساعد٣٦٤/١، والهمع١٥٣/١،وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه٢٥/٢.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط لأحد الفزاريين، وصدره قوله:

كذاك أُدِّبتُ حتى صارمن خُلُقي ... ...

وفي ديوان الحماسة ١١٤٦، يُروى: "الأدبا" وعليها يكون شاهدا على الإعمال، وكذلك يروى قوله: "وجدت" -في كثير من المراجع "رأيت"-، والشاهد منه قوله: «وجدت مِلاكُ الشيمة الأدبُ» فإن ظاهره الإلغاء، لعدم النصب، قال الكوفيون: هو من الإلغاء مع تقدم العامل، كالإلغاء مع توسطه وتأخره، وليس كذلك عند البصريين، بل هو من باب التعليق، ولام الابتداء مقدّر دخولها على "ملاك" أو يكون من الإعمال، والمفعول الأول ضمير الشأن، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان، أو يكون من الإلغاء لكون العامل قد سبقه كلام، فهو لم يتقدم فيحصل بذلك موجب الإعمال.

ينظر البيت في: الكتاب ١١٩/١، وشرح الكافية ٢٨٠/٢، والمقرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢، والهمع ١٥٣/١، والتصريح ٢٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٤٦.

قدّر فيها ضمير الشأن يكون مفعولا أولا، والجملة بعده في محل المفعول الثاني، أو أنّ الفعل علّق بلام الابتداء، والأصل: «لملاك الشيمة»، ثم حذفت اللام وبقي التعليق على حاله، وأما التعليق فملتزم إذا اقترن بالمعمول ماله صدر الكلام، وهو ستة أشياء.

أحدهما: «ما النافية» نحو: ﴿**لقد علمتَ ما هؤلاءَ ينطقون**﴾.[١]

الثاني: «إنْ النافية» نحو: ﴿**وتظنُّون إنْ لبثتم إلاّ قليلا**﴾.[٢]

الثالث: «لا النافية» نحو: «حسبت لا زيد عندك ولا عمرو».

الرابع: «لام الابتداء» نحو: «علمت لزيد قائم».

الخامس: «لام القسم» نحو: ﴿**ولقد علموا لَمَنِ اشتراه ماله في الآخرة من خَلاَق**﴾[٣]، إذ اللام الأولى هي الموطئة للقسم والثانية جوابه.

السادس: أداة الاستفهام، سواء كانت حرفا، نحو: ﴿**وإنْ أدْري أقريبٌ أم بعيدٌ ما تُوعدون**﴾[٤] أو اسما، نحو: ﴿**لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزبين أحْصَى لِمَا لَبِثوا أمدا**﴾.[٥]

لِعِلْمِ عِرْفانٍ وظَنٍّ تُهَمَه تَعْدِيَةٌ لواحِدٍ مُلتزمه

ترد بعض هذه الأفعال لغير المعانى المتقدمة من الدلالة على [اليقين][٦] أو الرجحان، فتعمل عمل ما هي بمعناه، من لزوم أو تعدٍّ إلى مفعول واحد،

---

(١) من الآية ٦٥، من سورة الأنبياء. (٢) من الآية ٥٢، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ١٢، من سورة الكهف.

(٦) مابين المعقوفين زيادة على ما في النسختين يقتضيها المعنى.

فمن ذلك: ورود "عَلِمَ" بمعنى "عرف" كقوله: ﴿وا لله أخرجَكم من بطون أمّهاتِكم لا تعلمون شيئا﴾[١]، وورود "ظنّ" بمعنى "اتّهم" نحو: ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾[٢] أي: بمتّهم.

فيلتزم تعديتها إلى مفعول واحد، ومثلهما "رأى" من الرأي، الذي هو المذهب نحو: «رأى الشافعي[٣] حِلَّ الضَّبُع» و "حَجَا" بمعنى: "قصد" نحو: «حجوت بيت ا لله» ومما جاء بمعنى اللازم فلم يتعدّ، "وَجَد" بمعنى: "حزِن" أو "حقد" ويفترقان بالمصدر، فمصدر التي بمعنى: حزن، "وَجْدا" ومصدر الأخرى "مَوْجَدَةً".

ولـ"رأى" الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبلُ انتمى

«رأى الحُلْميّة» التي مصدرها: الرؤيا، مشاركة لـ"عَلِم" القلبية، المتعدية إلى مفعولين، وقيدها بذلك ليحترز من هذه القرينة، التي بمعنى "عَرَف"، فتتعدى إلى مفعولين، نحو: ﴿إنيّ أرى سبعَ بقراتٍ سمانٍ، يأكلهنّ

---

[١] من الآية ٧٨، من سورة النحل.

[٢] من الآية ٢٤، من سورة التكوير.
وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، وقرأ الباقون بالضاد.
ينظر: النشر ٢/٣٩٨، والحجة ٧٥٢، والبدور الزاهرة ٣٣٦، والوافي ٣٧٨، والمهذب في القراءات العشر ٢/٢٢٥.

[٣] هو أبو عبد ا لله: محمد بن إدريس الشافعي، ولد بغزة سنة ١٥٠هـ، ونشأ بمكة وبها تلقى العلم، وكانت له رحلات في طلبه ثم استقر بمصر وبها توفي سنة ٢٠٤هـ، رحمه ا لله ورضي عنه. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢/٥٦-٧٣، ومعجم المؤلفين ٩/٣٢.

سبعٌ عِجافٌ﴾[١]، "فيأكلهن" في محل نصب، لأنه مفعول ثان، بدليل التصريح به، في نحو:

١٢٤- أراهم رُفْقَتي حتى إذا ما تَجافَى الليلُ وانْخَزَل انخِزالا[٢]

وظاهر كلامه أنّ "الرؤيا" تختص بمصدر "الحُلْميَّة" نحو: ﴿هذا تأويلُ رؤيايَ مِن قَبْل﴾[٣]، ويَرِد عليه: ﴿وما جعلْنا الرُّؤيَا التي أريناك﴾[٤] مع قول ابن عباس: «هي رؤيا عينٍ أُريها رسول ا لله ﷺ».[٥]

ولا تُجِزْ هُنَا بلا دَليلِ سقوطَ مفعولين أو مفعول

وقد سبق أن مفعولي هذا الباب[٦] أصلهما: المبتدأ والخبر، فلا يجوز حذف شئ منهما إلاّ لدليل دالّ عليه، ويسمى الحذف لدليل اختصارا، ومنه في المفعولين ﴿أين شركائِيَ الذين كنتم تَزعُمون﴾[٧] ومنه في أحدهما قوله:

---

[١] من الآية ٤٣، من سورة يوسف.

[٢] هذا البيت من الوافر، للشاعر: عمرو بن أحمر الباهلي قاله في أبيات يندب فيها قومه ويبكيهم، والشاهد منه قوله: «أراهم رفقتي» حيث نصب بـ"أرى الحُلْمية" مفعولين، الأول: ضمير الجماعة "هم" والثاني: "رفقتي". ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/٥٣، والهمع ١/١٥٠، والتصريح ١/٢٥٠، وشرح الأشموني ٢/٣١، ومعجم شواهد العربية ٢٦٨.

[٣] من الآية ١٠٠، من سورة يوسف.

[٤] من الآية ٦٠، من سورة الإسراء.

[٥] ينظر الحديث في: البخاري مناقب الأنصار ٤٢، وتفسير سورة الإسراء.

[٦] سقط "الباب" من: ب.

[٧] من الآية ٧٤، من سورة القصص.
وتقدير المفعولين: "تزعمونهم شركاء".

١٢٥-ولقد نَزَلْتِ، فلا تَظنّي غيرَه ... منّـي بمنزلـة المُحَـبِّ المُكْرَم[١]

ويسمى[٢] الحذف لغير دليل اقتصارا، وهو ممتنع[٣] في أحد المفعولين باتّفاق، والصحيح[٤] جوازه فيهما، خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه:

---

(١) هذا البيت من الكامل وهو للشاعر: عنترة بن شداد العبسي، ومن معلقته المشهورة، يقول: أنت عندى بمنزلة المحَبِّ -أي: المحبوب- المكرَم، فلا تظني شيئا غير ذلك حاصلا مني، والشاهد منه قوله: «فلا تظنى غيرَه» حيث حذف المفعول الثاني اختصارا، وهذا جائز عند الجمهور، وقد خالف فيه ابن ملكون -إبراهيم بن محمد الإشبيلي- وطائفة من المغاربة.
ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٧٨، والمقرب ١/١١٦، وأوضح المسالك ٢/٦٩-٧٠، والشذور ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢، والهمع ١/١٥٢، والتصريح ١/٢٦٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٣.

(٢) في ب: "وسمي" موضع "ويسمى".

(٣) سبب الامتناع هو أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فكما أنه لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل مجئ الناسخ فكذلك لا يجوز ذلك بعد مجئ الناسخ.

(٤) أجمع النحاة على أنه يجوز حذف المعمولين إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، واختلفوا في جواز حذفهما إذا لم يقم دليل عليهما، فذهب الأخفش والجرمي والرضي وابن مالك وابن هشام وغيرهم إلى عدم جواز الحذف إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه، قالوا: «لأنه لا فائدة في الإتيان بالفعل حينئذ، لأنه معلوم أن العاقل لا يخلو من ظنٍّ أو علم». ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٨-٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٣، وشذور الذهب ٤٥٣.
وذهب أكثر النحاة إلى جواز ذلك، قالوا: لأنك إذا قلت: ظننت، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت: علمت، ==

﴿أعنده علم الغيب فهو يَرَى﴾[١] ﴿وظننتم ظنّ السَّوء﴾[٢] [لأن «ظن السّوء»][٣] مصدر.[٤]

وكـ"تَظُنُّ" اجعل "تَقُولُ" إنْ وَلِي ... مستفهَما به ولم يَنفَصِل

بغير ظرف أو كظرفٍ أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلتَ يُحتمل

أصل وضع "القول" ليُحكى به الجمل، فعليةً كانت نحو: ﴿وقالوا سمعنا وأطعنا﴾[٥] أو اسميةً، نحو: ﴿إنّ الذين قالوا ربُّنا الله﴾[٦] وإنّما ينصب به المفرد إذا كان من معناه، نحو: ﴿وقال صَوابا﴾[٧] ويجرى[٨] مجرى الظّنّ في نصب الجملة الاسمية مفعولين، بشروط أربعة، تضمنها كلام المصنّف:

(=) أفدته أنه ليس عندك شك، وهذا فيه من الفائدة مالا يخفى.
وهذا ما رجحه الشارح، وارتضاه ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٨٣، وابن عصفور في المقرب ١/١١٦-١٢٢، وهو ظاهر قول السيرافي.
ينظر: شرح الكتاب ٢٢٣، وذهب الأعلم إلى الجواز في "ظَّن" وما في معناها دون "علِمَ" وما في معناها.
ينظر شرح ابن يعيش ٧/٨٣، والتصريح ١/٢٥٩.

(١) الآية ٣٥، من سورة النجم و"يرى" بمعنى: يعلم.

(٢) من الآية ١٢، من سورة الفتح.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: "ب".

(٤) أي: أنه مصدر مؤكّد، فهو لتكرير الفعل، وليس بمفعول. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ص٢٢٥.

(٥) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٨، من سورة النبأ.

(٨) أي: القول.

أحدها: أن يكون مضارعا، فلا يجوز ذلك[1] في نحو: "قُلْت" خلافا للسيرافي[2] ولا في نحو: "قُلْ" خلافا للكوفيين.[3]

الثاني: أن يكون مفتتحا بـ"تاء الخطاب" فلا يجرى ذلك فى "أقول" وغيره من أقسام المضارع.

الثالث: أن يتقدمه استفهام بحرف أو اسم.

الرابع: أن يتصل بـ"أداة الاستفهام" ولا يفصل بينهما[4] بغير ما ذكر المصنف، أما لو فصل بينهما بالظرف، نحو: «أغدا تقول زيدا منطلقا»[5] ومنه قوله:

١٢٦-أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ تجمعنا[6] ... ...

---

(١) سقط "ذلك" من: "ب".

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، نسبةً إلى "سيراف" إحدى بلاد فارس، له شرح كتاب سيبويه، والإقناع فى النحو، ومات و لم يكمله، وأكمله ولده يوسف، وله أيضا أخبار النحاة توفي سنة ٣٦٨هـ.
ينظر: تاريخ بغداد ٣٤١/٧-٣٤٢، ومعجم المؤلفين ٢٤٢/٣، ونزهة الألباء ٢٧٩.

(٣) ينظر تجويزهم ذلك في: أوضح المسالك ٧٤/٢، والهمع ١٥٧/١، والتصريح ٢٦٢/١.

(٤) في أ: "بينها" وهو تحريف.

(٥) سقط "منه" من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، غير معلوم قائله، وعجزه قوله:
... ... شملي بهم أم تقول البعد محتوما
وجميع المراجع التى رجعت إليها في هذا البيت ترويه "جامعة" موضع "تجمعنا"، والشاهد فيه قوله: «تقول الدار تجمعنا» وقوله: «تقول البُعْد محتوما» ==

أو بمثله[1]، وهو الجار والمجرور، نحو: «أفيك تقول عمرا راغبا» أو أحد معمولي القول وهو مراده بقوله: "أو عمل" أقام المصدر مقام المفعول، نحو قوله[2]:

١٢٧- أَجُهَّالاً تقولُ بَني لُؤَيٍّ[3] ... ...

(=) فإن "تقول" فيهما بمعنى "تظن" وقد نصب به مفعولين وفيه دلالة على إجرائهم "تقول" مجرى "تظن" في العمل إذا استكمل شروطه. ينظر البيت في: المغني، الشاهد ١١٧٩، والشذور ٤٥٥، والمساعد ٣٧٦/١، والهمع ١٥٧/١، والدرر ١٤٠/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الأشموني ٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٤.

(١) في أ: "وبمثله".

(٢) سقط "قوله" من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وهو للكميت بن زيد الأسدي، وعجزه قوله:
... ... لَعَمْرُ أبيك أم متجاهلينا
وفي بعض الروايات: "أَنُوَّاما" موضع: "أجهالا"، و"مُتَنًا وبِينًا" موضع: "متجاهلينا"، ورواية الشارح هي الأكثر، والشاهد منه قوله: «أَجُهَّالا تقول بني لؤيٍّ» حيث أعمل "تقول" عمل "تظن" فنصب به مفعولين وهما "جهّالا"، و"بني لؤي" مع وجود فاصل بين أداة الاستفهام والفعل، فلم يمنع ذلك من الإعمال لكون الفاصل معمولا للفعل.
ينظر البيت في: الكتاب ١٢٣/١، والمقتضب ٣٤٩/٢، وابن يعيش ٧٨/٧، وشرح الكافية ٢٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وأوضح المسالك ٧٨/٢، والشذور ٤٥٦، والمساعد ٣٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٦٠/٢، والهمع ١٥٧/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الاشموني ٣٣/٢.

[فإن القول يجري مجرى الظن فيما ذكر].(١)

وقد اجتمعت الشروط في قوله:

١٢٨- متى تقول القُلُصَ الرَّواسِما   يَحْمِلْــنَ أُمَّ قاســمٍ وقاسِمــا(٢)

وقولـــه:

١٢٩-علام تقول الرمحَ يُثقِلُ عاتقي   إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كـرَّتِ(٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة على ما في النسختين يقتضيها الكلام.

(٢) هذا البيت من الرجز، وهو للشاعر: هدبة بـن خشـرم العـذري، والقُلُـصُ: بزنـة كُتُـب، جمـع قَلُـوص، وهـي الشـابة الفتيـة مـن الإبـل، والرواسـم المسـرعات في سيرهنّ، فهو وصف مأخوذ من الرَّسِيم وهـو ضـرْبٌ مـن سـير الإبـل، ويـروى "يُدنِينَ" موضع "يحملـنَ"، والشـاهد منه قولـه: «تقـول القلـصَ يحملـن» حيـث أجرى تقول مُجرى "تظنّ" فنصب به مفعولين وهما "القُلُـصَ" وجملـة "يحملـن" فإنها في محل نصب مفعول ثان، وذلك بعد استيفاء "تقول" للشروط.
ينظر البيت في: المقرب ١/٢٩٥، وشرح الجمل ١/٤٦٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٦، والشذور ٤٥٤، وشرح ابن عقيـل ١/٥٩، والهمـع ١/١٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيـديّ، وفي ب: "الحـرب" موضع "الخيل".
والشاهد منه قوله: «تقول الرمح يثقل...» حيث أجرى "تقـول" مجرى "تظنّ" فنصب به مفعولين وهما: "الرمحَ" وجملة "يثقل" بعد استكماله لشروط العمل.
ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٢٥٠، وأوضح المسالك ٢/٧٦، والمساعد ١/٣٧٦، والهمع ١/١٥٧، والدرر ١/١٣٩، والتصريح ١/٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/٣٣، ومعجم شواهد العربية ٧٢.

ومع استيفاء الشروط فالحكاية جائزة.

وأُجـريَ القـولُ كظـنٍّ مطلقـا   عند سُلَيمٍ، نحو: قُلْ ذا مشفِقـا

بنو سُليم من العرب يجيزون إجراء القول مُجرى الظنّ مطلقا بغير شئ من الشروط المذكورة فيقولون: «قلت زيدا قائما» وعلى لغتهم جاء قوله:

١٣٠-قالت-وكنتُ رجلا فطينا-   هـذا لعمرُ اللهِ إسرائينا(١)

(١) هذا الرجز لأعرابي اصطاد ضبّا فأتى به امرأته، فلما رأته قالت: «هذا لعمر الله إسرائين» -لغة في إسرائيل- تريد أنه من مسخ بنى إسرائيل.
والشاهد منه قوله: «قالت... هذا... إسرائينا» حيث أعمل "قال" عمل "ظنَّ" فنصب به مفعولين، وهما اسم الإشارة "هذا" و"إسرائينا".
وهذا على مذهب بعض النحاة كالأعلم، وابن خروف، والشارح، وغيرهم، فإنهم يجيزون إجراء القول مجرى الظن في العمل وإن لم يتضمن معناه، فإن المعنى ليس على ظننت، لأن المرأة رأت الضَّبَّ فقالت: "وهذا إسرائين" معتقدةً ذلك ومؤكدة اعتقادها بالقسم، وأما الجمهور فذهبوا إلى أن القول لا يجري مجرى الظن في العمل حتى يتضمن معناه، وردوا على من استدل بهذا البيت على الجواز وإنْ لم يتفق القول والظن في المعنى، باحتمال أن يكون "هذا" مبتدأ، و"إسرائين" على تقدير مضاف، أي: مسخ بنى إسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير متصرف للعلمية والعجمة.
ينظر البيت والكلام فيه في: التصريح ١/٢٦٤، والهمع ١/١٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٤، وشرح الكافية ٣/٢٨٩، وابن عقيل ٢/٦٢، والدرر ١/١٣٩، والمساعد ١/٣٧٥، وانظر اللسان "يمن" ١٧/٣٥١، ومعجم شواهد العربية٥٤٨
قلت: أرى من المناسب هنا أن أنبّه إلى أن هذا الاعتقاد -وهو كون الضّبّ ==

وعلى لغتهم تفتح[1] "إنّ" بعده نحو:

١٣١-إذاقلتُ أني آيِبٌ أهْلَ بَلدةٍ[2] ... ...

(=) من مسخ بنى إسرائيل قد يقع لبعض الناس، ويَقْوى عنده إذا علم ما جاء في مسند أحمد ٤٦/٣، من قوله عليه الصلاة والسلام: «إنّ أمة من بنى إسرائيل مسخت دوابّ فأخشى أن تكون هذه» -يشير إلى الضّباب- والصحيح أن الضَّبَّ ليس مما مسخ، وأما قوله ﷺ السابق، فإنما كان ظنا منه قبل أن يُوحى إليه في ذلك بشئ، ويؤيد هذا قوله في بعض روايات الحديث: «ولا أدرى لعل هذا منها».

وقد ثبت عنه ﷺ أن رجلا قال: يارسول الله: القردةُ والخنازير هي مما مسخ الله؟ فقال النبي ﷺ: «إن الله لم يُهلك -أو يعذب- قوما فيجعل لهم نَسْلا».

ينظر صحيح مسلم: "قدر" ٣٢،٣٣، ومسند أحمد ٣٩٥/١،٣٩٧،٤٢١، ونيل الأوطار ٣٨٧/٨.

(١) في أ: "فتح" موضع "تفتح".

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وهو للحطيئة من كلمة يصف فيها بعيره بالسّرعة، وتمامه:

... ... وضعتُ بها عنه الوَلِيَّةَ بالهَجَر

يقول الشاعر: إنه إذا ظَنَّ أنه سيصل أهل بلدة عند آخر النهار الذي عبّر عنه بـ"آيب" وقدر المسافة التي بينه وبين تلك البلدة بهذا الوقت فإنه يصل إليها عند انتصاف النهار وقيام قائم الظهيرة، وعند ذلك يُلقى عن بعيره "الوَلِيَّة" وهي البرذعة، ويضع عصا الترحال، وذلك لنجابة بعيره، حيث قطع المسافة في نصف الزمن المقدر لها.

والشاهد من البيت قوله: «قلت أني آيب» حيث أجرى "قلت" مجرى "ظننت؟ ولم يحك به الجملة التي بعده، والدليل على ذلك فتح همزة "إن" إذ لو قصد الحكاية لَكَسَرَهَا، وقد سدت "أنّ" وما دخلت عليه مسد المفعولين، ==

ويقع بعده التعليق، ويجوز معه[1] الإلغاء، نحو: «قلت أزيد منطلق» و«زيد منطلق قلت».

أعلَمَ وأرَى

هذه[2] الهمزة الداخلة على هذين الفعلين تسمى «همزة النقل» وسميت بذلك لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدى، نحو: «خرج زيدٌ» و «أخرجت زيدا» ومن التّعدى إلى مفعول واحد[3] إلى التّعدى إلى مفعولين، نحو: «فَهِم[4] زيد أمْرَك» و «أفهمتُه أمْرَك» ومن التّعدي إلى اثنين إلى التعدى إلى ثلاثة كهذين.[5]

إلى ثلاثةٍ "رأى وعلِما" عدَّوا إذا صارا "أرَى وأعْلَما"

"رأى وعلِمَ" المتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل، سواء كانا بلفظ الماضى، نحو: «أعلمتُ زيدا عمروا منطلقا» و«أريتُه أخاه مقيما» أو بغيره من تصاريفه، نحو: ﴿إذ يُريكَهُم الله

(=) وهذا البيت شاهد للغة سُليم الذين يُعملون القول عمل "ظن" مطلقا وغيرهم يشترط لذلك شروطا، ومنها أن يكون القول بلفظ المضارع، فمثل هذا لا يعمل عند غير سُليم لكون القول فيه بلفظ الماضي. ينظر البيت في: شرح الجمل ٤٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، وأوضح المسالك ٧٢/٢، والتصريح ٢٦٢/١، وشرح الأشموني ٣٤/٢، وديوان الشاعر ١٠٤، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

(١) في ب: "بعده" موضع "معه".

(٢) سقطت "هذه" من: ب.

(٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) في أ: "أفهم" موضع "فهم" وهو تحريف.

(٥) أي: أَعْلَمَ وأرَى.

في مَنامِكَ قليلا ولو أراكَهم كثيرا...﴾[1] فأما الأول من هذه المفاعيل، فيجوز حذفه، نحو: «أعلمت أخاك ذاهبا» والاقتصار[2] عليه[3]، نحو: «أعلمت الناسَ».

وما لمفعولي "علمت" مطلقا — للثان والثالث -أيضا- حُقّقا

للمفعول الثاني والثالث في هذا الباب من الأحكام كلها ما للأول والثاني من مفعولي "علمت" من

---

(١) من الآية ٤٣، من سورة الأنفال.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿يريكهم... قليلا... ولو أراكهم كثيرا...﴾. "فالكاف" فيهما مفعول أول، و"الهاء والميم" مفعول ثان، و"قليلا" في الأول، و"كثيرا" في الثاني مفعول ثالث.

(٢) حذف المفعول الأول من مفاعيل "أَعْلَمَ" و "أَرَى" أو الاقتصار عليه فيه خلاف بين النحاة، فالأكثرون على تجويزه، وممن أجازه ابن كيسان والسيرافي، شرح الكتاب ٢٢٧، وابن السراج، الأصول ١/١٨١، وابن مالك، التسهيل ٧٤، وغيرهم، فأصحاب هذا المذهب يرون أن الفائدة لا تنعدم في الاقتصار على الأول أو حذفه، إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور. وذهب سيبويه، (الكتاب ١/٤١)، وابن الباذش وابن خروف وابن طاهر وغيرهم إلى أنه لا يجوز حذف المفعول الأول ولا الاقتصار عليه، هذا وقد حمل السيرافي عدم تجويز سيبويه لذلك على أنه من باب عدم الاستحسان لا أنه ممنوع.

تنظر المسألة بالتفصيل في: شرح الكافية ٢/٢٧٤-٢٧٥، والكافية الشافية ٢/٥٧٣، والمساعد ١/٣٨١، والهمع ١/١٥٨، والتصريح ١/٢٦٥.

(٢) سقط "عليه" من: ب.

جواز إلغاء الفعل عن العمل فيهما، متوسطا[1] نحو: «البركةُ أعلَمَنا اللهُ مع الأكابر».[2]

ورجحانه متأخرا، نحو: «الحجّ واجب أعلمنا الله» وتعليق الفعل عن العمل فيهما لوجود أحد المعلّقات السابقة، نحو: «أعلمت زيدا متى[3] أبوك راحل» ومن جواز حذفهما أو أحدهما اختصارا، أو منعه في أحدهما اقتصارا[4]، أو فيهما عند المصنف كما سبق.

وإن تعديا لواحد بلا — همز فلا ثنين به توصّلا
والثانِ منهما كثاني اثني "كسا" — فهو به في كلّ حكم ذو ائتسا

إذا دخلت همزة النقل على "عَلِم" المتعدى إلى واحد لكونه بمعنى "عرف" وعلى "رأى" المتعدى إلى واحد -أيضا- لكونه من رؤية البصر، أو من الرأي تعديا إلى اثنين، كقوله: ﴿**من بعد ما أراكم ما تحبون**﴾[5] ولا

---

(١) تنظر: ص٢٧٧، تعليق ٣.

(٢) هذا قول مأثور عن العرب، ولم أعثر على اسم قائله.

وينظر في: أوضح المسالك ٢/٨٠، والمساعد ١/٣٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٦٥، والهمع ١/١٥٨، والتصريح ١/٢٦٦، وشرح الأشموني ٢/٣٦.

(٣) سقطت "متى" من: ب.

(٤) ينظر: ص ٢٨٢.

(٥) من الآية ١٥٢، من سورة آل عمران.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿أراكم ما...﴾ حيث إن "أرى" -في الآية- بصرية وقد تعدت إلى المفعول الثاني بالهمزة، ومفعولاها هما: ضمير المخاطبين "كم" و "ما" الموصولة.

أحفظ[١] له شاهد في "علم" مع أن بعضهم[٢] قد أنكر نقلها بالهمزة، وذكر أنها إنّما تنقل بالتّضعيف، ويكون حكم المفعولين بعده حكمهما في باب «كسا وأعطى» في جواز حذفهما اختصارا، واقتصارا، وحذف كل واحد[٣] منهما كذلك وفى منع الإلغاء والتعليق، على ما ذكره المصنف، وفيه نظر، لأن تعليقه بالاستفهام مسموع، نحو:﴿رب أرني كيف تُحي الموتى﴾[٤] وفي جواز نيابة الثاني منهما عن الفاعل المحذوف مع أمن اللبس، وفي أصالة سبق ما هو فاعل في المعنى منهما،وفي وجوبه عند خوف اللبس إلىغير ذلك من الأحكام.

وكـ"أرَى" السابق نبّا، أخبرا   حدَّثَ، أنبَا كذاك خبَّرا

---

(١) أقول: وكذلك لم أجد -فيما اطلعت عليه- من أثبت له شاهدا إلاّ ما نقل عن الشاطبي، كما سيأتي بعد هذا.

(٢) لم أعثر على من صرح بإنكار تعدية "أعلم" -بمعنى عرف- بالهمزة إلاّ قول ابن هشام: إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، أوضح المسالك ٨٣/٢، ونقل في التصريح عن الشاطبي قوله: وأما السماع في المتعدى فكثير، وذكر أمثلة منها: «علم الشئ وأعلمته إياه» أي عرّفته إيّاه.ا.هـ.

ثم قال: «فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ... الخ. التصريح ٢٦٧/١.

(٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة.

حيث إن "أرنى" فعل دعاء، و «ياء المتكلم» مفعوله الأول، و «كيف تحي الموتى» جملة استفهامية في محل نصب مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف، ويرى ابن هشام احتمال كون "أرى" هنا علمية لا بصرية، أوضح المسالك ٨٣/٢.

هذه أفعال تضمنت معنى "أعلَمَ" فتعدت تعديته[١]، إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: خبَّر وأخبر، ونبّأ وأنبأ وحدَّثَ نحو:

١٣٢-وخبّرت سوداءَالغميم مريضةً[٢] ... ...

وقوله:

١٣٣-وما عليك-إذا أُخبرتِني دنِفا   وغاب بعلك يوما- أن تعوديني[٣]

وقوله:

---

(١) في ب: "بتعديته" موضع "تعديته".

(٢) هذا صدر بيت للعوّام بن عقبة بن كعب بن زهير، وهو من الطويل، وتمامه:

... ... فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

و"الغميم" اسم موضع في الحجاز، ويروى: «ونبئت سوداء الغميم»، ويروى أيضا: «ونبئت سوداء القلوب».

والشاهد منه قوله: «وخبّرت سوداء الغميم مريضةً» حيث أعمل الفعل "خبّر" في ثلاثة مفاعيل، أولها «تاء المتكلم» الواقعة نائب فاعل، والثاني: «سوداء الغميم»، والثالث: «مريضةً».

ينظر البيت في: الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٣٨٣/١، وشرح ابن عقيل ٧١/٢، والهمع ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٤.

(٣) هذا بيت من البسيط، ينسب لرجل من بنى كلاب، ويروى شطره الثاني:

... ... رهن المنية يوما أن تعودينا

والشاهد منه قوله: «أُخبرتِني دنِفا» حيث أعمل "أخبر" في ثلاثة مفاعيل: الأول: نائب الفاعل -تاء المخاطبة، الثاني: ياء المتكلم، الثالث: دنفا. ==

١٣٤-نبّئت زُرعَة-والسفاهة كاسمها- يُهدى إليّ غرايب الأشعــار(١)

وقوله:

١٣٥-وأنبئـت قيسـا -ولـم أبْلُه كمـا زعمـوا- خيرَ أهل اليَمَن(٢)

(=) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٣٨٣/١، وشرح ابن عقيل ٦٩/٢، والهمع ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٣.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو للنّابغة الذبياني من كلمة يهجو بها: زُرعة ابن عمرو، بن خويلد، والسفاهة هي: الطيش وخفة الأحلام، وغرائب الأشعار: ما لم يعهد مثله، ويروى مكانه: «أو ابد الأشعار».
والشاهد منه قوله: «نبئت زرعةَ... يهدى» حيث أعمل "نبأ" في ثلاثة مفاعيل:
أحدهما: النائب عن الفاعل، وهو التاء. والثاني: زرعة. والثالث: جملة يُهدى.
وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، والمساعد ٣٨٣/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ٣٧/٢، وديوانه ٣٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٠.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معدي كرب، وقوله: «ولم أبله» أي: لم أختبره، والشاهد منه قوله: «أنبئت قيساً... خيرَ أهل اليمن» حيث أعمل "أنبأ" في ثلاثة مفاعيل: وهي: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، و"قيسا" و"خيرَ".
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧١/٢، والهمع ١٥٩/١، والدرر ١٤٠/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ٣٨/٢، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٩.

الفاعـــل

هو ماصدر عنه حدثٌ، أو قام به، أو أسند إليه، من اسم أو ما في تأويله، مقدمٌ عليه، فارغٌ، باق على أصل صيغته: فصدور الحدث نحو: "أكل زيد" وقيامه نحو: "ظَرُف زيد" ولا فرق في الحدث بين أن يكون بلفظ الفعل نحو: قام زيد، أو بلفظ المصدر، نحو: "عجبت من ضربِ زيدٍ(١) عمرا"، أو اسم الفاعل، نحو "أضارب أنت أم عمرو"(٢)، أو الصفة المشبهة به(٣)، نحو: "زيد حَسَنٌ وجهه"، أو اسم الفعل، نحو: "شتّان زيد وعمرو"، وما في تأويل الاسم مُدخل لنحو: ﴿أو لم يكفهم أنّا أنزلنا عليك الكتابَ﴾(٤) إذ هو في تأويل "إنزال الكتاب"، واشتراط تقديمه:(٥) مُخرج لنحو: "زيد قام" وفارغ: مُخرج لنحو: "قائمان الزيدان"، [فإن "الزّيدان"](٦) فيه مبتدأ، لاشتغال الوصف السابق له بالضمير، والقيد الأخير، مُخرج لما بني للمفعول، نحو: "ضُرِب زيدٌ" فإن المرفوع بعده في الاصطلاح والمعنى ليس بفاعل.

"الفاعل" الذي كمرفوعي "أتى زيد، منيرا وجهه" نعم الفتى

أي الفاعل: هو ما ارتفع بالفعل، نحو: "أتى زيد"، ﴿وقال الله﴾(٧)

---

(١) في كلتا النسختين: "زيدا" وهو تحريف.

(٢) في ب موضع "أنت أم عمرو": "أنتما عمرا". (٣) سقط "به" من: ب.

(٤) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.

(٥) في ب: "تقدمه" موضع "تقديمه". (٦) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٧) من الآية ٥٥، من سورة آل عمران، ومن الآيات: ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٩، من سورة المائدة.

أو بما هو(١) في تأويل الفعل، كـ"منـيرا وجهُـه" و﴿الظـالمِ أهلُهـا﴾(٢) ويفـارق الرفع لفظا، لإضافة المصدر أو اسمه إليـه، نحـو: ﴿ولـولا دفـعُ ا لله النـاسَ﴾(٣) وما روي من قوله: (من قُبلةِ الرجلِ امرأتَه الوضـوءُ)(٤) أو جره بحـرف زائـد، إما "الباء" كقوله تعالى: ﴿وكفى با لله شهيدا﴾(٥) وإمّا "مِن" نحو: ﴿ماجاءنـا من بشير ولا نَذير﴾.(٦)

**وبعـدَ فعـلٍ فاعـلٌ فـإنْ ظَهَـرْ		فهْـو، وإلاّ فضمـير استـتر**

حكـم الفـاعل أن يقـع بعـد الفعـل كمـا سـبق، فـإن ظهـر، نحـو: ﴿جاء الحقُّ وزهقَ الباطلُ﴾(٧) وإلاّ قُدِّر ضميرا مستترا، إما جـوازا نحـو: ﴿وإنّ ربَّـك ليحكـم بينهـم﴾(٨) وإمـا وجوبـا نحـو:

---

(١) في ب: "وبما هو" موضع "أو بما هو".	(٢) من الآية ٧٥، من سورة النساء.

(٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.
والشاهد فيهما هو: "دَفْعُ ا للهِ" حيث إن الفاعل فيهما وهو: لفظ "ا لله" قد فارق الرفع لفظا إلى الجر، لإضافة المصدر إليه، والمضاف إليه حكمه الجر.

(٤) هذا أثر مروي عن ابن مسعود -ﷺ-، رواه مالك في الموطأ "كتاب الطهارة" باب الوضوء ٦٥،٦٦.
وفي كلتا النسختين: "في قُبلة" والرواية في الموطأ: "من قُبلة".
والشاهد منه: "قبلةِ الرجلِ" حيث إن الفاعل وهو "الرجل" قد فارق الرفع لفظا لإضافة اسم المصدر -قُبلة- إليه.

(٥) من الآيتين ٧٩، ١٦٦، من سورة النساء. ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) من الآية ١٩، من سورة المائدة.	(٧) من الآية ٨١، من سورة الإسراء.

(٨) من الآية ١٢٤، من سورة النحل، والذي في النسختين: "إن ربك يحكم بينهم" ولم أر آية على هذه الصورة في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
ومحل الشاهد من الآية: "... ليحكم..." حيث الفاعل مقدّر جـوازا بعد الفعل "يحكم" لكونه ضمير غيبة.

﴿وقل الحقُ من ربكم﴾(١) فإن وقع قبل الفعل مايوهم أنه فاعله، قـدّر مبتـدأ، والفاعل ضمير، إن أمكن نحو: ﴿وربُّـك يخلق مايشاء ويختار﴾(٢) وإلا قـدّر مرفوعا بفعل، نحو: ﴿وإنْ أحدٌ مـن المشـركين استـجارك﴾(٣) التقديـر: "وإن استجارك" والوجهان(٤) جائزان فيمـا وقـع(٥) بعـد الاستفهام، نحـو: ﴿أبشـرٌ يهدوننا؟﴾(٦) ولا حجة للكوفيين على جواز تقديمه على الفعل في قوله:

---

(١) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.
حيث الفاعل هنا مقدر وجوبا بعد الفعل "قل" لكونه ضميرا للمفرد المخاطب.

(٢) من الآية ٦٨، من سورة القصص.
حيث الفاعل مقدر جوازاً بعد الأفعال الثلاثة: يخلق، يشاء، يختار، لكونـه ضمـير غيبة، وهو يعود على لفظ "ربك" المتقدم على هذه الأفعال.

(٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.
وإنما قدر الفعل هنا لكون جملة الشرط لاتكـون إلاّ فعليـة علـى الأصـح، وجـوّز الكوفيون والأخفش كونها اسمية. ينظر شرح ابن يعيش ٨٢/١، وشرح الكافية ٧٧/١، ٣٨٩/٢، والتسهيل ٧٥، والتصريح ٢٧٠/١، وشرح الأشموني ٤٢/٢.

(٤) أي: الابتدائية والفاعلية.

(٥) سقط "وقع" من: ب.

(٦) من الآية ٦، من سورة التغابن.
فيجوز في: "بشر" أن يكون مبتدأ وسوّغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه، وجملة "يهدوننا" خبره، ويجوز أن يكون "بشر" فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: "أيهدينا بشر يهدوننا" وهذا الوجه هو الأرجح، لأن الغالب في الاستفهام دخوله على الأفعال.
ينظر: الكتاب ٩٩/١-١٠١، والتصريح ٢٧٠/١ .

١٣٦- ما للجمالِ مشيُها وَئيدا(١) ... ...

لأنه ضرورة، أو الخبر محذوف وهو العامل في: "وئيدا" أي: يظهر وئيدا، ولا للكسائي(٢)، على جواز حذفه بنحو:(٣) "إذا كان غداً فـأْتِني"، لأن في "كان" ضميرا يعود على مايشاهد من الحال.(٤)

---

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو للزباء بنت عمرو بن الضرب -من نسل العماليق- وهو في قصتها المشهورة، وقد قالته حين رأت الجمال تحمل الرجال في الغرائر، وقيل: إنه للخنساء بنت عمرو الصحابية -رضي الله عنها- والمشهور القول الأول.

ينظر في: مجمع الأمثال ١/٢٣٦ (المثل: خَطْبٌ يسير في خطب كبير) وأوضح المسالك ٢/٨٦، والمساعد ١/٣٨٧، وشرح ابن عقيل ٢/٧٧، والهمع ١/١٧١، والدرر ١/١٤١، والتصريح ١/٢٧١، وشرح الأشموني ٢/٤٣، ومعجم شواهد العربية ٤٦٤ .

وقد استدل الكوفيون بهذا البيت على صحة تقدم الفاعل على العامل حيث أعربوا "مشيها" بالرفع فاعلا لـ"وئيدا" و"وئيدا" حال من الجمال والتقدير عندهم: "أيّ شئ ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيُها ؟ "، وقد ردّ على ذلك البصريون بما ذكره الشارح، وزاد غيره وجها آخر، وهو كون "مشيها" بدل من الضمير المستتر في الخبر (للجمال) لأن متعلق الجار والمجرور كان يتحمل ضميرا مرفوعا بالفاعلية، فلما حذف المتعلّق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور، هذا... وقد ضعّفت كل هذه الاحتمالات، وللوقوف على تفصيل المسألة.

ينظر المراجع السابقة.

(٢) أي: ولا حجة للكسائي. (٣) في أ: "نحو" موضع "بنحو".

(٤) ينظر مزيدا من التوضيح للمسألة في: شرح ابن يعيش ١/٨٠، وشرح الكافية ١/٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠، وأوضح المسالك ٢/٩١، والتصريح ١/٢٧٢.

وجــرد الفعــل إذا ما أســندا ... لاثنين أو جمــعٍ كـ"فاز الشهدا"

وقــد يقــال: "سَعِدا" و"سَعِدوا" ... والفعل للظاهــر بعــدُ مسنــد

إذا أسند الفعل إلى اثنين، أو جمع مذكرين، أو مؤنثات، جرد عن علامة دالة على حال فاعله، كما يجرد مع المفرد المذكر، نحو: ﴿قال رجلان﴾(١) ﴿إذْ همَّتْ طائفتان﴾(٢) ﴿وقال الذين أوتوا العلم﴾(٣) ﴿وقال نسوة﴾(٤)

وبعض العرب(٥) يلحق الفعل علامة دالة على حال الفاعل، كما يلحقه تاء التأنيث، دالة على تأنيثه، فيقول: "سَعِدا الرجلان" نحو:

١٣٧- ... ... وقـد أسلماه مُبْعَدٌ وحَميمُ(٦)

---

(١) من الآية ٢٣، من سورة المائدة.

(٢) من الآية ١٢٢، من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٨٠، من سورة القصص. ومن الآية ٥٦، من سورة الروم.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة يوسف.

(٥) هم طيء وأزد شنوءة، وبعض النحويين يذكر معهم بني الحارث.

ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٢، وأوضح المسالك ٢/٩٨، والمغني ٤٠٤-٤٠٦، والمساعد ١/٣٩٤، والهمع ١/١٦٠، والتصريح ١/٢٧٦ .

(٦) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: عبيدالله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوّام -رضي الله عنهما- وصدره:

تـولّى قتـالَ المارقـين بنفسـه ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: "وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحَميم" حيث وصل الفعل بضمير المثنى مع إسناده إلى الاسم الظاهر، والمبعد: اسم مفعول: من الإبعاد، والمراد به: الأجنبي، والحميم: هو القريب، أراد بذلك: أسلمه كل الناس وخذلوه ولم ينصره قريب ولا بعيد.

==

و"سعدوا الرجال"، نحو:

١٣٨- يلومونني في اشتراء النخيـل أهلـي فكلهـم ألْـوَمُ[١]

و"سَعِدْن النسوة"، نحو:

١٣٩- نتـج الربيـعُ محاسِـناً ألقَحْنَهـا غُـرُّ السَّـحائِب[٢]

(=) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢، وأوضح المسالك ١٠٦/٢، والمغني، الشاهد ٦٨٤، وشرح ابن عقيل ٨١/٢، والهمع ١٦٠/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٧٧/١، وشرح الأشموني ٤٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤٣ .

(١) هذا البيت من المتقارب، وهو ينسب لأمية بن أبي الصلت، ونسبه في المغني لأحيحة بن الجلاح، ويروى شطره الثاني: "قومي فكلهم يعذل"، وصوّب محي الدين -في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٢ هذه الرواية، قال: "لأن بعدها قوله:

وأهلُ الذى باع يَلْحونه كما لُحِيَ البائعُ الأولُ

والشاهد منه قوله: "يلومونني... أهلي..." حيث وصل الفعل بواو الجماعة مع إسناد الفعل إلى فاعل ظاهر.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٦٨٢، وأوضح المسالك ١٠٠/٢، والمساعد ٣٩٣/١، وشرح ابن عقيل ٨٢/٢، والدرر ١٤٢/١، والتصريح ٢٧٦/١، وشرح الأشموني ٤٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨ .

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني، والشاهد منه قوله: "... ألقحنها غُرُّ السّحائب" حيث ألحق الفعل علامة الجمع المؤنث مع أنه مسند إلى الظاهر، هذا... وقد علق محي الدين على هذا البيت بقوله: "واعلم أن كثيرا من النحاة يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية، فإما أن يكون مجهول النسبة ==

والألف، والواو، والنون، في ذلك علامات على حال الفاعل، لا ضمائر، ومن النحاة[١] من يجعلها ضمائر، ويجعل المرفوع بعدها بدلا منها، أو مبتدأ مؤخرا.

ويَرْفَـع الفاعـلَ فعـل أضمـرا كمِثْلِ: "زيدٌ" في جوابِ، من قرا؟

يجوز حذف الفعل لفظا وتقديره نِيَّةً، إذا دلّ عليه دليل، مثل أن يقع في جواب استفهام سابق، نحو: "زيد" في جواب: من قرأ ؟ إذ[٢] التقدير: "قرأ زيدٌ" قال تعالى: **﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولُن الله﴾**[٣] والمقدر منه

(=) عند هؤلاء، فظنوه لشاعر يستشهد بقوله، وإما أن يكون قد عرفوا نسبته إلى قائله، ولكنهم يذكرونه للتمثيل لا للاستشهاد. حواشي أوضح المسالك ١٠٣/٢ .

وينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٨٢/٢، والهمع ١٦٠/١، والدرر ١٤٢/١، والتصريح ٢٧٦/١، ومعجم شواهد العربية ٢٦ .

(١) لم تنصّ المراجع التي اطلعت عليها على أحد معين قال ذلك، ولم يرتض هذا الرأي أكثر النحاة وعدوه خطأ، وقالوا إن هذا الاستعمال إنما نقل عن قوم بأعيانهم ولم يُعرف إلاّ عندهم، وأما أن يحمل جميعُ ماورد من ذلك على أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح.

ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢، والمساعد ٣٩٤/١، والهمع ١٦٠/١، والتصريح ٢٧٧/١ .

(٢) سقط "إذ" من: ب.

(٣) من الآية ٨٧، من سورة الزخرف.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿ليقولُن... الله﴾ فإن لفظ الجلالة مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدّر، دلّ عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: "خلقنا الله" وهذا أولى من جَعْله مبتدأ مقدّرَ الخبر، لكون الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر.

كالموجود كقراءة ابن عامر: ﴿يُسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال﴾[1] إذ الإخبار بالفعل يستدعي الاستفهام عن فاعله، فالمعنى: "يسبحه رجال" أو يردّ به نفي، كقولك: "بلى زيد" لمن قال: "ماجاء أحد"، ومنه:

١٤٠- تجلّدتُ حتى قيل لم يعرُ قلبَه   من الوَجْد شيء قلت:بل أعظمُ الوجدِ[2]

أو يفسر بما بعده من لفظه، نحو: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأَجِرْهُ﴾[3] أو من لازمه، نحو:

١٤١- لاتجزعي إن مُنْفِسٌ أهلكتُه[4]   ...   .

---

(١) من الآيتين ٣٦،٣٧، من سورة النور.
وهذه القراءة -بالبناء للمفعول- قرأ بها ابن عامر وشعبة، وقرأ الباقون بكسر الباء.
ينظر: النشر ٣٣٢/٢، الحجة ٥٠١، الوافي ٣٢٩، البدور ٢٢٢ .
والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... رجال...﴾ فإنه مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدر يشعر به "يُسبَّح" بالبناء للمفعول، فكأنه لما قيل: "يسبّح له فيها بالغدو والآصال"، قيل: مَن يسبحه ؟، قيل: يسبحه رجال، ثم حذف الفعل.
ينظر: المساعد ٢٩٤/١، والتصريح ٢٧٣/١، وشرح الأشموني ٤٥/٢ .

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله.
والشاهد منه قوله: "بل... أعظم الوجد" فإن "أعظم" مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدّر مجاب به النفي، والتقدير: "بل عراه أعظم الوجد".
ينظر البيت في: المساعد ٢٩٥/١، والتصريح ٢٧٣/١، وشرح الأشموني ٤٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١١٠ .

(٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.

(٤) هذا صدر بيت من الكامل، للنَمِر بن تولب، يخاطب به امرأته وقد لامته على كثرة الإنفاق، وتمامه:
==

التقدير: إنْ هلك منفس، أو دلّ عليه ماقبله، كقوله:

١٤٢- غداة أحلّتْ لابن أَصرَم طعنةٌ   حُصينٍ عَبيطاتِ السّدائِفِ والخمرُ[1]

أي: وحلّت الخمرُ.

وإضمار الفعل في ذلك[2] كله جائز، إلاّ في القسم الثالث[3] فإنه واجب.

(=) ...   .   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
ويروى: "إن منفسا"، والمنفس: هو المال النفيس.
وينظر البيت في: الكتاب ١٣٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، ٧٨، وشرح ابن يعيش ٨٢/١، والمغني، الشاهد ٣٠١، وشرح ابن عقيل ١٣٣/٢، والخزانة ٣١٤/١، وشرح الأشموني ٧٢/٢ .

(١) هذا البيت من الطويل وهو للفرزدق، و"طعنة": فاعل "أحلّت" و"حصين" بالجر بدل من "ابن أصرم" أو عطف بيان عليه، و"عبيطات" مفعول "أحلت"، والعبيط: الطَّري من اللحم، و"السدائف": سقف السنام وغيره مما غلب عليه السِّمَن، ومعنى البيت: أن حصينا بن أصرم قتل له قريب فحرّم على نفسه الشراب وأكل اللحم حتى يثأر له، فلما أدرك ذلك عاد إلى ماكان فيه من طعام وشراب.
ينظر البيت في: الإنصاف ١٨٧/١، وشرح ابن يعيش ٣٢/١، وشرح الجمل ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٩٦/٢، والتصريح ٢٧٤/١، وديوانه ٣١٧، ومعجم شواهد العربية ١٥١ .

(٢) سقط "ذلك" من: ب.

(٣) وهو ما إذا وقع الاسم مرفوعا بعد "إنْ" أو "إذا"، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، فهو عندهم فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد "إن" أو "إذا" الشرطيتين فاعل بالفعل الذي يذكر بعده، وليس في الكلام محذوف يفسِّر، وذهب الأخفش إلى جواز أن يكون ==

و "تاء تأنيث" تلي الماضي إذا ... كان لأنثى كـ"أبَتْ هِندُ الأذَى"

يختص الفعل المسند إلى مؤنث بلحاق علامة تدل على تأنيث فاعله، فإن كان ماضيا لحقته تاء ساكنة، في آخره، كـ"أبَتْ هندُ الأذَى" ومثله: ﴿**قالت امرأة العزيز**﴾[1] وإن كان مضارعا كانت التّاء في أوله، وحكمها في اللزوم والجواز والامتناع حكم التاء التي في آخر الماضي.

وإنما تلزم فعلَ مضمرِ ... متّصلِ أو مفهمٍ ذاتَ حِرِ

لاتلزم علامة التأنيث في الفعل المسند إلى مؤنثة إلاّ في مسألتين:

الأولى: أو يكون الفاعل ضميرا متّصلا بالفعل، ولا يتصور ذلك إلاّ في المستتر نحو: ﴿**قالت إنّ أبي يدعوك**﴾[2] فلو انفصل الضمير من الفعل برز، ولم تجب التاء نحو: "ماقام إلاّ هي" بل حذفها أولى.

الثانية: أن يسند الفعل إلى حقيقي التأنيث، متّصل غير مراد[3] به الجنس[4]، والمراد بالحقيقي التأنيث: ماله فَرْجٌ، كما قال المصنف، أو "مفهم

(=) الاسم الواقع بعد الأداتين السابقتين مبتدأ، والفعل المذكور بعده مع فاعله المضمر في محل رفع خبر له، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.
ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٣٢٧، والإنصاف: المسألة (٨٥) ٢/٦١٥، والمفصل وشرح ابن يعيش ١/٨١، وشرح الكافية ١/٧٧، والتصريح ١/٢٧٠، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٤٢ .

(١) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة القصص.

(٣) في ب: "غير مقصود".

(٤) لأن الجنس فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي. تصريح ١/٢٧٩ .

ذات حر"، ومنه: ﴿**إذ قالت امرأة عمران**﴾[1] ﴿**وقالت امرأة فرعون**﴾[2] ونحوه كثير، ومنه قوله:[3] ﴿**قالت إحداهما ياأبتِ**﴾.[4]

وقد يبيح الفصلُ تركَ التاءِ في ... نحو أتى القاضيَ بنتُ الواقِفِ
والحذف معْ فصلٍ بإلاّ فضّلا ... كـ"مازكى إلاّ فتاةُ ابنِ العَلا

إذا لم يتّصل الفاعل الحقيقي التأنيث بفعله زال لزوم التاء، ثم إن كان الفصل بغير "إلاّ" فلحاق التاء أجود[5]، نحو: "أتت النبي ﷺ امرأة، ونحوه في الحديث كثير، وقد يحذف نحو: "أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ" ومثله:[6]

١٤٣- لقد وَلَدَ الأُخيطِلَ أُمُّ سوءٍ[7] ... ...

(١) من الآية ٣٥، من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٩، من سورة القصص.

(٣) سقط "قوله" من: ب. (٤) من الآية ٢٦، من سورة القصص.

(٥) لأن الفاصل سد مسد علامة التأنيث، مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث.

(٦) في ب: "وفيه" موضع "مثله".

(٧) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية الخطفيَ، يهجو الأخطل التغلبي النّصراني وتمامه:
... ... على بابِ استِها صُلُبٌ وشَامُ
والأخيطل: تصغير الأخطل، وهو لقب للشاعر المهجو، وصُلُبٌ: جمع صليب، وشام: واحده: شَامة، وهي العلامة (الخال).
والشاهد من البيت قوله: "ولد الأخيطلَ أُمُّ سوءٍ" حيث لم يؤنث الفعل "ولد" بتاء التأنيث، مع أن الفاعل "أمُّ سوء" مؤنث حقّيقي التأنيث، لأنه قد فُصل بين الفعل والفاعل بالمفعول.
ينظر البيت في: المقتضب ٢/١٤٨، ٣/٣٤٩، والإنصاف ١/١٧٥، وشرح ابن يعيش ٥/٩١، وأوضح المسالك ٢/١١٢، والتصريح ١/٢٧٩، وشرح الأشموني ٢/٤٩، وديوانه ٥١٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١ .

وإن كان الفصل بـ"إلاّ" فعدم اللّحاقِ أحسن، نحو: "ماحضره إلاّ امرأة" وخصّ الأخفش[1] اللحاق بالشعر، كقوله:

١٤٤- ما بَرِئَتْ مِن رِيبةٍ وذَمٍّ		في حربِنا إلاّ بناتُ العَمِّ[2]

وتجويز المصنف له في النثر مستشهدا بنحو: ﴿**لا تُرَى إلاّ مساكِنُهُم**﴾[3]

---

(١) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، وهو المعروف بالأخفش الأوسط، مولى بني مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، و لم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليا، ومن مصنفاته: الأوسط، وتوفي سنة ٢١٥هـ، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٦، ومعجم المؤلفين ٤/٢٣١ .

(٢) هذا البيت من الرجز- وقائله غير معروف، وفي النسختين: " في حربها" موضع "في حربنا" وهو تحريف.
والشاهد منه قوله: "مابرئت... إلاّ بنات العمّ" حيث وصل تاء التأنيث بالفعل برئت" لكون فاعله مؤنثا حقيقي التأنيث، مع وجود الفاصل -إلاّ- بين الفعل الفاعل، وهذا خاص بالضرورات الشعرية عند الأخفش، وفي السعة يجب التذكير في الكلام نحو: "ماقام إلاّ هند"، لأن مابعد إلاّ ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هوبدل من فاعل مقدّر قبل إلاّ، وذلك المقدّر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك يذكّر له الفعل، والتقدير: "ماقام أحد إلاّ هند"، وذهب ابن مالك إلى جواز التأنيث في النثر بقلة. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٧، والمساعد ١/٣٩٠، والهمع ٢/١٧١، التصريح ١/٢٧٩ .

(٣) من الآية ٢٥، من سورة الأحقاف، وهذه قراءة: الحسن، وأبي رجاء والجحدري، وقتادة، وعمرو بن ميمون، والسلمي، ومالك ابن دينار، والأعمش، وابن أبي إسحاق، واختلف عنهم جميعا إلاّ أبا رجاء ومالك بن دينار.
==

و ﴿**إن كانت إلاّ صيحةٌ**﴾[1] على قراءة من رفع، وَهَمٌ منه، إذ ليس فيهما ماهو حقيقي التأنيث.

**والحذف قد يأتي بلا فصل ومع		ضمير ذى المجاز في شعر وقع**

أي قد يحذف التاء مع الحقيقي التأنيث، وإن لم يفصل عن فعله، ومنه ماحكاه سيبويه "قال فُلانة"[2] وكذلك قد يأتي الحذف مع إسناد الفعل إلى ضمير المجازي التأنيث المستتر، كقوله:

(=) ينظر: المحتسب ٢/٢٦٥.
ووجه الاستشهاد بها هو: تأنيث الفعل "تُرى" لكون الفاعل مؤنثا، مع الفصل بإلاّ، وهذا الوجه ضعيف في العربية، ويمنعه الأخفش في غير الضرورات الشعرية فيما كان حقيقي التأنيث، فما لم يكن كذلك فهو أولى بالمنع. وهذه القراءة شاذة. ينظر: إملاء مامنّ به الرحمن ٢/٢٣٥ .
وقال أبو الفتح: (أما "تُرى" بالتاء، ورفع "المساكن" فضعيف في العربية... وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير، فكأنه في المعنى: "لا يُرى شيء إلاّ مساكنهم...". ينظر المحتسب ٢/٢٦٦ .

(١) من الآيتين: ٢٩،٥٣ من سورة يس. وهي قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث.
ووجه الاستشهاد بها هو: أنه جاء وصْلُ تاءِ التأنيث بالفعل "كانت" لكون الفاعل مؤنثا، مع الفصل بين الفعل والفاعل بـ"إلا" ويقال فيه ماقيل في "لا تُرى إلا مساكنُهم" كما أن استشهاد ابن مالك بهاتين القراءتين غير مسلم له، كما أشار إلى ذلك الشارح.
ينظر القراءة في: النشر ٢/٣٥٣، والمهذب ٢/١٦٦، والبدور ٢٦٤، وهي قراءة عشرية، وقد ذكرها أبو الفتح في المحتسب ٢/٢٠٦ .

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٨ .

١٤٥- ... ... ولا أرضَ أبقـل إبقالَهـا[1]

والتاءُ مَعْ جمعٍ سوى السالم من مذكرٍ كالتّاء معْ إحْدَى اللَّبِن

إذا أسند الفعل إلى دالّ على الجمعية بلفظه، كرجال، أو بمعناه: كقوم جاز لحاق التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع، سواء كان جمع تكسير كـ"رجال" أو اسم جمع مذكر كـ"قوم" أو مؤنثا كـ"نسوة" أو اسم جنس كـ"شجر" قال تعالى: **﴿كذّبت قوم نوح﴾**[2] **﴿وكذّب به قومُك﴾**[3] و**﴿قالتِ الأعرابُ﴾**[4] **﴿وقال نسوة﴾**[5] وتقول: أورقت الشجرُ وطاب الثّمر، ودخل فيما يجوز فيه[6] الوجهان جمع المؤنث السالم، ولا يصح الاستدلال على عدم اللحاق فيه بقوله: **﴿إذا جاءك**

(١) هذا عجز بيت من المتقارب، للشاعر: عامر بن جوين الطائي، وصدره:
فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ ودْقَها ... ... البيت.
والشاهد منه قوله: "ولا أرض أبقل" حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، لكون التأنيث مجازيًا، وبعضهم جعل الضمير المسند إليه العائد إلى "الأرض" مذكرا لأنه أراد بالأرض المكان.
ينظر البيت في: الكتاب ٤٦/٢، والأمالي الشجرية ١٥٨/١، وابن يعيش ٩٤/٥، وشرح الكافية ١٧٠/٢، والمقرب ٣٠٣/١، وشرح الكافية الشافية ٥٩٦/٢، والمغني، الشاهد ١١١٩، والهمع ١٧١/٢، والتصريح ٢٧٨/١، والخزانة ٤٥/١، وشرح الأشموني ٥٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٦.

(٢) من الآية ١٠٥، من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٦٦، من سورة الأنعام. (٤) من الآية ١٤، من سورة الحجرات.

(٥) من الآية ٣٠، من سورة يوسف.

(٦) سقط "فيه" من : ب.

المؤمنات﴾[1] لجواز كون الحذف لأجل الفصل بالضمير، نَعَمْ يحتج عليه[2] بقوله:

١٤٦-وبكى بناتي شَجْوَهُنَّ وزوجتي[3] ... ...

وقد يعتذر عنه بأن "بناتي" لم يَسْلَمْ فيه بناء الواحد، فأشبه جمع التكسير إذ التاء فيه[4] ليست زائدة للتأنيث حتى تحذف للجمع، وقد دخل هذا كله في تشبيه المصنف التاء مع جمع [غير المذكر السالم][5] بالتاء مع إحدى اللَّبِن، فإنّ "إحدى اللَّبِن" "لَبِنَةٌ" وهو مجازي التأنيث كالشمس، والنار، يجوز فيه اللحاق، وتركه، نحو: **﴿إذا وقعت الواقعة﴾**[6] **﴿وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ﴾**[7] واستثنى المصنف جمع المذكر السالم من بين الجموع، لأنه لا يجوز لحاق التاء لفعله نحو: **﴿وقال الظالمون﴾**[8] ولا حجة[9]

(١) من الآية ١٢، من سورة الممتحنة. (٢) في أ : "إليه" موضع "عليه".

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، للشاعر: عبدة بن الطبيب، وتمامه قوله:
... ... والظّاعنون إليّ ثم تصدّعوا
والشاهد منه قوله: "بكى بناتي" حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل "بكى" لأن الفاعل (بناتي) جمع مؤنث سالم، والمسألة خلافية. ينظر تعليق (٨) الآتي.
وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٠٣/٥، وأوضح المسالك ١١٦/٢، وشرح ابن عقيل ٩٤/٢، والتصريح ٢٨٠/١، وشرح الأشموني ٥١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٢٨ . (٤) سقط "فيه" من: ب.

(٥) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام. (٦) الآيةالأولى من سورة الواقعة.

(٧) الآية ٩، من سورة القيامة. (٨) من الآية٨ من سورة الفرقان.

(٩) هذا المسالة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وسأوجز المذاهب ==

يجيز اللحاق فيه[١]، في نحو: ﴿**إلاّ الذي آمنت به بنو إسرائيل**﴾[٢] لأنّ البنين لم يسلم فيه لفظ الواحد، فجرى مجرى جمع التكسير، أما المثنى فحكمه في اللحاق وعدمه حكم مفرده، ونحو:

١٤٧-تمنى ابنتايَ أن يعيش أبوهما[٤] ... ...

(=) فيها: ذهب البصريون إلى أن كل جمع أو ما هو بمعناه يجوز في فعله المسند إليه التذكير والتأنيث إلاّ الجمع السالم من مذكر أو مؤنث، فإنه يجب في الأول تذكير الفعل، وفي الثاني تأنيثه.

وذهب الكوفيون إلى جواز الأمرين في الجمع مطلقا، وقد وافقهم الفارسي في ماعدا الجمع المذكر السالم، (التكملة ٢٩٧).

ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن يعيش ١٠٣/٥، وشرح الكافية ١٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢، وأوضح المسالك ١١٦/٢، والمساعد ٣٩١/١، والتصريح ٢٨٠/١، وشرح الأشموني ٥١/٢.

(١) سقط "فيه" من: ب. (٢) من الآية ٩٠ من سورة يونس.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وتمامه:

... ... وهل أنا إلاّ من ربيعةَ أو مُضَر؟

والشاهد منه قوله: «تمنى ابنتاي» حيث جرد الفعل المسند إلى ظاهر حقيقيّ التأنيث من علامة التأنيث، فيحتمل ذلك أمرين:

الأول: أن يكون الفعل مضارعا، وأن أصله: "تتمنى" فأدغمت إحدى التاءين في الأخرى، كما ذكر الشارح.

الثاني: أن يكون على اللغة التى حكاها سيبويه عن بعض العرب.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٩٩/٨، المغني، الشاهد ٩٧٦، والمساعد ٣٨٩/١، والهمع ١٧١/٢، والدرر ٢٢٥/٢، والخزانة ٣٤/٤-، وديوان الشاعر ٢١٣، ومعجم شواهد العربية ١٣٢.

إما على إدغام إحدى التاءين في الأخرى، [وإما على ما حكاه[١] سيبويهِ من: (قال فلانة)].[٢]

والحذف في"نعم الفتاةُ"استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بيّن

إذا أسند الفعل إلى ما المقصود به الجنس دون العين جاز حذف التاء منه، وإن كان المسند إليه حقيقي التأنيث متصلا، نحو: «نعم الفتاةُ هند» و«بئس المرأة دعْد».

والأصل في الفاعل أن يتّصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

الفاعل مع الفعل بمنزلة جزء الكلمة منها، ولذلك لم يستغن الفعل عنه ولم يجز تقديمه عليه، كما سبق، فاتصاله به هو الأصل، ثم يؤتى بالمفعول بعدهما منفصلا من الفعل لأنه فضلة، يتم الإسناد دونه[٣]، فمما جاء على الأصل: ﴿**وكلّم الله موسى تكليما**﴾[٤] ﴿**وورث سليمانُ داودَ**﴾[٥] وقد يجاء بخلاف الأصل، فيتقدم[٦] المفعول على الفاعل، إما جوازا نحو: ﴿**ولقد جاء آل فرعون النُّذُر**﴾[٧] وإما وجوبا، مثل كونه ضميرا متصلا، والفاعل

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) سقط "دونه" من: ب.

(٤) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٦ من سورة النمل.

(٦) في ب: "فيتعدى" موضع: "فيتقدم" وهو تحريف.

(٧) الآية ٤١ من سورة القمر.

ظاهر، نحو: ﴿وكلّمه ربُّه﴾[1] وكالمسألتين الآتي ذكرهما في النظـم، ولكـون المفعول ليس كالجزء من الفعل، جـاز تقديمـه عليه، إمـا جـوازا نحـو: ﴿فريقاً هَدَى﴾[2] وإما وجوبا، وذلك في مسألتين: إحداهما: أن يكون ممـا لـه صـدر الكـلام، نحـو: ﴿فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكرون﴾[3] الثانيـة: أن يقـع عاملـه بعـد الفاء[4]، نحو: ﴿وربَّك فكبِّر﴾[5] ﴿بلِ اللهَ فاعْبد﴾.[6]

وأخـر المفعـولَ إن لَبْـسٌ حُذِر   أو أضمر الفاعـل غيرَ منحصر

يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع، منهـا: أن يخـاف التبـاس[7] أحدهما بالآخر، لعـدم ظهـور الإعـراب فيهمـا، ولا قرينـة تميّز أحدهمـا مـن الآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى» و«أكْـرَمَ هـذا الـذى قـام» ونحـو ذلـك،

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف. (٣) من الآية ٨١ من سورة غافر.

(٤) زادوا في المسألة قيودا أخرى منها: أن لا يكون للعامل منصوب غيره مقدم على الفاء.

(٥) الآية ٣ من سورة المدثر.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الزمر.

وإنما وجب تقديم المفعول في الآيتين السابقتين لئلا تلي "الفاء" "أما" المقدرة.

(٧) قال ذلك ابن السراج (الأصول ٢/٢٤٥) وتابعه فيه المتأخرون كـالجزولي، وابـن عصفور (المقرب ١/٥٣) وابن مـالك في النظـم وغـيره، وخـالفهم في ذلـك ابـن الحاج -احمد بن محمـد أحمـد الإشبيلي- أبـرز تلامـذة الشـلوبين - محتجـا بـأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

ينظـر: شـرح الجمـل ١/١٦٣، وأوضـح المسـالك ٢/١١٩، والهمـع ١/١٦١، والتصريح ١/٢٨١، وشرح الأشموني ٢/٥٢.

فإنْ وجد قرينة لفظية أو معنوية تزيل اللبس لم يمتنع التقديم، نحـو: «ضَرَبَـتْ موسى سلمى» و«أكل الكمّـثرى موسـى» ومنهـا: أن يكـون الفـاعل ضمـيرا متصلا، وهو مراد[1] المصنف بقولـه: «غـير منحصـر» لأنـه إذا حُصـر وجـب تأخيره، كما يأتي، وسواء كان المفعول ظاهرا نحـو: ﴿وجـاءوا أبـاهم﴾[2] أو ضميرا، نحو: ﴿ولقد خلقناكم﴾.[3]

ومـا بـ"إلاّ" أو بـ"إنمـا" انحصر   أخّـرْ، وقد يسبق إنْ قَصْدٌ ظَهَر

يجـب[4] تأخـير المحصور مـن الفـاعل أو المفعـول[5] سـواء كـان الحصـر بـ"إلاّ" أو بـ"إنما" وسواء كان ضميرا أو ظاهرا، فمن ذلك في الفاعل، ﴿ومـا يهلكنا إلاّ الدهر﴾[6] ﴿إنما يخشى اللهَ مـن عبـاده العلمـاءُ﴾[7] ﴿لا يُجَلّيهـا لوقتها إلاّ هو﴾[8] و«إنما أكرم عمراً أنَا» ومنه في المفعول: ﴿وإنما يرحـم الله

(١) سقط "مراد" من: ب. (٢) من الآية ١٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٤) سقط "يجب" من: ب.

(٥) في ب: "المفعول" موضع: "أو المفعول".

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الجاثية.

وهذا مقـول الدهرية، حكـاه الله تعـالى -عنهـم-، ووجـه الاستشـهاد هـو: أن الفاعل في الآية وهو لفظ -الدهر- وقع محصورا بـ"إلاّ" فوجب تأخيره.

(٧) من الآية ٢٨، من سورة فاطر.

ووجـه الاستشـهاد بالآيـة هـو: أن الفـاعل وهـو لفـظ "العلمـاء" وقـع محصـورا بـ"إنّما" فوجب تأخيره.

(٨) من الآية ١٨٧، من سورة الأعراف.

ويقال في وجه الاستشهاد بها كما قيل في الآيتين السابقتين.

من عباده الرحمـاءَ﴾[1] و«ما ضرب زيد إلاّ عمرا» و«إنما ضربت إياك» و«إنّما أكرمت عمرا»، وقد يسبق[2] المحصور من الفاعل أو المفعول إذا ظهر الحصر فيه مع السّبق، بأن يكون الحصر بـ"إلاّ" نحو:

١٤٨-ماعاب إلاّلئيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَم[3] ... ...

---

(١) ينظر صحيح البخاري: كتاب التوحيد ١٨٦/٨.
وصحيح مسلم: كتاب الجنائز ص٦٣٦.
وينظر في سنن أبي داود: كتاب الجنائز، وسنن النسائي: كتاب الجنائز، وسنن ابن ماجة: كتاب الجنائز، ومسند أحمد ٢٠٤/٥.

(٢) في المسألة ثلاثة مذاهب:
الأول: ذهب أكثر البصريين وابن الأنباري والفراء إلى أنه إذا كان المحصور فاعلا لم يجز تقديمه، وإذا كان المحصور مفعولا جاز تقديمه.
الثاني: الجواز مطلقا سواء كان المحصور فاعلا أم ومفعولا، وعليه الكسائي.
الثالث: المنع مطلقا حملا لـ"إلاّ" على "إنما".
ينظر المسألة في: المقرب ٥٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، وأوضح المسالك ١٢٠/٢، والهمع ١٦١/١، والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٤/٢.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يوقف على أسم قائله، وتمامه:
... ... ولا جَفَا قطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلا
والشاهد منه قوله: «ما عاب إلاّ لئيمٌ فعلَ» و «لا جفا إلاّ جُبَّأٌ بطلا»، حيث قدم الفاعل المحصور بإلاّ وهو: "لئيم" في الأول، و"جُبَّأٌ" في الثاني، والأصل: ما عاب فعل «ذى كرم إلاّ لئيم، ولا جفا بطلا إلاّ جبأ».
واللئيم والجبّأ: وصفان يراد بالأول: البخيل، والثاني: الجبان، فكل منهما يقابل الوصف الآخر في جملته، وبهذا البيت احتج الكسائي على عدم وجوب ==

وكقولــه:

١٤٩-ولمّا أَبى إلاّ جِماحا فؤاده[1] ... ...

وشاعَ نحو: «خاف ربَّه عمرْ» وشَذّ نحو: «زَانَ نَوْرُه الشّجرْ»

إذا اتصل بواحد من الفاعل أو المفعول ضمير يعود على الآخر، فالوجه تأخير ما اتصل به الضمير منهما، سواء كان الفاعل، نحو: ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾[2] أو المفعول نحو[3]: ﴿واختار موسى

(=) وجوبَ تأخير الفاعل المحصور بألاّ، وقد تابعه فيه ابن مالك، كما هو ظاهر في النظم، ووافقهما في ذلك الشارح.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢٩/٢، والهمع ١٦١/١، والدرر ١٤٣/١، والتصريح ٢٨٤/١، وشرح الأشموني ٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لدعبل الخزاعي، وتمامه:
... ... ولم يسْلُ عن ليلَى بمالٍ ولا أَهلِ
والشاهد منه قوله: «أبى إلاّ جماحا فؤادُه» حيث قدم المفعول المحصور بإلاّ وهو "جماحا" على الفاعل وهو "فؤاده"، وجوّز ذلك جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري، وهو جائز عند الكسائي كما تقدم في هذا التحقيق.
ينظر: ص تعليق ( )، هذا وقد علّق: محمد محي الدين عند إعرابه هذا البيت بقوله: ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والصرف، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له من قبيل التمثيل.
(أوضح المسالك ١٢١/٢). وينظر البيت في: الهمع ١٦١/١، والدرر ١٤٣/١، والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٤/٢، وديوان الشاعر ١٨٣، ومعجم شواهد العربية ٣٠٠.

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة. (٣) سقط "نحو" من: ب.

قومه﴾[١] ثم في هذه الصورة يكثر تقديم المفعول، نحو: «خاف ربَّه عمرُ» ومنـه:

١٥٠- ... ... كمـا أتى ربَّه موسى على قدر[٢]

وفي الصورة الأخرى يمتنع[٣] إلاّ أنه ورد في الشعر شاذّا، نحو:

١٥١-جَزَى بنوه أباالغَيلان عن كِبَرٍ[٤] ... ...

---

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

وجه الاستشهاد بها هو: أن "قومه" مفعول بعد إسقاط الخافض (مِن) وقد جاء متأخرا لاتصاله بضمير يعود إلى الفاعل.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط للشاعر: جرير بن عطية يمدح فيه أمير المؤمنين عمر ابن عبدالعزيز، وصدر هذا البيت قوله:

جـاء الخلافـةَ أو كانت لـه قـدَرا ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: «أتى ربَّه موسى» فإن لفظ "ربَّه" وقع مفعولا، وقد اتصل به ضمير يعود إلى الفاعل وهو متقدم في الرتبة.

(٣) امتناعه عند جمهور النحويين، وما ورد مُوهما جوازَه فهو متأوّل عندهـم وأجاز ذلك عبدالله بـن الطـوال مـن الكوفيـين، والأخفـش، وابـن جنـى: (الخصائص ٢٩٤/١) وتابعهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.

وينظر أوضح المسالك ١٢٥/٢، والتصريح ٢٨٣/١، والاشمونى ٢/ ٥٥.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد، وتمامه قوله:

... ... وحُسْنِ فعْل كمـا يُجزى سِـنِمَّارُ

و"أبا الغيلان": كنية لرجل، و"سِنِمّار" اسم رجل رومي، يقال إنه هو الذى بنى الخورنق، وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة للنعمان ابـن امرئ القيـس ملـك الحيرة، ولما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصـر، لئـلا يعمـل مثلَـه لغيره فخرّ ميتا، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة. ==

والفرق بينهما: أن الفاعل وإن تأخر مرتبته التقديم، فيعود الضمير علـى متقدم في الرتبة، وإن تـأخر لفظـا، بخـلاف المفعـول فـإن رتبتـه التأخـير فيعـود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

النائب عن الفاعل

يحذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم بـه، والجهـل بـه[١]، وتعظيمـه وتحقيره والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: ﴿**خُلِـق الإنسانُ من عَجَل**﴾[٢] وروي عن رسول ﷺ: «**ومن بُلـي منكـم بشـئ مـن هذه القاذورات**»[٣]﴿**وما أُوذي أحد ما أُوذيت**﴾[٤] ونحو: «صُودِرَ فلانٌ»،

(=) والشاهد منه قولـه: «جَزَى بنـوه أبـا الغيـلان» حيـث أخر المفعـول وهـو "أبـا الغيلان" عن الفاعل وهو "بنوه" مع أن الفاعل في موضعه وقد اتصل بضمير يعود على المفعول، ومن هنا حكموا بشذوذه لما ترتـب عليـه مـن عـود الضمـير علـى متأخر لفظا ورتبة.

وقال الأشمونى في هذه المسألة: وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر، وهوالحق والإنصاف،لأن ذلك إنماورد في الشعر.ا.هـ. (شرح الأشمونى ٥٥/٢).

(١) سقط "به" من: ب.   (٢) من الآية ٣٧، من سورة الأنبياء.

(٣) لم أجد رواية للحديث تتفق مع رواية الشـارح، وإنمـا رواه في الموطأ، هكـذا: «من أصاب من هذه القاذورات شيئا فاستتر....» الحديث ١٢/٤.

(٤) لم أجد رواية للحديث تتفق مع رواية الشارح، وإنما رواه الترمذي هكذا: «ولقد أوذيـت في الله ومـا يـؤذَى أحـد». تنظر: سنـن الـترمذي كتـاب صفـة القيامـة ٦٤٥/٤، وكذلك رواه ابن ماجة، ينظر: سـننه (المقدمـة ٥٤/١) وكذلـك رواه أحمد. ينظر: المسند ٢٨٦/٣.

و«وكُذِّبَ الأميرُ» وقوله تعالى: ﴿وإذا حُيِّيتم بتحية﴾[1] وإما لسبب لفظي: كقصد الإيجاز، نحو: ﴿ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به، ثم بُغي عليه﴾[2] وكقصد موافقةِ لاحق لسابق، نحو: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وَحْيٌ يُوحى﴾[3] وكقصد تصحيح النظم، كقوله:

١٥٢- عُلّقتُها عَرَضا وعُلّقتْ رجلا   غيري وعُلّق أُخرىغيرَها الرجل[4]

ينوب مفعولٌ به عن فاعل   فيما له، كـ"نِيلَ خير نائل"

إذا حذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه، استحق ماله من الأحكام كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل

(١) من الآية ٨٦، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة الحج.

(٣) الآيتان ٣-٤ من سورة النجم، والمراد بقوله: موافقة لاحقٍ لسابقٍ: اتفاق رؤوس الآي في الحرف.

(٤) هذا البيت من البسيط، وهو من لامية الأعشى ميمون بن قيس، وقوله: «علّقتها عَرَضا» يقال: عرض له الأمر، إذا أتاه من غير تعمد منه، ويقال: علّق فلان فلانة "بالبناء للمجهول"، و"عَلِق بها" إذا أحبّها، و"علّقها عَرَضا" أي: اعترضت فرآها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد.

وهذا البيت فيه ثلاثة شواهد، فإنّ «علّقتها، وعلّقت، وعلّق» أفعال ثلاثة مبنية للمجهول، وإنما بنيت للمجهول لتصحيح النَّظْم، لأنه لو ذكر الفاعلَ لأنكسر البيت ولما استقام له النظم.

ينظر البيت في: اللسان (علق) ١٣٤/١٢، والتصريح ٢٨٦/١، وأوضح المسالك ١٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٩، وديوان الشاعر ٤٣.

علامة دالة على تأنيثه، واستحقاقه الاتصال بالفعل.

فأولَ الفعل اضممنْ والمتّصل   بالآخراكسرفي مُضِيٍ كـ"وُصِل"

واجعلْه من مضارعٍ منفَتحا   كينتحي، المقول فيه "يُنتحى"

والثانيَ التاليَ تا المطاوعه   كالأول اجعله بلا منازعهْ

وثالثَ الذى بهمز الوصل   كالأول اجعلنَّه كـ"استُحلِي"

تُغير صيغة الفعل إذا حذف فاعله، وأقيم المفعول مقامه، فيضمّ أوله مطلقا، ماضيا كان نحو: ﴿فَضُرِبَ بينهم بِسُورٍ﴾[1] أو مضارعا، نحو: ﴿ويُسقون فيها كأسا﴾[2] ولا يجئ ذلك في الأمر، ويكسر ما قبل آخره إن كان ماضيا كـ"وُصِلَ" و"دُحرِجَ" و"انطُلِقَ" و"استُخرِجَ" وإن كان مضارعا فُتح ما قبل آخره، كـ"يُطعَم" و"يُنتحَى" ثم إن كان الماضي مفتتحا بـ"تاء المطاوعة" كـ"تَعلّم" مطاوع "علّمَ" و"تَدحرَج" مطاوع "دَحرَج" ضم ثانيه مع أوله، نحو: «تُعُلّم العلمُ» ولا يختص ذلك «بتاء المطاوعة» بل كل تاء زائدة في أول الماضي يضم معها ثانية نحو: «تُدُبرتْ الكتبُ»، «وتنوزع في كذا» وإن كان الماضي مفتتحا بهمزة وصل ضُم ثالثه مع أوله، كـ"انطُلِقَ" و"استُحلِي".

واكسر أو اشمم فا ثلاثيٍ أُعل   عينا،وضَمٌّ جا،كـ"بُوع" فاحتَمِل

وإن بِشكْلٍ خيف لبسٌ يجتنب   ومالـ"باع" قد يُرى لنحوِ: حَبّ

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين، نحو: "باع" و"قال" و"حاك" ونحوها، فالأشهر فيه أن يكسر أوله بكسرة خالصة، ويبقى حرف

(١) من الآية ١٣، من سورة الحديد. (٢) من الآية ١٧، من سورة الإنسان.

العلة بعده على حاله، "ياءً" إن كانت أصلـه، نحـو: "بيع" أو ينقلـب إليهـا إن كان أصله الواو، نحو: "قِيل" وفيه وجهان آخران:

أحدهما: إشمام الكسرة ضمًّا، وجعْل عينه "ياءً".

الثانـي: ضـم فائـه وإبقـاء عينـه واوا إن كـانت أصلهـا، نحـو: "قُـول" وقلبها إليها إن كانت ياء، نحو: "بُوع" وهو أقلها، ومنه:

١٥٣- ... ... ليـت شبابـا بُـوع فاشتريت[1]

فإن خيف بكسر[2] الفاء إلباس الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول اجتُنب الكسر وعدل إلى الضم، نحو: "خُفتُ" في: "خافني زيد" وكذلك إن حصَل اللبس بالضم، نحو: "عُقْتُ" في "عاقني زيد" عُدل إلى الكسر، ولا إلباس مع الإشمام، وأما الثلاثي المضعّف، نحو: "حبّ" و"شدّ" و"ردّ" فالمعروف ضم[3]

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز، وقائله: رؤبة بن العجاج، وصدره:

ليـتَ وهـل ينفـع شيئـا ليـتُ؟ ... ...

والشاهد منه قوله: "بُوع" فإنه فعلٌ ثلاثي مبني للمجهول، وهو معتل العين، وقد أخلص الشاعر ضمَّ فائه حتى أصبحت العين واوا، وهذه لغة لبعض العرب، ومنهم فَقْعَس ودُبَير وهم من بني أسد.

ينظر شرح ابن يعيش ٧/٧٠، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، والمغني، والشاهد ٧٣٤، وشرح ابن عقيل ٢/١١٥، والهمع ٢/١٦٥، والدرر ٢/٢٢٢، والتصريح ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ٢/٥٩، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨.

(٢) سقط "بكسر" من: ب.

(٣) هذا هو مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز كسر فائه -أيضا- بناء على أن ذلك لغة لبعض تميم، وضبّة.

ينظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٦، وأوضح المسالك ٢/١٥٨، والمساعد ١/٤٠٤، والهمع ٢/١٦٥، والتصريح ١/٢٩٥.

فائه نحو: ﴿رُدت إلينا﴾[1] وقد يجئ في "فائه" من الوجوه ما جاء في "فاء" باع، فيكسر بإخلاص، كقراءة علقمة (رِدّتْ إلينا) وهي لغة لبعض بني تميم[2]، أو بإشمام وهو قياس[3] لا سماع.

ومـا لـ"فـا" بـاع لما العين تلي ... في اختـار وانقـاد وشبه ينجلي

ما جاء من الماضي على "افتعل" أو "انفعل" معتل العين، كـ"اختار" و"اصطاد" و"انقاد" و"انهال" فلك فيما قبل العين منه وهو "الفاء" في "انقاد" و"انهال" و"تاء الافتعال" أو بدلها في "اختار" و"اصطاد" الأوجه الثلاثة: التي في "فاء" باع، ونحوه من الثلاثي المعتل العين فتكسرهما بإخلاص، وهو الأشهر، نحو: "اختير" و"اصطيد" و"انقيد" أو بإشمام الضم والعين ياء في الوجهين، أو بضمها، وتقلب العين واوا فتقول: "اختور" و"انقود".

وقابلٌ من ظرفٍ او من مصدر ... أو حرف جرّ بنيابة حَرِي

ينوب عن الفاعل ثلاثة أشياء، غير المفعول به وهي: المصدر والظرف،

---

(١) من الآية ٦٥، من سورة يوسف، وقد قرئت الآية بكسر الراء -في ما زاد على العشر-، وهي قراءة علقمة ويحيى.

ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن ٢/٥٥، وإعراب القرآن للنّحاس ٢/٣٣٥، والمحتسب ١/٣٤٥.

(٢) سقط "بني" من: ب.

(٣) هذا القياس جوّزه ابن مالك. ينظر: التسهيل ٧٨.

والجار والمجرور[1]، ولكن بشرط أن يكون الظرف، والمصدر قابلين لذلك، فلو لم يقبلاه لعدم تصرفهما، نحو: "عندك" و"معك" من الظروف، ونحو: "سبحان" من المصادر، أو لعدم اختصاصها "كزمان" و"مكان" من الظروف، وكالمؤكد من المصادر، لم يجز إقامتها مقام الفاعل، فلا يقال: «جُلس عندك»[2] ولا «سُبِّح سبحان الله» ولا «سِيرَ زمان» ولا «سِيرَ سَيْرٌ» وأما

(١) ذهب ابن مالك إلى أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور جميعا، كما هو ظاهر كلامه في النظم، وقد صرح بذلك في التسهيل ٧٧، وفي شرح الكافية الشافية أيضا ٢/٦٠٧.
وذهب الجمهور إلى أن النائب عن الفاعل هو المجرور وحده.
وذهب ابن درستويه والسهيلي وأبو علي الرندي إلى أن النائب عن الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه، ففي نحو: "سير بزيد" التقدير: "سيرهو" أي: السير، لا المجرور بالحرف وذكروا عدة موانع من ذلك، منها -على الإجمال- أن المجرور لا يتبع على المحل بالرفع، فلا يقال: «مرّ بزيد الظريفُ» ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع.
ومنها: أن المجرور يتقدم على عامله، كما في نحو: «كان عنه مسئولا» والفاعل لا يتقدم على عامله، فكذلك ما ناب عنه.
ومنها: أنه إذا تقدم لم يصح إعرابه مبتدأ.
وكل هذه الأمور لم يسلمها الجمهور بل تتبعوها وردوها، وليس المقام هنا مقام شرح وتفصيل، فتنظر تلك الردود في: التبصرة ١/١٢٧، والمقتصد ١/٣٥٢-٣٥٣، وشرح الكافية ١/٨٥، والمقرب ١/٧٩-٨١، والتصريح ١/٢٨٧، وشرح الأشموني ٢/٦٣.
(٢) أجاز هذا الأخفش، فهو يجوّز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب، أفاده الأشموني ٢/٦١.

الجار والمجرور فلا ينقسم إلى قابل وغيره.

ومن نيابتها عن الفاعل: «صيم يومان» وقوله: ﴿**فإذا نفخ في الصور نفخةٌ واحدة**﴾[1] ﴿**ولمّا سُقِطَ في أيديهم**﴾[2] ويتعين[3] في ﴿**وقُضي بينهم بالحق**﴾[4] لكون الظرف الذي[5] معه غير متصرف.[6]

ولا ينوب بعض هذى إن وُجد ... في اللفظ "مفعولٌ به" وقد يَرِد

أي: لا ينوب شيء[7] من هذه الثلاثة، إذا كان في اللفظ مفعول به، بل يتعين[8] نيابة المفعول به، سواء تقدم عليها، نحو: «ضُرب زيد يوم الخميس» أو تأخر عنها، نحو: «ضُرِب ضربا شديدا زيدٌ» وقد يرد نيابة ذلك عن الفاعل، ويترك المفعول به منصوبا، كقوله:

(١) من الآية ١٣، من سورة الحاقة.
والشاهد منها قوله تعالى: ﴿نفخ ... نفخة﴾ فإن نفخة مصدر ناب عن فاعله.
(٢) من الآية ١٤٩، من سورة الأعراف.
(٣) أي نيابة المجرور، أو الجار ومجروره على قول ابن مالك.
(٤) من الآيتين ٦٩-٧٥، من سورة الزمر.
(٥) في أ: "وما" موضع: "الذي".
(٦) في أ: "منصوب" موضع: "متصرف" وهو تحريف.
(٧) سقط "شيء" من: ب.
(٨) هذا هو مذهب سيبويه ومن تبعه، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إنابة غير المفعول مع وجوده.
ينظر: شرح ابن يعيش ٧/٧٥، وشرح الكافية ١/٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩، والهمع ١/١٦٢، والأشباه والنظائر ٢/١٣٦، والتصريح ١/٢٩١، وشرح الأشموني ٢/٦٤.

١٥٤- ... ... لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا[1]

ولا يشترط تقدمه[2] على المفعول به، كما زعم الأخفش، لوروده مؤخرا عنه في قراءة أبي[3] جعفر: **﴿لِيُجزَى قوما بما كانوا**

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لجرير بن عطية يهجو به الفرزدق، وصدره قوله:

ولو ولدتْ قُفيرة جَرْوَ كلبٍ ... ... البيت.

وقفيرة: اسم أم الفرزدق، والجرو: مثلث الجيم، ولد السّباع، ومنها: الكلب.

يذم الشاعر قُفيرة بأنها لو ولدت جرواً لسبّ جميع الكلاب لسوء خلق ذلك الجرو، والشاهد منه قوله: «لسُبَّ بذلك ... الكلابا» حيث أنيب الجار والمجرور عن الفاعل وترك المفعول به منصوبا، وإلى هذا ذهب الكوفيون، وقد عدّ ابن جني مثل هذا من أقبح الضرورات وقال: إن مثله لا يعتد به أصلا، بل لا يثبت إلاّ محتقرا شاذّا، (الخصائص ١/٣٩٧) وقد تأوّله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوباً بـ"ولدت" ونصب "جرو كلب" على النداء، وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: فلو ولدت قُفيرة الكلاب يا جرو كلب لسُبّ السب بذلك.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٧/٧٥-٧٦، وشرح الكافية ١/٨٥، والهمع ١/١٦٢، والدرر ١/١٤٤، والخزانة ١/٣٣٥، ومعجم شواهد العربية ٣١.

(٢) في ب: "تقديمه" موضع: "تقدمه".

(٣) هو: يزيد بن القعقاع المخزومي، المدني، القارئ، إمام تابعي مشهور، عرض القراءة على مولاه عبدالله بن عياش، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، توفي سنة ١٣٠هـ على الصحيح، وقيل: ١٢٨هـ، وقيل: ١٢٩هـ.

تنظر ترجمته في: النشر ١/١٧٨، والحجة ٦٣، والعبر ١/١٣٠.

يكسبون﴾[1] ولم يسمع[2] ذلك إلاّ في الجار والمجرور، وألحق به الآخران قياسا.

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب "كسا" فيما التباسه أُمن

إذا بني للمفعول باب "أعطى" و "كسا" من الفعل المتعدى إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، فالأشهر فيه أن يُجعل الأول -وهو الفاعل في المعنى- منهما نائبا عن الفاعل، ويترك الثاني على نصبه، نحو: **﴿وأُدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجرى من تحتها الأنهار﴾**[3] ويجوز عكسه إن أمن

(١) من الآية ١٤، من سورة الجاثية.

والقراءة بضم الياء، وفتح الزاي، وهي عشرية.

ينظر: النشر ٢/٣٧٢، والبدور ٢٩١، والمهذب ٢/٢٣٠، وقد استشهد الكوفيون بهذه القراءة لما ذهبوا إليه من تجويزهم نيابة غير المفعول به عن الفاعل وإن كان المفعول به موجودا في الجملة، فإنهم يحكمون بنيابة المجرور بالباء "بما" عن الفاعل، مع وجود المفعول به، وهو "قوما" مقدما على النائب، كما أنه قد يرد بها على الأخفش الذي يشترط تقدم النائب على المفعول.

وقد أجاب البصريون عن القراءة بأنها شاذة، مع احتمال كون النائب عن الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران، المفهوم من قوله: "يغفروا" أي" ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني.

وتنظر مراجع الرقم السابق (١) بالصفحة السابقة.

(٢) سقط "يسمع" من: ب.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

والشاهد منها: ﴿وأُدخل الذين آمنوا... جناتٍ...﴾ حيث أنيب المفعول الأول وهو "الذين" عن الفاعل فارتفع محلا، وترك المفعول الثاني على نصبه، ولم تذكر أ: ﴿تجرى من تحتها الأنهار﴾.

اللبس، سواء تقدم أو تأخر، نحو: «كُسيَ زيدا جبّةٌ»[1] و «كسي جبةٌ زيدا» وليس باتفاق[2] كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقا، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة، أمّا لو أُلبس كما في نحو: «أعطيت زيدا عمرا» تعينت نيابة الأول اتفاقا.

في باب "ظنّ" و"أرى" المنعُ اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

إذا بني للمفعول "بابُ ظنّ" من المتعدى إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر، فالأشهر عند النحاة: تعين نيابة الأول منهما لشبهه بالفاعل، من جهة كونه مسندا إليه بخلاف الثاني، واختار[3] المصنف جواز إقامة الثاني إذا ظهر القصد، ولم يخف لبس موافقة لابن عصفور[4]، إلاّ أن ابن عصفور: قيده بأن

(١) في ب: «كسي زيدٌ جبةٌ» وهو تحريف.

(٢) ذكر المصنف ذلك في كافيته ٢/٦١٠.
والمسألة خلافية -كما ذكر الشارح- فبعض النحاة منع نيابة المفعول الثاني عن الفاعل مطلقا، سواء أحدث ذلك لبسا أم لا طردا للباب على نمط واحد، ومنع الكوفيون ذلك إذا كان نكرة والأول معرفة. ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن يعيش ٧/٧٧، وشرح الكافية ١/٨٣-٨٤، والمقرب ١/٨١، والتسهيل ٧٧، وأوضح المسالك ٢/١٥١-١٥٤، والمساعد ١/٣٩٩-٤٠٠ والهمع ١/١٦٤، والتصريح ١/٢٩٢، وشرح الأشموني ٢/٦٥-٦٦.

(٣) ينظر: الكافية الشافية ٢/٦١٠، والتسهيل ٧٧.

(٤) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي، المعروف بابن عصفور الحضرمي، ولد سنة ٥٩٠هـ، من تصانيفه: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، وله ثلاثة شروح على الجمل، توفي بتونس سنة ٦٦٩هـ.
ينظر: معجم المؤلفين ٧/٢٥١، وبغية الوعاة ٢/٢١٠، وإشارة التعيين ٢٣٦.

لا يكون جملة، فيجوز: «ظُنَّ زيدا قائمٌ» و «حُسِبَتْ الشمسَ[1] بازغةٌ» أما لو حصل بإقامته لبس بحيث لم يعلم المخبر به من المخبر عنه، كما إذا كانا نكرتين، نحو: «حسبتُ رجلا راكبا» أو معرفتين، نحو: «علمت زيدا أخاك» تعينت إقامة الأول اتفاقا، وأما باب "أرى" ونحوه من المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فالمشهور عند النحاة وجوب نيابة منها[2]، أيضا وبه ورد السماع، كقوله:

١٥٥-ونبئت سوداءَ الغميمِ مريضةً[3] ... ...

واختار المصنف[4] جواز إقامة الثاني إن أمن اللبس باشتباه الفاعل في المعنى بغيره، نحو: «أنبئت زيدا المرأةُ حاملا»[5] ويجوز فيه: «أُنبئ زيدا المرأةُ حاملا» أما مع اللبس، نحو: «أنبئت زيدا عمرا قادما» فيتعين إقامة الأول ليعلم أنّ الثاني هو المخبر عنه بالقدوم، أما نيابة الثالث[6] منها، فذكر ابنه الاتفاق على منعه وليس كذلك، بل قد ذهب بعضهم إلى جوازه.[7]

(١) في أ: "الشمسُ" والذي يتفق مع كلام الشارح "الشمسَ".

(٢) سقط "منها" من: أ، والذي في: ب: "منهما" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وتمامه:
... ... فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
وقد أنيب المفعول الأول وهو "تاء المتكلم" عن الفاعل، وبقي المفعولان الآخران على نصبهما، وهذا هو المشهور عند النحاة، وقد تقدم البيت وما قيل فيه.

(٤) ينظر: التسهيل ٧٧.
(٥) في ب: "حامل" وهو تحريف.

(٦) سقط "الثالث" من: ب.

(٧) ينظر: شرح الكافية ١/٨٤، وشرح ابن الناظم ص٢٣٦، والهمع ١/١٦٤، والتصريح ١/٢٩٢، وشرح الأشموني ٢/٦٦.

وما سوى النائب مما عُلّقا بالرافع النصبُ له محققا

كل ما يتعلق بالفعل فهو منصوب، إما لفظا، وإما محلاّ، إلاّ الفاعل ونائبه فإذا أخذ الفعل فاعله، أو النائب عنه، فكلّ ما يتعلق به منصوب، نحو: «ضَرِبَ زيد راكبا يومَ الخميس ضرباً شديدا إهانةً له في دار عمرو إلاّ رِجلَه».

اشتغال العامل عن المعمول

شرط هذا الباب [أن يكون المعمول السابق صالحا[1] لعمل ما بعده فيه]، مع تقدمه عليه، فلو لم يصلح لذلك، كالواقع قبل «أفعل التفضيل» أو «فعلي التّعجب» أو «أسماء الأفعال» لم يكن من هذا الباب، فإنْ ورد ما يوهم ذلك، نحو: ﴿كتابَ ا للهِ عليكم﴾[2] وقوله:

١٥٦-ياأيّها المائحُ دلوى دونكا[3] ... ...

(١) تنظر بقية شروط المشغول عنه والمشغول والمشغول به في: حاشية الصبان ٧١/٢، ومنحة الجليل ١٢٨/٢. (٢) من الآية ٢٤، من سورة النساء.

(٣) هذا من الرجز، وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الأزهري في التصريح لجارية من مازن، وبعض المراجع النحوية لم ينسبه لأحد، والمائح: الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء. والماتح: الرجل يكون على شفير البئر ينزع الدلاء. ودونك تعني: خُذ.

ينظر البيت في: الإنصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن يعيش ١١٧/١، والمقرب ١٣٧/١، واللسان "ميح" ٤٤٧/٣، والمغني، الشاهد ١٠٣٣، والهمع ١٠٥/٢، والدرر ١٣٨/٢، والتصريح ٢٠٠/٢، والخزانة ٢٠٠/٦-٢٠١،٢٠٥-٢٠٦، وشرح الأشموني ١٥٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.

جعل[1] معمولا لفعل محذوف لدليل دلّ عليه، أو مصدرا إن أمكن، كـ﴿كتاب ا لله عليكم﴾[2] أو مبتدأ[3] إن لم يظهر فيه الإعراب، كـ«دلوى».

إن مضمرُ اسم سابقٍ فعلاً شغل عنه بنصب لفظه أو المحلّ

فالسابقَ انصبه بفعل أضمرا حتما موافق لما قد أظهِرا

(١) في أ: "جعلا" موضع "جعل" وهو تحريف.

(٢) ذهب البصريون ومعهم الفراء إلى أن "كتاب" منتصب على المصدرية، وعامله فعل مقدّر، والتقدير: كتب الله ذلك كتابا عليكم وإنما قدّر هذا الفعل و لم يظهر لدلالة ما تقدم من السياق عليه.

وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بـ"عليكم" على الإغراء، كأنه قال: «عليكم كتابَ الله، فقدم المنصوب، ورد البصريون هذا»، وقالوا: «إن في هذا تسوية للفرع بالأصل، والشأن أن الفروع لا ترتفع إلى درجات الأصول».

ينظر توضيح المسألة في: الأنصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن يعيش ١١٧/١، والهمع ١٠٥/٢، والتصريح ٢٠٠/٢.

(٣) ظاهر هذا البيت أن "دلوى" مفعول به مقدم لـ"دونك" وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين، وبنوا عليه قاعدة، وهي تجويز تقديم معمول اسم الفعل حملا على الفعل، و لم يرتض البصريون هذا الإعراب لما يترتب عليه من تسوية الفرع بالأصل، وحملوا البيت على عدّة أوجه من الإعراب، منها: «أن يكون "دلوى" مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور»، ومنها أيضا: «أن يكون "دلوى" مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله»، والرابط ضمير منصوب بـ"دونك" محذوف، والتقدير "دلوى دونكه" إلى آخر ما قالوا... ينظر: مراجع الرقم السابق (٢).

يعني إذا شغل[1] ضميرالاسم السابق للفعل فعله عن نصب الاسم السابق بنصبه للفظ[2] الضمير أومحلّه،نصب السابق بفعل واجب[3] الإضمار و[4] موافق للظاهر، نحو: ﴿**والقمرَ قدّرناه منازل**﴾[5] التقدير: قدّرناه القمر، وسواء كان النصب للفظ[6] الضمير كما مثّل أو لمحلّه، نحو:«زيدا مررت به» وموافقة الفعل العامل في الضمير المقدّر تارة تكون باللفظ،كالمثال الأول، وتارة تكون بالمعنى كالمثال الثاني، فإن التقدير فيه: جاوزت زيدا، ومثله:﴿**والظالمينَ أعدّلهم**﴾.[7]

(١) في أ: "اشتغل" وهو تحريف.

(٢) الضمير لا ينصب له لفظ، وإنما وقع الشارح هنا فيما وقع فيه غيره، فظنّ أن الضمير في قوله: "لفظه" عائد إلى قوله: "مضمر"، والحق أنه عائد إلى الاسم، كما أن الضمير في قوله "عنه" عائد إليه أيضا، والباء في قوله: "بنصبه" بمعنى: "عن" وهو بدل اشتمال من ضمير "عنه" والتقدير: إن شغل مضمر اسم سابق فعل عن نصب ذلك الاسم السابق -إن كان يظهر إعراب ذلك الاسم- أو نصب محله -إن كان مبنيا، أولا يظهر إعرابه- فالسابق انصبه... الخ.
ينظر: التصريح ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ٦٩/٢.

(٣) زعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشئ واحد.
ينظر التصريح ٢٩٧/١، والمساعد ٤١٣/١، وابن يعيش ٣٠/٢.

(٤) سقط حرف العطف من أ.

(٥) من الآية ٣٩، من سورة يس.

(٦) تقدم التنبيه عليه، وأن مراد الناظم لفظ الاسم أو محله، لا لفظ الضمير أو محله.

(٧) من الأية ٣١، من سورة الإنسان.
وانتصب لفظ "الظالمين" بفعل مضمر يفسره ما بعده، أي: ويُعذّب الظالمين، وهذا على الراجح باختصار. ينظر إعراب القرآن للنّحاس ١٠٩/٥.

والنصبُ حتم إن تلا السابقُ ما يختص بالفعل كـ"إنْ" و "حيثما"

الاسم السابق في باب "الاشتغال" منقسم إلى خمسة أقسام:

أحدهما: ما يجب نصبه، وذلك إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، كـ"بإنْ وحيثما"، وغيرهما من أدوات الشرط، نحو: «إنْ زيداً رأيته فسلّم عليه» و «حيثما عمراً لقيته فاضرْبه»؛ ويكثر وقوع الاشتغال بعد إذا مطلقا، وبعد "إنْ" إذا كان الفعل ماضيا، كما مثّل، وأما وقوعه بعدها إذا كان الفعل مضارعا، نحو: «إنْ زيدا تلقه» فلم يسمع إلاّ في الشعر، وكذا وقوعه بعد غيرهما من أدوات الشرط. ويرد[1] على المصنف نحو:

١٥٧-لاتجزعي إن منفس أهلكته[2] ... ...

فإن النصب فيه غير ممكن لأنه معمول لفعل لازم مطاوع لـ"أهلكته" التقدير: «إن هلك منفس» وإنما الواجب بعد "إنْ" جعل الاسم معمولا لفعل، لا مبتدأ، سواء اقتضى الفعل نصبَه[3] أو رفعَه، ومن الأدوات المختصة بالفعل أدوات "التحضيض" نحو: «هلا زيدا أكرمته» وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: «متى زيدا لقيته» إلاّ أنّ مثله لم يسمع إلاّ في الشعر، وأما في الكلام فلا

(١) يمكن دفع هذا الوارد بما نقله الصبان في حاشيته على الأشموني ٧٢/٢، بأن مراد الناظم من قوله: «والنصب حَتْم» امتناع الرفع على الابتداء، أخذا من قوله أيضا: «ما يختص بالفعل» إذ يفهم منه أنّ وجوب النصب ليس إلاّ لتحصيل الفعل، فلو حصل مع الرفع كفى، لوجود المقصود.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل للنمر بن تولب، يجيب به امرأته وقد لامته على كثرة الإنفاق.

(٣) في أ: «نصبُه أو رفعُه» بالرفع فيهما، وهو خطأ من الناسخ.

يقع بعد أدوات الاستفهام إلاّ صريح الفعل.

وإن تلا السابقَ ما بالابتدا يختص فالرفعَ التزمه أبدا
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد

هذا هو القسم الثاني، وهو ما يجب فيه رفع الاسم السابق، وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يقع بعد أداة تختص بالابتداء، كـ"ليتما" و «إذا الفجائية» نحو: «ليتما زيد لقيته» و «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو».

الثانية: أن يكون الفعل المشتغل بالضمير تاليا لما لا يجوز أن يرد ما قبله معمولا لما بعده، لاستحقاقه التّصدير، كـ«لام الابتداء»، نحو: «زيد لَيكرمنّه عمرو» وأدوات الاستفهام نحو: «زيد هل رأيته؟» لما تقدم من أنّ شرط العامل المفسر في هذا الباب أن يصح تسليطه[1] على المعمول، وذلك ممتنع بالفصل بينهما بما له صدر الكلام.

ولا حاجة بذكر هذا القسم في هذا الباب أصلا[2]، لعدم صحة انطباق حدّ الاشتغال عليه.

(١) في ب: "تسلطه" موضع "تسليطه".

(٢) قال العلامة الصبان: أي لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية...، والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عدّه منه، لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته، والمنع من عمله لعارض.ا.هـ.
حاشية الصبان على الأشموني ٢/٧٣.

واختير نصبٌ قبل فعلٍ ذي طلب وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غلب
وبعد عاطفٍ بلا فصل على معمول فعلٍ مستقر أوّ لا

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجهان، إلاّ أن النصب أرجح، وذلك في مسائل: أحدها: أن يكون الفعل[1] المشتغل دالا على الطلب، إمّا أمرا نحو: «زيداً أكرمْه» أو نهيا، نحو: «أخاك لا تضربه» أودعاء، نحو: «زيداً أدخلَه اللّهُ الجنةَ»، وإنما اتفق السبعةُ على الرفع في نحو: ﴿والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما﴾[2] لأن تقديره عند سيبويه: «وفيما يتلى عليكم حكُم السارقِ»[3] وقيل: لأن "الفاء" بمعنى الشرط، فلا يصح تسليط ما بعدها على العمل فيما قبلها.

الثانية: أن يقع الاسم بعد أداة يغلب وقوع الفعل بعدها على وقوع الاسم كهمزة الاستفهام، نحو: ﴿أبشرا منّا واحداً نتبعه﴾[4] وشرطه: أن لا يفصل بين الهمزة والاسم بغير ظرف، فلو فصل بينهما بغير ظرف، نحو: «أأنت زيد ضربته؟» فالمختار الرفع، أما الفصل بالظرف، نحو: «أيوم الخميس زيدا لقيته؟» فلا يغير الحكم، و كـ"ما" و "لا" النافيتين، نحو: «ما زيدا لقيته»، و «لا أخاك رأيته» وكـ"حيث"، نحو: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه».

الثالثة: أن يقع الاسم معطوفا على معمول لفعل سابق، و لم يفصل بين

(١) سقط "الفعل" من: ب. (٢) من الآية ٣٨، من سورة المائدة.

(٣) انظر الكتاب ١/١٤٣.
وقال فيه: وكذلك ﴿والسارقُ والسارقُة﴾ كأنه قال: وفيما فرض عليكم السارقُ والسارقُة، أو: السارقُ والسارقُة فيما فرض عليكم.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة القمر.

المعطوف وبين حرف العطف بأمّا، سواء كان المعمول[1] المعطوف عليه مرفوعا، نحو: «جاء زيد وعمرا لقيته» أو منصوبا، نحو: «أكرمتُ زيدا وعمرا أهنته» قال تعالى: ﴿خَلَق الإنسانَ من نطفة فإذا هو خصيم مبين والأنعامَ خلقها لكم﴾[2]، ومثله: ﴿وأغْطَشَ ليلَها وأخرج ضحاها، والأرضَ بعد ذلك دحَاها﴾[3] أما لو فصل بين المعطوف والعاطف بـ"أما" فالمختار الرفع، نحو: «ضربت زيدا وأما عمرو فأهنته».

وانْ تلا المعطوفُ فعلا مخبرا — به عن اسم فاعطفنْ مخيَّرا

هذا هو القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الوجهان على السواء، وهو ما إذا عطفت الجملة الثانية على جملة ذات وجهين[4]، قد ابتدئ فيها بالاسم[5] وأخبر عنه بالفعل، وبهما قرئ في المتواتر: ﴿والقمرَ قدّرناه﴾[6] بعد قوله: ﴿والشمسُ تجري لمستقر لها﴾[7]

---

(١) سقط "المعمول" من: ب. (٢) الآية ٤، ومن الآية ٥، من سورة النحل.

(٣) الآيتان ٢٩، ٣٠، من سورة النازعات.

(٤) أي: وليست تعجبية، ومعنى قوله: «ذات وجهين» أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها، فعلية العجز بالنظر إلى خبرها.

(٥) قيّد هذا الاسم بأن لا يكون "ما" التعجبية، الأشموني ٢/٧٩.

(٦) من الآية ٣٩، من سورة يس.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وروح برفع الراء من "القمر" وقرأ الباقون بنصبها.

ينظر: النشر ٢/٣٥٣، والحجة ٥٩٩، والبدور ٢٦٤، والوافي ٣٤٨.

(٧) من الآية ٣٨، من سورة يس.

وسواء عطفت[1] بالواو[2]، كما مثّل، أو بالفاء نحو: «زيد جاء فعمرو أكرمته» أما لو كان الفعل السابق مخبرا به عن «ما التعجبية» نحو: «ما أحسن زيدا وعمرو لقيته» فالوجه فيه الرفع.

والرفعُ في غير الذى مرّ رجَحْ — فما أبيح "افعل" ودعْ مالم يُبح

هذا هو القسم الخامس، وهو ما يجوز فيه الوجهان، ولكن أرجحهما الرفع، وهو ما عدا المواضع المذكورة «فزيد ضربته» بالرفع، أرجح منه بالنّصب، لسلامته من التقدير، فإنه إذ ذاك مرفوع بالابتداء، وما بعده في محل خبره، وتكون الجملة حينئذ اسمية.

وفصلُ مشغول بحرف جرٍّ — أو بإضافة كوصلٍ يَجري

يعنى: أن فصل الفعل المشغول عن العمل من الضمير الذى اشتغل به بحرف جر، نحو: «إنْ زيدا رغبت فيه أحبك» أو بإضافة، نحو: «هلا زيدا

---

(١) في ب: "عطف" موضع "عطفت".

(٢) إذا عطفت الجملة الثانية بالواو فإن الأخفش والسيرافي يشترطان لجواز النصب أن تشتمل على ضمير للأول لحصول المناسبة والربط، وقد اختار هذا ابن هشام في أوضحه.

ينظر: أوضح المسالك ٢/١٧١، والمساعد ١/٤١٩، والتصريح ١/٣٠٤، وشرح الأشموني ٢/٧٩.

وإنما لم يشترط اشتمال الجملة الثانية على ضمير الأول إذا كان العطف بالفاء لكون الفاء تدل على السببية، فتقوم هذه السببية مقام الرابط.

ضربت غلامه» بمنزلة وصل الضمير بالفعل في نحو: «إن زيدا لقيته أحبك» و «هلاّ زيدا ضربته» لكن مع حرف الجر يقدر العامل في الأول من معنى الثاني، لا من لفظه، كما سبق.

وسوّى في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل

ما كان من الأسماء وصفا عاملا عمل الفعل، فهو بمنزلة الفعل في باب الاشتغال، فـ«زيدا أنا ضاربه غدا» بمنزلة «زيدا اضربه غدا» ما لم يمنع من ذلك مانع، مثل كون الوصف في صلة «الألف واللام» نحو: «زيدا أنت الضاربه» لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، وكذلك يمتنع في الصفة المشبهة، نحو: «وجهُ الأب زيدٌ حَسَنَه» لأنها لا تعمل فيما قبلها لبُعدها عن الفعل، أما ما ليس وصفا من الأسماء، كالمصدر واسم الفعل، فلا يجوز فيهما ذلك وإن كانا عاملين، فلا يجوز «زيدا عليكه»[1]، ولا: ضربا إيّاه[2] وكذا ما لا يصح عمله من الوصف لكونه بمعنى المضي، نحو: «زيد أنا

(١) أجاز الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي تقديم معمول اسم الفعل عليه، وبناء على ذلك يدخل مثال الشارح في باب الاشتغال عندهم.
ينظر: الإنصاف ١/٢٢٨، وشرح ابن يعيش ١/١١٧، والتصريح ١/٣٠٦، وشرح الأشموني ٢/٨٣.

(٢) أجاز المبرد والسيرافي تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل عليه، وبناء على ذلك يدخل قوله: «زيدا... ضربا إياه» في باب الاشتغال عندهما. ينظر: المقتضب ٤/١٥٧، وشرح الجمل ١/٣٦٤، والتصريح ١/٣٠٦، وشرح الأشموني ٢/٨٤.

ضاربه أمس».

وعُلْقةٌ حاصلةٌ بتابع كعلقةٍ بنفس الاسم الواقع

قد تقرر أنه لابد في صحة الاشتغال من علقة بين العامل وبين الاسم السابق، بضمير متصل بالفعل أو مفصول عنه بما ذكر، وقد يكون معمول الفعل اسما أجنبيّا، إلاّ أنه متبع بتابع مشتمل على ضمير يرجع على الاسم السابق، فتحصل العلقة بالتابع، فتكون نظير حصولها بالاسم الواقع معمولا للفعل، ويختص ذلك بالنعت وعطف البيان وعطف النسق بالواو خاصة، نحو: «زيدا أكرم رجلا أحبّه» و «زيدا ضربت عمرا أخاه» أو «ضربت عمرا وأخاه» وبعضهم أجازه في البدل أيضا، والمسألة مبنية على أن العامل في البدل، هل هو العامل في المبدل منه، أو غيره.[1]

(١) الأكثرون على أن العامل في البدل مقدر معه، وهو من جملة ثانية، وقال قوم منهم المبرد: إن العامل في البدل هو الأول الذى عمل في المبدل منه، فعلى القول الأول لا يصح نحو: «زيدا ضربت عمرا أخاه» -على اعتبار أن "أخاه" بدلا- لخلو الجملة عن الرابط، وعلى القول الثاني يصح ذلك لانتفاء المانع.
ينظر: الكتاب ٢/٣٨٦، والمقتضب ٤/٢٩٥، والمفصل وشرح ابن يعيش ٣/٦٧، والمساعد ٢/٤٢٧-٤٢٨، والتصريح ١/٣٠٦-٣٠٧، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/٨٤-٨٥.

تعدى الفعل ولزومه

لا[1] تنحصر الأفعال في القسمين المذكورين، بل منها مالا يوصف بتعد ولا لزوم، وهي الأفعال الناقصة، كـ"كان" و "كاد" وأخواتهما، ثم اللازم لا انقسام فيه، والمتعدى ينقسم إلى: متعد بحرف الجر، نحو: «مررت بزيد»، وهو في اصطلاح أكثرهم معدود في قسم اللازم، وإلى متعد بنفسه إلى واحد، نحو: «ضربت زيدا» وإلى متعد إلى واحد بنفسه مرة، وبالحرف أخرى، نحو: «نصحته، ونصحت له» وإلى متعد إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر، نحو: "أمرت زيدا بالخير" وإلى متعد بنفسه إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ [والخبر، كأعطيت زيدا درهما، وإلى متعد إلى اثنين أصلهما المبتدأ][2] والخبر، كـ"عملت زيدا قائما" وإلى متعد إلى ثلاثة، كـ"أنبأت زيدا عمرا قائما".

علامةُ الفعلِ المعدّى أن تَصِل "ها" غيرِ مصدرٍ به، نحو: عمل

يعرف المتعدى من اللازم بصحة اتصال "هاء[3] الضمير" العائد إلى غير المصدر به نحو: "رأيت الثوب الذى عمله زيد" أما لو اتصل به ضمير يرجع إلى المصدر، نحو: "أعجبني القيام الذي قمته" لم يكن بذلك متعديا، ويعرف أيضا بصحة صوغ اسم مفعول تامّ منه.

فالنصبْ به مفعولَه إنْ لم يَنُب عن فاعلٍ، نحو: "تدَبرت الكتب"

(١) سقطت "لا" من: أ.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) خرج بقوله: "هاء الضمير" هاء السكت، أفاده الصبان: ٢/ ٨٦ .

حكم الفعل المتعدي أن ينصب[1] مفعوله نحو: "تَدبّرت الكـتُبَ إلاّ أن ينوب المفعول عن الفاعل، فيرفع نحو: "قُرِءَ الكتابُ".

ولازمٌ غيرِ المُعدّى وحُتم لزوم أفعالِ السجايا كَنَهِم

إذا عرف المتعدى بعلامته، فاللازم غيره، وهو مالا يصح أن يتّصل به "هاء ضمير" لغير المصدر، أو مالا يصح صوغ اسم مفعول تام[2] منه، ألا ترى أنك لاتقول في "ذهب" مذهوب كمضروب[3]، وإنما تقول: مذهوب به، أو فيه، أو إليه، فلا يتم إلاّ بمتعلق، ويتعين اللزوم في أفعال تعرف تارة بالمعنى، وتارة باللفظ، فمما يعرف بالمعنى أفعال السجايا، والمراد بالسجيّة، ما دّل على وصف ملازم، ولم يكن حركةَ جسمٍ، نحو: "نَهِمَ" إذا اشتدّت شهوته للطعام، و"جبُنَ"، وشجُعَ، وقَوِيَ، وضَعُفَ.

كذا افعلَلَّ والمضاهي اقعنسسا وما اقتضى نظافةً أو دَنَسا
أو عَرَضا أو طاوعَ المعدَّى لواحدٍ كمَّده فامتدّ

(١) القول بأن ناصب المفعول به هو الفعل وحده قول البصريين، واختلف قول الكوفيين في ذلك، فقال هشام بن معاوية الناصب له الفاعل، وقال الفراء: الناصب له الفعل والفاعل كلاهما، وقال خلف الأحمر: بل معنى المفعولية، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (١١) من كتاب الإنصاف ١/ ٧٨، وعرض فيها كل قول ووجهه.
وينظر كذلك: شرح الكافية ١/ ١٢٨، والهمع ١/ ١٦٥، والتصريح ١/ ٣٠٩ .

(٢) أي مستغن عن حرف الجر، وزاد في التسهيل: باطراد (٨٣).

(٣) سقط "كمضروب" من : أ.

مما يتعين لزومه لمعنى لفظي فيه، ماجاء على وزن "أفعللّ"[(١)] كـ"استقرّ"[(٢)] و"اشمأزّ"[(٣)]، أو على وزن "افعنلل" نحو: "اقعنسس الجمل" إذا أبى أن ينقاد، وكذا ماضاهاه بمجيئه[(٤)] على "افعنْلى"[(٥)] كـ"حْرنبى الديكُ" إذا انتفش للقتال، ومما يتعين فيه اللزوم لأمر معنويّ: مادلّ على نظافة، كـ"نَظُفَ" و"طَهُرَ" و"وَضُوءَ"، وما دلّ دَنَسٍ، نحو: "نَجُسَ" و"قَذُرَ" وما دلّ على عرض، وهو: مالم يكن حركة جسم، من وصف غير ملازم، كـ"مرِض" و"شبِع" و"حزِن"، وما دلّ على مُطاوعة فعل متعدّ إلى واحد، نحو: "مددت الحبل فامتدّ" و"كسرت الإناء فانكسر" فلو طاوع المتعدى إلى اثنين أو ثلاثة نقص تعدّيه واحدا، نحو: "علمته الحساب فتعلّمه، وأعلمت زيدا عمرا قائما فعلم زيد عمرا قائما".

وعَدِّ لازماً بحرفِ جَرِّ ... وإنْ حذفْ فالنّصبُ للمنجر

نقلا وفى "أنّ" و"أنْ" يطردُ ... معْ أمن لبس كعجبت أن يَدُوا

الفعل اللازم إذا أريد تعديته إلى مفعول عدّي إليه بحرف الجر، نحو: "غضبت على زيد ومللت منه" فإنْ حذف حرف الجر، انتصب[(٦)] المفعول،

(١) في ب: "افعل" موضع "افعللّ" وهو تحريف.

(٢) سقط "استقر" من : أ.

(٣) سقط "اشمأز" من: ب. (٤) في ب: "لمجيئه".

(٥) في أ: "افعنل" موضع "افعنلى" وهو تحريف.

(٦) ناصبه عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الخافض، نقله الصبان، (حاشيته على الأشموني ٨٩/٢).

وينظر: ابن يعيش ٩/٨، وشرح الكافية ٢٧٣/٢، والتصريح ٣١٢/١.

كقولـه:

١٥٨- تمرّون الديارَ و لم تعوجوا[(١)] ... ...

وتركه على جره في نحو:

١٥٩- ... ... أشارتْ كليبٍ بالأكفّ الأصابعُ[(٢)]

شاذّ، والنصب في ذلك يقتصر فيه على النّقل الوارد منه[(٣)]، إلاّ مع "أنّ"

(١) هذا صدر بيت من الوافر، لجرير بن عطية الخطفى، وتمامه قوله:

... ... كلامكم عليّ إذاً حرامُ

وفي كلتا النسختين "ولن تعوجوا" وهو تحريف، والشاهد منه قوله: "تمرّون الديار" حيث أسقط الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم فنصبه، والأصل: "تمرون بالديار" وهذا مقصور على السماع، ولا يتجاوز فيه إلاّ حيث تدعو الضرورة.

وينظر البيت في: ابن يعيش ٨/٨، والمقرب ١١٥/١، والمغنى، الشاهد ٨٥٤،١٥٣، وشرح ابن عقيل ١٥٠/٢، والهمع ٨٣/٢، والدرر ١٠٧/٢، وديوانه ٥١٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، للفرزدق في هجاء جرير، وصدره قوله:

إذا قِيل أيُّ الناسِ شرُّ قبيلة ؟ ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: "كليب" بالجرّ، حيث حذف حرف الجر -"إلى" المقدر- وأبقى عمله، وهو شاذ كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢٧٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، والتسهيل ٨٣، وأوضح المسالك ١٧٨/٢، والمغنى، الشاهد ٢، ١١٠٢، والدرر ٣٧/٢، والتصريح ٣١٢/١، والخزانة ١١٣/٩، وشرح الأشموني ٨٩/٢، وديوانه ٥٢٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢١ .

(٣) سقط "منه" من: ب.

و"أنْ"، فإن الحذف معهما[1] مطرد إذا أمن اللبس لكون الحرف المحذوف [متعينا كقوله]:[2] ﴿**شهد ا لله أنّه لا إله إلاّ هو**﴾[3] ﴿**بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم**﴾[4] إذ الأصل: "بأنه" و"مِن أن جاءهم" ونحوه في القرآن كثير، أما لو خيف اللبس لعدم تعيّن الحرف المحذوف، نحو: "رغبت في أن آتيك" لم يجز الحذف لاحتمال أن يقدر المحذوف "عن" فينعكس المعنى، وإنّما حذف في قوله: ﴿**وترغبون أن تنكحوهنّ**﴾[5] لظهور معنى "في" بالقرينة من السّياق، أو لإرادة التعميم، فيكون كلّ من قولي المفسرين في الآية مرادا[6]؛ ومما يطرد معه حذف حرف الجر "كَي" نحو: ﴿**كيلا يكون دُولة**﴾[7] إذ التقدير: "لكيلا".

والأصل سبق فاعل معنى كمن من:"ألبسنْ مَن زاركم نَسْجَ اليَمن

ماتعدى من الأفعال إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، فلابد أن يكون

(١) مذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير "أنّ وأنْ" وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز الحذف مع غيرهما قياسا عليهما إذا تعين الحرف ومكان الحذف.

ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٤، والمساعد ١/٤٢٩-٤٣٠، والهمع ٢/٨١-٨٣، وشرح الأشموني ٢/٩٠-٩١ .

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٣) من الآية ١٨، من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢، من سورة ق . (٥) من الآية ١٢٧، من سورة النساء.

(٦) ينظر كلام المفسرين في هذه الآية في: جامع البيان في تفسير القرآن: "تفسير الطبري" ٥/١٩٥، والكشاف ١/٥٦٧، وابن كثير ١/٥٦١، وفتح القدير ١/٥٢٠. (٧) من الآية ٧، من سورة الحشر.

أحدهما فاعلا فى المعنى، نحو: "اعطيت زيدا درهما" و"كسوته ثوبا" والأصل سبق ماهو الفاعل في المعنى بتقديمه على الآخر، فإذا قلت: "ألبسن من زاركم نسج اليمن" فـ" مَن" هو الفاعل في المعنى، لأنه اللابس، و"نسج اليمن" هو المفعول الثانى، ومع كونه أصلا فليس بلازم، بل يجوز أن تقول: "ألبسن نسج اليمن من زاركم"، قال تعالى: ﴿**ويطعمون الطعام على حبّه مسكينا**﴾[1] ﴿**وآتى المال على حبّه ذوي القربى**﴾[2]، ومما جاء على الأصل: ﴿**وآتوا النّساء صَدُقَاتِهنّ**﴾.[3]

ويلزم الأصلُ لموجب عرا وتركُ ذلك الأصلِ حتما قد يُرى

أي: يلزم البقاء على الأصل، من تقديم ماهو فاعل في المعنى، لعروض موجب لذلك، والموجب لذلك هو: الأسباب الثلاثة المقتضية لتقديم الفاعل على المفعول وهي كونه ضميرا متّصلا، نحو: ﴿**إنا أعطيناك الكوثر**﴾[4] أو خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: "أعطيت زيدا عمرا" أو كان الثاني محصورا نحو: "ماأعطيت زيدا إلاّ درهما" ويجب ترك الأصل، بتقديم غير

(١) من الآية ٨، من سورة الإنسان.

(٢) من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

ووجه الاستشهاد بالآيتين هو تقديم المفعول الثانى الذى هو مفعول فى المعنى كذلك، وهو "الطعام" في الأولى، و"المال" في الثانية، على المفعول الأول الذى هو فاعل في المعنى، وهو "مسكينا" في الأولى، و"ذوى القربى" في الثانية، فيهما جوازا لانتفاء المانع.

(٣) من الآية ٤، من سورة النساء.

(٤) الآية الأولى من سورة الكوثر.

الفاعل في المعنى للأسباب الثلاثة التى يقدم لأجلها المفعول على الفاعل، وهي كونه ضميرا متصلا والفاعل ظاهر نحو: ارتجعت المال الذى وهبته زيدا"، وكون الفاعل في المعنى محصورا نحو: "ماأعطيت المال إلا زيدا" واتصال الفاعل في المعنى بضمير يعود على الآخر، نحو: "أعطيت المال مالكه".

وحذفَ فضلة أجِزْ إن لم يضرّ ... كحذف ماسيق جوابا أو حصر

المراد بالفضلة: المفعول به، وحذفه، جائز، نحو: **﴿فأما من أعطى واتقى﴾**[1] ويكثر عند قصد الإيجاز، نحو: **﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾**[2] وعند قصد التناسب نحو: **﴿طه، وما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى﴾**[3] وعند احتقاره، نحو: **﴿كتب الله لأغلبنّ أنا ورسلى﴾**[4]، وبالجملة فحذفه سائغ في اللسان ما لم يضر باختلال الكلام بحذفه، مثل: ماسيق جوابا، كقولك: "ضربت زيدا" لمن قال: "من ضربت ؟"، ومثل المحصور في نحو:[5] "إنما أكرمت زيدا".

ويحذف النّاصبُها إن علما ... وقد يكون حذفه ملتزما

كما تحذف الفضلة كذلك يحذف ناصبها، وهو الفعل، لكن بشرط العلم به، إما بدلالة لفظية، كقولك: "زيدا" لمن قال: "من أكرم؟" أو حاليّه،

---

(١) الآية ٥، من سورة الليل.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣، من سورة طه.

(٤) من الآية ٢١، من سورة المجادلة. والمفعول هنا يقدر من نحو: الكافرين.

(٥) سقط "نحو" من: أ .

كقولك: "الهلالَ" لمن تأهّب لرؤيةٍ، و"مكةَ" لمن تجهز للسفر، و"القرطاسَ" لمن سدّد سهما.

بتقدير: "انظر، وتريد، وتصيب، وقد يكون حذف الفعل، وبقاء مفعوله لازما، وذلك في باب الاشتغال، كما سبق، وفي الأمثال التى سمع فيها محذوفا، فإن الأمثال لاتغير، نحو: "الكلابَ على البقر"[1] بتقدير: أرسل، وفي التحذير والإغراء، كما يأتى.

التنازع في العمل

وهو مقابل لباب الاشتغال، لأن ذلك معمولان لم يظهر معهما إلاّ عامل[2] [واحد، وهذا عاملان لايظهر معهما إلاّ معمول واحد].[3]

إنْ عاملان اقتضيا في اسم عمل ... قبلُ فللواحد منهما العمل

والثانِ أولى عند أهل البصره ... واختار عكساً غيرُهم ذا أسْره

إطلاق المصنف "العاملين" يشمل الفعلين، نحو: **﴿آتونى أفرغْ عليه قِطرا﴾**[4] والاسمين المتضمنين معنى الفعل، نحو:

١٦٠- عهدتَ مغيثاً مغنياً مَن أجرته[5] ... ...

---

(١) ينظر المثل في اللسان (كلب) ٢/٢١٨، ومجمع الأمثال رقم: ٣٠٣٦، وهذا المثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعنى: لا ضرر عليك فخلّهم.

(٢) في ب: "معمول" موضع "عامل" وهو تحريف.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٩٦، من سورة الكهف.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، لم يوقف على اسم قائله، وتمامه قوله:

... ... فلم أتخذْ إلاّ فناءك موئلا

الشاهد منه قوله: "مغيثا مغنيا من أجرته" فقد تقدم في هذه العبارة ==

والاسم والفعل، نحو: ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾[1] ولايتصور ذلك في حرف، ولا في اسم جامد، وقال: "اقتضيا" ليعلم أنه لابد أن يكون مطلوبا لكلّ من العاملين من حيث المعنى، كما مثّل، سواء اتفق طلبهما له في اللفظ، بأن يطلباه مرفوعا، أو منصوبا كما مثّل، أو اختلف، بأن يطلبه أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا، نحو: "أكرمت، وأكرمني زيد" وقيدهما بأن يكونا[2] قبل الاسم ليعلم أنّ التنازع[3] لايصح من التّقدم[4]، نحو: أيّهم ضربت

(=) عاملان: أولهما قوله: "مغيثا". وثانيهما: "مغنيا" وكل منهما صالح للعمل في "من" وهو متأخر عنهما، وقد أعمل العامل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضمير المعمول، ثم حذف الضمير، ولو أظهره لقال: "عهدتَ مغيثةً مغنيا مَنْ أجرته" وحذف الضمير هنا واجب لئلا يترتب على ذكره عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٢، وأوضح المسالك ٢/١٨٩، والتصريح١/ ٣١٦، وشرح الأشموني ٢/٩٩، ومعجم شواهد العربية ٢٦٥ .

(١) من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

و"هاء" اسم فعل أمر، بمعنى "خُذْ" والميم علامة الجمع، والأصل "هاكم" أبدلت الكاف واوا، ثم الواو همزة، و"كتابيه" معمول تنازعه "هاؤم" و"اقرؤا" فاعمل الثاني لقربه، وحذف من الأول ضمير هذا المعمول، والأصل: "هاؤموه".

ينظر: التصريح ١/٣١٦، والصبان ٢/١٠٠ .

(٢) في ب: "يكون" موضع "يكونا" وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسختين "الإشتغال" موضع "التنازع" وهو تحريف.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الرضي وقوعه مع تقدم المعمول في حال النصب.

تنظر: شرح الكافية ١/٧٨ .

وشتمت ؟ ولا مع التوسط[1]، ولابّد من اشتراط كون العاملين متصرفين، فلو كانا أو أحدهما غير متصرف، نحو: "ماأحسن وماأجمل زيدا" لم يكن[2] من باب التنازع، وشرط بعضهم اختلافها في اللفظ، فنحو:

١٦١- فهيهات هيهات العقيق وأهله[3] ... ...

---

(١) نقل الصبان تجويز الفارسي التنازع في حال توسط المعمول.

(حاشية الصبان على الأشموني ٢/٩٩).

(٢) خالف في ذلك المبرد فأجاز وقوع التنازع في التّعجب.

ينظر: المقتضب ٤/١٨٤، وتابع المبَرد الرضي وابن مالك فاختارا ذلك.

ينظر: شرح الكافية ١/٨٢، والتسهيل ٨٦ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية الخطفي، وبعضهم زعمه لمجنون ليلى وليس بشيء، وعجزه قوله:

... ... وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصله

وهيهات: اسم فعل ماضي، بمعنى بَعُدَ، والعقيق: اسم مكان، وفي بلاد العرب أربعة أماكن بهذا الاسم، عقيق المدينة، وعقيق اليمامة، وعقيق تهامة، وعقيق القنان بنجد. شذور الذهب ٤٧٩ .

والشاهد من البيت قوله: "هيهات هيهات العقيقُ فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وتأخر عنهما معمول واحد، ومع أن كلاًّ من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المعمول المتأخر فإن العمل للأول منهما، وليس للثاني عمل فيه أو في ضميره وإنما جيء به لمجرد التوكيد.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٥/٣٤، والمقرب ١/١٣٤، وأوضح المسالك ٢/١٩٣، والشذور ص٤٧٩، والمساعد ١/٤٥٠، والدرر ٢/١٤٥، والتصريح ١/٣١٨ و٢/١٩٩، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦ .

ليس من هذا الباب، وإنما هو تأكيد، وإذا وجد شرط التنازع[1] فالعمل [لواحد][2] خاصة، وعند بعضهم[3] أنه لهما مطلقا، إذا اتحدت جهة طلبهما[4]، وليس ببعيد[5]، وخصص ذلك الفراء بطالبي الرفع، والجمهور على الأول، ثم أنت بالخيار في إعمال أيهما شئت، اتفاقا، إلاّ أنّ الثانى أولى عند البصريين لقربه[6]، والكوفيون عكسوا ذلك، فاختاروا إعمال الأول[7] لسبقه، وهذا القول عند المصنف ذو أسرة، أى: ذو قوّة.

---

(١) في كلتا النسختين "الاشتغال" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين "للواحد" وأرى أن المثبت أدق.

(٣) المقصود بقوله: "بعضهم" الفراء، كما صرح باسمه بعد ذلك، ولم أجد له ذلك في كتابه المعانى، لكن أثبته له النحاة وضعفوه.
ينظر: شرح ابن يعيش ٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١، وشرح الكافية ٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، والتسهيل ٨٦، وحاشية الصبان على الأشموني ٩٨/٢ .

(٤) قيد الناقلون عن الفراء اتحاد جهة طلب العاملين له بأن يطلباه مرفوعا، كما ذكر ذلك الشارح بعد ذكر رأيه هو في المسألة وحبذا لو ذكر القيد في مكانه.

(٥) تقدمت الإشارة إلى أن الجمهور ضعفوا ماذهب إليه الفراء.
وقال الرضي –بعد ذكر مذهب الفراء– لكن اجتماع المؤثرين التامّين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يُجْرُون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية. شرح الكافية ٧٩/١-٨٠ .

(٦) وكذلك لسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه.

(٧) لأنه أول الطالبين واحتياجه إلى المنصوب أقدم، ولسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إنْ أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الرفع، ==

وأعمل المهمل في ضمير ما ... تنازعاه والتزم ما التزما
كيحسنان ويسيء ابناكا ... وقد بَغَيَ، واعتدَيَا عبداكا

إذا أعملت أحد العاملين في المتنازع فيه، أعملت المهمل الذى لم تعمله منهما في ضمير الاسم ملتزما ماالتزمته العرب، من مطابعة الضمير لمفسّره إفرادا وتثنية وجمعا، فتقول على إعمال الثاني: "يحسنان ويسيء ابناك" قال الشاعر:

١٦٢- هوينني وهويت الغانيات إلى ... أن شبت فانصرفت عنهن آمالي[1]

وتقول على إعمال الأول: "قد بَغَى واعتديا عبداك".

ولا تجيء مع أوّلٍ قد أُهمِلاَ ... بمضمر لغير رفع أُوهِلاَ
بل حذفه الزم إن يكن غيرَ خبر ... وأَخّرنْه إن يكن هو الخبر

إذا أعملت الثاني وأهملت الأول، فإن كان الأول يطلب الضمير

(=) أو حذف الضمير من الأول إنْ أعمل الثاني.
وقد أجاب البصريون عن كل هذه الأمور ليسلم لهم رأيهم.
ينظر: المقتصد ٣٣٦/١، والإنصاف ٨٣/١، وشرح ابن يعيش ٧٧/١، وشرح الكافية ٧٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/١-١٦٦، والتسهيل ٨٦، والتصريح ٣٢٠/١ .

(١) هذا البيت من البسيط، ولم يعتثر على اسم قائله.
و"الغانيات" جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الزينة.
والشاهد من البيت قوله: "هوينني وهويت الغانيات" حيث أعمل الشاعر العامل الثاني، وهو "هويت" فى المعمول المتأخر، وهو: "الغانيات" وأعمل الأول وهو: "هوينني" فى ضمير المعمول، والتزم فيه المطابقة.
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وشرح الأشموني ١٠٣/٢، وحواشى الإنصاف ٨٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣١٤ .

مرفوعا، وجب[1] إضماره فيه كما سبق، لكون الفاعل لايستغنى عنه، وإن كان يطلبه منصوب اللفظ أو المحلّ لزم حذفه، وإن لم يكن أصله الخبر، كالمفعول به، نحو: "أكرمت وأكرمني زيد" و"مررت ومرّ بي زيد" ولا يحتاج إلى أن تقول: "أكرمته" ولا "مررت به" لأن المفعول فضلة سائغ الحذف، فلا يتعرض بإثباته إلى مخالفة الأصل من الإضمار قبل الذكر، فأما[2] نحو:

١٦٣- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب[3] ... ...

فضرورة.

وينبغي أن يقيّد وجوب الحذف بما إذا أمن اللبس، أما لو خيف لبس وجب إثباته، لكن مؤخرا، نحو: «استعنت واستعان عليّ زيد به»، وإن كان

(١) خالف في ذلك الكسائي، وجوّز الحذف وإن طلبه العامل مرفوعا، للدلالة عليه. ينظر مراجع التعليق (١) الآتي.

(٢) في ب: "وأمّا".

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، ولم يعثر على اسم قائله، وتمامه قوله:

... ... جهارا فكن في الغيب أحفظ للودّ

ويروى "للعهد" موضع "للودّ"، والشاهد منه قوله: "ترضيه ويرضيك صاحب" حيث أعمل الثاني مع إعمال الأول في ضمير المعمول، وذلك قوله: "ترضيه" مع أنه يطلبه مفعولا، وذكر الضمير في هذه الحال لايكون إلاّ في ضرورة الشعر عند الجمهور، لما يترتب عليه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وليس هناك مايدعو إلى ارتكاب ذلك لكون المفعول فضلة.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، والشذور ص٥٠٣، والمساعد ٤٥٦/١، وشرح ابن عقيل ١٦٣/١، والهمع ١١٠/٢، والدرر ١٤٤/٢، والتصريح ٣٢٢/١، وشرح الأشموني: ١٠٤/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٩ .

أصله الخبر، كالمنصوب في باب "كان" والثاني في باب "ظنّ" امتنع حذفه، ووجب[1] إضماره مؤخرا، ليزول محذور حذف العمدة، ومحذور الإضمار قبل الذكر، نحو: «كنت وكان زيد[2] صديقا إيّاه» و«ظنني وظننت زيدا قائما إيّاه»، والذي يتجه جواز[3] الحذف فيما إذا أمن اللبس لوجود لدليل عليهما، إذ الخبر الباقي[4] على عمديته لفظا ومعنى يحذف لدليل، فالذى انتسخت عمديته لفظا أولى بذلك، أما إذا أعملت الأول، تعين[5] إعمال الثاني في ضميره بعدُ مرفوعا كان أو منصوبا، أصله الخبر، أو ليس كذلك، فيجب «ضربني وأكرمتهما الزيدان» ولا يحذف[6] المفعول هنا، وإن كان فضلة، يؤدى إليه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

وأظهر ان يكن ضميرا خبرا لغير مايطابق المفسّرا
نحو: أظنّ ويظنّاني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرخا

المضمر الذى لايجوز حذفه ويتعين إثباته مؤخرا لكونه في الأصل خبرا كما تقدم إذا لم يطابق مفسره لاختلافهما، إفرادا، وتثنية، وجمعا، تعين الإتيان

(١) خالف في ذلك الكوفيون فجوّزوا الحذف للدلالة عليه. تنظر المسألة والكلام فيها في:الإنصاف٨٣/١-٩٦،وشرح الكافية ٨١/١-٨٢، والإيضاح في شرح المفصل١٦٥/١،والهمع ١١٠/٢، والتصريح٣٢٢/١-٣٢٣.

(٢) في ب: "زيدا" وهو تحريف.

(٣) هذا هو مذهب الكوفيين في المسألة كما تقدم. ينظر تعليق (١).

(٤) في ب: "الثاني" موضع "الباقي" وهو تحريف.

(٥) في ب: "بغير" موضع "تعين" وهو تحريف.

(٦) في ب: "لايجوز" موضع "لايحذف" وهو تحريف.

به اسما ظاهرا، فتقول فى: «ظننى وظننت زيدا قائمـا إيـاه»: «ظننـى وظننـت الزيدين قائمين قائما» ومثله: «أظن ويظنانى أخا زيدا وعمـرا أخويـن»، وإنما وجب الإظهار[1] فى ذلك لأن المفعول الذى يحتاج إلى ذكره في المسألة الأولى خبر عن ياء المتكلم ومفسره "قائمين" الذى هـو المفعـول الثـاني لظننـت، فلـو [أضمر مفردا ليطابق][2] ما هو خبر عنه، لزم مخالفته لمفسّره، ولو أضمر مثنـى ليطابق مفسره، لزم مخالفته لما هو خبر عنه، وفي المسـألة الثانيـة عكـس ذلـك، لأن المفعول خبر عن زيد، وعمرو مفسره "أخاً" الذي عمل فيه الفعـل الثـانى، فلوأضمر مثنى لزم مخالفته لمفسّره، ولوأضمر مفردا لزم مخالفته لما هو خبر عنه، فعدل إلى الإظهار،وفي جعل هاتين المسألتين ونحوهما من باب التنازع نظر[3]،

(١) جوّز الكوفيون مع الإظهار وجهين آخرين. الأول: حذفه لدلالة معمـول الآخـر عليه. والثاني: إضماره مؤخرا عن معمـول الآخـر مطابقـا للمخبر عنـه، ولم يـر الرضي وجوب المطابقة بين الضمير والمعـود عليـه إذا لم تـؤد المخالفـة إلى لبـس. ينظر: شرح الكافية ٨١/١.
وينظر المسألة في: الإيضاح في شرح المفصـل ١٦٥/١، والهمـع ١٠٩/٢-١١٠، والتصريح ٣٢٣/١، وشرح الأشموني ١٠٧/٢ .

(٢) في ب: «أفرد ليطابق» مقابل: «أضمر مفردا ليطابق».

(٣) نعم في ذلك نظر عند كثير مـن النحـاة، وقـد صرح ابـن هشـام بفسـاد دعـوى التنازع في المفعول الثاني (أوضح المسالك ٢٠٥/٢)، ونقل الصبان عـن بعضهـم أن ذلك من التنازع بالنسبة للثانى أيضا باعتبار كونه مطلوبا لكـل مـن العـاملين على أنه مفعول ثان، بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا.
ينظر حاشيته على الأشموني ١٠٧/٢-١٠٨، وينظـر مزيـداً مـن الكـلام في هـذه المسألة في مراجع التعليق (١) السابق.

لأن شرط التنازع -كما سبق- اقتضاء كل من العاملين للمعمول المتنازع فيه، والمتنازع فيه فى المسألة الأولى: "قائمين" ولا يطلبه "ظننى" لكونـه مثنـى، وفي المسألة الثانية "أخا" ولا يطلبه "أظنّ" العامل في "زيد" و"عمرو" لكونه مفردا.

المفعول المطلق

وهو المصدر، وسمي مفعولا مطلقا لوجهين، أحدهما: أنه لا يقيَّـد بشـئ من حروف الجر، كما يقيّد المفعول به، أوْلَه، أو معه، أو فيه.

الثاني: أنّ جميع الأفعال المتصرفة تتعدى إليه لازمهـا ومتعديهـا، وتامّهـا وناقصها.

المصـدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـ"أمْنٍ" من أمِـن

أي: المصدر اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل، فإن الفعل يـدل على كل واحد من الحدث والزمـان، مطابقـة بلفظـه، وعلـى أحدهمـا خاصـة بالتضمن، وعلى الفاعل والمكان بالالتزام. فـالحدث هـو أحـد مدلوليـه اللذيـن يدل عليهما بالمطابقـة، والمصـدر اسـم ذلـك الحـدث، وسمـي مصـدرا لأنـه في الغالب صادر عن فاعله، كـ"ضربا" و"أكلا"، وقد يكون قائما به، كـ"الأمن والفرح" ولا بد أن يكون جاريا على الفعـل قياسـا، فـإن لم يجـر عليـه قياسـا، نحو: «اغتسل غسلا» و«توضّأ وضوءا» فهو اسم مصدر لامصدر، إذ المصـدر منهما "اغتسالا" و"توضُّوءا".[1]

بمثلـه أو فعـل او وصف نصب وكونـه أصـلا لهذيـن انتخـب

يعني: أن عامل المصدر تارة يكون مصـدرا مثله، موافقـا لـه في اللفـظ،

(١) في أ: "توضيئا" وفي ب: "توضيا". والصواب ما أثبت.

نحو: ﴿فإنّ جهنم جزاؤكم جزاءا موفورا﴾[1] أو مخالفا، نحو: ﴿إلاّ قيلاً سلاما سلاما﴾[2] إذا جعلنا الثاني معمولا للأول، ويكون[3] فعلا[4] إمّا ماضيا، نحو: ﴿وكلّم الله موسى تكليما﴾[5] أو مضارعا، نحو: ﴿إن نظنّ إلاّ ظنا﴾[6] أو أمرا، نحو: ﴿فاصبر صبرا جميلا﴾[7] ويكون وصفا، إما اسم فاعل نحو: ﴿والصّافّات صفّا﴾[8] أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكل منهما مشتق منه، لتضمن كلّ منهما ما دلّ عليه المصدر، من الحدث وزيادة الفعل بالدلالة[9] على الزمان واسم الفاعل بالدلالة على الفاعل، واسم المفعول بالدلالة على المفعول، والصفة بالدلالة على أحدهما، لا ما ذهب إليه الكوفيون من كون الفعل أصلا لهما، ولا ما ذهب إليه بعض[10] البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة،

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء. (٢) الآية ٢٦ من سورة الواقعة.

(٣) سقط "يكون" من: ب.

(٤) غير فعل تعجب، ولا ناقص، ولا ملغى عن العمل، أفاده في التصريح: ٣٢٥/١.

(٥) من الآية ١٦٤ من سورة النساء. (٦) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٧) من الآية ٥ من سورة المعارج. (٨) الآية الأولى من سورة الصّافّات.

(٩) سقط "بالدلالة" من: ب.

(١٠) أشار الشارح إلى خلاف النحويين في القول في أصل الاشتقاق. أهو المصدر أو الفعل؟ ثم بيّن المختار عنده، وهو أن أصل الاشتقاق: المصدر -وهذا ما ذهب إليه البصريون- وبيّن بعض مرجحاته، ورد على الكوفيين في ادعائهم عكس ذلك، ورد -أيضا- على بعض البصريين، فقال: «ولا ما ذهب إليه بعض البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة ... الخ» ومراده بـ"بعض البصريين" الفارسي، فقد ذهب إلى أن المصادر فروع على الأفعال في العمل، كما أن ==

والفعل أصل للوصف.

توكيـدا او نوعـا يبين أو عـدد — كَسِرْتُ سيرتين سَيْرَ ذي رشد

يعني: أن المصدر تارة يكون لمجرد توكيد عامله ليرتفع عنه توهم المجاز، نحو: «ضربت ضربا»، وتارة يكون لبيان نوعه كالمختص بصفة أو إضافة، نحو: «سرت سيرا شديدا»، أو «سير ذى رشد» وقد يكون لبيان العدد، نحو: «سرت سيرتين».

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ — كجِدَّ كلَّ الجدِّ، وافرحِ الجذل

أي: ينوب عن المصدر ما كان دالا عليه، وذلك عشرة[1] أشياء:

أحدها: صفته، نحو «ضربته أشدَّ الضربِ»، أو «ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ» إذ تقديره: «مثل ضَرْبِ الأمير» ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

(=) الأفعال فروع عليها في الاشتقاق، وقد تابعه على ذلك عبدالقاهر الجرجاني.
ينظر التكملة (٥٠٧)، والمقتصد والإيضاح من خلاله ٥٥٣/١.
هذا وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٢٨) من كتابه الإنصاف ٢٣٥/١.

(١) زاد النحاة أربعة أشياء أخرى، وهي:
-وقته، نحو: ألم تغمض عيناك ليلة أرمد؟ -صدر بيت للأعشى- أي: اغتماض ليلة أرمدا.
- وهيئته، نحو: يعيش المؤمن عيشة مرضية.
- و"ما" الاستفهامية، نحو: ما تضرب زيدا؟، أي: أيَّ ضربٍ تضرب زيدا؟
- و"ما" الشرطية، نحو: ما شئت فقم، أي: أيّ قيام شئت فقم.
ينظر: التسهيل ٨٧، والهمع ١٨٧/١-١٨٨، وشرح الأشموني ١١٤/٢-١١٥.

الثاني: مرادفه، نحو: «شنئته[1] بُغضاً» و «أفرحُ الجذلَ» لأن "الجذل" مصدر "جذل" بمعنى: "فرح".

الثالث: مشارك له في مادته، من اسم مصدر، نحو: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتا**﴾[2] أو مصدر فعل آخر، نحو: ﴿**وتبتّل إليه تبتيلا**﴾[3] لأن "تَبَتَّلَ" مصدره: "تبتّلا" و"تبتيلا" مصدر "بَتَّل".

الرابع: نوع من أنواع فعله، كـ"ـمَشْي الخَطَرَى"[4] و"قعد القُرْفُصَاء".[5]

الخامس: عدده، نحو: «ضربته ثلاث ضربات».

السادس: الإشارة إليه، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

---

(١) شنئ الشئ وشنأه: أبغضه، والمضارع منه: يشنؤ، والمصدر: شَنْأً وشناءةً. ينظر: اللسان "شنأ" ٩٥/١.

(٢) الآية ١٧، من سورة نوح.
وقد أول سيبويه هذه الآية في كتابه (٨١/٤) على أن "نباتا" من المصادر الجارية على غير الفعل، وعدّه ابن هشام في أوضحه (٢١٣/٢)، وخالد الأزهري في تصريحه (٣٢٧/١) اسم عين للنبات، فليتنبه إلى ما بين كلام الشارح وغيره.

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل.
والتَّبَتُّل: الانقطاع، والمنبتل: المنقطع كالمنبتّ، ومعنى الآية: انقطع إليه في العبادة. ينظر اللسان "بتل" ٤٤/١٣.

(٤) "الخطرى" نوع من المشية، قال في اللسان وخَطَرَان الرجل: اهتزازه في المشي وتبختره. "خطر" ٣٣٤/٥.

(٥) القرفصاء: أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه. اللسان "قرفص" ٣٣٩/٨.

السابع: "ضميره"، نحو: ﴿**لا أعذبه أحدا من العالمين**﴾.[1]

الثّامن: "كلّ"، نحو: «جدّ كلّ الجدّ».

التاسع: : "بعض"، نحو: «كُلْ بعض الأَكْلِ».

العاشر: "آلته"، نحو: «ضربته سوطا»، ولا يعد في هذا "مثل" ولا "غير" نحو: «ضربته مثل ضربك» و «غير ضربك»[2] لأنّهما داخلان في قسم الصفة.

ومـا لتوكيـد فـوحّد أبـدا وثـنّ، واجمـع غيره وأفـردا

ما سيق لمجرد التوكيد[3]، فدلالته لا تزيد على دلالة الفعل، فلهذا عومل

---

(١) من الآية ١١٥ من سورة المائدة.
والضمير في "أعذّبه" راجع للعذاب بمعنى: التعذيب، والمراد: عذابا عظيما ليصح كون الضمير ناب عن مصدر مبين للنوع، أفاده الصبّان وغيره (الحاشية ١١٤/٢).

(٢) في ب: «أو غير ضربك».

(٣) ينقسم المفعول المطلق إلى قسمين، مبهم ومختص، فالمبهم هو المؤكِّد، وهذا لا يثنى ولا يجمع اتفاقا، لأنه اسم جنس يحتمل القليل والكثير، كـ"سماء" و"عسل"، كما أنه بمنزلة الفعل المكرر، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقا أيضا، فما كان بمنزلته فهو كذلك، والمختّص ينقسم إلى قسمين: معدود -وهو مايبين العدد- وغير معدود -وهو مايبين النوع- فالمعدود: يثنى ويجمع اتفاقا، وأما المبين النوع: فقد اختلف فيه، فظاهر مذهب سيبويهِ منع تثنيته وجمعه، (الكتاب ٢٣٠/١-٢٣١)، والمشهور عند النحاة جواز ذلك فيه.
ينظر: أوضح المسالك ٢١٣/٢، والتسهيل ٨٧، والهمع ١٨٦/١، والتصريح ٣٢٩/١، وشرح الأشموني ١١٦/٢.

معاملة الفعل، في أنه لا يثنى ولا يجمع، وإنما يكون مفردا، نحو: «ضربته ضربا» فلا يقال فيه: "ضربتين" و "ضروبا" فإن ختم بالتاء، نحو: "مرّة" زادت دلالته على دلالة الفعل بالتقييد بالمرّة، فيثنى ويجمع، فيقال: «ضربته ضربتين وضربات» وكذلك ما جيء به لبيان النوع، نحو: «قلت قولا حسنا» و «قولين آخرين» و «أقوالا كثيرة».

وحذف عامل المؤكّد امتنع — وفي سواه لدليل متّسع

أي: المصدر الذي أتي به لمجرد تأكيد العامل، يمتنع حذف عامله، إذ[1] التأكيد المقصود به تقوية المعنى وتثبيته، والحذف مناف لذلك، ولا يرد[2] عليه جواز الحذف في نحو: «أنت سيرا» ووجوبه[3] في نحو: «أنت سيرا سيرا» لأن المصدر فيهما نائب عن الفعل لا معمول له، أما المصدر المعدود والمبين

(١) ماذكره الشارح من التعليل لمذهب ابن مالك هو ما صرح به ابن مالك نفسه في كتابه: شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٧.

(٢) يلمّح الشارح بهذا إلى ما اعترض به ابن الناظم أباه، فقد ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٧، إلى أن المصدر المأتي به للتأكيد لا يجوز حذف عامله، لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه ينافي ذلك. ورد ذلك ابنه في شرحه، فلم يسلم بأن الحذف مناف للغرض الذي جيء بالمصدر المؤكد من أجله وبناء على ذلك أجاز حذفه، لكن النحاة اعترضوا ابن الناظم وردوا عليه. ينظر: شرح ابن الناظم ص٢٦٦، وأوضح المسالك ٢/٢١٦، والتصريح ١/٣٢٩، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٥، وشرح الأشموني ٢/١١٦.

(٣) وجب حذف عامل المصدر هنا لتكرير المصدر، لأن تكرير المصدر أو حصره يقوم مقام العامل، فهو عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

للنوع[1]، فيجوز حذف عاملهما إذا دلّ عليه دليل إما لفظي، كقولك: «بل سيرا شديدا» لمن قال: "ماسرت" و «نعمْ ضربتين» لمن قال: «هل ضربت عبدك؟» وإما حاليّ، كقولك لمن قدم من سفر «قدوما مباركا» و «ضربا شديدا» لمن تهيأ لضرب عبده.

والحذف حتم مع آت بدلا — من فعله كنَدْلاً اللّذْ كانْدُلا

وما لتفصيل كإمّا منًّا — عامله يحذف حيث عنّا

كذا مكرَّرٌ وذو حصرٍ وردْ — نائب فعل لاسم عين استندْ

يجب[2] حذف عامل المصدر في[3] هذه المسائل الأربع[4]:

الأولى: أن يؤتى به بدلا من اللفظ بفعله، إما لكون فعله مهملا لم يستعمل، نحو: "ويله" و "ويحه".

١٦٤- و... ... ... بله الأكف ...[5]

(١) في ب: "الفرع" موضع "النوع" وهو تحريف.

(٢) في أ: "يحذف" موضع "يجب حذف". (٣) في أ: "من" موضع "في".

(٤) في كلتا النسختين: "الأربعة".

(٥) هذه القطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك ﷺ من كلمة قالها في غزوة الخندق، يصف سيوفهم، والبيت بتمامه هو:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها — بله الأكفّ كأنها لم تخلق

يصف الشاعر سيوفهم بأنها شديدة الفتك بالأعداء، وأنها تفصل الجماجم وهي الرؤوس من أعناقها فتتركها ظاهرة ملقاة على أرض المعركة، وأما أكفّ القوم فتدعها كأن لم تكن.

وقوله في البيت: "بله الأكفّ" رُوي: "الأكفّ" بالحركات الثلاث بجرّ "الأكفّ" على أن "بله" مصدر ليس له فعل من لفظه، ==

وإذا قدر عامل هذا فإنه يقدر من معناه لا من لفظه، إذ تقدير ما تلفظ به العرب غير مستقيم، وإما للاستغناء به عن فعله، وأكثر ما يكون ذلك في الطلب، سواء كان أمرا، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[2]، ونحو:

١٦٥- ... ... فندلاً زريقُ المالَ ندْلَ الثّعالبِ[3]

(=) والأكفّ: مجرورة بإضافته إليها، وبرفعها، على أن "بله" بمعنى كيف للاستفهام التعجبي، وبنصبها على أن "بله" اسم فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوبا فيه، تقديره: أنت، والأكفّ: مفعول به. والشاهد منه: مجيء "بله" مصدراً نائباً عن فعله المهمل، وذلك على رواية الجر.

ينظر البيت في: ابن يعيش ٤/٤٧-٤٨، وأوضح المسالك ٢/٢١٧، والمغني، الشاهد ١٨٣، والشذور ص٢٧٧، والهمع ١/٢٣٦، والدرر ١/٢٠٠، والتصريح ٢/١٩٩، والخزانة ٦/٢١٢،٢١٣، وشرح الأشموني ٢/١٢٢، وديوانه ٢٤٥، ومعجم شواهد العربية ٢٥٢.

(١) خصّ ابن عصفور وجوب حذف عامل المصدر الموضوع موضع الأمر بما إذا كان المصدر مكررا. ينظر: شرح الجمل ٢/٤٠٧، وأما ابن مالك فقد جاء عنه الإطلاق، كما هو ظاهر النظم.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، لأعشى همدان، وقيل لجرير، وقيل للأحوص وأكثر الروايات على الأول، والبيت في وصف تجار أو لصوص، وصدره:

على حين ألهى النّاسَ جلُّ أمورهم ... ... البيت.

يقول: ينتهزون انشغال الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم، ومنازعاتهم عن منازعتهم في الكسب، وذلك على أن الموصوفين تجار، أو يغتنمون فرصة شغل الناس عنهم، بما هم فيه من شتى أمورهم فيسلبونهم، ==

أونهيا، نحو:

قد زاد حزنك حتى قيل لا حزنا[1] ... ...

أودعاء، نحو: سَقْياً له ورَعْياً، أو جَدْعا له[2] وعَقْرا، ويكثر أيضا بعد الاستفهام المراد به التوبيخ، نحو:

١٦٦- ... ... ألؤما لا أبا لك واغترابا[3]

(=) وذلك على أنهم لصوص، و"نَدْلاً" أي: اختطافا، و"زريق" بالتصغير: قبيلة في الأنصار وأخرى في طيء، ولكنه هنا علم لرجل، و "ندل الثعالب" أي: كاختطاف الثعالب، ويقال في المثل: «اكسب من ثعلب» لأنه يدخر لنفسه. والشاهد من البيت: «ندلا زريق المال» فإن "ندلا" قائم مقام "اندل" أي: اخطف، والمصدر هنا منتصب بفعل محذوف وجوبا عند ابن مالك من غير تفريق بين كون المصدر مكررا أو محصورا أو واقعا بعد استفهام توبيخي أو لايكون كذلك، وقد نوقش ابن مالك في هذا الإطلاق تبعا لمذهب ابن عصفور السابق في التعليق (١) السابق بالصفحة السابقة.

ينظر البيت في: الانصاف ١/٢٩٣، والتصريح ١/٣٣١، والكتاب ١/١١٦، واللسان (ندل) ١٤/١٧٦، والأصول ١/١٦٧، والكافية الشافية ٢/٦٥٩، وأوضح المسالك ٢/٢١٨، وابن عقيل ٢/١٧٨، ومعجم شواهد العربية ٥٥.

(١) هذا الجزء من البيت لم أعثر على تتمته، أو اسم قائله على الرغم من البحث الطويل.

(٢) سقط "له" من: أ.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية الخطفى من كلمة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي، وفي بعض المراجع "خالد" بدل "العباس" يهجوه لحلوله في "شُعَبَى" لأنه كان حليفا لبني فزارة، وشُعَبَى من بلادهم، وصدر هذا البيت:

أعبدا حلّ في شُعَبَى غريبا ... ...==

وفي التعجب كقوله ﷺ: «عجبا للمؤمن»[1] وقد يأتي في الخبر المجرد عن ذلك كقولهم: «شكرا لا كفرا» و«صبرا لا جزعا» و«أفعله وكرامة ومسرّة» و «لا أفعله ولا كيدا».

الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة فعل متقدم، كقوله تعالى: ﴿**حتى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق، فإمّا منًّا بعدُ وإمّا فداء**﴾.[2]

الثالثة: أن يكون مكررا[3] وعامله خبر عن اسم عين، نحو: «أنت سيرا سيرا» فلو لم يكرر، نحو: «أنت سيرا» كان الحذف جائزا لا واجبا إلاّ أن يكون المبتدأ مسبوقا بأداة استفهام، نحو: «هل أنت سيرا؟» فيكون الحذف واجبا.[4]

(=) والشاهد منه قوله: "لؤما" و "اغترابا" حيث وقع المصدران موقع فعليهما بعد همزة الاستفهام، فانتصب كل منهما بعامل محذوف وجوبا.
ينظر البيت في: الكتاب ٣٣٩/١، والتصريح ٣٣١/١، والكافية الشافية ٦٦٤/٢، والخزانة ١٨٣/٢، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح الأشموني ١١٨/٢، وديوانه ٦٢، ومعجم شواهد العربية: ٣١.

(١) ينظر: صحيح مسلم، الزهد ص٢٢٩٥، وقد رواه: «عجبا لأمر المؤمن....» وتنظر: سنن الدارمي، كتاب الرقاق ص٧١٤، ولفظه فيها: «عجبا من أمر المؤمن...». وينظر: مسند أحمد ٢٤/٥، وهو موافق لرواية الشارح.
وفي رواية أخرى له: «عجبت لأمر المؤمن...» ٣٣٢/٤، ٣٣٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) من ب: "منكرا" موضع "مكرر" وهو تحريف.

(٤) وجه وجوب الحذف حينئذ هو: أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير، أفاده في التصريح ٢٣٢/١.

الرابعة: أن يكون محصورا وعامله خبر عن اسم عين أيضا، سواء كان الحصر بـ"بإلاّ" نحو: «ما أنت إلاّ سيرا» أو بـ"بإنما" نحو: «إنما أنت سيرا».

ومنه ما يدعونه مؤكِّدًا ... لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو: "له عليّ ألفٌ عُرْفا" ... والثان كابني أنت حقا صِرْفا

أي: ومن المصدر الواجب حذف عامله ما جيء به مؤكّدا لنفسه، بأن يقع بعد جملة هي نصّ في معناه، أو لغيره[1]، بأن يقع بعد جملة محتملة لمعناه ولغيره، فالمبتدأ بذكره، وهو: المؤكّد لنفسه، نحو: «له عليّ ألفٌ عُرفا» أو "اعترافا" كأنّ[2] كلّ واحد منهما لا تزيد دلالته على معنى الجملة التى قبله.

والثاني: كـ«ابني[3] أنت حقًّا» و «لا أفعله البتّة» إذ الأول محتمل للمجاز، نحو: ﴿**وأزواجه أُمّهاتهم**﴾[4]، والثاني: محتمل لاختصاص النّفي ببعض الأحوال.

كذاك ذو التشبيه بعد جمله ... كـ"لي بكا بُكاءَ ذاتِ عُضْله

أي: كذلك في وجوب حذف عامله ما أريد به التشبيه، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبة، كاشتمال "لي بكاء" على المصدر الذي هو: «بكاء ذات عضلة» وعلى صاحبه، وهو الياء في "لي" فلو لم تتقدمه جملة، نحو: «صوته صوت حمار» أو لم تشتمل الجملة على صاحبه، نحو: «مات فإذا عليه نَوحٌ نوحُ الحمام» تعيّن الرفع فيهما، ويشترط أن يكون المصدر فعلا علاجيّا، كما مثّل به المصنف، فلو كان معنويا، نحو: «له ذكاء ذكاء الحكماء» تعيّن الرفع أيضا.

---

(١) أي: أو مؤكّدا لغيره.
(٢) سقط "كأن" من: ب.
(٣) سقط "كابني" من: أ.
(٤) من الآية ٦، من سورة الأحزاب.

المفعول له

ويسمى المفعول من أجله، وهو العلة التي لأجلها صدر الفعل عن فاعله، سواء كان سجية كـ«قعد عن الحرب جبنا» أو عَرَضا، كـ«ضَرَبني فلان حبًّا».

يُنصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا كـ«جُدْ شكْراً» ودِنْ
وهو بما يعمل فيه متّحد ... وقتا وفاعلا وإنْ شرطٌ فُقد
فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلِزُهْدٍ ذا قَنِع

أي: ينصب المفعول له بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون مصدرا[1]، نحو: «جئتك إكراما لك» وبشرط أن يكون من غير لفظ [الفعل، فلو كان من لفظ][2] الفعل السابق، نحو: «جئتك مجيئا» كان انتصابه على المصدرية، واشترط الأكثرون فيه أن يكون من مصادر الأفعال القلبية، كالرغبة والإكرام، فلا يجوز «جئتك ضرْب زيد».

الثاني: أن يراد به التعليل، بأن يكون غَرَضاً للفاعل، نحو: «جُدْ شكرا».

(١) أجاز يونس بن حبيب مجيئه غير مصدر، نحو: «أما العبيد فذو عبيد "بنصب العبيد"» زاعما أن قوما من العرب يقولون ذلك، بمعنى: مهما يُذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وقد ذكر سيبويه ذلك، ثم عقّب عليه بقوله: «يُجرونه مجرى المصدر، سواء، وهو قليل خبيث، ثم بيّن وجه مجيئه -مع ضعفه- وهو أن المتكلم لم يَرِد به عبيدا بأعيانهم فأشبه المصدر في الإبهام».
ينظر: الكتاب ٣٨٩/١-٣٩٠. (٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

الثالث: أن يتحد بعامله في الوقت[1]، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ، بل يكفي عدم ظهور المنافاة.

الرابع: أن يتحد به في الفاعل[2]، إذ هو[3] علة، فلا تصدر إلاّ عنه[4]، ومتى فقد شرط من الشروط الأربعة، كالمصدرية في نحو: «جئتك السمنَ والعسلَ» أو التعليل، نحو: «جلست عندك قُعودا» أو الاتحاد في الوقت، نحو: «تأهبت السفر»[5] و «أكريت الحجَّ» أو الاتحاد في الفاعل، نحو:

(١) اشترط هذا الأعلم الشنتمري والمتأخرون.
ينظر أوضح المسالك ٢٢٦/٢، والمساعد ٤٨٥/١، والهمع ١٩٤/١، والتصريح ٣٣٤/١.

(٢) اشترط هذا المتأخرون -أيضا- وخالفهم ابن خروف -علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي- فأجاز النصب مع الاختلاف في الفاعل محتجا بقوله تعالى: ﴿هو الذي يُريكم البرق خوفا وطعما﴾.
على أن معنى "يريكم" يجعلكم ترون، وحينئذ يتحد الفاعل، وهو: المخاطبون، وقال الزمخشري عند هذه الآية: «خوفا وطمعا: لا يصح أن يكونا مفعولا لهما، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلّل إلاّ على تقدير حذف مضاف، أي: إرادة خوف وطمع، أو على معنىَ: إخافة وإطماعاً، ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البَرْق... أو من المخاطبين».ا.هـ. الكشاف ٣٥٢/٢.
فبهذا يعلم قوة استدلال ابن خروف بهذه الآية، وقد نصره العلاّمة الصبان في حاشيته على الأشموني ١٢٥/٢، وذكر نحو كلام الزمخشري.

(٣) أي: المفعول له. (٤) سقط "إلاّ" من: ب.

(٥) أي: تأهبت اليوم السفر غدا.

«زرتك بجيئك[1] إياي»، امتنع النصب على المفعول له، وكان النّصب في نحو: «جلست عندك قعودا» للنيابة عن المصدر، ووجب الجرّ في البواقي بحرف دال على التعليل، إما اللام وهو الأكثر، نحو: **﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾**[2] **﴿والأرضَ وَضَعَها للأنام﴾**[3] لفقد المصدرية، [ونحو:

١٦٧-فجئت وقدنَضَّتْ لنوم ثيابها[4] ... ...

لفقد الاتحاد في الوقت][5] ونحو:

١٦٨-وإنيِ لتعروني لذكراكِ هِزَّة[6] ... ...

---

(١) فاعل الفعل هو ضمير المتكلم، وفاعل المصدر المعلّل هو ضمير المخاطب، فاختلفت الجهة. (٢) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الرحمن.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، وتمام البيت قوله:

... ... لدى السِّتر إلاّ لبسةَ المتفضِّل

و"نضّت" بتخفيف الضاد المعجمة وتشديدها: خلعت، و«لبسة المتفضّل» ما يلبس وقت النوم من قميص وإزار، ونحوه، والشاهد من البيت قوله: "لنوم" فإن النوم علة خلع الثياب، إلاّ أنه يكون عادة متأخرا عنه، فلذا لم ينصب على العلّية، بل جر بالحرف المناسب له.

ينظر البيت في: المقرب ١/١٦١، والشذور ص٢٨٦، وأوضح المسالك ٢/٢٢٦، والمساعد ١/٤٨٥، والهمع ١/١٩٤، والدرر ١/١٦٦، والتصريح ١/٣٣٦، وشرح الأشموني ٢/١٢٥، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي، وتمامه قوله: =

لفقد[1] الاتحاد في الفاعل، وإمّا "مِن" نحو: **﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم مِن الصواعق﴾**[2] وإما "الباء" نحو: **﴿فكلاًّ أخذنا بذنبه﴾**[3] ولا يمتنع جره بالحرف مع استيفاء الشروط كلها، نحو:

١٦٩-من أمَّكم لرغبةٍفيكم ظَفر[4] ... ...

(=) ... ... كما انتفض العصفور بلّله القطر

والشاهد منه قوله: "لذكراكِ" فإنه علّة لعروّ الهِزَّة، ولكن فاعل "العرو" هو الهزّة، وفاعل "الذكرى" هو المتكلم، فلما اختلف الفاعل جرّ الاسم الدال على العلّة باللام. ينظر البيت في: الإنصاف ١/٢٥٣، وشرح ابن يعيش ٢/٦٧، وشرح الكافية ١/٢١٣، والمقرب ١/١٦٢، وأوضح المسالك ٢/٢٢٧، والشذور ص٢٨٧، والمساعد ١/٤٨٦، والهمع ١/١٩٤، والتصريح ١/٣٣٦، والخزانة ٣/٢٥٤-٢٥٥، وشرح الأشموني ٢/١٢٥، ومعجم شواهد العربية ١٥٠.

(١) سقط "لفقد" من: ب. (٢) من الآية ١٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة العنكبوت.

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور، ولم يعرف قائله، والذي بعده قوله:

... ومن تكونوا ناصريه ينتصر ...

ويروى: "جُبِر" موضع "ظفر".

والشاهد منه قوله: "رغبة" فإنه واقع مفعولا لأجله وقد استوفى شروط النصب غير مقرون بأل ولا مضاف، ومع ذلك فقد جر باللام، وهذا قليل في الاستعمال والكثير نصبه.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٣١، والتصريح ١/٣٣٦، وشرح الأشموني ٢/١٢٥، ومعجم شواهد العربية ٤٧١.

وَقَلَّ أنْ يصحبها المجرد   والعكس في مصحوب"أل"وأنشدوا

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء   ولو توالت زُمَرُ الأعداءِ

قد تقرر أنه إذا اكتملت شروط نصب[1] المفعول له، لم يمتنع جره بالحرف إلاّ أن ذلك قليل في المجرد من "أل" كما سبق تمثيله، وأمّا المصحوب بها فالأكثر جره مع كمال الشروط، نحو: «جئت للأكل وللصلاة» ونصبه قليل، كالبيت الذي أنشده المصنف، ويستوى الوجهان في المضاف، كذا قال المتأخرون، مع غلبة الوارد منه منصوبا، نحو: **﴿ولا تقتلوا أولادكم خَشيةَ إملاق﴾**[2] **﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق، حذرَ الموت﴾**[3] **﴿ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله﴾**.[4]

---

(١) اختلف النحاة في ناصب المفعول لأجله فقال جمهور البصريين ناصبه الفعل على تقدير لام العلة، وقال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقّدر من لفظه، وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاقٍ له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق، نحو: «قعدت جلوسا». تنظر المسألة والخلاف فيها في: الأصول ١/٢٠٧، والمقتصد ١/٦٦٥، وشرح الكافية ١/١٩٣، والمقرب ١/١٦١، والتسهيل ٩٠، والهمع ١/١٩٤، والتصريح ١/٣٣٧، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/١٢٣.

(٢) من الآية ٣١، من سورة الإسراء.   (٣) من الآية ١٩، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٦٥، من سورة البقرة.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا[1]

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمّنا   "في" باطّرادٍ كهُنا امكثْ أزمنا

دخل بقوله وقت أو مكان قِسْما الظّرف، الزماني والمكاني، وخرج بتضمين معنى "في" ما نصب من زمان أو مكان نصب المفعول به، نحو: **﴿يخافون يوما﴾**[2] **﴿وأورثكم أرضهم﴾**.[3]

وخرج أيضا عنه: ما ضمّن معنى "في" مما ليس زمانا أو مكانا، نحو: «جاء زيد راكبا»، أي: في حال ركوبه، وباشتراط الاطراد في تضمين معنى "في" نحو: «دخلت الدار» فإنه وإن صح فيه تضمين معنى "في" فلا يطرد، ألا تراك لا تنصب "الدار" بعد "صلّيت" و "نِمتُ" وغيرهما من الأفعال، فالنصب فيه ليس على الظرفية، وإنما هو بإسقاط حرف[4] الجر توسعا[5]، وقد اشتمل

---

(١) الذى سمّى المفعول فيه ظرفا هم البصريون، وسماه الكسائي: صفة، والمبرد يسميه: محلاّ. ينظر: الأصول ١/٢٠٤، والتصريح ١/٣٣٧، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/١٢٦.

(٢) من الآية٧،من سورة الدهر،والمراد أنهم يخافون نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه.

(٣) من الآية ٢٧، من سورة الأحزاب.   (٤) في ب: "حروف" موضع "حرف".

(٥) هذا على مذهب سيبويه والفارسي والناظم.

ينظر: الكتاب ١/٣٥، والإيضاح العضدي من خلال المقتصد ١/٦٤٣، والتسهيل ٩٨، وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلى أنه مفعول به حقيقة، وأنّ "دخل" تارة تتعدى بنفسها، وتارة تتعدى بحرف الجر، ونسب الشلوبين إلى الجمهور القول بنصبه على الظّرفية. ينظر: المقتضب ٤/٣٣٧، والتسهيل ٩٨، والمساعد ١/٥٣٨، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/١٢٧.

التمثيل على ظرف المكان، وهو "هُنا" وعلى ظرف الزمان، وهو: "أزمنا".

فانصبه بالواقع فيه: مظهَرا ... كان، وإلاّ فانوه مقدّرا

حكم الظرف النصب، وناصبه ما دلّ على الحدث الواقع فيه من مصدر، نحو: «أعجبني سيرك يومَ الخميس» أو فعل، نحو: «سافرت يوم الخميس» أو وصف، نحو: زيد مسافر يوم الخميس، ثم النّاصب له إن كان مُظهرا -كما مثّل- فلا إشكال، وان لم يكن مُظهرا قُدّر، ثم هذا المقدّر، تارة يقدّر جواز، مع إمكان الاتيان به، نحو: "فرسخا" و "يوم الخميس" لمن قال: كم ركبت؟، ومتى قدمت؟، وتارة يُقدّر وجوبا بعامل الظرف الواقع خبرا، أو صفة، أو صلة، أو حالا، نحو: زيد عندك، ولهِ غلام خلفك، يضرب الذي معك يزينك بين الناس، فإنّ العامل في ذلك كلّه: "استقر" أو "مستقر" أو "كائن" -فيما عدا الصلة[1]- ولا يظهر إلاّ نادرا، نحو:

١٧٠-لكَ العِزُّ إنْ مولاك عزّ وإنْ يَهُن ... فأنت لدَى بُحْبُوحَةِ الهُون كائنُ[2]

وكلّ وقت قابل ذاك وما ... يقبله المكان إلاّ مبهما

نحو الجهاتِ، والمقادير، وما ... صيغَ من الفعل كمَرْمَى من رَمَى

أي: جميع أسماء الزمان تقبل الانتصاب على الظرفية، مبهمها كـ"دهر"

(١) قوله: «في ما عدا الصلة» معناه: أنه يجوز أن يقدر العامل في الأمثلة المتقدمة جملة، نحو: "استقر" أو مفردا، نحو: "مستقر" ونحوه إلاّ الصلة فإنه يتعين فيها تقدير الجملة، لأنها لا تكون إلا جملة.

(٢) هذا بيت من الطويل، لم يعثر على اسم قائله. والشاهد منه قوله: "كائنٍ" فإنه متعلق الظرف "لدى" وقد اضطر الشاعر إلى إظهاره. ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٨١٩، والهمع ١٠٨/٢، والدرر ٧٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩١.

و"زمان" و"حين" ومختَصُّها بعدد كـ"يومين" أو إضافة كـ"يوم الخميس" ولا يقبلُ الانتصاب على الظرفية من أسماء المكان إلاّ ما كان مبهما، وحقيقته: ما افتقر إلى غيره في تصور مسماه كأسماء الجهات السّتّ الضرورية بالنسبة إلى كل جسم، وهي: أمام ومقابلها، [ويمين[1] ومقابلها] وفوق ومقابلها، وكذلك ما أشبهها في الشّياع، كمكان، وناحية، وجانب، وحول، وقُرب، وحِذا، إذ كلّ ذلك لا يتصور مسماه إلاّ إذا أضيف إلى غيره، بأن يقال: «فوق الأرضِ» و«تحت السماءِ» و«جانب المسجدِ» و«حِذا زيدٍ» ونحو ذلك، ومن ذلك المقادير، كـ"مِيل"[2] و"فرسخ"[3] و"بريد"[4] ومن ذلك ماصيغ للدلالة على المكان من فعل عامل فيه، أو مشارك للعامل فيه، في مادته، كـ«ذهبت مَذهبَ زيد» و «أنا قاعد مقعده» قال تعالى: **﴿وقل ربّ أدخلني مُدخلَ صدْقٍ، وأخرجني مُخرجَ صِدْقٍ﴾**.[5]

وشرط كون ذا مقيسا أنْ يقع ... ظرفا لما في أصله معه اجتمع

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الميل: قد رمدّ البصر، ويساوى ألف باع. ينظر: اللسان ١٦١/١٤ (ميل).

(٣) الفرسخ: مسافة ثلاثة أميال. ينظر: اللسان ١٣/٤ (فرسخ).

(٤) البريد: فرسخان. ينظر: اللسان (برد) ٥٣/٤، والقاموس ٢٨٧/١، (برد) وكثير من النحاة يذكر أن البريد أربعة فراسخ. ينظر: الهمع ١٩٩/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣١/٢، وحواشي ابن عقيل ١٩٥/٢.

(٥) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء.
والشاهد من الآية قوله تعالى: ﴿مُدْخل﴾ و﴿مُخْرج﴾ فإنهما اسما مكان وقد انتصبا على الظرفية.

شرط اطراد هذا النوع الذي يصح انتصابه على الظرفية لكونه مصوغا من الفعل كـ"مَرْمَى" و"مقعد" أن يقع ظرفا لأصله الذى هو المصدر، نحو: «أعجبني جلوسُك مجلسَ زيد» أو لما يجتمع معه في الاشتقاق من أصله، وهو الفعل، أو الوصف، كما تقدم، فأما النصب في نحو: «هو منّى مقعد القابلة» و«قعدت منه مَزْجَرَ الكلبِ» و «أنا منه مناط الثريا»[1] فشاذ، إذ العامل فيه: الاستقرار مقدما.

وما يُرى ظرفا وغير ظرف — فذاك ذو تصرّف في العُرف

وغير ذى التصرف الذى لزم — ظرفيةً أو شبهَها من الكلم

الظرف نوعان: متصرف، وهو ما يفارق الظرفية إلى حال لا يشبهها، بأن يستعمل فاعلا، ومفعولا، ومبتدأ، وخبرا، وغير ذلك من أحوال الكلم، كـ"اليوم" من ظروف الزمان، و"مكان" من ظروف المكان، لأنك تقول: «جاء يومُ الخميس» و«أعجبني مكانُ زيد» و«أخاف يوم القيامة»، و«رأيت مكانَ زيد» و«يومُ الخميس مبارك» و«مكانُك رحيب»[2] و [«الصوم يوم الخميس»][3] و«هذا مكان المنبر» وغير متصرف وهو:

(١) هذه العبارات ممّا أثر عن العرب، يعبّرون بذلك عن القرب والمثول بين الأيدى، وبعضها يريدون به البعد والارتفاع في المنزلة كما في «أنا منه مناط الثريا»، أي: في مكان بعيد كبعد نوط الثريا، أي: مكان نوطها وتعلّقها من الشخص، وهذا يقال في التمدّح. ينظر: الكتاب ٤١٣/١-٤١٦، والأمالى الشجرية ٢٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢، وأوضح المسالك ٢٣٧/٢، وشرح الأشمونى ١٣١/٢.

(٢) في ب: "رحب".

(٣) قال في ب: مقابل ما بين المعقوفين "اليوم يوم الخمر".

مايلزم[1] الظرفية كـ"عوْض" و"قط" أو يفارقها إلى ما يشبهها من دخول حرف الجر عليه، كـ"قبلُ" و"بعدُ" و"عندَ" و"لدن" فلا يخرجه ذلك عن الحكم عليه بعدم التصرف.

وقد ينوب عن مكان مصدرُ — وذاك في ظرف الزمان يكثر

من نيابة المصدر عن ظرف الزمان: «أتيتك قدومَ الحاج» و«انتظرنى حلبَ ناقة» و«أوافيك صلاةَ العصر» وهو كثير[2]، ومن نيابته عن ظرف المكان قولهم: «جلست قرب زيد» و«هو منى غَلْوَةَ[3] سهْم»، و«رمية حَجَر»، وينوب عن الظرف ستة أشياء غير المصدر:

الأول: عددُه، نحو: «صمت ثلاثين يوما».

الثاني: مادلّ على جزء منه، كـ«سرت بعض اليوم» و«نمت[4] نصف النهار».

الثالث: "كلّ" وما أدّى معناه، نحو: «سرت كلّ اليوم جميع الفرسخ».

الرابع: صفتُه، نحو: «جلست طويلا من النهار غربيَّ المسجد».

الخامس: أسماء أعيان حذف الظرف المضاف إليها، وأقيمت مقامه، نحو:

(١) في ب: "ما لم يلزم" وهو تحريف.

(٢) إنما كثر لقوة دلالة الفعل، وشرطه إفهامُ تعيين وقتٍ أو مقدار. ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٨٥/٢، وأوضح المسالك ٢٣١/٢، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٣٦/٢.

(٣) الغلوة: قدر رمية سهم، اللسان ٣٦٩/١٩ (غلا).

(٤) في ب: "قِلت" موضع "نمت".

«لا أكلّمه القارظين»[1] و«مِعزى الفِزْر»[2] إذ هو في تقدير: مدة غيبة القارظين، ومدة غيبة معزى الفِزْر.

السادس: أشياء توسع فيها حتى ادّعي فيها النصب على الظرفية، كقولهم: «أحقّا أنك ذاهب» هو عندهم منصوب على الظرفية، لتضمنه معنى "في" إذ التقدير "أفي حق" لظهورها في نحو:

١٧١-أفي الحق أني مغرم بكِ هائم[3] ... ...

---

(١) القارظان هما رجلان من عَنَزة، خرج كل منهما يجتني القَرَظ، فلم يعد، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأيوس منه، والقَرَظ: بفتح القاف والراء ورق شجر يدبغ به الجلد. ينظر مجمع الأمثال ٣٤٩٣، ٢/٢١٢.

(٢) ذكر في (اللسان): أن سعد بن زيد مناة قال لولده واحدا بعد واحد: ارع هذه المعزى، فأبوا عليه، فنادى في الناس أن اجتمعوا، فاجتمعوا فقال: «انتهبوها ولا أحلّ لأحد أكثر من واحدة، فتقطعوها في ساعة، وتفرقت في البلاد»، فهذا أصل المثل، وهو من أمثالهم في ترك الشيء، يقال: «لا أفعل ذلك معزى الفِزْر» أي: حتى تجتمع، وهي لا تجتمع أبدا، والفزر: الإثنان فأكثر. (فزر): ٦/٣٦٠ اللسان. ينظر: مجمع الأمثال ٣٤٩٥، ٢/٢١٢.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: عائذ بن المنذر القشيري، وفي التوضيح، والتصريح اسمه: «فائد بن المنذر»، وتمام البيت قوله:

... ... وأنّكِ لا خَلٌّ هواكِ ولا خَمْر

وفحوى البيت: أن حبها له ملتبس عليه، فلا هو صدّ يوقع اليأس، ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

والشاهد منه قوله: «أفي الحقّ» فقد استدلّ الجمهور على أن انتصاب "حقّا" في قولهم: «أحقّا أنك ذاهب؟» على الظرفية، لتضمنه معنى "في"، --

[وهو عندهم نائب عن ظرف الزمان، ولذلك لا يخبر به عن الجثث[1]] وكذلك قولهم: «غيرَ شكّ أنك قائم» و«جَهْدَ رأيي أنك ذاهب» و«ظنّا مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظر، والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأفعال مقدرة.

المفعول معه

وهو اسم فضلة تال لواو تجعله بنفسها كتال "مع" مسبوق بجملة متضمنة لفعل أو ما في معناه، "فالاسم" مخرج لنحو: «لا تأكلْ السمك وتشربَ اللّبن» و"فضلة": ليخرج نحو: «اختصم زيد وعمرو» وتالٍ لواو يخرج الاسم الواقع بعد "مع" نحو: «سرت مع القمر» و«تجعله بنفسها» احتراز من نحو: «قرنت زيدا وعمرا» إذ المعيّة مستفادة من الفعل لا من الواو، و«كمجرور مع» احتراز [من نحو: "سرت والنيلُ في زيادةٍ، و«مسبوق بجملة» احتراز][2] من نحو: «أنت ورأيك» و «متضمنة

(=) واستشهدوا لمذهبهم بهذا البيت ونحوه، فقالوا: إن التصريح بـ"في" في هذا ونحوه دليل على صحة ما ذهبنا إليه، وذهب المبرد إلى أن انتصاب "حقّا" إنما هو على المصدرية، وأنه منصوب بفعل محذوف، هذا وقد اختار الشارح مذهب المبرد، فلعله نظر إلى أن الظرف لم يجئ مصدرا في غير هذا، كما قال الجرمي.

ينظر الكتاب ٣/١٣٤-١٣٥، وشرح الكافية ١/١٢٤، والخزانة ١/٤٠١-٤٠٥. وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٩٢، وأوضح المسالك ٢/٢٣٢، والتصريح ١/٣٣٩، والخزانة ١/٤٠١.

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

لفعل» احتراز من نحو: «كلّ رجل وضيعتُه»[1] أو ما في معناه مدخل لنحو: «أنا سائر والنّيلَ» و «كيف أنت وقصعةً من ثَريد».[2]

ينصب تالي الواو مفعولا معه　　في نحو: سيري والطريقَ مسرعهْ

وقد اشتمل تمثيله على القيود المذكورة، فإن "الطريقَ" اسم فضلة تال لواو جعلته بنفسها كتالى، "مع" مسبوق بجملة، وهي الفعل والفاعل، و"مسرعة" حال من ياء المخاطبة.

بما من الفعل وشبهه سَبَق　　ذاالنّصبُ،لابالواو،في القول الأحقّ

الناصب للمفعول معه: ما سبق في الجملة من الفعل[3] أو ما تضمن

(١) خالف في ذلك الصيمري، فقد جوز نصب "ضيعته" على أنه مفعول معه وذلك عند تمام الاسم. تنظر: التبصرة ١/٢٥٧.
هذا وقد نبه العلاّمة الصبّان على أنه إنما يمتنع النصب عند الجمهور إذا قُدّر الخبر مثنى، كأنه قيل "مقترنان"، وأما إذا كان الخبر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو، كأن قيل: «كل رجل موجود وضيعته» لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه. تنظر: حاشية على الأشموني ٢/١٣٧.

(٢) القصعة: الصّحفة، وجمعها: قِصاع، وقِصَع، وقَصَعَات، والقصعة الضخمة: تشبع العشرة. ينظر اللسان (قصع) ١٠/١٤٧، والقاموس ٣/٧١.

(٣) هذا هو رأي جمهور البصريين، وذهب أكثر الكوفيين إلى أن ناصب المفعول معه الخِلاف -وهو عامل معنوي، ومعناه مخالفة ما بعد الواو لما قبلها-.
وذهب الأخفش وبعض الكوفيين إلى أنه منصوب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، وذهب عبد القاهر الجرجاني فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١/٦٦٠، إلى أنه منتصب بالفعل بواسطة "الواو" فالواو مقوّ للفعل، وهي بمثابة همزة التعدية بالنسبة للفعل اللازم، وذهب الزجاج إلى أن ==

معناه، وتعدى إليه بواسطة الواو، [ولهذا كان][1] يعمل فيه، لو كان لازما، نحو: «جاء البَرْدُ والطيالسةَ»[2] و«استوى الماء والخشبةَ» وليس النّصب بالواو كما ذهب إليه الجرجاني.[3]

وبعد "ما"استفهامٍ،أو"كيف"نصب　　بفعل كون مضمر بعضُ العرب

من كلامهم: «ما أنت وزيدا» و«كيف أنت وقصعةً من ثريد» وأكثر النحاة يروونه بالرفع عطفا على الضمير المنفصل، وبعضهم يرويه بالنصب، ووجهه أنه انتصب بفعل كون مضمر،

(-) عامل النصب مضمر بعد الواو.
تنظر المسألة في: الكتاب ١/٢٩٧، والأصول ١/٢١٠، وشرح ابن يعيش ٢/٤٩، وشرح الكافية ١/١٩٥، والتسهيل ٩٩، وأوضح المسالك ٢/٢٤٢، والمساعد ١/٥٣٩، والهمع ١/٢١٩-٢٢٠، والتصريح ١/٣٤٤، وشرح الأشموني ٢/١٣٨.　(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الطّيالسة: جمع الطّيلس والطّيلسان -بفتح لام الأخير وضمها- والطّيلس: ضرب من الأكيسة، وهو فارسي، وأصله: تالشان. ينظر اللسان: (طلس) ٧/٤٣١.

(٣) لم يذهب الجرجاني إلى أن ناصب المفعول معه هو الواو -كما قال الشارح وغيره- وإنما ذهب إلى أن ناصبه الفعل والواو مقوّ للفعل ووسيلة إلى المفعول، كما تقدم تقريره في التعليق رقم (٣) من الصفحة السابقة؛ والجرجاني هو أبو بكر: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الفارسي، له مصنفات كثيرة فى النحو واللغة، كـ"المقتصد فى شرح الإيضاح"، وفي علم القرآن"، كـ"إعجاز القرآن"، وفي البلاغة"، كـ"أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز"، توفي سنة ٤٧١، وقيل: ٤٧٤.
تنظر: العبر ٢/ ٣٣٠، وبغية الوعاة ٣١٠-٣١١، ونزهة الألباء ٤٣٤.

والضمير فاعل(١)، لا مبتدأ، والتقدير: «ما تكون أنت وزيدا» و «كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد» فيكون الفعل هو العامل.

والعطفُ إن يمكن بلا ضعف أحقّ   والنصبُ مختار لدى ضعف النّسق

والنصب إن لم يجز العطف يجب   أو اعتقد إضمار عامل تُصِب

للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحوال:

أحدها: ترجيح عطفه على نصبه، وذلك حيث أمكن عطفه بلا ضعف، نحو: «جاء زيد وعمرو».

الثاني: ترجيح نصبه مفعولا معه على العطف، وذلك حيث كان العطف ضعيفا إما من جهة اللفظ، كما في نحو: «قمت وزيدا».(٢)

١٧٢- و... ... ... حسبك والضحّاكَ سيفٌ(٣) مهنّد

---

(١) أقول: يكون الضمير فاعلا إذا قُدرت "كان" تامة، وأما إذا قُدرت ناقصة فإنه يكون اسما لها، والتقديران واردان.

(٢) سبب ضعف هذا ونحوه هو: كونه معطوفا على مضمر مرفوع متصل بلا فاصل، والعطف بالنصب في مثل هذا ضعيف عندهم.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله مجهول، وصدره:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا   فـ ... ...

والهيجاء هي: الحرب، وكنى بانشقاق العصا عن تفرّق الجماعة، ويروى قوله: "الضحاك" بالأوجه الثلاثة، فروي فيه النصب على أنه مفعول معه، أو على أنه مفعول به بإضمار، "يحسب" وروي جره أيضا، فقيل بالعطف على محل "الكاف"، وقيل: بإضمار "حسْب" أخرى وصوّب هذا الأخير ابن هشام في المغنى صفحة ٦٢٢، وروي أيضا رفعه، بتقدير "حسب" ثم حذفت فخلفها المضاف إليه فارتفع ارتفاعها. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٢/٤٨،٥١، والمغنى، الشاهد ٩٦٧، وشرح الأشموني ٢/١٣٩، ومعجم شواهد العربية١٠١.

على اختيار المصنف(١) فيهما، وإما من جهة المعنى، كقوله:

١٧٣- فكونوا أنتم وبنى أبيكم   مكان الكليتين من الطِّحال(٢)

الثالث: وجوب نصبه على المفعول معه، وذلك حيث امتنع العطف لمانع

---

(١) ينظر التسهيل ١٠٠.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقائله مجهول، وذكر محي الدين في تعليقه على أوضح المسالك (٢/٢٤٣): «أنه وجد عجزه عجزا لبيت آخر مع أبيات ثلاثة ذكرها، قلت: ويحتمل أن يكون هذا التعبير مما تداوله أكثر من شاعر، والكليتان: مثنى كلية، وهما -من الإنسان وغيره من الحيوان- لحمتان منتبرتان حمروان لازقتان بعظم الصّلب عند الخاصرتين، وفي لغة أهل اليمن: كُلْوه، ويثنّونها على: كُلْوتين» ينظر اللسان (كلا) ٢٠/٩٤، والطِّحال: لحمة سوداء عريضة في بطن الإنسان وغيره، عن اليسار، لازقة بالجنب، ينظر اللسان (طحل) ١٣/٤٢٣.

أراد الشاعر بهذا الحثّ على الائتلاف، واتصال بعضهم ببعض، كاتصال الكليتين وقربهما من الطِّحال، والشاهد منه قوله: «وبنى أبيكم» فإنه نصبه على أنه مفعول معه، وهذا راجح من جهة المعنى، لأن مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بنى أبيهم متآلفين متصلين كحال الكليتين مع الطحال، وأما على العطف على اسم "كن" فإنه يقتضى أن يكون كلّ من المخاطبين وبنى أبيهم مأمورين، وليس الأمر كذلك، فإنه إنما أمر المخاطبين الحاضرين بموافقة بنى أبيهم، ولم يأمر بنى أبيهم بشئ.

ينظر البيت في: الكتاب ١/٢٩٨، والأصول ١/٢١٠، والتبصرة ١/٢٥٨، وشرح ابن يعيش ٢/٤٨، وأوضح المسالك ٢/٢٤٣، والمساعد ١/٥٤٤، والهمع ١/٢٢٠، والتصريح ١/٣٤٥، وشرح الأشموني ٢/١٤١، ومعجم شواهد العربية ٣١٦.

لفظي، كما في نحو: «مالك وزيدا؟» على قول من[1] يرى امتناع العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار، أو معنوي، نحو: «مات زيد وطلوعَ الشمس» لعدم صحة نسبة الفعل إلى ما بعد الواو.

الرابع: امتناع كلّ منهما، كما في نحو:

١٧٤- ... ... وزجّجن الحواجب والعيونا[2]

---

(١) ذهب جمهور البصريين وكثير من الكوفيين إلى أنه لا يجوز العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك اكتفاء بدلالة الخافض الأول على الثانى، وإلى ذلك ذهب ابن مالك أيضا.
ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٣، وينظر تفصيل المسألة فى: الإنصاف، المسألة (٦٥) ٢/٤٦٣.
وينظر: شرح ابن يعيش ٢/٥٠، وشرح الكافية ١/١٩٧، والتصريح ١/٣٤٥، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/١٤٣.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، للراعي النميري، واسمه: عبيد بن حصين، وصدر هذا البيت قوله:
إذا ما الغانيات برزن يوما ... ...
وفي كلتا النسختين "فزجّجن" وجميع المراجع التى اطلعت عليها بالواو.
والغانيات: جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلي والزينة، وقيل: هي التي غنيت بزوجها عن التعرض للرجال، والتزجيج: تدقيق الحواجب وتطويلها.
والشاهد منه قوله: «وزجّجن الحواجب والعيونا» فقد قرّر الشارح أن: "العيون" مفعول به، وعامله محذوف، وأنه لا يصح أن تكون "العيون" معطوفة على ما قبلها لعدم استقامة المعنى على ذلك، لأن الشأن فى المعطوف أن يشارك ==

وقولـه:

١٧٥- فعلفتها تِبنا وماء باردا[1] ... ...

المعطوف عليه في الحكم، و"العيون" لا تشارك الحواجب في التزجيج، إذ التزجيج لا يكون للعيون، كما أن "العيون" هنا لا يصح أن تنصب على أنها مفعول معه لما ذكر الشارح من عدم فائدة الإخبار بها لأنه معلوم أن العيون مصاحبة للحواجب بداهة، وهذا الذى قرره الشارح هو مذهب الفارسي.
ينظر: المقتصد ١/٦٦٢ ومذهب الفراء ينظر: معانى القرآن ٣/١٢٤، وعليه يكون ذلك من عطف الجمل، وذهب الجرمي والمازني والمبرد في المقتضب ٢/٥١، وأبو عبيدة واليزيدي والأصمعي إلى أنه لا حذف وأن مابعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول "زجّجن" بجمّلن أو حَسَّنَّ ونحوهما، وعليه يكون ذلك من عطف مفرد على مفرد.
ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٤٩، والتصريح ١/٣٤٦، وشرح الأشموني ٢/١٤٣.
وينظر البيت والكلام عليه في: المراجع المذكورة، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٨، والشذور ص٣٠٠، والمساعد ١/٥٤٥، والهمع ١/٢٢٢، ٢/١٣٠ .

(١) هذا صدر بيت من الرجز، لذى الرمة، وتمامه قوله:
... ... حتى شَتَتْ همّالة عيناها
وبعضهم يجعله عجزا لبيت آخر وهو:
لّما حططت الرحل عنها واردا علفتها تبنا وماءً باردا
والتبن هو: قصب الزرع بعد أن يداس؛ وعلفتها: أي أطعمتها، و"شَتَتْ" يروى مكانه "بَدَتْ" وهما بمعنى واحد، و"همّالة": صيغة مبالغة من قولهم: هملت العين بالدمع، والشاهد منه: "وماءً" ويقال فيه مثل ماقيل في الشاهد السابق.
ينظر فى مراجع البيت السابقة، وفى: المقتضب ٤/٢٢٣، وشرح ابن يعيش ٢/٨، وشرح الكافية ١/١٩٦، واللسان (قلد) ٤/٣٦٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٧، والخزانة ٣/١٣٩-١٤٠، معجم شواهد العربية ٤١٦ .

لأن الثاني فيه منصوب بفعل مقدر، أي: و"كحلن" و"سقيتها" ويمتنع فيه العطف، لانتفاء المشاركة في الفعل والمفعول معه، لعدم فائدة الإخبار بالمعية في الأول، وتحقق انتفائها في الثاني، وهذا هو الذى أشار المصنف إليه بقوله: "أو اعتقد إضمار عامل تصب" وبقي له حال خامس[1]، لم يذكرها المصنف، وهي: "وجوب العطف" كما في نحو: "اشترك زيد وعمرو"، و"كلّ رجل وضيعته" و"جاء زيد وعمرو قبله أو بعده".

الاستثناء

هو إخراج ماتضمنّه الكلام السابق، أو أدّى إلى توهّمه تحقيقا أو تقديرا من حكمه، بإحدى[2] أدواته، بشرط الفائدة، فبـ"ـالإخراج": خرج ماسيقت فيه "غير" أو "إلاّ" للوصف، لا للاستثناء، نحو: ﴿**صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم**﴾[3] و﴿**لو كان فيهما آلهة إلاّ الله**﴾[4] و"ماتضمنه الكلام" أعم من أن يكون تضمنه لفظا، وهو الاستثناء التام، نحو: «قام القوم إلاّ زيدا» أو تقديرا، وهو الاستثناء المفرغ، نحو: "ماقام إلاّ زيد" إذ معناه «ماقام أحد إلاّ زيد» وقولنا: «أو أدى إلى توهمه» ليدخل الاستثناء المنقطع،

(١) الحال: مايكون عليه الشيء، وهو يذكر ويؤنث. اللسان "حول" ١٣/٢٠١ .

(٢) في كلتا النسختين "أحد" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.
وقال الأخفش: إن البدل فى "غير" هنا أجود من الصفة، لأن "الذى" و"الذين" لاتفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل" وما أشبهه.
ينظر: معانى القرآن له ١/١٧، والكشاف ١/٦٩-٧٠ .

(٤) من الآية ٢٢، من سورة الأنبياء.

نحو «مافيها أحد إلاّ حمارا» ووصف المستثنى منه بالسبق تحقيقا أو تقديرا مدخل لنوعي الاستثناء المؤخر عن المستثنى منه، وهو الأكثر، والمتقدم عليه، نحو:

١٧٦- فـ...ـهل إلاّ بك النّصر يرتجى   عليهم وهل إلاّ عليك المعوّل[1]

وكونه مخرجا من حكمه أعم من أن يكون حكمه الإثبات، فيكون خارجا منه داخلا في النفي أو النفي[2]، فيكون بالعكس، وتقييد الإخراج بكونه بأحد أدوات الاستثناء مخرج لنحو: ﴿**إيّاك نعبد**﴾[3] ﴿**وقال رجل مؤمن**﴾[4] و﴿**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها**﴾[5] و﴿**تدمّر كلّ شيء**﴾[6] فإن هذه كلها مخرجة لغير المذكور، لكن الأول مخرج بالاختصاص. والثاني: بالوصف. والثالث: بالشرط. والرابع: بالعقل، وخرج باشتراط الفائدة نحو: «قام القوم إلا رجلا» فإن هذا التركيب ونحوه -مما لافائدة فيه- ممتنع.

ماستثنت "إلاّ" مع تمامٍ ينتصب   وبعد نفيٍ أو كنفيٍ انتُخِب

اتباعُ ما اتصل وانصبْ ما انقطع   وعن تميمٍ فيه إبدال وقع

"إلاّ" هي أم باب الاستثناء، وللمستثنى بها أحوال، الأول: أن يكون قد استثني بها بعد تمام الكلام، والمراد بـ"تمام الكلام" ألاّ يكون ماقبلها طالبا لما بعدها إعرابا فيجب النصب إن كان المستثنى منه موجبا، نحو:

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) في ب: "المنفي" موضع "النفي" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٥، من سورة الفاتحة.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة المؤمن (غافر).

(٥) من الآية ١٦٠، من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة الأحقاف.

﴿فأنجيناه وأهلَه إلاّ امرأَتَه﴾(١) وأما الرفع في قوله:

١٧٧- وبالصريمةِ منهم منزلٌ خَلَق   عافٍ تغيرَ إلاّ النؤيُ والوتد(٢)

فلتأول "تغير" بلم يبق، وإن كان المستثنى منه منفيا أو شبيهها بالمنفى وهو: مادخل عليه حرف نهي، أو أداة استفهام، انتخب فيه أي: اختير اتباع(٣) مابعد "إلاّ" للمستثنى منه فى الإعراب، رفعا أو نصبا أو جرّا، على أنه بدل(٤) منه إن

(١) من الآية ٨٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٥٧، من سورة النمل.

(٢) هذا بيت من البسيط، وهو للأخطل: غياث بن غوث، النصراني التغلبي، و"الصريمة": اسم مكان، و"خَلَق" أى: بالٍ، و"عافٍ" أي دارس، و"النّؤي": هو مايجعل حاجزاً حول الخيمة لئلا يدخلها ماء المطر (اللسان: نأى، ٢٠/١٧١).
والشاهد منه قوله: «إلاّ النّؤيُ والوتد» فإن ظاهره أنه استثناء موجب وهو تام، فكان وجهه أن ينتصب، لكن الشاعر جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر في "تغيّر"، وذلك لأنه وإن كان ظاهره الإيجاب، إلاّ أنه منفي عند التحقيق، لأن معنى "تغير" لم يبق على حاله.
ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٤٩٨، وأوضح المسالك ٢/٢٥٥، والتصريح ١/٣٤٩، وشرح الأشموني ٢/١٤٨، وحواشي ابن عقيل ٢/٢١٠، وديوانه ١٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٠٤ .

(٣) قال محي الدين -مستدركاً على ابن عقيل إطلاقه اختيار الإتباع في هذه الصورة- وليس هذا الإطلاق بسديد، وذكر مواضع ثلاثة يختار فيها النصب.
ينظر تعلقه على شرح ابن عقيل ٢/٢١٢ .

(٤) ماذكره الشارح من الانتصاب على البدلية هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ "إلاّ" حرف عطف، وما بعدها معطوف عطف نسق، ورد ثعلب كِلاَ المذهبين، ولم يسلّم له رده مذهب البصريين. ينظر الكتاب ٢/٣٣٥، والأصول ١/٣٠٣، وأوضح المسالك ٢/٢٥٧، والتصريح ١/٣٤٩-٣٥٠.

كان الاستثناء متصلا، بأن يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه نحو: ﴿مافعلوه إلاّ قليل منهم﴾(١) ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلاّ امرأتُك﴾(٢) ﴿ومن يقنطُ من رحمة ربه إلاّ الضالون﴾(٣)، والنصب فيه عربي جيد، إلاّ أنه أقل من الإتباع، ومنه: قراءة جماعة من السبعة، ﴿إلا امرأَتَك﴾(٤) وإن(٥)، كان الاستثناء منقطعا، وهو: ما لم يكن المستثنى داخلا في المستثنى منه، والمستثنى منه غير موجب، فأكثر العرب يوجبون نصب المستثنى، وبه جاء،

(١) من الآية ٦٦، من سورة النساء.
والشاهد منها "إلاّ قليل" حيث ارتفع "قليل" على أنه بدل من واو الجماعة الواقع في سياق النفي.

(٢) من الآية ٨١، من سورة هود.
والشاهد منها: "إلاّ امرأتُك" فإن "امرأتُك" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل من "أحد" المرتفع على الفاعلية والواقع في سياق نهي.

(٣) من الآية ٥٦، من سورة الحجر.
والشاهد منها: "إلاّ الضّالون" فإن مابعد "إلاّ" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل من فاعل "يقنط" الواقع في سياق الاستفهام الإنكاري الذى هو بمعنى النفي.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "امرأتك" بالرفع على أنه بدل من "أحد" فيفيد ذلك أن امرأة لوط -عليه السلام- كانت مع أهله الذين أسرى بهم فالتفتت فأصابها العذاب، وقرأ الباقون: "امرأتك" بالنصب، استثناء من الإسراء لا من "أحد" فيفيد ذلك أنه عليه السلام لم يخرجها مع أهله.
ينظر: النشر ٢/٢٩٠، والحجة: ٣٤٧-٣٤٨، والوافي ٢٩٢، والبدور ١٥٥ .

(٥) في ب: "فإن" موضع "وإن".

نحو: ﴿لَا يذوقون فيها الموتَ إلاّ الموتةَ الأُولى﴾[1] ﴿ماهم به من علم إلاّ اتباعَ الظّنّ﴾[2] وبنو تميم يجوّزون فيه الإبدال أيضا كالمتصل إن أمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو:

١٧٨-وبلدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير وإلاّ العِيس[3]

(١) من الآية ٥٦، من سورة الدخان.
والشاهد منها "إلاّ الموتةَ" حيث انتصب لفظ "الموتة" على الاستثناء وهو منقطع والمستثنى منه غير موجب.

(٢) من الآية ١٥٧، من سورة النساء.
والشاهد منها" إلاّ اتباع" حيث أجمع القراء السبعة على نصبه على اللغة الفصحى، لانقطاعه وكون المستثنى منه غير موجب.

(٣) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود.
واليعافير: جمع يعفور، وهو: الظّبي الذى لونه كلون العَفَر، وهو: التراب، وقيل هو الظبي عامة، وقيل: ولد بقرة الوحش. (اللسان "عفر" ٢٦٢/٦)، والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي بقر الوحش، وأصله: في الإبل تضرب إلى الصفرة، وقيل: الإبل البيض مع شقرة يسيرة (اللسان "عيس" ٣٠/٨).
والشاهد منه قوله: "إلاّ اليعافير..." حيث جاء مرفوعا على أنه بدل من المستثنى منه، وذلك عند بنى تميم، جعلوه كأنه من جنس مايستأنس به على سبيل التوسع والمجاز. ويحتمل مجيؤه على اللغة الحجازية المشهورة، على اعتبار أنه كالمفرغ من حيث كان وجود المستثنى منه في هذه الحال كعدمه، إذ المعنى: ليس بها إلاّ اليعافير، وهذا يفهم من كلام سيبويه. ينظر: الكتاب ٣٢٢/٢.
ينظر البيت في: الكتاب٢/٣٢٢، والمقتضب٢/٣١٩، والإنصاف١/٢٧١، وشرح ابن يعيش ٨٠/٢، والشذور ص٣٢٧، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، والتصريح ٣٥٣/١، والهمع ٢٢٥/١، والدرر ١٩٢/١، والخزانة ١٢١/٤-١٢٤، وشرح الأشموني ١٥٠/٢، وديوانه ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧ .

ودعوى الزمخشري:[1] أن منه قوله ﴿قل لايعلمُ من فى السموات والأرض الغيبَ إلاّ الله﴾[2] غير مستقيمة[3]، أما لو لم يمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو: "مانفع إلاّ ما ضرّ".

فإن بني تميم يوجبون النصب أيضا.

(١) هو أبو القاسم: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، كان واسع العلم في فنون كثيرة، وقد سافر إلى عدة أقطار وجاور بمكة، وتوفي في سنة ٥٣٨هـ، ومن مصنفاته: "الكشاف" في التفسير، و"الفائق" في غريب الحديث، و"المفصل" و"الأنموذج" في النحو، و"المستقصى" في الأمثال. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠، وإنباه الرواة ٣٦٥/٣، ومعجم المؤلفين ١٨٦/١٢.

(٢) من الآية ٦٥، من سورة النمل.

(٣) حمل الزمخشري على هذه اللغة -أعني لغة تميم- قوله تعالى: ﴿قل لايعلم...﴾ الآية، فإنه يجعل "مَن" موصولة في محل رفع فاعل للفعل "يعلم"، و"الغيب" مفعولا به، ولفظ الجلالة بدلا من "من" الموصولة، والاستثناء منقطع، إذ الخالق سبحانه وتعالى لايوصف بأنه فى السموات، بل وسع كرسيه السموات والأرض، وهو القاهر فوق عباده، وقول الجارية حينما سألها الرسول -ﷺ- عن الله. فقالت: "في السماء" فسره العلماء بمعنيين لا ثالث لهما: الأول: أن يكون "في" بمعنى "على". والثاني: أن يكون المراد بالسماء "العلو".
هذا وقد ترتب على صنيع الزمخشري تخريج القراءة السبعية على وجه ضعيف في العربية، من أجل ذلك اعترض العلماء على هذا التخريج والتمسوا وجها آخر غير الذى ذكره الزمخشري، فذهب الصفاقسي إلى أن الاستثناء متصل، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة، فالظرفية التى يدل عليها "في" بالنسبة ==

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النّفي قد   يأتي ولكن نصبَه اخترْ إنْ ورد

نقدُّمُ المستثنى على المستثنى منه جائز، ثم إن سبق في غير النفي، فلا خلاف في وجوب نصبه، وإن سبق في النفي، وهي مسألة الكتاب فالمختار نصبه، كقوله:

١٧٩- ومالى إلاّ آلَ أحمدَ شيعة   وما لى إلاّ مشعبَ الحقّ مشعب[1]

(=) إليهم ظرفية حقيقية، وهي بالنسبة إلى الله تعالى "ظرفية مجازية" واعتُرض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، وهذا لايجيزه كثير من العلماء.

وذهب ابن مالك إلى أن صلة "مَن" محذوفة، وتقديرها: "من يذكر في السموات والأرض" والاستثناء عليه متصل، والمعنى مستقيم، ولكن يضعفه عدم وجود مايدل على الصلة المحذوفة.

واختار ابن هشام وجها آخر غير هذه الوجوه، وهو أن تكون "من" الموصولة مفعولا به ليعلم، و"الغيب" بدل اشتمال منها، ولفظ الجلالة فاعل "يعلم" ويضعفه: خلوّ بدل الاشتمال من ضمير يعود على المبدل منه.

وينظر مزيدا من تفصيل المسألة في الكشاف ٣/١٥٦، وأوضح المسالك ٢/٢٦٣، والمغني ٥٠١، والتصريح ١/٣٥٤ .

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد الأسدي في مدح أهل البيت.

وفي ب: "إلاّ مذهب الحقّ مذهب" وهي رواية ثانية في البيت.

والشاهد منه قوله: "ما لى إلاّ آلَ أحمد" و"ما لى إلاّ مذهبَ الحقّ" فإن كلا من "آل أحمد" و"مذهب الحق: مستثنى تقدم على المستثنى منه، فلم يكن فيه إلاّ وجه أحد، وهو النصب على الاستثناء.

ينظر البيت في: المقتضب٤/٣٩٨، والإنصاف١/٢٧٥، وابن يعيش٢/٧٩، ==

وحكى يونس[1] فيه الرفع اتباعا، كما فى المتأخر، وعليه قوله:

١٨٠- لأنهم يرجون منه شفاعةً   إذا لم يكن إلاّ النبيون شافع[2]

وإن يفرّغ سابقٌ "إلاّ" لما   بعدُ يكن كما لو "الاّ" عُدِما

الاستثناء المفرغ[3] هو: أن لا يذكر المستثنى منه، ويكون العامل السابق لـ"إلا" طالبا لما بعدها، إما خبرا، نحو: ﴿**وما محمد إلاّ رسول**﴾[4] أو فاعلا،

(=) واللسان (شعب ١/٤٨٣)، وأوضح المسالك ٢/٢٦٦، والشذور ٣٢٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٦، والتصريح ١/٣٥٥، والخزانة ٤/٣١٤-٣١٩، وشرح الأشموني ٢/١٥١، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

(١) هو: أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي، كان إماما في النحو واللغة، سمع عن العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه: سيبويه، والكسائي، والفراء، من آثاره: «كتاب معاني القرآن الكبير»، واللغات، والنوادر، والأمثال وغيرها، ولد سنة ٨٠هـ، وقيل ٩٠، وتوفي سنة ١٨٢هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ١٣/٣٤٧، وبغية الوعاة ٢/٣٦٥، وإشارة التعيين ٣٩٦ .

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت -رضي الله عنه-.

والشاهد منه قوله: "إلاّ النبيون شافع" حيث فرغ العامل "يكن" لما بعد "إلاّ" وهو "النبيون" فهو فاعل بـ"يكن" التامة وما بعده وهو "شافع" نكرة واقع في سياق النفي، فيعم، ولكن أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى منه، بدل كل من كل؛ وجعْل الشارح الرفع إتباعاً فيه نظر؛ وإنما هو استثناء مفرغ.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٦٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٧، والهمع ١/٢٢٥، والدرر ١/١٩٢، والتصريح ١/٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/١٥١، وديوانه ٢٥٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٠.

(٣) في ب: "المرفوع" موضع "المفرغ" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

نحو: ﴿فما آمن لموسى إلاّ ذرّيّة...﴾[1] أو نائبا عنه، نحو: ﴿فهل يهلك إلاّ القوم الفاسقون﴾[2] أو مفعولا، نحو: ﴿ولا تقولوا على الله إلاّ الحقّ﴾[3] أو متعلقا، نحو: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن﴾[4] أو حالا، نحو: ﴿وما هم بضارّين به من أحد إلاّ بإذن الله﴾[5] وحكمه: أن تُجعل "إلاّ" بمنزلة المعدومة، ويُعطى الواقع بعدها من الإعراب ما يستحقه لفظا أو محلاّ لو لم توجد "إلاّ" ولا يقع التفريغ إلاّ في غير الإيجاب، كما مثّل، فأما نحو: ﴿ضُربت عليهم الذّلّة أينما ثقفوا إلاّ بحبل من الله﴾[6] ﴿ويأبى الله إلاّ أن يتمّ نوره﴾[7] فإنما حصل التفريغ فيهما لتأويل الأول بـ"لا يؤمنون" والثاني: بـ"لا يريد الله".

(١) من الآية ٨٣، من سورة يونس.

(٢) من الآية ٣٥، من سورة الأحقاف، وفي أ: "الظالمون" موضع "الفاسقون"، وهو خلط بين أواخر الآي، إذ "الظالمون" نهاية آية ٤٧، من سورة الأنعام، وحرف الاستفهام فيها بدون الفاء.

(٣) من الآية ١٧١، من سورة النساء.
فالحق في الآية معمول لـ"تقولوا" وتقدير المستثنى منه: ﴿ولا تقولوا على الله شيئا إلاّ الحق﴾.

(٤) من الآية ٤٦، من سورة العنكبوت.
فما سبق "إلاّ" في الآية وهو "تجادلوا" يطلب متعلقا مجرورا بالباء فجرّ ما بعد "إلاّ" بها، وتقدير المستثنى: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ إلاّ بالتي هي أحسن.

(٥) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ١١٢، من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٣٢، من سورة التوبة.

وألغ "إلاّ" ذاتَ توكيد كلا ... تمرر بهم إلاّ الفتى إلاّ العَلا

إذا كان المقصود من تكرار "إلاّ" تأكيد الأولى بالثانية، بأن يكون الاسم المذكور بعدهما لواحد نحو: «لا تمرُرْبهِم إلا الفتى إلا العلا».

فالثانية ملغاة، وما بعد الثانية تابع لما بعد الأولى في الإعراب، لأنه بدل منه أو عطف بيان له، وحمله في هذا[1] المثال على الجر، لكون الاستثناء متصلا غير موجب أولى من حمله على النصب، ومما يراد بالثانية فيه التأكيد ما إذا وقعت بعد عاطف، كـ«جاءوا إلاّ زيدا وإلاّ عمرا»، لأن الاستغناء[2] عنها ممكن، وقد اجتمع تكرارها في الصورتين في قوله:

١٨١- مالك من شيخك إلاّ عمله ... إلاّ رسيمه وإلاّ رمله[3]

(١) أي قول المصنف: «لا تمرر بهم إلاّ الفتى إلاّ العَلا».

(٢) في أ: "الاستثناء" موضع "الاستغناء" وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الرجز، مجهول قائله، والمراد بقوله: "شيخك" أي: جملك، ويروى "شنجك" موضع "شيخك" وهو بمعناه، إذ الشَّنَج: يطلق على الجمل عند هذيل، يقولون: «غَنَجٌ على شَنَجٍ: أي: رجل على جمل»، اللسان: "شنج": ١٣٤/٣.
والرَّسِيم: ضرب من السير السريع مؤثر في الأرض، اللسان: "رسم": ١٣٣/١٥، والرَّمَل: بالتحريك: الهرولة، وهو: سير فوق المشي ودون العدو، اللسان: "رمل" ٣١٤/١٣. والشاهد من البيت قوله: «إلاّ عمله، إلاّ رسيمه وإلاّ رمله»، فإن "إلا" في قوله: «إلاّ رسيمه وإلاّ رمله» زائدة في الموضعين، وقد اجتمع في هذا البيت الموضعان اللذان تزاد فيهما "إلاّ" وهما: العطف والبدل.
وينظر البيت في: الكتاب ٣٤١/٢، والمقرب ١٧٠/١، وأوضح المسالك: ٢٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢١/٢، والهمع ٢٢٤/١، والدرر ١٩٣/١، والتصريح ٣٥٦/١، وشرح الأشموني ١٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٢.

إذ الرَّسِيم من العمل، فهو بدل بعض من كل.

وإن تكَرر لا لتوكيدٍ فمع ... تفريغٍ التأثير بالعامل دع

في واحد مما بـ"إلاّ" استثني ... وليس عن نصب سواهُ مغني[1]

إذا كُررت "إلاّ" لقصد الاستثناء فله بالنسبة إلى المعنى صورتان:

إحداهما: أ، يكون المراد استثناء الجميع من الأول، نحو: «جاء القوم إلاّ زيدا إلاّ عمرا إلاّ خالدا».[2]

الثانية: أن يراد استثناء كلٌّ من متلوه، نحو: له عندي[3] عشرة إلاّ ثلاثة إلاّ درهما، وما ذكره المصنف من الأحكام اللفظية فإنما هو بالنسبة إلى الصورة الأولى، وللمستثنيات فيها حالتان: تفريغ ما قبل إلاّ لما بعدها[4]، وعدمه، فمع التفريغ يترك[5] التأثير بـ"إلا" في واحد من المستثنيات ولا يتعين كونه الأول، ويشغل به[6] العامل السابق، ويجب نصب البواقي، نحو: «ما قام إلاّ زيد إلاّ عمرا إلاّ بكرا»، برفع الأول ونصب الآخرين، وإن شئت برفع الثاني أو الثالث ونصب الآخرين، ورفع الأول أرجح.[7]

---

(١) قول المصنف "مُغْنى" يحتمل أن يكون اسم ليس، والخبر محذوف، تقديره: موجودا، ويحتمل أن "مغنيا" هو الخبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير.
أفاده الصبان. ينظر: حاشيته على الأشموني ١/١٥٥.

(٢) في ب: "إلا خالد" وهو تحريف.

(٣) سقط "عندى" من: ب.

(٤) في أ: "لما بعد إلاّ" موضع "لما بعدها".

(٥) يترك هنا لمعنى: يجعل.

(٦) في أ: "ويشتغل" موضع "ويشغل".

(٧) سبب الرجحان القرب من العامل، أفاده في التصريح ١/٣٥٧.

ودون تفريغ مع التَّقدُّمِ ... نصبَ الجميعِ احكم به والتزمِ

هذه هي الحالة الثانية من حالتى المستثنيات، وهي أن تأتي دون تفريغ، ثم هي منقسمة إلى قمسين، أحدهما: أن يتقدم على المستثنى منه فيجب نصب جميعها، سواء كان الاستثناء موجبا، نحو: «قام إلاّ زيدا إلاّ عمرا، إلاّ بكرا القوم، أو غير موجب»، نحو: «ما قام إلاّ زيدا إلاّ عمرا إلاّ بكرا أحد».

وانصب لتأخير وجئ بواحد ... منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا إلاّ امرؤ إلاّ علي ... وحكمها في القصد حكم الأول

هذا القسم الثاني من قسمي الحالة الثانية، وهو: أن تتأخر المستثنيات عن المستثنى منه، فإنك تأتي بواحد منها كما تأتي به لو لم يكن معه زائد، من وجوب النصب في الإيجاب، وفي ضده مع الانقطاع، ورجحان الإتباع عليه مع الاتصال فيما عدا الإيجاب، ولا يتعين ذلك في الأول من المستثنيات، كما سبق في التفريغ، بل هو في الأول أرجح، نحو: لم يفوا إلاّ امرؤ إلاّ عليا[1] إلاّ خالدا، وحكم المستثنيات في القصد حكم الأول، وكلها مثبت له الحكم فى نحو: «ما قام أحد إلاّ زيد إلاّ عمرا إلاّ بكرا»[2]، وكلها منفي عنه الحكم في نحو: «قاموا إلاّ زيدا إلاّ عمرا إلاّ خالدا».

واستثن مجرورا بـ"غيرِ" مُعْرَبَا ... بما لمستثنى بـ"إلاّ" نُسِبَا

المستثنى بـ"غير" لازم الجر بالإضافة، وأما "غيرُ" فإنها تستحق من الإعراب ما يستحقه المستثنى بإلاّ، لو وقعت في [موضعه][3]، فتعرب بما

---

(١) في ب: "علي" موضع "عليا" وهو تحريف.

(٢) سقط "أحد" من: ب.

(٣) في كلتا النسختين "موضعها" ولا يستقيم به المعنى.

يقتضيه العامل[1] السابق إن كان مفرغا في[2] نحو: «ما قام غيرُ زيدٍ[3]، وما رأيت غيرَ زيدٍ»، [ويلزم نصبه في نحو: «قام القوم غيرَ زيدٍ»][4]، وفي[5] نحو: «ما فيها أحد غيرَ حمار»، لأنه مستثنى من موجب في الأول، ومنقطع في الثاني، ويترجح الإتباع على النصب في نحو: «ما قام أحد غير زيد»، لكونه متصلا من غير موجب.

ولِسِوىً سُوىً سَواءٍ اجعلا   على الأصح ما لغير جُعِلا

في "سِوى" ثلاث لغات، أشهرها: كسر السين مع القصر، ثم "سُوى"

(١) العامل في "غير" هو ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه، وإنما جعل الإعراب على "غير" مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على "غير" على سبيل العارية، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة: جواز العطف على محله، والقول بأن العامل في "غير" هو ما قبله من فعل أو شبهه هو ظاهر سيبويه، ونسب إلى الفارسي، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل، والمشهور عند جمهور البصريين أن انتصاب "غير" على حد انتصاب ما بعد "إلاّ" وهو الاستثناء.
ينظر: الكتاب ٢/٣٣٠، والمقتضب ٤/٣٩٠، والخصائص ٢/٢٧٦، والإنصاف المسألة (٣٤)، وشرح المرادي ٢/١١٣.

(٢) سقط "في" من: ب.

(٣) هذا المثال يمتنع فيه النصب عند الجمهور، لكون العامل يطلب فاعلا، فيرتفع "غير" على الفاعلية، ويجوز نصب "غير" عند الكسائي بناء على ماذهب إليه من جواز حذف الفاعل، نبه عليه الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/١٥٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.   (٥) سقط "في" من: أ.

بالضم والقصر، ثم "سَواء" بالفتح مع المدّ، وحكى غيره[1]: الكسر مع المدّ أيضا، وحكم المستثنى بها الجرّ بالإضافة، كالواقع بعد "غير" اتفاقا، وأما هي فالصحيح أن حكمها حكم "غير" في جواز التفريغ، وفي وجوب النصب، وفي رجحان الإتباع عليه، ومن التفريغ قوله:

١٨٢- ولم يبق سوى العدوا   ن دِنّاهم كما دَانوا[2]

ومذهب سيبويهِ وأكثر أصحابه أنها لازمة النصب على الظرفية، بدليل صحة وقوعها صلة تامة في نحو: «جاء الذى سواك»، والقول بهذا مع اشتهار تصرفها في اللغة، ودخول العوامل اللفظية والمعنوية عليها ضعيف.[3]

(١) حكى ذلك الرضي وابن هشام وأبو حيان. ينظر: شرح الكافية ١/٢٤٤، وأوضح المسالك ٢/٢٥٢، والضمير في قوله: "غيره" يعود إلى الناظم.

(٢) هذا البيت من الهزج، وهو للشاعر: الفند الزِّمّاني، قاله في حرب البسوس، و"العدوان": هو الظلم الصريح، ومعنى "دنّاهم": أي: جزيناهم، و"يوم الدين": هو يوم الجزاء.
والشاهد منه قوله: «ولم يبق سوى العدوان» حيث أوقع "سوى" فاعلا للفعل "يبق" وهذا عند جمهور البصريين ضرورة، وعند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام، كما سيأتي توضيحه.
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/٧١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٨، والهمع ١/٢٠٢، والدرر ١/١٧٠، والتصريح ١/٣٦٢، وشرح الأشموني ٢/١٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٤.

(٣) اختلف النحاة في "سوى" فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها ملازمة للظرفية المكانية -كما ذكر الشارح- وذهب الكوفيون ووافقهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦ إلى أنها تكون ظرفية أحيانا، =

واستثن ناصبا بـ"ليس" و "خلا"   وبـ"عدا" وبـ"يكون" بعد لا

هذه الأفعال الأربعة تقع أدوات استثناء، فينصب المستثنى لزوما بعد اثنين منها، وهما: "ليس" ومن الاستثناء بها ما جاء في الحديث: «يطبع المؤمن على كلّ خلق، ليس الخيانة والكذب»[1] و"يكون" الواقعة بعد "لا" نحو: «جاء القوم لا يكون زيدا»، والحق أن النصب بعدهما على ما كان عليه قبل إرادة الاستثناء، من الخبرية، إلاّ أن اسمهما في الاستثناء ضمير لا يظهر، عائد على اسم[2] فاعل الفعل السابق على المستثنى منه، أو على بعض[3] المستثنى

(=) وتكون اسما متأثرا بالعوامل في بعض الأحيان، وذهب الرماني والعكبري إلى أنها كذلك إلاّ أن مجيئها ظرفية أكثر، وقد اختار ابن هشام هذا المذهب، (أوضح المسالك ٢/٢٨٢). وقال الأشموني في هذا امذهب: هذا أعدل المذاهب، وبيّن الصبان وجه ذلك، فقال: لأنه لا يحوج إلى تكلّف في موضع من المواضع.
تنظر:حاشيته على الأشموني٢/١٦٤،وتنظر المسألةوخلاف النحاة فيها في:الكتاب ٢/٣٤٣،والإنصاف المسألة٣٩،وشرح ابن يعيش٢/٨٣،والمقرب١/١٧٢،وشرح الكافيةالشافية٢/٧١٦، وأوضح المسالك٢/٢٨٢،والمغنى١٥١،وشرح الأشموني٢/١٦٤.

(١) ينظر مسند الإمام أحمد ٥/٢٥٢، والذى فيه "إلاّ" موضع "ليس" و لم أجده عند غيره فيما اطلعت عليه.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويهِ، والذى عثرت عليه في كتابه أنه على القول الثانى الآتى، والذي نسبه إلى سيبويهِ هو صاحب التصريح على التوضيح وقد نقله عن ابن هشام في حواشى هذا الأخير. ينظر التصريح ١/٣٦٢.

(٣) هذا هو قول سيبويه الذى أشرت إليه آنفا، وهو قول جمهور البصريين.
ينظر: الكتاب٢/٣٤٧، والمقرب١/١٧٣، والأصول١/٢٨٧،وابن يعيش٢/٧٨، والتصريح١/٣٦٣، وأوضح المسالك٢/٢٨٣، وشرح الأشموني٢/١٦٧، والشذور٣٢١.

منه المدلول عليه بالكلّ، فالتقدير: لا يكون القائم زيدا، وليس بعض خلقه الخيانةَ، وينصب جوازا بعد الآخرين، وهما: "خلا" و"عدا"، نحو:

١٨٣-ألاكل شيءماخلاالله باطل[1] ... ...

ونحو:

(١) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وقال النبي ﷺ فيه: أصدق كلمة قالها الشاعر: كلمة لبيد:
ألا كلّ شيء ما خلا اللهَ باطل ... ...
ينظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب ٧/١٠٧، وصحيح مسلم، كتاب الشعر ص١٧٦٨، وقد رواه مسلم بعدة روايات منها: أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: «ألاكل... الخ». وتنظر: سنن الترمذي، كتاب الأدب ٥/١٤٠، وسنن ابن ماجة، كتاب الأدب، ومسند أحمد ٢/٢٤٨، وتمام البيت قوله:
... ... وكلّ نعيم لا محالة زائل
وقبل تخريج هذا البيت أقول: إنه لا يستشهد بهذا البيت هنا، وإنّما يستشهد به في مواضع وجوب النصب بعد "خلا".
والشاهد من البيت قوله: «ما خلا اللهَ» حيث سبقت "خلا" بـ"ما" المصدرية فتعين كونها فعلا، ولذا انتصب الاسم الكريم به، وهذا عند الجمهور، وسيأتى ذكر من خالف في ذلك قريبا.
وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٢/٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٢، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والمغنى، الشاهد: ٢٢١، والشذور ص٣٢١، والهمع ١/٢٣،٢٢٦،٢٣٣، والدرر ١/٢،١٩٣،١٩٧، والتصريح ١/٢٩، وشرح الأشموني ٢/١٦٨، والديوان ٢٥٦، ومعجم شواهد العربية ٢٨٣.

١٨٤- ...   عدا سليمَى وعدا أباهـا[1]   ...

وهو منصوب على المفعولية، وفاعل الفعلين ضمير واجب الاستتار، عائد على ما سبق في الضمير بعد "ليس" و "لا يكون" وهل هذه الجمل الأربعة التي هي الفعل وما عمل فيه، مستأنفة فلا محل لها من الإعراب، أوحال، فيكون محلها النصب؟ على قولين[2]:

واجرر بسابقي "يكون" إن ترد   وبعد "ما" انصب،وانجرار قد يَرِد

المراد بـ"سابقي يكون": عدا وخلا، فيجوز الجربهما كقوله:

١٨٥- أبحناحيَّهم قتلاً وأسرا   عدا الشَّمطاءِ والطِّفلِ الصَّغير[3]

(١) هذا من الرجز المشطور، ولم أعثر على اسم قائله، وفي أ: "سليمان" موضع "سليمى" وهو تحريف.
والشاهد من قوله: "وعدا أباها" حيث نصب ما بعد "عدا" بالألف لكونه من الأسماء الستة، على أنها فعل جامد.
وينظر البيت في: الدرر ١٩٦/١، والهمع ٢٣٢/١، ومعجم شواهد العربية٥٥٦.

(٢) تنظر المسألة في شرح ابن يعيش ٧٩/٢، وشرح الكافية ٢٣٠/١، والمغني ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٦٧/٢، وقد رجح الرضي أن يكون محلها النصب على الحال.

(٣) هذا البيت من الوافر، لم يعرف قائله، و"الشمطاء" هي: المرأة التي خالط البياض سواد شعرها، والرجل: أشمط، اللسان: شمط ٢٠٩/٩.
والشاهد منه قوله: "عدا الشّمطاء" حيث جر الاسم الواقع بعد "عدا" على أنه حرف جر. وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٢، والهمع ٢٣٢/١، والدرر ١٩٧/١، والتصريح ٣٦٣/١، وشرح الأشموني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

وقوله:

١٨٦-خلاا للهِ لاأرجو سواك وإنما   أُعدُّ عيالي شعبةً من عيالكـا[1]

فإن تقدمتها[2] "ما" تعيّن النصب بهما عند الجمهور، ولهذا دخلت نون الوقاية في نحو:

١٨٧-تُمَلُّ النّدامى ما عداني فإنني   بكلّ الذى يَهْوَى نديمي[3] مولـع

(١) هذا البيت من الطويل، ونسبه في الخزانة ومعجم شواهد العربية إلى الأعشى، ومعنى "شعبة" أي قطعة: والشاهد منه قوله: "خلا الله" حيث جر الاسم الكريم بعد "خلا" على أنه حرف جر.
ينظر البيت في: اللسان "خلا" ٢٦٦/١٨، وأوضح المسالك ٢٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/٢، والهمع ٢٢٦/١، والدرر ١٩٣/١-١٩٧، والتصريح ٣٦٣/١، والخزانة ٣١٤/٣، وشرح الأشموني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥٥.

(٢) في أ: "تقدمتها" موضع "تقدمتهما" وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الطويل، لم يعرف قائله، و"تمل" بالبناء للمجهول، من الملل والسأم، و"الندامى": جمع: "ندمان" كسكران، وهو الذي يجالس على الشراب، اللسان: "ندم" ٥٠/١٦.
والشاهد منه قوله: "ما عداني" حيث سبقت "عدا" بما المصدرية فتمحضت للفعلية، ومما يؤكد ذلك لحاق نون الوقاية بها عند إسنادها إلى ياء المتكلم، ونون الوقاية مما يلزم الأفعال غالباً.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٩٠/٢، والشذور ص٣٢٢، والهمع ٢٣٣/١، والدرر ١٩٧/١، والتصريح ٣٦٤/١، وشرح الأشموني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٢١٩.

وحكى الكسائي والجرمي[1] الجرّ[2] بهما بعد "ما" وأنشد بعضهم البيت المذكور:

١٨٨- تُمَلُّ النّدامى ما عدايَ[3] ... ...

بتحريك الياء من غير نون.

وحيثُ جَرَّافهما حرفان كما هما إنْ نَصَبَا فِعلان

إذا كان ما بعد "خلا" و "عدا" مجرورا فهما حرفا جر، وهما[4] ومجرورهما في محل نصب، وهل هو لتعلقهما بما قبلهما[5] أو عن تمام الكلام[6]؟ على قولين، وعلى هذا فإذا جرّا بعد "ما" فهي زائدة لا مصدرية، لامتناع وصل الموصول المصدري بجار ومجرور، وحيث نصبا فهما فعلان

---

(١) هو: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي، نسبة إلى "جرم" إحدى قبائل اليمن، قيل إنه مولاهم وقيل إنه من أنفسهم، وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب وحسن الاعتقاد، تاريخ بغداد ٣١٣/٩، أخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن أبي زيد وغيره، وله في النحو: كتاب الفَرْخ، أي: فرخ كتاب سيبويه، وغيره، توفي سنة ٢٢٥هـ. تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٣/٥، والإشارة ١٤٥.

(٣) ينظر مذهبهما في: شرح الكافية ٢٣٠/١، والمغني ١٤٢، وشرح الأشموني ١٦٩/٢، وعلى مذهبهما تكون "ما" زائدة لا مصدرية.

(٤) لم أعثر على هذه الرواية فيما وقفت عليه من المراجع.

(٥) سقط "وهما" من: ب.

(٦) ذهب إلى ذلك الجرجاني. ينظر: المقتصد ٧١٦/٢.

(٧) ذهب إلى هذا الأكثرون، وهو اختيار ابن هشام. ينظر: المغني ١٤٢/١، والتصريح ٣٦٣/١-٣٦٤، وشرح الأشموني ١٦٨/٢.

عادمي التصرف لوقوعهما موقع الحرف الذى هو "إلا".

وكخلا "حاشا" ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما

في "حاشا" ثلاث لغات، تضمّنها النظم، وهي كخلا في نصب ما بعدها تارة، على أنها فعل[1]، نحو:

١٨٩-حاشى قريشاً فإن الله فضلهم[2] ... ...

وبحرف أخرى على أنّها حرف، نحو:

---

(١) اختلف النحاة في "حاشا" أحرف هي أم فعل أم ذات وجهين؟، فذهب سيبويه وكثير من البصريين إلى أنها حرف جر دائما، ولهم فى ذلك حجج مبسوطة في مظانّها وليس هذا موضع بسطها، وإنما أنقل كلام سيبويهِ، فإنه قال فيها: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرّ ما بعده، كما تجرّ "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء.ا.هـ. الكتاب ٣٤٩/٢، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل، قالوا لتصرفهم فيها بحذف ألِفها الأولى تارة والثانية أخرى، ولإدخالهم إياها على الحرف، وذهب المبرد إلى أنها تكون فعلا تارة وتكون حرفا تارة أخرى. ينظر: المقتضب ٣٩١/٤. وينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف المسألة (٣٧)، وشرح ابن يعيش ٨٣/٢-٨٥، وشرح الكافية ٢٤٤/١-٢٤٥، ورصف المباني ٢٥٥-٢٥٦، واللسان ١٩٤/١٨، والجنى الداني ٥١٠-٥١٧، والمغني ١٢٩-١٣١.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، للفرزدق، وتمامه قوله:

... ... على البريّة بالإسلام والدّين

والشاهدمنه قوله:"حاشى قريشا"حيث استعمل"حاشى"فعلا ونصب به ما بعده.

ينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، والهمع ٢٣٢/١، والدرر ١٩٦/١، وشرح الأشموني ١٦٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٤.

١٩٠- ... ... حاشايَ إني مسلم معــذور[١]

إذ لو كانت الياء في محل نصب لدخلت نون الوقاية بينها وبين الفعل، إلاّ أنه لم يسمع دخول "ما" عليها، وبعضهم[٢] أجازه، كما يقتضيه كلام المصنف، وهو قياس، وحُكم فاعلها مع النصب، ومحلّها في الحالين على ما سبق في "خلا".

الحـــال

عبارة في المعنى عما أبان هيئة لما علمت حقيقته، من صادر عنه الفعل، أو واقع عليه، وحدّه اللفظيّ: ماذكره المصنف.

الحـال وصـفٌ فضلـة منتصب مفهمٌ "في حالٍ" كفرد أذهـبُ

عرّف الحال بأربعة قيود أحدها: أن تكون وصفا، فخرج بذلك نحو: مشى الخَوْزَلَى[٣] و"رجع القَهْقَرَى"[٤] الثاني: أن تكون فضلة، ليخرج نحو:

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل للأقيشر الأسدي: المغيرة بن الأسود، وصدر هذا البيت قوله:

في فتية جعلوا الصليب إلا هَهُم ... ...

ومعنى معذور: أي مقطوع العذرة، وهي: قلفة الذَّكر.

ينظر البيت في: اللسان (حاشا) ١٨/١٩٨، والجنى الداني ٥١٥، والهمع ١/٢٣٢، والدرر ١/١٩٧، والتصريح ١/١١٢، وحواشي الإنصاف ١/٢٨١، ومعجم شواهد العربية ١٦٩.

(٢) المراد به: ابن مالك.

(٣) الخوزلى: مِشية فيها تراجع وتثاقل وتفكك. اللسان: "خوزل": ٢١٦/١٣.

(٤) القهقرى: المشي إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه. اللسان: قهقر ٦/٤٣٤.

"زيد قائم"، الثالث: أن تكون لازمة النصب ليخرج نحو: «مررت بالرجل القائم»، فإنه تابع لما قبله في إعرابه؛ الرابع: أن يراد به بيان الهيئة، وهو مراده بقوله: «مفهم في حال» ليخرج التمييز فإنه مبين[١] لذات المميّز لا لهيئته، وقد اجتمعت القيود في قوله: «فرداً أذهبُ» فإن "فردا" حال من المستكن في "أذهبُ" وهي وصف فضلة منتصب مبيّن لهيئة صاحبه.

وكونـه منتقـلا مشتقـا يغلب لكـن ليس مستحَقـا

أي: غالب ما يكون الحال وصفا منتقلا، يتصور الذهن تجدده وزواله، كالضحك والركوب، ونحوهما: مشتقا من المصدر، نحو: "قائما وقاعدا"، قال الله تعالى: ﴿**الذين يذكرون الله قياماً وقعودا**﴾[٢] وليس ذلك بلازم، بل قد يجيء الحال وصفا لازما كالمؤكدّة، في نحو: ﴿**ويوم أُبعث حيّا**﴾[٣] وكنحو قوله: ﴿**وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصّلا**﴾[٤] وكقولهم: «خلق الله الزّرافة[٥] يديها أطولَ من رجليها» فإن "أطول" حال من "يديها" وهو وصف لازم.

ويكثـر الجمـود في سِعْـر وفى مبـدي تـأوّلٍ بـلا تكلُّـفِ

---

(١) في أ: "مخرج" موضع "مبين" فلعله سهو من الناسخ.

(٢) من الآية ١٩١، من سورة آل عمران؛ و"قياماً وقعوداً" مصدران.

(٣) من الآيتين ١٥، ٣٣، من سورة مريم.

(٤) من الآية ١١٤، من سورة الأنعام.

(٥) الزّرافة: دابّة حسنة الخلق، فيها شبه بالبعير والبقر والنمر، وهي من "زرف في الكلام" أي زاد.

ينظر: اللسان "زرف" ١١/٣٣، والقاموس "زرف" ٣/١٥٢.

كبِعْـه مُـدًّا بكـذا يـداً بيـد وكَـرَّ زيـدٌ أسـداً أي: كأَسَد

أي يكثر مجيء الحال جامدة غير مشتقة في موضعين:

أحدهما: أن تكون دالة على سِعْر، نحو: «بِعه مُدًّا بدرهم»، و«اشتريت التمر صاعا بدينار».

الثاني: أن يحسن تأولها بالمشتق، وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن تدل على مفاعلة، نحو: «بعه يدا بيـد» و «كلّمته فـاه إلى فيَّ»، لتأوّل الأول: بمتقابضين، والثاني: بمتشافهين.

الثانية: أن تدل على تشبيه، نحو: «كَرَّ زيد على العدو أسدا»، و«بـدت الجارية قمرا» لتأوّلهما بشجاع، ومضيئة، ومـن كلامهـم: »وقـع المصطرعـان عدلي بعير»[1] أي: مصطحبين، ومما يمكن التـأويل فيـه بالمشتق: مـا دل علـى ترتيب كقولهم: «ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ» إذ هو في تأويل: مترّتبين، أما وقوعها جامدة غير مؤولة بالمشتق فقليـل، كالموطئة[2] في قولـه: ﴿**فتمثّل لها بشرا سـويا**﴾[3] وكقولهـم: «هـذا بُسْـراً[4] أطيـب منـه رُطَبـاً». وكقولـه:

(١) العدل: المِثل والنظير، وعِدْلُ البعير: نِصف حِمله. اللسان "عدل" ٤٥٩/١٣.

(٢) سميت: "موطئة" -بكسر الطاء- لأنهـا ذكـرت توطئـة للنعـت بالمشتق. ينظر: المغني ٥١٧.

(٣) من الآية ١٧، من سورة مريم.

والشاهد منها: "بَشَرا" فإنه حال مـن فـاعل "تمثّل" وهـو المَلَـكُ، وقـد اعتمـدت الحال الجامدة على الوصف، وهو "سَوِيّا".

(٤) "بسرا" بضم الباء وسكون السين، وهو: حال مـن فـاعل "أطيـب" المستتر فيـه، و"رطبا" - بضم الراء وفتح الطاء- حال من الضمير المجرور بـ"ـمن" والمعنى: هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا.

﴿أأسجُد لِمَنْ خلقتَ طِيناً﴾.[1]

والحـــال إنْ عُـرِّف لفظا فاعتقد تنكيره معنىً كوحدَك اجتهـــدْ

من أوصاف الحال: أن تكون نكرة[2]، فإن وقعت بلفـظ المعرفـة أوّلـت بنكرة، كالمضافة في قولهم: «اجتهد وحدَك»[3] و «قعـد وحْـده» وكـالداخل عليها "أل" في قولهم: «أرْسَلَها العِراكَ»[4] و «جاءوا الجمّاء[5] الغفـير» لتـأوّل

(١) من الآية ٦١، من سورة الإسراء.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿طينا﴾ فإنه حال إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول، بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو حـال مـن الموصـول المجرور باللام. التصريح ٣٧٢/١.

(٢) لأنها زيادة في الفـائدة، والفـائدة في الخبر نكرة، لأنـه لـو كـان معرفـة لم يُفِـدِ المخاطبَ. الصميري ٢٩٧/١، هذا وقد أجاز يونـس، والبغداديـون مجـيء الحـال معرفة مطلقا، وفصّلَ الكوفيون، فقالوا: إنْ تضمنـت الحـال معنـى الشـرط صـح تعريفها لفظا، وإلاّ فلا.

ينظر: المساعد ١١/٢، والهمع ٢٣٩/١، وشرح الأشموني ١٧٨/٢.

(٣) "وحـدك" و"وحـده" ونحوهمـا: حـال مـــن الفــاعل عنــد ســيبويه. (الكتــاب ٣٧٣/١-٣٧٥)، وحال من المفعول عند المبرد. (المقتضب ٢٣٩/٣)، وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية وعليه الكوفيون. الكتاب ٣٧٧/١.

ينظر شرح ابن يعيش ٦٣/٢، وشرح الكافية ٢٠٣/١.

(٤) هذه الجملة وردت في قول لبيد بن ربيعة العامري:

فأوردهـــا العـــراكَ ولم يَذُدْهـــا ولم يشفـــق على نغـــص الدِّخـــالِ

ويروى: «فأرسلها العراك». ينظر: الكتاب ٣٧٢/١، وشرح الكافية ٢٠٢/١.

(٥) الجَمّاء يعني الجماعة، والجمّاء: من الجموم وهو الكثرة، والغفير: من الغفر، وهـو الستر، أي: ساترين لكثرتهم وجه الأرض، اللسان: "جمم" ٣٧٥/١٤.

ذلك بـ"منفردا" و "معتركه" و "مجتمعين".

ومصـــدرٌ منكَّـرٌ حـالا يقع بكثرة كـ"بغتـةً" زيـدٌ طلـع

الحال شبيهة بالنعت والخبر، فلذلك يجب أن تكون هي نفس صاحبها في المعنى إذا كانت مفردة، نحو: "جاء زيد ضاحكا"، ولا يجوز: "جاء زيد ضحكا"، لأن الضّحك غيره، إلاّ أنه قد كثر وقوع المصدر المنكر حالا، لتأوّله بالوصف، «كطلع زيد بغتة» و«جاء ركْضا»، و«قتلته صبرا»، إذ هي في تأويل "راكضا"[1] و "مباغتا" و"صابرا" ومع كثرته فهو مقصور على السماع[2]، إلاّ أن المصنف ذكر أن مطرد في ثلاث مسائل، الأولى: أن يقع بعد "أمَّا" نحو: «أمّا عِلما فعالم» الثانية: أن يقع بعد مبتدأ اقترن خبره بـ"أل" المنبئة عن كماله، نحو: «أنت الرجل شجاعة»، الثالثة: أن يقع بعد خبر دال على التشبيه، نحو: «هو زهير شعرا»، أما وقوعها مصدرا معرفا فنادر، نحو: «أرسلَها العراك».

(١) هذا هو مذهب سيبويه والجمهور. (ينظر: الكتاب ١/٣٧٠)، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منتصب على المصدرية، فتقديره عندهما: "يركض ركضا". ينظر: المقتضب ٣/٢٣٦، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى انتصابه على المصدرية، كما ذهب الأخفش والمبرد لكن الناصب له هو الفعل المذكور، لتأوّله بفعل من لفظ المصدر، وفي المسألة أقوال أخرى.
تنظر: التبصرة ١/٢٩٩-٣٠٠، والمقتصد ١/٦٧٧، والأمالي الشجرية ٢/٢٨٤، وشرح ابن يعيش ٢/٦٢، وأوضح المسالك ٢/٣٠٥، والمساعد ٢/١٣، وشرح الأشموني ٢/١٧٩.

(٢) هذا عند سيبويه والجمهور، وأما المبرد فإنه عنده مطرد. تنظر: المراجع السابقة.

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفي أو مضاهيه كـ"لا" يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

أصل صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنه بمنزلة المبتدأ، ولا يقع في الغالب نكرة إلاّ لمسوغ من المسوغات الأربعة التي ذكرها المصنف.

الأول: أن تتقدم عليه، نحو:

١٩١- لميّـةَ مُوحشـاً طللٌ[1] ... ...

(١) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، كما هو كذلك عند سيبويه، وعجزه:
... ... يلـوح كأنـه خلـل
وهو لكثير عزة. وروى جماعة بيتا آخر هذا الشاهد قطعة منه، وهو بتمامه:
لميّـة موحشـا طلل قديم عفـاه كـلُّ أسحـم مستديـم
والخلل: جمع خِلّة -بكسر الخاء- وهي: بطانة تغشى بها أجفان السيوف، تنقش بالذهب وغيره. اللسان: "خلل" ١٣/٢٣٣. والأسحم: هو السحاب الأسود.
والشاهد منه قوله: "موحشا" فإنه حال من "طلل" وسوّغ مجيئه من النكرة تقديمه عليها.
هذا وقد نبّه محي الدين في تعليقه على البيت في أوضح المسالك ٢/٣١١ إلى أنه لايتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلاّ على أحد قولين:
الأول: قول سيبويه: إن مجيء الحال من المبتدأ جائز.
وثانيهما: قول الكوفيين: إن الضمير العائد إلى النكرة نكرة مثلها.ا.هـ. ثم فصّل ذلك بكلام نفيس. ينظر البيت الأول في: الكتاب ٢/١٢٣، وشرح ابن يعيش ٢/٥٠، واللسان"خلل"١٣/٢٣٣، وأوضح المسالك ٢/٣١٠، والخزانة ٣/٢١١، وشرح الأشموني ٢/١٨١ وديوانه ٢/٢١٠، ومعجم شواهد العربية ٢٩٦.
ينظر البيت الثاني في: التبصرة ١/٢٩٩، وشرح ابن يعيش ٢/٦٤، والتصريح ١/٣٧٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥٢.

الثاني: أن يتخصص، إمّا بوصف، نحو: ﴿فيها يُفرَقُ كلُّ أمرٍ حكيم، أمرا...﴾[1] وإما بإضافة، نحو: ﴿في أربعة أيّامٍ سَواءً...﴾[2].

الثالث: أن يتقدمه نفي، نحو: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلاّ يُوحَى إليه﴾.[3]

الرابع: أن يقع بعد مضاهي النفي، وهو النهي، كمثال المصنف، وكقوله:

١٩٢-لا يركننْ أحدٌ إلى الإحجام   يوم الوغى متخوّفا لحِمَام[4]

---

(١) الآية ٤، وبعض الآية ٥ من سورة الدخان.
والشاهد منها: "أمرا" فإنه حال من "أمر" المجرور بالإضافة، لكونه مختصا بالوصف وهو "حكيم" وقد جرى على هذا ابن مالك في شرحه التسهيل، وابنه في شرح النظم (٣١٩) والشارح، واعترض ابن هشام في أوضحه (٣١٣/٢)، على ذلك بأن الحال لا يتأتى من المضاف إليه إلاّ بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، أو عاملا في الحال، وكلّ ذلك لم يكن هنا، كما بيّن ذلك الأزهري: (التصريح ٣٧٦/١).

(٢) من الآية ١٠ من سورة فصّلت.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الأنبياء، وهي قراءة من عدا حمزة والكسائي وحفص.
تنظر: الحجة ٤٦٦، والبدور ٢٠٨، وزاد في النشر ٣٢٣/٢: معهم خلف، وقرأ المذكورون بالنون "نوحي".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة الخارجي، والوغى: الحرب، والحِمام: الموت.
والشاهد منه قوله: "متخوّفا" فإنه حال، وصاحبه "أَحَد" وهو نكرة، والمسوّغ لمجيئ الحال منه وقوعه بعد النهي الذى هو شبيه بالنفى. ==

والاستفهام، كقوله:

١٩٣-ياصاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقيافتَرَى   لنفسك العذر فى إبعادها الأملا[1]

أما تنكيره بلا شئ من هذه المسوغات، كما ورد في الحديث: (وصلّى خلفه قومٌ قياما)[2]، وقولهم: «عليه مِئةٌ بيضا» فقليل.[3]

وسبقَ حالٍ ما بحرف جُرَّ قد   أبوا، ولا أمنعُه فقد وَرَد

علم من مفهوم كلام المصنف أنّ سبق الحال لصاحبها المرفوع والمنصوب جائز[4]، نحو: «ضاحكا جاء زيد» و«مُسْرَجاً ركبت الفرس» أما

(=) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، والهمع ٢٤٠/١، والدرر ٢٠٠/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأشموني ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٦.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لشاعر طائي، والشاهد منه قوله: "باقيا"، فإنه حال، وصاحبه "عيش" وهو نكرة، وقد سوّغ مجئ الحال منه وقوعه بعد الاستفهام، والاستفهام شبيه النفي.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣١٦/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦١/٢، والهمع ٢٤٠/١، والدرر ٢٠١/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأشموني ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(٢) ينظره في البخاري، كتاب تقصير الصلاة ٤٠/٢، والرواية فيه: "وراءه" بدل: "خلفه"، وينظر مسند أحمد ١٤٨/٦، وروايته موافقة لرواية البخاري.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٢/٢.

(٤) وهو كذلك عند البصريين، سواء كان صاحبها مظهرا أو مضمرا، ==

سبقها لصاحبها المجرور، فالمشهور عند النحاة منعه[1]، سواء كان مجرورا بحرف الجرّ[2]، نحو: «مررت بزيد قائما»، أو بإضافة، نحو: «فرحت بقدومك سالما» واختار المصنف[3] جوازه في المجرور بالحرف، موافقاً للفارسي، وابن كيسان، لوروده في قوله تعالى: **﴿وما أرسلناك إلاّ كافّة**

(=) لأنه في النية مؤخر، وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على صاحبها الظاهر سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، إلاّ في صورة واحدة، وهي: إذا كان صاحب الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل، قالوا: لأن تجويز ذلك يؤدي إلى الإضمار قبل الذِّكر لاشتمال الحال على ضمير يعود على صاحبها المتأخر، وأما الصورة المستثناة فإنما صحت لشدة طلب الفعل للفاعل، فكأن الفاعل ولي الفعل، والحال ولي الفاعل.
تنظر المسألة في: الكتاب ٢/١٢٤، وشرح الكافية ١/٢٠٦-٢٠٧، والهمع ١/٢٤١، والتصريح ١/٣٨١.

(١) تعليل المنع عندهم هو: أنّ تعلّق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقّه إذا تعدى إلى صاحب الحال بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا التزام التأخير عوضا من الاشتراك في الواسطة.
ينظر: التصريح ١/٣٧٨، هذا وقد فصّل الكوفيون في ذلك، فقالوا: إن كان المجرور ضميرا أو الحال فعلا جاز، وإلاّ فلا.
التصريح ١/٣٨٠، وشرح الأشموني ٢/١٨٤.

(٢) سقط "الجر" من: ب.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤، واختار المصنف لجوازه بناء على ضعف دليل المنع عنده.

للناس﴾[1] وفي قول الشاعر:

١٩٤-تسلّيت طُرّاً عنكمُ بعد بينكم   بذكراكمُ حتى كأنكمُ عِندي[2]

أما المجرور بالإضافة فحيث جاز وقوع الحال منه، لم يجز أن يتقدم عليه اتفاقا.

ولا تجز حالا من المضاف له   إلاّ إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزءَ ماله أضيفا   أو مثل جزئه فلا تَحيفا

لايجوز وقوع الحال من المضاف إليه إلاّ في ثلاث[3] مسائل:

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.
ووجه استدلال المصنف وسابقيه بها هو: أن "كافّة" حال من المجرور، وهو "الناس" وقد تقدم عليه، وهو عند غيرهم حال من الكاف، و"التاء" للمبالغة، والمعنى: إلاّ شديدَ الكفّ للناس، أي: المنع لهم من الشرك.
(حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٨٣). وتنظر الأمالي الشجرية ٢/٢٨٠-٢٨١، وشرح الكافية ١/٢٠٧، والتصريح ١/٣٧٩.

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وقد سقط شطره الثاني من: أ. ومعنى: "تسليت": تصبّرت، ومعنى: "طرّا": جميعا، ومعنى: "بينكم": أي فراقكم، والشاهد من البيت قوله: "طرّا" فإنه حال تقدم على صاحبه، وصاحبه الكاف من "عنكم" وهي مجرورة المحل بـ"عن"، ومثل هذا جائز عند الفارسي، وابن كيسان وغيرهم، كما ذكر الشارح، وهو عند جمهور البصريين خاص بالشعر.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٣٢١، والمساعد ٢/٢١، والتصريح ١/٣٧٩، وشرح الأشموني ٢/١٨٣، ومعجم شواهد العربية ١١٠.

(٣) امتنع فيما عداها لكون المضاف من حيث هو مضاف لايعمل النّصب، وشرط الجواز عند الجمهور أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.
ينظر: التصريح ١/٣٨٠ .

الأولى: أن يكون المضاف هو العامل في الحال وفي صاحبها، نحو: ﴿**إليه مرجعكم جميعا**﴾.[1]

والثانية: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو: ﴿**ونزعنا مافى صدورهم من غلٍّ إخوانا**﴾.[2]

الثالثة: أن يكون بمنزلة بعضه، نحو: ﴿**أنِ اتبعْ ملّة إبراهيم حنيفا**﴾.[3]

والحال إن ينصب بفعلٍ صرِّفا — أو صفة اشبهت المصرّفا

فجائز تقديمه كمسرعا — ذا راحل، ومخلصا زيد دعا

أي: يجوز[4] تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا، كـ«مخلصا زيد دعا»، ومثله: ﴿**خاشعا أبصارُهم يخرجون**﴾[5] أو صفة تشبه الفعل المتصرف، كـ"مسرعا" ذا راحل، ومنه:

---

(١) من الآية ٤ من سورة يونس.
فقوله تعالى: ﴿جميعا﴾ حال من المضاف إليه، وهو "الكاف والميم" و"مرجع" مصدر ميمي عامل النصب في الحال.

(٢) من الآية ٤٧، من سورة الحجر.
فقوله: ﴿إخوانا﴾ حال من المضاف إليه وهو "الهاء والميم" و "الصدور" بعضه.

(٣) من الآية ١٢٣، من سورة النحل.
فقوله: ﴿حنيفا﴾ حال من "إبراهيم" المضاف إليه "الملة" والملّة كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(٤) هذه هي الحال الأولى من أحوال الحال مع صاحبها.

(٥) من الآية ٧، من سورة القمر، وهذه قراءة أبي عمرو وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وقرأ الباقون بضم الخاء وفتح الشين المشددة من غير ألف.
ينظر: النشر ٢/٣٨٠، والحجة ٦٨٨، والبدور ٣٠٦، والوافى ٣٦٤، والمهذب ٢/٢٦٤ .
فقوله تعالى: ﴿خاشعا﴾ حال من الواو في "يخرجون" وقد تقدم على عامله.

١٩٥- ... ... نجوتِ وهذا تحملين طليق[1]

لأن "تحملين" حال من المستكن في "طليق" وطليق عاملها. وقد يكون تقديمها واجبا[2]، مثل قولك: «كيف جاء زيد» لأن "كيف" لها صدر الكلام، أما لو[3] كان الفعل غير متصرف، كـ"فعل التعجب" أو كانت الصفة لاتشبه المتصرف، كـ"أفعل التفضيل" نحو: "ماأحسنه ضاحكا" و«هو أحسن الناس ضاحكا» امتنع التقديم، وكذلك يمتنع إن اقترن بالفعل حرف[4] مصدريّ، أو مايمتنع عمل مابعده فيما قبله، كأسماء الشرط والاستفهام، ولامي[5] الابتداء والقسم والموصول.

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، وقيل: إنه لربيعة بن مفرغ وليس لابنه، وصدره قوله:
عدسْ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ ... ...
ويروى في موضع "نجوتِ" - "أمنتِ".
ينظر البيت في: الإنصاف، الشاهد ٤٤٣، وشرح ابن يعيش ٢/١٦، ٤/٢٣، واللسان (عدس) ٧/٨، وأوضح المسالك ١/١٦٢، ٢/٣٢٧، والمغني، الشاهد ٨٣٧، والهمع ١/٨٤، والدرر ١/٥٩، والتصريح ١/١٣٩، والخزانة ٤/٣٣٣، وشرح الأشموني ١/١٦٨، ومعجم شواهد العربية ٢٤٦ .

(٢) هذه هي الحال الثانية من أحوال "الحال" مع صاحبها.

(٣) هذا شروع في ذكر الحال الثالثة من أحوال "الحال" مع صاحبها.

(٤) مثاله قولك للمريض: «لك أن تصلي قاعدا».

(٥) لأن مافي حيزهما لايتقدم عليهما، فمثاله مع لام الابتداء: "لأعظنّك ناصحا"، ومثاله مع لام القسم: "لأقومنّ طائعا"، وأما الموصول فلعدم تقدم صلته عليه نحو: «أنت المصلّى فذّا».

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا   حروفَه مؤخرا لن يَعملا
كـ"تلك"، ليت، وكأنّ، وندر   نحو: سعيد مستقرًا في هَجَر

إذا كان العامل في الحال مافيه معنى الفعل دون حروفه من الأسماء، والحروف، والظرف، والجار والمجرور، نحو: ﴿**فتلك بيوتُهم خاويةً**﴾[1] ﴿**وهذا بعلي شيخا**﴾[2] و"صَهْ مستمعا" و«ليت أباك[3] عندنا مقيما» وقوله:

١٩٦- كأن قلوبَ الطيرِ رطْبًا ويابسا   لدَى وكرِها العُنّابُ والحشفُ[4] البالي

(١) من الآية ٥٢، من سورة النمل.
فقوله تعالى "خاوية" حال من "بيوتهم" والعامل فيها اسم الإشارة، "تلك" وهو بمعنى الفعل "أشير".

(٢) من الآية ٧٢، من سورة هود، وهي كالآية السابقة ﴿فتلك بيوتُهم خاويةً﴾.

(٣) "أباك" اسم ليت، و"عندنا" خبره، و"مقيما" حال من "أباك".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، والعنّاب: بضم العين وتشديد النون المفتوحة، وهو ضرب من الثمر أحمر اللون، تُشبّه به أنامل الحِسان المخضوبة بالحِنّاء. ينظر: اللسان "عنب" ١٢٢/٢ .
والشاعر يصفُ عقابا سريعة الاختطاف صيودا، فهو يشبّه القلوب الرّطبة من الطير الذى صادته العُقاب بالعُنّاب، ويشبّه الجافَّ من قلوب الطير بالحشف، وهو ضرْب من التمر رديء، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير، فإنك تجد عند وكرها كثيرا من قلوب الطير بعضها لايزال رطبا كالعنّاب، وبعضها قد جفّ، فهو كالحشف القديم في انكماشه ولونه، والشاهد من البيت قوله: "رطبا ويابسا" فإنهما حالان من "قلوب الطير" والعامل فيهما وصاحبهما "كأنّ" وهو متضمن معنى الفعل "أُشبِّه" دون حروفه، ولايجوز فى هذا ونحوه أن تتقدم الحال على عاملها، كما ذكر الشارح.

و«زيد في الدار جالسا» و«أبوه عندك ضاحكا» لم[1] يجز تقديم الحال عليه، لأن العامل ضعيف وتقديم معموله عليه يزيده ضعفا، إلا أنّ التقديم على الظرف والجار والمجرور قد ورد قليلا، نحو:

١٩٧- بنا عاذ عوفٌ وهو باديَ ذلةٍ   لديكم، فلم يَعْدَم ولاءً ولا نصرا[2]

وكقوله تعالى: ﴿**والسموات مطويّاتٍ بيمينه**﴾[3] ومثله: «سعيد مستقرا في هجر».

(=) ينظر البيت في: دلائل الإعجاز ٦٦، ٣٣٩، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢، والمغنى، الشاهد ٤٠١، والتصريح ٣٨٢/١، وديوان الشاعر ٣٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٠ .

(١) جملة "لم يجز" جواب الشرط في أول الشرح.

(٢) هذا البيت من الطويل، وقائله مجهول.
والشاهد منه قوله: "باديَ ذِلّة" فإنه حال توسطت بين المبتدأ وهو الضمير المنفصل (هو) والخبر، وهو "لديكم" وصاحب الحال هو الضمير المنتقل إلى الظرف من متعلقه، وعلى هذا تكون الحال قد تقدمت على العامل فيها وهو "لدى" وهذا ضرورة ألجأ إليها الشعر عند الجمهور، وقد خالفهم في ذلك الأخفش فأجازه مطلقا، إن تأخرت الحال عن المبتدأ، وتابعه عليه الناظم في النظم، وفي التسهيل ١١١ .
وينظر تفصيل المسألة في: شرح الكافية ٢٠٦/١، وأوضح المسالك ٣٣٣/٢، والمساعد ٣٢/٢-٣٣، والتصريح ٣٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨٧/٢، وفي التعليقين (٤،١) من ص٤٠٩-٤١٠ من هذا التحقيق.
وينظر البيت في: المراجع المذكورة وفي معجم شواهد العربية ١٣٨ .

(٣) من الآية ٦٧، من سورة الزمر.
ووجه الاستشهاد بها هو أنه قرئ في الشواذّ، "مطويّاتٍ" بالنصب ==

ونحـو: زيـد مفـردا أنفـع مـن   عمرو معانا، مستجاز لـن يَهِـن

هذه المسألة مما يستثنى من تقديم الحال على عاملها الذى لايتصرف مع كونه متضمنا معنى الفعل وحروفه، وهو: ما إذا وقع "أفعل التفضيل" عاملا في حالين، إما لواحد قصد تفضيل إحدى حاليه على الأخرى، نحو: «هذا بُسْراً أطيب منه رُطَبا»، وإما لاثنين قصد تفضيل أحدهما في تلك الحال على الآخر[1]، نحو: «زيد مفردا أنفع من عمرو معانا» فإن تقديم المفضّل منهما واجب لا مستجاز[2]، كما ذكر المصنف.

(=) على الحال، ونسب ابن خالويه هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، وقد توسط الحال وهو: "مطويّات" بين المبتدأ وهو "السموات" والخبر وهو "بيمينه". وصاحب الحال هو الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور، وعلى هذا تكون الحال قد تقدمت على عاملها، وهذا قول الأخفش وتابعه عليه الناظم -كما تقدم في الكلام على الشاهد السابق- وأما جمهور البصريين فإنهم يمنعونه ويذهبون إلى أن "السموات" عطفا على الضمير المستتر في "قبضته" لأنها بمعنى: "مقبوضة" أي مؤولة بمشتق، و"مطويّات" حال من "السموات" و"بيمينه" ظرف لغو متعلق بـ"مطويّات" فهي معمولة للحال لا عاملة فيها.

تنظر القراءة في إملاء مامنّ به الرحمن ٢١٦/٢، ومختصر القراءات لابن خالويه ص١٣١، وأوضح المسالك ٣٣٤/٢، والمساعدة ٣٢/٢، والتصريح ٣٨٥/١ .

(١) في ب: "الأخرى" وهو تحريف.

(٢) قال العلامة الصبان في دفع ماقد يحصل من اعتراض على الناظم -كما فعل الشارح هنا- في قوله: "مستجاز" مانصه: "واعلم أن ماجاز بعد الامتناع يجب، فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة.أ.هـ حاشيته على الأشموني ١٨٩/٢ .

والحـالُ قـد يجـيء ذا تعـدُّدِ   لمفـردٍ -فاعـلم- وغـيرِ مفـرد

قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك تجيء متعدّدة مع كونها لواحد[1]، إما بعطف، نحو: ﴿إن الله يبشركَ بيحيى مصدّقا بكلمة من الله وسيّدا وحصورا﴾[2] وإمّا دونه، نحو:

١٩٨- عُهدتَ مُغيثا مُغنيا مَنْ أجرتَه[3]   ...   .

ثم هذا التعدد يكون جائزا، كما مثل، ويكون واجبا، وذلك في ثلاث مسائل:

---

(١) خالف في ذلك ابن عصفور -تبعا لبعض المتقدمين- فإنه لم ير صحة تعدد الحال للمفرد مالم يكن العامل أفعل التفضيل، وما أوهم ذلك فإنه محمول عندهم على أن الثاني نعت للأول أو حال من الضمير فيه.

ينظر المقرب ١٥٥/١، وأوضح المسالك ٣٤٠/٢، والمساعد ٢٥/٢، والتصريح ٣٨٧/١.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿مصدقا... وسيّدا وحصورا﴾ حيث تعددت الحالان الثانية والثالثة بطريق العطف، وقد منع ابن هشام أن تكون الآية مما تعدد فيه الحال، وذلك لأن من شرط اعتبار التعدد -عنده- ألاّ يكون بطريق العطف.

ينظر أوضح المسالك ٣٣٦/٢، والتصريح ٣٨٥/١ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، لم يوقف على اسم قائله، وقد سبق تخريجه.

والشاهد منه قوله: ﴿مغيثا مغنيا﴾ فإنهما حالان من ضمير المخاطب (التاء) في قوله: "عُهدتَ".

الأولى: أن يدل مجموعها[1] على معنى واحد، نحو: «أكلت الرمان حلوا حامضا».

الثانية: أن تقع بعد "إمّا"، نحو: ﴿إنا هديناه السّبيل إمّا شاكرا وإمّا كفورا﴾.[2]

الثالثة: أن تقع بعد "لا"، نحو: ﴿فإنّ له جهنّم لا يموت فيها ولا يحيى﴾[3] أمّا تعددها مع كون صاحبها متعددا فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ماتعددا فيه لفظا ومعنى، كقوله:

١٩٩- وإنّا سوف تدركُنا المنايا ... مقدّرةً لنا ومقدّرينا[4]

الثاني: ماتعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: «لقيت أخويك[5] راكبا وماشيا».

الثالث: عكسه، نحو: ﴿وسخرّ لكم الشمس والقمر دائبين﴾.[6]

---

(١) في أ: "مجموعهما" موضع "مجموعها" وهو تحريف.

(٢) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٣) من الآية ٧٤، من سورة طه.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم.
والشاهد منه قوله: «مقدّرة لنا ومقدّرينا» فإن "مقدرة" حال من الفاعل وهو "المنايا" و"مقدّرينا" حال من المفعول وهو ضمير المتكلمين.
وينظر البيت في: شرح الكافية ١/٢٠٠، والخزانة ٣/١٧٧، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/١٩١، ومعجم شواهد العربية ٣٧٥ .

(٥) في أ: "أخوتك" موضع "أخويك" وهو تحريف.

(٦) من الآية ٣٣، من سورة إبراهيم.
فإن الحال وهي: "دائبين" متعددة في الأصل، فالأصل: دائبة ودائبا، إلاّ أنه غلب جانب التذكير في التثنية.

وعامل الحال بها قد أكّدا ... في نحو: لاتعثَ في الأرض مفسدا

الأصل في الحال أن تكون مؤسِّسة، تزيد دلالتها على دلالة العامل فيها، وتأتي مؤكّدة له، مطابقة دلالتها لدلالته، إما في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾[1] وإمّا في المعنى خاصة، نحو: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾[2]، وقد تأتي لتأكيد صاحبها، نحو: ﴿لآمن مَن في الأرض كلُّهم جميعا﴾.[3]

وإن تُؤكّد جملة فمضمر ... عاملها، ولفظها يؤخّر

إذا وردت الحال لتأكيد معنى جملة[4] سابقة، نحو: «هذا أبوك عطوفا»

---

(١) من الآية ٧٩، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة البقرة، ومن الآية ٧٤، من سورة الأعراف، ومن الآية ٨٥، من سورة هود، ومن الآية ١٨٣، من سورة الشعراء، ومن الآية ٣٦، من سورة العنكبوت.
وقوله: "تعثوا" بفتح الثاء، من "عَثَى يَعْثَى عُثُوًّا" وهو أشد الفساد.
اللسان "عثا" ١٩/٢٥٤ .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة يونس.
فقوله تعالى: "جميعا" حال من فاعل "آمن" وهو "مَن الموصولة" وهذه الحال مؤكدة لعموم "مَن".

(٤) اشترطوا في الجملة السابقة المراد تأكيدها بالحال أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، نحو: «زيد أبوك عطوفا».
ينظر: المفصل وشرحه لابن يعيش ٢/٦٤، وشرح الكافية ١/٢١٤، وأوضح المسالك ٢/٣٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٧، والتصريح ١/٣٨٧، وشرح الأشموني ٢/١٩٢.

فهي واجبة التأخير عن صاحبها[١]، وعاملها[٢] مقدر، لايجوز إظهاره، تقديره: "اعلمه"، ونحوه:

٢٠٠- أنا ابنُ دارةَ معروفا بها نسبي[٣] ... ...

(١) لو قال الشارح: فهي واجبة التأخير عن الجملة -كما قال غيره- لكان أحسن.

(٢) اقتفى الشارح في هذا آثار ابن مالك وهو مذهب سيبويه، وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر، لكونه مؤولا بمسمى، نحو: "أنا حاتم سخيّا" وقد ضعفه الرضي بقوله: «وليس بشيء، لأنه لم يكن سخيّا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضا لايطرد... الخ». ينظر: شرح الكافية ١/ ٢١٥ .
وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، نحو: «أنا عمرو شجاعا»، وقد استبعده الرضي كذلك، لأن عمل المضمر والعلم في نحو: "أنا زيد" و"زيد أبوك" مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم، ثم قال الرضي: «والأولى عندى ماذهب إليه ابن مالك... الخ». ينظر شرح الكافية ١/ ٢١٥ .
وتنظر المسألة في: الكتاب ٢/ ٧٩-٨٠، وشرح ابن يعيش ٢/ ٦٤، والتسهيل ١١٢، والتصريح ١/ ٣٨٨ .

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة اليربوعي، و"دارة" الأكثرون على أنه اسم أمّه، سميت بذلك لجمالها، تشبيها لها بدارة القمر، واسم أبيه: "مسافع"، وقيل بل "دارة" لقب جده، وتمام البيت قوله:
... ... وهل بدارة ياللنّاس من عارِ
وفي شرح الكافية: "مشهور" موضع "معروفا".
والشاهد منه قوله: "معروفا" فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.
ينظر البيت في: الكتاب٢/ ٧٩، والخصائص٢/ ٢٦٩، وشرح ابن يعيش٢/ ٦٤، وشرح الكافية١/ ٢١٥، وشرح الكافية الشافية٢/ ٧٥٦، والشذور، الشاهد ١١٨، والمساعد٢/ ٤١، وشرح ابن عقيل٢/ ٢٧٧، والخزانة١/ ٤٦٨، وشرح الأشموني٢/ ١٩٢، وحواشي أوضح المسالك٢/ ٣٤٦، ومعجم شواهد العربية١٨١ .

وموضع الحال تجيء جمله ... كـ«جاء زيد وهو ناوٍ رحلَه»

يقع الحال مفردا كثيرا كما مثل، وظرفا، نحو: «رأيت الهلال بين السحاب» وجارا ومجرورا، نحو: ﴿**فخرج على قومه في زينته**﴾[١] ويجيء في موضعها جملة إما اسمية، نحو: ﴿**ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف**﴾[٢] وإما فعلية، نحو: ﴿**واصبر نفسك مع الذين يدعون ربّهم بالغداة والعشيّ يريدون وجهه**﴾[٣] ويشترط فيها أن تكون خبرية غير مقترنة بما يدل على الاستقبال، ومرتبطة مع صاحبها بما يذكر.

وذاتُ بدءٍ بمضارعٍ ثبت ... حوت ضميرا ومن الواو خلَت

وذات واو بعدها انوِ مبتدا ... له المضارع اجعلنّ مسندا

إذا كانت جملة الحال فعلية مصدرة بمضارع مثبت فالأعرف[٤] ارتباطها

(١) من الآية ٧٩، من سورة القصص.
والشاهد منها قوله تعالى: ﴿في زينته﴾ فإنه جار ومجرور في محل نصب حال من الضمير المستتر في "خرج" العائد إلى قارون.

(٢) من الآية ٢٤٣، من سورة البقرة.
وقوله: "وهم ألوف" جملة اسمية حال من فاعل "خرج"

(٣) من الآية ٢٨، من سورة الكهف.
وقوله تعالى: "يريدون وجهه" جملة فعلية حال من فاعل "يدعو".

(٤) حَكَم غير الشارح في مثل هذا بوجوب ارتباط الجملة بالضمير، وإنّما قال الشارح: "فالأعرف" لأنه قد ورد في نادر من الكلام الارتباط بالواو كالبيت الذى ذكره الشارح، وكقول: عبد الله بن همام السلولي:
فلما خشيت أظافيرهم ... نجوت، وأرهنهم مالكا (متقارب)
والأجود في هذا ونحوه: أن يجعل مابعد الواو خبرا لمبتدأ محذوف لتكون الواو داخلة على جملة اسمية، كما ذكر الشارح.

بالضمير دون الواو، نحو: ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتكثر﴾[1] ونحوه كثير، وإن ورد منه شيء بالواو، نحو:

٢٠١-علّقتُها عَرَضًاوأقتلُ قومَها[2] ... ...

قدر بعد الواو مبتدأ يكون الفعل خبرا عنه، وتصير الجمسة اسمية، والتقدير: «وأنا أقتل قومها» فإن اقترن المضارع بـ"قد" وجب إدخال الواو عليه، كقوله تعالى: ﴿لِمَ تؤذونني وقد تعلمون أنيّ رسولُ الله﴾.[3]

---

(١) الآية ٦، من سورة المدثر.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل للشاعر: عنترة بن شداد العبسي، وتمامه:

... ... زعمـا لعمـر أبيـك ليس بمزعـم

وروى في اللسان: "وربّ البيت" موضع "لعمر أبيك". زعم ١٥/١٥٨، وقوله: "علقتها" بالبناء للمجهول، أي: أحببتها، و"عرضا" أي: عن غير قصد، وقوله: "زعما" بفتح الزاي والعين المهملة وسكونها، أي: طمعا، و "المَزْعم" المَطْمع.

يقول: علّقتها وأنا أقتل قومها فكيف أحبها وأنا أقتلهم؟ أم كيف أقتلهم وأنا أحبها؟ ثم رجع إلى نفسه يخاطبها بأن هذا ليس بفعل مثله.

والشاهد منه قوله: "وأقتل قومها" فإنه جملة حالية من التاء في "علّقتها"، وقد اقترنت هذه الجملة بالواو مع كون فعلها مضارعا مثبتا، وقد اختلف في تخريجها على أقوال:

الأول: ذكره الشارح. والثاني: أن ذلك ضرورة شعرية.

والثالث: أن الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي. ينظر: التصريح ١/٣٩٢-٣٩٣، ينظر البيت كذلك في: أوضح المسالك ٢/٣٥٦، وشرح الأشموني ٢/١٩٤، ومعجم شواهد العربية ٣٧٣.

(٣) من الآية ٥، من سورة الصّفّ.

وجملة الحال سوى ما قدّما   بواو او بمضمر أو بهما

جملة الحال -غير المتقدم- اختصاص ارتباطها بالضمير يشمل: الاسمية المثبتة، ومن ربطها بالواو خاصة: ﴿لئن أكله الذّئب ونحن عصبة﴾[1] ومن ربطها بالضمير خاصة: ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ﴾[2] ومن ربطها بهما[3]: ﴿وقد كانوا يُدعون إلى السّجود وهم سالمون﴾[4]، والمنفيّة[5]، فإنها قد ربطت بالضمير وحده، في نحو: ﴿والله يحكم لا معقّب لحكمه﴾[6] وبالواو وحدها في نحو:

---

(١) من الآية ١٤، من سورة يوسف.

فقوله تعالى: ﴿ونحن عصبة﴾ جملة اسمية حالية من ﴿الذئب﴾، وقد ارتبطت بالواو.

(٢) من الآية ٣٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٤، من سورة الأعراف، فقوله تعالى: ﴿بعضكم لبعض عدو﴾ جملة اسمية حالية من الضمير فى ﴿اهبطوا﴾ والرابط هو الضمير فقط وهو الكاف والميم.

(٣) في ب: "بها" موضع "بهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القلم.

فقوله تعالى: ﴿وهم سالمون﴾ جملة اسمية حالية من الضمير في ﴿يدعون﴾ والرابط هو الواو والضمير ﴿هم﴾.

(٥) قوله: "والمنفية" عطف على قوله: "الاسمية".

(٦) من الآية ٤١، من سورة الرعد.

وقوله: ﴿لا معقب لحكمه﴾ جملة حالية من لفظ الجلالة، ورابطها هو الضمير العائد إلى الاسم الجليل.

٢٠٢–دَهَمَ الشّتاءُولست أملك عدّة[١] ... ...

وبهما في نحو: ﴿**ولا تيمَّمُوا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيــه**﴾[٢]، والفعليّة[٣] المصدّرة بماض مثبت، فإنها ترتبط[٤] بالضمير وحده، نحو: ﴿**أو جاؤوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم**﴾[٥] وبالواو وحدها، نحو:

٢٠٣–فجئت وقدنَضَّت لنومٍ ثيابَها[٦] ... ...

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل، و لم أعثر على بقيته ولا على اسم قائله، وقد ذكره عبد السلام هارون في أجزاء الأبيات، واستشهد بهذا الجزء السيوطي في الهمع ٢٤٦/١، والشاهد منه قوله: "ولست أملك عدّة" فإنه جملة حالية ورابطها هو الواو.

(٢) من الآية ٢٦٧، من سورة البقرة.
وقوله تعالى: ﴿ولستم بآخذيه﴾ جملة حالية من الضمير في ﴿تيمموا﴾ ورابطها هو الواو والضمير الدال على الجماعة في ﴿لستم﴾.

(٣) قوله: "والفعلية" عطف على قوله: "الاسمية".

(٤) في ب: "تربط" موضع "ترتبط".

(٥) من الآية ٩٠، من سورة النساء.
وقوله تعالى: ﴿حَصِرَت صدورُهم﴾ جملة حالية من فاعل "جاء" ورابطها هو الضمير "هم".

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه هو قوله:
... ... لدى السّتر إلاّ لبسة المتفضّلِ
وقد سبق تخريجه.
والشاهد منه قوله: «وقد نَضَّت...» فإنه جملة حالية من ضمير الفاعل في "جئت" والرابط هنا هو: «واو الحال».

وتلزمها[١] في هذه الحال "قد"، وبهما، نحو: ﴿**أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم...**﴾[٢] والمصدّرة[٣] بمضارع منفي بـ"لم" ومن ربطها بالواو فقط قوله:

٢٠٤–ولقدخشيتُ بأن أموتَ و لم تَدُر للحرب دائرةٌ [على ابنيْ ضَمضمِ][٤]

---

(١) هذا هو مذهب الأخفش والكوفيين -عدا الفراء-وإنما ذهبوا إلى هذا تمسّكا بظاهر الآيات الواردة نحو قوله تعالى: ﴿أوجاؤوكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾، وقوله: ﴿وجاؤوا أباهم عِشاء يبكون﴾ وغير ذلك من الآيات، ولكون ذلك هو الأصل، فإن الأصل عدم التقدير، وذهب البصريون عدا الأخفش إلى إيجاب "قد" مع الماضي المثبت، وعللوا ذلك بأن "قد" تقربه من الزمن الحاضر، فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، و لم يسلم لهم ذلك من اعتراض، هذا وقد ما كثير من المحققين إلى مذهب الكوفيين هنا كالرضي، والشارح، والأشموني، وهو الأظهر عندي، لكثرة شواهده كثرة تفوق ادعاء الندرة أو الضرورة.
تنظر المسألة والخلاف فيها في: الإنصاف (٣٢) ٢٥٢/١، وشرح ابن يعيش ٦٩/٢، والكافية وشرحها ٢١١/١-٢١٢، والمقرب ١٥٣/١، والتسهيل ١١٣، والمساعد ٤٧/٢، وشرح الأشموني ١٩٧/٢.

(٢) من الآية ٧٥، من سورة البقرة.
فقوله: «وقد كان فريق منهم» جملة حالية من فاعل "يؤمنوا" ورابطها هو الواو والضمير الدال على الجمع في "منهم".

(٣) قوله: "والمصدّرة" عطف على قوله: "الاسمية" كما تقدم في المعطوفات قبله.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر الجاهلي عنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة، وقد سقط ما بين المعقوفين منه من: ب، وفي شرح الأشموني: "تكن" موضع "تدر".

ومن ربطها بالضمير فقط: ﴿وردَّ الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا﴾[1] ومن ربطها بهما: ﴿أنّى يكون لى غلام ولم يمسسنى بَشَر﴾[2] ويرد على كلام المصنف مواضع يمتنع دخول الواو فيها، وهي: الجملة المؤكّدة لمضمون جملة سابقة، نحو: «هذا الحقّ لاشكّ فيه»[3] والمصدّرة بماض واقع بعد "إلاّ" كقوله: ﴿ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزئون﴾[4] أو متلوّ

(=) والشاهد منه قوله: "ولم تدر" فإنه جملة حاليّة من فاعل "أموت" وفعلها مضارع منفي بـ"لم" ورابطها واو الحال فقط.

ينظر البيت في: الخزانة ١٢٩/١، وشرح الأشموني ١٩٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٤.

(١) من الآية ٢٥، من سورة الأحزاب.

والشاهد منها قوله: «لم ينالوا خيرا» فإنه جملة حاليّة من الاسم الموصول، وفعلها مضارع منفي بـ"لم" ورابطها هو الضمير المتصل في "ينالوا".

(٢) من الآية ٢٠، من سورة مريم.

والشاهد منها قوله: «ولم يمسسنى بَشَر» فإنه جملة حاليّة من "ياء المتكلم" العائدة إلى مريم، وفعلها مضارع منفي بـ"لم" ورابطها هو واو الحال وضمير المتكلم في: "يمسسني" العائد إلى مريم عليها السلام.

(٣) قوله: "لاشك فيه" حال مؤكّدة لمضمون "هذا الحقّ" وكما أن الواو لا تدخل في التوكيد لأن المؤكّد نفس المؤكَّد في المعنى، والشئ لا يعطف على نفسه، فكذلك لا تدخل الواو هنا.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة يس.

والشاهد منها قوله تعالى: «كانوا به يستهزئون» فإنه جملة حالية من الهاء والميم في "يأتيهم" وفعلها ماض واقع بعد "إلاّ" فلا تقترن بالواو -عند ابن مالك- لأن ما بعد "إلاّ" مفرد حكما أفاده الصبان ١٩٥/٢.

بـ"أو"[1]، نحو: «لأضربنّه ذهب أو مكث»[2] والواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فجاءها بأسُنا بياتاً أو هم قائلون﴾[3] والمصدّرة بمضارع منفيّ بـ"ما" كقوله:

٢٠٥-عهدتُك ماتصبووفيك شبيبة[4] ... ...

---

(١) في أ: "بما" موضع "بأو" وهو تحريف.

(٢) وسبب امتناع الواو هنا أن الفعل الماضي مقدر معه الشرط، إذ المعنى: لأضربنه إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذا المقدر معه، أفاده الصبان كذلك في حاشيته على شرح الأشموني ١٩٥/٢.

(٣) من الآية ٤، من سورة الأعراف.

فجملة"هم قائلون"-من القيلولةنصف النهار-حال معطوفةعلى"بياتا"وهو مصدر في موضع الحال، وإنما امتنعت الواو هنا كراهية اجتماع حرفي عطف صورةً.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، غير معروف القائل، وتمامه:

... ... فما لك بعد الشَّيب صبّاً متيَّما

وقوله: "تصبو" من الصَّبْوة، وهي الميل إلى النساء، زمن جهلة الفتوّة، اللسان "صبا" ١٨١/١٩، وقوله: "شبيبة" هي الفتاء والحداثة اللسان: "شبّ" ٤٦٢/١، وقوله: "متيَّما" مصدر ميمي، والتَّيم: هو ذهاب العقل من استعباد الهوى، ويقال: تيّمه الحبّ: إذا استولى عليه، اللسان: "تيم" ٣٤٢/١٤.

يقول: عرفتك تاركا للهوى في زمن الفتوّة والشباب فمالك قد أُصبت بالهوى، ورجعت إلى الصّبوة وقد تولت أيامها؟ والشاهد منه قوله: "ما تصبو" فإنه جملة حالية من كاف المخاطب في "عهدتك"، وفعل هذه الجملة مضارع منفي بـ"ما" واكتُفيَ فيها بالربط بالضمير، ولم تقترن به الواو؛ لأن المضارع المنفي بـ"ما" بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى "غير" فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو.

أفاده في التصريح ٣٩٢/١. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٥٤/٢، والهمع ٢٤٦/١، والدرر ٢٠٣/١، وشرح الأشموني ١٩٥/٢، وحواشي شرح ابن عقيل ٢٨١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٢.

أو بـ"لا" نحو: ﴿ما لكم لا تناصرون﴾.[١]

والحـال قـد يحذف ما فيها عَمِل وبعض ما يحـذف ذكـره حُظِـل

عامل الحال يحذف جوازا لدليل لفظيّ، كقولك: بلى راكبا، لمن قال: «ما جاء زيد»، ومثله: ﴿بلى قادرين﴾[٢] أي: نجمعها قادرين أو حاليّ، كقولك: "راشدا"، لمن تهيأ لسفر، و "مأجورا" لمن قدم من حج، ويحذف وجوبا في أربع مسائل.

الأولى: عامل الحال المؤكّدة لمضمون جملة، كما تقدم.[٣]

الثانية: عامل الحال المغنية عن الخبر، وقد سبق ذكرها في باب الابتداء.

الثالثة: ما دلّ على تدريج، إمّا في زيادة، نحو: «اشتريته بدرهم فصاعدا»، وإما في نقص، نحو: «بعته بدرهم فسافلا».

الرابعة: الحال المأتي بها للتوبيخ، نحو: أقاعداً وقد قام الناس؟ وقولهم[٤]: أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى؟

---

(١) من الآية ٢٥، من سورة الصافات، فقوله: ﴿لا تناصرون﴾ حال من ضمير الجمع قبله، ويقال فيه كما قيل في البيت السابق.

(٢) من الآية ٤، من سورة القيامة.

(٣) ينظر: ص٤١٩.

(٤) ينظر في: الكتاب ٣٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٦٥/٢، وأوضح المسالك ٣٥٩/٢، والتصريح ٣٩٣/١، وشرح الأشموني ١٩٩/٢.
فقوله: "تميميّا وقيسيّا" حالان منصوبتان بفعل محذوف وجوبا، تقديره "أتتحول".

التمييـــز

«اسم بمعنى» مِنْ مُبينٌ نكره ينصب تمييزا بما قد فسّره

ذكر في حدّ التمييز أربعة أوصاف.

أحدها: كونه اسما، فلا تمييز بفعل ولا حرف.

الثاني: كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة[١]، ولذلك كان نحو: «زيد حسن وجهه» منصوباً على التشبيه بالمفعول به، بخلاف: "حسن وجها" وحكم بزيادة "أل" في نحو:

٢٠٦- ... ... وطبت النفس[٢] ...

---

(١) ذهب إلى هذا البصريون، لأنه إذا كان معرفة كان مخصوصا، وإذا كان نكرة كان شائعا في نوعه، وهذا الأخير هو الذى يتفق مع معناه، هذا وقد تأوّل البصريون مافيه "أل" على زيادتها، والمضافات على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الخافض.
وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز مجيء التمييز معرفة متمسكين بما ورد من ذلك "بأل" نحو قوله: "وطبت النفس" أو مضافا، نحو: "سفه نفسه" و"بطر عيشه" و"رشد أمره" وتأوّل ذلك البصريون بما يتقدم.
تنظر المسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٣٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة ٣١٦/١، وشرح ابن يعيش ٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٣/١، والتسهيل ١١٥، وأوضح المسالك ١٨٢/١، والمساعد ٦٦/٢، والهمع ٢٥٢/١، والتصريح ٤٥١/١، وشرح الأشموني ١٩٦/١.

(٢) هذه الجملة من بيت من الطويل وهو لرشيد بن شهاب اليشكري، وقيل اسمه: راشد.
والشاهد منه قوله: "وطبت النفس" فقد احتج به الكوفيون لمذهبهم القائل بصحة مجيء التمييز معرفة، ورده البصريون، وحكموا بزيادة "أل" فيه.

كما سبق.

الثالث: كونه بمعنى "مِنْ"، فخرجت الحال، لأنها بمعنى: "في".

الرابع: كونه مبينا لما أبهم من اسم، كـ"رطل زيتا"، أو جملة، كـ«طاب زيد نفسا» فخرج به نحو:

٢٠٧- استغفر الله ذنبا ...[1]   ...   .

ونحو: ﴿لاريب فيه﴾[2]، إذ هما في تقدير: "مِن" إلاّ أنهما ليسا لبيان ماأبهم، والتمييز منصوب، والعامل فيه: مافسّره من المبهم قبله، فإن كان المبهم اسما[3] فهو فهو العامل[4] فيه، وإن كان جملة: فالعامل فيه: ماهو

(١) هذا بعض بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وتمامه قوله:
...   ...   لست محصيه   ربَّ العباد إليه الوجه والعمل
والشاهد منه قوله: «استغفر الله ذنبا» فإنه منصوب على نزع الخافض، كما ذكر الشارح، ولكنه ليس لبيان مجمل، فخرج بهذا عن كونه تمييزا.
ينظر البيت في: الكتاب ١/٣٧، والمقتضب ٢/٣٢١، وشرح ابن يعيش ٧/٦٣، وأوضح المسالك ٢/٣٦٢، والهمع ٢/٨٢، والتصريح ١/٣٩٤، والخزانة ٣/١١١، وشرح الأشموني ٢/٢٠١، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢ .

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآيتين ٩،٢٥، من سورة آل عمران، ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٧، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من سورة السجدة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من سورة الجاثية.

(٣) أي: مفردا.

(٤) لم يذكروا في هذا خلافا لأحد من النحويين، فهو محلّ اتفاق منهم، وإنما اختلفوا في توجيه كون الاسم في نحو: «اشتريت رطلا زيتا» قد عمل النصب.
ينظر خلافهم في ذلك في: التصريح ١/٣٩٥، وحواشي أوضح المسالك ٢/٣٦٣

المسند[1] فيها من فعل أو شبهه.

كشبر أرضا وقفيز بُرّا   ومَنَوين عسَلا وتمرا

هذا تمثيل لمبيّن الاسم المبهم الدالّ على مقدار، وينقسم إلى أربعة أنواع:

الأول: مادلّ على مساحة، كـ"شبر أرضا"، و"ذراع خزّا".[2]

الثاني: مادلّ على كيل، كـ«قفيز برّا[3]، ومكّوك أرزا».[4]

الثالث: مادلّ على وزن، كـ"مَنَوَين[5] عسَلا"، و"رطل زيتا".

(١) ذهب إلى هذا سيبويه: الكتاب ١/٢٠٥، والمبرد: المقتضب ٣/٣٢، والمازني، والناظم (شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥).
وذهب قوم إلى أن الناصب له هو نفس الجملة التي انتصب التمييز بعد تمامها، واختاره ابن عصفور: المقرب ١/١٦٤، محتجا بأنه قد لايكون في الجملة المميّزة فعل ولا وصف، كما في نحو: «هذا أخوك إخلاصا». فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكر، وقد رد الرضي هذا المذهب بما لايتسع المقام بذكره. ينظر في شرح الكافية ١/٢١٨.
وتنظر المسألة في شرح الجمل ٢/٢٨٣-٢٨٤، والتصريح ١/٣٩٥، وشرح الأشموني ٢/٢٠٢ .

(٢) الخزّ: نوع من الحرير.

(٣) القفيز: من المكاييل المعروفة، وهو ثمانية مكاكيك، ومن الأرض: قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا. اللسان "قفز" ٧/٢٦٢ .

(٤) المكّوك: طاس يشرب به، أعلاه ضيق ووسطه واسع، وهو مكيال معروف وقدره: صاع ونصف. اللسان "مكك" ١٢/٣٨١ .

(٥) المنوان: تثنية: مَنًا -بالتخفيف- وهو مكيال يكال به السَّمْنُ وغيره، ويثنى على مَنَيان أيضا والجمع: أمناء، وبنو تميم يقولون: منّ ومنّان وأمنان. اللسان "منى" ٢٠/١٦٧ .

الرابع: العدد، ولم يذكره المصنف هنا، لكونه أفرد له بابا.

ويلتحق بالمقدار ماأشبهه من قوله تعالى: ﴿مثقال ذرّة خيرا يره﴾[١] وقوله:[٢] ﴿ولو جئنا بمثله مَدَدا﴾[٣] ﴿فلن يقبل من أحدهم مِلءُ الأرض ذهبا﴾[٤]، وقولهم: «عندى راقودٌ[٥] خلاًّ» و«إنّ لنا غيرَها إبلا».[٦]

وبعد ذى وشبهها اجرره إذا   أضفتها كـ«مُدُّ حنطةٍ غِذا»

لك في غير العدد أن تجر مميّز الاسم بإضافته إليه، فتقول: "شِبْرُ أرض" و"قفيزُ برٍّ" و"مَنَوا عَسَلٍ" و"صاعًا تمرٍ" و"راقودُ خلٍّ".

والنصبُ بعد ماأضيف وجبا   إن كان مثل: «ملءُ الأرضِ ذهبا»

هذا مستثنى من التمييز الذى يجوز جره، بإضافة الاسم إليه، وهو ماكان الاسم فيه مضافا قبل تمييزه، نحو: ﴿ملءُ الأرض ذهَبا﴾[٧]

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة.
فمثقال الذّرّة: شبيه بما يوزن به، وليس اسما لشيء يوزن به عُرفا. تصريح ٣٩٦/١ .
(٢) سقط "قوله" من : ب.
(٣) من الآية ١٠٩، من سورة الكهف.
فمثل: شبيه بالمساحة، وليس مساحة حقيقية، وإنما دلّ على المماثلة. تصريح ٣٩٦/١ .
(٤) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.
فـ"ذهبا" تمييز لملء، ولايجوز جره بالإضافة، لأنه مضاف، فامتنع إضافته مرة أخرى. تصريح ٣٩٧/١ .
(٥) الرّاقود: دَنٌّ طويل الأسفل، وجمعه: رواقيد. اللسان "رقد" ١٦٤/٤ .
(٦) ينظر في: أوضح المسالك ٣٦٦/٢، والتصريح ٣٩٦/١، والأشموني ٢٠٣/٢ .
(٧) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.

و﴿مثقال ذرّة خيرا﴾[١] ونحوه[٢] فإنه يتعين نصب التمييز فيه، ولايجوز[٣] جره بالإضافة.

والفاعلَ المعنى انصبنْ بأفْعَلا   مُفضّلا، كـ«أنت أعلى منزلا»

إذا جيء بالتمييز بعد "أفعل التفضيل" نصب إن كان هو الفاعل فى المعنى، نحو: «أنت أعلى الناس منزلا، وأكرمهم حسبا» لأن أصله «علا منزِلُكَ، وكَرُمَ حسبُك» فإن لم يكن فاعلا فى المعنى جر بالإضافة، نحو: «أنت أزهد عالم، وأشجع مقاتل» ويستثنى من ذلك ماكان "أفعل التفضيل" فيه مضافا، فإنه ينتصب تمييزه، وإن لم يكن[٤] فاعلا في المعنى، نحو: «هو أكرم الناس رجلا».

وبعد كلِّ ما اقتضى تَعَجُّبا   ميّز، كـ«أكرِمْ بأبي بكرٍ أبا»

التمييز بعد مادل على التعجب من أقسام تمييز الجملة[٥]، لا من تمييز الاسم، سواء كان بعد "ماأفعلَ" نحو: «ماأحسن زيدا أخا» أو بعد "أَفْعِلْ" نحو: «أكرم بأبي بكر أبا» أو بعد غيرهما، مما يدل على التعجب، نحو: «لله درُّه فارسا» و«واها له رجلا»

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة.   (٢) سقط "ونحوه" من : ب.
(٣) هذا إن كان المضاف لايصح إغناؤه عن المضاف إليه، كما مثل الشارح، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو: «هو أشجع الناس رجلا» و«هو أشجع رجل».
ينظر: الهمع ٢٥٠/١، وشرح الأشموني ٢٠٤/٢.
(٤) سقط "يكن" من : ب.
(٥) المراد به: تمييز النسبة الواقعة بين ركني الجملة.

و«ويلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ[1] حربٍ».

واجرر بـ"مِن" إنْ شئت غيرَ ذى العَدَد   والفاعلِ المعنى كـ«طِبْ نفساتُفد»

يجوز جر التمييز بـ"مِن" إن كان تمييزا للاسم، نحـو: «عنـدى رطـل مـن زيت، وذراع من كتّـانٍ، وراقـودٌ مـن خـلٍّ» إلاّ في الـدالّ على العـدد، نحـو: "عشرون درهما" فلا يدخل فيه "مِن" وأمّا تمييز الجملة، فلا يجوز جره بـ"مِـن" إن كان فاعلا فى المعنى، سواء كان محولا عن الفاعل في جملة متضمنة للفعـل، كـ«طاب زيدٌ نفسا» فإن أصله: طابت نفسُ زيـدٍ، كمـا سبق، أو فـى جملـة يمكن ردها إلى الفعل، وجعل التمييز فاعلا، نحو: "زيد أكثر مالا" لأنك تقول: كثُر مالُه، أما الفاعل في المعنى[2] الذى لايمكـن رده إلى الفـاعل صناعـة، نحـو: «لله درُّهُ فارسا».

٢٠٨-...   ...   .   وأَبْرحَـتْ جــــارا[3]

(١) هذا الحديث قاله الرسول -ﷺ- في أبي بَصير.

ينظر في صحيح البخـاري، كتـاب الشـروط ١٨٣/٣، ومسند أحمد ٣٣١/٤، وسنن أبي داود، كتاب الجهاد ٢٠٩/٣، والمِسْعَرُ هو: ماتحرك به النار من حديد أو خشب أو نحوه، ويجمع علـى مساعير ومساعر، ومسـعر الحـرب هـو الـذى يوقدها. ينظر: اللسان "سعر" ٣٠/٦ .

قلت: وإنما يكون الحديث وقولهـم: " لله دره فارسـا" مـن تمييز الجملـة إذا كـان مرجع الضمير فيهما معلوماً. فإن لم يكن مرجعه معلوماً فهو من تمييز الإسم.

(٢) سقط قوله: "في المعنى" من: ب.

(٣) هذه الجملة بعض من الشطر الثانى من بيت من المتقارب، للأعشى: ميمـون بـن قيس، والبيت هو:

تقول: ابنتيّ حين جدّ الرّحيـــــل   أبرحتَ ربّاً وأبرحت جارا ==

و"نعم زيدٌ رجلا" فإنه يجوز جره بـ"مِن" نحو:

٢٠٩-...   ...   ...   فنِعْـمَ المـرءُ مـن رجـل تهـامي[1]

ومما يرد على إطلاق المصنّف: التمييز المحوّل فى المعنى عن مفعول، نحـــو:

(=) أبرحت: من البراح، وهـو المتسع مـن الأرض المنكشـف، والرّب: هـو المـالك، والمعنى: أبرحتَ من ربٍّ ومن جار، أي بلغت غاية الفضل في هذا النوع، وتبيّن فضلك تبيّن البراح من الأرض.

والشاهد منه: "ربّا"، و"جارا" فإنهما منصوبان على التمييز على معنى "مـن" كما تقدم.

ينظر البيت في: الكتاب ١٧٥/٢، والمفصل من خلال شرح ابـن يعيش ٧٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٠/١، وشرح الكافية ٢٢٤/١، وأوضح المسـالك ٣٦٧/٢، والخزانة ٣٠٢/٣-٣٠٧، ومعجم شواهد العربية ١٤٧ .

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لأبي بكر بن الأسـود الليثي، وقيـل: لبجـير بـن عبدا لله القشيري، قاله في رثاء هشام بن المغيرة -أحد أشراف مكة- وأنا أذكـره مع بيت يسبقه، وهما قوله:

فدعـنى أصطـبح يابكـر إنى   رأيـت المـوت نقّـب عـن هشـام

تخـيّره فلـم يعـدل سِـواه   فنعـم المـرء مـن رجـل تهـــامي

وبعضهم يروى صدر الشاهد:

تعمّـده ولـم يعظُـم عليــه   ...   .

والشاهد منه قوله: "رجلٍ" فإنه تمييز، وهو فاعل في المعنى، لكنـه لمـا كـان غـير محوّل عن الفاعل جاز فيه أن يجر بـ"مِن".

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٣٣/٧، وأوضـح المسـالك ٣٦٩/٢، والهمـع ٨٦/٢، والـدرر ١١٢/٢، والتصريـح ٣٩٩/١، وشـرح الأشمونـي ٢٠٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٠ .

﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾[1] فإنه لايجوز جره بـ"مِن".

وعامـلَ التمييـز قـدِّمْ مطلقـــا والفعلُ ذو التصريف نـزرا سبقا

عامل التمييز مؤثر فيه، فتقدمه عليه هو الأصل، ثم هذا الأصـل لازم إن كان العامل اسمـا أو فعـلا غـير متصرف، كـ«فِعلي التعجب،ونعـم وبئـس» وغالب[2] إن كان فعلا متصرفـا، كـ«طـاب زيـد نفسـا» و«غرسـتُ الأرض شجرا»، وقد يتقدم التمييز عليه قليلا، نحو:

(١) من الآية ١٢، من سورة القمر.

(٢) هذا يحتاج إلى شيء من التوضيح، فـأقول -بنـاء علـى مـا اسـتظهرته مـن كـلام النحاة-: «ذهب سيبويهِ وجمهور البصريين والكوفيين إلى منع تقديم التمييز على عامله وإن كان فعلا متصرفا، وذلـك لأنـه في الغـالب محـول عـن فـاعل، فكمـا لايصح تقديم الفاعل على فعله لايصح هنا، أضف إلى ذلك أنه قد أوهـن بـزوال رفعه وإلحاقه بالفضلات، فـلا يـزاد وهْنـاً بتقديمـه علـى الفعـل، وذهـب المـازني والكسائي والمبرد، والجرمي إلى جـواز تقديمـه وذلـك لأن الفعـل عـاملٌ قـويَ بالتصرف، فمنْعُ تقديم معموله -وليس فاعلا في اللفظ- لا موجب له.

هذا وقد ارتضى ابن مالك هذا المذهب وقال به في تسـهيله وكافيتـه، وقـد عقـد ابن الأنباري لهذا الخلاف مسألة بيّن فيها أدلة كل فريق وحجتـه، وهـي المسـألة (١٢٠)، والشارح هنا عبّر بالأغلبية، فكأنه أراد الجمـع بـين المذهبـين إذ لم يقـل بالمنع الباتّ ولم يعبّر بما يدل على التساوي، وأشد منه في ذلك ابن هشـام، فإنـه جعل التقديم من النادر، هذا... وإني لأرى الشارح في هذه المسألة، وذلـك لأن في ادعاء الندرة في كل ماورد من النصوص مقدما فيه التمييز علـى عاملـه نظـرا، كما أن تعليل المانعين بأنه في الأصل فاعل غير مسلّم، إذ ربما يخـرج الشـيء عـن أصله ولا يراعَى ذلك الأصل، كمفعول، مالم يسم فاعله فإنـه كـان يتقـدم علـى الفعل، لما كان منصوبا، فلما قام مقامه الفاعل لزمه الرفع. --

٢١٠-... ... ... وما كان نفسا بالفراق تطيب[1]

واختار المصنف[2] أنه لايختص بالضرورة.

(=) وتنظر الآراء في: الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥، والمقتضب ٣٦/٣، والتسـهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٧٧٥/٢-٧٧٦، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢ .

تنظـر المسـألة في: الأصـول ٢٢٣/١-٢٢٤، والخصـائص ٣٨٤/٢-٣٨٥، والتبصرة ٣١٨/١-٣١٩، وشرح ابن يعيش ٧٤/٢، وشرح الكافيـة ٢٢٣/١، والإيضاح في شرح المفصـل ٣٥٦/١-٣٥٧، وشـرح الجمـل ٢٨٣/٢-٢٨٤، والهمع ٢٥٢/١، والتصريح ٤٠٠/١ .

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وأكثر الأقـوال علـى أنـه للمخبـل السعدي، وقيـل: لقيس بن الملوح، كما نسب إلى أعشى همدان، وصدر هذا البيت قوله:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَهـــا ... ...

والشاهد منه قوله: "نفسا" فإنه تمييز، وقد تقدم على عاملـه "تطيـب" وفي بعـض الروايات "سلمى" موضع "ليلى، وفي بعضها "كاد" موضع "كـان"، وفي بعضهـا "يطيب" موضع "تطيب، وبهذا البيت ونحوه احتـج الفريـق القـائل بجـواز تقديـم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا، وقد رده المانعون بأن الرواية الصحيحة للبيت:

... ... ومـا كان نفسـي بالفـراق تطـيب

فعليها لايكون في البيت شاهد للمسألة لخروجه عن التمييز.

ينظـر البيـت في: المقتضـب ٣٦/٣-٣٧، والخصـائص ٣٨٤/٢، والتبصـرة ٣١٩/١، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشـرح ابـن يعيـش ٧٣/٢-٧٤، والإيضـاح في شـرح المفصـل ٣٥٧/١، وشـرح الكافيـة الشـافية ٧٧٨/٢، واللسـان "حبـب" ٢٨١/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢، والهمع ٢٥٢/١، والدرر ٢٠٨/١، وشرح الأشموني ٢٠٨/٢، وحواشي التوضيح ٣٧٣/٢ .

(٢) ينظر التسهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ .

حـروف الجـر

لا يقـع حـرف الجـر إلاّ متعلقـا[1] بفعـل أو مـا في معنـاه، إمـا ظـاهرا، كـ﴿أنعمتَ عليهم﴾[2] وإمّا مقدرا تقديرا لازما[3]، كالواقع خبرا، أو صفة أو صلة، أو حالا، أو تقديرا جائزا، كما في نحو "بسم الله"[4] ويستثنى من ذلـك الجار الزائد، في نحو: ﴿كفى با لله﴾[5] و "ما فيها من أحد"، فإنـه لا[6] يتعلق بشيء و"لعل" على لغة من[7] جرّ بها، والصحيح أن "كاف التشبيه" يصح[8]

(١) هـذا عند البصريين، وقـد تقدم الكـلام على هـذا المتعلق، والخلاف فيـه في ص١٣٣، وأما الكوفيون فإنه لا يحتاج -عندهم- إلى شئ يتعلق به.
تنظر المسألة في: شرح ابن يعيش ١/٩٠-٩١، وشرح الكافية ١/٩٢-٩٣، وشرح الجمل ١/٣٤٧، والتصريح ١/١٦٦، وشرح الأشموني ١/٢١٢ .

(٢) من الآية ٦،من سورة الفاتحة، والجار والمجرور -عليهم- متعلق بالفعل "أنعمت".

(٣) إنما وجب تقديره لقيام الظرف والجار والمجرور مقامه، وقد خالف فى ذلـك ابـن جنى، حيث أجاز إظهاره. ينظر: المراجع السابقة.

(٤) يقدر في هذا ونحوه بـ"أبدأ" أو "بدأت" وقد ترك لدلالة الحال عليه.

(٥) هذا جزء من سبع عشرة آية من القرآن الكريم، وهـو مـن الآيـات ٦، ٤٥ -في موضعين- ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١ من سـورة النسـاء، ومـن الآيـة ٤٣، من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦، من سورة الإسراء، ومـن الآيـة ٥٢، مـن سورة العنكبوت، ومن الآيات ٣، ٣٩، ٤٨، من سورة الأحزاب، ومن الآية ٨، من سورة الأحقاف، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) سقطت "لا" من: ب. (٧) سيذكر الذين يجرون بها بعد قليل.

(٨) ينظر في: شرح الكافية ٢/٣٤٤-٣٤٥، ورصف المباني ٢٧٥، والجنى الداني ١٣٧ .

تعلقها بالعوامل، خلافا للأخفش، وكذلك "رُبّ"[1] خلافا للرماني.

هاك حروف الجر وهي: مِن، إلى ... حتّى،خلا،حاشا،عدا،في،عن، على
مذ، منذ، ربّ،اللام،كي،واو، وتا ... والكاف، والباء، ولعلّ، ومتى

ذكر من حروف الجر[2] هنا عشرين حرفا، منها ثلاثة سبق الكلام عليها في الاستثناء، وهي: خلا، وحاشا، وعدا، وبقيتها يأتي الكلام عليها مفصلا حيث يذكره، إلاّ ثلاثة لم يذكرها في التفصيل لندور الجر بها، وهي: "كي" ومعناها التعليل، ولا تجر إلاّ ثلاثة أشياء:

أحدها: "أنْ" المصدرية وصلتها، نحو:

٢١١- ... ... كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا[3]

فـ"ما" زائدة،و"أنْ وصلتها" في محل جر بـ"كي" ولو باشرت الفعل نحو:

(١) ينظر كلام النحاة في تعلق "رُبَّ" في: شرح ابن يعيش ٨/٢٨-٢٩، وشرح الكافية ٢/٣٤٤، والجنى الدانى ٤٢٧، والهمع ٢/٢٧ .

(٢) سقط "الجر" من: ب.

(٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر العذري، وقيل لحسان بن ثابت -﵁- والبيت بتمامه هو:
فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أنْ تغُرَّ وتَخْدَعا
ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٩/١٤، ورصف المباني ص٢٩٢، والجنى الدانى ٢٧٦، والمغنى، الشاهد ٣٣٤، وأوضح المسالك ٣/١١، والشذور ص٣٥٣، والهمع ٢/٥، والدرر ٢/٥، والتصريح ٢/٣، والخزانة ٨/٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، وشرح الأشموني ٢/٢١١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٩ .

«أردت كي يقوم زيد» فهل[1] هي جارة و"أن" مقدرة بعدها ؟ أو مصدرية ناصبة واللام مقدرة قبلها ؟ على قولين.[2]

الثاني: «ما المصدرية» نحو:

٢١٢- ... ... فإنما يراد الفتى كيما يضرّ وينفع[3]

الثالث: "ما الاستفهامية" كقولهم:[4] "كيمه؟" -في السؤال عن العلّة- و"لعل" والجر بها: لغة عُقَيلية، وهي على بابها من الترجي، ولهم في لامها الأولى: الإثبات والحذف، وفي الثانية: الفتح والكسر، وبهما روي:

٢١٣- لعلّ ا للهِ فضّلكم علينا[5] ... ...

(١) سقط "هل" من: ب.

(٢) ينظر القولان في رصف المباني ٢٩٠، والجنى الداني ١٧٧، والمغني ١٩٩، والشذور ٣٥٣-٣٥٤، والتصريح ٣/٢، وحواشي الأوضح ١٣/٣ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وشيء من صدره، والبيت لقيس بن الخطيم، وقيل للنابغة، وهل هو الذبياني أو الجعدي ؟ روايات، وصدر هذا البيت، قوله:

إذا أنت لم تنفع فَضُـرّ فإنمـا ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: "كيما" حيث دخلت "كي" التعليلية على "ما" المصدرية، عند الأخفش، وقال غيره: "ما" كافة لـ"كي" عن نصب المضارع، والفعل مؤول بالمصدر على القولين.

ينظر البيت، والخلاف في نوع "ما" في: الجنى الداني ٢٧٦، وأوضح المسالك ١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٣٣٢، والتصريح ٣/٢، والخزانة ١٠٥/٧، وشرح الأشموني ٢١١/٢، وينظر: معجم شواهد العربية ٢٧١ .

(٤) في أ: "كقوله" موضع: "كقولهم".

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، وقائله مجهول، وتمامه: ==

و"متى" وهي بمعنى "مِن الابتدائية" والجر بها: لغة هذيلية، ومن كلامهم: «أخرجها متى كمِّه» أي: من كمّه.

بالظاهر اخصص منذ، مذ، وحتى ... والكافَ، والواوَ، ورُبَّ، والتا[1]

وما رووا من نحو: "رُبَّهُ فتًى" ... نزرٌ، كذا "كها" ونحوه أتى

هذه الأحرف السبعة تختص بأنها لاتجر إلاّ الأسماءَ الظاهرة، دون الضمائر إلاّ أن "رُبَّ" قد سُمع دخولها على ضمير الغائب بصيغة الإفراد والتذكير مفسّرا بنكرة بعده، مطابق للمعنى، نحو:

٢١٤- ... ... وربّه عَطِباً أنقذتُ من عَطَبِه[2]

(=) ... ... بشيء إنّ أمّكم شَريم

و"شريم" بفتح الشين -فَعيل بمعنى مفعول- والشريم: المرأة المفضاة التى اتحد مسلكاها. اللسان "شرم" ٢١٤/١٥.

والشاهد منه قوله: "لعلّ ا للهِ" حيث استعمل "لعل" حرف جر، فجر بها الاسم الكريم، على لغة عُقَيل.

(١) تجاوز الشارح البيت الذى يلى هذا البيت إلى مابعده، ثم عاد إلى المتروك وجاء به، فقدّم وأخّر.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، غير معروف القائل، وصدره:

واهٍ رَأَبْتُ وشيكا صدْعَ أعظُمِه ... ... البيت.

وصدره في اللسان:

كائِنْ رَأَبْتُ وهايا صدع أعظمه ... ورُبَّه ... ...

"كين" ٢٥٥/١٧ .

و"وشيكا" سريعا، و"الصدع": "الشقّ"، والعطِب الأول: صفة مشبهة، وهي بكسر الطاء، والثاني: بفتحها، مصدره، وهو: الهلاك.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٢/٣، وشرح الأشموني ٢١٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٣ .

إلاّ أنه شاذّ من وجهين:

أحدهما: دخول "رُبَّ" على المضمر.

الثاني: تأخّر مفسِّر الضمير عنه، وكذلك جاء في الشعر "كها"[١]، ونحوه من دخول الكاف على الضمير كقوله:

٢١٥- ... ... وإن كان إنْسا ما كها الإنس تفعل[٢]

وكقولـــه:

٢١٦- ... ولا تَرَى بَعْلاً ولا حلائلا[٣] ...

---

(١) سقط "كها" من: ب.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من لامية العرب، للشنفَرى، العدّاء الأزدي، وفي بعض الروايات: "وإن يك" موضع "وإن كان"، وصدره قوله:

فإن يك من جنٍّ لأبرحُ طارقا ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: "كها" حيث جرت الكاف الضمير المتصل، والشأن فيها أن تجر الاسم الظاهر، وإنما وقع هذا لضرورة الشعر.

وينظر البيت في: الهمع ٢/٣٠، والدرر ٢/٢٦، والخزانة ١١/٣٤٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧٩ .

(٣) هذان بيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج، وقيل للعجاج نفسه، والشاعر يصف حماراً وحشيا وأتنه، والبعل: الزوج، والحليلة: الزوجة، والحاظل والعاضل سواء، وهو المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن.

والشاهد منهما قوله: "كه" و"كهن" فقد دخلت الكاف على الضمير المتصل للضرورة. وانظر البيتين في: الكتاب ٢/٣٨٤، وشرح الكافية ٢/٣٤٤، والمقرب ١/١٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٩١، وأوضح المسالك ٣/١٨، والهمع ٢/٣٠، والدرر ٢/٢٧، والتصريح ٢/٤، والخزانة ١٠/١٩٥-١٩٦، وشرح الأشموني ٢/٢١٥، ومعجم شواهد العربية ٥١٩ .

٢١٧- ... كهُو ولا كهُنَّ إلاّ حاظلا ...

وقد ندر دخول "حتىّ" على المضمر أيضا، نحو:

٢١٨- ... إليك حتى بلغت حتّاك[١] ...

واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرُبّ منكّــرا، والتــاءُ لله وَرَبّ

الأحرف السبعة المختصة بالظواهر منها ثلاثة تدخل على جميع الظواهر معرّفها ومنكّرها، من أسماء الله أو من غيرها، من مرادٍ به الوقت أو غيره، وهي: الكاف، والواو، وحتّى، والأربعة الباقية منها اثنان تختص بهما ظروف الزمان من الظواهر، فلا يجران غيرها[٢]، وهما: "منذ" و"مذ" ويأتي الكلام عليهما، وواحد تختص به النكرات دون المعارف، وهو "رُبَّ" وواحد يختص باسم الله تعالى و"رَبّ" وهو"التاء" في القسم، نحو:﴿تالله﴾[٣] ولا تجر "رَبّ"

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لحميد بن الأرقط، والجدير ذكره أنني لم أعثر على موافق للشارح في هذه الرواية -رغم البحث الطويل- وإنما الموجود:

... إليك حتى بلغت إياكا ...

وقبله قوله:

... أتتك عَنْسٌ تقطع الأراكا ...

أي: سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك، وقد وضع الشاعر الضمير المنفصل "إياك" موضع الضمير المتصل "الكاف" لداعي الضرورة.

وينظر البيت في: الكتاب ٢/٣٦٢، والخصائص ١/٣٠٧، والإنصاف ٦٩٩، وشرح ابن يعيش ٣/١٠٢، ورصف المباني ص٢١٦، والخزانة ٥/٢٨٠-٢٨١، ومعجم شواهد العربية ٥١٢ .

(٢) في ب: "غيرهما" موضع: "غيرها" وهو تحريف.

(٣) من الآيات: ٧٣،٨٥،٩١،٩٥، من سورة يوسف، ومن الآيتين: ٥٦،٦٣، من سورة النحل، ومن الآية ٥٧، من سورة الأنبياء، ومن الآية ٥٦، من سورة الصافات.

إلاّ مضافا إلى الكعبة، أو إلى ياء المتكلم، نحو: "تَرَبِّ الكعبة" و"تَرَبّي" وحكى بعضهم "تَالرحمنِ"، و"تَحياتِك لأفعلنّ"[1]، وإن ثبت فهو في غاية الندور، أمّا السبعة الباقية من حروف الجر وهي: "مِن" و"إلى" و"في" و"عن" و"على" و"الباء" واللام، فتجر الظاهر والمضمر، ولا تمتنع من شيء من الظواهر، نحو: ﴿منك ومن نوح﴾[2] ومُثُلُها ظاهرة.

بعّض وبيّن وابتدئ في الأمكنه ... بـ"مِن" وقد تأتي لبدء الأزمنه

وزيدَ في نفي وشبهه فجرّ ... نكرةً، كـ«ما لباغٍ مِن مَفَرّ»

ذكر لـ"مِن" خمسة معان، تتضمن هذان البيتان منها أربعة:

أحدها: التبعيض، ويعرف بصحة وقوع "بعض" موقعها، نحو: ﴿خُذْ مِن أموالهم صدقة﴾.[3]

الثاني: بيان الجنس، ويعرف بصحة الإخبار بما[4] بعدها عما قبلها، نحو: ﴿أساور مِن ذَهَب﴾.[5]

الثالث: ابتداء الغاية، بلا خلاف في المكانية، نحو: ﴿أنزل من السّماء ماء﴾[6]

---

(١) سقط "لأفعلنّ" من: ب. (٢) من الآية ٧، من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ١٠٣، من سورة التوبة.

(٤) في ب: "بها" موضع: "بما" وهو تحريف.

(٥) من الآية ٣١، من سورة الكهف، والآية ٢٣، من سورة الحج، والآية ٣٣، من سورة فاطر.

وقوله: "مِن ذهب": بيان لأساور، أي: هي ذهب.

(٦) من الآية ٩٩، من سورة الأنعام، ومن الآية ١٧، من سورة الرعد، ومن الآيتين ١٠، ٦٥، من سورة النحل، ومن الآية ٦٣، من سورة الحج، ومن الآية ٢٧، من سورة فاطر، ومن الآية ٢١، من سورة الزّمر.

وتأتي لابتداء الغاية الزمانية على الأصح[1]، نحو: ﴿ولقد أرسلنا من قبلك﴾.[2]

الرابع: تأكيد النفي، بإرادة التنصيص على عموم المنفي، بأن تزاد بعد نفي أو شبهه، وهو: النهي والاستفهام بهل، ونحو: ﴿ما يأتيهم من رسول﴾[3] وتقول: «لاتضرب من أحد» و﴿هل من خالق غير الله؟﴾[4]

---

(١) ذهب إلى هذا الكوفيون والأخفش في معاني القرآن ٢/٣٣٧، وابن درستويه، واستدلوا له بقوله تعالى: ﴿من أولِ يومٍ أحقُّ أنْ تقومَ فيه﴾ وبغيره.

وذهب جمهور البصريين إلى أن "مِن" لا تكون لابتداء الغاية الزمانية، وحملوا ماأورد الفريق الأول على حذف مضاف، والتقدير في الآية: «من تأسيس أول يوم» وأجيبوا بأن الأصل عدم الحذف.

هذا ... وقد رجح الشارح مذهب الكوفيين ومن رأى رأيهم من البصريين وقد اختاره ابن هشام في أوضحه، ويظهر لي وجاهته لظهوره في الآية السابقة، وفي ماوراه البخاري من قول أنس -ﷺ- : "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة" وما حكاه الأخفش من قولهم: «من الآن إلى الغد» وقول النابغة الذبياني في وصف السيوف:

تُخُيِّرن من أزمان يوم حَليمةٍ ... إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلَّ التّجارب

ولكون الأصل عدم الحذف، كما أن تقدير المانعين لم يسلم من الاعتراض.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المفصل وشرحه لابن يعيش ٨/١١، وشرح الكافية ٢/٣٢١، والجنى الداني ٣١٤، والتسهيل ١٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢١، والمساعد ٢/٢٤٦، والتصريح ٢/٨، وشرح الأشموني ٢/٢١٨.

(٢) من الآية ١٠، من سورة الحجر، ومن الآية ٤٧، من سورة الروم.

(٣) من الآية ٣٠، من سورة يس. (٤) من الآية ٣، من سورة فاطر.

ولا تجرّ في هذه الحال إلاّ نكرة[١]، ولا تكون النكرة إلاّ فاعلا أو مفعول أو مبتدأ، كالمُثُل السابقة.

الخامس: البدل، وقد ذكره في البيت الذى بعده، ويعرف بصحة وقوع "بدل" في موضعها، نحو: **﴿أرضيتم بالحياة الدّنيا من الآخرة؟﴾**[٢] ومن معانيها المشهورة: الظرفية، نحو: **﴿إذا نودي للصّلاة من يوم الجمعة﴾**[٣] والتعليل نحو: **﴿ممّا خطاياهم أُغرقوا﴾**.[٤]

للانتها "حتّى" و"لام" و"إلى" — و"مِن" و"باء" يفهمان بدلا

هذه الأحرف الثلاثة، وهي: "إلى" و"حتى" و"اللام" تستعمل لانتهاء الغاية، نحو: **﴿فسقناه إلى بلد ميّتٍ﴾**[٥] و**﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾**[٦] **﴿كلٌّ يجرى لأجل مسمّى﴾**[٧] إلاّ أنّ "إلى" تختص بذلك،

(١) هذه الشروط اشترطها الجمهور، وأجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادتها بلا شرط، ووافقهم الناظم في التسهيل (١٤٤) وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط، نحو: «قد كان من مطرٍ» و«قد كان من حديث فخل عنّي» وكل ذلك مسموع. تنظر المراجع السابقة، ورصف المباني ص٣٩١.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٩، من سورة الجمعة.

(٤) من الآية ٢٥، من وسورة نوح.
وهذه قراءة أبي عمرو بن العلاء، وقرأ الباقون "خطيئاتهم".
ينظر: النشر ٢/٣٩١، والحجة ٧٢٦، والبدور ٣٢٧، والمهذب ٢/٣٠٦.

(٥) من الآية ٩، من سورة فاطر. (٦) الآية ٥، من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢، من سورة الرعد، ومن الآية ١٣، من سورة فاطر، ومن الآية ٥، من سورة الزّمر.

و"حتى" هو الغالب [فيها، وتفارق "إلى" فيه بأن][١] المجرور بها لا يكون إلاّ آخرا -كما مثل- أو متصلا بالآخر، نحو[٢]: «سرنا الليلة حتّى السَّحَرِ» ولم يسمع من كلامهم «سرنا الليلة حتى نصفِها» وتستعمل للتعليل أيضا، نحو: **﴿لا تنفقوا على مَن عند رسول الله حتى ينفضّوا﴾**[٣] إذ هي الجارة داخلة على "أنْ" المصدرية مقدرة، وأما اللام فلها معان كثيرة غيره[٤]، واستعمال "مِن" للبدلية سبق[٥] تمثيله، واستعمال "الباء" فيه يأتي.

واللام للمِلْك، وشبهه، وفى — تعدية أيضا، وتعليل قُفي
وزِيد والظرفيةَ استبن بـ"با" — و"في" وقد يبينان السببا
بـ"البا"استَعِنْ،وعَدِّ،وعوّض،ألصق — ومثل معْ ومِن وعن بها انطق

اشتملت هذه الأبيات على ذكر جملة من معاني الحروف الثلاثة: "اللام"، و"في" و"الباء"، وأما "اللام" فذكر لها ستة معان:[٦]

أحدها: انتهاء الغاية، كما سبق.[٧]

الثاني: الملك، وهو أغلب معانيها، نحو: **﴿وله من في السموات والأرض﴾**.[٨]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط "نحو" من: ب.

(٣) من الآية ٧، من سورة المنافقون. (٤) أي: غير التعليل.

(٥) ينظر في ص ٤٤٦.

(٦) أوصلها الأشموني إلى واحد وعشرين معنى (شرح الأشموني ٢/٢٢١).
وذكر المرادي أن بعضهم أوصل اللام إلى أربعين نوعا (الجنى الداني ١٤٣).

(٧) ينظر في ص ٤٤٦.

(٨) من الآية ١٩، من سورة الأنبياء، ومن الآية ٢٦، من سورة الروم.

الثالث: شبه الملك، ويدخل فيه التمليك، نحو: «وهبته لك»، والاختصاص، نحو: «السّرج للدابة»، والإباحة، نحو: ﴿خلق لكم ما في الأرض﴾.[1]

الرابع: التعدية، نحو: «ما أَضْرَبَ زيدا لعمرو»[2] ويشبهها تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بها، إمّا لكونه فرعا[3]، نحو: ﴿مصدّقا لما بين يديه﴾[4] وإمّا لتأخيره، نحو: ﴿إن كنتم للرّؤيا تَعْبُرون﴾[5] وهي وسط بين المعدية والزائدة.

الخامس: التعليل، وهو كثير مع «أنْ المصدرية» إما ظاهرة، نحو: ﴿لِئلا يكون للناس على الله حجّةٌ﴾[6] وإمّا مقدرة،

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٢) الفعل "ضرب" متعد، وإنما طرأ عليه اللزوم بعد بنائه للتعجب فَعُدِّي بالهمزة إلى "زيد" وعدّي باللام إلى "عمرو"، هذا هو مذهب البصريين فيه وفي أمثاله، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على أصله من التعدي، فليست اللام للتعدية، وإنما هي لتقوية الفعل بعد استعماله في التعجب، وهذا مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوّغ من متعد، هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني.

ينظر: التصريح ٢/١٠-١١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٢٢.

(٣) كالمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة.

(٤) من الآيات ٩٧، من سورة البقرة، و٣، من سورة آل عمران، و٤٦ في موضعين و٤٨ من سورة المائدة، و٣١ من سورة فاطر، و٣٠، من سورة الأحقاف.

والعامل في هذه الآيات اسم الفاعل: "مصدقا".

(٥) من الآية ٤٣، من سورة يوسف. (٦) من الآية ١٦٥، من سورة النساء.

نحو[1]: ﴿لينذرَ بأسا شديدا﴾[2] ومع "كي" نحو: ﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم﴾[3] وأما في غير ذلك فقليل، نحو:

٢١٩- وإني لتعروني لذكراكِ هِزّةٌ[4] ... ...

ويلتحق بها «لام الصيرورة»[5] نحو:

٢٢٠- ... ... لِدُوا للموت وابنوا للخَراب[6]

السادس: أن تكون زائدة[7] للتوكيد، نحو: ﴿رَدِفَ لكم﴾[8] ومن معانيها المشهورة: التعجب نحو: «للهِ دَرُّه فارسا»، والظرفية نحو: ﴿ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ليومِ القيامة﴾[9] و ﴿أَقِمِ الصلاة لِدُلُوكِ

---

(١) سقط "نحو" من: ب. (٢) من الآية ٢، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الحديد.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي.

(٥) وتسمى أيضا لام العاقبة، ولام المآل.

(٦) هذا عجز بيت من الوافر لأمير المؤمنين -علي بن أبي طالب ﷺ، وصدره قوله:

له مَلَكٌ ينادي كل يوم ... ... البيت.

وقيل: هو صدر بيت عجزه:

... ... فَكُلُّكُمُ يَصير إلى ذَهَاب

ينظر البيت في: الجنى الداني ١٤٥، والهمع ٢/٣٢، والدرر ٢/٣١، والتصريح ٢/١٧، والخزانة ٩/٥٢٩-٥٣٠-٥٣١، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

(٧) لو قال كما قال ابن هشام: السادس: التوكيد، وهي الزائدة، لكان أحسن، لأن الكلام عن المعاني.

(٨) من الآية ٧٢، من سورة النمل.

(٩) من الآية ٤٧، من سورة النمل.

﴿الشمسِ﴾[1] إذ هي بمعنى "عند" أو "بعد" وكلاهما ظرف، والاستعلاء نحو: ﴿يَخرُّون للأذقان﴾.[2]

وأما "في" فذكر لها معنيين:[3]

الظرفية: وهي أشهر معانيها، نحو: ﴿في أربعة أيّام﴾[4] ﴿وهم في الغُرُفاتِ﴾[5] ومثلها ﴿ادخلوا في أُمَمٍ﴾.[6]

الثاني: السببية، نحو: ﴿فذلكُنَّ الذى لُمتنَّنِى فيه﴾[7] ومن معانيها المشهورة: المصاحبة[8] نحو: ﴿لو خرجوا فيكم﴾[9]، والاستعلاء نحو: ﴿لأُصلِّبَنَّكم في جذوع

---

(١) من الآية ٧٨، من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ١٠٧، من سورة الإسراء.

(٣) ذكر لها في المغني ص١٨٢ عشرة معاني، وفي الجنى الدانى ص٢٢٦ تسعة معان.

(٤) من الآية ١٠، من سورة فصّلت.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة سبأ.
وجاء الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بنوعيها: الزمانية والمكانية.
ومثل لها سيبويه بقوله: «هو في الكِيْس» (الكتاب ٤/٢٢٦).

(٦) من الآية ٣٨، من سورة الأعراف.
وجعل صاحب التصريح "في" هنا للمصاحبة (التصريح ٢/١٤).

(٧) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.
ويجعل ابن هشام هذه الفاء للتعليل (المغنى ١٨٢-١٨٤).

(٨) ذكر خالد الأزهري أن هذا المعنى عند الكوفيين (التصريح ٢/١٤).
وينظر رصف المبانى ص٤٥٠-٤٥١، والجنى الدانى ٢٦٦-٢٦٨.

(٩) من الآية ٤٧، من سورة التوبة.

النَّخل﴾.[1]

وأما "الباء" فذكر لها عشرة[2] معان:

أحدها: "البدل" كقول كعب بن مالك: (ما يسرني أنى شهدت بدرا بالعقبة)[3] أي: بدلها.

الثاني: الظرفية، نحو: ﴿نجّيناهم بِسَحَرٍ﴾[4] ﴿ولقد نصركم الله ببدر﴾.[5]

الثالث: السببية، نحو: ﴿فبظُلْمٍ من الذين هادوا حرَّمنا عليهم طيباتٍ أحلّتْ﴾.[6]

الرابع: الاستعانة، نحو: «كتبتُ بالقلم» ﴿ولا طائر يطير بجناحيه﴾.[7]

---

(١) من الآية ٧١، من سورة طـه.
وقالو: إن علامة "في" الدالة على الاستعلاء أن يحسن موضعها "على".
ينظر: شرح ابن يعيش ٨/٢٠، وشرح الكافية ٢/٣٢٧.

(٢) أوصلها فى المغنى إلى أربعة عشر معنى، تنظر صفحة (١٠٦) منه، وفى الجنى الدانى: ثلاثة معنى، ينظر صفحة (١٠٢)، وفى الرصف: ذكر لها اثني عشر معنى (٢٢٠)، وكذا في التصريح ٢/١٢ وأكثر هذه المعانى عند الكوفيين، وبعضها يرجع إلى بعض.

(٣) ينظره في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٤/٢٥٠، والمغازى ٥/١٣٠، وصحيح مسلم: كتاب التوبة ص٢١٢١.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القمر.

(٥) من الآية ١٢٣، من سورة آل عمران.
واستشهد الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بنوعيها الزمانية والمكانية.

(٦) من الآية ١٦٠، من سورة النساء. (٧) من الآية ٣٨، من سورة الأنعام.

الخامس: التعدية، نحو: ﴿**ذهب ا لله بنورهم**﴾[1] إذ المعنى: أذهبه.

السادس: التعويض، والفرق بينه وبين البدلية: أن المتروك والمأخوذ في التعويض.... [2] يقصد فيه اختيار العوض على المعوض منه، نحو: ﴿**وشروه بثمن بَخْسٍ**﴾[3] و﴿**اشتروا بآيات ا لله ثمنا قليلا**﴾[4] بخلاف البدلية، فإن المتروك فيها غير مقصود الترك ولا يرد ﴿**أولئك الذين اشتروا الحياة الدّنيا بالآخرة**﴾[5] لأنهم لما تعاطوا أسباب التفويت نُزِّلوا منزلة من اختار العوض على المعوض منه.

السابع: الإلصاق[6]، نحو: ﴿**وامسحوا برؤوسِكُم**﴾.[7]

الثامن: المصاحبة، بأن تؤدى معنى "مع" نحو: ﴿**وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به**﴾.[8]

التاسع: التبعيض، مؤدية معنى "مِن" كقوله: ﴿**عينا يشرب بها عبادُ ا لله**﴾.[9]

---

(١) من الآية ١٧، من سورة البقرة.

(٢) في ب: مكان النقط كلمة مبهمة، لم يفهم المقصود منها، والكلام مستقيم بدونها كما في النسخة: أ.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة يوسف. (٤) من الآية ٩،من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٨٦، من سورة البقرة.

(٦) وهو أصل معانيها، وهو الذى ذكره سيبويهِ من معانيها (الكتاب ٤/٢١٧).

(٧) من الآية ٦، من سورة المائدة.

(٨) من الآية ٦١، من سورة المائدة.

(٩) من الآية ٦، من سورة الإنسان.

العاشر: المجاوزة، بمعنى "عن"[1] نحو: ﴿**فاسألْ به خبيرا**﴾[2] أي: عنه، ومن معانيها المشهورة: الاستعلاء، نحو: ﴿**ومن أهل الكتاب مِن إنْ تأمنه بقنطار يؤده إليك**﴾[3]، والزيادة[4] نحو: ﴿**وكفى با لله شهيدا**﴾[5] ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التَّهْلُكَة**﴾.[6]

على للاستعلا،ومعنى"فى" و"عن"	**بـ"عن" تجاوزَ أعنى من قد فَطَن**
وقد تجي موضع "بعدِ" و"علـى"	**كما"على"موضع "عن" قد جُعلا**

ذكر لـ"على" ثلاثة معان:

أحدها: الاستعلاء، وهو أشهر معانيها، ويكون ذاتيًا، نحو: ﴿**واستوتْ على الجوديّ**﴾[7]، ومعنويًا نحو: ﴿**وكتبنا عليهم**﴾.[8]

---

(١) سقط "عن" من: ب.

(٢) من الآية ٥٩، من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٧٥، من سورة آل عمران.

(٤) لو قال: "التوكيد" وهي الزائدة، لكان أصح، لأن لفظ "الزائدة" ليس معنى، وإنما المعنى: "التوكيد".
وجاء الشارح بآيتين في تمثيله للمؤكِّدة ليبين أنها تأتي تارة مع الفاعل كالآية الأولى، وتارة مع المفعول كالآية الثانية.

(٥) من الآيتين ٧٩-١٦٦، من سورة النساء، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) من الآية ١٩٥، من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٤٤، من سورة هود.
والضمير في "استوت" يعود إلى سفينة نوح عليه السلام، والجودي: اسم جبل.

(٨) من الآية ٤٥، من سورة المائدة.

الثاني: الظرفية[1]، بمعنى "في" نحو: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾.[2]

الثالث: المجاوزة، بمعنى: "عن"، نحو:

٢٣١-إذا رضيت عليّ بنو قُشَيرٍ[3] ... ...

وذكر لـ"عن" ثلاثة معان[4] أيضا، أشهرها "المجاوزة"، نحو:

---

(١) هذا عند الكوفيين. ينظر: التصريح ٢/١٤.

(٢) من الآية ١٥، من سورة القصص.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر للقحيف العقيلي، وعجزه قوله:

.... لعمر الله أعجبني رضاها

والشاهد منه قوله: "رَضِيَتْ عليّ" فإن "على" فيه بمعنى "عن" لأن "رضى" تتعدى "بعن" لا بـ"على" بدليل قوله تعالى: ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ من الآية ٨، من سورة البينة، وإنما استعمل الشاعر "على" موضع "حملا لرَضِيَ" على ضده "سخط" والعرب تحمل الشئ على ضده، هذا تخريج الكسائي، وذهب ابن هشام إلى أن "رضي" ضمّن معنى "عطف".

ينظر: الإنصاف ٦٣٠، والمغني ١٥٣، والتصريح ٢/١٥.

وينظر البيت في: المقتضب ٢/٣٢٠، والخصائص ٢/٣١١، وشرح ابن يعيش ١/١٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٠٩، ورصف المباني ٤٣٤، واللسان (رضي) ١٩/٣٩، وأوضح المسالك ٣/٤١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥، والهمع ٢/٢٨، والدرر ٢/٢٢، والخزانة ١٠/١٣٢،١٣٣، وشرح الأشموني ٢/٢٢٩.

(٤) ذكر لها في الجنى الداني: ثمانية معان. ينظر: ص ٢٦٠، وأوصلها في المغني إلى عشرة. ينظر: ص١٥٧ منه، وكذا الأشموني. ينظر: ٢/٢٣٠.

﴿ليذهب عنكم الرِّجْسَ﴾.[1]

الثاني: استعمالها بمعنى "بَعْد" نحو: ﴿لتركبنّ طَبَقاً عن طَبَقٍ﴾.[2]

الثالث: الاستعلاء، بمعنى "على" كما وقعت "على" في[3] موضعها، في المجاوزة، كقوله تعالى: ﴿ومَنْ يبخلْ فإنما يبخلُ عن نفسه﴾[4]، ومن معانيها المشهورة: البدلية، نحو: ﴿لا تَجْزِي نفسٌ عن نفسٍ شيئا﴾[5]، والتعليل، نحو: ﴿وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾.[6]

شَبِّهْ بـ"كافٍ" وبها التعليل قد يُعنَى، وزائداً لتوكيدٍ وَرَد

ذكر للـ"كاف" ثلاثة[7] معان.

أحدها: التشبيه، وهو: أشهرها، نحو: ﴿وتكونُ الجبالُ كالعِهْنِ﴾.[8]

---

(١) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب.

(٢) الآية ١٩، من سورة الانشقاق، أي: حالا بعد حال، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/٤٨٩.

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) من الآية ٣٨، من سورة "محمد" ﷺ.

(٥) من الآيتين ٤٨،١٢٣، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٥٣، من سورة هود.

(٧) زاد في أوضح المسالك٣/٤٦، وشرح الأشموني ٢/٢٣٢، رابعا وهو: الاستعلاء، ونسبه ابن هشام إلى الأخفش والكوفيين، وكذلك نسبه إليهم المرادي، (الجنى الداني ١٣٦)، وزاد في المغني خامسا، وهو: "المبادرة" إذا اتصلت بـ"ما" نحو: "سَلِّمْ كما تَدْخُل" نقله عن ابن الخبار، والسيرافي وغيرهما ثم قال: إنه غريب، ينظر: المغني ص ١٩٥.

(٨) من الآية ٥، من سورة القارعة.

الثاني: التعليل[1]، نحو: ﴿واذكروه كما هداكم﴾.[2]

الثالث: الزيادة[3]، للتأكيد، نحو: ﴿ليس كَمِثْلِه شئٌ﴾[4]

واستُعمل اسما وكذا"عن"و"على"   من أجل ذا عليهما "مِن" دخلا

وقع في حروف الجر ما لفظه مشترك بين الاسمية والفعلية والحرفية، وما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية، وما لفظه مشترك بين الحرفية والفعلية، ولم يذكر المصنف إلاّ القسم الوسط، وذكر منه خمسة: "عن" و "على" إذا دخلت عليهما "مِن"، نحو:

٢٢٢- فلقد أرانى للرِّماحِ دَرِيئَةً   من عن يمينى تارةً وأمامى[5]

(١) هذا المعنى أثبته قوم، ونفاه الأكثرون. ينظر: المغنى ص١٩٢.

(٢) من الآية ١٩٨، من سورة البقرة، أي: "لهدايته إياكم" وهذا تفسير المثبتين، وأجاب النافون بأن الآية من وضع الخاص موضع العام، وأن الكاف فيها للتشبيه. ينظر: المرجع السابق، والتصريح ٢/١٦.

(٣) سبق التنبيه إلى أن الأولى: أن يقول: التأكيد، وهي الزائدة.

(٤) من الآية ١١، من سورة الشورى.
وقيل: في الآية إن "الكاف" ليست زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد: "مِثْل"، وقيل: لا زائد في الآية. ينظر: المغنى ١٩٥-١٩٦، والتصريح ٢/١٧.

(٥) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة التميمي الخارجي، والشاعر يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مجالدة الأقران، والثبات فى الحرب، حيث تتقاذفه الرماح عن اليمين وعن الشمال، ويحتمل أنه أراد أن أصحابه المحاربين يتخذونه جُنّة يتقون به رمايا الأعداء، ويسيرون وراءه، ثقة برباطة جأشه ومهارته، والدريئةُ: هى الغَرَض الذى ينصب لتعليم الرّمي.
ينظر: اللسان "درأ" ١/٦٧، والشاهد من البيت قوله: "من عن يمينى" ==

وكقوله:

٢٢٣-غَدَتْ مِنْ عليه بعدماتَمَّ ظِمْؤُها[1]   ...   .

(-) فإن "عن" فى العبارة اسم، بمعنى: جانب، بدلالة دخول حرف الجر عليه.
ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨/٤٠، والمغنى: الشاهد ٢٦٥، وأوضح المسالك ٣/٥٧، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩، والهمع ١/١٥٦، والتصريح ٢/١٩، والخزانة١٠/١٥٨،١٦٠، وشرح الأشموني٢/٢٣٣، ومعجم شواهدالعربية٣٧٦.

(١) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: مزاحم بن الحارث العقيلي، يصف قطاة، وتمام البيت قوله:

...   .   تَصِلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مَجْهلِ

ومعنى: "ظِمْؤها" بكسر الظاء وسكون الميم هو: ما بين الوِرْدَيْن، أي: مدة صبرها عن الماء. اللسان: "ظمأ" ١/١١١.
ومعنى "تَصِلُّ"، تُصَوِّت و"القَيْض" هو القشر الأعلى للبيض. اللسان: "قيض" ٩/٩٠، والزّيزاء: بزاءين بينهما مثناة من تحت: البيداء، ويروي: "ببيداء" موضع "بزيزاء"، والمَجْهل: الأرض القفر التى ليس بها أعلام يُهتدى بها. اللسان: "جهل" ١٣/١٣٨، ورواه فى الكتاب بوضع "خِمسها" موضع "ظمؤها" والخِمس: أن ترد الماءَ يوما وتتركه ثلاثة أيام ثم ترده في اليوم الخامس.
ومعنى البيت: يذكر أن القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها عن الماء تاركة إياها ببيداء ليس بها دليل.
والشاهد منه قوله: "مِن عليه" حيث دخلت "مِن" على "على" لأنها اسم في تأويل "فوق" كأنه قال: "غَدتْ من فوقه". ينظر البيت في: الكتاب ٤/٢٣١، والمقتضب: ٣/٥٣، وشرح ابن يعيش ٨/٣٧،٣٨، والمقرب ١/١٩٦، واللسان: "علا" ١٩/٣٢١، وأوضح المسالك ٣/٢٨، والمغنى: الشاهد ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨، والهمع ٢/٣٦، والدرر ٢/٣٦، والتصريح ٢/١٩، والخزانة ٦/٥٣٥، وشرح الأشموني ٢/٢٣٣، ومعجم شواهد العربية ٣٠٦.

فـ"عن" و "على" اسمان، وهما بمعنى: جانب، وفوق.

والثالث: "الكاف"[1] في قوله:

٢٢٤- ... ... يُضحكْنَ عن كالبَرَدِ المنضَّدِ[2]

وأمّا:

٢٢٥- ... وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن[3] ...

---

(1) ذهب سيبويه إلى أن كاف التشبيه لا تقع اسما إلاّ في الضرورة.
ينظر: الكتاب ٤/٢١٧-٢١٨.
وذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويين إلى أنه يجوز أن يكون اسما وحرفا في الاختيار.
ينظر: الإيضاح العضدي من خلال المقتصد ٢/٨٤٩-٨٥٠، وشرح الكافية ٢/٣٤٣، والرصف ٢٧٨، والجنى الداني ١٣٢، والمغني ١٩٦.

(2) هذا من رجز العجاج، يصف فيه نسوة، وجميعُ الروايات التي عثرت عليها ترويه: "المُنْهَمّ" موضع قوله: "المنضد"، وقبله قوله:
... بيضٌ ثلاث كنِعاجٍ جُمّ ...
والمنهمّ: الذائب، والشاهد منه قوله: "عن كالبرَدِ" فإنّ الكاف فيه اسم بمعنى: "مِثل"، بدلالة دخول حرف الجر "عن" عليها.
ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨/٤٢، وشرح الكافية ٢/٣٤٣، والجنى الداني ١٣٢، وأوضح المسالك ٣/٥٤، والمغني، الشاهد: ٣٢٦، والدرر ٢/٢٨، والتصريح ٢/١٨، والخزانة ١٠/١٦٦-١٦٨، وشرح الأشموني ٢/٢٣٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣٨.

(3) هذا من كلام خطام المجاشعي في أكثر الروايات، وبعضهم ينسبه إلى هميان بن قحافة، وهو من السريع، قال في الخزانة: " ==

....

(=) وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز، كما توهمه بعضهم، وقد عدّه في فهارس "الكتاب" من الرجز، كما عدّه منه كثيرون، منهم: عبد السلام في معجم شواهد العربية.
والصّاليات: أراد بها الأثافي، وهي الحجارة تحت القِدْر، وهي: أثفية، وسميت صاليات: لأنها صليت بالنار -أي: احترقت- حتى اسودّت.
و"ككما" يحتمل أن تكون الكاف الأولى زائدة، ويحتمل أن تكون الثانية هي الزائدة، فلا دليل فيه حينئذ على اسمية الكاف.
ينظر: الرصف ٢٧٨، والخزانة ٢/٣١٣.
وقد جعل ابن جني الكاف الأولى: حرفا، والثانية: اسما، قال: لدخول حرف الجر عليها. ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٨٢.
و"يؤثفين" يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مثل "يؤكرم" أي: أن الكلمة عادت إلى أصلها، وإن كان الاستعمال على غير ذلك، فتكون "أُثْفِيَّة" على أُفعولة، لأن أصلها: أُثْفُوَيَة فقلبت الواو ياء وأدغمت وكسرت الفاء لمناسبة الياء.
والثاني: أن يكون "يوثفين" على "يُفَعْلَيْن" بمنزلة "يسلقين" فتكون "أثفيّة" فعليّة.
حواشي المقتضب ٢/٩٨، والخزانة ٢/٣١٦، والمعنى: يكتمل مع ما قبله، يقول: إنه لم يبق من علامات بدار المحبوبة غير كيت وكيت وأثافي مصلية ما برحت على حالها كما أثفاها أهلها.
ينظر البيت في: الكتاب ١/٣٢، والمقتضب ٢/٩٧، والخصائص ٢/٣٦٨، وشرح ابن يعيش ٨/٤٢، وشرح الكافية ٢/٣٤٣، والرصف ٢٧٨، واللسان: "رنب" ١/٤١٩، والمغني الشاهد ٣٢٨، والخزانة ٢/٣١٣،٣١٥، ومعجم شواهد العربية ٥٤٢.

فالأولى حمله على زيادة إحدى الكافين، أو على التأكيد اللفظيّ، نحو:

٢٢٦- ... ... ولا لِلِما بهم أبداً دواء(١)

الرابع والخامس: "مذ ومنذ" ويأتي الكلام عليهما.

ومن القسم الأول: "علا" وفعليتها: مشهورة، نحو(٢): "علاه بالسيف".

ومن القسم الثالث: "خلا" و "عدا" و "حاشا" -كما سبق- ومنه "مِن" فإنها تستعمل أمرا من المَيْنِ، وهو: "الكذب"، و "رُبَّ" فإنها تستعمل ماضيا مبنيًّا للمفعول من "ربَّه" إذا قام(٣) بمصالحه.

و"مذ" و"منذ" اسمان، حيث رفعا ... أوأوليا الفعل،كـ"جئت مذ دعا"

وإن يَجرا في مضيٍّ فكـ"مِن" ... هما،وفي الحضور معنى"في"استبِن

"مُذْ" و "مُنْذُ" مما يشترك لفظه بين(٤) الاسمية والحرفية، فيكونان اسمين، في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع، نحو: "ما رأيته مذ يومان،

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالبي، وصدره قوله:
فلا والله لا يُلْفَى لما بي ... ... البيت،
ينظر في: الخصائص ٢/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٢، والإنصاف ٥٧١، وشرح ابن يعيش ٧/١٧، ٨/٤٣، وشرح الكافية ٢/٣٤٣، والمقرب ١/٢٣٨، والمغني الشاهد ٣٢٩، والهمع ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٥، والتصريح ٢/١٣٠، والخزانة ٢/٣٠٨.

(٢) سقط "نحو" من: أ. (٣) في كلتا النسختين: "أقام" موضع "قام".

(٤) سقط "بين" من: ب.

ومنذ يومُ الجمعة"، وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما، أو بالعكس؟ على قولين(١):

الثاني: أن يليهما(٢) الفعل، نحو: "جئت مذ دعا" وقوله:

(١) هذان القولان للبصريين، فالأول منهما، وهو أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما للفارسي، والمبرد، وابن السراج، وغيرهم. ينظر: الإيضاح من خلال المقتصد ٨٥٥، والمقتضب ٣/٣٠، والأصول ٢/١٣٧، وشرح الكافية ٢/١١٨، والمقرب ١/٢٠٢، والهمع ١/٢١٦.

والثاني: وهو: أنّهما خبران وما بعدهما مبتدأ مؤخر للأخفش، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي القاسم الزجاجي. ينظر: شرح الكافية ٢/١١٨، وشرح الجمل ٢/٦٠، والجنى الداني ٤٦٤، والمغني ص٣٧٣، والمساعد ١/٥١٥، والهمع ١/٢١٦.

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، وهما ظرفان، واختاره السهيلي، والناظم في التسهيل (٩٤). ينظر: الإنصاف ١/٣٨٢، وشرح الكافية ٢/١١٨، وذهب بعضهم إلى أن "مذ" و "منذ" ظرفان، وأصل كل واحد منهما مركب من "من" التي هي حرف جر، ومن "ذو" الموصولة عند شيئ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. ينظر: الجنى الداني ٤٦٤، والمغني ٣٧٣، والهمع ١/٢١٧، وحواشي أوضح المسالك ٣/٦١.

(٢) في أ: "يليها" موضع "يليهما".

٢٢٧-مازال مُذْعقدت يداه إزارَه[1] ... ...

وهما حينئذ ظرفان[2]، وكذلك إن دخلا على جملة اسمية، نحو:

٢٢٨-مازلت أبغي المالَ مُذ أنايافع[3] ... ...

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل، وهو للفرزدق، يرثي يزيد بن المهلب، وتمامه:

... ... فسما فأدرك خَمسةَ الأشبار

وقوله: "مذ عقدت يداه إزارَه" يروى موضعه: "مازال مذ شَدَّ الإزار بكفه" ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التي لم يكن يستطع فيها أن يقضي حوائجه بنفسه.

ومعنى البيت: يصف الشاعر يزيد بن المهلب بأنه قد بدت فيه مخايل النجابة منذ أن كان حَدَثا.

والشاهد منه قوله: "مذ عقدت" حيث دخلت "مذ" على جملة فعلية، كما هو الغالب فيها، وينظر البيت في: المقتضب ٢/١٧٦، وشرح ابن يعيش ٢/١٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٥، والجنى الداني ٤٦٦، والمغني، الشاهد ٦٣٤، والهمع ١/٢١٦، والدرر ١/١٨٥، والتصريح ٢/٢١، وشرح الأشموني ٢/٢٣٥، ومعجم شواهد العربية ١٨٨.

(٢) هذا هو المشهور، وقيل إنهما مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر. ينظر: الجنى الداني ٤٦٧، والمغني ص٣٧٣، والهمع ١/٢١٦.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى بن ميمون، وتمامه قوله:

... ... وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمردا

والشاهد منه قوله: "مذ أنا يافع" حيث دخلت "مذ" على الجملة الاسمية.

وينظر البيت في: المغني: الشاهد: ٦٣٥، وأوضح المسالك ٣/٦٣، والهمع ١/٢١٦، والدرر ١/١٥٣، والتصريح ٢/٢١، وشرح الأشموني ٢/٢٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٣.

وإذا كانا حرفي جرّ لم يدخلا إلاّ على اسم زمان، ولهما معنيان، أحدهما: أن يكونا لابتداء الغاية، بمعنى "مِن" وذلك إذا كان الزمان ماضيا نحو: ما رأيته مذ شهر، ومنذ سنة، قال الشاعر:

٢٢٩- لمن الدّيار بُقنَّةِ الحِجْر ... أقْوَيْنَ مُذ حِجَجٍ ومذ دهر[1]

وقال آخر:

٢٣٠- ... ... وربعٍ عَفَتْ آثارُه منذُ أزمان[2]

---

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى.

و"القُنَّة": القمّة، و "أقوين" أي: خلون. اللسان: قوي ٢٠/٧٣، و"الحِجْر" بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم، حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام، والشاهد فيه: "مذ حجج ومذ دهر" فان "مذ" بمعنى "مِن" والأرجح عند ما يلي: "مذ" زمنٌ ماض أن ترفعه لا أن تجره، وهذا الشاهد جاء من القليل المرجوح. ينظر: شرح الكافية ٢/١٢١، والجنى الداني ٤٦٤، والمغني ٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/٢٣٦.

وينظر البيت في: الإنصاف ٣٧١، وشرح ابن يعيش ٤/٩٣، ٨/١١، والمغني: الشاهد ٦٣٣، والهمع ١/٢١٧، والدرر ١/١٨٦، والتصريح ٢/١٧، والخزانة ٩/٤٣٩، وشرح الأشموني ٢/٢٣٦، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لا مرئ القيس، وصدره:

قفانبك من ذكرىحبيب وعرفان ... ...

البيت، والشاهد منه قوله: "منذ أزمان" حيث دخلت "منذ" على الماضي فجرته وهذا هو الأرجح فيها بعكس :مذ:. ينظر: شرح الكافية ٢/١٢٢-١٢٣، والجنى الداني ٤٦٤، والمغني ٣٧٢، والتصريح ٢/١٧، وشرح الأشموني ٢/٢٣٦، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

الثاني: الظرفية، وذلك إذا[1] كان الزمان حاضرا، نحو: «ما رأيته مذ يومنا ومنذ شهرنا».

وبعدَ "مِن" و"عن" و"باءِ" زِيد "ما" فلم يَعُقْ عن عملٍ قد عُلِما
وزيد بعد "رُبَّ" و"الكافِ" فكفّ وقد يليهما، وجرٌّ لم يُكَفّ

تزاد "ما" بعد حروف الجر فتنقسم إلى قسمين.

أحدهما: أن لا تزيل اختصاصها، فلا تبطل عملها، [وذلك كزيادتها بعد الأحرف الثلاثة التي تضمنها البيت الأول، نحو: ﴿مِمّا خطاياهم﴾[2] ﴿عمّا قليلٍ﴾[3] ﴿فبما نَقْضِهم﴾.[4]

الثاني: أن تزيل اختصاصها، فيبطل عملها][5]، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية.[6]

---

(١) في أ: "إنْ" موضع "إذا".

(٢) من الآية ٢٥، من سورة نوح، وقد سبق تخريج هذه القراءة في صفحة ٤٤٦.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة المؤمنون.

(٤) من الآية ١٣، من سورة المائدة، ومن الآية ١٥٥، من سورة النساء.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب، بسبب انتقال النظر.

(٦) دخول "رُبَّ" المكفوفة بـ"ما" على الجمل الاسمية قال بجوازه كثير من النحاة كالزمخشري والمبرد وابن مالك، وهو عند سيبويه ممتنع، فإن "ربَّ" المكفوفة بـ"ما" لا يليها -عنده- إلاّ الجمل الفعلية.

ينظر: المقتضب ٢٨٩/٤، والمفصل ٢٩/٨، وشرح الكافية ٣٣٢/٢، والتسهيل ١٤٧، والجنى الداني ٤١٩.

وينظر: مذهب سيبويه في: الكتاب ١١٥/٣.

كزيادتها بعد "رُبَّ" و"الكاف" نحو: ﴿رُبَما يودّ الذين كفروا﴾[1] ﴿كما أخرجك ربُّك﴾[2]، وقوله:

٢٣١- ... ... كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْه مضاربُهْ[3]

وقوله:

---

(١) من الآية ٢، من سورة الحجر.

قال الفراء في هذه الآية: «يقال: كيف دخلت "رُبَّ" على فعل لم يكن؟ لأن مودة الذين كفروا تكون في الآخرة، فيقال: لإن القرآن نزل وعده ووعيده حقّا، فإنه عِيان، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن».ا.هـ. معاني القرآن ٨٢/٢.

أقول: إن زيادة "ما" هنا غيرُ مسلمة، إذ يمكن أن تكون نكرة بمعنى: شيء.

ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/٢.

(٢) من الآية ٥، من سورة الأنفال، وزيادة "ما" هنا ليست متعينة إذ يُحتمل أن تكون موصولة.

ينظر: فتح القدير للشوكاني ٢٨٧/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: نهشل بن حري، يرثي أخاه مالكا وصدر هذا البيت قوله:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: كما سيف عمرو، فإن الكاف حرف جر، و "ما" كافة لها من العمل، و "سيف" مبتدأ، وجملة "لم تخنه مضاربه" خبر المبتدأ. وينظر: البيت في شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢، والمغني الشاهد ٣٢٤، وأوضح المسالك ٦٨/٣، والهمع ٣٨/٢، والدرر ٤٢/٢، والتصريح ٢٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٣.

٢٣٢- ربمــا الجامِلِ المؤبَّل فيهم[1]		...		...		...

وقد يبقى بعدهما[2]، إلاّ أنه قليل، ومنه

٢٣٣-رُبَّما ضربةٍ بسيف صقيلٍ[3]		...		...		...

---

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، لأبي دؤاد الإيادي، وتمامه قوله:

... وعَنا جيجُ بينهنّ المِهارُ ...

و"الجامِل": اسم جمع للإبل، لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع مـن الإبـل مـع راعيهـا، اللسـان: "جمـل" ١٣١/١٣، و"المؤبَّـل": المُعدُّ للقُنيـة، اللسـان: "أبـل" ٤/١٣، والعناجيج: جمع: عُنجوج، بزنة: عُصفور، وهي الطويلة العنق من الخيل والإبل. ينظر: اللسان "عنج" ١٥٥/٣، و"المِهار" بكسر الميم، جمع: "مُهْر" بضـم الميم، وهو ولد الفرس.

والشاهد منه قوله: "ربما الجامل فيهم" حيث دخلت "رُبَّ" المكفوفة بـ"ـما" على الجملة الاسمية، وهذه متابعة من الشارح لابن مالك وسابقيه -كما تقدم- وهـو عنـد سيبويهِ شـاذ، لأن "رُبَّ" المكفوفـة بــ"ـما" لا يليهـا -عنـده- إلاّ الجمـل الفعلية.

ينظر البيت في: شـرح ابـن يعيـش ٢٩/٨-٣٠، وشـرح الكافيـة ٣٣٣/٢، والرصف ٢٧٠، والجنى الدانى ٤٢٩، والمغنى، الشاهد: ٢٣٦، وأوضح المسالك ٧١/٣، وشرح ابـن عقيـل ٣٣/٣، والهمـع ٢٦/٢، والـدرر ٢٠/٢، والتصريح ٢٢/٢، والخزانـة ٥٨٦/٩، وشـرح الأشمونـي ٢٣٧/٢، ومعجـم شـواهد العربية ٧٠.

(٢) في أ: "بعدها" موضع "بعدهما" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الخفيف، لعدي بن الرعلاء الغساني، وتمامه قوله:

...		...		...		بيـن بُصـرى وطعْنَـةٍ نَجْـلاءِ

وقوله: "بُصْرى" اسم بلد بالشام، ==

وقوله:

٢٣٤- وننصـرُ مولانـا ونعلم أنّه		كما الناسِ مجرومٌ عليه وجـارم[1]

**وحُذفت "رُبَّ" فَجَرَّتْ بعد "بل"		و"الفاء"وبعد"الواو"شاع ذا العمل**

تحذف "رُبَّ" ويبقى عملها بعد "بل" قليلا، نحو:

٢٣٥-		...		بل بلدٍ يعلُو الفِجاجِ قَتَمُه[2]		...

(=) وقد أضاف الشاعر "بين" إلى "بصرى" وهو مفرد، ولم يعطف عليه مفـردا، مـع أن "بين" لا تضاف إلاّ إلى متعدد، لأن بصرى -وإن كـانت واحـدا في اللفـظ- في قوة المتعدد، لتعدد أجزائها، أو على أن هناك مضافا محذوفا، أفاده محي الدين فى حواشى أوضح المسالك ٦٦/٣.

والشاهد من البيت هو: "رُبَّما ضربةٍ" حيث أعمل "رُبَّ" في "ضربة" فجرها بهـا مع دخول "ما" عليها، وهو قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٢/٢، والرصف ٢٧١، والجنى الدانى ٤٢٩، وأوضـح المسـالك ٦٥/٣، والمغنى، الشـاهد ٢٣٥، والـدرر ٤١/٢، والتصريح ٢١/٢، وشرح الأشموني ٢٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر: عمرو بـن براقـة الهمداني، و"برّاقـة" اسم أمه، وأما أبوه فاسمه: منبه، والشاهد من البيت قولـه: "كمـا النـاسِ" حيـث جـر "الناس" بالكاف، مع اقترانهـا بــ"ـما" الكافـة. ينظر البيت في: شـرح الكافيـة الشافية ٨١٧/٢، والمغنى، الشاهد ٣٢٢، وأوضح المسالك ٦٧/٣، وشـرح ابـن عقيـل ٣٥/٣، والـدرر ٤٢/٢، والتصريـح ٢١/٢، وشـرح الأشمونـي ٢٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤١.

(٢) هذا البيت من مشطور رجز رؤبة بن العجاج، وبعده قوله:

...		...		...		لا يُشتـــرى كَتّانُــه وجَهْرَمُـه ==

وبعد: "الفاء" وهو أكثر منه، نحو:

٢٣٦- فمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومرضعٍ[١] ... ...

وبعد "الواو" وهو[٢] كثير شائع، نحو:

(=) وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه "مِلء" موضع "يعلو"، و "الفجاج" جمع: فَجّ، وهو الطريق الواسع، و "قتمه" أي: غباره، وأصله: القتام بوزن: السحاب، فخففه بحذف ألفه، اللسان "قتم": ٣٥٩/١٥، والشاهد منه: "بل بلدٍ" حيث جر النكرة بعد "بل" بِرُبَّ المحذوفة، والأصل: "بل رُبَّ بلدٍ". ينظر البيت في: الإنصاف ٥٢٩، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٨، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، واللسان "جهرم" ٣٧٨/١٤، والمغني الشاهد ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٧/٣، والهمع ٣٦/٢، والدرر ٣٨/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، وحواشي أوضح المسالك ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣٦.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وتمامه قوله:

... ... فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحوِلِ

ويروى: "مغيل" موضع "محول".

وقوله: "طرقت" من الطريق، وهو الإتيان ليلا. اللسان "طرق" ٨٧/١٢، والتمائم: جمع تميمة، وهي: مايعلقه أهل الجاهلية على الصبيان، يزعمون أن فيه دفعا للضرر، و"المحول" اسم فاعل، من "أحول الصبيّ" إذا بلغ حولا من عمره. اللسان "حول" ١٩٥/١٣ .

والشاهد من البيت قوله: "فمِثْلِكِ" حيث جر "مثل" بربّ المحذوفة بعد الفا.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٢٢٩، وأوضح المسالك ٧٣/٣، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، والهمع ٣٦/٢، والدرر ٣٨/٢، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٣ .

(٢) ذهب البصريون إلى أن المجرور بعد الواو جر "برب" المحذوفة، ==

٢٣٧-وليلٍ كموجِ البحر أرخَى ستوره[١] ... ...

أما حذفها دون ما ذُكر فنادر، نحو:

٢٣٨- رَسْمِ دار وقفتُ في طَلَلِه[٢] ... ...

(=) وعند الكوفيين والمبرد أن الواو كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام "ربَّ" جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى "رُبَّ" فلا حاجة إلى تقديرها.

ينظر: المقتضب ٣١٩/٢، وشرح الكافية ٣٣٣/٢، والكافية الشافية ٨٢١/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، وأما "الفاء" و"بل" فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما، بل "برب المقدّرة".

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وتمامه قوله:

... ... عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه "سدوله" موضع "ستوره".

والشاهد منه قوله: "وليلٍ" حيث جر "ليل" برب المحذوفة بعد الواو، وهو كثير كما ذكر الشارح. ينظر: الجنى الداني ٤١٨، والمغني ص١٤٤-١٤٥ .

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٨٢١، والمغني، الشاهد ٦٧٥، وأوضح المسالك ٧٥/٣، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤ .

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لجميل بن معمر العذري، وتمامه قوله:

... ... كِدتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِه

وقوله: "من جَلَلِه" أي: من أجله، أو من عِظَمِه في نفسي. اللسان "جلل" ١٢٧/١٣ .

والشاهد منه قوله: "رسْمِ دار" حيث جر "رسم" برب المحذوفة، من غير أن يتقدمه حرف ماتحذف بعده "رُبَّ".

وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، والرصف ٢٦٩، واللسان "جلل" ١٢٧/١٣، والجنى الداني ٤٢٨، وأوضح المسالك ٧٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٨/٣، والتصريح ٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤

ولم يتعرض المصنف لمعنى "رُبَّ"[1]، وأشهر معنييها[2] التكثير[3]، كقوله[4] ﷺ: (رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة)[5] وقد تأتي لضده، كقوله:

---

(١) سقطت "ربّ" من: أ. (٢) في ب: "وأكثر" موضع "وأشهر".

(٣) كثيرا مايعرض الشارح عن ذكر الآراء التي يرى أنها ضعيفة، فهو هنا لم يشر إلاّ إلى المعنيين المشهورين في "رُبَّ" وهما: التكثير والتقليل، وقد ذكر المراديّ سبعة أقوال في معناها. ينظر الجنى الداني ٤١٧-٤١٨ .

(٤) ذهب الشارح هنا مذهب ابن مالك وجانب مذهب الجمهور، فالجمهور على أن أشهر معانيها التقليل، وذهب الناظم في تسهيله (١٤٧) إلى أنه التكثير، وادعى هذا لسيبويه.

وأقول: إن سيبويه لم ينص صراحة على إفادتها التقليل أو التكثير، وإنما قال: «وزعم الخليل أنهم يقولون: ربما تقولنّ ذاك، وكثر ماتقولنّ ذاك»أ.هـ ٥١٨/٣ .

فلعل ابن مالك أراد هذا.

هذا وقد عدّ كثير من النحاة سيبويه في جانب الجمهور، في هذه المسألة؛ فلعل تمسكهم هو أن سيبويه قَرَنَ "ربما" مع "قلما" ففهموا أنها -عنده- بمعناها.

ينظر الكتاب ١١٥/٣، وتنظر المسألة في: المقتضب ١٣٩/٤، والأصول ٤١٦/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٢٦/٨، وشرح الكافية ٣٢٩/٢، والجنى الداني ٤١٨ .

(٥) هذا الحديث رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه وبعبارات متقاربة فرواه في كتاب العلم ٣٧/١، "فرب كاسية... الخ"، وفي كتاب التهجد ٤٣/٢ "يارُبّ كاسية...الخ"، وفي كتاب الأدب ١٢٣/٧، "ربّ كاسية..." وهذه موافقة لرواية الشارح، وفي كتاب اللباس ٤٧/٧، "كم من كاسية...الخ".

وتنظر سنن الترمذي، وروايته فيها هكذا: "يارُبَّ كاسية...الخ" ٤٨٨/٤، وانظر الموطأ، وروايته فيه هكذا: «كم من كاسية... الخ» (٩١٣).

٢٣٩- ألاَ رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلدْه أبوان[1]

وقد يُجرّ بسوى "رُبَّ" لدى ... حذفٍ، وبعضهُ يُرى مطّردا

من حذف حرف الجر -غير ربّ-[2] وبقاء عمله:

٢٤٠- وقالوا كيف أنت فقلت خيرٍ[3] ... ...

وقوله:

٢٤١- ... ... أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابع[4]

---

(١) هذا البيت من الطويل، لرجل من أزد السراة، وقيل لعمرو الجنبي، وهذه الرواية هي رواية سيبويه، ورواه في الخزانة: «عجبت لمولود... البيت»، وأراد بقوله: "مولود..."عيسى بن مريم، وبقوله:"وذي ولد..." آدم(عليهم الصلاة والسلام).

والشاهد منه البيت قوله: «رب مولودٍ.. وذي ولد» حيث ظهور مجيء "رب" للتقليل فيه لايتنازع فيه اثنان.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٦٦/٢، والخصائص ٣٣٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٨/٤، والمقرب ١٩٩/١، والرصف ٢٦٦، والجنى الداني ٤١٩، والمغنى، الشاهد ٢٢٦، وأوضح المسالك ٥١/٣، والهمع ٥٤/١، والدرر ٣١/١، والتصريح ١٨/٢، والخزانة ٣٨١/٢، وشرح الأشموني ٢٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٨ .

(٢) سقط قوله: "غير رب" من: ب.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر، ولم أعثر على اسم قائله ولا تتمته.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، للفرزدق في هجاء جرير، وصدره قوله:

إذا قيل: أي الناسِ شَرُّ قبيلةٍ ... ... البيت.

والشاهد منه قوله:"اشارت كليب" حيث جر"كليب" بحرف جر محذوف، هو شاذ.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٤/٢، والمغنى، الشاهد ٢، والمساعد ٢٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢، والهمع ٣٦/٢، والدرر ٣٧/٢، والتصريح ٣١٢/١، والخزانة ١١٣/٩، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

ويطرد حذف حرف[1] الجر وبقاء عمله في مواضع:[2]

أحدها: أن يكون المجرور جوابا لكلام متضمن للحرف، نحو: "بلى زيدٍ" لمن قال: "مامررت بأحد".

الثاني: أن يعطف على مجرور بمثل المحذوف، نحو: «في الدار زيد والحجرةِ عمرو».

الثالث: في[3] القسم، نحو "اللهِ لأفعلنّ".

الرابع: بعد "كم" الاستفهامية، إذا جرت بحرف، نحو: "بكم درهم اشتريته"، التقدير: بكم من درهم.[4]

الخامس: أن يقع بعد حرف مجازاة، نحو: «مررت برجل إنّ لا صالح فطالح" تقديره: إن لا أمرُّ بصالح فقد مررت بطالح.

---

(١) سقط "حرف" من: ب.

(٢) أوصلها الأشموني إلى ثلاثة عشر موضعا. ينظر شرحه للألفية ٢/٢٣٩ .

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) "درهم" مجرور بـ"من" محذوفه عند سيبويه والخليل.
ينظر: الكتاب ٢/١٦٠، وعند الزجاج مجرور بإضافة "كم" إليه.
ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٢٦، وأوضح المسالك ٣/٨٠، والتصريح ٢/٢٣، وشرح الأشموني ٢/٢٣٩.

الإضافة

وهي نسبة تقييدية بين اسمين، أو ما في تأويلهما، مقتضية لجر الثاني منهما لزوما، فنسبة: جنس يشمل جميع التراكيب، وتقييدية: مخرج للمبتدأ[1] والخبر، وبين اسمين: مخرجة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل، وقولنا: أو ما في تأويلهما: مدخل لما أضيف إليه، من حرف مصدري وصلته، ومقتضية لجر الثاني لزوما: مخرج للنعت[2] والمنعوت، ونحوهما من التابع ومتبوعه.

نوناً تلي الإعرابَ أو تنوينا   مما تضيف احذف، كـ"طور سينا"

إذا أضيف الاسم خفّف بحذف التنوين منه، نحو: ﴿**ربّ العالمين**﴾[3] ويقدر الحذف فيما لاتنوين فيه، لقيام مانع الصرف به، نحو: ﴿**وعنده مفاتح الغيب**﴾[4] ويحذف[5] النون إن كان مثنى، نحو: ﴿**تبّت يد أبي لهب**﴾[6] أو ملحقاته، نحو: ﴿**كلتا الجنّتينِ**﴾[7] أو جمع مذكر

---

(١) لأن النسبة بينهما إسنادية لا تقييدية.

(٢) لأن المنعوت لا يقتضي جر النعت، بل يعرب النعت بإعراب المنعوت رفعا ونصبا وجرا.

(٣) هذا جزء من ٣٤ آية من القرآن الكريم.
ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٤٨٠-٤٨١ .

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٥) في كلتا النسختين "أو تحذف" والصواب: "ويحذف".

(٦) من الآية ١، من سورة المسد.

(٧) من الآية ٣٣، من سورة الكهف، والنون المحذوفة مقدر وجودها.

سالم[1]، نحو: ﴿غير محلّي الصّيدِ﴾[2] أو ملحقا به، نحو: ﴿وأُلو الأرحام﴾[3] وقيد النون بكونها بعد الإعراب احترازا من النون السابقة للإعراب، نحو: "سلاطين" و"رياحين"، فإنها لاتحذف للإضافة.

والثانيَ اجرر،وانو"مِن" أو"في" إذا   لم يصلح إلاّ ذاك، والـلامَ خُـذا

لما سوى ذينك، واخصص أوّلا   أو أعطه التعريفَ بالـذى تـلا

الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، فأما الأول فلا تؤثر الإضافة في إعرابه شيئا، وأما الثاني: فحكمه الجر بالمضاف[4] نفسه، ثم الإضافة منقسمة إلى ثلاثة أنواع:

---

(١) خفض الشارح "سالم" على أنه نعت لـ"مذكّر" وهذا أرجح الوجهين فيه، لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه.
والوجه الثاني فيه نصبه على أنه نعت لـ"جمع". نقله الصبان عن السيد عن الشنواني.
ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٠/١ .

(٢) من الآية الأولى من سورة المائدة.

(٣) من الآية ٧٥، من سورة الأنفال، ومن الآية ٦، من سورة الأحزاب، والنون المحذوفة مقدر وجودها.

(٤) هذا هو مذهب الجمهور وسيبويه، وذهب الزجاج إلى أن جره باللام المقدرة، ونقل في التصريح عن السهيلي، وأبي حيان: أن جرّه بالإضافة، وعن ابن الباذش أنّ جرّه بالحرف المقدّر الذي ناب عنه المضاف.
وتنظر المسأله في: الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠، والكافية وشرحها للرضي ٢٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢، وأوضح المسالك ٨٤/٣، والتصريح ٣٠/١، وشرح الأشموني ٢٤٣/٢ .

الأول: أن تكون بمعنى "مِن" وضابطها[1] أن يكون[2] المضاف بعض المضاف إليه، ويصح الإخبار عنه به[3]، نحو: "خاتم حديد"، [ولا يتأتى ذلك في مثل: "يوم الخميس" لعدم البعضية، ولا في مثل: "يَدُ زيد" لِعدم صحة الإخبار، ولا في مثل" ثوب زيد" لانتفائهما].[4]

الثاني: أن تكون بمعنى "فى"[5] وضابطها: أن يكون الثاني ظرفا للأول،

---

(١) في ب: "فضابطها".   (٢) سقط "يكون" من: ب.

(٣) قوله:"عنه به" الضمير في الأول يرجع إلى المضاف، وفي الثاني إلى المضاف إليه.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: أ .

(٥) قال ابن مالك في شرحه لكافيته (٩٠٦/٢) عن هذا النوع: «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى» في "... الخ".
أقول: وهو كما قال: فإن ابن السراج لم يذكر من أنواعها إلاّ ماكان بمعنى "مِن" و"اللام". ينظر: الأصول ٥٣/١، وكذلك ابن عصفور في شرحه الجمل ٧٤/٢، والفارسي والجرجاني.
ينظر: المقتصد والإيضاح من خلاله ٨٧٠/٢-٨٧٤، وكذلك فعل الصيمري.
ينظر: التبصرة ٢٩٥/١ .
وبعض النحويين يثبت هذا النوع من الإضافة ومنهم ابن الحاجب والرضي، في الكافية وشرحها ٢٧٣/١، وابن مالك، وقد تقدم أول كلامه، وقال بعده: "وهي ثابتة في الكلام الفصيح..." ثم عرض جملة من الآيات الكريمة مستشهدا بها على ثبوت هذا النوع من الإضافة، وقد تابعه الشارح، والذى أراه ثبوت هذا النوع من الإضافة، لظهوره في كثير من الشواهد كقوله تعالى: ﴿وهو ألدُّ الخِصام﴾ من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربّص أربعة أشهر﴾ من الآية ٢٢٦، من سورة البقرة.

نحو: ﴿بل مَكْرُ اللّيلِ﴾[1] و﴿ياصاحِبي السجن﴾[2] وهي أقل من التى بمعنى "من".

الثالث: أن تكون بمعنى "اللام" وهي أكثرها، وضابطها: مالا يصلح فيه ماذكر من[3] النوعين السابقين، نحو: ﴿رسول الله﴾[4] ﴿ناقةَ الله﴾.[5]

(ثم المضاف منقسم إلى مايتخصص)[6] بالثاني، وهو: ماأضيف إلى نكرة، كـ"غلام رجل"، وإلى مايتعرف به، وهو المضاف إلى معرفة، كـ"قوم نوح"، إلاّ أنه يستثنى من هذا النوع ماكان المضاف فيه[7] متوغلا في الإبهام، كـ"مثل" و"غير" و"شبه" إذا قصد بها[8] مطلق المماثلة، والمغايرة، فإنها لاتتعرف بالإضافة إلى معرفة، ولذلك[9] يوصف بها النكرة، نحو: «خذ درهما غَيْرَهُ» فلو[10] قصد بها[11] كمال المماثلة [والمغايرة][12] بأن وقعت بين متنافيين[13]،

---

(١) من الآية ٣٣، من سورة سبأ.

(٢) من الآيتين ٣٩،٤١، من سورة يوسف. (٣) في ب: "في" موضع "من".

(٤) هذا جزء من ١٦، آية من القرآن الكريم.
ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن (رسول) ٣١٥ .

(٥) من الآية ٧٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٤، من سورة هود، ومن الآية ١٣، من سورة الشمس.

(٦) في أ: "ثم المضاف إليه يختص" وهو تحريف.

(٧) في أ: "إليه" موضع "فيه" وهو تحريف.

(٨) في ب: "بهما" موضع "بها" وهو تحريف أيضا.

(٩) في أ: " وكذلك" وهو تحريف. (١٠) في أ: "لو" موضع "فلو".

(١١) في ب: "بهذا" موضع "بها".

(١٢) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(١٣) نحو: «عليك بالحركة غير السكون».

تعرّفت[1] بالإضافة، ولذلك[2] وصف بها المعارف، في نحو: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾.[3]

وإن يشابه المضافُ يَفْعَلُ ... وصفا، فعن تنكيره لا يعدل

كـ"رُبَّ راجينا عظيمِ الأمل، ... مروَّعِ القلبِ، قليلِ الحيلِ

من الإضافة نوع لايفيد فى الأول تخصيصا، ولا تعريفا، وهو: ماكان المضاف فيه وصفا يشبه الفعل المضارع فى دلالته على الحال أو الاستقبال، سواء كان اسم فاعل، كـ"راج"، أو اسم مفعول، كـ"مروَّع" أو صفة مشبهة، كـ"عظيم الأمل" و"قليل الحيل"، فإن هذه الإضافة إنما تفيد التخفيف، بنزع مافي الأول من «نون تثنية أو جمع» نحو: «ضاربا زيد [و ﴿محلّي الصيد﴾[4]،

---

(١) ذهب إلى هذا كثير من النحويين، كابن السراج، والسيرافي، والزمخشري، وابن مالك وغيرهم، ونقله سيبويه عن يونس والخليل، فقال: وزعم يونس والخليل: أن هذه الصفات المضافة إلى معرفة، التى صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكنّ معرفة وذلك معروف فى كلام العرب. أ.هـ
الكتاب ١/٤٢٨، وبنحوه قال المبرد في "مثل". ينظر: المقتضب ٤/٢٨٧، وأما "غير" فمرّة قال: «لايكون إلا نكرة». ينظر: المقتضب ٤/٢٨٨، ومرّة جعلها نعتا لـ"الذين" في قوله تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم...﴾. وينظر: المقتضب ٤/٤٢٣ .
وينظر أقوال النحاة السابقين في: الأصول ١/١٥٣، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٢/١٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩١٨ .
وتنظر المسألة في: شرح الكافية ١/٣٧٥، والتصريح ٢/٢٧، وشرح الأشموني ٢/٢٥١ . (٢) في أ: "وكذلك" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة. (٤) من الآية ١، من سورة المائدة.

أو تنوين ظاهر، أو مقدّر، نحو: ﴿مستقبلَ أوْدِيَتِهِم﴾[1]][2] و"ضوارب زيد" أو رفع القبح، نحو: "الحسن الوجهِ" إذ في رفـع "الوجه" قبح من جهة خلو الصفة من[3] ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح من جهة إجراء وصف[4] اللازم مجرى وصف المجاز[5]، فعدل إلى الجرّ، تخلصا منها، ولذلك امتنع "الحسن وجههِ"[6] لانتفاء قبح الرفع، باشتمال الصفة على ضمير الموصوف، و"الحسن وجهٍ"[7] لعدم قبح النصب، فإنه منصوب على التمييز، والتمييز[8] يكون عن اللازم، ولا يعدل عن تنكير الأول، سواء أضيف إلى معرفة أو إلى نكرة كالمُثُل[9] المذكورة، ولبقاء التنكير مع إضافته إلى المعرفة دخلت عليه "رُبَّ" في نحو:

٢٤٢- يارُبَّ غابِطِنا لو كان يطلبكم[10] ... ...

(١) من الآية٢٤، من سورة الأحقاف.
(٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب.
(٣) في ب: "عن" موضع "من".
(٤) في ب: "الوصف".
(٥) أي: "المعدّى".
(٦) بجرّ "وجهه".
(٧) بجرّ "وجهٍ" أيضا.
(٨) سقط: "والتمييز" من: ب.
(٩) في ب: "كالأمثلة".
(١٠) هذا صدر بيت من البسيط، للشاعر: جرير بن عطية في هجاء الأخطل، وتمامه قولـــه:

... ... لاقى مباعدةً منكم وحِرمانا

والمعنى: يقول لصاحبته رُبَّ من يتمنى مثل مالنا منكِ فيما يزعمه ويظنه، لو عرف الحق، وحاول الوصل لقى منكِ المباعدة والحرمان كما لقينا.

والشاهد منه قوله: "رُبَّ غابِطِنا" حيث جر اسم الفاعل "غابط" المضاف إلى نون المتكلم المعظم لنفسه، أو المتكلمين، بـ"رُبَّ" ومعلوم أن "رُبَّ" ==

وانتصب على الحال، نحو: ﴿ثانيَ عِطْفِه﴾[1]، ووصفت به النكرة، نحو: ﴿هذا عارضٌ مُمْطِرنا﴾[2]، وإنما قلنا إن الإضافة لم تفد فيه تخصيصا: لكون التخصيص موجودا قبلها، فإن الأصل في نحو: "ضاربُ زيدٍ": "ضاربٌ زيداً"، وفي "مروّع القلب": "مروّعٌ قلبُه".

وذي الإضافة اسمها لفظيه — وتلك محضة، ومعنويه

الإضافة المفيدة للتخفيف، أو لرفع القبح تسمى: لفظية، لأنها لم تفد إلاّ تخفيف اللفظ، فإن النسبة حاصلة قبلها، وتسمى غير محضة، لكونها في تقدير الانفصال، وتلك الإضافة السابقة المفيدة للتعريف أو التخصيص تسمى: محضة، أي: خالية من تقدير الانفصال، وتسمى: معنوية، لأنها أفادت أمراً معنويا، وهو التعريف، أو التخصيص.

ووصل "أل" بذا المضاف مغتفر — إنْ وُصِلَتْ بالثّاني، كـ"الجعدِ الشَّعَر"
أو بالذي له أضيف الثّاني — كـ"زيدٌ الضاربُ رأسِ الجَانِي"
وكونها في الوصف كافٍ إنْ وقع — مثنّى، او جمعا سبيله اتّبع

المضاف إضافة معنوية لا يجوز دخول "أل" عليه [وأما المضاف إضافة

(=) تختص بالنكرات، فدلّ دخولها على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته تعريفا.
ينظر البيت في: الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، وشرح ابن يعيش ٥١/٣، والمغنى، الشاهد ٩٠٠، وأوضح المسالك ٩٠/٣، والهمع ٧٢/٢، والدرر ٥٦/٢، والتصريح ٢٨/٢، وشرح الأشموني ٤٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٨١.

(١) من الآية ٩، من سورة الحج.
(٢) من الآية ٢٤، من سورة الأحقاف.

لفظية، فيجوز دخول "أل" عليه][1] في أربع صور:

إحداها: أن يكون المضاف إليه متلبسا بها أيضا، كـ"ـالجعد الشَّعر"[2] و﴿والمقيمي الصلاةِ﴾.[3]

الثانية: أن يضاف الثاني إلى متلبس بها، كـ«ـالضارب رأسِ الجاني» ومثله:

٢٤٣-لقد ظفر الزوارُ أفنيةِ العِدَى ... بما جاوز الآمالَ مِلْقَتْلِ والأسرِ[4]

الثالثة: أن يكون المضاف مثنى، نحو:

٢٤٤-إنْ يَغْنَيَا عنّي المستوطنا عَدَنٍ[5] ... ...

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) الجَعْد من الشّعر: خلاف السّبط، وقيل: هو القصير، (اللسان "جعد" ٤/٩٤).

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الحج.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو من الأبيات المجهولة القائل، ويروى: "أقفية" موضع: "أفنية"، والراوية الثانية -وهي المخالفة لرواية الشارح- أكثر الروايتين، ويروى آخره: «مِلأْسر والقتل» و لم أره عند غير الشارح إلاّ بها، وقوله: "ملقتل" أصله: "من القتل" فحذف النون وهمزة الوصل للوزن.
والشاهد منه قوله: «الزوار أفنيةِ العدى» حيث أضاف الشاعر الاسم المقترن بأل، وسوّغ ذلك كون المضاف وصفا، والمضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣/٩٣، والتصريح ٢/٢٩، وشرح الأشموني ٢/٢٥٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠١.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط، و لم تنسبه المراجع إلى قائل معين، وتمامه قوله:
... ... فانني لستُ يوماً عنهما بغنيِ
و"عدن" بلد باليمن، والشاهد من البيت قوله: «المستوطنا عدنٍ» حيث أضاف الوصف المقترن بالألف واللام إلى اسم ليس مقترنا بهما، وهو "عدن" ==

الرابعة: أن يكون جمعا اتّبع سبيل المثنى، في سلامة لفظ واحده، كقوله:

٢٤٥-ليس الأخِلاّءُ بالمُصغي مسامِعِهِم ... إلى الوُشاة، ولو كانوا ذوي رَحِمِ[1]

ويجوز أيضا في صورة خامسة، وهو: أن يضاف[2] إلى ضمير متلبس بالألف واللام نحو:

٢٤٦-الودُّ أنتِ المستحقةُ صفوِهِ[3] ... ...

(=) وسوّغ ذلك كون المضاف وصفا دالا على مثنى.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣/٩٦، والهمع ٢/٤٨، والدرر ٢/٥٧، والتصريح ٢/٢٩، وشرح الأشموني ٢٥٢/٣٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد من البيت قوله: «المصغي مسامعهم» حيث أضاف الاسم المقترن بـ"ـأل" إلى اسم ليس مقترنا بها، وهو "مسامعهم" وسوّغ ذلك كون المضاف وصفا دالا على جمع مذكر سالم.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣/٩٧، والهمع ٢/٤٨، والدرر ٢/٥٧، والتصريح ٢/٣٠، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٢) أي: المضاف إليه.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقائله مجهول.
وقد سقط قوله: "صفوه" من النسختين، ورأيت إثباته فى الأصل، لأنه جزء من الشاهد، وتمام البيت قوله:
... ... منّي، وان لم أرج منك نوالا
والشاهد منه قوله: «المستحقةُ صفوِهِ» حيث أضاف الاسم المقترن بالألف واللام وهو "المستحقة" لكونه وصفا، وسوّغ ذلك كون المضاف إليه أضيف إلى ضمير يعود إلى مقترن بالألف واللام، وهو "الودّ".
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣/٩٥، والهمع ٢/٤٨، والدرر ٢/٥٧، والتصريح ٢/٢٩، وشرح الأشموني ٢/٢٥٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧١.

وأجازه الفراء حيث كان المضاف إليه معرفة[1]، نحو: "المكرمك" و"الضارب زيد" وخصّصه المبرد[2] بالضمير، وعند صاحب الكتاب: أن الضمير كالظاهر[3]، فهو منصوب في "المكرمك"[4] لامتناع إضافة الوصف المتلبس بـ"أل" إلى غير ما ذكر][5]، ومخفوض في "مكرمك".

**وربما أكسب ثانٍ أوّلا	تأنيثا ان كان لحذفٍ مُوهَلا**

إذا أضيف مذكر إلى مؤنث، أو بالعكس، فالأصل بقاء كل واحد منهما على حاله من التذكير، والتأنيث، وربما اكتسب[6] المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه، [لكن بشرط صلاحية التركيب لحذف

(١) أي: مطلقا، ينظر معاني القرآن له ٢٢٦/١، وتجويزه ذلك في جميع أنواع المعرفة، من باب قياس ما لم يُسمع على ما سمع، وقد صرح الفراء نفسه بذلك، حيث قال: إنه لم يسمع النصب والخفض إلاّ في قولهم: «هذا الضارب الرجل».

(٢) هو أبو العباس: محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي، وقيل: المازني، الملقب بالمبرد، لقّبه بذلك أبو حاتم السجستاني، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي، ثم على المازني، وكان إماما في العربية، ومن أشهر تصانيفه: الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ، ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١١٤/١٢، وتاريخ بغداد ٣٨٠/٣، والإشارة ٣٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ١٨٧/١.

(٤) وموجب نصبه أنه في معنى: «الذى أكرمك». ينظر: الكتاب ١٨١/١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر (٨٦/٢): عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه.

المضاف][1] والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وهذا مراد المصنف بقوله: «إن كان لحذف موهَلا» ومنه قراءة بعضهم ﴿**تلتقطه بعض السيّارة**﴾[2]، وقوله:

٢٤٧- لما أتى خبر الزبير تواضعتْ	سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[3]

وأقل منه المؤنث التذكير من المضاف إليه، بالشرط المذكور، ومنه -على أحد التخاريج- ﴿**إنّ رحمةَ الله قريبٌ**﴾[4]، وقوله:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ذكر العكبري هذه القراءة ولم ينسبها إلى أحد.
ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن ٤٩/٢؛ من الآية ١٠ من سورة يوسف، وقراءة الجمهور بالياء.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق وكان أحد رهطه، وهو: عمرو بن جرموز قد قتل الزبير بن العوام ﷺ، غيلة بعد منصرفه من وقعة الجمل.
والشاهد من البيت قوله: «تواضعتْ سُورُ المدينةِ» حيث إن "سُورا" اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو "المدينة"، ولهذا أنّث له الفعل.
ينظر البيت في: الكتاب ٥٢/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والخصائص ٤١٨/٢، واللسان "سور" ٥٢/٦، والخزانة ٢١٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٦.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الأعراف.
وهذه الآية خرجت على عدّة تخاريج، فخرجها الفراء على أن العرب إذا أرادت بـ"قريبة" القرب من ناحية النسب أنثتها بلا خلاف في ذلك، وإذا أرادوا به القرب الذي يقابل البعد ذكّروا وأنثوا، (ينظر المعاني ٣٨٠/١) وخرجها الأخفش: على أن الرحمة تفسّر هنا "بالمطر" أو على أنها ذكّرت كما قالوا: ريحٌ خَرِيقٌ، ومِلْحَفَة جديد، وشاة سديس.

٢٤٨- إنارةُ العَقلِ مكسوفٌ بِطَوعِ هَوى[١] ... ...

أما لو لم يصلح المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه امتنعا، فلا

(=) ينظر معاني القرآن له ٢/٣٠٠، وذكر النحاس فيها أقوالا، ثم قال: من أحسنها أن الرحمة والرّحم واحد، وهما بمعنى العفو والغفران، ينظر إعراب القرآن له ٢/١٣١.

وجعل ابن مالك وابن هشام "قريبا" مما يحتمل أن يكون اكتسب التذكير من المضاف إليه وهو لفظ "الله" لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٢١، وأوضح المسالك ٣/٣٠٦، والله أعلم بمراده.

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وقال في الخزانة: إنه لبعض المولّدين، وكذلك فعل في معجم الشواهد، وتمام البيت قوله:

... ... وعقلُ عاصي الهَوَى يزداد تنويرا

يقول: إذا جرى الإنسان وراء شهواته وما تملي عليه نفسه ضعف عقله كما تضعف إنارة البدر بالكسوف، بخلافه إذا عصى النفسَ الأمارةَ بالسّوء فإن ذلك يعود عليه بالبصيرة واليقظة، قلت: وهذا المعنى صحيح، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا....﴾ الآية.

والشاهد من البيت قوله: «إنارةُ العَقْلِ مكسوفٌ» حيث اكتسب المضاف وهو: "إنارةُ" من المضاف إليه، وهو: "العقل" التذكير، وآية ذلك أنه وُصف بمذكر بعد ذلك.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٩٠١، وأوضح المسالك ٣/١٠٥، والتصريح ٢/٣٢، والخزانة ٤/٢٢٧، وشرح الأشموني ٢/٢٥٤، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

يجوز: «قامت زوج هند» ولا: «جاء جاريتك».

ولا يضاف اسمٌ لما به اتّحد — معنى، وأوّلْ مُوهِماً إذا وَرَد

قد تقرر أن المضاف متعرف بالمضاف إليه، أو متخصص به، والمعرّف غير المتعرف[١]، والمخصّص غير المتخصّص، فلذلك لا يضاف[٢] اسم إلى مماثل له في المعنى، سواء كان مرادفا كـ«ليث أسد»، أو صفة أضيفت إلى موصوفها، كـ«فاضل رجل» أو بالعكس، كـ«رجل صالح» فإن ورد ما يوهم ذلك أُوِّلَ بما يصرفه عنه، [فمن المترادفين][٣] قولهم: «سعيد كُرْزٍ» ومن إضافة الموصوف إلى الصفة «مسجدُ الجامعِ»، و«صلاة الأولى»، ومن عكسه: «جَرْدُ قَطيفةٍ»[٤] و«سَحْقُ[٥] عِمامةٍ»، ففي القسم الأول: يؤول المضاف

---

(١) في ب: "المعرّف".

(٢) هذا هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فجوّزوا إضافة الاسم إلى مماثله معنى، متى اختلف اللفظان، وجعلوا اختلاف المثلين في اللفظ بمنزلة اختلافهما في المعنى، وبذلك سلموا من التأويل الذى اضطر إليه البصريون، واختار ابن مالك مذهبهم في التسهيل ١٥٦، وقد عقد الأنباري لذلك المسألة ٦١. ينظر تفصيل ذلك هناك، وفي: شرح ابن يعيش ٣/٩-١١، وشرح الكافية ١/٢٨٥-٢٨٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٤-٤١٥، والمساعد ٢/٣٣٣، والتصريح ٢/٣٣-٣٤. ينظر: الأصول ٢/٨-١٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٢٣.

(٣) في ب: قال مقابل ما بين المعقوفين: «فمن ذلك مترادفين» وهو تحريف.

(٤) "جرد قطيفة" معناه: قطيفة مجرودة، وهي البالية، والقطيفة: دثار مخمل، أو كساء له خمل، اللسان: "قطف" ١١/١٩٣.

(٥) السَّحْق: الثوب الخَلَق: اللسان ١٢/١٨ "سحق".

بالمسمىً، والمضاف إليه بالاسم، كأنك قلت: جاءنى مُسمىً هذا الاسم، وفي الثاني: يقدر الأول مضافا إلى موصوف حذف، وأقيمت صفته مقامه، كأنّك قلت: «مسجد المكان الجامع» و«صلاة الساعة الأُولى»، وفي الثالث: يؤول الأول بالنوع والثانى بالجنس، والتقدير: «جَرْد هذا الجنس»

وبعضُ الاسماء يضاف أَبَدا ... وبعض ذا قد يأتِ لفظا مفردا

الأصل في الإضافة أن تكون جائزة، وقد خرج عن الأصل من الأسماء طرفان:

أحدهما: ما امتنعت إضافته كالموصولات، وأسماء الإشارة، والمضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، سوى "أيّ" والأعلام الباقية على علميتها،

الثاني: ما أشار إليه المصنف هنا، وهو: ما الإضافة فيه لازمة، ثم هي منقسمة إلى قسمين: لازمة الإضافة إلى المفرد، ولازمة الإضافة إلى الجملة، والأول: هو مراد المصنف بهذا البيت، ثم هو منقسم إلى لازم[1] الإضافة لفظا ومعنى، وإلى ما يلزمها في المعنى، مع أنه قد يفرد عنها[2] فى اللفظ، فالأول نحو[3]: "كِلاَ" و"كِلْتَا" و"عند" و"مع" و"لدن"، والثانى: كـ"كُلّ"، و "بعض" و"أيّ" فإنها وإن قطعت عن الإضافة في اللفظ، نحو: **﴿وكلٌّ أتوه داخرين﴾**[4] **﴿ورَفَعَ بعضَكم فوق بعض درجاتٍ﴾**[5] **﴿أيّاً ما تدعوا﴾**[6] فإن المضاف إليه مراد فى المعنى، والتقدير: **﴿وكُلُّهم﴾ ﴿فوق بعضكم﴾**

(١) في ب: "لازمة".
(٢) سقط "عنها" من: أ.
(٣) سقط "نحو" من: أ.
(٤) من الآية ٨٧، من سورة النمل.
(٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأنعام.
(٦) من الآية ١١٠، من سورة الإسراء.

﴿أيَّ اسم تدعوا﴾.

وبعض ما يضاف حتما امتنع ... إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
كـ"وحْد" "لبّي" و"دوالي" "سَعْدَيْ" ... وشذ إيلاءُ "يَدَيْ" لِـ"لَبَّيْ"

اللازم الإضافة لفظا ومعنى منقسم إلى ما يضاف إلى الظاهر والمضمر، نحو: "كِلا" وما ذكر معها، وإلى ما يضاف إلى المضمر دون الظاهر، وهو الذى أشار إليه المصنف هنا، وذلك ألفاظ أحدها "وحْد" ويضاف إلى ضمائر الجرّ كلّها، متكلمها، نحو: «سافرت وحدي» ومخاطبها، كقوله:

٢٤٩- ... ... وكنت إذ كنت إلاَهِي وحْدكا[1]

وغائبها، نحو: **﴿وإذا دُعي الله وحْدَه﴾**.[2]

الثاني: "لبَّيْ" وهو مصدر مثنى[3] في اللفظ و[4] معناه التكرار،

(١) هذا من مشطورالرجز، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وبعده قوله:
... لم يك شيء يا إلاَهِي قبلكا ...
وقوله: "كنتَ" كان هنا تامة، و "إلا هِي" منادى حذف منه حرف النداء، و"وحْدَك" حال، مضاف إلى الكاف.
ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، وشرح ابن يعيش ٢/١١، والمغنى، الشاهد ٥١١، وأوضح المسالك ٣/١١٢، والتصريح ٢/٣٦، والهمع ٢/٥٠، والدرر ٢/٦٠، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.
(٢) من الآية ١٢، من سورة غافر.
(٣) هذا قول سيبويهِ ومن تبعه فيه، وذهب يونس إلى أن "لبيك" مفرد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: "عليك"، ومعناه عند سيبويهِ: إجابة بعد إجابة. ينظر: الكتاب ١/٣٥٠-٣٥١.
(٤) سقط حرف العطف "الواو" من: أ.

ولا يضاف إلاّ[1] إلى ضمير المخاطب، وإضافته إلى الظاهر في قوله:

٢٥٠- دعوتُ [لما نابَني] مِسْوَرا ... فلبّى فلبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[2]

شاذ، وقد سمعت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله:

٢٥١- ... ... لقلتُ لبَّيه لمن يدعوني[3]

الثالث: "دوالَي" وهو مصدر بمعنى التداول، مثنى في اللفظ، ومعناه:

(١) سقط حرف الاستثناء "إلاّ" من: أ.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وعزاه في التصريح إلى أعرابي من بني أسد، والشاهد منه قوله: "فلبّيْ يدي" حيث أضاف "لبّي" إلى الاسم الظاهر، وهو: "يدي" وهو شاذ كما قال الشارح. ينظر البيت في: الكتاب ١/٣٥٢، وشرح ابن يعيش ١/١١٩، واللسان "لبب" ٢/٢٢٧، وأوضح المسالك ٣/١٢٣، والمغني، الشاهد ٩٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/٥٣، والهمع ١/١٩٠، والدرر ١/١٦٥، والتصريح ٢/٣٨، والخزانة ٢/٩٢-٩٣، وشرح الأشموني ٢/٢٥٨، ومعجم شواهد العربية ١٩٣. وقد سقط ما بين المعقوفين من: أ.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ولم يعرف قائله، وقبله قوله:

... إنك لو دعوتني ودوني ...

... زوراءُ ذاتُ مَترع بيُّون ...

والمترع: من قولهم: "حوض تَرَع" أي: ممتلئ، ويروى: "مُنْزَع" موضع "مترع"، والمُنْزَع: تجويف البئر، والزوراء: الأرض البعيدة، والبَيُّونُ: صفة البئر الواسعة العميقة، والشاهد منه قوله: "لبيه" حيث أضيف "لبّي" إلى ضمير الغائب، وهو شاذ. ينظر في: اللسان "لبب" ٢/٢٢٦، والمغني، الشاهد ٩٨٥، وأوضح المسالك ٣/١٢٢، وشرح ابن عقيل ٣/٥٢، والهمع ١/١٩٠، والدرر ١/١٦٣، والتصريح ٢/٣٨، وشرح الأشموني ٢/٢٥٨، ومعجم شواهد العربية ٥٥٤.

التكرار أيضا، ومن استعماله:

٢٥٢- إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مثلُه ... دوالَيْك حتى كلُّنا غيرُ لابِسِ[1]

الرابع: "سَعْدَيْ"[2] وهو في اللفظ كـ"لبّي" ولا يستعمل إلاّ بعده نحو: "لبّيك وسعديْك" ولم يسمع فيه ولا في "دوالَيْك" الإضافة إلى غير ضمير المخاطب، ومن الأسماء اللازمة للإضافة قسم ثالث، وهو ما يضاف إلى الظاهر دون المضمر، كـ"أُولي" و"أولات" و"ذي" و"ذات".

وألزموا إضافةً إلى الجمل ... "حيثُ" و"إذْ"، وإن يُنَوَّنْ يُحتمل

إفراد"إذْ"وما كـ"إذْ" معنىً كـ"إذْ" ... أَضِفْ جَوازاً، نحوُ: حين، جَانبذ

(١) هذا البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس، وأنشد سيبويه عجزه هكذا:

... ... دواليك حتى ليس للبرد لابس

وعلى هذه الرواية يكون في البيت إقواء، لأنه من أبيات مكسورة، والبرد: الكساء الذي فيه وَشْيٌ، اللسان "برد" ٤/٥٣.

و"دواليك" أي تداولا بعد تداول، وهو من المداولة، وهي تعاور الشيء بينك وبين غيرك، وكانت العرب تزعم أن المتحابيْن إذا شق كل منهما ثوب صاحبه دامت المودة، ولم تفسد، والشاهد منه قوله: "دواليك" حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى.

ينظر البيت في: الكتاب ١/٣٥٠، والخصائص ٣/٤٥، وشرح ابن يعيش ١/١١٩، واللسان: "دول" ١٣/٢٦٨، وأوضح المسالك ٣/١١٨، والهمع ١/١٨٩، والدرر ١/١٦٢، والتصريح ٢/٣٧، والخزانة ٢/٩٩، ومعجم شواهد العربية ١٩٩.

(٢) وسعديْك: يعني: إسعاداً لك بعد إسعاد.

أخذ[1] في ذكر القسم الثاني من اللازم الإضافة، وهو ما يلزم إضافته إلى الجمل، ثم هو منقسم إلى ما يضاف إلى الجمل مطلقا، وإلى ما يضاف إلى جمل الأفعال خاصةً فالأول: كـ"حيثُ"[2] و "إذْ" وأكثر ما يضافان إلى الجمل الفعلية، نحو: ﴿وَمن حيثُ خرجتَ﴾[3] ﴿وإذ أخذَ ربُّك﴾[4] ومن إضافتهما إلى الجمل الاسمية ﴿وإذْ هُم نَجْوَى﴾[5] وتقول: «جئت حيث زيد قائم» وإضافة "حيث" إلى المفرد في نحو:

٢٥٣-أماتَرَى حيثُ سهيلٍ طالعا[6] ... ...

نادر[7] وتختص "إذ" بجواز

(١) سقط "أخذ" من: ب.

(٢) "حيث" بتثليث الثاء، وقد تبدل ياؤها واوا، وهي ظرف مكان مبهم. اللسان ٢/٤٤٥.

(٣) من الآيتين ١٤٩، ١٥٠، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٧٢، من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٤٧، من سورة الإسراء.

(٦) هذا صدر بيت من الرجز، ولم يعثر على اسم قائله، وتمامه قوله:

... ... نجما يضيء كالشِّهاب لامعا

والشاهد منه قوله: "حيث سهيلٍ" فقد أضاف "حيث" إلى المفرد، وهذا شاذ عند جمهور النحاة، وخالفهم في ذلك الكسائي فجوّز إضافة حيث إلى المفرد، مستشهدا بهذا البيت، ويروى صدره هكذا:

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالع ... ...

ولا شاهد فيه حينئذ، وسهيل: نجم معروف.

(٧) هذا عند غير الكسائي -كما تقدم آنفا-، فقد أجاز إضافتها إلى المفرد قياسا، واستشهد على ذلك بهذا البيت، وبقول الآخر:

ونطعنهم حيث الكُلَى بعدضربهم ببيضِ المواضى حيث لَيِّ العَمائم ==

إفرادها[1] عن الإضافة لفظا معوضاً عن الإضافة بالتنوين، ولا يكون ذلك غالبا إلاّ مع إضافة اسم الزمان إليها، كـ"يومئذ"، و"حينئذ"، وأما نحو:

٢٥٤- ... ... وأنتَ إذٍ صحيحٌ[2]

فنادر، وما تضمن معنى"إذ" في الدلالة على زمان ماض فهو كـ"إذ" في الإضافة إلى الجمل، نحو:«جئتك يوم ولد ابنك»[3] و «يوم أنت أمير» و«حين جاء الحاج» و «حين الركب قادم» و «زمن كان أبوك مسافرا» و «زمن أنت ذو مال» إلاّ أن إضافة نحو ذلك إلى الجمل غير لازم لجواز أن تقول:

(=) ينظر البيت وخلاف الكسائي للجمهور في: شرح ابن يعيش ٤/٩٢، والمغني، الشاهد ٢١٩، وشرح ابن عقيل ٣/٥٦، والهمع ١/٢١٢، والدرر ١/١٨٠، والتصريح ٢/٣٩، والخزانة ٧/٤، وشرح الأشموني ٢/٢٦١، ومعجم شواهد العربية ٤٩٨.

(١) في ب: "إفراده" موضع "إفرادها".

(٢) هذا بعض بيت من الوافر، لأبي ذؤيب الهذلي، وقبله قوله:

ولقدنهيتك عن طلابك أُمّ عمْرٍو بعاقبة... ... ...

والشاعر يذكّر قلبه بما كان من وعظه إياه في أول الأمر، وقبل استحكام الحب، فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بعاقبة، أي: كان ذلك بآخر ما وصيتك به، ويجوز أن يكون معنى "بعاقبة" أي: حذرتك من طلبها وعاقبة ذلك التمادى في حبها وأنت حينذاك سليم تستطيع التخلص والنجاة، والشاهد من البيت قوله: "وأنت إذٍ" حيث المضاف إلى "إذ" ليس اسم زمان، وهذا نادر كما ذكر الشارح. ينظر البيت في: الخصائص ٢/٣٧٦، وشرح ابن يعيش ٣/٢٩، والمغني الشاهد ١٣٦، والخزانة ٦/٥٣٩، وشرح الأشموني ٢/٢٦١.

(٣) في أ: "أبيك" وهو تحريف.

«يوم ولادة ابنك»[1] «ويوم إمراتك» وكذلك البواقي.

وابـنِ أو اعرب ما كإذْ قد أُجريا   واختــر بنـا متلـوّ فعـل بنيا

وقبـلَ فِعْـلٍ معـربٍ أو مبتـدا   أَعِـربْ، ومـن بَنَـى فلن يُفنَّدا

ما جرى من أسماء الزمان مجرى "إذ" في إضافته إلى الجمل، فلك أن تبقيه على إعرابه، لكون افتقاره إلى الجملة غير لازم، ولك أن تبنيه لشبهه بـ"إذْ"، إلاّ أن البناء هو المختار[2] إن أضيف إلى فعل مبني، سواء كان ماضيا[3]، نحو:

٢٥٥-على حين ألْهَى الناسَ جلُّ أمورِهم[4] ... ...

أو مضارعا قام به مانع من الإعراب، نحو:

٢٥٦- ... ... علـى حين يستصبين كلَّ حليم[5]

(١) في أ: "ابيك" وهو تحريف.

(٢) هذا باتفاق بين النحويين، وعلله البصريون بأنه لمناسبة الفعل المبني.
ينظر: التسهيل ١٥٨، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأشموني، وحاشية الصبّان عليه ٢٦٣/٢.

(٣) أي: كان بناؤه أصليا.

(٤) هذا البيت من الطويل، وقد تقدم تخريجه في ص٣٣٣.
والشاهد منه قوله: «حين ألهى» حيث أضيف «حين» إلى فعل مبني، وهو فعل ماض.

(٥) هذا عجز من الطويل غير معروف القائل، وصدره قوله:
لأجتذبَـنَّ منهـنّ قلبي تَحَلُّما ... ...
وقوله: "لأجتذبن" من الجذب، وهو مدُّ الشيء، واجتذبه: أي مدّه نحو نفسه، اللسان "جذب" ٢٥١/١، والتّحلّم: تكلّف الحلم وتصنّعه، ==

وإن أضيف إلى جملة اسمية، أو فعل معرب، فالمختار إعرابه[1]، وبه قرأ الأكثرون: **﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صِدْقُهم﴾**[2] وتقول: «أحبك من يوم حلمك وافر» وليس هذا الإعراب لازما عند المصنف، موافقه للكوفيين، لورود البناء في نحو: **﴿هذا يومَ ينفع الصادقين﴾** على قراءة

(=) والحلم: العقل والأناة: اللسان: "حلم" ٣٥/٣، و"يستصبين" يُملن إلى الصَّبْوة واللهو، اللسان "صب" ١٨١/١٩.
والمعنى: يقول إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من حبهنّ، وسيتكلّف في سبيل ذلك الحلمَ ويتصنعه.
والشاهد منه قوله: «على حينَ يستصبين» بفتح "حين" على أنه مبني لسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة. ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٩١٥، وأوضح المسالك ١٣٥/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والهمع ٢١٨/١، والدرر ١٨٧/١، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦٧.

(١) هذا ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم عليه ابن مالك، كما هو ظاهر في النظم، وفي التسهيل ١٥٩، وقال به ابن هشام في المغني ٥٧٢.
وذهب جمهور البصريين إلى وجوب الإعراب في مثل هذا، وذلك لمناسبة المعرب بعده، وقد أجابوا عما أورد الكوفيون من الشواهد، وليس هذا موضع بسطه.
ينظر: التسهيل ١٥٩، والمغنى ٥٧٢، وأوضح المسالك ١٣٦/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢.

(٢) من الآية ١١٩، من سورة المائدة، وقد قرأ السبعة إلاّ نافعا، برفع ميم "يوم" وقرأها نافع: بفتح ميم "يوم". تنظر: الحجة ٢٤٢، وإملاء ما مّن به الرحمن ٢٣٤/١، والوافى ص٢٤٤، والمهذب ص٢٠٠/١.

نافع، وفي قوله:

٢٥٧- تذكَّر ما تَذَكَّر من سُليمى   على حين التواصلُ غيـر دانـي[1]

وألزموا "إذا" إضافةً إلى   جمل الأفعال كـ"هُنْ" إذا اعتلا

هذا القسم الثاني من اللازم الإضافة إلى الجمل، وهو: ما يضاف إلى جمل الأفعال خاصة[2]، كـ"إذا" غير الفجائية، وسواء أخلصت للظرفية، نحو: ﴿**والليل إذا سَجَى**﴾[3] أو تضمنت معها معنى الشرط، كما هو الغالب[4] عليها، نحو: ﴿**إذا جاء نصرُ ا لله والفتحُ**﴾[5] فإن وقع بعدها الاسم المرفوع، كما في نحو: ﴿**إذا السماءُ انشقّت**﴾[6] قدّر له فعل رافع، مفسره ما بعده[7]،

(١) هذا البيت من الوافر، وهو غير معروف القائل، والشاهد منه قوله: «على حين التواصل» حيث الرواية بفتح "حين" على أنه مبني، ومحله الجرّ بـ"على"، مع كونه أضيف إلى جملة اسمية،وبهذاالشاهد وغيره احتج الكوفيون لمذهبهم السابق. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣/١٣٦، والدرر ١/١٨٧، والهمع ١/٢١٨، والتصريح ٢/٤٢، وشرح الأشموني ٢/٢٦٣، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(٢) هذا عند سيبويهِ وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر الشواهد، كما سيذكر الشارح. وينظر: الكتاب ٣/١١٩، والكافية وشرحها للرضي ٢/١٠٨، والمغنى ٩٧، وأوضح المسالك ٣/١٢٧، والتصريح ٢/٤٠، وشرح الأشموني ٢/٢٦٣.

(٣) الآية ٢، من سورة الضحى.

(٤) في ب: "في الغالب" موضع: "الغالب".

(٥) الآية الأولى من سورة النصر.

(٦) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٧) في أ: "ما بعدها".

والتقدير: «إذا انشقت السماء» وأما دخولها على الجملة[1] الاسمية في نحو:

٢٥٨- إذا باهلـيٌّ تحتَه حنظليَّة[2]   ...   .

فمقدر بحذف "كان" مع بقاء عملها، فالظرف وما بعده في محل نصب

ومثل "إذا" في لزوم الإضافة إلى الجمل الفعلية "لمّا" نحو: ﴿**ولمّا جاءهم رسول**﴾.[3]

لمُفهِمِ اثنينِ معرَّفٍ بلا   تفرُّقٍ أضيف "كِلْتا" و"كِلا"

(١) سقط "الجملة" من: ب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، منسوب إلى الفرزدق، وعجزه قوله:

...   .   له ولد منها فذاك المذرّع

و"باهلي" نسبة إلى "باهلة" وهي من قيس عيلان، و"حنظلية" منسوبة إلى "حنظلة"، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة، و"المذرَّع": مَن أمّه أشرف من أبيه، وإنما سمي مذرّعا تشبيها بالبغل لأن في ذراعيه رقمتين كرقمتي ذِراع الحمار، نزع، بهما إليه في الشبه، وأم البغل أكرم من أبيه، اللسان "ذرع" ٩/٤٤٨.

ويروى "المدرَّع" بالدال المهملة، وهو الذى يُكسى الدرع، والمعنى على هذه الرواية: يعنى أنه إذا ولد للرجل الباهلي ولد من امرأة حنظلية فذاك الولد النجيب الشجاع المؤهل للبس الدرع.

والشاهد من البيت قوله: «إذا باهليٌّ...»، وينظر البيت في: المغنى، الشاهد ١٣٩، وأوضح المسالك ٣/١٢٧، واللسان "ذرع" ٩/٤٤٨، والهمع ١/٢٠٧، والدرر ١/١٤٧، والتصريح ٢/٤٠، وشرح الأشموني ٢/٢٦٥، ومعجم شواهد العربية ٢١٨.

(٣) من الآية ١٠١، من سورة البقرة.

شرط ما يضاف إليه "كِلاَ" و"كِلتا" أن يكون معرفة دالا على اثنين غير متفرّق بعطف، نحو: ﴿كِلتا الجنتين﴾[1] و«كلاهما أخوك» ولا يجوز «كِلا ثوبين اشتريت» ولا «كِلاَ الناس أكرمت» ولا «كلا زيد وعمرو عندي» لعدم التعريف في الأول، وعدم التثنية في الثاني، والتفريق بالعطف في الثالث، ونحو:

٢٥٩-كلاأخي وخَلِيلي واجدي عضدا[2] ... ...

فضرورة. وأما:

٢٦٠- كِلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه[3] ... ...

(١) من الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) هذا صدر البيت من البسيط، وقائله مجهول، وتمامه قوله:

... ... في النائبات وإلمام الملمات

ومعناه: يقول: إن أخي وصديقي القريب ليجدان مني العون الصادق عند وقوع النوازل والمصائب، يريد أن يمتدح بصدق الإخاء والوفاء.

والشاهد منه قوله: «كِلا أخي وخليلي...» حيث أضاف "كِلا" إلى متفرق بالعطف، وهذا في النادر. ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٣٦٨، وأوضح المسالك ٣/١٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٦٣، والهمع ٢/٥٠، والدرر ٢/٦١، والتصريح ٢/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٦٦، ومعجم شواهد العربية ٧٤.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وقيل: للمغيرة بن حبناء، وقيل: للأبيرد الرياحي، وقيل: لسيار بن هبيرة، والقول الأول أشهر، وتمام البيت قوله:

... ... ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٣٧١، واللسان "غنا" ١٩/٣٧٤، وأوضح المسالك ٣/١٣٨، والتصريح ٢/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٦٦، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

فلاشتراك "نا" في الدلالة على المفرد والمثنى والمجموع، وأما قوله:

٢٦١- إن للخير وللشرّ مَدىً ... وكِلا ذلك وجْهٌ وقَبَل[1]

فلأنّ "ذا" قد يشار به إلى المثنى، كقوله تعالى: ﴿لا فارضٌ ولا بِكْرٌ عوانٌ بين ذلك فافعلوا....﴾.[2]

ولا تُضف لمفردٍ معرَّفِ ... "أيّا" وإن كررتَها فأَضِفِ

أو تنوِ الاجزا واخْصُصَنْ بالمعرفه ... موصولةً "أيّا" وبالعكس الصِّفَه

وإن تكن شرطا أو استفهاما ... فمطلقا كَمِّلْ بها الكلاما

تضاف "ايّ" إلى النكرة مطلقا، وتضاف إلى المعرفة المثنّاة، نحو:

(١) هذا البيت من الرمل، وهو لعبدالله بن الزبعرى أحد شعراء قريش، من كلمة قالها في أُحُد، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته، والمَدَى: غاية الشيء ومنتهاه، والقَبَل: المَحَجَّة الواضحة، اللسان "قبل" ١٤/٥٣، والمعنى: أن كُلاًّ من الخير والشر وجه من الوجوه، أو طريق من الطرق التي يصرف الإنسان فيها شؤونه.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٣/٢، والمقرب ١/٢١١، وأوضح المسالك ٣/١٣٩، والمغني، الشاهد ٣٦٧، وشرح ابن عقيل ٣/٦٢، والهمع ٢/٥٠، والدرر ٢/٦١، والتصريح ٢/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٦٦، ومعجم شواهد العربية ٢٦٠.

(٢) من الآية ٦٨، من سورة البقرة.

والفارض هي المسنّة التي لا تلد، سميت فارضا لأنها فرضت سِنّها، أي: قطعتها وبلغت آخرها، اللسان "فرض" ٩/٦٨.

والبِكْر: هي الشابة الفتية التي لم تلد، ويطلق -أيضا- على التي قد ولدت مرة واحدة، اللسان "بكر" ٥/١٤٥، والعَوان: النَّصَف، الوسط، التي قد نتجت مرارا، اللسان "عون" ١٧/١٧٣.

﴿فأيُّ الفريقينِ أحقّ﴾[1] والمجموعة، نحو: ﴿أيُّهم أشدّ﴾[2] ولا تضاف إلى معرفة مفردة، إلاّ في موضعين:

أحدهما: أن تكرر، بعطف مثلها عليها بالواو، نحو:

٢٦٢- ... ... أَيِّـي وأَيُّـك فارس الأحزاب[3]

الثاني: أن ينوى بها السؤال عن الأجزاء، نحو: «أيّ زيد أحسن» بمعنى: أيّ أجزائه، ثم ذكر لـ"أيّ" أربعة معان:

أحدها: الموصولة، نحو: ﴿ليبلونكم أيُّكم أحسنُ عَمَلا﴾.[4]

والثاني: أن تكون صفة لنكرة، نحو: «مررت برجل أيِّ رجل».

الثالث: الشرطية، نحو: ﴿أيّما الأجلينِ قَضَيتُ﴾.[5]

الرابع الاستفهامية، نحو: ﴿أيُّكم يأتيني بعرشِها﴾.[6]

---

(١) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٦٩، من سورة مريم.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وقائله غير معروف، وصدره قوله:

فلئِنْ لقيتُك خاليين لتعلمن ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: «أيّي وأيّك» حيث أضاف الشاعر لفظ: "أيّ" إلى مفرد معرفة وسوّغ ذلك تكرار "أيّ".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٤٢/٣، والدرر ٦٣/٢، والهمع ٥٠/٢، والتصريح ٤٤/٢، وشرح الأشموني ٢٦٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٥.

(٤) من الآية ٢، من سورة الملك.

(٥) من الآية ٢٨، من سورة القصص.

(٦) من الآية ٣٨، من سورة النمل.

فالموصولة لا تضاف إلاّ إلى [المعرفة[1]، والصفة بالعكس، لا تضاف إلاّ إلى][2] النكرة، والشرطية والاستفهامية يكمل بهما[3] الكلام مطلقا، فيضافان إلى المعرفة كما مثّل، وإلى النكرة، نحو: «أي رجل جاءك فأكرمه» وقوله: ﴿فبأيِّ حديثٍ بعده يؤمنون﴾.[4]

وألزموا إضافةَ "لدن" فَجَرّ ... ونَصْبُ "غُدوةٍ" بها عنهم ندر

"لدن"[5] من ظروف المكان، بمعنى "عند" وهي من الأسماء اللازمة الإضافة للمفرد فتجره، نحو: ﴿فَهَبْ لي من لدنك وليّا﴾[6] وإضافتها إلى الجملة في قوله:

٢٦٣- ... ... لدن شَبَّ حتى شابَ سودُ الذّوائب[7]

---

(١) خالف في هذا ابن عصفور، فأجاز إضافتها إلى النكرة، المقرب ٢١٢/١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) في كلتا النسختين: "فيها" وهو تحريف.

(٤) آخر آية من سورة المرسلات.

(٥) تفارق "لدن" "عند" في ستة أمور.

تنظر في شرح الكافية ١٢٣/٢، والمغني ص١٦٨-١٦٩، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، والتصريح ٤٧/٢، وشرح الأشموني ٢٦٩/٢.

(٦) من الآية ٥، من سورة مريم.

والشاهد منها: "لدنك" حيث أضيف "لدن" إلى المفرد، وهو ضمير المخاطب "الكاف" وهو في محل "جر" بإضافة "لدن" إليه.

(٧) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للقطامي عمير بن شييم، وصدره قوله:

صريع غوانٍ شاقَهُنّ وشُقْنَه ... ...

ويروى: «راقهن ورُقْنَه» أي: أعجبهنّ وأعجبنه.

==

نـادر، وكذلـك نصـب "غُـدوة"[١] بهـا علـى التمييز، أو علـى التشـبيه بالمفعول، في قولهم: «أتيتك من لدن غدوةً» نادر.

ومَــعَ "مَــعْ" فيهـا قليل، ونُقِل فتحٌ وكسـرٌ لسكـونٍ يتصـل

من ظروف المكان اللازمة للإضافة "مع" وإذا لاقـت متحركـا فالأشهر فيها الفتح، نحو: ﴿**وهو معَكُم**﴾[٢] والإسكان قليل، كقوله:

٢٦٤-فرِيشي منكم وهَوايَ معْكم وإنْ زيارتُكم لِماما[٣]

(=) و"الغواني": جمع غانية، وهي المرأة الحسناء، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن التزين، اللسان "غنا" ٣٧٥/١٩، "والذوائب": جمع ذؤابة، وهي منبت الناصية من الرأس، اللسان "ذأب" ٣٦٥/١. والشاهد من البيت قوله: «لدن شَبّ» حيث أضاف الشاعر: "لدن" إلى جملة "شَبّ". ينظر البيت في: شرح الكافية ١٢٣/٢، والمغنى، والشاهد ٢٨٥، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٦٧/٣، والهمع ٢١٥/١، والدرر ١٨٤/١، والتصريح ٤٦/٢، والخزانة ٢٥/٤، وشرح الأشموني ٢٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٥.

(١) ينظر الكتاب ٤٩٩/٣. (٢) من الآية ٤ من سورة الحديد.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية، والرِّيش: يطلق على اللباس الفاخر، وعلى المال والخِصَب والمعاش، ويطلق مجازا على القوّة. ينظر اللسان "ريش ١٩٩/٨، و"اللِّمام": اللقاء اليسير، يقال: «فلان يزور لِماما» أي: في الأحايين، اللسان "لمم" ٢٤/١٦. والشاهد من البيت قوله: "معْكم" حيث جاءت ساكنة، وهذا -عند سيبويه- محمول على الضرورة، (الكتاب: ٢٨٧/٣) وعند غيره على أنه جاء على لغة ربيعة وغَنْم، كما ذكر الشارح، فهي مبنية عند هاتين القبيلتين على السكون، ومعربة عند غيرهم. ينظر في ذلك: الرصف ٣٩٤، واللسان "معع" ٢١٨/١٠، والجنى الداني ٣١١، وأوضح المسالك ١٤٨/٣، والتصريح ٤٨/٢، وينظر البيت المراجع المذكورة، وشرح ابن يعيش ١٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٤.

قال بعضهم: وهي لغة ربيعة[١]، وهي على هي [اللغة مبنية، وإن لاقت ساكنا فهي على][٢] اللغة المشهورة باقية على فتحها، نحو: ﴿**مع الذين أنعم الله عليهم**﴾[٣] وعلى لغة الإسكان يجوز الفتح تخفيفا، والكسر[٤] على أصل التقاء الساكنين، وقد تقطع عن الإضافة، فتنصب حالا[٥]، نحو: «جاء زيد وعمرو معا».

واضمم بناءً "غيراً" انْ عدِمتَ ما لـه أُضيف، ناوياً ما عُدما

"غير" من الأسماء اللازمة الإضافة، إما لفظا، وإما معنى، فإن أضيف لفظا فهو معرب، نحو: ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾[٦] وإن قطعت عن الإضافة للعلم بالمضاف إليه بنيت[٦] على الضم، رداً إلى مقتضى شبهها بالحرف، فإن "غير" شبيهة بالحرف في الأحكام اللفظية والمعنوية، أما اللفظية: فلأنها جامدة، لا تثنى، ولا تجمع، ولا تنعت، ولا يضاف إليها، ولا ينسب إليها، وأما المعنوية: فلا فتقارها إلى غيرها في تمام معناها، لكن عارَضَ هذا لزومُ الإضافة

(١) ربيعة بطن من تميم، ويوجد كثير من البطون العربية سمي بهذا الاسم، اللسان "ربع" ٤٦٩/٩. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء. (٤) سقط "الكسر" من: ب.

(٥) أو تنصب على الظرفية، كأنه قال: جاءا وقت اجتماعهما. الكتاب ٢٨٧/٣.

(٦) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.

(٧) هذا عند أكثر النحويين، وذهب الأخفش إلى أن ضمتها حينئذ ضمة إعراب، وحذف التنوين للإضافة تقديرا، فالمضاف إليه ثابت في التقدير عنده. ينظر هذا في: شرح ابن يعيش ٨٦/٤، وشرح الكافية ١٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣، والمغنى ص١٧٠، وأوضح المسالك ١٥٢/٣، والتصريح ٤٩/٢.

التى هي خصائص الأسماء، فلما زالت الإضافة في اللفظ، صارت بمنزلة المعدومة، فعمل شبه الحرف مقتضاه ولم يسمع قطعها عن الإضافة لفظا إلاّ بعد "ليس"، حكى الفراء: «قَبَضْتُ عشرة ليس غير»، وأما قول الفقهاء: "لا غير"[1] فلم يرد به سماع.

قبلُ كـ"غيرُ" بعدُ، حسْبُ، أوّلُ ودونَ، والجهاتُ أيضا، وعَلُ

جرى مجرى "غير" في لزوم الإضافة معنى لا لفظا، وفي البناء على الضم إذا قطع عنها لفظا، للعلة[2] التى لأجلها بني "غير" أسماء، منها: "قبلُ" و"بعدُ"، كقوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾[3] ومنها: "حسْبُ"، تقول: «عندى درهم حسب» أي: لا غير[4]، ومنها: "أوّل"، كقوله:

٢٦٥- ... ... على أيّنا تعدُو المنيّةُ[5] أوّلُ

(١) ينظر: المغنى ص١٦٩.

(٢) المراد بالعلة شبهها بالحرف لفظا ومعنى، كما تقدم عند الحديث عن "غير".

(٣) من الآية ٤، من سورة الروم، وهذه قراءة الجمهور.

(٤) سبق أن نبّه -قبل قليل- على أن قول الفقهاء "لا غير" لم يرد به سماع.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس، وصدره قوله:
لعمرك ما أدرى وإني لأوجل ... ... البيت.
ويروى قوله: "تعدو" بالغين المعجمة "تغدو"، والشاهد منه قوله: "أولُ" فإنه روي بضمّ اللام، وحمل على حذف المضاف إليه وارادة معناه. ينظر البيت في: المقتضب ٣/٢٤٦، وشرح ابن يعيش ٤/٨٧، وشذور الذهب ص١٤٢، وأوضح المسالك ٣/١٦١، والتصريح ٢/٥١، والخزانة ٦/٥٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٧٥، ومعجم شواهد العربية ٢٨١.

ومنها: "دون" نحو: «المنازل قريبة ومنزلك من دون»، ومنها: الجهات السّتّ وهي: "فوق" و"تحت" وما رادفها، كـ"أسفل" و"خلف" وما رادفها، كـ"وراء" و"أمام" وما رادفها، كـ"قُدّام" و"يمين" و"شمال" وما رادفها، كـ"يسار"، نحو: «رأيت الجيش والمطر من فوق، والوَحَل[1] من تحت والرّجّالة[2] من خلف، والأمير من قدّام، والمغانم عن يمين، والأسرى عن شمال»، ومنها: "علُ" وهي مثل "فوق" معنى واستعمالا، نحو:

٢٦٦- ... ... وأتيت نحو بنى كُليب من علُ[3]

هذا كله إذا نويت معنى المضاف إليه، دون لفظه، فإن نويت لفظ المضاف إليه بقي الإعراب، وترك التنوين على حالهما، كقراءة من قرأ:

(١) الوَحَل: بالتحريك، الطين الرقيق، وتسكين حائه لغة رديئة. اللسان: "وحل" ١٤/٢٤٩

(٢) الرّجّالة: جمع راجل، وهو يطلق على من لم يكن له ظهر يركبه في السفر. اللسان: "رجل" ١٣/٢٨٤.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريرا، وصدره:
ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ ثنيَّةٍ ... ...
والثنيَّة: واحدة الثنايا، وهي طريق العقبة، وقيل: هي العقبة نفسها. اللسان: "ثنى" ١٨/١٨٤، وقوله: "ولقد سددت..." يعني: أنه ضيقَّ على مخاطبه الخِناق، ولم يمكنه من الإفلات، و"بنى كليب" هم قوم جرير الذى يهجوه، يقول: إنه نزل على قبلة المهجو من فوقهم فكأنه قضاء لا حيلة لهم في دفعه.
والشاهد منه قوله: "من علُ" حيث بنى "علُ" على الضم، بعد حذف المضاف إليه وإرادة معناه. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٤/٨٩، وأوضح المسالك ٣/١٦٤، وشذور الذهب ص١٤٦، والهمع ١/٢١٠، والدرر ١/١٧٧، والتصريح ٢/٥٤، ومعجم شواهد العربية ٢٩٧.

﴿لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ﴾(1) لإرادته مـن قبـل ذلـك، كمـا أنـك تعرب ذلك كلّه إذا أتيت بلفظ المضاف إليه، نحـو: ﴿وإنْ كـانوا مـن قبـلِ أن يـنزّل عليهم من قبلِه﴾(2) ﴿وأنشأنا من بعدِهم﴾(3) وكذلك سائرها، إلاّ أنّ "عَـلُ" لم يسمع فيه التصريح بما تضاف إليه، وحكاية الجوهـري(4): «أتيتـه مـن علِ الدار»(5) لم يتابع عليه، وكذلك "حسْب"(6) لايضاف لفظا بالمعنى الذى لـه إذا أضيف نيّةً، وإنما المضاف منه لفظا بمعنـى "كـافٍ" نحـو: ﴿حسبهم جهنم﴾(7) و«مررت برجل حسبك من رجل».

وأعربـوا نصبـا إذا مـا نكّـرا "قَبْـلاً"، وما مِن بعدِه قد ذُكـرا

(1) ذكر هذه القراءة العكبري ولم ينسبها إلى أحد، قال: وقرئ شاذا بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه. ينظر: الإملاء ٢/١٨٤.

(2) من الآية ٤٩، من سورة الروم، والشاهد منها في موضعين، الأول: «من قبلِ أن يُنزَّل» حيث أضيف "قبل" إلى "أن والفعل" المؤولَيْنِ بمصدر، والتقدير: «من قبل إنزالِه». والثاني: "قبلِه" حيث أضيف قبل إلى الضمير.

(3) من الآية ٦، من سورة الأنعام.

(4) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفـارابي، أصله مـن بـلاد الـترك، مـن فاراب، لغوي، أديب، ذو خط جيد، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، من تصانيفه: "تاج اللغة" و"صحاح العربيـة" وكتـاب "المقدمـة في النحو". تنظر ترجمته في: معجـم المؤلفين ٢/٢٦٧، وبغيـة الوعـاة ١/٤٤٦-٤٤٨، وإشارة التعيين ٥٥. (5) ينظر: الصحاح "علا" ٦/٢٤٣٥.

(6) الحَسْب: بتسكين السين المهملة معناه: الاكتفاء، و"حسبك درهم" أي: كفاك. اللسان: "حسب" ١/٣٠٢، وتضاف فتعرب، وتكون للغاية فتبنى على الضم. ينظر: الكتاب ٣/٢٦٨،٢٨٦. (7) من الآية ٨، من سورة المجادلة.

إذا نكرت هذه الأسماء وقصـد بهـا الإبهـام قطعت عـن الإضافـة لفظـا ومعنى، وعاد إليهـا التنويـن، لـزوال الإضافة المقتضيـة لحذفـه، لفظـا وتقديـرا، وأُعْرِبت، كقوله:

٢٦٧- ... ... فمـا شرِبوا بَعْداً علـى لذّةٍ خمرًا(1)

وقوله:

٢٦٨-فَسَاغَ لي الشّرابُ وكنتُ قَبْلا أكـادُ أغَـصُّ بالمـاءِ الـزُّلال(2)

(1) هذا عجز بيت من الطويل، ونسبه محمد محي الدين في حواشي الشذور وأوضح المسالك إلى بعض بني عقيل وأكثر من استشهد بهذا البيت لم ينسبه إلى أحد، وصدره قوله:

ونحـن قتلنـا الأسْدَ أسْدَ شنوءة .. ..

وفي شرح الكافية: "الأزد أزد شنوءة"، والشاهد من البيت قولـه: "بعْـداً" حيث وردت "بعدا" منصوبة منونة على الظرفية، لانقطاعها عن الإضافة لفظا وتقديرا. ينظر البيت في: شرح الكافيـة ٢/١٠٢، وأوضح المسالك ٣/١٥٨، وشـذور الذهـب ص١٤٤، والهمـع ١/٢٠٩، والـدرر ١/١٨٦، والتصريـح ٢/٥٠، والخزانة ٦/٥٠١، وشرح الأشموني ٢/٢٧٦، ومعجم شواهد العربية ١٣٨.

(2) هذا البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصَّعِق، وجميع المراجع التى اطلعت عليها ترويه "الحَميم" أو "الفُرات" موضع "الـزُّلال" هنـا، وأكثر المحققين على رواية "الحَميم" لأن الأبيات التى قبله ميمية الرَّوي، ومعنى قوله: «فساغ لي الشراب» أي: طاب وسهل مروره فى الحلق، و"أغصّ" مضارع الفعل"غصّ"، والغصص: انحباس الطعام في الحلق، والمستعمل في الماء لذلـك هـو الشَّرَق، ولكنـه استعمل الغصص هنا موضع الشَّرَق لضرب من المبالغة؛ و"الماءُ الـزلال": العذب، وقيل: الصافي، الخالص. اللسان: "زلل" ١٣/٣٢٦.

==

ولا يختص إعرابها بالنصب كما ذكر المصنف، لقراءة بعضهم ﴿لله الأمر من قَبلٍ ومن بَعْدٍ﴾.[1]

وقوله:

٢٦٩- ... ... كجلمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من علِ[2]

(=) والشاهد من البيت قوله: "قبلا" حيث انتصب على الظرفية ونُوِّن لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا ونية، وهذا التنوين تنوين تمكين عند الجمهور، وهو نكرة، ومعنى: "كنت قبلا": أي في زمن متقدم.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية٩٦٥، واللسان: "حمم" ٤٤/١٥، وفيه "قدما" موضع "قبلا"، وأوضح المسالك١٥٦/٣، والشذور ص١٤٣، والتصريح٥٠/٢، والخزانة٥٠٥/٦، وشرح الأشموني٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية٣٧١.

(١) من الآية ٤، من سورة الروم، وهذه القراءة قرأ بها: أبو السماك، والجحدري، وعون العقيلي. البحر المحيط ١٦٢/٧. ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ١٨٤/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر الجاهلي امرئ القيس، وصدره قوله:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معا ... ... البيت.

وقوله: "مكرّ مفرّ" يقال: فرس مكرّ مفرّ إذا كان مؤدّبا طيّعا خفيفا إذا كرّ، وإذا أراد راكبه الفرار عليه فرّ به. اللسان: "كرر" ٤٥٣/٦. وقوله: "كجلمود صخر" الجلمود: بضم الجيم وسكون اللام، وهو الصّخر أصغر من الجندل قدر ما يرمى بالقَذّاف. اللسان: "جلمد" ١٠٢/٤.

والشاهد من البيت قوله: "من علٍ" حيث قطع "عل" عن الإضافة لفظا ومعنى، وهو هنا معرب منوّن إلاّ أن تنوينه حذف هنا للوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢٨/٤، وشرح ابن يعيش ٨٩/٤، والمقرب ٢١٥/١، والمغنى، الشاهد ٢٨٠، والشذور ص١٤٧، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، والهمع ٢١٠/١، والدرر ١١٧/١، والتصريح ٥٤/٢، والخزانة ٣٩٧/٢، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٥.

و لم يسمع ذلك في "حسب" بمعنى: لا غير، نعم التى بمعنى "كاف" قد ذكر الجوهري انتصابها على الحال[1]، مع بقاء الإضافة لفظا، نحو: «مررت بعبد الله حسْبَكَ من رجل» [فتنصب "حسبك" على الحال].[2]

وما يلي المضافَ يأتي خلَفا ... عنه في الإعرابِ إذا ما حُذفا

إذا علم المضاف جاز الاستغناء عنه بحذفه، ويخلفه فى الإعراب ما يليه، وهو المضاف إليه، نحو: ﴿واسأل القرية﴾[3] أي: أهل القرية، هذا هو الغالب.

وربما جَرُّوا الذى أبقوا كما ... قد كان قبلَ حذفِ ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حُذف ... مماثِلا لما عليه قد عُطِف

أي ربما حذف المضاف، فترك المضاف إليه على ما كان عليه من الجر، بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مثله، نحو:

٢٧٠- أكلَّ امرئ تحسبين امرءا ... ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا[4]

---

(١) ينظر: الصحاح "حسب" ١١١/١. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من:أ.

(٣) من الآية ٨٢، من سورة يوسف.

(٤) هذا البيت من المتقارب، وهو لأبى دؤاد الإيادي، وقيل: لعدي بن زيد، ومعناه: أنه لا ينبغى لك أن تغترى بظواهر الأمور، فليس كل من له صورة الرجال برجل، وليس كل نار تشتعل نارا، وإنما يكون الرجل رجلا إذا تحلى بصفات الرجولة، وتكون النار نارا إذا اهتدى بها السارى وطعِم عندها الأضياف، والشاهد من البيت قوله: "ونارٍ" حيث جرّت بمضاف مقدّر معطوف على "كلّ"، ويجوز أن تكون "نار" مجرورة بإضافة مفعول أول محذوف لفعل محذوف، والتقدير: "وتحسبين كلَّ نار..."،

=

أما مع عدم العطف فلا يجوز الحذف، وقد يوجد قليلا، كقراءة بعضهم: ﴿تريدون عَرَضَ الدّنيا، والله يريد الآخرةِ﴾[1] أي: عملَ الآخرة،

(=) وإنما قدروا له عاملا محذوفا، ولم يجعلوه مجرورا بالعطف على "امرئ" المجرور بإضافة "كلّ" إليه، لئلا يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأن "امرئٍ" المجرور معمول لـ"كل" و "امرأً" المنصوب معمول لـ"تحسبين" على أنه مفعول ثان له، فلو عطفت "نار" المجرور على "امرئ" المضاف إليه "كلّ"، وعطفت "ناراً" المنصوبة على "امرأً" المنصوب، لزم أن يعطف بحرف واحد شيئان على معمولي عاملين مختلفين، وهذا ممتنع، لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، وهذا مذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن مالك، وابن هشام، وذهب الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج إلى جواز ذلك. ينظر: الكتاب ٦٦/١، والمقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٦٩/٢، والمغني ٥٣٩.

تنظر المسألة في: المحتسب ٢٨١/١، والتبصرة ١٤٤/١-١٤٥، والإنصاف ٤٧٢-٤٧٤، وشرح ابن يعيش ٢٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/١، وشرح الجمل ٢٥٦/١، وأوضح المسالك ١٧٠/٣، والتصريح ٥٦/٢.

ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: المقرب ٢٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤، والمغني، الشاهد ٥٣٩، وشرح ابن عقيل ٧٧/٣، والهمع ٥٢/٢، والدرر ٦٥/٢، والخزانة ٤١٧/٤، وشرح الأشموني ٢٨٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٧.

(١) من الآية ٦٧، من سورة الأنفال، والقراءة المشار إليها وهي قراءة الجر في "الآخرة" قراءة ابن جمّاز. ينظر: المحتسب ٢٨١/١، وإملاء ما منّ به الرحمن ١٠/٢.

وليس المضاف المحذوف[1] معطوفا، وإنما المعطوف الجملة المتضمنة له.

ويُحذف الثاني فيبقى الأول ... كحاله إذا به يتّصل

بشرطِ عطفٍ وإضافةٍ إلى ... مثلِ الذي له أضفتَ الأوّلا

كما يجوز الاستغناء عن المضاف إذا علم كذلك يجوز الاستغناء عن الثاني وهو المضاف إليه، إذا كان معلوما، وقد سبق منه ما يتغير المضاف فيه عن إعرابه، وما لا يتغير عن إعرابه، لكن يعاد إليه التنوين عوضا عن المضاف إليه، وهذا القسم هو الذى يبقى المضاف فيه على حاله من الإعراب، ونزع التنوين، إلاّ أن ذلك لا يوجد في الغالب إلاّ بشرط أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، نحو: «خُذْ نصفَ وربعَ ماله»[2] ولا يشترط أن يكون المعطوف مضافا، كما ذكر المصنف، بل يكفي كونه عاملا، كقوله:

٢٧١- ... ... بمثلِ أو أنفعَ من وَبْلِ الدِّيَم[3]

---

(١) في ب: للمحذوف وهو تحريف.

(٢) أصله: «خذ نصف مالِه وربع ماله» فحذفوا: "مالِه" الأول المضاف إليه: "نصف" لدلالة "مالِه" الثاني المضاف إليه: "ربع" عليه، وأبقوا المضاف الأول وهو: "نصف" على حاله من غير تنوين، لأن المضاف إليه منوي لفظُه.

(٣) هذا عجز بيت من الرجز، غير معروف القائل، وصدره:

عَلّقتُ آمالي فعمّت النِّعَم ... ...

والدِّيَم: جمع "دِيمة" وهي مطر يكون مع سكون فلا رعد فيه ولا برق، وتدوم يومها أو أكثر. اللسان "دوم" ١٠٣/١٥، و"الوَبْل": المطر الشديد. اللسان: "وبل" ٢٤٦/١٤. والشاهد منه قوله: "بمثل" فإنه مضاف إلى محذوف، دلَّ عليه ما بعده، والتقدير: بمثل وبْلِ الدِّيَم أو أنفع من وبْلِ الدِّيَم. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٧٢/٣، والتصريح ٥٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

وقد يوجد ذلك بدون العطف، كما سبق ذلك، فيما إذا نويت لفظ المضاف، في "قبل" وما معه، ومنه:

٢٧٢- ... ... سبحانَ من علقمةَ الفاخرِ[1]

فصلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ... مفعولا او ظرْفا أجِزْ ولم يُعَبْ

فصلُ يمينٍ واضطرارا وُجِدا ... بأجنبيٍ أو بنعتٍ أو نِدا

اتصال المضاف بالمضاف إليه هو الأصل، وفصلُه منه واقع، وهو ينقسم إلى قسمين، جائز في السعة[2]، ومخصوص بالضرورة، فالجائز في السعة شيئان،

(١) هذا عجز بيت من السريع، وهو للأعشى يقوله في علقمة بن علاثة العامري في منافرته لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد فَضَّل عامرا عليه ونفّره، وصدر هذا البيت قوله:

أقولُ لَمّا جاءني فَخْرُه ... ...

ومعنى "سبحان":التنزيه والبراءة،وقد تَرك تنوينه هنا،لأنه نوى لفظ المضاف إليه، فهو معرفة. ينظر :الكتاب ٣٢٤/١. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٢٠/١، والمقرب١٤٩/١، واللسان: "سبح"٢٩٩/٣، والهمع١٩٠/١، والخزانة ١٨٥/١.

(٢) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذى نحا منحى الكوفيين في جواز فصل المضاف من المضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور مستندين إلى بعض الشواهد الشعرية والنثرية، ومذهب جمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور، وعلة ذلك: أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فإن الثاني من الأول بمنزلة التنوين، فكما أنه لا يفصل بين أجزاء الكلمة، فإن ما كان بمنزلتها يأخذ حكمها.

وأما ما أورده الكوفيون فإنه -مع قلته- مطعون فيه -عند البصريين- بعدم معرفة قائليه، أو التهوين فيه، وليس هذا موضع بسط المسألة وعرض أدلة كل من الفريقين، فلينظر ذلك في: الكتاب ١٧٨/١-١٨٠، والإنصاف، المسألة (٦٠)، وشرح الكافية: ٢٩٣/١، والتسهيل ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، والهمع ٥٢/٢، والتصريح ٥٧/٢، وشرح الأشموني ٢٨٢/٢.

أحدهما: أن يكون المضاف شبيها بالفعل في العمل، فيفصل بينه وبين المضاف إليه ما نصبه من مفعول أو ظرف، فمن الفصل بالظرف قوله:

٢٧٣- ... ... كناحتِ يوما صَخْرةٍ بعسيلِ[1]

وشبه الظرف كالظرف، ومنه قوله ﷺ: **﴿هل أنتم تاركو لي صاحبي﴾**[2]، وأما الفصل بالمفعول فله صورتان:

إحداهما: أن يكون العامل فيه مصدرا مضافا إلى الفاعل،

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد رواه الشارح هكذا:

... ... كناطح صخرةً يوما ليقلعها

ولم أجده كذلك عند غيره، وهو غير مستقيم وزنا، وليس فيه شاهد للمسألة، والأحرى أن يكون من أخطاء النّساخ، ولذا أعرضتُ عن هذه الرواية وأثبت الرواية الصحيحة المعروفة، وهي عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

فَرِشْني بخير لا أكونَنْ ومِدْحَتِي ... ...

ومعناه: يقول لمخاطبه: أجزني خيرا على مدحي إياك، ولا تجعل سعي إليك ومدحي إياك غير عائد عليّ بالنجح، فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متّخذة من الليف، وضرب ذلك مثلا لمن لا تؤثر فيه المدائح ولا يَجزى عليها، والعسيل: مِكنسة الطّيب. اللسان "عسل" ٤٧٤/١٣.

والشاهد من البيت قوله: «كناحتِ -يوما- صخرةٍ» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف "يوما" كما ذكر الشارح. ينظر البيت في: اللسان "عسل" ٤٧٤/١٣، وأوضح المسالك ١٨٤/٣، والهمع ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٨/٢، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٢.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، تفسير سورة الأعراف ١٩٧/٥.

كقراءة ابن عامر(١): ﴿قتلُ أولادَهم شـركائِهم﴾(٢) فـإن كـانت الإضافـة إلى المفعول والفاصل الفاعل، نحو:

٢٧٤- ... ولا عَدِمنا قهرَ وَجْدٌ صَبٍّ(٣) ...

فهو من المختص بالضرورة.

الثانية: أن يكون العامل وصفا أضيف إلى مفعوله الأول، وفصل بينهما بالمفعول الثاني كقراءة بعضهم:

---

(١) هو عبد الله بن عامر، الشامي، اليحصبي، قارئ الشام، وقاضي دمشق في خلافة الوليد، وهو من التابعين، ولد سنى ٨هـ، وتوفي سنة ١١٨هـ. تنظر: العبر ١/١١٤.

(٢) من الآية ١٣٧، من سورة الأنعام، وهي:
بضم "قتلُ" على أنه نائب فاعل للفعل "زُين" المبني للمجهول، ونصب "أولادَهم" مفعول المصدر "قتل" وجرّ "شركائهم" بالمضاف. ينظر القراءة في: النشر ٢/٢٦٣، والحجة ٢٧٣، والوافى ٢٦٧، والبدور ١٠٩.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ويحتمل أن يكون عجز بيت من الرجز، وقبله قوله:

... ما إنْ رأينا للهوى من طِبٍّ ...

والطِّبُّ: العلاج، و"الوَجْد" هو شدة الحبّ. اللسان: "وجد" ٤/٤٥٩، و"الصَّبُّ": وصف من الصبابة وهي حرارة الشوق. اللسان: "صبا" ٢/١٨٣.
والشاهد من البيت قوله: «قهرَ وجدٌ صبٍّ» حيث فصل بين المضاف وهو: "قهر"، والمضاف إليه وهو "صبٍّ" بفاعل المصدر "قَهْر" وهو "وجد"، والمصدر هنا مضاف إلى مفعوله.
ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣/١٩٠، والهمع ٢/٥٣، والدرر ٢/٦٧، والتصريح ٢/٥٩، وشرح الأشموني ٢/٢٨٤، ومعجم شواهد العربية ٤٤٥.

﴿فلا تحسبنّ الله مخلفَ وعدَه رسلِهِ﴾.(١)

الثاني من الجائز في السّعة(٢) الفصل بالقسم، نحو: «هـذا غـلامُ -والله- زيدٍ»(٣)، والمخصوص بالضرورة ثلاثة أشياء.

أحدها: الفصل بمعمول غيرِ المضاف، وهو الأجنبي، وسواء كان مفعولا كقوله:

٢٧٥- تَسقي امتياحاً نَدَى المسواكَ رِيقتِها(٤) ... ...

أو فاعلا، نحو:

---

(١) من ألاية ٤٧، من سورة إبراهيم.
والقراءة بنصب "وَعْدَ" وجرّ "رسلِ" وهذه القراءة ذكرها ابن الجزري ولم يعزها لأحد، ينظر: النشر ٢/٢٦٥.

(٢) في كلتا النسختين: "الشعر" وهو تحريف من النّساخ.

(٣) حكى هـذا الكسائي عن العرب. ينظر: الإنصاف ٢/٤٣٥، والهمع ٢/٥٢، وشرح الأشموني ٢/٢٨٣.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية من كلمة يمدح بها يزيد بن عبدالملك، وتمامه قوله:

... ... كما تَضَمَّنَ ماءَ المزنةِ الرَّصَفُ

و"امتياحا" مصدر الفعل: "امتاح" إذا غرف الماء، والمراد به هنا: الاستياك. ينظر: اللسان "ميح" ٣/٤٤٨، و"النَّدَى" البلل، اللسان "نَدَى" ٢٠/١٨٥، و"الرِّيقة" لُعاب الفم، اللسان "ريق" ١١/٤٢٨، و"الرَّصَف" الحجارة المرصوفة، و"ماء الرّصف" هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء. ينظر: اللسان "رصف" ١١/١٩، والشاهد منه قوله: «نَدَى المسواكَ ريقتِها» حيث فصل بين المضاف وهو "نَدَى" والمضاف إليه وهو "ريقتها" بأجنبي غير معمول للمضاف،
==

٢٧٦-أنجب أيامَ والـداه بـه   إذ نَجَـلاه فنعـم ما نَجَـلا[1]

أو ظرفا، كقوله:

٢٧٧-كماخُطَّ الكتابُ بكفِّ-يوما-   يهـوديٍّ يُقـارِبُ أو يُزيل[2]

(=) وهو "المسواك" فإنه معمول لـ"تستقي". ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ٤١٠، وأوضح المسالك ١٨٧/٣، والهمع ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٨/٢، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢، وديوان الشاعر ٣٨٦، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧.

(١) هذا البيت من المنسرح،وهو للأعشى بن ميمون يمدح سلامة الحميري،و"أنجب": من قولهم أنجب الرجل، إذا ولدت امرأته له ولدا نجيبا، و"نَجَلاه": أي ولداه.
وأصل ترتيب البيت: «أنجب والداه به أيام إذ نَجَلاه، فنعم ما نجلا» والشاهد منه قوله: «أنجب أيام والداه به إذ نَجَلاه» حيث فصل بين المضاف وهو "أيامَ" وبين المضاف إليه، وهو: "إذ نجلاه" بأجنبي، وهو: "والداه" وهو فاعل "أنجب".
ينظرالبيت في:شرح ابن الناظم ص٤١٠،وأوضح المسالك١٨٦/٣،والهمع٥٣/٢، والدرر٦٧/٢،والتصريح٥٨/٢،وشرح الأشموني٢٨٣/٢،ومعجم شواهد العربية٢٧٣

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري، ورواه في اللسان: "كتحبير الكتاب"، وقوله: "يقارب": أي يجعل بعض كتابته قريبا من بعض، و"يزيل": أي يباعد بعضها عن بعض، والشاعر يشبه رسوم الدار -المتقدم ذكرها- بالكتاب في دقتها، أو في الاستدلال بها، وخصّ اليهود لأنهم أهل الكتاب.
والشاهد منه قوله: "بكفّ -يوما- يهوديٍّ" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي عن المضاف، وهو "يوما" فإنه ظرف لقوله: "خُطَّ". ينظر البيت في: الكتاب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٣٢/٢، وشرح ابن يعيش ١٠٣/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ٤١٠، واللسان: "عجم" ٢٨٤/١٥، وأوضح المسالك ١٨٩/٣، وشرح ابن عقيل ٨٣/٣، والهمع ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٥.

الثاني[1]: الفصل بنعت المضاف، كقوله:

٢٧٨-نجوتُ وقد بَلَّ المراديُّ سيفَه   من ابن أبي -شيخ الأباطح-طالبِ[2]

الثالث[3]: الفصل بالنداء، كقوله:

٢٧٩- كأنَّ برذونَ أبا عصامِ[4]

٢٨٠- زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللجامِ

تقديره عندهم:كأن برذونَ زيدٍ يا أبا عصام، وحمله على أن "أبا" مجرور على لغة من يعربه إعراب المقصور،وجعل "زيدٍ" بدلا منه، أوعطف بيان أولى.

---

(١) في كلتا النسختين: "الثانية" والمناسب للكلام هو ما أثبت.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان، والمراد بـ"المرادي" المنسوب إلى مراد، وهو عبدالرحمن بن ملجم الخارجي -قبحه الله- قاتل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ وفي كلتا النسختين "سل" وجميع الروايات التي اطلعت عليها"بل"،والمشاهد منه قوله:«أبي-شيخ الأباطح-طالب» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، وهو: "شيخ الأباطح".
ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ٤١١، وأوضح المسالك ١٩٣/٣، وشرح ابن عقيل ٨٤/٣، والهمع ٥٢/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٨.

(٣) في كلتا النخستين: "الثالثة" والمناسب للكلام ما أثبت.

(٤) هذان بيتان من مشطور الرجز، أو بيت من الرجز، ولم يعرف قائله، و"البرذون" جمعه: براذين، وهي من الخيل ما كان من غير نتاج العِراب. اللسان "برذن" ١٩٥/١٦،. و"اللّجام" حبل أوعصاً تدخل في فم الدابة وتلزق إلى قفاه، اللسان: "لجم"٧/١٦، والشاهد منه قوله: «برذونَ -أبا عصام- زيدٍ» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه النداء،
=

المضاف إلى ياء المتكلم

ياء المتكلم من جملة الضمائر التى تضاف إليها الأسماء، ولكن أفردت بالذكر لخفاء إعراب[1] المضاف فيها، ولزوم كسره، وتغيّر آخره بسببها، بخلاف المضاف إلى غيرها من الضمائر والظواهر.

آخر مَا أضيف لليا اكسر إذا ... لم يك معتلاً كـ"رامٍ"، وقذا

أو يك كـ"ابنينِ" و"زيدِينَ" فذِي ... جميعها اليا بعدُ فتحُها احتُذِي

(=) وهو: "أبا عصام" وهذا على أن "أبا عاصم" كنية رجل منادى، وهو غير زيد، أما إذا كان "أبو عصام" هو زيدا، فإنّ "برذون" على ذلك مضاف، و"أبا عصام" مركب إضافي أضيف إليه "برذون" ويكون قوله: "زيدٍ"بالجر، بدلا من أبي عصام، أو عطف بيان، ولا شاهد في البيت على هذا، وهذا أولى كما قال الشارح خروجا من الخلاف.

وينظر البيت في: الخصائص ٤٠٤/٢، وشرح ابن الناظم ٤١٢، وأوضح المسالك ١٩٥/٣، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣، والهمع ٥٣/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٦٠/٢، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤١ .

(١) الجمهور على أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدّرة في الأحوال الإعرابيةالثلاثة،وخالفهم ابن مالك فجعل إعرابَه في حال الجر بالكسرة الظاهرة. التسهيل ١٦١ .

ونُسب إلى الجرجاني القول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم، وضعفوه بعدم وجود مقتضي البناء، كما نُسب إلى ابن جنى القول بأنه غير معرب ولا مبنيّ، وضَعْفُه ظاهر. ينظر: شرح ابن يعيش ٣٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢، وشرح ابن الناظم للألفية ٤١٣، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

يجب كسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، إذا كان ممايعرب بحركات ظاهرة، نحو: ﴿قُلْ هذه سبيلى﴾[1] ﴿ربَّنا وتقبَّل دعائى﴾[2]، و«عجبت من رميي حال عَدْوِي حاملا صبيِّي».

وحكم "الياء" فيه السكون، ويجوز فتحها، ويمتنع الكسر من آخره في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون معتلا، إما بالياء، كـ"رامٍ"، وإما بالألف، كـ"قَذى".

الثاني: أن يكون مثنى، كـ"ابنيْن".

الثالث: أن يكون مجموعا، كـ"زيدِينَ"، فهذه كلها آخرها ساكن عند الإضافة إلى الياء، ويلزم فتح الياء فيها، نحو: ﴿فمن اتّبع هُدايَ﴾[3] ﴿وقال يابَنِيَّ﴾[4] ﴿لِما خلقتُ بيديَّ﴾[5] وتقول: "مررت بقاضيَّ".

وبنو يربوع[6] يجيزون كسر[7] الياء فيه، وعليها قرأة حمزة:

(١) من الآية ١٠٨، من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٤٠، من سورة إبراهيم، و"دعائى" قرأها ورش وحمزة وأبو جعفر بإثبات "الياء" وصلا، وقرأها البزي ويعقوب بإثباتها في الحالين، والباقون بحذفها مطلقا. ينظر المهذب ٣٥٩/١- والبدور ١٧٢ .

(٣) من الآية ١٢٣، من سورة طه. (٤) من الآية ٦٧، من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٧٥، من سورة ص .

(٦) "يربوع" أبو حي من تميم، ويربوع أيضا أبو بطن من مرة. اللسان "ربع" ٤٦٩/٩ .

(٧) في النسختين كلتيهما "تسكين" موضع "كسر" فلعله سبق خاطر، لأن المنقول عن بني يربوع فى مثل هذا الكسر، وقراءة حمزة شاهدة له.

ينظر معانى الفراء ٧٥/٣، والرضي ٢٩٥/١، وابن يعيش ٣٢/٣، وأوضح المسالك ١٩٧/٣، والتصريح ٦٠/٢.

﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[1]، وقرأ نافع: ﴿ومحيايْ﴾.[2]

وتدغـم اليا فيـه والـواوُ وإنْ ... مـاقبلَ واوٍ ضُـمَّ فاكسـرهُ يَهُـن
وأَلِفـاً سـلِّمْ وفي المقصـورِ عـن ... هذيـلٍ انقلابُهـا يـاءً حَسَـن

إذا فتحت "ياء المتكلم" المضاف إليها الاسم، فإن كان قبلها ياء كالمنقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم، في حال الجرّ والنصب، أو واو كجمع المذكر السالم في حال الرفع أدغمتا في ياء المتكلم، نحو: «جاء قاضِيَّ يبتاع ثَوْبَيَّ، بحضور ابنيَّ، فمنعه مُحِبِّيَّ»[3] أصله: مُحِبُّويَ، والمعروف عن أهل[4] الصناعة أن الواو قلبت ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم[5]، لا ماقاله المصنّف[6]، من أن الواو نفسها أدغمت في الياء، ثم ماقبل الياء باق على حاله

---

(١) من الآية ٢٢، من سورة إبراهيم، قال فى الحجة ٣٧٨: «قرأ حمزة بكسر الياء، وقرأ الباقون بفتح الياء... وأهل النحو يلحّنون حمزة...»، إلى أن قال: «... وأما حمزة فليس لاحنا عند الحذّاق، لأن الياء حركتها حركة بناء، لا حركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين، كما تفتح.
وينظر القراءة في: النشر ٢٩٨/٢، والوافى ٣٠٢، والبدور ١٧١ .

(٢) من الآية ١٦٢، من سورة الأنعام، وقرأ غير نافع بفتح الياء.
ينظر: النشر ٢٦٧/٢، والوافي ٢٦٩، والحجة ٢٧٩، وقد عدّ النحويون تسكين الياء بعد الألف في الوصل من النادر.

(٣) مثّل بـ"قاضيَّ" للمنقوص، وبـ"ثوبيَّ" للمثنى في حال النصب، وبـ"ابنيَّ" للمثنى في حال الجر، وبـ"مُحِبِّيَّ" للجمع المذكر السالم في حال الرفع.

(٤) المراد بهم: علماء التصريف. (٥) ينظر: الكتاب ٤١٤/٣.

(٦) لا وجه للاعتراض على المصنف هنا، لأنه من المعلوم أن الإدغام لايكون إلاّ فى المثلين أو المتقاربين مخرجا، وإنّما لم يذكر ذلك في النظم اختصارا، بدليل نصّه على ذلك في شرح كافيته، حيث قال: «فأدغمت الواوان في الياءين بعد الإبدال». ينظر: ١٠٠٣/٢ .

من فتح، كـ"ابنَيَّ"[1] أو كسر، كـ"بَنِيَّ" و"قاضِيَّ"، وما قبل الواو إن كان مفتوحا ترك على حاله، كقولك فى "مصطفون": "مصطفَيَّ"، وإن كان مضموما قلبت الضمة كسرة لثقلها قبل الياء، فتقول: "جاءني بنِيَّ"[2]، وإن كان قبل الياء ألف، كالمقصور، والمثنى في حال رفعه، سلمت الألف، فلم تقلب، نحو: ﴿هي عَصَايَ﴾[3] و"جاء غلامايَ" وهذيل[4] تقلب ألف المقصور -خاصة- ياء، وتدغمها في ياء المتكلم، قال شاعرهم:

٢٨١- سبَقُوا هوَيَّ وأعنَقُوا لهواهُمُ[5] ... ...

---

(١) مثنى ابن. (٢) الأصل: بَنُويَ، قلبت الواو ياءً ثم أدغمت في ياء المتكلم.

(٣) من الآية ١٨، من سورة طه.

(٤) هذيل: حيّ من مضر، وقيل قبيلة من خندف، أعرقت في الشعر.
ينظر: اللسان "هذل" ٢١٨/١٤ .

(٥) هذا صدر بيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، وعجزه قوله:
... ... فتُخُرِّموا، ولكلّ جَنْبٍ مَصْرع
ومعنى: "وأعنقوا" أي: ساروا السير العَنَق، وهو سير سريع.
ينظر: اللسان "عنق" ١٤٦/١٢ .
والشاهد من البيت قوله: "هَوَيَّ" فإن أصله "هواي" فهو من المقصور، والشأن في المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن تبقى ألفه على حالها، إلا أن "هذيلا" يقلبون ألفه ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم، وهذا البيت شاهد على ذلك.
ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٣٣/٣، والمقرب ٢١٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، وأوضح المسالك ١٩٩/٣، والهمع ٥٣/٢، والدرر ٦٨/٢، والتصريح ٦١/٢.
وتنظر لغة هذيل هذه في المراجع المذكورة، وفي الكتاب ٤١٤/٣، والمقتضب ٢٤٩/٤، والرضي فى شرح الكافية ٢٩٤/١، والتسهيل ص١٦٢.

أما ألف "لدى" فمتفق على قلبها ياء، لأنها شبيهة بـ"على" و"إلى" في البناء، وعمل الجرّ، ولذلك لايختص قلبها ياء بإضافتها إلى ياء المتكلم، بل هي بمنزلة "على" و"إلى" في قلب الألف ياء مع جميع الضمائر، نحو: ﴿ولدينا مزيد﴾.[1]

إعمال المصدر

قد تقدم حد المصدر في بابه، وإعماله بطريق الأصالة، لا بالنيابة عن الفعل، لما تقرر من كونه أصل الفعل، ولذلك عمل مرادا به الحال والاستقبال والمضيّ.[2]

بفعله المصدرَ أَلْحِقْ في العمل   مضافا او مجرداً أو مَعَ أَلْ

أي حكم المصدر في العمل حكم فعله، فيرفع فاعلا فقط، إن كان فعله لازما، نحو: «عجبت من قيام زيد» وينصب معه مفعولا إن كان متعديا إلى واحد، نحو: «عجبت من ضرب زيد عمرا»، ومفعولين إن كان متعديا إلى اثنين، نحو: «عجبت من إعطائك زيدا درهما، وظنك عمرا صديقا» وثلاثة مفعولين إن تعدّى الفعل إليها، نحو: «عجبت من إعلامك زيدا عمرا قائما»، وأكثر مايعمل مضافا، نحو: ﴿ولولا دفعُ الله الناسَ بعضَهم ببعض﴾[3]

(١) من الآية ٣٥، من سورة ق .

(٢) سقط قوله: "والمضي" من: ب، وقد خالف المصدر اسم الفاعل في كونه يعمل وإن كان مدلوله ماضيا، وأما اسم الفاعل فليس كذلك، لأنه إنما جاز إعماله بناء على مشابهته للمضارع، ومدلول المضارع الحال أو الاستقبال، فلزم أن يكون مدلول اسم الفاعل كذلك.

(٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة.
والشاهد منها قوله تعالى: ﴿دفع الله الناسَ﴾ حيث أضيف المصدر "دفع" إلى فاعله وهو "الله" وعمل النصب في مفعوله "الناس".

وعمله منكّرا مجردا من "أل" والإضافة، نحو: ﴿أو إطعامٌ في يوم ذى مسغبةٍ يتيماً﴾[1] أَقْيَسُ، لقربه من الفعل، وعمله متلّبسا بـ"أل" قليل[2]، نحو:

٢٨٢-فإنّك والتأبينَ عروةَ بعدما   دعاك وأيدينا إليه شوارع[3]

(١) الآية ١٤، وبعض الآية ١٥، من سورة البلد. وقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، «فكَّ رقبةً أو أَطْعَمَ...» بنصب "رقبة" وفتح همزة "أطعم" وميمها من غير تنوين، ولا ألف قبل الميم، وقد اختار هذه القراءة الفراء (المعاني ٣/٢٦٥) واختار الأخفش القراءة الأولى (معانيه ٢/٥٣٨).
وتنظر القراءتان في: النشر ٢/٤٠١، والحجة ٧٦٤، والبدور ٣٤١، و"يتيما" في الآية: معمول المصدر "إطعام" وهذا المصدر نكرة غير مضافة.

(٢) تبع الشارح في هذا ابن مالك وغيره كابن الحاجب، فإنهم قالوا بإعمال المصدر المحلى بـ"أل" بقلة. ينظر: التسهيل ١٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٢.
وينظر متن الكافية ص١٧٩، وشرح الرضي ٢/١٩٦، وذهب الخليل، وسيبويه، وبعض البصريين إلى إعمال المصدر المحلى مطلقا. ينظر الكتاب ١/١٩٢.
وأما الكوفيون فمنعوا إعماله وقالوا إن العمل الموجود بعده لفعل مقدر، وقد وافق الكوفيين في هذا ابنُ السراج (الأصول ١/١٣٧).
وينظر تفصيل هذه المسألة في: المقتضب ١/١٣-١٤، وشرح ابن يعيش ٦/٥٩، وشرح الرضي للكافية ٢/١٩٦-١٩٧، والمقرب ١/١٢٩، والمساعد ٢/٢٣٤-٢٣٥ .

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو غير معروف القائل، وقوله: "التأبين" مصدر الفعل "أبّن" ومعناه الثناء على الميت وذكر محاسنه. اللسان "أبن" ١٦/١٤١ .
والشاهد من البيت: "التأبين عروةَ" حيث التأبين مصدر محلى بـ"أل" وقد نصب مفعولا، وهو "عروة".
وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/١٠١٤، واللسان "وقع" ١٠/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٣/٩٦، وحواشي أوضح المسالك ٣/٢٠٨، وشرح الأشموني ٢/٢٨٩، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣ .

إنْ كان فِعلٌ مَعْ أنْ أو مايَحَل   محلّه ولاسمِ مصدرٍ عمَل

عمل المصدر مشروط بأن يقبل الفكّ إلى الفعل مع "أنْ" نحو: «يعجبني ضربك زيدا أمسِ، أو غدا» فإن الأول يقبل الفكّ إلى "أن ضربت" والثاني إلى "أن تضرِب" وكذلك إن قَبِل الفكّ إلى فعل وحرف مصدريّ يحل محل "أن" نحو:[١] «يعجبني ضربك زيداً الآن»، فإنه مؤول بـ"ماتضرب".

واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء:

أحدها: مالم يجر على فعله قياسا، بأن يكون فعله غير ثلاثي، وجاء هو بزنة مصدر الثلاثي كـ"وُضُوء" من توضّأ، و"غُسْل" من اغتسل، و"نبات" من أنبت.

الثاني: مابدئ بميم[٢] زائدة غير دالة على المفاعلة، كـ"مضْرَب" و"مقْتَل" و"مَدْخَل" و"مَخْرَج".

الثالث: مااستعمل علما، كـ"فَجارِ" و"يَسَارِ".

فالثالث[٣] منه لايعمل اتفاقا، والثاني يعمل اتفاقا كقوله:

٢٨٣- أَظَلُومُ إنّ مصابَكم رجُلا   أهْدَى السّلاَم تحيةً ظُلْم[٤]

---

(١) سقط "نحو" من : ب.

(٢) هذا مااصطلح النحاة على تسميته بالمصدر الميمي.

(٣) في ب: "والثالث".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي، وقيل: للعرجي، وقوله: "أظلوم" رواه ابن السراج، والصيمري، "أظليم" والهمزة فيه للنداء، و"ظلوم" وصف من الظّلم، لقّب به الشاعر المرأة المشبب بها، وعلى رواية ابن السراج، والصيمري: يكون تصغيرا لاسمها وهو تصغير ترخيم للتمليح، وقوله: "أهْدَى" روي "رَدَّ".

--

وأما الأول فالكوفيون[١] يجيزون إعماله، وهو الحق، ومنه:

٢٨٤- ...   .   وبعد عطائِك المائةَ الرّتاعا[٢]

(=) والشاهد من البيت قوله: "مصابكم رجلا" حيث أعمل المصدر الميمي -وهو ماعبر عنه الشارح باسم المصدر- عمل المصدر وأضافه إلى فاعله، وهو "كاف المخاطب" ثم نصب به مفعوله، وهو "رجلا".

ينظر البيت في: الأصول ١٣٩/١، والتبصرة ٢٤٥/١، وأوضح المسالك ٢١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٩٤١، والمساعد ٢٣٩/٢، والهمع ٩٤/٢، والدرر ١٢٦/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٣.

(١) وأجازه أيضا البغداديون، وأما البصريون فإنهم يمنعون إعماله، بناء على أن أصله غير مصدر، ثم استعمل فيه، فراعوا فيه أصل الوضع، وأما الكوفيون ومن تبعهم، فإنهم راعوا دلالته الحالية فأعملوه، إلاّ ما استثنى الكسائي من ذلك، وهو ثلاثة ألفاظ: الخَبْز، والدَّهن، والقوت، وأجازها الفراء.

وقد ارتضى الشارح مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وخالف ابن مالك غيره فيها، فإنه فرّق بين ماتضمن حروف الفعل من اسم ما يُفْعَل به أو فيه - كالدُّهْن، والكَحْل، والكَفْتِ- وبين غيره من المصادر، فجعل العملَ فى الأول لمقدر مدلول عليه بالمذكور، وجعل العملَ فى الثانى للمصدر نفسه.

ينظر رأيه هذا في: التسهيل ١٤٢-١٤٣.

وتنظر المسألة ومذاهب النحويين فيها في: الأصول ١٤٠/١، والتبصرة ٢٤٤/١-٢٤٥، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وأوضح المسالك ٢١١/٣، وشرح ابن عقيل ٩٩/٣، والمساعد ٢٤١/٢، والهمع ٩٥/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢ .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للقطامي -عمير بن شييم- من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وصدر هذا البيت قوله:

--

وبعد جرّه الذى أُضيفَ له ... كمِّلْ بنصبٍ أو برفعٍ عملَه

إذا كان المصدر [مما تجاوز فاعله فأضيف][1]، فالأكثر أن يضاف إلى الفاعل، ثم يؤتى بالمفعول بعده منصوبا، نحو: ﴿ولولا دفعُ اللهِ الناسَ﴾[2] وعكسه قليل، كقوله:

٢٨٥- ... ... قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ[3]

(=) أكُفْراً بعد ردِّ الموتِ عنيّ ... ...

و"الرِّتاع" بزنة كتاب، الإبل التى تستام وترتع. اللسان "رتع" ٩/٤٧٠ .

والشاهد منه قوله: "عطائك المائة" حيث أعمل اسم المصدر "عطاء" إعمال المصدر، فأضافه إلى فاعله، وهو: "كاف المخاطب"، ثم نصب به مفعوله، وهو "المائَة"، وهو على مذهب الكوفيين، كما تقدم.

وينظر البيت في: الأصول ١/١٤٠، والخصائص ٢/٢٢١، والتبصرة ١/٢٤٤، وشرح ابن يعيش ١/٢٠، وشرح الكافية ٢/١٩٨، وشرح ابن الناظم ٤١٩، وأوضح المسالك ٣/٢١١، والهمع ١/١٨٨، والتصريح ٢/٦٤، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٤ .

(١) قال في ب: «ماقبل مابين المعقوفين» مما تجاوز فاعله إلى مفعوله فأضيف إلى مفعوله، وفيه تكرير وتحريف.

(٢) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي، واسمه: المغيرة بن عبدا لله، وصدره قوله:

أَفْنَى تِلادي وما جمَّعتُ مِن نَشَبٍ ... ...

وقوله: "تلادي" التّلاد: المال القديم الموروث. اللسان "قفز" ٧/٢٦٣.

و"النَّشَب" هو: المال والعقار. اللسان "نشب" ٢/٢٥٤ .

==

وليس منه: ﴿و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾[1] لأن "مَنْ"[2] فيه بدل من "الناس".

وجُرَّ مايتبع ما جُرَّ ومَن ... راعى فى الاتباع المحلَّ فَحَسَن

إذا أُتبع ماأضيف إليه المصدر من مرفوع أو منصوب، فالأحسن اتباعه

(=) و"القواقيز": جمع قاقوزة، وهي أواني يشرب بها الخمر. اللسان "قفز" ٧/٢٦٣.

ويروى موضعها "القوارير"، و"الأباريق": جمع إبْرِيق، وهو ماكان له عروة من أوان الشّرب. اللسان "برق" ١١/٢٩٩ .

والشاهد في البيت قوله: "قرع القواقيزِ أفواهُ" حيث أضاف المصدر وهو "قرْع" إلى مفعوله وهو "القواقيز" ثم جاء بفاعله وهو "أفواهُ".

وينظر البيت في: المقتضب ١/٢١، والإنصاف ١/٢٣٣، والمقرب ١/١٣٠، واللسان "قفز" ٧/٢٦٣، والشذور ص٤٥٨، والمغنى، الشاهد ٩٤٠، وأوضح المسالك ٣/٢١٢، والتصريح ٢/٦٤، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، ومعجم شواهد العربية ٢٥١.

(١) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وإنما لم تكن الآية منه لأن كونها منه يستلزم معنى فاسدا، إذ المعنى على ذلك، و لله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع، فيلزم عليه تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيعٍ عن الحج، وهذا على أن "أل" في الناس للجنس.

ينظر: شرح ابن عقيل ٣/١٠٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٩٤.

(٢) وجوّز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، وإن كانت شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، والعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة. المغنى ص٥٩١ .

بالجر على اللفظ، ولك(١) أن تراعيَ في الاتباع المحل، فترفع التابع إن كان المصدر مضافا إلى الفاعل، نحو:

٢٨٦-... ... ... طَلَبَ المُعقِّبِ حقَّه المظلومُ(٢)

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذى ارتضى مذهب الكوفيين وبعض البصريين حيث جوّزوا في تابع مايضاف إليه المصدر مراعاة اللفظ أو المحل، وأما سيبويه وجمهور البصريين، فإنهم لايجيزون ذلك، وماورد من الشواهد موهما جوازه فهو مؤول -عندهم- بتقدير رافع للمرفوع، وناصب للمنصوب.
وينظر تفصيل ذلك في: الكتاب ١٩١/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٦٥/٦، شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وأوضح المسالك ٢١٤/٣، والهمع ١٤٥/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢ .

(٢) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، يصف حمارا وحشيا وأتنه، وصدره:
حتى تَهَجَّر في الرّواح وهاجها ... ...
ومعنى "تهجَّر" سار في الهاجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر. اللسان "هجر" ١١٥/٧ .
و"الرواح": الوقت من زوال الشمس إلى الليل. اللسان "روح" ٢٩٢/٣ .
والمعقّب: الذى يطلب حقه المرة بعد المرة. اللسان "عقب" ١٠٥/٢ .
والشاهد منهما قوله: "المظلوم"، فإنه نعت لقوله: "المعقّب" المجرور في اللفظ بإضافة "طلب" إليه، مع أنه مرفوع المحل على الفاعلية للمصدر "طلب" فلذا رفع "المظلوم" اتباعا لمحله، وهذا على مذهب الكوفيين -كما تقدم- وأما البصريون فإنهم يقدرون له رافعا.
وينظر البيت في: الإنصاف ص٢٣٢، وشرح ابن يعيش ٦٦/٦، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ابن الناظم ص٤٢٠، واللسان "عقب" ١٠٥/٢، وأوضح المسالك ٢١٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٣، والهمع ١٤٥/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٦٥/٢، والخزانة ٢٤٠/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربيه ٣٥٥ .

وينصب ان كان مضافا إلى المفعول، كقوله:

٢٨٧- قد كنت داينت بها حسّانا

٢٨٨- مخافة الإفلاس واللّيّانا(١)

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن العجاج، ونسبهما في المغنى إلى زياد العنبري، وصوَّب النسبةَ الأخيرة محمد محي الدين في تعليقه على أوضح المسالك، و"داينت" من المداينة، وهي: البيع بالدّين. اللسان "دين" ٢٥/١٧.
والضمير في "بها" يرجع إلى الإبل، السابق ذكرها، و"حسَّان" اسم رجل، و"الليّانا" مصدر لويته بالدين ليّا وليّانا، إذا مطلته. اللسان "لوى" ١٣١/٢٠ .
والمعنى: يقول: داينت بالإبل حسانا لأنه رجل مليء لا يماطل عند حلول الأجل، خوفاً من أن أداين بها غيره ممن ليس بمليء فيماطل لإفلاسه، أو مكره.
والشاهد من البيت قوله: "الليّانا" فإنه منصوب عطفا على محلّ الإفلاس الذى هو مفعول للمصدر "مخافة" وإنما جرّ "الإفلاس" لفظا لإضافة ذلك المصدر إليه، وهذا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم كابن مالك، وأما البصريون فيقدرون له عاملا، فالتقدير -عندهم- «وأنْ خِفتُ الليانا» أو يكون "الليانا" معطوفا على "مخافة"، والتقدير: «مخافة الإفلاس ومخافة الليّان»، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه.
وينظر البيتان في: الكتاب ١٩١/١، والتبصرة ٢٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٥/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وشرح ابن الناظم ص٤٢١، وأوضح المسالك ٢١٥/٣، والمغني، الشاهد ٨٦٠، وشرح ابن عقيل ١٠٥/٣، والدرر ٢٠٣/٢، والتصريح ٦٥/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٧.

إعمال اسم الفاعل

وهو مادل على الحدث، والحدوث، وفاعلِهِ، جاريا على فعله باطراد، فـ«مادلّ [على الحدث»: جنس يشمل المصدر، وما اشتق منه، وتقييده بالدلالة على الحدوث]:[1] مخرج[2] للمصدروالدلالة على الفاعل، مخرج للفعل، واسم المفعول، وجريانه على فعله باطراد: مخرج للصفة المشبهة، فإنها لاتطّرد، ألا ترى أن "فَعُلَ" -مثلا- يأتي الوصف منه تارة على "فَعَلٍ" كحَسَنٍ، وتارة على "فَعِلٍ" كنَجِسٍ، وتارة على "فَعِيلٍ" كجميل.

كفعله اسم فاعل في العمل — إن كان عن مضيّه بمعزل

وولي استفهاما أو حرف ندا — أو نفيا أو جاصفة أو مسندا

اسم الفاعل يعمل عمل فعله الملاقي له في المصدر، فإن كان الفعل لازما: اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعديا إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة: جرى اسم الفاعل مجراه، نحو: «مررت برجل قائم أبوه، وبرجل ضارب أبوه عمرا، ومعط عمرا درهما، وظانّ زيدا منطلقا، ومعلمٍ أخاك عمرا قائما»، ولا يعمل إلا بشرطين:[3]

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: أ.

(٣) زاد البصريون في شروط إعماله شرطين عدميّين، وهما أن لايكون مصغّرا ولا موصوفا، وخالفهم في ذلك الكوفيون بزعامة الكسائي، وقد وافقهم النحّاس، وحجتهم أن ذلك يبعّد شبهه من الفعل.
ينظر: المقرب ١/١٢٤، والتسهيل ١٣٦، والتصريح ٢/٦٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، وحواشي أوضح المسالك ٣/٢١٧ .

أحدهما: أن يكون بمعزل عن المضي[1]، بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «أنت ضارب زيدا الآن أو غدا» ولا حجة لمجيز[2] إعماله بمعنى[3] المضيّ في قوله: ﴿وَكَلْبُهم باسطٌ﴾[4] لأنه محمول على حكاية الحال، بدليل "ونُقَلِّبُهُم".

الثاني: أن يعتمد على شيء[5] واحد من الأشياء الخمسة التي ذكرها المصنف وهي: الاستفهام، نحو: «أمكرمٌ أنت زيدا؟» أو النفي، نحو: «مامكرم أبوك زيدا»، أو حرف النداء، نحو: "ياطالعا جبلا" ولا أعرف أحدا سبق المصنف إلى عد حرف النداء في مسوغات عمل اسم الفاعل، ولا[6] وجه له

(١) بخلاف المصدر.

(٢) المراد به الكسائي وتبعه الكوفيون والأخفش، فإنهم لم يشترطوا لإعمال اسم الفاعل النصب أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.
وينظر الخلاف في المسألة وأدلة الفريقين في: الكتاب ١/١٦٤، والمقتضب ٤/١٤٩، والأصول ١/١٢٤-١٢٥، والتبصرة ١/٢١٦، والمقتصد والإيضاح من خلاله ١/٥٠٥، وشرح ابن يعيش ٦/٧٦-٧٨، والكافية وشرحها للرضي ٢/١٩٩-٢٠١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠، والمقرب ١/١٢٣-١٢٤، وأوضح المسالك ٣/٢١٧، والتصريح ٢/٦٥،٦٦، وشرح الأشموني ٢/٢٦٧ .

(٣) قوله: "بمعنى" جار ومجرور متعلق بمحذوف، وهو ومايتعلق به في موضع نصب حال من الضمير في "إعماله" العائد إلى اسم الفاعل.

(٤) من الآية ١٨، من سورة الكهف. (٥) سقط "شيء" من: أ.

(٦) اعترض على قول الناظم "أو حرف ندا" كثير من النحويين كابن هشام في أوضحه، والأشموني في شرح الألفية، والشيخ خالد في تصريحه، وأجاب الصبّان في حاشيته ٢/٢٩٨، عن قول ابن مالك: «بأنه لم يدّع أنه مسوغ، ==

من جهة النظر، فإن حرف النداء من خصائص الاسم، فكيف يكون مقرِّبا من الفعل؟ وإنما ساغ "ياطالعا جبلا" لأنه صفة لمحذوف، تقديره: "يارجلا طالعا"، أو[1] كونه نعتا، نحو «مررت برجل ضارب أبوه زيدا» أو[2] كونه مسندا إلى مبتدأ، نحو: «زيد ضارب أبوه عمرا».

وقد يكون نعتَ محذوفٍ عُرِف ... فيستحق العملَ الذى وُصِف

أي قديكون اسم الفاعل نعتا لموصوف محذوف،فيكفي اعتماده عليه،منه:

٢٨٩- كناطحٍ صخرةً يوما ليقلعها[3] ... ...

(=) بل إن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الوصف المحذوف، وإنما ذكر ذلك لدفع توهم أن اسم الفاعل لايعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل».أ.هـ

(١) في كلتا النسختين: "وكونه" وسياق الكلام يقتضي "أو كونه".

(٢) في كلتا النسختين: "وكونه" وسياق الكلام يقتضي "أو كونه".

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس، وعجزه قوله:

... ... فلم يَضِرْها وأَوْهى قرنَه الوَعِلُ

وأكثر الروايات ترويه: "ليوهنها" موضع "ليقلعها" و لم أجده بهذه الرواية عند غير الشارح، وقد روي في ديوان الشاعر: "ليفلقها" (١٤٨).

و"يَضِرْها" بمعنى "يضرّها". اللسان "ضير" ٦/١٦٦ .

والوَعِلُ والوُعِل: تيس الجبل، واللغة الثانية فيه نادرة، فلم يجيء فى كلامهم "فُعِل" اسما إلاّ "دُئِل" وهو شاذ، اللسان "وعل" ١٤/٢٥٧.

والشاهد من البيت قوله: «ناطحٍ صخرةً» حيث أعمل اسم الفاعل "ناطح" إعمال فعله، فنصب به "صخرة" مفعولا، مع أنه غير معتمد في الظاهر على شئ؛ لكنه لما كان في المعنى معتمدا، لكون "ناطح" صفة لموصوف محذوف --

تقديره: كوعل ناطح.

وإنْ يكن صلةَ "أل" ففي المضي ... وغيرِه إعمالُه قد ارتُضِي

إذا كان اسم الفاعل صلة للألف واللام، لم يشترط في إعماله كونه بمعنى الحال[1] أو الاستقبال، بل يعمل[2] بمعناها، وبمعنى المضيّ أيضا، لأن صلة "أل" تغني عن الجملة الفعلية، ولازمة التأويل بها، فبعدت عن الاسمية.

"فعّالٌ" او "مفعال" او "فعولُ" ... في كثرةٍ عن فاعلٍ بديلُ
فيستحقّ ما له من عمل ... وفي "فَعيل" قلّ ذا و"فَعِلِ"

يحولّ اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة، فيبقى[3] على عمل اسم الفاعل في

(=) إذ الأصل: «كوعل ناطح» راعى ذلك المعنى، واعتبره معتمدا، فأعمله.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٠، وأوضح المسالك ٣/٢١٨، والشذور ص٤٦٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٩، والتصريح ٢/٦٦، وشرح الأشموني ٢/٣٠١، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠

(١) نحو: «جاء الناظم قصيدةً».

(٢) هذا هو ما عليه الجمهور وقال ابن مالك في شرح الكافية ٢/١٠٢٩: بلا خلاف، وتبعه ولده في شرح الألفية في ذلك (٤٢٦) ولكن حَكَى الخلاف في التسهيل (١٣٧) فقال: «وليس نصب ما بعد المقرون "بـ"أل" مخصوصا بالمضيّ، خلافا للرماني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للأخفش، ولا بفعل مضمر، خلافا لقوم» ا.هـ.

وقوله في النظم: «قد ارتضي»: يشعر بذلك.

(٣) هذا ما عليه البصريون، وقد خالفهم في إعمال صيغ المبالغة الكوفيون معلّلين منعهم بمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديم ذلك المنصوب عليها. ينظر الخلاف في المسألة وأدلة كل فريق في:شرح الكافية٢/٢٠٢،وشرح الجمل١/٥٦١، والتسهيل ١٣٦، والمساعد ٢/١٩٣، والتصريح ٢/٦٨، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه ٢/٣٠١.

ثلاثة منها بكثرة[1] وهي: "فَعَّال" كقوله:

٢٩٠-أخا الحرب لَبَّاساً إليها لباسها[2] ... ...

و"مِفعال" كقولهم[3]: «إنه لمنحار بَوائِكَها»، و"فَعُول" كقولـه:

---

(١) بإجماع البصريين.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للقُلاخ بن حزن، وتمامه قوله:

... ... وليس بولاّج الخوالف أعقلا

وقوله: «أخا الحرب»، يروى: «أخو الحرب»، وقوله: "لِباسها" لم أجده عند غيره، بل الموجود في الروايات "جِلالها" والجلال -بكسر الجيم- جمع "جُلّ" بالضم، وهو ما يلبس للحرب من الدروع ونحوها.

و"الخوالف" جمع "خالفة" وأصلها عمود الخيمة، والمراد بها هنا الخيمة نفسها، اللسان "خلف" ١٠/٤٤٢، و"الأعقل" هو الذى تصطك ركبتاه من الفزع، اللسان "عقل" ١٣/٤٩٠.

والشاهد من البيت قوله: «لَبَّاساً ... جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة "لبّاس" إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول به، وهو "جِلالها" لاعتماد الصّيغة على الموصوف، وهو: «أخا الحرب».

ينظر البيت في: الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١١٣، وشرح ابن يعيش ٦/٧١، وشرح الجمل ١/٥٦٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٢، والشذور ص٤٦٨، وأوضح المسالك ٣/٢٢٠، والهمع ٢/٩٦، والدرر ٢/١٢٩، والتصريح ٢/٦٨، وشرح الأشموني ٢/٣٠٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٤.

(٣) ينظر فى الكتاب: ١/١١٢، والمقتضب ٢/١١٤، والأصول ١/١٢٤، وشرح ابن يعيش ٦/٧٠، وشرح الجمل ١/٥٦٠، واللسان "بوك" ١٢/٢٨٤، و"بوائكها: جمع بائكة، وهي الناقة الفتيّة الحسنة.

٢٩١-ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السيفِ سُوقَ سِمانِها[1] ... ...

وفي اثنين منها بقلّة[2]، وهما: "فَعِيل" كقولهم: «إن الله سميع دعاءَ من

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبى طالب بن عبدالمطلب -عم النبي ﷺ- قاله فى رثاء أبى أمية بن المغيرة المخزومي -زوج أخته: عاتكة بنت عبدالمطلب- وتمام البيت:

... ... إذا عدموا زادا فإنك عاقر

والشاهد منه قوله: «ضَروبٌ ... سوق سِمانِها» حيث أعمل صيغة المبالغة "ضَروب": إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو: "سوقَ"، وقد اعتمدت الصيغة على موصوف محذوف، تقديرة: هو ضروب، أو نحوه.

ينظر البيت في: الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١١٤، وشرح ابن يعيش ٦/٧٠، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، وشرح الجمل ١/٥٦٠، والشذور ص٤٧٠، وأوضح المسالك ٣/٢٢١، والهمع ٢/٩٧، والدرر ٢/١٣، والتصريح ٢/٦٨، والخزانة ٤/٢٤٢، وشرح الأشموني ٢/٣٠٢، ومعجم شواهد العربية ١٥٥.

(٢) ذهب سيبويه إلى إعمال «فَعِل وفَعِيل» كغيرهما من صيغ المبالغة واستشهد على ذلك بأبيات شعرية، ووافقه فى ذلك بعض النحويين كالجرمي، وابن عصفور، لكن على قلّة، وقد خالفه فى هذين البناءين أكثر النحويين وحجتهم أنهما بناءان موضوعان للذات والهيئة التى يكون عليها الإنسان، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما من الصفات المشبهة كظريف وفطن، وطعنوا فى بعض شواهد سيبويه، وبعضها خرّجوه على وجوه أخرى، وقد ذهب الشارح في هذا مذهب سيبويه.

ينظر: الكتاب ١/١١٠، والمقتضب ٢/١١٣، والأصول ١/١٢٤، وشرح ابن يعيش ٦/٧٢، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، والمقرب ١/١٢٨، وشرح الجمل ١/٥٦٠، والتسهيل ١٣٦، وأوضح المسالك ٣/٢١٩، والمساعد ٢/١٩٣، والتصريح ٢/٦٨، وشرح الأشموني ٢/٣٠١.

دعاه»[1] و "فَعِل" كقوله:

٢٩٢- حَذِرٌ أموراً لاتَضير وآمنٌ ... ماليس منجيه من الأقدار[2]

وما سوى المفرد مثلَه جُعِل ... في الحكم والشروط حيثما عمل

إذا ثنيّ اسم الفاعل أو جمع لم يخرجه ذلك عن جواز إعماله، بل يكون حكمه في العمل حكم المفرد، فيعمل بالشروط المذكورة في المفرد، نحو: «ما هما ضاربين زيدا»، ولا فرق في الجمع بين أن يكون لمذكر أو لمؤنث، جمعَ تصحيح، أو جمعَ تكسير، نحو: ﴿**والحافظين فروجَهم**﴾[3] و﴿**هل هُنّ**

---

(١) ينظر هذا القول في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والمساعد ١٩٣/٢.

(٢) هذا البيت من الكامل وهو منسوب إلى اللاحقي، وبعض الروايات تنسبه إلى ابن المقفع.
والشاهد منه: «حَذِرٌ أمورا» حيث أعمل "حذر" وهي من صيغ المبالغة عمل الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: "أمورا".
ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن كثيرا من مخالفي سيبويهِ زعموا أن هذا البيت مما صنعه اللاحقي ونسبه إلى العرب، وذكروا قصة مختلقة في ذلك لإسقاط الاحتجاج به، وسيبويهِ -رحمه الله- ثقة لا سبيل إلى ردّ ما رواه، وقاعدته ثابتة بدون هذا البيت.
وينظر البيت وما قيل فيه في: الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٦/٢، وابن يعيش ٧١/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، والمساعد ١٩٤/٢، والخزانة ١٥٧/٨، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٩.

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الأحزاب.

كاشفاتٌ ضُرَّهُ﴾[1] و﴿**خُشّعًا أبصارُهم**﴾[2] وقوله:

٢٩٣- ممّن حَمَلْنَ به وُهنَّ عَواقِدٌ ... حُبُكَ النِّطاق فشبَّ غيرَ مهبلٍ[3]

ومنه في أبنية المبالغة:

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة الزمر، والآية تكون شاهدة للإعمال على قراءة أبي عمرو، ويعقوب المدنيين، فإنهما قرءآها بتنوين "كاشفاتٌ" و"ممسكاتٌ"، ونصب "ضرَّهُ" و"رحمتَه" وقرأها الباقون بغير تنوين فيهما وبخفض "ضرِّه" و"رحمتِه". ينظر النشر ٣٦٣/٢، والحجة ٦٢٣، والبدور ٢٧٤، والمهذب ١٩٠/٢.

(٢) من الآية ٧، من سورة القمر.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في وصف «تأبط شرّا».
وقوله: "عواقد" جمع عاقدة، و"حُبُك" جمع حَبِيك -بفتح الحاء وكسر الباء- والحبك: الطرائق، اللسان "حبك" ٢٨٩/١٢، و"النّطاق" شبه إزار، فيه تِكّة، كانت المرأة تنتطق به، اللسان "نطق" ٢٣٢/١٢، و"المُهبَّل" الكثير اللحم، وقيل: المدعو عليه بالثُكل، يقول: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهنّ غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضيا، والعرب تزعم أن الولد إذا حملت به أمه كرها نشأ كذلك.
والشاهد من البيت قوله: «عواقدٌ حُبُكَ» حيث نصب "حبك" بـ"عواقد" لأنها جمع "عاقدة" وعاقدة اسم فاعل، تعمل عمل الفعل المضارع.
وينظر البيت في: الكتاب ١٠٩/١، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية ٢٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، واللسان "هبل" ٢١٢/١٤، والمغني، الشاهد ١١٦٥، والخزانة ١٩٢/٨، وشرح الأشموني ٣٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٩.

٢٩٤-أتاني أنهم مَزِقُونَ عِرْضي[1] ... ...

وقولـه:

٢٩٥- ثـم زادوا أنهـم في قومهم غُفُـرٌ ذنبُهـم غيـرُ فُجُـر[2]

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو: «لزيد الخير» وتمامه قوله:

... ... جِحاش الكَرمِلَين لها فَدِيد

و"الجحاش": جمع جَحْشٍ، يطلق على صغار الحمير، و"الكرملين" اسم ماء في جبل طيء، و"الفَدِيْدُ" التصويت. اللسان "فدد" ٣٢٦/٤، يقول: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحاش ذلك الموضع، لا يؤبه بهم، والشاهد منه قوله: "مزقون عرضي" فنصب "عرضي" بـ"مَزِقُون" جمع: "مَزِق"، مبالغة في "مازق" وقد اعتمد الوصف "مزقون" على اسم "أنّ" المفتوحة على الفاعلية لـ"أتاني"، وهذا على مذهب سيبويه وأصحابه كما تقدم. ينظر البيت في: المقتضب ١١٦/٢، والمقرب ١٢٨/١، والشذور ص٤٧١، والمساعد ١٩٣/٢، وشرح ابن عقيل ١١٥/٣، والتصريح ٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٦.

(٢) هذا البيت من الرمل، وهو: للشاعر طرفة بن العبد، وقد رواه "سيبويه": "فُجُر" وفي كثير من المراجع يروى: "فُخُر" يصف الشاعر قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم بأخلاقهم العالية، فهم يصفحون ويعفون، ولا يكذبون.

والشاهد من البيت قوله: "غُفُرٌ ذنبَهم" فإن "غُفُر" جمع "غفور" وفاعله مستتر فيه، و"ذنبَهم" مفعوله، وقد اعتمدت الصيغة على اسم "أن" المفتوحة.ينظر البيت في: الكتاب ١١٣/١، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح ابن عقيل ١١٧/٣، والدرر ١٣١/٢، والهمع ٩٧/٢، والتصريح ٦٩/٢، والخزانة ١٨٨/٨، وشرح الأشموني ٣٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ١٣٤.

وانصب بذي الإعمالِ تلواً واخفض وهو لنصْبِ ما سواه مقتضي

ما صَلَح للإعمال من أسماء الفاعلين لاستيفائه الشروط، فلك أن تنصب به مفعوله، ولك أن تخفضه بإضافته إليه[1]، نحو: ﴿هل هنّ كاشفاتٌ ضرَّهُ﴾[2] و﴿كاشفاتُ ضُرِّهِ﴾ و﴿إنّ الله بالغٌ أمرَهُ﴾[3] و﴿بالغُ أمرِهِ﴾ فإن تعدى الفعل إلى اثنين، فأضيف اسم الفاعل إلى أحدهما، وجب نصب الثاني، نحو: ﴿وجاعلُ الليلِ سَكَناً﴾[4]، أما ما لا يجوز إعماله لعدم استيفاء شروطه، فإنه يجب إضافتِه إلى معموله.

واجرر أوانصب تابع الذي انخفض كمتغي جاه ومالاً مَن نَهَض

إذا عطفت "على"[5] ما أضيف إليه اسم الفاعل مع صلاحيته للعمل

(١) هذا إذا تلاه المعمول، أما إنْ فصل بينهما فاصل فيجب النصب.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة الزمر، وقد تقدم بيان القراءات فيها في ص٥٣٥.

(٣) من الآية ٣، من سورة الطلاق، وقد قرأها حفص بضم "بالغ" من غير تنوين، وخفض "أمره" وأما الباقون فيضمون "بالغ" مع التنوين وينصبون "أمره"، وقد قرأ داود بن أبي هند: بضم راء "أمره"، ينظر: النشر ٣٨٨/٢، والحجة ٧١٢، والبدور ٣٢٠، تنظر: قراءة داود في المحتسب ٣٢٤/٢، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٦٣/٢.

(٤) من الآية ٩٦، من سورة الأنعام، وهذه قراءة غير الكوفيين -عاصم وحمزة والكسائي-، وقرأ الباقون بفتح العين واللام من "جعل" من غير ألف، ونصب لام الليل الأخيرة. ينظر: النشر ٢٦٠/٢، والحجة ٢٦٢، والبدور ١٠٥، الوصف هنا عامل على تقدير حكاية الحال، أو على أن الجَعْل مستمر.

(٥) في كلتا النسختين «إذا عطفت ما أضيف» وصحه الكلام تقتضي إثبات "على" قبل الموصول.

فيه، فالأعرف جر المعطوف اتباعا للفظ المعطوف عليه، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ» ويجوز نصبه، نحو: «أنت مبتغى جاهٍ ومالا» ثم هل النصب عطفا على المحل أو بعامل مقدر؟ على قولين[1]، وإذا قدّر عامل، فهل يقدر فعلا -لأنه الأصل في العمل-[2] أو وصفا منوّنا[3] -لأجل المطابقة؟- على قولين.[4]

وكلُّ ما قُرِّر لاسم فاعل   يُعطى "اسمَ مفعولٍ" بلا تفاضل

فهْو كفعلٍ صِيغَ للمفعول في   معناه، كالْمُعطى كفافا يكتفي

اسم المفعول هو: ما دل على الحدث ومفعوله، فبقيد الدلالة على المفعول، خرج المصدر، وكل مااشتق منه، سوى اسم المفعول، ويعمل

(١) ذهب سيبويهِ وجمهور البصريين إلى أن النصب في هذا بعامل مقدر، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه بالعطف على المحل. ينظر: مذهب سيبويه في الكتاب ١٦٩/١، تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢٠٣/٢، والمقرب ١٢٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٧/٢، وشرح ابن الناظم ٤٣٢، وأوضح المسالك ٢٣١/٣، والتصريح ٧٠/٢، وشرح الأشموني وحاشية الصبّان عليه ٣٠٥/٢.

(٢) في أ: "الفعل" موضع "العمل".

(٣) في كلتا النسختين "أو وصف منوّن" وهو تحريف في النسخ، أو وقع سهوا، والنصب فيهما يطابق قوله سابقا: فهل يقدّر فعلا؟

(٤) الأرجح أن يقدر العامل وصفا منوّنا للمطابقة، كما ذكر الشارح هنا، ولأن حذف المفرد أقل تكلفة من حذف الجملة، كما ذكر الصبّان وغيره. تنظر: حاشيته على شرح الأشموني ٣٠٦/٢.

بالشروط المقررة لاسم الفاعل، من الاعتماد على ما ذكر، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال[1]، إن لم يكن صلة لـ"أل"، ومطلقا إن كان صلة لها، ويجرى مثله في الأحكام السابقة، فيعمل غير المفرد منه مثل المفرد، ويجوز جرّ معموله بإضافته إليه مع استيفاء الشروط، إلاّ أنه فى العمل بمنزلة فعل صيغ للمفعول، فإن كان متعديا إلى واحد اقتصر عليه، نائبا عن فاعله، نحو: «مررت برجل مضروبٍ غلمانُه»، قال تعالى: ﴿**ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس**﴾[2] وإن تعدى إلى اثنين عمل فى الأول منهما الرفع لنيابته عن الفاعل، وبقي الثانى على نصبه، نحو: «هذا المُعْطَى كفافا»، النائب عن الفاعل مستتر، تقديره: «المعطى هو».

وقد يضاف ذا إلى اسمٍ مرتفع   معنى، كمحمودُ المقاصدِ الورَعِ

يختص اسم المفعول بجواز إضافته إلى اسم هو مرتفع به فى المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع إلى الموصوف، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، نحو: «زيدٌ محمودُ المقاصدِ، ومروّعُ القلبِ»، والأصل فيهما: محمودٌ مقاصدُه، مروّعٌ قلبُه، ثم قبل: محمودٌ المقاصدَ ومروّعٌ القلبَ، ثم أضيف.

(١) وألاّ يكون مصغّرا أو موصوفا، كما تقدم في اسم الفاعل، عند جمهور البصريين.

(٢) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

أبنيـــة المصـــادر

أبنية المصادر موضوعه عليها بطريق الأصالـة، لا محوّلة عـن غيرهـا، لما تقرر من أن المصدر أصل[١] للفعل[٢]، وفرعه.[٣]

فَعْــلٌ قيـاسُ مصــدرِ المُعَـدَّى ــــ مــن ذى ثلاثـــة، كـــرَدَّ رَدَّا

الفعل الثلاثي مصادره كثـيرة، ولم يطـرد منهـا شيء، ولكـن غلـب فـى بعضهـا أبنيةٌ أشـار المصنـف إليهـا، ومـراده بالقيـاس: قيـاس الغلبـة، لا قيـاس الاطراد، فمن ذلك "فَعْـل" مفتـوح الفـاء، سـاكن العين، ويغلـب في المتعـدى منها، سواء كان على "فَعَلَ" وهو الأكثر، كـ"أكـل أكـلا" و "ضـرب ضربـا" و"ردّ ردّا"، أو على "فَعِلَ"[٤] كـ"فهم فهما" و"شم شمـا"، "إذ أصلـه: شَمِمَ" وجاء مصدر الأول على "فِعْل" كـ"ذِكْر" وعلى "فُعْل" كـ"شُكْر" وعلى "فعلان" -بتثليـث فائـه- كـ"شكران" و"عِرفـان" و"لَيّان"، وغيرهـا، ومـن مصـادر الثانى[٥] "فِعْل" كـ"عِلْم" وبضـم الفـاء، كـ"شُرْب"، وفَعُـول كـ"قبول" وبضم الفاء، كـ"رُكوب"، ومنها "كراهية، وسآمة".

وفَعِـلَ الـلازمُ بابـه "فَعَـل" ــــ كـ"فَرَحٍ"وكـ"جَوىً" وكـشَلَل

---

(١) تقدم بحث هذه المسألة عند الحديث عن المفعول المطلق، والشـارح في هـذا وفـى كثير من مسائل الخلاف ظاهر النزعة إلى ما ذهب اليه جمهور البصريين.

(٢) في ب: "الفعل". (٣) وهو الوصف العامل عمل الفعل.

(٤) اشترط الناظم لكون "فَعْل" قياسا في مصدر "فَعِل" -المكسور العين- أن يفهم عملا من وظائف الفم، نحو: "لقم لقما" ولم يشترط ذلك سيبويه. ينظر: الكتاب ٤/٥، والتسهيل ٢٠٥. (٥) في أ: "الثلاثي" وهو تحريف.

يغلـب مجيء الثلاثي المفتـوح الفـاء [المكسـور العـين علـى "فعـل"[١] بفتحهما[٢]، كـ"فَرِح فَرَحاً" و"جَوِيَ جَوىً" -إذا آلمه الحُبُّ-، و"شَلَّت يـده شللا" إذْ أصله: "شَلِلَت"، وجاء من مصادره على غير ذلك:

"شِبَع" و"ندامـة" و"حُـزْن" و"هُـزال" و"رُغْـب"[٣] و"رغبـة" و"رهبوت".[٤]

و"فَعَـلَ" الـلازم مثـلُ "قَعَـدا" ــــ لـه "فُعُـول" باطـرادٍ، كـغـدا

إذا كان الثلاثي الـلازم مفتـوح الفـاء][٥] والعين، غلـب علـى مصدره "الفُعُول"[٦] كـ"القعود" و"الغدوّ" و"الجلوس" و"الدُّخول" و"الخُروج".

مالـم يكـن مستوجبـا "فِعـالا" ــــ أو "فَعَلانـاً" فـادر، أو فُعالا[٧]

فأوّلٌ لـذى امتنـاع، كـ"أَبَى" ــــ والثّـانِ للـذي اقتضـى تَقَلُّبا

للـدّا "فُعـالٌ" أو لِصوتٍ، وشَمَل ــــ سيرا،وصوتاً،"الفعيلُ"كـ"صَهَل"

---

(١) سواء كان صحيحا أو معتلاً أو مضاعفا، كما مثّل الناظم، ويستثنى من ذلك ما دلّ على لون، فإن الغالب على مصدره "الفُعْله" نحو: "سَمِر سُمْرة" و"شَهِب شُهْبة". أفاده الأشموني ٢/٣٠٩، واستثنى ابن هشام ما دلّ على حرفة فهو علـى "فِعالة". أوضح المسالك ٣/٢٣٦، وفيـه نظر، فإنّ "فِعالـه" ينقـاس فـى "فَعَل" المفتوح العين، وأما "وِلاية" فإنه نادر، أفاده الأشموني أيضا.

(٢) في أ: "بفتحها".

(٣) جاء مصدر "رغب" على "رغب" بفتح الراء وبضمها. اللسان "رغب" ١/٤٦.

(٤) الرّهبوت: اسم للرُّهب. اللسان "رهب" ١/٤٢٠.

(٥) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) لافرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، كما مثل له المصنـف فـى النظـم بـ"قعد" و"غدا". (٧) في أ: "فعلانا" وهو تحريف.

خرج عن مستحق "الفُعُول" أربعة مصادر.

الأول: ما استحق "فِعالا"، وهو: مادلّ فعله على امتناع، كـ"أبَى إباءً"، و"أَبَقَ إباقا" و"نَفَرَ نِفارا" وليس "الفِعال" فيه بلازم، لمجيء[1] "النُّفور" و"الجِماح".

الثاني: ما استحق "فَعَلانا" وهو: ما دلَّ فعله[2] على تقلّب، كـ"غَلَى غَلَيانا" و"نَزَا[3] نزوانا" و"جال جولانا" وليس بلازم فيه أيضا، لمجيء "العَدْو" و"الهُيام"[4] و"الطَّواف".

الثالث: ما استحق "فُعَالا" وهو شيئان:

أحدهما: ما دلّ على داءٍ، كـ"السُّعال" و"الزُّكام" و"المُشاء" -وهو جريان البطن-.

وثانيهما: ما دلّ على صوت، كـ"البُكاء" و"الصُّراخ" و"النُّباح"[5] وليس بلازم فيه لمجيء "الفعيل" منه.

الرابع: ما استحق "فَعِيلا" وهو أيضا شيئان:

أحدهما: ما دلّ على سير، كـ"الرَّحِيل" و"الذَّمِيل"[6] وليس بلازم فيه لمجيء "الرَّمَل"[7] و"الوَخْد".[8]

---

(١) في ب: "بمجيء". (٢) سقط "فعله" من: ب.

(٣) النَّزْو: الوثبان. ينظر: اللسان "نزا" ٢٠/١٩١.

(٤) الهُيام: داء يأخذ الإبل في رؤوسها، والهائم: المتحيِّر. ينظر: اللسان "هيم" ١٦/١١٠.

(٥) في ب: "النياح" وهو تحريف.

(٦) الذَّمِيل: ضَرْب من سير الإبل، وقيل: هو مافوق العَنَق. اللسان "ذمل" ١٣/٢٧٥.

(٧) الرَّمل: بالتحريك، الهرولة، وهو أن يهز منكبيه ولايسرع. اللسان "رمل" ١٣/٣١٤.

(٨) الوَخْد: ضَرْب من سير الإبل، وهو سعة الخطو في المشي. اللسان "وخد" ٤/٤٦٧.

وثانيهما: مادلّ على صوت، كـ"العجيج"، و"الضَّجيج" ومما غلب من مصادر "فَعَلَ" اللازم: "فَعْل" لما كان فعله معتل العين، نحو: «صام صوما، ونام نوما، وسار سيرا» وليس بلازم لمجيء "الغَيْبة" و"القِيام" و"عَوَر العين".

"فُعُولَة" "فَعالَة" لـ"فَعُلا"   كـ"سَهُل الأمْر" و"زَيْدٌ جَزُلا"

ما كان من الثلاثي على "فَعُل" بفتح الفاء، وضمّ العين -فالغالب في مصدره "الفُعُولة" كالسُّهُولَة، والعُذُوبة، والمُلوحة، و"الفَعَالة" كالجَزالة والبلاغة، والفصاحة، وجاء من مصادره على غير ذلك "الحُسْن" و"الجَمَال" و"الغِلَظ"، وذكر ابن عصفور[1] أن "الفُعْل" منه قياس كالقُبْح، والجُبْن.

وما أتى مخالفا لما مَضَى   فبابُه النَّقْلُ، كـ"سُخْطٍ" و"رِضَى"

قياس "السُّخْط" سَخَط -بفتح الفاء والعين- وهي لغة فيه، لأنه[2] مصدر "فَعِل" اللازم، كـ"فَرِح" وكذلك "رِضىً" لأنه مصدر "رَضِيَ" وقد تقدم عدّ جملة مما خرج عن القياس، ومنها: "حَكَم حُكْما" و"جَحَد جحودا" و"شبَّ شَبيبة" و"شاخ شَيْخُوخة" و"سأل سُؤالا، ومَسْأَلَةً".

وغير ذي ثلاثةٍ مَقِيسُ   مصدرهِ كـ"قُدِّس التَّقديس"

وزَكِّه تزكيةً وأَجْمِلا   إجمالَ مَن تَجَمُّلا تَجَمَّلا

واستَعِذِ استِعاذَةً ثم أَقِم   إقامةً، وغالبا ذا التَّا لَزِم

كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فله مصدر مقيس، وقد اشتمل النظم على خمسة من الأفعال المجاوزة[3] لثلاثة.

---

(١) ينظر قوله في: المقرب ٢/١٣٣، وقال سيبويه: "وأما" الفعل من هذه المصادر فنحو الحسن والقبح والفعالة أكثر. أ.هـ. الكتاب ٤/٢٨.

(٢) في أ: "لأن". (٣) في أ: "الحاوية" وهو تحريف.

الأول: "فَعَّل" وينقسم إلى: صحيح كـ"ـقَدَّس" و"قَطَّع" و"فَهَّم" فمصدره: "التَّفْعِيل"[1] وإلى معتل، كـ"ـزَكَّى" و"وَلَّى" و"وَفَّى" فمصدره: "تَفْعِلَه".

الثاني: "أَفْعَلَ" -صحيح العين- وقياس مصدره "الإفْعَال" كـ"ـالإجْمال" و"الإعْطاء" و"الإكْرام".

الثالث: تَفَعَّلَ "وما كان على وزنة، من "تَفَعْلَل" و"تَفَيْعَل"[2]" و"تَمَفْعَل" وقياس مصدره أن يُترك على حاله، ويُضم رابعه، كـ"ـتَجَمُّلا" و"تَدَحْرُجا" و"تَشَيْطُناً" و"تَمَسْكُناً".

الرابع: "اسْتَفْعَل" -معتل العين- كـ"ـاستعاذ" و"استقام" و"استزاد" فيطرد فيها "استعاذَة" و"استقامة" و"استزادة" وأصلها "استفعال" مثل مصدر الصحيح العين منه، كـ"ـالاستخراج" فأصل "استعاذة" "استعواذا"[4] نقلت[5] حركة "العين" إلى الساكن قبلها، ثم قبلت ألفا لانفتاح ما قبلها، مع أصالة حركتها، ثم حذفت ألف الاستفعال [لملاقتها مثلَها][6] وُعوِّض منها "تاء التأنيث" فوزنه "استَفْعَلَة".

الخامس: "أَفْعَلَ" -المعتل العين- كـ"ـأقام" و"أعان" فقياس المصدر فيه[7] "إقامة"[8] و"إعانَة" وأصلهما "إفْعَال" كمصدر الصحيح العين منه،

---

(١) في أ: "الحاوية" وهو تحريف.　　(٢) في أ: "التفهيم" وهو تحريف.

(٣) في ب: "تفعيل" وهو تحريف.　　(٤) في ب: "استعواذ".

(٥) في أ: "انقلبت". وفي ب: "تقلب" وهو تحريف، وما أثبت هو المراد.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.　　(٧) سقط "فيه" من: أ.

(٨) في أ: "قياما" وهو تحريف.

وعمل فيه كما عمل في الذى قبله، فوزنه "إفْعَلَه" وتلزمه "التاء" غالبا، كما مثّل، وقد تحذف، كقوله تعالى: ﴿وإقام الصّلاةِ﴾[1] ولا حاجة إلى تأويل من جعل حذف "التاء" لأجل الإضافة، مثل الحذف فى:

٢٩٦- ...　　...　　...　　وأخلَفُوك عِدَالأمرِ الذى وَعَدوا[2]

إلاّ أنه قد سُمع[3] من كلامهم: "أراه إراءً" و"أَجَابَ إجاباً".

وما يلى الآخرُ مُدَّ وافتحا　　مع كَسْرِ تِلْوِ الثّانِ مّما افتُتِحا

بهمزِ وَصْلٍ كـ"ـاصطَفَى"وضُمَّ ما　　يَرْبَعُ، في أمثال: "قد تَلَمْلَمَا"

قياس المصدر مما افتتح بهمزة الوصل من الأفعال، نحو:"انطلق" و"اقتدر"

---

(١) من الآيتين: ٧٣،٣٧، من سورتي: الأنبياء، والنور.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وصدره قوله:

إنَّ الخَلِيط أجدُّواالبَيْنَ فانْجَرَدُوا　　...　　...　　...

و"الخليط": الفريق المخالط وقت النجعة. وأجدُّوا البَيْن: أي: أَحْدَثُوا الفِراق. و"انجردوا": بَعُدوا.

والشاهد من البيت قوله: "عد الأمر" حيث حذف التاء المأتي بها عوضا من فاء الكلمة، وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والمعوض منه، وهو غير جائز، كما لا يجوز الجمع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازه، فقال: وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿وإقام الصلاة﴾ لإضافتهم إياه، وقالوا: «الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها فى الاضافة»ا.هـ. المعاني ٢/٢٥٤.

ينظر البيت في: الخصائص ٣/١٧١، ومعانى القرآن للفراء ٢/٢٥٤، وأوضح المسالك ٤/٤٠٧، والتصريح ٢/٣٩٦، ومعجم شواهد العربية ١٠٥.

(٣) حكى هذا الأخفش. ينظر: شرح الأشموني ٢/٣١٣.

و"استخرج" أن يكسر تلو الثاني منه، وهو ثالثه، ويمدّ ما قبل آخره، بزيادة ألف عليه، فيصير مصدرا، نحو: "اقتدارا" و"انطلاقا" و"استخراجا" فإن كان معتلاّ، كـ"اصطفى" و"انطوى"[1] و"استلقى" مُدت الألف التي في آخره، من أجل اجتماعها[2] مع الألف المزيدة، وقياس مصدر "تَفَعْلَلَ" كـ"تدحرج" و"تَلَمْلَم" أن يضم رابعه، فيصير مصدرا كما سبق.

"فِعْلالٌ" او "فَعْلَلَةٌ" لـ"فَعْلَلا" — واجعل مَقيسا ثانيا لا أَوَّلاَ

قياس مصدر "فَعْلَل" "فَعْلَلَةٌ" كـ"دحرج" "دَحْرَجَة" و"دمدمة"، و"دكدكة"، وجاء مصدره على "فِعلال"[3] -بكسر أوله- كـ"زلزال" و"سِرْهاف"[4]، وليسا بمقيسين، وذكر بعضُهم[5] أن المضاعف منه مقيس، كـ"الزلزال" ويختص[6] بجواز فتحه، والأعرف أن يراد بالمفتوح منه اسم الفاعل[7]، نحو:

(١) سقط قوله: "ونطوى" من: أ. (٢) في ب: "اجتماعهما" وهو تحريف.

(٣) استثنى الصيمري من ذلك "دحرج" فإنه قال: لم يسمع فيه "دحراج". التبصرة ٧٧٣/٢، وقد سبقه إلى ذلك السيرافي. ينظر: شرح ابن يعيش٦/٤٨.
هذا وقد ذكر ابن منظور "الدِّحراج". ينظر: اللسان "دحرج" ٩٠/٣، كما ذكره ابن الحاجب. ينظر: الشافية شرح الرضي ١٧٧/١.

(٤) في ب: "الزلزال، السرهاف".

(٥) لعله يعني ابنَ مالك، فقد قال في تسهيله ٢٠٦: «وفتح أوّل هذا -يشير إلى مصدر "فَعْلَل"- إن كان كالزلزال جائز» ا.هـ.

(٦) أي: المضاعف.

(٧) أي: لا المصدر، قال الأزهري في ترجيح هذا: ولذا وصف "الوَسْواس" بالخنّاس وما بعده، وهو من أوصاف الذوات، التصريح ٧٦/٢، وهو قول ابن مالك: التسهيل ٢٠٦، وابن هشام: التوضيح ٢٣٩/٣.

﴿من شرّ الوَسْواس﴾[1] ﴿ولقد خلقنا الإنسان من صَلْصال﴾.[2]

لـ"فَاعَلَ الفِعَالُ والمُفاعلة — وغيرُ ما مرَّ السماعُ عَادَلَه

قياس مصدر "فَاعَلَ" إما "فِعال" كـ"الضِّراب" و"القِتال" و"الخِصام" و"الجِدال"، وإما "مفاعلة" كـ"المضاربة" و"المقاتلة"، ولا يجئ الأول في ما "فاؤه" ياء[3]، كـ"ياسر" و"يامن" إلاّ شذوذاً، كقولهم: "ياوَمَه يِواما"[4] إذا هاياه حقه بالأيام.

وغير ما تقدم من مصادر الأوزان المذكورة فيقتصر فيه على السماع، ولا يقاس.

على الوارد منه، فمنه "كَذَّب كِذّابا" و"نزاتنزيّا"[5] و"أجمل تِجمّالا" و"تجبّر جبروتا" و"تكبّر كبرياء" و"ترامى القوم رِمِّيّا"[6] و"قهقر قهقرى"[7] و"قرفص قرفصاء"[8] و"حَوقل

(١) الآية ٤، من سورة الناس، والوَسْواس: أي: الموسوس.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة الحجر. (٣) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة.

(٤) قال في القاموس: «ويَاوَمَهُ مياومة، ويواما، عامله بالأيام». ينظر: "يوم" ١٩٥/٤-١٩٦.

(٥) النَّزو: الوثبان، ومنه: نزو التيس، ولا يقال إلاّ للشاء والدوابّ. اللسان "نزا" ١٩١/٢٠.

(٦) بكسر الراء والميم المشدّدة، والياء المشدّدة: وقياسه: تراميا.

(٧) القَهْقَرى: الرجوع إلى الخلف. اللسان "قهقر" ٤٣٥/٦.

(٨) القُرْفُصاء: ضرْب من العقود، وهو أن يجلس على أليتيه، ويلزق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه. اللسان "قرفص" ٣٣٩/٨.

حيقالا"(١) واقشعر قُشَعْرِيرَة.(٢)

و"فَعْلَـةٌ" لِمـرَّةٍ كـ"جَلْسَـه"   و"فِعْلَـةٌ" لِهَيْئَـةٍ كـ"جِلْسَـه"

يبنى من مصادر الفعل الثلاثي "فَعْلَه" فتدل على المرّة -بفتح أوّله- كـ"جَلسة" و"أَكْلَة" و"رَكْبَة" فإن كان بناء المصدر عليها، كـ"رَحمة" قيل في دلالتها على المرّة "رحمة واحدة" ويدل فيها على "الهيئة" بكسر أوله، كـ"الجِلْسة" و"الرِّكبة" و"القِبلة"، فإن كان بناء المصدر عليها أتي -عند إدارة الهيئة- بالوصف، نحو: «نشد الضالة نِشْدَة عظيمة».

في غير ذي الثلاث بالتّا المرَّه   وشذَّ فيه هيئةٌ كالخِمْرَه

إذا أريد بالمصدر من غير الثلاثي الدلالة على المَرَّة زيد عليه "تاء التأنيث"، نحو: «سَبَّح تسبيحه» و«أَفرغ إفراغة» و«استخرج استخراجة» و«انطلق انطلاقة»، فإن كان المصدر مختما بالياء، دُلَّ على المرة منه بالوصف، كـ"تزكية واحدة" [وإقامة واحدة](٣) و «استعانة واحدة» و«مخاصمة [واحدة](٤)»، ولا تستعمل الهيئة من غير الثلاثي إلاّ شذ وذا، كـ«خِمْرة المرأة ونِقْبتها»(٥) و«عِمَّة(٦) الرّجل وقِمصتهما».(٧)

---

(١) الحَوْقَلة: سرعة المشي مع تقارب الخطو، وأيضا يقال: حوقل حوقلة وحيقالا إذا كبر وفتر عن الجماع اللسان "حوقل" ١٣/١٧١.

(٢) القشعريرة: الرِّعْدة. اللسان "قشعر" ٦/٤٠٥.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٤) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها المقام.

(٥) "خِمرة" و"نِقبة" هيئتان من اختمرت المرأة وانتقبت، إذا غطّت رأسها بالخمار، ووجهها بالنّقاب.

(٦) "عِمَّة" هيئةٌ من تَغطية الرجل رأسه بالعمامة.

(٧) "قِمْصَة" هيئة من لبس القميص.

أبنية أسماء الفاعلين و الصفات المشبهة بها

تختلف أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين باختلاف عدد حروف الفعل، وهو الأكثر كما يأتي، وقد تختلف صيغته، أومعناه، نحو: "حَسَن" و"سَعِيد" و"فَرِح"، ونحوها مما دلّ على الفاعل، و"قَتيل" و"نَهْب"(١) و"قَنْص"(٢) ونحوها، مما دلّ على المفعول، فيكون "صفة مشبّهة".

كفاعلٍ صغ اسمَ فاعلٍ إذا   من ذي ثلاثةٍ يكون، كـ"غَذَا"

اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، المفتوح العين، يطرد فيه صيغة "فاعِل" سواء كان لازما كـ"قَعَدَ" أومتعديا كـ"ضَرَبَ"، وتمثيل المصنف يحتملهما(٣)، فإنك تقول: «غَذَى ولدهَ بالطعام» و«غذى الجرح» إذا سال منه الدم.

وهو قليل في "فَعُلْتُ" و"فَعِل"   غيرَ معدًّى، بل قياسُه "فَعِل"
و"أفعلُ فَعْلانُ" نحو: أشِر   ونحو: "صَدْيان" ونحو: "الأَجْهَر"

يقلّ مجيء اسم الوصف الدال على الفاعل، بوزن "فاعِل" من "فَعُل" المضموم العين، ولا يكون إلاّ لازما، وفي(٤) "فَعِل" المنكسر(٥) العين، إن كان لازما، فمن الأول: "طاهِر" و"ناعِم"

---

(١) النّهب: الغنيمة، ويطلق على ما انتهب. اللسان: "نهب" ٢/٢٧١.

(٢) القنص والقنيص: هو ما اقتنص. اللسان: "قنص" ٨/٣٥١.

(٣) في ب: "يحتملها". (٤) لو قال "ومن" لكان أولى، ليطابق ما قبله.

(٥) في أ: "المكسور".

-من نَعُم[1]- [و"حالِك -من حلك-][2]، ومن الثاني: "سالم" و"عاطب" و"نادم" و"ضامر" وهو أكثر من الذى قبله. وقياس "فَعِل" اللازم ثلاثة أبنية.

أحدها: "فَعِل" نحو: فَرِحٍ، [ونَعِمٍ، ونَهِمٍ][3] وجَشِعٍ[4]، وأَشِرٍ، وبَطِرٍ.

الثاني: "أَفْعَل" ويغلب في العاهات، كـأَجْهَر[5]، وأعور، وأخرس، ولا يختص[6] بها، لمجيء: أَكْحَل، وأَدْعَج.

الثالث: "فعلان"[7] -مثلث الفاء[8]- كصديان، وسكران، وشعبان، وجوعان[9]، وعريان، ومما شذ فيه: "مريض" و"كَهْل".[10]

---

(١) يقال: نعم الشيء نعومة، أي: صار ناعما. اللسان: "نعم" ٥٧/١٦.

(٢) قال في أ: مقابل ما بين المعقوفين: "ومالك وحامل". وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٤) في ب: "شجع"، وهو تحريف.

(٥) في ب: "كأحمر"، وهو تحريف.

(٦) أي: بل يشملها ويشمل ما كان من باب الألوان والحلى.

(٧) في ب: "فعلال"، وهو تحريف.

(٨) في كلتا النسختين: "العين"، وهو تحريف.

(٩) في كلتا النسختين "جيعان" ولم أجد هذه الصيغة فى ما اطلعت عليه من كتب المعاجم، ولذا فقد أثبتّ المعروف من صيغ الكلمة مما هو على هذا الوزن.

(١٠) قياسهما: مَرِض، وكَهِل، لأنهما من الأعراض. والكَهْل: الرجل إذا وخطه الشيب. اللسان: "كهل" ١٢٠/١٤.

أما المتعدى منه فالوصف منه على "فاعل" -كالمفتوح العين- نحو: عالم، وراحم، وشارب.

و"فَعْل" أولى، و"فَعِيل" بـ"فَعُل" كالضَّخم،والجَميل،والفِعلُ جَمُل

الأكثر في وصف "فَعُل" المضموم العين، إمّا "فَعْل" كضخم، وعَذْب، وسَهْل، وصَعْب، وإمّا "فَعِيل" كجميل، وشريف، وظريف، وكريم.

و"أَفْعَلٌ" فيه قليل، و"فَعَل" وبسوى "الفاعلِ" قد يَغْنَى "فَعَل"

يقلّ فى وصف "فَعُل" [المضموم العين][1] "أَفْعَل" نحو: «عَلُم[2] فهو أَعْلَمُ»و"خَطِبَ"[3] فهو أَخْطَب -إذا احمرّ لونه في كُدرة-، ويقلّ فيه أيضا "فَعَل" كحسن، وبطل، ومما قلّ منه "فَعال" -بفتح الفاء وضمها- كَجَبَان، وشُجَاع، و"فُعُل" كجُنُب، وقد يأتي الوصف منه[4] على غير زنة "فاعِل" نحو: سَيِّد،وشَيْخ، وخَفِيف[5]، وأَشْيَب، وكل هذه الصفات مشبهة إلاّ فاعلا.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) "عَلُم" أي: صار العلم كأنه غريزة فيه، ولا يوصف بذلك من أول الأمر، بل قد يوصف به الرجل بعد المزاولة وطول الملابسة. ينظر: اللسان "علم" ٣١١/١٥، و"أَعْلَم" أفعل تفضيل، لا بمعنى مشقوق الشفة العليا -كما قد يتوهم- لأن ذاك من "عَلِم" -بكسر اللام- كما ذكر ابن منظور.

(٣) الفعل -على المعنى الذى ذكره الشارح- من باب "فَعِل" كفرح، لا من "فَعُل" فلعل ذلك وقع منه -رحمه الله- سهوا. ينظر: اللسان "خطب" ٣٤٩/١، والقاموس ٦٥/١. (٤) أي: من "فَعُل".

(٥) في أ: "حفيف" وهو تحريف، لأن الوصف من "حفيف" يأتي على "فاعل".

وزِنَةُ المضارعِ اسمُ فاعلِ ... من غيرِ ذِى الثَّلاثِ كالْمُواصلِ
معْ كسرِ متلوِّ الأخيرِ مطلقا ... وضَمِّ ميمٍ زائدٍ قد سَبَقا

بِنيةُ اسم الفاعل من غير الثلاثي بزنة المضارع منه، في عدد الحرف والحركات، إلاّ أنك تضم أوله، وتكسر ما قبل آخره مطلقا، أي سواء كان مكسورا في المضارع، نحو: مكرِم، ومنطلِق، ومقتدِر، ومواصِل، ومستخرِج، أو مفتوحا كمتعلّم [وا لله أعلم].[١]

وإنْ فتحتَ منه ما كان انكسر ... صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المنتَظَر

بنية اسم المفعول من غير الثلاثي كبنية اسم الفاعل، إلاّ أنك تفتح ما قبل آخره، كمنتظَر، ومستخرَج، ومحبوب، من "حَبَّ" الثلاثي لا من "أحبّ".

وفي اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ اطَّرد ... زِنَةُ "مفعولٍ" كآتٍ مَن قَصَد

قياس اسم المفعول من الثلاثي: "مفعول" سواء كان متعديا كـ"قصده[٢] فهو مقصود" أو لازما، كـ"رغب عنه" فهو مرغوب عنه، وسواء كان قياس اسم الفاعل منه على "فاعل كما مثّل، أو على غيره، كـ"مفروح به"[٣] و"محزون عليه".

ونحو: مقول، ومبيع، ومرمي، على القياس، إلاّ أنّ الأول نقلت حركة واوه إلى ما قبلها، ثم حذفت لملاقاتها الساكن بعدها[٤]، والثاني

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
(٢) في أ: "كقصد به".
(٣) في أ: "كممنوح به".
(٤) في ب: "بعده".

كذلك، إلاّ أنه حذفت منه الواو، والثالث أدغمت الواو منه في الياء.

ونابَ نَقْلاً عنه ذُو "فَعِيل" ... نحوُ: فَتاةٍ أو فتىً كَحِيل

ينوب "فَعِيل" عن "مَفْعول" في مجيئه دالا على اسم المفعول[١] من الثلاثي، نحو: قتيل، وجريح، ودَهين، وكَحيل، ويجرى على المؤنث كما يجرى على المذكر بغير هاء، نحو: «فتاة كَحيل، وفتى كَحيل» إلاّ أنه يقتصر في الوارد منه على السماع، ولا يقاس، وقد ينوب "فَعِيل" عن "فاعل" كرحيم، وعليم[٢]، وعن "مُفْعِل" كقوله:

٢٩٧-أَمِنْ ريحانةَ الداعِي السَّمِيعُ[٣] ... ...

وعن "مُفْعَل" كعَقِيد من أَعْقَدْتُ[٤] العَسَل.

---

(١) ذهب ابن مالك في التسهيل ١٣٨ إلى أن النيابة هنا في الدلالة على المعنى لا العمل.
(٢) سقط قوله: "وعليم" من: ب.
(٣) هذا صدر بيت من الوافر، لعمرو بن معديكرب، وتمام البيت قوله:
... ... يؤرّقني وأصحابي هجوع
و"ريحانة" قيل إنها أختُه وهي أمّ دريد بن الصِّمَّة، وكان الصِّمّة قد أغار على بني زُبيد فسباها، وقيل إن "ريحانة" زوجته، وللبيت قصة. تنظر في: الخزانة ١٧٨/٨-١٨٢، وغيرها، والشاهد من البيت قوله: "السّميع" حيث جاء "فَعيل" لمبالغة "مُفْعِل". ينظر البيت في: شرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح ابن يعيش ٧٣/٦، والخزانة ١٧٨/٨، وابن الشجرى ٦٤/١، والكشاف ٣٠٧/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٦.
(٤) أي: فهو "مُعْقَد" أي: غليظ. اللسان "عقد" ٢٩٠/٤.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي كل بنية تقدمت في اسم فاعل الثلاثي، إلاّ فاعلا، وفاعل ومفعول إذا أضيفا إلى ما هو مرفوع في المعنى، كطاهِر القلبِ، ومحمود المقاصد، وزنتها[١] من غير الثلاثي نحو: مستقيم العمل، ومعتدل القامة، ومنطلق البطن.

صفةٌ استحسن جَرُّ فاعلِ   معنى بها المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعلِ

تعرف الصفة المشبهة بأن يحسن إضافتها إلى ما هو فاعل فى المعنى بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فالأصل[٢] في "حسَنُ الوجه": "حَسَنٌ وجهُهُ" ثم قدّر تحويل الإسناد إلى الموصوف، فقيل: «زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ» بإسناد "الحُسْن" إلى ضمير زيد، ونصب "الوجه" على التشبيه بالمفعول به، ثم أضيف، والذى أوجب لهم ذلك أمران.

أحدهما: الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الموصوف والصفة شيء واحد.

الثاني: أن العرب تؤنث الصفة في نحو: «هند كريمة الأب» فدلّ على أن الصفة مسندة إلى ضمير "هند"، وصح إسناد "الحُسْنِ" المختصّ بالوجه، إلى جملة "زيد" مجازا، فلو امتنع جر الفاعل المعنى بالصفة لخوف اللبس، نحو: «ضارب الأب» أو لم يستحسن، نحو: «كاتب الأب» لم يكن من هذا الباب، إذ الأول ممتنع لإلباسه الإضافة إلى المفعول، والثاني لا لبس[٤] فيه، إلاّ

(١) أي: فهو "مُعْقَد" أي: غليظ. اللسان: "عقد" ٤/٢٩٠.
(٢) في أ: "وزنته".   (٣) في أ: "فالأحسن"، وهو تحريف.
(٤) انتفى اللبس فيه لأن الكتابة لاتقع على الذوات.

فيه، إلاّ أنه غير مستحسن، لما تقدم من تقدير تحويل الإسناد إلى الموصوف، ولا يصح ذلك فيه، لأن مِنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن إسناد وصف الكتابة إليه، إلاّ لمجاز بعيد[١]، فعلم أن حسن الإضافة إلى الفاعل موقوف على النظر في المعنى، لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ فلا دور.

وصوغُها من لازمٍ لحاضرِ   كطاهِر القلبِ، جميلِ الظاهرِ

صيغة هذه الصفة مفارقة لصيغة اسم الفاعل في حكمين:

أحدهما: أنها لا تصاغ - سا- إلاّ من اللازم، كصوغ "طاهر" من طَهُر و"جميل" من جَمُل، و"حَسَن" من حَسُن، فأما "رحيم" و"عليم" فمقصور على السماع، كما سبق.

الثاني: أنها لا تكون إلاّ للزمان الحاضر، الدائم، دون الماضى الذى انقطع، والمستقبل الذى لم يأت، وتفارقه أيضا في عدم الجريان على لفظ المضارع، في الحركات والسكنات وعدد الحروف، إلاّ ما استثنى من كسر ما قبل الآخر، في غير الثلاثي للفرق بينه وبين اسم المفعول.

وعملُ اسمِ فاعلِ المُعدَّى   لها على الحَدِّ الذي قد حُدَّ

(١) وجه بعد ذلك أن الأبوة منفصلة عن البنوة بخلاف نحو: «حسن وجهه» فإن الشارح يريد أن ينفي ما قد يتوهم من ترتّب الدور، كما وقع لابن الناظم من غير التشهير بأحد، وهذا تصرفٌ حَسَنٌ، فقد قال ابن الناظم: «وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة، وتمييزها عما عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العِلْم بالمعرَّف يجب تقدمه على العلم بالمعرَّف».ا.هـ.
ينظر: شرح ابن الناظم ص٤٤٥.

تعمل هذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى إلى واحد، فترفع فاعلا، وتنصب اسما على التشبيه بالمفعول به، مع كون أصلها لا يكون إلاّ لازما.

وسبقُ ما تعمل فيه مجتَنَب   وكونه ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَب

إعمال هذه الصفة[1] يخالف اسم الفاعل في حكمين[2]:

أحدهما: أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، فلا يقال: "رأيت رجلا الوجهَ حسناً" بخلاف اسم الفاعل فإن تقديم معموله عليه جائز، نحو: «زيدا أنا الضارب».

الثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببيّا، ومعناه: أن يتصل به رابط يربطه بالموصوف، إما ضمير[3] ظاهر[4]، نحو: «مررت بالرجل الحسن وجهُهُ، والحسنِ وجهُ أبيه» وإمّا مقدّر، نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» على قول من[5] قدره "مِنه"، والصحيح أنّ "أل" خَلَفٌ من الضمير، وأما نحو:

(١) في ب: "الصيغة".

(٢) ذكر النحاة للصفة المشبهة خصائص كثيرة. تنظر في: التصريح ٢/٨٣-٨٤.

(٣) سقط قوله: "ضميرا" من: أ.

(٤) في أ: "ظاهرا" بالنصب، وكذلك قوله فيما بعد: "مقدر" في أ: "مقدرا" بالنصب.

(٥) المراد بهم البصريون فإنهم يشترطون وجود الرابط الذى يربط معمول الصفة بالموصوف، وهذا الرابط إن لم يكن ضميرا ظاهرا فهو مقدر عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن وجود "أل" في المعمول يغنى عن الرابط، لأنه خَلَف منه، وقد تابع الشارحُ في هذا الكوفيين، وصحح مذهبهم. ينظر: شرح ابن يعيش ٦/٨٩، وشرح الكافية ٢/٢١٠، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، والهمع ٢/٩٩، والتصريح ٢/٨٣.

"الحسن وجها" فمنصوب على التمييز، والتمييز ينتصب[1] عن الأسماء الجامدة، كما سبق، والمشروط فيه السببية إنما هو معمولها الذى اقتضته بحق الشبه باسم الفاعل، ولذلك كان إيراد نحو[2]: «زيد بك فرح» فاسدا[3]، لأن العامل في الجار والمجرور إنما هو معنى الفعل، لا الشبه باسم الفاعل.

فارفع بها وانصِبْ وجُرّ مع "أل"   ودون"أل"مصحوب"أل"وما اتّصل

بها مضافا أو مجردا ولا   تَجرر بها معْ"أل"سُماً من"أل"خلا

ومن إضافةٍ لتاليها وما   لم يَخْلُ فهو بالجَواز وُسِما

عَمَلُ هذه الصفة إما رفع على الفاعلية، وإمّا نصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان المعمول معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة[4] وإما جَرٌّ

(١) سقط "ينتصب" من: أ.   (٢) سقط "نحو" من: أ.

(٣) تقدم -قبل قليل- التنبيه إلى أن الشارح -رحمه الله- يعنى بدفع ما قد يتوهم، وبتصحيح ما يقع من بعضهم، وأنه كثيرا ما يتجنب التشهير بمن وقع منه ذلك، فهو هنا يشير إلى ما توهمه ابن الناظم واعترض به على والده وعلى النحاة، كمثاله هذا، وذلك أن ابن الناظم فهم أن قول النحاة: إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلاّ سببيّا، وأنه لا يجوز تقدمه عليها جارٍ على عمومه، وأن كل معمول لها ينبغي أن يكون كذلك، فاعترض عليهم بالمثال المذكور، حيث لم يتفق في ذلك، وقد أجيب على ابن الناظم بما ذكره الشارح. ينظر: اعتراض ابن الناظم ص٥١٨، وجواب بعضهم عليه في أوضح المسالك ٣/٢٨٤، والتصريح ٢/٨٣.

(٤) التفريق -في حال النصب- بين المعرفة والنكرة، وأن المعمول فى الأول منصوب على التشبيه بالمفعول به، وفي الثانى على التمييز، هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو منصوب على التمييز في الجميع. ينظر: الأصول: ١٣٤، وشرح ابن يعيش ٦/٨٤، وشرح الكافية ٢/٢١٠، والتسهيل ١٣٩، والمساعد ٢/٢١٦، والهمع ٢/٩٨.

على الإضافة.

والصفة في كل واحد من الأحوال الثلاثة إما متلبسة بـ"ـأل" وإما خالية منها.

فإذا ضربت حاليْ الصفة في إعراب المفعول، كانت ستَّ صور، ثم الستة: المعمول فيها[1] إما مصاحب لـ"ـأل" كـ"ـالوجه"، وإما متصل بالصفة مضاف سواء أضيف إلى الضمير، كـ"ـوجهه" أو إلى ما فيه "أل" كـ"ـوجه الأب" أو إلى مجرد كـ"ـوجهِ أبٍ" وإما مجرد، كـ"ـوجه" فهذه خمسة أحوال إذا ضربتها في الصور الستة كانت ثلاثين، ولا حاجة إلى رفعها إلى ستة وثلاثين، بأن يذكر في أقسام المضاف ما أضيف إلى مضاف إلى[2] الضمير [نحو: "وجه أبيه"][3] لأن وِزانه المضاف إلى ما أضيف إلى المتلبس بـ"ـأل"نحو: «وجه غلام الأب» ويتسلسل الحال فيهما إلى نحو: «وجه جارية أبيه» و«وجه غلام زوجة الأب» فتتسع الصور مع أن المقتضى للعمل فى ذلك كله حصول الربط بالضمير، أو بـ"ـأل" سواء كانت الإضافة إلى المتلبس بها، أو إلى ما أضيف إليه، وإن تسلسل، فاعرفه.

والصور كلها جائزة إلاّ ما استثناه المصنف -في الجر- من إضافة المتلبس بـ"ـأل" إلى مجرد منها، ومن الإضافة لتاليها، ويشمل ذلك: ثلاث[4] صور: «الحسن وجهٍ» و«الحسن وجهه». و«الحسن وجهِ أبٍ» فإنها ممتنعة لما تقرر في باب الإضافة.

---

(١) سقط "فيها" من: أ.

(٢) سقط "إلى" من: ب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) سقط "ثلاث" من: ب.

التَّعجُّـــب

للتعجب صيَّغ كثيرة تدل عليه، نحو: "للهِ درُّه" و«وَيْل اُمِّهِ مِسْعرُ حرْبٍ» و"يالَـهُ رجلا"، و(سبحان اللهِ، إن المؤمن لا يَنْجَسُ)[1] و﴿كيف تكفرون با لله وكنتم أمواتا فأحياكم!﴾[2] و«مثلُكَ يفعل كذا !!» و"أيُّ رجلٍ فلان" و«ما رأيت كاليومِ، ولا جِلْدَ مُخبَّأَةٍ»[3]، و"ما أحسن زيدا" و"أكرِمْ بعمرو"، وهما المبوّب عليهما.[4]

بـ"أَفْعَلَ" انطِقْ بعد "ما" تَعَجُّبا ... أوْ جِيء بـ"أَفْعِلْ" قبل مجرور بـ"با"

من أمثلة الأول: ﴿فما أصْبَرَهم على النَّارِ﴾[5] فـ"ما" نكرة[6] تامة،

---

(١) ينظر صحيح البخاري، كتاب الغسل ١/٧٤-٧٥، وصحيح مسلم، كتاب الحيض ص٢٨٢، ومسند أحمد ٢/٢٣٥، ٣٨٢، ٣٨٤.
وينظر سنن النسائي، كتاب الطهارة، وسنن ابن ماجة، كتاب الطهارة أيضا.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الموطأ، كتاب العين ص٩٢٣ .

(٤) لم يبوّب لغيرهما في النحو من الصيغ السابقة، لأن تلك الصيغ لم تدل على التعجب بالوضع، وإنما دلت عليه بالقرينة.
ينظر: شرح الكافية ٢/٣٠٧، والتصريح ٢/٨٦ .

(٥) من الآية ١٧٥، من سورة البقرة.

(٦) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين، وقال الأخفش هي موصول ومابعدها صلة، فلا موضع له من الإعراب، أو نكرة موصوفة، بمعنى شيء ومابعدها في محل رفع صفة لها، وعلى هذين المعنيين يكون الخبر محذوفا، تقديره: "شيء عظيم" ==

ومحلها رفع بالابتداء، ومابعدها في محل الخبر، وسوّغ الابتداء بها تَضَمُّنُها معنى التعجب، كما سبق؛ و"أَفْعَلَ" فِعلٌ[1] للزوم نون الوقاية إياه، قبل ياء المتكلم، نحو: «ماأحوجنى إلى عفو الله»، وتصغيرُه فى نحو:

٢٩٨- ياماأُمَيْلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا[2] ... ...

(=) ورُوي عنه قول ثالث موافق لقول سيبويهِ وجمهور البصريين؛ ونُقِل عن الكوفيين أنها استفهامية.

تنظر المسألة والأقوال فيها في: الكتاب ١/٧٢، والمقتضب ٤/١٧٣، والأصول ١/٩٩، والتبصرة ١/٢٦٥، والمقتصد ١/٣٧٥، وشرح الكافية ٢/٣٠٧، والتسهيل (١٣٠) والمساعد ٢/١٤٨، وشرح الجمل ١/٥٨٣، وشرح ابن يعيش ٧/١٤٩، والتصريح ٢/٨٧، وأوضح المسالك٣/٢٥١، وشرح الأشموني٣/١٤ .

(١) هذا عند البصريين، والكسائي، وهشام، وقال بقية الكوفيين: إنه اسم لمجيئه مصغرًا -كما هو في البيت الذى يذكره الشارح- ومعلوم أن التصغير من خصائص الأسماء، وأجاب البصريون عن تصغيره بما ذكره الشارح.

ينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف، المسألة (١٥) ١/١٢٦، وشرح الكافية ٢/٣١٨، وشرح الجمل ١/٥٨٣، وشرح ابن يعيش ٧/١٤٣، والتبصرة ١/٢٧٢، والأصول ١/١٠٧ وأوضح المسالك ٣/٢٥٢، والتصريح ٢/٨٨، وشرح الأشموني ٣/١٤، والتسهيل ١٣٠، والمساعد ٢/١٤٧ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وأكثر الروايات تنسبه إلى العرجي، وقد نسب إلى كُثيِّر عزة، وإلى غيرهما، وتمامه قوله:

... ... من هؤليّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

ورواه في اللسان: "أحيسن" (شدن ١٧/١٠١).

ومعنى قوله: "شدنّ" مؤخوذ من "شَدَنَ الظبي" إذا طلع قرناه، وقوي، ==

شاذّ، فلا يعارض ماطّرد، و"الهمزةُ" فيه للتعدية.

ومن أمثلة الثاني: ﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾[1] ولا خلاف في فعليته[2]، ولفظه وإن كان طلبا، فمعناه الخبر[3]،واختلف في فاعله، فقيل: ضمير الحسن،

(=) واستغنى عن أمه. اللسان "شدن" ١٧/١٠٠-١٠١ .

و"هؤلَيَّاء": تصغير "هؤلاءِ".

و"الضَّالُ": شجر السِّدر البري. اللسان "ضيل" ١٣/٤٢١.

و"السَّمُر": شجر الطلح. اللسان "سمر" ٦/٤٥ .

والشاهد من البيت قوله: "أُمَيْلِح"، فإنه تصغير "أملح" وقد احتج به الكوفيون على قولهم باسمية "أَفْعَلَ" ورده البصريون بما ذكره الشارح.

وينظر البيت في: التبصرة ١/٢٧٢، والإنصاف ١/١٢٧، وشرح ابن يعيش ٧/١٤٣، وشرح الكافية ٢/٣٠٨، وشرح الجمل ١/٥٨٣، واللسان "شدن" ١٧/١٠١، والمغنى، الشاهد ١١٦١، والهمع ١/٧٦، ٢/٩٠، والدرر ١/٤٩، ٥٠، و٢/١١٩، والخزانة ١/٩٣، وشرح الأشموني ٣/١٤، وديوان العرجي ١٨٢، وديوان المجنون ١٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٧٩.

(١) من الآية ٣٨، من سورة مريم.

(٢) علل في التصريح سبب الإجماع على فعليته بأنّ "أَفْعِلْ" جاء على صيغة لايكون عليها إلاّ الفعل، وأما ماجاء عليها من الأسماء، نحو: "أَصْبِع" فنادر ٢/٨٨ .

(٣) هذا عند جمهور البصريين، وذهب الفراء والزمخشري والزجاج وابن كيسان وابن خروف، إلى أن لفظه ومعناه أمر، ثم اختلف هؤلاء في فاعله، فقال ابن كيسان: إنه ضمير يعود إلى المصدر، وهو "الحُسْن" وقال غيره: بل الفاعل ضمير المخاطب.

تنظر المسألة في: الأصول١/١٠١، والمفصل وشرحه لابن يعيش٧/١٤٧-١٤٨، وشرح الكافية ٢/٣١٠، وشرح الجمل ١/٥٨٨، والتسهيل ١٣٠-١٣١، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨-١٠٧٩، وأوضح المسالك ٣/٢٥٣، والمساعد ٢/١٤٩-١٥٠، والهمع٢/٩٠، والتصريح٢/٨٨-٨٩، وشرح الأشموني٣/١٥ .

وقيل: ضمير المخاطب، وإنما لزم الإفراد لجريانه مَجْرَى المَثَل، وقيـل:[1] فاعلـه المجرور، والباء زائدة، إذ أصله فعل ماض بصيغة "أَفْعَلَ" أي: صار ذا كذا، كأعشب المكان، ثم غيرت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى اسم ظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على هيئة المفعول به، في "مررت بزيد" ولذلك لزمت، بخلافها في: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾[2] إلاّ أنها تحذف مع "أنْ" و"أنّ" كقولــه:

٢٩٩-... ... ... وأحبِبْ إلينا أن تكونَ المقدما[3]

وتلوَ "أَفْعَلَ" انصبنّه كـ"ما" أَوْفَى خليلينا و"أَصْدِقْ بهما"

مابعد "أَفْعَلَ" في قولك: "ماأَحْسَنَ زيداً" ونحوه، منصوب، لأنه مفعول

---

(١) هذا قول جمهور البصريين. تنظر المراجع السابقة.

(٢) ينظر مواضع هذا الجزء من الآية في القرآن الكريم في ص٢٩٦ هامش (٥) من هذا التحقيق.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للصحابي العباس بن مرداس من كلمة له قالها في فتح مكة، وصدر هذا البيت قوله:

وقال نبيّ المسلمين تَقَدَّموا ... ... البيت.

ويروى: "وحُبَّ إلينا"، وهذا البيت فيه شاهدان:

الأول: الفصل بين صيغة التعجب (أحبب) وبين معمولها وهو (مابعد "أن") بالظرف، وسيأتي بيان ذلك قريبا.

والثاني –وهو المقصود من إيراده هنا– جواز حذف "الباء" الجارة للمتعجب منه بعد: أنْ وأنّ المصدريتين.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦، والمساعد ٢/١٥٠، والهمع ٢/٩٠، والدرر ٢/١١٩، وشرح الأشموني ٣/١٥، ومعجم شواهد العربية ٣٣٠

به[1]، والفاعل ضمير واجب الاستتار، يعود على "ما".

وحَـذْفَ ما منه تعجَّبتَ استَبِحْ إن كان–عند الحذف–معناه يَضِح

يجوز حذف المتعجب منه إذا علم، إما بدليل لفظيّ، نحو: ﴿أَسمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾[2] وإما بدونه، وأكثر مايكون في "ماأَفْعَلَ" كقوله:

٣٠٠- جَزَى اللهُ عنّا بَخْتَرِيًا ورهطَه بني عبدِ عمروٍ ما أعفَّ وأَكْرَما[3]

ومنه في: "أَفْعِلْ" قوله:

٣٠١- فذلكَ إنْ يَلْقَ المنيَّةَ يَلْقَها حَميداً، وإنْ يَسْتَغْنِ يوماً فَأَجْدِرِ[4]

---

(١) هذا عند البصريين، والكسائي، وهشام –كما تقدم– وأما الكوفيون فإنهم ينصبونه على التشبيه بالمفعول به، لأن ناصبه –عندهم– وصف قاصر، فأشبه نصب "الوجه" في نحو: "زيد حسن الوجه".

تنظر مراجع التعليق رقم (١) ص٥٦٠.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة مريم، ووجه الاستشهاد بها أنه قد حذف الجار والمجرور وهو المتعجب منه، بعد "أَبْصِرْ" لدلالة ماقبله عليه، وإنما جاز حذف المجرور بعد "أفعل" –مع كونه فاعلا– لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه مايجوز فيها، نبّه على ذلك الأشموني ٣/١٦.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للحصين بن القعقاع، و"بَخْتَرِي" اسم رجل، والشاهد من البيت قوله: "ماأعفَّ وأكرما" حيث حذف مفعول فعل التعجب، لدلالة سياق الكلام عليه، والتقدير: "ماأعفّهم وأكرمهم".

وينظر البيت في اللسان "بختر" ٥/١١١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٠، وروايته فيها "وأمجدا".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد. والشاهد منه قوله: "فأَجْدِرِ" حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر للعلم به.

==

وفي كِلاَ الفِعْلَيْن قِدْماً لَزِما ... مَنْعُ تصرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِما

كل من فعليْ التعجب ممنوع[1] التصرف، فالأول -في الماضي- كتبارك، وعسى، والثاني -في الأمر- كتَعَلَّمْ، بمعنى: اعلم.

وقيل إن علة جمودهما[2] تَضَمُّنُهُما معنى الحرف الذى كان حقه أن يوضع للتعجب.

وصُغْهُمَا من ذى ثلاثٍ صُرِّفا ... قابلِ فَضلٍ، تَمَّ غيرِ ذِي انتِفَا

وغيرِ ذي وصفٍ يُضاهى أشْهَلا ... وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلا

لايُبنى فعلُ التعجب إلاّ مما اجتمعت فيه ثمانيةُ شروط:

أحدها: أن يكون فعلا، فلا يبنى من غير فعل، وقول العامة: "ماأحْمَرَه"[3] -من لفظ الحمار- خطأ، إذ لا فعل له.

(=) وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/١٠٧٩، وشرح ابن الناظم ٤٦٠، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠، والمساعد ٢/١٥١، والتصريح ٢/٩٠، والخزانة ١٠/١٣، وشرح الأشموني ٣/١٦، ومعجم شواهد العربية ١٧٦ .

(١) التمس بعض النحاة تعليلا لوجه امتناع صيغتي التعجب من الصرف، فقالوا: «إن ذلك أدلّ على مايراد به من التعجب، لأن التّصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول».
ينظر: الأصول ١/٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٠، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/١٦ .

(٢) في كلتا النسختين "جمودها" وهو تحريف.

(٣) أي: ما أبلده !
وينظر امتناع هذا ونحوه في: المساعد ٢/١٦٠، وشذ "ماأذْرَعَه" من قولهم: امرأة ذَراعٍ، أي خفيفة اليدين بالغَزْل. اللسان "ذرع" ٩/٤٥٩ .

الثاني: أن يكون ثلاثيا[1]، وقول الفقهاء: "مااختصره"[2] -من اختصر- لايعرف له سماع.

الثالث: أن يكون متصرفا، فلا يبنى من "نِعْم، وبِئْس" وما جرى مجراهما في عدم التصرف.

الرابع: أن يكون معناه قابلا للتفاضل، فلا يبنى من نحو: "ذهب" و"مات"[3]

---

(١) إنما اشترطوا ذلك لأن مازاد على الثلاثة إما أن تكون حروفه أصولا فيؤدي حذفُ بعضها -للتعجب- إلى الإخلال بدلالتها، وإما أن يكون مزيدا فيؤدي التعجب إلى حذف الزيادة المأتي بها لمعان مقصودة، كالمشاركة، في نحو: "ضارب" والطلب في نحو "استخرج". ينظر: التصريح ٢/٩١ .
هذا... وقد اختلفوا في التعجب "بأَفْعَلَ" فقيل بجوازه مطلقا، وهو مذهب سيبويه وارتضاه ابن مالك. ينظر الكتاب ٤/٩٨، والتسهيل ١٣١، وقيل: بامتناعه مطلقا، وهو قول:المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي. ينظر الأصول ١/١٠٣-١٠٥، والإيضاح من خلال المقتصد ١/٣٧٨، والتصريح ٢/٩١، وشرح الجمل ١/٥٨٠، وشرح الكافية ٢/٣٠٨، وشرح ابن يعيش ٧/١٤٤، والمساعد ٢/١٦٤، وشرح الأشموني ٣/١٧، وقيل: بالتّفصيل، فيمتنع إن كانت همزته للنقل، نحو: "أَذْهَبَ" ويجوز إن كانت لغيره، نحو: ما أَخْطَأَه، وما أصوبه، وما شذ مخالفا هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا قول ابن عصفور. ينظر المقرب ١/٧٣ .
وينظر: شرح ابن يعيش ٧/١٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦، والتصريح ٢/٩١.

(٢) فيه شذوذان: الأول: كونه زائداً على ثلاثة أحرف. والثاني: بناؤه للمفعول.

(٣) سقط "مات" من: ب.

العامة: "ما أموته! " خطأً.[1]

الخامس: أن يكون تاما، فلا يبنى من نحو: "كان"[2] و"صار" و"كاد" وقولهم: "ماأَصْبَحَ أَبْرَدَها! " و"ما أمسى أدفَأَها[3]!" التعجب داخل على: "أَبْرَدَ" و"أَدْفَأَ" و"أصبح" و"أمسى" زائدتان.

السادس: أن يكون غير منفي، فلو كان لازم الاستعمال في النفي، نحو: "ماعِجْتُ[4] بالدواء" بمعنى: ماانتفعتُ به، أو عرض له النفي، نحو: "ماقام زيد" لم يبن منه فعل التعجب.

السابع: أن لايكون الوصف[5] منه على أَفْعَل[6]، فلا يبنى من نحو:

---

(١) لعدم التفاضل في الموت، وإنما يكون التعجب فيما يمكن فيه التفاضل.

(٢) هذا عند البصرين، وأجاز الكوفيون بناءه من "كان" قاسوه على «ماأصبح أبردها، وما أمسى أدفأها».

ينظر: الأصول ١٠٦/١، وشرح الجمل ٥٨٦/١، والتصريح ٩٢/٢، وشرح الأشموني ١٧/٣ .

(٣) حكى هذا الأخفش. ينظر شرح ابن يعيش ١٥٢/٧ .

(٤) في أ: "ماعجبت"، وفي ب: "مااعجبت"، وكلتاهما محرفة، والصواب ماهو مثبت. ينظر: اللسان "عيج" ١٦٠/٣ .

(٥) أي: اسم فاعِله.

(٦) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد، وقد عقد الأنباري في ذلك المسألة (١٦) في كتابه: الإنصاف.

وينظر: الأصول ١٠٤/١، وشرح ابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧، وشرح الجمل ٥٧٨/١، والمساعد ١٦١/٢ .

وقد أطلق ابن عقيل: تجويزهم، وعدّ معهم الأخفش.

"عَرِج" و"عَوِر" و"شَهِل"[1] وقول العامة: "ماأشْقَرَه !" خطأٌ، وسُمع: "ماأسْمَرَه!" -من السَّمَر- و"ما أَبْيَضَ الحمامةَ" -من البَيْض- و"ماأسْوَدَ الرجلَ" -من السُّؤْدَد-.

الثامن: أن لايكون مبنيا للمفعول[2]، كـ"عُنِيَ بِحَاجَتِك" و"زُهِيَ علينا" أو عَرَضَ له ذلك، كـ"ضُرِبَ زيدٌ" لم يبن منه فعل التعجب، وقول العامة: "ماأزهاه" خطأٌ.

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشروط، فمما فات فيه شرط الفعلية قوله:

٣٠٢-أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْر أَنْ يَحْظَى بِحاجته[3] ... ...

فلا يعرف له فعل، وإنما جاء منه الاسم، نحو: «هو[4] خليق بكذا» ومما فات فيه الشرط الثاني قولهم: "ما[5] أتقاه!" و"ما أَمْلأَ القِرْبَةَ" لأنهما من:

---

(١) الشُّهْلَة في العَيْن أن يشوب سوادَها زُرقَةٌ، وقيل: أن يكون سوادها بين الحُمرة والسواد. اللسان "شَهِل" ٣٩٦/١٣ .

(٢) أي: سواء كان ذلك تأصيلا أو تحويلا. ينظر: الأصول١٠٢/١، والتصريح ٩٢/٢ .

وإنما امتنع التعجب منه لأنه لا يُدرَى هل التعجب من فعل المفعول أو فعل الفاعل؟ وقد استثنى ابن مالك ماكان ملازما للبناء للمفعول، فأجاز وقوع التعجب فيه بشرط أمن اللبس. ينظر: التسهيل ١٣١، وتبعه في ذلك ابنه، إلاّ أنه لم يقيده بملازم البناء للمفعول. ينظر شرح النظم له ٤٦٣ .

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله مجهول، وتمامه:

... ... وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبواب أَنْ يَلِجا

ينظر البيت في: معجم شواهد العربية ٧٧، ولم أجده في غيره.

(٤) في ب: "هذا" موضع "هو". (٥) سقطت "ما" من كلتا النسختين.

"اتّقى" و"امتلأت"، وكثر ذلك في ماكان من الرباعي على "أَفْعَلَ" نحو: "ماأَظْلَمَ الليلَ" و"ماأقفر هذا المكان" و"ما أعطاه للدراهم" و"ما أولاه للمعروف" وزعم بعضهم[1] أن "أَفْعَلَ" -في بناء فعل التعجب منه- كالثلاثي، وقيل[2] يختص الجواز فيه بما كانت همزته لغير النقل، فلا شذوذ في المثالين الأولين على هذا القول، بخلاف الآخرَيْن، ومما فقد فيه الشرط الثالث "أعْسِ به"[3] [حكاه اللحياني].[4]

وأشْدِدَ او أشَدَّ أو شِبْهُهُما   يخلف ما بعضَ الشروطِ عَدِما

ومصدرُ العادمِ بعدُ يَنْتَصِبْ   وبعدَ "أَفعِلْ" جَرُّه بالبا يَجِبْ

إذا أريد التعجب من فعل لم تكتمل شروط بناء فعل التعجب منه، أقيم مقامه "أَشْدِدْ" قبل مجرور بـ"باء" أو "أَشَدَّ" بعد "ما" أو ما أشبههما من "أكْثِرْ" و"أَحْسِنْ" و"أَعْجِبْ" ونحوها، ثم يؤتى بمصدر الفعل الذى امتنع بناء فعل التعجب منه مضافا إلى المتعجب منه منصوبا بعد "ماأَفْعَلَ" ومجرورا بعد "أَفْعِلْ" نحو: "ماأشَدَّ انطلاقَه" و["أَشْدِدْ بانطلاقِه"][5] و"ماأسْرَعَ فناءَه"

---

(١) المقصود به سيبويه ومن تابعه كابن مالك، كما تقدم في ص ٥٦٥ تعليق (١).

(٢) هذا قول ابن عصفور. ينظر: المقرب ٧٣/١، وقد تقدم قبل قليل.

(٣) ينظر: اللسان "عسى" ٢٨٤/١٩ .

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: أ .
واللحياني هو: علي بن حازم، وقيل: علي بن المبارك، وهو لغوي، معاصر للفراء، ومن مؤلفاته كتاب في النوادر، وكان حيًا قبل سنة ٢٠٧هـ.
ينظر: معجم المؤلفين ٥٦/٧، وإنباه الرواة ٢٥٥/٢ .

(٥) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

و"أسْرِعْ بفنائِه"، و"ماأكْثَرَ كونَه منطلِقا" و"أكْثِرْ بكونِه منطلقا".

فإن لم يكن للفعل مصدر أُتي بفعله مع حرفٍ مصدري، نحو: «ماأكْثَرَ ماعُنِيتَ بحاجتي» و«ما أكْثَرَ أنْ كاد[1] زيدٌ يقومُ».

وبالنّدورِ احكمْ لغيرِ ما ذُكر   ولا تَقِسْ على الذى منه أُثِرْ

وفعلُ هذا البابِ لن يُقدَّما   معمولُه، ووَصْلَه به الْزَمَا

وفصلُه بظرفٍ او بحرفِ جَرّ   مُستَعْمَلٌ، والخُلْفُ في ذاك استقر

قد تقدم أن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلذلك لا يُتصرف فى معموله، فلا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول:[2] "مازيداً أَحْسَنَ !!" ولا "بزيدٍ أَحْسِنْ" ووصلُه به لازم، فلا يفصل بينهما بغير[3] الظرف والجار والمجرور، فلا يقال[4] «ماأَحْسَنَ -لولا البُخْلُ- زيداً»[5] ولا «أَحْسِنْ -يا أخي- بزيدٍ»،

---

(١) في ب: "كان" وهو تحريف.

(٢) في أ: "فلا يجوز" موضع "فلا تقول".

(٣) اختلفوا في الفصل بالظرف والجار والمجرور، فذهب الأخفش، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي، وابن خروف والشلوبين إلى الجواز، وقد ارتضى ابن مالك مذهب هؤلاء وقد سار الشارح في هذا على مذهب ابن مالك وسابقيه.
تنظر المسألة في: المقتضب ١٧٨/٤، والتبصرة ٢٦٧/١، وشرح ابن يعيش ١٥٠/٧، وشرح الكافية ٣٠٩/٢، والتسهيل ١٣١، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢، والتصريح ٩٠/٢، وشرح الأشموني ١٩/٢ .

(٤) في ب: "تقول".

(٥) ذهب إلى جواز الفصل بـ"لولا" ومصحوبها ابنُ كيسان.
ينظر: شرح الكافية ٣٠٩/٢، وشرح الأشموني ١٩/٢ .

وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور فمستعمل، فمن كلامهم: «ماأَحْسَنَ بالرجل أنْ يصدق وماأَقْبَحَ به أنْ يكذب»، ومنه:

٣٠٣- ... ... وأَحْرِ -إذا حالتْ- بأنْ أتحوّلا[1]

وقوله:

٣٠٤- ... ... وأَحْبِبْ إلينا أن تكونَ المُقدَّما[2]

ولذلك صحح المصنف جوازه، موافقة للفراء، والفارسي مع مخالفة أكثر البصريين.[3]

واعلم أن محل الخلاف ما إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معمولين لفعل التعجب، فإن كانا متعلقين بمعمول الفعل امتنع الفصل بهما اتفاقا، فلا يقال: «ماأحسن في المسجد اعتكافك» ولا «أحسن عند زيد بجلوسك».

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر، وصدره قوله:
أقيم بدارِ الحَزْم مادام حَزْمُها ... ...
"دام" في البيت تامة. و"حالت" أى: تغيرت.
يقول: إنه يقيم ماكانت الإقامة خيرا، وإذا تغيرت الأحوال وأصبح الخير في الانتقال فإنه يتحول إلى غير ذلك المكان.
والشاهد من البيت قوله: «وأَحْرِ -إذا حالت- بأن أتحولا» حيث فصل بالظرف ومدخوله وهو "إذا حالت" بين فعل التعجب وبين معموله، وهـذا عند القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجب وبين معموله، وقد تقدم ذكرهم.
وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح ابن الناظم ٤٦٥، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣، والتصريح ٩٠/٢، وشرح الأشموني ١٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٦٣.

(٢) تقدم تخريج البيت في ص٥٦٢.

(٣) انظر ص ٥٦٩ تعليق (٣).

نِعْمَ وبِئْسَ وما جَرَى مجراهُما

الأصل في "نِعْم" و"بِئْس": [نَعِمَ وبَئِسَ،][1] -بفتح الفاء، وكسر العين- ثم نقلت حركة العين إلى الفاء، بعد إلقاء حركتها، وقد يأتيان على الأصل، وقد تحذف حركة العين، وتترك حركة الفاء على حالها[2]، وقد تتبع حركة الفاء لحركة العين[3]، واللغات الأربع جاريات[4] في كل ثلاثي أوله مفتوح، وثانيه حلقي مكسور، كـ"شَهِد" في الأفعال، و"فَخِذ" في الأسماء:

فِعْلان غَيْرُ متصرفين   "نِعْم" و"بِئْسَ" رافعان اسمين
مقارني "أل" أو مضافين لما   قارنها، كـ"نعمَ عُقبى الكرُما"

الدليل على فعلية[5] "نِعْم" و"بِئْس" دخول تاء التأنيث عليهما في نحو:

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) أي فيقال: "نَعْمَ" و"بَئْسَ".   (٣) أي فيقال: "نِعِمَ" و"بِئِسَ".

(٤) في ب: "جارية".

(٥) درج الشارح في هذا على مذهب البصريين والكسائي، القائلين بفعلية "نِعْمَ وبئس"، وذهب جمهور الكوفيين إلى اسميتهما، مستندين إلى بعض الشواهد التي ظاهرها دخول حرف الجر عليهما، وقد رد البصريين تلك الشواهد نافين مباشرة الخافض لهما.
هذا مااشتهر عنهم في المسألة. وتنظر تفصيلها في: معاني الفراء ١١٩/٢، والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١١/١، والتبصرة ٢٧٤/١، والإنصاف، المسألة (١٤) ٩٧/١، وشرح ابن يعيش ١٢٧/٧-١٢٨، وشرح الكافية ٣١٢/٢، وشرح الجمل ٥٩٨/١، والمقرب ٩٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢، والتسهيل ١٢٦، والتصريح ٩٤/٢ .

«فَبِها ونِعْمَتْ»[1] ونحوه مشهور في اللسان، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر في نحو: «بئس[2] السير على بئس العير» و «ما هى بِنِعْم الولد» لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: «على عير بئس العير»[3] و«بمولود نعم الولد» ويلزمهما عدم التصرف، ويعمل كل منهما الرفع في اسم يكون فاعلا لهما، وشرطه -إن كان ظاهرا- أن يكون مقترنا بالألف واللام الجنسية، نحو: ﴿نِعْمَ العبدُ إنه أوّاب﴾[4] أو مضافا إلى مقترن بها، كـ«نِعْم عقبى الكرماء» وقوله: ﴿فبئس مثوى المتكبرين﴾[5] وقد يقع مضافا إلى مضاف إلى المقترن بها، كقوله:

٣٠٥-فنِعْم ابن أختِ القوم غَيرَمُكذب[6] ... ...

---

(١) هذا جزء من قوله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل». ينظر فى: سنن الترمذي، كتاب الصلاة ٣٦٩/٢، وسنن أبي داود، كتاب الطهارة ٢٥١/١، وسنن النسائي، كتاب الجمعة ٩٤/٣ .

(٢) جميع المراجع التي تيسرت لي مطالعتها تروى هذا القول هكذا: «نِعْم السير على بئس العَير» وهو المناسب لماذكروه سببا لهذا القول، فيشبه أن يكون هذا تحريفا. تنظر مراجع التعليق السابق.

(٣) أكثر النحويين يجعل الباء في قوله: "بنعم" وعلى في قوله "على بئس" داخلين على معمول الصفة المحذوفة هي وموصوفها، والتقدير عندهم: «ماهي بولد مقول فيه نعم الولد»، و«نعم السير على عير مقول فيه بئس العير».
ينظر: الإنصاف ١١٣/١، والتصريح ٤١/١، وشرح الأشموني ٢١/٣ .

(٤) من الآية ٣٠، من سورة ص.

(٥) من الآية ٧٢، من سورة الزمر، ومن الآية ٧٦، من سورة غافر.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، لأبي طالب -عم النبي- ﷺ من كلمة ==

ويرفعان مضمرا يفسّره مُمَيِّزٌ، كـ«نِعْم قوما معشره»

كما يكون فاعلهما اسما ظاهرا يكون ضميرا مستترا، واجب الاستتار، يفسره اسمٌ بعده، منصوب على التمييز، كقوله: ﴿بئس للظالمين بَدَلا﴾[1] تقديره: بئس هو، أي: البدل.

وجمعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظَهَر فيه خلافٌ عنهمُ قدِ اشتَهَر

اختلف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز، فمنعه سيبويه[2]،

(=) يمدح فيها الرسول -ﷺ-، وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية، أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش في مقاطعة آل النبي -ﷺ-، وتمام البيت:

... ... زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائلِ

وقوله: "حسام مفرد" خبران لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، لا نعتان لزهير، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة، ويروى "حساما مفردا" بالنصب، على أنه حال من "زهير".

و"الحسام": السيف. اللسان "حسم" ٢٣/١٥.

و"الحمائل": جمع حِمالة، وهي عِلاقة السيف. اللسان "حمل" ١٨٩/١٣.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١١٠٥/١، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣، والهمع ٨٥/٢، والدرر ١٠٩/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأشموني ٢٢/٣، وديوانه الورقة ٣ .

(١) من الآية ٥٠، من سورة الكهف.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٨/٢، وحجة سيبويه فى ذلك: أن أحدهما كاف عن الآخر، ومحصِّل للمقصود، فلا حجة للإتيان بالآخر، بل قد يؤدي الإتيان به إلى إيهام مجيء فاعلَيْن للفعل الواحد؛ بنحوه عن ابن يعيش ١٣٢/٧ .

وأكثر أصحابه[١]، وأجازه المبرد والفارسي[٢]، وهو الحق، لورود السماع به في نحو:

٣٠٦-...   ...   ...   فنعمَ الزادُ زادُ أبيك زادا[٣]

(١) كابن السراج. ينظر: الأصول ١/١١٧ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢/١٥٧، والإيضاح العضدي من خلال المقتصد ١/٣٧٢، وحجة المبرد والفارسي ومن تبعهما في تجويزهما الجمعَ بين الفاعل الظاهر والتمييز أن ذلك يفيد مزيدا من البيان والتوكيد، بنحوه عن ابن يعيش٧/١٣٢ .

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للشاعر: جرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها الخليفة عمر بن عبدالعزيز، وصدره:

تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا   ...   . البيت.

وأراد بقوله: "أبيك" عمر بن الخطاب الفاروق -رضي الله عنه- فهو جده لأمه.

والشاهد منه: «فنِعْم الزادُ... زاداً» حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

وهذا غير جائز عند سيبويهِ وجمهور البصريين لماتقدم، وقد ذهب ابن مالك (التسهيل١٢٧)، وابنه (في: شرح النظم ٤٧١) والشارح هنا، إلى جوازه موافقة منهم للمبرد، والفارسي، وغيرهما مستندين إلى هذا الشاهد وغيره، ولم يسلّم لهم المانعون من البصريين ذلك، وتأوّلوا هذا البيت بأن "زادا" منصوب بفعل من لفظه مقدر، لا على التمييز؛ وعلى فرض صحة قولهم فإنه نادر، هكذا قال ابن السراج. ينظر: الأصول ١/١١٧، وابن يعيش ٧/١٣٣.

وقال ابن عصفور إن أفاد التمييز معنى زائدا جاز، وإلاّ فلا. ينظر المقرب ١/٦٨. وينظر البيت في: المقتضب ٢/١٥٠، والخصائص ١/٨٣، والمقتصد ١/٣٧٢، وشرح ابن يعيش ٧/١٣٢، والمقرب ١/٦٩، وشرح الجمل ١/٦٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، واللسان "زود" ٤/١٨١، والمغني، الشاهد ٨٤٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٤، والخزانة ٩/٣٩٤، وشرح الأشموني ٣/٢٦، وحواشي أوضح المسالك ٣/٢٧٨، وديوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

وفي قوله:

٣٠٧-نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَت   ردَّ التّحية نُطْقاً أو بإيماء[١]

و"ما" مميزٌ وقيل فاعل   في نحو: نعم ما يقولُ الفاضلُ

تتصل "ما"[٢] بهذين الفعلين، نحو: ﴿**فَنِعِمَّا هي**﴾[٣] ﴿**إن الله نِعِمَّا يَعِظُكُم به**﴾[٤]، وفي الحديث: (بئس ما لأحدكم أن يقولَ نسيت آية كذا)[٥] ومحلها النصب على التمييز، والفاعل مستتر، والتقدير: نِعم الشيء شيئا، هذا اختيار الفارسي، وقيل: بل هي معرفة تامة، في محل الرفع، لأنها فاعل، وهو مذهب السيرافي والأكثرين، وهو ظاهر كلام سيبويهِ.[٥]

(١) هذا البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد منه قوله: «نعم الفتاةُ فتاةً» حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وقد عَرَفْت -من الشاهد السابق- اختلافهم في ذلك. وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٨٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢٧٧، والدرر ٢/١١٢، والهمع ٢/٨٦، والتصريح ٢/٩٥، وشرح الأشموني ٣/٢٦، ومعجم شواهد العربية ٢٤.

(٢) سقطت "ما" من: أ.   (٣) من الآية ٢٧١، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٥٨، من سورة النساء.

(٥) ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن ٦/١٠٩-١١٠، ولفظه فيه: «بئس ما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت وكيت، بل هو نُسِّيَ».

وينظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ص٥٤٤، وفيه: "للرجل" موضع: "لأحدهم"، و"سورة" موضع: "آية".

وتنظر: سنن النسائي، كتاب الافتتاح ٢/١٥٤-١٥٥.

(٦) تنظر المسألة في: الكتاب ٣/٥٦، والمقتضب ٤/١٧٤-١٧٥، وشرح ابن يعيش ٧/١٣٤، وشرح الكافية ٢/٣١٦، والتسهيل ص١٢٦، والمغني ص٣٢٨-٣٢٩، والمساعد ٢/١٢٦-١٢٧، والتصريح ٢/٩٦-٩٧، وشرح الأشموني ٣/٢٦-٢٧.

ويُذكَر المخصوصُ بعدُ مبتدا أو خبرَ اسمٍ ليسَ يبدُو أبدا

يذكر المخصوص بالمدح أو بالذم بعد فاعل "نِعم" و"بئس" مرفوعا، نحو: «نعم الرجل زيد» و«بئس الرجل عمرو» ورفعه بالابتداء، والجملة قبله خبره، وليس بواجب التأخير، بل يجوز «زيد نعم الرجل» وقيل ارتفاعه لأنه خبر مبتدأ لازم الحذف[1]، والتقدير: «هو زيد» والضمير عائد على الممدوح بعد "نِعْمَ" وعلى المذموم بعد "بئْسَ".

وإن يُقدمْ مُشْعِرٌ به كَفى كـ"العلمُ نعمَ المقتَنى والمقْتَفَى

يحذف المخصوص بالمدح كثيرا لتقدم ما يدل عليه، نحو: ﴿نعم العبد﴾[2] بعد قوله: ﴿واذكر عبدَنا أيوب﴾ و﴿بئس الشَّرابُ﴾[3] بعد قوله تعالى: ﴿يغاثوا بماء كالمُهل﴾ وليس منه[4] ما مثّل به المصنف من قوله: «العلم

---

(١) تنظر المسألة في: المقتضب ١٤٢/٢، والأصول ١١٢/١، والتبصرة ٢٧٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١١٠/٢، والتسهيل ١٢٧، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣. وتنظر مبسوطة في: المقتصد ٣٦٩/١، وشرح الكافية ٣١٨/٢، والمساعد ١٣٣/٢-١٣٤، والتصريح ٩٧/٢.

(٢) من الآية ٤٤، من سورة ص. (٣) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.

(٤) يحتمل أن يكون منه، وعليه يكون معنى قوله: «وإن يقدم مشعر به كفى»: وإن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا إن صلح لأن يكون مخصوصا إذا أخر، وغير مخصوص إن لم يصلح، ولذا قال في التصريح: «أما إذا جعلناه -أي "العِلْم" في قوله: "العلمُ نعم المقتنى والمقتفى"- خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: "هذا العلم" على حد "سورة أنزلناها" أي: هذه سورة، أو مفعولا لفعل محذوف تقديره: إلزمْ، فيكون من الحذف لا من التقديم، كما ذكر الناظم» ٩٧/٢، وينظر هذا التفسير في حاشية الصبان ٢٨/٣.

نعم المقتنى» لأنه من باب تقديم المخصوص -كما سبق تمثيله- لا من باب حذفه.

واجْعلْ كبئس"ساء"واجعلْ "فَعُلا" من ذى ثلاثةٍ كنعم مُسْجَلا

"ساء" بمنزلة بئس في دلالتها على الذم، وعدم تصرفها، واقتضائها فاعلا كفاعلها، ومخصوصاً، ومن استعمالها قوله تعالى: ﴿ساءت مستقراً﴾[1] ففاعلها مستتر، مفسر بالتمييز، والمخصوص محذوف للعلم به.

ويستعمل من كل فعل ثلاثيّ "فَعُلَ" -بضم العين- سواء كان مبنيّا على ذلك كـ"ظرُف" و"شرُف" أو محوّلا إليه كـ"فهُم" و"فَقُهَ" استعمال نعم[2]، في الدلالة على المدح، واقتضاء فاعل كفاعلها،ومخصوص بالمدح،نحو:«فَقُه الرجلُ زيدٌ» ﴿وحَسُنَ أولئك رفيقا﴾[3] ولا يختص ذلك بالمدح كما يقتضيه كلام المصنف، بل يستعمل في الذم أيضا، كـ«خَبُثَ الرجلُ زيدٌ» ويجوز مجيء فاعله مضمرا كفاعل نِعْم، نحو: «مررت برجل فَهُمَ رجلا» وبعضهم يسكّن عينه فيقول:"حَسْنَ"،وبعضهم ينقل حركتهامع التسكين إلى"الفاء"فيقول:"حُسْنَ"[4]

---

(١) من الآية ٦٦، من سورة الفرقان.

(٢) اشترط ابن عصفور لصحة صوغ "فعُل" -من الثلاثي- لقصد المدج أو الذم صلوحَه للتعجب منه،كالأمثلة التى ذكرهاالشارح،وقدتابعه على هذا ابن مالك. ينظر: المقرب ٦٩/١، والتسهيل ١٢٨.
هذا .. وقد ذكر ابن عصفور أن العرب استعملت ثلاثة أفعال في المدح والذمّ ولم تحولها إلى "فَعُلَ" وهي: علم وجهل وسمع.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء.

(٤) ينظر هذه اللغات في: اللسان "حسن" ٢٦٩/١٦.

ويختص بجواز جرّ فاعله بالباء، كقوله:

٣٠٨-حُبَّ بالزَّور الذى لايُرى[1] ... ...

ومن كلامهم: «مررتُ بأبْياتٍ جَادَ بِهِنَّ أبياتا»[2] أصل الأول: "حَبُبَ" فأريد تسكين أول المثلين للإدغام، فنُقلتْ حركته إلى "الحاء" وأصل الثاني: "جَوُدَ" قلبت واوه ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ومثلُ نِعْم "حبذا" الفاعلُ "ذا" وإنْ تُرِدْ ذَمّاً فقل: لا حبّذا

قد اجتمعت دلالته[3] على المدح والذم في قوله:

(١) هذا صدر بيت من المديد، وهو للطرماح بن حكيم، وتمام البيت قوله:

... ... منه إلاّ صَفْحَةٌ أو لِمَام

و"الزَّوْر": بفتح فسكون، جمع زائر، وقيل: اسم جمع. ينظر: اللسان "زور" ٤٢٤/٥.

والصفحة: بفتح فسكون، المراد بها صفحة الوجه، وهي جانبه، و"اللِّمامُ": جمع لِمَّة: -بكسر اللام وفتح الميم المشددة، وهي: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن. ينظر: اللسان "لمم" ٢٥/١٦.

والشاهد من البيت قوله: "حُبَّ بالزَّور" حيث اقترن فاعل "حبّ" المفيد المدح بالباء الزائدة، وذلك لقرب المعنى هنا من التعجب، والباء تزاد باطراد في فاعل فعل التعجب، كما سيأتي -إن شاء الله- في موضعه. ينظر البيت في: المقرب ٧٨/١، وشرح الجمل ٦٠٨/١، وأوضح المسالك ٢٨١/٣، والدرر ١١٩/٢، والهمع ٨٩/٢، والتصريح ٩٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٢٦.

(٢) حكى ذلك الكسائي، ووجه الاستشهاد به أنه قد زيدت الباء في فاعله. ينظر: التصريح ٩٩/٢.

(٣) الضمير يرجع إلى"المماثل"لنعم في الحكم،وهو"حبذا"و"لاحبذا" في المدح والذم.

٣٠٩- ألا حبذا عاذِرى في الهَوَى ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ[1]

والفعل منهما "حَبَّ" و"ذا" هو الفاعل[2]، وقيل الجميع فِعْلٌ، والفاعل ما بعده.[3]

وقيل الجميع اسم مبتدأ، وما بعده خبره.[4]

وأَوْلِ ذا المخصوصَ أيّاً كان لا تَعْدِلْ بذا فهْو يُضاهِي المَثَلا

قد تقدّم[5] أن "ذا" هو فاعل "حبّ" فالمرفوع بعده هو المخصوص، ولا

(١) هذا البيت من المتقارب، ولم يعرف قائله، والشاهد منه قوله: «حبذا عاذِرى في الهوى» و«لا حبذا الجاهل العاذل» حيث استعمل "حبذا" في العبارة الأولى للمدح، و "لا حبذا" في الثانية للذم، وقد جمع بينهما في بيت واحد.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٣/٣، والمساعد ١٤٢/٢، والهمع ٨٩/٢، والدرر ١١٧/٢، والتصريح ٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.

(٢) ذهب الشارح في هذا إلى ما ذهب إليه الناظم وابنه مقتفين آثار ابن خروف، الذى زعم أنه قول سيبويه، وأنّ من ادعى عليه غيره فقد أخطأ، قلت: هو فى الحقيقة قول الخليل، وسيبويه حكاه عنه وأقره. ينظر: الكتاب ١٨٠/٢. ينظر: التسهيل ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، وشرح ابن الناظم ٤٧٤-٤٧٥، والمساعد ١٤٢/٢، وشرح الأشموني ٣٠/٣.

(٣) نسب هذا إلى الأخفش وابن درستويه، ورُدَّ بأنه دعوى لا دليل عليها، وأنه لم يُعهد له نظير، فلم يرد تركيب فعل من فعل واسم. ينظر: المساعد ١٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣، والتصريح ١٠٠/٢.

(٤) هذا مذهب الخليل وظاهر مذهب سيبويه، ومذهب المبرد، وابن السراج، فقد ذهب هؤلاء إلى أن "حبذا" عبارة عن فعل وفاعل، لكنّه ركب حتى صار بمنزلة كلمة واحدة. ينظر: الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٥/٢، والأصول ١١٥/١.

(٥) في أ: "قد تقرر".

يتغير"ذا"عن هيئةالإفراد،والتذكير،ولواختلف أحوال المخصوص،بل يقال:"حبذا هند" و"حبذا الزيدان" و"حبذا الزيدون" لأنه جرى في كلامهم مجرى المثل كما يخاطبون بقولهم: «الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»[1] -بكسر التاء- كلَّ أحد.

ويختص "حبذا" بعدم جواز تقدم المخصوص عليه، لما ذكر من أنه جارٍ مجرى المثل.

وماسوىذا ارْفَعْ بـ"حب"أوفَجُرّ بالبا، ودون ذا انضمامُ الحا كَثُر

إذا قيل: «حب الرجل زيد» -دون ذا- فلك أن تأتي بالرجل مرفوعا، لأنه الفاعل، ولك أن تجره بالباء، فلك أن تجره فتقول:[2] «حب بالرجل»، ولك في أوله وهو "الحاء" الفتح، والضّم، وهذه المسألة لا تختص بـ"حَبّ" بل هي من جملة ما بُنِي على "فَعُلَ" للدلالة على المدح أو الذم، وقد سبق أن في صيغته ثلاث لغات[3]، وأن في الاسم الذى بعده وجهين، فإفراد المصنف لها بالذكر يوهم اختصاص الحُكْمين[4] بها، وليس كذلك.

وكذلك إفراده "ساء" بالذكر ليس بشيء، فإنها من جملة هذا القِسْم، فإن أصلها "سَوَءَ"[5] قلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهي كـ«ـجاد الرجلُ زيدٌ» و«فاق الرجلُ زيدٌ».

---

(١) يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن، وطلبه وهو متعذر، وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط، وكانت تحته ففركته، وكان شيخا موسرا، فتزوجها عمرو بن معبد، وهو ابن عمها، وكان شابا مقتّرا، أو فقيرا -خلاف في الرواية- فأرسلت إلى عمرو، -زوجها الأول- تطلبه حَلوبة، فقال لها ذلك.
ينظر: مجمع الأمثال ٦٨/٢، وفيه: في الصّيف...

(٢) في ب: "وتقول".

(٣) ينظر: ص٥٧٧، تعليق (٤).

(٤) في أ: "الحكم".

(٥) وإذا أريد بها الدلالة على الذم، قيل: "سَوُءَ" بضم عينه.

أفعـــل التفضيـــل

وهو[1] اسم، لدخول علامات الأسماء عليه، من الجر، والإضافة، و"أل" وهو ممتنع الصرف، للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة "أفْعَل" إلاّ أن الهمزة حذفت في الأكثر من "خير" و"شرّ" لكثرة الاستعمال[2]، وقد يعامل معاملتها في ذلك "أحبّ" كقوله:

٣١٠- ... ... وَحبُّ شيءٍ إلى الإنسان مامُنِعا[3]

---

(١) سقط "هو" من: أ.

(٢) ذكر في التصريح أنهما لَمّا لم يُشتقّا من فعل خولف لفظهما، ونسبه إلى الأخفش، وعلى هذا يكون فيهما شذوذان، حذف الهمزة، وكونهما لا فِعْل لهما، ١٠١/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للأحوص، وصدره قوله:
وزادني كَلَفا بالحبّ أن مُنِعَتْ ... ...البيت.
ورواه ابن منظور هكذا:
وزادهَ كَلَفا بالحبّ أن مَنَعَتْ وحَبّ شيئا إلى الإنسان ما مُنِعا
على أن "حبّ" حَبُبَ فأدغمت الباء الأولى -بعد تسكينها- في الثانية، وموضع "ما" رفع على الفاعلية. ينظر: "حبب" ٢٨٤/١، اللسان، والشاهد منه -على رواية الشارح- قوله: "حَبُّ" حيث حذفت همزته وأصله: "أَحبُّ" أفعل تفضيل.
وعبارة الشارح هنا تشعر بالجواز على قلّة، وقد صرح غيره بأن ذلك نادر، أو شاذ، أو ضرورة. ينظر: المساعد١٦٧/٢، والهمع ١٦٦/٢، والتصريح ١٠١/٢.
ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: الدرر ٢٢٤/٢، وشرح الأشموني ٣٣/٣.

وقد يستعمل "خير" و"شرّ" على الأصل، كقراءة بعضهم[1]: ﴿مَنِ الكذّابُ الأشَرُّ؟﴾[2] ونحو:

٣١١- ... بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأخْيَرِ[3] ...

صُغْ مِن مَصوغٍ منه للتعجب "أَفْعَلَ" للتفضيلِ وأْبَ اللّذْ أُبي

لا يصاغ "أفعل" التفضيل إلاّ مما يصاغ منه "أفعل" التعجب، وهو ما اجتمع فيه[4] الشروط الثمانية السابقة، وما امتنع صوغ فعل التعجب منه لفقدها أو فقد بعضها امتنع صوغ "أفعل" التفضيل منه، ولذلك حكم بندور قولهم: «أَلَصُّ مِن شِظَاظ».[5]

وقولـه:

٣١٢- ... ... فأَنْتَ أَبْيَضُهم سِرْبالَ طَبّاخِ[6]

(١) هو أبو قلابة -أحد القراء المعروفين عند أهل الفنّ- ينظر المحتسب ٢/٤٠٩، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٢٧.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القمر.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ولم تنسبه المراجع التي اطلعت عليها إلى معيّن.
والشاهد منه قوله: "الأخْيَر" فإنه قد جاء على أصله. وينظر في: شرح الكافية الشافية ٢/١١٢٧، والمساعد ٢/١٦٧، والهمع ٢/١٦٦، والدرر ٢/٢٢٤، والتصريح ٢/١٠١، وشرح الأشموني ٣/٣٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٠.

(٤) سقط "فيه" من: ب.

(٥) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ٢/٢٥٧، وفي اللسان "شظظ" ٩/٣٢٥، وشِظاظ: اسم لصّ من بني ضبّة.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وهو منسوب إلى طرفة بن العبد، قاله في هجاء عمرو بن هند "الملك"، وصدره:
==

وقولهم: «هو أَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ»[1] إذ الأول لا فعل له، والثاني: فعله زائد على الثلاثي، والثالث: فعله لازم البناء للمفعول.

وفي بنائه من "أفعل" ما سبق من الخلاف في بناء فعل التعجب منه.

وما به إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لمانعٍ به، إلى التفضيل صِلْ

أي: ما وصل به إلى التعجب مما لا يصح بناءُ فِعله منه، يتوصل به إلى التفضيل مما[2] لا يسوغ بناءُ "أَفْعَلَ" التفضيل منه، فيقال: هذا أكْثَر لُصوصيَّة،

(=) إذا الرجال شَتَوا واشْتدَّ أكْلُهُمُ ... ...البيت.
ومعنى: «إذا الرجال شَتَوا» أي صاروا في زمان الشتاء، وهو زمان القحط -عندهم- وفيه يظهر كرمُ الكرماء، وبُخْلُ البُخَلاء.
وأراد بقوله: "أشتد أكْلُهُم" تعسر عليهم الحصول على القوت، وقوله: «فأنت أبيضهم سيربال طباخ» هذا كناية عن البخل، أي أن ثياب طباخك تكون في ذلك الوقت شديدةَ البياض نقية من الدُّهن وآثار الطَّبخ، ومعناه: أنك لا تُطعم ولا تجود. ينظر: اللسان "شتا" ١٤٩/١٩، و"سربل" ٣٥٦/١٣، والشاهد منه قوله: "أبيضُهُم" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض، وهذا جائز عند الكوفيين، ممتنع عند البصريين، كما تقدم في ص٥٦٦ تعليق (٦)، وقد حكم الشارح عليه بالندرة موافقة للبصريين.
وجعل سبب الندور كون فعله مزيدا على الثلاثي، وهو أحد تعليلَيْ المنع عند البصريين، والثاني: أن الألوان من المعاني اللازمة، كاليد والرِّجْل. ينظر: الأصول ١/١٠٢-١٠٣.
ينظر البيت في: الإنصاف ١/١٤٩، وشرح ابن يعيش ٦/٩، والمقرب ١/٧٣، واللسان "بيض" ٨/٣٩١، ومعجم شواهد العربية ٩١.

(١) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ١/٣٧٦. (٢) في أ: "بما".

وأشدُّ انطلاقا، وأعظم كونا في الدار، ونحو ذلك.

وأفعلَ التفضيلَ صِلْه أبدا ... تقديرا، اولفظاً بـ"مِنْ" إنْ جُرِّدا

لايستقيم معنى التفضيل إلاّ من مفضَّل ومفضّل عليه، ولفظ دالّ على التفضيل، ولذلك وجب أن يوصل "أَفْعَلُ" التفضيل إذا جُرِّد من "أل" والإضافة باسم مجرور بـ"مِنْ" يكون هو المفضل عليه، فإن ظهر في اللفظ نحو: **﴿أشدُّ منهم بطْشا﴾**[1] و**﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قوَّةً﴾**[2] وإلاّ قدّر نحو: **﴿وقالوا نحن أكثر أموالا وأولادا﴾**[3] و**﴿هُم أَحْسَنُ أثاثا﴾**[4] تقدير الأول "منكم" وتقدير الثاني "منهم".

وأكثر ما يحذف إذا كان "أَفْعَلُ" خبرا، كما مثل، ويقلُّ إذا كان صفةً أو حالا، ولا تدخل "مِن" بعد مضاف، ولا ملتبس بـ"أل"، فأما قوله:

٣١٣-ولست بالأكثرِمنهم حَصىً[5] ... ...

---

(١) من الآية ٨، من سورة الزخرف، ومن الآية ٣٦، من سورة ق.

(٢) من الآية ١٥، من سورة فصلّت. (٣) من الآية ٣٥، من سورة سبأ.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة مريم.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، من كلمة يهجو فيها علقمة بن علاثة، ويمدح عامر بن الطفيل، وتمام البيت قوله:

... ... وإنّما العِزَّة للكاثِرِ

والمراد بـ"الحَصى": العدد الكثير من الأعوان، والأنصار.

و"الكاثر": اسم فاعل من: كَثَرْتُ بني فلان أَكْثُرُهُم إذا غَلَبْتُهم في الكَثْرة، أو يكون بمعنى الكثير. ينظر: اللسان "كثر" ٦/٤٤٧.

والشاهد منه قوله:"بالأكثر منهم" حيث ظاهره أن الشاعر قد جمع بين "أل" =

فقيل "أل" زائدة، وقيل: "مِن" متعلقة بـ"أكثر" مجرداً دلّ عليه المذكور.

وإنْ لمنكورٍ يُضَفْ أو جُرِّدا ... أُلزِمَ تذكيرا وأنْ يُوحَّدا

"وتِلْوُ" أل طِبْقٌ وما لمعرفه ... أُضيفَ ذووجهينِ،عن ذى مَعْرِفه

هذا إذا نويت معنى "مِن" وإنْ ... لم تنو فهْو طِبْقُ ما به قُرِن[1]

لـ"أفعل" التفضيل ثلاثة أحوال.

إحداها[2]: أن يضاف[3] إلى نكرة أو يجرد[4] عن الإضافة ويؤتى بالمفضل عليه مجرورا بـ"مِن" إما في اللفظ، وإما في التقدير، فيلزم لفظه الإفرادَ والتذكير، وإن اختلفت أحوال المفضل[5]، نحو: **﴿أنا أكثرُ منك مالا وأعزُّ نَفَرا﴾**[6] **﴿وللآخرةُ خير لك**

(=) الداخلة على أفعل التفضيل، وبين "مِن" الداخلة على المفضل عليه، والمتعارف عليه أنّ "مِن" لا تقع بعد أفعل المحلى بأل، وقد خُرِّج على نحو ما ذكره الشارح.

ينظر البيت وتخريجه في: الخصائص ١/١٨٥، وشرح ابن يعيش ٦/١٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٥، وشرح ابن الناظم ٤٨١، واللسان "كثر" ٦/٤٤٧، والمغنى، الشاهد ٩٧٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٠، والمساعد ٢/١٧٤، والتصريح ٢/١٠٤، والخزانة ٨/٢٥٠، وشرح الأشموني ٣/٣٥، ومعجم شواهد العربية ١٩١.

(١) في أ: وقع تأخير هذا البيت إلى ما بعد الحديث عما يتعلق به، وبالبيتين قبله، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) في النسختين "أحدها" وما أثبت هو الذى يناسب كلامه الآتي.

(٣) في ب: "تضاف". (٤) في ب: "تجرد"

(٥) في أ: "المفضل عليه" وهو سهو.

(٦) من الآية ٣٤، من سورة الكهف.

من الأولى﴾[١] **﴿لَيُوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا﴾**[٢] **﴿أولئك أعظمُ درجة من الذين...﴾**[٣] وفي الحديث: (هُنَّ أغلب)[٤] إلاّ أن المضاف إلى نكرة[٥] يجب فيه وقوع المطابقة[٦] بالمضاف إليه، نحو: «هند أفضل امرأة» و«الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجال» و«نساؤك أفضل نساء» فأمّا قوله: **﴿ولا تكونوا أوّلَ كافرٍ به﴾**[٧] فتقديره: أولَ فريق كافر به.

الثانية: أن يكون معرّفا بـ"أل" فيجب مطابقته لما قبله من موصوف أو مبتدأ، نحو: "زيد الأفضل" و"هند الفُضْلَى" و"الزيدان الأفضلان"

(١) من الآية ٤، من سورة الضحي.
ووجه الاستشهاد بالآية أن لفظ "أفعل" مذكر، مع أن الموصوف وهو "الآخرة" مؤنث، فدلّ ذلك على ملازمته التذكير وإن كان الموصوف مؤنثا.

(٢) من الآية ٨، من سورة يوسف.
ووجه الاستشهاد بالآية: أن لفظ "أفعل" فيها مذكر مفرد، مع أن الموصوف وهو "يوسف وأخوه" مثنى، فدلّ ذلك على ملازمته الإفراد في هذه الحال.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الحديد، ويقال فيها نحو ما قيل فى الآية التى قبلها.

(٤) سبب الحديث: كان النبي ﷺ يصلي فى حجرة أم سلمة، فمر بين يديه عبدالله، أو عُمر بن أبي سلمة، فقال بيده، فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا، فمضت، فلما صلى رسول الله ﷺ قال: "هُنَّ أَغْلَبُ". ينظر: سنن ابن ماجة، كتاب الإقامة ص٣٠٥، ومسند أحمد ٢٩٤/٦.
قال فى الزوائد: في إسناده ضعف.

(٥) في أ: "النكرة". (٦) أي: مطابقة الموصوف.

(٧) من الآية ٤١، من سورة البقرة.

و"الهندان الفُضليان"[١] و"الزيدون الأفضلون" و"الهندات الفضليات"، -وإن شئت- الفُضْل.

الثالثة: أن يضاف إلى معرفة فيجوز فيه الوجهان[٢]، عدم المطابقة وهو الأكثر، نحو: **﴿ولتجدنّهم أحْرصَ الناسِ على حياة﴾**[٣] والمطابقة، نحو: **﴿أكابر مجرميها﴾**[٤]، وإنّما يجوز الوجهان إذا كان "أفعل" باقيا على معنى المفاضلة، بأن تكون "من" مقدرة فيه، أما إن أُوِّل "أفعل" بما لا تفضيل فيه على غيره، نحو: «النّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بنى مروان»[٥] وجبت المطابقة.

(١) في كلتا النسختين "الهندات الفضليات" وهو تحريف فى النّسخ.

(٢) نقل عن ابن السراج -ولم أعثر عليه فى أصوله- أنه منع المطابقة، ورد عليه بأن السماع قد ورد بما منعه كالآية التى ذكرها الشارح. ينظر: شرح ابن يعيش ٩٦/٦، وشرح الكافية ٢١٦/٢-٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣، والمساعد ١٧٦/٢-١٧٧، والتصريح ١٠٦/٢.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة البقرة.
ووجه الاستشهاد أن لفظ "أَفْعَل" في الآية غير مطابق للموصوف، فالموصوف وهو: الضمير البارزفي "لتجدنهم" للجمع، ولفظ "أفعل" مفرد.

(٤) من الآية ٢٣، من سورة الأنعام.
وورود هذا في أفصح الكلام وأعلاه دليل على رد قول من منعه، ومثل هذه الآية قوله تعالى:﴿ومانراك اتّبعَكَ إلاّالذين هم أراذِلُنا﴾ من الآية ٢٧، من سورة هود.

(٥) المراد بالناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجُنْد، والمراد بالأشجّ: عمر بن عبد العزيز ﷺ لُقّب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته، والمراد بأعدلا بنى مروان: عادلا بنى مروان.
ينظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣، والتصريح ١٠٥/٢.

وإن تكن بِتِلْوِ "مِن" مستفهما ... فلهما كُنْ أبداً مُقدِّما
كمثلِ: "مِمَّن أنتَ خيرٌ؟ ولدَى ... إخبارِ التقديمُ نَزراً وُجِدا[١]

إذا كان المفضل عليه مجرورا بـ"مِن" وجب تقديمه على "أفعل التفضيل، إن كان اسم استفهام، أو مضافا إليه، نحو: «ممّن أنت خير؟» و«مِن غلام مَنْ أنت أفضل؟»، لما تقرر من أن الاستفهام له صدر الكلام، وفي غير ذلك فتأخيره[٢] واجب، وقد يتقدم قليلا، كقوله:

٣١٤- ... ... وزَوّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ،بل مازَوَّدَتْ منه أطيب[٣]

(١) هذا البيت وقع -في: أ- تأخيره إلى ما بعد الحديث عن مضمونه ومضمون البيت الذى قبله، وذلك سهو من النّساخ، وقوله: «وجدا -في آخره- يخالف ما في متن الألفية وشروحها، فالذي فيها وفي شروحها وردا».

(٢) في أ: "فتأخره"، وهو بالفاء في كلتا النسختين، ولا أرى للإتيان بها هنا معنى.

(٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو للفرزدق، وصدره قوله:
فقالت لنا: أهلا وسهلا، وزوّدت ... ...
وهو من أبيات قالها في امرأة من بنى ذُهل بن ثعلبة قَرَتْه وزودته، وقوله: "جَنَى النحل" المراد به العسل، وكنى به عن حسن اللقاء وحلاوة الحديث.
والشاهد منه قوله: "منه أطيب" حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين "بأفعل" التفضيل، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافا إلى اسم استفهام، وهذا التقديم قليل عند الناظم والشارح، وضرورة عند الجمهور.
ينظر: شرح ابن يعيش ٢/٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٤، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه: ٣/٣٩، والهمع ٢/١٠٤، والدرر ٢/١٣٧. وينظر البيت في: المراجع المذكورة، ومعجم شواهد العربية ٣٥.
ويحتمل أن يكون "منه" متعلقا بـ"زودّت" أي: بالذى زودت منه، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد.

ورفعُه الظاهرَ نَزرٌ ومتى ... عاقبَ فِعلاً فكثيرا ثَبَتا
كَلَنْ تَرَى فى الناسِ مِن رفيقِ ... أولى به الفضلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[١]

فاعل "أفعل" التفضيل لا يكون إلاّ ضميرا مستترا، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا إلاّ قليلا، كـ«مررت برجل أفضل منه أبوه» و«ما أفضل من زيد إلاّ هو» وهي لغة ذكرها سيبويه.[٢]

وأما[٣] متى عاقب الفعل بأن يقع بعد نفي، ويكون مرفوعه أجنبيا مفضّلا على نفسه باعتبارين، فإن رفعه الظاهر حينئذ كثير مطرد، كالمثال الذى مثّل به المصنف، وكقولهم[٤]: «ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكُحْل منه فى عين زيد»[٥] فالأول: واقع موقع قولك: «لن يرى فى الناس من رفيق أولى به الفضل كولاية الفضل بالصّديق»

والثاني: موقع: «ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد».

(١) هذا البيت -من النظم- ساقط من: أ.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٤.
(٣) في ب: "أما".
(٤) في أ: "كقوله".
(٥) ينظر القول وما قيل فيه في: الكتاب ٢/٣٢، والمقتضب ٣/٢٤٨، وشرح الكافية ٢/٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٤٠، وأوضح المسالك ٣/٢٩٨، والمساعد ٢/١٨٤، والتصريح ٢/١٠٦.

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر
بن أيوب بن قيم الجوزية المتوفى ٧٦٧ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي

المجلد الثاني

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم



الطَّبعَةُ الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي الحزمي
الرياض - ص.ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

تطلب منشوراتنا من :
مكتبة الإمام البخاري - مصر - الاسماعيلية - ت ٣٤٣٧٤٢ / ٠٦٤

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر
بن أيوب بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٧ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي
الأستاذ المشارك في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

المجلد الثاني

أضواء السلف

النعت

يتبع -في الاعراب- الاسماءَ الأُوَلْ   نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبَدَل

التابع هو التالي لما قبله، مشاركا له في إعرابه، وعامِلِه، وأصول التوابع أربعة، إلاّ أنها باعتبار انقسام العطف إلى بيان ونسق، والتوكيد إلى لفظي ومعنويّ، تصير ستة، ثم هذه التوابع إنما تتبع ماقبلها، فلا يتقدم التابع على متبوعه.

فالنعت تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَق   بوسْمِه، أو وسْمِ ما به اعْتَلَق

"تابع" جنس يشمل جميع التوابع، خرج بالفصل الأول، وهو كونه متمّما لمتبوعه النسق، وبكون التّتميم يرجع إلى معناه تارة، وإلى معنى ما يتعلق به أخرى التأكيد، وعطف البيان، ودخل قسما النعت: الموضِّح لمعنى في متبوعه، نحو: «جاءني زيد الكريم» والموضّح لمعنى فيما يتعلق بمتبوعه، نحو: «رأيت الرجلَ الكريمَ أبوه».

ولْيُعْطَ في التّعريفِ والتنكيرِ ما   لِما تلا كامْرُرْ بقومٍ كُرَما

وهو -لدى التوحيدِ والتذكيرِ أو   سواهما- كالفعلِ، فاقْفُ ما قَفَوْا

تجب موافقة النعت لمنعوته في التعريف أو التنكير مطلقا، كماتجب تبعيته له[1] في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقا[2]،نحو: بسم الله الرحمن الرحيم[3]،

---

(١) سقط "له" من: أ.   (٢) أي: الرفع والنصب والجر.

(٣) وجه الاستشهاد بالبسملة هو أن لفظ -الوصف الكريم- "الرحمن" قد تبع ما قبله، وهو لفظ الجلالة "الله" في إعرابه، فجر بالكسرة لتبعيته لمجرور بالإضافة، ومثله لفظ "الرحيم".

﴿وقال رجلٌ مؤمنٌ﴾[1] ﴿ويلبسون ثيابا خُضْرا﴾[2]، وأما مطابقته له في التوحيد -والمراد به الإفراد- وضديْه وهما التثنية والجمع، والتذكير وضده، وهو التأنيث، فهو فيها بمنزلة الفعل، إن رفع ضمير موصوفه المستتر سمي جاريا على من هُوَ لَه، وتعنيت المطابقة، نحو: ﴿في مقامٍ أمين﴾[3] ﴿في عِيشةٍ راضية﴾[4] ﴿كانتا تحت عبديْن من عبادنا صالحيْن﴾[5] ﴿إنهم كانوا قوما فاسقين﴾[6] ﴿تسعِ آياتٍ بيّنات﴾[7] كما تقول في الفعل: «زيد قام، وهند قامت» و«الزيدان قاما» و«الزيدون قاموا» و«الهندات قمن»، وإن[8] رفع الوصف[9] اسما ظاهرا، أو ضميرا بارزا، سُمّي جاريا على غير من هُوَ له، ولزم صيغة الإفراد، والتذكير، إلاّ حيث يصح إلحاق الفعل علامة التأنيث، نحو: «مررت برجل كريم أبوه»، و«بالمرأة الكريم أبوها» و«رأيت رجلين كريماً أبواهما، ورجالا كريماً آباؤهم»[10] كما تقول: «مررت برجل قام أبوه» و«بامرأة قام أبوها» إلاّ أنك تقول: «مررت بالمرأة الكريمة أُمُّها»[11] لأنك

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة غافر.

(٢) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٥١ من سورة الدخان.

(٤) من الآية ٢١ من سورة الحاقة، ومن الآية ٧ من سورة القارعة.

(٥) من الآية ١٠ من سورة التحريم.

(٦) من الآيات ١٢-٣٢-٥٤-٤٦ من السور الآتية: النمل، القصص، الزخرف، الذاريات. على الترتيب.   (٧) من الآية ١٠١ من سورة الإسراء.

(٨) في ب: "فإن".   (٩) سقط من ب.

(١٠) في ب: "أبوهم" وهو تحريف.   (١١) سقط "أمها" من: ب.

تقول: «كَرُمَتْ أُمُّها» لا للمطابقة[1]، بدليل: «مررت بالرجل الكريمةِ أُمُّه» ومن قال[2] في الفعل «قاما أبواك» و«قاموا إخوتك» قال في الوصف: «مررت برجلين قائمَيْنِ أبواهما، وبرجال قائمِينَ[3] إخوتهم».

وانعت بمشتق كـ"صعبٍ"و"ذَرِب" وشبهه كـ"ذا"و"ذي" و"المنتسب"

أصل النعت أن يكون بالمشتق، وهو: ما دل على الحدث وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، نحو: ﴿هو الله الخالقُ البارئ المصوّر﴾[4] ﴿ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس﴾[5] و«مررت برجل صعب، وبرجل ذَرِبٍ -وهو الماهر في الأمور- و«مررت برجل أفضلَ منك».

وينعت بشبه[6] المشتق -وهو ما أُوِّل به، كـ"ذا"، وغيره من أسماء الإشارة- نحو: «مررت بأخيك هذا، وبأختك تلك» و"ذي" بمعنى صاحب، نحو: (مَرَّ راكبٌ ذو شارة)[7] والمنسوب، نحو: (وإن تأَمَّر عليكم

(١) أي:لا لمطابقة الموصوف، وهو المرأة، وإنما ليدل على أن المرفوع بالوصف مؤنث.

(٢) المراد بهم: أزد شنوءة وطيئ. (٣) سقط "قائمين" من: أ.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة الحشر.

(٥) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

(٦) في ب: "بمشبه".

(٧) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الأنبياء ٤/١٤٠، ولفظه فيه: «... فمر بها رجل راكب ذو شارة ...» وينظر مسند أحمد ٢/٣٠٧، ولفظه فيه: «إذ مر بها راكب ذو إشارة ...».

عبد حبشي)[1] إذ الأول في تأويل: [الحاضر، والثاني في تأويل: صاحب، والثالث في تأويل:][2] منسوب إلى الحبشة، إلى غير ذلك مما يؤوّل بالمشتق.

ونعتوا بجملةٍ منكَّرا فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْه خبرا

تختص النكرات[3] بجواز نعتها بالجمل، سواء كان تنكيرها لفظا ومعنى، نحو: ﴿فإذا هي حيَّةٌ تَسْعَى﴾[4] أو معنى لا لفظا، نحو: ﴿وآيةٌ لهم الليل نَسْلَخُ منه النهار﴾[5] ونحوه من المعرَّف بـ"أل" الجنسية، فيلزم الجملة

(١) ينظر في صحيح البخاري، كتاب الأحكام ٨/١٠٥، ولفظه فيه: "استُعمل" بدل: "تأمّر"، وينظر صحيح مسلم، كتاب الإمارة ص١٤٦٨. وينظر في سنن أبي داود، كتاب السنة، وسنن الترمذي، كتاب الجهاد، وسنن النسائي، كتاب البيعة، وسنن ابن ماجة، كتاب الجهاد، ومسند أحمد ٤/٦٩-٧٠، و٥/٣٨١، و٦/٤٠٢-٤٠٣. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) إنما اختصت النكرات بجواز نعتها بالجمل، دون المعارف: لمناسبة الجمل للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول في نحو: (قام رجلٌ ذهب أبوه -أو أبوه ذهب- قام رجل ذاهب أبوه) والنعت تشترط مطابقته لمنعوته، وهذا متفق مع النكرة، دون المعرفة، نُقل بتصرف من شرح الكافية للرضي ١/٣٠٧.

(٤) من الآية ٢٠، من سورة طـه.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة يس.

والشاهد من الآية قوله تعالى: ﴿الليل نسلخ منه...﴾ حيث نعت "الليل" -وهو معرفة لفظا- بالجملة وساغ ذلك -عند القائل به- لأن معناه نكرة، فإن "أل" فيه للجنس، ومدخولُها نكرة في المعنى، لعدم اختصاصه بمعيَّن، من أجل ذلك ساغ وصفُه بالجملة وإلى هذا ذهب ابن مالك في التسهيل ١٦٧، وأجازه -أيضا- الرضي بقِلّةٍ (ينظر: شرح الكافية ١/٣٠٧-٣٠٨)، ==

ما يلزمها إذا وقعت خبرا، من الاشتمال على ضمير مطابق للموصوف رابط لها به، إما ملفوظ به -كما مثّل- وإما مقدّر، نحو: ﴿واتقوا يوما لاتجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئا﴾[1] أي: فيه، والظّرف والجار والمجرور بمنزلة الجملة في أنه لا يُنعت بهما إلاّ النكرات، لأنهما في تأويل الجملة.

وامنـع هنـا إيقـاعَ ذاتِ الطَّلَبِ ... وإنْ أَتَتْ فالقولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

الجملة المنعوت بها بمنزلة المخبر بها، فلا تكون طلبيةً لعدم الفائدة[2]، فإن أتى ما يوهم ذلك، كقوله:

٣١٥- ... جاءوا بِمَذْقٍ، هلْ رأيتَ الذِّئبَ قط[3] ...

(=) وقد تابعهما الشارح،والجمهورلايرون هذا،وجملة"نسلخ"حال-عندهم-أومفسِّرة لإبهام كونه آية. ينظر:الأصول٢/٢٣،والتبصرة١/١٦٩،وشرح ابن يعيش٣/٥٦ وما بعدها، والمساعد ٢/٤٠٦. (١) من الآيتين٤٨،١٢٣، من سورة البقرة.

(٢) لأن الجملة الطلبية ليس لها خارجيّ يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت، أفاده في التصريح ٢/١١٢.

(٣) هذا رجز مشطور، قيل هو للعجاج، وقيل لراجز كان قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلا حتى أظلم الليل، ثم جاؤوه بلبن مشوب بماء قد غيّر لونه، وأصبح لونه يحاكي لون الذئب، وقبله قوله:

... حتى إذا جَنَّ الظَّلاَمُ واختلط ...

والشاهد منه قوله: «بمذق هل رأيت الذئب؟» فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الطلبية نعتا للنكرة، وليس المراد كذلك.

ينظر البيت في: الإنصاف ١/١١٥، وشرح الكافية ١/٣٠٨، والمقرب ١/٢٢٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٥٩، وأوضح المسالك ٣/٣١٠، والمغني، الشاهد ٤٤٩، والمساعد ٢/٤٠٦، والهمع ٢/١١٧، والدرر ٢/١٤٨، والتصريح ٢/١١٢،والخزانة٢/١٠٩، وشرح الأشموني٣/٤٩، ومعجم شواهد العربية٤٩٣.

أُوِّلَ على إضمار القول، فيكون التقدير: بِمَذْقٍ مَقول فيه كذا.

ونعتـوا بمصـدرٍ كثيـرا ... فالتَزَموا الإفرادَ والتذكيرا

استعملت العرب المصدر في نعت الذوات كثيرا، كقولهم: «رجلٌ عدْلٌ ورِضاً، وصومٌ، وفِطْرٌ، وزَوْرٌ، ونحوها، إلاّ أنهم ألزموه لفظ الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال منعوته»[1]، نحو: مررت برجلين عَدْل، وبامرأة رِضاً، وبرجال صَوم، ثم هل ذلك وصف بالمصدر على ظاهره، تنزيلا[2] للذّات منزلة المعنى مبالغة؟. أو المصدر مؤول بالوصف[3]، أي: عادل، ونحوه؟ أو على حذف مضاف[4] تقديره: ذو صوم، وذات رضاً، وذوى[5] عدل، وأُولى صوم؟ فيه للنحاة ثلاثة أقوال.

ونعتُ غيرِ واحدٍ إذا اختَلَف ... فعاطفا فرِّقْه، لا إذا ائتلف

إذا كان المنعوت متعدّدا[6] ونعوته مختلفة وجب تفريقها بالعطف، سواء

(١) بقي من شروطه: أن يكون مصدر فِعْلٍ ثلاثي أو برنته، وأن لا يكون ميميّا. ينظر: التصريح ٢/١١٣، وشرح الأشموني ٣/٣٩.

(٢) في كلتا النسختين: "تنزيل" وحقه النصب -كما أثبت- لأنه مفعول لأجله، فلعله وقع سهوا.

(٣) ذهب إلى هذا الكوفيون. ينظر: المراجع الآتية في تعليق (٤) الآتي.

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون. ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن يعيش ٣/٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٦٠، وأوضح المسالك ٣/٣١٢، والمساعد ٢/٤١١، والتصريح ٢/١١٣، وشرح الأشموني ٣/٤٩.

(٥) في أ: "ذوا"، وهو تحريف.

(٦) في أ: "واحدا"، وهو سهو من الناسخ أوغيره.

كان تعدده من حيث اللفظ، نحو: «جاءني زيد وعمرو الكاتب والشاعر»، أو من حيث المعنى نحو: «مررت برجلين كاتبٍ وشاعرٍ»، قال الشاعر:

٣١٦-بكيتُ وما بُكا رجلٍ حَزينٍ   على رَبْعَيْنِ: مَسْلُوبٍ وبالِ[1]

وإن ائتلف معنى النعوت أُتي بها مثناةأو مجموعة بحسب "منعوتها"[2] نحو: «مررت بزيد وعمروٍ وبكرٍ الفضلاء، وبإخوتك العقلاء»، قال تعالى: ﴿ولا الملائكةُ المقرّبون﴾.[3]

ونَعْتَ معمولَيْ وحيدَيْ معنى   وعملٍ أَتْبِعْ بغيرِ استثنا

إذا تعدّد المنعوت واتّحد معنى النعت كما سبق تمثيله، نَظَرْتَ فإن اتّحد معنى العامل فيهما اتبعتهما للمنعوت، سواءٌ اتّحد لفظ العامل كالمتعاطفين، أو اختلف لفظه نحو: «جاء زيد وأتى عمرو العاقلان» و«هذا زيد وتلك هند القائمان» وسواء كانا مرفوعين كما مثّل أو غير مرفوعين، نحو: «رأيت أخاك

(١) هذا البيت من الوافر، وهو لرجل من باهلة، وبعضهم نسبه إلى ابن ميادة، وفي الكتاب: "حليم" موضع "حزين"، وقوله: "ربعين" تثنية رَبْع، وهو: المنزل، و"المسلوب": الذي اندرس و لم يبق من آثاره شيء، و"البالي" ما بقيت رسومه.
والشاهد منه قوله: «رَبْعَيْن مسلوب وبالٍ»، حيث عطف ثاني النعتين وهو: "بال" على الأول، وهو: "مسلوب" و لم يثنهما لاختلافهما في المعنى.
ينظر البيت في: الكتاب ١/٤٣١، والمقتضب ٤/٢٩١، والمقرب ١/٢٢٥، والمغني، الشاهد ٦٦١، وأوضح المسالك ٣/٣١٣، والتصريح ٢/١١٤، ومعجم شواهد العربية ٣١٥.

(٢) في كلتا النسختين "نعوتها" وهو تحريف، والصواب ما أثبت.

(٣) من الآية ١٧٢، من سورة النساء.

وأبصرت أباك الكريمين» وبعضهم[1] خصص ذلك بالمرفوعين، وإلى خلافه أشار المصنف بقوله: «بغير استثنا».

أما لو اختلف المنعوتان في عمل العاملين، نحو: «هذا موجعُ زيدٍ ومؤلمُ عمروا» أو في معناهما، كـ«قام زيدٌ وقعد عمرو» أو فيهما: كـ«جاء زيدٌ ورأيت عمروا» وجب القطع، إمّا إلى الرفع وإما إلى النصب، وامتنع الاتباع.[2]

وإن نعوتٌ كثرتْ وقدْ تَلَتْ   مفتقرا لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

يجوز تكرار النعت مع كون المنعوت واحدا، ثم إن كان المنعوت مفتقرا إلى ذكرها لكونه لا يتعين إلا بمجموعها وجب إتباع الكلّ، لتنزلها[3] منه منزلة الشيء الواحد، نحو: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان لـه من

(١) عنى الشارح بقوله: "بعضهم" سيبويه، وقد فهم الشارح ذلك التخصيص من كلام سيبويه، فقد قال: «وتقول هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبدا لله وذاك أخوك الصالحان -لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين- وانطلق عبدا لله ومضى أخوك الصالحان -لأنهما ارتفعا لفعلين- وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان». ا.هـ. بنصه، الكتاب ٢/٦٠.
فقد ذهب الشارح في هذا إلى ما ذهب إليه ابن مالك من تعميم الحكم. ينظر: التسهيل ١٦٩، والمساعد ٢/١٤٥.

(٢) ما حكم به الشارح هو ماذهب إليه البصريون، وأجاز الفراء، والكسائي، وابن سعدان الإتباعَ، والنصّ عن الفراء أنه إذا اتبع غلّب المرفوع، وهو الأول، والكسائي يُغلّب الأخير، وابن سعدان يسويّ بينهما.
ينظر: معاني القرآن ١/١٠٥،١٠٧، والتصريح ٢/١١٤، والمساعد ٢/٤١٥، وشرح الأشموني ٣/٥١.

(٣) في ب: "لتنزيلها".

يشاركه في اسمه ووصفين من أوصافه.

واقطعْ أو اتبــع إن يكـن معيَّنا   بدونهــا أو بعضهــا اقطــعْ معلِنا

إذا كان المنعوت مبيّنا بدون النعت، وإنما سيق النعت لمجرد المـدح، نحـو: «بسم ا لله الرحمن الرحيم»، أو لمجرد الـذّم، نحـو: «أعـوذ بـا لله مـن الشـيطان الرجيم اللعين»، فلـك في النعوت الإتبـاع، كمـا مثّـل، أو القطع(١)، وإتبـاع البعض(٢)، وقطع البعض، وبالأوجه الثلاثة يُروى:

٣١٧- لا يَبْعَـدَنْ قومي الذين همُ   سـمُّ العُـداةِ، وآفـةُ الجُـزُرِ

٣١٨- النّازليـن بكـلّ معتَـركٍ   والطيِّبـون معاقـدَ(٣) الأزُرِ

---

(١) في ب: "والقطع".

(٢) ذكر في اللسان: أن الزجاجي استعمل "بعضا" بالألف واللام، فقال:"وإنما" قلنا: "البعض" و"الكلّ" مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مُسامحةً، وهو في الحقيقة غير جائز، يعني أن هذا الاسم لا ينفصل من الإضافة، ونقل ابن منظور عن أبي حاتم قوله: «ولا تقول العرب: "الكلّ" ولا "البعض" وقد استعمله النـاس، حتى سيبويه، والأخفش، في كُتُبِهما، لقلّة علمهما بهـذا النحو، فـاجتنبْ ذلـك فإنه ليس من كلام، العرب». ا.هـ. بنصه "بعض" ٨/٣٨٧-٣٨٨.

(٣) هذان البيتان من الكامل، وهما لخزنق -بكسر الخاء المعجمة والنون وبينهما راء ساكنة- وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، والبيتان من قصيدة لها في رثاء زوجها: بشر بن عمرو -سيّد بني أسد- وكان قـد قتـل هـو وجماعـة مـن قومـه في يـوم قلاب، وقولها: "لا يبعدنّ" أي: لا يهلكـنّ، مـأخوذ مـن البُعْـد، بمعنـى الذهـاب بالموت، و"سُمّ العُداة" العُداة: بوزن قضاة، جمع: عـاد، بمعنى: العدو. ينظر: اللسان "عدو" ١٩/٢٦٣، و"آفة الجزر" آفة الشيء: اسم لكل ما يصيبه فيهلكه، و"الجُزُر" -بضم أوله وثانيه- جمع: جَزور، =

يروى بنصـب "النـازلين"، و"الطّيِّـبين"(١) على القطع، وبرفعهمـا، إمـا إتباعا، وإما قطعا إلى الرفع، وبرفع "النازلين" على ما ذكر، ونصـب "الطّيِّـبين" على القطع، وعكسه، و"الذين" يحتمل الأوجهَ الثلاثة، ولا يتعين(٢) في مثل هذا تقديم المتبع على المقطوع،أماإذا كان المنعوت محتاجا في بيانه إلى بعض النعوت دون البعض(٣) وجب(٤) اتباع ما يحصل به البيان، ولك في الباقي ما ذكر.

(=) وهو اسم يطلق على الإبل خاصة.
ينظر: اللسان "جزر" ٥/٢٠٤، و"معاقد" جمع: معقِد، وهو موضع عقد الإزار.
ينظر: اللسان "عقد" ٤/٢٨٨، و"الأُزُر" -بضم أوله وثانيه- جمع: إزار، وهو ما يشده الإنسان على وسطه. اللسان: "أزر" ٥/٧٣.
وأرادت بكونهم طيبين معاقد الأُزُر، الكناية عن عفتهم وتنزههم عن الفحشاء.
والشاهد من البيت: «النّازلين... الطّيّبون» فإنهما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، فيجوز فيهما القطع والاتباع، على نحو ما ذكره الشارح.
ينظر البيتان في: الكتاب ٢/٥٧، ٦٢، ١/٢٠٢، والتبصرة ١/١٨٢، والإنصاف ٢/٤١٨، وأوضح المسالك ٣/٣١٤، والمساعد ٢/٤١٦، والهمع ٢/١١٩، والدرر ٢/١٥٠، والتصريح ٢/١١٦، والخزانة ٥/٤١-٤٢،٤٤، وشرح الأشموني ٣/٥٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

(١) ساقطة من: أ.

(٢) الجمهور على أنه يجب تقديم المتبع على المقطوع لئلا يحصل الفصل بين النعت والمنعوت، وقد خالف الشارح ما عليه الجمهور، وأخذ برأي ابن العِلْج، المجوّز للأمرين، ينظر: التسهيل ١٦٩، وأوضح المسالك ٣/٣١٤، والمساعد ٢/٤١٧، والهمع ٢/١١٩، والتصريح ٢/١١٦، وشرح الأشموني ٣/٥٣.

(٣) سبق التنبيه على أن "بعض" لا تدخل عليه "أل".

(٤) لو قال: "فيجب" موضع "وجب" لكان أوفق.

وارْفعْ أوانصب إن قَطَعْتَ مُضْمِرا مبتـدأً أوْ ناصبـا لـن يَظْهَـرا

حقيقة القطع أن يعدل عن إتباع النعت لمنعوته في الإعراب، ولـو إلى ما يوافقه في اللفظ، مثل أن يكون المنعوت مرفوعا فيقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر، أو منصوبا فيقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب، نحـو: "أعنى" أو "أذكرُ" أو "أمدحُ" -إن كان معناه المدح- أو أذم -إن كـان معناه الـذّم- وغالب ما يظهر أثر القطع عند المخالفة في لفظ الإعراب، ثـم هـذا المبتدأ، أو الفعل واجبـا الإضمـار، لدلالـة الحـال عليهمـا، وحصـول الإطالـة بذكرهمـا، [وا لله أعلم].(١)

ومـا مـن المنعـوتِ والنعتِ عُقِل يجوز حذفُـه، وفي النعـتِ يَقِـلّ

إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه، إلاّ أن ذلك في المنعوت أكثر منه فى النعـت، كقولـه: ﴿أنِ اعمـل سـابغاتٍ﴾(٢) أي: دُرُوعـا سـابغات(٣)، ﴿واعملوا صالحا﴾(٤) أي: عَمَـلا، ﴿فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا﴾(٥) أي: ضَحِكا، وبُكاء، ﴿فمِنهم ظالمٌ لنفسه ومنهم مقتصد﴾(٦) أي: فريق ومن مجيء ذلـك في النعـت قولـه تعـالى: ﴿يأخذ كـلَّ سـفينةٍ﴾(٧) أي: صالحـة، و﴿صيام ثلاثة أيام﴾(٨) أي: متتابعاتٍ، وقد أثبتها بعض السلف.(٩)

(١) هذه زيادة ليست في: أ.
(٢) من الآية ١١، من سورة سبأ.
(٣) لم تذكر أ: "سابغات".
(٤) من الآية ١١، من سورة سبأ.
(٥) من الآية ٨٢، من سورة التوبة.
(٦) من الآية ٣٢، من سورة فاطر.
(٧) من الآية ٧٩، من سورة الكهف.
(٨) من الآية ٨٩، من سورة المائدة.
(٩) وُجدت في مصحف عبد الله بن مسعود ﷺ.
ينظر: تفسير ابن جرير الطبري ٢٠/٧، وتفسير البغوي ٦١/٢، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٩/٢.

التوكيـــد

وهو تقوية المعنى في النفس، وقصدُ رفع الشك عن الحديث، أو المحـدَّث عنـه، فتقويـة المعنـى في النفـس يشـمل: التوكيـد بالقَسَـم، و"إنّ" و"الـلام"(١) وغيرها(٢)، وقصدُ رفع الشك عـن الحديـث يشـمل: توكيـد الفعـل بـالمصدر، وتأكيدَ عامل الحال بها، وقصدُ رفـع الشـك عـن المحدَّث عنـه: هـو المقصـود بالتبويب هنا، وهو التابع الرافع توهـم النسبة إلى غـير المتبـوع، أو إلى بعضـه، فالتابع جنس يشمل التوابع، ومـا بعـده فصـلٌ مخـرج لسـائرها، وتقسـيم رفـع التوهم يشمل: "جاء زيد نفسُه" و"جاء القوم كلُّهم".

بالنّفس أو بالعـين الاسـمُ أُكّـدا مـع ضمـير طـابَقَ المؤكَّـدا

بدأ الكلام عن التأكيد المعنوي، وقدّم ماسبق لرفع توهم المجاز عـن ذات المسند إليـه، وهـو لفـظ "النفـس"(٣) ولفـظ "العـين"، ويؤكـد بهمـا مفرديـن ومجتمعين، تقول: "جاء الأمير" فيحتمـل مجـيء خـبرِه أو ثِقْلِـه(٤)، أو الإخبـار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويؤكد بهمـا الاسـم المفـرد، ويـلزم إضافتهمـا إلى ضمـير مطـابق لـه في التذكير أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسُه» و«رأيـت هنـداً عينهَـا» وإن كـان المؤكـد ضمـيرا طابقـه في التكلـم، أو الخطـاب، أو الغَيبـة، نحـو:

(١) اجتمع التأكيد بهذه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿قل إيْ وربي إنّه لحقّ﴾ من الآية ٥٣، من سورة يونس.
(٢) في أ: "وغيرهما".
(٣) في أ: "أو لفظ".
(٤) المراد بثقله جنده وحشمه.

(قمت أنا نفسي) [1] و"رأيتك عينَك" و"ضربته نفسَه".

واجمعْهما بـ"أَفْعُلٍ" إن تَبِعا   ما ليس واحداً تكنْ متبِعا

أي إذا أكّدت بالنفس أو العين مازاد على الواحد من مثنى، أو جمع ذكور، أو إناث، أتيت بهما بصيغة الجمع على "أَفْعُل" مضافين إلى ضمير مطابق المؤكّد، فتقول: «جاء الزيدان، أو الهندان أنْفُسُهما[2]، والزيدون أَنْفُسُهم، والهندات أَنْفُسُهُنّ» وكذلك يطابقه في التكلم أو[3] الخطاب، كما سبق.

و"كُلًّا" اذكر في الشمولِ و"كِلاَ"   كِلتا"[4] جميعا بالضمير مُوصلا

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ماسيق لرفع توهّم المجاز[5]، عن جملة المسند إليه، وهو "كلٌّ" ويؤكّد به الجمع مذكرا كان[6] أو مؤنثا، نحو: «فارق إخوته كلُّهم» و«طلّق نساءَه كلَّهنّ» و"كلا" ويؤكد بها المثنى المذكر نحو: «قام الزيدان كلاهما»، و"كلتا" ويؤكد بها المثنى المؤنث نحو: «جاء الهندان كلتاهما»، ويجب اتصالهما[7] بضمير مطابق للمؤكّد، كماسبق،

---

(١) في كلتا النسختين: "قمت نفسي" وأُراه سهوا، أو سقطا من الناسخ لما سيذكره الشارح بعد قليل من أنه إذا أكد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين أكّد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق.

(٢) يجوز -في غير الأفصح- نفساهما، على ماحكاه ابن كيسان، وأجازه ابن إياز، تبعا لابن معطٍ، ووافقهم الرضي. ينظر شرح الكافية ١/٣٣٤، والتصريح ٢/١٢١، وشرح الأشموني ٣/٥٦ .

(٣) في ب: "والخطاب".

(٤) سقطت "كلتا" من: ب.

(٥) في ب:"الجار" موضع"المجاز".

(٦) في ب:"إن كان" بزيادة "إن" قبل"كان".

(٧) في أ: "اتصالها" وهو تحريف.

ولذلك لم يجعل: ﴿إنا كُلاًّ فيها﴾[1] -على قراءة النصب- توكيدا عند المحققين، وفائدة التوكيد بها:[2] بيان شمول الحكم للمسند إليه، ورفع توهم أن يكون قد حذف من الكلام بعض مضاف إليه، ولذلك لم يسمع: «اختصم الزيدان كلاهما»[3] ولا «جاء زيد كلُّه»[4] بخلاف «اشتريت العبد كلَّه».[5]

واستعملوا -أيضا- ككُلٍّ فاعِلَه   من"عَمَّ"-في التوكيدِ- مثلَ النافله

بنوا للدلالة على الشمول "فاعِلَة" -من عَمَّ- بوزن نافلة، والتاء فيه مزيدة، كما هي في "نافلة" لا للدلالة على التأنيث، واستعملوه استعمال "كلٌّ" في تأكيد الجمعين، وإضافته إلى الضمير المطابق، فقالوا: «جاء القوم عامّتُهم»

---

(١) من الآية ٤٨، من سورة غافر، وهذه القراءة قرأ بها ابن السميفع، وعيسى بن عمر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤/٤٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٣٢١.
وذهب الفراء والزمخشري إلى أن "كلاًّ" -في الآية- توكيد لاسم "إنّ".
ينظر معاني القرآن للفراء ٣/١٠، والكشاف ٣/٤٣٠ .
والذى عليه المحققون أن "كلا" -في الآية- بدل من اسم إنّ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل "كلّ" جائز إذا كان مفيدا للإحاطة، ويجوز كونها -أي كلاًّ، في الآية- حالا من ضمير الاستقرار المنتقل إلى "فيها"، وفيه ضعف. ينظر المغنى ص٢١٣، والتصريح ٢/١٢٣ .

(٢) سقطت "بها" من : أ.

(٣) لعدم الفائدة، لكون الاختصام لايكون إلا بين اثنين فأكثر، "بنحوه عن التصريح ٢/١٢٣".

(٤) لعدم الفائدة من التأكيد لاستحالة نسبة المجيء إلى بعضه المتصل به دون بعضه الآخر.

(٥) لاحتمال وقوع الشركة فيه.

و«قام النساء عامَّتُهنَّ»، والمراد به الشمول، لا "الأكثر"[١] كما يفهمه العامة.

ومن الألفاظ التي يؤكد بها لقصد الشمول "جميع" واستعمالها غريب[٢]، نحو:

٣١٩- ... فِداك حيٌّ خولانْ ...

٣٢٠- ... جميعُهم وهَمْدان[٣] ...

وليس منه: ﴿خلَقَ لكم مافي الأرض جميعا﴾[٤] لعدم الإضافة إلى ضمير المؤكَّد.

---

(١) أي: لا الدلالة على الأكثرية، وقد نسب الأشموني إلى المبرد القول بدلالتها على الأكثرية، ولم أعثر عليه. ينظر شرح الأشموني للألفية ٣/٥٧ .

(٢) أي: في التأكيد، ولذا أغفلها أكثر النحويين، وقد ذكرها سيبويه في كتابه ٢/١١٦.

(٣) هذان بيتان من المنسرح المجزوء، وهما لامرأة من العرب ترقّص ابنها، و"خولان" و"همدان" قبيلتان من القبائل اليمنية.
والشاهد فيهما قولها: "جميعهم" فإنه تأكيد لـ"حيّ".
وينظر الشعر في: شرح الجمل ١/٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٧١، وشرح ابن الناظم ٥٠٤، وأوضح المسالك ٣/٣٣٠، والهمع ٢/١٢٣، والدرر ٢/١٥٥، والتصريح ٢/١٢٣، ومعجم شواهد العربية ٥٤٥ .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة البقرة، وذكر في التصريح ٢/١٢٢ أن ابن عقيل جعل "جميعا" -في الآية- توكيد لـ"ما" الموصولة الواقعة مفعولا لـ"خلق" ولم أعثر عليه عنده، فإن صحّت نسبته إلى ابن عقيل، فيحتمل أن الشارح أراد التنبيه على وهمه دون التشهير باسمه، وقد سبق التنبيه إلى أنه -رحمه الله- كثيرا مايفعل ذلك.

وبعد "كلٍّ" أكَّدوا بـ"أجْمَعَا" ... "جمعاء" أجمعين "ثم" جُمَعَا

قد تزاد زيادة[١] التوكيد، فيؤتى بعد "كلّ" بـ"أجمع" مطابق لحال المؤكَّد، في الإفراد، والتذكير، وأضدادهما، نحو: «اشتريتُ العبدَ كلَّه أجمَع» و«قمتُ الليلةَ كلَّها جمعاءَ» و﴿فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون﴾[٢] و«جاء النساء كلُّهن جُمَع»، والتحقيق أنه لايؤكد به المثنى كما يأتي.

ودون "كلٍّ" قد يجيءُ "أجمعُ" ... "جمعاء" أجمعون "ثم" جُمَعُ

قد يؤكَّد بـ"أَجْمَع" وفروعه، وإن لم يَسْبِق "كلّ" نحو: ﴿وإنّ جهنّم لموعدهم أجمعين﴾[٣] وقوله:

٣٢١- ... إذاً ظَلِلْتُ الدَّهرَ أبكى أجمعا[٤] ...

واغْنَ بـ"كِلْتَا في مثنىً، و"كِلاَ" ... عن وزنِ فعلاءَ ووزنِ أَفْعَلا

استغنوا في تأكيد المثنى بـ"كلا" و"كلتا" فلم يؤكِّدوا[٥] بعدهما

---

(١) أي: يزاد على الزيادة المأتي بها لأجل التوكيد.

(٢) الآية ٣٠، من سورة الحجر، والآية ٧٣، من سورة ص.

(٣) الآية ٤٣، من سورة الحجر.

(٤) هذا رجز، وقائله مجهول.
والشاهد منه قوله: "أجمعا"، حيث أكد الراجز: الدهر بـ"أجمع" من غير أن يؤكّده أولا بـ"كلّ". ينظر في: شرح الكافية الشافية ٢/١١٧٣، والمغني، الشاهد ١٠٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٠، والخزانة ٥/١٦٨، وحواشي المساعد ٢/٣٨٩، ومعجم شواهد العربية ٤٩٧ .

(٥) هذا ماذهب إليه جمهور البصريين، وقوفا منهم عند المسموع، وأما الكوفيون، والأخفش، فقاسوا مالم يُسمع على ماسُمع.

==

بـ"جمعاء" ولا بـ"أَجْمَع" ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «جاء الزيدان أجمعان، والهندانِ جمعاوان».

وإنْ يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ   وعن نُحاةِ البصرة المنعُ شَمَلْ

لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة لكون المؤكَّد محدودا، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول، نحو: «اعتكف شهرا كلَّه» و«قام ليلةً كلَّها» فالتحقيق جوازه[1]، كما ذهب إليه الكوفيون،

(=) تنظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٨، والتسهيل ١٦٤، وشرح ابن الناظم ص٥٠٨، وأوضح المسالك ٣/٣٣٢، والمساعد ٢/٢٨٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٢، والتصريح ٢/١٢٤، وشرح الأشموني ٣/٥٩ .

(١) ذهب إلى هذا الأخفش، والكوفيون، وابن مالك، وابنه، وابن هشام، في أوضحه، ولم يستبعده الرضي، وتبعهم الشارح، وذهب جمهور البصريين – ووافقهم ابن هشام في القطر والشذور– إلى المنع، وذلك لأن هذه الأسماء التى يؤكَّد بها معارف، فلا يجوز أن تتبع إلا معارف مثلها، كما أنه لا فائدة من تأكيد مالا يعرف، لأن التأكيد زيادة في إثبات الخبر، عن المخبر عنه، وأنت إذا قلت: "جاءنى رجل" -مثلا- فليس في إثبات هذا الخبر فائدة، لأنه لايستنكر أن يجيئك رجل، وأما الكوفيون ومن وافقهم، فإنهم يرون صحة إيقاع التوكيد على النكرة المتبعضة، فتؤكد بـ"كلّ" نحو:«أكلت رغيفا كلَّه» وكذلك المحدودة، نحو: «صمت شهراً كلَّه» وقد استدلوا لمذهبهم هذا بشواهد من الشعر والحديث، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٦٣) من كتابه الإنصاف، وذكر جملة صالحة من شواهدهم، قلت: والذى يترجح عندى -فى هذه المسألة- قول الكوفيين ومَن وافقهم، وذلك لأن النكرة إذا كانت محددة فقد خفّ إبهامها وقَرُبَتْ من المعرفة، ولاسيما وقد جاء عليه-من الشواهد- مايكفى لترجيحه.==

لورود السماع به، نحو:

٣٢٢- لكنّه شاقَه أنْ قِيل ذا رجَبُ   ياليتَ عِدَّةَ حولٍ كلِّه رَجَبُ[1]

بخلاف «صُمْتُ زمناً كلَّه، وشهراً نفسَه».

(=) وتنظر المسألة في: التبصرة ١/١٦٥، وشرح ابن يعيش ٣/٤٤، وشرح الكافية ١/٣٣٥، وشرح الجمل ١/٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧، وشرح ابن الناظم ٥٠٦، وأوضح المسالك ٣/٣٣٢، والقطر: ص٢٩٤، والمساعد ٢/٣٩٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢١١، والتصريح ٢/١٢٤، وشرح الأشموني ٣/٥٩ .

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لعبدالله بن مسلم الهذلي، وصحح عبدالسلام هارون -في معجم الشواهد- روايته بنصب "رجب" في آخر البيت، وكذلك فعل محمد محي الدين فى تعليقه على الإنصاف، وأوضح المسالك، وزعم أن البيت من قصيدة منصوبة الرَّويّ، وعليه يكون نصب "رجبا" إما على اللغة الضعيفة التى تنصب بـ"ليت" وأخواتها الجزأين، أو يكون مفعولا به لفعل محذوف، تقع جملته خبر "ليت".

ينظر: تعليقه على أوضح المسالك: ٣/٣٣٣ .

وفي كلتا النسختين "قد شاقه" وكل ما اطلعت عليه من المراجع يرويه "لكنه شاقه"، ولذا صَحَّحْتُ روايته لتتفق مع تلك الروايات، وليسلم الوزن.

والشاهد من البيت قوله: "حَولٍ كلِّه"، حيث أكّدت النكرة المحدودة، بـ"كل" الدالة على الإحاطة وهذا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم كما تقدم.

وينظر البيت في: الإنصاف ٢/٤٥١، وشرح ابن يعيش ٣/٤٤، وشرح الناظم ٥٠٦، والشذور ص٥٠٩، والقطر ص٢٩٤، وأوضح المسالك ٣/٣٣٢، والتصريح ٢/١٢٥، وشرح الأشموني ٣/٥٩، ومعجم شواهد العربية ٤٦ .

وإن توكّدِ الضّميرَ المتّصل بالـ"نفس"والـ"عين"فبعدالمنفصل(١)
عنيت ذا الرّفعِ، وأكّدوا بما سواهما، والقيدُ لن يُلتزَما

إذا أكّد ضمير الرفع المتصل، أو المستكنّ، بالنفس، أو بالعين، أكّد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق له، نحو: «قمت أنا نفسي» و«قامت هي نفسُها» و«قاما -أو قامتا- هما أعينهما»(٢) و«قاموا هم أنفسُهم» و«قمن هنّ أعينُهنّ»، ويؤكّد -أيضا- بما سوى النفس والعين من "كلّ" و"كِلاَ" و"كلتا" [و"أجمع" وفروعه، فلا يلتزم القيد المذكور: من تقدّم الضمير المرفوع](٣) المنفصل، بل تقول: "جاؤوا كلُّهم" و"قاما كلاهما" و"قالوا أجمعون"، وإن شئت أتيت بالضمير المنفصل فقلت: "قاموا هم(٤) كلُّهم".

وأما غير المرفوع من الضمائر -إذا أكّد- لم يلتزم تأكيده بالضمير المنفصل(٥) سواء(٦) أكّد بالنفس، أو بالعين، أو بغيرهما من الألفاظ، بل تقول: "رأيتُك نَفْسَك" -«وإن شئت رأيتك أنت نفسك»- "ورأيتهم أنفسهم".

---

(١) ظاهر النظم وجوب الفصل بضمير رفع منفصل عند تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس، أو بالعين، وهو ماصرح به في شرح الكافية الشافية ٢/١١٨١، غير أن عبارته في التسهيل لاتفيد ذلك، فإنه قال: «ولا يؤكّد بهما -أي بالنفس والعين- غالبا ضمير رفع متصل إلاّ بعد توكيده بمنفصل (١٦٤).أ.هـ
وقال ابن عقيل -معلقا عليه-: «استظهر بـ"غالبا" مما ذكر الأخفش فى مسائله من أنه يجوز على ضعف». ينظر: المساعد ٢/٣٨٥ .
(٢) سقط "قمن" من: أ . (٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب.
(٤) سقط "هم" من: ب. (٥) سقط "المنفصل" من: أ .
(٦) سقط "سواء" من: أ .

ومثله: ﴿لأغوينّهم أجمعين﴾(١) -وإن شئت- قلت: "هم أنفسهم".(٢)

وما من التوكيدِ لفظيٌّ يَجِي مكرراً، كقولك: "ادْرُجِي ادْرُجي"

التوكيد اللفظي عبارة عن تكرار اللفظ السابق، إمّا بعطف، نحو: **﴿كَلاَّ سيعلمون، ثم كَلاَّ سيعلمون﴾**(٣) وإما دونه، نحو: **﴿والسّابقون السّابقون﴾**(٤) لكن مع الجملة الأكثر أن يكون بعطف، وليس بلازم، بدليل قولــه:

٣٢٣- فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتي أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبسِ احبسِ(٥)

ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ متّصل إلاّ مع اللفظِ الذي به وُصِل

إذا قصد تأكيد لفظ الضمير المتصل وجب إعادة لفظ ماوُصل به معه نحو: «عجبت منك منك» و«مررت به به».

---

(١) من الآية ٣٩، من سورة الحجر، ومن الآية ٨٣، من سورة ص.
(٢) سقط "أنفسهم" من: أ . (٣) الآيتان ٤،٥، من سورة النبأ.
(٤) الآية ١٠، من سورة الواقعة.
(٥) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف.
والشاهد منه قوله: "أتاكِ أتاكِ"، وقوله: "احبسِ احبسِ" فقد تكرر اللفظ الأول بعينه من غير عطف في كلتا الجملتين.
وهذا التوكيد من قبيل توكيد الفعل لا من قبيل تأكيد الجملة، وهذا ماذهب إليه أكثر النحويين ومنهم ابن مالك. ينظر: شرح الكافية ١/٣٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٨٥، وشرح المرادي ٣/١٧٢، والتصريح ١/٣١٨.
وينظر البيت في المراجع السابقة وفي: شرح ابن عقيل ٣/٢١٤، والمساعد ٢/٣٩٧، والهمع ٢/١١١، والدرر ٢/١٤٥، وشرح الأشموني ٢/٩٨، ومعجم شواهد العربية ١٩٩ .

كذا الحروفُ غيرَ ما تَحَصَّلا   بهِ جوابٌ، كـ"نَعَمْ" وكـ"بَلَى"

أي الحروف مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة مااتصلت به معها، إذا قصد تأكيد ألفاظها، نحو: **﴿أَيَعِدُكم أنكم إذا متم وكنتم تُرابا وعِظاما أنكم مخرجون﴾**.[1]

وقد يستغنى بإعادة ضمير مااتصل بالحرف، نحو: «إنّ زيداً إنّه فاضل» وزعم بعضهم[2] أنه أولى من إعادة لفظه، أما حروف الجواب فلا يشترط فيها ذلك، إذْ كل واحد منها قائم مقام الجملة، بل[3] يجوز أن تقول "نَعَمْ نَعَمْ" و"أَجَلْ أَجَلْ"، قال الشاعر:

٣٢٤- لا لا أبوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنها   أخذتْ عليَّ مواثِقًا وعُهُودا[4]

(١) الآية ٣٥، من سورة المؤمنون، والشاهد منه قوله تعالى: ﴿أنّكم﴾ الثانية، فإن "أنّ" منه مؤكّدة لـ"أنّ" الأولى، وقد أعيد معها مااتصلت به، وهو ضمير الجمع "كُمْ".

(٢) المراد به ابن مالك. ينظر: التسهيل ١٦٦، وَسِرُّ أولويته هو أنه حينئذ يكون نصّا في توكيد الحرف، لأنه جاء على الأصل، وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر، أفاده الصبان. حاشيته على شرح الأشموني ٦٢/٣ .

(٣) سقطت "بل" من: ب.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر: جميل بن عبدالله بن معمر العذري.
والشاهد منه قوله: "لا لا" فإنه توكيد لفظي للحرف "لا" وحيث كان "لا" حرف جواب لم يحتج معه إلى إعادة مااتصل به.
وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٢/١، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣، والهمع ١٢٥/٢، والدرر ١٥٩/٢، والتصريح ١٢٩/٢، والخزانة ١٥٩/٥، وشرح الأشموني ٦٢/٣، وديوانه ٧٩، ومعجم شواهد العربية ٩٨ .

والأحسن إعادة حرف الجواب بمرادفه، نحو: "أي نعم" و"بلى جَيْرِ" كقوله:

٣٢٥-وقُلْنَ على الفردوسِ أوّلُ مشرَبٍ   أَجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحت[1] دعاثِرُه

(١) هذا البيت من الطويل، وأكثر المراجع تنسبه إلى مضرِّس بن ربعي الأسدي، وترويه على الصورة التي رواه عليها الشارح، لكن قال في الخزانة: وهذا البيت كذا في المفصّل وغيره، ولم أره كذا في شعر مضرس -على مارواه الأصمعي- وإنما الرواية كذا:
وقلن ألا الفردوسُ أوّلُ محضرٍ   من الحي إن كانت أُبيرت دعاثره
وهذا ليس فيه (أجل، جير) والذي فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوي وهو:
وقلن ألا البرديُّ أولُ مَشربٍ   أجلْ جَيْرِ إن كانت رُواءً أسافِلُهُ
ثم قال: "ولهذا قال الصاغاني -عند الكلام على "جَيْرِ"- وقد غيّر النحاة هذا الشاهد وجعلوه خنثى، ...وهو مغير من شعر مضرس بن ربعي، وهو: -أي بيت مضرس-:
وقلن ألا الفردوسُ أوّلَ مَحْضَر   من الحيّ إن كانت أبيرت دعاثِره
تنظر الخزانة ١٠٣/١٠-١٠٧.
وعلى هذا تترجح نسبة البيت إلى طفيل الغنوي، وقد ردّد نسبته في معجم الشواهد بين مضرس وطفيل الغنوي، وفعله غيره -أيضا- وقوله: "وقُلْن" أي: النساء، والمعنى: إن ارتحلنا من هذا الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس، و"الفردوس": ماء لبني تميم عن يمين الحاج من الكوفة، و"دعاثره": حياضه، جمع: "دُعْثُور"، وهو الحوضُ المثلّم. اللسان "دعثر" ٣٧٢/٥ .
وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٢٢/٨، وشرح الكافية الشافية ١١٨٦/٣، والمغنى، الشاهد ١٨٩، والهمع ١٢٥/٢، والدرر ١٥٨/٢، وشرح الأشموني ٦١/٣، وديوان طفيل بن عوف الغنوي ١٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٨ .

وقد يعاد غير حروف الجواب بدون ما اتصل به، وهو على أربع طبقات، أحسنها: أن يفصل بينهما بوقف، نحو:

٣٢٦- لا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّياً فما ... ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعْتَصِما(١)

ثم مع الاتصال فيما زاد على حرف واحد، نحو:

٣٢٧- ... حتى تراها وكَأَنَّ وكَأَنْ(٢) ...

---

(١) هذا البيت من الرجز، وقائله غير معروف، يقول: «لا يُنْسِكَ ما أصابك من الحزن على من فقدته أن تقتدى وتتعزّى بمن سبقوك، وقاسَوا ماقسيت فإن الموت لاملجأ منه، بل سيصير إليه كل حيّ.
والشاهد منه قوله: "فما ... ما" حيث أكد الشاعر "ما" الأولى بـ"ما" الثانية، ولم يفصل بينهما بفاصل، سوى الوقف بين شطرى البيت، وهذا كاف فى الفصل.
وينظر البيت في: الهمع ١/١٢٤، والخزانة ٤/١٢٠، وشرح الأشموني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦ .

(٢) هذا رجز مشطور، نسبه بعضهم إلى الأغلب العجلي، وبعضهم نسبه إلى خطام المجاشعي، يصف إبلا، وبعده قوله:
... أعناقُها مشدَّداتٌ بِقَرَنْ ...
القَرَنُ: الحَبْل، القاموس "قرن" ٤/٢٦٠ .
والراجز يصف إبلاً ارتحلها هو وأصحابه واستحثوها فأسرعت حتى إنه ليخيل لمن يراها أن أعناقها مشدودة إلى حَبْل واحد لتساويها واصطفافها.
والشاهد منه قوله: "وكأنَّ وكأنّ" فإنّ "وكأنّ" الثانية حرفان، هما الواو، وكأنّ، وكل منهما مؤكّد لمثله مفصول منه بلفظ الآخر.
وينظر في: شرح الكافية الشافية ٢/١١٨٧، وأوضح المسالك ٣/٣٤٢، والمساعد ٢/٣٩٩، والهمع ٢/١٢٥، والدرر ٢/١٦٠، والتصريح ٢/١٣٠، وشرح الأشموني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤ .

ثم مع الاتصال وأحدهما زائد على حرف واحد نحو:](١)

٣٢٨- فأصبحَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما بِهِ(٢) ... ...

مع أن فيه مغايرة للفظ، ثم مع الاتصال وكلاهما على حرف واحد، نحو:

٣٢٩- ... ... ولا لِلِمَا بهم أَبَداً دواء(٣)

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للأسود بن يعفر، وتمامه قوله:
... ... أصعَّدَ فى عُلْوِ الهَوَى أم تَصَوَّبَا
وضمير النسوة يعود إلى الغوانى المتقدم ذكرهنّ، وقوله: "أصعَّدَ" أي: أرتقى، و"صَوّبا" أي: نزل واستفل. ينظر اللسان "صعد" ٤/٢٣٨، و"صوب" ٢/٢٢ .
يصف الشاعر نفسه بعد أن أدركته الشيخوخة ووخطه الشيب وهدَّه الكِبَرُ أنه لم يعد باقيا على حاله الأولى، فلم يعد الغوانى يملن إليه ويسألنه عن آلامه، بل هجرته ولم يعبأنَ به مهما فعل.
والشاهد منه قوله: عن "بما" حيث أكد "عن" بـ"الباء" والحرف الأول مكون من حرفين، والثاني مكون من حرف واحد ولفظهما مختلف.
وينظر البيت في: معانى القرآن للفراء ٣/٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٨٨، والمغنى، الشاهد ٦٥٩، وأوضح المسالك ٣/٣٤٥، والتصريح ٢/١٣٠، والخزانة١١/١٤٢، وشرح الأشموني٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية٢٧

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لمسلم بن معْبَد الوالبي الأسدي، وصدره:
قوله: "فلا والله لايُلْفَى لما بى ... ... البيت.
والشاهد منه قوله: "لِلِمَا" حيث أكد الشاعر اللام توكيدا لفظيا فأعادها بلفظها ولم يفصل بينهمابفاصل وهذا في غايةالشذوذ،والقلة،وقد رُوي عجز هذا البيت:
... ... وما بهم من البَلْوَى دواء
وليس فيه شاهد على هذه الرواية.
تنظر في: الخزانة ٢/٣١٢، وقد سبق تخريج البيت.

ومضمرَ الرفعِ الذى قد انفصل   أكّدْ بـه كلَّ ضميرٍ اتّصل

قد سبق أن تأكيد غير المرفوع من الضمائر المتصلة بالمنفصل -لأجل تأكيده ببعض ألفاظ التوكيد- جائز لا واجب، ويؤكد بالمنفصل -أيضا- لإدارة العطف عليه، كما يأتي، وهو من قسم التوكيد اللفظي، وتؤكده بضمير الرفع المنفصل[1]، نحو: "مررتَ بى أنا" و"رأيتُك أنت" و"أكرمته هو" ولا يؤكد المجرور إلاّ بذلك.

وأمّا المنصوب فإذا قيل: "أكرمتك إيّاك" فهو بدل[2] عند البصريين، وتأكيد[3] عند الكوفيين والمصنف، أما الضمائر المنفصلة فإنما تعاد بألفاظها، نحو:

٣٣٠- فايّاك إيّاكَ المِراءَ فإنه   إلى الشّرِّ دَعّاءٌ، وللشّرِّ جالب[4]

---

(١) سقط من: ب "المنفصل".

(٢) قال ابن عقيل في توجيهه: «المطابقة ترجح جانب البدلية». المساعد ٢/ ٤٠٠ .
أي: تطابق الضميرين رفعا أو نصبا.

(٣) رجحه الأشموني وقال في توجيهه: «لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: "فعلت أنت" والمرفوع تأكيد بإجماع.أ.هـ شرحه للألفية ٣/ ٦٢ .
وينظر التسهيل ١٦٦، والتصريح ٢/ ١٢٨ .

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبدالرحمن القرشي، والمراءُ: الجدال.
وينظر البيت في: الكتاب ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، وابن يعيش ٢/ ٢٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٦، والتصريح ٢/ ١٢٨، والخزانة ٣/ ٦٣، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠، ومعجم شواهد العربية ٣٨.

العطف

يراد به في اللغة شيئان:[1] أحدهما: لَيُّ الشيء، والثاني: الالتفات إليه، ومن الأول: عَطْف الرِّحْلِ، ومن الثانى: عطف النساء على أولادهنّ، ومنه اشتق عطف البيان، إذ هو التفات إلى الأول بالتبيين، ومن الأول: اشتق عطف النسق، لأنه ليّ الثانى على الأول.

العطف إما ذو بيان أو نسق   والغرض الآن بيانُ ماسبق

فذو البيانِ تابعٌ شبهُ الصِّفه   حقيقةُ القصدِ به منكشفه

أي ينقسم العطف إلى عطف بيان، وعطف نسق، والغرض من هذا التبويب بيان أحكام السابق، وهو عطف البيان، وحدّه بأنّه التابع المشبه للصفة فى الكشف عن حقيقة متبوعه، فالتابع: جنس يشمل التوابع كلّها، وشبه الصفة: فصل مخرج لما سوى التوكيد، [وخرج التوكيد بالفصل الثانى، لأن التوكيد][2] مقوّ للمتبوع، لا كاشف لحقيقته.

فأَوْلِيَنْه من وِفاق الأولِ   مامِن وفاقِ الأولِ النعتُ وَلِي

فقد يكونان منكّريْنِ   كما يكونان معرّفَيْنْ

عطف البيان -في موافقته لمتبوعه- بمنزلة النعت الجاري على من هُوَلَه -في موافقته لمنعوته- فيجب موافقته له فى أربعة من عشرة، واحد من أنواع الإعراب الثلاثة[3] وواحد من الإفراد وضديه، وواحد من التنكير[4] وضده،

---

(١) ينظر اللسان "عطف" ١١/ ١٥٥ . (٢) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) سقط "الثلاثة" من: ب.

(٤) في كلتا النسختين "التذكير" وهو تحريف، وما أثبت هو الصواب.

وواحد من التأنيث وضده، وقد علم بذلك أنهما قد يتوافقان في التنكير[1]، كما ذهب إليه الكوفيون[2] وعليه حمل قوله: ﴿**من ماءٍ صديدٍ**﴾[3] وغيرهم يجعله بدلا[4]، أما تخالفهما فى التعريف والتنكير فممتنع[5] اتفاقا، ولذلك وهم الزمخشري في جعل: ﴿**مقام إبراهيم**﴾[6] عطف بيان لـ﴿**آيات بيّنات**﴾ وأكثر مايستعمل في الأعلام، نحو:

---

(١) في أ: "التذكير" وهو تحريف.

(٢) وذهب إليه -أيضا- بعض البصريين كالفارسي، وابن جنى، وجماعة من المتأخرين، كابن عصفور، والزمخشري، والناظم، وابنه، وابن هشام، وتابعهم الشارح. ينظر المفصل من خلال شرح ابن يعيش ٣/٧١، وشرح الجمل ١/٢٩٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٤، والتسهيل ص١٧١، وشرح ابن الناظم ص٥١٥، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨، والهمع ٢/١٢١، والتصريح ٢/١٣١، وشرح الأشموني ٣/٦٤.

وذهب جمهور البصريين إلى أن عطف البيان خاص بالمعارف، لأن المقصود منه الكشف والإيضاح، وذلك لايحصل للمجهول بمجهول مثله.

ينظر: المراجع السابقة.

(٣) من الآية ١٦، من سورة إبراهيم.

(٤) أي: بدل كل من كل، أو صفة.

(٥) في كلتا النسختين: "ممتنع".

(٦) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وينظر قول الزمخشري في: الكشاف ١/٤٤٧، والأخفش جعله مبتدأ وخبره محذوف.

وينظر: معانى القرآن له ١/٢١١، وقيل إن "مقام إبراهيم" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي مقام إبراهيم. ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩٥ .

٣٣١- أقسم بالله-أبوحفصٍ- عُمَر[1] ... ...

ولا يشترط كونه أوضح من متبوعه، خلافا للجرجاني.[2]

وصالحاً لبدليةٍ يُرَى — في غيرِ نحو: "يا غلامِ يَعْمُرا"

ونحوِ "بِشْرٍ" تابع "البكريّ" — وليس أنْ يُبدلَ بالمرضيّ

حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلا، إلاّ إذا امتنع وقوعه في محل الأول، وذلك في موضعين، أحدهما: أن يكون المتبوع واقعا بعد حرف النداء، والتابع لا يصح وقوعه بعده، نحو: «يا أخانا الحارث» أو يصح وقوعه بعده لكن يتغير إعرابه، نحو: «يا أخانا زيدا» فإن الحارث لا يصلح لمباشرة النداء[3]، [و"زيد" وإن صَلَحَ لمباشرة حرف النداء][4] فإنه يبنى على الضم. والواقع أنه يتبع منصوبا، وإلى هذا القسم أشار المصنف بنحو: «ياغلامِ[5]

---

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لبعض الأعراب. تنظر قصته في شرح الكافية١/٣٤٣ . والشاهد منه قوله: "أبو حفص عمر" فإن عمر عطف بيان على قوله: "أبوحفص" وهو علم. وينظر شرح ابن يعيش ٣/٧١، وشرح الكافية ١/٣٣٨، ٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٧، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٩، والتصريح ٢/١٢١، وشرح الأشموني ١/١٣٩، ومعجم شواهد العربية ٤٧٠ .

(٢) ينظر اشتراطه ذلك فى: المقتصد ٢/٩٢٧.

(٣) لكونه محلى بـ"أل" وما كان كذلك لا يباشره حرف النداء، سوى لفظ الجلالة "الله".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) ضَبْطُ "غلام" بضم الميم، فيما اطلعت عليه من نسخ الألفية وشروحها على أنه مفرد، وضبطه هنا بكسرها، على أنه مضاف.

يَعْمُرا» فإن "غلام" منادى مضاف إلى "ياء المتكلم" وحذفت وأبقيت الكسرة دليلا عليها، ومحله النصب، وتابعه علم مفرد لو باشره حرف النداء بني على الضم، وقوله:

٣٣٢-فيا أخوينا-عبدَشمسٍ ونوفلا[1] ... ...

يتعين عطف البيان في الثاني دون الأول.[2]

الثاني: أن يضاف إلى المتبوع ما لا يصح إضافته إلى التابع، كقوله:

٣٣٣- أنا ابنُ التّاركِ البكريِّ بِشرٍ   عليه الطيرُ ترقُبُه وقوعا[3]

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب بن عبدالمطلب، -أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- ﷺ وتمامه قوله:

... ... أعيذ كما بالله أن تحدثا حربا

ويروى: «فيا أخوينا».

والشاهد منه قوله: «عبدَ شمسٍ ونوفلا» فإنه يتعين فيهما أن يكونا عطف بيان، وتَعيُّن ذلك في: "عبدشمس" لا لذاته، وإنما لكونه قد عطف عليه بالنصب ما حقه أن يبنى على الضم لو كان بدلا -لعلميته وإفراده- فلما كان المعطوف كذلك، وكان حكم المتعاطفين واحدا، علم تعينهما لعطف البيان.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وشرح ابن الناظم ٥١٧، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، والتصريح ١٣٢/٢، والهمع ١٢١/٢، والدرر ١٥٣/٢، وشرح الأشموني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧.

(٢) مراده أن "عبدشمس" مركب إضافي لا يتعين كونه عطف بيان لولا أنه عطف عليه بالنصب ما حقه البناء على الضم لو كان بدلا، لأن البدل في نية تكرير العامل، فلولا ذلك المعطوف لكان "عبدشمس" بدلا وقد تقدم تقريره.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للمرّار سعيد بن نضلة الفقعسي الأسدي، ==

لا يصح أن تجعل فيه "بشر" بدلا من "البكري" لعدم صحة إضافة "التّارك" إليه؛ والفراء[1] يجيز فيه[2] البدلية، لإجازته «مررت بالضارب زيدٍ»

(=) وقوله: "البكريّ" أي: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهي قبيلة مشهورة، والشاعر يفخر بأنه بطل من نسل أبطال، فيقول: إنه ابن الرجل الذى ترك بشرا بن عمرو البكري مجدلا بحيث تنتظر الطيور خروج روحه، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق.

والشاهد من البيت قوله: «البكريّ بشر»: حيث يتعين في: "بشر" أن يكون عطف بيان، ولا يصح كونه بدلا، لأن البدلية تستلزم صحة إضافة "التارك" إلى "بشر" فيرتكب -حينئذ- إضافة المقترن بـ"أل" إلى المجرد منها أو من الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره، وهذا غير جائز، إلاّ ما رُوي عن الفراء من تجويزه إضافة الوصف المحلى بأل إلى العَلَم، وهذا غير مقبول، وينظر البيت في: الكتاب ١٨٢/١، والأصول ١٣٥/١، والمقرب ٢٤٨/١، والتبصرة ١٨٤/١، وشرح الجمل ٢٩٦/١، وشرح الكافية ٣٣٨/١، وشرح ابن يعيش ٧٢/٣، وشرح ابن الناظم ٥١٨، والخزانة ٢٨٤/٤، والمساعد ٤٢٥/٢، وأوضح المسالك ٣٥١/٣، والتصريح ١٣٣/٢، والشذور ص٥١٧، والهمع ١٢٢/٢، والدرر ١٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٣، وشرح الأشموني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٤.

(١) ما ذكره الشارح من تجويز الفراء البدلية في "بشر" في الشاهد السابق، لم أعثر عليه في معانيه، ولكن نسبه إليه ابن هشام في أوضحه ٣٥٣/٣، وتبعه خالد الأزهري فى التصريح ١٣٣/٢، والأشموني في شرح الألفية ٦٥/٣.

(٢) سقط "فيه من: أ.

وليس ذلك بمرضي[1] عند المصنّف.[2]

عطف النّسق

تـالٍ بحرفٍ مُتبِعٍ "عطفُ النّسق" كاخصص بـودٍّ وثناء مَن صَدَق

هذا حدّ للمعطوف عطف النسق، بأنه "التالي" أي: التابع: وذلك جنس يشمل جميع التوابع، وكونه بحرف متبع: فصل يخرج ما عداه من التوابع، ثم العطف تارة الإتباع فيه مطلقا، أي: في اللفظ والمعنى، وتارة يكون في اللفظ خاصة.

فالعطف مطلقا بـ"واوٍ" ثم فا حتى،أمْ،اوكـ"فيك صِدْقٌ ووفا"

هذه الأحرف الستة[3] هي المتبعة في اللفظ والمعنى، وإلى ذلك أشار

---

(١) قال ابن الناظم -عند قول ابن مالك-: «وليس أن يبدل بالمرضي»- وقوله: وليس .... الخ، تعريض لمذهب الفراء في هذه المسألة. ينظر: الشرح ٥١٨.

(٢) وقول الشارح: «عند المصنف» ليس له مفهوم مخالفة، بمعنى أنه لايدل على منع ذلك عند المصنّف، وعلى جوازه عند غيره، لأن الجمهور يمنعون ذلك أيضا، وغاية ما يدل عليه: موافقة المصنف للجمهور في ذلك.

(٣) وقع الخلاف في حرفين من هذه الستة وهما: "حتىّ" و"أم" أما "حتىّ" فلم يعدها الكوفيون من حروف العطف، وأعربوا ما بعدها بإضمار فعل.
ينظر"حتى" في: الكتاب ٩٦/١-٩٧، والمقتضب ٣٩/٢، والأصول ٥٩/١، وشرح ابن يعيش٩٦/٨-٩٧ .وينظر الخلاف فيها في:رصف المباني٢٥٨،والجنى الداني٥٠٠-٥٠١،والمغني ص١٣٧،والتصريح١٣٤/٢، وشرح الأشموني٦٨/٣.
وأما "أم" فذهب أبو عبيدة -معمر بن المثنىّ البصري- إلى أنها بمعنى الهمزة، فهي -عنده- استفهام، ونَفَى المغاربة دلالتها على العطف، وقال ابن كيسان: إن أصلها "أو" والميم بدل من الواو.
ينظر: شرح ابن يعيش ٩٧/٨، والجنى الداني ٢٢٥-٢٢٦، والمغني ٤٥، والهمع ١٣٢/٢.

المصنف بالإطلاق، وينبغي[1] أن يستثنى من ذلك "أم المنقطعة" فإنها للإضراب، و"أو" إذا استعملت للإضراب، -كما يأتي- فإن التشريك فيهما -إذاً- إنما هو في اللفظ دون المعنى.

وأَتْبَعَتْ لفظاً فَحَسْبُ "بَلْ" و"لا" "لكن" كـلم يَبْدُ امرؤٌ لكنْ طَلَا

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتباع بها في اللفظ دون المعنى، إذ[2] هي في المعنى منقسمة إلى ما يثبت لما بعدها ما نُفي عما قبلها، كـ"بل" و"لكنْ"[3] وإلى[4] عكس ذلك، كـ"لا" ومثلها "ليس" على قول

---

(١) قال الأشموني معتذرا عن المصنف في ذلك: «وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل» وزاد الصبان: «ولأن إطلاقه مقيَّد بما يأتي في كلامه -أي الناظم- فلا اعتراض».
ينظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٦٨/٣.

(٢) في ب: "وهي" موضع "إذ هي".

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى أن "لكنْ" من حروف العطف، ثم اختلفوا في حكم اقترانها بالواو على ثلاثة أقوال: اشتراط سبقها بالواو، والواو زائدة، وعكسه، وهو اشتراط خلوها منها، والتخيير في الإتيان بالواو، فالأول منسوب إلى سيبويه، والثاني إلى الفارسي، والثالث إلى ابن كيسان.
ينظر في ذلك: ٤٣٥/١-٤٤٠، والإيضاح من خلال المقتصد ٩٤٧/٢، والتسهيل ١٧٤، ورصف المباني ٣٤٥، والجنى الداني ٥٣٣-٥٣٤، والمغني ٣٢٤، والتصريح ١٣٥/٢.
وذهب يونس إلى أنّ "لكنّ" ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد، ووافقه ابن مالك في التسهيل ١٧٤.
ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سقط قوله: "وإلى" من: أ.

من[1] عدها عاطفة.

فاعطف بـ"واوٍ" لاحقا أو سابقا — في الحكم– أو مصاحبا مُوافقا

الواو لمطلق[2] الجمع، لا تقتضي ترتيبا، ولا معيّة، بل يكون متبوعها لاحقا لتابعه[3]، أي: متأخرا عنه فى الحكم المنسوب إليهما، وهو الأكثر[4]، نحو: **﴿وما وصينا به إبراهيمَ وموسى وعيسى﴾**[5] وقد يكون سابقا له[6] في الحكم، وهو الأقلّ، نحو: **﴿كذلك يُوحِي إليك وإلى الذين من قبلك﴾**[7] ويكون مصاحبا، والحمل عليه عند عدم الدليل أرجح، نحو:

---

(١) والمراد بقوله: «مَن عدَّها عاطفة» هو الكوفيون، وقيل البغداديون، اختلف النقل في ذلك.
ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٣، وشرح ابن الناظم ٥٢٠، والمغنى ٣٢٧، والهمع ٢/١٣٨، والدرر ٢/١٩٠.

(٢) هذا ما عليه جمهور النحويين، ونقل عن بعض الكوفيين إفادتها الترتيب، ونسب ذلك إلى قطرب، والرّبعي، وهشام الضرير، وغيرهم، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: «وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول، لكنه مقول» ٣/١٢٠٦.
تنظر المسألة في: الكتاب ١/٤٣٨، والتسهيل ١٧٤، وشرح الكافية ٢/٣٦٣-٣٦٤، والجنى الداني ١٨٨، والمغنى ٢/٣٩٢، والهمع ٢/١٢٩.

(٣) هكذا في النسختين، ومعنى قوله: "متبوعها" أي: الذى أتبعته، وقوله: "لتابعه": أي: للذى جعله تابعا.

(٤) قوله: "وهو الأكثر" وقوله فيما بعد "وهو الأقل" وقوله بعده: «والحمل عليه عند عدم الدليل، أرجح»، اقتفى فيه ابن مالك، فهو الذى جعلها على هذه الرتب الثلاث. ينظر: التسهيل ١٧٤.

(٥) من الآية ١٣، من سورة الشورى.

(٦) سقط "له" من: ب.

(٧) من الآية ٣، من سورة الشورى.

﴿فخسفنا به وبداره الأرض﴾.[1]

واخصصْ بها عطفَ الذى لايُغنى — متبوعُهُ، كاصطَفَّ هذا وابنى

لترجُّحِ معنى المصاحبة فى الواو اختصت بعطف مالا يستغنى بمتبوعه عنه، كالفرد الذى أُسند إليه فعل يلزم فاعله التعدد، كـ«اصطفّ زيد وابنى» ومثله: «اختصم زيد وعمرو» ولا يصح العطف فى ذلك ونحوه بغير الواو.

و"الفاءُ" للترتيبِ باتّصالِ — و"ثُمَّ" للترتيب بانفصال

يشترك "الفاء" و"ثُم" في الدلالة على الترتيب، إلاّ أن ترتيب الفاء يكون[2] معه اتّصال، وهو المعبّر عنه بالتعقيب، وترتيب "ثُمّ" يكون معه انفصال وهو المعبّر عنه بالمُهْلَة، نحو: **﴿أماته فأقبرَه، ثم إذا شاء أنشره﴾**[3] ولا يرد على الترتيب فيهما نحو: **﴿أهلكناها فجاءها بأسنا﴾**[4] ونحو: **﴿ولقد خلقناكم ثم صوّرناكم﴾**[5] لأن المراد بالأول: أردنا إهلاكَها، وبالثاني: خلقنا أصْلَكم، وهو آدم، ولا على التعقيب والترتيب تعاقبهما في نحو: **﴿ثمّ خلقنا النُّطفة عَلَقَةً، فخلقنا العَلَقة مُضْغَة﴾**[6] مع قوله: **﴿فإنّا خلقناكم من تراب ثمّ من نطفة ثم من علقة ثم من مُضْغَة﴾**[7] لأن العطف بالفاء تعقيب

---

(١) من الآية ٨١، من سورة القصص. (٢) سقط "يكون" من: ب.

(٣) من الآية ٢١، والآية ٢٢، من سورة عبس، ووجه الاستشهاد بالآيتين أنه عطف "أقبره" على "أماته" بالفاء لأن الإقبار يكون عقب الموت مباشرة، وعطف "أنْشَرَه" على "أماته" بثّم لأن الإنشار لا يكون بعد الموت والإقبار مباشرة، وإنما تمضى فترة الحياة البرزخية وبعدها يكون البعث والنشور، فناسب أن يُعطف بثُمّ.

(٤) من الآية ٤، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ١١، من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ١٤، من سورة المؤمنون. (٧) من الآية ٥، من سورة الحج.

لآخر الطّور[1]، والعطف بـ"ثمّ" التفات إلى أول الطور.[2]

واخصُصْ بـ"فاءِ"عطفَ ماليس صِلَه   علـى الـذى استقرّ أنـه الصّلـه

تختص "الفاء" بأنها تعطف على صلة الموصول ما[3] لا يصح جعله صلة، لخلوّه من[4] العائد، نحو: «الذى يطير -فيغضب زيد- [الذّباب» والذى -يقوم أخوك- فيغضب زيد][5] ولا يختص ذلك بالعطف على الصلة، بل يجيء مثله في العطف على كلّ[6] جملة افتقرت إلى رابط، كالخبر، والحال، والصفة، نحو: ﴿**ألم تر أنّ الله أنزل من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً**﴾[7] ونحو: «جاء زيد يضحك فيغضب أخوك» و «مررت برجل يضحك فيغضب زيد».

بعضاً بـ"حتّى"اعطف على كلٍّ ولا   يكـون إلاّ غايـةَ الـذي تَـلا

لا يعطف بـ"حتّى" إلاّ ما كان بعضا مما قبلها، نحو: «قدم الجيش حتى أمراؤهم» أو كبعضه، نحو: «وصل الأمراء حتى ثِقْلُهم»[8]، ويمتحن ذلك بصحة استثنائه مما قبلها بإلاّ، ولا يكون إلاّ غاية لما قبله، إما في القوة، وإمّا في الضّعف، نحو: قوله:

---

(١) في ب: "الطول".

(٢) في: ب "الطول" أيضا، ولعلهما وقعا تحريفا.

(٣) سقط: "ما" من: أ. (٤) في أ: "عن" موضع "من".

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) سقط "كلّ" من: ب.

(٧) من الآية ٦٣، من سورة الحج، وقد جيء بالفاء -فيها- لربط جملة "فتصبح" المعطوفة على خبر "أنّ" وهو جملة "أنزل" باسم "أنّ".

(٨) ثقل الأمراء ما يتبعهم من خدم وحشم ونحوه.

٣٣٤- قَهَرْناكم حتّى الكماةَ فإنكم   لتخشوننا حتّى بَنينا الأصاغِرا[1]

وأَمْ بها اعطفْ إثْرَ همزِ التّسويه   أو همـزةٍ عـن لفـظ أيٍّ مغنيـه

وربما أُسْقِطَـتِ الهمـزةُ إنْ   كـان خَفـا المعنـىَ بحذفِـها أُمِنْ

---

(١) هذا البيت من الطويل، ولم يعز لقائل معين، والكماة: جمع: كَمِيّ، وهو: الشجاع أو لابس السلاح. ينظر: اللسان "كمي" ٢٠/٩٧.

والشاهد منه قوله: «قهرناكم حتّى الكماة»، فإنه تدّرج في القوة من غير الكماة وانتهاء إليهم، وقوله: «حتى بنينا الأصاغرا» فإنه تنزّلٌ في الضّعف من خشيتهم حتى خشية الأبناء الأصاغر منهم، ففى هذا الشاهد اجتمع الأمران: الغاية في القوة، والغاية في الضعف، وقد اختلفت الروايات في بعض كلمات البيت، فيروى: "قتلناكم" موضع "قهرناكم" في النسخة: أ.

ويروى: ... فأنتم... تهابوننا. ويروى: ... فكلكم... يحاذرنا.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٠، والمغنى، الشاهد ٢٠٦، والمساعد ٢/٤٥٢، والهمع ٢/١٣٦، والدرر ٢/١٨٨، وشرح الأشموني ٣/٧٤، ومعجم شواهد العربية ١٤١، وذكر النحاة من شروطها -زيادة على ما ذكره الشارح- ثلاثة أمور: الأول: أن يكون المعطوف بها ظاهرا، لا مضمرا، ذكره ابنُ هشام الخضراوي، قال ابن هشام في المغنى -بعد أن ذكره للخضراوي- ولم أقف عليه لغيره ١/١٣٥.

الثاني: أن يكون مفردا لا جملة، وهذا يؤخذ من كلام الناظم، لأنه لابد أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه، وهذا لا يأتى إلاّ في المفردات، وخالف فيه البطليوسي، نبّه عليه الأشموني ٣/٧٤.

الثالث: أن يكون ما بعدها شريكا في العامل، فلا يجوز «صُمْتُ الأيامَ حتى يوم الفطر» ذكره في التصريح ٢/١٤٢.

تنقسم "أم" إلى متصلة وإلى منقطعة[١]، وبَدَأَ بالكلام على المتصلة، وتعرف بوقوعها بعد همزة التسوية، أو همزة بمعنى "أيّ" في أنه يطلب بها وبـ"أم" التعيين، إلاّ أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تعطف إلاّ الجمل، وأكثر ما تكون فعلية، نحو: ﴿**سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾[٢] وقد تكون اسمية كقوله:

٣٣٥- ولستُ أُبالي بعدَ فَقْدِيَ مالكا ... أَموتِيَ ناءٍ أَمْ هوالآنَ واقعُ[٣]

وتكون متغايرة، نحو: ﴿**أَدَعَوْتُموهم أم أنتم صامتون**﴾[٤] وأما الواقعة بعد همزة بمعنى "أيّ" فأكثر ما يعطف بها المفردات، ويكون المسئول عنه متأخرًا عن المتعاطفين، نحو: ﴿**وإنْ أدْرِي أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون**﴾[٥] أو متوسطا بينهما، نحو: ﴿**أأنتم أشدّ خلْقًا أم السماءُ بناها**﴾[٦] وقد يعطف بها

(١) في أ: "منفصلة" موضع "منقطعة".

(٢) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية ١٠، من سورة يس.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: «أموتي ناء أم هو.. واقع»، حيث وقعت "أم" بين جملتين اسميتين كل منهما مكونة من مبتدأ وخبر، وقد عطفت "أم" الجملة الثانية على الأولى.
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣، وشرح ابن الناظم ٥٢٨، والمغنى، الشاهد ٥٦، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣، والهمع ١٣٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والتصريح ١٤٢/٢، وشرح الأشموني ٧٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٤) من الآية ١٩٣، من سورة الأعراف، وقد وقعت "أم" بين جملتين: الأولى منهما فعلية، والثانية اسمية.

(٥) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٦) الآية ٢٧، من سورة النازعات.

وقد يعطف بها الجمل، نحو:

٣٣٦- ... ... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنى حُلُمُ[١]

وقد تحذف الهمزة إذا أمن خفاء المعنى بحذفها، فمنه في همزة التسوية: قراءة بعضهم: ﴿**أَنْذَرْتَهم**﴾[٢] على الإخبار، ومنه في الأخرى قوله:

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لزياد بن حمل، ويقال: زياد بن منقذ العدوي التميمي، وصدره مع بيت سابق عليه قوله:
زارت رقيّةُ شُعْثا بعدما هجعوا ... لدى نواحلٍ في أرساغها الخدم
فقمت للطّيف مرتاعا فأرقنى ... ... البيت.
وقد نسبه في الخزانة إلى المرّار العدوي.
وقوله: "رقيّة" روي "رويقة" وروي "للزّور" بدل "الطّيْف".
وقوله: "الخدم" هو السَّيْر الغليظ المحكم يشدّ في رسغ البعير.
ينظر: اللسان "خدم" ٥٧/١٥، و"الطّيف" هو الخيال وهو ما تشّبه للإنسان في اليقظة والحلم من صورة. اللسان "طيف" ١٣٢/١١، يقول: زار خيال رقية قوما شعثا بعد ما ناموا عند إبلٍ ضوامر قد شُدّتْ في أرساغها القُيود.
والشاهد من البيت قوله: «أهيْ سرت أم عادنى حُلُمُ» حيث وقعت أم المعادلة بين جملتين فعليتين، فإن قوله: "هي" فاعل لفعل مقدر على الأرجح.
ينظر البيت في: الخصائص ٣٠٥/١، وشرح ابن يعيش ١٣٩/٧، وشرح ابن الناظم ٥٢٩، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣، والمغنى، الشاهد ٥٧، والهمع ٦١/١، والدرر ٣٧/١، ١٧٥/٢، والتصريح ١٤٣/٢، والخزانة ٢٤٥/٥، وشرح الأشموني ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(٢) من الآيتين ٦، ١٠، من سورتي البقرة ويس على الترتيب، وهذه قراءة ابن محيصن والزهري، وقد حذفت همزة التسوية فيهما تخفيفا والقراءة من الشواذ.
ينظر: المحتسب ٥٠/١، ٢٠٥/٢، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١٤/١.

٣٣٧-لعمرُكَ ما أدري وإن كنتُ داريا   شعيثُ ابنُ سَهْمٍ أمْ شعيثُ ابنُ مِنْقَرِ[1]

وبانقطاعٍ وبمعنى "بل" وَفَتْ   إنْ تكُ مما قُيِّدتْ به خَلَتْ

إذا خلت "أم" من القيد المذكور في المتصلة، وهو كونها واقعة بين همزة ملفوظ بها أو مقدرة، دالة على ما ذكر فهي المنقطعة، ويكون معناها الإضراب، كمعنى "بل"، ولا يطرد قول من[2] جعلها مقدرة بـ"بل والهمزة"

(١) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى الأسود بن يعفر التميمي، وبعض المراجع تنسبه إلى اللعين المنقري.

وقوله: "شعيث" هو حي من تميم، ثم من بني منقر، و"سهم" حيّ من قيس، والشاعر يهجو هذه القبيلة، فيقول إنها لم تستقر على أب، لأن بعضهم يعزوها إلى منقر، وبعضهم يعزوها إلى سهم، فيقول: «لا أدري أي النسبتين هي الصحيحة، و"شعيث" في الموضعين مبتدأ، و"ابن" خبره، ولهذا تثبت ألفه».

والشاهد من البيت: وقوع "أم" المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين. ينظر البيت في: الكتاب ٣/١٧٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والمحتسب ١/٥٠، ٢/٢٠٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢١٣، وشرح ابن الناظم ٢٥٩، وأوضح المسالك ٣/٣٧٢، والمغني، الشاهد ٥٨، والهمع ٢/١٣٢، والدرر ٢/١٧٥، والتصريح ٢/١٤٣، والخزانة ١١/١٢٢، وشرح الأشموني ٣/٧٧، ومعجم شواهد العربية ١٧٥.

(٢) المراد بقوله: "من جعلها..." هم البصريون، فإنهم يلزمون "أم" المنقطعة معنى الإضراب والاستفهام معا، وأما الكوفيون فيرون أنها قد تتمحض للإضراب، نقله عنهم ابن الشجري. ينظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٣٥.

وقال الدماميني: إن البلديين متفقان على أن "أم" تأتي للإضراب المجرد، وإنما الخلاف في تسميتهم لها حينئذ منقطعة، فالكوفيون يسمونها منقطعة، والبصريون لا يسمونها متصلة ولا منقطعة، فالخلاف بينهما لفظي، نقلة الصبان في حاشيته على الأشموني ٣/٨٠.

لأنها وان اقتضت الاستفهام في أكثر محالها، نحو: **﴿أم خُلِقُوا من غير شيء؟ أم هم الخالقون﴾**[1] إلى آخرها، فلا يصح حملها عليه في نحو: **﴿أم هل تستوى الظّلمات والنّور﴾**[2] ولا في نحو:

٣٣٨-فليت سُلَيمى في الممات ضجيعتي   هنالك أم في جنّةٍ أم جهنّم[3]

إذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، والبيت لا معنى للاستفهام فيه.

خيِّرْ، أَبِحْ، قسِّمْ بأو، وأَبْهِمِ   واشكُكْ، وإضرابٌ بها-أيضا-نُمى

ذكر لـ"أو" ستة[4] معان.

الأول: التخيير، نحو: **﴿ففديةٌ من صيامٍ أو صدقةٍ أو نُسُكٍ﴾**.[5]

الثاني: الإباحة، نحو: **﴿ولا يُبدين زينتهُنّ إلاّ لبعولتهنّ أو آبائهن أو آباء بعولتهنّ﴾**.[6] الآية، ولا يكونان إلاّ بعد طلب ملفوظ به أو مقدر،

(١) الآية ٣٥، من سورة الطور.   (٢) من الآية ١٦، من سورة الرعد.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن "أم" فيه تمحضت للإضراب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٩، وأوضح المسالك ٣/٣٧٦، والتصريح ٢/١٤٤، وشرح الأشموني ٣/٨٠، وملحقات ديوان الشاعر، وروايته في الديوان:

... ... لدَى الجنةِ الخضراءَ أو في جهنم

ينظر: ص٥٠١، وعلى هذا لا شاهد فيه، ينظر معجم شواهد العربية ٣٦٢.

(٤) قال ابن هشام في المغني ٦٤: "أو" حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثنى عشر، ثم ذكرها.

(٥) من الآية ١٩٦، من سورة البقرة.   (٦) من الآية ٣١، من سورة النور.

كالمثالين، والفرق بين التخيير والإباحة: أن المخير: فيه مطلوب بعض أفراده، والمباح: مأذون في جميعه.

الثالث: التقسيم[1]، نحو: ﴿فجاءَها بأسُنا بياتا أو هم قائلون﴾.[2]

الرابع: الإبهام، نحو: ﴿وإنّا أو إيّاكم لعلَى هدًى أو في ضلال مبين﴾.[3]

الخامس: الشّك[4]، نحو: ﴿لبثتُ يوما أو بعض يوم﴾.[5]

السادس: الإضراب[6]، نحو:

---

(١) التقسيم: هو تفريق الكلّي إلى جزئياته، وقد عبّر عنه ابن مالك في التسهيل ١٧٦ بالتفريق، وعبّر عنه ابن هشام بالتفصيل في أوضحه ٣/٣٧٨.

(٢) من الآية ٤، من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٢٤، من سورة سبأ.

(٤) الفرق بين الإبهام والشك هو أن المتكلم -في الإبهام- عالم بالحكم، وإنما قصد إلى الإبهام على السامع قصدا، بخلافه في الشك.

(٥) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.

(٦) الإضراب بـ"أو" مختلف فيه بين النحاة فسيبويه يجيزه بشرطين، الأول: تقدم نفي أو نهي، والثاني: إعادة العامل، الكتاب ٣/١٨٨، والبصريون يمنعونه، وقد أجازه الكوفيون، ونسب ذلك أيضا إلى الفارسي -ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه- كما قال به ابن جنى وابن برهان، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٦٧، من كتابه الإنصاف. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٢، والخصائص ٢/٤٥٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١٢٢٠-١٢٢١، والمغنى ٦٧، وأوضح المسالك ٣/٣٧٨، والتصريح ٢/١٤٥-١٤٦، وشرح الأشموني ٣/٨١.

٣٣٩- ...		...		...		وصورتها،أوأنتِ في العَين أمْلَح[1]

**وربما عاقبتِ الواوَ إذا		لم يُلْفِ ذو النّطق لِلَبْسٍ مَنْفَذا**

من معاني "أو" وقوعها موقع الواو[2] الدالة على الجمع، كقوله:

٣٤٠-حتىّ خَضَبْتُ بماتحدَّرَمن دَمِى		أكنافَ سرجي أو عنانَ لِجَامى[3]

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة، وصدره:

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمس في رَوْنق الضُّحَى		...		...		...

والشاهد منه قوله: "أو أنتِ أملح" فالكوفيون يفسرون "أو" -فيه- بأنها بمعنى "بل" والبصريون يجعلون "أو" -فيه- للشك، قالوا: لأن مذهب الشعراء أن يُخرجوا كلامهم على صورة الشك وإن لم يكن هناك شك، الإنصاف ٢/٤١٨.

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/٧٢، والخصائص ٢/٤٥٨، وشرح الكافية ٢/٣٦٩، وشرح الجمل ١/٢٣٥، والخزانة ١١/٦٥ وما بعدها، ومعجم شواهد العربية ٨٢.

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش، والجرمي، وبعض الكوفيين، وذهب ابن مالك في التسهيل ١٧٦، إلى أن "أو" تعاقب الواو في الإباحة كثيرا، وفي عطف المصاحب قليلا، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٦٧، من كتاب الإنصاف، وذكر فيها مستند كل قول. ينظر -أيضا- شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/٣٧٩، والمساعد ٢/٤٥٩، والتصريح ٢/١٤٦.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لقطريّ بن الفجاءة الخارجيّ، ويقال: إن "قطريّ" نسبة إلى موضع بين البحرين وعمان، واسمه: جعونة بن مازن، ذكره في حواشي المساعد ٢/٤٥٨.

والشاهد منه قوله: "أو عنان لجامى" فإن "أو" بمعنى الواو.

ينظر البيت في: المساعد ٢/٤٥٨، وشرح ديوان الحماسة ص١٣٦.

[وعليه حمل قوله تعالى: ﴿أوِ الحَوَايا[1]، أو ما اختلط بعظْم﴾[2][3]].

ومثل أو في القصد "إمّا" الثانية　　　في نحو: إمّا ذي وإمّا النائية

"إمّا الثانية" في نحو: قولك: «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» و«اضربْ إمّا زيداً وإما عمرا» مثل "أو" في الدلالة على الشك في الأول، وعلى التخيير في الثاني، وعدها الأكثرون من حروف العطف[4]، كالمصنف[5] والفارسيّ[6] يقول: والعطف[7] بالواو لملازمتها إياها، وأما تجردها عنها في قوله:

(١) الحوايا: جمع حاوياء، وحاوية، وهي ما تَحَوَّى من البطن فاجتمع واستدار، وهي بنات اللَّبن -أي الأمعاء الدقيقة- والمباعر -أي مكان اجتماع البعر-. ينظر: اللسان "حوى" ٢٢٨/١٨.

(٢) من الآية ١٤٦، من سورة الأنعام.　(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) نعم قال به فريق من النحويين، جعلهم الشارح هنا الأكثرين، وقال ابن عصفور: إن أكثر النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها مع حروف العطف لمصاحبتها لها. ينظر: شرح الجمل له ٢٢٣/١.

(٥) جَعْلُ الشارح المصنّف مِمَّن عدّها من حروف العطف وَهَمٌ منه -رحمه الله- فإنّ عبارة المصنف في التسهيل، وشرح الكافية للشافية صريحة في موافقته ابن كيسان والفارسي فيما ذهبا إليه من أنّ العاطف إنما هو الواو التى قبلها، وهي جائية لمعنى من المعانى المفادة بـ"أو"، فقد قال المصنف: وبقولهما. أقول في ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، والتسهيل ١٧٤.

(٦) ينظر قوله في: الإيضاح من خلال المقتصد ٩٤٣/٢، وقد تابعه عليه الجرجاني، والرضي، وغيرهما. ينظر: شرح الكافية ٣٧٣/٢.

(٧) في أ: "العطف" بدون الواو.

٣٤١- ياليتما أمُّنا شالتْ نعامتُها　　　أيما إلى جنّةٍ أيْما إلى نارِ[1]

فشاذٌ عنده، كما أبدلت الياء من ميمها الأولى شذوذا، وفتح همزتها لغة تميم، وبه روي البيت المذكور.

وأوْلِ "لَكِنْ" نفياً او نَهْياً و"لا"　　　نداءً او أمرا أو اثباتا تلا

لما فرغ من الكلام على أحكام الحروف المُتْبِعَة لفظا ومعنى، أخذ فى الكلام على القسم الثاني، وهو ما يُتْبِع فى اللفظ خاصة، فمنه "لكنْ" ولا يعطف بها إلاّ بعد النفي، أو النهي[2]، نحو: «ما قام زيد لكنْ عمروٌ»

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لسعد بن قُرط -أحد بني جذيمة- وقد خطّأوا مَنْ نسبه إلى الأحوص.
والبيت من أبيات يهجو بها الشاعر أُمَّه -وكان لها عاقّا- وقوله: "شالت" أي: ارتفعت، و"النّعامة" -في البيت- باطن القَدَم، يريد موتها، لأن من هلك ارتفعت رجلاه.
ينظر: اللسان "شول" ٤٠٠/١٣.
والشاهد من البيت مجيء "إمّا الثانية" الدالة على التقسيم غير مسبوقة بالواو، وأيما أصلها إمّا -بالكسر- لكن كثر استعمال "أيما" بالفتح.
ينظر البيت في: المحتسب ٢٨٤/١، وشرح ابن يعيش ٧٥/٦، وشرح الكافية ٣٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣، والمغني، الشاهد ٨٩، وأوضح المسالك ٣٨٢/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والقاموس "أمّ" ٧٨/٤، والهمع ١٣٥/٢، والدرر ١٨٢/٢، والتصريح ١٤٦/٢، والخزانة ٨٦/١١-٨٨، وشرح الأشموني ٨٤/٣، ومعجم شواهد العربية ١٨١.

(٢) هذا عند البصريين، وقد تقدم بيان آراء النحويين في "لكن" فى ص٥٢١ تعليق (٣).

و«لا تضرب زيدا لكنْ عمرا» فلو لم يتقدمها نفي كانت ابتدائية، ولزم وقوع الجملة بعدها، نحو: «قام زيد لكنْ عمرو لم يقم»، ومن شرط كونها للعطف أن تكون غير[1] مسبوقة بالواو وأن يقع بعدها المفرد، كما مثّل، فإن تقدمتها الواو نحو: **﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسولَ الله﴾**[2] أو دخلت الجملة، نحو[3]: **﴿لكنِ اللّهُ يشهدُ بما أنزل إليك﴾**[4] فهي حرف ابتداء، والواو قبلها[5] استئناف، وعلى هذا فـ«رسول الله» منصوب، لأنه خبرُ كان محذوفةً، لا عطفا على ما قبله بالواو، لأن الواو لا يعطف بها المختلفان في الإثبات والنفي، ومنه "لا" ولا تكون عاطفة إلاّ إذا تقدمها نداء،[6]

نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمي»، أو أمر، نحو: «اضرب زيدا لا عمرا» أو خبر مثبت[7]، كـ«جاء زيد لا عمرو».

---

(١) سقط "غير" من: ب. (٢) من الآية ٤٠، من سورة الأحزاب.

(٣) سقط "نحو" من: ب. (٤) من الآية ١٦٦، من سورة النساء.

(٥) في أ: "بعدها" وهو سهو من الناسخ.

(٦) خالف ابن سعدان الكوفي في جواز سبق "لا" بالنداء، وزعم أنه ليس من كلام العرب، وهو مردود بقول سيبويه: وتقول: «... ويا زيد لا عمرو».
ينظر: الكتاب ١٨٦/٢. ينظر: خلاف ابن سعدان في مراجع التعليق (١) الآتي.

(٧) ترك الشارح بعض شروط "لا" العاطفة، فمن شروطها: إفراد معطوفها وأن لا يكون صفة لسابق أو خبرا أو حالا، وأن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر، وأن لا تقترن بعاطف. تنظر هذه الشروط والأمثلة عليها في: شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣، والرصف ٣٢٩-٣٣٠، والجنى الداني ٣٠٢، وأوضح المسالك ٣٨٨/٣، والمغني ٢٦٦-٢٦٧،٢٦٩، والتصريح ١٤٩/٢-١٥٠.

و"بل" كلكنْ بعد مصحوبيها   كلم أكن في مَرْبَعٍ بل تَيْهَا

وانقل بها للثانِ حُكْمَ الأوّلِ   في الخبر المثبَتِ والأمرِ الجَلِي

إذا عطف بـ"بل" بعد مصحوبَيْ "لكنْ" -اللذين يعطف بها بعدهما- وهما النفي والنهي[1]، فهي مثلها في أنها توجب لِما بعدها ما سُلب عما[2] قبلها، مع بقاء ما قبلها على حكمه، نحو: «لم يقم زيد بل عمرو» و«لا تضرب زيدا بل عمرا» وإن عُطف[3] بها بعد خبر مثبت، أو بعد أمر اقتضت نقل ذلك الحكم إلى الثاني، وسلبه عن الأول، نحو: «قام زيد بل عمرو» و«اضرب زيدا بل عمرا»فإنمايستقيم كونها للإضراب في هذا دون الذي قبله.

وإن على ضميرِ رفعٍ متصلْ   عطفتَ فافصلْ بالضميرِ المنفصلْ

أو فاصلٍ مّا، وبلا فصلٍ يَرِد   في النَّظْمِ فاشيا، وضعفَه اعتَقِدْ

«العطف على الظواهر المنفصلة»[4]، وضمائر النصب المتصلة لا يتقيد بشرط، وأما العطف على ضمائر الرفع المتصلة، وضمائر الجرّ فمقيد بما ذكره المصنف، فأما ضمير الرفع المتصل أو[5] المستتر فلا يجوز[6] العطف عليه إلاّ بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكِّد[7] للمعطوف عليه، نحو:

---

(١) سقط "النهي" من: ب. (٢) في ب: "مما" موضع "عما".

(٣) في ب: "عطفت".

(٤) في أ: «العطف على الضمائر والظواهر المنفصلة»، وهو سهو من الناسخ.

(٥) في أ: "والمستتر"، وهو سهو من الناسخ.

(٦) أي: عند البصريين، وقد خصوا ما جاء منه على غير ذلك بحالة الضرورة، وأما الكوفيون فإنهم يجيزونه في السعة.
ينظر الإنصاف: المسألة٦٦، وابن يعيش ٧٦/٣، وحواشي شرح الجمل٢٤٢/١.

(٧) في أ: "المذكور" موضع "المؤكد"، وهو تحريف.

﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾[١] ﴿اسكن أنتَ وزوجُك الجنّة﴾[٢] أو بفاصل غيره، إما بين حرف العطف والمعطوف عليه، نحو: ﴿يدخلونها ومَن صَلَح﴾[٣] وإما بين حرف العطف والمعطوف، نحو: ﴿ما أشرَكْنا ولا آباؤنا﴾[٤] وقد يرد بلا فصل إلاّ أنه ضعيف، وقد ورد منه في الحديث: «كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر»[٥] ويكثر في الشعر، نحو:

٣٤٢-قلتُ إذْأقبلتْ وزُهْرٌتَهادَى[٦] ... ...

(١) من الآية ٥٤، من سورة الأنبياء.

(٢) من الآيتين ٣٥،١٩، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٣) من الآية ٣٣، من سورة الرعد، وقد فصل ضمير المؤنث العائد إلى "جنات" المتقدم ذكرها بين حرف العطف وبين المعطوف عليه، وهو ضمير الجمع في "يدخلون".

(٤) من الآية ١٤٨، من سورة الأنعام، وقد فصلت "لا" بين العاطف والمعطوف.

(٥) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ، ولكن جاء في سنن ابن ماجة ما هو قريب منه، وهو قوله ﷺ: «ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر».

تنظر: المقدمة ٣٨/١، وليس فيه شاهد.

(٦) هذا البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وتمامه قوله:

... ... كنِعاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رمْـلا

ويروى: "الفلا" موضع "الملا" وهما بمعنى واحد.

وقول "زُهْرٌ" جمع زهراء، وهي البيضاء المشرقة، و"النّعاج" جمع نعجة، وهي بقر الوحش، وشبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها، ==

وقوله:

٣٤٣-رامَ الأخيطلُ من سفاهةِرأْيه ما لم يكـن -وأَبٌ له- لِيَنـالا[١]

وعود خافضٍ-لدى عطف- على ضميرِ خَفْـضٍ لازماً قد جُعِـلا

وليس -عنـدي- لازما إذْ قد أَتَى في النَّظْمِ والنَّثْرِ الصحيح مُثْبتـا

(=) و"الملا": الفلاة الواسعة، و"تعسَّفْن": سِرنَ سيرا شديدا.

والشاهد من البيت قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف "زُهْر" على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل، وهذا جائز في سعة الكلام عند الكوفيين، والبصريون يخصون هذا ونحوه بالضرورة، ويحتمل أن تكون الواو ليست بعاطفة بل حالية والجملة بعدها في محل نصب على الحال، أفاده في حواشي شرح ابن يعيش ٧٦/٣.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف ٤٧٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٣، وشرح الأشموني ٨٧/٣، وملحقات ديوانه ٤٩٠، ومعجم شواهد العربية ٢٧٤.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير، وفي بعض رواياته "نفسه" موضع "رأيه"، و"رجا" موضع "رام".

والشاهد منه قوله: «يكن وأبٌ له»، حيث عطف "أب" على الضمير المرفوع المستتر في "يكن" وهو موافق لما ذهب إليه الكوفيون، كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الإنصاف ٤٧٦/٢، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح الجمل ٢٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٣، والهمع ١٣٨/٢، والدرر ١٩١/٢، والتصريح ١٥١/٢، وشرح الأشموني ٨٧/٣، وديوانه ٤٥١، ومعجم شواهد العربية ٢٧١.

أكثر النحاة يشترط[1] -في جواز العطف على الضمير المجرور- إعادة الخافض للمعطوف عليه، سواء كان اسما، نحو: ﴿**يا ليت بيني وبينك**﴾[2] أو حرفا، نحو: ﴿**وباركنا عليه وعلى إسحاق**﴾[3] وليس ذلك بلازم عند المصنف[4]، موافقة للأخفش[5] لصحة النقل به دون ذلك، نثرا ونظما، أما النثر فكقراءة غير واحد: ﴿**الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾[6] ومن كلامهم:

(١) في ب: "يشترطون". (٢) من الآية: ٣٨، من سورة الزخرف.
(٣) من الآية ١١٣، من سورة الصافات.
(٤) أي:كما صرح بذلك في النظم، وفي التسهيل١٧٧،وفي شرح الكافية الشافية٣/١٢٤٤
(٥) وقد قال بعدم لزوم إعادة الخافض غير الأخفش كيونس، بل وجمهور الكوفيين وبعض المتأخرين، كابن هشام، وقد عقد أبو البركات الأنباري للخلاف في ذلك المسألة: ٦٥، من كتابه الإنصاف، وذكر الآراء ومستَنَد كلٍّ رأي بما يغني عن ذكره هنا.
تنظر المسألة -أيضا- في: الكتاب ٢/٣٨٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٢٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، وشرح ابن يعيش ٣/٧٨، وشرح الكافية ١/٣١٩-٣٢٠، وشرح الجمل ١/٢٤١-٢٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣٩٢، والتصريح ٢/١٥١، وخزانة الأدب ٥/١٢٤، وشرح الأشموني ٣/٨٧.
(٦) من الآية الأولى من سورة النساء، والقراءة بكسر الميم من "الأرحام" وهي قراءة حمزة الزيات -أحد أئمة القراءات السبع- ولم تنسبها مراجع القراءات ولا غيرها -مما اطلعت عليه- إلى أحد غيره. ينظر:المحتسب ١/١٧٩، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، ومعاني القرآن للأخفش١/٢٢٤،وإعراب القرآن للنحاس١/٤٣١،والحجة ص١٨٨،والنشر٢/٢٤٧، والوافي ص٢٤٢، والبدور ص٧٣، والمهذب٢/١٥٠.
وقال ابن يعيش في:شرح المفصل ٣/٧٨، قد قرَأَها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد.

«ما فيها غيرُه وفرسِه»[1] وليس منه: ﴿**وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرام**﴾[2] بل الصواب[3] أنه عطف على "سبيلِ" ليطابق قوله: ﴿**إنّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيلِ الله والمسجدِ الحرام**﴾.[4]

وأما النظم فكثير، نحو:

٣٤٤- ... ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من[5] عجبِ

(١) نسبت هذه الحكاية إلى قطرب.
ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٩٢، والتصريح ٢/١٥٢، وشرح الأشموني ٣/٨٨.
(٢) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة.
(٣) ما اختاره الشارح هو قول: الزمخشري. ينظر: الكشاف ١/٣٥٧، وما ردّه هو ماذهب إليه ابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٨، وقد تقدم تجويز الكوفيين وغيرهم العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض قريبا، ويُضعف ما اختاره الشارح، ما ذكره: ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٩٣، وهو أنه يستلزم العطف على المصدر قبل أن يستكمل معمولاته، وذلك أن "سبيل" صلة المصدر "صَدٌّ" وقد عطف عليه "كُفْر"، واختار -رحمه الله- في المغني ٥٩٦، أن خَفْض "المسجد" بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على "به".
(٤) من الآية ٢٥، من سورة الحج.
(٥) هذا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله:
فاليوم قرَّبْتَ تهجونا وتَشْتِمُنا ... ... البيت.
والشاهد منه قوله: "بك والأيامِ" حيث عطف "الأيام" -بالجر- على الضمير المخفوض بالباء -محلاّ- من غير إعادة الباء مع المعطوف، ==

وقوله:

٣٤٥- ... ... وما بينها والكعبِ خُوطٌ نَفانِفُ(1)

(=) والبصريون يحملونه على الضرورة الشعرية، والكوفيون يجيزونه حتى فى السعة.
ينظر البيت في: الكتاب ٣٨٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح ابن يعيش ٧٨/٣، وشرح الكافية ٣٢٠/١، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح الجمل ٢٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، والهمع ١٢٠/١، ١٣٩/٢، والدرر ٩٠/١، ١٩٢/٢، والخزانة ١٢٣/٥، وشرح الأشموني ٨٨/٣، ومعجم شواهد العربية ٦١

(1) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، وصدره قوله:
نُعلّقُ في مِثل السَّوارى سُيُوفَنا ... ... البيت.
وفي رواية "تعلق"، و"السوارى" جمع سارية، وهي: الإسطوانة.
ينظر: اللسان "سور" ٥٥/٦، شبّه أنفسهم بالسوارى لطول قاماتهم، والطول شيء ممدوح عند العرب، و"الكعب" يروى مكانه "الأرض". و"خُوط" هكذا في النسختين، ولم أجدها لغيره، وقد كثرت رواياتها، فأكثر الروايات "غُوط" وهوجمع غائط، للموضع المطمئن من الأرض. ينظر: اللسان "غوط" ٢٤٠/٩.
ويروى: "مَهْوَى" و"مِنّا تَنائِف" ونفانف جمع نفنف -بوزن جعفر- وهو ما بين أعلى الحائط إلى أسفله، وما بين السماء والأرض، ويطلق على كل شيء بينه وبين الأرض مَهْوَى. ينظر: اللسان "نفنف" ٢٥٢/١١.
والشاهدمنه قوله:"ومابينهاوالكعب"حيث عطف"والكعب"على الضمير المنخفض بإضافة الظرف -بين- إليه من غير أن يعيد العامل،كما تقدم في الشاهد السابق.
ينظر البيت فى: معانى القرآن للفراء ٢٥٣/١، وإعراب القرآن للنحاس٤٣١/١، والإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح ابن يعيش ٧٩/٣، وشرح الجمل ٢٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١/٣، وشرح ابن الناظم ٥٤٥، واللسان "غوط" ٢٤٠/٩، وأوضح المسالك ٣٩٣/٣، وشرح الأشموني ٨٨/٣، وديوان الشاعر ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧.

والفـاءُ قـد تُحذف معْ ما عَطَفَتْ ... والواوُ إذْ لا لَبْس وهْي انفـردتْ
بعطـف عامـلٍ مُـزالٍ قـد بقـى ... معمولُـه، دَفْعـا لوَهْـمٍ اتُّقـى

تختصّ "الفاء" و"الواو" من بين حروف العطف بجواز حذفهما مع التابع الذى عطفتاه، إذا كان المراد ظاهرا مع حذفه، فمنه مع "الفاء": ﴿**أنِ اضربْ بعصاك البحرَ، فانفلق**﴾(1) ومنه مع "الواو" قولهم: «راكب الناقةِ طَلِيحان»(2) تقدير الأول: "فَضَرَبَهُ" معطوف على "أوحينا" وتقدير الثاني: «راكب الناقة والناقة» وتنفرد الواو بعطفها لعامل قد حذف وبقى معموله، دليلا عليه، سواء كان المعمول مرفوعا، أو منصوبا أو مجرورا، نحو: ﴿**اسكن أنتَ وزوجُك**﴾(3) و﴿**تبوؤا الدارَ والإيمانَ**﴾(4) وكقولهم: «ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ»(5)، تقدير الأول: «ولتسكن زوجك»، وتقدير الثاني: «وآثروا الإيمانَ»، وتقدير الثالث: «ولا كلَّ بيضاءَ» والحامل على تقدير العامل(6) فى ذلك: رفعُ وهمٍ فى الكلام، إما(7) من جهة اللفظ لتعذر إسناد الفعل إلى الظاهر في المثال الأول، ولامتناع العطف على معمولي(8)

(1) من الآية ٦٣، من سورة الشعراء.
(2) هذا من كلام العرب. ينظر: اللسان ٣٦٣/٣.
(3) من الآيتين ١٩،٣٥ من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.
(4) من الآية ٩ من سورة الحشر.
(5) يجوز في "شحمة" الرفع على أنه خبر لـ"لا" النافية للجنس، كما يجوز فيها النصب ردا إلى خبر "ما". ينظر الكتاب ٦٥/١.
(6) في أ: "المعمول" وهو تحريف. (7) سقط "إما" من: ب.
(8) تقدم بيان امتناع ذلك.

عاملين في الثالث، وإما من جهة المعنى، لعدم صحة نسبة التّبوّء إلى الإيمان في الثانى، وإنّما التّبوّء للمنازل.

وحذفُ متبوعٍ بدا هنا استَبِحْ   وعطفُكَ الفعلَ على الفعلِ يَصِحّ

كما يحذف المعطوف بالفاء، أو الواو، يحذف المعطوف عليه بهما، وهو المتبوع فمنه -قبل الفاء- ما سبق من قوله: **﴿أنِ اضْرِبْ بعصاكَ البَحْرَ فانفلق﴾**(1)، فإن المحذوف كما هو معطوف، فهو معطوف عليه، ومنه -قبل الواو- قولك: «بلى وزيد» لمن قال: «ما جاء عمرو» تقديره: بلى جاء عمرو وزيد، وكما يعطف الاسم على الاسم يصح عطف الفعل على الفعل، سواء اتّحدت صيغتهما، نحو: **﴿وإنْ تؤمنوا وتتقوا﴾**(2) **﴿واسمعوا وأطيعوا﴾**(3) **﴿سمعنا وأطعنا﴾**(4) ونحوه كثير، أو اختلفت مع اتحاد الزمان، نحو: **﴿يَقْدُمُ قومَه يومَ القيامةِ فأورَدَهُم النارَ﴾**(5) **﴿إن شاء جعل لك خيرا من ذلك**

---

(1) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء، ووجه الاستشهاد بالآية هو: أنه قد حذف المعطوف بالفاء، المقدر بـ"فضَرَبَه" وهذا المعطوف المحذوف معطوف عليه -أيضا- ما بعده وهو "فانفلق".

(2) من الآيتين ١٧٩، ٣٦ من سورتي آل عمران، ومحمد ﷺ.

(3) من الآية ١٦ من سورة التغابن.

(4) من الآيات ٢٨٥، ٤٦، ٧، ٥١من سورة البقرة، والنساء، والمائدة، والنور على التوالـي.

(5) من الآية ٩٨ من سورة هود، وقد عطف في الآية: الفعل "أورد" على "يقدم" لأن "أورد" بمعنى "يورد"، ويحتمل أن يكون "أورد" معطوفا على: ﴿فاتّبعوا أمرَ فرعونَ﴾ فلا خلاف في اللفظ، كما يحتمل أن يكون من عطف الجملة على الجملة، لا الفعل على الفعل، ذكره الصبان ٣/٩١.

جنات تجري من تحتها الأنهارُ ويجعلْ لك قصورا﴾.(1)

واعطف على اسم شبهِ فِعْلٍ فِعْلا   وعَكْساً استَعْمِلْ تَجِدْه سَهْلا

يعطف الفعل -أيضا- على الاسم المشبه له فى المعنى، نحو: **﴿فالمُغِيراتِ صُبْحا فأَثَرْنَ به﴾**(2) **﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافّاتٍ ويَقْبِضْنَ﴾**(3) ومنه:

٣٤٦- لَلُبْسُ عباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني(4)   ...   .

---

(1) من الآية ١٠ من سورة الفرقان، والآية تكون شاهدا على قراءة الجزم في "يجعل" وهي قراءة نافع وأبي عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف، والجزم فى الفعل المذكورللعطف علىمحل "جعل"، والمعنى: «إنْ يشأ يجعلْ... ويجعلْ» والله أعلم. ينظر القراءة في: النشر ٢/٣٣٣، والمهذب ٢/٨١، والحجة ٥٠٨.

(2) الآية ٣، ومن الآية ٤ من سورة العاديات، ووجه الاستشهاد بالآية أنه قد عطف "أَثَرْنَ" بالفاء على "المُغِيراتِ"، والمعطوف فعل ماض والمعطوف عليه اسم فاعل مُشْبِه للفعل فى المعنى، لأنه فى تأويل: اللاتى أغرن، وقيل: إن الذى سهل ذلك أنّ "أثرن" بمعنى: مثيرات.

(3) من الآية ١٩ من سورة الملك، وقد عطف: "يقبضن" وهو فعل مضارع، على "صافّات" وهو اسم فاعل، وسهّل ذلك أن "صافّات" بمعنى: "يصففن" وقيل: إن الذى سهّل هذا العطف أن "يقبضن" بمعنى: "قابضات".
ينظر التصريح ٢/١٥٢.

(4) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، وكانت تحت معاوية ابن أبى سفيان ﷺ ثم طلقها لفرط حنينها إلى أهلها، وتمام البيت قولها:
...   .   أَحبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوف
والعباءة هي: الجُبّة من الصوف.

وعكس ذلك وهو عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل مستعمل، نحو: **﴿يخرج الحيَّ من الميِّت ومخرجُ الميِّتِ من الحيّ﴾**[1]، وكقوله:

٣٤٧- ... أُمَّ صَبِيٍّ قد حَبَا أو دَارِجِ[2] ...

(=) والشُّفوف: جمع شِـفّ -بكسر الشين وفتحها- وهي ثياب رقاق تصف البدن.

وأكثر النحويين يرويه: "للبس" ولكن قال في الخزانة: إنه خطأ، وإن الصواب روايته بالواو. ينظر في: ٥٠٤/٨.

والشاهد منه قولها: «لبس ... وتقرّ» حيث عطف الفعل المضارع على المصدر، لأن الفعل -هنا- في تأويل مصدر، فكأنه عطف اسما على اسم.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧، والمغنى، الشاهد ٤٧٣، والشذور ص٣٨١، والهمع ١٧/٢، والدرر ١٠/٢، والخزانة ٥٠٣/٨، ومعجم شواهد العربية ٢٤١.

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

والشاهد منها هو: «يخرج ... ومخرج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لقوة الشّبه بينهما، والزمخشري يجعل "مخرج" عطفا على "فالق".

ينظر: الكشاف ٣٧/٢.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو لجندب بن عمرو.

والشاهد منه قوله: «حبا أو دارج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل للمشابهة.

ينظر: أوضح المسالك ٣٩٤/٣، والتصريح ١٥٢/٢، وشرح الأشموني ٩٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

البـــدل[1]

التابعُ المقصـودُ بالحكـم بلا واسطةٍ هو: المسمَّى "بَدَلا"

هذا حدّ البدل، فالتابع: جنس يشمل الكلّ، والمقصود بالحكم: مخرج للنعت، والتوكيد، وعطف البيان، إذ هي تكملة للمقصود، [وللمسبوق بالحرف المشترك لفظا ومعنى، إذ هو بعض المقصود][2] لا كلّه، وللمسبوق بـ"لا" و"لكن" و"بل" في غير الإيجاب[3]، [نحو: «ما جاء زيد بل عمرو»][4] إذ هو غير[5] مقصود بالحكم، وكونه بلا واسطة: مخرج للمسبوق بـ"بل" بعد الإيجاب، نحو: «جاء زيد بل عمرو» فإنه تابع مقصود بالحكم، [لكن بواسطة حرف العطف].[6]

---

(١) هذه التسمية من اصطلاحات البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يسمونه: الترجمة والتبيين، حكى ذلك الأخفش، وذكر ابن كيسان أنهم يسمونه: التكرير.

ينظر: أوضح المسالك٣٩٩/٣، والتصريح١٥٥/٢، وشرح الأشموني ٩٤/٣-٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) قوله: في غير الإيجاب: لا يتناول "لا" فإنها لا تكون مُتْبِعَةً إلاّ في الإيجاب، كما تقدم في العطف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ، وهو في ب: بدون حرف النفي "ما" والسياق يقتضيه، هذا ... ولعلّ الناسخ قد أسقط تمثيل الشارح لـ"لا" و"لكن" -فقد وقع السقط في هذه الصفحة كثيرا- ويُمَثَّلُ لهما بنحو: «جاء زيد لا عمرو» و«ما جاء زيد لكن عمرو».

(٥) سقط "غير" من: ب.

(٦) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

مطابقـــاً أو بَعْضــاً او ما يَشْتَمِلْ   عليه يُلْفَى، أو كمعطوفٍ بـ"بل"
وذاللاضرابِ اعْزُإنْ قصداًصَحِبْ   ودونَ قَصدٍ غَلَطٌ بـه سُـلِبْ
كـ"ـزُرْهُ خَالِـداً، وقَبِّلْهُ اليَدَا   واعرِفْه حقَّه، وخذ نَبْلا مُـدَى

قسّم البدل إلى خمسة أقسام: بدل المطابقة، وهو: المسمّى بدل الكل من الكل، وبدل الشيء من الشيء، وهو: أن يكون الثانى هو الأول فى المعنى. ومثله، تقول: «زُرْهُ خالدا» فإن "خالدا" و"الضمير" مدلولهما واحد، ومثله: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ، ناصيةٍ كاذبةٍ﴾[1] وسماه بدل مطابقة لَيَحْسُن إطلاقه على نحو: ﴿صراطِ العزيزِ الحميدِ اللهِ﴾[2] على قراءة من[3] جر اسم[4] "الله".

الثانى: بدل البعض من الكلّ، وهو: ما كان البدل فيه جزءا من المبدل منه، قلّ ذلك الجزء أو كثر، ومثّله المصنف بقوله: «وقبّله اليدا» ومثله: ﴿قمِ اللّيلَ إلاّ قليلا نصفَه ....﴾[5] ولا بدّ من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه، إما ظاهرا -كما مثّل- أو مقدّرا، نحو: ﴿ولله على الناسِ حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا﴾[6] أي: منهم.

(١) من الآيتين ١٥-١٦، من سورة العَلَق.
(٢) من الآيتين ١-٢، من سورة إبراهيم.
(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر "الله" بالرفع، ووافقهم رويس في الابتداء، وقرأ غيرهم "الله" بالجر على الإبدال.
تنظر الحجة ٣٧٦، والنشر ٢٩٨/٢، والبدور ١٦٩، والمهذب ٢٥٤/٢.
(٤) لو قال: "لفظ" لكان أحسن تأدّبا.
(٥) الآية ٢، ومن الآية ٣، من سورة المزمل.
(٦) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل[1] عليه لا بطريق البعضية، ولكن بطريق الإجمال[2]، نحو: «أعجبنى زيد علمُه» وقد مثله المصنف بقوله: «أعرفه حقّه» ومنه: «سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ» وحكمه في الضمير حكم بدل البعض، قال تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرامِ قِتالٍ فيه﴾.[3]

الرابع: البدل المباين لما قبله، وهو مراده بقوله: أو كمعطوف بـ"بل"، وهو منقسم إلى قسمين:

أحدهما: بدل الإضراب، وهو ما كان كلٌّ منهما مقصوداً للمتكلم [إلاّ أنه أضربَ عن الأول، ويسمى بدل البَدَاء.[4]

الثاني: بدل الغلط، وهو: ما لم يكن الأول فيه مقصوداً للمتكلم][5]،

(١) اختلف النحاة في المشتمل هل هو المبدل منه أو البدل أو العامل فى المبدل منه؟
اختار ابن مالك -وتبعه الشارح- القول بأنه المبدل منه وهو قول الرماني وابن عصفور وغيرهما.
ينظر:التسهيل ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣، وشرح الجمل ٢٨٢/١.
وقال الفارسي: «المشتمِل هو الثانى، وتابعه الجرجاني».
ينظر: المقتصد والإيضاح من خلاله ٩٣٤/٢.
وذهب المبرد وابن جنى وابن الباذش وابن ملكون وغيرهم إلى أن المشتمِل هو العامل في المبدل منه، وقد تابعهم على ذلك ابن هشام.
ينظر: المقتضب ٢٩٧/٤، وأوضح المسالك ٤٠٢/٣، والتصريح ١٥٧/٢، وشرح الأشموني ٩٨/٣.
(٢) في أ: "الاحتمال" وهو تحريف.
(٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة، والسؤال عن القتال لا عن الشهر الحرام.
(٤) البداء:-بفتح الباء والدال المهملة- ظهور الأمر بعد خفائه، اللسان "بدأ" ١٩/١.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

ولكن سبق اللسان إليه، وتمثيل المصنف بقوله: «خُذْ نَبْلاً مُدًى» يحتملها باعتبار تقدير القصد وعدمه.

ثم بدل الغلط بعضهم[1] يطلق عليه بدل النسيان، وبعضهم[2] يفرق بينهما، فيجعل بدل النسيان قسماً سادساً، ويفرق بينه وبين الغلط، بأن الغلط ما سبق إليه اللسان ولم يُقصد، والنسيان: ما قصد ذكره إلاّ أنه تبين له بعد ذلك فسادُ ذكره؛ فالنسيان متعلق بالقلب، والغلط باللسان، لكن إذا سُلِّم هذا عسُر الفرق بين بدل النسيان وبين[3] بدل الإضراب.

ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهر لا تُبْدِلْه إلاّ ما إحَاطةٍ جَلا

أوِ اقْتَضى بَعْضاً أوِ اشتِمالا كـ"إنَّك ابتهاجَك استمالا"

قد سبق من التمثيل ما عرف به إبدال الظاهر من الظاهر، ولم يسمع إبدال المضمر[4] من الظاهر، وفي إبدال المضمر من المضمر خلاف[5] بين

---

(١) ممن أطلق عليه ذلك ولم يفرق الناظم وابنه، وهو ظاهر قول سيبويه.
ينظر: الكتاب ١/٤٣٩، ٢/١٦، ٣٤١، ٣/٨٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٨، وشرح ابن الناظم ٥٥٦.

(٢) ممن فرق ابن عصفور وابن هشام.
ينظر: شرح الجمل ١/٢٤٣، وأوضح المسالك ٣/٤٠٣.
هذا وقد أنكر المبرد وقوع بدل الغلط في كلام العرب نَثْرِه وشِعْرِه.
ينظر: المقتضب ١/٢٨، ٤/٢٩٧.

(٣) سقط "بين" من: أ.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (١٧٢): ولا يبدل مضمر من مضمر، ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُعل توكيدا.

(٥) ينظر خلافهم في: شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٥٣، وشرح الكافية ١/٣٤١، وأوضح المسالك ٣/٤٠٨، والتصريح ٢/١٥٩.

البصريين والكوفيين، في نحو: «رأيتك إياك» فعند البصريين أنه بدل وعند الكوفيين[1] أنه تأكيد، كما سبق، وأما مسألة الكتاب وهي إبدال الظاهر من المضمر، فجائز في ضمير الغائب مطلقا[2] كما هو مفهوم كلام المصنف، نحو: **﴿ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾**[3] ولا يجوز[4] في ضمير الحاضر المتكلم

---

(١) وقد تابع الناظم الكوفيين في ذلك وزعم أن مذهبهم هو الأصحّ، وأيده بقوله في شرح التسهيل: لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل، نحو: «فعلت أنت» والمرفوع توكيدٌ بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا، فإن الفرق بينهما تَحَكُّمٌ بلا دليل، نقله عنه في التصريح ٢/١٥٩، ونقل -بعده- عن الشاطبي قوله: والظاهر مذهب البصريين، لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل... وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع.

(٢) المراد بالإطلاق هنا: استواء جميع أنواع البدل في ذلك.

(٣) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقوله سبحانه: ﴿كثير﴾ بدل من ضمير الجمع في ﴿عموا وصمّوا﴾.

(٤) عدم الجواز -في غير ما استثني- هو ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأن الأول أخصُّ من الثاني، والمراد من البدل البيان، والمضمر أعرف الأسماء إذا كان أعرف المعارف، وأما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب، فجاز فيه مالا يجوز فيهما.
ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٥٢، وشرح الكافية ١/٣٤١، ونقل عن قطرب تجويزه في الاستثناء، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك بلاشرط
ينظر: تفصيل المسألة في: شرح الكافية ١/٣٤١-٣٤٢، وشرح الجمل ١/٢٨٩-٢٩٠، والتسهيل ١٧٢، وأوضح المسالك ٣/٤٠٧، والمساعد ٢/٤٣٢، والتصريح ٢/١٦٠، وشرح الأشموني ٣/٩٩.

ولا المخاطب إلاّ في المواضع الثلاثة التي ذكرها المصنف:

أحدها: أن يكون مفيدا للإحاطة في بدل الكلّ، نحو: «مررت بكم كبيرِكم وصغيرِكم».

الثاني: في بدل البعض، نحو: **﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لِمَنْ كان يرجو الله﴾**.[1]

الثالث: في بدل الاشتمال، كـ"إنّك ابتهاجَك" ومثله:

٣٤٨-بَلَغْنَاالسماءَ مجدُناوسناؤُنا[2]   ...   .

وأما نحو قوله:

٣٤٩-أَنَا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني   حُمِيْداً قد تَذَرَّيتُ السَّناما[3]

---

(١) من الآية ٢١، من سورة الأحزاب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للنابغة الجعدي الصحابي رضي الله عنه، وتمامه قوله:

...   .   وإنا لنرجو فوق ذلك مَظْهَرا

يصف قومه بأنهم الغاية في ارتفاع القدر، وأنهم مع ذلك يترقبون منزلة أعلى.

والشاهد منه قوله: "مجدُنا وسناؤُنا" فإنه بدل من الضمير البارز الواقع فاعلا في قوله: "بلغنا" وهو بدل اشتمال. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣، وشرح ابن الناظم ٥٦٠، وأوضح المسالك ٤٠٦/٣، والتصريح ١٦١/٢، وشرح الأشموني ٩٩/٣،وديوانه٦٨،٧٣، ومعجم شواهد العربية ١٤٠.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو منسوب لحُمَيد بن بحدل الكلبي، وقوله: "تذرّيت" أي: علوت، من الذُّرْوة، والذُّروة -بالكسر والضم- وهي أعلى الشيء.

ينظر: اللسان "ذرى" ٣١١/١٨، وروي "حميد" بالرفع، ولا شاهد فيه، والشاهد منه هنا قوله: "فاعرفوني حُمَيْداً" حيث أبدل الظاهر من ضمير المتكلم، وهو لا يدل على الإحاطة، وهذا ممتنع عند البصريين، جائز عند الأخفش، والكوفيين -كما تقدم-، والبصريون يحملونه على نحو ما ذكره الشارح، والبيت في: شرح ابن يعيش ٩٣/٣،٨٤/٩، وشرح الجمل ٢٩١/١، والمقرب ٢٤٦/١، والمساعد ٤٣٢/٢، والخزانة ٢٤٢/٥، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

فنادر، أو يجعل الناصب لـ"حُميد" فعلٌ محذوف، تقديره: اعرفوا.

وبدلُ المضمَّنِ الهَمْزَ يَلِي   همزا، كمن ذَا؟ أسعيدٌ أم عَلِي

إذا أبدل اسم من اسم متضمن معنى حرف الاستفهام كأسمائه، ذكرت همزة الاستفهام مع البدل، نحو: «من ذا؟ أسعيدٌ؟» و «كم مالُكَ؟ أعشرون أم ثلاثون؟» و «أيُّهم عندك؟ أزيدٌ أم عمرو؟»، والبدل في ذلك كله من اسم الاستفهام، ويساويه في هذا الحكم المبدل من اسم الشرط، فيعاد معه حرف الشرط، نحو: «من يقم -إنْ زيد وإنْ عمر- أقم معه» و «ما تصنع -إنْ خيرا وإنْ شرا- تجزبه».

ويبدل الفعلُ مِن الفعلِ كـ"مَن"   يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ

لا يقع الفعل تابعا إلاّ في عطف النسق، كما سبق، وفي التوكيد اللفظي، كما سبق، وفي البدل، كـ«من يصل إلينا يستعن بنا» فإنّ "يستعن" بدل من "يَصِل" ومثله: **﴿ومن يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاما، يضاعفْ له العذابُ﴾**[1]، وقول الشاعر:

٣٥٠- متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلا ونارا تأَجَّجا[2]

---

(١) من الآيتين ٦٨،٦٩، من سورة الفرقان، وقوله: "يضاعف" بدل من "يلق".

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحر، وقيل إنه للحطيئة -وليس في ديوانه- والشاهد من البيت قوله: "تأتنا تُلْمِم" فإنّ "تُلْمم" بدل من "تأتنا".

ينظر البيت في: الكتاب ٨٦/٣، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح ابن يعيش ٥٣/٧،٢٠/١٠، وشرح ابن الناظم ص٥٦٠، والهمع٢ /١٢٨، والدرر ١٦٦/٢، والخزانة ٩٠/٩، وشرح الأشموني ١٠٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٧٦.

ويقع البدل في الجمل -أيضا- وأكثر ما يبدل من جملة مثلها، نحو: ﴿أمدَّكم بما تعلمون، أمدَّكم بأنعامٍ وبَنِينَ﴾[1] وقد تبدل من المفرد.[2]

النـــداء

فيه ثلاث لغات، أشهرها كسر النون مع المدّ، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المدّ، واشتقاقه من نَدَى[3] الصوتِ، وهو: بُعدُه.

وللمنادى النَّاءِ أو كالنَّاءِ "يا" و"أيْ" و"آ" كذا "أَيَا" ثم "هَيا"
والهمزُ للداني، و"وا" لمن نُدِب أو"يا"وغيرُ"وا"لدى اللَّبس اجتنب

ذكر للنداء سبعة أحرف، منها ستة تختص بالمنادى البعيد حِسًّا، وهي[4] مراده بـ"النّائي" أو حكما، وهو المنزل منزلة البعيد لارتفاع محلّه، أو لانخفاضه، ولذلك استعملت في نداء العبدِ ربّه، وعكسِه.[5]

الأول: "يا" وهي أم الباب، ولذلك لم يناد اسم الله -تعالى- بغيرها، وتتعين[6] في الاستغاثة.

---

(١) من الآيتين ١٣٢،١٣٣، من سورة الشعراء.

(٢) هذا ما ذهب إليه الزمخشري، وابن جني، وتابعهما عليه ابن مالك، وابن هشام، وأما الجمهور فذكر السيوطي في الهمع: أنهم لم يذكروا ذلك ١٢٨/٢.
ينظر: الكشاف ٥٦٢/٢، عند قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النَّجْوَى الذينَ ظلموا...﴾ والتسهيل ١٧٣، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والمغني ٥٠٨/١، وشرح الأشموني ١٠١/٣.

(٣) ينظر اللسان "ندى" ١٨٧/٢٠ . (٤) في ب: "وهو".

(٥) أي: نداء السيّد مولاه. (٦) في أ: "ويتعين".

و"أي" كما ورد في الحديث: (أي: قل[1] هلمَّ) وقد تمد[2] همزتها.

و"آ"[3] قيل إن أصلها [الهمزة مدّت، وقيل أصلها][4] "أي"، قلبت ياؤها ألفا، و"أَيَا" نحو:

٣٥١- أيا شاعرا لا شاعِرَ اليومَ مثلَه[5] ... ...

وهي أزيد في البعد من "يا".

و"هَيَا" كقوله:

٣٥٢- هيا ظبيةَ الوَعْسَاءِ بين جُلاجل[6] ... ...

---

(١) لم أعثر على هذا الأثر في المراجع التي تيسرت لي.

(٢) حكى ذلك الكسائي. ينظر الجنى الداني ٢٥٠، والرصف ٢١٣ .

(٣) في كلتا النسختين "أو" وهو تحريف. (٤) مابين المعقوفين ساقط من:ب.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، لِلصَّلَتان العبدي، وتمامه قوله:
... ... جريرٌ، ولكنْ في كليبٍ تواضع
وكان الصَّلَتان قد دُعي للتحكيم بين الفرزدق وجرير، ففضّل جريرا في الشعر، والفرزدق في الشرف والفضل، ولذا قال: «ولكن في كليب تواضع»، وكليب: رهط جرير، وهو من تميم.
ورواه في الكتاب: "ياشاعر" موضع: "أيا شاعراً" فيكون قد دخله الخرم".
ينظر البيت في: الكتاب ٢٣٧/٢، والمقتضب ٢١٥/٤، وشرح الجمل ٨٦/٢، وشرح الكافية ١٣٥/١، والخزانة ١٧٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١ .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة: غيلان بن عقبة، وتمامه قوله:
... ... وبين النقا آأنتِ أمْ أمُّ سالم ؟
و"الوعساء": الأرض اللينة ذات الرمل. ينظر اللسان "وعس" ١٤٣/٩ .
والمراد به هنا موضع بين الثعلبية والخزيمية، و"جلاجل": ضبطه في اللسان ==

وقيل إن أصلها: "أيا" قلبت الهمزة هاء(١)، كما قالوا "هَراق الماء".

"وا" كقولهم في الندبة "واعمراه"، ومنها واحد يختص بالقريب، وهو الهمزى، نحو:

٣٥٣- أمحمدُ ولأنْتَ ضِنءُ نَجيبة(٢) ... ...

(=) بفتح الأولى، وروي بضمها -أيضا- كما روي: بحاءين مهملتين والأولى مضمومة، وهو جبل بالدهناء. ينظر اللسان "حلل" ١٣٠/١٣.

و"النقا": الكثيب من الرمل. ينظر اللسان "نقا" ٢١٣/٢٠ .

ومما تجدر الإشارة إليه، أن جميع روايات البيت -التي اطلعت عليها- إما ترويه "فيا"، أو "أيا"، ولم أعثر على موافق للشارح في روايته هذه.

وينظر في: الكتاب ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، والخصائص ٤٥٨/٢، والأمالي الشجرية ٣٢١/١، والإنصاف ٤٨٢/٢، وشرح ابن يعيش ٩٤/١، ١١٩/٩، والرصف ١١٩، ٢١٥، والجنى ٣٩٩، والمساعد ٤٨١/٢، والهمع ١٧٢/١، والدرر ١٤٧/١، وحواشي أوضح المسالك ٦/٤، وديوانه ٦٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦٣ .

(١) ينظر: اللسان "أيا" ٣٧٦/٢٠ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، قالته قتيلة بنت النضر بن الحارث تخاطب به رسول الله ﷺ، وكان -عليه أفضل الصلاة والسلام- قد قتل أباها بعد منصرفه من غزوة بدر، وسبب ذلك أنه -أي النضر- كان يقرأ أخبار العجم على العرب، ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود، وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة، يريد بذلك الصدّ عن سبيل الله، وتمام البيت قولها:

... ... في قومها والفحل فَحْلٌ مُعْـرِقُ

تريد الإشادة بكرم أبويه وعراقة نسبه، وهو كذلك -ﷺ-.

وينظر البيت في: اللسان "عرق" ١١٢/١٢ .

ويختص بالندبة -وهي نداء المتفجع على فقده- "وا" و"يا" واستعمال(١) "وا" أكثر، ويجتنب استعمال "يا" عند خوف اللّبس بالنداء، وإنما يستعمل مع أمْن(٢) اللّبس، كقوله:

٣٥٤- ... ... وتقول سَلْمى يارَزِيَّتِيَهْ(٣)

وغيرُ مندوبٍ ومضمرٍ وما جا مستغاثا قد يُعَرَّى فاعلما

قد يعرّى المنادى من حرف النداء، وأكثر مايستعمل ذلك في الأعلام، نحو: ﴿يوسفُ أعرض عن هذا﴾(٤) وما(٥) يجرى مجراها، نحو:

---

(١) في أ: "ويستعمل". (٢) سقط "أمن" من: ب.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وهو لابن قيس الرقيات، قاله في رثاء: سعد، وأسامة -ابني أخيه- وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة، وصدر هذا البيت قوله:

تبكيهم دهماءُ مِعْوِلَةً ... ...

و"الدّهماء": السوداء، ويطلق على العدد الكثير من الناس. ينظر اللسان "دهم" ١٠٠/١٥ .

و"معولة": من العويل، وهو البكاء. ينظر اللسان "عول" ٥١١/١٣، و"معولة" حال مؤكدة، لأن "تبكيهم" دال على أنها معولة.

والشاهد على رواية الشارح "يارزِيَّتِيَه"، حيث استعملت "يا" في الندبة حين أمن اللبس.

وهذه الرواية لم أجدها عند غير الشارح، وإنما روي هكذا: "وارزيّتيه".

ينظر الكتاب ٢٢١/٢، والتصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٥٢/٤، وديوانه ٩٩ .

(٤) من الآية ٢٩، من سورة يوسف.

(٥) في ب: "أو مايجرى..."، والمراد به: المعرف بأل.

﴿سنفرغ لكم أيّها الثّقلانِ﴾[1] وليس منه: ﴿أن أَدُّوا إِليَّ عبادَ الله﴾[2] بل الصواب أنه مفعول، ويمتنع ذلك في ثلاثة أشياء:

الأول: المندوب، لأن المقصود من الندبة إطالة الصوت، والحذف ينافيه.

الثاني: المضمر[3]، ونداؤه قليل[4]، ولذلك لم يتصرف فيه بالحذف،

---

(١) الآية ٣١، من سورة الرحمن، سبحانه وتعالى، وتقدير حرف النداء: أن يقال -في غير القرآن- "ياأيّها الثّقلان" والمنادَى: الثقلان، و"أي" -هنا- صلة لندائه، وإنما جيء بها لكراهتهم الجمع بين أداتي تعريف -وهما "يا" و"ال"- من غير فاصل، وأحدهما كافٍ في تحصيل التعريف. ينظر شرح الكافية ١٤١/١ .

(٢) من الآية ١٨، من سورة الدخان، و"عباد الله" يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون مفعولا لـ"أَدُّوا" كقوله: "فأرسل معنا بني إسرائيل".

الثاني: أن يكون منادى، والمعنى: أدّوا إليّ ماأمركم الله -ﷻ- به عباد الله، وقد ذكر هذين الوجهين الفراء، والنحاس، والزمخشري، والعكبري، والشوكاني، ولم أجد من رجّح أحدهما على الآخر، سوى الشارح.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٨/٤، والكشاف ٥٠٣/٣، وإملاء مامن به الرحمن ٢٣٠/٢، وفتح القدير ٥٧٤/٤ .

(٣) المراد بالمضمر هنا: المضمر المخاطب، وأما المضمر المتكلم والغائب: فمجمع على عدم جواز ندائهما. التصريح ١٦٤/٢ .

(٤) جعل الشارح نداء المضمر قليلا، ومنع أبو حيان نداءه البتة، وقصر ابن عصفور جوازه على الضرورة الشعرية. ينظر: شرح الجمل ٨٧/٢، والمقرب ١٧٦/١، وأوضح المسالك ١١/٤، والتصريح ١٦٤/٢، والخزانة ١٣٩/٢-١٤٠ .

وأما ابن مالك فظاهر ذكره له فى عداد غيره مما يحذف معه حرف النّداء أنه مطرد وليس بشاذ.

وينظر: التسهيل ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣.

وقيل: إن "يا" في نحو: "يا أنت" حرف تنبيه، ورجحه البغدادي في خزانة الأدب ١٤٠/٢.

وأكثر ماينادى بصيغة المرفوع منه، نحو:

٣٥٥- ... ياأَبْجَرُ بنَ أَبجرٍ يا أنتا[1] ...

---

(١) هذا رجز مشطور، وهو لسالم بن دارة، ونسب إلى الأحوص، والأول هو الصحيح، وبعده قوله:

... أنت الذى طلّقت عامَ جُعتا ...

وقال البغدادي -عند شرحه وذكر هذا الأخير-: "وهذان البيتان من أرجوزة لسالم بن دارة، وقد حرّف البيت الأول على أوجه... وصوابه:

... يامُرَّ يا ابن واقع يا أنتا ...

ثم ذكر البغدادي سبب وهم بعضهم في نسبته إلى الأحوص. فقال: "ومنشأ الوهم أن النحويين قد ذكروا هذا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم: (وكقوله). فظُنَّ أن الضمير للأحوص ١٤٠/٢-١٤١ .

أقول: إنه قد رواه على الرواية التى صححها البغدادي كثير من النحويين، كابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١، والأنباري فى كتابه الإنصاف ٣٢٥/١، وغيرهما، كما رواه على رواية الشارح كثير منهم -أيضا- كالرضي في شرح الكافية ١٣٣/١، والسيوطي في الهمع ١٧٤/١، والدرر ١٥١/١، وقبله ابن هشام في أوضحه ١١/٤، وابن عقيل في المساعد ٤٨٣/٢، وغيرهم.

كما رواه بعضهم بروايات أخرى كابن الشجرى، فقد رواه هكذا:

يا أقرع ابن حابس يا أنتا ... ...

تنظر الأمالي ٧٩/٢ .

ومن ذلك يتبين مدى اختلاف رواياته، وقد تقدم اختلافهم في نداء الضمير أو عدمه قريبا.

وينظر في المراجع السابقة، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨ .

وقد ينادى بصيغة المنصوب، كقول بعضهم:[١] «يا أيّاك قد كفيتك».

الثالث: المستغاث به، وامتناع الحذف معه للعلة التى لأجلها امتنع الحذف مع المندوب.

وذاك فى اسم الجنسِ والمشارِ له   قلَّ ومَنْ يمنَعْه فانصرْ عاذله

"ذاك"-إشارة إلى"أنّ"[٢] تعرى المنادى من حرف النداء- يقل[٣] فىاسم الجنس، وفي اسم الإشارة، ومن وروده في اسم الجنس قولهم: "أَصْبِحْ ليل"[٤]،

(١) هو الأحوص، وذلك أنه حين وفد مع أبيه على معاوية خطب، فوثب أبوه ليخطب فكفه وقال: "يا إياك قد كفيتُك". تنظر الخزانة ٢/١٤١ .

(٢) زيادة يقتضيها الكلام.

(٣) ذهب البصريون إلى أن كلاًّ من اسم الجنس لمعين، واسم الإشارة إذا نودي يجب ذكر حرف النداء معه، ولم يجز حذفه إلاّ فى ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كلّ منهما ذكر حرف النداء وحذفه، مستدلين على ذلك بما سُمع، وقد صرح ابن مالك فى شرح الكافية الشافية: بموافقتهم في اسم الجنس، فقال: "وقولهم فى هذا أصحّ" ٣/١٢٩١، وقيّده في التسهيل (١٧٩) باسم الجنس المبني للنداء. ومعنى قوله في النظم هنا "فانصر عاذله" أي: لائِمَهُ على ذلك، فقد سمع في كلّ منهما مالا يمكن ردُّ جميعه.

والشارح فى هذا يميل إلى ماذهب إليه الكوفيون وابن مالك.

ينظر فى ذلك: المقرب ١/١٧٧، وشرح الجمل ٢/٨٨، وشرح ابن الناظم ٥٦٦، وأوضح المسالك ٤/١٤، والمساعد ٢/٤٨٤، والهمع ١/١٧٣، والتصريح ٢/١٦٥، وشرح الأشموني ٣/١٠٥ .

(٤) هذا المثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. ينظر المثل ومضربه فى: مجمع الأمثال ١/٤٠٣، ورقمه (٢١٣٢) والكتاب ٢/٢٣١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٢٨٨ .

وقوله:

٣٥٦- أَطْرِقْ كرا أَطْرِقْ كَرَا   إنّ النّعامَ في القُرَى[١]

وهو ترخيم "كَرَوان" اسم جنس لطائر معروف، ومن وروده في اسم الإشارة.

٣٥٧-إذا هَمَلَتْ عينىلهاقال صاحبى   بِمِثْلِكَ هذا لوعةٌ وغرام[٢]

(١) هذا من الرجز، وهو مثل يضرب لمن تكبّر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقد سقط قوله: «إن النعام في القُرى» من: أ.

ومعناه: طأطِيء رأسك واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول عنقا -وهي النّعام- قد صيدت وحُملت إلى القرى، والكرا: قيل: إنه الكَرَوان نفسه، وقيل: إنه مرخّم الكَرَوان، وقال الخليل: الكرا: الذكر من الكِرْوان. يقال له -فيما يزعمون-: «أطرق كرا أنّك لن ترى» فإذا سمعها يُلبد في الأرض، فيلقى عليه ثوب فيصاد، وهو طائر شبيه البطة، طويل العنق والرجلين، له صوت حسن وهو أكبر من الحمامة.

ووجه الاستشهاد به هو أن "كرا" اسم جنس منادى، وقد حذف حرف النداء، وهذا شاذ عند البصريين، وما جاء منه محمول على الضرورة أو متأول، وجائز عند الكوفيين ومن وافقهم -كما تقدم تقريره قريبا-.

ينظر: الكتاب ٢/٢٣١، ٣/٦١٧، والإيضاح لابن الحاجب ١/٢٨٩، والمقرب ١/١٧٧، والتصريح ٢/١٦٥، والخزانة ٢/٣٧٤، وشرح الأشموني ٣/١٠٤ .

وينظر المثل في مجمع الأمثال ١/٤٣١ رقم (٢٢٧٣) .

(٢) هذا البيت من الطويل،وهو لذى الرُّمَّة غيلان بن عقبة، و"هملت"سالت بالدمع ينظر: اللسان "همل" ١٤/٢٣٥ .

و"هذا" منادى بحرف نداء محذوف تقديره: "ياهذا"، عند الكوفيين، ==

وجعل بعضهم[1] منه: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾[2] ولا يمتنع[3] ذلك فيهما كما زعم البصريون، والخلاف في اسم الجنس المعيّن -كما مثّل- أما اسم الجنس غير المعيّن، كقول الأعمى: «يارجلا خُذْ بيدي» فلايجوز الحذف معه اتفاقا، ومن المواضع التى يمتنع فيها حذف حرف[4] النداء:

(=) و"لوعة" أي: ألم في القلب من شدة الحبّ أو الحزن، ونحوهما.
ينظر اللسان "لوع" ١٠/٢٠٣ .
و"غرام" الحبّ وشدة الولوع بالشيء.
ينظر اللسان "غرم" ١٥/٣٣٢، وينظر تعليق (١) السابق.
وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١، وأوضح المسالك ٤/١٥، والمغني، الشاهد ١٠٩٤، والهمع ١/١٧٤، والدرر ١/١٥٠، والتصريح ٢/١٦٥، وشرح الأشموني ٣/١٠٤، وديوان الشاعر ٥٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٢ .

(١) مراده بـ"بعضهم" الكوفيون، فقد احتجوا لتجويزهم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة بالآية التى ذكرها الشارح، وأن "هؤلاء" فيها منادى بحرف نداء محذوف، وهو متأول عند البصريين على أن "أنتم" مبتدأ، وفي خبره وجهان:
أحدهما: أن يكون "تقتلون" و"هؤلاء" في موضع نصب بإضمار "أعني".
الثاني: أن يكون "هؤلاء" على تقدير حذف مضاف، تقديره: «أنتم مثل هؤلاء»، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، وجملة "تقتلون" حال عمل فيها معنى التشبيه. ينظر إملاء مامنّ به الرحمن ١/٤٨، وذكر في التصريح (٢/١٦٥) وجها آخر، وهو: أن يكون "أنتم" خبرا مقدما وهؤلاء مبتدأ.

(٢) من الآية ٨٥، من سورة البقرة. (٣) هذا قول الكوفيين وابن مالك.

(٤) في ب: "حروف".

اسم "الله"، إلاّ إذا عوضت الميم المشددة فى آخره نحو:[1] سبحانك اللهم، وأما قول أمية بن أبى الصّلت:[2]

٣٥٨- رضيتُ بك اللهم ربّاً فلن أُرَى ... أدين إلها غيرَك الله راضيا[3]

فشاذ، ولا يصح قول من جعله[4] مجرورا على البدل، لما سبق من أن ضمير الحاضر لايبدل منه الظاهر إلاّ فى مواضع ليس هذا منها، وزعم قوم أنه[5] ممتنع الحذف مع بعد المنادى.

وابنِ المعرَّفَ المنادَى المفردا ... على الذى فى رَفعِه قد عُهِدا

يبنى المعرّف في النداء، سواء كان تعريفه سابقا على النداء -نحو: "يازيد"- أو حاصلا بالنداء نحو: "يارجل" و﴿ياأيها الناس﴾[6] وإنّما يبنى إذا كان مفردا، أي: غير مضاف ولا شبيها بالمضاف، فيشمل[7] ذلك نحو:

---

(١) سقط "نحو" من: أ.

(٢) الثقفي، شاعر مشهور، قرأ الكتب -في الجاهلية- وطمع في النبوة، فلما بعث النبي -ﷺ- حسده، ولم يوفق إلى الإيمان به. ينظر البداية والنهاية: مجلد الفهارس ص٢٧ .

(٣) هذا البيت من الطويل، والشاهد منه قوله: "الله" فإنه منادى بحرف نداء محذوف، وهو شاذ لعدم قيام مايدل عليه.
وينظر البيت في: أوضح المسالك ٤/١٢، والتصريح ٢/١٦٥، ومعجم شواهد العربية ٤٢٠، وليس في ديوانه.

(٤) الضمير عائد إلى لفظ الجلالة "الله" في بيت سابق.

(٥) الضمير يعود إلى حرف النداء، السابق ذكره.

(٦) هذا جزء من عشرين آية. ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص٧٢٦-٧٢٩ . (٧) في ب: "يشتمل".

"يا زيد" و"يا معدِيْ كرب" و"يا زيدان" و"يا زيدون" ولذلك قال: «على الذى فى رفعه قد عُهدا» فيبنى المفرد الصحيح الآخِر، وما أُعرب إعرابه من جمع تكسيرٍ، أو جمع مؤنث سالم، أو مركب تركيب مزج[١] على ضمة ظاهرة، ويبنى المنقوص والمقصور على ضمة مقدرة، ويبنى المثنى على الألف، وجمع المذكر السالم على الواو.

وانو انضمامَ مابَنَوا قبلَ النّدا   وليُجْرَ مُجْرَى ذِى بناءٍ جُدِّدا

إذا كان المنادى المعرفة[٢] مبنيًا قبل النداء على غير الضم: نويتَ فيه ضمةً للنداء، (سواء كان علما كـ"سيبويه)[٣] على أشهر[٤] لغاته– [وحذامِ– على لغة][٥] أهل[٦] الحجاز، و"تأبط شرا" أو غير علم، كـ"هذا" ونحوه من أسماء الإشارة، ويظهر أثر تقدير الضم فى تابعه، فتقول: "ياسيبويه العالمُ"

---

(١) غير مختوم بـ"ويه".   (٢) في أ: "المعرَّف".

(٣) في ب: «سواء كان علما للنداء كسيبويه» ولا معنى لزيادة "للنداء" فيه.

(٤) أشهر لغات "سيبويه" البناء على الكسر، وأجاز الجرمي إعرابَه إعراب الممنوع من الصرف. ينظر الكتاب ٣/٣٠٢، وشرح الكافية ٢/٨٤، والتسهيل ٣٠، والمساعد ٢/١٢٧-١٢٨، والهمع ١/٧١، والتصريح ١/١١٨، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/١٤٣ .

(٥) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) أهل الحجاز يبنون "حذامِ" على الكسر تشبيها له بنزال، وبنو تميم يعربونه إعراب الممنوع من الصرف، ومانعه من الصرف العَلَمِيَّة والعَدْل.
ينظر: المقتضب ٣/٣٧٣، وأوضح المسالك ٤/١٣١، والتصريح ٢/٢٢٥، وشرح الأشموني ٣/٢٠٣ .

و"ياحذامِ القاعدةُ" و"ياهذا الرجلُ" إلا[١] أن الأوّلَيْنِ يجوز في تابعهما النصب، كما يجوز ذلك فى تابع ماتجدَّد بناؤه بسبب النداء، بخلاف الثالث، كما يأتى، وإنْ كان مبنيا على الضّم كعلم منقول من"حيث" فهل يقال إنه مبنيٌّ على هذه الضَّمة ؟ أو تقدر له ضمة ؟ يحتمل الوجهين[٢]، كما في إعراب المضاف إلى المتكلم حال جره.

والمفردَ المنكورَ والمضافا   وشبهَه انصبْ عادِما خلافا

هذه الثلاثة[٣] أشياء يجب نصبها في النداء[٤]، وهي: النكرة المفردة، غير

---

(١) في ب: «أن هذين الأولين».

(٢) أقول: ظاهر النظم الوجه الثانى، وهو أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، كما أن القياس يقتضيه.

(٣) هذا التركيب الذى أثبته الشارح مخالف لما عليه البصريون والكوفيون، فالبصريون على أنه إذا أريد التعريف يعرف الطرف الثانى، وأما الأول فلا يعرف بـ"أل" بناء على أنه معرف بالإضافة، والكوفيون يجيزون تعريف الطرفين فيقولون: "الثلاثة الأثواب" -مثلا-.
ينظر: الكتاب ١/٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٢/١٢١ .

(٤) اختلف النحاة في عامل المنادى، فالجمهور على أن العامل فيه فعل مضمر وجوبا، وقيل ناصبه معنوي، وهو القصد، وقيل ناصبه "يا" وهي على حرفيتها، وقيل هي اسم فعل، وقيل بل هي فعل.
ينظر: الكتاب ١/٢٩١، والمقتضب ٤/٢٠٢، وشرح ابن يعيش ١/١٢٧، والمقرب ١/١٧٥، والمساعد ٢/٤٨٠، والهمع ١/١٧١، وشرح الأشموني ٣/١٠٨.

المقصودة[1]، نحو:

٣٥٩- فيا راكبا إما عرضْتَ فَبَلِّغَنْ[2] ... ...

(١) في نداء النكرة غير المقصودة أقوال:
الأول: جواز ذلك، مقبلا عليها وغير مقبل، وهو قول جمهور البصريين.
الثاني: جوازه إن كانت النكرة مقبلا عليها، وإلاّ فلا، وهو للمازني.
الثالث: جوازه إن كانت خلَفا من موصوف، نحو: «ياذاهبا، وإلاّ فلا» وهو قول الكسائي والكوفيين.
الرابع: المنع مطلقا، وهو قول الأصمعي.
ينظر شرح الكافية ١/١٣٥-١٣٦، وشرح الجمل ٢/٨٣-٨٤، والمساعد ٢/٤٩٠، والهمع ١/١٧٣ .

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من قصيدة قالها وقد أسرتْه التيم يوم الكلاب الثاني، وتمام البيت قوله:
... ... ندامايَ من نجرانَ أن لا تلاقيا
وقوله:"راكبا" في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب أيّا كان مركوبه،ولكن جرى الاستعمال على أن لايقال"راكب"-بالإطلاق-إلاّعلى راكب الجمل،والناقة.
"عرضْتَ" بمعنى: تعرَّضْتَ وظهرْتَ، أو أتيت العروض وهو اسم لمكة والمدينة وماحولها، أو أتيت العرض، وهي: جبال بنجد، و"نجران" مدينة بشق اليمن.
والشاهد منه: "فيا راكبا" لأنه نداء لنكرة غير مقصودة، وقد انتصبت، وهذا عند جمهور البصريين، كما تقدم، وغيرهم يؤوله.
وينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والتبصرة ١/٣٣٩، وشرح ابن يعيش ١/١٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٨، وشرح الجمل ٢/٨٤، وشرح ابن الناظم ٥٦٠، وأوضح المسالك ٤/١٨، والشذور ص١٥١، والمساعد ٢/٤٩٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٠، والتصريح ٢/١٦٧، والخزانة ٢/١٩٤-١٩٥،١٩٧، وشرح الأشموني٣/١٠٧، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

وأنكر المازني[1] وجوده، والمضاف، نحو: "يارسولَ الله"، وشبه المضاف، وهو ماتعلق به شيء من تمام[2] معناه، إما بعمل، نحو: "ياجميلا وجهُه" و"ياراكبا فرسا" و"ياخيرا من زيد"، وإما بغيره، نحو: "ياثلاثةً وثلاثين" في نداء من سميته بذلك، وفي قصدك هذا العدد [من جملة رجال، أما في ندائك جماعة معينين بهذا العدد][3] فلك ثلاثة أوجه:

بناؤهما معا، مع تكرار حرف النداء، فتقول: "ياثلاثةُ وياثلاثون" وبناء الأول وإدخال "أل" على الثاني، مجوزا رفعه ونصبه، فتقول: "ياثلاثةُ والثلاثون" وإن شئت "الثلاثين".

وليس نصب المضاف متفقا عليه -كما ذكر المصنف- بل هو قد حكى عن ثعلب[4] جواز ضم المضاف الصالح بـ"أل".[5]

(١) هو أبو عثمان: بكر بن محمد بن عثمان، وقيل: بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني -نسبة إلى مازن بن شيبان- النحوي البصري، له كتاب في مايلحن فيه العامة، وآخر في التصريف، وآخر في العروض، وغيرها، توفي سنة ٢٤٧، وقيل: ٢٤٨، وقيل:٢٤٩، وقيل: ٢٣٦.
تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/٢٨١-٢٩١، وتاريخ بغداد ٧/٩٣-٩٤، ومعجم المؤلفين ٣/٧١، والإشارة ٦١ .

(٢) سقط من: أ. (٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، الشيباني -مولاهم- إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢٠٠هـ، وله مصنفات عدة، منها: الفصيح، والمجالس، وتوفي سنة ٢٩١هـ.
تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/١٧٣-١٨٦، وتاريخ بغداد ٥/٢٠٤-٢١٢، ومعجم المؤلفين ٢/٢٠٣ .

(٥) ينظر: شرح المرادي ٣/٢٨٢، هذا وقد وافق ثعلبا في ذلك ابنُ عصفور. ينظر: شرح الجمل ٢/٩٢ .

ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافتحنَّ مِن ... نحوَ: أزيدُ بنَ سعيدٍ لا تَهِن

هذا النوع من أنواع المنادى المبني على الضم يجوز فتح آخره، وهو ماوُصف من العلم بـ"ابن"[1] [متصل به][2] مضافٍ إلى علم، نحو: "يازيدَ ابنَ سعيد" وأكثر[3] البصريين يختار الفتح، ومثله ماأُتبع بـ"ابنة" مضافة إلى عَلَم نحو: «يافاطمةَ ابنةَ محمد»[4] ولايجوز الفتح مع الوصف بـ"بنت" إذ الفتح إنما جاز اتباعا للهمزة[5]، ولا همزة فيها.

---

(١) هذا التقييد عند البصريين، وأما الكوفيون فلم يذكر عنهم النحاة تقييده بـ"ابن" أو "ابنه" بناء على أن علة الفتح التركيب، وقد جاء في باب "لا" نحو: "لا رجلَ ظريفَ -بفتحهما- فجوزوا ذلك هنا.
ذكره في التبصرة ٣٤٢/١، وشرح الكافية ١٤١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٨،٢٦٧/١، والهمع١٧٦/١، والتصريح ١٦٩/٢، وشرح الأشموني١١٠/٣.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) إنما عبّر بالأكثرية لمخالفة بعضهم، وهو المبرد، فقد اختار الضمَّ.
ينظر: المقتضب ٢٣١/٤ .

(٤) ينظر في صحيح البخاري، كتاب الوصايا١٩١/٣، ولفظه فيه: و«يافاطمة بنت محمد» وتنظر سنن النسائي، كتاب الوصايا ٢٤٩/٦، ولفظه فيه: «مطابق لما في البخاري لكن بغير حرف العطف».
وتنظر سنن الدارمي ص٧٠١، ولفظه فيه مطابق للفظ البخاري.

(٥) والهمزة -هنا- همزة وصل والساكن بعدها حاجز غير حصين، وأما مع "بنت"، فإن الحاجز -وهو الباء المتحركة- حصينٌ، ولذا وجب الضم، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء تجويزه الفتح.
ينظر: التصريح ١٧٠/٢، وتجدر الإشارة إلى أن الفتح لم يأت إتباعاً للهمزة ==

والضمُّ إنْ لم يَلِ الابنُ عَلَما ... أو يَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِما

إذا لم توجد القيود الثلاثة المسوِّغة للفتح، تعيّن بقاء المنادى على ضمّه، فلايجوز الفتح في نحو: "يارجلُ بنَ زيد" ولا في: «يازيدُ الكريمُ ابنَ عمرو» -لأن "الابن" لم يل علما- ولا في نحو: «يازيدُ بن أخينا، أو ابنَ أخي عمرو» -لأن "الابن" لم يله علم- ولا في: «يازيدُ وابن عمرو» -لأن "الابن" التابع غير صفة- ولا في نحو: "يازيدُ الكريمُ" -لأن الصفة غيرُ ابن- ولا يثبت رواية الكوفيين لقوله:

٣٦٠- ... ... بأجودَ منك ياعُمَرَ الجودا[1]

بفتح عمر.

(=) وإنما يحتمل أن يكون إتباعاً لفتحة "ابن" و"ابنة" لأن الهمزة مع الساكن بعدها حاجز غير حصين، أو يكون فتح بناء بعد تركيب الموصوف والصفة، أو يكون إعراباً باعتبار إضافة العلم إلى مابعد "ابن" و"ابنة".

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية، من قصيدة له في مدح عمر بن عبدالعزيز -﵀- وصدر هذا البيت قوله:
فما كعبُ بنُ مامة وابن سُعْدَى ... ... البيت.
ويروى "وابن أرْوَى" بدل "وابن سعدى"، و"كعب بن مامة" من قبيلة إياد، و"ابن سعدى" هو أوس بن حارثة الطائي، وهما من أجواد العرب المشهورين.
والشاهد من البيت قوله: "ياعمرَ الجوادا" -بفتح عمر- فقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح، سواء أكان الوصف لفظ "ابن" أم لم يكن، والبصريون يمنعون ذلك مع غير "ابن" -كما تقدم في التعليق (١) من الصفحة السابقة- ويحملون هذه الرواية على أن فتحة "عمر" لمناسبة الألف المحذوفة منه لالتقاء الساكنين، وأصله "ياعمرا". ==

واضمُمْ أوِ انصبْ مااضطراراً نوِّنا   ممّا لـه استحـقاقُ ضـمٍّ بيِّنـــا

إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين المنادى المبني على الضم، جاز إبقاؤه على ضمه، نحو:

٣٦١- سلام الله يامطرٌ عليهـا[1]   ...   .

وجاز نصبه لشبهه بالنكرة، نحو:

٣٦٢- أعبداً حَلَّ في شُعَبَى غريبا[2]   ...   .

(=) وينظر البيت في: المقتضب ٤/٢٠٨، والتبصرة ١/٣٤٠، والمغنى، الشاهد ١٦، وأوضح المسالك ٤/٢٣، والهمع ١/١٧٦، والدرر ١/١٥٣، والتصريح ٢/١٦٩، وديوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٧ .

والرواية التي درج عليها النحاة بضم "عمر"، وأما رواية الفتح فذكرها بعضهم كابن هشام في أوضحه ٤/٢٤، والسيوطي في الهمع ١/١٢٦ وغيرهما.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للأحوص، وتمامه قوله:

...   .   وليس عليك يامطرُ السلامُ

وقيل في سببه إن الأحوص كان متعلقا بحب امرأة، وكان لايظهر ذلك، فلما علم بزواجها من رجل يدعى "مطرا" ظهر ماكان يخفيه.

والشاهد منه قوله: "يامطرٌ" فإنه مبني على الضم، وإنما نون للضرورة الشعرية.

وينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، والإنصاف ١/٣١١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٤، والمغني، الشاهد ٦٤٦، والشذور ١٥٣، والهمع ١/١٧٣، والدرر ٢/١٠٥، والخزانة ٢/١٥٠، وديوانه ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠ .

ويروى: "يامطرا" كما في الإنصاف ١/٣١١ وغيره.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية من كلمة يهجو فيها العباسَ بن زيد الكندي، وقد تقدم تخريجه.

وبهما ينشد:

٣٦٣- ...   .   مكانَ (ياجملٌ): (حُيِّيت يارجـل)[1]

وهل الأرجح الأول[2] أو الثاني[3]؟ أو يترجح الأول في العَلَم، والثانى فى اسم الجنس[4] ؟ فيه[5] ثلاثة أقوال.

وباضطرارٍ خُصَّ جمعُ "يـا" و"أَلْ"   إلاّ مـعَ "الله" ومَحْكِـيِّ الجُمَـل

لايباشر حرف النداء مافيه "أل" إلاّ في موضعين:

الأول: اسم "الله"، ثم لك فيه إثبات الألِفَين، وحذفهما، وحذف إحداهما.

---

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لكثّير عزة، وصدره قوله:

ليت التَّحيَّةَ كانت لى فأشكرهـا   ...   .

وقيل -في سببها- إنّ محبوبته هجرته، وحلفت لاتكلمه، فلما تفرق الناس من "مِنىً" لقيته فحيَّتْ جَمَلَه، ولم تحيه هو. ويروى: "ياجملا".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٥، والهمع ١/١٧٣، والدرر ١/١٤٩، وشرح الأشمونى ٣/١١٠، وحواشي أوضح المسالك ٤/٢٩، والديوان ١/١٥٩، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢ .

(٢) هذا مااختاره سيبويه وشيخه الخليل. ينظر الكتاب ٢/٢٠٢-٢٠٣، وشرح ابن يعيش ٢/٣ .

(٣) وهو النصب، وهذا مااختاره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي، والمبرد. وينظر المقتضب ٤/٢١٣-٢١٤، وشرح ابن يعيش ٢/٣، والإنصاف ١/٣١١، والهمع ١/١٧٣، والخزانة ٢/١٥٠ .

(٤) هذا اختيار ابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٣ .

(٥) سقط "فيه" من: ب.

(٦) تقول "يا ألله" -في الإثبات- و"يالله" -عند حذفهما- و"يا الله" بحذف الثانية، وقد علّلَ سيبويه -رحمه الله- مباشرة حرف النداء للفظ الجلالة "الله" ==

الثاني: ماسمي به من الجمل المبدوءة بـ"أل" كما لو سميت رجلا بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في ندائه: "ياألمنطلق زيدُ"[1] ومثله ماسمي به من الموصولات[2] المبدوءة بـ"أل" نحو: "ياالذى قام" -إذا كان اسم رجل- وأما نحو:

٣٦٤- فيا الغلامانِ اللذانِ فَرا[3] ... ...

(=) بقول: "... وكأن الاسم -والله أعلم- إله، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها. أ.هـ بحروفه.

الكتاب ٢/١٩٥، وعلل ذلك المبّرد بقوله: "وأما قولهم: "يا ألله اغفر" فإنما دُعي وفيه الألف واللام، لأنهما كأحد حروفه، ألا ترى أنهما غيرُ بائنتين منه، وليستا فيه بمنزلتهما فى "الرجل" لأنك فى "الرجل" تثبتهما وتحذفهما... الخ. المقتضب ٤/٢٣٩.

قلتُ: وهذا هو الصحيح.

(١) بقطع الهمزة، نصّ عليه في التصريح ٢/١٧٢ .

(٢) تابع الشارح الناظم في تجويزه نداء ماسمّيّ بـه من الموصولات المبدوءة بـ"أل"، والناظم متابع فى ذلك لأبى العباس المبرد.

ينظر: التسهيل (١٨١)، المقتضب ٤/٢٤١، وجمهور البصريين لايجيزون ذلك.

ينظر: الكتاب ٢/١٩٥، وشرح ابن يعيش ٢/٨-٩، وشرح الكافية ١/١٤٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٦-١٣٠٧، وأوضح المسالك ٤/٣١، والهمع ١/١٧٤، والتصريح ٢/١٧٢ .

وقوله: "الموصولات المبدوءة بـ"أل": أي مع صلاتها، ولكنه استغنى عن النص على ذلك بإيراده فى التمثيل، وأما مجرد الموصول المسمى به فمجمع على منعه، ذكره في التصريح ٢/١٧٣ .

(٣) هذا مع الرجز المشطور، ولم يعرف له قائل، وبعده قوله:

==

فمخصوص بالضرورة.

والأكثر "اللّهمَّ" بالتعويض   وشذ "يا اللهمَّ" في قَريضِ

والأكثر في دعاء اسم "الله" -تعالى- أن يحذف حرف النداء، وتعوض[1] "الميم المشددة" في آخره، فتقول: "اللّهمَّ اغفر لنا" وجاء في الشعر

(=) ... إيّاكما أن تُعْقِبانا شَرّا ...

وروي "تكسبانى" موضع "تُعْقِبانا". وقرِئ مكانه -أيضا- "تَبغيانى".

وقد احتج به الكوفيون والبغداديون على جواز الجمع بين "يا" و"أل" في السَّعة، اذ لا ضرورة هنا، لتمكن قائله من أن يقول: «فيا غلامان اللـذان فرّا» وأجاب عنه المانعون بالشذوذ.

وينظر: المقتضب ٤/٢٤٣، والإنصاف ١/٣٣٦، وشرح ابن يعيش ٢/٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٥، وشرح الجمل ٢/٩٠، والمقرب ١/١٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨، والهمع ١/١٧٤، والدرر ١/١٥١، والتصريح ٢/١٧٣، وشرح الأشموني ٣/١١١.

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ٤٧٢ .

(١) كون "الميم المشدّدة" فى آخر "اللّهمّ" عوضا من حرف النداء المحذوف هو قول البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن هذه "الميم" بقيّة جملة محذوفة، تقديرها: "أُمَّنا بخيرٍ" أي: اقصدْنا بخير، وليست تعويضا من حرف النداء المحذوف، ولذا أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

ينظر: معانى القرآن للفراء ١/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٤٢، والمحتسب ٢/٢٣٨، والإنصاف المسألة (٤٧) وشرح ابن يعيش ٢/١٦، وشرح الكافية ١/١٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٧، وأوضح المسالك ٤/٣١، والهمع ١/١٧٨، والتصريح ٢/١٧٢، والخزانة ٢/٢٩٥ .

الجمع بين حرف النداء والميم، نحو:

٣٦٥- إني إذا ماحَدَثٌ أَلَمَّا أقول: "يا اللهمَّ يا اللّهمَّا"[1]

وهو شاذ لما[2] فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه.

---

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وبعض المراجع ينسبها إلى أبي خراش الهذلي، وبعضها ينسبها إلى أمية بن أبي الصّلت، ولكن قال في الخزانة: و"هذا البيت -أيضا- من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقبلـه:

إن تغفرِ اللهمَّ تَغْفِرْ جَمَّـا وأيُّ عبـدٍ لـك لا ألمَّا

وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله، بيت مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصّلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضَمَّه إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، أ.هـ تنظر: الخزانة ٢/٢٩٥.

ويروى مكان "حَدَثٌ" "لَمَمٌ" ومكان "أقول" "دَعَوْتُ".

والشاهد منه قوله: "يا اللهم" حيث جمع بين "يا" و"الميم المشددة"، وهذا جمع بين العِوض والمعوَّض عنه، وهو ضرورة نادرة عند البصريين، وأما الكوفيون فذلك سائغ عندهم، لأن الميم المشددة بقية جملة محذوفة، كما تقدم تقريره فى التعليق السابق.

وينظر هذا الرجز في: اللسان "اله" ١٧/٣٦٢، وشرح الأشموني ٣/١٢٢، ومعجم شواهد العربية ٥٣٠.

وتنظر مراجع التعليق السابق.

(٢) سقط "لما" من: أ.

فصـــل

تابعَ ذى الضّمِّ المضافَ دون "أل" ألْزِمْه نصْباً، كـ"أزيدُ ذا الحِيَـلِ؟"

المنادى المستحق للنصب لا يكون تابعه إلاّ منصوبا، نحو: «يا عبدَا لله الكريمَ» إلاّ إذا صلح لمباشرة حرف النداء، فيستحق -حينئذ- ما يستحقه لو باشر حرف النداء -كما يأتي- وأما تابع المنادى المضموم فإن كان مضافا مجرداً من "أل" تعين نصبه[1]، سواء كان صفة نحو: «يا زيدُ صاحبَ الرجلِ»، أو توكيدا نحو: «يا تميمُ كلَّهم»، أو عطف بيان نحو: «يا زيدُ أبا عبدِ الله»، أو عطف نسق نحو: «يا زيدُ وغلامَ عمرٍو»، أو بدلا نحو: «يا زيدُ أخانا»، ولا دليل مع الأخفش[2] على جواز رفعه.

وما سواه ارفعْ أوِ انصب واجْعَلا كمستقلٍّ نَسَقاً وبَدَلا

وإنْ يكنْ مصحوبَ "أل" ما نُسقا ففيه وجهانِ ورفعٌ يُنتقى

ما سوى التابع المضاف -مع تجرده من "أل"- يجوز فيه الرفع والنصب،

---

(١) حكي عن جماعة من الكوفيين، منهم الكسائي، والفراء، والطوال، جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد، والجمهور على منع رفعه، لكون الإضافة محضة.

ينظر: الكتاب ٢/١٨٤، والأصول ١/٣٣٤، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٢٦٥، والتصريح ٣/١٧٤، وشرح الأشموني ٣/١٣٣.

(٢) روي عن الأخفش قوله: «وأما قولهم: يا تميمَ كلَّكم» فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلُّكم مُدْعُوٌّ، وإن نصبوه فبفعل محذوف، أي: كلَّكم دعوتُ.

ينظر: التسهيل ١٨١، والمساعد ٢/٥٠٦، والتصريح ٢/١٧٤.

ويشمل ذلك المفرد[١] المتلبس بـ"ـأل"، والمضاف المتلبس بهـا، نحـو: «يا زيد الكريم» و«يا زيد الحسن الوجه» يجوز فيهما الرفع والنصب في جميع التوابع إلاّ أنهما لا يتصوران في التوكيد، وبهما قرئ: -في العطف- **﴿يا جبال أوّبي معه والطّيرُ﴾**[٢]، وسيبويه، والخليل، والأكثرون: يختارون الرفع فيه[٣]، والجرمي[٤] يختار النصب، ووافقه المبرد[٥] في ما كانت الألف واللام[٦] فيه للتعريف -كالآية- لا في ما كانت لغيره، كـ«يا زيد واليسع» ولا يتصور

(١) في كلتا النسختين: المفرد والمتلبس بـ"ـأل" ولا مجال للواو هنا.

(٢) القراءة المتواترة "الطّيْرَ" -بالنصب- وفي إعرابه أربعة أوجه: العطف على موضع "جبال" أو النصب على المعيّة، أو العطف على "فَضْلا" أو النصب بفعل مقدر.

وقرئ -في الشواذ- برفع "الطير" وفي إعرابه وجهان: العطف على لفظ "جبال" أو العطف على الضمير في "أوّبي".

ينظر: التفصيل في إعراب القرآن ٣/٣٢٤، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/١٩٥-١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٥٥.

والقراءة بالرفع منسوبة إلى الأعرج وأبي عبدالرحمن.

وينظر النشر ٢/٣٤٩.

(٣) واختيارهم الرفع لما فيه من مشاكلة الحركة، ولكونه الأكثر عند العرب.

ينظر الكتاب ٢/١٨٧.

(٤) اختياره -ومن وافقه- النصب: للتفرقة بين ما وليه حرف النداء، وما لم يله، أفاده الصبان ٣/١١٤.

(٥) ينظر قوله في: المسألة في المقتضب ٤/٢١٢-٢١٣.

(٦) سقط "واللام" من: ب.

ذلك في المفرد المجرد[١] من "أل" إلاّ في عطف البيان، نحو: «يا غلامُ بشرٌ»، وفي التوكيد نحو[٢]: «يا تميمُ أجمعون» يجوز فيهما النصب، وأما في النعت: فلا يتصور لامتناع نعت المعرفة بالنكرة، وفي عطف النسق والبدل يجب فيه الضم، جَعْلاً له كالمستقلّ، لأن العاطف كالنائب عن العامل، والبدل في نية تكرار العامل، فتقول: «يا زيدُ وعمروُ»[٣] و«يا رجلاً وزيدُ»، و«يا رجلُ زيدُ» و«يا رجلاً زيدُ»[٤]، كما يتعين فيهما النصب إذا كانا مضافين.

وأيُّها مصحوبَ "أل" بعدُ صِفَةْ ... يلزمُ بالرفعِ لدى ذِي المعرفةْ

و"أيُّهذا، أيُّها" الذى وَرَدْ ... ووصفُ "أيّ" بسِوى هذا يُرَدّ

هذه المسألة مستثناة من التابع الذى يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم وهو تابع "أيّ" نحو: **﴿يا أيُّها النـاسُ﴾**[٥] ومثله تابع "أيّة" نحو: **﴿يا أيّتُها النّفسُ المطمئنّةُ﴾**[٦] وإنما لزم رفعه لأنه المقصود بالنداء، وإنما أتي بـ"أيٍّ" وُصْلَة إلى ندائه، لتعذر مباشرة حرف النداء له، ولذلك كان وَصْفُ "أيٍّ" به لازما، بخلاف: «يا زيدُ الظريف»، وما حكاه

(١) سقط "المجرد" من: أ. (٢) سقط "نحو" من: أ.

(٣) أجاز المازني والكوفيون فيه النصب، قياسا على المنسوق المقرون بـ"ـأل".

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٥، والتسهيل ٨١، والمساعد ٢/٥١٣، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/١١٤.

(٤) في ب: "زيدا" وهو تحريف.

(٥) هذا جزءٌ من عشرين آية.

ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من ص٧٢٦-٧٢٩.

(٦) من الآية ٢٧ من سورة الفجر.

الزجاج[1] -في كتاب المعاني[2] -عن بعضهم[3] من إجازة نصبه غَلَط[4]، ولا يوصف "أيّ" في النداء إلا بمتلبس بـ"ـأل" الجنسية[5] -كما تقدم- أو بموصول مقترن بـ"ـأل" نحو: ﴿يا أيها الذين آمنوا...﴾[6] أو باسم إشارة، نحو:

---

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري بن سهل النحوي، أخذ عن ثعلب، والمبرد، وكان إماما في العربية، له مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وكتاب النوادر، وكتاب شرح أبيات سيبويه. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/٨٩-٩٥، ومعجم المؤلفين ١/٣٣، وإنباه الرواة ١/١٩٤-٢٠١.

(٢) هو أحد مؤلفاته المذكورة.

(٣) المراد بقوله: "بعضهم" المازنيّ. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨، والتسهيل ١٨١، والمساعد ٢/٥٠٧، والهمع ١/١٧٥، وشرح الأشموني ٣/١١٥.

(٤) مراد الشارح تغليظ من أجاز نصب وصف "أيّ" وهو المازني، وقد نقل الصبان -في حاشيته على شرح الأشموني ٣/١١٥- عن السندوبي أن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب.

قلت: فإذا ثبت ذلك ففي هذا التغليط نظر.

(٥) أي التي صارت بعد النداء للحضور، لوقوعها صفة لنكرة قُصد بها معيّن حاضر، وقد أجاز الفراء والجرمي إتباع "أيّ" بأل التي لِلمح الأصل، ومنع ذلك الجمهور.

ينظر: المساعد ٢/٥٠٤، وشرح الأشموني ٣/١١٦.

(٦) هذا جزء من آيات كثيرة، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص٨٢، ص٨٦.

٣٦٦- ألاَ أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه[1] ... ...

٣٦٧- ألا أيُّهذا الزَّاجرِي أحْضُرَ الوغى[2] ... ...

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اسم الإشارة موصوفا بما فيه الألف واللام -كما مثّل- ووقوعه دونه[3] قليل[4]، كقوله:

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة، وتمامه قوله:

... ... لِشيء نَحَتْهُ عن يديه المقادرُ

وقوله: "الباخع" أي: القاتل. ينظر: اللسان "بخع" ٩/٣٥١، و"الوجد": الحبّ، اللسان "وجد" ٤/٤٥٩، و"نَحَتْه" حرَّفَتْه، اللسان "نحا" ٢٠/١٨١.

والشاهد منه قوله: "أيُّهذا" حيث وصف "أيّ" باسم الإشارة الموصوف بما فيه "أل".

ينظر البيت في: المقتضب ٤/٢٥٩، وشرح ابن يعيش ٢/٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣١٩، وشرح الأشموني ٣/١١٦، وديوانه ٢٥١، ومعجم شواهد العربية ١٥٤.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وتمامه قوله:

... ... وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي؟

ينظر في: الكتاب ٣/٩٩-١٠٠، والإنصاف ٢/٥٦٠، وشرح ابن يعيش ٢/٧، والمغني، الشاهد ٧١٤، والشذور ١٩٨، والهمع ١/١٧٥،٥، والدرر ١/٣،١٥٢، والخزانة ١/١١٩، ومعجم شواهد العربية ١١٢.

(٣) سقط "دونه" من: أ.

(٤) الجمهور يوجبون نعت اسم الإشارة -حينئذ- بما فيه أل، وابن عصفور، وابن مالك لم يشترطا ذلك، والشارح -في هذا- يميل إلى قول الجمهور من غير إيجاب له. ينظر: المقرب ١/١٧٦، والتسهيل ١٨١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨.

٣٦٨- أَيُّهــذان كُـلاَ زادَ كُمـا(١) ... ...

وذو إشـارةٍ كـأيٍّ في الصّفــة   إن كـان تركُهـا يُفِيـتُ المعرِفَـة

إذا وقع اسم الإشارة بعد حرف النداء فإن كان المقصود بالنداء صفته، بحيث إذا تركت فات العلم بتعيينه، كقولك -لقائم بين قوم جلوس- "يا هذا القائم «فإن صفته كصفة» "أيّ" في اللزوم، وفى تعين الرفع، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لكونه متعينا، وإنّما(٢) أجرى الوصف عليه مدحا، أو ذمّا، نحو: «يا هذا الكريمُ» و«يا هذا الخبيثُ» فحكمها حكم غيرها من الصفات في عدم اللزوم، وفى جواز النصب، ولا يوصف اسم الإشارة إلاّ بما فيه "أل".

فى نحو سعدَ سعدَ الأوسِ ينتصب   ثانٍ، وضُمَّ، وافتحَ اوّلاً تُصِب

إذا أتبع المنادى المفرد، المستحق البناء على الضّمّ بمماثل له -لفظا-

---

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله مجهول، وتمامه قوله:

... ... ودعـاني واغـلا فـي مـن وغـل

ويروى: "ذارنى" موضع: "دعانى"، و"يَغِل" موضع: "وَغَلَ" و"الواغل" هو: من يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه أو ينفق مثل ما أنفقوا.

ينظر: اللسان ١٤/٢٥٩، (وغل).

والشاهد منه قوله: "أيّهذانِ" حيث وصف المنادَى باسم الإشارة ولم يصف اسم الإشارة.

ينظر البيت فى: المساعد ٢/٥٠٤، والهمع ١/١٧٥، والدرر ١/١٥٢، وشرح الأشموني ٣/١١٧، ومعجم شواهد العربية ٢٦١.

(٢) سقط "إنّما" من: أ.

مضافٍ، نحو: «يا سعدُ سعدَ الأوس» و«يا زيدُ زيدَ الخيل» تعيّن نصب الثاني لكونه تابعا مضافا -كما سبق- وأما الأول فقياسه أن يبقى على ضمّه، لأنه منادى مفردٌ معرفةٌ، لم ينعت بـ"ابن" وقد سمع فيه الفتح(١)، نحو:

٣٦٩-ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ لا أَبَالَكُم(٢) ... ...

وقولـه:

٣٧٠-ياسعدَسعدَاليَعْملاتِ الذُّبَّلِ(٣) ... ...

---

(١) سقط "الفتح" من: أ.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية يهجو عُمَر بن لَجَأ التيميّ، وتمام البيت قوله:

... ... لا يُلْقِيَنّكُم في سَوْءَةٍ عُمَرُ

وقوله: "لا أبالكم" يقال في الإغلاظ في القول على المخاطب.

"والسَّوءَةُ": الفعلة القبيحة، اي: لا يوقعنكم عمر فى بليةٍ ومكروهة بسبب تعرضه لى، أي: امنعوه من هجائى قبل أن أسلط عليكم لسانى.

والشاهد منه قوله: "يا تيم" -الأولى- فإنه يجوز فيه الضم والفتح، والضم أحسن.

ينظر البيت فى: الكتاب ٢/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٢٩، والأصول ١/٣٤٣، والتبصرة ١/٣٤٢، والخصائص ١/٣٤٥، وشرح ابن يعيش ٢/١٠،١٠٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٨، وشرح الكافية ١/١٤٦، والمغنى، الشاهد ٨٢٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٠، والهمع ٢/١٢٢، والدرر ٢/١٥٤، والخزانة ٢/٢٩٨، وشرح الأشموني ٣/١١٧، وديوانه ٢٨٥.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز، ونسبه فى الكتاب إلى بعض ولد جرير، والذى عليه النحويون أنه لعبد الله بن رواحة الصحابي ﷺ قاله في زيد بن أرقم ==

واختلف في توجيهه، فعند سيبويه أنه مضاف إلى [ما بعد الثاني، والثاني مقحم[1]، وعند المبرد أنه مضاف إلى][2] محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وعند الفراء أنهما معا مضافان إلى الثاني، وقيل[3]: بل رُكِّبا قبل الإضافة كـ"خمسة عشر".

(=) -وكان يتيما في حجره- في يوم غزوة مؤتة، وتمام البيت قوله:

... ... تَطاولَ الليلُ -هُدِيتَ- فانزلِ

ويروى: "عليكَ" موضع "هديت"، وجميع المراجع التي طالعتها ترويه: "يا زيدَ زيدَ" موضع "يا سعدَ سعدَ"، وقوله: "اليعملات" جمع "يَعْمَلَة" وهي الناقة السريعة في سيرها. ينظر: اللسان "عمل" ١٣/٥٠٤، والذُّبَّلُ: جمع "ذابلة" وهي الضامرة من أثر السّفر، أو المرض ونحوه. ينظر: اللسان "ذبل" ١٣/٢٧١.

والشاهد منه قوله: "ياسعدَ" فإنه يضم -وهو الأكثر- ويفتح كما بيّن الشارح.

ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٠٦، والمقتضب ٤/٢٣٠، وشرح ابن يعيش ٢/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٠، وشرح ابن الناظم ٥٧٨، واللسان "عمل" ١٣/ ٥٠٤، والمغني، الشاهد ٨٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٢، والهمع ٢/١٢٢، والدرر ٢/١٥٤، والخزانة ٢/٣٠٢،٣٠٤، ومعجم شواهد العربية ٥٢٤.

(١) قوله: "والثاني مقحم" أكثر النحويين لا يرتضي ما يسمى بالإقحام لما فيه من الفصل بين متلازمين. ينظر: التصريح ٢/١٧١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) عُزي هذا القول إلى السيرافي. ينظر: حواشي شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢١.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وحكمه في الإعراب النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير، والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، أو ما أبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو.

واجعل منادًى صحّ إنْ يُضَفْ ليا كعبدِ عبدي عَبْدَ عبدا عبديا

المنادى الصحيح الآخر إذا أضيف إلى ياء المتكلم، ففيه خمس لغات: إثبات الياء ساكنة، نحو: ﴿**يا عباديْ لا خوف عليكم اليوم**﴾[1] وهي أشهر لغاته، وإثباتها مع التحريك بالفتح، وهي التي أشار إليها بقوله: "عبديا" وإنما الألف إشباع، وبها قرئ[2] ﴿**يا عباديَ الذين أسرفوا على أنفسهم**﴾[3] وحذف الياء، وبقاء آخره على الكسر، نحو: "يا غلامِ" وقلب الياء ألفا، فيفتح ما قبلها، نحو: ﴿**يا حسرَتَا على ما فرَّطتُ**﴾[4] وحذف الألف وإبقاء آخره

---

(١) من الآية ٦٨، من سورة الزخرف، ووجه الاستشهاد بها كون "عباد" مضافا إلى "يا المتكلم" وقد ثبتت هذه الياء ساكنة، وهذا على قراءة أبي عمرو وابن عامر، وقرأها أبو بكر مفتوحة، والباقون حذفوها. ينظر: النشر ٢/٣٧٠، والحجة ٦٥٢-٦٥٤، والبدور ٢٨٩.

(٢) قرأ بذلك نافع وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وقرأها الباقون باسكان الياء. ينظر: البدور ٢٧٥، والمهذب ٢/١٩٢.

(٣) من الآية ٥٣، من سورة الزّمر.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الزّمر، وأجمع القراء السبعة على هذه القراءة، وقرأها أبو جعفر -أحد القراء العشرة- "يا حسرتاي" بياء بعد الألف، وفتحها عنه: -أي الياء- راويه ابن جماز. ينظر: النشر ٢/٣٦٣.

مفتوحا، نحو: "ياعبدَ" وبعض العرب يلغي الياء مع الحذف، فيضم آخره كالمستقبل، وبها قرئ[1] شاذا: ﴿قال ربُّ السِّجنُ أحبُّ إليّ...﴾[2] ويستثنى من ذلك الوصف الصالح للعمل في الياء، فإنه لم يسمع في يائه إلاّ لغتان: السكون، نحو: "يا مكرِميْ" والتحريك بالفتح، نحو: "يا مُغَاضِبِيَ"، أما المعتل نحو: "فتى"، وقاضي: فليس في يائه إلاّ التحريك بالفتح، نحو: "يافتايَ" و"ياباريَ".

وفتحٌ او كسرٌ وحذْفُ اليا استمرّ   في "يابن أُمَّ" "يا ابنَ عمَّ" لا مَفَرّ

وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم تعيّن إثبات يائه[3]، نحو: «يا أخا صاحِبِي» و«يا ابنَ أخي» و«يا زوجةَ غُلامي» إلاّ إذا كان المضاف إلى الياء "الأم" أو "العم" والمنادى "ابن" فإن الياء تحذف لزوما، ويجوز في ما قبلها[4] إبقاؤه على الكسر، وفتحه، إما تخفيفا، وإما للتركيب كـ"خمسة عشر" وبهما قرئ[5]: ﴿قال ابنَ أُمَّ﴾[6] وإثبات الياء في نحو:

(1) لم أعثر على اسم صاحب هذه القراءة على طول البحث في كتب القراءات وشواذها، -ولكن ابن جني- في المحتسب ٦٩/٢، نسب قراءةً مثلها إلى أبي جعفر، في الآية ١١٢، من سورة الأنبياء، في قوله تعالى: ﴿قال ربُّ احكمْ بالحقِّ﴾. (2) من الآية ٣٣، من سورة يوسف.

(3) سقط قوله: "يائه" من: أ. (4) في ب: "قبلهما" وهو تحريف.

(5) قرأ بهذا: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وقرأ الباقون بضم "ابن" وكسر "أم" مع التشديد. ينظر: النشر ٢٧٢/٢، والحجة ٢٩٧، والبدور ١٢٢، والوافي ٢٧٥.

(6) من الآيتين ١٥٠، ٩٤، من سورتي الأعراف وطه، والقراءة بفتح "ابن" وميم "أم" مع تشديدها.

٣٧١- ياابن أمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي[1] ... ...

ضرورة.

وأما نحو:

٣٧٢- ياابنةَ عمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي[2] ... ...

فقيل: الألف إشباع، وقيل: بل من باب قلب الياء ألفا، كـ"ياعبدا"[3]، أما إن كان المنادى غير "ابن"[4] فإن الياء تثبت، نحو: «يا غلامَ عمّي»،

(1) هذا البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في رثاء أخيه، وتمامه قوله:

... ... أنـت خلَّفتنـي لدهـرٍ شَديـد

وروي: "خلّيتني" موضع "خلّفتني".

والشاهد منه: "يا ابنَ أمِّي" حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٢١٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣، واللسان "شقق" ٤٩/١٢، وأوضح المسالك ٤٠/٤، والتصريح ١٧٩/٢، والهمع ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٢٠/٣، وديوانه ٤٨، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

(2) هذا من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم العجلي، وبعده قوله:

... «لا يخرق اللوُّم حِجابَ مَسْمَعِي» ...

والشاهد منه قوله: "ابنة عمّا" حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة، أو لما ذكر الشارح. ينظر في: الكتاب ٢١٤/٢، والمقتضب ٢٥٢/٤، والمحتسب ٢٣٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٦/٣، وشرح ابن الناظم ٥٨١، وأوضح المسالك ٤١/٤، والهمع ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، والتصريح ١٧٩/٢، وشرح الأشموني ١٢٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٩٩.

(3) سقط قوله: "كيا عبدا" من: أ. (4) في أ: "أب" وهو تحريف.

ويا أخا أمّى».

وفي النـدا أَبَـتِ أُمَّـتِ عَـرَض   واكسِرْأوافتَحْ،ومن اليالتّا عِوض

إذا نودي "الأبُ" و"الأمُّ" المضافين إلى ياء المتكلم، ففيهما[1] من اللغات الستّ ما سبق في غيرهما[2] من الصحيح المضاف إلى الياء، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض "تاء التأنيث" من ياء المتكلم، ثم الأكثر كسرها، كما قرأ به الأكثرون[3]: ﴿يا أَبَتِ إني رأيتُ﴾[4] وبعض[5] العرب يفتحها، وبه قرأها ابن عامر وبعضهم[6] يضم التّاء، معاملة له معاملة المستقل، كـ"ثبة" وبه قرئ شاذا[7]، وأما نحو:

٣٧٣- ... يا أبتا علّكَ أو عساكَ[8] ...

فقيل: الألف فيه إشباع، وقيل: بل ألف الندبة، وقيل: بل هي التي تبدل من ياء المتكلم،جمع بين العوض والمعوض منه شذوذا على أسلوب: "يا اللّهمّ".

---

(١) في أ: "ففيها" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين: "غيرها"، وما أثبت هو مقتضى الكلام.

(٣) هم من عدا أبي جعفر وابن عامر.
ينظر: النشر ٢/٢٩٣، والحجة ٣٥٣-٣٥٤، والوافي ٢٩٣، والمهذب ١/٣٣١، والبدور ١٥٨.

(٤) من الآية ٤، من سورة يوسف.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٢١٠-٢١١.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٢١١.

(٧) لم أجد في كتب القراءات وشواذها -التي تيسرت لي- من أشار إلى هذه القراءة، ولكن قال الفراء: "ولو قرأ قارئ" "يا أبتُ" لجاز، معاني القرآن ٢/٣٢

(٨) هذا من الرجز، والأكثرون على أنه لرؤبةبن العجاج وقيل للعجاج نفسه،وأوله قوله:
تقـول ابنتـيْ قـد أَنَـى أَنَاكـا ... ... ==

أسمـاء لازمـت النّـداء

و"فُـلُ" بعـضُ مـا يخصُّ بالنـدا   "لُؤْمانُ، نَومانُ" كـذا، واطّـردا

فـي سبِّ الانثى وزنُ ياخَبَاثِ   والأمرُ هكـذا مـن الثُّـلاثي

وشـاع فـي سبِّ الذكُور "فُعَلُ"   ولا تَقِـسْ، وجُـرَّ في الشّعرِ فُلُ

من الأسماء ما يختص بالنداء، فلا يستعمل في غيره، منها "فُلُ" ومؤنثه "فُلَة" وليسا ترخيم "فلان" و "فلانة"، لأن "فلاناً" و"فلانة" كناية عن نحو: "زيد" و"هند" من المعارف، ولا يختصان بالنداء، وأما "فُلُ" و"فُلَة" فكناية عن نحو: "رجل" و "امرأة" على الأصح[1]، ومجيؤه دون النداء مختص بضرورة

(=) البيت، ومعناه: قد حان وقت رحيلك، لعلك تجد رزقا.
ويروى "عساكَنْ" وهذا على لغة من يقف على المنصوب بلا ألف، وهم ربيعة.
ينظر: الخصائص ٢/٩٦، ينظر البيت في: الكتاب ٢/٣٧٥، والمقتضب ٣/٧١، والإنصاف ١/٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٢/١٢، والمغنى، الشاهد ٢٧١، والهمع ١/١٣٢، والدرر ١/١١٠، والتصريح ٢/١٧٨، وشرح الأشموني ٣/١٢١، وملحقات ديوانه ١٨١، ومعجم شواهد العربية ٥١٣.

(١) ما صححه الشارح هو مذهب جمهور البصريين بزعامة سيبويه، فإن "فُلُ" و"فُلَة" -عندهم- كناية عن نكرة مَن يعقل، من جنس الإنسان،وذهب الكوفيون إلى أنهما مُرَخَّما "فلان" و"فلانة"، وذهب ابن مالك إلى أنهما كناية عن عَلَم من يعقل، فهما -عنده- بمعنى: "فلان" و"فلانة" فهو متفق مع الكوفيين إلاّ أنه يقول إنهما بمعنى:"فلان" و"فلانة" وهم يقولون: هما "فلان" و"فلانة" مرخَّمَيْن.
تنظر المسألة في: الكتاب ٢/٢٤٨، والمقتضب ٤/٢٣٨، وشرح الجمل ٢/١٠٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩، وأوضح المسالك ٤/٤٢، والهمع ١/١٧٧، والدرر ١/١٥٤، والتصريح ٢/١٧٩، وشرح الأشموني ٣/١٢٣.

الشعر، كقوله:

٣٧٤- ... في لَجَّةٍ أمسك فلاناً عن فُلِ[١] ...

وقيل: بل أصل هذا "فلان" حذفت منه الألف والنون ضرورة، على حد قوله:

٣٧٥- درس المَنَا بمُتالِعٍ فأَبَانِ[٢] ... ...

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم العجلي، وقبله قوله:

... تَضِلُّ منه إبلي بالهَوْجَلِ ...

واللَّجة -بفتح اللام- اختلاط الأصوات في الحرب، وغيره. ينظر: اللسان "لجج" ١٧٩/٣.

وقوله: "أمسك فلانا عن فُلِ" أي: خُذْ هذا بدم هذا، وأْسِرْ هذا بهذا، والشاهد منه قوله: "عن فُلِ" حيث استعمل "فل" في غير نداء. ينظر البيت في: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والمقرب ١٨٢/١، وشرح الجمل ١٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، واللسان "لجج" ١٧٩/٣، وأوضح المسالك ٤٣/٤، والهمع ١٧٧/١، والدرر ١٥٤/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٣٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٦.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، وتمامه قوله:

... ... فتقادَمَتْ بالحَبْس فالسُّوبانِ

وقوله: "المنا" أي: المنازل، فحذف الزاي واللام للضرورة، و"درس" أي: عفا. ينظر: اللسان "درس" ٢٨١/٧، و"متالع" و"أبان" جبلان، و"السُّوبان" و"الحَبْس" موضعان.

ينظر البيت في: الخصائص ٨١/١، واللسان "تلع" ٣٨٦/٩، وأوضح المسالك ٤٣/٤، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ٢٠٨/٢، والتصريح ١٨٠/٢، وشرح الأشموني ١٢٣/٣، وديوانه ١٣٨، ومعجم شواهد العربية ٤١٠.

ومنها: "لُؤْمانُ" -بضم أوله مع الهمزة- وهو الكثير اللُّؤْم لا اللوم، و"نَومانُ" و"مَكْرمانُ" -للكثير الكرم- واطّرد من الأسماء اللازمة للنداء: ماجاء على "فَعالِ" -مقصودا به سبُّ الإناث- سواء كان مشتقا من الفعل، نحو: "يا خَباثِ" و"يافَسَاقِ" و"يافَجارِ" أو غير مشتق منه[١] نحو: "يا لَكاعِ" ونحو:

٣٧٦- ... ... ثم آوي إلى بيتٍ قَعِيدتُه لَكاعِ[٢]

(١) سقط "منه" من: ب.

(٢) هذا بعض بيت من الوافر، وقد اشتهرت نسبته إلى الحطيئة، وذكر محمد محي الدين في تعليقه عليه -في أوضح المسالك- أن ابن السكيت نسبه في كتاب الألفاظ ص٧٣ -وتبعه التبريزي- إلى أبي الغريب النصري. ينظر: ٤٥/٤، وصدر هذا البيت قوله:

أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثم آوي ... ...

ويروى "أُجَوِّلُ ما أُجوِّلُ".

وفي كلتا النسختين: "وآوي" بدل "ثم آوى" وهو تحريف مخل بالوزن، والبيت قاله الشاعر في هجاء زوجته، وذلك أنه يظل يكثر التطواف لكسب القوت، ثم يعود إلى منزله فلا يجد فيه أسباب الراحة، لأن المرأة المقيمة فيه دنيئة.

والشاهد منه قوله: "لَكاعِ" حيث جاء خبرا للمبتدأ، ومنهم من يقدره مقولا لقول محذوف، والتقدير: «قعيدته مقول لها يالكاع»، فلا خروج فيه عن المألوف على هذا التقدير.

ينظر البيت في: المقتضب ٢٣٨/٤، وشرح ابن يعيش ٥٧/٤، وشرح الجمل ١٠٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، وأوضح المسالك ٤٥/٤، والشذور ص١٢٩، والهمع ٨٢/١، والدرر ٥٥/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٤٠٤/٢-٤٠٥، وشرح الأشموني ١٢٢/٣، وملحقات ديوان الحطيئة ص١٢٠، ومعجم شواهد العربية ٢٣١.

ضرورة، وإنما ينقاس هذا في ما كان من فعل ثلاثي، كما ينقاس منه، مجيء "فَعالِ" بمعنى الأمر، نحو: "نَزالِ" و"تَراكِ" فأما "دَراكِ" فغير مقيس، ولابد في الثلاثي الذي ينقاس فيه ذلك أن يكون تاما متصرفا.

وشاع في سبّ المذكَّرين(١) وزن "فُعَل" لازم للنداء(٢)، نحو: "يا غُدَرُ" و"يا فُسَقُ" وليس بمقيسٍ كما زعم ابن عصفور.(٣)

الاستغاثة

وهي نوع من أنواع النداء، فإنها نداء من يخلِّص من شدة، أو يعين على مشقة، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلاّ "يا" ولا يحذف معها -كما سبق- ويقال: "مُستَغِيث" و"مستغاث" ولا يحتاج إلى(٤) أن يقول(٥) "بـه" لأن الفعل متعد بنفسه.

إذا استغيث اسمٌ منادىً خُفِضا ... باللام مفتوحا، كيا لَلْمُرْتَضَى

إذا قصد بالنداء الاستغاثة لزم -غالبا- خَفْضُ المنادَى بلام الجر، وتفتح معه للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله، فإنها لا تكون معه إلاّ مكسورة، نحو: «يا لَلمرتَضى لِلْبائِسِ»(٦) و«ياللَّهِ لِلْمسلمين».(٧)

(١) في ب: "الذكور". (٢) في ب: "النداء".
(٣) ينظر: المقرب ١/١٨٢، وشرح الجمل ٢/١٠٤. (٤) سقط "إلى" من: ب.
(٥) في ب: "يقال". (٦) سقط "للبائس" من: ب.
(٧) هذه العبارة قالها أمير المؤمنين -عمر بن الخطاب ﵁- حين طعنه العِلْج -أبو لؤلؤة المجوسي-. ينظر: التصريح ٢/١٨١، وشرح الأشموني ٣/١٢٤. ويروى "يالَلَّهِ ويالَلمسلمين". ينظر: شرح الجمل ٢/١١١.

وافتَحْ مع المعطوف إنْ كررْتَ يا ... وفي سِوَى ذلِكَ بالكسرِ ائتيا

إذا عَطفْتَ على المستغاثِ اسما مجرورا باللام فإن كررت "يا" مع الثاني فتحت اللام -أيضا- نحو:

٣٧٧-يالَقومي ويا لأمْثَالِ قومي(١) ... ...

وإن لم تُكرِّرْ "يا" كسرتها، نحو:

٣٧٨- ... ... يا لَلكهول ولِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ(٢)

(١) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:
... ... لأُناسٍ عُتُوُّهم في ازدياد
والشاهد منه: «يا لَقومي ويا لأمثال...» حيث جر المستغاث في الكلمتين بلام مفتوحة. ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ٥٨٧، وأوضح المسالك ٤/٤٦، والتصريح ٢/١٨١، وشرح الأشموني ٣/١٢٥، ومعجم شواهد العربية ١٢٨.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله:
يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغترِبٌ ... ...
وقوله: "ناءٍ" اسم فاعل، وفعله: نأى ينأى: أي بَعُدَ. ينظر: اللسان "نأى" ٢/١٧٠، و"الكهول": جمع كهل، وهو يطلق على من جاوز الثلاثين ووخطه الشيبُ. ينظر: اللسان "كهل" ١٤/١٢٠، و"الشُّبّان": جمع شابٍّ، وهو من لم يبلغ سن الكهولة، اللسان ١/٤٦٢، والشاهد من البيت قوله: "ولِلشّبّان" حيث جاءت لام المستغاث مكسورة لكونه معطوفا و لم تتكرر معه "يا".
ينظر البيت في: المقتضب ٤/٢٥٦، والأصول ١/٣٥٣، والمقرب ١/١٨٤، وشرح الجمل ٢/١١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٥، وشرح ابن الناظم ٥٨٨، وأوضح المسالك ٤/٤٨، والهمع ١/١٨٠، والدرر ١/١٥٠، والتصريح ٢/١٨١، والخزانة ٢/١٥٤، وشرح الأشموني ٣/١٢٦، ومعجم شواهد العربية ٦١.

ولامُ ما استُغِيثَ عاقبَتْ أَلِف   ومثله اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِف

قد تُعاقِبُ اللامَ الجارةَ -في الاستغاثة- ألفٌ تتصل بآخر الاسم، كألف النّدبة، يستغنى بها عن اللام، كقوله:

٣٧٩-يا يزيدًا لآمِلٍ نيلَ عِزٍّ   وغنىً بعدَ فاقةٍ وهَوانِ[1]

وتجرد المستغاث منهما نحو:

٣٨٠-ألايا قومِ للعجبِ العجيبِ[2]   ...   .

نادر.

ومثل المستغاث في الجر باللام المفتوحة ما دخل عليه حرف النداء لقصد التعجب[3] منه[4]، كقولهم:

---

(١) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "يا يزيدا" حيث ختم المستغاث بألف أغنت عن اللام المفتوحة في أوله.
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٣٣٧/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٠، وأوضح المسالك ٤٩/٤، والمغني، الشاهد ٦٩٩، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأشموني ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:
...   .   ولِلْغفَــلاتِ تَعــرِضُ للأريــب
و"الغَفَلات" جمع: غفلة، ويقال غفل عن الشيء: إذا سها عنه، اللسان "غفل" ١٠/١٤، و"الأريب" هو الماهر البصير بالأمور، اللسان "أرب" ٢٠٣/١.
والشاهد من البيت قوله: "يا قوم" فإنه جاء خاليا من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره، وهذا نادر، كما قال الشارح. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٣٣٨/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٠، وأوضح المسالك ٥٠/٤، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأشموني ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٤.

(٣) في أ: "التعجيب".   (٤) سقط "منه" من: ب.

«ياللْكمأةِ[1] ويالَلْكَلإِ»[2] -تعجُّبا من كثرتهما- ويعاقبها[3] ألف نحو:

٣٨١- يا عجبا[4] ...   .

النّـدْبَـــة

هي تعبير المنادَى المتفجع على فقده[5]، نحو: "واحمداه" أو لتنزيله منزلة المفقود، كقول عمر[6] -وقد أخبر بجَدْبٍ أصاب بعضَ العرب- "واعمراه"، أو للمتوجع له، نحو:

---

(١) الكمأة: واحدها كَمْء -على غير قياس- وهو من النوادر، فإن القياس العكس، وهو نبات ينقّض الأرض، فيخرج كما يخرج الفُطْر، اللسان "كمأ" ١٤٣/١.

(٢) الكلأ: العشب، اللسان: "كلأ" ١٤٣/١.

(٣) في ب: فتعاقبهما، وهو تحريف.

(٤) هذه كلمة من بيت من الرجز، وقائله: ابن قَنّان، والبيت بتمامه:
يا عجبــا لهـــذه الفَليقَـــه   هَـــلْ تُذْهِبَـــنَّ القوبـــاء الرِّيقَـــهْ؟
وقوله: "يا عجبا" -بغير تنوين- يريد: "يا عجبي"، فأبدل من الياء ألفا، ويروى بالتنوين، على أنه منادى نكرة، أو على أن المعنى ياقوم اعجبوا عجبا، و"الفليقة" الداهية، و"القوباء" -بفتح الواو وتسكينها- داء يتقشّر منه الجلد، ويعالج بالرِّيق.
ينظر: اللسان "قوب" ١٨٦/٢-١٨٧.
والشاهد من البيت: "يا عجبا" -بغير تنوين- حيث أغنت الألف -في آخر الكلمة- عن اللام. ينظر البيت في: شرح الجمل ١١١/٢، واللسان "قوب" ١٨٦/٢-١٨٧، والتصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٥١/٤.

(٥) في ب: "بعده".

(٦) أي: ابن الخطاب ﷺ.

٣٨٢-فواكَبِدامن حُبِّ مَن لايُحِبُّني[١] ... ...

أو منه، نحو: "وامصيبتاه"، ولايستعمل فيها من حروف النداء إلاّ "وا" و"يا".

مـا للمنـادَى اجعلْ لمندوبٍ وما نُكِّر لم يندَبْ، ولا مـا أُبْهمـا

يستحق المندوب من الإعراب ما يستحقه المنادَى العارى عن الندبة، فيضم فى نحو: "وازيد" وينصب فى نحو: «وا أمير المؤمنين»، ولا يندب نكرة[٢] كـ"رجل" و"امرأة" ولا مبهم كأسماء الإشارة، و"أيّ" لأن المقصود إنما هو عظم الفجيعة بفقد المندوب، واشتهار حاله، بالندبة له، وذلك لا يجعل[٣] إلاّ مع التعيين.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لقيس العامري، المعروف بمجنون ليلى. وتمام البيت قوله:

... ... ومـن عـبراتٍ مـا لَهـنَّ فنـاءُ

والشاهد منه: "فواكَبِدَا" فإنه متوجع له.

ينظر البيت في: المساعد ٢/٥٣٤، والتصريح ٢/١٨١، وشرح الأشموني ٣/١٢٧، وديوانه ٤١، ومعجم شواهد العربية ١٩.

(٢) خالف فى ذلك الرياشي فأجاز ندب اسم الجنس المفرد.

ينظر: التصريح ٢/١٨٢، وشرح الأشموني ٣/١٢٧.

(٣) هكذا في النسختين، فلعله محرف عن "يحصل".

(٤) تابع الشارح الناظم فى تجويزه ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة، كما مثّل، والناظم -في هذا- متابع للكوفيين، وأما البصريون فلا يرون جواز ذلك، وما جاء منه يحملونه على الشذوذ. ينظر: الكتاب ٢/٢٢٨، والأصول ١/٣٥٨، والتبصرة ١/٣٦٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٤١، وشرح الكافية ١/١٥٩، وأوضح المسالك ٤/٥٣، والتصريح ٢/١٨٢.

ويـنــدب الموصول بالذى اشتهر كـ"بِئْرَ زَمْزَمٍ" يلي "وَامَنْ حَفَـر"

الموصول من قسم المبهم، فلا يندب إلاّ إذا كانت صلته مشهورة، نحو: «وا من حفر بئر زمزماه» إذ قد علم أنّ حافرها عبدالمطلب، فصار بمنزلة: «واعبدَ المطلباه».

[ومُنْتَهى المندوبِ صِلْهُ بالألف مَتْلُوُّها إن كان مثلَها حُذِف

كذاك تنوينُ الذى بهِ كَمَل من صلةٍ أو غيرِها، نِلْتَ الأَمَل

يتصل آخر المندوب -غالبا- بألف، سواء كان مفردا، نحو:

٣٨٣- ... ... وقُمتَ فينا بأمرِ اللهِ يا عُمَـرا[١]

أو مضافا، نحو: «وا أميرَ المؤمنيناه»، أو نهاية صلةٍ، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه» ثم إن كان متلوُّ الألف -وهو الحرف الذى قبلها- مضموما، نحو: "وا زيدُ" أو مكسورا، نحو: "وا عبدَالمطلبِ" حُذفت حركتُه، وفُتح

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لجرير فى رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز، وصدره:

حُمِّلْتَ أمراً عظيما فاصطَبَرْتَ له ... ... البيت.

وأكثر الروايات ترويه: "فيه" موضع: "فينا".

والشاهد منه قوله: "يا عمرا" حيث خُتم بألف الندبة، وهي الدليل على أنه مندوب، إذ لو كان منادى لبني على الضم، لعلميَّته وإفراده. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٤، وشرح ابن الناظم ٥٩٢، وأوضح المسالك ٤/٥٣، والمغنى، الشاهد ٧٠١، والمساعد ٢/٥٣٤، والهمع ١/١٨٠، والدرر ١/١٥٥، والتصريح ٢/١٨١، وشرح الأشموني ٣/١٢٧، وديوانه ٣٠٤، ومعجم شواهد العربية ١٤٢.

لاتصال الألف به، وإن كان ألفا مثلها، حذفت[1] نحو: "وا موساه"، وكذلك يحذف تنوين ماكمل به المندوب من صلة نحو:«وا مَن حفر بئر زمزماه»،أوغير الصلة،كالمضاف إليه،نحو:«وا غلامَ زيداه» والمحكي نحو: «وا تأبَّطَ شرَّاه»].[2]

والشَّكْـلَ -حتْماً- أَوْلِهِ مُجانِسا إنْ يَكُنِ الفتحُ بِوَهْمٍ لابِسا

قد تقدم أن ما يليه ألفُ الندبة إن كان ضمّةً أو كسرةً حذفت، وأبدل مكانها فتحة، لكن لا يفعل ذلك إلاّ عند أمن اللبس، -كما سبق تمثيله- فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس، أتي بألف الندبة مجانسةً لحركة الآخر، فتصير واوا بعد الضمة، نحو: "واغلامهُوه" و"واغلامكمُوه" خوفا من التباس الأول بالمضاف إلى ضمير المؤنث، والثاني بالمضاف إلى ضمير المثنى، وياءً[3] بعد الكسرة نحو: "واغلامَكِيه" خوف اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب.

ووافقاً زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِد وإن تَشَأْ فالمدَّ، والها لا تَزِد

إذا وصَلْتَ المندوبَ بما بعده نحو: «وا عمرا الكريم»[4] لم تلحقه الهاء[5]، وإن وقفت عليه فلك أن تزيد في آخره هاءَ السكتِ ساكنةً، وقد

(١) أجاز الكوفيون قلب الألف التى قبل ألف الندبة "يا"، فيجوز فى نحو: "موسى" واموساه، "واموسَيَاه".

ينظر: شرح الجمل ١٣٢/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأشموني ١٢٨/٣.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) قوله: "وياءً" معطوف على قوله: "فتصير واوا".

(٤) في ب: "واعمر" بدون الألف، وهو سَقْط من الناسخ.

(٥) حكي عن الكوفيين جواز إثبات الهاء في الوصل.

ينظر: شرح الجمل ١٣٠/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأشموني ١٣٠/٣.

تُضَمُّ للضرورةِ[1]، نحو:

٣٨٤- ألا يا عمـرُو عَمْـراهُ وعمـرُو بـنَ الزّبَيـراهُ[2]

ولك أن تقف عليه بالمدّ، وهو الألف، وما انقلب عنها من واو، أو ياء ولا تأتي بالهاء[3]، كما سبق من قوله:

٣٨٥- ... ... وقُمْتَ فينا بأمـرِ الله يا عُمَـرا

وقائـلٌ: "واعبدِ يا، واعبدا" مَنْ -في الندا-الياذاسكونٍ أَبْدَى

إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر الياءَ فيه ساكنةً، فقال: "يا عبدِيْ" جاز حذف يائه لملاقاتها ساكنةً لألف الندبة، فيقال: "واعبدا" وهو اختيار المبرد[4]، وجاز تحريكها بالفتح لمجانسة الألف، فيقال: "وا عبدِ يَا" وهو اختيار سيبويه[5]، ويتعين الأول على لغة مَن قَلَبَ الياءَ ألفا، أو حذَفَها واجتزأ عنها بالفتحة أو الكسرة، أو عامَله معاملة المفرد، ويتعين الثاني على لغة من أقر بالياء، وحركها بالفتح.

(١) هذا عند البصريين.

(٢) هذا البيت من الهزج، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عمراه" حيث ضمت هاء السكت لضرورة الوزن الشّعري، وقد استشهد الكوفيون بهذا البيت على صحة دعواهم جواز إثبات هاء السكت فى الوصل، وذلك أنهم أنشدوا آخر الشطر الأول -وهو مختوم بهاء السكت- موصولا بما بعده.

ينظر البيت في: شرح الجمل ١٢٩/٢، والمقرب ١٨٤/١، وشرح ابن الناظم ٥٩٤،وشرح ابن عقيل٢٨٥/٢، والمساعد ٥٣٨/٢، وشرح الأشموني ١٣٠/٣.

(٣) قوله: «ولا تأتى بالهاء» لا يُفْهِم المنعَ، بل مراده أن لك أن تقفَ بالألف ومعها الهاء أو الألف وحدها.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٧٠/٤. (٥) ينظر: الكتاب ٢٢٠/٢-٢٢١.

الترخـــيم

هو عبارة عن حذف آخر الكلمة، واشتقاقه من الصوت الرخيـم، وهـو الرقيق[1]، ولا يستعمل في غير النداء إلاّ ضرورة -كما يـأتي- ولا يرخـم فيـه معرب سواء كان نكرة[2] أومضافا[3]، ونحو:

٣٨٦-أَبَاعُرْوَلَاتَبْعَدْفَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ[4] ... ...

(١) في أ: "الدقيق". (٢) أي: غير مقصودة.

(٣) خالف في هذا الكوفيون، فقد أجازوا ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وقد درج الشارح على مذهب البصريين في منعهم ذلك بناءً على أن المركب الإضافي إذا سمي به فإنه يُراعى حال جزئيه قبل العَلَمية في استقلال كل منهما بإعرابه، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٤٨، من كتابه: الإنصاف ٣٤٧/١، وذكر معتمد كل فريق وما رد به على الآخر.
ينظر كذلك: شرح ابن يعيش ٢٠/٢، وشرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤، والتصريح ١٨٤/٢، وشرح الأشموني ١٣٣/٣.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:
... ... سيَدْعُوه داعي موتِه فيجيبُ
وقد روي قوله: "موته" بروايتين أخريين، وهما: "مِيتَةٍ" و"مَوْتَةٍ".
والشاهد منه قوله: "أبا عُرْوُ" حيث حذف عجز المضاف إليه للترخيم، وأصله: "يا أبا عروة" وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف فيه. ينظر البيت في: التبصرة ٣٧٣/١، والإنصاف ٣٤٨/١، وشرح ابن يعيش ٢٠/٢، وشرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤، والتصريح ١٨٤/٢، والخزانة ٣٣٦/٢.

شاذ. ولا محكيّ[1]، ولا مستغاث[2]، ولا متعجب منه[3]، ولا مندوب[4]، وحكى سيبويهِ الترخيم في الجملة المحكية. كما يأتي:

ترخيماً احْذِفْ آخِرَ المنادَى ... كـ"ياسُعا" فيمن دَعا سعادا

إذا رخم المنادَى حذف الحرفُ الأخير، أو الكلمة الأخيرة منه، كقولك: "ياسعا" -في نداء: ياسعادُ- وكقراءة الأعمش[5]: ﴿**ونادوا يامالِ**﴾[6] وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغيَّر بالنداء، والترخيم تغييرٌ، والتغيير يأنس بالتغيير.

وجَوِّزَنْه -مطلقا- في كلِّ ما ... أُنّثَ بالها، والذي قد رُخّما
بحذفِها وفّره بعدُ واحظُلا ... ترخيم ما مِن هذهِ الهاءْ خَلا
إلاّ الرّباعيّ فما فوقُ العلم ... دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتِم

(١) لأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادًى. ينظر: الكتاب ٢٦٩/٢.

(٢) لأن المستغاث المجرور باللام شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله. ينظر: الكتاب ٢٤٠/٢. (٣) في أ: "مستعجب منه".

(٤) قال في الكتاب: «لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم». ا.هـ. ٢٤٠/٢.

(٥) هو أبو محمد: سليمان بن مهران الكوفي، مولى بني أسد، كان أقرأَ أهلِ الكوفة لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض، وأحفظهم للحديث، ولد سنة ٦٠هـ، وتوفي سنة ١٤٨هـ. تنظر: العبر ١٦٠/١، والحجة ٧٠.

(٦) من الآية ٧٧، من سورة الزخرف، وقد ذكر ابن جني هذه القراءة في المحتسب ٢٥٧/٢، وقال: ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب، وابن مسعود رضي الله عنهما ويحيى، والأعمش: "يا مالِ". ينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢٢٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٢١/٤.

الترخيم جائز -مطلقا- في كل ما أنث بالهاء، سواء كان عَلَما[1] لمذكر كـ"ـطلحة" أو لمؤنث كـ"ـعائشة"، زائدا على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو على ثلاثة، كـ"ـهِبَة أو "ثُبة" -علمين- أو غير علم، كـ"ـجارية".

قال الشاعر:

٣٨٧- ... جاريَ لا تَستَنكِري عَذِيري[2] ...

ويرخم ما هي فيه بحذفها -كما مثل- وكقوله:

٣٨٨-أعائشُ مالِقومِكِ لأراهُم[3] ... ...

(١) سقط "علما" من: أ.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو للعجاج، وبعده قوله:

... سَيرِي وإشفاقي على بَعِيرِي ...

وقوله: "عَذِيرى" وهو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه.

والشاهد منه قوله: "جاريَ" فإنه منادى مرخم بحذف التاء، وأصله: "جارية".

ينظر في: المقتضب ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، والتبصرة ٣٦٨/١، وشرح ابن يعيش ١٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٢/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٧، واللسان "عذر" ٢٢٢/٦، وأوضح المسالك ٥٨/٤، والخزانة ١٢٥/٢، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشموني ١٣١/٣، وديوانه ٢٦، ومعجم شواهد العربية ٤٨٢.

(٣) هذا الجزء من البيت لم أعثر له على مرجع، وهو من الوافر، وقد رخم الشاعر العلم المؤنث فيه، وهو: "عائشة"، فحذف منه تاء التأنيث.

ويُوَفَّر ما رُخم بحذفها، فلا يحذف منه شئ بعد ذلك، بل يُقَرُّ حرف اللين -إن كان قبلَها- على حاله مطلقا.

و"يُحظَل" أي: يمنع ترخيم ما خلا من هاء التأنيث إلاّ إذا كان عَلَما زائدا على ثلاثة أحرف، خاليا من تركيبي الإضافة والإسناد، كـ"ـجعفر" من أعلام المذكر، و"زينب" من أعلام المؤنث، فلا يرخم نحو: "إنسان" -لفقد العَلَمية- ولا نحو: "زيد" لانتفاء الزيادة على الثلاثة، ولا تأثير[1] لحركة وسَطِه، كـ"ـحَكَم" ولا نحو: "عبد الله" -لأنه مضاف- ولا نحو: "بَرَقَ نَحرُه" لأنّ فيه إسنادا.[2]

مـع الآخـرِ احـذفِ الذى تلا ... إن زِيدَ لِينـا ساكنـا مُكمِّـلا

أربعـةً فصاعـدا، والخُلْـفُ فى ... واوٍ ويـاءٍ بهمـا فتـحٌ قُفِـي

(١) قوله: «ولا تأثير لحركة وسطه» يرد به على بعض الكوفيين القائلين: بجواز ترخيم الثلاثي، إذا كان وَسَطُه متحركا، نحو: "حَكَم" و"عُنُق" و"كَتِف". وعلى رأس هؤلاء الفراء، كما أن قوله -قبل هذا- «زائدا على ثلاثة أحرف» يرد على الأخفش وجماعة من الكوفيين -أيضا- أجازوا الترخيم في الأسماء مطلقا، والشارح في كلتا المسألتين متابع لجمهور البصريين والكسائي القائلين بعدم جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٤٩، من كتابه "الإنصاف" فليرجع إليها من أراد الوقوف على ذلك.

ينظر -أيضا- شرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣، وشرح ابن الناظم ٦٠٠، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، والمساعد ٥٥٢/٢، والهمع ١٨٢/١، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشموني ١٣٢/٣.

(٢) سيأتي الكلام عليه بعد قليل.

إذا حذف الآخر للترخيم، وكان ما قبله صحيحا أُقرّ فلم يحذف[1]، وإن كان معتلا، وهو المراد بقوله: "لِينا" حذف مع الآخر، سواء كان واوا، كـ"منصور" أو ياء كـ"مسلمين" أو ألفاً، كـ"مروان" وإنما يحذف بشرطين:

أحدهما: أن يكون ساكنا.

الثاني: أن يكون مكمِّلا لأربعة أحرف فصاعدا، كما مثّل، ومن وروده:

٣٨٩-يامـروُ إنّ مطيَّتى محبوسةٌ[2] ... ...

وقوله:

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الرباعي الذى قبل آخره صحيح ساكن، يكون ترخيمه بحذف حرفه الأخير مع الساكن قبله، فيقولون فى نحو: "قِمَطْر وسِبَطْر": "يا قِمَ ويا سِبَ"، وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط، كما قرره الشارح.
وقد علل كل فريق لمذهبه بتعليلات عقد لها الأنباريُّ المسألة ٥٠، من كتابه الإنصاف، وليس هذا مجال بسطها. ينظر -أيضا-: شرح الكافية ١/١٥٢، وشرح الجمل ٢/١١٥، والهمع ١/١٨٣وشرح الأشموني ٣/١٣٤.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لفرزدق، وتمام البيت قوله:
... ... ترجو الحِباءَ وربُّها لم ييْأَسِ
وقوله: "مرُو" وهو: مروان بن الحكم، رخمه بحذف النون والألف قبلها، و"الحِباءُ" -بكسر الحاء- هو العطاء.
ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٥٧، والتبصرة ١/٣٦٩، وشرح ابن يعيش ٢/٢٢، وأوضح المسالك ٤/٦٢، والمساعد ٢/٥٥٠، والتصريح ٢/١٨٦، وشرح الأشمونى ٣/١٣٤، وديوانه ٤٨٢.

٣٩٠-ياأَسْمَ صبراًعلى ماكان من حَدَثٍ[1] ... ...

فلو كان حرف اللين الذى يليه الآخر متحركا، نحو: "هَبَيَّخ"[2] و"مُشْتَوَر" -إذا سميت بهما- ويتصور ذلك في الألف المنقلبة عن متحرك، كـ"مختار"، و"منقاد" -عَلَمين- لم يحذف[3] حرف اللين في ذلك كله، وكذا لو كان حرف اللين ثالثا، كـ"ثَمُود" و"سعيد" و"عماد" لم يحذف[4]، وفى اشتراط كون ما قبل الواو [والياء مجانسا لهما -بأن يكون مكسورا قبل الياء، ومضموما قبل الواو-][5] خلاف، فسيبويه والأكثرون يشترطون ذلك، فلا يجيزون حذف حرف العلة في نحو "فرعون"

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة العامري، وتمام البيت قوله:
... ... إنّ الحوادث مَلقِيٌّ ومنْتَظَر
وقوله:"ياأَسْمَ"أصله:أسماء-اسم لامرأة-فرخمه بحذف الهمزةوالألف قبلها.
ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٥٨، والتبصرة ١/٣٦٩، وأوضح المسالك ٤/٦٣، والمساعد ٢/٥٥٠، والتصريح ٢/١٨٦، وشرح الأشموني ٣/١٣٤، وملحقات ديوانه ٣٦٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٣

(٢) الهبيّخ: هو الغلام الممتلئ البدن، ويطلق -أيضا- على الرجل الذى لا خير فيه، وعلى الأحمق. ينظر: اللسان "هبخ" ٤/٣٢.

(٣) أجاز الأخفش حذف الألف من نحو: منقاد، ومختار، في الترخيم، فيقول: "يا مُنْقَ"، ويا مُخْتَ. ينظر في: شرح الكافية ١/١٥٢، والهمع ١/١٨٣، والتصريح ٢/١٨٧، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/١٣٤.

(٤) أجاز الفراء حذف حرف المد فى هذه الكلمات ونحوها:
ينظر فى: شرح الكافية ١/١٥٢، والهمع ١/١٨٣، والتصريح ٢/١٨٧.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

و"غُرْنَيْق"(١) لأن ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح، والفراء لا يشترط ذلك، فيجيز(٢) حذفه، وإلى هذه المسألة أشار بقوله:

... ... والخُلْف في   واوٍ وياءٍ بهما فَتْحٌ قُفِي

لأنه لا يتصور قبلهما حركة غير مجانسة إلاّ الفتحة، فلا يتصور ضمّة قبل الياء، ولا كسرة قبل الواو، ولا خلاف [في حذف](٣) الواو والياء من نحو: "مصطفَوْن"(٤) و"مصطفين" وإن كان قبلهما فتح، لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، وإنما عدل إلى الفتح لخوف اللبس باسم الفاعل.

والعَجُزَ احذف من مركَّبٍ وقَلّ   ترخيمُ جُملةٍ، وذا عمروٌ نَقَلْ

هذا القسم الثاني من قسمي الترخيم، وهو ما تُحذف منه الكلمة الأخيرة، وهو المركب تركيب مزج، فإنك تحذف عجزه، فتقول في "معدي كرب"، و"سيبويهِ" -مرخمين- "يا معدِي" و"يا سِيْبَ".(٥)

---

(١) الغُرْنَيْق: -بضم الغين المعجمة، وسكون الراء، وفتح النون- طير من طيور الماء طويل العنق.

(٢) الفراء والجرمي لا يشترطان المجانسة، بل يجيزان حذف حرف اللين وإن كان قبله فتحة، فيقولان: "يا فِرْعَ" و"يا غُرْنَ"، لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٩، والمساعد ٥٥٢/٢، والهمع ١٨٣/١، والتصريح ١٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٣٤/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. وقوله: "في حذف" أي حذفه جوازا.

(٤) أصل "مصطفون" و"مصطفين" مصطفيون ومصطفيين، -بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني- لكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفوا هذه الألف لالتقاء الساكنين، فحركة المجانسة فيهما مقدرة، والمقدر كالملفوظ. ينظر: التصريح ١٨٧/٢.

وقلّ ترخيم الجملة المنقولة إلى العلمية بحذف عجزها، وهذا نقله عمرو: أبو بشر إمام النحاة، الملقب "سيبويهِ" في باب النسب(١) من كتابه: لافي باب الترخيم.(٢)

وإن نويتَ بعد حَذفِ ما حُذف   فالباقيَ استعملْ بما فيه أُلف

واجعلْه إنْ لم تنوِ محذوفا كما   لو كان بالآخِر وضْعا تُمِّما

إذا رخم المنادى فلك فيما بقي منه وجهان.

---

(١) هذا ما ذهب إليه البصريون وبعض الكوفيين، وذهب أكثر الكوفيين إلى منع ترخيم ما ختم بـ"ـويه"، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه غير الهاء، فيكون ترخيمه -عنده- "يا سيبوىْ" وسبب اختلافهم في كيفية ترخيمه أنهم لم يعتمدوا في ذلك على سماع وإنما قالوا فيه بالقياس، من جهة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث. ينظر ذلك في: شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣، والهمع ١٨٢/١، والتصريح ١٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٣٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٣.

(٣) قال سيبويه في باب الترخيم: «واعلم أن الحكاية لا ترخم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: "تأبط شرا" و"بَرَقَ نحرُه". وما أشبه ذلك... الخ». ٢٦٩/٢، وقال خالد الأزهري -بعد أن نقل تجويز سيبويه الترخيم في المركب الإسنادي في باب الإضافة إلى الحكاية، ومنعه ذلك في باب الترخيم- قال: «وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين، فالعمل على المذكور في بابه، لأنه بصدد تحقيقه، وإيضاحه، بخلاف مايذكر في غير بابه، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول، لكونه ذكره استطرادا، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هناك تاريخ».ا.هـ. بحروفه التصريح ١٨٥/٢.

أحدهما أن تنوي المحذوف، فتترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، فتقول: "يا جعفَ" و"يا منصُ" و"يا حارِ" و"يا هِرقْ"[1] بفتح الأول، وضم الثاني، وكسر الثالث، وإسكان الرابع.

والثاني: أن لا ينوى المحذوف، بل يجعل ما بقي بمنزلة الاسم المستقل الذى تَمَّ وضعه بالحرف الأخير[2] منه، فتبنيه على الضم -مطلقا- وتجعل الضمة في "يا منصُ" حادثةً للبناء، والأول أكثر فى الاستعمال، وبه قرئ[3]: "يا مالِ".

فَقُلْ على الأولِ في ثمودَ يا "ثمُو" ويا "ثَمِي" على الثاني بِيا

إنما قلت على الوجه الأول: "ياثمو" لأن المحذوف كالملفوظ به، فليست الواو آخرا، وأما على الثاني: فتقلب الواو ياء، والضمة التى قبلها كسرة، لأنه ليس فى كلامهم اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة، نعم قد يوجد ذلك في الفعل، كـ"يغزو" وفى المبني، كـ"هُوَ"، وفى ما واوه غير لازمة كـ"أَبُوهُ" ومع سكون ماقبل الواو كـ"عَدو" فلذلك قلبت الواو ياء، كما قلبت في جمع "جَرْوٍ" و"دلو" مع أن قياسهما: "أَجْرُوٌ" و"أَدْلُوٌ" -على وزن "أَفْعُلٌ"- واللام[4] واو، وكذلك تقول على الأول: "ياعِلاوَ" -ترخيم علاوة[5]- لأن

(١) في أ: "هرو"، وهذه الأسماء الأربعة مرخمة الآن، وهي في الأصل: "جعفر، ومنصور، وحارث، وهرقل". (٢) في ب: "الآخر".

(٣) تقدم ذكر القراءة ومن قرأ بها في ص٥٩٧، تعليق ٦.

(٤) أي: لام "جَرْو" و "دَلْو".

(٥) العلاوة هي: كل ماعلّيت به على البعير بعد تمام الوِقْر، وعلّقته عليه، كالسِّقاءِ، ونحوه. ينظر: اللسان "علا": ٣٢٣/١٩ .

الواو ليست آخرا في التقدير، وتقول على الثانى: "ياعِلاءُ"، بإبدال الواو همزة لوقوعها آخرا بعد ألف، كـ"كساء".

والتزمِ الأول فى كـ"مُسْلِمَه" وجوِّزِ الوجهين فى كـ"مَسْلَمَهْ"

مارُخّم بحذف تاء التأنيث فلك فى آخره من مراعاة المحذوف، وعدم مراعاته وجهان كغيره، فتقول فى "مَسْلَمَة" على الأول: "يامَسْلَمَ" -بالفتح- وعلى الثانى: "يامَسْلَمُ" -بالضم- وكذلك تقول: "يافاطمَ"، و"يافاطمُ"، إلاّ أن يعرض بسبب عدم[1] مراعاة المحذوف لَبْس، كما فى نحو: "مُسْلِمَة" و"قائمة" ونحوهما من صفات المؤنث، وكـ"حارثة" و"حفصة" وغيرهما من أعلامه، فإنه يجب إبقاء أواخرها كلها على الفتح، لما يعرض مع الضم من إلتباسها بصفة المذكر، أوعلمه.

ولاضطرارٍ رخَّموا دونَ نِدا ماللنِّدا يصلُح نحوُ: أحمدا

يرخّم غير المنادى فى ضرورة الشعر، لكن بشرط صلاحيته للنداء، نحو: "أحمد" وغيره من الأعلام، فلو لم يصلح لمباشرة حرف النداء له كالغلام[2] لم يرخم، ونحو:

٣٩١- ... أَوَ الفِأَمكةَ من وُرْقِ الحَمِي[3] ...

(١) سقط "عدم" من: أ .

(٢) سبب امتناع ترخيمه هو أنه محلى بـ"أل" وحرف النداء لايدخل على المحلى بها -كما تقدم- عدا لفظ الجلالة "الله".

(٣) هذا من الرجز المشطور، وقائله هو: العجاج، وقوله: "وُرْق" جمع وَرْقاء، وهي التى في لونها بياض إلى سواد. ينظر: اللسان "ورق" ٢٥٦/١٢ ==

في غاية الشذوذ، ومن شرطه -أيضا- أن يصلح للترخيم في النداء، فلا يرخّم مضاف[1]، ولا ثلاثي إلاّ أن يكون مختتما بالتاء، ثم لك بعد ترخيمه أن تجعله كالمستقل، فتعرب مابقى بما يقتضيه العامل، وهو الأكثر، كقوله:

٣٩٢-مررت بعُقْبٍ وهْو قد ذَلَّ للعِدا[2] ... ...

وقوله:

(=) و"الحَمِي" أصله: الحَمَام، حذفت ميمه الثانية، وقلبت ألفه ياء للقافية، وقيل: حذفت الألف وأبدلت الميم ياء، ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم للضرورة، وكسرت الميم الأولى للقافية، والياء إشباع، وروي قوله: "أَوَالِفاً" "قواطنا".

وينظر في الكتاب ٢٦/١، ١١٠، الأصول ٧١٤/٢، والمحتسب ٧٨/١ والخصائص ٤٧٣/٢، والإنصاف ص٥١٩، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦-٧٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٢/٣، وشرح الجمل ٥٥١/٢، والهمع ١٨١/١، ١٥٧/٢، والدرر ١٥٧/١، ٢١٨/٢، والتصريح ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ١٣٩/٣، وديوانه ٥٩، ومعجم شواهد العربية ٥٣٩ .

(١) سبق ذكر تجويز الكوفيين ترخيم المضاف، في صفحة (٦٩٦) تعليق (٣).

(٢) هذا البيت من الطويل، وقد ذكره -في المساعد- بتمامه غير منسوب لأحد، وشطره الثاني غير مستقيم وزنا، وتمامه -فيه-:

... ... فعدّوا لقائي له خير ناصر

والشاهد منه قوله: "بعُقْبٍ" فانه ترخيم عقبة -عَلَماً لرجل- وقد عامله الشاعر معاملة المستقل الذى لم ينقص منه شيء، فجره بحرف الجر.

ينظر: المساعد ٥٦٠/٢، و لم أعثر عليه في غيره.

٣٩٣- ديارُ ميَّةَ إذْ ميٌّ تُساعِفُنا[1] ... ...

ولك أن تنوي المحذوف فتتركه على حاله، كما هو الأرجح في النداء، كقوله:

٣٩٤- ... ... وأضحتْ منك شاسعةً أُماما[2]

أصله: أمامة.

---

(١) هذا البيت من البسيط وهو لذى الرُّمَّة، وتمامه قوله:

... ... ولا يُرى مثلُها عُجْمٌ ولا عَرَب

ويروى: "عَرب ولا عجم"، ويروى: "مساعفة" موضع "تساعفنا".

والشاهد منه قوله: "ميّ" فإنه مرخّم "ميَّة" وهو في غير النداء للضرورة، وقيل: إنه غير مرخّم، لأنها كانت تسمى ميّا وميّة. ينظر: الكتاب ٢٨٠/١، ٢٤٧/٢، والتبصرة ٣٦٧/١، وشرح الجمل ١٢٦/٢، والخزانة ٣٣٩/٢، والهمع ١٦٨/١، والدرر ١٤٥/١، وديوانه ٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥ .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو: لجرير بن عطية، وصدره قوله:

ألا أضحت حِبَالُكم رِماما ... ... البيت.

وقوله: "أضحت" معناه: صارت، أي: أنها تحولت من حال إلى حال، و"حِبالُكم" جمع، مفرده: حَبْل، والمراد بها هنا: أواصر المحبة وروابط الألفة، و"رِماما" جمع رَميم، وهو الخَلَق البالى. اللسان "رمم" ١٤٣/١٥ .

و"شاسعة" أي: بعيدة. ينظر: اللسان "شسع" ٤٦/١٠ .

والشاهد منه قوله: "أُماما" فإنه مرخم "أمامة"، وقد ترك الشاعر الحرف الأخير الذى بقي عليه الاسم على حاله، على نيّة المحذوف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٧٠/٢، والإنصاف ٣٥٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٦/١، وشرح الجمل ٥٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣-١٣٧١، وأوضح المسالك ٧٠/٤، والتصريح ١٩٠/٢، والخزانة ٣٦٣/٢، وديوانه ٥٠٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥ .

الاختصـــاص

الباعث على الاختصاص إما فخر، نحو: «بي أيُّها الشجاعُ فدافع»، وإما تواضع، نحو: «إني أنا العبد الفقير إلى عفو ربّي»، وأما تأكيد، كقوله -ﷺ- (نحن معاشرَ الأنبياء لانورث)[1] ولا يقع إلاّ بعد ضمير المتكلم، إما متصلا، وإما منفصلا -كمامثّل- [ونحو:«بك الله نرجوا الفضل»[2] نادر].[3]

الاختصاصُ كنداءٍ دون يا ... كـ" أيُّها الفتى" بإثرِ ارجُونيا

يعامل الاسم في الاختصاص بما يعامل به في النداء، وأكثر مايكون الاختصاص بـ"أيّ" أو تأنيثها، فيبنيان على الضّم[4]، لشبههما بالمنادى،

---

(١) ينظر مسند أحمد ٢/٤٦٣، ولفظه فيه: "إنا معشرَ الأنبياء..."، وقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الخمس ٤/٤٢،٤٣، وكتاب فضائل الصحابة ٤/٢١٠، وكتاب المغازي ٥/٢٣،٨٢، وكتاب النفقات ٦/١٩٠، وكتاب الفرائض ٨/٣، وكتاب الاعتصام ٨/١٤٦، وقد رواه في كل ذلك هكذا: «لا نُورثُ ماتركنا صدقة» وليس فيه: «نحن معاشر الأنبياء».

(٢) هذا مما أثر عن العرب، وذكر ابن هشام فيه شذوذين: أحدهما: أن المنصوب على الاختصاص وقع بعد ضمير خطاب. والثاني: أنه علم.
ينظر في: الكتاب ٢/٢٣٥، وشرح ابن يعيش ٢/١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٥، وأوضح المسالك ٤/٧٤، والشذور ص٢٧٢، والتصريح ٢/١٩١، وشرح الأشموني ٣/١٤٢ .

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) اختلف في موضع أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص -أيضا- وذهب الأخفش إلى أنه منادى، وذهب السيرافي إلى أن "أيا" -في الاختصاص- معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين، أن تكون خبرا لمبتدأ ==

مردفان[1] بـ"هاء" مقحمة للتنبيه، متبعان بصفة لازمة واجبة الرفع، متصلة بـ"أل الجنسية"، نحو: «أنا أيُّها الرجل أَوْلَى بالجميل» و(اللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابة)[2] ويفارق النداء في أنه لايستعمل معه حرف النداء ولايقع في ابتداء الكلام، وإنما يقع في أثنائه، أو بعد تمامه -كما مثّل- وينتصب مع الإفراد، ويدخل عليه الألف واللام قياسا، ولا[3] يأتي علما.

وقد يُرى ذا دون "أيٍّ" تِلْوَ "ألْ" ... كمثلِ: " نحنُ العُرْبَ بأسخَى مَنْ بَذَلْ"

أي قد يرى الاختصاص دون"أيّ" فيكون اسما مفردا تاليا لـ"أل" كمثل: «نحن العرب أسخى من بذل»، وقد يأتي مضافا إلى متلبس بـ"أل" كمثل: «نحن معاشرَ الأنبياءِ لانورث»، ويجب نصبه في المثالين بفعل محذوف، لا يظهر تقديره: أخصّ، وليس نصبه بحرف النداء[4] مقدرا[5]، لامتناع تقدير الحرف مع "أل" في مثل: "نحن العربَ".

(=) محذوف، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف. ينظر: الكتاب ١/٢٣٢-٢٣٣، وشرح ابن يعيش ٢/١٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٢، والمساعد ٢/٥٦٥، والتصريح ٢/١٩٠-١٩١، وشرح الأشموني ٣/١٤١-١٤٢ .

(١) الوجه نصب "مردفان، متبعان" على الحال.

(٢) هذا مما أثر عن العرب -أيضا- انظره في الكتاب ٢/٢٣٢، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٢/١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٤ .

(٣) وقالوا إنه قد يأتي علما، واستشهدوا لذلك بقول رؤبة:
... بنا تميما يُكْشَفُ الضَّبابْ ...
ينظر في: الكتاب ٢/٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٢/١٨، والهمع ١/١٧١، والتصريح ٢/١٩١، وشرح الأشموني ٣/١٤١، وديوانه ١٦٩ .

(٤) يرد الشارح بهذا على الأخفش، وقد تقدم قوله قريبا.

(٥) سقط "مقدراً" من: ب.

التحــذير ... والإغــراء

والفرق بينهما أن التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والإغراء: تنبيهه على أمر محبوب ليرتكبه.

إيَّاكَ والشَّرَّ ونحوَه نَصَبْ مُحَذِّرٌ بما استتارُه وَجَبْ

إذا ذكر المحذِّر بلفظ "إيّا" وجب استتار الناصب له، والمحذَّر[١] منه، سواء كان المحذر[٢] منه معطوفا بالواو، نحو: "إيَّاك والشَّرَّ" أو غير معطوف، نحو: "إيّاك الأسدَ" و"إيّاك من الأسد" أو مكررا نحو:

٣٩٥- فإياك إيّاك المِراءَ فإنه[٣] ... ...

إلا أن تقدير العامل يختلف في ذلك، فتقدير الأول: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف المضاف الأول وهو "تلاقي" وأقيم الثاني مقامه، ثم حذف الثاني وأقيم الثالث -وهو الضمير- مقامه، فانفصل، فعطف عليه بالنصب، ثم حذف الفعل لظهور المعنى.[٤]

---

(١) هكذا في النسختين، ولو قال: "وللمحذَّر منه" لخرج من الخلاف في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

(٢) في أ: "المحذور منه".

(٣) هذاالبيت من الطويل،وهوللفضل بن عبدالرحمن،وقدتقدم تخريجه.

(٤) هذا الذي ذكره الشارح هو مذهب ابن مالك وتابعه عليه بعض النحويين، كابن هشام، وذهب بعض النحويين كالسيرافي إلى أن الأصل: اتق نفسك أن تدنو من الشرّ، والشرّ أن يدنو منك، واختار هذا ابن عصفور وبعض النحويين. ينظر: المقرب ٢٥٣/١، وشرح الجمل ٤١٠/٢، وأوضح المسالك ٧٦/٤، والمساعد ٥٧٠/٢، والهمع ١٦٩/١، والتصريح ١٩٢/٢-١٩٣، وشرح الأشموني ١٤٣/٣-١٤٤.

وتقدير الثاني: أحذِّرك الأسدَ، ثم حذف الفعل، فانفصل الضمير، وكذلك تقدير الثالث، والرابع، إلاّ أنه كرّر فيه الضمير تأكيداً، ونحو: "إيّاك أن تقوم" من النوع الثالث، لأنه في تقدير: مِن[١] أن تقوم.

ودونَ عطفٍ ذا لـ"إيّا"انسب وما سواه سترُ فعلِهِ لَن يلزما

إلاّ مع العطفِ أوِ التكرار كالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السَّاري

قد تقدم أنه مع العطف يكون العامل فيهما مضمرا، فبدون العطف يكون العامل في "إيّا" واجب الاستتار -أيضا- وما سوى التحذير بـ"إيَّا" إن كان مفردا غير معطوف عليه لم يجب ستر العامل فيه، سواء ذكرت المحذر نحو:"رأسك" أو المحذَّر منه، نحو:"الأسد" فيجوز ظهور العامل فيهما[٢]، ومنه:

٣٩٦-خَلِّ الطريقَ لِمَن يبني المَنَارَ به[٣] ... ...

---

(١) سقط "من" من: أ. (٢) سقط "فيهما" من: أ.

(٣) هذاصدربيت من البسيط،وهو لجرير من قصيدةيهجو بهاعُمربن لجأ،وتمامه قوله:

... ... وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اضطرَّكَ القدرُ

وقوله: "المنار" جمع منارة، وهي أعلام الطريق، و"بَرْزَة" أمُّ عمر ابن لجأ، أو إحدى جداته.

ومعنى البيت: يقول: تنح عن سبيل الشرف والفخر، ودعه لمن هو أجْدَرُ بهِ مِنك ممن يعمره ويبني مناره وأعلامه، وابرز بأمّك -برزة هذه- حيث اضطرك القدرُ من لؤم وضَعَه، والشاهد منه قوله: "خلّ الطريقَ" حيث أظهر الفعل"خلّ" وكان يستطيع أن يضمره، أيضا. ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٤/١، والتبصرة ٢٦٣/١، وشرح ابن يعيش ٣٠/٢، واللسان "برز" ١٧٤/٧، وأوضح المسالك ٧٨/٤، والتصريح ١٩٥/٢، وشرح الأشموني ١٤٤/٣، وديوانه ٢٨٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٢.

وإن كان مكررا، نحو: "الضَّيغمَ الضَّيغمَ" -تريد الأسدَ الأسدَ[(١)]- أو معطوفا عليه المحذر منه، نحو: "رأسَك والسيفَ"[(٢)] أو عُطف أحد المحذر منهما على الآخر، كـ"ناقةَ الله وسقياها"[(٣)] فاستتار الفعل الناصب في ذلك كلّه[(٤)] واجب، كما يجب مع "إيَّا".

وشذّ "إيّايَ" و"إيّاه" أشذّ وعن سبيل القصدِ مَنْ قاس انتَبَذ

"إيّا" المستعملة في التحذير مختصة بالمردفة بكاف الخطاب المفرَّعة نحو: إياك، وإيّاكِ، وإيَّاكما، وإيَّاكم، وإيّاكنّ، وشذّ استعماله مردفا بما يدل على المتكلّم، كقول عمر ﷺ: «وإيّاي وَنَعَمَ ابنِ[(٥)] عفّان» وأشذّ منه اتصاله بما

(١) سقط "الأسد" من: ب.

(٢) هذا من أمثالهم. ينظر في: مجمع الأمثال ٢/٢٧٩، ولفظه: «مازِ رأسَك والسيفَ» ٣٨٥٢.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الشمس، ونقل البغوي عن الزجاج وجهاً آخر في الآية، وهو أن يكون انتصاب "ناقة" على معنى: ذروا.
ينظر تفسيره معالم التنزيل ٤/٤٩٣.

(٤) أجاز بعضهم إظهار العامل مع التكرير، وقال الجزولي بجوازه مع القبح.
ينظر: المساعد ٢/٥٧١، والهمع ١/١٦٩، وشرح الأشموني ٣/١٤٤.

(٥) لم أعثر على مرجع لهذا القول، والذى يستدل به النحاة -في هذا الموضوع- من قول عمر ﷺ هو: «إيّاي وأنْ يحذف أحدُكم الأرنبَ بالعصا، وليُذَكِّ لكم الأَسَلُ والرِّماح».
والأَسَل: هو كلُّ ما أُرِقَّ من الحديد، وحُدِّد من سيف، أو سكين أو سنان.
وأصل الأَسَل: نباتٌ له أغصان دقاق طوال مستوية لا ورق لها، وينظر قول عمر في: شرح ابن يعيش ٢/٢٦، وشرح الكافية ١/١٨١، واللسان (أسَل ١٣/١٥)، وروايته فيه هكذا: «وإيّاكم وحذفَ الأرنبِ بالعصا، ولْيُذَكِّ لكم الأَسَل والرِّماح والنبلُ»، ولا شاهد فيها.

يدل على الغائب، واشذّ منه اتصاله باسم ظاهر [وقد احتمعا في قول بعضهم: «إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيّاه وايّا الشوابّ[(١)]»][(٢)] ولا ينقاس شئ من ذلك إلاّ مع الخطاب.

وكمحذّر بلا "إيّا" اجْعَلا مُغْرىً به، في كلّ ما قد فُصّلا

أي: حكم المُغْرَى به حكم المحذر منه إذا لم يكن معه "إيّا" فيلزم ستر العامل فيه مع العطف، نحو: «السلاحَ والخيلَ» ومع التكرار، نحو:

٣٩٧-أخاكَ أخاكَ إنّ مَن لاأخا له[(٣)] ... ...

وتقدير العامل: "الزم" ولا يلزم ستر العامل دونهما، نحو: «الصلاةَ

(١) ينظر هذا القول في: الكتاب ١/٢٧٩، وشرح الكافية ١/١٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، والتسهيل ١٩٢، وشرح ابن الناظم ٦٠٨، وأوضح المسالك ٤/٧٧، والمساعد ٢/٥٧١، والهمع ١/١٧٠، والتصريح ٢/١٩٤، وشرح الأشموني ٣/١٤٥. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، وقيل إنه لإبراهيم بن هرمة القرشي، والذي عليه أكثر النحويين، بل وخطّأ بعضهم ما سواه هو الأول، وتمام البيت قوله:

... ... كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ

و"الهيجا": هي الحرب، تُمَدُّ وتُقْصَر.
والشاهد منه قوله: «أخاكَ أخاكَ» فإنه منصوب بعامل واجب الحذف.
وينظر البيت في: الخصائص ٢/٤٨٠، وشرح الكافية ١/١٨٣، وشرح ابن الناظم ٦٠٩، والشذور ص٢٧٩، وأوضح المسالك ٤/٧٩، والهمع ١/١٧٠، ٢/١٢٥، والدرر ١/١٤٦، ٢/١٥٨، والتصريح ٢/١٩٥، والخزانة ٣/٦٥، وديوان مسكين ٢٩، ومعجم شواهد العربية ٨٨.

جامعة»[1] فإن تقديره: "احضروا" ولو ظهر جاز، و"جامعةً" منصوب على الحال من الصلاة، ولو رفعا على الابتداء والخبر لجاز.

أسماء الأفعال والأصوات

هذا النوع المبوّب عليه داخل في قسم الأسماء عند البصريين، لدخول التنوين عليها في غير ضرورة، وأفعال عند الكوفيين للزومها الإسناد، وقيل: ما سبق استعماله في ظرفيةٍ أو مصدريةٍ باقٍ على اسميته، كـ"دونك زيدا" و"فرطك زيدا" وما عداه فعل، كـ"نَزالِ"، وقيل: بل قسم مستقل يسمى خالفةَ الفعل.[2]

ماناب عن فعلٍ كـ"شتّانَ" و"صَهْ" هواسمُ فعْلٍ، وكذا: "أوّهْ" و"مَهْ"

اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا، والمراد بالاستعمال جريانه كالفعل في عدم التأثر بالعوامل، وبذلك خرجت المصادر والصفات العاملة، فإنها تتأثر بالعوامل، وتنقسم إلى نائب عن الماضي، كـ"شتّانَ" -بمعنى: افترق- ولذلك لا يسند إلاّ إلى متعدد[3]، إما بعطف، نحو: «شتّانَ

(١) هذه الجملة يدعى بها إلى الصلاة عند الكسوف أو الخسوف، وقد بوّب بها البخاري -رحمه الله- فقال: باب: النداء بـ"الصلاة جامعة في الكسوف".

(٢) ينظر هذه الأقوال في: المساعد ٢/٦٣٩، والهمع ٢/١٠٥، والتصريح ٢/١٩٥-١٩٦، وشرح الأشموني ٣/١٤٧-١٤٨، وينظر أسماء الأفعال:الكتاب ٣/٢٦٧، والمقتضب ٣/٢٠٢، وشرح ابن يعيش ٤/٢٥، وشرح الكافية ٢/٦٥.

(٣) فسّره بعضهم بـ"بَعُدَ" وعلى هذا يكتفى بالواحد، قاله ابن عقيل: ==

زيد وعمر» أو بضم، كـ«شتّان القومُ» ومنه: شتان ما بين زيد وعمرو. لأن "ما" موصولة، بمعنى الأمكنة، وقيل: "ما" و"بين" زائدتان، وإلى نائب عن الأمر، كـ"صَهْ" -بمعنى: اسْكُتْ- و"مَهْ" -بمعنى: اكفف- ولا يسند إلى ظاهر، وإلى نائب عن المضارع، كـ"أَوَّهْ" -بمعنى: أتوجّع- و"أفٍّ"[1] -بمعنى: أتضجر- و"كَخٍ"[2] -بمعنى: أكْره- ولم يستعمل إلاّ بمعنى مضارع المتكلم، ولذلك لا يظهر بعده الفاعل.

وما بمعنى: "افْعَلْ" كـ"آمينَ" كَثُر وغيرُهُ كـ"وَيْ" و"هيهاتَ" نَزُر

أكثر ما تستعمل أسماء الأفعال نائبة عن فعل الأمر، كـ"آمين"[3] بمعنى: استجب، وقد تحذف المَدَّة منه، وقد تشدد الميم مع حذفها، ومثله في الدلالة على الأمر "هِيْت"[4] بمعنى: أسرع، و"حَيَّهَل"[5] قَرُبَتْ منه[6]،

(=) (المساعد ٢/٦٥١). وينظر اللسان "شتت" ٢/٣٥٣، وقال الأصمعي: « لا أقول: شتان ما بينهما» وأنكر صحته، وقد رد عليه ابن بري وأورد جملة من الشواهد الشعرية المأثورة عن العرب على نحو ما أنكره الأصمعي. ينظر اللسان ٢/٣٥٤.

(١) في :أفٍّ" عشرة أوجه: أُفَّ له، وأُفِّ، وأُفُّ، وأُفًّا، وأُفٍّ، وأُفٌّ، وأُفّى -بمال-، وأُفّي، وأُفّهْ، وأُفْ مخففة من أُفَّ المشدّدة. تنظر: في اللسان "أفف" ١٠/٣٤٨.

(٢) قال في القاموس (١/٢٧٧): "كَخٍ": وتشدد الخاء وتنوّن، "كَخٍّ" وتفتح الكاف وتكسر: يقال عند زجر الصبي عن تناول شيء، وعند التقذر من شيء.

(٣) ينظر "آمين" في اللسان ١٦/١٦٧.

(٤) تفتح هاؤها وتكسر، وتضم تاؤها عند بعضهم. تنظر: في اللسان ٢/٤١١.

(٥) ينظر "حيهل" في: اللسان ١٣/١٩٥، ومعناها: عَجِّلْ.

(٦) أي: من معنى: هَيْتَ.

و"هَلُمَّ"(١) -بمعنى: أَقْبِلْ- و"نَزالِ" وبابه، وقد تقدم في باب الأسماء اللازمة للنداء أنه ينقاس من كل فعل ثلاثي، تامّ، متصرف، ويقل استعمالها نائبة عن المضارع كـ"وَيْ" -بمعنى: اتعجب-(٢) كقوله تعالى: ﴿وَيْ كَأَنَّ اللهَ يبسطُ الرِّزْقَ لمن يشاء من عباده ويَقْدِر﴾(٣) ويقال فيها: "وا"، نحو:

٣٩٨- ... وابأبي أنتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ(٤) ...

---

(١) "هلمّ" اختلف النحويون في كيفية تركيبها، فالبصريون على أنها مركبة من: "ها" التنبيه، ومن "لُمَّ" التى هي فعل أمر، من قولهم: «لَمَّ الله شعثَه» أي: جمعه، وقال الفراء: هي مركبة من "هَلْ" التى للزجر، و"أُمَّ" بمعنى: "اقصد" خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها، وحذفت، وهي: اسمُ فِعْلٍ عند الحجازيين، وفعْلٌ عند بني تميم تتصل بها الضمائر.
ينظر: الكتاب ١/٢٥٢، ٣/٣٣٢، والمقتضب ٣/٢٥، وشرح الكافية ٢/٧٢-٧٣، والمساعد ٢/٦٤١، والهمع ٢/١٠٦-١٠٧.

(٢) في ب: "التعجب". (٣) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٤) هذا من الرجز المشطور، وهو لراجز من تميم، وبعده قوله:
... كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ ...
... أو زَنْجَبِيلٌ وهو عندي أَطيبُ ...
و"الزَّرنب" ضرْب من النبات طيب الرائحة، اللسان "زرنب" ١/٤٣١.
و"الأشنب" وصف من الشَّنَبَ -بفتح الشين والنون- وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان. وينظر الرجز في: اللسان "زرنب" ١/٤٣٢، ورواه هكذا:
... وابأبي ثَغْرُكِ ذاكَ الأَشْنَبُ ...
وينظر: شرح المرادي ٤/٧٩، وأوضح المسالك ٤/٨٣، والمغنى، الشاهد ٦٨٧، والهمع ٢/١٠٦، والدرر ٢/١٣٩، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأشموني ٣/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٤٤٣.

ومثلها:

٣٩٩- ... واهاً لسلمى ثمّ واهاً واها(١) ...

أو نائبة عن الماضي، كـ"هيهات"(٢) -بمعنى: بَعُدَ- وهي مفتوحة التاء عند الحجازيين، وبنو تميم يكسرونها، وعقيل تضمها، وبهما قرئ شاذاً ﴿هيهاتُ هيهاتُ لِمَا توعدون﴾(٣) وأكثر ما تستعمل مكررة.

---

(١) هذا من الرجز المشطور، نسبه بعضهم لرؤبة، ولم أجده في ديوانه، ونسبه بعضهم لأبي النجم، وبعده قوله:
... هي المُنَى لو أننا نِلناها ...
ينظر في: شرح ابن يعيش ٤/٧٢، وأوضح المسالك ٤/٨٤، والمغني، الشاهد ٦٨٨، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأشموني ٣/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

(٢) ينظر هيهات في: الكتاب ٣/٢٩١-٢٩٢، والمقتضب ٣/١٨٢، وشرح الأشموني ٣/١٥٠.

(٣) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.
وقد نقل ابن جنى في المحتسب ٢/٩٠ فيها عِدّة قراءات، حيث نقل عن أبي جعفر أنه قرأها بكسر التاء فيهما من غير تنوين، وهذه قراءة عشرية.
تنظر -أيضا- البدور الزاهرة ص٢١٦، والمهذب ٢/٦٠.
ونقل -أيضا- الكسر مع التنوين في "هيهات" الأولى، وبدون التنوين في الثانية، ونسب هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، ونقل فيهما الضم مع التنوين «هيهاتٌ هيهاتٌ» وعزاها إلى أبي حيوة، ونقل فيهما تسكين التاء «هيهاتْ هيهاتْ» وعزاها إلى عيسى الهمداني، وأبي عمر.
وينظر نحو هذا في: إملاء ما منّ به الرحمن ٢/١٤٩.

والفعلُ مِــن أسمائِــه "عليكا" وهكذا "دونَك" مـعْ "إليكـا"
كــذا "رُويــدَ" "بَلْــهَ" ناصِبَيْنِ ويعملان الخَفْـــضَ مَصْدَرَيْـــنِ

اسم الفعل ينقسم إلى موضوع له بالأصالة كالأمثلة السابقة، وإلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره، ثم النقل إمّا من جارّ ومجرور، كـ"عليك زيدا" -بمعنى: الزم- قال تعالى:﴿عليكم أنفسكم﴾(١) و«إليك عن زيد» -بمعنى: تَنَحَّ- وإمّا من ظرف، كـ"دونك" -بمعنى: خُذْ- ومثله: "مكانك" -بمعنى: اثْبُتْ- و"وراءَكَ" -بمعنى: تأخَّرْ- و"أمامك" -بمعنى: تقدَّمْ- وإمّا من مصدر استُعمِل فعلُه، كـ"رُوَيْدَ" -بمعنى: امهِلْ- فإنه تصغير: "إرواد" مصدر: أرودَهُ -بمعنى: أَمْهَلَه- ثم صُغِّر تصغير ترخيم، فقيل: "رُوَيداً" ثم نقل عن المصدرية، فاستعمل اسمَ فعل، فنصبوا به ما بعده، من غير تنوين، وإما من مصدر لم يستعمل فعله، كـ"بَلْهَ زيداً" -بمعنى: دَعْ- فإن "بَلْهَ" في الأصل: مصدر فعل مهمل مرادف لـ"دَعْ"، وإنْ أريد بهما المصدرية خفض(٢) ما بعدهما بإضافتهما إليه، فقيل: «رويدَ زيدٍ» و«بَلْهَ عمروٍ» كما يضاف المصدر إلى مفعوله، وينفرد "رويدا"(٣) بأنه يعمل النصب في مصدريته(٤) -أيضا- فيفرَّق بينه وبين اسم الفعل التنوينُ(٥)، نحو: «رويدا زيدا».

وما لِمَـا تَنُـوبُ عنـه من عَمَل لهـا، وأَخِّـرْ مـا الذِي فيـه العَمَـل

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.
(٢) في ب: "خفضنا".
(٣) في أ: "رويد".
(٤) قوله: «في مصدريته» أي: في حال كونه مصدرا.
(٥) أي: فما كان منونا منه فهو مصدر، لأن اسم الفعل مبني.

أي: تعمل أسماء الأفعال عمَلَ الأفعال التي نابت عنها، فما ناب منها عن لازم كـ"صَهْ" و"نَزالِ" و"هيهات"(١) اقتصر على رفع فاعل، وحكمه في وجوب(٢) استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه، -كما سبق- وما ناب منها عن متعدّ كـ"دونك" و"عليك" نصب(٣) مفعولا(٤)، وإن استعمل [شيء منها](٥) بمعاني أفعال متعددة اختلفت أحواله، كـ"حيهل"(٦) فإنهم قالوا: «حَيَّهَل الثريدَ»(٧) -بمعنى: أئت- و«حَيَّهَل على الخير» -بمعنى: اقْبِلْ- [و«حيهلا بلدا» -بمعنى: حيّ به-](٨) ولم يسمع بعد "آمين" مفعول، مع كونه بمعنى: استجب.

ويفارق اسم الفعل مسماه في كونه(٩) لا يجوز تقديم معموله عليه،

(١) "صه" نائب عن: اسْكُتْ، و"نزال" نائب عن: انزِلْ، و"هيهات نائب عن: بَعُدَ، والأفعال الثلاثة لازمة.
(٢) في ب: "جواز" بدل: "وجوب" وكلاهما صحيح، لأن المنوب عنه منه ما يجب استتار فاعله ومنه ما يجوز، كما مثّل.
(٣) هذا الحكم أغلبي، لأن منه ما ناب عن متعد ولم يسمع بعده مفعول، كما سيذكر الشارح بعده، ولذا احترز الناظم من هذا بقوله في التسهيل ٢١٠: «وحكمها -غالبا- في التعدي، واللزوم، والإظهار، والإضمار، حُكم الأفعال الموافقتها معنى».
(٤) سقط "مفعولا" من: أ.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
(٦) ينظر تصرف العرب في "حيهل" في: الكتاب ٣٠١/٣، والمقتضب ٢٠٥/٣-٢٠٦، واللسان و"حيهل" ١٩٥/١٣.
(٧) سقط "الثريد" من: أ.
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
(٩) في أ: "في أنه" موضع: "في كونه".

بخلاف الفعل، فلا يقال: «زيداً بَلْهَ» كما يقال: «زيداً اتركْ» ونحو: ﴿كتابَ اللهِ عليكم﴾[1] وقوله:

٤٠٠- ... يا أيها المائِحُ دلوي دونكا[2] ...

معمولان[3] لفعل مقدر.

واحكم بتنكيرِ الذي يُنَوَّنُ منها وتعريفُ سواه بَيِّنُ

تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التنوين، ولزوم التجرد منه، وجوازهما ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ"واها" و"ويْها" -بمعنى: أَتَعَجَّبُ[4]- فهما في الأسماء بمنزلة "أَحَد" و"ديَّار" وغيرهما مما يلزم التنكير.

والثاني: كـ"شتَّانَ" و"نَزالِ" وبابه، فهي بمنزلة ما لزم التعريف كالمضمرات وأسماءِ الإشارة.

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) تقدم الكلام على هذا الرجز في باب الاشتغال.

(٣) خالف فيهما الكسائي، حيث ادعى أن "كتاب" و"دلوي" مفعولان لاسم الفعل بعدهما، ولا حجة له فيهما لصحة تقدير "دلوي" مبتدأ أو مفعولا بـ"دونك" مضمرا، وأما "كتاب" فمنصوب بـ"عليك" مضمرا، ولا يتأتى فيه التقدير الأول لكونه منصوبا، وجعل بعض النحويين هذا الخلاف للكوفيين ولم يخصه بالكسائي، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٢٧) من كتابه الإنصاف ٢٢٨/١. وينظر -أيضا- شرح ابن يعيش ١١٧/١، والهمع ١٠٥/٢، والدرر ١٣٨/٢، والتصريح ٢٠٠/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٣.

(٤) في ب: "العجب".

والثالث: كـ"صَهْ" و"مَهْ" و"إِيْهِ" -بمعنى: زِدْ- فإنك إذا نونتها كانت بمنزلة النكرة في دلالتها على مطلق المسمى، وإن ترك تنوينها، فهي بمنزلة المعارف[1] في دلالتها إما على معيّن، وإما على الجنس، فهي بمنزلة: "رجل" و"ثوْب" ونحوهما مما يقبل التعريف والتنكير.

وما به خُوطِبَ ما لا يعقل من مشبهِ اسمِ الفعلِ صوتاً يُجعل

الأصوات نوعان:

أحدهما: ما وضع لخطاب ما لا يعقل من الحيوانات[2]، وهو شبيه باسم الفعل، فلا يدخل في ذلك مخاطبتهم الدُّرر، والمنازِل، وغيرهما، نحو:

٤٠١ -ألاأَيُّهااللَيلُ الطويلُ ألاانْجَلِي[3] ... ...

ونحوه:

---

(١) ذهب بعض النحويين إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نُوِّنَ منها وما لم ينون. ينظر: شرح المرادي ٨٨/٤، وشرح الأشموني ١٥٨/٣.

(٢) المسموع "حيوان" قال في اللسان: «وكلّ ذي روُح حيوان، والجمع والواحد فيه سواء». "حيا" ٢٢٤/١٨.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وهو من معلقته، وتمامه:

... ... بصبحٍ وما الإصباح منكَ بأمثلِ

والشاهد منه قوله: "أيها الليل" فإنه خطاب لما لا يعقل، وليس باسم صوت، لكونه لا يشبه الفعل. وينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٣/٤، والتصريح٢٠٢/٢، والخزانة ٣٢٦/٢، وشرح الأشموني ١٦٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤.

٤٠٢-ألايااسلمي يادارَمَيَّ على البِلى[(١)] ... ...

لعدم شبهه باسم الفعل، بخلاف قولهم في زجر البغل: "عَدَس" وقولهم في حَثّ الإبِل على الشُّرب: "جَأْجَأْ"[(٢)] -بالهمز[(٣)]- وفي دعاء الضأن "جاجا"[(٤)] غير مهموز- وفي دعاء الماعز "عاعا" -غير[(٤)] مهموزين أيضا- فإنها كلها شبيهة باسم الفعل.

كذاالذى أجْدَى حِكايةً كـ"قَبْ" والزَمْ بنا النوعينِ فهْو قَدْ وَجَب

هذا النوع الثاني من الأصوات، وهو ما وضع لحكاية صوت، إما صوت حيوان، وإما صوت جسم ملاق لآخر، فمن الأول قولهم في حكاية صوت الغراب: "غاقِ" وفي حكاية صوت طيران الذباب: "خَازِبَازِ"[(٦)] وفي حكاية صوت الضحك: "طِيخِ".

ومن الثاني: قولهم في حكاية صوت الضرب: "طاقِ" وفي حكاية صوت وقع الحَجَر: "طقْ" وفي حكاية وقع ضربة السيف: "قَبْ" وكل من نوعي أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء، وعلّة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحرف في النيابة عن الفعل مع عدم التأثر بالعوامل، وعلة بناء أسماء الأصوات شبهها بالحرف المهمل في وقوعها[(٧)] غير عاملة ولا معمولة.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذى الرمة، وقد تقدم تخريجه في باب كان وأخواتها، والشاهد منه قوله: "يا دارَ" ويقال فيه مثل ما قيل في الشاهد السابق.

(٢) في أ: "جآجآ" وهو تحريف. ينظر: اللسان "جيأ" ٤٦/١.

(٣) سقط "بالهمز" من: أ. (٤) سقط "جاجا" من: ب.

(٥) سقط "غير" من: ب. (٦) في أ: "خازبان"، وهو تحريف.

(٧) في ب: "لوقوعها".

نونا التوكيـــد

هل كل منهما أصل بنفسها ؟ أو الثقيلة هي الأصل، ثم اختصرت منها الخفيفة ؟ أو العكس ثم ثُقّلتْ لقصد زيادة التوكيد ؟ فيه ثلاثة[(١)] أقوال:

للفعــل توكيــدٌ بـ"نونيـنِ" هما كنونــي اذْهَـبنَّ واقصِدنْهمـا

إذا قصد تأكيد معنى الفعل ألحق في آخره نون ثقيلة، كـ"اذْهَبَنّ" أو خفيفة، كـ"اقصد نْهما" وقد اجتمع التأكيد بهما في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً من الصاغرين﴾[(٢)] ويفترقان في اللفظ والمعنى والاستعمال، أما الأول فظاهر، وأما في المعنى: فلأن التوكيد بالثقيلة أبلغ[(٣)] منه بالخفيفة، وأما الثالث فلأن[(٤)] الخفيفة ترسم بالألف، ويوقف عليها بالألف كالتنوين، إلاّ أنها تفارقه في ثبوتها مع التركيب، كـ"اقصدنهما".

يؤكّـدانِ "افْعـلْ" و"يَفْعَلْ" آتيا ذا طَلَــبٍ أو شـرطاً امّا تاليـا

أو مثْبَتـا في قَسَـمٍ مستقبَـلا وقَلَّ بعد "ما" و "لَم" وبعـد "لا"

وغيـرِ "إمّـا" من طوالب الجزا وآخرَ المؤكّد افتحْ كـ"ابْـرُزا"

التأكيد بالنونين[(٥)] يختص بفعلي الأمر والمضارع،

(١) قال بالأول البصريون، وقال بالآخرين الكوفيون. ينظر: الكتاب ٥٠٨/٣، والمقتضب ١١/٣، وشرح المرادي ٩٠/٤، والهمع ٧٨/٢، والتصريح ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٦١/٣.

(٢) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.

(٣) قال بهذا الخليل. ينظر: الكتاب ٥٠٩/٣.

(٤) في ب: "فإن" موضع "لأن". (٥) في أ: "بالنون".

ولا يدخلان[1] على الماضي، فأما الأمر: فيؤكد انه بلا قيد، وأما المضارع فينقسم توكيدُه بهما إلى مطّرد، وإلى قليل، فالمطرد منه ثلاثة مواضع.

الأول: أن[2] يدل على طلب، إما أمرا نحو: "لَيَقُومنَّ زيدٌ" وإما نهيا نحو: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافلا﴾[3] وإما دعاءً نحو: "لتسقينا الغيث يا إلهنا" ويلتحق بالطلب ما أشبهه من التحضيض، والتمني، والاستفهام، نحو:

٤٠٣-هلاتَمُنُّنْ بوعدٍغيرَ مُخْلِفَةٍ[4] ... ...

وقوله:

٤٠٤-فليتَكِ يومَ المُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي[5] ... ...

(١) في أ: "يدخل". (٢) سقط "أن" من: ب.

(٣) من الآية ٤٢، من سورة إبراهيم.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

... ... كما عهدتُك في أيام ذي سَلَمِ

و"ذي سَلَم": اسم موضع قيل بالحجاز، وقيل بالشام.

والشاهد منه قوله: "تَمُنِّنْ" حيث أكده لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد الطلب وهو التحضيض. وأصل الفعل مع نون التوكيد: "تمنينَنْ" حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وحذفت ياء المخاطبة لئلا يلتقي ساكنان. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناظم ص٦١٨، وأوضح المسالك ٩٩/٤، والهمع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والتصريح ٢٠٤/٢ وشرح الأشموني ١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

... ... لكي تعلمي أني امرؤٌ بِكِ هائِمِ

والشاهد منه قوله: "ترينّي" حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد الطلب بـ"ليت" بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناظم ص٦١٨، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأشموني ١٦٢/٣.

وقوله:

٤٠٥- ... ... أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا؟[1]

الثاني: أن يقع بعد "إنْ" الشرطية المؤكَّدة بـ"ما" نحو: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البَشَرِ أحداً﴾[2] ﴿وإمّا تَخَافَنَّ من قومٍ خيانةً﴾.[3]

الثالث: أن يقع في جواب القسم وهو مثبت مستقبل، نحو: ﴿وتاللهِ لأكيدَنَّ أصنامكم﴾[4] ﴿فوربك لنحشرنهم والشياطينَ﴾[5] ولا يؤكد بها منفي نحو: ﴿تاللّهِ تفتأ تذكر يوسفَ﴾[6] ولا[7] حال، نحو:

(١) هذا عجز بيت من الكامل، نسبه بعضهم إلى المقنع، وبعضهم نسبه إلى امرئ القيس، و لم أجد من أثبت له صدرا سوى محمد محى الدين في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٤، وصدره على ما نقله محمد محى الدين هو:

قالت فُطيمةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَه ... ...

وقوله: "فطيمة": تصغير فاطمة، و"حَلِّ" فعل أمر، من التحلية، وهي التزيين على التفسير الذى ارتضاه محمد محى الدين، والمعنى: حل شعرَك بمدحه، و"كندة" -بكسر الكاف وسكون النون- اسم قبيلة منها امرؤ القيس، والشاهد منه قوله: "تمدحنَّ" حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام، وهو الهمزة أكده بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: الكتاب ٥١٤/٣، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والهمع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والخزانة ٣٨٣/١١، وشرح الأشموني ١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧٣.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة مريم. (٣) من الآية ٥٨، من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ٥٧، من سورة الأنبياء. (٥) من الآية ٦٨، من سورة مريم.

(٦) من الآية ٨٥، من سورة يوسف، فقوله تعالى: ﴿تفتأ﴾ منفي بـ"لا" محذوفة، والتقدير: "لا تفتأ". (٧) أي: ولا ما كان زمنه الحال.

٤٠٦- يمينـاً لأُبْغِـضُ كـلَّ امرئٍ   يُزَخْـــرِفُ قـــولاً ولا يفعـلُ[1]

والتأكيد في هذا القسم الثالث واجب، فإن عَري عن التوكيد[2] بـالنون قدر قبله حرف النفي، فإذا قلت: "وا للهِ يقوم زيد" كان المعنى نفي القيام عنه، ويجب في المثبت دخول اللام عليه مع النون، [فإن فصل بينه وبين اللام امتنعت النون][3]، نحو: ﴿ولسوف يعطيك ربّك﴾[4] وأما الثاني فليس توكيده[5] واجبا، إلاّ أنّ تجرده من التوكيد لا يكاد يوجد إلاّ في الشعر، نحو:

٤٠٧-ياصاح إماتَجِدِني غيرَذي جِدَةٍ[6]   ...   .

(١) هذا البيت من المتقارب، وقائله غير معروف، والشاهد منه قولـه:"لأبغـض" فإنه لا يجوز توكيده بالنون لأن معناه الحال لا الاستقبال ونون التوكيد تخلص الفعـل للاستقبال. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٥/٤، والتصريح ٢٠٣/٢، وشـرح الأشموني ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.

(٢) في أ: "التـأكيد"، وهـو بـالواو أكـثر، لأنهـا الأصـل، والهمـز فيـه لغـة، اللسـان: "و ك د" ٤٨٢/٤.   (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) من الآية ٥، من سورة الضحى.   (٥) في أ: "تأكيده".

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

...   .   فما التَّخلّي عن الخـلاّنِ مـن شيمـي.

و"الجدة": اليسار والغنى. ينظر: اللسان "وجد" ٤٥٨/٤.

والمعنى: يقول لصاحبه إنه وإن كان قليل المال فهو شديد الحفظ للعهد والإخاء، فإنه وفيّ لأهل مودته على أية حال كان.

والشاهد من البيت قوله: "تجدني" حيث لم يؤكد الفعل المضـارع الواقع شـرطا لـ"إن"المؤكّدةبـ"ما"الزائدة،وترك توكيده بالنون إماللضرورةالشعرية، أو أنه من القليل. وينظر البيت في: شرح ابن النـاظم ص٦٢٠، وأوضـح المسالك ٩٧/٤، والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأشموني ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٩.

وأما الأول فالتأكيد فيه وتركه شائعان، والقليل منه أربعة مواضع:

الأول: إذا وقع بعد "ما" والمراد بها "ما الزائدة" نحو[1]:

٤٠٨ -قليلاًبه مايَحْمَدَنّك وارثٌ[2]   ...   .

لا[3] النافية، فإنه لم يسمع تأكيد الفعل[3] بعدها.

الثاني: إذا وقع بعد "لم" كقوله:

٤٠٩-   ...   يحسبُه الجاهلُ مالم يَعْلَما   ...

٤١٠-   ...   شيخا على كرسيه معمما[4]   ...

(١) في ب: "كقوله" موضع "نحو".

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، وتمامه قوله:

...   .   إذا نـال ممـا كنـتَ تجمـعُ مَغْنَمـا

يقول: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على ما جمعه وأفنـى عمـره في تحصيله، فلينظر الإنسان في خير ما ينفـق فيـه مالـه قبـل أن ينتقـل إلى يـد غـيره، والشاهد منه قوله: "يحمدنّك" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة مع كونـه واقعا بعد "ما" الزائدة، وهذا قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح المـرادي ٩٧/٤، وأوضـح المسـالك ١٠٥/٤، والهمـع ٧٨/٢، والدرر ٩٩/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، وشرح الأشموني ١٦٤/٣، وديوانه ١٠٨، ومعجم شواهد العربية ٣٢٨.

(٢) أي: لا "ما" النافية.   (٣) سقط "الفعل" من: ب.

(٤) هذان بيتان من الرجز المشطور، وقد اختلف النحاة في نسبتهما اختلافا كبيرا، فبعضهم نسبهما إلى مساور العبسي، وبعضهم نسبهما إلى أبي حيان الفقعسي، ومنهم من نسبهما إلى العجاج، كما نسبا إلى عبد بني عبس، ونسبهما عبد السلام هارون في الكتاب، ومعجم شواهد العربية إلى ابن حبابة اللص، ==

الثالث: اذا وقع بعد "لا" النافية، كقوله: ﴿واتقوا فتنةً لا تُصِيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصَّةً﴾.[1]

الرابع: أن يقع شرطا لغير إنْ المؤكَّدة بـ"ما"، كقوله:

٤١١-من تَثْقَفَنْ مِنهُمُ فليسَ بآيِبٍ[2]   ...   .

(=) والشاهد منه: "لم يعلما" حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا.
والمعنى: وصف الشاعر وَطْبَ لَبَنٍ مَنْ أبصره وهو لا يعلم حقيقته ظنه شيخا قد لبس عمامة بيضاء، وتربّع على كرسيه، هذا ما فسره به أكثر المحققين، وذهب قوم إلى تفسيره بجبل عَمَّه الخصب وحفَّه النبات، والمتَّجهُ هو التفسير الأول، ينظر في: الكتاب ٣/٥١٦، والإنصاف ٢/٦٥٣، وشرح ابن يعيش ٩/٤٢، والمقرب ٢/٧٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٦، وشرح المرادي ٤/٩٩، وأوضح المسالك ٤/١٠٦، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٠، والدرر ٢/٩٧، والتصريح ٢/٢٠٥، والخزانة ١١/٤٠٩، وشرح الأشموني ٣/١٦٤، ومعجم شواهد العربية ٥٣١.

(١) من الآية ٢٤، من سورة الأنفال، وذكر ابن هشام أن "لا" في الآية يجوز أن تكون ناهية. ينظر: توجيه كل من المعنيين في المغنى ص٢٧٢-٢٧٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لابنة مرة بن عاهان الحارثي، ترثي أباها وتمامه قولها:

...   .   أبـداً، وقَتْلُ بَنِي قُتيبةَ شافِي

ويروى"تَثقفن" و"يُثقفن" موضع "تثقفن"، والضمير على روايته بالنون يرجع إليها ومن معها من قومها، وعلى روايته بالياء وبنائه للفاعل يعود إلى قبيلة باهلة التي قتلت أباها وهي رواية الشارح والناظم في شرح الكافية ==

وهو في الأول والثالث أكثر منه في الآخرين، ويجب بناء آخر الفعل المؤكَّد على الفتح، ما لم يتصل به ضمير.

واشكُلْه قبلَ مضمرٍ لينٍ بما   جانَسَ من تَحَرُّكٍ قد عُلِما

هذه المسألة مستثناة من وجوب فتح[1] آخر الفعل المؤكد[2]، وهو ما إذا أسند الفعل إلى مضمرٍ ذي لين -وهو الألف والواو والياء- فإنك تجعل [آخر الفعل][3] حينئذ محركا بحركة تُجانس الضمير، فتضمه قبل الواو، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أموالِكم﴾[4] وتكسره قبل الياء، نحو: ﴿فإما تَرَيِنَّ من البَشَر أحداً﴾[5] وتفتحه قبل الألف نحو: ﴿ولا تَتَّبِعَانِّ﴾.[6]

والمضمرَ احذفَنَّه إلاّ الألِفْ   وإنْ يكنْ في آخرِ الفعلِ ألِفْ
فاجعلْه منه رافعا غيرَ اليا   والواوِ ياءً كاسْعَيَنَّ سَعْيا
واحذِفْه مِن رافعِ هاتينِ وفي   واوٍ ويا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي
نحوُ"اخْشَيِنْ ياهندُ"-بالكسرِ و"يا"   قومُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وقِسْ مُسَوِّيا

أي إذا كان في آخر الفعل المؤكدّ بالنون ضمير ذولين حذفته إن كان

(=) وروايته بالياء والبناء للمفعول هي رواية سيبويه، والشاهد منه قولها: "يثقفن" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد "مَن" الشرطية". ينظر البيت في: الكتاب ٣/٥١٦، والمقتضب ٣/١٤، والمقرب ٢/٧٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٥، وشرح المرادي ٤/١٠٥، وأوضح المسالك ٤/١٠٧، والهمع ٢/٧٩، والتصريح ٢/٢٠٥، والخزانة ١١/٣٩٩، وشرح الأشموني ٣/١٦٥.

(١) سقط "فتح" من: أ.   (٢) في ب: "المحرك" موضع"المؤكد"وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.   (٤) من الآية١٨٦،من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٦، من سورة مريم.   (٦) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

غير ألف، فيشمل ذلك الواو، نحو: "هم يَضْرِبُنَّ" والياء، نحو: "أنت تَضْرِبِنَّ" أصلهما: "تضربون" و"تَضْرِبين" حذفت الواو والياء لالتقائهماساكنين مع أوّل نوني التوكيد الساكنة للإدغام فيما بعدها، وسواء كان آخر الفعل صحيحا -كما مثل- أو معتلا بالواو والياء، نحو: ﴿لتبلَوُنَّ﴾ ﴿فإما تَرَيِنَّ﴾ فإن كان الضمير ألفا أقر على حاله، سواء[1] كان الفعل صحيحا أو معتلا، نحو: «هما يضربانِّ، ويعدوانِّ، ويرميانِّ[2]، ويخشيانِّ» وأما حكم آخر الفعل المعتل [فقد سبق أن المعتل][3] بالواو، والياء لايحذف حرف العلة منه، وأما المعتل بالألف فإن رفع غير الواو والياء[4] من ألف أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء، نحو: "أخشَيَنَّ يازيد" ومثله: "اسْعَيَنَّ سَعْيا" و"اخشيانِّ" و"أنتما تسعيانِّ" وإن رفع الواو والياء[5] حذف ألفه، وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه، فتحرك الياء[6] بالكسر، نحو: "اخشَيِنَّ ياهند" والواو بالضم، نحو: "ياقوم اخشَوُنَّ" ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف، ولا يتوجه تفريق[7] النحاة بين المعتل بالألف والمعتل بالواو والياء وجعلهم المحذوف في المعتل بالألف آخر الفعل دون الضمير، وعكسهم ذلك في المعتل بالواو والياء، كماسبق.

---

(١) في أ: "إن كان". (٢) في ب:"يومنانّ"موضع"يرميانّ"وهو تحريف.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) سقط قوله: "والياء" من: ب.

(٥) في ب: "أو الياء".

(٦) ذكر المرادي أن الكوفيين يجيزون حذف الياء المفتوح ماقبلها، فيقولون في نحو: "اخشيِنَّ ياهند": "اخْشِنَّ ياهند"، وعُزي إلى الفراء القول بأنه لغة لطيء.
ينظر شرح المرادي ٤/١١١، وقد نقله عنه الأشموني. ينظر: شرحه ٣/١٦٨ .

(٧) ينظر ذلك في شرح المرادي ٤/١٠٩-١١٠، والتصريح ٢/٢٠٦، وشرح الأشموني ٣/١٦٦-١٦٨ .

ولم تقع خفيفةٌ بعدَ الألِف   لكن شديدةٌ وكَسْرُها أُلِف

أخذ في بيان الأحكام المختصة بالنون الخفيفة، وهي أربعة:

أولها: هذا، وهو عدم[1] وقوعها بعد ألف الضمير، وإنما يقع بعدها الثقيلة، نحو:﴿ولا تتبعانّ﴾[2] ويجب كسرها لشبهها بنون التثنية، ثم المانع من وقوع الخفيفة بعد الألف الفرار من التقاء الساكنين، فلو كان بعدها ماتدغم فيه ففي كونه مسوغا لوقوعها بعد الألف قولان[3]، والحقّ ماذهب إليه يونس من جواز وقوعها بعد الألف مطلقا، ثم تكسر لالتقاء الساكنين، لا كما قال أبو علي أنها تقرّ على سكونها، على حد قولهم: "حَلَقَتَا البطانِ"[4]

---

(١) هذا هو مذهب جمهور البصرين، وخالفهم يونس والكوفيون.
ينظر: الكتاب ٣/٥٢٧، والإنصاف: المسألة (٩٤) ٢/٦٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤١٧-١٤١٨، وشرح ابن الناظم ص٦٢٨-٦٢٩، وشرح المرادي ٤/١١١-١١٢، وأوضح المسالك ٤/١١٠-١١١، والتصريح ٢/٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/١٦٨-١٦٩.

(٢) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

(٣) نقل المرادي عن أبي حيان قوله: «نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز».
ينظر: شرح المرادي ٤/١١٢ .
ونص سيبويه على المنع، فلعله المراد بقول أبي حيان. الكتاب ٣/٥٢٥ .

(٤) هذا من أمثال العرب، ويضرب للأمر إذا اشتد.
ينظر في: اللسان "بطن" ١٦/١٩٨،٢٠٢، والبطان: حزام الرَّحْل والقَتَب.

ومنه قراءة بعضهم: ﴿فدمِّرانهم تدْميرا﴾[1] وحَمْل قراءة ابن ذكوان:[2] ﴿ولا تتّبعانِ﴾[3] -مخففا- عليه أولى من حملها على النفي، وتكون النون للرفع.

وألفاً زِدْ قبلها مؤكِّدا   فعلا إلى نون الإناث أُسندا

هذا الحكم الثاني من أحكام الخفيفة، وهو أنه لا يؤكد بها الفعل المسند إلى نون الإناث، لأنه إذا أكد بالنون الثقيلة لزم أن يفصل بينها وبين نون الإناث بألف[4] فيقال: "هُنَّ يضرِبْنانّ" كراهية لتوالي النونات، والخفيفة لاتقع[5] بعد الألف.

واحذف خفيفةً لساكنٍ رَدِف   وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِف

واردُدْ إذا حذفتَها في الوقف ما   مِن أجْلِها في الوَصْلِ كان عُدِما

وأَبْدِلَنْها بَعْدَ فتحٍ أَلِفا   وقفاً كما تقول في: قِفَنْ "قِفَا"

هذان الثالث والرابع من الأحكام المختصة بالخفيفة، فالثالث: أنها تحذف لملاقاة الساكن بعدها، كقوله:

(١) ذكر هذه القراءة ابن جني في المحتسب ٢/١٢٢، وعزاها لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- ومسلمة بن محارب، وهي من الآية ٣٦ من سورة الفرقان.

(٢) هو: أبو عمرو عبدالله بن أحمد الفهري الدمشقي، ولد سنة ١٧٣هـ، وكان شيخ الإقراء بالشام، وقرأ على الكسائي لما قدم الشام، توفي سنة ٢٤٢هـ.
ينظر: العبر ١/٣٤٤، والحجة ص٥٧ .

(٣) من الآية ٨٩، من سورة يونس -كما تقدم-.   (٤) في ب: "بالألف".

(٥) هذا عند جمهور البصريين، وأما يونس والكوفيون فيجيزون وقوعها بعد الألف، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك قبل قليل.

٤١٢- لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أن   تركعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعه[1]

أصله: "تهينن".

والرابع: أنها تعامل بما يعامل به التنوين، فتقف بحذفها إن وقفت بعد غير فتحة، من كسر أو ضمّ، ولا يتصور ذلك إلاّ في الفعل المسند إلى الواو، والياء -كما سبق- وحينئذ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها، لكن يجب أن يُرد إليه ماكان قد حذف من أجلها للوصل، فتقول [في نحو:[2]] «القوم يُكْرِمُنْ أضيافَهم» و«أنتِ تكرِمِنْ بَعْلَكِ» إذا وقفْتَ على الفعل "يكرموا" و"تكرمي" بحذف النون لشبهها بالتنوين، ورد الواو والياء لزوال ماحذفا من

(١) هذا البيت من المنسرح، وقد حذف من أوله سبب خفيف، وقائله هو: الأضبط ابن قريع السعدي.
يقول: لا تهنِ الفقير ولا تذله فلعل الحال أن تتبدل فتخضع أنت ويرتفع هو، فالأيام دول، ولا يخفى مافي البيت من آثار الجاهلية التي سجلها القرآن، حيث جاء فيه قولهم: ﴿وقالوا ماهي إلاّ حياتنا الدنيا نموت ونحيى ومايهلكنا إلاّ الدهر﴾ من الآية ٢٤، من سورة الدهر.
والشاهد منه قوله (لاتهين) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة لتدل على تلك النون المحذوفة.
وينظر البيت في: المسائل العسكرية ص٢٠١، والإنصاف ١/٢٢١، وشرح ابن يعيش ٩/٤٣-٤٤، والمقرب ٢/١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤١٩، وشرح ابن الناظم ص٦٣٠، وشرح المرادي: ٤/١١٤، والمغني، الشاهد ٢٨١، ١٠٩٨، وأوضح المسالك٤/١١١، والهمع ١/١٣٤، والدرر١/١١١، والتصريح٢/٢٠٨، والخزانة ١١/٤٥٠، وشرح الأشموني ٣/١٦٩، ومعجم شواهد العربية ٢١٦ .

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

أجله من ملاقاة الساكن بعدهما، وإن كانت النون بعد فتحة نحو: ﴿لنسفعا﴾[1] وقف عليها بإبدالها ألفا، كما يفعل ذلك في التنوين الواقع بعد فتحة، فتقول على هذا في: "قِفَنْ يازيد" -إذا وقفت- "قِفا" ومنه قوله:

٤١٣- ... ... ولا تعبد الشيطانَ وا للهَ فاعبدا[2]

وقيل إن منه:

٤١٤-قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل[3] ... ...

معاملة للوصل بما يعامل به الوقف.

---

(١) من الآية ١٥، من سورة العلق، وفي ب: "لنسفعن".

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وصدره قوله:

وإيــاكَ والميتــاتِ لا تَقْرَبنَّهــا ... ...

والشاهد منه قوله: "فاعبدا" حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفا في الوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٣/٥١٠، والإنصاف ٢/٦٥٧، وشرح ابن يعيش ٩/٣٩، ٨٨،١٠/٢٠، والمغني، الشاهد ٧٠٢، والهمع ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٥، والتصريح ٢/٢٠٨، وشرح الأشموني٣/١٧٠، وديوانه ١٠٣، ومعجم شواهد العربية٩٣ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وهو لأمرئ القيس وهو مطلع معلقته المشهورة، وتمامه قوله:

... ... بِسِقْطِ اللِّوىَ بـينَ الدَّخـول فَحَوْمَـلِ

و"السِّقْطُ" هو ماتساقط من الرمل، و"اللِّوى" المكان الذى يسترق فيه الرمل، و"الدَّخول، وحَوْمَل" موضعان.

والشاهد منه قوله: "قفا" فإنه محتمل لأن تكون ألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وأصله "قِفَنْ" ثم أبدلت ألفا في الوقف، وعامل الوصل معاملة الوقف، كما ذكر الشارح.

--

مالا ينصرف

يعرض للاسم نقصان، نَقْصٌ يوجب شبهه بالحرف، فيوجب بناءه كما سبق، ويسمى غير متمكن، ونقص يوجب شَبَهَهُ بالفعل[1] [فيوجب منع الصرف][2] ويسمى غير أمكن، فإذاً الأسماء بالنسبة إلى التمكن [والأمكنية، وعدمها وعدم الأمكنية دون التمكن][3] ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ"زيد"، والثاني: كـ"كيفَ" والثالث: كـ"أحمد" وليس فيها عكسه.[4]

الصرفُ تنوينٌ أَتَى مبيِّنــا ... معنىً به يكون الاسمُ أمكَنـا

أي الصرف عبارة عن تنوين[5] جيىء به لبيان معنى يقتضي أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل، كـ"زيد" -في المعارف- و"رجل" -في النكرات- وما لم يدخله هذا التنوين فهو غير منصرف، إلاّ أن يخلفه

(=) ويحتمل أن تكون ألف المثنى، فقد جَرَتْ عادة الشعراء أن يبدأوا بخطاب الاثنين.

ينظر البيت في: الكتاب ٤/٢٠٥، والمحتسب ٢/٤٩، والإنصاف ٢/٦٥٦، وشرح ابن يعيش ٩/٣٣، وشرح الكافية ٢/٣٦٦، والمغني، الشاهد ٢٩٣، والهمع ٢/١٢٩، والدرر ٢/١٦٦، والتصريح ٢/١٣٦.

(١) سقط "بالفعل" من: أ.

(٢) قال في ب: "بدل مابين المعقوفين": "لمنع الصرف".

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) أي ليس في الأسماء ماهو من الأمكن دون المتمكن.

(٥) هذا هو قول المحققين، وقيل الصرف: الجر والتنوين معا. ذكره المرادي ٤/١١٩.

مايشبهه كـ"مسلمات"[١]، والمانع لدخول هذا التنوين إما علتان من علل عشر[٢]، وإما علة تقوم مقامهما، ولابد أن تكون إحدى العلتين راجعة إلى اللفظ، والأخرى راجعة إلى المعنى، لأن الفعل فيه فرعية من حيث اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية من حيث المعنى، وهواقتران دلالته بالزمان، [فالعلة[٣] القائمة] مقام علتين شيئان:

أحدهما: [ألف التأنيث، والثاني: صيغة منتهى الجموع.

وأما العلتان: فلابد أن تكون إحداهما][٤] إما الوصفية وإما العلميّة، لأنهما العلتان المعنويتان، وما عداهما فعلل لفظية.

فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء:

العدل، كـ"مَثْنَى" و"ثُلاَث"[٥]، ووزن الفعل، كـ"أَحْمَر"[٦]

(١) أي كتنوين "مسلمات" المعروف بتنوين المقابلة، وذكر الصبان أن تنوين مسلمات -عند بعضهم- للصرف.
ينظر حاشيته على شرح الأشموني ١٧١/٣.

(٢) درج جمهور النحاة على عدّ العلل المانعة من الصرف تسعا، وذكر السيوطي في الهمع ٢٥/١، أن بعضهم عدها عشرا، إحداها: ألف التأنيث ولزومها، وعلى هذا جرى الشارح.

(٣) قال في ب: بدل مابين المعقوفين: "فالقائمة".

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "مثنى" معدول عن اثنين اثنين، وكذا "ثلاث".

(٦) صيغة "أفعل" من أوزان الفعل، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا في الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، أفاده في شرح الكافية الشافية ١٤٥١/٣ .

وزيادة الألف والنون، كـ"سَكْران".

ويمنع مع العلميّة هذه الثلاث كـ"عُمَر"[١] و"يزيد" و"مروان" وأربعة أخر، وهي:

العجمية، كـ"إبراهيم"، والتأنيث، كـ"طلحة"، و"زينب"، والتركيب كـ"معدي كرب"، وألف الإلحاق، وكـ"أَرْطَى" وسترى ذلك كله مفصلا.

فألـف التأنيـث مطلقـا مَنَعْ　　صرفَ الذى حواه كيفما وَقَـع

أي: ألف التأنيث تستقل بالمانع[٢] مطلقا، سواء كانت مقصورة، أو ممدودة، وسواء كان ما وقعا فيه علما كـ"سَلْمى" و"أسماء"، أو صفة كـ"حُبْلَى" و"حمراء"، أو اسم جنس كـ"ذِكْرى" و"صحراء"، مفردا كما مثّل أو جمعا كـ"جَرْحَى" و"كُرَمَاء".

وزائـدا "فعلانَ" في وصفٍ سَلِم　　مـن أن يُـرى بتاءِ تأنيث خُتم

بدأ بذكر العلل المانعة مع الوصف، وهي ثلاثة أشياء:

هذا[٣] أولها، وهو زيادة الألف والنون مع الوصف، وهو مختص[٤] بوزن "فَعْلان" بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث، عند الإطلاق على المؤنث، إمّا لأن مؤنثه على "فَعْلَى" كـ"سكران" و"غَضْبان" و"ندمان" -من الندم- وإما لأنه لا مؤنث له لفقد المعنى فيه كـ"لَحْيان"[٥] أو للاستغناء عنه بلفظ آخر، كـ"أَلْيان"-للعظيم الأليتين-فإنهم قالوافي مؤنثه في الآدميين"عَجْزاء" أما[ما][٦]

(١) في ب: كـ"عمرو".　　(٢) في أ: "بالمنع".

(٣) سقط "هذا" من: ب.　　(٤) سقط "مختص" من: ب.

(٥) لحيان: يقال للرجل الطويل اللّحية. ينظر اللسان "لحا" ١٠٩/٢٠.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام.

ختم مؤنثه بالتاء عند قصد التأنيث نحو: "مَصَّان"[1] -للئيم- و"سَيْفان" -للطويل- و"نَدْمان" -من المنادمة- و"أَلْيان" -في الغنم- فإنهم قالوا: «نعجةٌ أليانة» في ألفاظ يسيرة، فلا يمتنع صرفه.

وبنو أسد[2] يصرفون باب "فَعْلان" من الصفات لأن "فَعْلانة" مطرد عندهم.[3]

ووصفٌ اصليٌّ، ووزنُ "أَفْعَلا" ممنوعَ تأنيثٍ بتا كـ"أَشْهلا"

هذا الثاني مما يَمنع مع الوصف، وهو زنة "أَفْعَل"[4] من أبنية المضارع في لفظ[5] وُضِع للوصف أصلا كـ"أَشْهَل"[6] و"أحمر" ونحوهما من الصفات،

---

(١) "مَصَّان" تعيير للرجل يرضع الغنم من أخلافها بفيه، ولا يحلبها في إناءٍ لئلا يسمع ذلك، وهذا معدود في اللؤم. ينظر نحوه في: اللسان "مصص" ٨/٣٥٩.

(٢) هي قبيلة من مضر. ينظر: اللسان "أسد" ٤/٣٨.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤١، وشرح ابن الناظم ٦٣٦، وشرح المرادي ٤/١٢٣، والتصريح ٢/٢١٣، وشرح الأشموني ٣/١٧٥.

(٤) قال المرادي -معلقا على قول الناظم: -«ووزن أَفْعَلا»- الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل، الذى هو به أولى، لا على وزن "أَفْعَل" ليشمل نحو: "أُحَيْمِر" و"أُفَيْضِل" -من المصغر- فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل، نحو: "أُبَيْطِر" وإن لم يكن حال التصغير على وزن "أفعل".

ينظر: شرح المرادي ٤/١٢٥.

أقول: هذه بضاعة ابن مالك أُوردت عليه، فقد قال في شرح الكافية الشافية ١/١٤٥٠: «... وذلك بشرط أصالة الوصفية، وكون الوزن من الأوزان التى الفعل بها أولى»، فالأولى أن يقال: «وقوله في كافيته أولى من قوله هنا».

(٥) سقط "لفظ" من: ب. (٦) الأشهل: تقدم معناه في التعجب.

وشرطه أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند قصد إطلاقه على المؤنث، إما لأن مؤنثه "فَعْلاء" -كما مثل- وإما لأنه لا مؤنث له كـ"أَكْمَر" -للعظيم الكَمَرة-[1] و"آدر" -للعظيم الأُنثيين- أما لو ختم عند قصد التأنيث بالتاء كـ"أَرْمَل" و"أَرْمَلَة" لم يمتنع صرفه.

وألغيَنَّ عارضَ الوَصفيَّهْ كـ"أربعٍ" وعارضَ الإسميَّهْ

فالأَدْهَمُ القيدُ لكونهِ وُضِع في الأصلِ وصفاً انصرافُه مُنِع

و"أَجْدَلٌ" و"أَخْيَلٌ" و"أَفْعَى" مصروفةٌ، وقد يَنَلْنَ المَنْعا

قد سبق أن شرط[2] منع الوصف[3] مع وزن الفعل أن يكون أصليا، فنحو: "أربع" في قولك: «مررت بنسوة أربع» لا يمتنع صرفه، لأنه في الأصل اسم لهذا العدد المخصوص، ولكن عَرَضَ الوصف به.

وفي التمثيل به نظر، فإن فيه مقتضيا آخَرَ للصرف، وهو أنه يقبل التأنيث بالتاء، نحو: «مررت برجال أربعة» لكن يمثل ذلك بقولهم: «مررت برجل أرنب» أي: ذليل، وكذلك أصالة الوصفية تقتضى منع الصرف لما عرض نقله إلى الاسمية، كـ"الأدْهم"[4] -إذا سمي به القيد- و"أَبْطَح"[5] و"أَبْرَق"[6]

---

(١) الكمرة: هي رأس الذَّكَر. اللسان "كمر" ٦/٤٦٨.

(٢) سقط "شرط" من: ب. (٣) في ب: "الصرف" وهو تحريف.

(٤) الأدهم في الأصل: الأسود من الألوان، اللسان "دهم" ١٥/٩٩.

(٥) الأبطح: يطلق على المسيل الواسع الذى فيه دقاق الحصى. اللسان "بطح" ٣/٢٣٦.

(٦) الأبرق: يطلق على الموضع الخشن من الأرض الذى فيه حجارة وطين ورمل مختلط بعضها ببعض. اللسان "برق" ١١/٢٩٧.

و"أَجْرَع"(١) -إذا سمي بها أماكن- و"أَرْقَم" و"أَسْوَد" -إذا أطلق على الحيَّة-، وأما "أَجْدَل" -للصَّقْر- و"أَخْيَل" -لطائر ذِي خِيلان، وهي: نُقَطٌ سُود- و"أَفْعَى" -للحيَّة- فإنها مصروفة لكونها أسماء في الأصل والحال، وبعضُ(٢) العرب يمنعها الصرف التفاتا إلى معنى الصفة التي لأجلها سميت هذه الحيوانات(٣) بذلك، وهي القُوَّة، والتَّلوُّن، والإيذاء، إلاّ أن ذلك في "أَجْدَل" و"أَخْيَل" أَبْيَنُ، لظهور معنى الاشتقاق، قال الشاعر:

٤١٥- كأنَّ بَنِي الرغماءِ إذْ لَحِقُوابنا ... فِراخُ القَطا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيا(٤)

ومثله:

(١) الأجرع: المكان الواسع الذى فيه حزونة وخشونة، اللسان "جرع" ٩/٣٩٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٢، وشرح المرادي ٤/٢٦، والتصريح ٢/٢١٤.

(٣) سبق التنبيه إلى أن "حيوان" يطلق على الواحد وجمعه قريباً.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للقطامي عُمير بن شُيَيْم، وقيل: إنه لجعفر بن علباء الحارثي، وهذه الرواية رواية العيني، وأكثر المراجع يروي صدره هكذا.
كأنَّ العقيليين يوم لَقِيتُهم ... ...
يصفهم بأنهم ضِعافٌ مهازيل لا يثبتون عند اللقاء، وشبههم بفراخ الطائر المعروف، وهو القطا الذى يُصاد ولا يصيد، شبههم به حين يصادف كاسرا من كواسر الطير، والشاهد من البيت قوله: "أَجْدَل" حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للصَّقْر حين ضمنه الوصفية. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٤، وشرح ابن الناظم ص٦٣٩، وأوضح المسالك ٤/١١٩، والعيني ٤/٢٤٦، والتصريح ٢/٢١٤، وشرح الأشموني ٣/١٧٧.

٤١٦- ... ... فما طائرٌ -يوما- عليكِ بأَخْيَلا(١)

بخلاف "أَفْعَى" فإن اشتقاقه إما منتف وإما خَفِي، إلاّ أنه قد سُمع فيه -أيضا- نحو: «أَطْرِق أَفْعَى تَنْفُثُ السُّمَّ صِلْ».(٢)

ومنْعُ عَدْلٍ مَعَ وصفٍ مُعْتَبَر ... في لفظِ "مَثْنَى" و"ثُلاثَ" و"أُخَرْ"

هذا الثالث مما يمنع مع الوصف، وهو: العدل(٣)، ومعناه: التحويل من مثال إلى غيره، وذلك في موضعين:

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت ؓ وصدره قوله:
ذريني وعِلْمِي بالأُمور وشيمتي ... ...
وأكثر المراجع ترويه "طائِري" وهو في الديوان كذلك، ورواه في اللسان بإبدال "يوما" بـ"فيها"، والأَخْيَل: طائر أخضر وعلى جناحيه لُمْعَةٌ تخالف لونه، تشبه الخِيلان، وهي نكت سود تكون في البدن، وكانت العرب في جاهليتها تتشاءم. ينظر: اللسان "خيل" ١٣/٢٤٣، والشاهد من البيت قوله: "بأخيلا" حيث منعه من الصرف مع كونه اسماً لطائرٍ معروف لأنه ضمنّه معنى الوصف وهو: التَّلَوُّن، أو التشاؤم. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٤، وشرح ابن الناظم ص٦٣٩، وأوضح المسالك ٤/١٢٠، والتصريح ٢/٢١٤، وشرح الأشموني ٣/١٧٧، وديوانه ٣٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٦٤.

(٢) لم أعثر على مرجع لهذا القول.

(٣) المانع للصرف في المعدول في العدد إلى "مَفْعَل" و"فُعَال" هو العدل والعلمية عند الجمهور وسيبويه، وعند الزجاج، هو العدل في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى: فلأن مفهوماتها تضعيفُ أصولها، فصار عَدْلين.
ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٧، وشرح ابن الناظم ص٦٤١، وشرح المرادي ٤/١٢٧، وشرح الأشموني ٣/١٧٨.

أحدهما: الأعداد المعدولة، كـ"مثنى"، و"ثُلاث" قال تعالى: ﴿أُولي أجنحةٍ مَثْنى وثُلاثَ﴾[1] وهما معدولان عن لفظي العدد إذا كررا، فـ"مَثْنَى" قائمٌ مقامَ: "اثنين"[2] -مكررا- و"ثُلاث" قائمٌ مقامَ: "ثلاثة ثلاثة" -مكرراً- ولا يقع هذا النوع إلاّ نَعْتا، كما مثل[3]، أو حالا نحو: ﴿أن تقوموا لله مثنى وفُرادَى﴾[4] أو خبرا، كقوله ﷺ: (صلاةُ الليلِ مَثْنى مَثْنى).[5]

الثاني: "أُخَر" جمع أُخرى، مؤنثة "آخَر" -المراد به الدلالة على المغايرة- كقولك: «مررتُ بامرأةٍ ونِسْوة أُخَر» وهو معدول عن "آخَر" لأنه من باب أفعل التفضيل، وأَفْعَلُ[6] التفضيل إذا تجرد من "أل" والإضافة جرى مفردا في الأحوال كلها -كما سبق[7]- فكان مقتضى هذه القاعدة أن يقال: «مررت برجلين آخَر، وبرجال آخَر، وبامرأة آخَر، ونسوة آخَر» كما يفعل ذلك بـ"أفعل" ونحوه، إلاّ أنهم فرَّعوه كما تفرّع الصفات، فكل[8] فروعه معدولة

(١) من الآية الأولى من سورة فاطر. (٢) في أ: "اثنين اثنين".

(٣) أي: كالآية التي مثل بها الشارح، فقوله تعالى: ﴿مَثْنى وثُلاث ورُباع﴾ نعت لـ"الملائكة" السابق ذكرهم.

(٤) من الآية ٤٦، من سورة سبأ، وقوله: ﴿مثنى وفُرادَى﴾ حال من ضمير الجماعة في "تقوموا".

(٥) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الوتر ١٢/٢، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ص٥١٦، وسنن النسائي، كتاب قيام الليل ٢٢٨/٣، وسنن ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة ص٣٧١، وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، ولفظه فيها: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ٣٤٠/١، والموطأ كتاب صلاة الليل ص١٢٣.

(٦) في ب: "فأفعل". (٧) أي: في باب أفعل التفضيل.

(٨) في ب: "وكذلك" موضع "فكل".

عنه، ولم[1] يظهر أثر العدل في التثنية والجمع لأنهما معربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب، ولم يذكره النحاة في: "أُخرى" اكتفاء بما فيها من ألف التأنيث المقتضية للمنع، و"آخَر" هو الأصل، فلم يبق شيء[2] مما أثر فيه العدل إلاّ "أُخَر".

وهذه الأقسام الثلاثة [صرفُها ممتنع مع النكرة، فلو سُمي بها وصارت معارف فَمَنْعُ الصرف باق][3] لأنه قد خلف الوصف عِلّةٌ أخرى وهي العَلَمية.

ووزنُ "مثْنَى" و"ثُلاَثَ" كهُمَا ... من واحدٍ لأربعٍ فَلْيُعْلَمَا

وزن "فُعال" و"مَفْعَل" المعدول عن الأعداد مسموع من واحد إلى الأربعة، قالوا: "آحاد" و"مَوْحَد" و"ثُناء" و"مَثْنَى" و"ثُلاث" و"مَثْلَث" و"رُباع" و"مَرْبع". قال تعالى: ﴿فانكِحُوا ما طاب لكم من النساء مَثْنى وثُلاثَ ورُباع﴾.[4]

قال الشاعر:

٤١٧- لقد قتلتُهم ثُناءَ وموحدا[5] ... ...

وقال الآخر[6]:

(١) في أ: "فلم". (٢) سقط "شيء" من: ب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٣، من سورة النساء.

(٥) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أعثر على اسم قائله، وتمامه قوله:

... ... وتركتُ مُرَّةَ مثلَ أمسِ الدَّابرِ

ورواه في: اللسان "قَتَلْتُكم" موضع "قتلتهم". ينظر البيت في: الهمع ٢٦/١، واللسان "ثنا" ١٢٦/١٨.

(٦) في أ: "آخر".

٤١٨- ... ... أُحـادَ أُحـادَ في شَهْـرٍ حَلالِ[٧]

وقد سُمعا -أيضا- في "خُمَاسَ" و"عُشَارَ" وذهـب بعض[٢] النحاة إلى قياسهما في الجميع[٣]، وبعضهم [إلى قياس][٤] "فُعال" دون "مَفْعَل".[٥]

وكُـنْ لجَمْـعٍ مُشْبِـهٍ "مَفاعِـلا" أو "المفاعِيـلَ" بمـنعٍ كافِـلا

هذه العلة الثانية من العلتين المستقلتين بـالمنع، وهـو مـا أشبه فـى اللفـظ "مَفاعِل" أو "مَفاعِيل" من الجموع، سواء كانت الميم في أولـه كـ"ـمساجد" و"مصابيح" أو لم تكن كـ"ـدراهم" و"دنانير" ومنـه "دوابّ" و"صوافّ" لأن أصله "دوابـب" و"صوافـف" ويسمى الجمـع الـذى لا نظير[٦] لـه في الآحاد

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدره قوله:

مَنَـتْ لـك أن تُلاقينـي المنايـا ... ...

و"مَنَتْ": قدَّرت، وهذه النسبة الإسنادية غير حقيقية لأن "المنايا" مفعولة لا فاعلة. ينظر البيت في: المقتضب ٣/٣٨١، وشرح ابن يعيش ١/٦٢، واللسان "منى" ٢/١٦٢، والهمع ١/٢٦، وروايته فيه هكذا:

... ... في الشهـر الحـرام

ينظر: معجم شواهد العربية ٣١٦.

(٢) المراد بـ"بعض النحاة" هـم الكوفيـون والزجـاج. ينظر: شرح الكافيـة الشـافية ٣/١٤٤٨، وشرح ابن النـاظم ص٦٤٠، وشرح المرادي ٤/١٢٩، والتصريح ٢/٢١٤.

(٣) في كلتا النسختين "الجمع" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قالوا في تعليل ذلك لكثرة الأول دون الثاني. ينظر: مراجع (٢).

(٦) سمي بذلـك لأنـه لا يوجـد مفرد ثالثـه ألـف بعدهـا حرفـان أو ثلاثـة إلاّ وأولـه مضموم، أو ألفهُ عوض من إحدى يائي النسب تحقيقا أو تقديرا، نحـو: "عُذافِر" و"يمان" و"شآم" و"تهام" و"ثمان".

وصيغة منتهى الجموع.

وذا اعتـلال منه كـ"ـالجَوارِي" رفعـاً وجَـرّا أجْرِه كـ"ـسَارِي"

ما كان من هـذا الجمـعَ معتـلا باليـاء، ولا يتصـور ذلـك إلاّ في مـوازن "مَفـاعِل" كـ"ـالجواري" و"العَـلالي"[١] و"الصحـارى" فمـع خلـوه مـن "أل" والإضافة تجريه في الرفع والجر مجرى "قاضٍ" و"سارٍ" ونحوهمـا مـن المنقـوص المُنكّـر، فتحـذف يـاؤه ويعـوض عنهـا بـالتنوين[٢]، نحـو: ﴿**ومـن فوقهـم غَواشٍ**﴾[٣] و﴿**سبعَ لَيالٍ**﴾[٤] وأما في النصب فتجريه مُجْرى "مَفاعِل" فتفتـح ياءه غير منوّنة، نحوَ: ﴿**سِيروا فيها لياليَ**﴾[٥] أما المضاف منه والمعرف بـ"ـأل" فتعاملهمـا معاملـة المنقـوص فتكسـر يـاؤه في الرفـع والجـر، نحـو:

(١) "العلاليّ": جمع عِلِّيَّة -بكسـر العـين، ويجـوز ضمهـا علـى قلـة وتشـديد الـلام مـع الكسـر، وتشـديد اليـاء مـع الفتـح- وهـي الغُرفـة، وأصلهـا: عِلِّيْـوَة، أبدلـت الـواو يـاء وأُدغمـت، وعلـى هـذا لا تكـون موازنـة لـ"مفاعل".

ينظر: اللسان "علا" ١٩/٣١٩.

(٢) هذا قول سيبويه، وذهب المبرد والزجاج إلى أن التنوين عـوض عـن حركـة اليـاء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفـش إلى أنه تنويـنُ صـرفٍ لأن اليـاء لَمّا حذفت -تخفيفا- زالت صيغة "مفاعل".

ينظر: الكتاب ٣/٣٠٨، وشرح ابن يعيش ١/٦٣، وشرح الكافية ١/٥٨-٥٩، وشرح المرادي ٤/١٣١، وشرح الأشموني ٣/١٨٤.

(٣) من الآية ٣١، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

(٥) من الآية ١٨، من سورة سبأ.

﴿ومن آياتِه الجَوارِ﴾[١] وتفتح في النصب نحو: ﴿وإني خِفتُ المَوالِيَ﴾.[٢]

ولـ"سَرَاوِيـلَ" بهـذا الجَمْـعِ — شَبَـهٌ اقْتَضَـى عمـومَ المَنْـعِ

"سراويل" يمتنع صرفه مع كونه مفردا غير علم لمشابهته هذا الجمع لفظا، وقيل: بل «منع صرفه للعجمة مع شبه الجمع»[٣] وقيل: بل لأنه في الأصل جمع "سِرْوالة"[٤]، ونقل ابن[٥] الحاجب صرفَه عن بعض العرب، ولا يثبت.

وإنْ بِـهِ سُمِّـيَ أوْ بمـا لَحِـقْ — بـه فالانصـرافُ مَنْعُهُ يَحِـقْ

إذا سمي بهذا الجمع مثل أن تسمي رجلا بـ"دراهم" أو امرأة بـ"دنانير"

---

(١) من الآية ٣٢، من سورة الشورى، والقراءة بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ أهل الشام والكوفة بحذف الياء في الوصل والوقف، لأن مرسوم المصاحف بغير ياء. ينظر: الحجة ص٦٤٢، والبدور ص٢٨٥.

(٢) من الآية ٥، من سورة مريم.

(٣) قال في ب: بدل ما بين القوسين: «منع صرفه مع العجمة كونه شبه الجمع».

(٤) ينظر: "سراويل" وما قيل عنها في: الكتاب ٣/٢٢٩، والمقتضب ٣/٣٤٥-٣٤٦، والأصول ٢/٨٩، وشرح ابن يعيش ١/٦٤-٦٥، وشرح الكافية ١/٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٥، وشرح المرادي ٤/١٣٤-١٣٥.

(٥) هو أبو عمرو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدونيّ، ولد سنة ٥٧٠هـ، وقيل: ٥٧١ من الهجرة بمدينة إسنا من صعيد مصر، ومن آثاره العلمية الأمالي النحوية، والشافية في الصرف، والكافية في النحو، والإيضاح في شرح المفصل، وتوفي سنة ٦٤٦هـ.
ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، ومعجم المؤلفين ٦/٢٦٥.

أو بما لحق به، إما منقولا من أعجمي، كـ"شَراحيل" وإما مرتَجَلا كـ"هَوازِن" استحق منع الصرف، كـ"سَرَاويل" بل أولى لزيادته عليه بالعلمية مع تحقق الجمعية في المنقول منها، فإن أخرج عن العلمية بالتنكير فهل يصرف أولا، الأكثرون[١] على بقاء المنع، لأن التأثير إنما هو لشبه الجمع لفظا أو لأنه الأصل.

والعلـمَ امنـعْ صَرْفَـه مُركَّبـا — تركيبَ مزجٍ نحوُ:"معدي كَرِبا"

أخذ في ذكر العلل المانعة مع العلمية، وهي سبع:

الأولى: التركيب، ويختص ذلك بتركيب المزج، دون تركيب الإضافة ودون تركيب الإسناد، ولا يتناول منه[٢] -في الأصح- إلاّ مالم يختم بـ"ـويه" كـ"بعلبك" و"معدي كرب" و"حضرموت" -في أفصح لغاتها- فإن بعض العرب ينيهما[٣] -معا- على الفتح، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني، كما سبق.[٤]

كـذاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ "فَعْلانَا" — كـ"غَطَفَـانَ" و كـ"أَصْبَهانـا"

هذه العلة الثانية مما يمنع مع العلمية، وهو ما اتصل به زائدا "فَعْلان" -وهما الألف والنون- سواء طابقه وزنا كـ"مروان" و"سلمان" أو لم يطابقه

---

(١) أجاز المبرد صرفه -إذا خرج عن العلمية- وذكر أن صرفه حينئذ- هو قول الأخفش، وذكر غيره عن الأخفش تجويزه الوجهين.
ينظر: المقتضب ٣/٣٤٥، وشرح المرادي ٤/١٣٧، والتصريح ٢/٢١٣، وشرح الأشموني ٣/١٨٧-١٨٨.

(٢) سقط "منه" من: أ.

(٣) في كلتا النسختين: "ينيها" وهو تحريف.

(٤) تقدم بيان هذه الأوجه في العلم المركب في أول الكتاب.

كـ"أَصْبِهان"(١) فإن لم تكن نونه زائدة كـ"سَبَيَان" صُرف(٢)، وإن احتملت الزيادة وعدمها كـ"حسّان" و"حيَّان" و"شيطان" فإنها تحتمل الاشتقاق من الحِسّ، والحياة، ومن "شاط" -إذا احترق- فتكون النون زائدة، وتحتمل الاشتقاق من الحُسْن، والحين، ومن "شطن" فتكون أصلية، جاز فيه الصرف كقوله:

٤١٩-وعمراًوحيّاناً تركنا بقفرة(٣) ... ...

وتركه، وهو أكثر من "حسّان" ومن شعره:

٤٢٠- ماهاج حسّانَ رسومُ المقام ... ومَظْعَنُ الحيِّ ومبنىَ الخِيام(٤)

كـذا مؤنـثٌ بهـاءٍ مُطْلَقـا ... وشَرْطُ مَنْعِ العارِ كونُهُ ارْتَقَى

فَوقَ الثّلاثِ أوْكَـ"جُورَ"أو"سَقَرْ" ... أو "زَيْدٍ" اسمَ امرأةٍ لا اسم ذَكَر

هذه العلة الثالثة مما يمنع مع العلمية، وهي التأنيث، فإن كان بزيادة التاء منع الصرف مطلقا، سواء زاد على ثلاثة أحرف كـ"طلحة" و"عائشة" أو لم يزد كـ"هِبَة" و"ثُبَة"، وسواء كان علم مذكر أو علم مؤنث كما مثل، وإن كان التأنيث بالمعنى لم يؤثر إلاّ في أربع صور جمعها كلامه.

(١) عَلَم بلد، وهمزتها تفتح وتكسر. ينظر: القاموس "أصص" ٢/٣٠٦.

(٢) خالف في هذا الفراء حيث منعه من الصرف. ينظر: شرح المرادي ٤/١٤١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، ولم أعثر على تتمته ولا اسم قائله، والشاهد منه: "حيانا" حيث صرف جوازا باعتبار أصالة نونه.

(٤) هذا البيت من السريع، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه والشاهد منه قوله: "حسانَ" فإنه غير مصروف. ينظر البيت في: الديوان ٣٨٠.
والتبصرة ٢/٥٥٨، وشرح الأشموني ٣/١٩٠، ومعجم شواهد العربية ٣٢٧.

الأولى: أن يكون على ثلاثة أحرف «كـ"سُعَاد" و"زينب"».(١)

الثانية: أن يكون على ثلاثة [إلاّ أنه محرك(٢) الوَسَط كـ"سَقَر" و"لَظَى".(٣)

الثالثة: أن يكون على ثلاثة](٤) أحرف ساكن الوسط(٥) إلاّ أنه أعجمي كـ"ماه" و"جُور" -اسمي بلدتين(٦)- و"مِصْر" على قول من جعلها أعجمية.

الرابعة: أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط(٧) إلاّ أنه منقول من المذكر إلى المؤنث كـ"زيد" إن سميت به امرأة.(٨)

(١) قال في ب: قبل ما بين القوسين: "كطلحة وعائشة أو لم يزد، كهبة". وهو انتقال نظر.

(٢) سبب امتناع صرف ماكان محرك الوسط من أعلام المؤنث هو أن حركة وسطه قامت مقام الحرف الرابع. ينظر: شرح ابن يعيش ١/٦٩،وشرح ابن الناظم ص٦٥٠ هذا وقد خالف ابن الأنباري غيرَهُ حيث جعل محرك الوسط كساكنه في جواز الوجهين فيه. ينظر: شرح المرادي ٤/١٤١، والتصريح ٢/٢١٨، وشرح الأشموني ٣/١٩١.

(٣) "سَقَر" و"لَظَى" من أسماء النار، أجارنا الله منها.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط"

(٦) ينظران في: اللسان "م و ه" ١٧/٤٤٢، و "ج و ر" ٥/٢٢٧.

(٧) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط".

(٨) خالف فيه عيسى بن عمر، وأبو زيد، والجرمي، والمبرد، فذهب هؤلاء إلى جواز الوجهين فيه. ينظر: الكتاب ٣/٢٤٢، والمقتضب ٣/٣٥٠، والأصول ٢/٨٥، والتبصرة ٢/٥٥٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٢، وشرح المرادي ٤/١٤٢، والتصريح ٢/٢١٨.

وجهانِ في العادمِ تذكيراً سَبَق   وعُجْمةً كـ"هندَ" و المنعُ أحَق

إذا كان المؤنث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ولم يسبق استعماله في التذكير كـ"زيد"، ولا هو أعجمي كـ"جُور" جاز فيه وجهان[١] الصرف وتركه وذلك كـ"هند" و"دَعْد" و"جُمْل" إلاّ أن ترك صرفه أولى.[٢]

والعَجَمِيُّ الوضْعِ والتعريفِ معْ   زَيدٍ على الثلاثِ، صَرْفُه امتنع

هذه العلة الرابعة "مما يمنع"[٣] مع العلمية، وهي العجمة، ومعناه: أن تكون العَجَم -والمراد بهم من[٤] عدا العرب- قد[٥] وضعتْ الاسم في لغتها علما -وهو المراد بصدر البيت- وشرطه الزيادة على ثلاثة أحرف كـ"يوسف" و"يُونس" و"إبراهيم" و"ثَمود" وإليه أشار بقوله:

... ... مع زَيدٍ على الثلاث ...

فلو وضعته العجم[٦] في لغتها اسم جنس

(١) في أ: "الوجهان".

(٢) نقل عن الزجاج منع صرفه، وذلك لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين، والجمهور على جواز الوجهين، وأكثرهم يرجح عدم صرفه. ينظر: الكتاب ٣/٢٤٠-٢٤١، والمقتضب ٣/٣٥٠، والأصول ٢/٨٥، والتبصرة ٢/٥٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩١، وشرح ابن الناظم ص٦٥١، وشرح المرادي ٤/١٤٢، والتصريح ٢/٢١٨، وشرح الأشموني ٣/١٩١.

(٣) قال في ب: "بدل ما بين القوسين" "وهو ما يمنع".

(٤) في أ: "ما" موضع "من"، والمناسب للعقلاء ما في ب.

(٥) في أ: "وقد" موضع "قد".   (٦) في أ: "العرب" وهو سهو.

كـ"جُوالق"[١] و"لِجام"[٢] لم يمتنع صرفُه عند استعمال العرب له علَما، ولو كان على ثلاثة أحرف لم يمتنع صرفه سواء كان ساكن الوسط كـ"نُوْح" و"لُوْط" أو متحركه كـ"شَتَر"[٣]، وبعضهم[٤] يحكي في ساكن الوسط[٥] منه -ما لم يكن مؤنثا كـ"ماه" و"جُور"- الوجهين ولم يرد في القرآن إلاّ مصروفا، نحو: ﴿فآمَنَ له لُوطٌ﴾[٦] ﴿قال نوحٌ﴾.[٧]

كذاك ذُو وزنٍ يَخُصُّ الفِعْلا   أو غالبٍ كـ"أَحْمَدٍ" و"يَعْلَى"

هذه العلّة الخامسة مما يمنع مع العلمية[وهي][٨]وزن[٩] الفعل، ولا يختص

(١) الجُوالق: -بضم الجيم وفتح اللام وكسرها- وعاء من الأوعية، وهو معرب، اللسان "جلق" ١١/٣١٨.

(٢) اللجام:حبل أوعصاتدخل في فم الدابةوتلزق إلىقفاه. ينظر: اللسان"لجم"٧/١٦.

(٣) شَتَر: بفتح أوله وثانيه -اسم لقلعة بأرّان بين بردعة وكنجة-. تنظر في: القاموس "ش ت ر" ٢/٥٧.

(٤) المراد بقوله: "بعضهم" عيسى بن عمر فقد نقل عنه تجويزه الوجهين، وذهب إليه -أيضا- الجرجاني والزمخشري. ينظر: المقتصد ٢/٩٩٥، والمفصل من خلال شرح ابن يعيش ١/٧٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩، وشرح ابن الناظم ص٦٥١، وشرح المرادي ٤/١٤٥، والتصريح ٢/٢١٩.

(٥) سقط "الوسط" من: أ.   (٦) من الآية ٢٦، من سورة العنكبوت.

(٧) من الآية ٢١، من سورة نوح.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام طردا لعبارته في أمثالها.

(٩) اشترطوا في الوزن المانع من الصرف شرطين:
أحدهما: أن يكون لازما. الثاني: أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم.
ينظر تفصيله في: شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٣، وشرح ابن الناظم ص٦٥٢، وشرح المرادي ٤/١٥١، وأوضح المسالك ٤/١٢٦، والتصريح ٢/٢٢٠-٢٢١.

ذلك بوزن "أَفْعَل" كما في الصفات، ولا بما يخص الفعل[1] من الأوزان بل يؤثر في المنع ما يخص الفعل كـ"شَمَّر"[2] و"دُئِل" -اسم قبيلة[3]- وما غلب فيه كـ"أحمد" ويَعْلَى" و"يزيد" و"يشكر" ونحوها مما جاء على وزنٍ مبدوء بحرف يدل الابتداء به على معنى في الفعل، ولا يدل على معنى في الاسم، كحروف المضارعة.[4]

وما يصيرُ عَلَماً من ذي أَلِف   زِيدتْ لإلحاقٍ فليس يَنْصرف

هذه العلة السادسة مما يمنع مع العَلَمية، وهي "ألف الإلحاق" المقصورة[5] كـ"عَلْقَى" و"أَرْطَى" -علمين[6]- لشبهها[7] بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال [ما هي فيه كـ"سَكْرى" أمّا ألف الإلحاق الممدودة كـ"عِلْباء" فلا[8] يمتنع صرف][9] ما سمي به مما هي فيه لعدم تمام الشبه[10] فإنها لا توافق وزن ما فيه ألف التأنيث الممدودة.

والعلَمَ امنعْ صرْفَه إنْ عُدِلا   كـ"فُعَلَ" التوكيدِ أو كـ"ثُعَلا"

هذه العلة السابعة مما يمنع مع العلمية وهي "العَدْل" من مثال إلى غيره، ويمنع مع العلمية كـ"فُعَلَ" ويعرف عدله بأن يُسمع ممنوع الصرف[11] وليس

(١) سقط "الفعل" من: أ.
(٢) شَمَّر: عَلَمٌ لفرس.
(٣) الدُّئِل: قبيلة من كِنانة. ينظر: اللسان "دأل" ٢٤٨/١٣.
(٤) أي: في دلالتها على التكلم والخطاب والغيبة.
(٥) سقطت "المقصورة" من: أ.
(٦) أي: لنوعين من النبات.
(٧) في أ: "لشبههما" وهو تحريف.
(٨) في ب: "ولا" وهو تحريف.
(٩) مابين المعقوفين ساقط من: أ.
(١٠) في أ: "الشبهة".
(١١) سقط "الصرف" من: ب.

فيه علّة ظاهرة غير العلمية، نحو: "عُمَر" و"زُفَر" و"زُحَل"[1] و"جُمَح"[2] و"ثُعَل"[3] قدّر ذلك كله معدولاً، لأن العلمية لا تستقل بالمنع مع شهرة العدل في هذا الوزن كـ"غُدَر" و"فُسَق"[4] و"أُخَر"[5] -كما سبق- وليس من ذلك "طُوَى"[6] من قولهم: "ذي طُوى" لأن المانع له من الصرف -على إحدى اللغتين فيه- إنما هو التأنيث باعتبار البقعة، ولا يمنع من ذلك كونه على ثلاثة أحرف لقيام حركة وسطه مقام الحرف الرابع.

ويمنع -أيضا- مع شبه العلمية كـ"جُمَع" وما يتبعها من ألفاظ التوكيد كـ"كُتَع"[7] و"بُتَع"[8] و"بُصَع"[9] فإنها معدولة عن

(١) هو: علم لكوكب من الخُنَّس، اللسان: "زحل" ٣٢٢/١٣.
(٢) هو: أبو بطن من قريش، اللسان: "جمح" ٢٥٢/٣.
(٣) هي الأنثى من الثعالب، اللسان: "ثعل" ٨٨/١٣.
(٤) "غُدَر" و"فُسَق" معدولان عن: "غادِر، وفاسِق".
(٥) معدول عن "آخَر" بفتح الخاء.
(٦) "طُوَى" موضع بالشام، وتكسر طاؤه، وهو يصرف في لغة، وفي لغة أخرى يمنع الصرف كما ذكر الشارح. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٧٣/٣، واللسان: "طوى" ٢٤٥/١٩، وشرح المرادي ١٥٥/٤، والتصريح ١٥٦/٢.
(٧) من تكتع الجلد إذا اجتمع، اللسان: "كتع" ١٨٠/١٠.
(٨) من البَتْع: وهو طول العنق، اللسان "بتع" ٣٥٠/٩.
(٩) من البَصْع: وهو العرق المجتمع، اللسان: "بصع" ٣٥٨/٩.

"فَعْلاوات"[1] لأن مفرداتها "فَعْلاء" وقياسها الجمع على: "فَعْلاوات" كـ"صحراوات" وهي معارف بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكَّد.

والعدلُ والتعريفُ مانِعا "سَحَر" إذا بـهِ التعيـينُ قَصْـداً يُعْتَـبر

مما يمنع صرفه للعدل وشبه[2] العلمية: "سَحَر" إذا كان ظرفا، وقصد به تعيين سحر يوم بعينه، ولم يتعرف بـ"أل" ولا بالإضافة، نحو: «آتيك يوم الخميس[3] سحر»، أما شَبَهُ العلمية فيه فظاهر لاقتضائه تعيين مسماه بغير قيد،

---

(١) هذا ماذهب إليه الأكثرون وهو اختيار ابن مالك، وذهب الأخفش والسيرافي إلى أنه معدول عن "فُعُل" -بضم الفاء وسكون العين- وقيل: إنه معدول عن "فَعَالى". وينظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣، وشرح ابن الناظم ص٦٥٥، وشرح المرادي ١٥٤/٤، وأوضح المسالك ١٢٨/٤، والتصريح ٢٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٠٠/٣ .

(٢) هذا مااختاره ابن عصفور. ينظر: المقرب ٢٨٠/١ .

وقيل: إن تعريف "سَحَر" بالعلمية، لأنه جعل علما لوقت معين، وصرح به في التسهيل ٢٢٢ .

وجوّز السهيلي -في أحد قوليه- أن يكون مصروفا وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة. ينظر: نتائج الفكر: المسألة (٧٤ ص٣٧٥).

وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضا، وإنما حذف تنوينه لنية "أل".

ينظر: شرح المرادي ١٥٧/٤ .

وقال أبو الفتح -الملقب بصدر الأفاضل وأحد تلاميذ الزمخشري، والمشهور بالمطرزي- قال: إنه مبني، لا لتضمنه معنى الحرف، بل لعدم التقارب.

ينظر: شرح المرادي١٥٧/٤، وأوضح المسالك ١٢٩/٤، والتصريح٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٣) في أ: "الجمعة" موضع: "الخميس".

وأما[1] العدل: فإنه معدول عن: "السَّحَر" لأن النكرات إذا قصد تعيينها بدون إضافة أدخلت[2] عليها "أل" ونظيره في ذلك: "أمس" -إذا أريد به اليوم الذى يلي[3] يومَك من قبله- على لغة من يعربه، وهم بنو تميم، فإنهم لا يصرفونه، لشبه العلمية والعدل عن "الأمس"، نحو:

٤٢١- ... إني رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا[4] ...

٤٢٢- ... عجائزاً مثلَ السَّعَالي خَمْسا ...

وليس مبنيّا على الفتح، كما زعم بعضهم[5] بدليل قول الآخر:

٤٢٣- اعتصم بالرَّجاءِ إنْ عَمَّ باسٌ وتناس الذى تَضَمَّن أَمْسِ[6]

---

(١) في أ: "والعدل" موضع : "وأما العدل". (٢) في ب: "أدخل".

(٣) سقط "يلي" من: أ .

(٤) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما للعجاج، وجميع المراجع التي اطلعت عليها ترويه:"لقد رأيت..."، و"السّعالي":أنثى الغول -فيمايزعمون- أو ساحرة الجن. والشاهد منه قوله: "أمسا" حيث أعربها إعراب الممنوع من الصرف فخفضها بـ"مذ" وعلامة خفضها الفتحة نيابة عن الكسرة، والألف للإطلاق.

ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٤-١٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣، وشرح ابن الناظم ص٦٥٧، والشذور ص١٣٧، والهمع ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥/١، والتصريح ٢٢٦/٢، والخزانة ١٦٧/٧، ومعجم شواهد العربية ٤٨٥.

(٥) المراد بقوله: "بعضهم" الزّجاجي فقد زعم أن بعض العرب يبني "أمس" على الفتح. ينظر: الجمل ص٢٩٩ .

(٦) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، ويروى "عزّ" موضع "عنّ"، والشاعر يرشد إلى ماينبغي أن يكون عليه الإنسان عند اشتداد الخَطْب ==

وأما على لغة أهل الحجاز في بنائه على الكسر فلا يدخل في هذا الباب، أما لو لم يرد بـ"سَحَر" التعيين صرف، كقوله: **﴿إلا آل لوطٍ نجّيناهم بسَحَرٍ﴾**[1] وكذا لو أريد به الاسم دون الظرف، إلاّ أنه يلزم في هذه الحال الإضافة أو "أل" نحو: "طاب سحَرُ ليلتنا" أو "طاب السَّحَرُ".

وابن على الكسرِ "فعَالِ" عَلَما — مؤنثاً، وهو نظيرُ "جُشَما"
عند تميمٍ واصرِفَنْ ما نُكِّراً — من كلّ ما التعريفُ فيه أثّرا

ماجاء من الأعلام على "فَعَالِ" كـ"حَذامِ" و"قطَامِ" فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بـ"نَزالِ" وبابها من أسماء الأفعال، وعليه جاء:

٤٢٤- إذا قالت حَذامِ فصدّقوها — فإن القولَ ما قالت حَذامِ[2]

(=) من الثقة والثبات وانتظار الفرَج، وعدم القنوط واليأس من تبدل الأحوال.
والشاهد من البيت قوله: "أمسُ" فقد رفع بالضمة الظاهرة على أنه فاعل وهذا دليل على أن "أمس" معرب لا مبني على الفتح -كما زعم الزجاجي-.
ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٣٣/٤، والهمع ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥/١، والتصريح٢٢٦/٢، وشرح الأشموني ٢٠٣/٣، ومعجم شواهد العربية ١٩٨ .

(١) من الآية ٣٤، من سورة القمر.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للجيم بن صعب، وقيل: إنه لديسم بن طارق والأول أرجح.
والشاهد منه قوله: "حذام" في الموضعين فإنه مبنى على الكسر -على لغة أهل الحجاز- ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه على الفاعلية.
ينظر في: الخصائص ١٨٧/٢، وشرح ابن يعيش ٦٤/٤، وأوضح المسالك ١٣١/٤، والشذور ص١٣٢، والمغنى، الشاهد ٤٠٦، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٧٠ .

وبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف، واختلف في المانع[1] من صرفه، فقال سيبويه والأكثرون: "العدل مع العلمية، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: "وهو نظير جُشَما" فإن "جُشَم" فيه العدل والعلمية، وعلى هذا فهو معدول عن "فاعلة" وقال المبرد:[2] المانع التأنيث المعنوي مع العلمية، فهو[3] كـ"زينب"، وعندى أن قوله أصح، لأن[4] الموجب لادّعاء العدل ماسبق من وجود منع الصرف مع عدم ظهور علّة أخرى، وهنا[5] قد وجدت علة أخرى، وهي التأنيث، فلا يعدل إلى العدل، وأما نحو:

٤٢٥- ومَرَّ دهرٌ على وبَارِ — فَهَلَكَتْ جَهْرةً وبَارُ[6]

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، والأصول ٨٩/٢، والتبصرة ٥٦٥/٢، وشرح ابن يعيش ٤/٦٤-٦٥، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، وأوضح المسالك ٤/١٣٠-١٣١، والتصريح ٢٢٥/٢ .

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦٨/٣ . (٣) سقط "فهو" من: أ .

(٤) في أ: "لا" موضع : "لأن". (٥) في ب: "وهذا" موضع "وهنا".

(٦) هذا البيت من مخلع البسيط، وكذلك البيت الآتي، وهما للأعشى: ميمون بن قيس.
وقوله: "وبارِ"هي أمة قديمة من العرب العاربة.
والشاهد منه قوله: "وبار" -في الموضعين- فإن الأولى: مبنية على الكسر على لغة أهل الحجاز وأكثر بني تميم. والثانية: معربة إعراب مالا ينصرف على لغة بعض بني تميم. وإنما اختار أكثر بني تميم لغة الحجازيين في هذا، لأنهم يُميلون، وإجناحُ الألف أخفُّ عليهم، كما عبّر سيبويه. ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣ .
وينظر البيت في: الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣، ٣٧٦، والأصول ٨٩/٢، وشرح ابن يعيش ٦٤/٤، والمقرب ٢٨٢/١، وشرح الجمل ٢٤٤/٢، وشرح ابن الناظم ص٦٥٩، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، والشذور ص١٣٥، والهمع ٢٦/١، والدرر ٨/١، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٤/٣، وديوانه ١٩٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٦ .

فقيل إنه استعمال للغتين، فإن آخره مرفوع، لأن قبله:

٤٢٦- ألم تروا إِرَماً وعادا   أَوْدَى بها الليلُ والنهار[١]

ثم هذه الأقسام السبعة التي أحد المانعين من صرفها التعريف بالعلمية، إذا نكّرت صرف لزوال إحدى العلتين[٢]، فتقول: «ربَّ معدي كربٍ، وعُمرانٍ، وفاطمةٍ، وزينبٍ، وإبراهيمٍ، وأحمدٍ، وأرطىً، وعمرٍ لقيتُهم» بخلاف مالم تكن العلمية سببا في منعه كـ"سكران" وغيره من الصفات الممنوعة الصرف، إذا سَمَّيْتَ بها فإنها إذا نكّرت لم تصرف لبقاء مانعين[٣]، وتجويز الأخفش -في أحد قوليه-[٤]

---

(١) سبق تخريجه مع البيت الذى قبله في التعليق (٦).

(٢) في ب: "اللغتين" وهو تحريف.

(٣) هذا قول سيبويه، وبيان ذلك أن هذه الصفات التي أشار إليها الشارح قد أشبهت الفعل وهي نكرة من جهة الوزن أو الزيادة، فلما سمي بها كانت على تلك الحال، فلما عاد إليها التنكير عادت إلى حال قد كانت فيها لاتنصرف.
ينظر: الكتاب ١٩٣/٣، والمقتضب ٣١٢/٣ .

(٤) ذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرفه، بناء على أن الصفة إذا زالت لاتعود، ولكنه رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه: "الأوسط" ولذلك انتقد ابن مالك المصنفينَ الذين يذكرون مخالفته سيبويه ويغفلون موافقته إياه التي هي آخر ما استقر عليه قوله. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣.
هذا وقد استمسك المبرد بقول الأخفش الأول وهو القول بصرف مازالت علميته من الصفات، وعدَّه هو القياس. ينظر: المقتضب ٣١٢/٣.
وينظر في ذلك -أيضا- المقتصد٩٧٩/٢، وشرح ابن يعيش٧٠/١،وشرح الكافية ٦٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٥١/١، وشرح ابن الناظم ص٦٦٠، وشرح المرادي ١٦٥/٤، وأوضح المسالك ١٣٥/٤، والتصريح ٢٢٧/٢.

صرفه ضعيف، ومما يعود إلى الصرف لزوال إحدى العلتين ماصُغِّر من نحو: "حُميد" و"عُمير"، و"سُميع" و"أُبريه" -تصغير: إسماعيل وإبراهيم- لزوال وزن[١] الفعل في الأول[٢]، وزوال[٣] لفظ العدل في الثاني، وزوال اللفظ الأعجمي في الآخرَيْن.

وما يكونُ منهُ منقوصا ففي   إعرابهِ نَهْجَ "جوارٍ" يَقْتَفِي

إذا كان الممتنع صرفه للعلمية وعلّة أخرى منقوصا كـ"قاضي" إذا سميت به امرأة، وكـ"يرمي- مسمى به-[٤] فإنك تعربه إعراب "جوارٍ" بأنك تحذف ياءه رفعا وجرا معوّضا عنها بالتنوين، فتقول: "هذه قاضٍ" و"مررت بقاضٍ" و"هذا يرمٍ" و"مررت بيرمٍ" وتثبت في النصب محركة بالفتح، نحو: «رأيت قاضيَ الحميلة»[٥] و"رأيت يرميَ"، هذا مذهب سيبويه والأكثرين[٦]،

---

(١) سقط "وزن" من: أ.

(٢) في أ: "الأولى" وهو تحريف.

(٣) سقط "زوال" من: أ .

(٤) سقط "به" من: أ .

(٥) الحميلة: هكذا أثبتت في النسختين، فلعله علم على بلدة، ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب المعاجم، وإنما الموجود: «الحُمَيْلِيَة، وجاء لفظ الحَميلة مرادا به الكَلُّ والعِيال كقولك: "هو حميلة علينا". ينظر: القاموس "حمل" ٣٧٣/٣.
ومما ينبغي التنبيه إليه هنا أن الشارح قد جاء بـ"قاضي" على أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو قد جاء بها مضافة إلى "الحميلة"، ومن المعلوم أن الممنوع من الصرف إذا أضيف انصرف، فلعل إضافته لها هنا إلى "الحميلة" وقع سهوا منه (رحمه الله).

(٦) وهو قول الخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين.
ينظر: التعليق الآتي (٢).

وعند الكسائي ويونس[1] أن الياء تُقَرُّ ساكنة في الرفع، وتُحرك بالفتحة في الجر والنصب[1]، تمسكا بقوله:

٤٢٧- ... قد عَجِبَتْ منيٍّ ومن يُعَيْليا ...

٤٢٨- ... لما رأتني خلقا مقلوليًا[2] ...

وغيرهم[3] يجعل ذلك ضرورة.

(١) وقال به عيسى بن عمر من البصريين والبغداديون. وتنظر المسألة في: الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢-١٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٦، وشرح ابن الناظم ٦٦٠، وشرح المرادي ٤/١٦٦-١٦٧، وأوضح المسالك ٤/١٣٩، والهمع ١/٣٦، والتصريح ٢/٢٢٨، وشرح الأشموني ٣/٢٠٧ .

(٢) هذان بيتان من الرجز المشطور، نسبا إلى الفرزدق، ولم أجدهما في ديوانه، وقوله: "يعيليا" تصغير: "يعلى": علم رجل، و"خَلَقًا" -بفتح الخاء واللام- أي: رثّ الهيئة، و"مقلوليا": أي: متجافيا منكمشا. اللسان "قلا" ٢٠/٦٢ .

والشاهد منه قوله: "يعيليا" حيث فتح الياء منه، وهو مصغر "يَعْلَى" ولم ينونه لأنه لاينصرف للعلمية ووزن الفعل، وكان القياس أن يقول: "يُعيلٍ" -بالتنوين- لكنه عامله معاملة الصحيح، وهذا موافق لما ذهب إليه يونس والكسائي، وهو عند الخليل وسيبويه ضرورة.

وينظر الرجز في: الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، وشرح ابن الناظم ص٦٦٠، وأوضح المسالك ٤/١٣٩، والهمع ١/٣٦، والدرر ١/١١، والتصريح ٢/٢٢٨، وشرح الأشموني ٣/٢٠٧ .

(٣) أي: غير يونس والكسائي وهو الخليل وسيبويه.

ولاضطرارٍ أوتناسبٍ صُرِف ... ذو المنعِ،والمصروفُ قد لا يَنْصرف

ينصرف الممتنع صرفه مع قيام المانع من الصرف في موضعين:

أحدهما: ضرورة الشعر، وهو كثير لا اختلاف[1] بين النحاة فيه، وإنما الخلاف في عكسه، وهو: منع صرف المصروف للضرورة، والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون[2]، نحو:

٤٢٩- فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ ... يفوقانِ مرداسَ في مَجْمَعِ[3]

(١) وقع الاختلاف في نوعين منه:

الأول: مافيه ألف التأنيث المقصورة، فقد منع بعضهم صرفه، وقال إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ماينقص، وقد رده النحويون. ينظر: شرح المرادي ٤/١٦٩ .

الثاني: صيغة "أَفْعَلَ مِنْ..." فقد ذهب الكوفيون إلى منع صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل "مِن" فلا يجمع بينه وبينها. وذهب البصريون إلى تجويزه، قالوا: لأن المانع له هو الوزن والوصف، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٦٩) من الإنصاف. وينظر -أيضا- شرح المرادي ٤/١٦٩ .

(٢) أي: جمهورُهم، فقد خالفهم في ذلك أبو موسى الحامض وهو من شيوخهم، وقد وافقهم بعض كبار البصريين كالأخفش والفارسي، وصوبه كثير من المتأخرين كابن مالك وابنه والمرادي وابن هشام -في الحواشي- وغيرهم.

وينظر خلافهم في: الإنصاف (٧٠) ٢/٤٩٣، وشرح ابن يعيش ١/٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٩، وشرح ابن الناظم ص٦٦١، وشرح المرادي ٤/١٧١، وأوضح المسالك ٤/١٣٧، والهمع ١/٣٧، والتصريح ٢/٢٢٨ .

(٣) هذا البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس -رضي الله عنه-.

والشاهد منه قوله: "مرداسَ" حيث منعه من الصرف -للضرورة- وهو اسم مصروف.

ينظر البيت في: الإنصاف ٢/٤٩٩، وشرح ابن يعيش ١/٦٨، وشرح ابن الناظم ص٦٦٢، والهمع١/٣٧، والدرر١/١١، والخزانة١/١٤٧، وشرح الأشموني٣/٢٠٨.

الثاني: طلب التناسب لما بعده، كقراءة نافع:[1] ﴿سلاسلاً وأغلالا﴾[2] أو لما قبله كقراءة الأعمش:[3] ﴿ولا تَذَرُنَّ وَدّاً ولا سواعاً ولا يغوثاً ويعوقاً﴾.[4]

إعراب الفعل

لمّا فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه، وعوارضه، أخذ في ذكر إعراب الفعل وقد سبق أن الإعراب مختص بالمضارع منه، وقول الكوفيين إنّ "افْعَلْ"[5] مجزوم بلام مقدرة ضعيف.[6]

ارفع مضارعا إذا يجرد ... من ناصبٍ وجازمٍ كـ"تَسْعَدُ"

اختار المصنف أن الرافع للفعل المضارع تجرده من الجازم والناصب موافقةللكوفيين، وردّ قول البصريين:[7] إن الرافع له وقوعه موقع الاسم بثبوت

(١) وقد قرأ بها -أيضا- الكسائي، وأبوبكر وغيرهما، وقرأها الباقون بغير تنوين. ينظر: النشر ٢/٣٩٤، والحجة ص٧٣٧، والبدور ص٣٣٠، والمهذب ٢/٣١٤.

(٢) من الآية ٤، من سورة الإنسان.

(٣) وتنظر قراءته في: شواذ القراءات لابن خالويه ص١٦٢، ونسبها الفراء إلى عبدالله، أي: ابن مسعود.
ينظر: معاني القرآن ٣/١٨٩ .

(٤) من الآية ٢٣، من سورة نوح. (٥) سقط "إنّ" من: ب.

(٦) تقدم ذكر الخلاف في ذلك عند الحديث عن المعرب والمبني.

(٧) في المسألة قولان آخران لم يتعرض لهما الشارح.
أحدهما منسوب للكسائي، ومفاده أن رافع الفعل المضارع حروف المضارعة، والآخر لثعلب، ومفاده أن رافعه المضارعة نفسها -ولم أعثر عليه في كتبه- ==

الرفع بعد أدوات التحضيض، وفي خبر أفعال المقاربة المجردة[1] عن "أن" وفي الصلة، نحو: «جاءني الذي يقوم" مع عدم صلاحية هذه المواضع للاسم، وقدّم الجازم لكونه من خصائص[2] الفعل.

وبـ"لن" انصبه و"كي" كذا بـ"أنْ" ... لا بعدَ علمٍ، والتي مِن بعدِ ظنّ

فانصب بها،والرفعَ صَحِّحْ واعتقِدْ ... تخفيفَ[3] "أنْ" من "أنّ" فهو مطرد

الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى ماهو ناصب بنفسه، وإلى ماينصب بـ"أنْ" مضمرة بعده، فبدأ بالقسم الأول وهو أربعة أحرف:

أحدها: "لن" وليست مركبة من "لا" و"أنْ" حذفت الهمزة تخفيفا، ثم الألف لالتقاء الساكنين -كما ذهب إليه الخليل[4]، ولا أصلها: "لا" -أبدلت الألف نونا- كما ذهب إليه الفراء، لانتفاء الدليل عليهما، وهي ناصبة بنفسها اتفاقا، والرفع بعدها -فيما حكاه[5] الفراء- نادر كندور الجزم بها في نحو:

(=) وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٧٤) من كتابه "الإنصاف" وبسط القول فيه، فلْيُنظر هناك، ولينظر -أيضا- المقتضب ٢/٥، وشرح ابن يعيش ١٢/٣، وشرح الكافية ٢/٢٣١، وشرح الجمل ١/١٣٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩، وشرح المرادي٤/١٧٢، والتصريح٢/٢٢٩، وشرح الأشموني٣/٢٠٩ .

(١) وهي ماتعرف بأفعال الشروع. (٢) في ب: "خواص".

(٣) الذي اطلعت عليه من متون الألفية وشروحها فيه: "تخفيفها" موضع: "تخفيف أنْ"، وعلى الأول جاء البيت في شرح ابن الناظم.

(٤) ينظر قول الخليل في أصلها في: الكتاب ٣/٥، والمقتضب ٢/٧ .

(٥) لم أعثر على حكاية الفراء التي أشار إليها الشارح ولا على قوله على أصل "لن" في معانيه.

٤٣٠- ... ... فلن يَحْلَ للعينين بعدَكِ مَنْظَرُ[١]

وتقتضي نفي ما أثبت بحرف التنفيس، من غير دلالة على التأبيد[٢]،

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزة، وصدره قوله:

أيادِي سَبًا يا عزَّ ماكنتُ بعدَكم ... ...

وقوله: "أيادى سبا" أخذه من قولهم: "تفرقوا أيادِي سبا".

ينظر: اللسان "سبى" ٩٠/١٩.

والشاهد من البيت قوله: "فلن يَحْلَ" حيث جزم الفعل المضارع بـ"لن" فحذف حرف العلة لذلك، وأصله: "يحلو" والجزم بـ"لن" نادر، كما ذكر الشارح.

وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٥٢١، وشرح الأشموني ٢١٠/٣، وديوانه ص٦٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٤ .

(٢) يعني أنك إذا قلت: "لن أقوم" -مثلا- احتمل ذلك أنك لاتقوم أبدا، وأنك لاتقوم في بعض أزمنة المستقبل، وربما أراد الشارح بذلك الرَّد على مانسبه النحويون إلى الزمخشري من القول بإفادة "لن" التأبيد، وأنه إنما حمله على ذلك معتقده الباطل في نفي رؤية الله -تعالى- في الدنيا والآخرة، وقد اطلعت على بحث في حقيقة هذه النسبة، قام به أستاذنا الدكتور أحمد هاشم. أسماه: «قضية لن بين الزمخشري والنحويين»، وذكر فيه أن المحققين من شراح الأنموذج -الكتاب الذى عوّل عليه النحاة في تلك النسبة- أثبتوا في شروحهم أن في بعض نسخه "التأبيد" موضع "التأكيد".

أما معتقدُه في الرؤية فهو في الحقيقة غير ناشىء عن "لن" ودلالتها، وإنما هو ناشيء عن زعمه أن إثبات الرؤية يودي إلى القول بالتجسيم والجهة.

قلت: وقد فر الزمخشري من التشبيه فوقع في ماهو شر منه وهو إنكار ماأخبر الله به في كتابه وأخبر به رسوله -ﷺ- من رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، فلا حول ولا قوة إلاّ بالله، وسبحان مَن ليس كمثله شيء وهم السميع البصير.

ولا منافاة له.

الثاني: "كي" وظاهر كلامه -هنا- أنها ناصبة بنفسها مطلقا، والصواب ماقسمه في غير[١] هذا الموضع من أنّ المصدرية [ناصبة بنفسها، والتعليلية التي بمعنى اللام النصبُ بعدها بإضمار "أنْ" وتعرف المصدرية][٢] بدخول لام التعليل عليها، نحو: ﴿لكيلا تأسوا﴾[٣] والتعليلية بدخولها على اللام، نحو:

٤٣١ -فأوقدتُ ناراًكي ليبصرَضوءُها[٤] ... ...

لامتناع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر، ودخول موصول حرفي على مثله، وتقدّر اللام مؤكدة لتعليل "كي"، ومع التجرد عن اللام نحو: ﴿كيلا يكون دُولة﴾[٥] يجوز الوجهان، ولم يسمع من كلامهم: «كي أن يقوم زيد» وأما نحو:

---

(١) أي في شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الحديد.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، نسب إلى حاتم الطائي، وإلى منصور النمري، وقيل: هز لرجل من باهلة، وتمامه قوله:

... ... وأخرجت كلبي وهو في البيت داخلهُ

ويروى -عند غير الشارح- "ناري".

كما يروى شطره الأول هكذا:

فأبرزتُ ناري ثم أثبت ضوءَها ... ...

وينظر البيت في: شرح المرادي ١٧٦/٤، والمغني، الشاهد ٣٣٦، وشرح الأشموني ٢١١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦ .

(٥) من الآية ٧، من سورة الحشر.

٤٣٢- أردتَ لكيما أنْ تطيرَ بقِرْبَتي(١) ... ...

فقيل هي تعليلية مؤكِّدة لتعليل اللام، والنصب بـ"أنْ"، وقيل: بل مصدرية مؤكِّدة بـ"أنْ" والنصب بها نفسها.

الثالث: "أنْ" المصدرية نحو: ﴿**والذى أطمع أنْ يَغْفِرَ لي خطيئتي**﴾(٢)

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

... ... فتتركَهَا شنًّا ببيداءَ بلقعِ

وقوله: "شنًّا" أي: بالية، كما يطلق الشَّنُّ على الجلد اليابس.

ينظر: اللسان "شنن" ١٧/١٠٧ .

و"البيداء": هي الصحراء، سميت بذلك لأنها تُبيد سالكها، أي: تهلكه. اللسان "بيد" ٤/٦٦ .

و"البَلْقَعُ" الخالية، والأرض القفر التي لاشيء فيها. اللسان "بلقع" ٩/٣٦٨ .

والشاهد من البيت قوله: "لكيما أن" حيث أظهر "أن" المصدرية بعد "كي" وهذه المسألة خلافية، فالبصريون لايجيزون إظهار "أن" المصدرية بعد "كي" وهذا البيت لاتقوم به حجة عندهم لعدم معرفة قائله، وحتى لو عُرف قائله فإنه محمول على الضرورة، أو يكون الشاعر أبدل "أن" من "كي".

وأما الكوفيون فيجيزون إظهار "أنْ" بعد "كي" والبيت من شواهدهم.

وتنظر المسألة والخلاف فيها في: الإنصاف المسألة (٨٠) ٢/٥٧٩ .

وينظر البيت والخلاف في المسألة -أيضا- في: شرح ابن يعيش ٧/١٩، وشرح الكافية ٢/٢٣٩، والجنى الداني ص٢٧٨، وشرح المرادي ٤/١٧٧، والمغني، الشاهد ٣٣٣، وأوضح المسالك ٤/١٥٤، والتصريح ٢/١٣١، والخزانة ٨/٤٨٤، وشرح الأشموني ٣/٢١١، ومعجم شواهد العربية ٢٣٠ .

(٢) من الآية ٨٢، من سورة الشعراء.

وتعرف بصحة تأوّلها ومابعدها بالمصدر، بخلاف المخففة من الثقيلة، وهي: الواقعة بعد فعل دالّ على العِلْم، نحو: ﴿**عَلِمَ أنْ سيكونُ**﴾(١) فإنه يتعين رفع الفعل بعدها، وأكثر مايقع مفصولا منها بحرف تنفيس أو نفي أو "قد" أو "لو" -كما سبق- وقد يأتي بلا(٢) فصل(٣)، كقوله:

٤٣٣- علموا أن يُؤمَّلون فجادوا(٤) ... ...

والنصب بعدها في قراءة بعضهم: ﴿**أفلا يرون أن لايرجعَ**﴾(٥) نادر، فإن وقعت بعد فعل دالّ على الظّنّ كـ"حسب" و"زعم" و"ظن" ونحوها جاز أن تُجعل مصدريةً ناصبةً، وأن تجعل مخففة من الثقيلة فلا(٦) تعمل، ويكون الفعل بعدها مرفوعا، وبهما قرئ -في المتواتر- ﴿**وحسبوا أن لاتكونُ فتنة**﴾(٧)

---

(١) من الآية ٢٠، من سورة المزمل. (٢) في ب: "بدون" موضع "بلا".

(٣) سقط "فصل" من: ب.

(٤) هذا صدر بيت من الخفيف، وقائله غير معروف وتمامه قوله:

... ... قبل أن يسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

والشاهد منه قوله: "أن يؤملون" حيث وقع الفعل المضارع مرفوعا بثبوت النون بعد "أن" المخففة من الثقيلة ولم يفصل بينها وبينه فاصل، وهذا خلاف الأكثر.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٥، والجنى ٢٣٧، والهمع ١/١٤٣، والدرر ١/١٢٠، والتصريح ١/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٣٠١، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤ .

(٥) من الآية ٨٩، من سورة طه. وتنظر القراءة بالنصب في: إملاء مامنّ به الرحمن ٢/١٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٥٥ . (٦) في ب: "ولا".

(٧) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلَف برفع النون من "تكون" وقرأ الباقون بنصبها. ينظر: النشر ٢/٢٥٥، والحجة ص٢٣٣، والبدور ص٩٤، والوافي ص٢٥٣، والمهذب ١/١٩٣ .

وتترجح المصدرية عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولذلك أجمعوا على النصب في ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾.(١)

وبعضهم أهمل "أنْ" حملا على "ما" أختِها حيثُ استحقت عملا

بعض العرب يهمل "أن"(٢) مطلقا حملا لها على "ما" المصدرية فيأتي بالفعل بعدها(٣) مرفوعا كما يأتي به بعد "ما"(٤) المصدرية في نحو: ﴿**ويعلم ماتفعلون**﴾(٥) ومنه قوله:

٤٣٤- أنْ تقرآنِ علىأسماءَ-ويحكما-(٦) ... ...

---

(١) من الآية ٢، من سورة العنكبوت.

(٢) سقطت "أن" من: ب.

(٣) سقطت "بعدها" من: أ.

(٤) هذا قول البصريين، وهو حملها على "ما" المصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة. ينظر: الإنصاف ٥٦٣/٢ .

(٥) من الآية ٢٥، من سورة الشورى.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

... ... مني السلام وأنْ لا تُشعرا أحدا

والشاهد منه قوله:"أن تقرآن" حيث ثبت الفعل المضارع مرفوعا بالنون مع دخول "أن" عليه، فدلّ ذلك على "أن" لا تعمل عند بعض العرب كما ذكر الشارح.

وينظر البيت في: مجالس ثعلب ٣٢٢/١، والخصائص ٣٩١/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وشرح ابن يعيش ٩/٧، ١٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣، وشرح ابن الناظم ص٦٦٨، وشرح المرادي ١٨٦/٤، وأوضح المسالك ١٥٦/٤، والمغني، الشاهد ٣٥، والتصريح ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٢٠/٨، وشرح الأشموني ٢١٥/٣.

وقرئ -شاذّا- ﴿**لمن أراد أنْ يُتمُّ الرّضاعة**﴾(١) وأندر منه الجزم بها في نحـو:

٤٣٥- ... ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيدُ(٢) نحطبِ

وتقع "أن" تفسيرية(٣) وزائدة فلا(٤) تعمل شيئا، وتعرف الأولى بأن يتقدم عليها جملة متضمنة لمعنى القول دون حروفه، وأكثر مايليها الأمر، نحو:

---

(١) من الآية ٢٣٣، من سورة البقرة، والقراءة برفع الفعل "يتمُّ" ونصب "الرَّضاعة" قال في البحر المحيط: «ونسبها النحويون إلى مجاهد».
ينظر ٢١٣/٢، وكذلك هي منسوبة إلى مجاهد في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٤، وقد نسبها ابن هشام في المغني ص٢٨، والأوضح ١٥٦/٤ إلى ابن محيصن.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وصدره قوله:

إذا ماغدونا قال وِلدانُ أهلِنا ... ...

ورواية الديوان:

إذا ماركبنا قال وِلدانُ أهلنا تعالوا إلى أنْ يأتيَ الصيدُ نحطبِ

ولا شاهد فيها.

والشاهد من البيت -على رواية الشارح- قوله: "أن يأتنا" حيث دخلت "أن" المصدرية على الفعل المضارع فجزمته بحذف حرف العلة من آخره.

وينظر البيت في: المحتسب ٢٩٥/٢، والجنى ص٢٤٤، والمغني، الشاهد ٣٣، والخزانة ٢٩٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٣ .

(٣) مذهب البصريين أنّ "أن" المفسرةُ قسم برأسه، ونقل عن الكوفيين أنها -عندهم- المصدرية. ينظر: المغني ص٢٩ .

(٤) ذهب الأخفش إلى أنّ "أن" الزائدة قد تنصب الفعل. ينظر قوله وماستدل به في: إملاء مامنّ به الرحمن ١٠٣/١، وشرح الكافية ٢٣٥/٢، والمغني ص٣٢ .

﴿فأَوْحى إليهم أن سبِّحوا بكـرةً﴾(١) ﴿فأوحينا إليـه أن اصنع الفُلْكَ﴾(٢) وأكثر ماتقع الثانية بعد "لَمّا" نحو: ﴿فلما أنْ جاء البشيرُ﴾(٣) ﴿ولما أن جاءت رسُلُنا لوطا﴾.(٤)

ونصبـوا بـ"إِذَنِ المسـتقبَلا إنْ صُدِّرَتْ والفعلُ بعدُ موصلا
أو قبلَه اليمينُ، وانصبْ وارفعا إذَا "إِذَنْ" من بعدِ عطفٍ وَقَعا

هذا هو الحرف الرابع مما ينصب الفعل بنفسه، وهو "إذن" قال سيبويه: «وهي حرف جزاء وجواب»(٥) وذكر المصنف لعملها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الفعل الذى دخلت عليه مستقبلا، فلا يجوز النصب في نحو: «إذن تصدقَ» جوابا لمن قال: «أحب زيدا».

الثاني: أن تكون مصدرة(٦)، فلو وقعت حشوا كقوله:

٤٣٦- لئِنْ عاد لي عبدُالعزيزِ بمثلِها وأمكـنني منهـا إذَنْ لا أُقيلهـا(٧)

(١) من الآية ١١، من سورة مريم. (٢) من الآية ٢٧، من سورة المؤمنون.
(٣) من الآية ٩٦، من سورة يوسف. (٤) من الآية ٣٣، من سورة العنكبوت.
(٥) ينظر: كتاب ٤/٢٣٤، ولفظه هكذا: «وأما إذن فجواب وجزاء».
(٦) في ب: "مصدرية" وهو تحريف.
(٧) هذا البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزّة، وكان قد مدح عبدالعزيز بن مروان فأعجبته مِدحتُه، فقال له: احتكم، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فطرده وغضب عليه.
والشاهد منه قوله: "إذنْ لا أُقيلها" حيث وقعت "إذن" في حشو الكلام، فأهملت، فلم تنصب الفعل بعدها.
وينظر البيت في: الكتاب٣/١٥، وشرح ابن يعيش ٩/١٣، ٢٢، والمغني، الشاهد ١٩، وأوضح المسالك ٤/١٦٥، والشذور ص٣٥٥، والهمع ٢/٧، والدرر٢/٥، والتصريح ٢/٢٣٤، والخزانة ٨/٤٧٣، وشرح الأشموني ٣/٢١٦، وديوانه ٧٨.

لم تعمل شيئا، ونحو:

٤٣٧- ... ... إنـي إذنْ أهلِـكَ أوْ أطـيرا(١)

ضرورة، أو مؤول، فإن تقدمها عاطف كـ"الواو" و"الفاء" فالأكثر أن تقدّر خارجة عن التصدر بذلك، فيرفع الفعل بعدها، وبه قرأ السبعة(٢): ﴿وإذَنْ لا يلبثـون خلفـك إلاّ قليـلا﴾(٣) ﴿فـإذن لا يؤتـون النـاسَ

(١) هذا من الرجز المشطور، وقائله رؤبة بن العجاج، وقبله قوله:
... لا تتركنيّ فيهم شَطِيرا ...
و"الشّطير" مثل الغريب، لفظا ومعنى. ينظر اللسان "شطر" ٦/٧٦.
والشاهد منه" إني إذن أهلكَ» حيث نصب الفعل "أهلك" بعد "إذن" مع كونها غير متصدرة، بل واقعة بين "إنّ" مع اسمها وبين خبرها، وقد أجاز ذلك الفراء، وتأوّله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بـ"إذن" فنصب، أو يكون من الضرورة.
ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٨، والإنصاف ١/١٧٧، وشرح ابن يعيش ٧/١٧، وشرح الكافية ٢/٢٣٤، والمقرب ١/٢٦١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٣٧، وشرح ابن الناظم ٦٧٠، والرصف ١٥٤، واللسان "شطر" ٦/٧٦، والجنى ص٣٥٥، والمغني ص١٦، وأوضح المسالك ٤/١٦٦، والهمع ٢/٧، والدرر ٢/٦، والتصريح ٢/٢٣٤، والخزانة ٨/٤٥٦، وشرح الأشموني ٣/٢١٦، ومعجم شواهد العربية ٤٧٦ وليس في ديوانه.
(٢) المراد بالسبعة: القرّاء السبعة، وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو ابن العلاء، وابن عامر الدمشقي، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، وحمزة بن حبيب الزيات، والكسائي.
(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء. ووجه الاستشهاد بالآية: رفع الفعل: "يلبثون" بثبوت نونه، وذلك على اعتبار أن «إذن فاقدة للصدراة»، قلت: الأولى أن يقتصر على موضع الشاهد من الآية لاختلاف السبعة في قراءة ما بعده.

نَقيرا﴾[١] وبعضهم[٢] ينصب بعدها ولا يخرجها عن التصدر [سبْقُ العاطف لها][٣] كما لا يخرج سبق العاطف أدوات الاستفهام عما استقر لها من التصدر، نحو: **﴿ومن يغفر الذنوب إلاّ الله﴾**[٤] **﴿فمن يَهدي من أضلّ الله؟﴾**[٥] وبه[٦] قرئ في الآيتين[٧] -شاذًّا- فإطلاق المصنف التخيير بين الرفع والنصب غير مستقيم، لاسيما وقد تقدم النصب.[٨]

الثالث: أن يتصل بها الفعل، فلو فصل بينهما[٩] نحو: "إذن زيدا أكرمُه"

---

(١) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٢) تقدمت الإشارة إلى أنه الفراء في التعليق (١) بالصفحة السابقة.

(٣) قال في أ: بدلا مما بين المعقوفين: «بذلك فيرفع الفعل بعدها» وهو انتقال نظر.

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الروم.

(٦) أي: بالنصب المفهوم من قوله: «وبعضهم ينصب بها»، وفي أ: "وبهما" موضع: "وبه" وهو تحريف.

(٧) أما الآية الأولى وهي: ﴿وإذن لايلبثون﴾ فقد قرأها أبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود:"وإذن لايلبثوا". ينظر: مختصر شواذ القرآن ص٧٧، والبحر المحيط ٦٦/٦.
وهي من شواهد الكتاب ١٣/٣، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢، وشرح المفصل ١٦/٧، والمغني ص١٧، والتصريح ٢٣٥/٢.
وأما الآية الثانية وهي: «فإذن لايؤتون الناس...» فقد قرأها أبيّ: «فإذن لايؤتوا الناس...». ينظر: مختصر شواذ القرآن ص٧٧، والبحر المحيط ٦٧٣/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، والمغني ص١٧ .

(٨) أي: في النظم، حيث قدمه على الرفع.

(٩) سقط "بينهما" من: أ.

لم تعمل إلاّ أن يكون الفصل بالقسم فلا يبطل العمل كقوله:

٤٣٨- إذن -وا للهِ- أرميَهُم بحربٍ[١] ... ...

وإليه أشار المصنف بقوله: "أو قبلَه اليمينُ" ولا حجة لمن أجاز الفصل بالنداء أو الدعاء[٢] أو[٣] معمول الفعل.

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو منسوب إلى حسان بن ثابت -ﷺ- وتمام البيت قولـــه:
... ... تُشيب الطفلَ من قبل المشيب
وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه: "نرميهم" وهي كذلك في الديوان.
والشاهد منه قوله: "إذن -والله- أرميَهم" حيث انتصب الفعل بـ"إذن" ولم يبطل عمله مع وجود الفاصل، لكونه قسما.
وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٨/٤، والمغني، الشاهد ١١٨٠، والشذور ص٣٥٦، والهمع ٧/٢، والدرر ٥/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٣، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد العربية ٦٤.

(٢) جواز عمل "إذن" مع الفصل بينها وبين معمولها بالنداء أو الدعاء منقول عن ابن بابشاذ، وأما جواز عملها مع الفصل بمعمول الفعل فمنقول عن الكسائي وهشام. ينظر: الجنى الداني ص٣٥٦، والمغني ص١٦، والهمع ٧/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٣-٢١٧ . وينظر "إذن" في: الكتاب ١٣/٣-١٦، والأصول ١٤٨/٢، والتبصرة ٣٩٦/١، والمقتصد ١٠٥٤/٢ .
هذا وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف مع بقاء العمل. ينظر: المقرب ٢٦٢/١ .

(٣) في ب: "ومعمول الفعل" موضع: "أو معمول الفعل".

وبيـن "لا" و"لام جـرٍّ" التُزِم   إظهارُ "أنْ" ناصبةً وإن عُـدِم

"لا" فأنْ اعمل مظهَرا أو مضمَرا   وبعد نفيِ "كان" حتماً أُضمـرا

أخذ في ذكر المواضع التي ينتصب فيها الفعل بـ"أن" مضمرة، وهي منقسمة إلى ما إضمارها[1] فيه جائز وإلى ما إضمارها فيه واجب، فالإضمار الجائز في موضعين ذكرهما المصنف.

أحدهما: بعد "لام[2] التعليل" إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ"لا"، ومن إظهارها قوله تعالى: ﴿**وأمرت لأنْ أكونَ أولَ المسلمين**﴾[3] ومن إضمارها ﴿**وأمرنا لِنُسْلِمَ لربِّ العالمين**﴾[4] فإن اقترن الفعل بعدها بـ"لا" التزم إظهار "أن" كما أشار إليه البيت الأول، وسواء كانت "لا" نافية كقوله تعالى: ﴿**لئلاّ يكون للناس على الله حجّة**﴾[5] ونحوه كثير، أو زائدة موكّدة، نحو: ﴿**لئلا يعلم أهلُ الكتاب**﴾.[6]

والموضع الثاني: ما إذا عطف المضارع على اسم [ليس][7] في تأويل

---

(١) في ب: "إظهارها" وهو تحريف.

(٢) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أن" مضمرة بعد هذه اللام، وأما الكوفيون فناصبةٌ عندهم هذه اللام نفسها، وذهب ابن كيسان والسيرافي إلى جواز أن يكون الناصب"أن"أو "كي"، والجمهور على أنه "أنْ" و"كي" لاتضمر. ينظر: الانصاف (٧٩) ٢/٥٧٥، وشرح ابن يعيش ١٩/٧، والجنى ص١٥٦، والمغني ص٢٣١، والتصريح ٢/٢٤٣.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الزمر. (٤) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة. (٦) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق لا يصح الكلام بدونها.

الفعل، كما يأتي، والإضمار الواجب[1] في خمسة مواضع:

أحدها: بعد لام الجر الواقعة بعد "كان" المنفية الدالة على المضي إما بلفظه نحو: ﴿**ما كان الله ليذَرَ المؤمنين**﴾[2] وإما لاقترانها بـ"لم" نحو: ﴿**لم يكن الله ليغفرَ لهم**﴾[3] وتسمى لام الجحود.[4]

كـذاك بعـدَ "أو" إذا يصلُحُ في   موضعها حتى أوِ الاَ "أنْ" خَفِـي

هـذا الموضع الثاني: مما ينتصب فيه الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار، وهو بعد "أو"[5] المقدرة

---

(١) في أ: "الجائز" وهو تحريف.

(٢) من الآية١٧٩ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٤) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أن" مقدرة بعد هذه اللام ولا يجوز إظهارها، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل منتصب بهذه اللام نفسها، وأنه يجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد.
وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة (٨٢) من كتابه الإنصاف ٢/٥٩٣، فلينظرها من أراد التفصيل. ولينظر -أيضا- البحر المحيط ٣/١٢٦، والجنى الداني ص١٥٨، والمغني ١/٢٣٢، والتصريح ٢/٢٣٥.

(٥) ذهب البصريون إلى أن "أو" هذه عاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ"أن" مضمرة، وذهب الكسائي إلى أن "أو" هي التي نصبت الفعل بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين -منهم الفراء- إلى أن ناصب الفعل هو الخلاف.
ينظر: الكتاب ٣/٤٦، والمقتضب ٢/٢٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٣٥، وشرح ابن يعيش ٧/٢١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤١، والرصف ص٢١٢، والجنى الداني ص٢٤٨.

بـ"حتى"[1] أو بـ"إلاّ".

وقول المصنف: "أو إلاّ أن" لا حاجة إليه[2]، لأن "أن" مقدرة [في الموضعين][3] وقد يتعين التقدير[4] الأول، نحو: «لأسيرن أو أدخل[5] البصرة» وقوله:

٤٣٩-لأستسهلنَّ الصّعبَ أوأُدْرِكَ المُنَى[6] ... ...

وقد يتعين الثاني، نحو: «لأطلّقنّكِ أو تُحْسِنِي صُحبتِي»، وقوله:

٤٤٠-وكنت إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعوبَها أو تستقيما[7]

(١) أيّ: التي بمعنى: "إلى" لا التي بمعنى "كي".
وإنما تكون "أو" مقدرة بـ"حتى" إذا كان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا، وإلا فهي مقدرة بـ"إلاّ".
ينظر: شرح ابن الناظم ص٦٧٣، وشرح المرادي ٤/١٩٨.

(٢) الذى لا يحتاج إليه -في نظري- قول المصنف: "أنْ خَفي" فقط.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في: أ. (٤) سقط "التقدير" من: ب.

(٥) في أ: "لأدخل" موضع "أدخل" وهو تحريف.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:
... ... فمـا انقادت الآمالُ إلاّ لصابر
والشاهد منه قوله: "أو أدركَ" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد "أو" التي تمحضت لمعنى: "حتى" الغائية. ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص٦٧٣، وأوضح المسالك ٤/١٧٢، والمغنى، الشاهد ١٠٥، والشذور ص٣٦٤، والهمع ٢/١٠، والدرر ٢/٧، والتصريح ٢/٢٣٦، وشرح الأشموني ٣/٢٢٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٧.

(٧) هذا البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم، وقوله: ==

وقد يجوز الأمران نحو: «لألزمنَّكَ أو تقتضيَنِي حقيّ».

وبعد "حتى" هكذا إضمارُ "أنْ" حتمٌ، كـ"جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَن"

وتلو "حتّى" حالاً او مؤولا به ارفعنَّ وانصِبِ المستقبلا

هذا الموضع الثالث: مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد "حتى"[1] الجارة، سواء كانت لانتهاء الغاية نحو: **﴿وزُلزلوا حتى يقولَ الرسولُ﴾**[2] أو للتعليل نحو: **﴿لا تنفقوا على مَنْ عند رسول الله حتى ينفَضُّوا﴾**[3] أو محتملة لهما نحو: **﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾**[4] وشرط النصب

(=) "غمزت" الغمز: العَصْر باليد، أو التليين، اللسان "غمز" ٧/٢٥٦، و"القناة" الرمح، و"الكعوب" جمع "كعب" وكعوب القناة هي: العُقَد والنتوء الناشزة في أطرافها.
والشاهد من البيت قوله: "أو تستقيما" حيث انتصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد "أو" التي تمحضت لمعنى "إلاّ"، ينظر البيت في: الكتاب ٣/٤٨، والمقتضب ٢/٢٩، وشرح ابن يعيش ٥/١٥، والمقرب ١/٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٠، وشرح ابن الناظم ص٦٧٤، واللسان: "غمز" ٧/٢٥٦، وأوضح المسالك ٤/١٧٣، والمغنى، الشاهد ١٠٤، والشذور ص٣٦٥، وشرح ابن عقيل ٤/٩، والتصريح ٢/٢٣٦، وشرح الأشموني ٣/٢٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

(١) ذهب البصريون إلى أن "حتى" جارّة، والنصب بـ"أنْ" مضمرة وجوبا بعدها، وذهب الكوفيون إلى أن "حتى" هي الناصبة للفعل، وأنه يجوز إظهار "أن" بعدها. ينظر مزيدا من التفصيل في: الإنصاف المسألة (٨٠) ٢/٥٩٧، وشرح ابن يعيش ٧/١٩، والجنى الداني ص٥٠٦، والهمع ٢/٨.

(٢) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة. (٣) من الآية ٧، من سورة المنافقون.

(٤) من الآية ٩، من سورة الحجرات.

بعدها أن يكون الفعل مستقبلا كما مثل، فأما إن كان حالا أو مؤولا بالحال تعيّن رفعه فمن الحال قولهم: «مرض حتى لا يرجونه» ومن المؤول به قراءة نافع ﴿حتى يقولُ الرسولُ﴾[1] إذ هو في تأويل: حتى حال الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

وشرط الرفع أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبله، فلا[2] يجوز الرفع في[3] نحو: «سَيري حتى أدخلَها» لانتفاء الفضلية[4]، ولا في نحو: «لأسيرن حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية.[5]

وبعد "فا" جوابِ نفيٍ أو طلب — محضين"أنْ"-وسترُه حتمٌ- نَصَب

هذا الموضع الرابع مما يجب فيه إضمار "أنْ" وهو بعد[6] الفاء الواقعة جوابا لنفي محض [نحو: ﴿**لا يُقضى عليهم فيموتوا**﴾[7] أو طلب محض[8]]

(١) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة، وقد قرأها نافع برفع الفعل: "يقول" وقرأها الباقون بنصب الفعل. ينظر: النشر ٢/٢٢٧، والحجة ص١٣٠، والبدور ص٤٦.

(٢) في ب: "ولا". (٣) سقط "في" من: أ.

(٤) إذ لو رفع ما بعد "حتى" لكانت ابتدائية، ولكان ما بعدها بدون خبر.

(٥) أي أن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

(٦) ذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بـ"أن" مضمرة بعد الفاء، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بهذه الفاء نفسها. ينظر: الكتاب ٣/٢٨، والمقتضب ٢/١٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٣٥، والأصول ٢/١٥٣، والتبصرة ١/٣٩٨، والإنصاف (٧٦) ٢/٥٥٧، والرصف ص٤٤٢، والجنى ص١٢٩.

(٧) من الآية ٣٦، من سورة فاطر. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

سواء كان أمرا نحو:

٤٤١- يا ناقُ سِيري عَنَقاً فَسيحا — إلى سليمانَ فنستريحا[1]

أو نهيا نحو: ﴿**لا تطغوا فيه فيحلَّ**﴾[2] أو دعاء كقوله:

٤٤٢- ربِّ وفّقْني فلا أعدلَ عن — سَنَنِ الساعين في خيرِ سَنَن[3]

ويلتحق بذلك جواب الاستفهام والتمني والعَرْض، نحو: ﴿**فهلْ لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا**﴾[4] ﴿**يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ**﴾[5] ﴿**لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدَّقَ**﴾[6] وقوله:

(١) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطورة، وهو للفضل بن قدامة العجلي الملقب بأبي النجم، قاله في مدح سليمان بن عبد الملك.
وقوله: "عَنَقا" العَنَقُ: ضرب من السير السريع، اللسان "عنق" ١٢/١٤٧، والشاهد منه قوله: "فنستريحا" حيث نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٤، وشرح ابن يعيش ٧/٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٤، وأوضح المسالك ٤/١٨٢، والشذور ص٣٧٢، والهمع ١/١٨٢، والدرر ١/١٥٨، والتصريح ٢/٢٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢٢٧، ومعجم شواهد العربية ٤٥٨.

(٢) من الآية ٨١، من سورة طه.

(٣) هذا البيت من الرَّمَل، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "فلا أعدِلَ" حيث نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الدعاء. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وشرح ابن الناظم ص٦٧٨، والشذور ص٣٧٣، والهمع ٢/١١، والدرر ٢/٨، والتصريح ٢/٢٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢٢٧، ومعجم شواهد العربية ٣٧٨.

(٤) من الآية ٥٣، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ٧٣، من سورة النساء.

(٦) من الآية ١٠، من سورة المنافقون.

٤٤٣-ياابن الكرامِ ألاَتدنوفَتُبْصِرَما   قد حدَّثوكَ فما راءٍ كمَنْ سَمِعا[1]

فلو كان النفي والطلب غيرَ محضين، كالنفي الداخلة عليه همزة الاستفهام لقصد التقرير نحو: «ألم تأتني فأحسنُ إليك» والنفي الداخل على النفي نحو: «ما يزال يأتينا فيحدثُنا» والنفي المنتقض بـ"إلا" نحو: «ما يأتينا إلاّ فيحدثُنا» لم يجز النصب وكذلك إن كان الطلب غير محض بأن يكون أمرا بغير "افْعَلْ" كما يأتي:

و"الواوُ"كـ"الفا"إن تُفِد مفهوم"مَعْ"   كـلا تَكُنْ جَلْداً وتُظْهِرَ الجَـزَع

هذا الموضع الخامس مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد الواو الدالة على المعية، وتسمي "واو الجمع" و"واو الصرف"[2] وشرط النصب بعدها[3] أن

---

(١) هذا البيت من البسيط وقائله غير معروف.

يقول الشاعر لمخاطبه: «لقد سمعتَ عنا أنّا قوم كرماء، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وترى الأمر على حقيقته فليس الخبر كالعيان».

والشاهد منه قوله: "فتبصرَ" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية حين كان واقعا في جواب العرْض. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وشرح ابن الناظم ص٦٧٨، والشذور ص٣٧٥، والتصريح ٢/٢٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢٢٧، ومعجم شواهد العربية ٢١٣.

(٢) بهذا سماها الفراء. ينظر: معاني القرآن ١/٢٣٥.

(٣) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعد هذه الواو "أن" مضمرة وجوبا، وذهب الكسائي، والجرمي، إلى أن "الواو" هي الناصبة للفعل، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة. ينظر: الكتاب ٣/٤٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٣٥، والمقتضب ٢/٢٦، والأصول ٢/١٥٤، والتبصرة ١/٣٩٨، والإنصاف (٧٥) ٢/٥٥٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٧، والرصف ص٤٨٥، والجنى ص١٨٧، والمغنى ص٣٩٨.

يتقدمها ما يتقدم "الفاء" من نفي نحو: ﴿**ولمَّا يعلمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين**﴾[1] أو طلب من أمر نحو:

٤٤٤-فقلتُ ادعي وأدعوَ إنّ أَنْدَى   لصوتٍ أن ينادِي دَاعيانِ[2]

أو نهي نحو: «لا تَكُنْ جَلْدا وتظهرَ الجزعَ» ومثله:

٤٤٥-لاتَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه[3]   ...   .

---

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقد اختلف النحاة في نسبته، فنسبه في الكتاب إلى الأعشى، ونُسب إلى الحطيئة، وإلى دِثار بن شيبان، وإلى ربيعة بن جشم، وإلى الفرزدق.

وقد رواه ابن الشجري ضمن أبيات عدتُها ثلاثة عشر بيتا، عزاها إلى دثار بن شيبان النمري، وروايته عنده هكذا:

فقلت ادعي وأدعُ فإن أَنْدَى   لصوتٍ أن ينادِيَ داعيان

وقد وافقه على هذه الرواية الأنباري.

ينظر: مختارات ابن الشجري ص٦، والإنصاف ص٥٣١، وقوله: "أندى" أي: أبْعَدُ صوتا، اللسان "ندى" ٢٠/١٨٧، والشاهد منه قوله: "وأدعوَ" حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب ٣/٤٥، وشرح ابن يعيش ٧/٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٨، وشرح ابن الناظم ص٦٨١، واللسان "ندى" ٢٠/١٨٧، وأوضح المسالك ٤/١٨٢، والشذور ص٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٥، والتصريح ٢/٢٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢٣٠، ومعجم شواهد العربية ٤٠٥.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نُسب إلى عدة شعراء، فنسبه في الكتاب إلى الأخطل، كما نسبه جَمْعٌ من النحويين إلى أبي الأسود الدؤلي، ==

ويلتحق بهما التمني، كقراءة بعضهم: ﴿يا ليتنا نردُّ ولا نُكَذِّبَ﴾[1]

فلو لم تدل على المعية كالواو العاطفة في قولك: «لا تأكلْ السمكَ وتشربْ اللّبنَ» -إذا أردت النهي عن كل منهما- والاستئنافية في قولك: «وتشربُ اللبنَ» -إذا أردت النهي عن الأول فقط- لم يكن من هذا الباب، لأنك إنما تنصب بـ"أن" إذا أردت الجمع بينهما، وكذلك لا تنصب الفعل بعد الفاء التي لا تدل على الجواب، كالعاطفة في قوله: ﴿ولا يُؤْذَنُ لهم فيعتذرون﴾[2] والاستئنافية في قوله:

(=) وهو من ملحقات ديوانه ص١٣٠، ونُسب -أيضا- إلى المتوكل الليثي، وإلى سابق البربري، وإلى الطِّرِمّاح، وإلى حسان، وتمامه:

... ... عارٌ عليك -إذا فعلتَ- عظيم

والشاهد منه قوله: "وتأتيَ" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب النهي بـ"لا".

ينظر البيت في: الكتاب ٣/٤٢، والمقتضب ٢/٢٦، وشرح ابن يعيش ٧/٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٧، وشرح ابن الناظم ص٦٨٢، والمغني، الشاهد ٦٧٤، والشذور ص٣٧٩، وأوضح المسالك ٤/١٨١، وشرح ابن عقيل ٤/١٥، والتصريح ٢/٢٣٨، والخزانة ٨/٥٦٤، وشرح الأشموني ٣/٢٣٠، ومعجم شواهد العربية ٣٥٥.

(١) من الآية ٢٧، من سورة الأنعام، وقد قرأ حمزة وحفص ويعقوب: "نكذبَ" -بالنصب- وقرأها الباقون بالرفع. ينظر: النشر ٢/٢٥٧، والحجة ص٢٤٥، والبدور ص٩٩، والوافي ص٢٥٥، والمهذب ١/٢٠٤، ووجه الاستشهاد بالقراءة هو أن الفعل "نكذبَ" انتصب في جواب التمني بأن مضمرة بعد واو المعية وجوبا.

(٢) من الآية ٣٦، من سورة المرسلات.

٤٤٦- ألم تسألِ الرَّبعَ القَواءَ فينطِقُ[1] ... ...

والمراد بالجواب: أن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها.

وبعد غيرِ النفيِ جزْما اعتمِد ... إنْ تسقطِ "الفا" والجزاءُ قد قُصِد

وشرط جزمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تَضَع ... إنْ قبلَ لا دون تَخَالُفٍ يَقَع

المراد بـ"غير النفي" الطلب، فإذا أسقطت الفاء بعد الطلب مع إرادة الجواب بالفعل فحكمه الجزم، نحو: ﴿تعالوا أتل ما حرّم ربّكم﴾[2] ﴿فهب لي من لدنك وليّا يرثني﴾[3] ثم هو بعد الأمر بلا شرط، وبعد النهي بشرط صحة وقوع "إنْ لا" موقع حرف النهي فيكون الكلام مستقيما، نحو: «لا تعصِ الله يدخلْك الجنة» لصحة تقديره بـ"إن لا تعصِ الله يدخلك الجنة»

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل وهو لجميل بثينة، وتمامه قوله:

... ... وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ؟

و"الرَّبع" هو المكان، والمنزل، والدار نفسها، وربع القوم: محلّتهم. ينظر: اللسان "ربع" ٩/٤٥٨.

و"القَواءُ" القفر الخالي، اللسان "قوا" ٢٠/٧٣.

و"السَّمْلَق" الأرض المستوية، أو الجرداء التي لا شجر فيها، اللسان "سملق" ١٢/٣٠.

والشاهد منه قوله: "فينطقُ" حيث رفع الفعل على الاستئناف. ينظر البيت في: الكتاب ٣/٣٧، وشرح ابن يعيش ٧/٦٣، واللسان "سملق" ١٢/٣٠، والشذور ص٣٦٧، والمغني، الشاهد ٣٠٣، وأوضح المسالك ٤/١٨٥، والهمع ٢/١١، والدرر ٢/٨، والتصريح ٢/٢٤٠، والخزانة ٨/٥٢٤، وديوانه ١٤٤، ومعجم شواهد العربية ٢٤٥.

(٢) من الآية ١٥١، من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٦، من سورة مريم.

بخلاف: «لا تعص الله يدخلك النار» فإنه يتعين الرفع فيه لعدم صحة التقدير المذكور، والجزم في قول أبي طلحة[٢]: «بأبي أنت وأمي لا تشرف يصبْك[٣] سهم» على البدل لا على الجواب عند الأكثرين، وفيه نظر، والكسائي لا يشترط ذلك، بل أجاز: «لا تدنُ من الأسد يأكُلْكَ» على أنه جواب، وهو الصحيح.

والمسألة مبنية على كون الجزم بعد الطلب جوابا لشرط مقدر أو جوابا للطلب نفسه[٤]، فمن قال بالثاني لم يحتج إلى التقدير المذكور.

والأمرُ إنْ كان بغيرِ "افْعِلْ" فلا   تَنْصِبْ جوابهُ وجَزْمَه اقْبلا

قد سبق أن شرط الطلب الذى ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء

(١) وتكون الآية شاهدة للمسألة على قراءة الجزم في "يرثني" وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، وقرأها الباقون برفع الفعل. ينظر: النشر ٢/٣١٧، والحجة ص٤٣٨، والبدور ص١٩٥، والوافي ص٣١٦.

(٢) هو أبو عمير زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري، النجاري رضي الله عنه اشتهر باسمه وكنيته، ومات في حياة النبي ﷺ. ينظر: الإصابة ٧/١٤٠.

(٣) هذه رواية أبي ذر، وروى بالرفع: "يصيبك". تنظر: كلتا الروايتين في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٤/٢٢٩، وانظر رواية الرفع -أيضا- في كتاب المغازى منه ٥/٣٣، ورواه مسلم في كتاب الجهاد ص١٤٤٣ هكذا: «لا تشرف لا يصبْك».

(٤) الأول قول الجمهور، والثاني قول سيبويه والخليل والسيرافي وغيرهم، واختار الثاني ابن مالك والشارح. ينظر: الكتاب ٣/٩٣-٩٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥١، وشرح ابن الناظم ص٦٨٣، وشرح المرادي ٤/٢١٢-٢١٣، وأوضح المسالك ٤/١٨٧، والتصريح ٢/٢٤١.

بإضمار "أنْ" أن يكون محضا، وذلك أن يكون الأمر بصيغة "افْعَلْ" -كما مثل- فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: «نَزالِ فتصيبُ خيرا» ولا بعد طلب بلفظ الخبر، نحو: «حسْبُكَ حديثٌ فينامُ الناسُ» وأجاز الكسائي[١] النصب فيهما، ولا شاهد معه، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه، ومنه في الأول:

٤٤٧- ...   .   مكانَكِ تُحمَدِي أو تستريحي[٢]

لأن "مكانَكِ" بمعنى: اثبتي.

ومن الثاني قول عمر: «اتَّقى الله امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه»[٣] إذ معناه:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٣، وشرح ابن الناظم ص٦٨٤، وشرح المرادي ٤/٢١٦، وأوضح المسالك ٤/١٨٩، والهمع ٢/١٤، والتصريح ٢/٢٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٣٤.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة، وصدره قوله:

وقَولِيْ كلّما جَشَأَتْ وجاشَتْ   ...   .

والإطنابة: اسم أبيه زيد، والخطاب في البيت لنفسه، و"جشأت": أي: ارتفعت ونهضت، و"جاشت": أي: غَلَتْ. ينظر: اللسان "جشأ" ١/٤٠.

والشاهد منه قوله: "تُحْمَدِي" حيث جزم الفعل بحذف النون لكونه واقعا في جواب الأمر. ينظر البيت في: الخصائص ٣/٣٥، وشرح ابن يعيش ٤/٧٤، والمقرب ١/٢٧٣، واللسان"جشأ"١/٤٠، وشرح المرادي٤/٢١٦، وأوضح المسالك ٤/١٨٩، والشذور ص٤١٦، والمغني، الشاهد٣٦٦، والهمع٢/١٣، والدرر٢/٩، والتصريح ٢٤٣، وشرح الأشموني ٣/٢٣٤، ومعجم شواهد العربية ٨٩.

(٣) هذا القول منسوب إلى العرب، ولم أجد من نسبه إلى عمر، سوى الشارح، ينظر في: الكتاب ٣/١٠٠، ٥٠٤، والمقرب ١/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٣، وشرح المرادي ٤/٢١٥، وأوضح المسالك ٤/١٩١، والتصريح ٢/٢٤٣، وشرح الأشموني ٣/٢٣٤.

"ليتق الله".

وإنْ على اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ يَنْصِبُه "أَنْ" ثابتا أو مُنْحَذِفْ

هذا الموضع الثاني مما ينتصب فيه المضارع بـ"أَنْ" جائزة الإضمار والإظهار، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، ولا يستعمل في ذلك من حروف العطف إلاّ "الواو" نحو:

٤٤٨- لَلُبس عباءةٍ وتقرَّ عيني[1] ... ...

أو "الفاء" نحو:

٤٤٩- لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُعْطِيَه[2] ... ...

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل، وقد تقدم.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

... ... ما كنت أوثرُ إترابا على تَرَبِ

و"المعترُّ" هو: الذى يتعرض للمعروف من غير أن يسأل، اللسان "عرر" ٢٣٢/٦، و"الإتراب" هو: الغنى، يقال أترب الرجل -إذا كثر ماله-، وصار كالتراب، أي: فوفق العدّ. ينظر: اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

و"التَّرَب" -بفتح التاء والراء- هو الفقر، يقال تَرِبَ الرجل -كفرح- إذا لصق بالتراب، وذلك يكون عن شدة الحاجة، اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

والشاهد من البيت قوله: "فأُرضيَهُ" حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة المسبوقة باسم صريح ليس في تأويل الفعل، وهو: "توقع".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣، وشرح المرادي ٢٢٠/٤، وأوضح المسالك ١٩٤/٤، والشذور ص٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢٢/٤، والهمع ١٧/٢، والدرر ١١/٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٢.

أو "ثُمَّ" نحو:

٤٥٠-إني وقتلي سُلَيْكاًثم أَعْقِلَه[1] ... ...

أو "أو" نحو:

﴿وما كان لبشر أن يكلمَه الله إلاّ وحيا أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولا﴾[2] وذكر في العمدة أنّ إظهار "أن" في ذلك كله أحسن، وذكر ابنه[3]

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة الخثعمي، وتمامه قوله:

... ... كالثَّورِ يُضرَبُ لَمّا عافتِ البقرُ

و"سُلَيْك" -بزنة كُمَيْت- وهو ابن سُلَكَة، وسُلَكَة: أمّه، وقد اشتهر بها، وهو أحد العدائين المشهورين، اللسان "سلك" ٣٢٨/١٢، و"أعقلَه": أي: أدفع ديته. و"الثور" فحل البقر، و"عافت البقر": كرهت الشُّرب.

والشاهد منه قوله: "ثم أعقلَه" حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد "ثمّ" التي عطفت هذا الفعل على اسم صريح ليس في تقدير الفعل، وهو: "قَتْل". ينظر البيت في:شرح ابن الناظم ص٦٨٦،وشرح المرادي٢٢١/٤،وأوضح المسالك١٩٥/٤، والشذور ص٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢١/٤، والهمع ١٧/٢، والدرر ١١/٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ١٦١.

(٢) من الآية ٥١، من سورة الشورى، ووجه الاستشهاد بها هو نصب الفعل "يرسلَ" بأن مضمرة جوازا بعد "أو" في قراءة غير نافع. ينظر: النشر ٣٦٨/٢، والحجة ص٦٤٤، والبدورلا ص٢٨٦، والمهذب ٢٨٦/٢.

(٣) هو بدر الدين: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي، نحوي، لغوي، مشارك في الفقه والأصول، ولد بدمشق، وسكن بعلبك مدة، ثم رجع إلى دمشق، وتصدر للتدريس، وتوفي بدمشق كهلا في المحرم سنة ٦٨٦هـ، ومن مصنفاته «روض الأذهان في المعاني والبيان»، و«شرح ألفية والده»، و«المصباح في اختصار المفتاح» أي: «مفتاح العلوم للسكاكي». تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ص٩٦، ومعجم شواهد المؤلفين ٢٣٩/١١.

أنه أقيس[1]، ولم يوردا عليه شاهدا.

أما لو كان العطف على اسم مؤول بالفعل كاسم الفاعل في نحو: «الطائر[2] فيغضبُ زيد الذبابُ» تعين الرفع، ولو كان العطف على فعل[3] مؤول بالاسم نحو: «ما تأتينا فتحدثَنا» -فإن تقديره: «ما يكون منك إتيان فحديث»- فإضمار "أنْ" واجب[4]، لأن[5] المعطوف عليه ليس باسم [خالص فيهما بخلاف المصدر في المُثُلِ المتقدمة فإنه إما اسم][6] وإما راجع إلى "أنْ" والفعل، اللذين هما في تأويل الاسم، فما خرج عن الاسمية.

والفعلُ بعد"الفاء" في الرجا نُصِب   كنصبِ ما إلى التمني يَنْتسب

أجاز الفراء[7] ووافقته المصنف النصب بعد "الفاء" في جواب الترجي لقربه من معنى التمني، ومنه قراءة حفص[8]: «لعلي أبلغُ الأسباب، أسباب السموات فأطلعَ».[9]

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص٦٨٦.

(٢) قوله "الطائر" "أل" موصولة، وصلتها ما بعدها، وهي في تأويل الفعل، أي: الذى يطير.   (٣) سقط "فعل" من: أ.

(٤) في ب: "أولى" موضع "واجب".   (٥) في أ: "فإنّ" موضع "لأن".

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٤.

(٨) هو أبو عمر: حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أعلم أصحاب عاصم بقراءته ولد سنة٩٠هـ، وتوفي سنة١٨٠هـ. تنظر:العبر١/٢١٣، وحجةالقراءات ص٥٩.

(٩) من الآية ٣٧، من سورة غافر، ووجه الاستشهاد بها هو أنه قد قرأها حفص بنصب الفعل "اطَّلِعَ" بأن مضمرة جوازا بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي. تنظرالقراءةفي:النشر٢/٣٦٥،والحجةص٦٣١،والبدورص٢٨٧،والمهذب٢/١٩٨.

وشذّ حذفُ"أنْ" ونصبٌ في سوى   ما مَرَّ فاقبل منه ما عَدْلٌ رَوَى

لا ينصب بـ"أن" مضمرة في غير المواضع المذكورة إلاّ شذوذا، فيقتصر على المنقول منه، ولا يقاس[1] عليه، ويقع ذلك في الجواب لغير الأشياء المذكورة كقوله:

٤٥١-سأترك منزلي لبني تميم   وألحقُ بالحجازِ فأستريحا[2]

ودونه نحو:

٤٥٢-وماراعني إلاّ يَسيرَ بِشُرْطةٍ[3]   ...   .

---

(١) هذا ما يفيده كلام المصنف هنا وقد صرح به في شرح الكافية الشافية٣/١٥٥٩.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء، والشاهد منه قوله: "فأستريحا" حيث نصب الفعل بعد فاء السببية مع كونها غير مسبوقة بطلب أو نفي، وهذا لا يكون إلاّ في الضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٣/٩٢، والمقتضب ٢/٢٤، والمحتسب ١/١٩٧، والتبصرة ١/٤٠٣، وشرح ابن يعيش ٧/٥٥، والمقرب ١/٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٠، والمغني، الشاهد ٣٢٠، والشذور ص٣٦٨، والهمع ١/٧٧، والدرر ١/٥١، والخزانة ٨/٥٢٢، وشرح الأشموني ٣/٢٢٩، ومعجم شواهد العربية ٨١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لمعاوية الأسدي من كلمة يهجو فيها إبراهيم ابن حوران، وتمامه قوله:

...   .   وعَهْدِي به قَيْناً يَفُشُّ بكِير

و"الكِير" هو الزِّقُّ الذى ينفخ فيه الحدّاد، اللسان "كير" ٦/٤٧٤، وفي كلتا النسختين "بسوطه" موضع "بشرطة".

والشاهد فيه وقوع الفعل المضارع "يسير" موقع المصدر، فيقدر بـ"أن" والقياس الرفع. ينظر البيت في: الخصائص ٢/٤٣٤، وشرح ابن يعيش ٤/٢٧، وشرح ابن الناظم ص٦٨٨، والمغنى، الشاهد ٧٩٣، ومعجم شواهد العربية١٧٨

وأحسنه قولهم: «خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَك»[1] و«تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه»[2]، وقوله:

٤٥٣- ... ... ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدتُ أفعلَه[3]

لتعين الموضع للاسم في الأوليْن، وصلاحيته لـ"أنْ" في الثالث.

(1) هذا من كلام العرب. ينظر في: شرح ابن الناظم ص٦٨٨، وأوضح المسالك ٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣، والشاهد منه: "يأخذَك" فإنه منصوب بأن مضمرة، وليس هذا من مواضع النصب بها وجوبا ولا جوازا.

(2) هذا مَثَلٌ من أمثالهم، يضرب لمن مخبره خير من مرآه.
والشاهد منه: "تسمع" فإنه منصوب بأن مضمرة في غير مواضع الوجوب ولا الجواز، وينظر المثل في: مجمع الأمثال رقم (٦٥٥) ١٢٩/١، وشرح ابن الناظم ص٦٨٧، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣.

(3) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لعامر بن جوين، وبعضهم ينسبه إلى عامر بن الطفيل، وليس في ديوانه، وصدره قوله:
فلم أر مثلَها خُبَاسةَ واحد ... ...
و"الخُبَاسة" -بضم الخاء وفتح الباء مخففة- الغنيمة، اللسان "خبس" ٣٦٢/٧.
و«نهنهت نفسي» أي: كففتها وزجرتها.
والشاهد منه قوله: «كدت أفعلَه» حيث انتصب الفعل بأن مضمرة ودخولها على خبر "كاد" ضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١/٢، والمقرب ٢٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣، وشرح ابن الناظم ص٦٨٨، وشرح المرادي ٢٢٣/٤، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والمغني، الشاهد ١٠٩١، والهمع ٥٨/١، والدرر ٣٣/١، والتصريح ٢٤٥/٢.

عوامل الجزم

وتنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا، وهي الأربعة التي بدأ المصنف بذكرها، وإلى ما يجزم فعلين، وهي بقيتها.

بـ"لا" و"لامٍ" طالبا ضَعْ جزما ... في الفعل، هكذا بـ"لم" و"لمّا"

هذا القسم الأول من جوازم الفعل، وهو ما يجزم فعلا واحدا، وهو أربعةٌ "لا" و"اللام" الطلبيتان، سواء أريد بهما النهي والأمر، نحو: ﴿**ولا تقل لهما أفٍّ**﴾[1] ﴿**وليكتب بينكم كاتب [بالعدل، ولا يأبَ كاتب[2]]**﴾ أو الدعاء، نحو: ﴿**ربنا لا تزغ قلوبنا [بعد إذ هديتنا[3]]**﴾ ونحو: ﴿**ليقض علينا ربُّك**﴾[4] ودخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك مادام مبنيا للفاعل قليل، نحو: «قوموا فلأُصَلِّ لكم»[5]

(1) من الآية ٢٣، من سورة الإسراء.

(2) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة، وما بين المعقوفين ليس في: أ.

(3) من الآية ٨، من سورة آل عمران. وما بين المعقوفين ليس في: ب.

(4) من الآية ٧٧، من سورة الزخرف.

(5) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الأذان ٢٠٩/١، وروايته فيه "فَلأُصلّي بكم" على التعليل. ينظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ٤٥٧/١، وروايته فيه كرواية البخاري. ينظر: سنن الدارميّ كتاب الصلاة ٢٩٥/١، وروايته فيه كرواية الصحيحين. ينظر: سنن النسائي، وكلتا روايتيه فيه كرواية الصحيحين: وفي إحداهما: "لكم" بدل "بكم". ينظر في: كتاب الإمامة ٨٥/٢-٨٦.
ينظر: الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر ١٥٣/١، وروايته فيه كرواية الصحيحين، إلاّ أنه قال: "لكم" موضع "بكم".

وكقوله: ﴿ولْنحملْ خطايَاكم﴾(١) ودخول "لا" عليه أقل، نحو:

٤٥٤ -إذاماخرجنامن دِمشْق فلانعد(٢) ... ...

ومثله في القلة دخول اللام على فعل المخاطب، نحو: ﴿لِتَأْخُذوا مصافّكم﴾(٣) لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر، أما إذا بني فعل المتكلم للمفعول كثر دخول "اللام" و"لا" عليه، نحو: «لتنظروا(٤) إلينا ولا نُظْلَم».

و"لم" و"لمّا" وهما حرفا نفي، يجزمان المضارع، ويقلبان معناه إلى الماضي(٥) وتنفرد "لم" بجواز دخول أداة الشرط عليها، نحو: ﴿وإن لم تفعل﴾(٦) و"لمّا" باتصال نفي ما دخلت عليه بالحال،

(١) من الآية ١٢، من سورة العنكبوت.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للوليد بن عقبة، وقيل: للفرزدق، والأول أشهر، وتمامه قوله:

... ... لها أبدا مادام فيها الجراضم

والجراضم: -بضم الجيم- الأكول، الواسع البطن، وعني به معاوية رضي الله عنه، والشاهد منه قوله: "فلا نَعُدْ" حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ"لا" الناهية أو الدعائية، وهذا قليل. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣، وشرح ابن الناظم ص٦٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٠/٤، والمغنى، الشاهد ٤٥٣، والتصريح ٢٤٦/٢، وشرح الأشموني ٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٤٢، وليس في ديوان الفرزدق.

(٣) هذا الحديث لم أعثر عليه فيما اطلعت عليه من كتب السنة بهذا اللفظ، وإنما رواه الإمام أحمد هكذا: «عَلَى مصافّكم كما أنتم» ٢٤٣/٥.

(٤) في ب: "لينظر". (٥) في ب: "المضي".

(٦) من الآية ٦٧، من سورة المائدة.

ولذلك(١) امتنع: «لمّا يكن ثم كان» بخلاف "لم" نحو: ﴿لم يكن شيئا مذكورا﴾(٢) وبلزوم كونه متوقع الثبوت(٣)، نحو: ﴿ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم﴾(٤) ﴿بل لمّا يذوقوا عذاب﴾(٥) ولذلك(٦) يمتنع: «لمّا يجتمع الضّدان» بخلاف "لم" فإنه لا يلزم فيها ذلك، نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾(٧) وبكثرة الاكتفاء بعدها، وهو أن يحذف مجزومها، نحو: «قاربتُ المدينة ولمّا» [أي: ولمّا](٨) أدخلَها، ويقلّ بعد "لم" نحو:

٤٤٥ -احفظ وديعتَك التي استُودِعتها ... يوم الأعازب إنْ وصلتَ وإنْ لم(٩)

(١) في ب: "وكذلك" وهو تحريف. (٢) من الآية الأولى من سورة الإنسان.

(٣) في أ: "متوقعا للثبوت".

(٤) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة.

قال الزمخشري في تفسيرها: «والمعنى أن إتيانَ ذلك متوقعٌ منتظر». ينظر: الكشاف ٣٥٥/١.

(٥) من الآية ٨، من سورة ص.

قال الزمخشري في تفسيرها: «بل لمّا يذوقوا عذاب» بَعْدُ، فإذا ذاقوه زال عنهم ما يهم من الشك والحسد حينئذ. ينظر: الكشاف ٣٦١/٣.

(٦) في ب: "كذلك" وهو تحريف. (٧) الآية ٣، من سورة الإخلاص.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٩) هذا البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة: جده الأعلى، ولكنه اشتهر به. و"يوم الأعازب" لعله من أيام العرب المشهودة. ووجه الاستشهاد بالبيت أن الشاعر حذف مدخول "لم" حين اضطر إلى ذلك، وقد جعل الشارح حذف مجزومها من القليل، والذى عليه النحويون أنه لا يصح حذفه إلاّ للضرورة.

==

واجزم بـ"إنْ"و"مَنْ"و"ما"و"مهما" ... "أيٍّ" "متى" "أيّانَ" "أينَ" "إذْ مَا"

و"حيثُما" "أنّى" وحرفٌ "إذ ما" ... كـ"إنْ" وباقي الأدوات أسما

فعلين يقتضين، شَرْطٌ قُدِّما ... يَتْلُو[1] الجزاءُ وجوابا وُسِما

هذا القسم الثاني، وهو ما يجزم فعلين[2] يقتضيهما، يسمى المقدم منهما

(=) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٥١، والرصف ص٣٥١، والجنى الداني ص٢٨٣، والمغني ص٣١٠.

ينظر البيت في: المراجع المذكورة -عدا الرصف- وفي شرح المرادي ٤/٢٣٤، وأوضح المسالك ٤/٢٠٢، والهمع ٢/٥٦، والدرر ٢/٧٣، والتصريح ٢/٢٤٧، وشرح الأشموني ٤/٥، وديوانه ٢٠١، ومعجم شواهد العربية ٣٧٢.

(١) لم يتعرض الشارح إلى خلافهم في جواز تقدم الجزاء أو الجواب على أداة الشرط والذي عليه البصريون امتناع ذلك، لأن الشرط كالاستفهام في استحقاق الصدارة، وذهب الكوفيون والمبرد إلى جواز ذلك. ينظر: المقتضب ٢/٦٨، والإنصاف ٢/٦٢٧-٦٣٠، وشرح المرادي ٤/٢٤٤، وشرح الأشموني ٤/١١.

(٢) في هذه المسألة تفصيل أشير إليه فأقول: أما فعل الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له، وشذ المازني، فمرة قال: «إنّ فعل الشرط وجزاءه مبنيان»، ومرّة قال:: «فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني»، وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

قال محققو البصريين: «إن الأداة هي الجازمة له -أيضا-».

وقال الأخفش: «جازمه فعلُ الشرط»، واختاره ابن مالك في تسهيله (٢٣٧).

وقيل: إنه مجزوم بأداة الشرط وفعلِه معا.

وقال الكوفيون: إنه مجزوم بالجوار. تنظر المسألة في: الإنصاف، المسألة (٨٤) ٢/٦٠٢، وشرح المرادي ٤/٢٤٤، والتصريح ٢/٢٤٨، وشرح الأشموني ٤/١١

شرطا، والثاني له جزاءً وجوابا، وهي إحدى عشرة أداةً، منها أداتان حرفان وهما "إنْ"[1] بالاتفاق، وهي أم الباب، والجزم بها كثير.

و"إذ ما"[2] -عند الأكثرين- ومن استعمالها قوله:

٤٥٦-وإنك إذْ ما تأتِ ماأنتَ آمِرٌ ... به تُلْفِ مِن إيّاه تأمرُ آتيا[3]

وباقي الأدوات أسماء بلا خلاف إلاّ في "مهما".

---

(١) ينظر: "إنْ" في: الكتاب ٣/٦٣، والمقتضب ٢/٤٦، والأصول ٢/١٥٨، والتبصرة ١/٤٠٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٠، والجنى الداني ص٢٢٨.

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف، وظاهر كلام المبرد في المقتضب أنها حرف، وذهب ابن السراج إلى أنها ظرف وتبعه الفارسي في الإيضاح.

ينظر: الكتاب ٣/٥٦، والمقتضب ٢/٤٦، والأصول ٢/١٥٩، والإيضاح من خلال المقتصد ٢/١١١٢، وشرح الكافية ٢/٢٥٣، والجنى الداني ص٤٧٢، والمغني ص٩٢، والتصريح ٢/٢٤٨.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد رُوي شطرة الثاني في كلتا النسختين هكذا:

... ... به لاتجد من أنت تأمر يفعل

وهي -كما ترى- غير مستقيمة المعنى، ولم أجدها عند غير الشارح، ولذا أعرضت عنها وأثبتّ الرواية المشهورة.

والشاهد من البيت قوله: «إذ ما تأت ... تلف» حيث جزم بـ"إذْ ما" فعلين، الأول منهما فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه.

ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص٦٩٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٩، وشرح الأشموني ٤/٧، ومعجم شواهد العربية ٤٢٥.

ومن الجزم بـ"مَن": ﴿ومن يفعل ذلك يلقَ أثاما﴾[1]، ومنه بـ"ما": ﴿وما تفعلوا من خير يعلمْه الله﴾[2]، ومنه بـ"مهما":

٤٥٧- ومهما يَكُنْ عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإنْ خالها تَخْفَى على الناسِ تعلمِ[3]

والأكثرون على أنها مركّبة، لكن هل هو من "ما" الشرطية و"ما" التي تزاد بعد "إن" ثم أبدلت الألف الأولى هاء، أو من "مَهْ" -بمعنى: اكفُفْ- و"ما" الشرطية، على قولين:[4]

ومنه: بـ"أيٍّ": ﴿أيًّاما تدعوا فله الأسماءُ الحسنَى﴾[5] ومنه بـ"متى":

---

(١) من الآية ٦٨ من سورة الفرقان.
والشاهد منها: ﴿من يفعلْ ... يلقَ﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"مَن" الشرطية.

(٢) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.
والشاهد منها: ﴿ما تفعلوا ...يعلمه﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"ما" الشرطية.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى.
ويروى: "تكن" موضع: "يكن".
وقوله: «وإنْ خالها» رواه الزجاجي: «ولو خالها». ينظر: الجمل ص٢١٥،
والشاهدمنه قوله:«مهما يكن ... تعلم» حيث جزم الفعلين بـ"مهما" الشرطية.
وينظر البيت في: الجمل ص٢١٥، والكشاف ٢/١٠٧، والجنى ص٥٥١، والمغني، الشاهد ٦٠٧، والهمع ٢/٣٥،٥٨، والدرر ٢/٣٥،٧٤، وشرح الأشموني ٤/٧، ومعجم شواهد العربية ٣٦٠.

(٤) قال بالأول الخليل، وقال بالثاني الأخفش والزجاج، وقد جوّز سيبويه الثاني.
ينظر: الكتاب ٣/٥٩-٦٠، والمقتضب ٢/٤٨، والأصول ٢/١٥٩، وشرح الكافية ٢/٢٥٣، وشرح المرادي ٤/٢٤١.

(٥) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

٤٥٨- ... ... ولكن متى يَسْتَرْفِدُ القومُ أَرْفِدِ[1]

ومنه بـ"أيّان"[2]:

٤٥٩- أيّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا[3] وإذا ... ...

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وهو البيت الرابع والأربعون من معلقته المشهورة، وصدره قوله:
ولستُ بحلاّل التّلاع مخافةً ... ...
و"حلاّل" كثير الحلول، و"التّلاعُ" جمع: تَلْعَةٍ -بفتح فسكون ففتح- وهي المسيل أو الأُخْدود الذي يحفره السيل ويسلكه من الأماكن المرتفعة حتى يصب في الأودية. اللسان "تلع" ٩/٣٨٥.
و"أَرْفِد" أي: أعطى، والرِّفْد: بكسر الراء وسكون الفاء -العطاء-. اللسان "رفد" ٤/١٦٢.
يقول: لا أنزل الأماكن المطمئنة تفاديا من الأضياف بل أنزل في الأماكن المشرفة البارزة، ومتى طُلب معونتي وصلتي بَذَلْتُ وصلتُ.
والشاهدمنه قوله:«متى يسترفد ... أرفد»حيث حزم الفعلين بـ"متى" الشرطية.
وينظر البيت في: الكتاب ٣/٧٨، وشرح ابن الناظم ص٦٩٤، والشذور ص٤٠٥، والمغني،الشاهد ١٠٣٠،والخزانة ٩/٦٦،ومعجم شواهد العربية ١١٢.

(٢) "أيّان" ظرف زمان للعموم، وسُليم تكسر همزتها، وتختص -إذا وردت في الاستفهام- بالمستقبل، ونقل عن عيسى بن عمر أنها تختص بمواقع التفخيم.
ينظر: شرح ابن يعيش ٤/١٠٦، وشرح الكافية ٢/١١٦، وشرح المرادي ٤/٢٤١، والهمع ٢/٥٧.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وتمامه:
... ... لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنّا لم تَزَلْ حَذِرا
والشاهد منه: «أيّانَ نؤمنْك تأمَنْ» حيث جزم الفعلين بـ"أيّان" الشرطية.
وينظر البيت في:الشذورص٤٠٦،والتصريح٢/٢٤٨،ومعجم شواهد العربية١٤٣.

ومنه بـ"أَيْنَ":

٤٦٠-أَيْن تَضْرِبْ بِنا العُداةُ تَجِدْنا[1] ... ...

[وأكثرمايستعمل بعدها"ما"نحو:﴿أينماتكونوا يدرِكْكُم الموت﴾[2]].[3]

ومنه بـ"حيثما"[4]:

٤٦١-حيثُما تَسْتَقِمْ يقدِّرْ لك اللـ ـهُ نَجاحاً في غابرِ الأزمان[5]

---

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، وهو لعبدالله بن همام السلولي، وتمامه:

... ... نَصْرِفُ العِيسَ نحوها للتلاقي

ويروى: "تصرف" موضع: "تضرب".

و"العُداة" -بضم العين- جمع عادٍ، كقاضٍ وقضاة، وهو فاعل تضرب، يقول: إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض نصرف العيسَ نحو هولاء العداة للقائهم، والعيسُ: البيضُ من الإبل. اللسان "عيس" ٨/٣٠،.

والشاهد منه قوله: «أين تضربْ ... تجدْ» حيث جزم الفعلين بـ"أين" الشرطية.

وينظر البيت في: الكتاب ٣/٥٨، والمقتضب ٢/٤٨، وشرح ابن يعيش ٤/١٠٥، وشرح الأشموني ٤/٧، ومعجم شواهد العربية ٢٥٣.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) "حيث": ظرف مكان، و"ما" كافة لها عن الإضافة.

ينظر: الكتاب ٣/٥٦، والمقتضب ٢/٤٧، والأصول ٢/١٥٩، وشرح الكافية ٢/٢٥٤، وشرح المرادي ٤/٢٤١، والهمع ٢/٥٧.

(٥) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف.

والشاهد منه قوله: «حيثما تستقمْ يقدرْ» فقد جزم الفعلين بحيث الشرطية.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٢٢٠، والشذور ص٤٠٧، وشرح ابن عقيل ٤/٣٠، وشرح الأشموني ٤/٧، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.

ومنه بـ"أَنَّى".[1]

٤٦٢- خليليَّ أنَّى تأتياني تأتيا أخاً غيرَ ما يرضيكما لا يحاول[2]

وأكثر ما يستعمل ظرف زمان بمعنى: "أين" وقد يستعمل للدلالة على الأحوال كـ"كيف"[3] نحو: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾[4] ولعموم الأزمان بمعنى "متى" ويحتمله البيت المذكور.

وماضيينِ أو مضارعينِ تُلفيهما أوْ متخالفينِ

يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، نحو: ﴿وإنْ عدتم عدنا﴾[5] فيكون الجزم في محلهما، ومضارعين،فيظهر الجزم فيهما، نحو:﴿وإنْ تعودوا نَعُدْ﴾[6]، ومتخالفين بأن يكون الأول ماضياوالثاني مضارعا،فيكون حكم كل منهما ما سبق، نحو: ﴿من كان يريد حرثَ الآخرةِ نَزِدْ له في حَرْثه﴾[7] وعكسه، على

---

(١) "أنّى" عدها سيبويه من الظروف التي يجازَى بها.

ينظر: الكتاب ٣/٥٦، والمقتضب ٢/٤٥، والأصول ٢/١٥٩، وشرح المرادي ٤/٢٤١، والهمع ٢/٥٧.

(٢) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف.

والشاهد منه قوله: «أنّى تأتياني تأتيا» حيث جزم الفعلين بحذف النون من كل منهما لدخول "أنّى".

ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص٦٩٦، والشذور ص٤٠٧، وشرح الأشموني ٤/٧، ومعجم شواهد العربية ٢٨٤.

(٣) ينظر "أنّى" في التعليق السابق (٥).

(٤) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة. (٥) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٩ من سورة الأنفال. (٧) من الآية ٢٠ من سورة الشورى

الصحيح[1]، كقوله ﷺ: (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له [ما تقدم من ذنبه)[2]][3].

وبعد ماضٍ رفْعُك الجزا حسَنْ ... ورفْعُه بعدَ مضارعٍ وَهَنْ

يجوز في المضارع الواقع جوابا للشرط الماضي الرفع[4]، سواء كان ماضي اللفظ، نحو:

٤٦٣- وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغبةٍ ... يقول لا غائبٌ ما لي ولا حَرِمُ[5]

---

(١) هذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، فإن ذلك لا يجوز -عندهم- إلاّ للضرورة، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه، وتابعهما في ذلك ابن الناظم والشارح وغيرهما. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٨، وشرح ابن الناظم ص٦٩٨، وشرح المرادي ٤/٢٤٥، وأوضح المسالك ٤/٢٠٦، والتصريح ٢/٢٤٩، وشرح الأشموني ٤/١١.

(٢) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب التراويح ٢/٢٥٣، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ١/٥٢٤، وسنن النسائي، كتاب الصيام ٤/١٥٥-١٥٧، وسنن الدارمي، كتاب الصوم ١/٤٢٢، وجميع هذه المراجع روته: «ومن قام ليلة القدر ... الخ»، فلا شاهد فيه لما أراده الشارح.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: أ.

(٤) اختلف النحويون في تخريج الرفع هنا، فعند سيبويه أنه على تقدير تقديمه، والجواب محذوف، وعند المبرد أنه على تقدير: "الفاء" وهو الجواب، وقد استحسن هذا ابن يعيش، وضعّف قول سيبويه.
ينظر: الكتاب ٣/٦٦، والمقتضب ٢/٦٩، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩-١٥٩٠، وشرح المرادي ٤/٢٤٧.

(٥) هذا البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان، ==

أو ماضي المعنى لاقترانه بـ"لم" نحو: «إنْ لم يقم أقومُ» أما رفعه إذا كان الشرط مضارعا [غير ماضي المعنى][1] فضعيف[2]، نحو:

٤٦٤- ... إنك إن يصرعْ أخوك تُصْرَعُ[3] ...

(=) وروي: "مسألة" موضع: "مسغبة".
والشاهد منه قوله: «إنْ أتاه ... يقولُ» حيث رفع الفعل "يقول" وهو جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا.
وينظر البيت في: الكتاب ٣/٦٦، والمقتضب ٢/٧٠، والمحتسب ٢/٦٥، والإنصاف ٢/٦٢٥، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩، وشرح ابن الناظم ص٦٩٩، وشرح المرادي ٤/٢٤٦، وأوضح المسالك ٤/٢٠٧، والمغني، الشاهد ٧٨٧، وشرح ابن عقيل ٤/٣٥، والهمع ٢/٦٠، والدرر ٢/٧٦، والتصريح ٢/٢٤٩، والخزانة ٩/٤٨، وشرح الأشموني ٤/١٢، وديوانه ١٥٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصّل سيبويه بين أن يكون قبلَه ما يمكن أن يطلبه نحو: "إنك" في البيت: إنك إنْ يصرعْ ... الخ.
فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء -كقول المبرد- وجوز العكس.
ينظر: الكتاب ٣/٦٩، والمقتضب ٢/٧٢.

(٣) هذا البيت من الرجز المشطور، وقد نسب في الكتاب إلى جرير بن عبدالله البجلي ﵁ كما نُسب إلى عمرو بن خثارم العجلي، وقبله قوله:
... يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ ...
وقوله: "يا أقرع" المنادى هو الأقرع بن حابس -أحد سادات العرب- ==

ولا يختص بالضرورة، بدليل قراءة بعضهم[1]: **﴿أينما تكونوا يدرككُم الموتُ﴾**.[2]

واقرن بـ"فا"-حتما-جوابالوجُعِل شرطا لـ"إنْ"أو غيرها لَمْ يَنْجَعِل

دخول "الفاء" في جواب الشرط جائز، وواجب، وممتنع، فالواجب دخول الفاء عليه مالا يصلح[3] وقوعه شرطا لـ"إنْ" أو غيرها من أدوات الشرط، وليس ذلك[4] بتقسيم وإنما هو تأكيد، فإنّ مالا يصلح وقوعه شرطا

(=) والشاهد من البيت قوله: «إن يُصْرعْ ... تصرعُ» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا مع كون فعل الشرط مضارعا.
ينظر البيت في: الكتاب ٣/٦٧، والمقتضب ٢/٧٢، والمقتصد ٢/١١٠٣، والإنصاف ٢/٦٢٣، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٨، والمقرب ١/١٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٠، وشرح ابن الناظم ص٧٠٠، وشرح المرادي ٤/٢٤٧، والمغني، الشاهد ٩٥٨، وشرح ابن عقيل ٤/٣٦، والهمع ٢/٦١، والدرر ٢/٧٧، والتصريح ٢/٢٤٩، والخزانة ٨/٢٠، وشرح الأشموني ٤/١٣، ومعجم شواهد العربية ٤٩٨.

(١) المراد بقوله: "بعضهم": هو طلحة بن سليمان السمان.
ينظر ترجمته في: طبقات ابن الجزري ١/٣٤١.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء.
والقراءة شاذة وهي برفع الفعل "يدرككُم".
ينظر: مختصر ابن خالويه ص٢٧، والمحتسب ١/١٩٣.

(٣) في ب: "يصح".

(٤) يشير بقوله: "ذلك" إلى قول الناظم: «... أو غيرها ...» -في النظم- أي: أنّ "أو" فيه للتوكيد وليست للتقسيم الذى هو أحد معانيها ومعناه: التفريق.

[لـ"إنْ" لا يصلح وقوعه[1] شرطا][2] لغيرها ثم ذلك قد يكون المانع فيه مثل كونه جملة اسمية، نحو: **﴿وإن يَمْسَسْكَ بخيرٍ فهو على كل شيء قدير﴾**[3] أو طلبية، نحو: **﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾**[4] و**﴿إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبْني﴾**[5] أو فعلا غير متصرف، نحو: **﴿إن تَرَنِ أنا أقلَّ منك مالا وولدا، فعسى ربي أنْ يؤتينِ خيرا﴾**[6] وقد يكون لما يتّصل به، مثل كونه مقرونا بـ"قد" أو حرف تنفيس، أو "لن" أو "ما" نحو: **﴿إنْ يسرقْ فقد سَرَقَ أخ له من قبْل﴾**[7] **﴿وإنْ خفتم عَيْلَةً فسوف يغنيكم الله من فضله﴾**[8] **﴿وما يفعلوا من خير فلن يُكْفَروه﴾**[9] **﴿فإنْ توليتم فما سألتكم من أَجْرٍ﴾**[10] وأما نحو:

٤٦٥-من يفعلِ الحسناتِ االلهُ يَشْكُرُها[11] ... ...

---

(١) في أ: "وقوعها" وهو تحريف. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من:ب.
(٣) من الآية ١٧ من سورة الأنعام. (٤) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.
(٥) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.
(٦) من الآية ٣٩، من سورة الكهف، والشاهد منها: "إن ترنِ... فعسى" حيث جوابُ الشرط فعلٌ جامد.
(٧) من الآية ٧٧، من سورة يوسف. (٨) من الآية ٢٨، من سورة التوبة.
(٩) من الآية ١١٥، من سورة آل عمران.
(١٠) من الآية ٧٢، من سورة يونس.
(١١) هذا صدر بيت من البسيط، تمامه قوله:
... ... والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلان
وقد اختلف في نسبته، فنسبه في الكتاب إلى حسان بن ثابت، ==

وقولـــه:

٤٦٦-ومن لايزلْ ينقادُللغَيِّ والهَوَى   سَيُلْفَى على طولِ السلامةِ نادما[1]

فمن الضرورات.

والممتنع[2] اقترانه بـ"ـالفاء"[3] ما كان مضارعا مجزوما، والجائز دخول

(=) ولم أجده في ديوانه. ونسبه جمع من الرواة إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، كما نسبه بعضهم إلى كعب بن مالك الأنصاري، ونسبه محققا المقرب إلى الأحوص، وذكرا أنه في ديوانه ص١٨٤، ولم أجده فيه.

والشاهد منه قوله: "الله يشكرها" حيث حذف الفاء ضرورة، والمبرد يمنع ذلك، ونقل عنه أنه يروى البيت "فالرحمنُ يشكرها".

ينظر البيت في: الكتاب ٣/٦٥، والمقتضب ٢/٧٢، والخصائص ٢/٢٨١، وسر الصناعة ١/٢٦٤، والمحتسب ١/١٩٣، وشرح ابن يعيش ٩/٢، ٣، والمقرب ١/٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٧، وشرح ابن الناظم ص٧٠١، واللسان "بخل" ١٣/٤٩، وشرح المرادي ٤/٢٥١، والمغني، الشاهد ٨٦، والهمع ٢/٦٠، والتصريح ٢/٢٥٠، والخزانة ٩/٤٩، وشرح الأشموني ٤/١٤، ومعجم شواهد العربية ٤٠٢.

(1) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، ويروى "الصِّبا" موضع "الهوى"، والشاهد منه قوله: "سَيُلْفَى" حيث جاء جواب الشرط المقترن بالسين غير مقترن بالفاء. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٨، وشرح ابن الناظم ص٧٠٢، وأوضح المسالك ٤/٢١١، والتصريح ٢/٢٥٠، وشرح الأشموني ٤/١٤، ومعجم شواهد العربية ٣٣٣.

(2) في ب: "ومن الممتنع".

(3) في أ: "بالفعل" وهو تحريف، أو سهو.

"الفاء" عليه الماضي المجرد[1]، والمضارع غير المجزوم، والأكثر تجردهما منها، ومن اقترانهما بها[2]: ﴿ومن جاء بالسيئةِ فَكُبَّتْ وجوهُهُم في النار﴾[3] ﴿ومن يعمل من الصالحاتِ وهُو مؤمنٌ فلا يخاف﴾.[4]

وتخلف الفاءَ "إذا" المفاجأة   كـإن تَجُدْ إذاً لنا مكافأة

تقع "إذا" الفجائية عوضا عن فاءِ الجزاء الواجب اقترانه بها، ويختص ذلك بالمثال الذى ذكره المصنف ونحوه، مما أداة الشرط فيه "إن" والجواب جملة اسمية غير طلبية، ومثله: ﴿وإن تصبهم سيئةٌ بما قدمتْ أيديهم إذا هم يقنطون﴾.[5]

والفعل من بعد الجزا إنْ يَقْتَرِن   بـ"ـالفا" أوِ "الواو" بتثليثٍ قَمِنْ

إذا عطف على جواب الشرط مضارع بـ"ـالفاءِ" أو "الواو" فلك فيه ثلاثة أوجه: جزمُه بـالعطف، ورفعُه بالاستئناف، ونصبه بـ"ـأنْ" مضمرة، وبالجزم والرفع قرئ -في المتواتر- ﴿فيغفر لمن يشاء﴾[6] وقرئ -شاذا-

(1) أي: والمستقبل معنى، والمقصود به وعدٌ أو وعيد. أفاده المرادي. ينظر: شرح المرادي ٤/٢٥١.

(2) في ب: "ومن اقترانها بهما".

(3) من الآية ٩٠، من سورة النمل.

(4) من الآية ١١٢، من سورة طه.

(5) من الآية ٣٦، من سورة الروم.

(6) من الآية ٢٨٤، من سورة البقرة.

وقرئ قوله تعالى: ﴿فيغفر... ويعذب﴾ بالرفع وهي قراءة عاصم، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون بالجزم فيهما. ينظر: النشر ٢/٢٣٧، والحجة ص١٥٢، والبدور ص٥٦، والوافي ص٢٢٩.

وأما نصبهما فقد قرئ به في الشواذ -كما ذكر الشارح- ورُوِيَتْ هذه القراءة عن ابن عباس والأعرج. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٠.

بالنصب، وبالأوجه الثلاثة روي:

٤٦٧-ونأخذْ بعده بذِنابِ عيش[1] ... ...

بعـــد:

٤٦٨-فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ربيـعُ النـاسِ والبلـدُ الحـرامُ[2]

ولا فرق بين أن يظهر الجزم [في الجزاء][3] -كما مثل- أو لايظهر، فإنه قد قُرئ بالأوجه الثلاثة: ﴿من يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويذرهم﴾.[4]

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر، للنابغة الذبياني، وتمامه قوله:

... ... أَجَـبِّ الظَّهْـرِ ليس لـه سَنَـام

وقوله: "ذِناب عيش".

ذِناب كل شيء -بكسر الذال- عَقِبُه وآخِرُه.

و"أجبِّ الظَّهْر": أي مقطوع السنام.

والشاهد منه قوله: "ونأخذ" فقد رُوي الأوجه الثلاثة، الجزم علـى أنـه معطوف على "يهلِكْ"، والرفع على الاسيئناف، والنصب على إضمــار"أن". ينظر البيت في: الكتاب ١٩٦/١، والمقتضب ١٧٩/٢، والإنصاف ١٣٤/١، وشرح ابن يعيش ٨٣/٦-٨٥، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٤/٣، وشرح ابن الناظم ٧٠٣، وشرح ابن عقيل ٣٩/٤، والخزانة ٣٦٣/٩، وشـرح الأشموني ١٧/٤، وديوانه ٧٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

(٢) ينظر تخريج البيت السابق. (٣) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف، وقد قرأ أبو عمرو وعاصم: "ويذرهم" بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي: "ويذرهم" بالياء والجزم على العطف.

ينظر: النشر ٢٧٣/٢، والحجة ص٣٠٣-٣٠٤، والبدور ص١٢٤.

وأما قراءة الآية بالنصب فعلى إضمار "أن" وجوبا بعد الـواو، ولم يذكـر هـذه القراءة ابن جني ولا ابن خالويه ولا أبو حيان، وقال الأزهـري -في الصحيـح-: «ولم أقف على من قرأ به» -يعني النصب- في هذه الآية.

وجـزمٌ ونصـبٌ لفعـلٍ إثْـرَ "فـا" أو "واوٍ" انْ بالجملتـين اكتُنِفـا

إذا كان العطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء، فالمعطوف مكتَنَفٌ بالجملتين، ففيه وجهان: الجزم وهو الأشهر، نحو: ﴿**إنه من يتقِ ويصبرْ فإنَّ اللهَ لا يضيع أجرَ المحسنين**﴾[1] والنصب، كقوله:

٤٦٩-ومن يقترِبْ مِنا ويَخْضَعَ نؤوه[2] ... ...

أما لو كان العطف بـ"ثُمَّ" لم يجز[3] النصب في الموضعين، لأن إضمار "أنْ" بعدها غير[4] معروف، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية، ويجوز مع الرفع الأُولى.

---

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿ويصبر﴾ حيث وقع بين جملة الشرط وبين الجواب فانجزم عطفا على جملة الشرط.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وتمامه قوله:

... ... ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ ولا هَضْمـا

والشاهد منه قوله: "ويَخْضَعَ" حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، وشـرح ابـن النـاظم ص٧٠٤، وأوضح المسالك ٢١٤/٤، والمغني، الشـاهد ٩٧٢، والشـذور ص٤٢٢، وشرح ابن عقيل ٤١/٤، والتصريح ٢٥١/٢، وشرح الأشموني ١٧/٤، ومعجم شـواهد العربية ٣٢٨ .

(٣) خالف في هذا الكوفيون فجوزوا النصب مع العطف بـ"ثُمَّ" -أيضا-.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، والمغني ص١٢٦، والتصريح ٢٥١/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٨٩/٣ .

والشرطُ يغنى عن جوابٍ قد عُلِم والعكسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِم

يجوز حذف ماعُلم من جملتي الجواب والشرط، وهو في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشرط، نحو: ﴿**فإن استطعتَ أن تَبْتَغِيَ نَفَقاً في الأرض أو سُلَّما في السماء فتأتيَهم بآية**﴾[1] التقدير: "فافْعَلْ" ويجب مع تقدم ماهو الجواب في المعنى، نحو: ﴿**وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين**﴾[2] ومع تقدم القسم، كما يأتي، ولا يحذف فعل الشرط إلاّ مع أداة "إنْ" مقرونة بـ"لا" نحو:

٤٧٠- فطلّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[3]

تقديره: "وإن لاتطلقْها" وأما نحو: ﴿**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك**﴾[4] و"إنْ خيراً فخير" فلم تحذف فيه جملة[5] الشرط كلها، وإنما

(١) من الآية ٣٥، من سورة الأنعام. (٢) من الآية ١٣٩، من سورةآل عمران.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري.

والشاهد منه قوله: "وإلاّ يعلُ" حيث فعل الشرط، لكون الأداة "إن" وهي مقرونة بـ"لا".

وينظر البيت في: الإنصاف ٧٢/١، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣، وشرح ابن الناظم ص٧٠٥، وشرح المرادي ١٥٦/٤، وأوضح المسالك ٢١٥/٤، والمغني، الشاهد ١١٠٩، والشذور ص٤١٤، وشرح ابن عقيل ٤٢/٤، والهمع ٦٢/٢، والدرر ٧٨/٢، والتصريح ٢٥٢/٢، وشرح الأشموني ١٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠ .

(٤) من الآية ٦، من سورة التوبة.

(٥) جملة الشرط في الآية: ﴿استجارك أحد﴾ حذف منها الفعل وبقي الفاعل وهو "أحد" وجملة الشرط في: "إن خيرا فخير" هي: "إن كان خيرا" حذف منها "كان واسمها" وبقي خبرها وهو: "خيرا".

حذف بعضها، وقد يحذفان للعلم بهما نحو:

٤٧١- ... قالت بنات العمِّ ياسَلْمَى وإنْ[1] ...

٤٧٢- ... كان فَقيراً مُعْدماً قالتْ وإنْ ...

التقدير: وإن كان كذلك تزوجته.

واحذف لدى اجتماع شرطٍ وقَسَم جواب ماأخرت فهْو مُلْتَزَم

وإن تواليا وقبلُ ذو خبر فالشرطَ رجِّحْ مطلقا بلا حَذَر

وربما رُجِّح بعدَ قَسَم شرطٌ بلا ذِي خبرٍ مُقَدَّم

إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم حذفت جواب المتأخر[2] منهما، واستغنيت عنه بجواب السابق، سواء كان السابق الشرط، نحو: «إن يقم والله زيد أكرمْه»، أو القسم، نحو: «والله إن يقم زيدٌ لأقومنَّ معه» وسواء كان القسم مصرحا[3] به -كما مثل- أو مدلولا عليه باللام الموطئة، نحو: ﴿**لئن أُخرجوا لا يخرجون معهم**﴾[4] أو بالواو مع حذف اللام، نحو:

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن العجاج.

والشاهد منهما هو: "وإنْ" حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا.

وينظر في: المقرب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وشرح ابن الناظم ص٧٠٧، وشرح المرادي ٢٥٩/٤، وأوضح المسالك ١٨/١، والهمع ٦٢/٢، والتصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٤/٩، وشرح الأشموني ١٨/٤، وملحقات ديوانه ص١٨٦، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤ .

ويروى قوله: "وإنْ" -في آخر الشطرين- "وإنْنْ" بزيادة نون ساكنة، وهو مايسميه النحويون تنوين الترنم أو قطع الترنم.

(٢) في أ: "ماتأخر" موضع : "المتأخر". (٣) في أ: "صريحا".

(٤) من الآية ١٢ من سورة الحشر.

﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّنّ الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾[1] فإن تقدمهما مايطلب خبرا من مبتدأ باق على ابتدائيته أو منسوخ الابتداء بأحد النواسخ، رُجّح الشرط على القسم فيؤتى بالجواب له تقدّم أو تأخّر، نحو: «زيد وا لله إنْ تكرْمه يكرمْك» و«إنّ زيدا وا لله إنْ تسألْه يعطِك» وهذا الترجيح واجب[2] عند المصنف وليس واجباً عند ابن عصفور[3]، وأجاز الفراء[4] الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن القسم مطلقا وإن لم يتقدمها ذو خبر، والمصنف جعله قليلا، ولذلك قال: «وربما... البيت» وغيرهما يخصه بالضرورة، كقوله:

٤٧٣- لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنا عن دماءِ القومِ نَنْتَفِل[5]

(١) من الآية ٧٣، من سورة المائدة.

(٢) أي بدلالة كلام الناظم في شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، والتسهيل ٢٣٩ .

(٣) ينظر شرح الجمل له ٥٢٩/١-٥٣٠ .

(٤) ينظر معاني القرآن له ٦٦/١-٦٩.

(٥) هذا البيت من البسيط، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وقوله: "مُنيتَ" من مُني له: أي: قُدِّر. اللسان "مني" ١٦٢/٢٠ .
و"مَنَى يَمْنِي": كـ"رمى يرمي"، و"عن غِبِّ معركةٍ" أي: بعد معركة، و"ننتفل" أي: نتنصل ونتبرأ. اللسان "نفل" ١٩٦/١٤ .
وروي:"ننتقل" موضع: "ننتفل"، ووجه الاستشهاد بالبيت هو: أنه قد اجتمع فيه الشرط والقسم، فالشرط: "إنْ" في قوله: "لئن" والقسم دلّ عليه اللام، وكلاهما يستدعي جوابا، فجعل الجواب للشرط وهو قوله: "لا تُلفِنا" مع تقدم القسم.
وحُذفَ جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه جعله جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما. ==

فصـــل «لـــو»[1]

وهي من جملة[2] أدوات الشرط في المعنى لا في العمل، وتختص بأحكام فلهذا أُفرِدَتْ بفضل، ولها معنيان غير الشرط.

أحدهما: أن تكون مصدرية بمنزلة "أنْ" فتخلص المضارع للاستقبال، ويبقى بعدها الماضي على مضيه، إلاّ أنها تفارق "أنْ" في أنها لاتقع -غالبا- إلاّ بعد فعل دالٍّ على تَمَنٍّ، نحو: ﴿يودّ أحدهم لو يُعَمَّر ألفَ سنةٍ﴾[3] وقد تقع دونه، نحو:

٤٧٤- ماكان ضرَّكَ لو مَنَنْتَ وربّما منَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحنَق[4]

الثاني: أن يراد بها التقليل، نحو: (التمس ولو خاتما من حديد).[5]

(=) وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، وشرح ابن الناظم ص٧٠٧، وشرح المرادي ٢٦٢/٤، وشرح ابن عقيل ٤٥/٤، والخزانة ٣٢٧/١١، وشرح الأشموني: ٢٠/٤، وديوانه ٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠ .

(١) تنظر "لو" وأوجهها في: الرصف ص٣٥٩، والجنى الداني ص٢٨٧، والمغني ص٢٨٣، والتصريح ٢٥٤/٢ .

(٢) سقط "جملة" من: أ. (٣) من الآية ٩٦، من سورة البقرة.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية، والبيت ضمن قصيدة لها وقد أنشدتها بين يدى النبي -ﷺ- في مقتل أبيها، وكان النبي -ﷺ- قد أهدر دمه.
وينظر البيت في: المغني: الشاهد ٤٧٠، والتصريح ٢٥٤/١، وشرح الأشموني ٢٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٨ .

(٥) ينظر في صحيح البخاري، كتاب النكاح ١٣٥/٦، وسنن النسائي، كتاب النكاح ١٢٣/٦، ومسند أحمد ٣٣٦/٥، وسنن الترمذي، كتاب النكاح ٤٢٢/٣، وروايته فيه: «فالتمس لو خاتما... الخ».

ولا يليها حينئذ إلاّ الاسم -كما مثلّ- أو مـا في تأويله، نحو: (ولـو أنْ تُفْرِغَ من دلوك في إناءِ المستسقى).(١)

"لو" حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ ويَقِلّ ... إيـلاؤه مسـتقبلا لكـن قُبِـل
وهي في الاختصاصِ بالفِعْلِ كـ"إنْ" ... لَكنَّ "لـو" "أنَّ" بهـا قـد تقْـترن
وإن مضـارعٌ تلاهـا صُـرِفا ... إلى المضيِّ نحـو: "لـو يَفِي كَفَى"

أكثر ماتستعمل "لو" الشرطية عكس "إنْ" في كون مابعدها مـرادا بـه المضي إمّا بلفظه -وهـو الأكثـر- نحـو: ﴿لو خرجوا فيكم مازادوكم إلاّ خَبَالا﴾(٢) ﴿لو أطاعونا مـاقُتِلوا﴾(٣) وإمّا بقرينة تصرفه إليه، نحو: (لـو لم يَخَفِ الله لم يعصه)(٤) فإن وقع بعدها مضارع صرف معناه إلى المضي، كما أشار إليه المصنف(٥) بالبيت الثالث، نحـو: ﴿لو يُطيعكم في كثيرٍ من الأمر لَعَنِتُّم﴾(٦) واستعمالها مرادفة لـ"إنْ" في كونها شرطا في المستقبل قليل، وحينئذ فتخلّص المضارع للاستقبال، نحو:

(١) ينظر في مسند أحمد ٣/٤٨٣، وروايته فيه: «ولو أن تنزع...الخ»، وأول الحديث: «لاتحقرنَّ من المعروف شيئا ولو أن تعطي صلة الحبل، ولو أن تعطي شسع النعل، ولو أن تنزع من دلوك... الخ».

(٢) من الآية ٤٧، من سورة التوبة.

(٣) من الآية ١٦٨، من سورة آل عمران.

(٤) هذا الأثر مروي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.
ينظر في: النهاية لابن الأثير ٢/٨٨، وينظر في: شرح الكافية ٢/٣٩٠، والجنى الداني ص٢٨٧، والمغني ١/٢٨٥، والتصريح ٢/٢٥٧.

(٥) سقط "المصنف" من: ب. (٦) من الآية ٨، من سورة الحجرات.

٤٧٥- ولو تلقي أصداؤنا بعد موتنا(١) ... ...

وإن وقع بعدها الماضي انقلب مستقبلا، نحو: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خَلْفهم ذريةً ضِعافا خافوا عليهم﴾(٢) وهي في أحوالها كلها مختصة بالفعل، مثل "إن" الشرطية، إلاّ أنها تقترن بها "أنّ" المفتوحة، نحو: ﴿ولو أنّهم إذْ ظلموا أنفسهم جاؤوك﴾(٣) ﴿ولو أنّهم صبروا﴾(٤) فعند سيبويه والأكثرين أنّ "أنّ" في محل رفعٍ بالابتداء(٥)، ثم هل خبره محذوف تقديره: موجود، أو: كائن، أو لا خبر له، استغناءً عنه بجواب:

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب لقيس بن الملوح -مجنون ليلى- وقيل: هو لأبي صخر الهذلي، وتمامه مع بيت بعده يتمم معناه:
... ... من دون رمسيْنا من الأرض سَبْسَبُ
لظلَّ صَدَى صوتي وإن كنت رِمَّةً ... لصوتِ صَدَى ليلى يَهَشُّ ويطرب
و"الأصداء": جمع صَدَى، وهو: رجع الصوت. اللسان "صدى" ١٩/١٨٧.
و"الرَّمْس" -بفتح الراء وسكون الميم- هو القبر. اللسان "رمس" ٧/٤٠٦ .
و"السبسب":هو الصحراء المستوية البعيدة الأطراف، اللسان "سبسب" ١/٤٤٣
والشاهد منه قوله: "لو تلتقي" حيث جاءت "لو" شرطية.
وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/٢٢٤، والتصريح ٢/٢٥٥، وشرح الأشموني ٤/٢٦، وديوانه ٤٦، ومعجم شواهد العربية ٣٦ .

(٢) من الآية ٩، من سورة النساء. (٣) من الآية ٦٤، من سورة النساء.

(٤) من الآية ٥، من سورة الحجرات.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١٢١، وشرح الجمل ٢/٤٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٥، وشرح ابن الناظم ص٧١١، والجنى الداني ص٢٩١-٢٩٢، وأوضح المسالك ٤/٢٣٠، والتصريح ٢/٢٥٩.

"لو أنّهم" ؟ فيه قولان.

وعند الكوفيين والمبرد[1] أنها فاعل لفعل محذوف تقديره: لو ثبت أنهم، فلم تخرج عن قاعدة اختصاصها بالفعل، كما اتفقوا عليها فيما إذا وليها اسم صريح نحو:

٤٧٦- أخلاّيَ لوغيرُ الحِمامِ أصابكم[2] ... ...

---

(١) وقد قال بذلك -أيضا- الزجاج والزمخشري. وينظر: المقتضب ٣/٧٧، والكشاف ٣/٥٥٩، وشرح الجمل ٢/٤٤٠-٤٤١، والجنى الداني ص٢٩١-٢٩٢، وأوضح المسالك ٤/٢٣٠، والتصريح ٢/٢٥٩ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبي الغطمّش الضبي، وتمامه قوله:

... ... عَتَبْتُ ولكنْ ما على الموتِ مَعْتَب

"الحِمام" الموت، وقد جاء تفسيره في الشطر الثاني من البيت.

و"المَعْتَب": العتاب، وأراد به هنا اللوم والجزع، يقول: "لو أصبتم في حرب لأدركنا بثأركم وانتصرنا لكم ولكن الموت لاينتصر منه.

وقد روى ابن منظور شطره الثاني هكذا:

... ... عتبت ولكن ليس للدهر مَعْتَب

وقال: وقصر "أخلاّي" ضرورة ليثبت ياء الإضافة، والرواية الصحيحة: "أخلاّءَ" بالمدّ وحذف ياء الإضافة. ينظر: اللسان "عتب" ٢/٦٦ .

والشاهد منه قوله: "لو غير" فإن "غير" فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده وهو: "أصابكم" والتقدير: لو أصابكم غير الحِمام.

وينظر البيت في: والجنى الداني ص٢٩٠، وأوضح المسالك ٤/٢٢٩، والتصريح ٢/٢٥٩، وشرح الأشموني ٤/٢٧، ومعجم شواهد العربية ٣٥ .

٤٧٧- لو بغير الماءِ حَلْقِي شَرِق[1] ... ...

وقوله -ﷺ-: (التمس ولو خاتماً من حديد) إذ الأول معمول لفعل[2] مفسر بلفظ[3] مابعده، تقديره: "لو أصابكم".

والثاني معمول لفعل مفسّر بمعنى مابعده تقديره: "لو شَرِق".

والثالث معمول لفعل مدلول عليه بالمعنى، تقديره: «ولو كان الملتمس خاتما» هذا حكم ماتدخل عليه من حيث اللفظ، وأما من جهة المعنى فإنها تقتضي امتناع[4] شرطها دائما وامتناع الجواب معه إن لم يكن له سبب آخر

---

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله: عدي بن زيد العبادي التميمي، وتمامه:

... ... كنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعتصاري

و"الشَّرَق": الغصّة،ويكون بالماء والريق كالغصص بالطعام. اللسان"شرق" ١٢/٤٣.

و"الغَصَّان": من أصابه الغصص.

و"الاعتصار": أن يغَصَّ الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، أي يشربه قليلا قليلا لينحدر الطعام. اللسان "عصر" ٦/٢٥٦.

ينظر البيت في: الكتاب ٣/١٢١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٦، وشرح ابن الناظم ص٧١١، واللسان "عصر" ٦/٢٥٦، و"شرق" ١٢/٤٥، وشرح المرادي ٤/٢٧٧، والجنى ص٢٩٢، والمغني، الشاهد٤٧٧، والهمع٢/٦٦، والدرر٢/٨١، والتصريح ٢/٢٥٩، وشرح الأشموني ٤/٢٨، ومعجم شواهد العربية ١٩٠ .

(٢) في أ: "الفعل". (٣) في ب: "بمعنى" موضع: "بلفظ".

(٤) اختلف النحاة في إفادتها الامتناع، وكيفية إفادتها إياه، فقد نفى الشلوبين إفادة "لو" الامتناع، وغيره أثبت ذلك على خلاف في كيفية الإفادة، وليس هذا موضع بسطه ولكن ينظر: رصف المباني ص٣٥٨، والجنى الداني ص٢٨٩، والمغني ص٢٨٣، والتصريح ٢/٢٥٧ .

غيره، كالأمثلة المتقدمة، وكقوله: ﴿**ولو شئنا لرفعناه بها**﴾[1] ﴿**ولو شاء ربك لآمن مَنْ في الأرض**﴾[2] فإن كان له سبب آخر لم يلزم[3] امتناعه، نحو: «لو لم تكن الشمس طالعة كان الضوءُ موجودا»، ومثله قول عمر:[4] «نِعْمَ العبدُ صهيب[5]، لو لم يخف الله لم يعصه» إذ ترك العصيان له عدة أسباب، منها: المحبة، ومنها: الإجلال، ومنها: الخوف، فلا يلزم من انتفاء الخوف انتفاؤه، كما أن الضوءَ له عدّة أسباب فلا يلزم من عدم الشمس انتفاؤه.

أمّا ولو لا ولوما

هذه الحروف الثلاثة تقتضي ملازمة بين جملتين، كأدوات الشرط، فلذلك عقبت بها، إلاّ أن "أمّا" أدْخَلُ في معنى الشرط من أختيها.

"أمّا"كـ"مهما يك من شيءٍ" وفا — لِتِلْوِ تِلْوِها وجوباً أُلِفا
وحذف ذى الفا قلَّ في نثرٍ إذا — لم يكُ قولٌ معها قد نُبِذا

أما المفتوحة حرف شرط تقتضي التفصيل -غالبا- بأن يعطف عليها

(١) من الآية ١٧٦، من سورة الأعراف.
(٢) من الآية ٩٩، من سورة يونس. (٣) في ب: "لم يلتزم".
(٤) في ب: "ابن غنم" موضع: "عمر" وهو تحريف.
(٥) هو: صهيب بن سنان بن مالك، وقيل: خالد بن عمرو بن عقيل، ويقال: طفيل ابن عامر بن جندلة الرومي، نسب إلى الروم لأنهم سَبَوْه صغيرا، وقدم مكة ومنّ الله عليه بالإسلام وكان من السابقين الأولين، وتوفي سنة ٣٨، وقيل: ٣٩هـ.
تنظر: الإصابة ٣/٢٥٤، والعبر ١/٣٢، وانظر: التعليق رقم (٤) من ص٨١٢.

مثلها، نحو: ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر**﴾[1] ونحوه[2] كثير، وقد تكون لمجرد التوكيد الخالي عن التفصيل، كقولك: «أما زيد فمنطلق» قال الزمخشري: "أما" حرف يعطي الكلام فَضْلَ توكيد، تقول: "زيد ذاهب" فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب. قلت: «أما زيد فذاهب»[3] وفي الحالين هي مؤولة بأداة شرط وجملته، كما ذكر المصنف، فإذا قلت: «أما زيد فمنطلق» فتأويله: [«مهما يكن من شيء فزيد منطلق» وتلزم هذه الفاء لتلو تلوها، سواء كان][4] مبتدأ مخبرا[5] عنه بتلوه، نحو: ﴿**وأما الذين ابيضّت وجوهُهم ففي رحمة الله**﴾[6] أو مفعولا وتلوه هو العامل فيه، نحو: ﴿**فأما اليتيمَ فلا تقهرْ**﴾[7] وتحذف هذه الفاء كثيرا إذا كان معها قول قد نبذ، أي: طرح، واستغني عنه بالمقول نحو: ﴿**فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم؟**﴾[8] لأن تقديره فيقال لهم: "أكفرتم؟" أما دون ذلك فلا تحذف إلاّ في الضرورة، كقوله:

٤٧٨- فأما القتالُ لا قتالَ لديكم[9] ... ...

(١) الآيتان ٩، ١٠، من سورة الضحى. (٢) في ب: "ومثله" موضع: "ونحوه".
(٣) ينظر نحوه في المفصل من خلال شرح ابن يعيش ١١/٩ .
(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.
(٥) في ب: "مخرجا" موضع: "مخبرا" وهو تحريف.
(٦) من الآية ١٠٧، من سورة آل عمران. (٧) الآية ٩، من سورة الضحى.
(٨) من الآية ١٠٦، من سورة آل عمران.
(٩) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، وهو من كلمة له في هجاء بني أسد بن أبي العيص، وتمامه مع بيت قبله: ==

وحذفها في النثر شاذ، ومنه في الحديث: (أما بعد: ما بالُ رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله).[١]

(=) فضحتم قريشا بالفرارِ وأنتمُ ... قُمُدُّونَ سودانٌ عِظامُ المناكب

... ... ولكنّ سيرا في عِراضِ المواكب

"قمدّون": جمع: "قُمُدّ" وهو الطويل، وقيل الطويل العنق.

و"سودان": جمع: "أسود"، وقيل: جمع سود، مأخوذ من السيادة.

و"عراض": جمع: "عُرض" -بالضم- وهو الناحية.

و"المواكب" جمع: "موكب"، وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة.

ويروى: "المراكب" -بالراء-.

والمعنى: يقول: لقد فضحتم القبيلة التي تنسبون إليها بفراركم حين حمي الوطيس مع ماأوتيم من صور ظاهرها ينم عن الشجاعة وحقيقتها تخالف ذلك.

والشاهد منه قوله: "لا قتالَ لديكم" حيث حذف الفاء من جواب "أمّا" مع كون الكلام لايتضمن قولا محذوفا، وذلك ضرورة.

ينظر البيت في: المقتضب ٧١/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣، وشرح ابن الناظم ص٧١٥، وشرح المرادي ٢٨٦/٤، والجنى الداني ص٤٨٣، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والمغني، الشاهد ٨٥، وشرح ابن عقيل ٥٣/٤، والهمع ٧٦/٢، والدرر ٨٤/٢، والتصريح ٢٦٢/٢، والخزانة ٤٥٢/١، وشرح الأشموني ٣١/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٦ .

(١) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب المكاتب ١٢٦/٣-١٢٧، وصحيح مسلم، كتاب العتق ص١١٤١، وسنن النسائي، كتاب البيوع ٣٠٦/٧-٣٠٧، وسنن الترمذي، كتاب الوصايا ٤٣٦/٤، والموطأ، كتاب العتق ٧٨٠/١، ومسند أحمد ٨٢/٦، ٢١٣.

"لولا" و"لوما" يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجودٍ عَقَدا

إذا أريد بـ"لولا" و"لوما" الملازمة فهما حرفا امتناع لوجود، لأنهما يقتضيان امتناع جوابهما لوجود تاليهما، نحو: ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾[١] وتقول: «لوما زيد لأكرمتك» ويلزمان -حينئذ- المبتدأ، كما مثل، وخبره لازم الحذف -غالبا- كما سبق في باب الابتداء[٢]، وجوابهما -حينئذ- إما ماضي اللفظ، وإما ماضي المعنى، نحو: «لولا زيد لم آتك» ثم الماضي اللفظ إن كان مثبتا فالأكثر اقترانه باللام، نحو: ﴿**ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان**﴾[٣] والمنفي بـ"ما" عكسه، نحو: ﴿**ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته مازَكَى منكم من أحدٍ أبدا**﴾[٤] وقد يحذف للعلم به، نحو: ﴿**ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم**﴾.[٥]

وبهما التحضيض مِزْ و"هلاّ" ... "ألاّ" "ألا" وأولينْها الفعلا

وقد يليها اسم بفعلٍ مضمرِ ... عُلِّقَ أو بظاهرٍ مُؤخَّرِ

من معاني "لولا" و"لوما"[٦] التحضيض، ومعناه: الحثّ على الفعل، ومن الحروف الدالة على التحضيض "هلاّ" و"ألا" -مشددة ومخففة- وتختص أدوات التحضيض بالأفعال، ولا يليها إلاّ الماضي، نحو:

---

(١) من الآية ٣١، من سورة سبأ.

(٢) ينظر مواضع حذف الخبر.

(٣) من الآية ٨٣، من سورة النساء.

(٤) من الآية ٢١، من سورة النور.

(٥) من الآية ١٠، من سورة النور.

(٦) "لولا" و"لوما" كلمتان مركبتان من: "لو" و"لا" و"ما"، ويدلان على الامتناع لوجود، ويدلان -أيضا- على التحضيض.

تنظران في الكتاب ٢٢٢/٤، والجنى ص٥٤١-٥٤٩، والمغني ص٣٠٢-٣٠٦ .

﴿فلولا نَفَرَ من كلِّ فرقةٍ منهم طائفةٌ﴾(1) أو(2) المضارع، نحو: ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾(3) وقد يفصل بينها وبين الفعل بجملة اعتراضية نحو: ﴿فلولا –إن كنتم غير مدينين– تَرْجِعُونها﴾(4) وقد يليها اسم متعلق بفعل مضمر(5) قبله، نحو:

٤٧٩– أتيتَ بعبد اللهِ في القَيدِ مُوثقا ... فهلاَّ سعيداً ذا الخيانةِ والغدْرِ(6)

تقديره: فهلا أسرت سعيداً، أو بفعل مؤخر عنه، نحو: ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم﴾(7) لأنّ "إذ" ظرف لـ"قلتم" فإن وقع بعدها الجملة الاسمية، نحو:

٤٨٠– ... ... فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها(8)

قدّر بعدها "كان" رافعة لضمير الشأن، والجملة خبرها.

---

(1) من الآية ١٢٢، من سورة التوبة. (2) في ب: "والمضارع".

(3) من الآية ٧، من سورة الحِجْر. (4) من الآية ٨٣، من سورة الواقعة.

(5) سقط "مضمر" من: ب.

(6) هذا البيت من الكامل، وقائله غير معروف.

و"القدّ" سير من جلد يقدُّ غير مدبوغ.

ينظر البيت في: الأمالي الشجرية ١/٣٥٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٣، وشرح ابن الناظم ص٧١٨، وشرح الأشموني ٤/٣٦ .

(7) من الآية ١٦، من سورة النور.

(8) هذا عجز بيت من الطويل، وقد نسب إلى شعراء عدّة، فنسب إلى: قيس بن الملوح، وإلى الصمة بن عبيد الله القشيري، وإلى ابن الدمينة، وإلى إبراهيم الصولي، وقبله قوله:

ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ ... إليَّ ... ...

والشاهد منه قوله: "فعلاً نفسُ ليلى" فإن "نفس" مبتدأ، وخبره "شفيعُها" ==

الإخبار بالذى و الألف و اللام

هذا الباب وضعه النحاة للتدريب في الأحكام النحوية، واختيار المبتدئ في كيفية تركيب الكلام، كما وضع أهل التصريف مسائل للتمرين(1) في الأحكام التصريفية، وإن لم تنطق العرب بمثلها، ويصار إلى هذا الإخبار إما لقصد الاختصاص، وإما لتقوية الحكم، وإما لتشويق السامع، وإما لإجابة الممتحن.

ما قيلَ أَخْبِرْ عنه بالذى خَبَرْ ... عن الذى مبتدأً قبلُ استقر

وما سواهما فوسِّطْه صِلَهْ ... عائدُها خَلَفُ مُعْطِي التكمله

نحوُ «الذى ضربتُه زيدٌ» فذا ... "ضربتُ زيداً" كانَ، فاذرِ المَأْخَذا

هذا بيان صفة الإخبار، فما قيل لك: أخبر عنه بـ"الذى" جعلته خبرا مؤخرا(2) عن الموصول الذى استقر "في أول الكلام"(3)، وما سوى المخبر به والمخبر(4) عنه يتوسط صلة بينهما، تكون مشتملة على ضمير عائد على

(=) والجملة في محل نصب خبر لكان الشأنية.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٤، وشرح ابن الناظم ص٧١٢، وشرح المرادي ٤/٢٩٠، والهمع ٢/٦٧، والدرر ٢/٨٣، والتصريح ٢/٢٦٣، والخزانة ٣/٦١، وشرح الأشموني ٤/٣٦ .

(1) في ب: "التمرين". (2) سقط "مؤخرا" من: أ.

(3) في ب: "في أول الكلام مفيدا" وهو سهو من الناسخ.

(4) في ب: "أو المخبر عنه" وهو تحريف.

الموصول، واقع في مكان الاسم المخبر عنه بـ"الذى" وخلف عنه، وهو مراد المصنف بقوله: «خَلَفُ معطِي التكمله» لأن الاسم المخبر عنه هو الذى حصلت التكملة به، لمجيئه خبرا، فإذا قيل لك: "أخبر عن زيد" -من قولك: "ضربت زيدا"- بـ"الذى"، قلت: «الذي ضربته زيدٌ» فتجعل "زيدا" مؤخرا[1]، وترفعه على أنه خبر، وتبتدئ الكلام بموصول مطابق له، وتجعل مابقي من الجملة صلته، وتجعل في محل "زيد" ضميرا عائدا[2] على الموصول، فهذه خمسة أعمال في هذا التركيب، لا يجوز الاخلال بشيء منها، وقد عملت -بهذا- أن عبارة النحاة في هذا المحل فيها تَجَوُّز[3]، فإن "الذى" مخبر عنه لا مخبر به، و"زيد" بالعكس، وذلك خلاف الظاهر من قولهم: «أخبر عن كذا بـ"الذى"» وتأويل كلامهم: «أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بـ"الذى"» ولنذكر مسألتين غير مسألة الكتاب يتضح بهما المعنى.

※ إذا قيل: أخبر عن "زيد" من قولنا: "زيد منطلق" بـ"الذى" قلتَ: «الذى هو منطلق زيد» فـ"الذى" مبتدأ، و"هو" ضمير خلَف عن "زيد" وهو العائد، وأتيت به منفصلا لعدم ما يتصل به، و"هو"[4] و"منطلق" الصلة، و"زيد" الخبر.

(١) سقط "مؤخرا" من: أ.   (٢) سقط "عائدا" من: ب.

(٣) قلت: الذى حمل الشارح على الحكم على عبارة النحاة -في هذا المحل- بالتجوّز هو أنه جعل "الباء" في قولهم: "بالذى" للتعدية، لكنه لو جعلها للسببية -كما فعل غيرُه كالمرادي- لما احتاج إلى التعليق.

(٤) سقط "وهو" من: أ.

※ فإن قيل: أخبر عن "التاء" من قولك: «ضربت زيدا» عملتَ ما تقدم من الأعمال الخمسة، واحتجت إلى عمل سادس وهو أن تأتي بضمير[1] المخبر عنه منفصلا، فتقول: «الذى ضرب زيدا أنا» والعائد الذى [هو خالف عن الضمير][2] هو فاعل: "ضرب" مستترا، فاعرف المأخذ وقس عليه.

وبـ"اللذيْنِ" و"الذِينَ" و"التى"   أَخْبِرْ مراعياً وِفاق المُثْبَت

يخبر بفروع "الذى" من تأنيثه، وتثنية كلّ منهما، وجمعه، كما يخبر بـ"الذى" مراعى في ذلك كله مطابقة المخبر عنه في الموصول المخبر به، وفي العائد عليه، ويشمل ذلك خمس مسائل تنظّرها بمثال واحد، وهو: «بَلَّغَ امرأتاكَ رسالةً من أخويك إلى أمهاتكِ بحضور قومك»، فإن أخبرت عن "الرسالة" من هذا التركيب. قلت: «التي بلّغها امرأتاكَ من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك رسالةٌ» فتقدّم الضمير[3] عن محله، وتصله بالفعل، لأنه أمكن الإتيان به متّصلا فلا يعدل إلى الفصل، ولا مانع من حذفه، لأنه عائد متصل منصوب بفعل فيحذف[4]، كما في غير هذا الباب، وإن أخبرت عن "الأخوين" قلت: «اللذان بَلّغَ امرأتاك رسالةً منهما إلى أمهاتك بحضور قومك أخواك»، وإن أخبرت عن: "امرأتاك" قلت: «اللتان بَلَّغا رسالة من أخويك

(١) في أ: "بالضمير". وفي ب : "الضمير"، وكلتاهما محرّفة.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: أ.   (٣) في أ: "المضمر".

(٤) سقط "فيحذف" من: أ.

إلى أمهاتك بحضور قومك امرأتاك»، وإن أخبرت عن "القوم" قلت: «الذين بَلّغَ امرأتاك رسالةً من أخويْك الى أمهاتك بحضورهم قومُك» فإن أخبرت عن "الأمهات" قلت: «اللاّتي بَلّغ امرأتاك رسالةً من أخويك إليهن بحضور قومك أمّهاتُك».

قبولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لما ... أُخبِرَ عنه -هاهنا- قد حُتِما
كذا الغِنَى عنه بأجْنَبِيٍّ او ... بمضمرٍ شرطٌ فراعِ ما رَعَوا

ذَكر للمخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط.

أحدها: أن يكون قابلا للتأخير، فما[1] لم يقبل التأخير لاستحقاقه التصدر كأسماء الاستفهام، والشرط[2]، و"كم" الخبرية، و"ما" التعجبية، وضمير الشأن، لا يخبر عنه، لما يلزم عن ذلك من تأخيره إلى آخر الكلام فيزول ما استقرّ له من التصدر، ولا يرد على ذلك الضمير المتصل، فإنّ خَلَفه -وهو: المنفصل- يقبل التأخير.

الثاني: أن يكون قابلا للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لما تقرر من أنك تأتي في محل المخبر عنه بضمير، فيكون قد نصب الضمير على الحال والتمييز، وذلك لايجوز[3]، وكذا لا تخبر عن "أحد" من قولك: "ألم أر أحدا" لأنه لا يقبل التعريف، فلا يصح وقوعه خبرا عن المعرفة، هذا هو المانع من الإخبار عنه

(١) في ب: "فإن" موضع "فما".   (٢) في أ: "الشروط".

(٣) نقل الصبان عن السندوبي قوله: فإن قلت: هل يجوز ذلك على مذهب من جوّز تعريفهما؟ قلت: لم أره منقولا، والظاهر: نعم، لأن الحكم يدور مع العلة وجُودا وعدما. تنظر: حاشيته على الأشموني ٣٩/٤.

لا عدم[1] جواز وروده في الإثبات.

الثالث: أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن "الهاء" من قولك: "زيد ضربته" فإنك لو أخبرت عنه لقلت: "الذى زيد ضربته هو" فيكون الضمير المنفصل خبرا عن "الذى" والمتصل الذى وضعته مكانه خلف عنه، فإن جعلته عائدا على الموصول -كما هو قاعدة الباب- [بقي المبتدأ بلا عائد، وإن جعلته رابطا للمبتدأ خرجت عن قاعدة الباب][2] بجعل الضمير الواقع في محل المخبر عنه غير عائد على الموصول.

الرابع: أن يصح الاستغناء عنه بمضمر، فلا يجوز الإخبار عن شيء من الأسماء المجرورة بحروف الجر التي لا تدخل على المضمر، كـ"مُذْ" و"منذ" و"حتى" و"الواو" و"الكاف" و"التاء" و"رُبَّ" لما تقرّر من أنّ الإخبار يستدعي ضميرا واقعا في محل الاسم[3] المخبر عنه، يكون خلفا عنه، وكذا كل اسم لا يصح أن يقع في محله الضمير، كالاسم الواقع نعتا أو منعوتا أومضافا أو[4] عاملا فلا يصح الإخبار عن واحد من الأسماء الواقعة في قولك: «أعجب أبا زيد ضربٌ عمْراً الكريمَ» إلاّ عن "زيد" خاصة، أما "الأب" فلأنه مضاف، وأمّا "ضرب" فلأنه عامل، وأما "عمرا" فلأنه منعوت[5]، وأما "الكريم" فلأنه نعت، نعم لو أخبرت عن

(١) الجمهور على أن المانع له عدم جواز وروده في الإثبات، ولم أر مخالفالهم في هذا سوى الشارح.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.   (٣) سقط "الاسم" من: أ.

(٤) سقط "أو" من: أ.

(٥) في أ: "منصوب" موضع "منعوت" وهو تحريف.

المضاف[1] والمضاف إليه أو عن العامل ومعموله، أو عن النعت والمنعوت معا جاز[2]، وبقي الإخبار عن شيء واحد يصح إضماره، فتقول في الأول: «الذى أعجبه ضربٌ عمْرًا أبو زيد»، وفي الثاني: «الذى أعجب أبا زيد ضربٌ عمرا» فيكون الضمير مستترا في: "أعجب" وقدّم عن محله ليقع متصلا، وفي الثالث: «الذى أعجب أبا زيد ضربه عمروٌ[3] الكريمُ» فاعرفه[4]، فإنه موضع.

وللمخبر عنه ثلاثة[5] شروط أخر.

أحدها: جواز استعماله مرفوعا، فلا تخبر عن لازم النصب على الظرفية كـ"عِنْد" و"لَدَى".

الثاني: أن يكون واقعا في جملة خبرية، فلا يصح الإخبار عن "زيد" من قولك: "اضرب زيدا" لامتناع وقوع الطلب صلة.

الثالث: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين قد عطفت إحداهما على الأخرى، نحو: "زيد" من قولك: «قام زيد وقعدَ عمرو»، بخلاف غير المستقلتين نحو: «إن قام زيد قَعدَ عمرو» ونحو: «قام زيد فقعد عمرو» ونحو: «ضربني وضربتُ زيدا» لصحة وقوع الجملة الثانية في هذه المُثُلِ صلة[4]، بخلاف المثال[6] الأوّل.

---

(١) في أ: "أو المضاف إليه" وهو تحريف.
(١) سقط "جاز" من: أ.
(٣) في ب: "عمراً" وهو تحريف.
(٤) في ب: "فأعجيه" وهو تحريف.
(٥) في أ: "ثلاث" وهو تحريف.
(٦) في ب: "الجملة" وهو تحريف.
(٧) في أ: "المثل".

وأخبروا-هنا-بـ"أل"عن بعض ما ... يكون فيه الفعل قد تقدما

إن صحّ صوغُ صلةٍ منه لـ"أل" ... كصَوْغِ"واقٍ"من:"وَقَى اللهُ البطل"

لا يخبر -هنا- بشيء من الموصولات غير "الذى" وفروعِه، كما تقدم إلاّ "أل" فإن الإخبار بها جائز، لكن بالشروط الستة المتقدمة في الإخبار بـ"الذى" وتزيد عليها بثلاثة شروط.[1]

أحدها: أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة فعلية.

الثاني: أن يكون الفعل فيها متقدما.[2]

الثالث: أن يكون الفعل متصرفا بحيث يصح أن يصاغ منه وصف يكون صلة لـ"أَلْ" فتقول في الإخبار عن الفاعل من قولك: "وقَى ا للهُ البطلَ" "الواقي البطل ا للهُ" والضمير الواقع في محل المخبر عنه مستتر في الوصف وهو العائد على "أل"، وفي الإخبار عن المفعول: "الواقيه ا للهُ البطلُ" فتقدم الضمير على الفاعل المتصل، ولا يجوز حذفه وإن كان منصوبا[3] بوصف، لأن عائد

---

(١) في أ: بثلاثة شروط أُخَر.

(٢) قوله: "متقدما" أخذه من النظم، وبعض شراح الألفية كابن الناظم، والمرادي، وابن عقيل، لا يذكرون اشتراط التقدم، بل الأولان ذكرا بدل: "أن يكون متقدما": أن يكون مثبتا، وقد ألمح في التصريح إلى منشأ هذا الاختلاف بقوله -عند شرح قول ابن هشام-: "وأن يكون مقدّما" -وفي بعض النسخ-: "مثبتا". فأفاد أن منشأ الخلاف هو اختلاف النُسَخ.

ينظر: شرح ابن الناظم ص٧٢٤، وشرح المرادي ٤/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٤/٦٥، وأوضح المسالك ٤/٢٤١، والتصريح ٢/٢٦٧.

(٣) في أ: "موصوفا" موضع "منصوبا" وهو تحريف.

الألف واللام لا يحذف إلاّ في الضرورة، كما سبق، ولا يخبر بـ"أل" عن "زيد" من قولك: "زيد أخوك" ولا من: "زيد ضرب أخاه" ولا من: "عسى زيد أن يقوم" لانتفاء الفعلية في الأول، وانتفاء التقدم في الثاني، وانتفاء التصرف في الثالث.

وإن يكن ما رَفَعَتْ صلةُ "أل" ضميرَ غيرِها أُبِينَ وانفصل

قد تقدم أن الضمير المرفوع بصلة الألف واللام يكون مستترا إذا عاد عليها، نحو: "الواقي البطلَ اللهُ" فأمّا[1] إن رَفَعَتْ صلةُ "أل" ضمير غيرها وجب إبرازه منفصلا، فتقول -في الإخبار عن غير ياء المتكلم من نحو: "بَلَّغْتُ من أخويك إلى قومك رسالة"- المبلّغ أنا منهما إلى قومك رسالة أخواك" إذا أخبرت عن الأخوين، و"المبلغها أنا من أخويك إلى قومك رسالة"[2] -إذا أخبرت عن الرسالة- وتقدّم الضمير عن محل الاسم المخبر عنه ليتصل بالوصف، كما سبق، وإنما أبرزت الضمير في ذلك كلّه لأنك أجريت الوصف الذى هو فعل المتكلم صلة لـ"أل" التي هي لغير المتكلم، لأنها نفس الاسم الذى أخبرت عنه، ولذلك لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكورة لم تحتج إلى إبراز الضمير، بل تقول: «المبلّغُ من أخويك إلى قومك رسالةً أنا».[3]

(١) في ب: "وأما".

(٢) في ب: «المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة قومك» وهو إخبار عن "قوم" لا عن "رسالة".

(٣) سقط "أنا" من: أ.

العـــدد

هذا[1] الباب عقدة[2] المصنف لبيان حكم العدد الذى له مميّز، فذكر كيفية التلفظ به، وكيفية إعراب مميزه، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا اثنين وإن كانا من جملة العدد لأنه لا مميز لهما، ولا يذكر معهما المعدود، فلا يقال: "واحدُ درهمٍ" ولا "اثنا درهم" لأن كل واحد من المعدودَيْنِ يفيد[3] ما أريد به من الجنسية، والدلالة على الوحدة أو شفع الواحد بمثله، فذِكْر العدد معهما تكرير، بخلاف "ثلاثة دراهم" فإن المميز إنما يفيد مطلق الجمع لا التقييد بعدد خاص فاحتج معه إلى ذكر العدد، وحكمهما في التلفظ بهما التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث كسائر الألفاظ.

ثلاثةً بـ"التاءِ" قُلْ للعشره في عَدِّ ما آحادُه مذكّره

في الضدِّ جرِّدْ، والمميِّزَ اجرُرِ جمعا بلفظ قلّةٍ في الأكثر

كان قياس العدد المميّز بجمع، وهو ثمانية ألفاظ: الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يستعمل بالتاء مطلقا، لأن مسمياتها جموع، والجموع الغالب عليها التأنيث، إلاّ أنهم أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث فجاءوا بالتاء التي هي الأصل مع المذكر[4]، لأنه الأصل، وجرّدوه منها مع المؤنث لطلب الفرق، فقالوا: "ثلاث نسوة" و"أربعة رجال" قال تعالى: ﴿**سخّرها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانية أيامٍ حُسُوما**﴾[5] ثم الاعتبار في التذكير والتأنيث بالآحاد، لا بصورة

(١) سقط "هذا" من: ب.

(٢) في أ: "ذكره" موضع "عقده".

(٣) في ب: "يقبل" وهو تحريف.

(٤) في ب: "التذكير".

(٥) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

الجمع[1]،فتقول: "ثلاثةُ اصطبلات" و"ثلاثةُ حمَّامات" لأن آحادها: "اصطبل" و"حمام" وهما مذكران، وتقول: "ثلاث إوَزِّين" لأن واحدها: "إوَزَّة" وليس الاعتبار في ذلك بلفظ[2] الواحد دون معناه، حتى يقال: "ثلاث طلحات" ولا بمعناه دون لفظه، حتى يقال: "ثلاث شخوص" -مراداً به نسوة- ولكن ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار نعته[3] وضميره، فيعكس ذلك في العدد، فكما يقال: "حمزة صالح" و"زينب شخصٌ يُحْسِنُ إلى أهله" تقول في عددهما: "ثلاثة حمزات" "وثلاثة أشخص" ولذلك[4] عدّ النحاة قوله:

٤٨١- ... ... ثلاثُ شخوص كاعبانِ ومُعْصِر[5]

---

(١) خالف في هذا البغداديون والكسائي فاعتبروا صورة اللفظ. ينظر: شرح المرادي ٤/٣٠٢، وأوضح المسالك ٤/٢٥٠، والتصريح ٢/٢٧١.

(٢) خالف في هذا ابن مالك وابنه والمرادي حيث جعلوا الاعتبار في ذلك باللفظ فقط. ينظر: شرح الكافية ٣/١٦٦٤، وشرح ابن الناظم ص٦٢٨، وشرح المرادي ٤/٣٠٣.

(٣) في ب: "معناه" موضع "نعته" وهو تحريف.

(٤) في ب: "وكذلك" وهو تحريف.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وصدره قوله:

فكان مِجَنّي دون من كنت أتّقي ... ...

"المجنّ" -بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون- الترس.

و"كاعبان": مثنى كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثدياها، اللسان: "كعب" ٢/٢١٤.

ومعصر": -بضم الميم، وسكون العين، وكسر الصاد- الجارية متى دخلت عصر الشباب.

==

شاذا، مع أنه سهّله أنه اتصل به ما يعضد المعنى من صفات المؤنث وكما تقول: "نفسٌ زكيَّة" تقول في العدد: "ثلاث أنفس" ونحو:

٤٨٢- ثلاثة أنفس وثلاث ذود[1] ... ...

فضرزرة سهَّلها أن المراد بالنفس "البدن".

(=) والشاهد منه قوله: "ثلاث شخوص" فإن القياس فيه: "ثلاثة شخوص" ولكنه كنى بـ"الشخوص" عن النساء، ثم بيّن ذلك بقوله: "كاعبان ومعصر". ينظر البيت في: الكتاب ٣/٥٦٦، والمقتضب ٢/١٤٨، والخصائص ٢/٤١٧، والإنصاف ٢/٧٧٠، والمقرب ١/٣٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٥، وشرح ابن الناظم ص٧٢٩، وشرح المرادي ٤/٣٠٣، وأوضح المسالك ٤/٢٥١، والتصريح ٢/٢٧١، والخزانة ٧/٣٩٤، وشرح الأشموني ٤/٤٤، وديوانه ٨٨، ومعجم شواهد العربية ١٥٣.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للحطيئة، وتمامه قوله:

... ... لقد جار الزمانُ على عيالي

و"الذود": من الإبل، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة، اللسان "ذود" ٤/١٤٨.

وأراد: ثلاث أنوق كان يتقوت بألبانها هو وعياله، فضلّت عنه، فأنشد هذا، ولا يخفى ما فيه من التسخط على أقدار الله، ونسبتها إلى غيره، وهي انتكاسة إلى دعوى الدهرية، والشاهد منه: "ثلاثة أنفس" حيث حمل النفس على معنى الشخص، وهي مؤنثة، وهو مذكر، فذكّر لها العدد. ينظر البيت في: الكتاب ٣/٥٦٥، والخصائص ٢/٤١٢، والإنصاف ٢/٧٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٦، وشرح ابن الناظم ص٧٢٩، وشرح المرادي ٤/٣٠٤، وأوضح المسالك ٤/٢٤٦، والهمع ١/٢٥٣، والدرر ١/٢٠٩، والتصريح ٢/٢٧٠، وشرح الأشموني ٤/٤٥، ومعجم شواهد العربية ٣١٥، وديوانه ١٢٠.

فإن كان المعدود صفةً حُذف موصوفها، فالمراعي في التذكير والتأنيث حكم الموصوف المحذوف، فتقول: «عندي ثلاث حوائض» لأن الموصوف المحذوف نسوة، و«عندي ثلاثة[1] هُمَزات» -إذا جعلته وصفا لـ"رجال"- وعلى ذلك جاء قوله تعالى: **﴿من جاء بالحسنة فله عشْرُ أمثالها﴾**[2] لأن المراد: «عشر حسنات» ولولا ذلك لدخلت التاء في "العشر" لأن "المثل"[3] مذكر.

ومميّز هذا النوع من العدد مجرور -مطلقا- ثم أكثر ما يكون جمعا مكسرا، بلفظ القلة، نحو: **﴿أربعةَ أشهر﴾**[4] **﴿سبعةُ أبحر﴾**[5] و**﴿ثمانية أيام﴾**[6] وقد يأتي جمع تصحيح، لكن أكثر ما يكون ذلك فيما أهمل تكسيره، كـ**﴿سبع سموات﴾**[7] و«خمس صلوات»[8] أو جاورما أهمل تكسيره، كـ**﴿سبع سُنْبُلات﴾**[9] لمجاورته **﴿سبع[10] بقرات﴾**[11] أو أشبهَ

(١) في أ: "ثلاث" وهو تحريف ورجل هُمَزَة: أي: يهمز غيره.
(٢) من الآية ١٦٠، من سورة الأنعام. (٣) سقط "المثل" من: ب.
(٤) من الآيتين ٢٣٤،٢٦٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢، من سورة التوبة.
(٥) من الآية ٢٧، من سورة لقمان. (٦) من الآية ٧، من سورة الحاقة.
(٧) من الآيات ٢٩،١٢،١٢،٣، من سورة البقرة، وفصلت، والطلاق، والملك.
(٨) هذا جزء من حديث. ينظر في: صحيح مسلم، كتاب الإيمان ص٤١، وسنن النسائي، كتاب الصلاة ٢٢٧/١، وسنن أبي ماجة، كتاب الزكاة ٥٦٨/١، وسنن الدرامي، كتاب الصلاة ٣٧٠/١، والموطأ، كتاب صلاة الليل ١٢٣/٢.
(٩) من الآيتين ٤٣،٤٦، من سورة يوسف.
(١٠) في أ: "بسبع". (١١) من الآيتين: ٤٣،٤٧، من سورة يوسف.

المكسر لعدم سلامة الواحد فيه، اما لنقص، كـ**﴿سبع سنين﴾**[1] أو لتغيّر حركة: كـ«سبع أَرَضِين»[2] ويأتي جمع كثرة اما لأن جمع القلّة فيه مهمل [كـ"ثلاثة دراهم" و"خمسة رجال" وإما لقلته[3]] كـ"ثلاثة شُسُوع"[4] لندور "أَشْساع" واما لضعفه[5] قياسا، كقوله تعالى: **﴿ثلاثة قُرُوء﴾**[6] فإن جمع "فَعْلٍ"[7] -صحيح العين- على "أفعال" شاذ قياسا، ويأتي مفردا، نحو: "ثلاث مائة" واسم جنس كـ"شَجَرٍ" واسم جمع كـ"رَهْطٍ"[8] لكن الأكثر على هذين الآخرين -إذا ميّزبهما- أن يجرّا بـ"مِنْ" فيقال: "ثلاث من الشجر" و"أربعة من القوم" قال تعالى: **﴿فخذ أربعةً من**

(١) من الآية ٤٧، من سورة يوسف.
و"سنين" جمع: سنة، وأصلة: "سنو" فحذفت لامه.
(٢) هذا جزء من قوله ﷺ: "من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه من سبع أرضين". ينظر في: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق ٧٤/٤، ومسند أحمد ٩٩/٢، باختلاف في لفظه، في غير موضع الشاهد، و"أرضين" -بفتح الراء- جمع: أرض بسكون الراء. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
(٤) "شُسُوع" جمع: شِسْع، وشسع النعل: قِبالها الذى يشد إلى زمامها، والزمام: السّير الذى يعقد فيه الشسع، اللسان: "شسع" ٤٥/١٠.
(٥) الضمير في قوله: "لضعفه" يعود إلى جمع القلّة.
(٦) من الآية ٢٢٨، من سورة البقرة.
(٧) أي: بفتح الفاء، وأما بضم الفاء فلا شذوذ في جمعه على "أفعال". ينظر: شرح المرادي ٣٠٧/٤.
(٨) الرهط: يطلق على العدد من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: من سبعة إلى عشرة، وقيل الرهط: ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة، اللسان "رهط" ١٧٦/٩.

الطير﴾[1] وقد يجر بالإضافة، نحو: ﴿وكان في المدينة تسعةُ رَهْطٍ﴾[2] وفي الحديث: «ليس في ما دون خمس ذَوْدٍ»[3] وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع، فيعتبر ذلك فيهما بحالهما لا بحال مفرديهما، فتقول:"ثلاثة من الغنم" و"ثلاث من البط" لأنك تقول: "غنم كثير" و"بط كثيرة" وتقول: "ثلاث من البقر -وإن شئت- ثلاثة"[4] لتأنيثه في قراءة بعضهم[5]: ﴿إن البقر تشابهت﴾.[6]

ومائةً والألفَ للفرد أضف — ومائةٌ بالجمع نَزْر قد ردف

المائة والألف يشاركان الأعداد الثمانية المذكورة في كون مميزهما مجرورا بإضافتهما إليه، لكن حق مميزهما أن يكون مفردا كما نطق به القرآن، نحو: ﴿فأماته الله مائةَ عام﴾[7] ﴿فلبث فيهم ألفَ سنةٍ﴾[8] وكذلك كل ما يتركب منهما، نحو: "مائتي عام" و"ثلاثة آلاف سنة".

(١) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة. (٢) من الآية ٤٨، من سورة النمل.

(٣) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الزكاة ١١١/٢، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، ورواه فيه هكذا: "ليس... ولا فيما دون خمس ذود... الخ". ينظر: ص٦٧٣-٦٧٤، وسنن الترمذي، كتاب الزكاة ٢٢/٣، وسنن النسائي، كتاب الزكاة ٣٦/٥، والموطأ، كتاب الزكاة ٢٤٤/١، وسنن الدارمي، كتاب الزكاة ٣٨٤/١، وروايته فيها كرواية مسلم، وسنن ابن ماجة، كتاب الزكاة ٥٧٢/١، وهو فيها كرواية مسلم، ومسند أحمد ٤٠٢/٢، وروايته فيه كرواية مسلم.

(٤) سقط "ثلاثة" من: أ. (٥) المراد به: أُبيّ. ينظر: البحر المحيط ٢٥٤/١.

(٦) من الآية ٧٠، من سورة البقرة. (٧) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.

(٨) من الآية ١٤، من سورة العنكبوت.

وقد جاء مميز المائة بلفظ الجمع إلاّ أنه: نَزْر، أي: قليل، ومنه قراءة بعضهم[1] ﴿ثلاثمائةِ سنين﴾[2] -بالإضافة- وأندر منه مجيؤه مفردا منصوباً كقوله:

٤٨٣-إذا عاش الفتى مائتين عاما — فقد ذهب المسرَّةُ والفَتَاء[3]

وأَحَدَ اذكر وصلنه بـ"عَشَر" — مركّبا قاصَدَ معدودٍ ذَكَر

وقل لدى التأنيثِ إحدى عَشْرهْ — والشينُ فيها عن تميمٍ كَسْرهْ

إذا جاوزتَ العشرة في العدد ركبت النيف وهو الواحد والتسعة وما بينهما [مع العقد وهو العشرة والتسعون وما بينهما][4] إلاّ أنك في العشرين وما فوقها تركبه بالعطف، كما يأتي، ومع العشرة تركبه دون[5] عطف.

عدنا إلى شرح كلام المصنف

(١) المراد بقوله: "بعضهم" هو: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، حيث قرأ هؤلاء الآية بترك التنوين في "ثلاثمائة" على أنها مضافة إلى "سنين" وقرأ غيرهم بالتنوين. ينظر: الحجة ص٤١٤، والبدور ص١٨٩، والمهذب ٢٩٧/١.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الكهف.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع الفزاري، وقيل: ليزيد بن ضبة، وقد نسبه سيبويه إلى الأول في ٢٠٨/١، وإلى الثاني في ١٦٢/٢، والشاهد منه قوله: "مائتين عاما" حيث نصب التمييز، والوجه جره. ينظر البيت في: المقتضب ١٦٩/٢، وشرح ابن يعيش ٢١/٦، والمقرب ٣٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣، وشرح ابن الناظم ص٧٣١، وشرح المرادي ٣١٠/٤، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤، والهمع ٢٥٣/١، والدرر ٢١٠/١، والتصريح ٢٧٣/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، وشرح الأشموني ٤٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٢١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٥) في ب: "بدون".

[ومعناه أنك][1] إذا ركبت الواحد مع العشرة أبدلت لفظه في التذكير بـ"أحد" وفي التأنيث بـ"إحدى" معتبرا في تذكير كل من المركبين وتأنيثه حال المعدود، فتقول: "أَحَدَ عَشَرَ رجلا" و"إحدى عشرة امرأة" بفتح الشين مع التجرد من التاء عند الكلّ، وبسكونها مع "التاء" عند الحجازيين، وكسرها عند التميميين[2]، وبعضهم يفتحها أيضا.

ومعَ غيرِ "أحدٍ" و"إحْدَى"   ما مَعْهُما فَعَلْتَ فافْعَلْ قَصْدا

حكم العشرة مع غير "أحد" و"إحدى" من النيف المركب معها أو المضاف إليها حكمها معهما[3]، فتأتي بها على الأصل من التجريد إن كان المعدود مذكرا، والاتصال بالتاء إن كان المعدود مؤنثا، فتقول: "ثلاثة عشر رجلا" و"ثلاث عشرة امرأة" وكذا سائرها، وفي "شينها" مع التاء ما سبق من اللغات الثلاث.

ولـ"ثلاثةٍ" و"تِسْعةٍ" وما   بينهما إنْ رُكِّبا ما قُدِّما

الثلاثة والتسعة [وما بينهما][4] إذا ركبا مع العشرة [كان حكمهما في التذكير والتأنيث ما تقدم لهما عند عدم التركيب، فتتجرد[5] من التاء إن كان

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) تنظر هذه اللغات في: الكتاب ٣/٥٥٧، وشرح الجمل ٢/٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٠، وشرح ابن الناظم ص٧٣٢، واللسان "عشر" ٦/٢٤٤، وشرح المرادي ٤/٣١١.

(٣) في كلتا النسختين "معها" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "فتتجرد" أي: الأعداد المذكورة وهي: الثلاثة والتسعة وما بينهما، ففيه تصرّف في الحديث عن الثلاثة والتسعة باعتبارهما مثنى إلى الحديث عنهما باعتبار الكلّ جمعا، ومثل ذلك يقال في قوله: "تتصل" الآتي.

من التاء إن كان المعدود مؤنثا][1] وتتصل بها إن كان مذكرا، فلذلك لا يتصور اجتماع التجريد ولا التلبّس فيها وفي العشرة، إذ[2] المعتبر في تذكير العشرة وتأنيثها مطابقة حال المعدود، كما سبق، وفي تذكير الثلاثة وباقي[3] النيف وتأنيثها عكس حال المعدود، فلذلك[4] قال تعالى: ﴿عليها تسعةَ عَشَرَ﴾[5] لأن واحد المعدود[6] مَلَكٌ، فاعتبر مطابقته[7] في العشرة فتجردت، وعكس ذلك في التسعة فاتصلت بالهاء[8] وعكسه: «أقام رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة».[9]

وأوْلِ "عَشْرَةَ" اثنتي و"عَشَرا"   اثْنَيْ إذا أُنثى تشا أو ذَكَرا

(١) ما بين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «كان حكمها -إن كان المعدود مؤنثا- تجرده من تاء التأنيث».

(٢) سقط "إذ" من: ب.

(٣) في أ: "ويأتي" موضع "وباقي".

(٤) أي: أن القرآن نطق بما ألفته العرب وعرفته في كلامها.

(٥) من الآية ٣٠، من سورة المدثر.

(٦) أي: المفهوم من قوله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾ فالضمير في عليها يرجع إلى "سقر" -أجارنا الله منها- و"التسعة عشر" هم زبانيتها وهم من الملائكة.

(٧) سقط "مطابقته" من: ب.

(٨) المقصود بـ"الهاء" تاء المتحركة، فبعض النحويين يعبر عنها بالهاء، لأنها عند الوقف ينطق بها هاء، وبعضهم يعبر عنها بالتاء، أو بتاء التأنيث باعتبار حقيقتها.

(٩) ينظر: صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٤/٢٥٣، ولفظه فيه: «بُعث رسول الله ﷺ لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يُوحَى إليه، ثم أمر بالهجرة... الخ».

واليـا لغيـرِ الرفعِ، وارفعْ بالألف والفتحُ في جُزْأَيْ سِواهما أُلِـف

إذا ركَّبْتَ الاثنـين أو الاثنتين مع العشرة أضفْتَهما إليها، معتبرا -في حالهما مع ما ركبا معه- مطابقة حال المعدود تذكيرا وتأنيثا كالواحد، فتقول: «عندى اثنا عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة» وإلى المثال الثاني أشار المصنف بقوله: «وأَوْلِ عَشْرَةَ اثنتيْ» وإلى الأول[1] أشار بقوله: "وعَشَرَا اثْنَـي" إذ المعنى: وأول عشرا اثنى، وقوله: «إذا أُنْثَى تشا أو ذكرا»: تقسيم[2] لا تخيير، ولذلك أوقعه مطابقا لحال المثالين فقدم الأنثى لتقدم عددها في التمثيل، ثم هو مخالف لجميع المركبات في أن النَّيِّف يعرب[3] مضافا إلى العشرة، فيكون بالياء في غير الرفع، وهو الجر والنصب، نحو: «رأيت اثْنَيْ عشر رجلا» و«مررت باثْنَتَيْ عَشَرَةَ امرأة» [ويرفع بالألف، نحو: «جاءني اثنا عشر رجلا، واثنتا عشْرة امرأة»][4] وأما سواهما من الأعداد فالمألوف فيها بناء الجزأين[5]،

(١) في كلتا النسختين "الثاني" وهو سهو.

(٢) أي أن "أو" في القول المذكور معناها التقسيم، وهو ما عبر عنه بعضهم بالتفصيل وليس معناها التخيير أي فعل أحد الشيئين أو الأشياء دون الجمع بينها.

(٣) في ب: "يعرف" وهو تحريف. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) قوله: «فالمألوف فيها بناء الجزأين... على الفتح» أراد به مألوف البصريين فقط، لأنه سينصّ -بعد قليل- على أن الكوفيين يجوزون إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقا، وهو كما قال، وادّعاء ابن مالك في التسهيل ص١١٨، الاجماعَ على عدم جوازه إلاّ في الشعر مردود.
وتنظر المسألة في: الإنصاف، المسألة ٤٢، ١/٣٠٩، وشرح المرادي ٤/٣١٣، وأوضح المسالك ٤/٢٥٩، والمساعد ٢/٧٨، والهمع ٢/١٤٩، والدرر ٢/٢٠٥، والتصريح ٢/٢٧٦، والخزانة ٦/٤٣٠، وشرح الأشموني ٤/٥١.

وهما: النَّيِّف والعشرة على الفتح نكّرت نحو: «عندى ثلاثة عشر رجلا» أو عرّفت كـ"مررت بالخمسة عشر رجلا"، ويستثنى من ذلك لفظتان الأولى: "إحدى" فإنها تُبنى على السكون حال تركيبها لعدم قبول الألف للحركة.

الثانية: "ثماني" فإن من العرب من يسكن ياؤه كما يسكن "ياء" معدي كرب -عند التركيب- ومنهم من يفتحها على القاعدة، ومنهم من يحذفها [إما مع كسر النون][1] للدلالة عليها، وإما مع فتحها على قاعدة التركيب.[2]

وميِّـز العشريـنَ للتسعينـا بواحـدٍ كـ"أربعيـنَ حِينـا"

مميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود مفرد منصوب، سواء كانت مفردة كـ"خمسين عاما" أو معطوفا عليها نيف كـ"ثلاثة وثلاثين رجلا" و"تسعة وتسعين درهما" ثم لفظ العقد لا يختلف ذكّر معدوده أو أنّث، نحو: ﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلا﴾[3] ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾[4] وأما النَّيِّف فحكمه معه حكمه إذا انفرد، فيطابق[5] بالواحد والاثنين حال معدودهما، فتقول: «عندى واحد وثلاثون [رجلا» -وإن شئت: أحد وثلاثون-][6] و«واحدة وثلاثون امرأة» -والأكثر: إحدى وثلاثون- و«اثنان

(١) ما بين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: "بناء مع كسر النونَ".

(٢) تنظر هذه اللغات في: شرح الكافية ١/١٥٢، وشرح الجمل ٢/٣٤، والتسهيل ١١٨، واللسان "ثمن" ١٦/٢٣١، والمساعد ٢/٨٢.

(٣) من الآية ١٥٥، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ١٤٢، من سورة الأعراف.

(٥) في ب: "فيطلق" وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

وثلاثون [رجلا» و«اثنتان وثلاثون][1] امرأة» ويخالف بالثلاثة وبالتسعين[2] وما بينهما حال معدودهما، فتقول «ثلاث وثلاثون جارية» و«تسعة وأربعون عبدا» قال تعالى: ﴿**إن هذا أخي له تِسعٌ وتسعون نَعْجَةً**﴾[3] وفي الحديث: (إن للهِ تسعةً وتسعين اسما).[4]

وميِّزُوا مركَّبا بمثل ما ... مُيِّز "عشرون" فسوِّيَنْهُما

المركب من الأعداد بغير عطف، وهو: «أحد عشر» و«تسعة عشر» وما بينهما يميز بما يميز به "عشرون" وأخواته، من مفرد منصوب، نحو: ﴿**إني رأيت أحَدَ عَشَرَ كوكبا**﴾[5] ﴿**إن عِدة الشهور عند الله اثنا عَشَرَ شهْرا**﴾[6] فأما قوله تعالى: ﴿**وقطّعناهم اثنتي عشرة أسباطا**﴾[7] فالوجه أن المميز محذوف، تقديره: "فرقة"، و"أسباطا" بدل من: "اثنتي عشرة" إذ لو كان تمييزا لقيل: "اثنا عشر" لأن واحده: "سِبْط" وهو مذّكر.

وإن أضيف عدد مركَّب ... يَبقى البنا وعَجُزٌ قد يعرب

تختص الأعداد المركبة بغير إضافة بجواز إضافتها إلى مستحق المعدود، ثم فيها لغتان، أشهرهما[8] بقاء البناء، نحو: «مررت بأحَدَ عَشَرَ زيدٍ» وجعل

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) في أ: "وبالتسعة" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٤) ينظر في صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء ص٢٠٦٣، وسنن ابن ماجة، كتاب الدعاء ص١٢٦٩.

(٥) من الآية ٤ من سورة يوسف. (٦) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٧) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٨) في كلتا النسختين: "أشهرها" وهو تحريف.

أكثر البصريين[1] هذا واجبا. واللغة الثانية حكاها سيبويه وهو[2] إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر، كما يفعل ذلك بـ"بعلبك" فتقول: «هؤلاء أحَدَ عشرُ زيدٍ» و«رأيت أحَدَ عَشَرَ زَيدٍ» و«مررت بأحَدَ عَشَرِ زيدٍ» -بجرة بالكسرة لفقد العلمية المقتضية مع التركيب منع صرف "بعلبك" قال سيبويه: وهي لغة رديئة، وحكى الكوفيون[3] فيها لغة ثالثة، وهي إضافة الصدر إلى العجز، معربا بما يقتضيه العامل، ثم إضافة العجز مجروراً إلى مستحق المعدود، فتقول: «هذه أحَدُ عَشَرِك» و«رأيت أحَدَ عَشَرِكَ»[4] و«مررت بأحَدِ عَشَرِك» ولم يخصوا هذه اللغة بحال الإضافة، بل أجازوا إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقا[5]، مستدلين بقوله:

٤٨٤- كُلِّفَ من عَنائِهِ وشِقْوَتِه ... بنتَ ثماني عَشْرَةٍ من حُجَّتِه[6]

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٨/٣، والمقرب ٣٠٩/١، وشرح الجمل ٣٣/٢-٣٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣، وشرح ابن الناظم ص٧٣٤، وشرح المرادي ٣١٧/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والتصريح ٢٧٥/٢.

(٢) هكذا في كلتا النسختين، ولو قال: "وهي" لكان أوفق.

(٣) الذي حكى هذه اللغة هو الفراء، فقد قال في كتابه معاني القرآن ٣٣/٢: سمعتها من أبي فَقْعَس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: «ما فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشَرِك» ا.هـ. بحروفه. (٤) في أ: "عشرة".

(٥) يستثنى منهم: الفراء، فإنه لم يجوز إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه إلاّ في الشعر، قال في معاني القرآن: «ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز ... ولا يجوز للمفسِّر أن يدخل ها هنا، كما لم يجز في الإضافة» ا.هـ. ٣٤/٢.

(٦) هذا البيت من الرجز، وقائله: نفيع بن طارق، وبعضهم لم يذكر له قائلا، ==

وصـغ من اثنـينِ فما فـوقُ إلى عَشَـرَةٍ كـ"ــفاعِلٍ" مِـن فَعَــلا
واختِمـه في التـأنيث بالتّـا ومَتَى ذَكَّرْتَ فاذكـرْ "فاعـلا" بغيرِ تـا

"واحـد" و"واحـدة" مـن أسمـاء العـدد موضوعـان علـى وزن "فـاعِل" و"فاعِلة" فلذلك أضرب المصنف عن ذكرهما، ومتى استُعملا مـع "العشـرة أو ما فوقها من العقود فإنك تنقل "الفاء" منهما إلى موضع: "اللام" وتقلبهما ياء، فتقول: "حادِي" -في التذكير- و"حادِية" -في التأنيث- فأمـا مـا زاد عليهمـا فـ"ـالاثنان" فما فوقهـا[1] إلى "العشـرة" لـك أن تصوغهـا علـى وزن "واحـد" و"واحدة" فتبني منهما اسم فاعل كما تبنيه من الفعل الثلاثي، وتـأتي بـه علـى وزن ["فاعل" -بغير تاء- مع المذكـر، وعلـى وزن][2] "فاعلـة" -بالتـاء- مـع المؤنثة، فتقول: «هذا ثالث القوم» و«هذه رابعة النّسـوة» كمـا تقـول: «هـذا

(=) ورواه في الخزانة: "علّق" موضع: "كلّف".
والشاهد منه قوله: «ثماني عشرةٍ» حيث أضاف صدر العدد المركب إلى عجـزه، والعدد المركب غير مضاف إلى مستحقه، وهذا جائز عند الكوفيـين، لأن النّيّـف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافتُه إلى ما بعده.
والبصريون لا يرون جوازه، وذلك لأن الاسمين صارا اسما واحدا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك لا يجوز ها هنا.
وينظر البيت ومزيدا من التفصيل في: معـاني القـرآن للفـراء ٣٤/٢، والإنصـاف ٣٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٢/٣، وشرح المـرادي ٣١٧/٤، وأوضـح المسالك ٢٥٩/٤، والهمـع ١٤٩/٢، والـدرر ٢٠٥/٢، والتصريـح ٢٧٥/٢، والخزانة ٤٣٠/٦-٤٣٢، وشرح الأشموني ٥١/٤،ومعجم شواهد العربية ٤٥٢.

(١) في أ: «فما فوقهما».
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

ضـارب القـوم» و«هـذه سـابقة النسـوة» ولـك[1] أن تستعمله مفـردا لقصـد الدلالة على معناه مجردا عن الإضافة نحو:

٤٨٥- ... ... لستّةِ أعوامٍ وذا العـامُ سابـع[2]

ولك أن تستعمله مضافا إلى غير عدد، كما مثّل.

وإن تُـرِدْ بعـضَ الذى منه بُني تُضِـفْ إليـه مثـلَ بعـضٍ بَيِّـن
وإن تُـرِدْ جعْـلَ الأقـلِّ مثلَ ما فوقُ فحُكْمَ "جاعلٍ" لـه احكُمـا

لهذا العدد المحول إلى بناء "فاعل" في الاستعمال مع غيره خمسة أحوال:

أحدها: أن تستعمله مع أصله الذى بني منه للدلالة على أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير، فتضيـف الأول إلى الثـاني، فتقـول: «خـامسُ خمسةٍ» و«رابعُ أربعةٍ» كما تقول: «بعضُ أربعةٍ» و«بعْضُ خمسةٍ» قال تعالى: ﴿ثَانِيَ اثنَيْنِ﴾[3] ﴿لقد كفر الذين قـالوا إنّ الله ثـالثُ ثلاثـةٍ﴾[4] ولا يتـأتّى هذا الاستعمال في "الواحد" لفقد البعضية.

(١) في أ": "فلك".
(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، وصدره قوله:
تَوهَّمْـتُ آيـاتٍ لـهـا فعرفْتُهـا ... ...
والشاهد منه قوله: "سابع" فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العـدد "سبعة" ليفيـد الاتصاف بهذا القدر. وينظر البيت في: الكتـاب ٨٦/٢، والمقتضـب ٣٢٢/٤، والمقـرب ٢٤٧/١، وأوضـح المسالك ٢٦١/٤، والتصريـح ٢٧٦/٢، وديوانـه ص٥٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢.
(٣) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.
(٤) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور[1]، ولم يثبت[2] بما أجازه الكسائي، والأخفش[3] من نصب الثاني شاهد، وخص المصنف[4] -في غير هذا الموضع- النصب بـ"ثان" دون بقية أخواته.

الحال الثاني: أن يستعمل مع عدد دون أصله الذى بني منه، مقصودا به جعل الأقل من العدد المستعمل معه مثل الأكثر، وهو العدد الذى هو أصله، نحو: «هذا رابعُ ثلاثةٍ» أي: «جاعلهم بنفسه أربعةً» فيكون حكمه حكم "جاعل" ونحوه من اسم الفاعل الذى يجوز أن ينصب ما بعده، وأن يجره بالإضافة، ويحتملها[5] قوله: ﴿وسادسُهم كلبُهم﴾[6] ولا يتأتى هذا الاستعمال في "ثان" فلا يقال: «ثاني واحد» -بإضافةٍ ولا نصبٍ- وأجازه بعضهم[7] بالنصب، نحو: «ثاني واحدا» دون الإضافة، وبعضهم[8] مطلقا.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٥٩، وشرح الكافية ٢/١٥٩-١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٨، وشرح المرادي ٤/٣١٩، وأوضح المسالك ٤/٢٦٢، والمساعد ٢/٩٥، والتصريح ٢/٢٧٦.

(٢) انظر مراجع التعليق السابق.

(٣) المراد به هنا الأصغر، علي بن سليمان (ت: ٣١٥هـ).

(٤) ينظر في: التسهيل ١٢١ وعلله في شرح التسهيل بأن العرب تقول: «ثَنَيْتُ الرجلين- إذا كنت الثاني منهما، ولا تقول: ثَلَثْتُ الرجال -إذا كنت الثالث- أي: أنه يستعمل من ذلك ما سمع ولا يقاس عليه. ينظر التصريح ٢/٢٧٦.

(٥) في أ: "يحتملها" وهو تحريف. (٦) من الآية ٢٢ من سورة الكهف.

(٧) المراد بقوله: "بعضهم" الكسائي. ينظر: التصريح ٢/٢٧٧.

(٨) المراد بقوله: "بعضهم" ثعلب. ينظر: شرح الجمل ٢/٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٨٤.

وإن أردتَ مثلَ ثاني اثنين *** مركّبا فجيء بتركيبين

أو فاعلا بحالتيه أضِفْ *** إلى مركّبٍ بما تَنوي يَفِي

وشاع الاستغنا بحادِي عَشَرا *** ونحوِه، وقبلَ عشرينَ اذكُرا

وبابه الفاعل من لفظِ العَدد *** بحالتيه قبل واوٍ يُعْتَمَد

هذه الثلاثة[1] الأحوال الباقية من أحوال العدد المصوغ إلى بناء "فاعل".

فالأول منها: أن تستعمله مع العشرة ليفيد معنى «ثاني اثنين» ففي صوغة ثلاثة أوجه، أقيسها ما ذكره المصنف أولا، وهو أنك تأتي بتركيبين مشتملين[2] على أربعة ألفاظ:

الأول: الوصف مركّبا مع العَشَرَة.

والثالث العدد المشتق منه الوصف مركّبا مع العشرة[3] -أيضا- فتقول: «هذا ثاني عَشَرَ اثني عشر» و«رابع عَشَرَ أربعةَ عَشَرَ» بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

الوجه الثاني: أن تحذف العقد[4]، وهو "العَشْرُ" من المركب الأول وتأتي بـ"فاعل" بحالتيه من التذكير والتأنيث مضافا إلى المركب الثاني، وعلى هذا فيعرب الأول لزوال التركيب المقتضي لبنائه، فتقول: «هذا ثالثٌ ثلاثةَ عَشَرَ» و«هذه رابعةٌ أربعَ عَشْرَةَ».

الوجه الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول باقيا على بناء صدره، فتقول: «ثالثَ عَشَرَ» وإليه أشار المصنف بقوله: «وشاع الاستغناء بحادي عشرا ونحوه» وبعض العرب يعربه فيقول: «حادِي عَشَر».

(١) سقط "الثلاثة" من: ب. (٢) في النسختين كلتيهما: "مشتملة" وهو تحريف.

(٣) في ب: "عشرة". (٤) في ب: "العدد" وهو تحريف.

هذا ظاهر كلام المصنف هنا في إيراد الوجه الثالث، وبه شرحه ابنه[١]، والتحرير في هذا الوجه أن يقال: «يحذف العقد من المركب الأول والنيف من المركب الثاني، ثم تضيف ما بقي معك من التركيب [الأول وهو النيف إلى ما بقي معك من التركيب][٢] الثاني وهو العقد، معربا لهما لزوال سبب البناء وهو التركيب، فتقول: «هذا ثالثُ عَشَرَ» ونحوه، وبعضهم[٣] يعرب الأول ويترك الثاني مبنيا، فيقول: «هذا ثالثُ عَشَرَ» وأما بناؤهما معا كما هو مقتضى كلام المصنف وشرح ابنه له فحكى وجها ثالثاً في استعماله، ورده بعضهم بأنه لا دليل -حينئذ- على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين، وأجيب عنه بأن الدليل على ذلك أن "فاعلا" إنما يركب مع العدد الذى اشتق منه، كـ"ثالث ثلاثة" أو مع أقلّ منه كـ"خامس أربعة"[٤] فإذا قيل: «ثالث عشر» عُلم أن هناك تركيبين، والجواب غير مستقيم، أما مقدمته فظاهرة الصحة، وأما النتيجة فباطلة، لأن من أحوال هذا المصوغ أن يستعمل مع العشرة وحدها، لإفادة الاتصاف بمعناه مقيدا[٥] بمصاحبتها،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص٧٣٧.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. وزاد في ب -بعد المعقوف الثاني- قوله: «ثم تضيف ما بقي معك» وهو انتقال نظر.

(٣) أي: بعض العرب، حكى ذلك الكسائي، وابن السكيت، وابن كيسان، ووجه إعراب الأول أنه حين حُذِف عجزُ المركب الأول زال التركيب فأُعْرِبَ ووجه بناء الثاني هو: أنه نُوِي صدر تركيبه. ينظر: شرح الكافية ٢/١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٨٦، وشرح المرادي ٤/٣٢١، وأوضح المسالك ٤/٢٦٣، والتصريح ٢/٢٧٧، وشرح الأشموني ٤/٥٥.

(٤) في ب: "خمسة" وهو تحريف. (٥) في ب: "مقيد" وهو تحريف.

فيذكَّران[١] معا مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، نحو: «الجزءُ الحادي عَشَرَ» و«المقامة الخامسة عشرة»[٢] فإذا قيل -في المنتزع من تركيبين- «حادي عَشَرَ» -ببنائهما- التبس بهذا النوع فاعرِفْه فإنه موضع.

الحال الثاني: من هذه[٣] الأحوال الثلاثة -ويمكن إدخاله في كلام المصنف- أن تستعمل المركبين[٤] لإفادة جعْلِ الأقَل مثل[٥] ما فوقه، فتقول: «رابعُ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ» فالأصل فيه أن تأتي بتركيبين -كما ذكرنا في الذى قبله- إلاّ أنه يلزم أن يكون اللفظ الثالث منهما[٦] دون ما اشتق منه الوصف -كما مثلنا- وقد صرح سيبويه[٧] بإجازة مثله، ولك في هذه الحال أن تحذف "العشرة" من التركيب الأول، وتضيفه إلى مجموع الثاني، وليس لك أن تحذف النيف من الثاني لئلا يلتبس بالاستعمال الذى قبله.

الحال الثالث: وهو المكمل للأحوال الخمسة من أحوال العدد المصوغ إلى فاعل [وهو أن تستعمله مع العشرين وأخواتها[٨] فَتَذْكُر الفاعل][٩] من لفظ العدد بحالتيه من التذكير والتأنيث، وتعطف عليه العقد بالواو فتقول: «حادى وعشرون» و«ثانية وعشرون» إلى ثلاثة وتسعين، وتاسع وتسعين، وإلى هذا[١٠] الحال أشار بقوله:

وقبل عشرين اذكر .... إلى آخره

---

(١) في أ: "معها" وهو تحريف.
(٢) في أ: "عشر" وهو تحريف.
(٣) سقط "هذه" من: أ.
(٤) في أ: "المركبتين" وهو تحريف.
(٥) في أ: "مثلهما" وهو تحريف.
(٦) في أ: "منها".
(٧) ينظر: الكتاب ٣/٥٦١.
(٨) في ب: "وألوانها" وهو تحريف.
(٩) مابين المعقوفين ساقط من: أ.
(١٠) في ب: "هذه" اعتبر "الحال" مؤنثة، وهو يذكّر ويؤنّث. ينظر: اللسان "حول" ١٣/٢٠١.

كَمْ وكأيِّنْ وكَذَا

عقبت هذه باب(1) العدد، لأنها كنايات عن العدد المبهم، وكلها أسماء مبنية، أما "كم"(2) فقيل لشبهها بالحرف وضعا، وقيل لشبه الاستفهامية به معنى، وحملت الخبرية عليها لموافقة(3) لفظها.

وأما "كأيِّن"(4) فلأنها استعملت استفهامية في قول أُبيّ بن كعب(5)[لابن مسعود]:(6)

(١) في ب: "بباب".

(٢) "كم" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي، والفراء فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و"ما" الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.
ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، والإنصاف المسألة (٤٠) ٢٩٨/١، والجنيَ الداني ص٢٧٥.

(٣) في ب: "لموافقته".

(٤) "كأيِّن" اسم مركب من كاف التشبيه وأيِّ المنونة. ينظر: الكتاب ٣٣٢/٣، والمغني ص٢٠٣.

(٥) هو: أبو المنذر أُبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري النجاري -ﷺ- سيد القرّاء، وكان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرا والمشاهد، مات سنة ٢٠، وقيل: ١٩، وقيل ٢٢، وقيل ٣٠هـ.
تنظر: الإصابة (٣٢) ١٦/١-١٧، والعبر ١٧/١ .

(٦) مابين المعقوفين ساقط من: أ .
وابن مسعود هو: أبو عبدالرحمن: عبدالله بن مسعود بن غافل -ﷺ- من السابقين الأولين إلى الإسلام وأول من جهر بالقرآن بمكة وهو أحد أوعية العلم وفقهاء الصحابة وكان صاحب نعلَيْ رسول الله -ﷺ- مات بالمدينة سنة: ٣٢، وقيل ٣٣هـ.
تنظر ترجمته في: الإصابة (٤٩٤٥) ١٢٩/٤، والعبر ٢٤/١ .

(كأيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزابِ ؟)(1) فهي متضمنة معنى الهمزة(2)، والخبرية لموافقة لفظها.

وأما "كذا"(3) فبنيت لشبهها بـ"كم" الخبرية في الدلالة على العدد المبهم، والافتقار إلى مميز.

مَيِّزْ في الاستفهام "كم" بمثل "ما" مَيَّزْتَ عشرين كـ"كم شَخْصاً سَما؟"

تنقسم "كم" إلى استفهامية وإلى خبرية، ويشتركان في البناء كما سبق، وفي لزوم التصدر، وفي كونهما كنايتين عن عدد مبهم، وفي الافتقار إلى مميز، ويفترقان في إعراب المميز، وصفته -كما نشرحه- وفي جواز حذف الخبرية، وفي جواز [حذف مميز الاستفهامية](4) نحو: ﴿قال كم لبثتم ؟﴾(5) ونحو: "كم(6) صُمْتَ ؟ " أي: كم يوما، بخلاف الخبرية، وفي جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها، نحو: ﴿قال: كم لبثتم في الأرض عددَ سنين ؟﴾(7) ولايجوز ذلك في الخبرية، بل متى فُصل بينها وبين مميزها بغير الظرف والجار

(١) لم أعثر على مصدر لهذا القول، ولكن ذكره ابن كثير في تفسيره ٤٦٥/٣، والشوكاني في فتح القدير ٢٥٩/٤ .

(٢) في ب: "همزة الاستفهام" موضع: "الهمزة".

(٣) "كذا" اسم مبهم وأصله: كاف التشبيه أدخلت على "ذا" الإشارية، فصارا كلمة واحدة. ينظر: الكتاب ١٧١/٢، والمغني ص٢٠٤ .

(٤) مابين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ : قوله: «الفصل بين الاستفهامية ومميزها» وهو انتقال نظر من الناسخ.

(٥) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون.

(٦) سقط "كم" من: ب.

(٧) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون، ووجه الاستشهاد بالآية الكريمة هو أنه فصل بين "كم" ومميزها، وهو "عدد سنين" بقوله: «لبثتم في الأرض».

والمجرور تعين نصبه، وإن كان بواحد منهما، فالأرجح[1] نصبه، وقد يجر[2] في الشعر، نحو:

٤٨٦- كم بِجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلا[3] ... ...

وفي أن[4] الخبرية تختص بالماضي كاختصاص "رُبَّ" به، إذ هي نقيضتها،

---

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك، وأما البصريون فيرون وجوب النصب لا رجحانه عند الفصل بين "كم" وبين مميزها، وذلك لبطلان إضافتها إليه حينئذ، فتعين له النصب، وأما الكوفيون فيرون جواز ذلك في السعة.
وينظر خلافهم في الإنصاف: المسألة (٤١) ١/٣٠٣.
وينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٨، وشرح المرادي ٤/٣٣٠ .

(٢) في أ: "يجوز".

(٣) هذا صدر بيت من الرمل، وأكثر الروايات على أنه لأنس بن زنيم، وبعضهم نسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، وبعضهم نسبه إلى عبدالله بن كريز وتمامه قوله:
... ... وكريم بُخْلُه قد وَضَعَه
و"المقرف" هو الرجل الذى لا أصالة له من جهة الأب. اللسان "قرف" ١١/١٨٨.
والمقصود بالكريم في البيت: "كريم المعدن".
والشاهد منه قوله: "كم بجودٍ مقرفٍ" حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها بالجار والمجرور، وهذا محله الضرورة عند البصريين ومنهم من جعل الرواية الصحيحة برفع "مقرف".
وينظر البيت في: الكتاب ٢/١٦٧، والمقتضب ٣/٦١، والإنصاف ١/٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٤/١٣٢، والمقرب ١/٣١٣، وشرح الجمل ٢/٤٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٩، وشرح ابن الناظم ص٧٤٤، وشرح المرادي ٤/٣٢٩، والمساعد ٢/١٠٧، والهمع ١/٢٥٥، والدرر ١/٢١٢، والخزانة ٦/٤٦٨، وشرح الأشموني ٤/٥٩ .

(٤) سقطت "أن" من: ب.

فتقول: كم عبدٍ ملكتُ" ولا تقول: "كم عبد سأملكه" بخلاف الاستفهامية، فإنك تقول: «كم فرسخاً سرت؟» و«كم فرسخا تسير غدا ؟» وفي أن المتكلم بالاستفهامية [يستدعى جوابا من مخاطبه، بخلاف الخبرية، وفي أن المتكلم بالاستفهام][1] لايتوجه إليه التصديق والتكذيب، بخلاف الخبرية، وفي أن البدل من الاستفهامية [يجب أن يقترن بهمزة الاستفهام -كما سبق في بابه- بخلاف الخبرية.

عدنا إلى شرح كلام المصنف، ومراده:أن مميز"كم" الاستفهامية][2] مفرد[3]

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب أيضا.

(٣) قول الشارح: "مفرد منصوب" فيه تفصيل.
أما من جهة إفراده ففيه ثلاثة أقوال:
الأول: لجمهور البصريين وهو لزوم ذلك.
الثاني: للأخفش وهو جواز جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات، نحو: "كم غلماناً لك؟ ".
الثالث: للكوفيين، وهو جواز جمعه مطلقا، نحو: "كم شهوداً لك ؟ " .
وأما من جهة نصبه ففيه ثلاثة أقوال كذلك:
الأول: لبعض النحويين، وهو لزوم النصب مطلقا.
الثاني: للفراء والزجاج والسيرافي وهو جواز جره مطلقا.
الثالث: وهو المشهور، وهو لزوم النصب إن لم يدخل على "كم" حرف جر، وأرجحيته إن دخل عليها حرف جر.
وينظر في ذلك: الكتاب ٢/١٦٤ومابعدها، ومعاني القرآن للفراء ١/١٦٨-١٦٩، والمقتضب ٣/٥٥ ومابعدها، وشرح الجمل ٢/٤٨، والمقرب ١/٣١٢ ومابعدها، وشرح الكافية الشافية٤/١٧١١، والمغني ص٢٠٢، والتصريح ٢/٢٧٩ .

منصوب، كمميز عشرين[1]، فتقول: «كم شخصا سما» كما تقول: «عندى عشرون رجلا».

وأجِزَ ان تَجُرَّه "مِن" مُضْمَراً ... إن وَلِيتْ "كم" حرفَ جرٍّ مُظْهِرا

يجوز في مميز "كم" الاستفهامية أن يُجر بـ"مِن"[2] مضمرة، نحو: «بكم درهم اشتريت ثوبك؟» على تقدير: بكم من درهم، لا بإضافة "كم" كما زعم الزجاج.

واستعمِلَنْها مُخْبِرا كعَشَره ... أو مائةٍ كـ"«كَمْ رجالٍ أو مَرَه»"

"كم" الخبرية مميزها مجرور بإضافتها إليه، ثم لما كانت لتكثير العدد جاز أن يكون مميزها مفردا كمميز المائة، والألْف، وهو الأكثر، وأن يكون جمعا كمميز العشرة، وإليهما أشار المصنف بقوله: «ككم رجال أو مَرَهْ» إذ تقديره: "وكم مَرَةٍ"، ويلزم جر مميزها، وبجواز[3] كونه جمعا فارقت الخبرية، فحصل الفرق بينهما من ثمانية أوجه.

ككَمْ "كَأيِّنْ" و"كَذا" ويَنْتَصِب ... تمييزُ ذيْنِ أو به صِلْ "مِن" تُصِب

"كأيّن" و"كذا" بمنزلة: كم الخبرية في الدلالة على العدد المبهم، وفي الافتقار إلى مميز، وتشاركها "كأيِّن" خاصة في استحقاق التصدير، ويفارقانها في أنّ[4] تمييزهما[5] إما منصوب نحو:

(١) في ب: "العشرين".

(٢) هذا قول الخليل وسيبويه وغيرهما.
ينظر في: الكتاب ٢/١٦٠ .

(٣) في كلتا النسختين: "وجواز".

(٤) في أ: "أنها" موضع "أن".

(٥) في ب: "تميزها" وهو تحريف.

٤٨٧- اطرد اليأسَ بالرجا فكأيّن ... آلِماً حُمَّ يُسْرُه بعد عُسْر[1]

وكقوله:

٤٨٨- عِدِ النفس نعمى بعدبؤساك ذاكرا ... كذا وكذا لُطْفاً به نُسِيَ الجَهْد[2]

وإما مجرور بـ"مِن" ظاهرة، وهو في "كأيّن" أكثر من النصب، وبه ورد القرآن، نحو: ﴿وكأيِّنْ مِن قريةٍ﴾[3] ﴿وكأيِّنْ مِن دابَّةٍ﴾[4] ولا أعرفه مسموعا في "كذا" وأكثر ماتستعمل "كذا" مكررة بالعطف، كما مثّل، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بدون عطف، ولا تلزم التصدر، بل يجوز: «قَبَضْتُ كذا وكذا درهما»، وقد ظهر بذلك أن البيت مدخولٌ من عِدة أوجه.[5]

(١) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف.
والشاهد منه قوله: "آلما" فإنه تمييز لـ"كأيّن".
وينظر البيت في: أوضح المسالك ٤/٢٧٦، والمغني، الشاهد ٣٣٩، والهمع ١/٢٥٥، والدرر ١/٢١٢، والتصريح ٢/٢٨١، وشرح الأشموني ٤/٦١، ومعجم شواهد العربية ١٩٢ .

(٢) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف.
والشاهد منه قوله: "لُطْفا" فإنه انتصب على أنه تمييز لـ"كذا".
وينظر البيت في: شرح المرادي ٤/٣٣٧، والمغنى، الشاهد ٣٤٢، والمساعد ٢/١١٦، والهمع ١/٢٥٦، والدرر ١/٢١٣، والتصريح ٢/٢٨١، وشرح الأشموني ٤/٦٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٠ .

(٣) من الآيات ٤٨، ١٣، ٨ من سورة الحج، والطلاق، ومحمد -ﷺ- على الترتيب.

(٤) من الآية ٦٠، من سورة العنكبوت.

(٥) من هذه الأوجه: أن قول الناظم: "أو به صِلْ مِنْ تُصِب": يفهم جواز جر تمييز "كذا" بمِنْ، وهذا غير معروف عن أحد من النحويين. ==

الحكايـــة

ويراد بها أشياء:

أحدهـا: حكايـة الجمـل المنقولـة إلى العلميـة، فتسـتقر علـى ألفاظهـا، كما سبق.

الثاني: حكاية الجمـل بـالقول، نحـو: ﴿قـال إنـي عبـدُ الله﴾[1] ويجـوز حكايتها بالمعنى فتقول في حكاية: "زيد قائم": "قال عمرو: قائم زيد"[2] فـإن كانت الجملة ملحونة تعينت حكايتها على المعنى[3]، في أصح القولين.[4]

وأما المفردات فلا تحكى، وشذ قول بعضهم: "ليس بِقُرشيًّا"[5] ردا على

(-) ومنها: أن قولـه: "كَكَمْ كـأيِّنْ وكَـذَا" يفهـم أن "كـذا" تـلزم الصـدارة وليـس كذلك، وقد ذكر ابن مالك في التسهيل (١٢٥): عدم مماثلتها لـ"كم" في هذا.
ومنها: أنه لم يحفظ فيها -إذا كانت كناية عن العدد-إلاكونها مكررة بالعطف، وقد ذكر هذا ابن مالك في التسهيل: (١٢٥) فقال: "وقلَّ ورودُ" كذا "مفردا أو مكررا بلا واو".
والبيت هنا لم يشر إلى ذلك.

(١) من الآية ٣٠، من سورة مريم.

(٢) في ب: "قال عمرو": "زيد قائم" وهو تحريف.

(٣) صونا عن ارتكاب اللحن، ولئلا يتوهم أن اللَّحْـن نشـأ عـن الحـاكي، (أفـاده في التصريح ٢/٢٨٢).

(٤) والقول الثاني أن تُحكى كما تسمع، أي بلحنها. ينظر: التصريح ٢/٢٨٢ .

(٥) ينظـر في: الكتـاب ٢/٤١٢، والجمـل ص٣٣١، وأوضـح المسـالك: ٤/٢٨٠، والتصريح ٢/٢٨٢ .

من قال: «إن في الدار قرشيا».

الثالث: المبوَّب عليه هنا، وهو شيئان:

أحدهما: حكاية النكرات بـ"مَنْ" و"أيّ" وهي في الأصل استفهام بمعنى الإثبات، وطلب التعيين، فلهذا اختصت بهاتين الأداتين.

الثاني: حكاية الأعلام بألفاظها.

أحـك بـ"أيّ" مـا لمنكـورٍ سُئِل عنهُ بها في الوقـفِ أوْ حِينَ تَصِـلْ

هذا القسم الأول من الحكاية المبوَّب عليها، وهو حكاية النكرات بأداتي الاستفهام المذكورتين:

إحداهما: "أيّ" ويحكى بها مع الوقف ومع الوصل، معطاةً ماثبت للفظ تلك النكرة المسؤول عنها من رفع أو نصب أو جرّ، وتذكير أو تأنيث، وإفراد أو تثنية أو جمع[1]، فتقـول لمن قـال: "رأيـت رجـلا": "أيّـاً ؟ "، ولمـن قـال: "جاءتني امرأة": "أيّةٌ ؟ "، ولِمَن قال: "مـررت [برجـل": "أيٍّ ؟" ، ولمـن قـال: "جائني رجلان": "أيَّانِ ؟" ولمن قال: "مـررت][2] بـامرأتين": أيَّتَيْـنِ ؟"، ولمـن قال: رأيت رجالا": "أيِّينَ ؟"، ولمن قال: "رأيت نساء": "أيَّاتٍ ؟"، وكـذا لـو وصلت فقلت: "أيًّا[3] يافتى؟" و"أيَّاتٌ يارجل؟" وتقول لمن قال: "رأيت رجلا يَضرِبُ امرأةً لها أخَوان وأختانِ بحضور رجال معهم نساءٌ": "أيًّا ؟"، و"أيَّـةٌ ؟" و"أيَّانِ ؟" و"أيَّتَانِ ؟" [و"أيِّينَ ؟" و"أيَّاتٌ ؟"].[4]

(١) هذه هي اللغة المشـهورة، واللغـة الثانيـة: أن يحكـى بهـا مـا للمسـؤول عنـه مـن إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يثنى ولا يجمع. ينظر: الكتاب ٢/٤١٠ .

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٣) أي: في حال نصب المسؤول عنه.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

ووقفا احْكِ ما لمنكـورٍ بـ"مَن" ... والنـونَ حـرِّكْ مطلقـا وأشْـبِعَنْ
وقُل "منانِ" و"منَيْنِ" بعد: "لِي ... إلْفَـانِ بـابْنَيَنِ وسَـكِّنْ تَعْـدِلِ
وقلْ لمن قال: "أتَتْ بِنْتٌ: مَنَهْ ؟" ... والنُّونُ قبـلَ تَـا المثنّـى مُسْـكَنَه
والفتحُ نَـزْرٌ، وصِلِ التَّا والألِفْ ... بـ"مَنْ" بِإِثْرِ: "ذَا بِنِسْـوَةٍ كَلِـفْ"
وقُلْ: "مَنُونَ ؟" و"مَنِينَ ؟" مُسْكِنَا ... إن قيـل: "جا قـومٌ لقـومٍ فُطَنَا"

"مَنْ" كـ"أيٍّ" في أنها لا يُحكى بهـا إلاّ النكـرات، إلاّ أنهـا تفارقهـا في أربعة أحكام، ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: [أنه لايحكى][1] بها مُشْبَعَةَ الحركـات، ومفرعـة[2] بصـورة التأنيث والتثنية والجمع إلاّ في الوقف، كما ذكر المصنف، بخلاف: "أيٍّ" فإنه يحكى بها كذلك وصلا ووقفا.

الثاني: أن "مَن" إذا حكي بها، وحُرِّكَتْ نونها بمثل حركة المحكي أشبعت تلك الحركة بحيث يتولد منها حرفُ مدٍّ ولينٍ من جنسها، فتقـول لمن قال: "رأيت رجلا": "مَنَا؟"، ولمن قال: "مررت برجـل": "مَنِي؟" ولمـن قـال: "جائني رجلٌ": "مَنُو؟"، وإلى هـذا أشار بقوله: «والنـونَ حـرّك مطلقـا -أي بالحركات الثلاث- وأشبعن» بخلاف: "أيٍّ" فإنها إنما يحكى بها حركات الإعراب غير مشبعة.

الثالث: أن آخر "أيٍّ" لايكون في حكاية المثنى إلاّ مفتوحا، مذكرا كان

(١) يقابله في أ: "أن يحكى" وهو تحريف.

(٢) هذه هي اللغة المشهورة، وهناك لغة ثانية أشار إليها في الكتاب بقوله: «وحدثنا يونس أن ناسا يقولون -أبدا-: "مَنَا ؟" و"مَنِي؟" و"مَنُو" عَنَيْتَ واحـداً أو اثنين أو جماعة، في الوقت». ينظر: ٢/٤١٠.

أو مؤنثا، بخلاف "مَن" فإنه إذا حكي المثنـى المؤنـث فالأشـهر سـكون نونهـا، كما أشار إليه المصنف بقوله: «والنون قبل تا المثنّى مسكنه» فتقول لمـن قـال: "عندى امرأتان": "مَنْتَانْ ؟" والفتـح فيهـا قليـل، واللغتـان جاريتـان في المفـردة المؤنثة أيضا، إلاّ أنّ الأرجَـح فيهـا الفتـح، كمـا ذكـره المصنـف بقولـه: "مَنَـهْ" وبعضهم يسكنها فيقول: "مَنْت".

الحكم الرابع -ولم يذكره المصنّف هنا- أن الحكاية بـ"أيٍّ" عامـة، في العاقل وغيره، بخلاف الحكاية بـ"مَن" فإنها تختص بالعاقل، ولذلـك إذا اختلـط العاقل وغيره وحكيت أتيت في حكاية العاقل بـ"مَن" وفي حكاية غيره بـ"أيٍّ" فتقول لمن قال: «رأيـت رجلـين علـى فرسـين»: "منَيْـنْ وأَيَّيْـنِ ؟" ولمـن قـال: «رَكِـبَ رجـالٌ نُوقـاً»: "مَنُـونْ وأَيَّـاتٍ ؟"، ولمـن قـال: «اشـترى امرأتـان خمُرا"[1]: "مَنْتَانْ وأَيَّيْنَ ؟"، ولمن قال: «أكـل سَبُعٌ[2] صِبْيانـاً وبَنَـاتٍ»: «أيٍّ ومَنِينْ ومَنَاتٍ ؟» وعلى هذه القاعدة الحكاية.

وإنْ تَصِلْ فلفظُ "مَن" لا يَخْتَلِـفْ ... ونـادرٌ "مَنُـونَ" في نَظْـمٍ عُـرِفْ

إذا وَصَلْتَ في الحكاية بـ"مَن" قلت، منْ ياهذا ؟ "وبطلت الحكاية" سواء كـان المحكى مفردا أو ضدّيه، مذكّرا أو ضده، فأما قوله:

٤٨٩ -أَتَوا نَاري،فقلتُ:"مَنُونَ أَنْتُم؟" ... فقالوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامـا[3]

(١) "الخُمُر": جمع خمار، وهو النَّصيف، وقيل الخمار: ماتغطي به المرأة رأسها. ينظر: اللسان "خمر" ٣٤٢/٥.

(٢) في أ: "ضبع" موضع: "سبع".

(٣) هذا البيت من الوافر، وقد اختلف النحاة في نسبته، فقيل هو من كـلام: شمـير -وقيل بالسين المهملة- بن الحارث الضبي، وقيل إنه لجذع بن سنان ==

فنادر، وفي إدخال هذا البيت في باب الحكاية نَظَرٌ، فإنَّ الحكاية سؤالٌ عن تعيين نكرة وارِدَةٍ في كلام سابقٍ، وليس في هذا النظم شيءٌ من ذلك[1]، فتأمل الأبيات قبله في الجمل[2] وغيره.

(=) الغساني، وقيل لتأبط شرا.

والشاهد منه قوله: "مَنُونَ أنتم" حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ، وفيه شذوذ آخر وهو: أنه حرك هذه النون بالفتح، مع أن النون حين تزاد تكون ساكنة.

ينظر البيت في: الكتاب ٢/٤١١، والمقتضب ٢/٣٠٧، والجمل ٣٣٢، والخصائص ١/١٢٩، وشرح ابن يعيش ٤/١٦، والمقرب ١/٣٠٠، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧١٨، وشرح ابن الناظم ص٧٤٨، وشرح المرادي ٤/٣٤٤، وأوضح المسالك ٤/٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٤/٨٨، والهمع ٢/١٥٧، والدرر ٢/٢١٨، والتصريح ٢/٢٨٣، والخزانة ٦/١٦٧، وشرح الأشموني ٤/٦٥، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥ .

(١) كلام الشارح هذا الذى يقتضي إخراج هذا البيت من باب الحكاية أقوى -في نظري- من جعله حكاية لضمير محذوف، على أن تقديره: أتوا ناري فقالوا: أتينا، فقلت: مَنُونَ أنتم، وقد أشار إلى هذا التقدير ابن مالك في شرح الكافية ٤/١٧١٨ .

وينظر: التسهيل ص٢٤٩ .

(٢) الجُمَل: كتاب ألفه أبو القاسم: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي في النحو، وله شروح كثيرة أوصلها محققه الدكتور/ علي توفيق الحمد إلى واحد وأربعين شرحا، وبلغت شروح أبياته ثمانية عشر شرحا، وهو كتاب جامع، ويمتاز منهجه باليسر والسهولة، وهو على رأس قائمة مؤلفات الزجاجي.

وتنظر الأبيات التي أشار إليها الشارح في ص٣٣٧ منه.

والعلَمَ احكِيَنَّه مِن بعد "مَن" إن عَرِيَتْ من عاطفٍ بها اقْتَرَنْ

يحكى العلم المجهول العين بلفظه من بعد "مَن" عند الحجازيين[1] فتقول لمن قال: "رأيت زيدا": "مَن زيدا ؟" -بالنصب- ولمن قال: "مررت بعمرو": "من عمرو؟"، ولمن قال: "جاءني محمد": "مَن محمد ؟"، ولا يحكى[2] غير العلم، فلا يقال لمن قال: "رأيت غلامَ زيد": "مَن غلامَ زيد ؟" -بالحكاية- ولم يذكر المصنف هنا من[3] شروط العلم المحكى إلاّ[4] تجرد "مَن" من عاطف، فلو اقترنت بعاطف[5] كقولك لمن قال: "رأيت زيدا": "ومَن زيدٌ ؟" بطلت الحكاية، وتعين الرفع وله شرطان آخران:

أحدهما: أن يكون العلم لعاقل، فلا يحكى أعلام غير العاقل كـ"لاحق"[6] و"شَذْقَم".[7]

الثاني: أن يتجرد من تابع [فلو أتبع][8] العَلَمُ ببدل، أو تأكيد، أو عطف

---

(١) أما بنو تميم فلا يحكون العَلَم -مطلقا- ويوجبون رفع ما بعد "مَن".

ينظر: الكتاب ٢/٤١٣، والجُمَل ص٣٣٢، وبقية مراجع التعليق (٣) في صفحة ٨٥٧.

(٢) أجاز يونس بن حبيب الحكاية في جميع المعارف، واستحسن ذلك سيبويه.

ينظر: الكتاب ٢/٤١٤ .

(٣) سقط "من" من: أ.

(٤) في أ : "ولا" وهو تحريف.

(٥) في ب: "من عاطف" موضع: "بعاطف".

(٦) عَلَم على فرس.

(٧) عَلَمٌ على جمل.

(٨) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

بيان، أو نسق بغير علم، أو نعت بغير "ابن" مضاف إلى عَلَم، نحو: «رأيت زيدا أخاك» أو "زيدا نفسه" أو "زيدا أبا عمرو"، أو "زيدا وأخاه" أو "زيداً الكريم" لم تجز[1] الحكاية في ذلك كله، وإن كان المنسوق[2] علما نحو: «رأيت زيدا وعمرا» ففي جواز الحكاية قولان[3]، ولو وصف المحكي بـ"ابن" مضاف إلى علم، نحو: «رأيت زيدا بن عمرو» جازت الحكاية اتفاقا.

تنبيه:

الحكاية بالمبني كـ"مَنْ" اتباع بلا خلاف، وأما المحكى بالمعرب كـ"أيٍّ" والمحكى بالعلم ففيه ثلاثة[4] أقوال، أشهرها أنه إتباع -أيضا- وليست حركات إعراب ولا حروفه، وذهب الكوفيون إلى أنه إعراب بعامل مقدر لائق بالمعنى، وقال المصنف -في موضع-:[5] إن الضمةَ في العَلَم الواقع بعد "مَنْ" نحو: "مَنْ زيدٌ ؟" في حكاية من قال: "جاءني زيدٌ" إعراب بخلاف الفتحة والكسرة فانهما إتباع. أ.هـ

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٤١٤ .

(٢) في ب: "المسبوق" وهو تحريف.

(٣) أحدهما ليونس وجماعة معه وهو: أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية، وقال غيرهم: بل يحكيان.
ينظر: الكتاب ٢/٤١٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٠.

(٤) ينظر شرح المرادي ٤/٣٤٦ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٩ .

التأنيـــث

وصف التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، والأصل فيها التذكير، ولذلك استغنى عن علامة، وأما التأنيث فلكونه فرعاً احتاج إلى علامة يعرف بها.

علامةُ التأنيث تاءٌ أو ألِفْ ... وفي أسامٍ قدَّروا التا كالكَتِفْ

ويُعرف التقديرُ بالضميرِ ... ونحوِه كالرَّدِّ في التصغيرِ

للتأنيث علامتان:[1]

إحداهما: تاء[2] متحركة تتصل بالأسماء تدل على تأنيثها، وأما التاء الساكنة التي تتصل بالأفعال[3] فإنما تدل على تأنيث ما أسندت إليه، والمتصلة ببعض الحروف كـ"ثُمَّتْ" و"رُبَّتْ"[4] زائدة.

---

(١) المشهور أن للتأنيث خمس عشرة علامة .
ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ١٧٦ , وغيره .

(٢) نحو: قائمة؛ وهذا على مذهب البصريين، والهاء عندهم مبدلة في الوقف منها، وذهب الكوفيون إلى أن الهاء أصلُ التاء لَمّا رأوا مشابهة الهاء للألف، قال الرضي: وليس بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف، شرح الكافية ٢/١٦١.

(٣) نحو: قَامتْ وقَعَدتْ.

(٤) بفتح التاء وسكونها من "ثُمَّت ورُبَّت".

والثانية: ألف، إما مفردة كـ"حُبْلى" وتسمى ألف التأنيث المقصورة، وهي أصل الممدودة، وإما متصلة بمثلها فتقلب الثانية منهما همزة كـ"حمراء" وتسمى ألف التأنيث الممدودة؛ والتاء هي الأصل[1] في الدلالة على التأنيث، ولذلك قدروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بغير علامة، كـ«يَدٍ ودِيَمٍ[2] وكَتِف وعين وأُذُن ونار ودار» ونحوها، ويُعرف هذا التقدير بالضمير العائد على الاسم[3]، نحو: ﴿النار وعدها الله﴾[4] ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾[5]، وبنحوه[6] وذلك أشياء:

أحدها: رد التاء في التصغير، نحو: عُيَيْنَة وأُذَيْنَة.

الثاني: بالإشارة [إليه، نحو: ﴿هذه جهنم التي﴾[7] ﴿تلك الدار الآخرة﴾[8] وبصفته[9]][10] نحو: ﴿نارُ اللهِ الموقدة، التي تطّلع﴾[11] وتجري مجراها الحالُ والخبر[12]، نحو: ﴿فتلك بيوتهم خاوية﴾[13] ﴿إن أرضي واسعة﴾.[14]

---

(١) وهي أكثر استعمالاً من الألف. (٢) ساقطة من: ب.
(٣) أي المؤنث. (٤) من الآية ٧٢، من سورة الحج.
(٥) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ. (٦) في أ: وبنحوها.
(٧) من الآيتين ٦٣،٤٣، من سورتي يس والرحمن.
(٨) من الآية: ٨٣، من سورة القصص. (٩) أي: وبتأنيث صفته.
(١٠) مابين العقوفين ساقط من: ب.
(١١) الآية: ٦ وبعض الآية: ٧، من سورة الهُمَزة.
(١٢) ساقطة من: ب. (١٣) من الآية: ٥٢، من سورة النمل.
(١٤) من الآية: ٥٦، من سورة العنكبوت.

الثالث: اتصال الفعل المسند إليه بالتاء، نحو: ﴿ولمّا فصلت العِيْر﴾.[1]

الرابع: سقوط التاء من عدده، من الثلاثة إلى العشرة، نحو:

٤٩٠- ... وهي ثلاثُ أَذْرُعٍ وإصبَعُ[2] ...

الخامس: اطراد جمعه على "أَفْعُل" مع كونه رباعيًّا، كـ"عَنَاق" و"عُقاب" بخلاف مالم يطرد فيه كـ"غُراب".

ولا تلي فارقةً فَعُولا أصلاً، ولا المِفعالَ والمِفعيلا

كذاك مِفعَلٌ وما تَليهِ تا الفرقِ من ذي فشذوذٌ فيهِ

التاء المتحركة أكثر ماتدخل في الأسماء للفرق بين مؤنثها ومذكرها، وقد تدخل لغير ذلك[3]، ثم الفارقة أكثر ماتكون في الصفات كـ"مسلم"

---

(١) من الآية: ٩٤، من سورة يوسف.
(٢) هذا البيت من الرجز المشطور، نسبه بعضهم لحميد الأرقط، وقبله قوله:
... أرمي عليها وهي فرعٌ أجمع ...
ينظر: الكتاب ٤/٢٢٦، ولسان العرب: «رمى، علا، فرع، ذرع» وأوضح المسالك ٤/٢٨٦ والتصريح ٢/٢٨٦، ومعجم شواهد العربية ص: ٤٩٩. والشاهد منه قوله "ثلاث أذرع" حيث سقطت التاء من "ثلاث" لكون المعدود "أذرع" مؤنثاً.
(٣) كتمييز الواحد من جنسه نحو: تمرة وتَمْر، وشجرة وشَجَر، أو العكس نحو: جَبْأَة وجَبْء، وكَمْأَة وكَمْء؛ أو للتعويض من ياء النسب نحو: أَزْرَقيّ وأزارقة، أو للتعريب نحو: مَوزَج- للخفّ- ومَوازجة، أو لتأكيد التأنيث نحو: نَعْجة، أو لتأكيد المبالغة كعَلاّمة ونَسّابة أو للتعويض عن حرف نحو: عِدَة وزِنَة وزنادقة، الأصل: وَعَدَ ووَزَنَ وزِنديق؛ وقد لاتلحق صفة المؤنث استغناءً عنها لكون الوصف خاصاً به، ولم يقصد به معنى الفعل، =

و"مسلمة وقائمة" ومايجري مجراها كـ"فتى وفتاة" ودخولها في أسماء الأجناس التي لا تشعر بوصف إمّا قليل كـ«امرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة»[1] وإمّا نادر كقوله:

٤٩١- ... لم يبالوا حرمة الرَّجُلَهْ[2] ...

بل الأغلب فيها أن يوضع لكل واحدٍ من المذكر والمؤنث لفظ يختص به، كـ«رجل وامرأة، وجَمَل وناقة».

ثم التاء الفارقة يمتنع دخولها في خمسة أبنية من الصفات:

أحدها: فَعُول[3] -بمعنى فاعل- كـ"صبُور وشكور" بل يجريان على المذكر والمؤنث بغير تاءٍ، ولذلك قالوا: "ناقة ذَلول" قال تعالى: **﴿وما كانت أُمُّكِ بَغِيًّا﴾**[4] إذ أصله: بَغُويا، ثم أدغمت الواو في الياء،

(=) نحو: طامث وحائض، بمعنى ذات أهلية للطمث والحيض.
ينظر: شرح ابن الناظم ص٧٥٢، وأوضح المسالك ٤/٢٨٨، والتصريح ٢/٢٨٦، وشرح الأشموني ٤/٩٧.

(١) قولهم: "إنسانة" للمرأة ليس بعربي، وإنما هو من تصرف العامة؛ والعرب تقول للمرأة "إنسان". ينظر: اللسان "أنس": ٧/٣١١.

(٢) هذا عجز بيت وصدره:
خرقوا جيب فتاتهم ... ...
وأراد بجيبها هنها؛ وقائله مجهول.
ينظر: الأصول في النحو ٢/٤٠٧، والكامل ١٥٩، وأمالي ابن يعيش ٥/٩٨.

(٣) لم تدخله التاء لعدم جريانه على فعله، فإن دخولها على الوصف محمول على دخولها على فعله، التصريح ٢/٢٨٧.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة مريم.

وقولهم: "امرأة[1] ملولة" [التاء فيه للمبالغة لا للفرق، ولذلك أجروه على المذكر فقالوا: "رجل مَلُولة"].[2]

أما "فَعُول" -بمعنى: مفعول- فتلحقه تاء الفرق، قالوا: "جَمَل رَكوب" [وناقة رَكوبة][3] حتى قالوا: "حَلُوبة" مع اختصاصها بالمؤنث.

الثاني: "مِفْعال"[4] كـ"مِنْحار" ولذلك قالوا: "امرأة مِعْطار" "ومِقْلات": للتي لا يعيش لها ولد.

الثالث: "مِفْعِيل" كـ"مِعْطِير".

الرابع: "مِفْعَل" كـ"مِغْشَم"[5] و"مِدْعَس".[6]

كل هذه الأبنية كـ"فَعُول" في الإطلاق على المذكر والمؤنث بغير تاء وما تليه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ، إما من جهة القياس، كقولهم: "امرأة مِسكينة"[7] وإما من جهة الاستعمال كقولهم: "امرأة عَدوَّة" حملاً على صديقة[8]، و"امرأة مِيقانة".

ومن فَعيلٍ كقتيلٍ إن تَبِعْ ... موصوفَه غالباً التّا تمتنعْ

---

(١) ساقطة من: ب. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) لم تدخله التاء الفارقة لأنه صفة لاتجري على فِعْل، ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله؛ التصريح ٢/٢٨٧.

(٥) المِغْشَم الذي لاينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته؛ اللسان "غشم".

(٦) يقال رجل مِدْعَسٌ أي: طَعّان بالرمح؛ اللسان "دعس" ٧/٣٨٧.

(٧) حملاً على فقيرة.

(٨) لأنهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النَّظير على النَّظير.

هذا البناء الخامس مما يمتنع[1] دخول تاء الفرق فيه، وهو فَعِيل بمعنى مفعول[2] كـ"قتيل وجريح" لكن إنما تمتنع تاء الفرق منه إذا كان صفة وقد ذُكر موصوفها قبلها، كـ"امرأة جريح" و"عين كحيل" و"لحية دهين" وقوله: "غالباً"، احتراز من قولهم: خَصلة حميدة، وصفة ذميمة، ومِلْحَفَة جديدة، وهي بمعنى: مجدودة، أي: مقطوعة عن منوالها الذي نُسجت عليه.

أما إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء[3]، فتقول: مررت بقتيلة بني فلان خوف اللبس، وقوله: ﴿والنطيحة﴾[4] قيل لعدم ذكر الموصوف، وقيل: بل إخراجاً له عن الوصف وإلحاقاً بالأسماء، وقيل: بل اتباعاً لما تقدمه من الصفات.

أما إن كان "فَعِيل" بمعنى فاعل فإنه تلحقه التاء عند التأنيث كـ"امرأة رحيمة وظريفة" وقد يحمل على الذي بمعنى مفعول، فلا تلحقه، ومنه ﴿من يحيى العظام وهي رميم﴾[5] و﴿إن رحمة الله قريب﴾.[6]

على أحد التأويلات، [وقد تحذف تاء الفرق من فاعل، كقولهم: ناقة صابر، وجمل صابر].[7]

(١) في أ: يمنع. (٢) لعدم جريانه على فعله.

(٣) إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء كما ذكر إلاّ إذا جيئ بما يدل على تأنيثه نحو: رأيت قتيلاً من النساء فلا تلزم حينئذ.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة ....والنطيحة....﴾ من الآية ٣، من سورة المائدة.

(٥) من الآية ٧٨، من سورة يس. (٦) من الآية ٥٦، من سورة الأعراف.

(٧) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

وألِـفُ التأنيـث ذاتُ قصـرِ ... وذاتُ مـدٍّ نحو: أنثى الغُـرِّ

والاشتهـار في مبانِي الأولـى ... يبديـه وزنُ أرَبـى والطُّولـى

ومَرَطـى ووزنُ فَعْلـى جمعـا ... أو مصـدراً أو صفـةً كشَبْعـى

وكحُبَـارَى سُمَّهَـى سِبَطْرى ... ذِكْـرَى وحِثِّيثَى مع الكُفُـرَّى

كـذاك خُلَّيْطَـى مع الشُّقَّـارَى ... واعْـزُ لغير هـذه استنـدارا

قد سبق تمييز المقصور من الممدود من ألفي التأنيث، ومثّل الممدودة بأنثى الغُرّ وهي غراء، فإن الغُرّ جمع لمذكرها وهو أغرّ، ثم لكل واحدٍ مما تتصل به ألفا التأنيث أوزان كثيرة، إلاّ أنه اقتصر على ذكر المشهور [منها فذكر أن المشهور][1] في[2] مباني الأولى، وهي المقصورة اثنا عشر وزناً:

الأول: فُعَلَى[3] كـ"أُرَبَى" وهو من أسماء الداهية، وقد أُنكر[4] على[5] المصنف عدها في المشهورات، بل[6] بدأ بها لأن ابن قتيبة[7] قال[8] لم

(١) مابين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) في ب: "من" بدل "في".

(٣) هذا الوزن مشترك بين المقصورة والممدودة، ومثاله في الممدودة: خُشَشَاء -لعظم خلف الأذن- وعُشَراء، ونفساء، وفُضَلاء.

(٤) وممن أنكر عليه في ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٤/٢٨٩، ووافقه: خالد الأزهري في التصريح ٢/٢٨٩.

(٥) سقطت من: ب. (٦) ساقطة من: ب.

(٧) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري اللغوي النحوي كان ثقة فاضلاً عالماً بالنحو واللغة وغريب القرآن والحديث من مؤلفاته أدب الكاتب، عيون الأخبار، طبقات الشعراء، المعارف، تنظر الترجمة في: بغية الوعاة ٢/٦٣، نزهة الألباء ٢٧٢-٢٧٤، إنباه الرواة ٢/١٤٣-١٤٦، معجم المؤلفين ٦/١٥٠، إشارة التعيين ١٧٢.

(٨) ينظر قوله في أدب الكاتب ص ٥٩٣ (ط . الرسالة)

يجيء منها إلا ثلاثة أوزان لا رابع لها، فالآخران: أُدَمَى وشُعَبَى[1] -اسمان لموضعين- والصواب خلاف ما قال ابن قتيبة، فقد جاء منه "جُنَفَى"[2] -اسم موضع- و"جُعَبَى" للكبار من النمل، و"أُرَنَى" -بالنون لإناء[3] يُجَبَّن فيه اللَّبن، ومع ذلك فليس في هذه الأوزان ما هو مشهور، وقد جاء منها بالمدّ غيره.

الثاني: فُعْلَى[4] -مخففا- وأكثر ما يكون صفة كطُوْلَى وقُصْرى وصُغْرى، وكبرى، ونحوه كثير، ويكون مصدراً كرُجْعى، وقد يجيء اسما كبُهْمَى، لنبت.

الثالث: فَعَلَى[5] ويأتي بالمعاني الثلاثة، فمن استعماله مصدرا مَرَطَى، لضرب من المشي، وجَفَلَى: للدعوة العامة، ويقال فيها: أجْفَلَى[6]. ومن استعماله صفةً حَيَدَى[7]، ومن استعماله اسما بَرَدَى لنهرٍ[8] معروف[9].

الرابع: فَعْلَى[10] وأكثر مايأتي جمعاً كـ«قتْلَى وجرْحى وهلكى» ويجيء

(١) في أ: "شبعى"، وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين "حنفاء"، وهو تحريف.

(٣) في الاقتضاب ٢ / ٣٣ : حَبٌّ يطرح في اللبن فيُجَبِّنه ونحوه في التصريح ٢ / ٢٨٩ وغيره .

(٤) هذا الوزن خاص بالمقصورة.

(٥) هذا الوزن مشترك بين المقصورة والممدودة، ومثاله في الممدودة: قَرَماء وحَنَفاء -وهما موضعان- ودَأْثاء، وهي الأَمَةُ وابن دَأْثاء: للذاهب الأصول والأحمق، اللسان "دأث" ٢/٢٥٤.

(٦) للكثرة.

(٧) يقال: حمار حَيَدَى، أي يحيد عن ظله إذا تخيل منه.

(٨) في أ: "لشهر"، وهو تحريف.

(٩) يجري في دمشق.

(١٠) هذا الوزن مشترك ومن أمثلة الممدودة العَوّاء وفيها القصر أيضا. وهي إحدى منازل القمر.

-أيضاً- مصدراً كـ"دعوى" وصفة لمؤنث كـ« شبعى -تأنيث شبعان وَسكْرى وغَضْبى» ونحوها؛ أما ما جاء منه اسما كـ«أرطى -لشجر ينبت في الرمل- وعَلْقَى -لشجر تدوم خضرته-» فيحتمل أن تكون الألف فيه للتأنيث، ويحتمل[1] أن تكون للإلحاق.

الخامس: فُعَالى[2] -مخففا- كـ"حبارى وسُمَانَى" -اسمين لطائرين- ولا يصح قول الجوهري: إن ألف حبارى للإلحاق[3]، للإجماع على منع صرفه مع فقد العلمية.

السادس: فُعَّلَى[4]، كسُمَّهَى[5] -للباطل- وفي عده من المشهورات نظر.

السابع: فِعَلَّى[6] -مشدداً- نحو: سِبَطْرَى[7] ودِفَقَّى[8] -لضربين من المشي-.

الثامن: فِعْلَى[9] -مخففا- وأكثر ما يجيء مصدراً كذكرى، وقد جاء

(١) وهذان مبنيان على الصرف وعدمه، فمن صرف قدرها للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث. (٢) هذا الوزن مختص بالمقصورة.

(٣) لم يقل الجوهري إن الألف في "حبارى" للإلحاق، بل قال وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛ الصحاح "حبر" ٦٢١/٢.

(٤) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

(٥) ويطلق السُّمَّهَى على الهواء بين السماء والأرض؛ اللسان "سَمَهَ" ٢٩٤/١٧.

(٦) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

(٧) السِّبَطْرَى: مِشية فيها تبختر؛ اللسان "سبطر" ٥/٥.

(٨) الدِّفِقَّى: مِشية فيها تدفق وإسراع؛ اللسان "دفق" ٣٨٨/١١.

(٩) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

منه جمعان لا ثالث لهما: حِجْلَى -جمع للطائر المسمى بالحَجَل-، وظِرْبَى جمع ظَرِبان -بطاء[1] مهملة مفتوحة تليها راء مهملة مكسورة- وهو دويبة، وماجاء منه اسما ففى ألفه من الاحتمالين[2] مافي ألف فَعْلَى.

التاسع: فِعِّيلى[3] -بكسر أوله وثانيه- كِحِثِّيثَى، للحث على الشيء، وخِلِّيفَى للخلافة، وهِجِّيرى للعادة، ويقال فيه هِجِّيْراء -بالمد- وَحِضِّيضَى للتحضيض، وضمُّ أوله نادر، وما حكاه الكسائي من قولهم: هو من خِصِّيصَاء[4] قومه -بالمد- شاذ.

العاشر: فُعُلَّى[5] -بضم أوله وتشديد ثالثه- كـالكُفُرَّى -لوعاء الطلع-[6] هذا الأشهر فيه، وفتح أوله وكسره لغتان، ومثله: حُذُرَّى وبُذُرَّى -من الحذر والتبذير-.

---

(١) لم أجد موافقا للشارح على هذا الضبط، وإنما هي في جميع المراجع التي رجعت إليها بظاء مشالة ، فلعل (مهملة) مقحمة ، و (بطاء) تصحيف بظاء .

(٢) أي إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو: ضِئْزَى -للقسمة الجائرة- وإن نوّن فألفه للإلحاق نحو: رجل كِيْصًى -مولع بالأكل وحده-.

(٣) هذا الوزن مشترك بين الألف المقصورة والممدودة، ومن أمثلة الممدودة: فِخّيْراء -للفخر- وخِصيصاء -للاختصاص- ومِكّيناء -للمتمكن-؛ ولم يسمع منها غيرهن؛ ينظر ذلك في: شرح المرادي ٥/٩، وأوضح المسالك ٤/٢٩٠، والتصريح ٢/٢٩٠، وشرح الأشموني ٤/١٠٠.

(٤) قال في اللسان: والخِصِّيصَى وهي تمد وتقصر. خصص ٨/٢٩٠.

(٥) هذا الوزن من الأوزان المختصة بالألف المقصورة.

(٦) أي طلع النخل، وسمي بذلك لأنه يكفر أي يستر ويغطي الطلع. اللسان "كفر" ٦/٤٦٥.

الحادى عشر: فُعَّيْلَى[1] -بضم أوله- كخُلَّيْطَى -للاختلاط- وقُبَّيْطَى -للناطف- ودُخَّيلاء -بالمد- شاذ.

الثاني عشر: فُعَّالى[2]- بضم أوله وتشديد ثانيه- كـ"شُقَّارَى وخُبَّازَى"[3] -لنبتين معروفين- وما عدا هذه الأوزان يحكم بندوره، كالأُرْبَعَا[4]-بضم الهمزة وفتح الباء-ضَرْب من مشي الأرنب، والأُرْبَعا[5] بنحوه[6]-في الهمزة والباء- قعدة المتربع -وكالخَوْزَلَى والهَيْجَنَى- لضربين من[7] المشي، وكالخَيْسَرَى -للخسارة- وحَنْدَقُوقَى -لنبت- ومِكْوَرَّى -لعظيم الأرنبة-ويَهْيَرَّى-للباطل-وفَوْضُوضَى للمفاوضة في أوزان كثيرة.

لمدها: فَعْلاءُ أفْعِلاءُ ... مثلَّثَ العينِ وفَعْلَلاءُ
ثم فِعَالا فُعْلُلا فاعُولا ... وفَاعِلاءُ فِعْلِيا مَفعولا
ومطلقَ العينِ فَعَالا وكذا ... مطلقَ فاءِ فَعَلاءُ أُخِذا

المشهور من مبانى مافيه ألف التأنيث الممدودة سبعة عشر وزناً شملها كلام المصنف:

أحدها: فَعْلاء وتكون اسماً كـ"صحراء" وصفة كـ"حمراء" وجمعاً

---

(١) هذا الوزن مشترك بين ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، فمن الممدودة قولهم: هو عالم بدُخَّيْلائه، أي بباطن أمره؛ ولا يحفظ غيرها.

(٢) هذا الوزن مختص بالمقصورة.

(٣) ساقطة من: ب. (٤) بالقصر.

(٥) بالمد ويقال فيها أيضاً الأُرْبَعاوَى. اللسان "ربع" ٩/٤٦٦.

(٦) في كلتا النسختين: "بعكسه" والصواب: ما هو مثبت، كما في اللسان.

(٧) في: ب من أصل المشى.

كـ"طَرْفاء"[١] ومصدراً كـ"رَغْباء".

الثاني والثالث والرابع: أَفْعلاء -مثلث العين بالحركات الثلاث- وكسرها أكثر[٢] كـ«أصدقاء وأنبياء وأولياء» ومنه: أشياء لأن أصله: أشيئاء، ومنه[٣] أَرْبِعاء جمع ربيع، وهو النهر الصغير والمضموم منه كالأربُعاء[٤] -لأحد عُمُد الخيمة، وأما اليوم الرابع من أيام الأسبوع ففي عينه الحركات الثلاث.

الخامس: فَعْلَلاء، كـ"عَقْرَباء" -اسم موضع-.

السادس: فِعالاء -بكسر أوله- كـ"قِصاصاء" للقصاص.

السابع: فُعْلُلاء-بضم أوله وثالثه-كـ"قُرْفُصاء"[٥] للجِلسة المعروفة.

الثامن: فاعُولاء كـ"عاشوراء".

التاسع: فاعِلاء كـ"قاصِعاء ونافِقاء" -لجحرة اليربوع-.[٦]

العاشر: فِعْلِياء كـ"كِبرياء".

الحادي عشر: مَفْعُولاء كـ«معبوداء ومأتوناء» جمع عَبْدٍ وأَتانٍ.

الثاني عشر إلى الرابع عشر: فَعالاء[٧] -مطلق العين بالحركات الثلاث-

---

(١) أي في المعنى لأن فَعْلاء ليس من أبنية جموع التكسير، ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعي لا جمع؛ ينظر شرح المفصل ٥/١١٠، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/١٠٢.
(٢) في ب: "كثر".
(٣) سقطت "منه" من: أ.
(٤) لسان العرب "ربع" ٩/٤٦٦.
(٥) وهي أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب، تكون يداه مكان الثوب. اللسان "قرفص" ٨/٣٣٩.
(٦) اليربوع: دويبة فوق الجُرَذ، رِجْلاه أطول من يديه بعكس الزرافة. اللسان "ربع" ٩/٤٦٨.
(٧) في أ: فاعلاء، وهو تحريف.

فإن كانت مفتوحة فلا تقع بعدها إلا الألف كـ"بَرَاكاء"[١] للبروك وإن كانت مضمومة لم يقع بعدها إلا الواو نحو: جَلُولاء -لموضع- وإن كانت مكسورة لم يقع بعدها إلاّ الياء كَـ«قَرِيثاء وكَرِيثاء» -لنوعين من البُسْر- ويقال فيهما: قِراثا وكِراثا.

والثلاثة المكملة للأبنية: فعلاء -مطلق الفاء بالحركات الثلاث- فالمفتوح منه كـ«قَرَماء -لموضع- ودَأَثاء -للأَمَة-» وقد جاء منه بالقصر جَنَفَى -اسم موضع-[٢] قال في المحكم وهو بالمد اسم موضع آخر.

والمضموم منه إما مصدر كـ"خُيلاء" وإما جمع كـ"شُرَفَاء" وإما وصف[٣] كـ"نُفساء" وإما اسم كَـ"رُحَضاء" وهو عَرَقُ المحموم.

والمكسور كـ"سِيَراء"[٤]؛ وما عدا هذه من الأوزان فمحكوم[٥] بندوره كِهِنْدِباء وبَلْكَساء -لنبتين- وحَوْصَلاء وهي الحوصلة وعُنْصُلاء[٦] -بضم الصاد وفتحها-للعُنصُل،ومُزَيْقِيَاء -لقب لملك من ملوك العرب-،وجُخادِباء[٧] وهو ضرب من الجراد، وَزكَرياء ويُنابِعاء-اسم مكان-وقد يفتح أوله. وبَرْناساء[٨] وهو لغة في[٩] البَرْنَسَاء، والبَراساء بمعنى الناس، في أبنيه غيرها.

---

(١) البَراكاء:الثبات في الحرب والجد،ويطلق على ساحة القتال؛اللسان"برك"١٢/٢٧٨
(٢) ساقطة من: ب.
(٣) في ب: "وصفا"، وهو تحريف.
(٤) السَّيَرَاء: بُرْد فيه خطوط صفْر، تعمل من الحرير. اللسان "سير" ٦/٥٧، وأيضاً الذهب.
(٥) في ب: "فتحكوه".
(٦) العُنصُل -بضم الصاد وفتحها- البصل البري؛ اللسان ١/٢٤٧.
(٧) ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين؛ اللسان "جخدب" ١/٢٤٧.
(٨) في أ: "بَرْنَساء"، وهو تحريف.
(٩) في أ:"من" موضع "في"،وهو تحريف.

المقصور والممدود

القصر والمدّ من صفات الأسماء، والمقصور[1] منها: المتمكّن الذي في آخره ألف لازمة، فبالقيد الأول يخرج المبني كـ"ما" الاسمية، و"ذا وتا" وبالقيد الثاني يخرج الممدود والمنقوص والصحيح ومايجري مجراه، وبقيد اللزوم يخرج نحو: "رأيت أباك"[2] لأنها تتغير عند دخول الرافع والجار، والممدود منها: المتمكن الذي في آخره [همزة قبلها][3] ألف زائدة، فبالقيد الأول يخرج المبني كـ"هؤلاء" وبالقيد الثاني خرج مالاهمزة في آخره من الصحيح والمعتل؛ وباشتراط سَبْقها بالألف خرج نحو: دِفْءٍ وَعِبْءٍ، وتقييد الألف بكونها زائدة خرج لنحو: "ذاءٍ"[4] إذ أصله "ذَوَءٍ"[5] تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت[6] ألفا، ولا يسمى في الاصطلاح ممدوداً.

وينقسم كل واحد من القصر والمدّ إلى قياسيّ، ومرجعه إلى علم النحو، وإلى سماعي ومرجعه إلى علم اللغة؛ ولهذا إنّما تكلم المصنف عن القسم الأول، وقد عرف بذلك أن الباب ثلاثة أقسام.

---

(١) في أ: فالمقصور. (٢) وكذلك المثنى.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من كلتا النسختين، والسياق يقتضيه.

(٤) في ب: "ذا".

(٥) في ب: "ذو"، وفي أ: "ذواءِ" وأرى أن صوابه "ذَوَءٍ".

(٦) في كلتا النسختين: قبلت.

إذا اسم استوجب من قبل الطَّرَف … فتحاً وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المعلّ الآخِرِ … ثُبوتُ قصرٍ بقياسٍ ظاهرِ

كفِعَلٍ وفُعَلٍ في جمع ما … كفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نحو الدُّمى

بدأ بالكلام على القسم الأول وهو المقصور بقياسٍ وضابطه: ماله نظير من الصحيح يجب[1] فتح ما قبل طرفه [وهو آخره فيكون][2] نظيره من المعتل مقصوراً قياساً، وذلك أشياء ذكر المصنف منها ثلاثة:

[الأول: ما جاء][3] مصدراً لمعتل اللام كـ«ـهَوًى وجَوًى[4] وعَمًى» فإن نظيرها من الصحيح الواجب فتح ماقبل آخره أَسَفٌ وفَرَحٌ.

الثاني: ماجاء على وزن فِعَل -جمعاً لفِعْلَه- كـ"فِرًى" جمع فِرْية، و"مِرًى" جمع مِرية فإن نظيره من الصحيح [قِرَب وكِسَر في جمع قِرْبة وكِسْرة.

الثالث: ماجاء على فُعَل -جمعاً لفُعْلة- كدُمْية ودُمًى وزُبْية[5] وزُبًى فإن نظيره من الصحيح][6] يستحق الجمع على فُعَل -بفتح ما قبل آخره- كغُرفة وغُرَف، وعُدَّة وعُدَد، وأما قُرًى في جمع قَرْية فليس[7] قصره بمقيس[8]، لأن نظيره من الصحيح لايستحق فُعَلاً.

---

(١) في ب: فيجب. (٢) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) قال في ب: الأول: ماجاء الفعل اللازم كهَوًى وجَوًى وعَمًى.

(٥) الزبية: الرابية التي لا يعْلوها الماء؛ اللسان "زبى" ٧١/١٩.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٧) في أ: ليس.

(٨) لأن مفرده ليس على فِعْلةٍ ولا فُعْلة.

ومنها: اسم المفعول من المعتل الزائد على ثلاثة أحرف كمُعطًى ومُستَدْعًى فإن نظيره من الصحيح يستحق أن يفتح ما قبل آخره نحو: مُكرَم ومستخرَج.

وما استحق قبل آخرٍ ألفْ — فالمدُّ[1] في نظيره حتماً عُرِف

كمصدر الفعل الذي قد بُدِئا — بهمزوصلٍ كارعوى وكارتوى[2]

هذا القسم الثاني وهو الممدود قياساً، وضابطه أن يكون له نظير من الصحيح يستحق قبل آخره ألفاً، وهو أشياء:

أحدها: ما ذكر المصنف، وهو أن يكون مصدراً لفعلٍ معتل قد افتتح بهمزة وصل كارعواء مصدر ارعَوَى،وارْتِواءمصدر ارْتَوَى، ومثلهما استقصاء مصدر استقصى،لأن نظيرها من الصحيح الآخر المفتتح بهمزة الوصل كانطلق، واستمع[3] واستخرج، يستحق مصدره أن يكون قبل آخره ألف كما سبق.

ومنها أن يكون [مصدراً لأفعل المعتل كأعطى إعطاءً وأسْرَى إسراءً فإن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون][4] قبل آخره [ألف كالإكرام][5] والإعلام[6] والإحسان.

ومنها أن يكون على فِعَال مصدراً لفاعَل كقوله:

٤٩٢-إذا قُلت مهلاًغارت العين بالبُكَى — غِراءً ومَدَّتْها مدامعُ نُهَّلُ[7]

(١) في أ: "والمد"، وهو تحريف. (٢) نص الألفية "وكارتأى".

(٣) ساقطة من: ب. (٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) ساقطة من: أ.

(٧) هذا البيت من الطويل وهو لكثيّر عزة.

وغارت العين بالبكى: والت بين الدمع وأرسلته متتابعاً ويروى: "أسلو" موضع مهلا، و"فاضت" موضع غارت، و"حُفَّل" موضع نُهَّل. ==

لأنه من غاريت بين الشيئين إذا واليت[1] بينهما، لامن غَرِيَ بالشيء كما زعم ابن عصفور، وجعله من نادر المد.[2]

ومنها أن يكون من مصادر الثلاثي الدالة على الصوت كالبُكاء والثّغاء[3] والرُّغاء[4] فإن نظيرها من الصحيح الصّراخ.

ومنها أن يكون مصدراً دالاً على داءٍ كالمُشاءَ[5] فإن نظيره[6] من الصحيح الزكام والسُّعال.

ومنها: أن يكون قد جمع على أفْعِلَة كـ"كساء" و"بناء"

(=) والشاهد منه قوله: "غِراء" حيث مده قياسي لأن فعله: غارى كقاتل؛ ينظر في: شرح ابن يعيش ٦/٣٩، وشرح الجمل ٢/٣٦١، واللسان "غرا" ١٩/٣٥٧، والتوضيح ٤/٢٩٤، والتصريح ٢/٢٩٢، والأشموني ٤/١٠٦.

(١) في ب: أوليت.

(٢) ينظر قول ابن عصفور في: شرح الجمل حيث قال في الجزء الثاني ص٢٦٠، منه: «....وشذمن ذلك الغِراء،يقال غَرِيَ يَغْرَى فهو غَرٍ»والمصدر الغِراء قال الشاعر:

إذا قلت مهلا....... البيت.

قال ابن هشام: قال ابن عصفور وغيره: وشذا الغِراء بالمد مصدر غَرِيَ .... وفيما قالوه نظر، لأن أبا عبيدة حكى: غاريت بين الشيئين غراء أي واليت، ثم أنشده، وعلى هذا فالمد قياسي لأن غاريت غِراء مثل قاتلت قتالاً؛ التوضيح ٤/٢٩٢-٢٩٣.

(٣) الثغاء: صوت الغنم والظباء؛ اللسان "ثغا" ١٨/١٢٢.

(٤) الرغاء: صوت ذوات الخف؛ اللسان "رغا" ١٩/٤٥.

(٥) في أ: كالمكاء وهو تحريف؛ والمُشاء هو: استطلاق البطن؛ اللسان "مشى" ٢٠/١٥١.

(٦) في ب: نظيرها.

فإن أَفْعِلَة إنما يطرد أن يجمع علـى[1] مـا قبـل آخـره ألـف كـ"غـراب وحمـار".

ولذلك[2] زعم الأخفش أن أَرْحِيَة[3] و أَقْفِيَة ليس مـن كـلام العـرب[4] لأن مفرديهما مقصوران فحقهما أَرْحَاء وأَقْفـاء كـ«صدًى وأصداء ونَدًى وأنداء» وأما قوله:

٤٩٣-في ليلة من جُمادى ذاتِ أَنْدية[5] ... ...

فالصواب أنه جمع نَدِيّ، لأن الاجتماع في ليالى الشتاء يكثر فيها لطولها بخلاف ليالى الصيف، وقيل:[6] جمع نَدًى على نِداء كجمع جمل، على جِمال ثم على

(١) في كلتا النسختين "على" والمراد "عليه".

(٢) في ب: "وكذلك" وهو تحريف.

(٣) الأرحية: جمع رحاً وهي التي يطحن بها. اللسان ١٩/٢٦.

(٤) بل من كلام المولدين ينظر في: الخصائص ٣/٢٣٧، وأوضح المسالك ٤/٢٩٤، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشموني ٤/١٠٨.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه قوله:

... ... لا يُبْصِر الكلب في ظلمائها الطُّنُبا

وهو لمرة بن محكان التميمي، ويروى "من ظلمائها".

و"جمادى": اسم للشهرين المعروفين، والمراد هنا: الشتاء -عند العرب- لجمود الماء فيه اللسان "جَمَدَ" ٤/١٠٣، ينظر البيت في المقتضب ٣/٨١، شرح الجمل ٢/٣٦٣، والخصائص ٣/٥٢،٢٣٧، وشرح ابن يعيش ٦/٤٠، والتوضيح ٤/٢٩٤، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشموني ٤/١٠٨.

(٦) نسب إلى الأخفش، ينظر: شرح الجمل ٢/٣٦٣، وابن يعيش ٦/٤٠.

أندية[1] كـ"حمار وأحْمِرة"، وقيل ضرورة.

والعادم النظير ذا قصر وذا ... مد بنقل كالحِجا وكالحِذا

هذا القسم الثالث[2] وهو ما ليس له نظير في المفرد الصحيح الآخر، فإنما يدرك قصره ومده بالسماع والنقل كالحجا، وهو العقل -مقصوراً- وكالحذاء، وهو النعل -ممدوداً-.

ومن المقصور -نَقلاً- الفتى والسَّنَا والثَّرَى، مراداً بها واحد الفتيان والضوء والتراب، وتُمد مراداً بها حداثة السن والشرف وكثرة المال نحو:

٤٩٤-... ... ... فقد ذهب المسرة والفتاء[3]

وقوله:

٤٩٥-... ... ... فإن لهم في العالمين سناء[4]

(١) وعليه يكون "أندية" جمعاً للجمع. (٢) ساقطة من: ب.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري، وقيل ليزيد بن ضبة، وصدره:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... ...

والشاهد منه قوله: "والفتاء" ممدوداً مراداً به سن الشباب ويروى "اللذاذة" بدل "المسرة". ينظر البيت في: الكتاب ١/٨٠٢-٢/١٦٢، والمقتضب ٢/١٦٩، وشرح ابن يعيش ٦/٢١، والتبصرة والتذكرة ١/٣١٧، واللسان "فتا" ٢٠/٣، والتصريح ٢/٢٩٣، وشرح الأشموني ٤/٦٧، ومعجم شواهد العربية ٢١.

(٤) لم أعثر له على تتمة ولا قائل.

وقولـــه:

٤٩٦-لعمرك مايغنىالثراءعن الفتى[١] ... ...

وللمصنف في المقصور والممدود قصيدة لم ينسج على منوالها.

وقصرُذىالمد-اضطراراً-مُجْمعُ   عليه والعكس بخلف يقـــعُ

ما استحق المد من الأسماء أو سُمع ممدوداً جاز قصره في ضرورة الشعر بإجماع[٢]، إذ هو انتقال إلى الأخف، نحو:

٤٩٧-لابدمن صنعاوإن طال السفر[٣] ... ...

وعكسه وهو مد المقصور مختلف فيه[٤]، والصحيح وقوعه في الضرورة

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل لحاتم الطائي، وتمامه قوله:
... ... إذاحشرجت يوماًوضاق بهاالصدر
ويروى: أماويّ "موضع" لعمرك؛ ينظر البيت في: الهمع ١/٦٥، وديوانه ١١٨، ومعجم شواهد العربية ١٤٩.

(٢) هذا الإجماع في الجملة، وقد منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده، نحو: فعلاء أفعل، ومد ماله قياس يوجب قصره نحو: فَعْلى فعلان.
يُنظر ذلك في: الإنصاف المسألة (١٠٩)، والتصريح ٢/٢٩٣، والاشموني ٤/١٠٩.

(٣) هذا من الرجز المشطور، ولم يعرف قائله، وبعده:
... ولو تَحَنَّى كلُّ عَوْدٍ ودَبِرْ ...
ينظر في: أوضح المسالك ٤/٢٩٦، والتصريح ٢/٢٩٣، وشرح الأشموني ٤/١٠٩.

(٤) ساقطة من: أ.

أيضا كما ذهب إليه الكوفيون[١] كقوله:

٤٩٨-سيغنيني الذى أغناك عنـــي   فــلا فقـــر يـدوم ولا غِنـــاء[٢]

وتأوله[٣] على أنه مصدر لغانيت[٤] بعيد؛ على أنه لا تأويل في قوله:

٤٩٩- ... يَنْشب في المسعَل واللَّهـــاء[٥] ....

---

(١) أي جمهورهم، وفصل الفراء في المسألة - كما تقدم في التعليق (٢) من الصفحة السابقة، فأجاز من ذلك مالا يخرجه المد أو القصر إلى ما ليس في أبنيتهم فيجيز مد رَحًى وهُدًى، لأنها إذا مدت صارت مثل: سَماء، ودُعاء، ويجيز، قصر سماء ورداء، لأنها إذا قصرت صارت مثل: رحًى وحجًى، ينظر الإنصاف المسألة (١٠٩)، التصريح ٢/٢٩٣، وشرح الاشموني٤/١١٠.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقائله مجهول، والشاهد منه قوله: "غِناء" حيث جاء ممدوداً وهو مقصور في الأصل وإنما مُدّ للضرورة الشعرية كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وأيدهم الشارح، ينظر البيت في: الإنصاف ٢/٧٤٧، وأوضح المسالك ٤/٢٩٧، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشموني ٤/١١٠.   (٣) في أ: وتأويله.

(٤) أي: غانيت غناء كقاتلت قتالاً إذا فاخرته بالغنى، وذهب إلى هذا التقدير البصريون، وهو أحد تقديرين عندهم، والثاني أن "غناء" -في البيت- بالفتح وليس بالكسر بمعنى الكفاية. ينظر ذلك في: الإنصاف المسألة (١٠٩)، وأوضح المسالك ٤/١٩٧، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشموني ٤/١١٠.

(٥) هذا من الرجز المشطور وهو منسوب إلى المقدام الراجز، والمسعل هو موضع السعال من الحلق، واللهاء: الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.
والشاهد منه "اللهاء" حيث مده الشاعر للضرورة وأصله "اللهاة" ينظر في: الخصائص ٢/٢٣١، والإنصاف ٢/٧٤٦، وابن يعيش ٦/٤٢، والكافية الشافية ١٧٦٨، وابن الناظم ٧٦١، واللسان "شيش"، والمرادي ٥/١٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٣، والهمع ٢/١٥٧، والأشموني ٤/١١٠.

تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

كان حق هذا الباب أن يقدم عند حكم إعراب المثنى لكن لما لم يكن له تعلق بالإعراب أخر إلى تتمات النحو، ولا شك أن الأسماء خمسة أقسام:

أحدها: الصحيح كـ"رجل وزيد".

والثاني: ما يجرى مجراه كـ"دَلْو وظبي".

والثالث: المنقوص كـ"القاضي"، والرابع: المقصور كـ"الفتى".

والخامس: الممدود كـ"صحراء".

فأما الأقسام الثلاثة الأُوَل فلا تتغير أواخرها في التثنية، بل يقال: رجلان، ودلْوان، وقاضيان، وقولهم: أَلْيانِ وخُصْيَان -بحذف التاء- شاذ، وقيل: بل هما تثنية أَلْـيٍ[1] وخُصْيٌ لغة في أَلْيَةٍ[2] وخُصْيَةٍ[3]، وكذا يَدَيان ودميان -بإعادة المحذوف- شاذ.[4]

فأما[5] في جمع التصحيح فالقسم الأول كذلك، كـ"زيدون"، ولم يجيء من القسم الثاني علم ولا صفة حتى يجمع بالواو والنون.

وأما الثالث فيجمع بحذف يائه، والقسمان الآخران هما المبوب عليهما.

---

(١) يقال كبش أَلْيان -بفتح اللام وسكونها- وأَلْيٌ، وآلٍ، اللسان: الا ١٨/٤٥.

(٢) بفتح الهمزة؛ وكسرُها لحن؛ اللسان ١٨/٤٥.

(٣) بضم الخاء وكسرها، اللسان ١٨/٢٥١.

(٤) هذا مما خالف الأصل، فإن ما حذف منه حرف يرد في التثنية وكذا الجمع والتصغير؛ وربما لم يرد في التثنية ويثنى على لفظ واحده، ومنه "يد، ودم". ينظر: اللسان، "يدى" ٢٠/٣٠٢.

(٥) في أ: "وأما".

آخرَ مقصورٍ تُثنى اجعلْه يا ... إن كان عن ثلاثةٍ مُرتقيا

كذا الذي اليا أصلُه نحو الفتى ... والجامدُ الذي أميل كمتى

المقصور ينقسم إلى ما يجب قلب ألفه في التثنية ياء وإلى ما يجب قلبها في التثنية واوا، فبدأ بالقسم الأول منه، وذكر أنها تنقلب ياء في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تجاوز ثلاثة أحرف، سواء كان أصله الواو كـ"ملهى" أو الياء كمَرْمَى، أو لم يكن لألفه أصل[1]، وإنما هي للتأنيث كـ"حُبْلى" أو للإلحاق كـ"أَرْطى" فإنك تقلب ألفه ياء في ذلك كله، فتقول مَلْهَيَان ومَرْمَيَان، وحُبْلَيَان وأَرْطَيَان، وقولهم في خَوْزَلَى وقَهْقَرى: [خوزلان وقهقران][2] -بالحذف- شاذ.[3]

الثاني: أن يكون أصل ألفه ياء سواء زاد[4] على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو كان ثلاثيا كفتىً وهُدًى، قال تعالى: ﴿**ودخل معه السجْنَ فتيان**﴾[5] وقولهم في: "حِمًى" حِمَوَانِ شاذ[6] لأنه من حَمَيْتُ.

الثالث: أن تكون غير مبدلة من أصل، وهي التي عبر عنها بالجمود[7] إلا أنها قد أميلت كـ"متى" -إذا سميت به- فإنك تقول فيه مَتَيَان.[8]

---

(١) أي أصل ترد إليه، ويدخل في هذا ما ألفه أصلية، وما ألفه مجهولة.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) لأن القياس فيهما: قهقريان وخوزليان.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) من الآية ٣٦، من سورة يوسف.

(٦) قياسه: حميان، لأن ألفه بدل من ياء.

(٧) المقصود به ماليس له أصل معلوم يرد إليه.

(٨) في ب: "متان"، وهو تحريف.

فـي غيـر ذا تُقلب واوا الألِـفْ   وأوْلها ماكان قبـلُ قـد أُلِـفْ

هذا القسم الثاني وهو مايجب قلب ألفه واواً في التثنية، وهو غير مـاذكر في[١] المواضع الثلاثة، فيدخل فيه شيئان، أحدهمـا ماكـان ثلاثيـاً أصلـه الـواو، كـ"عصى وقفى"، فتقول فيهما عصـوان وقفـوان، ولذلـك جـاء تثنيـة "مَنًـا" -لغة في المنّ[٢] الذي يوزن به- على منوين[٣] لأنه مـن مَنَـوْتُ بمعنى قـدرت، وقولهم في رِضًى رِضيان شاذ، لأنّه من الرضوان.

الثاني: أن تكون غيـر مبدلـة[٤] مـن أصـل ولـم تُمَـلْ، نحـو: "لدى[٥] وإذا" فإنك تقول في تثنيتهما -إذا سميت بهمـا- لـدوان وإذوان، ثم الياء والواو يليان الحرف الذي كان قبل الألف على صفتـه مـن الحركـة وهي الفتحة، ولا تتغير حركته لأجل الياء ولا لأجل الواو.

ومـا كصحـراءٍ بـواوٍ ثُنِّيـــا   ونَحـوُ عِلْبـاءِ كسـاءِ وَحَيَـا
بـواوٍ او همـزٍ وغيـرَ ماذُكـر   صَحِّحْ،وما شذَّ على نقـلٍ قُصِرْ
واحذف من المقصور في جمع عَلَى   حـد الْمُثَنَّـى ما بـه تَكَمَّـــلاَ

هذا حكم تثنية الممدود، وقد قسّمهُ إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجب قلب همزته واواً، وهو ما كانت الهمـزة في آخره بـدلاً مـن ألف التأنيـث كـ"صحراء وحمـراء" ونحوهـما، فـإنك تَقـول فيهمـا:

---

(١) في ب: "من" موضع "في".

(٢) وهو رطلان، ويجمع المنَ علـى أمنـان، ويجمـع المنـا علـى أمنـاء. اللسـان "منـن" ٣٠٦/١٧.

(٣) في أ: المنوين.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) في أ: "كذا"، وهو تحريف.

صحـراوان[١] وحمـراوان واستثنى السـيرافي مـن ذلـك مـا كـان قبـل ألفـه واو كـ"عشواء"[٢] فأوجب[٣] فيه التصحيح[٤]، وأجازالكوفيون فيه الوجهين.

الثاني: ما يخير فيه بين تصحيح الهمزة وقلبها واواً وهو شيئـان:

أحدهما: ماكانت الهمزة فيه مبدلة من حرف الإلحاق، كـ"علباء"، فـإن أصله عِلْباي -بياء زائدة- تُلحقه بقِرطاس، ثـم أبدلـت يـاؤه همـزة، فَلـك أن تقول فيه علبا وان -بالواو- وعلباءان -بالهمزة-.

وثانيهما: ما همزته بدل من أصل سواء كـان واواً كـ"ـكساء وسمـاء" فإن أصلهما "كساو وسماو"، أو ياءً كـ"حياء" فإن أصله: حياي[٥]؛ فلـك أن تقـول في تثنيتهمـا: كسـاوان وسمـــاوان وحيـــاوان -بـالواو- ولـــك أن تقول:كساءان وسماءان وحياءان-بالهمز- وهو الأرجح اتفاقاً.[٦]

وأما المبدلة من ألف الإلحاق فبالعكس عنـد الأكـثرين، وعنـد الأخفـش أنها مثلها في رجحان التصحيح.

الثالث: ما يجب فيه تصحيح الهمزة، وهـو غـير مـا ذكـر، ولـم يبـق مـن

---

(١) إنما قلبت الهمزة واواً في حمراوان ونحوه لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين، وذلك كتوالي ثلاث ألفات. التصريح ٢٩٥/٢.

(٢) هي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً.

(٣) في أ: "إذا وجب" موضع "فأوجب"، وهو تحريف.

(٤) لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلاّ ألف.

(٥) قلبت الياء في حياي والواو في "كسـاو، وسمـاو" ونحوهمـا همـزة لتطرفهمـا إثـر ألف زائدة.

(٦) لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية. تصريح ٢٩٥/٢.

الممدود إلاّ قسم واحد، وهو ما همزته أصل[١] كـ"قُرَّاء" -وهو الناسك- فتقول فيه قُرَّاءان؛ وما شذ من هذه الأقسام فخرج عن القاعدة اقتصر فيه على المسموع ولم يقس عليه، فمما شذ من القسم الأول: عاشوران وخنفسان[٢] -بحذف الهمزة- وقول بعضهم[٣]: حمرايان، بقلبها ياء، ومن القسم الثاني: كسايان -بقلبها ياءً-.

والفتحَ أبقِ مشعراً بما حُذف | وإن جمعته بتاءٍ وألف
فالألف اقلب قلبها في التثنيه | وتاءَ ذي التا ألزِمَنَّ تنحيه
والسالمَ العينِ الثلاثيَّ اسما أنِلْ | اتباعَ عينٍ فاءَه بما شُكِل[٤]

هذا حكم المقصور في جمع المذكر السالم، وهو الذي أشار [إليه][٥] بقوله: على حد المثنى، لأنه مساويه في سلامة لفظ واحده، وفي ختمه بالنون وفي إعرابه بحرفين[٦] أحدهما خاص بالرفع، والآخر مشترك بين الجر والنصب وفي حذف آخره للإضافة.

وحكم المقصور: أن يحذف آخره، وهي الألف التي تكملت بهابنيته مطلقاً، وتبقى الفتحة التي قبلها مشعرةً بها ودالةً عليها، فتقول في مصطفى مصطفون[٧]،

---

(١) سقطت من: ب. (٢) القياس فيهما: عاشوراوان، وخُنفساوان.

(٣) هم بنو فزارة؛ ينظر: شرح المرادي ٥/٢٤.

(٤) حق هذا البيت ان يؤخر ويجعل قبل قوله الآتي : إن ساكنَ العين مؤنثاًا بدا

(٥) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها نسق الكلام .

(٦) الحرفان هما : الواو في حال الرفع والياء في حال النصب والجر .

(٧) الأصل : مصطفيُون ، تحركت الياء المبدلة من واو في الأصل لأنه من الصفوة ، وانفتح ما قبلها ألفا ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها دليلا عليها .

وفي موسى موسَون[١]، قال تعالى: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفَين الأخيار﴾[٢] ﴿وأنتم الأعلَون﴾[٣] بخلاف ياء المنقوص إذا حذفت فإن الكسرة التي قبلها تحذف أيضاً[٤]، ويحرك ماقبل حرف[٥] إعرابه بالحركة المجانسة، فتقول[٦]: جاء القاضون[٧]، ورأيت القاضين، والمؤنث منه اندرج حكمه فيما ذكره المصنف من حكم جمع المؤنث السالم، وشرع في الكلام عليه من عند قوله:

... وإن جمعته بتاءٍ وألف ...

والضمير في جمعته راجع[٨] إلى الاسم، أي إن جمعت الاسم المؤنث بتاء وألف فهو[٩] منقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون مؤنثاً بالألف، إما المقصورة كـ"حبلى" وإما الممدودة كـ"حمراء" فإن حكم ألفه في القلب حكمها في التثنية، فتقول: حبليات -بقلبها ياءً-[١٠] وصحراوات

---

(١) الأصل: موساوْن: حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة قبلها لتدل عليها.

(٢) من الآية ٤٧، من سورة ص.

(٣) من الآية ١٣٩، من سورة آل عمران. (٤) ساقطة من: ب

(٥) ساقطة من: ب. (٦) في ب: "فيقال".

(٧) أصله: القاضِيُون، حذفت الضمة استثقالا ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذفت الكسرة التي كانت قبلها لئلا يلزم قلب الواو ياءً لوقوعها ساكنة إثر كسرة ثم عرض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو.

(٨) في ب: "عائد". (٩) في ب: "فهو".

(١٠) قلبوا المقصورة ياء لأنهم لايجمعون بين ألفين، ولم تحذف لأن الكلمة بنيت عليها، وقلبت ياءً لأن الياء يؤنث بها في الخطاب.

-بقلبها واواً-[١] لأنك تقول في التثنية حبليان لزيادته على ثلاثة أحرف، وصحراوان لأن ألفه للتأنيث.

الثاني: أن يكون مؤنثا بالتاء، فيلزم في الجميع تنحية[٢] التاء، أي حذفها منه مطلقا، فتقول في مسلمة: مسلمات[٣]، بخلاف التثنية، فإنك تقول فيها[٤] مسلمتان[٥]، فلو كان قبل تائه همزة أو ألف أجريتَ عليه -بعد حذف التاء- من الحكم ما يستحقه في التثنية لو كان آخِراً[٦]، فتقول في قُرَّاءة[٧] قُرَّاءات، بتصحيح الهمزة، لكونها أصلاً، وفي نباءة[٨] نباءات -بالتصحيح إن شئت- ونباوات -بقلبها واواً- لأنها بدل من أصل، كما تقول في كساء: كساءان، وكساوان، وتقول في [مصطفاة وفتاة][٩] مصطفيات وفتيات، كما قال تعالى: ﴿ولا تكرهوا فتياتكم﴾[١٠]

(١) قلبت الممدودة واواً لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات لأن الهمزة من مخرج الألف، وخصت بالقلب واواً لأن الياء قريبة من الألف، فلو قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات.

(٢) لزم تنحية التاء عند الجمع لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

(٣) ولا يقال: مسلمتات. (٤) في أ: "فيه" موضع فيها.

(٥) بإثبات التاء، ولا تقول مسلمان -بحذفها- لحصول اللبس بتثنية المذكر.

(٦) في أصل الوضع أي قبل مجيء التاء.

(٧) قُرّاءة -بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة- وهي الناسكة.

(٨) في أ: "بناء" موضع نباءة، وفي ب: غير واضحة؛ والصحيح ما هو مثبت. والنباءة أصلها النباوة فهمزتها بدل من الواو وهي ما ارتفع من الأرض.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(١٠) من الآية ٣٣، من سورة النور.

وفي قَنَاة[١] قَنَوات لأن أصل ألفه واو، وإن كان قبل التاء حرف علة غير ألف تركته على حاله، فتقول في علاوة وحماية علاوات وحمايات، وبقي من جمع المؤنث السالم ما لم يختم مفرده بعلامة تأنيث، وهو جارٍ على حكم التثنية أيضاً، فتقول في هند وزينب: هندات وزينبات، كما تقول في التثنية: هندان وزينبان، وتقول في سماء: سماوات -بقلب الهمزة واواً- وإن شئت: سماءات بتصحيحها[٢]، وبالأول نطق القرآن،مع تصريحهم في التثنية أن الأرجح التصحيح كما سبق،فلذلك قيل إن سماوات جمع سماوة لاسماء.

إن ساكنَ العينِ مؤنثا بدا ... مختتماً بالتاء أو مجردا

وسكّنِ التاليَ غيرَ الفتحِ أو ... خففه بالفتح فكُلاً قدرووا

ومنعوا اتباع نحو ذِروه ... وزُبيةٍ، وشذ كسر جِرْوَه

«هذا نوع من المجموع»[٣] بالألف والتاء، وهو ما كان اسما ثلاثيا سالم العين من الإعلال والإدغام ساكنها، مؤنثا بالتاء كـ"سِدْرة" أو بالمعنى كـ"هند ودعد" فقولنا اسماً: احتراز من الوصف كـ"ضَخْمَة وعَبْلَة"[٤]، وثلاثيا: احتراز [مما نقص عنه كـ"ثُبَةٍ" أو زاد عليه كـ"سعاد" والسالم العين: احتراز][٥] من معتلها كـ"جَوْزَة" أو مدغمها كـ"حُجة"، وساكنها: احتراز من متحركها كـ"نَفَقَةٍ"، ومؤنثها: احتراز من المذكر كـ"عبد"، فما جمع هذه

(١) في كلتا النسختين: "فتاة وفتوات"، وهو تحريف.

(٢) في أ: "بتصحيحهما"، وهو تحريف.

(٣) في ب: "هذه أنواع من الجموع".

(٤) العبلة: الضخمة، ويطلق أيضا على المرأة التامة الخَلْق، اللسان "عبل" ٤٤٦/١٣.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

الشروط فإنه يتغير في جمعه بالألف والتاء، فيجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقا، فتكسر إن كانت مكسورة، كـ"سِدِرات"، وتضم إن كانت مضمومة كـ"غُرُفات"، وتفتح إن كانت مفتوحة كـ"جَفَنَات"، وإلى ذلك أشار بقوله:

... ... أَنِـلْ إتبـاع عيـنٍ فـاءَه بِما شُكِـل

ويجوز فيما عدا المفتوح الفاء وجهان آخران:

أحدهما: بقاؤها[1] على أصلها من الإسكان.

الثاني: تخفيفه بالفتح فتقول: سدَرات وغرَفات -بإسكان العين وفتحها- وبالأوجه الثلاثة قرىء: ﴿ولا تتبعوا خُطُوات الشيطان﴾.[2]

وأما المفتوح الفاء فلا يجوز إسكان عينه إلا في الضرورة نحو:

٥٠٠-وحُمّلت زَفْرات الضحى فأطقتها ومالي بِزَفْرات العَشِيِّ يدان[3]

ويمتنع الإتباع في مسألتين:

إحدهما: أن تكون الفاء مكسورة واللام واواً نحو: ذِروة ورِشوة فيجوز فيه رِشْوات ورِشَوات -بالفتح- ويمتنع

---

(١) في ب: "بناؤهما"، وهو تحريف.

(٢) من الآية ١٦٨، من سورة البقرة، ومن الآية ٢١، من سورة النور وقد أسكن الطاء من (خُطُوات) نافع وابو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر. ينظر: النشر ٢١٦/٢،وحجة القراءات ص١٢٠-١٢١، وإملاء مامَنّ به الرحمن ٧٥/١، ولم يذكروا فيها الفتح؛ وينظر الخصائص ١٨٣/٣-١٨٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام العذري، وينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٠٤/٤، وشرح ابن عقيل ١١٢/٤، والتصريح ٢٩٨/٢، والأشموني ١١٨/٤؛ وفي نسخة أ: "الفراق" موضع "العشيّ".

الاتباع[1]، ولذلك حكم المصنف بشذوذ جِروات[2]، بكسر العين.

الثانية: عكسها، وهو أن تكون الفاء مضمومة، واللام ياءً كـ"زُبْيَة[3] ودُمية"، فإنه يمتنع فيهما الإتباع[4] بضم العين.

ونـادرٌ أو ذو اضطـرارٍ غيـرُ مـا قدمتـه أو لأنـاس انتمـى

ما خرج عن هذه[5] القاعدة المتقدمة في هذا النوع من جمع المؤنث السالم فإما نادر بخروجه عن القياس كندور الإتباع في قولهم "كَهَلات"[6] جمع كَهْلة، لأنه وصف لا اسم، وهو عند قطرب[7] مقيس، وكندور سكون محرك العين نحو: "سَمْرات[8] ونمْرات" جمع سَمُرة ونَمِرة وهو في الندور نظير:

---

(١) وذلك لثقل الواو بعد الكسرة.

(٢) الجروات جمع جِرْوَة وهي الأنثى من ولد الكلب والسُّبع، وهي أيضاً الصغيرة من القثاء؛ وقد حكى كسر الراء في الجمع يونس وهو غاية في الشذوذ لما فيه من وقوع الكسرة قبل الواو. ينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، التصريح ٢٩٨/٢.

(٣) الزبية: حفرة الأسد التي يصطاد فيها.

(٤) وعلة ذلك الثقل الحاصل من وقوع الياء بعد الضمة. (٥) ساقطة من: أ.

(٦) كَهَلات جمع كَهْلَة وهي المرأة إذا جاوزت سن الثلاثين؛ اللسان: (كهل ١٢١/١٤؛ وكان حقه الإسكان؛ وينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، والتوضيح ٣٠٥/٤، والتصريح ٢٢٩/٢، وابن الناظم ص٧٦٦، والأشموني ١١٨/٤.

(٧) هو محمد بن المستنير الملقب قطرب، أخذ النحو عن سيبويه له مصنفات منها كتاب الاشتقاق، وكتاب الأضداد، ومعاني القرآن توفي سنة ٢٠٦هـ؛ تنظر الترجمة في: إنباه الرواة ٢١٩/٣-٢٢١، وبغية الوعاة ٢٤٢/١-٢٤٣، ومعجم المؤلفين ١٥/١٢، وإشارة التعيين ص٣٣٨.

(٨) استصحب إسكان ميمه في الجمع حين كان جائزا حالة إفراده للتخفيف.

٥٠١- ياعمرو ياابن الأكرمين نَسْبا[1]   ...   .

بسكون العين في المفرد، وكندور التحريك بالفتح في "عِيَرات"[2] جمع "عِير" وهي الإبل التي تحمل الميرة، مع أنه معتل العين، وليس هذا مما جاء بلغة هذيل؛ وإما ضرورة، كما تقدم في إسكان "زفرات" مع أن فاءه مفتوحة؛ وإما مختص بلغة أناس من العرب، كما تفتح هذيل عين "جوزة وبيضة" ونحوهما من المعتل العين، وفاؤه مفتوحة، فيقولون: "جَوَزات وبَيَضات"[3]، وبه قرئ شاذا ﴿ثلاث عَوَرات لكم﴾[4] ومنه:

٥٠٢- أخو بَيَضات رائح مُتَأوب[5]   ...   .

(١) هذا من الرجز المشطور، ولا يعرف قائله، والشاهد منه قوله "نَسْبا" حيث سكن العين للضرورة الشعرية؛ ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٤/٣٠٥، والتصريح ٢/٢٩٨.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٠٠: «وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عُرُسات وأَرَضات، وعِير وعِيَرات، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل». ا.هـ.
وقال ابن هشام في الأوضح: ٤/٣٠٧: «واتفق جميع العرب على الفتح في "عِيَرات" وهو شاذ في القياس... فحقه الإسكان» ونص على إجماعهم على ذلك المرادي أيضاً في شرح الألفية ٥/٣٠، قلت: وكلام سيبويه السابق يدل عليه.

(٣) ينظر الكتاب: ٣/٦٠٠.

(٤) من الآية : ٥٨ من سورة النور ؛ وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش ، ينظر مختصر ابن خالويه ص ٠٣

(٥) هذا صدر بيت من الطويل لشاعر هذليّ، وعجزه:
...   رفيق بمسح المنكبين سَبُوح   ...
=

ويوافقون جميع العرب في إسكان عين ما كان مكسور الفاء كـ(بِيعة) أو مضمومها كـ"عُوْذَة".[1]

جمع التكسير

وهو مادل على أكثر[2] من اثنين مما له واحد من لفظه[3]، ولم يسلم فيه بناء الواحد، أوبقي على إعرابه بالحركات؛ فالقيد الأول: مخرج للمثنى[4]، والثاني: مخرج لاسم الجمع كـ"قوم، ورهط" والثالث: مخرج لجمع التصحيح، وقولنا: أو بقي على إعرابه بالحركات مدخل لما سلم فيه بناء الواحد، وزيد عليه كـ"صنوان" جمع صنو، فإنه فارق جمع التصحيح ببقاء إعرابه بالحركات؛ ثم تغير لفظ الواحد فيه تارة يكون بزيادة إما مع بقاء البنية[5]

(=) والبيضات: جمع بيضة، وسَبُوح: أي حَسَن الجَرْي، يمدح الشاعر جَمَلَه ويشبهه بالظليم -وهو ذكر النعام- الذي له بيض، في سرعة رجوعه إليه؛ وينظر البيت في: الخصائص ٣/١٨٤، وابن يعيش ٥/٣٠، وابن الناظم ص٧٦٧، واللسان "بيض" ٨/٣٩٣، والمرادي ٥/٣٢، وأوضح المسالك ٤/٣٠٦، والتصريح ٢/٢٩٩، الهمع ١/٢٣، والأشموني ٤/١١٨.

(١) في أ: "عودة"، وفي ب: "عورة"، وهو تحريف، والصواب ما أثبت؛ والعُوذَة: واحدة العُوَذ، وهي التي تكتب وتعلق على الإنسان وغيره بزعم الوقاية من العين ونحوها؛ وهي من الشرك بالله، اللسان "عوذ" ٣٤/٥.

(٢) في ب: أزيد.

(٣) في أ : مما ليس له واحد من لفظه .

(٤) في: ب للمبني وهو تحريف.

(٥) في ب: التثنية وهو تحريف؛ وبقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ إذ إن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، وهذا التغيير مقدر؛ والصنوانُ -برفع النون- النخلات من أصل واحد، فإن كانتا اثنتين فهما صنوانِ -بكسر النون- على طريقة التثنية.

كـ"صنوان" وإما مع تغيرها كـ"رجال"، وتارة يكون بنقص إما مع بقاء البنية أيضاً كـ"كَلِم")(١) وإما مع تغيرها كـ"ـفُرُش")(٢)، وتارة يكون بتغيير الحركات كـ"أُسْدٍ"(٣) وتارة بتقدير تغييرها كـ"فُلْكٍ، ودِلاص" فإن المفرد من (فُلْكٍ) نظير قُفْل، والجمع منه نظير كتب(٤) فيقدر نقل الضمة الدالة على المفرد إلى الضمة الدالة على الجمع.

والمفرد من دِلاص(٥) نظير "فِراش" والجمع منه نظير "جِمال" فيقدر التغيير(٦) فيه أيضاً.

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَة ... ثُمَّتَ أَفْعالٌ جُمُوعُ قِلَّة

ينقسم جمع التكسير إلى موضوع للقلة، بأن يكون مدلوله دون العشرة وإلى موضوع للكثرة، وهو الدال على أكثر من ذلك، فالقسم الأول له أربعة(٧) جموع: "أَفْعِلَة" كـ"أحمرة"، و"أَفْعُل" كـ"أكلب"، و"فِعْلة"

---

(١) بقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ -كما تقدم- فالحركات في الجمع غير الحركات في المفرد وهذه المغايرة مقدرة.
(٢) في أ: كفرس.
(٣) أي من غير زيادة في أصل البنية أو نقص.
(٤) لا يصح التمثيل بكُتُب إلا تخفيفها بتسكين العين وهو جائز قياسا؛ ويمكن التمثيل لذلك ببُدْن ونحوه.
(٥) الدِّلاص: أي البَرَّاق ويطلق على الأملس يقال: حَجَر دِلاص كما يطلق على اللَّيِّن؛ اللسان "دلص" ٣٠٣/٨.
(٦) في أ: "التغير".
(٧) خصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها عند التصغير؛ وتصغير الجمع يدل على التقليل، كما أنه يوصف بها المفرد نحو: ثوبٌ أسمال وبُرْمة أكسار، ويعود إليها الضمير بلفظ الإفراد نحو: ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه﴾ فهي أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، فلذلك يجرى عليها كثير من أحكام المفرد. ابن يعيش ١١/٥، والتصريح ٣٠٠/٢.

كـ"صبية" و"أفعال" كـ"أجمال".(١)

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي ... كأرجُلٍ والعكس جاء كالصُّفِي

قد يأتي بعض جموع القلة دالاً على الكثرة لكون جمع ذلك المفرد(٢) لم يوضع إلاّ على بناء جمع القلة، كـ"أرجُل" جمع رِجل، وأعناق وأفئدة فإنهم لم يضعوا لهاشيئا من أبنية الكثرة وقد يأتي العكس(٣)، وهو الاستغناء بجمع الكثرة وضعاً(٤) عن جمع القلة كـ"قلوب"؛ وفي تمثيل المصنف بـ"الصُّفِيّ"(٥)

---

(١) في جمع "جَمَل"؛ وليس من جموع القلة فُعَل كـ"غُرَف" ولا فِعَل كنِعَم ولا فِعَلَة كقِرَدَة كما زعم الفراء؛ ينظر: شرح المرادي ٣٥/٥، والتصريح ٣٠٠/٢، والأشموني ١٢١/٤.
(٢) في أ: "القلة" موضع: المفرد.
(٣) في أ: "بالعكس".
(٤) الاستغناء بأحد الجمعين عن الآخر يتضح بما يحف بالكلام من قرائن تحدد المراد؛ وقد تضع العرب لكلا الجمعين صيغة تدل عليه ولكنها تقتصر في الاستعمال على صيغة واحدة في التعبير عن كلا المعنيين؛ وذلك كـ(قروء) في قوله تعالى: ﴿يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة، ففسر "ثلاثة" بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو "أَقْراء" كما جاء في الحديث: «دعي الصلاة أيام أقرائكِ»؛ وكقوله تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام﴾ من الآية ٢٧، من سورة لقمان، والمقام هنا مقام كثرة قطعاً، وقد استعمل فيه وزن القلة مع وجود وزن الكثرة وهو "قِلام".
ينظر: شرح الكافية ١٩١/٢، والتصريح ٣٠٠/٢، والأشموني ١٢٢/٤.
(٥) الصُّفِيّ: أصله صُفُوْي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء لمناسبة الياء.

-جمع صفاة- وتمثيل ابنه[1] برحال[2] نظر، لأن الجوهري حكى في جمع صفاة أصفاء، وحكى غيره: "ثلاث رِجلة"[3] كثلاث فتية.

لـ(فَعْلٍ) اسمـا -صح عينا- أفْعُل ... وللرباعي اسما أيضا يجعل

إن كان كالعَناق والذّراع في ... مدّ وتأنيثٍ وعدّ الأحرف

"أفْعُل" من جموع القلة يجمع به شيئان:

أحدهما: ما كان اسما[4] ثلاثيا صحيح العين بزنة "فَعْل" ساكن العين مفتوح الفاء[5] نحو: كلب، وفَلْس، وظبي، ودَلْو ولايجمع عليه ما كان صفة كـ"ضخم"، وقالوا في عبد أعْبُد لغلبة الاسمية ولا مازاد على الثلاثة كـ"تمرة" [ولا معتل العين كـ"سوط"، وبيع وباب واشتهر "أعْيُن" مع خروجه على القياس، وندر "أشْيب وأسْيُف"][6] ولا محرك العين كـ"نمِر وأسَد وعَضُد" ولا مكسور الفاء أو[7] مضمومها كـ"تِبْن وقُفْل"، واشتهر في المكسور أجْرٍ

(١) هو بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شارح الألفية.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٧٦٨.

قلت: وقد سبقه إلى التمثيل "برحال" لما استغنى فيه ببناء الكثرة عن بناء القلة موفق الدين ابن يعيش، ينظر: شرح المفصل له ٥/١١.

(٣) قال في اللسان "رحل" ١٣/٢٨٤: ورَجِلَ الرجلُ رَجَلاً فهو راجل، إذا لم يكن له ظهر يركبه في السفر، والجمع: رِجال و... و... ورِجْلَة.

قلت: وعليه يكون "رِجْلَة" جمعاً للوصف وليس للاسم.

(٤) أي: لاصفة.

(٥) ليست فاؤه واواً ولا لامه مماثلة لعينه كرَقّ، التصريح ٢/٣٠١.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٧) سقط "أو" من: ب.

جمع جِرْوٍ[1]، وأَرْجُل في رِجْل مع خروجهما[2] عن القياس.

الثاني: ما كان اسما رباعيا شبيها بالعَناق والذّراع في كونه مؤنثاً قبل آخره مدة، وسواء كانت المدة ألفاً -كما مثل- أو واواً كـ"عَتُود وأَعْتُد"[3]، أو ياء كـ"يمينٍ وأَيْمُنٍ" في القسم، وقالوا في الجارحة أيمان لطلب الفرق[4]، وشذ منه أشْهُب وأَغْرُب جمع شِهاب وغُراب لأنهما مذكران.

وغيرما "أَفْعُلُ" فيه مطرد ... من الثلاثيّ اسما بأفعال يَرد

"أفعالٌ" من جموع القلة يجمع به كل اسم ثلاثي لا يطرد جمعه على أَفْعُل فدخل في ذلك ما كان معتل العين كـ«سيف وصيف وضيف وعَوْد وناب» وما كانت عينه متحركة[5] كـ«عَمَل وكَتِف وعَضُد»، وما كان مكسور الفاء كـ"صِنْف" أومضمومها كـ"قُفْل" أو ما اجتمعت فيه كسرة

(١) الجِرْو: الصغير من كل شيء، اللسان "جرا" ١٨/١٥١.

وأصله: أجْرُوٌ، بضم الراء قلبت الضمة كسرة والواو ياءً ثم حذفت الياء على حد قاضٍ ونحوه.

(٢) في أ: "خروجها"، وهو تحريف.

(٣) العَتُود: الجَدْيُ إذا استكرش ومن أولاد المعز ما رَعَى وقوي وأتى عليه حول؛ والعَتُود: السّدرة والطلحة.

والأَعْتُد: ما أعدّ الرجل من السلاح والخيل ونحوه، اللسان "عتد" ٤/٢٧٠.

(٤) الأيمان: جمع لليد اليُمنى، وقوله: "لطلب الفرق" يفهم منه أن "أيمان" لجمع اليد اليمنى فقط ولا يستعمل في القسم، وليس هو كذلك بل يستعمل للقسم -أيضا- كقوله تعالى: ﴿أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة....﴾ من الآية ٣٩، من سورة القلم، وينظر: اللسان "يمن" ١٧/٣٥٠.

(٥) في ب: "محركة".

الفاء أو ضمتها مع حركة العين كـ«عِنَب وإبِل وعُنُق» فيقال في ذلك كله أسياف وأضياف وأعواد وأنياب(١) وأعمال وأكتاف وأعضاد وأصناف وأقفال وأعناب وآبال وأعناق، ولا يجيء في وصف كـ"حَسَنٍ"، ولا فيما زاد على الثلاثة كـ"تمرة".

وغالبـا أغناهـم فِعْـلانُ — في فُعَـلٍ كقولهـم صِرْدانُ

هذا مستثنى مما يستحق"أفعالا" وهو"فُعَل" كـ"صُرَدٍ(٢) وجُرَذٍ(٣) ونُغَرٍ"(٤) فإن حقها أن تجمع على أفعال،لأن كلا منها اسم ثلاثي لم يطرد جمعه على "أَفْعُل" لضمة فائه وحركة عينه إلاّ أنهم استغنوا فيه غالبا بجمع الكثرة عن جمع القلة، فقالوا: [صِرْدانٌ وجِرْذانٌ](٥) ونِغْرانٌ، واحترز بـ"غالباً" من قولهم: رُطَب وأرطاب، وقد جاء على أفعال مما يستحق "أَفْعُل" حَمْلٌ وأَحْمال، قال تعالى: ﴿وأولاتُ الأحمال أجلهن﴾(٦) وفرخ وأَفْراخ، وزَنْد وأَزْناد.

في اسمٍ مذكرٍ رباعيّ بِمَدّ — ثالثٍ افْعِلَةُ عنهمُ اطَّرَدْ
والـزمْهُ في فَعَالٍ أو فِعالِ — مصاحِبيْ تضعيفٍ او إعلالِ

"أَفْعِلَة" من جموع القلة يجمع به كل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة إما ألف كـ"حمار وغراب وطعام"، وإما ياء كـ"رغيف"، وإما واو كـ"عمود"،

(١) في أ: "أبيات"، وهو تحريف.
(٢) الصُّرَد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. اللسان، صرد ٢٣٦/٤.
(٣) الجُرَذ: ضرب من الفأر أعظم من اليربوع. اللسان، جرذ ١٢/٥.
(٤) النُّغَرُ: طائر صغير يشبه العصفور. اللسان، نغر ٨١/٧.
(٥) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) من الآية: ٤، من سورة الطلاق.

فيقال فيها: أحْمِرَة وأَغْرِبَة وأَطْعِمة وأَرْغِفَة وأَعْمِدَة.

والتزم هذاالبناء فيماكانت مدته ألفا وهو مفتوح الفاء على "فَعَال" أو مكسورها(١)على "فِعال" بشرط أن يكونا مضاعفي اللام بماثلتهما(٢) العين، كـ"بَتَاتٍ(٣) وزِمَام" أو معتليها، كـ"قَبَاء(٤)، وبِنَاء" فإن أصل الأول: قَبَاوٌ، وأصل الثاني: بِنَايٌ وقالوا فيها(٥): أَبْتِتَةٌ وأَزْمِمَة(٦) وأَقْبِيَةٌ وأَبْنِيَةٌ، ولم يوضع لها جمع كثرة إلاّ شذوذاً كـ"عَنَاقٍ وأَعْنُقٍ"، ولم يرد "أفْعِلة" في الصفات كَـ"جَبَانٍ وبَخِيلٍ وصَبُورٍ" ولذلك حكم بشذوذ "أَشِحَّةٍ" لأن "شَحِيحاً" صفة لا اسم، ومثلة في الشذوذ "أَضْنِنَة"(٧) جمع ضَنِيْنٍ بمعنى بَخِيلٍ، ولا في مؤنث إلا ما حكاه ابن سِيدَه(٨) من قولهم: عُقاب وأَعْقِبة، ولا في غير الرباعي

(١) في أ: أو مكسورها.
(٢) ساقطة من: أ، وضمير التثنية يعود إلى اللامين في الوزنين المذكورين.
(٣) في أ: "بنات"، وهو تحريف.
(٤) القَبَاء -بفتح القاف- ممدوداً نوع من الثياب؛ اللسان "قبا" ٢٨/٢٠.
(٥) في أ: "فيهما"، وهو تحريف.
(٦) أوردهما الشارح على الأصل، وقد التقى في كل منهما مثلان فتنقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما ثم يدغم أحد المثلين في الآخر فيقال: أَبِتّة وأَزِمَّة.
(٧) أوردها الشارح على الأصل، وقد التقى فيها مثلان فتنقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما، ثم يدغم أحد المثلين في الآخر فيقال أَضِنَّة.
(٨) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيده اللغوي من أهل مرسية له المحكم في اللغة، والمخصص، توفي سنة ٤٥٨هـ.
تنظر الترجمة في: إنباه الرواة ٢/٢٢٥-٢٢٧، وبغية الوعاة ٢/١٤٣، ومعجم المؤلفين ٧/٣٦، وإشارة التعيين ص٢١٠.

إلا شذوذاً، فمن وروده في الثلاثي قولهم: «نَجْدٌ[1] وأَنْجِدَةٌ وقَدَحٌ وأَقْدِحَةٌ وصُلْب وأَصْلِبة» ومن وروده في الزائد على الرباعي قولهم: أَرْمِضَة في جمع رَمَضَان، وأَنْضِضَةٌ في جمع نَضِيضَةٍ وهي المَطْرَةُ القليلة، ولا في رباعي ليس قبل آخره مداً إلاّ شذوذا كأَجِزَّة في جمع جَزَّة، وهي الصوف المجزوز عن الشاة.

فُعْلٌ لنحو أَحْمرٍ وحَمْرَا — وفِعْلَة جمعاً بِنَقْلٍ يُدرى

نبدأ بالكلام على عجز البيت لأنه تمام الكلام على جموع القلة الأربعة وهو "فِعْلَة" ولا يطرد في شيء من المفردات وإنما يعرف بالسماع والنقل، ولذلك زعم بعضهم[2] أنه اسم جمع لا جمع فمما سمع منه: فِتْيَة وصِبْيَة، وشِيْخَة، وخِصْيَة -جمع خَصِيّ- وغِلْمَة، في ألفاظ يسيرة.

وأما جموع الاكثرة فذكر المصنف من أبنيتها ثلاثة وعشرين:

الأول: ما تضمنه صدر البيت وهو "فُعْل" بضم الفاء وسكون العين وهو جمع لشيئين:

أحدهما: أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء كـ"أَحْمر" و"أَسْوَد"، ولما لا مقابل له في المؤنث لمانع خَلْقِيّ كـ"أَكْمَر[3] وآدر"[4] أو لمانع استعمالي كـ"آلَى"[5] -لعظيم الأليتين- فإن المعنى موجود في مقابله من المؤنث إلا أنهم استغنوا

(١) النَّجْدُ من الأرض ما غلظ منها وأشرف واستوى؛ اللسان "نجد" ٤٢٢/٤.
(٢) هو أبو بكر ابن السراج؛ ينظر قوله في: الأصول ٤٣٢/٢.
(٣) الأكمر هو: العظيم الكَمَرَة وهي رأس الذكر؛ اللسان "كمر" ٤١٨/٦.
(٤) الآدر: المنتفخ الخصيتين؛ اللسان "أدر" ٧٢/٥.
(٥) أصله: أَأْلَى: بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت الثانية ألفا وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فيه بعجزاء.

الثاني: فَعْلاء صفة مقابلة لأَفْعَل، كـ"حمراء وصَفْراء" وغير مقابلة له لمانع خَلْقِيّ كـ"رَتْقَاء[1] وعَفْلاء"[2] أو استعماليّ كـ"عَجْزَاء"؛ ولا يجمع عليه أَفْعَل الذي مقابلة فُعْلَى، كـ"أَصْغَر وأكبر وآخِر"، ولافعلاء غير صفة كـ"صحراء".

وفُعُلٌ لاسمٍ رباعيّ بمد — قدْ زِيد قبلَ لامٍ إعلالاً فَقَدْ
مالم يضاعف في الأَعَمّ ذُو الأَلِفْ — وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلَةٍ عُرِفْ
ونحوُ كُبْرَى ولِفِعْلَةٍ فِعَل — وقد يَجيئُ جَمْعُه على فُعَل

هذه الأبيات مشتملة[3] على الثاني والثالث والرابع من أبنية التكسير الدالة على الكثرة.

فالثاني: فُعُل -بضم فائه وعينه- ويجمع به اطراداً كل اسم رباعي آخره اللام قبلها مدة زائدة؛ واللام صحيحة مطلقا غيرُ مضاعفة بعد الألف خاصة، سواء كان مفتوح الفاء كـ"قَذَالٍ وأَتَان" أو مَضْمومها كـ"قُرادٍ وكُراعٍ" أومكسورها كـ"ذِراع وكِتَاب"،وسواء كانت مدته ألفا -كمامثل- أو واواً كـ"عَمُودٍ وذَلُولٍ" أو ياءً كـ"سَرِيرٍ" و"جَدِيدٍ" قال تعالى: **﴿كُلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه﴾**[4] **﴿في عُمُدٍ مُمَدَّدة﴾**[5] **﴿فاسْلُكي سُبُل**

(١) الرَّتَقُ: اِلْتصاق الختان وانضمامه؛ ينظر: اللسان "رتق" ٤٠٤/١١.
(٢) العَفَل: لحم ينبت في قُبُل المرأة؛ اللسان "عفل" ٤٨٤/١٣.
(٣) في أ: "دالة" موضع مشتملة. (٤) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.
(٥) الآية٩من سورة الهُمَزَة.والقراءة بضم العين والميم وبها قرأحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، والباقون بنصبهما، ينظر حجة القراءات ص٧٧٣ والنشر ٤٠٣/٢.

ربّك ذُلُلاً﴾[١] ﴿على سُرُرٍ مَصْفُوفة﴾.[٢]

ولا يجمع عليه نحو: قتيل ولا نحو زيتون ومال، ولا نحو صَفَاة ولا نحو دِرهَم، ولا نحو كِساءٍ ولا نحو سِنانٍ لفقد الاسمية في الأول والزيادة على أربعة أحرف في الثاني، والنقص عنها في الثالث وكون اللام ليست آخراً في الرابع وعدم المد في الخامس ووجود إعلال اللام في السادس وتضعيفها[٣] بكونها موافقة للعين بعد الألف في السابع.

أما لوضوعفت بعد الياء كـ"شَتِيت" أوبعد الواو كـ"سَلُول" لم يمتنع ذلك من جمعها على فُعُل، وقول المصنف: "مالم تضاعف في الأعم ذو الألف"، يعنى به في الأغلب، وإلاّ فقد جاء منه نادراً عَنان[٤] وعُنُن وحَجاج[٥] وحُجُج، كما ندر منه خُشُن وصُحُف جمع خَشِنٍ وصحيفة؛ ويطرد أيضاً في كل وصف على فَعول بمعنى فاعل كـ"صَبُور وغَفُور ورسول"[٦] وأما ما كان منه على فعيل فلا يجمع عليه[٧] إلاّ أنه ندر نَذِيرٌ ونُذُرٌ.

الثالث: من أبنية الجموع: فُعَل -بضم الفاء وفتح العين- وهو مطرد في شيئين:

---

(١) من الآية ٦٩، من سورة النحل. (٢) من الآية ٢٠، من سورة الطور.

(٣) إنما يمنع التضعيف بموافقة العين للام لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم قبله.

(٤) العِنان -بالكسر- ماتقادبه الدابة، وبالفتح هو السحاب؛ اللسان "عنن" ١٧/١٦٤-١٦٧.

(٥) الحجاج-بكسرالحاء وفتحها-هو العظم المستديرحول العين.اللسان"حج"٣/٥٢.

(٦) رسول ليس بمعنى فاعل، وإنما هو بمعنى مفعول، فلعل جمعه على فُعُل شاذ.

(٧) ساقطة من: أ.

أحدهما: كل اسم على "فُعْلَة" سواء كان صحيح اللام كـ"غُرْفَة" و"قُرْبَة" أو معتلها كـ"مُدْيَة و زُبْيَة"، أو مضعفها كـ"دُرَّة وعُدَّة".

الثاني: ما كان نحو كُبرى في كونه وصفا على فُعْلَى -مؤنثة أَفْعَل- كـ"صُغْرى وفُضْلَى وطُولَى"، ومنه: "السَّبْع[١] الطُّوَل" وقد شذ وروده في بُهْمة[٢] وقَرْيَة[٣] ورؤيا.[٤]

الرابع: فِعَل: بكسر الفاء وفتح العين -وهو مطرد في كل اسم على "فِعْلَة" منقسم[٥] بأقسام فعلة كـ"كِسْرَة ودِيْمَة وعِدَّة"، ومنه ﴿ثماني حجج﴾[٦] لأنها جمع "حِجَّة" -بالكسر- لغة[٧] في الحُجة، ويندر في نحو ذِكرى[٨] وقَصْعَة[٩] وذِربَة[١٠]، وقد يجيء جمع[١١] فِعْلَة على فُعَل، قالوا الحِيْة ولُحيً وحِلْيَة وحُلىً.

---

(١) المراد بالسبع الطُّوَل: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال مع التوبة.

(٢) سبب شذوذه في بُهمة كونها وصفاً، والمراد بالبُهْمة الرجل الشجاع الذي لا يُدرى من أين يؤتى لشدة بأسه. اللسان "بهم"

(٣) سبب شذوذه في قرية كونها مفتوحة القاف فليست على "فُعْلَة".

(٤) سبب شذوذه في "رؤيا" كونها مصدراً لرَأَى.

(٥) في ب: منقسما؛ وهو تحريف.

(٦) من الآية ٢٧، من سورة القصص

(٧) هذا من أوهام الشارح ، فإن المراد بها هنا السَّنة .

(٨) سبب الندور في ذكرى كونها مصدراً .

(٩) سبب الندور في قصعة كونها مفتوحة القاف فليست على فِعْلَة .

(١٠) سبب الندور في " ذِربة " كونها وصفاً .

(١١) ساقطة من : أ

في نحـو رامٍ ذو اطـرادٍ فُعَلَـه وشـاع نحـو كامـل وكَمَلَـهْ

هذان الخامس والسادس من أبنية الجموع وهما: فُعَلَة -بضم أوله وفتح ثانيه[1] -وفَعَلَة- بفتحهما[2] -وهما مطردان في كل وصف لعاقل على فاعل، إلا أن الأول يختص بما كان معتل اللام، كـ"رامٍ وهادٍ وقاضٍ" يقال فيها: رُماة وهُداة وقُضاة؛ وأصله [رُمَيَة قلبت ياؤه] [3] ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني: يختص بما كان صحيح اللام كـ"كامل وكَمَلَة وكاتب وكَتَبَة، وسافر[4] وسَفَرَة"، وليس بمطرد فيه، بل قد جاء منه: ناقِص ونُقَّص، وعابد وعُبَّاد، وشاهد وأَشْهاد، قال تعالى: ﴿**ويوم يقوم الأشهاد**﴾[5] وجاء على فَعَلَة غيره كـ"سَرِيّ وسَرَاة[6]، وسيد[7] وسادة".

---

(١) في ب: "آخره" موضع ثانيه وهو سهو.

(٢) في أ: "بفتحها"، وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسختين "رُمَوَة قلبت واوه"، والصواب ما أثبت.

(٤) يقال: رجل سافِر أي ذو سفر، وليس على الفعل لأنه لم ير له فعل. اللسان "سفر" ٣٢/٦.

(٥) من الآية ٥١، من سورة غافر.

(٦) قال في اللسان: «وقولهم قوم سَراة جمع سَرِيّ، جاء على غير قياس أن يجمع فَعِيل على فَعَلَة، قال ولا يعرف غيره، والقياس: سُراة كقُضاة...، "سرا" ٩٩/١٩».

(٧) أصل سَيِّد: سَيْوِد قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت فيها، فهو على وزن فَعْيِل؛ وقال البصريون هو على فَيْعِل لأن أصله عندهم سَيْوِد.

وجمع على فَعَلَة على غير قياس لأن جمع فَيْعِل فياعل: اللسان "سيد" ٢١٣/٤، ٢١٥.

فَعْلَى لوصف كـ(قتيل) وزَمِن وهالكٍ وميّتٍ به قمن

هذا السابع من أبنية الجموع وهو "فَعْلَى" -بفتح أوله وسكون ثانيه،ويجمع عليه كل وصف دل على آفة من فَعِيل بمعنى مفعول كـ"قتيل وجريح، أو فَعِل" كزَمِنٍ، فتقول فيها قَتْلى وجَرْحَى وزَمْنَى، ويندر في فَعيل بمعنى فاعل كـ"مريض ومَرْضَى" ومادلّ على آفة من وصف على فاعل كـ"هالِك" أو على فَيْعِل[1] كـ"ميّت"، فهو قَمِنٌ أي حقيق به؛ ولا يطرد فيه كقولهم فيهما[2]: هالكون وأموات، وحُمل عليهما -أيضاً- مادَلّ على آفة من وصف على أَفْعَل كـ"أَحْمَق" أو على فَعْلان كـ"سكران"، فيقال فيهما: حَمْقَى وسَكْرى.

لفُعْلٍ اسماً صح لاماً فِعَلَهْ والوضْعُ في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

هذا الثامن من أبنية الجموع وهو "فِعَلَة" -بكسر الفاء وفتح العين[3] وهو جمع لـ"فُعْلٍ" مضموم الفاء ساكن العين بشرطين:

أحدهما: أن يكون اسماً.

الثاني: أن يكون صحيح اللام، بمعنى أنها ليست معتلة[4] ولامدغماً فيها[5]،

---

(١) هذا على أن أصله: مَوْيِت: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الأخرى؛ ويرى البصريون أن أصله: مَيْوِت، على وزن فَيْعِل، قلبت الواو ياء لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فيها؛ ينظر: اللسان "ميت" ٣٩٧/٢.

(٢) في ب: "فيها"، وهو تحريف.

(٣) ساقطة من: ب.

(٤) في ب: "بمعتلة".

(٥) قوله: "ولا مدغماً فيها" لم أجد هذا الاحتراز عند غيره.

نحو: قُرْط وقِرَطَة ودُرْج[1] ودِرَجَة، أما لو كان مصدراً كـ"بُغْض" أو معتل اللام كـ"عُلُوّ" أو مدغما فيه كـ"حُب"[2] -للإناء- وسُدّ لم يجمع[3] على ذلك إلاّ ندوراً[4] كـ"دُبّ ودِبَبَة" وتمثيل ابنه له في المطرد وَهَم.[5]

وقلّ مجيء"فِعَلَة" في "فَـعْل" [وهو في فِعْل][6]بكسرالفاء وفتحها[7]، فمن الأول: قِرْد وقِرَدَة، ومن الثاني: غَرْد وغِرَدَة وهو المطرب بصوته[8]؛ ومما شذ

(١) هو سُفَيطٌ صغير تضع فيه المرأة طيبها ومتاعها؛ اللسان "درج" ٩٤/٣.

(٢) الحُبُّ: الجَرَّة الضخمة، وقيل الخابية، ويجعل فيه الماء؛ والجمع أحباب وحِبَبَة؛ اللسان "حبب" ٢٨٧/١.

(٣) في ب: "لا يجمع".

(٤) لم أجد من النحويين أو غيرهم موافقا للشارح -رحمه الله- في حكمه بندور مجيء "فُعْل" المضعف غير المعتل على "فِعَلَة" بل عده غيره مما يطرد بمجيئه على "فِعَلَة" كابن الناظم.
ينظر: شرح الألفية له ص ٧٣٣، وابن منظور. اللسان "حبب" ٢٨٧/١، و"دبب" ٣٥٩/١، والمرادي شرح الألفية ٥١/٥، وابن هشام التوضيح ٣١٤/٤، والأزهري التصريح ٣٠٧/٢، والأشموني شرح الألفية ١٣٣/٤، وغيرهم.

(٥) تقدم التنبيه إليه في الهامش السابق (٤).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب؛ وإسقاطه أولى لاستقامة الكلام بدونه.

(٧) في ب: أو فتحها.

(٨) الصواب أن الغَرْد نوع من الكمأة، وقيل هي: الصغار منها، وقيل هي: الرديئة منها؛ وأما التطريب بالصوت فهو الغَرِد -بفتح الراء- ويقال: غَـرِّد الإنسان إذا رفع صوته وطَرَّب. وكذلك الحمامة والمكاء والديك والذُّباب. ينظر اللسان "غرد" ٣٢٠/٤.

فيه "فِعَلَة" كتف وذَكَر[1] -لضد الأنثى- وهادر[2] وخِطَرَة[3]، وهو الغُصْن.

وفُعَّلٌ لفاعِلٍ وفاعِلَهْ ... وَصْفَين نحو عاذِل وعاذِلَهْ

ومثله الفُعَّال فيما ذُكّرا ... وذانِ في المُعَلّ لاماً نَدَرا

هذا التاسع والعاشر من أبنية الجموع وهما فُعَّل وفُعَّال -بضم الفاء وفتح العين مشددة- ويطردان في كل وصف لمذكر على فاعل صحيح اللام نحو: عاذل وعُذَّل وعُذَّال، وصائم وصُوَّم وصُوَّام، ونائِم ونُوَّم[4] ونُوَّام، وجاء في جمع فاعله إلا أنه نادر نحو:

٥٠٣- ... ... وقد أراهن عني غير صُدَّادِ[5]

(١) يقال في الجمع على "فِعَلَة" كِتَفَة وذِكَرَة.

(٢) الهادر: الساقط الذي لاخير فيه، وجمعه: "هِدَرَة". اللسان "هدر" ١١٨/٧.

(٣) واحدها: خِطْرٌ، وهو نادر أوعلى توهم طرح الهاء؛ اللسان "خطر" ٣٣٧/٥.

(٤) في أ: "نُيَّم"، وهو تحريف.

(٥) هذا من كلام القطامي عمير بن شييم والذي أنشده الشارح عجز بيت من البسيط وصدره قوله:
أبصارهن إلى الشُّبَّان مائلة ... ...
والشاهد قوله: "صُدَّاد" فهو جمع صادّة بدليل ضمير التأنيث في قوله: "أبصارهن" و"أراهن".
وقيل إن الضمير في "صداد" راجع إلى الأبصار وأن صداداً جمع صادّ لا صادّة، وعليه فلا ندور فيه، ولا يخفى ضعف هذا القول لما فيه من تخالف الضمائر، وعود الضمير إلى غير المتحدث عنه؛ وينظر البيت في: شرح الألفية للمرادي ٥٣/٥، والتوضيح ٣١٤/٤، والتصريح ٣٠٨/٢، والأشموني١٣٣/٤، ومعجم شواهد العربية ص١٢٠، وديوان الشاعر ص٧.

ويمكن أن يكون جمع "صادّ" ويكون الضمير للأبصار التي تقدم ذكرها في أول البيت وهو قوله:

٥٠٤-أبصارهنّ إلى الشبان مائلة[1] ... ...

ويطرد الأول منهما في "فاعِلَة" وصفا لمؤنث [نحو عاذلة وعذل ونازلة ونُزَّل، وجاء في فاعل من صفات المؤنث][2] كـ"حائض" و"حُيَّض" إلاّ أنه محكوم بندوره؛ ولا يجيئ هذان الجمعان فيما كان معتل اللام من فاعل كـ"عارٍ" أو فاعلة كـ"كاسية" إلاّ نادراً [فمنه غُزًّى[3] في جمع غازٍ قال تعالى: ﴿أو كانوا غُزًّى﴾].[4]

ومنه: سُرًّاء في جمع سارٍ؛ ومن نوادر هذين الجمعين قولهم[5]: «خَرِيْدة[6] وخُرَّد، ونُفَساء ونُفَّس».

فَعْلٌ وفَعْلَة فِعالٌ لهما ... وقلَّ فيما عينه اليا منهما

وفَعَلاً أيضا له فِعالُ ... مالم يكن في لامه اعتلال

أو يك مُضْعَفا ومثلُ فَعَلِ ... ذو التا وفِعْلٌ مع فُعْلٍ فاقبل

وفي فَعِيلٍ وصف فاعلٍ وَرَدْ ... كذاك في أُنثاهُ أيضاً اطّرد

وشاع في وصف على فَعلانا ... أو انْثَيَيْهِ أو على فُعْلانا

ومثله فُعْلانةٌ والْزَمْه في ... نحوِ طويل وطويلةٍ تفي

---

(١) في أ: "شائلة" موضع مائلة. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) الأصل: سُرَّاي وغُزَّاو.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. والآية من سورة آل عمران رقم: ١٥٦.

(٥) ساقطة من: أ.

(٦) الخريدة: المرأة الحيية، وقيل العذراء، اللسان "خرد" ٤/١٤٠.

هذا الحادي عشر من أبنية الجموع، وهو "فِعَال" ويجمع[1] عليه خمسة عشر بناء:

الأول: فَعْل سواء كان اسماً كـ"كَعْب" أو صفة كـ"ضَخْم" و"صَعْب".

الثاني: فَعْلَة في حالتي[2] فَعْل كقَصْعَة وقِصاع وخَذْلَة[3] وخِذال؛ ولا فرق بين أن تكون عينهما صحيحة كما مثل أو معتلة على غير الياء، كـ"ثوب وثياب" وقل وروده فيما عينه ياء من فَعْل كـ"ضَيْف" أو فَعْلةٍ كـ"ضَيْعَة"[4] فإنه سمع فيهما ضياف وضياع.

والثالث: فَعَل -بفتح الفاء والعين- بشرط سلامته من اعتلال اللام وتضعيفها[5] كـ«جمل وجِمال وجَبَل وجِبَال».

الرابع: ذوالتاء منه وهو فَعَلَة بالشرطين، كـ«رَقَبَة ورِقاب وثَمَرَة وثِمار».

أما المعتل منهما كـ"عَمًى وصفاة" أو المضعف كـ"شرر وعضة"[6] فلا يجمع عليه.

الخامس: فُعْل[7]، كـ"دُهْن ورُمْح" يجمعان على دهان ورِماح،

---

(١) في أ: "ويبنى" موضع ويجمع.

(٢) المراد بحالتى فَعْل الاسمية والوصفية كما جاء في التمثيل.

(٣) الخذله: ممتلئة الساقين والذراعين. (٤) في ب: "قَصْعَة" موضع "ضَيْعة".

(٥) زادوا شرطاً ثالثاً وهو أن لايكونا وصفين؛ وقد استغنى عنه هنا بالتمثيل.

(٦) في ب: كـ"سرورة وعصية".

(٧) اشترطوا له الاسمية، وزاد المرادي نقلاً عن التسهيل: أن لا يكون واوي العين كحوت، ولا يأتي اللام كمُدْي؛ والمُدْي: القفيز الشاميّ وقياس جمعه أمْداء. ينظر: اللسان ٢٠/١٤٢ "مدى"، وينظر: شرح المرادي ٥/٥٤.

قال تعالى: ﴿فكانت وَرْدَةً كالدِّهان﴾.[1]

السادس: فِعْل[2] كـ"ذِئب وذِئاب".

السابع: ما جاء على فَعِيل كـ«كريم وكرام وشريف وشِراف».

الثامن: مؤنثه، وهو فَعِيلة بمعنى فاعله كـ«ظريفة وظِراف ومريضة ومِراض».

التاسع: ماجاء من الصفات على فَعْلان نحو: غضبان وغضاب وعطشان وعطاش.

العاشر والحادي عشر: مؤنثا فعلان[3] وهما: فَعْلى كـ"نَدْمَى[4] ونِدام" من الندم أو فعلانة[5] كـ"نَدْمَانَة ونِدام" من المنادمة.

الثاني عشر: فُعلان، بضم الفاء.

الثالث عشر: أنثاه[6] فُعلانة كـ"خُمْصَان وخُمْصَانَة" قالوا في جمعهما[7] خِمَاص.

الرابع عشر والخامس عشر: طويل وطويلة ونحوهما من كل وصف على فعيل أو أنثاه فعيلة وهو صحيح اللام واوي العين كـ"قَوِيمٍ وقَوِيمَةٍ" وهو ملتزم فيهما[8] بخلاف الأبنية المتقدمة فإنه غير ملتزم فيها.

---

(١) من الآية ٣٧، من سورة الرحمن.

(٢) اشترطوا له الاسمية؛ التصريح ٢/٣٠٨، والأشموني ٤/١٣٤.

(٣) أي الممنوع من الصرف والمصروف. (٤) هذا للممنوع من الصرف.

(٥) هذا في المصروف. (٦) ساقطة من: ب. (٧) في أ: جميعها.

(٨) التزمت العرب في "فَعِيل وفَعِيلة" إذا كانا واويي العينين صحيحي اللام كطويل وطويلة أن لا يجمعا إلا على فِعال، بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فِعالاً، بل يجمع عليه وعلى غيره ككرام وظراف وإنما لم يشاركها نحو طويل وطويلة في ذلك لقلته حتى قال ابن جني: «إنه لم يأت فَعِيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب».

ينظر الأصول في: النحو ٣/١٨، التوضيح ٤/٣١٦، والتصريح ٢/٣٠٩.

إذ قد جاء من الأول عَبْد وعَبِيْد ومن الثاني: تَمْرَةٌ وتَمْر، ومن الثالث: عمل وأعمال وليس بجمع قلة بل مستغنىً بوزنه عن جمع الكثرة، ومن الرابع: شَجَرَة وشَجَر، ومن الخامس: عُود وعِيْدان، ومن السادس: عِلْم وعُلُوم، ومن السابع: شَرِيف وشُرَفَاء، ومن الثامن: قَصِيرة وقَصَائِر، ومن التاسع والعاشر: سُكارى، ومن الحادي عشر: نَدَامَى -أيضاً- وكذلك من الثاني عشر والثالث عشر، وما جاء على فِعال من غير الأوزان المذكورة فشاذٌ، كـ(رِعاء) -في جمع راعٍ- وإِمَام -في جمع آمّ-[1]، وعليه حمل بعضهم: ﴿يوم ندعوا كل أناسٍ بإمامهم﴾[2] وقِيام ونِيَام وعِجَاف - في جمع أعجف -وجياد-[3] في جمع جواد -وخيار- في جمع خَيِّر -وبِطَاح- في جمع بَطْحاء -وقِلاص- في جمع قَلُوص.[4]

وبفُعُول فَعِلٍ نحو كَبِد ... يُخصّ غالبا كذاك يطّرد

في فَعْلٍ اسما مطلق الفا وفَعَل ... له وللفُعال فِعلانٌ حصل

وشاع في حوتٍ وقاعٍ مع ما ... ضاهاهما وقلّ في غيرهما

هذان الثاني عشر والثالث عشر من أبنية الجموع.

فالثاني عشر فُعُول -بضم فائه وعينه- ويجمع عليه أربعة أشياء: الأول: فَعِلٌ نحو كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور ووَعِل ووُعُول، وهو مختص به في الغالب، إلاّ ماندر من قولهم: نَمِر وأَنْمار ونُمُر كقوله:

---

(١) آمّ: من أمّ بمعنى قصد، فأصله آمم فأدغمت الميم في الميم للتماثل؛ اللسان "أمم" ١٤/٢٩١، والتصريح ٢/٣٠٩. (٢) من الآية ٧١، من سورة الإسراء.

(٣) جياد: أصله: جِواد قلبت الواو ياءً لوقوعها إثر كسرة.

(٤) القَلُوص: تطلق على الفتية من الإبل؛ اللسان "قلص" ٨/٣٤٩.

٥٠٥- ... فيها عَيَائِيلُ أُسُودٍ ونُمُر[1] ...

والثلاثة الباقية: فعْل مطلق الفاء ساكن العين، أي محركها بالحركات الثلاث فمنه[2] في المفتوحها[3] فَلْس وفُلُوس، ووَعْر ووُعُور وسَهْل وسُهُول، ومنه في المكسورها[4] حِمْل وحُمُول وضِرْس وضُرُوس، ومنه في المضمومها[5] بُرْد وبُرُود وجُنْد وجُنُود، ويشترط في الثلاثة صحة عينها ولامها وكونها غير مضاعفة -كما مثّل- ولايجمع عليه ما كان معتل العين كـ"سعيد وباب وكوز"، ولا ما كان معتل اللام كـ"مُدْيٍ"[6] ولا مضاعفها كـ"مدّ وحُصّ"[7] وقد جاء منه شذوذا حُصّ وحُصُوص، وجاء على فُعُول شذوذا أَسَدٌ وشَجَن.[8]

والثالث عشر: فِعْلان ويطرد في أربعة أشياء:

---

(١) هذا من مشطور الرجز، وهو لحكيم بن مُعَيَّة الرَّبعي، والعيابيل: جمع عيَّال للمتبختر؛ والراجز يصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر، وقبله قوله:

حُفَّتْ بأطوادِ جبالٍ وحُظُر   في أشَبِ الغِيطان مُلْتَفّ السَّمُر

وينظر البيت في: الكتاب ٥٧٤/٣، والمقتضب ٢٠٣/٢، وابن يعيش ١٨/٥و٩١/١٠، واللسان "عيل" ٥١٨/١٣، وأوضح المسالك ٣١٦/٤، والتصريح ٣١٠/٢.

(٢) في ب: فمنها.   (٣) في أ: المفتوح.

(٤) في أ: المكسور.   (٥) في أ: مضمومها.

(٦) المُدْي: مكيال، وقد تقدم ذكره قريباً.

(٧) الحُصّ: الورس، وقيل: الزعفران؛ اللسان "حصص" ٢٨٠/٨.

(٨) الشَّجَن: الحاجة والحُزن؛ اللسان "شجن" ٩٧/١٧.

الأول: فُعَل كـ«صُرَد وصِرْدان ونُغَر ونِغْران وجُرَذ وجِرْذان».

الثاني: فُعَالَ كـ«غُلام وغِلْمان وذُبَاب وذِبَّان».

الثالث: ما اعتلت عينه من فُعْل -بسكون العين- كـ"حُوتٍ" و"عُود".

الرابع: ما كانت عينه ألفاً من فَعَل [المفتوح العين][1] كـ«قاع وتاج وخَال[2] وجار»[3] وجاء فِعلان قليلا في غير ما ذُكر، فمنه: غَزال وخروف وحائط وظَلِيم وصِنْو وأخ.

ولا يطرد في شيء من ذلك.

وفَعْلاً اسما وفَعِيلا وفَعَلْ   غير معلّ العين فُعلانٌ شَمَلْ

هذا الوزن الرابع عشر من أبنية الجموع، وهو فُعْلان -بضم أوله- ويجمع به ثلاثة أوزان:

الأول: فَعْل -مفتوح الفاء ساكن العين- إذا كان اسماً كـ«ظَهْر وظُهْران وعَبْد وعُبْدان».

الثاني:فَعيل-إذا كان اسما أيضا-كـ«رَغِيف ورُغْفان وكَثِيب وكُثْبان».

الثالث: فَعَل -بفتح أوله وثانيه- إذا كان اسماً أيضاً، كـ«حَمَل وحُمْلان وذَكَر وذُكران»، ويقلّ في غير هذه الأوزان كـ«رُكْبان في جمع راكب وسُودان[4] في جمع أَسْود».

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ وهو في ب: "العين المفتوح".

(٢) الخال: النُّقط المخالفة لبقية لون البدن؛ أما الخال أخو الأم فلامه منقلبة عن واو وجمعه أخوال؛ فتنبه.   (٣) ساقطة من: ب.

(١) زعم الفراء أن "سُودان" جمع سُود، وسُود جمع أَسْود فسودان جمع الجمع، وهو مردود بأن "فُعْلا" إذا كان صفة لا يجمع على فُعلان؛ التصريح ٣١١/٢.

**ولكريـــم وبَخيـــل فُعَــلا		كـذا لـما ضاهاهما قَد جُعِـلا**

هذا الخامس عشر من أبنية الجموع وهو "فُعَلاء" ممدوداً -بضم الفاء وفتح العين- ويطرد في نحو كريم وبخيل وما ضاهاهما مما جاء على فَعِيل بمعنى فاعل دال على وصف[1] كالغريزة غير معتل اللام ولا مضعف كـ"شريف وشُرَفاء" و"بَصِير وبُصَراء" وقلّ[2] في نحو: جَبَان ورسُول وخليفة وسَمْح، واطرد فيما جاء من صفات العُقَلاء على فاعل وهو مُضاهٍ لفَعيل في كونه كالغريزة كـ«عالِم، وصالح، وشاعِر».

**ونـاب عنه أَفْعِلاء فـي المُعَـلّ		لاما ومُضْعَفٍ وغيرُ ذاك قَـلّ**

السادس عشر من أبنية الجموع "أَفْعِلاء" وهو مطرد فيما لا يجمع على فُعَلاء من فَعِيل بمعنى فاعل لكونه معتل اللام كـ"نَبِيّ ووَلِيّ ووصيّ" أومضعفا كـ"شديد وحصيص[3] وصحيح" فهو فيها كالنائب[4] عن فُعَلاء وقل[5] مجيئه في غير ذلك كـ"صَدِيق ونَصِيب وهَيِّن".[6]

---

(١) أي: لمذكر عاقل.

(٢) ما عبر عنه بالقلة هنا عبر عنه غيره بالشذوذ، وسبب الشذوذ فيه أنه ليس على فَعِيل ولا بمعنى فاعل.
ينظر: أوضح المسالك ٤/٣٢٠، والتصريح ٢/٣١٢.

(٣) الحَصيص: أي العدد، يقال كان حصيص القوم كذا، أي عددهم، اللسان "حصص" ٨/٢٨٠.

(٤) إنما ناب عن فُعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل.

(٥) عبر عنه ابن هشام بالشذوذ، ينظر: أوضح المسالك ٤/٣٢٠.

(٦) في ب: "رهين" موضع "هين"، وهو تحريف.

**فَواعِـلٌ لفَوْعَـلٍ وفَاعِـل		وفَـاعِلاءَ مَـعَ نَحـو كاهـل**
**وحائـض وصاهـل وفاعله		وشـذ في الفـارس مَعْ مَاماثَلَـه**

السابع عشر من أبنية جموع الكثرة "فَواعِل" ويطرد في سبعة أشياء:

الأول:فَوْعَل كـ"جَوْهر"، ويلتحق به مؤنثه كـ"صَوْمَعَة[1] وزَوْبَعَة".[2]

الثاني:فاعَل-بفتح العين-كـ"خاتم"-لما يلبس في اليد-وقالَب وباشَق[3]

الثالث: فاعِلاء، نحو قاصِعاء وراهِطاء ونَافِقاء.[4]

الرابع: كاهِل[5] ونحوه مما جاء اسما على فاعِل كـ"عاتِق".[6]

الخامس: ماجاء من صفات المؤنث على فاعِل كـ"حائض وطالِق وقاعِد" "للتي"[7] يئست من النكاح.

السادس: ماجاء على فاعل من صفات مالا يعقل كـ"صاهِل وشاهِق وسابِغ".

السابع: ماجاء على فاعلة سواء كان اسم جنس كـ"ناصية" أو عَلَماً كـ"فاطمة" أو وصفا كـ"كاذبة"؛ وشذ في فارس وماماثله وزنا ومعنى من

---

(١) الصومعة: منار الراهب، اللسان "صمع" ١٠/٧٦.

(٢) الزَّوبَعة: ريح تدور في الأرض تحمل الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود. اللسان "زبع" ٢/١٠.

(٣) البَاشَق: اسم لطائر أعجمي معرب، اللسان "بشق" ١١/٣٠٢.

(٤) هذه الثلاثة أسماء لأبواب جحَرَة اليربوع؛ اللسان "رهط" ٩/١٧٧.

(٥) الكاهل: من الإنسان مابين كتفيه، اللسان "كهل" ١٤/١٢٣.

(٦) العاتق: مابين المنكب والعنق، اللسان "عتق" ١٢/١٠٨.

(٧) في كلتا النسختين: "للذي"، وهو تحريف أوسهو.

صفات المذكر العاقل كـ"هالك وناكس"[1]، ومما شذ جمعه على فواعل: حاجة ودُخَان، قالوا فيه: دَواخِن.

وبفعائِل اجْمَعَنْ فَعالَه وشبهه ذا تاءٍ او مُزالَه

الثامن عشر من أبنية الجموع "فعائل" ويطرد في بناءين:

أحدهما: فَعَالة وما أشبهه في كونه رباعياً ثالثه مدة وقد ختم بتاء التأنيث سواء كان مفتوح الفاء كـ"سحابة" أو مكسورها كـ"رسالة" أو مضمومها كـ"ذبالة"[2]، وسواء كانت مدته ألفاً -كما مثل- أو ياء كـ"صَحِيفة" أو واواً كـ"حلُوبَة".

الثاني: مالم يختم بتاء التأنيث إلاّ أنه مؤنث بالمعنى من الرباعي الذي ثالثهُ مدة كـ«شِمال وعَصِيد[3] وعَجُوز».

وبالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعا صحراءُ والعذراء والقَيْسَ اتْبَعا

هذان التاسع عشر والعشرون من أبنية الجموع وهما: "فَعَالِي وفَعَالَى" -مقصوراً[4]- ويشتركان في جمع ما جاء على فَعْلاء من اسم كـ"صحراء" أو صفة لا مذكرلها كـ"عذراء" يقال في كل منهما صَحَارِي وصَحَارَى، وعَذارِي وعَذارَى، ويشتركان أيضاً في ثلاثة أشياء:

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: «أما فوارس فالذي حسن منه انتفاء اللبس بينه وبين المؤنث، لأنهم لا يقولون امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثلٍ "هالك في الهوالك" والأمثال كثيرا ماتخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة فلا اعتداديه...» ا.هـ. ١/٥٤٥.

(٢) هكذا في النسختين. والصواب: "كذؤابة" لأن ذبالة لا تجمع على فعائل.

(٣) هكذا في النسختين، فيكون علم امرأة، وغيره مثل بـ "سعيد" علم امرأة.

(٤) في كلتا النسختين: "مقصور" وهو تحريف أو سهو.

أحدهما: مافيه ألف التأنيث المقصورة كـ"حُبْلى".

الثاني: مافيه ألف الإلحاق المقصورة كـ"ذِفْرَى"[1].

الثالث: مارخم في الجمع بحذف أحد زائديه نحو: حَبَنْطَى[2] وقَلَنْسُوة[3]، قالوا في جمعهما: حَباطٍ وحَباطى، وقَلاسي وقَلاسَى، ويختص الأول بأربعة أبنية:

الأول: فَعْلاة: كـ"مَوْمَاة".[4]

الثاني: فِعلاة -بكسر الفاء- كـ"سِعْلاة".[5]

الثالث: فَعْلُوَة كـ"تَرْقُوَة".[6]

الرابع: فِعْلِية: كـ"هِبْرِيَة".[7]

واجعل "فَعَالِيَّ" لغير ذي نَسَبْ جُدِّدَ كالكُرْسيِّ تتبع العَرب

الحادي والعشرون من أبنية الجموع فَعَالِيّ، ويطرد في كل ماآخره ياء مشددة لا تدل على تجدد[8] نسب كـ«كُرْسِيّ وبُخْتِيّ وقُمْرِيّ»،فلودلَّتْ الياء

(١) الذِّفْرَى: هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأُذن، وهما ذِفْريان من كل شيء. اللسان "ذفر" ٥/٣٩٤.

(٢) الحَبَنْطى: الممتلئ غَيظا، أو الممتلئ بطنه، اللسان "حبط" ٩/١٤٠.

(٣) القَلَنْسُوَة: من ملابس الرأس، اللسان "قلس" ٨/٦٤.

(٤) المَوْمَاة:المفازة الواسعة،وقيل الفلاة التي لاماء فيها ولاأنيس،اللسان"موم"١٦/٤٢.

(٥) السِّعْلاة واحدة السَّعالي، قيل سَحَرَة الجنّ، اللسان "سعل" ١٣/٣٥٧.

(٦) التَّرقُوَة: عظم وصل بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين، وجمعها التراقى، اللسان: "ترق" ١١/٣١٤.

(٧) الهِبْرِيَة: ماطار من الزغب الرقيق من القطن أو الريش. اللسان "هبر" ٧/١٠٧.

(٨) علامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء من الكلمة وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها؛ شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٩.

المشددة على تجدد نسب كـ"بصريّ وكوفيّ" لم يجمع بذلك، ولذلك ذهب المحققون إلى أن أناسيّ جمع إنسان لا إنْسِيّ[١]، وأصله: أناسين فأبدلوا النون ياء ثم أدغموا إحدى الياءين في الأخرى.

وبِفَعالِل وشبهِه انطقا ... في جمع مافوق الثلاثة ارتقى
من غير مامَضَى ومن خُماسي ... جُرِّد الآخرَ انف بالقياس
والرابعُ الشبيهُ بالمزيد قد ... يحذفُ دون مابه تمّ العدَدْ
وزائدَ العادى الرُّباعِى احذفه ما ... لم يك ليناً إثره اللّذْ ختَما

هذان الثاني والعشرون والثالث والعشرون من أبنية الجموع، وهما: "فعالِل وشبهه" فأما "فعالِل" فيطرد في أربعة أشياء:

أحدها: الرباعي المجرد.

الثاني: الرباعي المزيد وإليهما[٢] أشار المصنف بقوله:

... ... في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
من غير مامضى ... ...

فالمجرد كـ"جعفر ودِرهم"، والمزيد فيه كـ"مدحرج[٣] ومتدحرج" [فتقول فيهما: دحارج.

الثالث: الخماسيّ المجرد كـ"سَفَرْجَل][٤] وجَحْمرِش" فتجمعه على

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية: «ولو كان أناسيّ جمع إنْسِيّ لقيل في جمع "جنّي جنانّي" وفي جمع تركيّ تراكيّ»، وقال ابنه بعد نقل قوله: وهذا لايقول به أحد. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٠، وشرح ابن الناظم ص٧٨٢.
(٢) في أ: وإليه. (٣) في ب: "كتدحرج"، وهو تحريف.
(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

فَعالِل وتُنفى آخره أي تحذفه قياساً، فتقول فيهما: سَفَارج وجَحَامِر فإن كان رابعه شبيها بالمزيد لكونه مما يزاد كنون خورنق أومن مخرج مايزاد كدال فرزدق [التي هي من مخرج التاء فقد يحذف هو دون ماتم به العدد وهو الحرف الخامس، فتقول فيهما خوارِق وفرازق][١] والأجود طرد القاعدة فيه بحذف الخامس فتقول فيهما: خَوارِن وفَرازِد[٢]؛ فإن كان في العادي الرباعيّ -وهو الخماسيّ- حرف مزيد حذف دون آخره، إلاّ أن يكون المزيد حرف لين قبل الآخر وهو المراد بقوله:

... ... ما لم يك لينا إثره اللذختما

أي ما لم يكن الزائد[٣] لينا بعده الحرف الخامس الذي ختم الكلمة، فإنه لا يحذف حينئذ لكن يبقى[٤] على حاله إن كان ياء كـ"قنديل".

ويقلب إليها إن كان ألفاً أو واواً[٥] نحو: مِحرْاب وعُصفور، فتقول فيها[٦]: قناديل ومحاريب وعصافير.

الرابع: الخماسيّ المزيد فيه نحو: قرْطَبُوس[٧] وخَنْدَريس[٨]، وقد دخل[٩] في قول المصنف:

... ... في جمع مافوق الثلاثة ارتقى

وحكمه أن يحذف خامسُه مع المزيد فيه، فتقول فيهما: خَنادِر وقَراطِب.

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب.
(٢) في ب: "خوارق وفرازق"، وهو تحريف. (٣) ساقطة من: أ.
(٤) في ب: "قد يبقى" ولا معنى لقد هنا. (٥) لوقوعهما بعد الكسرة.
(٦) في أ: فيهما. (٧) القِرطَبوس -بالكسر- الناقة العظيمة، وبالفتح الداهية.
(٨) الخَنْدَريس: الخمر. (٩) في ب: "دخلت".

وأما شبه "فعالِل": فالمراد به ماكان من الجموع ثالثه ألف بعدها حرفان ويطرد فيما ارتقى فوق الثلاثة من مزيداتها غير ماتقدم من الأبنية؛ ثم إن كانت زيادته حرفا واحداً لم يحذف[1]، كـ"مسجد"، وجوهر، وصيرف، وأفضل، وعلقى"، ويحذف مازاد على الحرف الواحد، نحو فضيلة وفضائل.

والسينَ والتامن كمستدعٍ أَزِلْ ... إذ ببنا الجمع بقاهُما مُخِلّ

والميمُ أولى من سواه بالبقا ... والهمزُ واليا مثلهُ إن سَبَقا

هذا من تمام الكلام على مايجمع على شبه "فعالِل" من مزيد الثلاثي فإنه قد تقدم[2] أنك لاتحذف زائده [إن كان][3] حرفا واحداً، وإن كان أكثر من حرف[4] أبقيت حرفا واحداً منهما وحذفت الباقي، إلا أنك تراعى الميم مطلقا فلا تحذفها[5]، فتقول في جمع "مستدع" ومستقبل ومستخرج: مَداع ومَقابِل ومَخارِج -بحذف السين والتاء- لأن بقاءهما مخلّ ببناء الجمع، إذ نهاية أبنية الجموع فعالِل أو فعاليل، ولما كانت فائدة الإتيان بهما[6] الدلالة على الاستفعال تنزلا منزلة الحرف الواحد، فلم يحذف [أحدهما دون الآخر][7] فلم يقولوا: سداع ولاتداع مع ماتقرر من مراعاة

(١) أي مطلقا سواء أولا أو وسطا أو آخراً للإلحاق أو غيره حرف علة أو لا؛ التصريح ٣١٦/٢. (٢) في أ: تقرر.

(٣) في كلتا النسختين: "إلاّ إن كان"، وهو تحريف.

(٤) في أ: "حذف" موضع "حرف"، وهو تحريف.

(٥) للميم مزايا عدة منها الدلالة على الفاعل، والتصدر، ووجوب التحريك، والاختصاص بالاسم؛ التصريح ٣١٦/٢. (٦) أي: السين والتاء.

(٧) في كلتا النسختين: "إحداهما دون الآخرى" والمثبت أولى.

حال[1] الميم ولمراعاة حال الميم تقول في جمع منطلق: مطالق، وفي جمع مُقْعَنْسِس: مَقاعِس؛ وخالف المبرد[2] في هذا فقال: إنما يقال فيه قعاسس بحذف الزوائد وإبقاء الأصول؛ والهمزة والياء إذا سبقا في أول الكلمة فهما كالميم[3] في استحقاقهما[4] البقاء دون غيرهما من الزوائد فتقول في ألندد[5] ويلندد ألادِد ويَلادد -بحذف النون- دونهما.

والياءَ لا الواوَاحذِف ان جمعت ما ... كحيزبونٍ فهوْ حكْمٌ حُتِما

وخيّروا في زائدَيْ سَرَنْدَى ... وكلِّ ماضاهاهُ كالعَلَنْدى

هذامن تمام الكلام في المسألة أيضا، وهو ما إذا كان معك[6] مزيدان وليس أحدهما ميما ولا همزة أوياء مبدوءاً بها، فإن كان حذف أحد الزائدين مغنيا[7] عن حذف الآخر دون العكس تعين الحذف فيه[8]، وذلك كالياء والواو في "حَيزبون" فإنك إن حذفت الواو فإما أن تقول:

(١) سقط "حال" من: أ.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٣٥/٢ ثم قال المبرد: «لأن الميم والنون لم تزادا لتلحقا بناءً ببناء». والمبرد هو: ابو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الملقب بالمبرد، لقبه بذلك أبو حاتم السجستاني، كان إماماً في العربية ومن تصانيفه الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ. تنظر الترجمة في: تاريخ بغداد ٣٨٠/٣، ومعجم المؤلفين ١١٤/١٢، والإشارة ص٣٤٢.

(٣) في كلتا النسختين: "كالهمزة"، وهو سهو. (٤) في أ: "استحقاقها".

(٥) الأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ: هو الشديد الخصومة.

(٦) في ب: "فعل" موضع "معك"، وهو تحريف.

(٧) في كلتا النسختين: "مغنٍ"، وهو تحريف أوسهو.

(٨) أي المستغنى عنه.

حَيزابن[1] أوحَيازِبن وكلاهما غير مغنٍ عن حذف الياء بل يجب حذفها – أيضا– فتقول: حَزابِن لئلا يخرج بقاؤهما[2] إلى عدم النظير بوقوع ثلاثة أحرف قبل ألف التكسير أو وقوع ثلاثة بعدها أوسطها ساكن وليس معتلا، وكلاهما لانظير له، بخلاف ما إذا حذفت الياء فإنك تستغني به عن حذف الواو فتقول: حَزابين –بقلب الواو ياء– كما في عصافير، فأما إن تكافأت الزيادتان في الحذف كنون سَرَنْدى وعَلَنْدى وألفهما فلك أن تحذف أيهما شئت، فتقول في حذف النون سَرادٍ وعَلادٍ وفي حذف الألف سراند وعلاند.

التصغيـــر[3]

الحامل عليه غالبا [التحقير، وقد يَحمل عليه الحبّ فيسمى تصغير][4] التحبيب، نحو: [﴿يابُنَي أقم الصلاة﴾[5] وقوله[6]]:

٥٠٦–يا ابن أمي وياشُقَيّق نفسي ... أنت خلّفتني لدهرٍ شديد[7]

---

(١) في أ: حيازب، وفي ب: حزابن والمثبت هو الذي يتفق مع السياق.

(٢) في أ: بقاؤها.

(٣) التصغير: لغة التقليل، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص كما سيأتي.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) من الآية ١٧، من سورة لقمان.

(٦) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٧) هذا البيت من الخفيف وهو لأبي زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر قاله في رثاء أخيه، ويروى "خليتني" موضع "خلفتني". والشاهد منه قوله: "شُقَيّق" تصغير شَقيق والمراد بالتصغير هنا التقريب إلى النفس.

وقد يرد مراداً به التعظيم[1]، كقوله:

٥٠٧–وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَـةٌ تصفرّ منها الأنامل[2]

فُعَيْلاً اجعلِ الثلاثيَّ إذا ... صَغَّرتَه نحوُ قُذَيٍّ في قَذَى

قاعدة الاسم المصغر أن يضم أوله مطلقا فيقر[3] على ضمه في نحو: "قُفْل" ويرد إليه في نحو: "عَبْد وعِلج" ويفتح ثانيه مع ضم أوله فيقر على الفتح في نحو: "جُمَل" ويحرك به إن كان ساكنا كالمُثُل المتقدمة، ويرد إليه إن كان مكسوراً كـ"نَمِر" أو مضموماً كـ"رجُل" ولا يزاد على ذلك في الثلاثي[4] إلاّ باجتلاب ياء التصْغير،وهي ياء ساكنةتقع ثالثةالمصغر،فيصير بزنة فُعَيْل، ومثل[5] بقُذَيٍّ لينبه[6] أنه لافرق في الثلاثي المصغر بين كونه صحيحاً أو[7] معتلاً.

(-) وقد استشهد به النحويون في باب النداء. ينظر: الكتاب ٢١٣/٢، وابن يعيش ١٢/٢، وشرح الشافية ١٣١،٧٤/٢، وأوضح المسالك ٤٠/٤، والكافية الشافية ١٣٢٥/٣، واللسان "شقق" ٤٩/١٢، والتصريح ١٧٩/٢، والهمع ٥٤/٢، والأشموني ١٢٠/٣.

(١) هذا عند الكوفيين واستشهدوا بالبيت المذكور فقالوا تصغير "دُوَيْهِيَة" للتعظيم إذ لاداهية أعظم من الموت؛ ورده البصريون وقالوا تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها. ينظر: ابن يعيش١١٤/٥، والتصريح٣١٧/٢.

(٢) ينظر البيت في: الإنصاف ١٣٩/١، وابن يعيش ١١٤/٥، وشرح الشافية ١٩١/١، والمرادي ٨٩/٥، والهمع ١٨٥/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٤، ومعجم شواهد العربية ص٢٨٢، وضياء السالك ٢٢٣/٤، وديوانه ٢٥٦، وهو من الطويل وقائله لبيد بن ربيعة العامري.

(٣) الذي عليه المحققون أن الضمة والفتحة إذا وجدتا في المكبر قدرتا في المصغر، فهما في المصغر غيرهما في المكبر.

(٤) في ب: في الثنائي وهو تحريف.

(٥) ساقطة من: أ.

(٦) في أ: "ليفهم" موضع "لينبه".

(٧) في أ: "أو معتلا".

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لما   فاقَ كجَعْلِ دِرهم دُرَيْهِما

مافاق الثلاثي أي زاد عليه يعمل فيه ماعمل في الثلاثيّ من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء[١] التصغير ثالثةً، إلا أنه يزاد كسر ما بعد ياء التصغير وهو الحرف الثالث من مُكَبَّرِه نحو: دُرَيْهِم وجُعَيْفِر في تصغير درهم وجَعفر، فإن كان مايلي هذا الحرف المكسور حرفَ مدٍّ ولين أَثْبَتَّه ياءً إن كان إياها نحو: "قنديل" وإن كان ألفا أو واوا قلبتهما إليها[٢] فقلت: عُصيفير ودُنَيْنير فثبت[٣] بذلك انحصار بناء مازاد على الثلاثي في فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل.

وما به لمنتهى الجمع وصل   به إلى أمثلة التصغير صِلْ

يتوصل في رد الزائد على الرباعيّ إلى بناء فُعيعل أو فعيعيل بما تُوصِّل به إلى بنيتى منتهى الجموع[٤] وهما زنة فَعالِل وفَعالِيل من حذف[٥] آخر الخماسي المجرد نحو سُفَيرِج، والتخيير بينه وبين حذف رابعه إن كان شبيها بالمزيد نحو: فُرَيْزِق وفُرَيزِد، وحذف زائده، إن لم يكن لينا يليه[٦] الآخر كـ"مدحرج" فإنك تقول فيه دُحَيرِج، ورده إلى الياء إن كان لينا يليه الآخر كما مثّل.

وحذف السين والتاء دون الميم[٧] من مستخرج ونحوه فتقول: مُخَيرِج،

(١) في كلتا النسختين: "ألف التصغير"، وهو تحريف.

(٢) لسكونهما وانكسار ماقبلهما.

(٣) في أ: "وثبت".

(٤) في ب: الجمع.

(٥) ومنهم من لا يحذفها، قال الأخفش سمعت من يقول: سُفَيْرِجل. ينظر: شرح ابن يعيش ١١٧/٥، وشرح الشافية ٢٠٤/١، والتصريح ٣١٨/٢.

(٦) في أ: "يليها".

(٧) لميزات الميم.

وحذف النون دون الميم والهمزة والياء من منطلق وأَلَنْدد ويَلَنْدد، فتقول فيهما مُطيلق وأُلَيْدِد ويُلَيدد، وحذف الياء دون الواو من "حيزبون" فتقول فيه حُزَيبين بقلبها ياء لما سبق، وبالتخيير بين حذف النون أو الألف من نحو سَرَنْدَى[١] فتقول: سُرَيْنِد -إن شئت- وإن شئت سُرَيْدٍ.[٢]

وجائز تعويض ياقبل الطرف   إن كان بعض الاسم فيهماانحذف

يجوز لك في التصغير والتكسير إذا حذفت بعض الاسم أن تعوض من المحذوف قبل الطرف -وهو آخر الاسم- ياء فتقول في تصغير سَفَرْجَل سُفَيرِيج، وفي تكسيره سَفارِيج، فإن كان قبل الآخر مدة كانطلاق واحْرِنْجام واستخراج لم يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف.

وحائدٌ عن القياس كلُّ ما   خالف في البابين حُكْماً رُسِما

ما جاء في بابى التصغير والتكسير مخالفاً لما رسم لهما من الأحكام فهو حائد -أي خارج عن القياس- يقتصر في الوارد منه على السماع.

فمن ذلك في التكسير ورود[٤] شبه "فَعالل" في جمع مكان[٥] وكُراع[٦] قالوا فيهما أماكن وأكارِع، وشبه فَعاليل في جمع "حديث[٧]

(١) أي مما تكافأت فيه الزيادتان فلا ميزة لإحداهما على الأخرى.

(٢) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ماقبلها لأنها للإلحاق بسفرجل وألف الالحاق لا تبقى في التصغير ثم أعلت كياء قاضٍ فحذفت. التصريح ٣١٩/٢.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) القياس في مكان أمكنة.

(٦) القياس في كراع: كُرُع وأكرِعَة.

(٧) القياس في جمع حديث: أحْدِثَة.

وباطل[١]" قالوا فيهما أحاديث وأباطيل، في شواذ كثيرة سبقت في باب التكسير؛ ومن شاذ[٢] باب التصغير قولهم "مُغَيْربان"[٣] في تصغير مغرب، و"عُشَيْشِيان" في تصغير عِشاء[٤]، و"عُشَيْشِية" في تصغير عَشِيَّة[٥]، و"رُوَيجل" في تصغير رجل[٦]، و"أُنَيْسِيَان" في تصغير إنْسان[٧]، و"أُبَيْنُون"[٨] في تصغير بَنِين، و"أُغَيْلِمَة" في تصغير غِلْمَة.[٩]

لتلو ياالتصغير من قبلِ عَلَمْ تأنيثٍ او مَدَّتِهِ الفتحُ انحتم
كذاك ما مدةَ أفعالٍ سبق أو مَدَّ سَكْرانَ وما به التحق

هذه المسألةمستثناة من القاعدةالمتقدمة في كسر مابعد ياء التصغير مما زاد على الثلاثي فإنه يبقى على فتحه إن كان مفتوحاً،ويحرك به[١٠]إن كان

(١) القياس في جمع باطل: بواطل؛ وقيل إن هذه الجموع كل منها لواحد مهمل استغنى به عن المستعمل، ينظر المرادي ٥/٩٧، والتصريح ٢/٣١٩، والأشموني ٤/١٥٩. (٢) ساقطة من: أ.
(٣) وقياسه: "مُغَيْرِب" بإسقاط الألف والنون.
(٤) وصغروه كذلك على عشيان؛ وكلاهما خارج على القياس وقياسه "عُشَيّ" بإسقاط الألف والنون. ينظر: اللسان "عشى" ١٩/٢٩٠.
(٥) وقياسه: عُشَيَّة؛ المرجع السابق وشرح الشافية ١/٢٧٥.
(٦) قياسه: رُجَيْل؛ شرح الشافية ١/١٧٨.
(٧) بزيادة الياء فيه، وقياسه: أُنَيْسَان؛ وذهب أكثر الكوفيين إلى أن إنسانا أصله: إنْسِيَان بوزن إفْعِلان من النسيان فلايكون تصغيره على أُنَيْسِيان شاذاً؛ ينظر شرح الشافية ١/٢٧٤ وشرح المرادي ٥/٩٥، والتصريح ٢/٣١٩.
(٨) قياسه: بُنَيُّون، بحذف الهمزة. ينظر: شرح الشافية ١/٢٧٧.
(٩) قياسه: غُلَيْمة، بحذف الهمزة؛ شرح الشافية ١/٢٧٨. (١٠) أي بالفتح.

ساكنا، ويرد إليه إن كان مكسوراً أو مضموماً وذلك في أربعة مواضع:

أحدها: أن يليه تاء التأنيث نحو: تَمْرة ونَمِرة وفاطمة، فإنك تقول فيها[١] تُمَيْرَة ونُمَيْرَة وفُطَيمة.[٢]

الثاني: أن يليه مدة التأنيث، والمراد بها ألفه، سواء كانت مقصورة مثل حُبْلَى، أو ممدودة نحو حمراء، فتقول فيهما حُبَيْلَى وحُمَيْراء، بفتح ما بعد ياء التصغير.[٣]

الثالث: أن يكون الحرف الواقع بعد ياء التصغير قد سبق في المكبّر[٤] مدة أفْعال كأَحْمال فإنك تقول فيه أُحَيمال.[٥]

الرابع: أن يسبق مد سَكْران وما التحق به من فَعلان الذي لايجمع على فَعالين نحو عثمان وعمران، فتقول في تصغيرها سُكَيران وعثيمان وعُميران[٦]، أما ما جمع منه على فَعالين فإنك تقول في تَصغيره "فُعَيْلِين" -بكسر ما بعد الياء- كسيرحان وسُلْطان وشيطان.

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عُدَّا
كذا المزيد آخراً للنسبِ وعَجُزُ المضافِ والمركَّبِ

(١) أوصلها بعضهم إلى سبعة .
(٢) ساقطة من: أ. (٣) إيثارا للخفة فيهن.
(٤) وذلك لبقائهما على حالهما. (٥) في أ: "المكبرة".
(٦) يبقى مابعد ياء التصغير مفتوحاً للمحافظة على الجمع.
(٧) يبقى مابعد ياء التصغير في هذا وما ألحق به مفتوحاً تشبيها لهذين الحرفين بألفي التأنيث؛ وإنما لم يقولوا: سَكارين وعَمارين وعَثامين لأن الألف والنون فيها أشبها ألفى التأنيث كما سبق بدليل اشتراكهما في الامتناع من الصرف، فكما لم يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما؛ التصريح ٢/٣٢٠.

وهكــــذا زيادتـــــا فَعْــلانا ... مـــن بعـد أربـعٍ كزعفــرانا

وقَــدِّر انفصــال مــا دل علــى ... تثنيـــةٍ أو جمعِ تصحيـحٍ جَـلاَ

هذه المسألة مستثناة مما تقرر من ردّ المزيد في التصغير إلى صيغة [فُعَيْعِل أو صيغة فُعَيْعيل][1] بما يتوصل به إلى نهاية أمثلة التكسير، وذلك في أشياء يُقدر بعضها كالمنفصل ثم يُصغر ما عداه ويلحق به ذلك البعض بعد التصغير.

والذي يقدر انفصاله تسعة أشياء شملها النظم:

الأول: ألف التأنيث الممدودة فإنه يقدر انفصالها مطلقا[2] فيصغر ما قبلها إن كان ثلاثة على فُعيل وإن كان أربعة على فُعَيْعِل ثم تلحقها ألف التأنيث فتقول حُمَيْراء وقُرَيْفِصاء.

الثاني: تاء التأنيث، فيفعل بها ذلك أيضاً، فتقول في تمرة تُمَيْرة وفي حَنْظلة حُنَيْظِلَة.

الثالث: الياء المزيدة آخرا للنسب فتسلك بها هذا المسلك فتقول في مَصْريّ وعَبْقريّ: مُصَيْرِيّ وعُبَيْقِرِيّ.

الرابع: عجز المضاف كعبدا لله.

الخامس: عجز المركب مزجا كـ(بعلبك).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) ليست ألف التأنيث الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه، حيث ذهب إلى أن نحو جَلُولاء وبَراكـاء وقَريثاء مماثالثه حرف مد تحذف واوه وألفه وياؤه فيقال في تصغيرها جُلَيْلاء وبُرَيكاء وقُرَيْثاء –بالتخفيف– فهو في هذا ونحوه يعتد بالألف بخلاف التاء. ينظر: شرح الشافية ١/٢٤٧، وشرح المرادي ٥/١٠٢، والأشموني ٤/١٦٣.

السادس: الألف والنون المزيدتان من بعد[1] أربعة أحرف كـ"زُعَيْفِران" أما المزيدتان بعد ثلاثة أحرف كـ"سكران وسرحان" فقد سبق حكمهما.

السابع: علامة التثنية[2] كـ"جَعْفَرَيْنِ" تقول فيه جُعَيْفِرَيْنِ.

الثامن: علامة جمع التصحيح[3] للمذكر كـ"خُوَيْلِدِينَ".

والتاسع: علامة جمع تصحيح المؤنث[4] كـ"مسلمات".

وأما في التكسير فإنك تقدر هذه الزوائد متصلة فتحذفها وترد الجمع إلى مثال مفاعل أو مفاعيل إن أمكن تكسيره، إلا أن المضاف يكسر بلا حذف[5] فتقول عَبِيدا لله وأماريُ القيس لأنهما كلمتان كل منهما مفردة بحكمها من الإعراب.

وألــفُ التأنيــث ذو القصر متى ... زاد علــى أربعــة لــن يثبتــا

وعنــد تصغيـــر حبــارى خيِّــرِ ... بيــن الحُبَيْــرَى فــاذرِ والحُبَيِّــرِ

إذا صَغرت[6] ما فيهألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة كـ"حُبْلَى وسلمى" تركتها فلم تحذفها[7]، وهذا قد فهم من كلامه بتقييد حذفها بالزيادة على أربع فإنها متى زادت على أربعة أحرف قبلها حذفت مطلقا[8]، سواء كانت خامسة كـ"قَرْقَرَى"[9] أو سادسة

---

(١) ساقطة من: أ.

(٢) وهي الألف والنون أو الياء والنون.

(٣) وهي الواو والنون والياء والنون.

(٤) وهي الألف والتاء؛ وإنما لم تحذف ألف التأنيث وما بعدها لأنها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لا التبس تصغير ما هي فيه بتصغير المجرد منها.

(٥) لأن تكسيره كتصغيره.

(٦) في أ: "صُغِّر".

(٧) لخفة الاسم.

(٨) تحذف للاستثقال.

(٩) اسم موضع.

كـ"قَبَعْثَرى"[1] فتقول فيهما قُرَيْقِر وقُبَيْعِث، لأن بقاءها يخرج الاسم عن أمثلة التَّصغير، فإن تقدم في الاسم قبل الخامس مدة زائدة كـ"حُبَارى" جازلك في تصغيره أن تحذف المدة فتبقى الألف لكونها صارت رابعة فتقول حُبَيْرَى، وأن تحذف الألف لكونها خامسة فتقول: حُبَيِّر[2] بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها.

واردُدْ لأصلٍ ثانياً ليناً قُلِبْ   فَقِيمةً صَيِّر قُوَيمةً تُصِبْ

أي إذا كان ثاني الاسم المصغر حرف لِين منقلبا عن أصلٍ رددته إلى أصله، فترد[3] الياء في "قِيمة"[4] و"مِيزان"[5] والألف في "باب"[6] إلى الواو لأنها أصلهن، فتقول قُوَيمة[7] ومُوَيْزين[8] وبُوَيب[9]، وترد الواو في "مُوقن" والألف في "ناب" إلى الياء لأنها أصلهما، فتقول مُيَيْقِن لأنه من اليقين، ونُيَيْب.

«فإن لم يكن حرف اللين منقلبا بل كان باقيا على أصله فإن كان واوا

(١) القَبَعْثَرَاة: الناقة الضخمة الفراسن. اللسان "قعث" ٢/٤٨٢.

(٢) قلبت المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وإدغامها في ياء التصغير.

(٣) أي لزوال موجب الانقلاب.

(٤) الأصل: قِوْمَة، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) الأصل: مِوْزان: قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٦) الأصل: "بَوَب" قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٧) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها.

(٨) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الألف ياء لانكسار ماقبلها.

(٩) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها.

أو ياء تركتهما على حالهما فتقول في ثوب ثويب وفي بيت بييت؛ وأما الألف المزيدة فيأتي حكمها».[1]

هذا كله اذا كان منقلبا عن لين كما مثل، فأما إن كان منقلبا[2] عن غير لين كألف آدم فإنها منقلبة عن همزة فإنك تقلبها[3] واواً فتقول: أُوَيْدم؛ وإن كان الثاني منقلبا عن لين [إلاّ أنه غير لين][4] كمُتَّهِبٍ فإنه مُفْتَعِل من وَهَب قلبت الواو تاءً[5] وأدغمت في تاء الافتعال؛ فذهب الزجاج إلى أنه يرد إلى أصله[6] فيقال فيه مُوَيْهِب[7]، والأكثرون على أنه يترك على حاله[8] فيقال مُتَيْهِب.[9]

وشذ في عيدٍ عُيَيْدٌ وحُتِمْ   للجمع من ذا ما لتصغيرٍ عُلِمْ

(١) ما بين القوسين كلام لا يتضمنه معنى البيت الذي هو بصدد شرحه فكان ينبغي تأخيره لئلا يشكل على قوله اللاحق وهو: «هذا كله إذا كان منقلبا عن لين...الخ».

(٢) المراد بالقلب هنا وفي بيت الناظم السابق مطلق الإبدال لا القلب عند الصرفيين الذي هو إبدال حرف علة من حرف علة آخر، كما نبه إلى ذلك الأشموني ٤/١٦٥.

(٣) في أ: "تردها".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) في أ: "ياء"، وهو تحريف.

(٦) ونقل ذلك -أيضا- عن الفارسي، وعللوه بزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال.

(٧) في أ: "موتهب"، وهو تحريف.

(٨) عللوا ذلك بأنه إذا قيل "مُوَيْعِد" أو هم أن مُكَبَّره مُوعِدٌ أو مُوعَدٌ أو مَوْعِدٌ؛ ومُتَيْعِدٌ لا إيهام فيه، وهذا مذهب سيبويه. ينظر ذلك في: شرح المرادي ٥/١٠٥، والتوضيح ٤/٣٢٨، والتصريح ٢/٣١٢، وشرح الأشموني ٤/١٦٥.

(٩) في أ: "متيعد"، وهو تحريف.

صغرت العرب عِيْداً على عُيَيْدٍ[1] وهو شاذ لخروجه عن القاعدة في رد ثاني الاسم المصغر إذا كان لينا إلى أصله إلا أن الحامل لهم على ذلك خوف الالتباس بمصغر عُود، وما ثبت رده إلى الأصل في التصغير وجب رده إليه في التكسير فتقول في ميزان وباب موازين وأبواب بالرد إلى الواو، وأنياب بالرد إلى الياء وأثواب وأبيات بالترك على حاله، وبشذوذ أعياد خوف الالتباس بجمع عُود، إلا أنه يرد على إطلاقه عدم الرد إلى الأصل في قِيَمٍ ودِيَمٍ، فينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان التكسير بتغيير أول الاسم.

والألفُ الثاني المزيد يجعل   واواً كذا ما الأصل فيه يُجهل

قد سبق أن الألف إذا وقع ثانيا رُد إلى أصله، فإن كان زائدا لا أصل له كـ"قائم وقاعد" أو مجهول الأصل كـ"عاج"[2] فإنه يجعل واواً فتقول في تصغيرها[3] قُوَيِّم وقُويعد وعُوَيْج، وتقول في تكسير قائمة قَوائم وأعواج.[4]

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغير ما   لم يَحْوِ غيرَ التاء ثالثا كما

قاعدة التصغير أنه يرد الأشياء إلى أصولها[5]، ألا ترى أنك تقول في ابن واسْم بُنَيّ وسُمَيّ -برد لامه وإسقاط الهمزة التي عوضت

(١) قياسه: عُوَيْد، لأنه من عاد يعود، وكذلك قالوا في تكسيره أعياد للفرق بينه وبين تكسيرعُود وهو أعواد،إذ التكسيروالتصغيرمن باب واحد؛الكتاب٣/٤٥٨.

(٢) العاج: عظم الفيل، وقيل: أنياب الفيلة. اللسان "عوج" ١٥٨/٣.

(٣) في أ: "تصغيرهما".

(٤) يعني أن حكم جمع التكسير كحكم التصغير في إبدال الألف الثاني المزيد واواً، كما مثل.

(٥) في أ: "أصلها".

منها[1]- وفي عِدَة وهِبَة: وُعَيْدَة ووُهَيْبَة -برد الفاء- إلاّ أنك تبقى تاء التأنيث وإن كانت عوضا منها[2]، لأن لها فائدة أخرى وهي الدلالة على التأنيث؛ وتقول في تصغير "ماء" مُوَيْه فعلى هذه القاعدة إذا صَغّرت ما نقص بحذف لامه كـ«يَدٍ ودَمٍ وأبٍ وأخٍ» قلت فيه[3]: دُمَيّ وأُبَيّ وأُخَيّ -برد اللام- وتقول فيه "يَدٍ" يُدَيَّة فتلحقها علامة التأنيث، إذ هو رد إلى الأصل من التأنيث بالعلامة؛ وتقول في تصغير "حِرٍ" حُرَيْح[4]؛ هذا كله إذا كان قد بقي بعد الحذف على حرفين كما مثل، أو زيد على الحرفين تاء التأنيث، وإليه أشار بقوله:

... ... ما ... لم يحو غير التاء ثالثا

كـ"سَنَةٍ وشَفَةٍ" فتقول في تصغيرهما: سُنَيْهَة وشُفَيْهَة -بإبقاء التاء- لما تقرر في هبة؛ وقوله: "كما"[5] إشارة إلى أن المنقوص لا فرق

(١) في أ: "عنها" وإنما وجب الرد ليتمكن من بناء فُعَيل، ولئلا تقع ياء التصغير طرفا فيترتب عليه وجوب تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة؛ التصريح ٣٢٢/٢.

(٢) في أ: "عنها".

(٣) في أ: "فيها".

(٤) في أ: "حرج وحريج" وهو تحريف لأنه لا شاهد فيه لعدم الحذف؛ والحِرُ -مخفف- أصله حِرْحٌ فحذف لامه وهو الفَرْج؛ اللسان "حرح" ٢٥٧/٣.

(٥) جاء في الأشموني أن قوله: "كما" الظاهر أنه تمثيل للماء المشروب، وهذا صحيح، وإن أراد الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل، لأن ما الاسمية أو الحرفية ليست من قبيل المنقوص بل ثنائية وضعاً، فيكون مراده أن نحو "ما" يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ١٦٨/٤.

بـين أن يكـون وضـع علـى أصـل ثـم نقـص منـه -كمـامثَّل- أو كـان موضوعاعلىحرفين «كما ولـو وهـل» -إذا سميت بهـا ثـم صغرتهـا- فـإنك تكملها بحرف ثـالث فتقـول في "مـا": مُـوَيّ[1]، وفي "لـو": لُـوَيّ[2] ولـك في "هل"[3] وجهان:

أحدهما: أن تكمله بحرف علة، فتقول "هُلَيّ".

الثاني: أن تكمله بالتضعيف فتقول "هُلَيْل".

ومـن بترخيـمٍ يُصَغِّـر اكتفـــى   بالأصل كالعُطَيْفِ يعنى المِعْطَفَـا

معنى[4] الترخيم في التصغير أن تعمد إلى زوائد الكلمة فتحذفها، ثم تصغر الأصول[5] على مقتضى القياس، فتقول في تصغير "معطف" عُطَيْف،

(١) يضعف قبل التصغير فتقول في "ما" ماء -بالمدّ- وذلك أنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة على حد ألفي حمراء فإذا صغرت بعد التضعيف قلت "مُوَيّ" بالتشديد لقلب الألف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها وتقلب الألف الأولى واواً لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الأصل؛ وتقول في تصغير "الماء المشروب" مُوَيْه بقلب الألف واواً رداً إلى أصلها "مَوَه" بدليل الجمع على أمواه.

(٢) يضعف "لَوْ" قبل تصغيره كما تقدم في "ما" فتقول: لَـوّ -بالتشديد- ثم يصغر فيقال: "لُوَيّ" وأصله: لُوَيْو فقلبت الواو الثانية ياء لاجتماعهـا مع ياء التصغير وادغمت فيها.

(٣) إذا كان الثنائي المسمى به صحيحاً ففيه الوجهان المذكوران وأولاهما إكماله بحرف علة؛ التصريح ٢/٣٢٢، وشرح الأشموني ٤/١٦٧.

(٤) في أ: "يعنى".

(٥) في ب: " الأصل".

بحذف الزائد وهو الميم وصوغه على زنة فُعَيل لأنه قد بقي ثلاثيا، وتقول في تصغير أحمد وحامد ومحمود حُمَيْد -بحذف زوائدها- وتقول في تصغير قرطاس قُرَيْطِس- بحذف ألفه ورده إلى أصوله الأربعة، ولا يتأتى في تصغير الترخيم زنةُ فُعَيْعِيل لثبوت الزيادة فيه وكذلك لا يتأتى في مجردٍ من الزوائد كـ«جعفر وسفرجل»، وحذف خامسه في التصغير ليس من باب الترخيم وإنما هو من باب الرد إلى صيغة فُعَيْعِل، وتقول في تصغير إبراهيم وإسماعيل بُرَيْه وسُمَيْع على غير قياس.[1]

واختم بتا التأنيث ماصغرت من   مؤنثٍ عارٍ ثلاثـيٍّ كسِنّ

ما لم يكن بالتا يُرى ذا لبسِ   كشَجَرٍ وبَقَرٍ وخَمْسِ

وشذ تركٌ دون لَبسٍ ونَدرْ   لحاق تا فيما ثلاثيا كثُر

إذا صغرت ما ليس فيه تاء التأنيث من مؤنث بالمعنى[2] ختمته بتاء التأنيث بشرطين:

أحدهما: أن يكون ثلاثيا إما في الحال كـ«نارٍ ودارٍ وسِنّ»، وإما في الأصل كـ"يَدٍ"، وإما لأن التصغير رده إلى الثلاثة كـ"سماء" وحمراء وحُبْلَى إذا صغرت[3] ترخيما ، فإنك تحذف زوائدها وتلحقها تاء التأنيث لمصيرها إلى الثلاثة مع التأنيث المعنوي، فتقول في ذلك كله، دُوَيرة ونُوَيرة وسُنَينة ويُدَيَّة

(١) لأن فيه حذف أصلين وهما الميم من إبراهيم واللام من إسماعيل، واختلفوا في الهمزة فسيبويه يرى زيادتها والمبرد يرى أصالتها.
ينظر: الكتاب ٣/٤٧٦، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٧، والتصريح ٢/٣٢٣، وشرح الأشموني ٤/١٧٠.

(٢) في ب: "بالمعنى".

(٣) في كلتا النسختين (صغرا)

(٤) في كلتا النسختين : (زوائدهما وتلحقهما) ولا وجه للتثنية .

وسُمَيّة[1] وحُمَيرة وحُبَيْلَة[2]؛ ويندر لحاق التاء فيما كثر على[3] الثلاثي -أي زاد عليه- ومنه قولهم في تصغير [أمام أُمَيِّمَةٌ[4] وفي تصغير][5] قُدّام قُدَيْدِيْمَة.[6]

الشرط الثاني: أن يؤمن بلحاق التاء اللبس، فلو أوقع لحاقها في لبس كـ«شَجَرٍ وبَقر»[7] إذا صغرتهما على لغة من يؤنثهما[8] فإنك لا تلحقهما التاء خوف الا لتباس بمصغر المفرد، وكـ«خمس وستّ»[9] وغيرهما من أسماء العدد الذي يفرق[10] مذكره من مؤنثه بالتاء فإنك لو ألحقتها لعدد

(١) الأصل: سُمَيِيٌّ -بثلاث ياءات- الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين لاجتماع ثلاث ياءات في الطرف فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد.

(٢) تلحق التاء حُمَيْرة وحُبَيْلة عوضاً عن ألف التأنيث.

(٣) سقطت "على" من: ب.

(٤) أُولى الياءين للتصغير والثانية بدل من ألف أمام.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) أُولى الياءين للتصغير والثانية بدل من ألف قُدّام، ووجه لحاق التاء في "أمام وقدّام" أن جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم تظهر التاء فيها لظن أنها مذكرة، ولا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا بإعادة الضمير عليها بل بياء التصغير فقط.

(٧) أي ونحوهما من أسماء الأجناس.

(٨) أما من يذكّرهما فلا إشكال عليه. (٩) في ب: "يفتَرق".

(١٠) فلا يقال فيهما خُمَيْسَةٌ وسُدَيْسة في نحو قولنا: خمس ليال وست ساعات؛ لأنه يلتبس بتصغير عدد المذكر في نحو قولنا: خمسة أيام وستة أقلام.

المؤنث لالتبس بعدد المذكر، وتركها دون حصول اللبس شاذ -أي خارج عن القياس- إلا أنه ليس في القلة كلحاقها الزائد على الثلاثي ومنه قولهم:

دُرَيْعٌ وحُرَيْبٌ ونُعَيْلٌ.[1]

وصغـــروا شـــذوذا الـــذي التي وذامـع الفروع منهـا تاوتـــي

التصغير كمااختص بالأسماء فهو مختص بالمتمكن منها إذ هو نوع من التصرف فيها، ولذلك أجمع على شذوذ[2] تصغير فعل التعجب في قوله:

٥٠٨-ياماأُمَيْلِحَ غِزْلانا شَدَنَّ لنا[3] ... ...

(١) أي تصغير "دِرْع" و "حَرْب" و"نَعْل"؛ على ما ذكر وترك التاء فيهن مع تأنيثهن وثلاثيتهن وعدمِ اللبس شاذ. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط وأكثر المراجع تنسبه إلى العرجي وقد نسب إلى كثيّر عزة وإلى مجنون ليلى، وإلى غيرهما وتمام البيت قوله:

... ... مـن هؤُلَيَّائِكُـنَّ الضَّـالِ والسَّمُـرِ

و"شَدَنّ" من قولهم شدن الظبى إذا ظهر قرناه، والمراد هنا ظهرن لنا، والضّال والسمر نوعان من الشجر البريّ والأول هو السِّدر. اللسان "ضيل" ١٣/٤٢١، والثاني شجر الطلح. "سمر" ٦/٤٥.

وقول الشارح: «أجمع على شذوذ تصغير فعل التعجب» فيه إجمال فإن جهة الشذوذ عند كل فريق مخالفة لما عند الآخر، فالبصريون يرونها من جهة أن صيغة التعجب فعلية والفعل لا يصغر، ولذا أجابوا عن هذا الشاهد بأجوبة كثيرة ليس هذا مكان إيرادها؛ والكوفيون يرونها من جهة أن أفعل التعجب وإن كان اسماً عندهم إلاّ أنه غير متمكن، والتصغير إنما يجري على الأسماء المتمكنة. ينظر البيت في: التبصره ١/٢٧٢، والإنصاف ١/١٢٧، وابن يعيش ٥/١٣٥، وشرح الكافية ١/٣٠٨، وشرح الجمل ١/٥٨٣، واللسان "شدن" ١٧/١٠١، والمغنى الشاهد رقم ١١٦١، والهمع ١/٧٦ و٢/٩٠، والأشموني ٣/١٨، وديوان العرجي: ١٨٢، وديوان المجنون: ١٦٨، ومعجم شواهد العربية: ١٧٩.

لأن الكوفيين وإن قالوا باسميته فهو غير[1] قابل للتصغير لعدم تمكنه، وقد شذ -أيضا- تصغير أسماء غير متمكنة في بابي[2] الموصولات وأسماء الإشارة لأنها أشبهت المتمكن في كونها توصف ويوصف بها، وذكر المصنف أنها[3] تصغير "الذي" و"التي" من الموصولات، و"ذا" من أسماء الإشارة؛ وقوله: "مع الفروع" الظاهر أنه أراد فروع النوعين، وقد سمع في فروع الذي والتي في تثنيتهما وجمع الذي؛ وصوره هو وابنه[4] في: اللائين واللاتي واللائي واللواتى، ولم يسمع في شئ من ذلك؛ وأما "ذا" فلم يسمع في أكثر فروعه إلا أن بعضهم حكى الاتفاق [على أنه لا تصغر "ذى" لئلا يلتبس بالمذكر والأكثرون][5] على أنه لا تصغر "تِى" استغناء عنه بتصغير "تا" ثم تصغير هذه الأسماء مخالف لتصغير غيرها في حكمين:

أحدهما: أنه لا يضم أولها[6] بل يبقى على حركته.

الثاني: أنه يزاد في آخرها ألف عوضا عن ضم الأول، فتقول: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، وذَيَّا وتَيَّا، فإن ختمت بعلامة تثنية أو جمع أستغنيت عن إلحاقها[7] فتقول ذَيَّان واللَّذَيْن -برد الياء فيهما- لما تقرر من أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولحاق ياء التصغير وياء الجمع أو التثنية أو[8] ألفها، وإذا[9] صغرت جمع التي رددتها إلى المفردوصغرتها كماسبق ثم جمعتها بالألف والتاء فقلت اللَّتَيَّات كذا قال المصنف وابنه ولم يسمع ذلك عن العرب.

(١) ساقطة من: أ.   (٢) في ب: "باب".   (٣) في أ: "أنه".
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/١٩٢٥-١٩٢٦، وشرح ابن الناظم ص٧٩٤.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.   (٦) في أ: "أوله".
(٧) أي الألف المعوض بها عن ضم الأول.   (٨) في أ: "وألفها".
(٩) في ب: "وإذا".

النَّسَـــب[1]

معنى النسب: أن تضيف شيئاً إلى شيء فيصير منسوبا إليه، ثم قد يكون النسب إلى جنس كإنْسِيّ وعَرَبيّ، وقد يكون إلى قبيلة كقُرَشيّ، وإلى أبٍ كهاشميّ، وإلى أم كفاطمي، وإلى مكان كبَصْريّ وحِجازيّ، وإلى صناعة كحَريريّ، وإلى شيخ كأحمديّ، وإلى زَيّ كصُوفيّ، وإلى اعتقاد كقَدَرِيّ، وغير ذلك مما [تصح النسبة إليه].[2]

ياءَ كيا الكُرسيِّ زادوا للنسَبْ   وكلُّ ما تليه كسرُهُ وَجَبْ

الاسم المنسوب إليه يزاد في آخره ياءٌ[3] مشددة كياء الكرسيّ، ويجب كسر ما قبلها، وتصير الياء حرف إعرابه.

ومثلَه مما حواه احذف وتا   تأنيث او مدَّته لا تُثبتا
وإن تكن تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ   فقلبُها واواً وحذفُها حسن
لِشِبْهِها الملحقِ والأصليِ ما   لها وللأصليّ قلبٌ يُعْتَمى

إذا حَوَى المنسوب إليه مثل ياء النسب بأن كان في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها إما للنسب [كـ"الشافعي"، وإما كـ"بختيّ"][4] فإنك تحذف الياء التي في آخره استغناء عنها بياء النسب[5]، فتقول في النسب إليهما شافعي

(١) سماه سيبويه الإضافة؛ الكتاب: ٣/٣٤٨.   (٢) في ب: "يصح النسب إليه".
(٣) افتقر إلى علامة لأنه معنى حادث فلابد له من علامة، وكانت ياء لخفة حروف اللين ولكثرة زيادتها، ولم تكن ألفا لئلا يكون الإعراب تقديريا، ولا واواً لثقلها. ينظر: شرح ابن يعيش ٥/١٤٢، والتصريح ٢/٣٢٧.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.   (٥) ولئلا تجتمع أربع ياءات فيحصل الثقل.

وبُخْتِيّ، فيستوى فيه[1] لفظ المنسوب [ولفظ المنسوب][2] إليه، إلاّ أنهما يختلفان تقديراً، وكذلك لاينصرف بَخَاتِيّ جمعاً ولا مسمى به لأنه بزنة مفاعيل، وتصرفه إذا نسبت[3] إليه[4]، لزوال الزِّنة[5]؛ وإنما يكون مثل ياء النسب إذا كانت رابعة فأكثر، أما لو كانت ثالثة كـ"نبيّ" لم تحذف كلها، بل تحذف الأولى فقط[6]، وتقلب الثانية واواً، فتقول نَبَوِيّ، ولذلك قيل في أُمَيَّة أُمَوِيّ.

وتحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث مطلقا، سواء كانت ثالثة أو أكثر، فتقول في النسب إلى مكة مَكّي[7] وإلى حنظلة حَنْظَلِيّ، ولذلك لحن المتكلمون في قولهم: "الذاتي والعرضي" -بإثبات التاء في الذاتي- وإنما حقه أن يقال

(١) ساقطة من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) في أ: "نسب".

(٤) أي إلى بَخَاتي مسمى به مذكر، فلا يشمل الحال الأولى وهى الجمع، لأن جمع التكسير لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه.

(٥) لأن الياء التي كانت تُحصِّل الصيغة زالت، وخلفتها ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تبن الكلمة عليها، فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده "مفاعى" فينصرف.

(٦) فراراً من الإجحاف وتعينت للحذف لسكونها.

(٧) لأن بقاء التاء في نحو مكة عند النسب إليها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر فيقال: "رجل مكتيٌّ" واجتماع تأنيثين في النسبة إلى مؤنث فيقال: امرأة مكتية، وهذا لا يجوز. ينظر: شرح ابن يعيش: ١٤٤/٥، والتصريح: ٣٢٨/٢.

ذَوَوِي[1] ومن لحن العامة قولهم "خَلَيفيّ"[2]، وتحذف له أيضا مدة التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، لكنها إنما يجب حذفها إذا زادت على أربعة أحرف كـ"حبارى وعاشوراء"، أوكانت رابعة لكن ثاني ماهي فيه متحرك كـ"حبلى وكراثا"[3] فتقول في النسب إلى ذلك[4] حُبَارِيّ وعاشُورِيّ وحُبْلِيّ وكراثي -بحذف ألف التأنيث- فإن وقعت رابعة في كلمة ثانيها ساكن فللعرب فيها لغتان حسنتان:

إحداهما: حذفها.

والثانية: قلبها واواً.[5]

فتقول في النسب إلى حُبْلَى وحمراء [على

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٦/٣؛ وقد صوب بعض المتأخرين قولهم بدعوى أن تلحينهم إنما يتجه لو كان مرادهم بذات مدلولها اللغوي وهو "صاحبة" بيد أنهم لم يريدوا ذلك وإنما أرادوا بذات معنى النفس أو الحقيقة فهي نسبة اصطلاحية بحتة؛ ولكن الشيخ خالد الأزهري قال: «وحيث نسبوا إليها فلابد من حذف تائها ورَدِّ لامها المحذوفة»، التصريح ٣٢٨/٢.

(٢) أي في النسب إلى "الخليفة" بإثبات تاء التأنيث، وهذا خطأ لخروجه عن القاعدة، وصوابه حذف التاء منه.

(٣) التمثيل بـ"حبلى" غير صحيح لأن ثاني "حُبْلى" ساكن، والكلام على ما كان ثانيه متحركا؛ وأما الكلمة الثانية فلم يظهر لي مراده بها؛ والذي يمثل به النحويون في هذا نحو: جَمَزَى وينسب إليه بحذف الألف فتقول: "جَمَزِيّ" لأن حركة الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيه كخامسة.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) في ب: "ياءً"، وهو تحريف.

الأولى][1] حُبْلِيّ وحَمْرِيّ، وعلى الثانية حُبْلَوِيّ، وإن شئت حُبلاوِيّ[2] وحمراويّ؛ والحذف في المقصورة أحسن[3] من القلب، والممدودة بالعكس؛ وحكم ما أشبه ألف التأنيث من ألف الالحاق والألف المنقلبة عن أصل، وهي التي عبر عنها المصنف "بالأصلي" في ذلك حكم ألف التأنيث فتحذفان إن زادا على ثلاثة أحرف كَحَبَرْكَى[4] ومصطفى، ولايوجدان رابعاً في متحرك الوسط، وإن وقعا رابعا في ساكن الوسط كـ"علقى[5] ومَلْهَى" ففيهما من الحذف والقلب إلى الواو مافي نحو حُبْلَى إلاّ أن الأصلية كألف مَلْهَى يُعتمى قلبها -أي يختار-[6] بخلاف التي للإلحاق فإن المختار حذفها.[7]

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) بالفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها لها بالممدودة.

(٣) لأن شبهها بألف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل.

(٤) الحَبَرْكَى: القُراد،وقيل الطويل الظهر القصير الرجلين، اللسان "حبرك"١٢/٢٩٠.

(٥) العَلْقَى: يقع على الواحد والجمع، وهو نبت ترعاه الإبل، اللسان "علق" ١٢/١٣٦.

(٦) اختير القلب في الأصلية على الحذف لأن القلب رجوع إلى الأصل.

(٧) ظاهر كلام الشارح هنا وتخصيص الناظم -قبله- الأصليّ بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل هي كألف التأنيث في ترجيح الحذف، وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حُبْلَى في الزيادة.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٢.

والألِفَ الجائزَ أربعاً أزل ... كذاك يا المنقوص خامسا عُزِل

والحذفُ في اليا رابعاً أحقُّ من ... قلب وحَتْمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنّ

وأوْلِ ذا القلبِ انفتاحا وفَعِلْ ... وفُعِلٌ عينَهما افتح وفِعِل

ألف المقصور إذا زادت على أربعة أحرف حذفت مطلقا كما سبق في مُصطفى ونحوه ومُسْتَدعًى ومُتَقاضًى، فإن[1] كانت رابعة فقد سبق التفصيل فيها، وأما[2] الثالثة كـ"فتىً ورَحًى" فليس فيها إلا القلب[3]، ومثلها في الحكم ياء المنقوص فإنها تحذف[4] إن وقعت خامسة كـ"المُهْتدي"، وإن وقعت رابعة كـ"القاضي والمُعْطي" ففيها وجهان:

أحدهما: حذفها.

والثاني: قلبها واواً.

فتقول على الأول قاضِيّ، وعلى الثاني قاضَوِيّ، والمختار الأول؛ وإن وقعت ثالثة كـ"الشَّجِيّ" تعين فيها القلب؛ ثم حيث قلبت الياء أو الألف واواً فلابد من فتح[6] ما قبلها، وحيث حذفتها كسرته من أجل ياء النسب. ثم استطرد من ذلك إلى ما يغير في النسب فيعطى غير حركته وهو ما كانت عينه مكسورة من مفتوح الفاء كـ"نَمِر" أو مكسورها كـ"إبِل" أو مضمومها

---

(١) في أ: "وإن".   (٢) في ب: "فأما".

(٣) أي إلى الواو؛ وقَلْبُها -في فَتىً- واواً وإن كان أصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياءات فيحصل الثقل.   (٤) أي للطول.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٣٤٠.

(٦) أي قبل القلب، وذلك لأن قلبها واواً لابد وأن يسبق بقلبها ألفا، التصريح ٢/٣٢٩.

كـ"ـدُئِل"، فإنك إذا نسبت إليها فتحت أعينها فقلت: نَمَرِيّ وإِبَلِيّ ودُؤَلِيّ لأن ما قبل ياء النسب قد كسر من أجلها والياء شبيهة بالكسرة فكرهوا توالي الأمثال فخففوه بفتح العين.

وقيل في المرميّ مَرْمَوِيُّ ... واختير في استعمالهم مَرْمِيُّ

هذه المسألة مستثناة مما سبق من وجوب حذف ما في آخر المنسوب إليه من ياء شبيهة بياء النسب، وهو ما إذا كانت إحدى الياءين المشددتين منقلبة فيه عن أصل كـ"ـمَرْمِيّ" فإن أصله مَرْمُوْي ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت لذلك الواو ياء وأدغمت في مماثلتها، فالمختار فيه تشبيهها بياء كرسيّ في حذفها للنسب فيقال فيه: مَرْمِيّ كالمنسوب إليه؛ وبعض العرب يقتصر على حذف الياء الأولى ويبقى الثانية لأصالتها، إلاّ أنه يقلبها واواً كما يقلب واو[1] مُعْطي مَن نسب إليه[2] دون حذفها فيقول مَرْمَوِيّ.[3]

ونحوُ حَيٍّ فتحُ ثانيه يَجبْ ... واردده واواً إن يكن عنه قُلِبْ

إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة إلاّ أنها بعد حرف واحدٍ كما في حَيٍّ وطَيٍّ فإنك لاتحذف واحدة منهما بل تقلب الثانية واواً مطلقاً، وأما الأولى فإنك تحركها بالفتح وتردها إلى أصلها فإن كان أصلها واواً رددتها إليها فتقول في طَيٍّ طَوَوِيّ، وإن كان أصلها ياء رددتها إليها فتقول في حَيٍّ حَيَوِيّ.

وعَلَمَ التثنيةِ احذفْ للنسبْ ... ومثلُ ذا في جمعِ تصحيحٍ وَجَبْ

مما يحذف للنسب -أيضاً- علامة التثنية وعلامة جمع التصحيح لمذكر،

(١) في ب: "ياء". (٢) ساقطة من: ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٤٦، وشرح الشافية ٢/٣٥، وشرح الأشموني ٤/١٨٢.

فتقول في النسب إلى زَيدانِ وزَيْدِينَ: زَيْدِيّ كما ينسب إلى المفرد، وأما جمع التصحيح المؤنث فظاهر كلام المصنف أن حكمه حكم تصحيح المذكر، وفيه تفصيل: وهو أن التاء تحذف منه -مطلقا-، وأما الألف فإن كان قبلها أربعة أحرف حذفت[1] -أيضا- كمسلمات، و.وسرادقات وإن كان قبلها ثلاثة أحرف وثانيها ساكن كـ"ـصَحْرات"[2] فلك فيها ما في ألف حُبْلَى من الحذف والقلب واواً، هذا كله ما دام التثنية والجمع باقية على حالها أما إن نقلت إلى العَلَمية فكذلك[3] عند من تركها على إعرابها في الجمعية والتثنية، وأما[4] على لغة من يُجري المثنى في الإعراب بالحركات مُجْرى سَلمان[5] وجمع المذكر السالم مجرى "غِسْلين"[6] ويعرب جمع المؤنث السالم غير منصرف فإنه ينسب إلى الأولين على لفظهما فيقول في النسب إلى رجل اسمه[7] زَيدان زيدانِيّ، وفي النسب إلى رجل اسمه[8] زيدين زيدينِيّ؛ وأما الثالث[9] فإن تاءه تحذف مطلقا لأنها تاءُ تأنيث، ويبقى ألفه بمنزلة ألف المقصور على ما سبق لها من الأحكام.

وثالثٌ مِن نحو طَيِّب حُذف ... وشذ طائيٌّ مقُولاً بالألف

(١) تحذف لكونها خامسة، فتقول: مُسْلِميّ وسُرادِقِيّ.

(٢) لافرق في ذلك بين الوصف كما مثل والاسم كـ"ـهندات".

(٣) في أ: "ولذلك" وهو تحريف. (٤) في ب: "فأما".

(٥) في لزوم الألف والمنع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٦) في لزوم الياء والإعراب على النون منونة. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) ساقطة من: ب. (٩) أي جمع التصحيح المؤنث.

إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها مثلها كما في نحو: «طَيِّب وهَيِّن ومَيِّت» حذفت الياء المكسورة وهي الحرف الثالث من هذه الأمثلة وأبقيت ساكنة فقلت:

طَيْبِيّ وهَيْنِيّ ومَيْتِيّ -تخفيفاً- لكراهة توالي الكسرات[1]، وكان مقتضى هذه[2] القاعدة أن يقال في النسب إلى طَيِّئ: طَيْئِيّ[3] إلا أنهم قلبوا الياء الأولى ألفا[4] فقالوا: "طائِيّ" -على غير قياس- أما لو كانت الياء المشددة مفتوحة كـ"هَبَيَّخ"[5] أومفصولة من الآخر كـ"مُهَيِّيم"[6] تصغير "مِهْيَام" لم تحذف.

**وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ التُزِم		وفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةَ حُتِم**

إذا نسبت إلى "فَعِيْلَة" كَبَجِيْلَة وحَنِيفة أو إلى "فُعَيْلَة" كجُهينة ومُزينة

---

(١) هي كسرتان وأربع ياءات؛ ولو قال كراهة اجتماع الياءات وكسرتين -كما عبر بعضهم- لكان أوفق.		(٢) ساقط من: أ.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٧١.

(٤) في ب: "قلبوا الألف الأولى ياء" وهو سهو.

(٥) لم تحذف الياء المفتوحة في "هَبَيَّخ" لزوال الثقل.
والهبيخ: الغلام الممتلئ، والأحمق، والرجل الذي لاخير فيه.
اللسان "هبخ" ٤/٣٢.

(٦) بوزن مِفْعال من هَام على وجهه عشقا أو عطشا، ويكون تصغير مُهَوِّم: إذا هوم رأسه من النعاس، ويكون تصغير مُهَيِّم اسم فاعل -أيضا- كالأول معنىً ولم تحذف الياء لفصلها من الآخر بحرف المد.
ينظر: اللسان "هيم" ١٦/١١٠، والتصريح ٢/٣٣٠، والأشموني ٤/١٨٥.
ويقال في تصغيره: مُهَيِّيمِي؛ الكتاب ٣/٣٧١.

فإنك تحذف تاء التأنيث منها، ثم تحذف الياء، ثم إن كان ما قبلها مفتوحاً كجُهَيْنَة تركته على حاله فقلت: جُهَنِي، وإن كان مكسوراً كحَنِيفَة فتحته فقلت: حَنَفِيّ، وشذ عن ذلك قولهم: "سَلِيقِيّ" منسوب إلى السَّلِيقة[1]، و"رُدَيْنِيّ" منسوب إلى رُدَينة، وفَعُولة في هذا الباب ملحق بفَعِيلَة فتقول في النسب إلى شنوءة: شَنَئِيٌّ.[2]

**وألحقوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيا		من المثالين بما التا أُولِيا**

إذا كان مثال[3] فَعِيل أو فُعَيل غير مختتم بتاء التأنيث فإن كان صحيح اللام كـ«تَمِيم وسَلُول ونَعيم» فقياس النسب إليه أن يختم بياء النسب من غير حذف شيء منه[4] فيقال: تَميميّ وسَلُوليّ ونعيميّ، ولهذا كان ثَقَفِيّ وقُرَشِيّ معدوداً من شاذ النسب؛ وأما إن كانا معتلي اللام كـ"عَلِيّ وقُصَيّ" وهي مسألة الكتاب فإنهما يلحقان في حذف الياء[5] منهما وفتح ما قبل ياء النسب بما ختم بالتاء فتقول في النسب إليهما: عَلَوِيّ وقُصَوِيّ، فتحذف الياء الأولى وتفتح ما قبل اللام فتنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واواً لكونها ثالثة.

**وتمموا ما كان كالطَّوِيلَة		وهكذا ما كان كالجليلة**

---

(١) السليقة: الطبيعة والقياس في النسب إليه حذف الياء والتاء كما في حنيفة فيقال: سَلَقِيٌّ. وينظر: الكتاب ٣/٣٣٩.

(٢) في كلتا النسختين: شنائي، وهو تحريف. وينظر الكتاب ٣/٣٣٩-٣٤٥.

(٣) في ب: "مثل".

(٤) هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيه قياساً على ما سُمع.
ينظر: الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب: ٣/١٣٣.		(٥) أي أولى المشددتين.

إذا كانت العين من فَعِيلة أو فُعَيلة معتلة[1] كـ"طويلة ورُوَيثة" أو مضعفة بكون اللام مماثلة لها كـ"حَلِيلَة وهُرَيْرة" فإنك تتمها في النسب بترك حذف ياءيْهما لما يلزم في الأول من كثرة التغيير، فإنك إذا حذفت الياء من طويلة[2] -مثلا- لزم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير؛ وفي الثاني من التقاء المثلين بزوال الياء الفاصلة بينهما.

وهمزُ ذي مَدٍّ يُنالُ في النسب   ما كان في تثنيةٍ له انتسب

إذا كان آخر المنسوب إليه همزة ممدودة فحكمها في سلامتها وقلبها واواً، وجواز الوجهين ما سبق من حكمها في التثنية فتصححها إن كانت أصلا كـ"قُرَّائيّ"، وتقلبها واواً إن كانت للتأنيث كـ"صحراويّ"، ويجوز فيها الوجهان إن كانت للإلحاق كـ"عِلْباوِيّ"[3] أو بدلاً من أصل كـ"كِسَائي".

وانسبْ لصدر جُملةٍ وصَدر ما   ركّبَ مزجاً ولثانٍ تَمّما
إضافةً مبدوءةً بابنٍ أو اب   أو ماله التعريفُ بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسُبَنْ للأولِ   مالم يُخَفْ لبسٌ كـ"عبد الأشهل"

هذا حكم النسب إلى المركب وهو ثلاثة أقسام:

مركب تركيب إسناد وهو المعبر عنه[4] بالجملة.

وتركيب مَزْجٍ.

(١) أي واللام صحيحة.   (٢) فقلت: "طَوَلِيّ" وفي المضعف "حَلَلِيّ".

(٣) ويجوز علبائي بتصحيح الهمزة، وكذلك في كل ما همزته بدل من أصل كـ"كِساء" تقول فيه -أيضا-: كِساوِيّ بقلب الهمزة واواً.

(٤) في أ: "عنها".

وتركيب إضافة.

فأما الأولان: فينسب إلى صدريهما[1]، فتقول في تأبط شراً، وبرق نحره: تأبَّطِيّ، وبَرَقِيّ، وفي حضرموت وبعلبك: حَضَرِيّ وبَعْلِيّ؛ وفي معد يكرب وجهان[2] -كما في القاضي- فتقول: مَعْدِيّ ومَعْدَوِيّ لأن ياءه رابعة.

وأما الثالث: وهو المركب تركيب إضافة، فإن كان مبدوءاً بابن كـ"ابن عمر"، أو بأب كـ"أبي بكر"، أو كان الأول فيه معرفا بالثاني كـ"غلام زيد"[3]، وليس هذا التقسيم مستقيما، لأن المبدوء بابن مما يعرف فيه الأول بالثاني فلايصح جعله قسيماله، ولو كان قال: إضافة مبدوءة بأم أو أب لكان قد شمل نوعى الكنية وانفصل عن الإيراد[4] الوارد عليه في التقسيم؛ والقصد أنك تنسب في ذلك كله إلى الثاني فتقول عُمَرِيّ وبَكْرِيّ وكُلْثومي

(١) أي ويحذف العجز لاستثقال النسبة إلى كلمتين معاً فحذفت الثانية كما حذفت تاء التأنيث. ينظر: شرح الشافية ٧٢/٢، والتصريح ٣٣٢/٢.

(٢) إنما كان فيه وجهان لأنه بعد حذف الجزء الثاني صار الأول منقوصاً وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واواً كما مثل الشارح، والأرجح التصحيح.

(٣) التمثيل بهذا فيه نظر، لأن مرادهم بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً، لا مثل "غلام زيد" فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف؛ وإن أراد "غلام زيدٍ" مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يُخَفْ لبس. ينظر: المرادي: ١٤٣/٥.

(٤) أجاب بعض شراح الألفية عن هذا الإيراد بأنه من عطف العام على الخاص لاندراج المُصَدَّر بابن أو أب فيه.

-في المنسوب إلى أم كُلْثوم- وزَيْدِيّ، وفي ماسوى هذا من أنواع المضاف ينسب إلى الأول إن لم يُخَفْ لَبْسٌ فتقول في امرئ القيس: امرئيّ، فإن خيف لبس لحصول الاشتراك في الأول كـ«عبد الأشهل وعبد الدار» نسبت إلى الثاني فقلت[١] أَشْهَلِيّ وداريّ، وبعض العرب يبنى من جزئي المضاف والمركب تركيب مزْجٍ كلمةً على "فَعْلَل"[٢] ثم ينسب إليها فيقول في النسب إلى عبدشمس وعبدالدار وتيم اللات وبعلبك وحضرموت: عَبْشَمِيّ وعَبْدَرِيّ وبْعَلَكِيّ وتَيْمَلِيّ[٣] وحَضْرَميّ.

واجبرْ -بردِّ اللامِ- مامنه حذف ... جوازاً ان لم يك رَدُّه أُلِفْ
في جمعى التصحيح أو في التثنية ... وحقُّ مجبورٍ بهذى توفية

(١) في أ: "فتقول".

(٢) في النسب إلى المركب المزجي خمسة أوجه:
أحدها: ماذكره الشارح تبعا للنظم وهو الاقتصار على الصدر في النسبة إليه، وهذا هو المقيس.
الثاني: ماأشار إليه بقوله: "وبعض العرب يبنى... الخ".
الثالث: النسبة إلى العجز، فتقول: "بَكّيّ وكَرِبيٌّ" في بعلبك ومعد يكرب وذهب إلى هذا الجرميّ.
الرابع: النسبة إليهما معاً مزالا تركيبهما، فتقول: "بَعْلِيّ بَكّيّ" و"معديّ كَرِبيّ" وهو اختيار أبي حاتم السجستاني.
الخامس: النسب إلى جميع المركب، فتقول: "بعلبكيّ" و"معد يْكربيّ"، وينظر ذلك في: شرح الشافية ٢/٧٢، والمقرب ٢/٥٧، وشرح المرادي ٥/١٤٠، والتصريح ٢/٣٣٢، وشرح الأشموني ٤/١٨٩.

(٣) في كلتا النسختين: "تيلمي"، وهو تحريف.

ما نقص بحذف اللام منه إذا نسبت إليه رددت إليه اللام المحذوفة جوازاً[١] لا وجوبا إن لم يُعهد ردّ اللام في جمعى التصحيح لمذكر[٢] أو مؤنث أو في التثنية، فتقول في النسبة إلى «يد وابن يَدَوِيّ وبَنَوِيّ» -برد اللام جوازا- وإن شئت: "يَدِيٌّ وابْنِيٌّ" لأنه لم يعهد رد اللام فيهما في تثنية ولا جمع تصحيح إلاّ في "يدٍ" شذوذاً، كما سبق، وإن كان قد[٢] جُبر برد لامه في هذه المواضع الثلاثة -أعنى- التثنية وجمعى التصحيح فحقه التوفية في النسب بأن ترد لامه وجوباً فتقول في النسب إلى "أبٍ": أَبَوِيّ، لأن المعهود رد لامه في التثنية، لأنهم قالوا أبوان، وتقول في النسبة إلى "سَنَةٍ": سَنَوِيّ، وإن شئت سَنَهِيّ[٣]، لأنهم ردوا اللام[٤] في الجمع بالألف والتاء كذلك، فقالوا: سَنَوات -على المشهور- وبعضهم يقول: سَنَهَات؛ وتقول في النسبة إلى "ذو": ذَوَوِيّ[٥]، لأنهم ردوها في جمع التصحيح فقالوا: ذوو أحساب، ويجب رد اللام -أيضا- إذا كانت اللام معتلة، وإن لم ترد فيما ذكر فتقول في النسبة[٧]

(١) أي إذا لم تكن العين معتلة، فإن كانت العين معتلة وجب رد اللام.

(٢) لا فائدة لذكر جمع التصحيح للمذكر. (٣) سقط "قد" من: أ.

(٤) على الخلاف في اللام المحذوفة؛ فأهل الحجاز يرون لامها هاء وغيرهم يراها واوا.

(٥) أصل سنة: سَنْهَةٌ كجَبْهَة، فحذفت لامها ونقلت حركتها إلى النون فبقيت سَنَة؛ وقيل: الأصل سَنْوَةٌ -بالواو- وحذفت كما حذفت الهاء؛ وتجمع على: سنوات وسَنَهات؛ ينظر: اللسان "سنة" ١٨/٣٩٥؛ والكتاب: ٣/٣٦٠، والمقتضب: ٣/١٥٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٣٦٦؛ والمقرب ٢/٥٨، وشرح المرادي ٥/١٤٥.

(٧) في ب: "في النسب".

إلى شاة شاهِيّ[1] -عند سيبويه[2] -وشَوْهِيّ- عند الأخفش.

وبـأخ أُختـاً وبابـنٍ بِنتـاً   أَلحِقْ، ويونسٌ أبى حذفَ التـا

أي: أُخت وبنت يلحقان[3] في رد لامهما في النسب بـأخ وابن فتقول في النسب إليهما: أَخَوِيّ وبَنَوِيّ -برد اللام وإسقاط التاء التي هي عوض منها[4] - ويونس لا يجيز حذف التاء منهما بل يقول: بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ.[5]

وضاعِف الثاني من ثنائي   ثانيه ذو لينٍ كـ"لا" ولائي

إذا سميت بحرف ثنائيّ الوضع ثانيه حرف لين إما ألف كـ"لا" أو واو

---

(١) أصلها: شَاهَة، حذفت الهاء الأصلية وعوض هاء العلامة التي تنقلب تاء في الإدراج؛ اللسان "شوه" ٤٠٤/١٧؛ وينظر: الكتاب ٣٦٧/٣.

(٢) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر الثقفي ويونس وغيرهم صاحب الكتاب، توفي ١٨٠، وقيل ١٧٩هـ؛ تنظر ترجمته في: إنباه الرواه ٣٤٦/٢، والبغية ٢٢٩/٢، ومعجم المؤلفين ١٠/٨، والإشارة ص٢٤٢.

(٣) في ب: ملتحقان.

(٤) هذا مذهب سيبويه والخليل قبله؛ وإسقاط التاء هنا واجب لئلا تقع حشواً.

(٥) وجهه أن التاء ليست للتأنيث عنده بل هي للإلحاق، لأن ماقبلها ساكن صحيح، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً وجب فتحه نحو: قصعة، ولا يسكن إلا إذا كان قبلها ألف، اكتفاءً بالفتحة قبلها، نحو: فتاة، يدل على أنها لا تبدل في الوقف هاء وللأخفش فيها مذهب ثالث وهو حذف التاء ورد المحذوف، فيقول أُخويٌّ وبِنوِيٌّ. ينظر: شرح المرادي ١٤٦/٥، والتصريح: ٣٣٤/٢، وشرح الأشموني ١٩٥/٤.

كـ"لو" أو ياء كـ"كي" فإنك تضعفه بتشديده إن كان واواً أو ياء أو بمده[1] إن كان ألفا فتقول في رجل سميته بـ"لو" جاء لَوٌّ، وفي رجل سميته بـ"كي" رأيت كَيًّا، وفي رجل سميته بـ"لا" مررت بلاءٍ[2] فإذا نسبت إليه أبقيته على حاله إن كان واواً [فتقول لَوِيّ، وقلبت ثانيه واواً إن كان ياء] فتقول كَيَوِيّ[3] كما تقول حَيَوِيّ، و لك في الآخر[4] وجهان كما في "كساء"[5] لاشتراكهما في كون الهمزة بدلا من أصل، فتقول: لائِيٌّ ولاوِيّ.[6]

وإن يكن كشِيَةٍ ما الفا عَدِمْ   فجبرهُ وفَتْحُ عينه التُزِمْ

إذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه وعوض منها تاء التأنيث فإن كان كـ"عِدَةٍ وصفة" في كونه صحيح اللام لم ترد إليه المحذوف بل تحذف تاء

---

(١) في ب: "تمده".

(٢) أي بزيادة ألف على ألف "لا" فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة فراراً من التقاء ساكنين؛ وقيل بل زيدت الهمزة من أول الأمر.

(٣) لما تقرر من أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها، وتفتح، وتقلب الثانية واواً لئلا تجتمع الياءات؛ وإن كان واواً بقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع، بنحوه التصريح ٣٣٦/٢؛ وينظر: الكتاب ٣٦٨/٣.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) وهما: كسائي بالتصحيح، وكساوي بقلب الهمزة واواً.

(٦) أي لما تقرر من أن الهمزة إذا كانت بدلاً من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واواً؛ وعلى القول بأن الهمزة مزيدة من أول الأمر فيقال: لائي لاغير؛ التصريح ٣٣٦/٢.

التأنيث وتفتح(١) العين كراهية لتوالي الكسرات، فتقول عِدِيّ وصِفِيّ، فإن(٢) كان معتل اللام كـ"شِيَة" لزم جبره برد الفاء وفتح عينه -أيضا- فتقول وِشَوِيّ(٣)، هذا مذهب(٤) سيبويه، والأخفش يوافقه على رد الفاء إلاّ أنه يخالفه في فتح العين، بل يسكنها فيقول: وِشْيِيٌّ.

والواحدَ اذكر ناسبا للجمع   إن لم يشابه واحداً بالوضع

إذا نسبت إلى لفظة [دالة على الجمع اكتفيت بواحده إن لم يشبه لفظه](٥) لفظ الواحد، سواء كان جمع تصحيح -كما تقدم- أو جمع تكسير كفرائض، وقبائل، وحُمْر، فتقول فَرَضِيّ، وقَبَلِيّ، وأحمريّ -إن قدرته جمع مذكر- وإن قدرته جمع مؤنث قلت: حمراوي؛ وأما أنْمارِيّ وكلابيّ، فليس من النسب إلى جمع بل من النسب إلى الواحد، لأن أنماراً وكلاباً المنسوب إليهما عَلَمان؛ أما إن كان لفظ الجمع شبيها بلفظ الواحد، بأن يكون اسم جمع كـ"رَهْط"، أو اسم جنس كـ"شَجَر"، أو لا واحد له كـ"أبابيل"،

(١) لم أجد للشارح -رحمه الله- سلفاً في القول بفتح العين في صحيح اللام، وإنما تفتح العين في ما كان معتل اللام عند النسبة إليه على مذهب سيبويه نحو: وِشَوِيّ لئلا تتوالى الكسرات.   (٢) في ب: "وإن".

(٣) في كلتا النسختين: "وَشِيٌّ" وهو تحريف.

(٤) أي أن سيبويه لا يرد العين إلى أصلها من السكون إن كانت ساكنة بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور وأما الأخفش فإنه يرد العين إلى سكونها إن كانت ساكنة، ينظر: الكتاب ٣/٣٦٩،وشرح ابن الناظم ص٨٠٣، وشرح المرادي ٥/١٤٨، والتصريح ٢/٣٣٥، وشرح الأشموني: ٤/١٩٧.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

أو جاريا مجرى العلم كـ"أنصار"، فإنك تنسب إليه على حاله، فتقول: رهْطِيّ وشَجَرِيّ وأبابيلِيّ وأنْصَارِيّ.

ومَعَ فاعِلٍ وفَعّالٍ فَعِل   في نسبٍ أغنى عن اليا فَقُبِل

يستغنى في النسب عن لحاق الياء المشددة برد المنسوب إليه إلى صيغة «فَعِل مع صيغة فاعِل وفعَّال» فمن الأول قولهم في النسب إلى الطعام "طَعِم" وفي النسبة إلى اللبن "لَبِنٌ"، وفي النسب إلى النهار "نَهِر" كقوله:

٥٠٩-لَسْتُ بلَيْلِيّ ولكنّي نَهِر   ...   .(١)

ومن الثاني قولهم: تامِرٌ، ولابِنٌ، وطاعِمٌ، وكاسٍ.

ومن الثالث -وهو غالب في الحِرَفِ- قولهم: نَجّار، وعطّار، وعَوّاج - للذي يبيع العاج- ويقل في غير الحِرَفِ كقوله:

٥١٠-   وليس بذي سيف وليس بنَبّال(٢)

(١) هذا البيت من الرجز، وقائله مجهول، وهو من الشواهد الخمسين، وتمامه:

...   لا أدلُجُ الليلَ ولكِنْ أبْتَكِرْ   ...

والشاهد منه: "نَهِر" حيث بناه على فَعِل وهو يريد النسب لا المبالغة؛ ينظر: البيت في: الكتاب: ٣/٣٨٤، والمقرب ٢/٥٥، وشرح ابن الناظم ص٨٠٥، واللسان "ليل، نهر" والتصريح: ٢/٣٣٧.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس، وصدره قوله:

وليس بذى مِسح فيطعنَنِى به   ...   .

والشاهد منه قوله: "نَبّال" والمستعمل في هذا نابل، أي ذو نبل، ولكنه أجراه مجرى صاحب الصنعة.

ينظر البيت في: الكتاب: ٣/٣٨٣، والمقتضب: ٣/١٦٢، وشرح ابن يعيش ٦/١٤، وشرح ابن الناظم ص٨٠٤، وشرح المرادي ٥/١٥٢، والتصريح ٢/٣٣٧، وشرح الأشموني ٤/٢٠٠، وديوانه ص٣٣.

أي: بذى نَبْلٍ، وجعل بعضهم منه ﴿وما ربُّك بظلامٍ للعبيد﴾[1]

وغيـــرُ مــا أسلفتــه مُقــرَّراَ   على الذي يُنْقَلُ منه اقْتُصِــرا

ما جاء من النسب على غير ما سلف تقريره في هذا الباب فهو من شاذ النسب، يقتصر فيه على المنقول ولا يقاس عليه، وينقسم الشاذ إلى أقسام:

الأول: ما تغير فيه الحركة، كقولهم في النسب إلى الدهر: دُهْـرِيٌّ[2] -بضم أوله- وفي النسب إلى البصرة: بِصْرِيٌّ[3] -بالكسر- وفي النسبة إلى أمية: أُمَوِيّ.[4]

الثاني: مـايزاد في حروفه،كقولهم في النسب إلى مَرْو: مَـرْوَزِيّ، وفي النسب إلى الرَّيّ: رَازِيّ [5]

الثالث: مانقص من حروفه كقولهم في النسب إلى "حروراء"[6] حَرُورِي

الرابع: ما أبدل فيه حرف بغيره كقولهم في النسب إلى صنعاء: صَنْعَانِي.

الخامس: أن ينقل الحرف عن محله كقولهم في النسب[7] إلى البادية: بَدَوِي[8] إلى غير ذلك مما تقدم في شاذ النسب.

---

(١) من الآية ٤٦، من سورة فصلت؛ قال ابن مالك: ﴿ومـا ربـك بظـلام للعبيـد﴾ أي بذي ظلم، والذي حملهم على ذلـك أن النفي منصب على المبالغة فيثبت أصل الفعل، والله تعالى منزه عن ذلك. التصريح ٢/٣٣٧.

(٢) الدُّهْرِيّ -بضم أوله يطلق على القديم السِّنّ، وبفتح أوله يطلق على من يرجو الدهر ويخافه من الملاحدة. (٣) وقياسه: بَصْرِيّ.

(٤) أي بالفتح، وقياسه بضم الهمزة؛ الكتاب ٣/٣٣٦،٣٤٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٦، والمقرب ٢/٦٧-٦٩.

(٦) في كلتا النسختين: "حرور" وهو سهو أو تحريف. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) الظاهر أنه نسب إلى " البَدْو " فيكون من الأول .

الوقـف[1]

تنوينـــا اثْـرَ فتـــحٍ اجْعَـلْ ألفا   وقْفاً وتِلْوَ غيـرِ فتحٍ احذِفــا

للموقوف عليه أحوال:

أحدها: أن يكون منونا، فإن كان تنوينه يلى فتحة فالأحسن فيـه أن يبدل تنوينه ألفا[2]، نحو: ﴿وكان الله غفوراً رحيما﴾[3] ولذلك رسم بالألف وبعض[4] العرب يقف عليه بحذف التنوين، كما يقف على المرفوع، فعلى هذه اللغة يرسم بغير ألف[5]؛ وقوله: "إثْر فَتْحٍ" أعم من أن يكون الفتح[6] إعرابا

---

(١) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة اختياراً ويقابله الابتداء، وغالبه تلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء:

السكون، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف ، والنقل.

شرح الشافية ٢/٢٧١، وشرح المرادي ٥/١٥٥، والتصريح ٢/٣٣٨.

(٢) أبدل التنوين بعد الفتح ألفا لكون التنوين شبيها بالألف من جهة أن اللين في الألف تقاربه الغنة في التنوين.

(٣) من الآيات: ٩٤،١٠٠،١٥٢، من سورة النساء، ومن الآية: ٧٠، من سورة الفرقان، ومن الآيات: ٥،٥٠،٥٩، من سورة الأحزاب، ومن الآية: ١٤، من سورة الفتح.

(٤) هؤلاءربيعة فإنهم يقفون على المنون كله بالحذف، نحو: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ورأيت زيدْ؛ ومن العرب من يقف بإبدال التنوين ألفـا بعد الفتحة و واواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة نحو: رأيت زيـداَ، وهـذا زيـدو ومررت بزيـدِي؛ وهم الأزد؛ الكتاب ٤/١٦٧.

(٥) أي: في حال النصب. (٦) ساقطة من: ب.

-كما مثل- أو بناء كما في نحو: "إِيْها"[١] و"وَيْها"[٢] وإن كـان التنوين يلي غير الفتح من كسر أوضم حذفته ووقفت عليه بالسكون[٣] -في أرجح اللغات- نحو: ﴿وا لله بكل شيء عليم﴾.[٤]

واحـذف لوقف في سِوى اضطرار صلَةَ غيرِ الفتحِ في الإضمـارِ

إذا وقفت على ما في آخره هـاء الضمير، حذفت صلتها، وهو حرف اللين الذي يليها إن كان صلة لغير المفتوحة، من مكسورة نحو: ﴿لِتَسْتَوُوا على ظُهورهِ﴾[٥] أو مضمومة نحو: ﴿واعبدوه واشكروا لهُ﴾[٦] وقد ثبتت صلتهما في الضرورة، فمن الأول[٧]:

٥١١-تجاوزتُ هِنداً رغبةً عن قتالِهِ[٨] ... ...

(١) بمعنى انكفف. (٢) بمعنى أعجب.

(٣) ولم يبدل بعد الضمة واواً وياء بعد الكسرة لثقل الواو والياء في أنفسهما، فإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد، ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها على حالها؛ التصريح ٣٣٨/٢.

(٤) من الآية: ٢٨٢، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٧٦، من سورة النساء، ومن الآيتين: ٣٥،٦٤، من سورة النور، ومن الآية: ١٦، من سورة الحجرات، ومن الآية: ١١، من سورة التغابن. (٥) من الآية: ١٣، من سورة الزخرف.

(٦) من الآية: ١٧، من سورة العنكبوت. (٧) في ب: "الأولى".

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله مجهول، وتمام البيت:

... ... إلى مَلِكٍ أعشو إلى ضوء نـارِهِ

و"هند" في البيت علم على رجل؛ بدليل تذكير ضميره في قوله: "قتاله" والشاهد فيه: "قتالِهِ" و"نارِهِ" حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التي هي صلة الضمير المكسور في الوقف لفظاً لا خطا حين اضطر إلى ذلك. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٣/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٨، وقد ورد البيت في شرح ابن يعيش ٩٣/٥.

ومن الثاني:

٥١٢-ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُهُ[١] ... ...

أما صلة المفتوحة وهو الألف فلا تحذف، نحو: ﴿جنات عَدْنٍ يدخلونها﴾[٢] فصارت صلة هاء الضمير في الوقف [عليها كالنون].[٣]

واشبهت إذاً مُنَوَّناً نُصِب فألفاً في الوقف نونُها قُلِب

مذهب الأكثرين أنه يوقف على "إذَنْ" بقلب نونها ألفا تشبيها لها بالمنوَّن المنصوب، وزعم بعضهم[٤] أن الوقف عليها بالنون لموافقة الرسم[٥]،

(١) هذا من الرجز المشطور، وقائله رؤبة بن العجاج، وبعده قوله:

... كأن لون أرضه سماؤه ...

والشاهد منه قوله: "أرجاؤهُ" و"سماؤهُ" حيث ثبتت الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف لفظا لا خطا فيهما، حين اضطر إلى ذلك.

ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠٦/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٣٧، وديوانه ص٣.

(٢) من الآيتين: ٢٣، ٣٣، من سورتي الرعد وفاطر.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) صاحب هذا القول هو المازني كما ذكر النحاة؛ ينظر: شرح المرادي ١٥٩/٥، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٠٦/٤.

(٥) أي الرسم الإملائي، لأنها شبيهة بأنْ ولَنْ، ولكون التنوين لا يدخل الحروف؛ وأما الرسم القرآني فإنها تكتب فيه ويوقف عليها بالألف إجماعاً، كما نقل في الإتقان وغيره.

واختاره ابن عصفور.[1]

وحذف ياالمنقوص ذي التنوين ما ... لم ينصبَ اولىمن ثبوتٍ فاعلمـا
وغيرُ ذي التنويـن بالعكس وفي ... نحوِ "مُرٍ" لـزومُ رد اليَا اقتفـي

المنقوص ينقسم ثلاثة[2] أقسام:

أحدها: ما[3] يجوز حذف يائه وإثباتها في الوقف إلا أن الحذف أرجح.

الثاني: عكسه.

الثالث: ما يتعين إثبات يائه.

فالأول: ماسلم من حذفٍ من منون غيرِ منصوب، سواء كان مرفوعاً، نحو: ﴿**ولكل قومٍ هاد**﴾[4] أو مجروراً نحو: ﴿**وما لهم من دونه مِن والٍ**﴾[5] والأكثرون يقفون عليهما بالسكون،وابن كثير[6] وقف عليهما بإثبات الياء.[7]

---

(١) هذا ما صرح به في الجُمَل حيث قال: والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين... الخ، ٢/١٧٠ منه.
قلت: وأكثر النحويين لا يذكر له إلا هذا مع أنه وافق الجمهور في كتابه "المُقَرَّب" حيث قال: ...فإن كان الساكن صحيحا أبقيته في الوقف على ماكان عليه في الوصل نحو: مَنْ وكَمْ، إلا أن يكون الساكن نون إذن فإنك تبدل منها ألفاً، المقرب ٢/٣٢.
(٢) في ب: "إلى ثلاثة".
(٣) سقطت "ما" من: ب. (٤) من الآية: ٧، من سورة الرعد.
(٥) من الآية: ١١، من سورة الرعد.
(٦) هو عبد الله أبو معبد العطار الداري الفارسي الأصل ، إمام أهل مكة في القراءة ، ولد سنة ٤٥هـ وتوفي سنة ١٢٠هـ .
(٧) ينظر: النشر ٢/٢٩٧، والبدور الزاهرة ص١٦٧.

والثاني: ما كان مرفوعاً أو مجروراً مما هو غير منوّن، نحو: ﴿**وَمِن آياتِه الجوارِ**﴾[1] ﴿**مُهْطِعِين إلى الداعِ**﴾[2] الأرجح الوقوف عليهما بالياء، وعليه اتفق السبعة.[3]

وأما الثالث: فشيئان، أحدهما: المنصوب سواء كان منّوناً نحو: ﴿**سمعنا منادياً**﴾[4] أو غير منوّن، نحو: ﴿**بلغت التراقيَ**﴾.[5]

وثانيهما: "مُرٍ" ونحوه، مما[6] حذفت منه العين، فإن أصله: "مُرْئي" -اسم فاعل من أرْأَى- حذفت عينه وهي الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها إلى الراء، ثم حذفت الياء من أجل التنوين، فإذا وقفت عليه حذفت التنوين وأعدت الياء المحذوفة وجوباً، لأن حذفها إجحاف به بكثرة الحذف ومثله في ذلك ما حذفت منه الفاء من نحو: يَعِي -مضارع وَعَى- مسمى به لما ذكرنا.

وغيـر"ها التأنيثِ" مـن مُحـرّكِ ... سَكِّنْـه أو قِفْ رائـم التحـرك
أو أشِـمِ الضمةَ أو قِفْ مُضْعِفَـا ... ما ليـس همزا أو عليلا إنْ قَفَـا

إذا وقفت على متحرك غير "ها" التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه:

أجودها: إسكانه وهو الأصل[7]، وقد أجمع عليه.

---

(١) من الآية: ٣٢، من سورة الشورى. (٢) من الآية: ٨، من سورة القمر.
(٣) هم أصحاب القراءات السبع المتواترة: نافع المدني، وابن كثير المكي، وابو عمرو ابن العلاء، وابن عامر الدمشقي، وعاصم ابن أبي النجود الكوفي، وحمزة بن حبيب الزيات، والكسائي. (٤) من الآية: ١٩٣، من سورة آل عمران.
(٥) من الآية: ٢٦، من سورة القيامة. (٦) سقط "مما" من: ب.
(٧) سواء في ذلك المنون وغيره، والمعرب والمبني وهو الأغلب الأكثر.

الثاني: أن يوقف عليه بـ"رَوْمِ" الحركة، وهو إخفاء الصوت بها؛ والنحاة على جوازه في الحركات الثلاث؛ والقراء يمنعونه[1] في الفتحة، وهو اختيار الفراء.

الثالث: أن يوقف عليه بالإشمام[2] إن كان مضموماً، ومعنى الإشمام الإشارة بالشفتين إلى الضمة من غير صوت، فلا يدركه الأعمى بخلاف الرَّوْم.

الرابع: أن يوقف عليه بالتضعيف[3] وهو تشديد الحرف الأخير، نحو هذا محمد يأكلّ؛ وذكر للتضعيف ثلاثة[4] شروط:

أحدها: أن يكون الحرف الأخير غير همزة.[5]

الثاني: أن لا يكون معتلا.

الثالث: أن يقفو -أي يتبع- حرفاً محركاً، فلو كان مهموزاً كـ"انا"، أومعتلا بالياء كـ"القاضي"، أومعتلا بالواو كـ"يدعو"، أو بالألف

(١) سبب منعه في الفتحة أنه يؤدي إلى تشويه صورة الفم لأنه يشبه التثاؤب؛ ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥، والتصريح ٣٤١/٢.

(٢) والإشمام من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيئت العضو للنطق به، والغرض منه التفريق بين ما هو متحرك في الأصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال؛ التصريح ٣٤١/٢.
وينظر: الكتاب ١٧٢/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥.

(٣) هذا لغة أَسَدِيَّة. ينظر: الكتاب ١٧٠/٤، والتصريح ٣٤١/٢.

(٤) زادوا في الشروط: أن يكون متحركا، لأن التضعيف كالعوض من الحركة؛ وأن لايكون منصوباً. التصريح ٣٤١/٢.

(٥) نحو: خطأ، بناء، وذلك لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة مالم تكن عينا.

كـ"موسى"، أوتالياالحرف ساكن إمامعتل كـ"زيد" أوغير معتل كـ"عمرو" امتنع التضعيف

الخامس من وجوه الوقف: نقل حركة آخر الموقوف عليه إلى ما قبله، وله أربعة شروط:

أحدها: أن يكون ما قبل الآخر ساكنا.

الثاني: أن لا يُحْظَلَ تحريكه -أي يمنع- ومنه قوله:

٥١٣-أنـاابنُ ماوِيَّـةَإذاجَدَّالنَّقُـرْ[1] .. ..

أصله: النَّقْـرُ؛ وقراءة بعضهم: ﴿وتواصَوا بالصَّبِرْ﴾[2]، فلو[3] كان الحرف الذي يليه الآخر متحركاً نحو: جعفر امتنع النقل إليه لاشتغاله بحركته، وكذا لو تعذر تحريكه لكونه ألفاً نحو: الكتاب، أو مدغماً نحو: الوُدّ،

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لفدكيّ بن عبدالله المنقري، وقيل: لعبدالله بن ماويّة الطائي؛ وبعده قوله:

... وجاءت الخيلُ أَثَابِيَّ زُمَرْ ...

والنَّقُرْ: صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وأَثَابِيَّ جمع أُثْبِيَّة، وهي الجماعة، اللسان "نقر" ٨٩/٧؛ والشاهد من البيت: "النَّقُرْ" فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالضمة، فلما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها؛ وينظر البيت في: الكتاب ١٧٣/٤، والإنصاف ٧٣٢/٢، واللسان "نقر" ٨٩/٧، وأوضح المسالك ٣٤٦/٤، والتصريح ٣٤١/٢، والهمع ١٠٧/٢، والدرر ١٤١/٢، ومعجم شواهد العربية ص٤٦٩.

(٢) من الآية: ٣، من سورة العصر؛ والقراءة بنقل حركة الراء إلى الباء لتكون الباء مكسورة والراء ساكنة . ينظر إملاء ما مَنّ به الرحمن ٢٩٣/٢ والقراءة لأبي عمرو بن العلاء .

(٣) في أ: "فلان".

أواستثقل لكونه واوا، أو ياء يليان حركة مجانسة نحو: يقول ويبيع.

محركـا وحركـاتٍ انقُـلا   لساكـنٍ تحريكـه لـن يحظـلا

ونقْـلُ فتحٍ من سوى المهموز لا   يـراه بَصْـريٌّ وكُـوفٍ نقـلا

هذان الشرطان الآخران من شروط الوقف بنقل الحركة.

أحدهما مختلف فيه وهو: أن تكون حركة الموقوف عليه فتحة وهو غير مهموز، كما في نحو: "اشتريت العبدَ" فإن البصريين يمنعون النقل فيه، والكوفيون يجيزونه.(١)

الثاني: أن يؤدى النقل إلى(٢) عدم النظير، كما في نحو: "هذا عِلْمٌ" فإنك لو نقلت ضمة الميم إلى اللام أدى إلى بناء "فِعُلْ" -وهو مهمل في الكلام(٣)- وكذا يمتنع النقل في نحو: نظرت إلى فُعِل -على قول من لم يثبت في أوزان الاسم فُعِل- بضم الفاء وكسر العين- وهذان الشرطان يختصان بغير المهموز، وأما المهموز فلا يمتنع النقل فيه مع كون الحركة فتحة اتفاقا، ولا مع الخروج إلى عدم النظير، فيجوز النقل في نحو: ﴿**يخرج الخَبءَ**﴾(٤) وفي نحو: "رِدءٌ"(٥) وإلى ذلك أشار بعجز البيت الثاني.

---

(١) منعه البصريون لأن المفتوح إن كان مَنوَّنا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وأجازه الكوفيون والأخفش طرداً للباب؛ ينظر: الإنصاف ٢/٧٣١-٧٣٦، وشرح المرادي ٥/١٧٠، والتصريح ٢/٣٤٢. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٧٤. (٤) ينظر: الكتاب ٤/١٧٩.

(٥) الرِّدْءُ: النصير والمعين؛ ومنه قوله تعالى على لسان موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم: ﴿**وأخي هارون هو أفصح مني لسانا فأرسله معي رِدءًا يصدقني**﴾ من الآية: ٣٤، من سورة القصص.
وينظر: الكتاب ٤/١٧٨، والإنصاف ٢/٧٣١-٧٣٦، وابن يعيش ٩/٧٣، وشرح المرادي ٥/١٧٠، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩٠، والتصريح ٢/٣٤٢.

والنقـلُ إن يعـدمْ نظيرٌ ممتنـع   وذاك في المهمـوز ليـس يمتنـع

في الوقـف تاتأنيثِ الاسمِ هاجُعِلْ   إن لم يكن بساكـنٍ صَح وُصِل

وقَـلَّ ذا في جمع تصحيـح وما   ضاهيوغيرُذين بالعكس انتمـى

تاء التأنيث إن كانت ساكنة كالتي في الفعل فالوقف عليها على حالها، وإن كانت متحركة كالتي في الاسم فالوقف عليها بحذف الحركة لايجوز فيه شيء من وجوه الوقف على المحرك غيرُ هذا.

ثم مسألة الكتاب إن تاء التأنيث يوقف عليها بإبدالها هاء بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون في الاسم، فلو كانت في الفعل نحو: قامت، أو في الحرف نحو: رُبَّتَ لم يوقف عليها إلاّ بالتاء.(١)

الثاني: أن لايكون الحرف الذي قبلها صحيحاً ساكناً، فلو كان كذلك كبِنْتٍ و أُخْتٍ(٢) لم يتعين إبدالها، بل يجوز فيها الوجهان، بخلاف مُسلمة وفتاة، فإن الأُولى قبلها متحرك، والثانية قبلها ساكن إلا أنه معتل.

الثالث: أن لايكون ما اتصلت به جمع تصحيح كـ"ـمسلمات" أو مضاهيا له في اللفظ كـ"ـهيهات"، فإن كان كذلك فالأكثر الوقف عليه بالتاء، ويقل الوقف عليه بالهاء، ومنه ماحكي عن بعضهم «دَفْن البناه(٣) من

---

(١) التزمت التاء في الحرف والفعل خوف الإلباس بالضمير في قولك: "رُبَّه" و"ضَرَبَه" وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس؛ التصريح ٢/٣٤٣.

(٢) لأن التاء لما سكن ما قبلها فيهما صارت كأنها ليست للتأنيث، وإنما جيء بها للإلحاق بقُفْل وجِذْع؛ بنحوه عن التصريح ٢/٣٤٣.

(٣) ينظر هذا في: شرح المرادي ٥/١٧٥، وأوضح المسالك ٤/٣٤٧، والتصريح ٢/٣٤٣، وشرح الأشموني ٤/٢١٤.

المكْرماه» وهي في شبيه الجمع أشهر منها في الجمع، وبه قرأ الكسائي ﴿هَيْهاهْ﴾[1] وغير هذين، أي: غير جمع التصحيح وماضاهاه بالعكس، فالوقف عليه بالإبدال هاء أشهر من إبقائها على حالها؛ ومن الإبقاء قراءة نافع وابن عامر: ﴿إنّ شَجَرَتْ الزَّقُّوم﴾[2] ﴿وامرأت نوح﴾[3] ومنه قوله:

٥١٤- كادت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ   وكادت الحُرَّةُ تُدعى أَمَتْ[4]

وقف بهاالسكت على الفعل المعل   بحذف آخر كأعط من سأل

وليس حتما في سوى ماكـ"ـع"أو   كـ"يَعِ" مجزوماً فراعِ مارعوا

من خصائص الوقف أن يزاد في الموقوف عليه هاء ساكنة تسمى

---

(١) من الآية ٣٦، من سورة المؤمنون. وتنظر القراءة في: إملاء ما مَنّ به الرحمن ١٤٩/٢، والبدور الزاهرة ص٢١٦.

(٢) من الآية ٤٣، من سورة الدخان. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص٢٩٠.

(٣) من الآية ١٠، من سورة التحريم. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص٣٢١.

(٤) هذا البيت من الرجز، وهو لأبي النجم، ويروى أوله بثلاث روايات، رواية الشارح و "كانت" و "صارت" والغَلْصَمَةُ: رأس الحلقوم. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، ولسان العرب "ما" ٢٠/ ٣٦١، وأوضح المسالك ٣٤٩/٤، والتصريح ٣٤٤/٢، والهمع ٢١٩/٢، والدرر ٢١٤/٢، والأشموني ٢١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٤٧.

"هاء السكت"[1] وتلحق في ثلاثة مواضع أولها هذا، وهو الفعل المعتل إذا حذف آخره سواء كان[2] حذف بجزم نحو: لم يَغْزُهْ، ولم يَرْمِهْ، ولم يَخْشَهْ، وليس منه قوله: ﴿لم يَتَسَنَّهْ﴾[3] لأن الهاء لام الكلمة، من قولهم: "تَسَنَّهَ الشيءُ" إذا تغير لمرّ السنين عليه، أو لأجل البناء نحو اغْزُهْ، وارْمِهْ، واخْشَهْ، قال تعالى: ﴿فَبِهُداهم اقْتَدِهْ﴾[4] وليس زيادة هذه الهاء[5] حتما -أي

---

(١) وفائدتها: الإبقاء على الحركة في الوقف ووقايتها، كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء؛ وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة؛ وقد قرأها حمزة "يَتَسَنَّ" بحذف الهاء وصلا، والباقون بإثباتها وصلا على أنها لام الفعل. ينظر: الحجة ص١٤٢؛ وعلى القول بأن الهاء لام الفعل يكون الفعل مجزوما بالسكون، وأما على القول بأنه من السنة، أي واحدة السنين فيكون عند من يقول إن أصل سنة "سَنَوٌ" محذوف اللام، وأصله يَتَسَنَوَ، قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف للجازم ثم لحقته هاء السكت في الوقف؛ وعند من يقول إن أصل سنة "سَنَهٌ" -بالهاء- يكون مجزوما بالسكون والهاء لام الفعل، وقيل: إنه من الحمأ المسنون، فأصله يتسنَّنْ -بثلاث نونات- أبدلت الثالثة ألفا كراهة اجتماع الأمثال، ثم حذفت الألف للجازم وجيئ بهاء السكت. وينظر: التصريح ٣٤٤/٢.

(٤) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام، قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء وصلاً، والباقون بإثباتها لأنها مثبتة في المصحف فكرهوا إسقاط حرف من المصاحف. ينظر: الحجة ص٢٦٠. (٥) في أ: "التاء".

واجبا- إلا في مسألة واحدة وهي: كل فعل لم يبق منه إلاّ حرفٌ واحد، إما مجرد كالأمر من وَعَى ووَقَى فإنك تقول فيهما: "عِ" الكلام، و"قِ" عرضك، فإذا وقفت عليه قلت: عِهْ، وقِهْ، وإما مزيد عليه حرف المضارعة [كما إذا جزم مضارع الفعلين المذكورين فإنك تقول: لم يَعِهْ ولم يَقِهْ][1] وهذا وهم[2] عجيب من المصنف رحمه الله تعالى، فإنه لايعرف أحد من القراء وقف على قوله تعالى: ﴿ومن تَقِ السيآت﴾[3] ﴿ولم أَكُ بغيًا﴾[4] بزيادة الهاء.

و"ما"في الاستفهام إن جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُها وأَوْلِها الها إنْ تَقِفْ

وليس حتما في سوى ما انخفضا ... باسم كقولك اقتضاءَ مَ اقتضى

هذا الموضع الثاني من المواضع التي تزاد فيها هاء السكت وقفاً[5] وهو "ما" الاستفهامية -إذا حذفت ألفها لدخول الجار عليها-[6] فرقا بينها وبين الخبرية[7] فإنها يوقف عليها بالهاء حفظا لحركة الميم الدالة على الألف، ثم زيادة الهاء عليها ينقسم إلى جائز ولازم وهو الذي أراد بقوله "حتما" فالجائز[8] فيما كان الجار حرفا نحو: ﴿عَمَّ يتساءلون﴾[9] فتقول في الوقف

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) يريد الشارح -رحمه الله- إيجاب الناظم الإتيان بهاء السكت في حال بقاء الفعل على حرف واحد أو على حرفين أحدهما مزيد للمضارعة.

(٣) من الآية ٩، من سورة غافر. (٤) من الآية ٢٠، من سورة مريم.

(٥) ساقطة من: أ. (٦) أي ولم تركب مع ذا.

(٧) أي الموصولة والشرطية.

(٨) إنما جازت زيادة هاء السكت إذا كان الخافض حرفاً ولم تجب لأن المجرور بالحرف متصلة به، وحرف الجر لا يستقل بمعناه فهي معه بمثابة الجزء، لذلك كان لحاق الهاء جائزا. (٩) الآية الأولى من سورة النبأ.

عليه[1] "عَمَّهْ؟"[2] وكذلك قالت العرب: كَيْمَهْ؟.

واللازم في ما إذا كان الخافض اسما مضافا إلى "ما" كقولك: اقتضاءَ مَ اقتضى؟[3]، فإنك إذا وقفت على "ما" وجب[4] أن تقول: اقتضاءَ مَهْ؟

وَوَصْلُها بغيرِ تحريكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ في المُدام استُحْسِنا

هذا الموضع[5] مما يتصل فيه هاء السكت بآخر الموقوف عليه محركا [وهو ما إذا كان الموقوف عليه][6] محركا بحركة بناء، ثم هو منقسم إلى شاذ: وهو ما لم تكن حركة بنائه لازمة نحو: "يارجل"[7] و"يازيد" و"صعدتُ إلى فوق" فلا تتصل الهاء بذلك لكون البناء عارضاً لا لزما، وقوله:

٥١٥- ... ... أُرْمَضُ من تحتُ وأُضْحَى مِن عَلُهْ[8]

(١) في أ: "عليه".

(٢) وبذلك قرأ يعقوب والبزي بخلف عنه. ينظر البدور الزاهرة ص٣٣٣.

(٣) أصله: اقتضى اقتضاء م؟ وهو سؤال عن صفة الاقتضاء ثم أخر الفعل لأحقية الاستفهام للصدارة، ولم يمكن تأخير المضاف. تصريح ٢/٣٤٥.

(٤) وجبت زيادة هاء السكت إذا كان الخافض اسما لأن المضاف مستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي فهي معه كالمنفصل، وهي على حرف واحد فلذلك وجبت معه هاء السكت. (٥) في ب: هذه المواضع.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٧) في أ: "لا رجل".

(٨) هذا من الرجز المشطور، وهو منسوب إلى أبي ثروان، وقبله قوله:

... يارُبَّ يوم لِيَ لا أُظَلَّلُهْ ...

والشاهد منه قوله: "من عَلُهْ" حيث ألحق هاء السكت كلمة "عَلَ" وهي مبنية بناءً عارضا، وهذا شاذ، لأنها إنما تلحق ما كان مبنيا بناء لازما.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٠، وشرح المرادي ٥/١٨٢، والتوضيح ٤/٣٥١، والتصريح ٢/٣٤٦، وشرح الأشموني ٤/٢١٨.

شاذّ؛ وإلى مستحسن، وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم كياء المتكلم، والياء من "هي" والواو من "هو" ومنه: ﴿وما أدراك ما هيهْ﴾[١] ﴿اقرأوا كتابيهْ﴾[٢] ﴿ملاقٍ حسابيهْ﴾.[٣]

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المبني شبيها بالمعرب كـ"ضَرَبَ" فإنه شبيه[٤] بالمضارع؛ أما تحريك الإعراب وسكونه كـ"جاء زيدٌ" و "لم يضربْ" وسكون البناء كـ"اضْرِبْ" فلا يتصل بهما هاء السكت.

وربما أُعطِي لفظُ الوصلِ ما ... للوقفِ نَثْراً، وفشا مُنْتَظِما

ويكثر في الشعر إعطاء الوصل حكمَ الوقف، ومنه:

٥١٦- ... مِثْلَ الحريقِ وافَقَ القَصَبَّا[٥] ...

فشدد الباء على لغة من يضعف الحرف الأخير في الوقف، ثم زاد حرف الإطلاق، وأبقى التضعيف على حاله، وقد يفعل ذلك في النثر، وبه قرأ جمهور[٦] القراء: ﴿فبِهُدَاهُم اقتدهْ قُلْ....﴾.[٧]

---

(١) من الآية ١٠، من سورة القارعة. (٢) من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة الحاقة.

(٤) يشبهه في الوقوع صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطًا وتحريك آخره وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا والجواز مطلقا، والجواز عند عدم اللبس والمنع عند اللبس. التصريح ٣٤٦/٢.

(٥) هذا من الرجز المشطور وينسب إلى رؤبة بن العجاج.
والقصبّا: كل نبات تكون سوقه أنابيب وكعوبا.
والشاهد منه: "القصبَّا" كما ذكر الشارح وهي لغة بعض بني أَسَد.
ينظر: الكتاب ١٧٠/٤، والتصريح ٣٤١/٢.

(١) في ب: "الجمهور".

(٢) من الآية ٩٠،من سورة الأنعام. وقد تقدم الكلام عليها.

الإِمَـالَـــة[١]

وهي عبارة عن تليين الألف حتى تقرب من الياء، وتليين الفتحة التي قبلها حتى تقرب من الكسرة، كذا قال المصنف وفيه نظر، فإن الممال إنما هو الفتحة وحدها ولزم عن ذلك تليين الألف، ألا ترى أن إمالة الفتحة قد توجد دون الياء كما يأتي:

الألفَ المبدلَ من يا في طَرَفْ ... أَمِلْ كذا الواقعُ منه اليا خلف

دون مزيدٍ أو شذوذٍ ولما ... تليه ها التأنيث ما الها عَدِما

تقع الإمالة في ستة مواضع:

أحدها: الألف المبدلة من ياء[٢] في طرف الكلمة، سواء كانت اسما نحو: هُدًى، وفتًى، أو فعلا كـ"رَمَى واشترى".[٣]

الثاني: الألف التي تخلفها الياء في بعض التصاريف، وإن لم تكن أصلاً لها كالمقصور[٤] المجاوز[٥] ثلاثة أحرف، نحو: حُبْلَى وعُزَّى وغَزَّى فإن ألفه ترد في

---

(١) وتسمى البطح والإضجاع، وحقيقتها الذهاب بالفتحة إلى جهة الكسرة فتميل الألف -إن وجدت بعدها- إلى جهة الياء.
ومحل الإمالة: الأسماء المتمكنة والأفعال في الغالب، وأما أصحابها فهم تميم وقيس وأَسَد وعامة نجد، وأما الحجازيون فيفخمون بالفتح وهو الأصل، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة؛ وحكمها الجواز عند توافر أسبابها؛ وفائدتها: تناسب الأصوات وصيرورتها من نمطٍ واحد. ينظر: التصريح ٣٤٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢٠/٤.

(٢) في ب: "الياء". (٣) ساقطة من ب.

(٤) في أ: "كالمقصورة". (٥) في أ: "المحاور".

التثنية والجمع ياءً كما سبق، وكالذي يرجع إليها في حال بنائه للمفعول كـ"غُزِي ودُعِيَ" فإنك تقول فيهما غُزِيَ القومُ ودُعِيَ اللهُ وحده.

ويشترط لإمالة هذا شرطان:

أحدهما: أن يكون رجوع ألفه إلى[1] الياء دون ممازجة حرف مزيد لها.

الثاني: أن يكون الرجوع إلى الياء دون شذوذ، فلا يمال نحو[2]: عَصاً وقَفًى وإن رجعا إلى الياء عند التصغير فقيل: عُصَيَّة وقُفَيّ[3]، أو عند التكسير على فُعُول كـ"عُصِيّ وقُفِيّ"[4] [أو عند الإضافة إلى ياء المتكلم على لغة هذيل في قولهم "عَصَيَّ وقَفَيَّ"[5] لأن الأولين][6] بسبب ممازجة ياء التصغير، وواو فُعُول المزيدتين.

---

(١) ساقطة من: أ. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) الأصل: عُصَيْوَةٌ وقُفَيْوٌ: اجتمعت الياء والواو وسبقت إحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في ياء التصغير ومزجت فيها وهي حرف زائد.

(٤) الأصل: عُصُوّ وقُفُوّ، قلبت الواو الأخيرة ياءً كراهة احتماع واوين، فصارت: عُصُوي وقُفُوي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واواً، ثم كسرت فاؤهما إتباعاً لكسرة عينهما؛ فالياء الثانية المدغم فيها هي ألف عصا وقفا، وقلبت ياءً لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهي حرف زائد.
أولعدم الواو المتطرفة التي قبلها ضمة في الأسماء المتمكنة، ولا يعتد بالواو الأولى لسكونها، والساكن حاجز غير حصين التصريح ٢ / ٣٤٧، وشرح الأشموني ٤ / ٢٢٢

(٥) بتشديد الياء فيهما، والأصل: عَصَوْيَ وقفوْيَ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ، والمقصود من الأولين التصغير والتكسير.

والثالث: شاذ إذ أكثر العرب على خلافه كما سبق.

فإن اتصل بالاسم المستحق الإمالة لأحد هذين الوصفين هاء التأنيث قُدرت بمنزلة المنفصل، فلم يمنع من الإمالة [فتجوز الإمالة][1] في نحو: فتاة لأن أصل ألفه الياء، وفي نحو: مرماة لأن ألفه ترد إلى الياء إذا قدر انفصالها من تاء[2] التأنيث.

وهكذا بدلُ عينِ الفعلِ إنْ يَؤُلْ إلى"فِلْتُ"كماضي خَفْ ودِنْ

هذا الموضع الثالث مما تَسوغ فيه الإمالة، وهي الألف المبدلة من عين الفعل، بشرط أن يؤول عند الإسناد إلى تاء المتكلم إلى زنة "فِلْتُ" سواء كانت مبدلة من واو نحو: خاف، أو من ياء نحو: باعَ ودَانَ، فإنك تقول فيهما خِفتُ ودِنْتُ وبِعْتُ، بخلاف "قال وكان" ونحوه فإنه إنما يؤول عند الإسناد إلى التاء إلى زنة: "فُلْتُ" -بضم الفاء- وفي "مات" وجهان لقولهم في إسناده[3] إلى التاء "مِتّ و مُتّ" وضابط ما يؤول إلى: "فِلت" أن تكون عينه ياء مطلقاً كـ"عاب وغاب وسار" وما زاد[4] واواً مكسورة كـ"كاد وخاف" فإن أصلهما كَوِدَ وخَوِف، نقلت الكسرة عن الواو إلى ما قبلها لثقلها[5] عليها، ثم حذفت الواو لسكونها مع ملاقاة الساكن بعدها.

وقيل إن سبب الإمالة في "خاف" وقوع الألف بعدالكسرة المقدرة[6]؛

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) في ب: من هاء التأنيث.

(٣) في ب: "إسنادهم". (٤) هكذا في النسختين: ولعله "كان".

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) أي يقدر تحويله إلى فَعِل -بكسر العين- ثم يقدر نقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف العين. وقيل:لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء. شرح المرادي ١٩٠/٥.

وسببه في "دَانَ" كون الألف ياء في التقدير فهي أجدر بالإمالة من الواقعة بعد الياء.

كـذاك تـالى الياءِ والفصلُ اغْتُفِرْ ... بحـرفٍ اومَـعَ ها كجيبهـا أدِرْ

هذا الموضع الرابع من مواضع الإمالة، وهو أن تقع الألف تاليةً للياء، إما متصلة بها كـ"ـعيال" أو منفصلة منها بحرف كـ"ـشيطان" و"يـداك" أو بحرفين[1] أحدهما الهاء كـ"ـجيبها وبيتها" ونحوهما.

كـذاك ما يليـه كَسْـرٌ أو يلـي ... تاليَ كسـرٍ أو سكـون قـد وَلِي

كسراً وفَصْلُ الها كلا فَصْلٍ يُعَدّ ... فدِرْهَمـاك مَنْ يُمِلْـهُ لم يُصَدّ

هذان الخامس والسادس من مواضع الإمالة.

فالخامس: أن يليَ الألفَ كسرة كـ«عَالِمٍ وشارِبٍ وقاعِدة».

والسادس: أن يليَ كسرة قد فُصِل بينها وبينه إما بحرف واحد نحو: "شِمال وكِتاب"، أو بحرفين[2] الأول منهما ساكن نحو: شِمْراخ ونحو: يزيدان، وفصل الهاء في الصورتين لا يعد فصلا، فنحو: "يضربها" مفصول من الكسرة بحرف واحد[3]، ونحو:

(١) يشترط فيما فصلت فيه الألف عن الياء بحرفين أن يكون ثانيهما هاءً وأن لا يكون بين الياء والهاء ضمة، فلو وقعت بينهما ضمة لم تجز الإمالة نحو: "هند اتسع بَيْتُها" و"هذا جَيْبُها". ينظر: شرح المرادي ١٩١/٥.

(٢) أو كان الحرفان متحركين وأحدهما هاء، أو فصل بينهما بثلاثة أحرف أولها ساكن بعده متحركان أحدهما هاء. ينظر: شرح المرادي ١٩٢/٥.

(١) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الكائنة في الراء بحرف واحد هو "البـاء" وأما الهاء فلا يعد فاصلا.

"درهماك"[1] مفصول بحرفين أولهما ساكن، فتجوز الإمالة فيهما، ولا يعتد بالهاء كما لم يعتد بفصلها مع الحرف في الرابع[2]؛ وللإمالة محلٌّ سابع لم يذكره المصنف هنا، وهو وقوع الألف قبل الياء[3] نحو: بايعته وسايرته.

وحـرفُ الاستعـلا يَكُفُّ مُظْهَرا ... مِن كسرٍ أو يا وكذا تكـف را

إن كـان مـا يكفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أو بعد حرفٍ أو بحرفيـن فُصِلْ

يمنع من الإمالة مع وجود المقتضى لها شيئان:

أحدهما: حروف [الاستعلاء وهي سبعة][4]: الخاء المعجمة والصاد والقاف وما بينهما إلا العين المهملة[5]، ويكف حرف[6] الاستعلاء ما كان مقتضيا لإمالة من كسرةٍ أو ياءٍ ظاهرة سواء وجد قبل الحرف الممال كخاطِبٍ وصاحِبٍ وضامِنٍ وطالِبٍ وظاهِرٍ وغالِبٍ وقاسِمٍ أو بعده كحـاطبٍ وحاضِنٍ وباغت وناظر، أو اجتمع الأمران كخاطِبٍ، هذه مُثُل كفّ الكسرة، ومُثُل كُف الياء: غُبار وخيال ونِيَاق وبَياض؛ وقيّد الكسرة والياء بكونهما مظهرتين ليحترز من الإمالة للكسرة المقدرة والياء في نحو: "خافَ ودَانَ" فإن ذلك لا

(١) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الواقعة في الدال بحرفين هما: الراء الساكنة والميم، وأما الهاء فلا اعتداد بفصله. (٢) أي الموضع الرابع المتقدم.

(٣) يشترط لذلك أن تكون الياء متصلة بالألف أو منفصلة منها بالهاء.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٥) إلاّ العين المهملة والفاء، لأنهما واقعان بين الحرفين المذكورين وليسا من حروف الاستعلاء.

(٦) وإنما منعت هذه الأحرف الإمالة لأنها تُناقضها، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الأحرف.

يمنع الإمالة لوجود المستعلي، بل تجوز الإمالة في نحو: "طاب وخاف وزاغ" فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف الممالة أقوى من الظاهر لأنه إما متقدم عليها وإما متأخر عنها.

الثاني من موانع الإمالة: الراء، وحكمها في كف الإمالة حكم حروف[1] الاستعلاء فلا تمال نحو: فِراش[2]، ولا نحو: راشد وفارس، ولا نحو: ديار وسرابيل، ولا تمتنع الإمالة في نحو: رَانَ ومَادَ لأن الياء المقتضية للإمالة مقدرة لا ظاهرة وقد يجتمع المانعان كالطِّراف.[3]

أما غير الكسرة والياء من مقتضيات الإمالة كالسببين الأولين فلا يكفه شيء من ذلك، فلك أن تميل في نحو: طَوَى وغَوَى [لأن الإمالة وقوع الياء المبدلة في طرف الكلمة، وفي نحو غزا][4] لأن[5] سبب الإمالة إنما هو كون الألف يقلب ياء في بعض التصاريف وهو ما إذا بني للمفعول كما سبق، ثم شرط ما يكف الإمالة مع التقدم إن كان راءً أن يتصل به الألف بلا خلاف، فلا تمتنع الإمالة في نحو: رشاد، وأما حرف الاستعلاء فلا يشترط فيه الاتصال، كما يأتي؛ وإن كان متأخرا فلا فرق بين أن يتصل كدِثار[6] ورِباط أو ينفصل بحرف كساحِر وشاهِق أو بحرفين كمواثيق ودنانير.

كذا ذكر المصنف، وفيه نظر، فإن هذا مستقيم في حرف الاستعلاء، إلا أن بعض العرب[7] يميل نحو: مواثيق لبعد حرف الاستعلاء عن الألف.

(١) في ب: "حرف".
(٢) في ب: "فراس".
(٣) الطِّراف بزنة كتاب: البيت من الجلد.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
(٥) في أ: "لأن".
(٦) في أ: "كدبار".
(٧) ينظر: الكتاب ٤/١٣٠.

وأما الراء فالجمهور على أنها إنما تكف مع الاتصال، ولا أعلم أن أحدا وافقه على أن المفصولة بحرفين كـ"دنانير" تكف، والأكثرون على أن المفصولة بحرف كـ"كافِر" لا تكف.

كذا إذا قدم مالم ينكسِرْ   ويسكنِ اثْرَ الكسر كالمِطواع مِرْ

أي: هكذا يكف ما قدم من راء أو حرف استعلاء، كما تقدم، لكن شرط كفه مع التقدم أن لا يكون مكسوراً، ولا يتصور ذلك في الراء لما تقدم من أن شرط الكف بها مع التقدم أن تكون متصلة ولا يتصور كسرها، وبعدها ألف؛ نعم يتصور في حرف الاستعلاء نحو: خِلاف، وصِيام، وخِيام، فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم، وكذا لو كان حرف الاستعلاء ساكنا بعد كسرة كـ«المِطْواع والمِصْباح والمِقْلات» وهي: المرأة التي لايعيش لها ولد، فإن الأكثرين على إمالته وبعضهم لا يميله.[1]

(١) في كلتا النسختين: «فإن الأكثرين على عدم إمالته وبعضهم يميله».
والصحيح ما أُثْبِتَ لأنه هو الذي يتفق مع ما قرره النحاة والصرفيون، بل هو مراد الشارح -رحمه الله- حيث قال قبيل هذه العبارة حين كان يتحدث عن حرف الاستعلاء إذا تقدم وهو مكسور قال: «فإن ذلك لايمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم وكذا لو كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسر» والكاف في قوله: "وكذا" للتشبيه.
وقال سيبويه -رحمه الله-: «وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف -يعني أحرف الاستعلاء- فإن الإمالة تدخل الألف لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف صار كأنه هو المكسور».
==

وكفُّ مُستَعلٍ ورا ينكفُّ   بكسرِ را كغارِماً لا أَجْفُو

يمتنع تأثير المقتضي لكف الإمالة بمجاورة الراء المكسورة[1] للألف فينكف بها كَفُّ حرف الاستعلاء نحو: غارماً، ونحو قوله تعالى: **﴿إذ هما في الغار﴾**[2] **﴿على أبصارهم﴾**[3] وكفُّ الراءِ نحو: **﴿إن كتاب الأبرار﴾**[4] **﴿دار القرار﴾**[5] فتجوز الإمالة في ذلك كله مع تقدم حرف الاستعلاء،وتقدمِ الراءِالمتصلة بالألف،لوجود الراء المكسورة ولا تأثير للراء المفتوحة ولا المضمومة، فحكم الكفّ باق في نحو: فارَق، ونحو: قارُون.

ثم الراءالمكسورةالمقتضية لكفّ مانع الإمالة لم تسمع إلاّ بعد الألف، ولم يشترط المصنف فيها[6] الاتصال بالألف، لكن مثله بالمتصلة[7] بها؛ وقد ألحق سيبويه بها المنفصلة بحرف، وذكر أنه سمع[8] الإمالة في نحو:

(=) الكتاب ٤/١٣٠-١٣١.

قلت: وهذا نص على أن الأكثرين على إمالته، وقد أشار سيبويه -رحمه الله- في آخر كلامه هذا: إلى أن بعض العرب لا يميلون في نحو هذا، ثم قال: «وكلاهما عربي له مذهب».

(١) سبب كفها المانع من الإمالة أنها مكررة فتضاعف فيها الكسر فتغلب بذلك على سبب الإمالة.

(٢) من الآية ٤٠، من سورة التوبة. (٣) من الآية ٧،من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٨، من سورة المطففين. (٥) من الآية ٣٩، من سورة غافر.

(٦) في ب: "فيهما"، وهو تحريف. (٧) في ب: "المتصل"، وهو تحريف.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٣٩.

٥١٧- عسى الله يُغْنِي عن بلادابن قادر[1] ... ...

ولا تُمِلْ لسبب لم يتصِلْ   والكفُّ قد يوجبه ما ينفصل

مراد المصنف بالاتصال والانفصال ها هنا أن يكون الممال في كلمة والسبب المقتضي لإمالته في كلمة أخرى، أو سبب الإمالة في كلمة والمقتضى لكفه في كلمة أخرى.

فأما المسألة الأولى: وهو كون السبب المقتضى للإمالة غير متصل فإنه لا يبيح[2] الإمالة، فلا يمال نحو "لزيدٍ مال" لوقوع الألف بعد الياء، لكون السبب منفصلاً؛ وتمتنع الإمالة في نحو: "كتاب خالدٍ" وإن كانت الألف قد وليت

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم، وتمامه:

... ... بمنهمر جَوْنِ الرَّبَاب سَكُوب

والجَوْن: من الأضداد التي تطلق على المعنى وضده، فيطلق على الأسود والأبيض، والمراد هنا: الأسود لأنه دليل على كثرة المطر، والرَّباب: السحاب، والشاهد من البيت "قادر" حيث أمالهُ بعض العرب مع وجود الفصل بالدال بين الألف والراء المكسورة.

ينظر البيت في: الكتاب ١٣٩/٤، وشرح ابن يعيش ٦٢/٩، وأوضح المسالك ٣٥٨/٤، والتصريح ٣٥١/٢، وشرح الأشموني ٢٢٩/٤.

(٢) الشارح في هذا متابع للناظم وابنه ولكنه مخالف لكلام غيرهما من النحويين حيث ذهب ابن عصفور إلى أن سبب الإمالة مؤثر وإن كان منفصلا، قال في المقرب: «وسواء كانت الكسرة ... بناءً أو إعراباً ... وظاهرة أو مقدرة ... ومتصلة أو منفصلة ... إلا أن الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الإعراب، وللمتصلة كائنة ما كانت أقوى منها للمنفصلة....».

المقرب ١/٣٢١-٣٢٢.

تاليَ كسرٍ لوجود ما يكف بعدها، وهو حرف الاستعلاء، ولا يضر[1] كونه منفصلا في كلمة أخرى؛ ومثل المصنف وابنه هذا بنحو: "أتى قاسِمٌ".

وفي هذا التمثيل نظر[2]، لما تقدم من أن المانع من الإمالة [إنما يؤثر إذا كان سبب الإمالة كسرة، أو ياء ظاهرتين، وهنا سبب الإمالة][3] إنما هو وقوع الألف طرفا، فلا يؤثر فيها المانع لو كان متصلا، كما في نحو: "غَوَى" فأن لا يؤثر فيها المنفصل أولى.

وقـد أمالـوا لتناسـب بـلا   داعٍ سواه كـ"عِمَـاداً وتـلا"

من الأسباب الحاملة على الإمالة طلب التناسب بأن تكون الألف مصاحبة لألف ممالة لسبب من الأسباب المتقدمة، إما في كلمتها كقولك: "رأيت عماداً" فإن الألف الأولى تستحق الإمالة لوقوعها بعد تالى كسرة[5]، وتمال الثانية طلبا للتناسب.

(١) هذا -أيضا- معترض على إطلاقه حيث قال ابن عصفور: «وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا من الكلمة لم يمنع الإمالة إلاّ فيما أميل لكسرة عارضة نحو: "بمالِ قاسم" أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو: أراد أن يضربها قبل». المقرب ٣٢٢/١.

(٢) قال المرادي: وفي التمثيل بـ"أتى قاسم" نظر، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك. شرح المرادي للألفية ١٩٩/٥.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) في أ: "الكسرة".

(٥) هو: زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري، وقيل: اسمه يحيى، توفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ. حجة القراءات ص٥٤.

وكذلك: "جِمادى" تمال منه الثانية لردها إلى الياء في التثنية، وتمال الأولى لمناسبتها.

وإما في كلمة مجاورة لكلمتها؛ كما أمال أبو عمرو[1] وغيره ألف ﴿والضُّحَى﴾ مع أنها منقلبة عن واو لتناسب ألف ﴿سَجَى﴾ وما بعدها، وأما تمثيل المصنف بـ(تَلاَ) مشيراً إلى قوله: ﴿والقمر إذا تلاها﴾[1] فإنه قد أميل لمناسبة الإمالة في ﴿جَلاَّها﴾ ففيه نظر، لأن ألف (تلا) ترد إلى الياء في حال البناء للمفعول وذلك من مقتضيات الإمالة، ففيه داعٍ للإمالة سوى التناسب.[2]

ولا تُمِـلْ مالـم يَنَـلْ تمكنـا   دون سمـاعٍ غيرهـا وغيرنـا

تعبير المصنف عما لا يمال اطراداً بكونه غير متمكن مع اطراد إمالة الفعل الماضي في نحو: "هَوَى و غَوَى" وما أشبهها غيرُ محرَّر؛ وإنما العبارة المحررة أن يقال: لا تطرد الإمالة في الحرف ولا فيما أشبهه من الأسماء، فلا تدخل الإمالة

(١) جميع فواصل سورة "الضحى" أمالها الكسائي، وقللها ورش وأبو عمرو والبصري، وأمالها -كذلك- ماعدا "سجى" حمزة. ينظر: البدور الزاهرة ص٣٤٢.   (٢) الآية ٢، من سورة الشمس.

(٢) أي: فينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب. وقد أجاب المرادي عن هذا الإيراد بقوله: «السبب المقتضى لإمالة نحو "دعا" -مما ألفه عن واو- لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا "تلاها" ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك عُلم أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب. انتهى».
شرح المرادى للألفية ٢٠٠/٥.

في نحو: "إلى وعلى" وإن كانت ألفهما ترجع إلى الياء في نحو: إليه، وعليه، مع زيادة "إلى" بسبق الكسرة، ولا في نحو: "إذا وإياك" وإن تقدمتها كسرة، فإن سُمعت الإمالة في شيء من ذلك اقتصر فيه على السماع لشذوذه، فمن ذلك إمالتهم «متى وبَلَى وأنّى ولا» في قولهم: "أمّالا"[٢] و﴿الـر﴾[٣] ونحوها من فواتح السور وكل ذلك يقتصر فيه على المسموع إلاّ "ها ونا" من االضمائر فإنهم طردوا الإمالة في ألفهما إذا وجد سبب مقتض لذلك نحو: «مَرّ بها ونظر إليها» و«مَرّبنا ونَظَر إلينا».

والفتحُ قبل كسر راءٍ في طرفْ — أمِـلْ كللأيسرمِلْ تكْفَ الكلف

كذا الذي تليه ها التأنيث في — وقفٍ إذا ما كان غير ألِفِ

هذان الموضعان تمال الفتحة فيهما وإن لم يتعقبها[٤] ألف

أحدهما: أن تكون سابقة[٦] لراءٍ مكسورة متطرفة نحو: "مِلْ للأيسر" ومثله: **﴿إنها لإحدى الكُبَر﴾**[٧] **﴿ترمي بشررٍ﴾**[٨]

---

(١) عللوا إمالة "متى" وأخواته بأنها أميلت لكونها نابت عن جُمَل فصار لها بذلك مزية على غيرها. شرح المرادي ٥/٢٠١.

(٢) أرادوا «افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره» وحذفوا الفعل لكثرته وعوضوا منه بـ"ما" وهي في "إمّا" مثلها في قولهم: «أما أنت منطلقا». ابن يعيش ٩/٦٥.

(٣) فواتح السور التالية: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.

(٤) في ب: "يتعقبهما" وهو تحريف.

(٦) ويشترط كذلك كون الفتحة في غير ياء.

(٧) من الآية ٣٥، من سورة المدثر. (٨) من الآية ٣٢، من سورة المرسلات.

﴿غير أولى الضرر﴾[١] ولا فرق بين كون الراء متصلة بالفتحة -كما مثل- أو مفصولة منها بساكن نحو: "أخذته مِن عَمْرٍو" ويشترط في الفتحة أن تكون في غير حرف العلة[٢]، فلو كانت في واو كـ"الصُّوَرِ"، أو في ياء كـ"الغِيَر" لم تمل، واشتراط المصنف كون الراء متطرفة مع نص سيبويه على إمالة "رأيت خَبَطَ رياحٍ" مشكل.[٣]

الثاني: أن تكون سابقة لهاء[٤] التأنيث عند الوقف عليها كـ"رَحْمَهْ ونِعْمَهْ" وحسّن ذلك شَبَهُ هاء[٥] التأنيث بألفه[٦]، لموافقتها لها في المخرج[٧] والمعنى[٨] والزيادة[٩] والتطرف، والاختصاص بالأسماء؛

---

(١) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

(٢) الذي وقفت عليه من كلام النحويين اشتراطهم كون الفتحة في غير الياء فقط.

(٣) هذا مشكل، كما قال الشارح وغيره، لاسيما وقد نص المصنف على ذلك في الكافية فقال:

وأمِلِ المفتوحَ قبل الراءِ إنْ — تطرفت مكسورةً حيث يَعِنّ

وقال الشيخ خالدفي التصريح:«لعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه».٢/٣٥٢

وقولهم: "رأيت خَبَطَ رِياحٍ" أي: ورقا نفضته الرياح من الشجر؛ ينظر نص سيبويه في الكتاب ٤/١٤٣.

(٤) أي: تاء التأنيث التي تقلب عند الوقف عليها هاء؛ ولم يقل تاء التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال فيها.

(٥) في أ: "تاء التأنيث". (٦) أي المقصورة.

(٧) وهو أقصى الحلق. (٨) وهو الدلالة على التأنيث.

(٩) أي على أصول الكلمة.

وقوله: «إذا ما كان غير ألف» يريد به أن الألف السابقة لهاء التأنيث لا تختص إمالتها بالوقف بل تمال وقفا[1] ووصلا كما سبق؛ وألحق الكسائي بذلك هاء السكت فأمال نحو: ﴿كتابيه﴾[2] و﴿حسابيه﴾[3] والجمهور على منعه.[4]

التصريـــف

ويتعلق بالمفردات كما يتعلق علم الإعراب بالمركبات، وكان حقه أن يتقدم على علم الإعراب لسبق المفرد على المركب، إلاّ أنهم أخروه عنه لأمرين:

أحدهما: أنه أدق من علم الإعراب فجعلوه مقدما عليه ليصل إليه الناظر فيه بعد تمرينٍ وتدريب.

الثاني: أن علم الإعراب أهم.

وحقيقة التصريف: تغيير بنية الكلمة لغرض إما معنوي كتحويل المصدر إلى الفعل أو الوصف، وتحويل المفرد إلى التثنية والجمع، وكزيادتي النسب

---

(١) هذا سهو من الشارح -عفا الله عنّا وعنه- فإن الألف التي قبل هاء التأنيث لا تمال، نحو: حياة وفتاة إلا إذا كان فيها موجب للإمالة

مراد الناظم بقوله: «إذا ما كان غير ألف» التنبيه على منع إمالة الألف السابقة لهاء التأنيث لئلا يتوهم أنه بسبب هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما ساغت إمالة الفتحة. ينظر: شرح المرادي ٥/٢٠٧، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان ٤/٢٣٤.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الحاقة. (٣) من الآية ٢٦، من سورة الحاقة.

(٤) خلافا لثعلب وابن الأنباري فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها؛ ينظر: شرح المرادي ٥/٢٠٦، وأوضح المسالك ٤/٣٦٠، والتصريح ٢/٣٥٢.

والتصغير، وإما لفظي، وهو المبوّب عليه: وهو العلم بأحكام بنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

حرفٌ وشبهه من الصرف بَرِي ... وما سواهما بتصريف حَرِي

التصريف ما يختص بالمتمكن من الأسماء والمتَصرف من الأفْعال، فلا حظ للحروف فيه ولا لما أشبهها من الأسماء المتوغلة في البناء[1]، كـ"مَهْ" و"مَتَى"، والأفعال التي لا تتصرف كـ"نِعْم وعَسَى".[2]

وليس أدنى من ثلاثي يرى ... قابل تصريف سوى ما غُيِّرا

لما تقرر أن الحرف وما أشبهه[2] لا يتصرف، امتنع التصريف فيما كان على أقل من ثلاثة أحرف من الأسماء لشبهه بالحرف، ولا يمتنع فيما صار بالتغيير إلى أقل من ثلاثة أحرف كـ"يَدٍ ودَمٍ" في الأسماء، و"قُمْ وبِعْ" و"قِ" في الأفعال، إذ أصلها يَدْيٌ، ودَمْيٌ، وقَوَمَ، وبَيَعَ، وكان قياس "قِ" "أُوقى"، إلا أن الياء من[4] الأولين حذف تخفيفا، وحذفت العين[5] من قُمْ وبِعْ لملاقاتها الساكن بعدها وصارت إلى ذلك بما يأتي تقريره.

ومنتهى اسمٍ خَمْسٌ إن تجردا ... وإن يُزَدْ فيه فما سَبْعاً عَدَا

يوضع الاسم على حرف كتاء الضمير وألفه وواوه وعلى حرفين كـ"نا" و "هم" فلا يدخلها تصريف كما سبق، ولا يقابل بوزن، وما زاد على ذلك دخله التصريف، وقوبل بالوزن، ثم هو منقسم إلى ما هو مجرد من

---

(١) كالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال، والموصولات.

(٢) أي التي لا تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة، نحو بئس وليس.

(٣) في أ: "وشبهه". (٤) في أ: "في".

(٥) في كلتا النسختين: "اللام" موضع "العين" وهو سهو أو تحريف.

الزيادة وإلى مزيد فيه، فالمجرد من الزيادة إما ثلاثي كـ"ـفَلْس" وإما رباعي كـ"ـجَعْفَر" وإما خماسي كـ"ـسَفَرْجَل" وهو نهايته.

والمزيد فيه إما ثلاثي كـ"ـاسم"(1) فإن همزته مزيدة، وزنته إما "افْـع"(2) على مذهب البصريين، وإما "اعْل"(3) على مذهب الكوفيين؛ وإما رباعي كـ"ـضارب" وإما خماسي كـ"منطلق" وإما سداسي كـ"ـانطلاق" وإما سباعي وهو نهايته كـ"ـاستخراج".

وغيرَ آخِرِ الثلاثي افتَحْ وضُمّْ   واكسر وزِدْ تسكين ثانيه تَعُم

و"فِعُلٌ" أهملَ والعكس نُقلْ   لقصدِهم تخصيص فِعْلٍ بفُعِلْ

هذا تبيين لأوزان الثلاثي وحقها أن تكون اثنى عشر لأن آخره لا اعتبار به لكون حركته مطلوبة لعامل الإعراب، وغَيْرُ آخره، وهو: أوله وثانيه محركان بالحركات الثلاث، ويزيد ثانيه بالتسكين الذي لا يتصور في الأول لتعذر الابتداء بالساكن، فإذا ضربنا الأحوال الثلاثة التي لأوله في الأربعة التي(4) لثانيه كانت اثنى عشر؛ عشرة منها مشهورة، أمثلتها عُنُق(5)، وجُرَذ(6)،

(1) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم -وهو العلامة- وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوّ -وهو العُلُوّ-. ينظر: تفصيل الخلاف فيه في الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى؛ واللسان "سما" ١٩/١٢١.

(2) الأصل عندهم: سِمْوٌ، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً عنها.

(3) الأصل عندهم: وَسْمٌ، فحذفت الفاء التي هي الواو وعوض عنها همزة في أوله.

(4) ساقطة من: أ.

(5) عُنُق: في الاسم وفي الوصف مثاله: جُنُب.

(6) جُرَذ: في الاسم، وفي الوصف مثاله: حُطَم.

وقُفْل(1)، وفَرَس(2)، وعَضُد(3)، وكَتِف(4)، وفَلْس(5)، وإبِل(6)، وعِنَب(7)، وعِلْم(8)، وواحد مهمل وهو: "فِعُل" -بكسر الفاء وضم العين- لثقله، ولا يثبت النقل بقراءة ﴿ذات الحِبُك﴾(9) وعلى تقدير ثبوتها فقيل كسرت الحاء اتباعاً لكسرة التاء(10) قبلها ولايضر فصل "أل" ، وقيل: بل على تداخل اللغتين(11)، لأنه يقال "حِبِك" -بكسرتين- و"حُبُك" -بضمتين- وأما عكسه

(1) قُفْل: في الاسم، ومثال الوصف: حُلْو.

(2) فَرَس: في الاسم، ومثال الوصف منه: بَطَل.

(3) عَضُد: في الاسم، والوصف منه مثاله: طَمُع.

(4) كَتِف: في الاسم، والوصف منه مثاله: حَذِر.

(5) فَلْس: في الاسم، والوصف منه: سَهْل.

(6) إبِل: في الاسم، والوصف منه: بِلِز، أي: ضخم.

(7) عِنَب: في الاسم، والوصف منه: زِيَم، أي: متفرق.

(8) عِلْم: في الاسم، والوصف منه: نِكْس، أي: ضعيف.

(9) هذه القراءة نسبت إلى الحسن البصري، كما نسبت إلى أبي مالك الغفاري. ينظر: المحتسب ٢/٢٨٦، ونسبها ابن هشام إلى أبي السَّمَّال. ينظر: أوضح المسالك ٤/٣٦١.

(10) أي في كلمة "ذاتِ" من قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ الحبك﴾ الآية: ٧، من سورة الذاريات، ونقل هذا القول ابن هشام في المغني؛ وقد استحسنه أبو حيان، ينظر: البحر المحيط ٩/٥٥٠.

(11) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب: ٢/٢٨٧ ما نصه: «أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر، والضم... انتهى».

قلت: يريد بالقراءتين قراءة "الحِبِك" وقراءة "الحُبُك" ثم مَثَّل ابن جني -رحمه الله- لما يحصل فيه هذا التداخل من اللغة؛ ينظر المحتسب: ٢/٢٨٧.

وهو "فُعِل" -بضم الفاء وكسر العين- فيقل في الأسماء لقصدهم تخصيص الأفعال به كـ"ضُرِبَ" ونحوه، وذهب بعضهم إلى أنه مهمل في الأسماء -أيضاً- وأجابوا عن "دُئِل" وهو دويبة كالثعلب، وبه سميت القبيلة المعروفة، وهم حَيٌّ من كنانة [بأنه منقول من الفعل، لأنه يقال: دأله[1]، أي ختله][2] ويرده قولهم في الوَعِل[3] وُعِل مع عدم النقل.

وافتحْ وضُمَّ واكسِر الثانيَ من فِعْلٍ ثلاثيٍّ وزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

أوزان الفعل الثلاثي أربعة، لأن آخره مبني على الفتح، وأوله مفتوح في الغالب، وإنما تختلف أبنيته باختلاف حركة وسطه وهو إما مفتوح كـ"ضَرَبَ" وإما مضموم كـ"فَقُهَ" وإما مكسور كـ"عَلِمَ"؛ والوزن الرابع: نحو:"ضُمِنَ وضُرِب"-بضم أوله وكسرثانيه- وقيل: ليس هذا بوزن أصلي[4]، وإنما هو محول؛ والصحيح[4] إثباته، لوروده في: «نُهِبَ

(١) ينظر: اللسان "دأل" ١٣/ ٢٤٧. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
(٣) الوَعِلُ والوُعِلُ: تيس الجبل، وقال في اللسان عن الأخيرة إنها نادرة، "وعل" ٢٥٧/١٤.
(٤) ذَهَبَ جمهورالبصريين ونُقل عن سيبويه كذلك إلى أن فُعِلَ -بضم الفاء وكسر العين -فرع عن فَعَل-بفتحتين- وذهب المبرد وابن الطراوةوالكوفيون ونُقل عن سيبويه والمازني إلى أنه أصل برأسه، وذلك لبناءكثيرمن الأفعال عليه دون فَعَلَ، ولو كان "فَعَل" أصلا له لسمع مجيؤها عليها، ورد أصحاب القول الآخر بعدم لزوم ذلك فقد سمعت جموع لا واحد لها كـ"عباديد" و"أبابيل" والجمع فرع الإفراد اتفاقا. ينظر المسألة في: شرح المرادي ٥/٢٢٢، وأوضح المسالك ٤/٣٦٢، والتصريح ٢/٣٥٧، وشرح الأشموني ٤/٢٤٢.

وزُهِيَ[1] علينا وعُنِيَ بحاجتي» مع أنها لم تستعمل إلاّ كذلك.

ومنتهاه أربعٌ إنْ جُرِّدا وإن يُزد فيه فما ستًّا عَدَا

أقل أوزان الفعل ثلاثة[2]، ولا ينقص عنها إلا ما غُيِّر -كما سبق- وينقسم إلى مجرد ومزيد فيه، ولم يُبلغ به[3] فيهما أبنية الاسم، بل جعلوا نهاية المجرد أربعة كـ"ضرب"[4] و"دحرج" ونهاية المزيد فيه ستة كـ"استخرج" ودونه إما خماسيّ كـ"انطلق" وإما رباعي كـ"أَعْطى" ولا يوجد فيه ثلاثي[5] مزيد فيه بخلاف الاسم.

لاسم مجردٍ رُباعٍ فَعْلَلُ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ
ومَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وإن علا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا
كذا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وما غاير للزَّيْدِ أو النقص انتمى

لما كانت أبنية المزيد من الأسماء كثيرة اقتصر على ذكر[6] أبنية المجرد منها، وقد تقدم الكلام على أبنية الثلاثيّ، وذكر هنا أبنية الرباعي والخماسيّ، [فأما الرباعي][7] فله ستة أمثلة، خمسةٌ منها تختلف باختلاف أوله وثالثه، وهي: "فَعْلَل" [-بفتحهما- كـ"جَعْفَر"[8] و"فِعْلِل" -بكسرهما- كـ"زِبْرِج"[9]

(١) أي: تكبر. (٢) في أ: "الثلاثي" وهو تحريف.
(٣) ساقطة من: ب. (٤) هذا التمثيل لقوله السابق "ثلاثة".
(٥) أيْ لايوجد في الفعل ما هو ثلاثي وبعض حروفه زائد.
(٦) ساقطة من: أ. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
(٨) هو النهر الصغير، والوصف من "فَعْلَل": كـ"سهلب": للطويل.
(٩) وقيل اسم للسحاب الرقيق، والوصف منه: خِرْمِل: للمرأة الحمقاء.

للذهب، و"فِعْلَل"].(١)

-بكسر الأول وفتح الثالث- كـ"دِرْهَم" و"فُعْلُل". -بضمهما- كـ"دُمْلُج" وهو السوار، و"فُعْلَل" -بضم أوله وفتح ثالثه- كـ"جُخْدَب" و"طُحْلَب" ذكره الكوفيون والأخفش، ولم يذكره سيبويه(٢) في الأبنية، لأنه عنده فرع على المضموم الثالث وإنما فتح تخفيفا؛ وله مثال سادس لم يذكره المصنف وهو: "فِعْلُل" حكى ابن جنى(٣) في زِئْبِر(٤) الثوب: "زِئْبُر" وفي الضِّئْبِل وهو الداهية ضِئْبُل(٥) وواحد يختلف باختلاف أوله وثانيه وهو "فِعَلّ" -بكسر أوله وفتح ثانيه- كـ"قِمَطْر وفِطَحْل" وهو اسم لدهر قديم(٦)، قيل إنه الزمن الذي خرج فيه نوح من السفينة؛ وإنما أدغم وزن هذا فقيل فيه "فِعَلّ" لسكون الأول مع ملاقاة

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) بل ذكره فقال: ويكون "فُعْلَل" فيهما، الاسم نحو: عُنْدَدٍ، وسُرْدَدٍ، وعُنْبَبٍ؛ والصفة: قُعْدَدٍ، ودُخْلَلٍ.
الكتاب ٤/٢٧٧. ويُنظر ذلك في: شرح المرادي ٥/٢٢٨، وأوضح المسالك ٤/٣٦١، والتصريح ٢/ ، وشرح الأشموني ٤/٢٤٧.

(٣) هو أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي، صاحب التصانيف الجليلة، أخذ عن ابي علي الفارسي، له الخصائص، وغيره توفي سنة ٣٩٢هـ. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/١٣٢، ومعجم المؤلفين ٦/٢١٥، وإشارة التعيين ص٢٠٠.

(٤) الزِّئْبِرُ: ما يعلو الثوب الجديد؛ اللسان "زئبر" ٥/٢٠٤.

(٥) قال ابن جنى: فأما حكاية بعضهم: "زِئْبُر، وضِئْبُل" -بضم الباء- فلا أصل لها، ولا هي معروفة. المنصف ١/٥٤ وبذلك يعلم أن ابن جنى ينفي ذلك ولا يثبته.

(٦) ساقطة من: أ.

مثلها(١)، وأما نحو: "سَرْجِس(٢) وبَلَخْش"(٣) فأعجميان.(٤)

وإن علا الاسم على(٥) الرباعي فله أربعة أوزان: "فَعَلَّل" كـ"سَفَرْجل"؛ حوى أي: جمع معه "فَعْلَلِل" كـ"جَحْمَرِش" وهي العجوز الكبيرة الغليظة، ويقال للناقة المسنة.

و"صَهْصَلق" -للمرأة الشديدة الصوت- ولا يعرف لهما ثالث؛ و"فُعَلِّل" كـ"قُذَعْمِل" -للجمل الضخم- و"فِعْلَلّ" كـ"قِرْطَعْن" -للأحمق- وبالباء للشيء الحقير، وأما: "السُّقُرْقَعُ" -لشراب يشربه(٦) أهل الحجاز- فحبشية، وأما الفعل فليس للرباعي المجرد منه إلا وزن واحد، وهو "فَعْلَل" كـ"دَحْرَج" والخلاف في إثبات "دُحْرِج" كالخلاف في إثبات "ضُرِبَ" ومن أثبته احتج بنحو: «أُولِع بكذا وأُهْدِرَ دَمُه» ونحوهما مما لم يسمع إلاّ مبنيا للمفعول؛ فجميع الأوزان المجردة المتفق عليها والمختلف فيها ثمانية وعشرون [للأسماء منها اثنان وعشرون(٧)] للثلاثي أحد عشر، وللرباعي سبعة، وللخماسي أربعة وللأفعال منها ستة، للثلاثي أربعة، وللرباعي اثنان، المتفق عليه منها أربعة وعشرون، إذا أَسْقَطْتَ المتداخِلَ منها بقيت عشرون؛

---

(١) في أ: أمثلتها.

(٢) سَرْجِس: علم موضع مؤنث. ينظر: اللسان "سرجس" ٧/٤١١.

(٣) علم على نوع من الجواهر.

(٤) لا عربيان، لأنه ليس في أمثلة الرباعيّ مفتوح الأول والثاني.

(٥) أي إن زاد على الرباعي، والمراد الخماسيّ.

(٦) يتخذونه من الشعير والحبوب. اللسان "سُقُرْقَع" ١٠/٢٣.

(٧) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

لأن الثلاثة المتفق عليها في ثلاثي الأفعال موازنة للمتفق عليه من ثلاثي الأسماء، و"دحرج" موازن "جعفر" وما غاير هذه الأوزان فهو إما بزيادة كـ"ـمنطلق ومستخرج" وإما بنقص كـ"ـيَدٍ ودَمٍ". [١]

والحرفُ إن يلـزم فأصلٌ والذي ... لايلزمُ الزائـدُ مثلُ تـا احْتُـذِي

هذا ضابط يعرف به الأصل من الزائد، وهو أن ينظر إلى حروف الكلمة فما لزم منها في جميع التصاريف فهو أصلٌ كحروف "دحرج" وما سقط منها في بعض التصاريف مثل "تا" احتذى[٢] فهو زائد وفي هذا الضابط نظر، طَـرْداً وعكسا، أما الأول[٣]: فلأن الواو من [كوكب والنون من قرنفل معدودان في المزيد مع لزومهما.

وأما الثاني: فلأن الواو مـن] [٤] "وعـد" والـواو من "قـول" واليـاء من "رمي" أصول مع عدم لزومها[٥]، ولا أعنى بعدم لزوم واو "قول" وياء "رمي" انقلابهما[٦] إلى الألف وإنما أعنى بـه حذفهمـا في نحـو: "قُـلْ وارْمِ" فينبغـي أن يقيد طرده بـأن يكـون في محلٍّ يصلـح فيـه للأصالـة ليخـرج الأولان، ويقيـد

---

(١) أصلهما: يدْيٌ ، ودَمْيٌ.

(٢) تقول: حَذَا حَذْوَهُ، أي: اقتدى به فبسقوط التاء في بعـض التصاريف علـم أنهـا مزيدة. (٣) وهو تعريف الأصل.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) في أ: "لزومهما" وهو تحريف؛ هذا وقد اعتـذر المـرادي عنـه بقولـه: "الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السـقوط، ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا" ينظر: شرحه للألفية: ٢٣٤/٥. (٦) في ب: "انقلابها" وهو تحريف.

عكسه بأن يصحب أكثر من أصلين ليخرج البواقي.

بِضِمْـنِ فَعْـلٍ قابـلِ الأصولِ في ... وَزْنٍ وزائـــدٌ بلفظـــه اكتُفِـي

هذا ذكر لكيفية الوزن، ويسـمى التمثيـل، ومعنـاه أن يعمـد إلى أصـول الكلمـة فيقابلهـا بالفـاء والعيـن والـلام، تقدمـت كـ"ـمَرْطَـى" أو تـأخرت كـ"ـمستخرج" أو توسطت كـ"ـمَخْيُولاء" وسـواء اتصـل بعضهـا ببعـض أو انفصل -كما مثل- وتراعي في الموازنة ما للحرف مـن حركـة وسـكون كمـا تقول في وزن "ضَرَبَ" فَعَلَ، ووزن "عَلِمَ" فَعِلَ، ولا تراعـي الفـكّ والإدغـام، بل تزن "رَدَّ ومَدَّ" بـ"ـفَعَلَ" [مفكوكاً لعدم المقتضـى لإدغامـه، وهـو المماثلـة، وتـزن "قِمَطْر" بِفِعَـلّ] [١] مدغمـا للمماثلـة مـع سـكون الأول، ولا الإبـدال والسكون العارض بسبب الإعلال، بـل تـزن "قـال وبـاع" بـ"ـفَعَل" -محـرك الوسط- وتزن "اصْطَبَرَ وادَّكَرَ" بـ"ـافْتَعَلَ" لأنه أصلهما، وما كـان في الكلمـة من زائدٍ أتيتَ به بلفظه، كما تقول: وَزْن أَكْرَمَ: أَفْعَلَ [ووزْن ضارِب: فـاعِل، ووزْن يَضْرِبُ: يَفْعِلُ، ووزن صَبُور: فَعُول، ووزن اقْتَدَرَ: افْتَعَلَ، ووزن انْطَلَقَ: انْفَعَلَ] [٢] ووزن مَسْجد: مَفْعِل، ووزن أَهْراقَ: [٣] اهْفَعْل، ووزن طَيْشَل: فَعْلَل بلام زائدة، لسقوطها في الطيش، ووزن اسْتَخْرَجَ: اسْتَفْعَلَ.

فهذه الحروف العشرة هي حروف الزيادة يجمعها قولك: "سـألتمونيها" وقد جمعها المصنف أربع مرات في قوله:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) أصله: أراق ثم زيدت الهاء، وهي لغة ثانية في الكلمة . اللسان "هرق" ٢٤٥/١٢

هَنَـــاءٌ وتسليـمٌ تـلا يـومَ أُنسِهِ — نهاية مسؤول، أمـانٌ وتسهيـــل

وضاعفِ الـــلامَ إذا أصلٌ بقـــى — كـ"ـراء" جعفرٍ وقاف فستـــق

إذا استوفيت وزن أصول الكلمة بالفـاء والعين والـلام، ولم يكـن مـــا بقي منهـا زائـداً[١] كررت الـلام، فـتزن نحـو: "جَعْفَـر وفُسْتُـق" بـ"ـفَعْلَل" -بلامـين-[٢] ونحـو: "جَحْمَـرِش" بــ"ـــفَعْلَلِل" -بثـلاث لامـات- وتـزن "دَحْرَج"[٣] بـ"ـفَعْلَلَ".

وإنْ يَـكُ الزائـدُ ضِعْـــفَ أصلِ — فاجْعَلْ له في الـــوزنِ ما للأصـلِ

المراد الزائد هنا ما جاوز ثلاثة أحرف، لا ما كان من حـروف الزيـادة، فلا يختص ذلك بحروف معينة وقـد سبق أنـه إذا لم يكـن ضِعْـفَ أصـلٍ قابلتـه باللام، وإن كان ضِعفَ أصل بأن تكرر فاء الكلمة أو عينها أو لامها، جَعلتَ للحـرف المضـاعف [في الـوزن][٤] مـا للأصـل[٥]، فـتزن نحـو: "اغْـدَوْدَنَ"[٦] افْعَوْعَل، ونحو: "عَقَنْقَل"[٧] فَعَنْعَل، ونحو: "مَرْمَرِيس".[٨]

(١) ولا أصلا مضعفا.

(٢) أي مع اختلاف الضبط، فالأُولى بفتح الأول والثالث والثانية بضمهما.

(٣) في كلتا النسختين قال: «وتزن دحرج علّم" بفعلل وهو صحيح في الأولى خطأ في الثانية لأن وزن "عَلّم" فَعَّل -بتكرير العين- كما هو معلوم».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) في أ: "للأصلي".

(٦) اغدودن النبت: اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة الرّيّ والمغدودن: الشاب الناعم؛ اللسان "غدن" ١٨٧/١٧.

(٧) العقنقل: الكثيب العظيم؛ اللسان "عقل" ٤٩١/١٣.

(٨) المَرْمَرِيسُ: الداهية؛ اللسان "مرس" ١٠١/٨.

فَعْفَعِيل -بتكرار الفاء والعين- [ونحو: عَلَّم فَعَّلَ -بتكرار العين-][١] ونحو: "حِلْتِيت"[٢] فِعْلِيل -بتكرار اللام- ونحو: "صَمَحْمَح"[٣] فَعَلْعَل.

واحكمْ بتأصيل حـروفِ سِمْسِمِ — ونحـوه، والخُلْـفُ في كَلَمْلَـمِ

إذا تكرر في الكلمـة حـرف[٤] مماثل لفائهـا ولم تتكـرر معـه العـين[٥] فالجميع أصول، وليس المتكرر ممـا ضعـف[٦] بـه الفـاء، وسـواء تماثل مـا بعـد المتكرر كـ"ـسِمْسِم" -في الاسـم- و"زَلْـزَلَ" -في الفعـل- أو لم يتمـاثل كـ"ـقَرْقَف"[٧] وسُنْدُس[٨]، وإلى هذا أشار بقوله: "ونحوه".

فإن كان[٩] الرباعي المركب من حرفين فقط مما يصح إسـقاط[١٠] ثالثـه كـ«ـلَمْلَمَ الشَّيءَ ولَمَّه، ودكدك الشيءَ ودكَّه» ففيه خلاف بين النحاة؛ أكثـر البصريين على أن حروفـه كلهـا أصـل كـ"ـسمسم" فوزنـه: "فعْلَل" وعنـد

(١) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الحِلْتِيتُ: صمغ الأَنْجُذان؛ اللسان "حلت" ٣٢٩/٢.

(٣) الصمحمح: الشديد من الرجال؛ اللسان "صمح" ٣٥٠/٣.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) قوله: «ولم تتكرر معه العين» ليس قيداً للأصالة، بـل يكـون الحـرف المكـرر في الرباعي أصلاً إذا لم يكن صالحاً للسقوط بأن لايفهم المراد مع سقوطه سواء كان فاء أو عينا. (٦) في أ: ضعفت.

(٧) القَرْقَفُ: الماء البـادر المُرعِـد، والقرقـف اسـم للخمـر كذلـك؛ اللسـان "قرقـف" ١٨٩/١١.

(٨) السُّنْدُس: مـارقّ مـن الديبـاج، والاستبرق مـا غلـظ منـه؛ اللســان "سـندس" ٤١٢/٧.

(٩) ساقطة من: ب. (١٠) أي بفهم المعنى المراد مع سقوطه.

الكوفيين أن الثالث [مبدل من حرف][1] مماثل للثاني فوزنه: فَعَّل[2]؛ وعند الزجاج أنه زائد غير مبدل، فوزن لملم: فَعْلَلَ، اللام الأولى زائدة، ولا يستقيم له ذلك [في دكدك][3] لأن الدال ليست من حروف الزيادة.

فألـــفٌ أكْثَـرَ مـن أصْليـنِ ... صَاحَـبَ زائـــدٌ بغيـر مَيْـنِ

أخذ في الكلام على محال حروف الزيادة العشرة؛ فتعُرف زيادة الألف بمصاحبتها لثلاثة أصول فأكثر[4]، إما بعد[5] الفاء كـ"ـضارب" وإما بعد العين كـ"عِماد" وإما بعد اللام كـ"ـسَكْرَى" فإن لم يكن معها إلا أصلان كـ"قال ورَمَى" فليست زائدة.[6]

والياكـــذا والـواوُ إن لم يقعـا ... كمـا همــا في يُؤْيُـؤٍ ووَعْوَعـا

تعرف زيادة الياء والواو بما تعرف به زيادة الألف من مصاحبة الأصول الثلاثة، بشرطين:

أحدهما: أن لاتكون الكلمة من باب سِمْسِم في كونه رباعيا متكرراً.

الثانـي: أن لايتصدرا في الكلمة، وقد انتظم الشرطين نحوُ: يُؤْيُؤٌ [وهو

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) لأن أصل "لَمْلَمَ" عندهم: لَمَّمَ، فاستثقلوا توالى ثلاثة أمثال، فأبدلوا من أحدها حرفا يماثل الفاء.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) أي من الأسماء المتمكنة أو الأفعال، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها، لأن ذلك لايعرف إلا بالاشتقاق وهو مفقود فيها.

(٥) أي أن الألف لاتزاد أولاً، وذلك لامتناع الابتداء بالساكن.

(٦) بل هي منقلبة عن أصل هو الواو في "قال" والياء في "رَمَى".

طائر][1] وَوَعْوَع وهي الثعلب، فإن الواو والياء فيهما متصدران ومتكرران مع حرف آخر مماثل.[2] فيحكم بزيادتهما في نحو: صَيْرَفٍ، وجَوْهَرٍ، وقَتِيل، وصَبُور، وجِذْرِيَة وتَرْقُوَةٍ، وبعدم الزيادة في نحو: سَوْطٍ وبيت، لمصاحبة أقل من ثلاثة أصول، وفي نحو: يُؤْيُؤٍ ووعوعة لأنه من باب سِمْسِم، وفي نحو: وَرَنْتَل وهو[النسر،والأمر العظيم][3] ويستعور[4]، لتصدرهما، ويستثنى من هذا الياء المتصدرة في المضارع كـ"يَضْرِبُ".

وهكـذا هَمْـزٌ ومِيـمٌ سَبَقَا ... ثلاثـةً تأصيلُهـا تحقَّقـا

كـذاك همـزٌ آخِـرٌ بعدَ ألِفْ ... أكثـرَ مِن حرفين لفظُها رَدِفْ

هذان البيتان يتضمنان محل زيادة الميم، ومحل زيادة الهمزة فأما الميم فلا تزاد إلا في موضع واحد، وهو أن تَسْبِقَ، أي: تتصدر في ابتداء الكلمة[5]، ويتبعها ثلاثة أصول كـ"ـمسجِد" ومَقْبَرَة، ومُنْطلق، فلو لم تَسْبِقْ كـ"ـعِماد" و"ضرغام"[6] أو لم يقع بعدها إلا أصلان كـ"ـمَهْدٍ" و"مَهْرٍ" حكم بأصالتها، ولزيادتها شرط ثالث لم يذكره هنا، وهو أن لاتلزم في التصاريف، فلو لزمت كـ"ـمِرْعِزَّى"[7]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) فلا يكونان مزيدين.

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) اسم موضع، وقيل هو شجر يستاك بعيدانه؛ اللسان "يستعور" ١٦٤/٧.

(٥) في ب: "الكلام". (٦) من أسماء الأسد.

(٧) المِرْعِزَّى: مالان من الصوف؛ اللسان "رَعَزَ" ٢٢١/٧؛ هذا وقد ذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنها أصل للزومها في التصاريف، ينظر: الكتاب٤/٣٠٩، وشرح الكافيةالشافية٤/٢٠٥٩،وشرح المرادي٥/٢٤٨.

فإنهم قالوا: "ثوبٌ مُمَرْعَزٌ" لم تكن زائدة[1]؛ وأما الهمزة فذكر لزيادتها موضعين:

أحدهما: حيث تزاد الميم كـ"أفضل وأحمر" فيحكم بأصالتها في نحو: "ثائر[2]، وقرّاء" لعدم التصدر. وفي نحو: أَكْلٍ لعدم مصاحبة ثلاثة أصول، وفي نحو: اصطبل للزومها في التصاريف.

الثاني: أن تقع آخراً بعد ألف قد ردف أكثر من أصلين، كما في نحو: حمراء وعاشوراء في جملة أمثلة ألف التأنيث الممدودة بخلاف نحو: ماء وأبناء إذ لم يتقدم الألفَ في الأول إلاّ أصل واحد، وفي الثاني أصلان.[3]

والنونُ في الآخرِ كالهمزِ وَفِي ... نحوِ غَضَنْفَرٍ أصالةً كُفِي

لزيادة النون محلان:

أحدهما: أن تكون آخراً، ويشترط لزيادتها ما يشترط لزيادة الهمزة من وقوعها بعد ألف تالية لثلاثة أحرف، كما في نحو: سكران وعمران، ولا يحكم بزيادتها نحو: عَرَبُون[4] لأنه لم يسبقها ألف، ولا في نحو: عِنَان، وسِنَان، لأنه لم يسبق الألف ثلاثة أحرف.

الثاني: أن تقع وسطا، كما في نحو: غَضَنْفَر.[5]

ومعنى قوله: "أصالة كفي" أي:

---

(١) ويشرط لها كذلك أن لاتكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين نحو: "مرمر، ومهمه".

(٢) في أ: "ثامر"، وفي ب: غير مشكول.

(٣) وهما النون والباء، وأما الهمزة فمزيدة لسقوطها في التصاريف.

(٤) العَرَبُون والعُرْبُون: هو ما عقد به البيع من الثمن؛ اللسان "عرب" ٢/٨٢.

(٥) الغَضَنْفَرُ: هو الأسد.

دفع[1] عنها الأصالة، كما تقول كفي فلانٌ الشرَّ، أي دُفع عنه، ولزيادتها في الوسط ثلاثة شروط، جمعها المثال:

أحدها: أن تكون ساكنة.

الثاني: أن تكون غير مدغمة.

الثالث: أن يتقدمها حرفان، ويتأخر عنها حرفان، فيحكم بزيادتها في نحو: عقنقل[2]، وقرنفل[3]، وحَبَنْطى[4]، بخلاف: غُرْنَيق[5]، فإنه فقد فيه الشرط الأول، وعَجَنّس[6]، فإنه فقد فيه الثاني، وعنبر فإنه فقد فيه الثالث، ولزيادتها محل ثالث، وهو وقوعها أولاً في المضارع.[7]

والتاءُ في التأنيثِ والمضارَعَهْ ... ونحوِ الاستفعالِ والمطاوَعَهْ

ذكر لزيادة التاء أربعة مواضع:

أحدها: التأنيث، سواء كان في اسم أو فعل نحو: فاطمة قامت.

الثاني: المضارعة، نحو: تقوم وتقعد، وعليه فيهما مؤاخذة أما تاء التأنيث فإنها كلمة مستقلة[8]، وأما حروف المضارعة فهو لم يذكر زيادة الياء والنون منها، فإن كان تركهما لكون حروف المضارعة كل منها زائد مستقل،

---

(١) في ب: "رفع".

(٢) العَقَنْقَلُ: هو الكثيب العظيم؛ اللسان "عقل" ١٣/٤٩١.

(٣) القَرَنْفُل: حَمْل شجرة هندية طيب الرائحة؛ اللسان "قرنفل" ١٤/٧٤.

(٤) الحَبَنْطَى: القصير القامة ويطلق على الممتلىء غضبا؛ اللسان "حبط" ٩/١٤٠.

(٥) الغُرْنَيْق: من طيور الماء طويل النعق؛ اللسان "غرنق" ١٢/١٦١.

(٦) العَجَنَّس: الجمل الضخم الشديد؛ اللسان "عجس" ٨/٦.

(٧) في أ: "المضارعة". (٨) فليست جزءاً من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء.

فلِمَ ذكر التاء؟ وإن لم يجعلها مستقلة[1] فلِمَ أهمل ذكر النون والياء؟

الثالث: الاستفعال ونحوه من الإفتعال، كـ"استخرج واقتدر" وتصاريفهما.

الرابع: المطاوعة[2]، كـ"تعلم وتدحرج" وفروعهما.

والهاءُ وقفا كـ"لِمَهْ" ولم تره   واللام في الإشارة المشتهرة

هذا ذكر محل زيادة الهاء واللام، فذكر أن محل زيادة الهاء في الوقف إما على اسم، كـ"لِمَهْ"[3]؟ وإما على فعل كـ"لم تَرَهْ" وإن محل زيادة اللام مع الإشارة كـ"ذلك وتلك" وفيهما نظر، إذ كلٌّ من هاء السكت، واللام الدالة على البُعْد كلمة مستقلة[4]، لكن ذكر غيره أن الهاء زائدة في نحو: أمهات[5] وأهراق،لاشتقاقهما من الأمومة والإراقة،وأن اللام زائدة في نحو: طيشل، وهو الكثير الطيش،و لم يفرد السين بذكرمحل زيادتها لدخوله في الاستفعال، ولاتقع زائدة إلا فيه ولاتعد من حروف الزيادة الطاء والدال لخروجهما عن بنية[6]

---

(١) ساقطة من: ب.

(٢) المطاوعة: هي أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير؛ نحو: عَلَّمتُه فَتعَلَّم، ودحرجتُه فَتَدَحْرَجَ.

(٣) "لِمَهْ" هذا الكلمة عبارة عن لام الجر و "ما" الاستفهامية المحذوفة الألف لدخول الجار عليها، والهاء المجتلبة للوقف.

(٤) قال في التصريح: ٣٦٢/٢ كلٌّ من هاء السكت، ولِمهْ، ولام البعد في "ذلك وتلك" كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها.

(٥) هكذا قال في اللسان "أمم" ٢٩٥/١٤.

(٦) سقطت "بنية" من أ، وفي ب: غير منقوطة.

الأصالة في "اصطبر وازداد" ونحوهما، لأنهما مبدلان من الزائد، وهو تاء الافتعال، ولذلك[1] يوزن المثال بالتاء لابهما، فيقال وزن "ازداد": افتعل.

وامنعْ زيادة بلا قيدٍ ثَبَتْ   إن لم تَبَيَّنْ حجةٌ كحظلت

ما خلا عن القيود المذكورة من الحروف العشرة امتنع الحكم بزيادتها، ما لم يدل على الزيادة دليل، والذي يدل على ذلك شيئان:

أحدهما: ما ذكره المصنف من سقوطه في بعض التصاريف، فلذلك حكم بزيادة نون "حَنْظَل وسُنْبُل" لقولهم: "حَظِلَتِ الإبلُ" -إذا أكلته فآذاها- و"أَسْبَلَ الزَّرْعُ" وكذلك حكم بزيادة الهمزة في "احْبَنْطَأَ"[2] لسقوطها في الحبط،وبزيادة التاء في "ملكوت" لسقوطها في المُلْك، وبزيادة الميم في "ابْنُم"[3] لسقوطها في البُنُوَّة، وبزيادة السين في "قُدْمُوس"[4] لسقوطها في القِدَم.

الثاني: إفضاء الحكم بالأصالة إلى وزن مهمل، ولذلك حكم بزيادة النون في "نَرْجِس"[5] و"هُنْدَلِع" -وهو نبت معروف- لفقد فَعْلِل، وفُعْلَلِل في كلامهم، وبزيادة التاء في "تَنْضُب"[6] لفقد فَعْلُل.

---

(١) في أ: "وكذلك" وهو تحريف.

(٢) في أ: "احبنطاء".

(٣) ابنم: هو ابن زيدت الميم للمبالغة.

(٤) في كلتا النسختين: "قدوس" وهو تحريف.
والقُدْمُوس: القديم؛ اللسان "قدمس" ٥٢/٨.

(٥) النَّرْجِسُ: نوع من الرياحين؛ اللسان "نرجس" ١١٥/٨.

(٦) نوع من الشجر البريّ؛ اللسان "نضب" ٢٦٠/٢.

فَصْلٌ في زيادة همزة الوصل

همزة الوصل[1] مختصة بأوائل الكلم، وسميت بذلك لسقوطها في الوصل، فانها لاتثبت إلا إذا ابتدئ بها، وأما ثبوتها في نحو:

٥١٨-ألاَ لاَ أَرَى إِثْنينِ أحسن شيمة   على حَدَثَانِ الدهرِ منّي ومن جُمْلِ[2]

فضرورة.

للوصل همز سابق لا يثبت   إلاّ إذا ابتدى به كاستثبتوا
وهْو لفعلٍ ماضٍ احتوى على   أكثر من أربعة نحو انْجَلَى
والأمرِ والمصدرِ منه وكذا   أَمْرُ الثّلاثي كاخشَ وامضِ وانْفُذَا[3]

همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، ودخولها في الحرف أقل، لأنها لم تدخل إلاّ على " ألْ" خاصة -كما يأتي- وأما الأفعال فلا دخول لها في المضارع[4] منها، وأما الماضي فلا تدخل إلا فيما احتوى على أكثر من أربعة

---

(١) وقيل سميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن وهو قول البصريين، وقال الكوفيون سميت بذلك لكونها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها.
ينظر: شرح المرادي ٥/٢٦٨، وشرح الأشموني ٤/٢٧٣.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لجميل؛ و"جُمْل" أسم امرأة، والشاهد منه قوله: "إثنين" حيث لم يدرج همزة الوصل للضرورة الشعرية. ينظر البيت في: المحتسب ١/٢٤٨، وشرح ابن يعيش ٩/١٩، والتصريح ٢/٣٦٦ وشرح الأشموني ٤/٢٧٣، ومعجم شواهد العربية ص٣٠٠.

(٣) في أ: "انبذا".

(٤) لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهو متحرك أبداً فلم يحتج لهمزة الوصل.

أحرف، وهو الخماسي كـ"انْجَلَى وانْطَلَق" والسداسي كـ"استخرج" ولايوجد إلا بهمزة الوصل وأما التي في الثلاثي كـ"أمر" أو في الرباعي كـ"أكرم" فليست بهمزة وصل؛ وأما الأمر فتدخل فيما دخلت في[1] ماضيه وهو الخماسي والسداسي نحو: "انْطَلِقْ واستخْرِجْ"؛وفي أمرالثلاثي إذا تعذر الابتداء به دونها، لكون مايلي حرف المضارعةمنه ساكناً[2] كـ"يضرب، ويعلم، ويقعد" وهي مطابقة[3] لِمُثُلِ المصنف الثلاثة، وإنما مثّل بها ليبين أن أصل[4] حركة همزةالوصل الكسر[5]، وكذلك تكسر فيما عين مضارعه مفتوحة كـ"يخشى ويعلم" أو مكسورة كـ«يمضي ويضرب وينطلق ويستخرج» وفي الماضي المبني للفاعل مطلقا، وإنما تُضم في موضعين:

أحدهما: أن تكون عين مضارعه مضمومة، كـ"يَنْفُذُ ويقعُدُ" ثم هذا الضم لازم إن كانت ضمة العين أصلية -كما مَثّلَ- فإن[6] كانت ضمتها

---

(١) سقط "في" من: ب.

(٢) فإذا حذف حرف المضارعة بقي الساكن بعده معرضا للابتداء به وذلك غير ممكن، فزيدت همزة الوصل توصلا للابتداء بما كان الابتداء به متعذرا بخلاف ما كان تالي حرف المضارعة فيه متحركاً فإنه لا يحتاج إليها.

(٣) أي في كسر العين وفتحها وضمها.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) هذا على مذهب البصريين وإنما تفتح في بعض المواضع تخفيفاً، وتضم إتباعا لضم الثالث، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في " اِضرِب" ونحوه وضمت في "أُسكُن" ونحوه إتباعاً للثالث. ينظر: التكملة ص١٨٥، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٥، وشرح الأشموني ٤/٢٧٩.

(٦) في ب: "وإنْ".

عارضة كـ"امشُوا واقضُوا" فالهمزة مكسورة، ولو عَـرَضَ للمضمومة الأصل كسرٌ كـ"اغْزِي"[1] فقال ابو عليّ في التكملة[2]: يجب ضم الهمزة وإشمام الكسرة التي قبل الياء؛ وذكر المصنف أنهما يشمان معاً، وذكر ابنه أن ما قبل الياء يكسر، وأن الهمزة يجوز فيها الكسر والضم، وهو أرجح.[3]

الثاني: فيما بني للمفعول [من الماضي[4]] الذي دخلت عليه كـ"انْطُلِقَ واسْتُخْرِجَ" ثم هذا الضم واجب فيما ضمت عينه لزوما كالمثالين، فأما ماجاز في عينه [الكسر والضم والإشمام كـ"اختار، وانقاد"، فإن همزته تتبع[5] عينه] في الأحوال الثلاثة.

وأما الاسم فينقسم دخولها فيه إلى قسمين: مطّرد ومسموع، فالمطرد مصادر[6] الماضي المفتتح بها كـ«انطلاق واقتدار، واستخراج» والمسموع: ماذكره المصنف بعد هذا بقوله:

وفي اسْمٍ اسْتٍ ابنٍ ابنُمٍ سُمِع ... واثنين وامرئٍ وتأنيثٍ تَبِعْ

وايْمُنُ همزُ أَلْ كذا ويُبْدَلُ ... مدًّا في الاستفهام أو يُسَهَّلُ

هذه الأسماء العشرة هي التي سمعت فيها همزة الوصل وهي اسم

(١) أي: في أمر المؤنثة.

(٢) نص كلامه في التكملة: «وتقول للمرأة: " اغْزِي وادْعِي" فتضم الزايَ والعين، وتضم الهمزةَ، لأن الضمة في حكم الثبات». انتهى. التكملة ص١٨٦.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٨٣٤.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) اطرد في المصادر المذكورة تبعا لأفعالها.

واست[1] وابن[2] [وتأنيثه[3]] وابنم[4] واثنان وتأنيثه وهو اثنتان وامرؤ وتأنيثه وهو امرأة، وايْمُنُ وهو المخصوص بالقَسَم وينبغي أن يزاد على ذلك: ايْمُ[5] الله، بمعنى ايْمُنُ الله، ولا يقال إنها بعض ايْمُن لأنهم قد ذكروا ابناً مع ابنم.

وإطلاق المصنف همز "أل" يشمل الحرفية المعرِّفة والزائدة والاسمية الموصولة، فتصير الأسماء التي تدخلها همزة الوصل اثنى عشر، وتكسر فيها كلها[6]

(١) أصله: سَتَهٌ، لتصغيره على سُتَيْهَة، حذفت لامه وهي الهاء تشبيهاً لها بحروف العلة؛ وفيه لغتان أخريان: سَهٌ -بحذف العين- فوزنه: فَلٌ، وسَتٌ -بحذف اللام- فوزنه: فَعٌ؛ اللسان "سته" ٣٨٨/١٧.

(٢) أصله: بَنَوٌ، كقَلَم. حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل في أوله.

(٣) سقطت من كلتا النسختين والنحويون يذكرونها.

(٤) هو ابْنٌ زيدت الميم للمبالغة فيه. ينظر: المقتضب ٩٣/٢، والتصريح ٣٦٤/٢.

(٥) النحويون يجعلون "ايْم" تابعاً لايْمُن، لأنه أحد اللغات الواردة فيه. ينظر: اللسان "يمن" ٣٥٤/١٧-٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٤/٤.

(٦) قال في اللسان: «وايْمُنُ: اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين، ولم يجئ في الأسماء ألفُ وصلٍ مفتوحة غيرها». انتهى كلامه.
فيدل هذا على أن القول بكسر همزة الوصل فيها كلها سوى "أل" غير محرر؛ وقد أثبت سيبويه فتحها تشبيها لها بألف أحمر. الكتاب ٣٢٥/٣، ==

إلا "أل"(١) فإنها فيها مفتوحة، وفي "اسم" لغة بضمها، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة كهمزة ألْ ففيها وجهان:

أحدهما: إبدالها مدة، وهو الأرجح.

الثاني: تسهيلها، وبهما قرئ في نحو: ﴿آلذكرين حرَّم﴾(٢) الآية، ولا يجوز حذفها [لئلا يَلتبس بالخبر، فإن دخلت على المكسورة أو المضمومة فالوجه حذفها(٣)] فتقول في المضمومة: أَستُخْرِجَ المالُ؟ وفي المكسورة: أَنطِلاقُ زيدٍ غداً؟ وبه قرأ الأكثرون ﴿أَتَّخذناهم سخْرِيّاً﴾(٤) ﴿أَستغفرت لهم﴾(٥) وبعضهم يبدلها مدة وبعضهم يسهلها، وهو أندر الثلاثة، ولا يجوز تحقيقها لأنها لا تثبت في الوصل إلاّ ضرورة كما سبق.

(=) هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أن همزة "أيمنُ" همزة قطع.
ينظر: الكتاب ٣/٣٢٤، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٣، وشرح ابن الناظم ص٨٣٤، وشرح المرادي ٥/٢٧٣، والتصريح ٢/٣٦٥، وشرح الأشموني ٤/٢٧٦.

(٢) من الآية ١٤٣، من سورة الأنعام، والوجهان المذكوران صحيحان مقروء بهما لجميع القراء. ينظر: البدور الزاهرة ص١١٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) القراءة بفتح الهمزة التي هي همزة الاستفهام وقد دخلت على همزة الوصل، وسقطت همزة الوصل، وهي من الآية ٦٣، من سورة ص. تنظر القراءة في: الحجة ص٦١٧.

(٥) من الآية ٦، من سورة المنافقين.

الإبـــدال(١)

أحـرف الإبـدال هـدأت موطيا ... فأبـدلِ الهمـزةَ من واوٍ ويَـا

آخـراً اثـر ألـفٍ زِيـدَ وفي ... فاعـلِ ما أُعِلَّ عينـاً ذا اقْتُفِـي

الأحرف التي يبدل بعضها من بعض إبدالاً مطرداً تسعة(٢) جمعها قوله: "هَدَأْتُ مُوطِياً" ومعناه: سكنت في حال كوني موطئاً فراشي(٣)، أي: جاعله وطيئاً، يقال أوطأته ووطأته، ثم قلبت الهمزة في اسم الفاعل ياءً، لما يأتي، ومن أسقط منها الهاء جمعها بقوله: "طويت دائما" لأن إبدال الهاء من التاء إنما يطرد في الوقف، وهو عارض، وإبدالها من الهمزة في نحو: "هرقت الماء" ونحو:

---

(١) الإبدال: مصدر الفعل: أَبْدَل؛ وفي الاصطلاح: جَعْل حرفٍ مكان حرف آخر مطلقا، فخرج بقيد المكان العِوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كـ"تاء عدة" وبقيد الإطلاق القلب، فإنه مختص بحروف العلة. التصريح ٢/٣٦٦، والإبدال منه ما يكون إدغاما وهو شائع في حروف المعجم عدا الألف، ومنه ما يكون لغير إدغام، وهو قسمان، ما ليس بضروري للتصريف، وما هو ضروري للتصريف وهو المعقود له الباب.

(٢) من النحاة من عدها أحد عشر حرفا، ومنهم من عدها اثنى عشر ومنهم من عدها أربعة عشر، وعدها في التسهيل ثمانية. ينظر: شرح ابن يعيش ٧/١٠، وشرح الشافية ٣/١٩٩، والممتع في التصريف ١/٣١٩، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٧، وشرح المرادي ٥/٦.

(٣) في أ: "فراشا".

٥١٩-لَهِنَّـكِ مِـن عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ[١] ... ...

وهَرَدْتُ كذا -بمعنى أردته- فليس بمطّرد، بل هو نظير إبدال اللام من النون في قوله:

٥٢٠-وقفت فيها أُصَيْلالاً أسائلها[٢] ... ...

يريد: أصيلانا -تصغير أصيل- وهو آخر النهار، وإبدال الجيم من إحدى الياءين في الوقف على عليّ، ويسمى عجعجة[٣] قضاعة قال شاعرهم:

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله مجهول، وتمامه:

... ... علـى هَنَـواتٍ كاذبٍ مـن يقولُهـا

وقوله: "لَهِنَّـكِ" أصله: لأنّكِ، بلام توكيد مفتوحة ثم إنّ المكسورة الهمزة المشددة النون، وجاز الجمع بين اللام، وإنّ وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت الهمزة هاء زال لفظ "إنّ" فصار كأنه شيء آخر.

ينظر البيت في: الإنصاف ٢٠٩/١، واللسان "وسم" ١٢٣/١٦، والهمع ١٤١/١، والخزانة ٣٤٠/١٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢، ومعجم شواهد العربية ص٢٨٩.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني، وتمامه:

... ... عَيَّتْ جواباً ومـا بالربـع مـن أحَـدِ

وقبله قوله:

يادارَمَيَّـةَ بالعَلْيـاء فالسَّنَـدِ أَقْـوتْ وطـال عليها سالـف الأبـد

ينظر البيت في: الكتاب ٣٢١/٢، والإنصاف ١٧٠/١، وروي فيهما "أُصيلانـا" موضع: أصيلا لأ؛ وأوضح المسالك ٣٧٠/٤، وشرح ابـن عقيـل ٢١١/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأشموني ٢٨٠/٤، والخزانة ٣٦/١١.

(٣) في كلتا النسختين " جعجعة " فلعله تصحيف .

٥٢١- خالي عُويفٌ وأبـو عَلِـجٍّ

٥٢٢- المطعمـان التمـر بالعَشِـجِّ[١]

وإبدال اللام من الضاد في قوله:

٥٢٣- ... مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فالطّجَعْ[٢] ...

يريد: فاضطجع، فهذا ونحوه لم يذكره النحاة في حروف الإبدال لعدم اطراده؛ ثم أخذ يتكلم على كل حرف، ومن أيّ حرف يبدل، ومحل إبداله منه، فذكر أن الهمزة لا تبدل إلاّ من حروف اللين، ويبدل من الواو والياء خاصة في مسألتين:

---

(١) هذان البيتان من الرجز المشطور، وقائلهما مجهول، وبعض المراجع تعزوهما إلى رجل من البادية، وقد سقط البيت الثاني من ب؛ ومعظم المراجع برواية "اللحم" بدل "التمر" وهي الأَوْلى لقوله بعد ذلك:

... وبالغداةِ كُتَلَ البَرْنِجِّ ...

فيكون اللحم للعشاء والتمر للغداة، والبَرْنِجُّ هو التمر البرني أبدل ياءه جيماً.

ينظر الرجز في: الكتاب ١٨٢/٤، والمحتسب ٥٧/١، وشرح ابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠، والممتع ٣٥٣/١، والمقرب ١٦٤/٢، وشرح ابن الناظم ص٨٣٧، وأوضح المسالك ٣٧٢/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأشموني ٢٨١/٤.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو من كلام منظور بن حية الأسدي، يصف ذئباً وقبله قولـه:

... لَمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ...

والأرطاة: واحدة الأرطَى، وهو شجر معروف.

والحِقْف: ما اعْوج وانحنى من الكثبان الرملية، وجمعه أَحْقاف.

ينظر الرجز في: شرح ابن يعيش ٤٦/١٠، وشرح الشافية ٣٢٤/٢، والمقرب ١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، والتصريح ٣٦٧/٢.

الأولى: أن تقع إحداهما آخر الكلمة، بعد ألف زائدة، ويكثر ذلك في الواو، نحو: كساءٍ، وسماء، ودُعـاءٍ، وأبناء[1]، ومنه في الياء: بناء، لأنه من بنيت، فلو لم تقع آخراً كما في نحو: قاول وبايع، أو لم يتقدمها ألف، كـ"غدوّ، ورَمْي" أو تقدمتها ألف غير زائدة نحو: واو[2] وآي[3] لم تبدل.

الثانية: أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل قد أعلت في فعله نحو: قائم وصائم وخائف -في الواو- وبائع وبائن -في الياء- فلو لم تعل في فعله كـ"عَوِر"[4] قلت في اسم فاعله عاوِر -بغير إبدال-.

والمـدّ زيـد ثالثـا في الواحد ... همـزاً يُرى في مثل كالقلائـد

كـذاك ثانِـي ليِّنين اكتنفـا ... مَـدَّ مفاعـلَ كجمـع نَيِّفـا

تبدل الهمزة من المد سواء كان واواً أو ياءاً أو ألفاً في مسألتين -أيضاً-:

إحداهما: أن تزاد المدة ثالثةً في المفرد ثم تجمع على موازنة مفاعل، نحو: عجوز وعجائز، وسليق[5] وسلائق وشمال وشمائل، وسواء كان المفرد متجرداً من تاء التأنيث -كما مثل- أو متلبساً بها كـ"رعوفة ورعائف" وصحيفة وصحائف، وقلادة وقلائد، أما لو كانت الياء والواو في المفرد غير مدة[6] لتحركهما[7]، كـ"أَسْوَد، وهَبَيَّخ" أو كانت المدة

(١) أي سواء كان أول الكلمة مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً أو ساكناً.

(٢) اسم للحرف. (٣) جمع آية.

(٤) صحت العين في الفعل خوف الالتباس بالفعل "عَارَ"، بمعنى: أخذه وذهب به. اللسان "عور" ٦/٢٩٦.

(٥) السَّلِيق: الشجر الذي أحرقه حَرٌّ أو برد؛ اللسان "سلق" ١٢/٢٧.

(٦) في ب: "مَدّ". (٧) في أ: "لتحركها".

فيه غير زائدة، كـ"معيشة" فإن وزنها: "مَفْعِلَة" إذ هي من العيش، أو كانت غير ثالثة كـ«صيرف، وعوسج[1]، وحائض، ومفتاح، وقنديل، ومَكُّوك»[2] لم تبدل همزاً في شيء من ذلك، وشذ الإبدال في مصائب ومنائر مع كون المد غير زائد.[3]

الثانية: أن تقع المدة ثانية حرفين ليِّنين بينهما ألف مفاعل سواء كانا ياءين كـ"نيايف" -في جمع نيف[4]- أو واوين كـ"أوائل" -في جمع أوّل[5]- أو مختلفين كـ"سيائد" -في جمع سيّد- إذ أصله سَيْوِد[6]، ولا يتصور[7] ذلك في الألف فكان ينبغي أن يذكر هذه المسألة مع اسم فاعل ما أعل عينا لاختصاص الحكم فيهما بالواو والياء، فيذكر مع المسألة الأولى [من هذا القسم المسألة الأولى[8]] من الذي قبله، لأن الألف مشاركة للواو

(١) العَوْسَجُ: شجر كثير الشوك، له ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق. اللسان "عسج" ٣/١٤٨.

(٢) المَكُّوك: مكيال لأهل العراق،ويطلق على طاس يشرب به.اللسان "مكك" ١٢/٣١٨.

(٣) سَهَّلَ إبدالها همزة شَبَهُ الأصلي بالزائد.

(٤) النَّيِّف: الزيادة على العقد؛ وهو من نافَ ينيف.

(٥) على القول بأن أصل تأسيسه واوان ولام، والهمزة همزة أفعل وأدغمت إحدى الواوين في الأخرى؛ اللسان "وأل" ١٤/٢٤٢.

(٦) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٧) في أ: "يتصرف" موضع "يتصور" وهو تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

والياء في إبدال الهمزة منها إذا تطرفت بعد[١] مدة زائدة كما في: حمراء، ونحوه، فإن أصله: حَمْرَى، كـ"سكْرَى" فزيدت الألف قبل الآخر للمدّ كما في غلام وفراش[٢]، فأبدلت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، وتبدل الواو وحدها[٣] همزة في[٤] موضعٍ واحد يأتي ذكره.

وافْتح وردَّ الهمزَ يا فيما أُعِلّ   لاماً وفي مِثْلِ هِراوة جُعِلْ
واواً وهمزاً أولَ الواوين رُدّ   في بَدْءِ غير شِبْهِ وُوفي الأشُدّ
ومَدًّا ابدلْ ثانِيَ الهمزين مِن   كِلْمة ان يَسْكُنْ كآثِرْ وائتمِنْ
إنْ يُفْتح اثْرَ ضَمّ او فَتْحٍ قُلِبْ   واواً وياءً إثْرَ كَسْرٍ يَنقلِبْ
ذوالكسْرِ مطلقا كذا وما يُضَمّ   واواً أصِرْ مالم يكن لَفْظاً أتَمّ
فذاك ياءً مطلقاجا وأوم   ونحوه وجهين في ثانيه أُمّ

لما فرغ من ذكر إبدال الهمزة من حروف المد أخذ في الكلام على عكسه وهو: إبدال حروف المد من الهمزة إلا أنه ذكر فيه محل إبدال الواو من الهمزة استطراداً وتفويتاً للترتيب، بقصد الاختصار، فبدأ بالكلام عليه ليتصل الكلام على محل إبدال الهمزة، ومحله ما أشار إليه المصنف[٥] بقوله:

وهمزاً اول الواوين رُدّ   البيت ...

ومعناه أنه إذا اجتمع في ابتداء الكلمة واوان ثانيتهما[٦] غير منقلبة عن أصل، فإنك ترد الأولى منهما همزة، فتقول: أواصل وأواقي -في جمع واصلة

(١) في ب: "بعده" وهو تحريف. (٢) في ب: "فراس".
(٣) في أ: "بعدها" موضع "وحدها" وهو تحريف.
(٤) ساقطة من: ب. (٥) ساقطة من: أ.
(٦) في كلتا النسختين "ثانيهما".

وواقية- وأصلهما وواصل ووواقي، وسواء كانت الثانية متحركة -كما مثّل- أو ساكنة كـ"أُوْلى" فإن أصله: وُوْلَى -فُعْلَى- من وَأَل.[١]

أما لو لم يكونا في ابتداء الكلمة، كما في نحو: هَوَوِيّ ونَوَوِيّ -منسوبين إلى الهَوَى وإلى نَوَى، بلدة[٢] معروفة- فإنه يمتنع الإبدال [وكذا لو كانا في الابتداء[٣]]، إلا أن الثانية بدل من أصل، إما ألف، كما أشار إليه المصنف: «في بَدْءِ غير شِبْه وُوْفِيَ الأشُدّ» فإن واوه منقلبة عن ألف فاعَلَ -لما يأتي- ومثله وُوْصِلَ زيدٌ، وإما همزة كـ"وُوْلَى" مخففة من وُؤْلَى "فُعْلَى"[٤] من آل، إذا رجع ولجأ، فإنك لا تبدل التي قبلها همزة، كما فعلت في: "أُوْلَى" تأنيث أَوَّل.

رجعنا إلى إبدال حروف المدّ من الهمزة، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: ما بدأ به المصنف من إبدالها ياءً أو واواً إلاّ أنه -رحمه الله- أبعد النجعة في بيانه بحيث صار أبلغ من الإلغاز، فلا يكاد يتنزل مراده على كلامه، ويظهر ذلك بشرحنا للمسألة -إن شاء الله- وهو أن الجمع الموازن لمفاعل إذا وقع بعد ألفه همزة مبدلة من مدة لما سبق، وكانت لامه معتلة فتحت[٥] الهمزة ورددتها ياءً، إلاّ إذا كانت اللام[٦] واواً أصلية، فيشمل ذلك ثلاث صور.

(١) اختلف في أصل تأسيس "أوّل" فقيل أصله: وَوَّل، وقيل أوْأَل، وقيل أَوْل. ينظر ذلك من: اللسان "وَأَل" ٢٤٢/١٤.
(٢) قال في اللسان: نَوَى: اسم موضع؛ ٢٢٥/٢٠.
(٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) أنثى "أوْأل" -أَفْعَل تفضيل-.
(٥) أي: قلبت كسرة الهمزة فتحةً ثم قلبت الهمزة ياءً.
(٦) في أ: "الواو" موضع "اللام" وهو تحريف.

إحداهـا: أن تكـون الـلام يـاءً نحو: قضايا، فإن أصلها: قضايـيُ -بياءين- أولاهما ياء فَعِيلَة، والثانية: لام الكلمـة، لأنه من قضيت، أبدلت الأولى همزة[1] لما سبق في صحائف، ثم قلبت كسرتها فتحة تخفيفا[2]، لأن[3] من قاعدتهم تخفيف الكسر إلى الفتـح، في مثل هـذا مع الصحة كما قالوا: عذارى في جمع عذراء، فمع الاعتلال[4] أولى، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فبقي: قضاءا -بألفين بينهما همزة- والهمزة شبيهة بالألف، فصار كاجتماع ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء تَنْبيهاً على أن اللام ياء، ففيه أربعة أعمال.

الثانية: أن تكون اللام همزة كما في خطايا، فإن أصله: خطايِئ، أبدلت الياء همزة[5] لما سبق[6]، ثم الهمزة[7] ياء لتطرفها بعد همزة -كما يأتي-[8] ثم بقية العمل فيه كالذي قبله[9]، ففيه خمسة أعمال.

---

(١) فتقول: قَضائِيُ. (٢) فتقول: قَضَاءَيُ.

(٣) في أ: "كأن" موضع "لأن". (٤) في ب: "الإعلال".

(٥) فتقول: خطائِيءُ.

(٦) أي: في صحائف.

(٧) أي: الثانية وهي لام الكلمة فصارت خطائِي.

(٨) وذلك أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد همزة مكسورة، فكيف بها بعد الهمزة المكسورة.

(٩) أي ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، فصارت خطاءَي، ثم قلبت الياء المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت خطاءا، فصار كاجتماع ثلاث ألفات وذلك مستكره فأبدلت الهمزة ياء فصارت خطايا.

الثالثة:[1] أن تكون اللام ياءً مبدلة من واو، كما في: مطايا، فإنه جمع مَطِيَّة، وأصلها[2] مَطِيوَة، فَعِيلَة من المَطَا[3]، وهو الظهر، قلبت [الواو ياءً[4]، ثم أدغمت فيها الياء كما فعل مثل ذلك "في"[5] سَيِّد ومَيِّت، فقياس جمعها: مَطاوِوُ[6]، قلبت[7]] الواو الثانية ياء لتطرفها بعد كسرة، كما فعل ذلك في: الغازي والداعِي، ثم الأولى همزة لما سبق في: عجائز، ثم بقية العمل فيه كالأولى[8]، ففية خمسة أعمال -أيضا- أما إذا كانت اللام واواً أصلية قد سلمت في الواحد، كما في نحو: هِراوة[9]، فإن الهمزة ترد في الجمع إلى الواو، كما أشار إليه المصنف بقوله:

... ... وفي مثل هراوة جُعِل

واواً ... ...

ويظهر ذلك بخمسة أعمال -أيضاً- لأنك تقلب

---

(١) في ب: "الثانية" وهو تحريف. (٢) في أ: "فأصلها".

(٣) أومن المَطْو، وهو المدّ، يقال: مَطَوت بهم في السير، أي: مددت. اللسان "مطا" ٢٠/١٥٥. (٤) في أ: "قلبت الياء واواً ثم أدغمت فيها الياء" وهو سهو.

(٥) "في" زيادة يقتضيها نسق الكلام.

(٦) لم أجد موافقا للشارح في جمعها على "مَطاوِوُ" وإنما جمعها أهل التصريف على "مَطايِوُ" بياء هي المدة التي كانت في "مَطِيَّة" وواو هي لامها، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسر، فصارت: مَطايِيُ، ثم قلبت الياء الأولى همزة -كما في صحائف- فصارت: مَطائِيُ، ثم فتحت الهمزة فصارت: مَطاءَيُ ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: مَطاءى ثم قلبت الهمزة يا كراهة توالى شبه ثلاث ألفات فصارت: مطايا. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٨) أي المسألة الأولى الآنفة الذكر. (٩) هي العصا الغليظة.

الألف[1] همزة[2]، كما في: رسائل، ثم الواو ياءً لتطرفهـا بعـد كسـرة[3]، ثـم فتحت الكسرة تخفيفا[4] فانقلبت الياء[5] ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[6]، ثم اجتمع شبيه بثلاث ألفات، فردت الهمزة إلى الواو[7] تنبيها على أن أصل الـلام واواً.

الموضع الثاني مما تبدل الهمزة فيـه مـدّاً: وهـو مـا إذا[8] التقى همزتـان، وينقسم ذلك إلى ما الثانية فيه ساكنة وإلى ما الثانية فيه متحركة، ففي القسم الأول تبدل الثانية[9] مدة من جنس حركة الأولى فتبدلها ألفاً بعد المفتوحة كـ"آثر"[10] وواواً بعد المضمومة كـ"أُوتمن[11] فلان على كذا" إذ أصله: أُؤْتمِنَ، ويـاءً[12] بعد الكسرة، كـ"إيمان" ونقـل ابـن الأنبـاري[13] عـن

(١) أي الألف الموجودة في المفرد. (٢) أي فتقول: هِرَائِوُ.

(٣) أي فتقول: هِرَائِيُ. (٤) فتقول: هِراءَيُ.

(٥) في كلتا النسختين: "الواو" موضع الياء وهو سهو.

(٦) أي: فتصير: هِراءا -بهمزة بين ألِفين-. (٧) أي فتصير: هِراوَى.

(٨) ساقطة من: أ. (٩) لأن إفراط الثقل حصل بها؛ تصريح ٣٧٢/٢.

(١٠) أصله: أَأْثَرَ. فكرهوا اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة.

(١١) في كلتا النسختين: بدون الواو وهو تحريف. (١٢) ساقطة من ب.

(١٣) هو محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري، كان عالما صدوقا فاضلا من أهل السنة، صنف كتبا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء، ولد سنة ٢٧١ وتوفى سنة ٣٢٨. تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢ / ٢٠١، وتاريخ بغداد ٣/ ١٨١.

الكسائي أنه أجاز أن تبدأ نحو: "اؤْتمن" بهمزتين [فيقال أُأْتمن[1]] ولم يوافق على شذوذ قراءة ﴿إِئْلَافِهِمْ﴾[2] -بتحقيق الهمزتين- ومقتضى هـذا أن يروى حديث عائشة[3] -رضي الله عنها- «كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر فيباشرني [وأنا حائض][4]» بمدة بعد الهمزة وتاء مخففة، لأنه: افتعل، من الإزار، ففاؤه همزة قلبت ألفا لسكونها بعد همزة مفتوحة، وأكثر المحدثين يروونه "أتّزر" -بتشديد التاء من غير مد- وبعضهم يروونه بتحقيق الهمزتين[5]، ولا وجه لواحد[6] منهما.

أما لو كانت أولى الهمزتين استفهاما لم يكونا من كلمة واحدة فلا يجب الإبدال، نحو:

(١) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) هذه القراءة رويت عن أبي بكر الكوفي صاحب عاصم بن أبي النجود، وقيل ثم رجع عنها؛ وكذلك قرأها الأعمش بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء. ينظر: كتاب الحجة ص٧٧٣؛ والمذكور جزء من الآية ٢، من سورة قريش.

(٣) هي زوج رسول الله ﷺ الصديقة بنت الصديق أبي بكر ﷺ وإحدى أمهات المؤمنين توفيت سنة ٥٧ وقيل ٥٨ من الهجرة. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة ١٣٩/٨.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

وينظر الحديث في: صحيح البخاري باب الحيض (٥)، والاعتكاف (٤)، وسنن الترمذي باب الطهارة ٩٩، وسنن الدارمي باب الوضوء ١٠٧ - ١٠٨.

(٥) أي: أَأْتزِر.

(٦) أي: لا وجه صحيح عربية من الوجهين المذكورين، وذلك لأنه فعل مضارع، وزنه: أفْتَعِل -بكسر العين- وقد فُعل به ما ذكره الشارح.

﴿أأنذرتهم﴾.(١)

وأما القسم الثاني: وهو ما إذا كانت الهمزة الثانية متحركة فلها ثلاثة أحوال باعتبار الحركات الثلاث، فإن كانت مفتوحة إثر مضمومة أو مفتوحة قلبت واواً كتصغير "آدم" وتكسيره، فإنك تقول: "أُوَيْدِم وأَوَادِم" وأصلهما أُؤَيْدِم، وأَآدِم(٢)، بهمزة مفتوحة [بعد مضمومة في التصغير وبعد مفتوحة] في التكسير خففت بإبدالها واواً.(٣)

وإن كانت إثر مكسورة قلبت ياءً، كما إذا بنيت من أَمَّ مثال: إصبَع -بكسر الهمزة وفتح الباء- فإنك تقول فيه إِأْمَم(٤)، لأنك تبتدئه بهمزتين، أولاهما مكسورة والثانية ساكنة فتنقل إلى الثانية حركة(٥) الميم الأولى(٦) لتتمكن من إدغامها(٧) [فيما(٨) بعدها(٩)] ثم تبدلها(١٠) ياءً فتقول: إِيَمٌّ، وأما قراءة ابن عامر ﴿وجعلناهم أإمة﴾(١١) -بالتحقيق- فمما يوقف

(١) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٠، من سورة يس؛ وهي قراءة ابن عامر وأهل الكوفة أعني تحقيق الهمزتين. ينظر الحجة: ص٨٦.

(٢) في أ: "أأادم".

(٣) لأنها في التكسير مفتوحة بعد فتح، وفي التصغير مفتوحة بعد ضم.

(٤) في أ: "إأم"، وفي ب: "أم" وكلتاهما محرفة.

(٥) في ب: "فتحة" موضع "حركة".

(٦) في كلتا النسختين: "حركة الياء" موضع "حركة الميم الأولى" وهو تحريف.

(٧) أي: الميم الأولى بعد نقل حركتها. (٨) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٩) فتقول: إِأَمّ. (١٠) أي: الهمزة الثانية.

(١١) من الآيتين ٧٣، ٤١، من سورتي الأنبياء والقصص على التوالي. وتنظر القراءة في: البدور الزاهرة ص١٣٢، والقراءة للكوفيين -كذلك- كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش.

عنده، ولا يتجاسر على الحكم بشذوذه(١)، وإن كانت الهمزة(٢) مكسورة أبدلتها ياءً سواء تطرفت أو لم تتطرف، وسواء وقعت بعد فتح أو كسرٍ أو ضم، مثال ذلك: أن تبني(٣) مثل: "أُصْبِع" مكسورة الباء مع تحريك همزتها بالحركات الثلاث، فإنك تقول: إِئْمِمٌ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، لما سبق، ثم تقلب الهمزة(٤) ياءً فتقول: إِئِمٌّ وإِيِمٌّ، وإلى هذا أشار بقوله:

ذو الكسر مطلقاً كذا... ... ...

أي مثل المفتوحة بعد الكسرة في انقلابها ياءً، ثم قال:

... ... وما يضم   واواً [أصِرْ ما لم يكن لفظاً أتمّ

يعني أن الهمزة(٥) المضمومة تنقلب واواً(٦)] ما لم تكن متطرفة(٧) قد أتمت لفظ الكلمة سواء تقدمها مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مثال ذلك أن يبنى من "أَمّ" مثل أصبُع، مضموم الباء مع تثليث الهمزة [فإنك تقول فيه "أُؤُمٌّ"(٨) لأنك تنقل حركة الميم الأولى إلى

(١) القياس: أيمة بقلب الهمزة الثانية ياءً.

(٢) أي: الثانية.

(٣) في أ: "تبتني".

(٤) أي: الثانية.

(٥) أي: الثانية.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) الأصل: أُؤْمُمٌ على وزن: " أُصْبُع" ثم أُؤُمٌّ بعد نقل حركة العين -وهي الميم الأولى- إلى الهمزة الثانية، وإدغام الميم في الميم.

الهمزة[1]] الثانية، لما سبق، ثم تقلبها[2] واواً لأنها مضمومة غير متطرفة، وأما المتطرفة فإنها تقلب ياء مطلقا سواء كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مع اختلاف حركات التي قبلها كذلك، ومثال ذلك أن تبني من "قَرَأَ" مثال بُرْثُن أو جَعْفَر أو زِبْرِج، واختلف في أحوال[3] الإعراب الثلاثة[4]، فإنك تقول في الأول[5]: هذا قُرْءٍ[6]، ورأيت قُرْإِياً ومررت بِقُرْءٍ، وكذلك المثالان[7] الآخران، وإلى هذا أشار بقوله:

.. .. مالم يكن لفظا أَتَمّ

فذاك ياءً مطلقا جا ... ...

وأما تمام البيت فمعناه: أنه إذا كانت الهمزة الأولى من المتحركين دالة على المضارعة، كما إذا بنيت فعلا مضارعاً مفتتحا بهمزة المتكلم من أَمَمْتُ وأَنَنْتُ[8]، فلك في ثانى همزتيه الإبدال فتقلبها في الأول واواً فتقول: أَوُمُّ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) أي: الهمزة الثانية.

(٣) في أ: "إعراب الأحوال" وهو سهو. (٤) ساقطة من: ب.

(٥) في كلتا النسختين: "الأولى" وهو تحريف، لأن المقصود المثال الأول.

(٦) الأصل: قُرْؤُؤ: أبدلت الهمزة الثانية ياء، فتقول: قُرْؤُي ثم تقلب الضمة قبلها كسرة لتسلم الياء من القلب واواً، ويعل إعلال قاض فيصير منقوصاً في حالتى الرفع والجر.
وفي كلتا النسختين: هذا قُرْأى، ومررت بقُرْئى.

(٧) نعم هو كذلك في "زِبْرِج" وأما جعفر فليس كذلك بل يقال الأصل: قَرْأَأ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء فتقول: قَرْأَي، ثم تقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيكون: قَرْأَى، على وزن سَلْمَى.

(٨) كقولك أممت القومَ، وأننتُ من كذا.

لكون الهمزة مضمومة غير متطرفة، وفي الثاني ياء فتقول أَيِنُّ لكونها مكسورة ولك تحقيقها فتقول فيها: أَؤُمُّ وأَإِنُّ تشبيها لهما بهمزة الاستفهام لاشتراكهما في الدلالة على معنى.[1]

ويـاءَ اقْلِبْ ألفـاً كسـرا تلا ... أو يـاءَ تصغيرٍ بـواوٍ ذا افعلا

في آخـرٍ أو قبـل تـا التأنيثِ أو ... زيادتيْ فعلان ذا -أيضـا- رأوا

في المصـدرِ المعتـلِّ عيناً والفِعَلْ ... منـه صحيـحٌ غالباً نحوُ الحِـوَلْ

أخذ في ذكر إبدال حروف العلة الثلاثة بعضها من بعض، وهو عبارة عن باب الإبدال، ولم يرتبه المصنف هنا، وهو ينقسم إلى أقسام:

الأول: إبدال الياء من الألف، فذكر له موضعين:

أحدهما: أن يقع بعد كسر كما في "جمع"[2] نحو مفتاح ومصباح[3] وتصغيرهما.[4]

الثاني: أن يقع بعد ياء التصغير نحو: غُلَيِّم[5]، ويفعل ذلك أي الإبدال

(١) أي زائد في الكلمة، وهو المضارعة، والدلالة على الاستفهام.

(٢) زيادة من المحقق تقتضيها صحة الكلام.

(٣) تقول في جمعهما: مَفَاتِيح ومَصَابيح وذلك لانكسار ما قبلها.

(٤) تقول في تصغيرهما: مُفَيْتِيحٌ ومُصَيْبِيحٌ، وذلك لانكسار ما قبلها.

(٥) تصغير غُلام؛ وذلك لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركا والألف لا تقبل الحركة، وما قبل الألف لا يكون إلا محركاً، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فوجب قلب الألف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله، فقلبت الألف ياء لمناسبتها ما قبلها، ولأنها لو قلبت واواً لزم بعد ذلك قبلها ياء كما في (سيد). تصريح.

ياء بالواو، وهو القسم الثاني من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يلي كسرة، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يقع في آخر الكلمة، إما في اسمٍ كـ"الداعي والتالي"[1] وإما في فعلٍ كـ"قَوِيَ، ورَضِيَ".[2]

الثاني: أن تقع في محل يشبه الآخِر، لكون ما بعده في تقدير الانفصال، كوقوعها قبل تاء التأنيث، كـ"أكسية[3]، وأضحية" فإن أصلها: أُضْحُوِيَة[4]، وكـ"عارية وتُرَيْقِيَة"، أوقبل زيادتى فعلان، وهما الألف والنون كما إذا بنيت على مثال قَطِران من الغزو، فإنك تقول فيه غَزِيَان، بقلب الواو ياء لوقوعها آخراً بعد كسرة، ومَقاتِوَة[5] بمعنى خُدَّام شاذ.[6]

الثالث: أن يقع عينا لمصدر قد أعلت في فعله، وبعدها في المصدر ألف نحو: صيام، وقيام، واعتياد، وانقياد، فلو كانت العين في اسم كـ"سِواك" أو لم تعل في الفعل كـ"لِواذ، وحِوار" في مصدر لاوذ وحاور، أو لم يتعقبها ألف، كـ«حَالَ حِوَلاً، وعَادَ المريضَ عِوَدا، وعاج عِوَجاً»، امتنع قلبها ياءً في ذلك كله، وإلى الأخير أشار بقوله:

... ... والفعل منه صحيح ... ...

وقيده بالفعلية ليحترز من قلبها ياءً في نحو:

---

(١) أصلهما: الداعِوُ والتالِوُ، لأنهما من الدعوة والتلاوة.

(٢) أصلهما: قَوِوَ و رَضِوَ، لأنهما من القوة والرضوان. (٣) جمع كساء.

(٤) هكذا في النسختين ولعلها : " أُضحُوَة ".

(٥) المقاتِوَة: الخُدَّام، الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين. ينظر: القاموس "قتو".

(٦) قياسه: مَقاتِيَة.

٥٢٤- ... وإن بليتَ وإنْ طالت بك الطِّيَلُ[1] ...

فإنه شاذ[2] كما شذ التصحيح مع استيفاء شروط الإعلال في قولهم: "نار البعير نِواراً"[3] بمعنى: نفر.

وجمــعُ ذي عينٍ أُعلَّ أو سَكَنْ ... فاحكم بذا الإعلالِ فيه حيث عَنّْ

وصححــوا فِعَلَــة وفي فِعَــل ... وجهــان، والإعلالُ أولى كالحِيَل

هذا الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو التالية للكسر ياءً، وهي أن تقع[4] في موضع العين من جمع تكسير[5] قد أعلت في مفرده، أو شبهت بالمعتل لسكونها، فالأول: كـ"دار، ودِيار". والثاني: كـ"سَوْط، وسِياط" إلا أن شرط هذا الثاني أن يليها ألف[6] كما في المصدر، فلذلك أعلت في ثياب، وحياض، ورياض[7]، وصححت في "فِعَلَة" لعدم الألف، كقولهم: عَوْدٌ وعِوَدَة -للمسنّ من الإبل- وكُوز وكِوَزَة -بالمعجمة والمهملة- وأما القسم الأول فما وليها فيه ألف تعيّن إعلالها كـ"مِياه، وشِياهٍ" وما لم يلها فيه ألف كـ"فِعَل" فذكر المصنف فيه وجهين أَوْلاهما الإعلال، وغيره[8] يقول

---

(١) هذا عجز بين من البسيط وهو للقطاميّ، وصدره قوله:

إنا مُحَيُّوك فاسْلَمْ أيها الطَّلَلُ ... ...

والطِّيَل: جمع طِيلَة، وهي العُمْر. ينظر: اللسان "طول" ٤٣٨/١٣.

(٢) وقياسه: الطِّوَل. (٣) وقياسه: نِيَاراً.

(٤) أي الواو. (٥) صحيح اللام.

(٦) أي في الجمع. (٧) الأصل: ثِواب، وحِوَاض، ورِوَاض.

(٨) قال صاحب منجد الطالبين مانصه: "وقد تعقبه أبو الحسن في شرحه بما يفيد أن الإعلال واجب وأن التصحيح شاذ". ينظر: ص٩٧ منه.

يتعين الإعلال فيه لكثرة وروده، كـ"الحِيَل والدِّيَم، والقِيَم" -في جمع قيمة أو قامة- ويحكم على ما جاء منه مصححاً كـ"حِوَج" -في جمع حاجة- بالشذوذ[1]، كما حكم بشذوذ "ثِيَرَة"[2] لعدم الألف بعده، و "طِيال" -في جمع طويل- لصحة العين وتحركها في المفرد، وأما ﴿الصَّافِنات الجِياد﴾[3] فالحق أنه جمع "جَيِّد"[4] لا جمع "جَواد" وله شرط آخر لم يذكره المصنف، وهو: أن لا يعل لام مفرده، ولذلك صُحِّحت[5] في نحو: "رِوَاء[6] وجِوَاء" -جمع رَيَّان[7] من الماء وجَوّ- كراهيةً لتوالي الإعلال؛ هذا كله فيما إذا كانت الواو متحركة -كما مثل- أما إذا[8] سكنت فإنها تبدل ياءً بعد الكسرة مطلقا، سواء كانت في موضع الفاء كـ"ميعاد، وميزان"[9] أو في موضع العين كـ"ثيران، وحيتان"[10] ونحوهما مما صححت في مفرده

(١) لأن قياسه: حِوَج، وذلك لسبق الواو بكسرة واعتلالها في الواحد.

(٢) وإنما قالوا: ثِيَرَة ليكون القلب دليلا على أنها جمع ثور من الحيوان، لا جمع ثور من الأَقِط.

(٣) من الآية ٣١ من سورة ص~.

(٤) وعلى ذلك فلا شذوذ فيه.

(٥) أي العين.

(٦) أصلهما: رِواي وجِواو، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما لئلا يتوالى إعلالان، إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها،وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

(٧) في كلتا النسختين: راوٍ، وهو تحريف، وأصل رَيَّان: رَوْيان، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٨) في ب: "لو" بدل "إذا".

(٩) الأصل: مِوْعاد ومِوْزان، من الوَعْد والوزن.

(١٠) الأصل: ثِوْران وحِوْتان.

[ونيران، و...[1]، وغيرهما مما أعلت في مفرده[2]] وشرط ذلك أن لايكون سكونها عارضاً لأجل الإدغام، فلذلك امتنع القلب في نحو: "اجْلِوَّاذ[3]، واعْلِوَّاط[4]" وهذا هو الموضع الخامس ولم يذكره المصنف مع شهرته.

والواوُ لاماً بعد فتحٍ يا انْقَلَبْ   كالمُعْطَيان يُرضَيان، ووجَبْ

إبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍّ من أَلِفْ   ويا كموقنٍ بذا لها اعْتُرِفْ

ويُكْسَرُ المضمومُ في جمعٍ كما   يقال "هِيْمٌ" عند جمع "أَهْيَمَا"

هذا القسم الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة ويقع ذلك في ستة مواضع:

أحدها: هذا، وذلك إذا وقعت لاماً للكلمة وقبلها فتحة، سواء كان ذلك في اسم كـ"المُعْطَيَان"[5] أو في فعل كـ"يُرْضَيَان"[6] ومثلهما: أعطيت وزَكَّيت[7]، ويشترط لذلك أن تكون الواو رابعة فأكثر، ولذلك لم تنقلب في

(١) كلمة غير مقروءة ولعلها "جيران".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هو دوام السير مع السرعة؛ اللسان "جلذ" ٥/١٤.

(٤) هو التعلق بالعنق، يقال اعلوّط بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه؛ اللسان "علط" ٩/٢٢٩.

(٥) اسم مفعول من: أعطى وقد اتصلت به علامة التثنية، وقد أبدلت واوه ياءً وإن لم تقع بعد كسرة حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل لوجود الكسرة قبل آخر المحمول عليه.

(٦) فعل مضارع مبني للمفعول وقد اتصلت به علامة التثنية، وقد أبدلت واوه ياءً، وإن لم تقع بعد كسرة حملاله على المبني للفاعل منه.

(٧) ذلك بإبدال الواو ياء لأن الهمزة صيرت الواو رابعة بخلاف عَطَوْتُ وزَكَوْتُ وكَسَوْتُ فإن الواو فيها ثالثة.

نحو: كَسَوْتُ، وزَكَوْتُ، مع كونها لاماً تالية لفتحة، بخلاف تداعينا وتعادينا[1] وما تقدم ثم ذكر القسم الثالث والرابع من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، فالثالث إبدال الواو من الألف، ويجب في الواقعة بعد ضمة، كما في: تُوبع، وغُودر، قال تعالى: ﴿ما وُوْرِيَ عنهما﴾[2] ولا يقع ذلك إلاّ في هذه المسألة خاصة.

والرابع: إبدال الواو من الياء ويكون في أربعة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد ضمة[3] -أيضاً- كما في مُوقن[4]، وشرطها أن تكون ساكنة لغير الإدغام[5] في غير جمع، فلو تحركت نحو: الهُيَام أو كان سكونها للإدغام كـ"حيِّضت[6] هندٌ" أو كانت في جمع كـ"بِيض، وهِيم" -في جمع أهيم- امتنع الإبدال[7] إلا أنه يتعين في الجمع ما ذكره المصنف من كسر المضموم قبلها، قال تعالى: ﴿فَشارِبون شُرْبَ الهِيْم﴾[8] ﴿جُدَدٌ بِيضٌ﴾.[9]

وواواً اثْـرَ الضَّم رُدَّ اليامتى ... ألفيَ لامَ فعلٍ او من قبل تا

كتاءِ بانٍ مِن رَمَى كمَقْدُرَه ... كذا إذا كسَبُعَانِ صَيَّرَه

---

(١) الأصل: تداعونا وتعادونا فأبدلت الواو ياءً مع كون مضارعه لا كسر قبل آخره حتى يحمل الماضي عليه ولكنهم حملوه على مصدره وهو: التداعي والتعادي.

(٢) من الآية ٢٠، من سورة الأعراف.

(٣) سواء كانت في اسم أو فعل.

(٤) الأصل: مُيْقِن، من اليقين أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

(٥) لأن المدغمين بمنزلة الحرف الواحد.

(٦) لو مثل بـ"حُيَّض" جمع حائض، أو بنحوه لكان أَوْلى.

(٧) لأنها مع الحركة تعاصت عن الإبدال، ومع الجمع استثقلت الياء والضمة.

(٨) من الآية ٥٥ من سورة الواقعة.

(٩) من الآية ٢٧ من سورة فاطر.

هذا الموضع الثاني مما تبدل فيه الواو من الياء، وذلك أن تقع إثر ضمة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن تكون لاماً لفعل، كـ"قَضُوَ الرجلُ ونَهُوَ" مراداً بهما التعجب من قضائه وعقله.

الثانية: أن تكون لاما لاسم ختم بتاءٍ بنيت الكلمة عليها[3]، كأن تبني من "رَمَى" مثل "مَقْدُرَة" فإنك تقول فيه: مَرْمُوَة[4] بإبدال الياء واواً، فلو لم تُبْنَ الكلمة على الياء، بل لحقت بها للدلالة على معنى المرَّة، نحو: "توانِيَة" للمرة من التَّوانِي سلمت الياء فيه، كما تسلم في المجرد منها، فإن أصله: توانُياً -بضم العين- كالتَّقَاعُد والتَّكاسُل، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء.[3]

الثالثة: أن تكون لاما لاسم ختم بالألف والنون المزيدتين، كما إذا بنيت من "رَمَى" مثل "سَبُعَان" -اسم موضع- وهو مراد المصنف، ولذلك أبقى الألف مع دخول الجار، أو تثنية سبع فإنك تقول فيه رَمُوانِ[4] -بإبدال الياء واواً-.

---

(١) أي من أول الأمر، ولم يسبق لها حذف.

(٢) الأصل: مَرْمُيَة، أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

(٣) أي من القلب واواً، ثم إنه بقي الإعلال، وهو إبدال الضمة كسرة على حاله ولم يتغير بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال الياء واواً لأن ذلك يؤدي إلى وقوع اسم معرب في آخره واو وقبلها ضمة لازمة، لأن التاء العارضة في حكم الانفصال. التصريح ٢/٣٨٤.

(٤) الأصل: رَمُيَان، أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

وإن تكن عينـا لفُعْلَى وصفا   فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الياء واواً، وهو ما إذا وقعت عينا "لفُعْلَى" ثم هذا الإبدال ينقسم إلى لازم وجائز، فاللازم فيما إذا كان ["فُعْلَى" اسما أو مصدراً، وهذا مفهوم من كلام المصنف لتقييد الجائز بما إذا كان[1]] وصفا، ويصح تمثيل القسمين بـ"طُوبَى" لأنها إما اسم لشجرة في الجنة [وإما مصدر من الطيب والجائز ما كان فيه فُعْلَى وصفا[2]] فإنه يجوز فيه إبدال الياء واواً، وإبقاء ضمة الفاء، وعلى ذلك جاء الطُّوبَى والكُوسَى والخُورَى -مؤنثات أطْيَب وأكْيَس وأخْيَر[3]- وتصحيح الياء وقلب الضمة كسرة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿**قسمة ضِيْزَى**﴾[4] أي: جائرة، وقولهم: "مشْية حِيْكَى" وهي التي يتحرك فيها المنكبان، هذا تقدير كلام المصنف، وقال غيره[5]: إن كانت الصفة جارية مجرى الأسماء كتأنيث أفعل التفضيل فالإبدال وإلا فالتصحيح.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ا.

(٣) في ب: "خير" وهو مخفف "أخير" وفي أ: "خيرة"، وهو تحريف.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة النجم.

(٥) المراد به سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف. ينظر ذلك في: شرح المرادي ٤٢/٦، وأوضح المسالك ٣٩٤/٤، والتصريح ٣٨٦/٢، وشرح الأشموني ٣١٠/٤.

فصـــل

مِن لامِ فَعْلَى اسما أتى الواوُ بَدَلْ   ياء، كتَقْوَى -غالبا- جاذا البدل

بالعكس جاء لامُ فُعْلَى وصفا   وكونُ قُصْوَى نادراً لا يخفى

الموضع الرابع مما تبدل فيه واواً، وهو ما إذا وقعت لاماً لفَعْلَى، اسماً كـ«التَّقْوى، والفَتْوَى، والشَّرْوَى[1]» أصلها تقي، لأنك تقول في الفعل: اتقيت، فقلبوا الياء واواً ليفرقوا بين الاسم والصفة، فإنهم قالوا في الصفة: امرأة خَزْيا[2] وصَدْيا[3]، وخصُّوا الاسم بالإعلال لخفته[4]؛ ثم إعلاله غالب، كما ذكر المصنف، لا لازم، لأنه جاء في الأسماء: "ريَّا وسَعْيَا" -لمكان- وطَغْيَا- اسم لولد البقرة الوحشية، وفي خرم القاعدة بهذا نظر؛ أما الأول: فهو في الأصل وصف، قالوا: "رائحة ريَّا" أي ممتلئة طِيْباً، وأما الثاني والثالث: فالأشهر فيهما ضم الفاء فاستصحب التصحيح على لغة الفتح لعروضه، وأما فُعْلَى المضموم الفاء فما كان منه وصفاً فقد جاء بالعكس فتقلب واوه ياءً، كـ«الحياة الدُّنيا، ودرجة عُلْيا»[5] وهو الموضع الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً

---

(١) أصلها: فتيا، وشريا من فتيت وشريت، أبدلت الياء واواً ومعنى الشَّرْوَى: المِثْلُ.

(٢) قال في اللسان: خَزِيَ يَخْزَى خَزَايةً من الاستحياء، وامرأة خَزْيَا، وقال: الخِزْيُ: الهوان والسوء، اللسان "خزا" ٢٤٧/١٨.

(٣) الصَّدَى: شدة العطش؛ اللسان "صَدَى" ١٨٥/١٩.

(٤) أي فهو للتثقل أحمل.

(٥) أصل الدُّنيا والعُلْيا: الدُّنْوَى والعُلْوَى، لأنهما من الدُّنُوّ والعُلُوّ قلبت الواو فيهما ياءً لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة، فخففت لامها بقلبها ياء؛ التصريح ٣٨٠/٢.

دون تقدم الكسرة عليها؛ وكون "قُصْوَى" نادراً مع تقرر[1] هذا الأصل لا يخفى على متأمله، لأنه وصف، ولذلك تقول فيه بنو تميم: قُصْيَا على القياس، وما كان منه اسماً لم تبدل واوه بل تصحح، كـ«رَضْوَى، وحُزْوَى» مكانين.

فصل

إن يَسْكُنِ السابِقُ من واوٍ ويا ... واتَّصلا ومن عُرُوضٍ عَرِيا
فياءً الواوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِما ... وشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ ما قد رُسِما

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الواو ياءً دون تقدم الكسرة، وهي أن تلتقي مع الياء في كلمة واحدة، ويسكن السابق منهما، ويعريان من[2] عُروض أحدهما ذاتاً وسكوناً[3]، فإنك تقلب الواو ياءً[4]، ثم تدغمها في الياء التي تليها، سواء كانت الواو[5] سابقة كـ"طَيٍّ، ولَيٍّ" -مصدر طَوَيْتُ ولَوَيْتُ- فإن أصلهما طَوْيٌ ولَوْيٌ، لأن "فَعَلَ" المتعدي مصدره "الفَعْلُ" -غالباً- كـ"الضَّرْب والقَتْل" أو بالعكس[6]، كـ"سَيِّدٍ، وهَيِّنٍ" إذ أصلهما سَيْوِد وهَيْوِن

(١) في ب: "تقدم" موضع: "تقرر"، وهو تحريف.
(٢) في أ: "عد".
(٣) مثال عُروض الذات: رُوْيَةٌ -مخفف رُؤْيَةٍ- ومثال عُروض السكون: قَوْيَ -مخفف قَوِيَ بكسر الواو-.
(٤) أي وجوباً ويشترط لذلك أن لا يكونا في تصغير ما يُكسَّر على مَفاعِل، نحو: جَدول وأَسْوَد -للحيَّة- فإنه يجوز في مصغره الإعلال تقول: جُدَيِّل وأُسَيِّد، والتصحيح فتقول: جُدَيْوِل وأُسَيْوِد، حملاً على تكسيره، كما سيذكر الشارح.
(٥) ساقطة من ب. (٦) أي: كانت الياء سابقة.

-فَيْعِل[1]- من سَادَ يَسُود، وهان يَهُون، ولا يفعل ذلك مع عدم التقائهما، كـ"زَيْتُون" ولا مع التقائهما في كلمتين نحو: «كَيْلِي وافٍ، ويَدْعو ياسِر» ولا مع تحرك السابق منهما كـ«طويل، وعُوَيْمر، وغَيُور»[2] ولا مع عُروض أحد الحرفين ذاتاً، كـ"رُوْيَةٍ" مخففة من رُؤْيَة، وبُوْيِعَ، فإن الواو في الأول بدل من الهمزة، وفي الثاني بدل من الألف[3]، لا أصلية، ولا مع عُروض السكون نحو: نُوْيَ مخففا من نُوِيَ، على لغة من[4] يقول عُلْمَ في عُلِمَ -بسكون وسطه- وما جاء معطًى غير ما قد رسم له من التصحيح أو الإعلال على الوجه المذكور فشاذ؛ فمما شذ إعلاله مع عدم استيفاء شروطه، قراءة[5] بعضهم: **﴿إن كنتم للرُّيَّا تَعْبُرون﴾**[6] -بالقلب والإدغام مع عُروض

(١) أي: بكسر العين، وهذا مذهب المحققين من البصريين؛ وذهب البغداديون إلى أنه "فَيْعَل" -بفتح العين- كـ"ضَيْغَم، وصَيْرَف" نُقل إلى "فَيْعِل" -بكسر العين- قالوا: لأنا لم نر في الصحيح ما هو على فَيْعِل -بالكسر- وهذا ضعيف، لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعِل منه بفُعَلَة، كقُضاة ورُماة، ولو كان سيد فَيْعَلاً -بالفتح- لقالوا فيه: سَيَّد، بالفتح. التصريح ٢/٣٨١.
(٢) بتحريك الواو بالكسر في الأول، وتحريكها بالفتح في الثاني وتحريك الياء بالضم في الثالث. (٣) أي: ألف بايع.
(٤) هم قبيلة بكر بن وائل، وكثير من بني تميم. ينظر: الكتاب ٤/١١٣.
(٥) في كلتا النسختين: "في قراءة".
(٦) من الآية ٤٣ من سورة يوسف؛ وهذه القراءة بإبدال الهمزة واواً، وقلب الواو المبدلة ياءً وإدغامها في الياء بعدها وهي قراءة أبي جعفر، وحمزة في أحد الوجهين عنده عند الوقف عليها. ينظر: البدور الزاهرة ص١٦١.

الواو- لكونها بدلاً من الهمزة تخفيفا؛ ومما شذ تصحيحه مع استيفاء شروط الإعلال: رَجاء بن حَيْوَة، وقولهم: يَوْمٌ أَيْوَمٌ[1]، وقالوا: عَوَى[2] الكلب عَوْيَةً مع أنه حسَّن. الأولَ: خوف الالتباس بالنقل من حَيَّة.[3] والثاني: خوف الالتباس بالأَيِّم -التي لا زوج لها-. والثالث: خوف الالتباس بالمرة من عَيِيَ بمعنى تَعِبَ. ومما شذ إعلاله على خلاف القاعدة قولهم: نَهُوٌّ[4] عن المنكر، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو، وقالوا: عَوَى الكلب عَوَّةً[5]، ويستثنى من هذا النوع ما كانت الياء فيه للتصغير مما يكسّر على مثال مَفاعِل، فإنه اطرد فيه التصحيح والإبدال، قالوا في تصغير جَدْول وأَسْود مراداً به الحيَّة: جُدَيْوِل وجُدَيِّل، وأُسَيْوِد وأُسَيِّد؛ والمواضع الثلاثة الأُخَرُ الإبدال فيها جائز لا واجب، ويأتي في آخر الفصل الذي بعده.

مِن ياءٍ او واوٍ بتحريكٍ أُصِل ... أَلِفاً ابدِلْ بعد فَتْحٍ مُتَّصِل

إنْ حُرِّكَ التالي،وإن سُكِّنَ كَفّ ... إعلالَ غيرِ اللامِ،وهْيَ لايُكفّ

إعلالُها بساكنٍ غيرِ أَلِفْ ... أوياءِ التشديدُ فيها قد أُلِفْ

هذا القسم الخامس من الإبدال الواقع في حروف العلة، وهو إبدال الألف من أختيها الواو والياء، ويختص ذلك بأن تكون إحداهما متحركة

(١) بفتح الهمزة وسكون الياء على وزن "أَفْعَل" أي: كثير الشدة.

(٢) أي: نبح.

(٣) قال في التصريح: «وإنما لم يدغم حَيْوَةُ لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث» انتهى ٣٨٢/٢؛ ومراده التأنيث اللفظيّ.

(٤) قياسه: نَهِيٌّ، لأن أصله: نَهُويٌ بزنة فَعُول.

(٥) قياسه: عَيَّة.

تحركا[1] أصليا، وقد تقدمتها فتحة اتصلت بها وما بعد إحداهما متحرك إن كانا في محل العين، نحو: قامَ وباعَ ورَمَى وغَزا فإن أصلها: قَوَم وبَيَع ورَمَيَ وغزَوَ[2]، فلو كانت إحداهما ساكنة كـ"بيت، وثوب" أو كانت حركتها عارضة كـ"جَيَلٍ، وتَوَم" مخففين من جَيْأَلٍ[3] و تَوْأَمٍ[4]، أو لم يتقدمها فتحة، كـ"السُّوَر، والغِيَر والعِوَض" أو كانت الفتحة غير متصلة بهما، لكونها في كلمة أخرى كـ"ضربَ" واصل [أو بينهما فاصل كـ"جَدْول ومَرْيَم" أو سكن ما بعدهما، وهما في محل العين[5]] كـ"خَوَرْنَق[6]، وبَيَان" امتنع الإعلال لفقد شروطه[7]، فلو كانت إحداهما في محل اللام لم يُكَفَّ إعلالها بسكون ما بعدها إلاّ في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الساكن ألفاً، كـ«رَمَيَا، وغَزَوَا[8]، وفتيان وعصوان».[9]

الثانية:أن يكون الساكن ياءً أدغمت في مثلها، كـ"عَلَوِيٌّ، وعَدَوِيٌّ[10]"

(١) في كلتا النسختين: "متحركة تحريكا" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين: "غَزَيَ" وهو تحريف.

(٣) الجَيْأَلُ: الضبع. اللسان "جأل" ١٠١/١٣.

(٤) التَّوْأَم: المولود مع غيره في بطن. اللسان "تأم" ٣٢٧/١٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.   (٦) اسم قصر في العراق.

(٧) في أ: "شرطه".

(٨) في الأفعال، لأنهم لو أعلوا قبل الألف لا جتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد.   (٩) في الأسماء.

(١٠) لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً، فلو كان تحرك الواو وانفتاح ماقبلها يوجب قلبها ألفاً لكنا لانزال في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو. التصريح ٣٨٧/٢.

فلو كانت طرفاً كـ"رَمَى، ودَعَا" أو بعدها ساكن غير ما ذكر، كـ"يَخْشَوْن" -فإن أصله: يَخْشَيُون قلبت الياء ألفاً[1]، ثم حذفت الألف لملاقاتها[2] الساكن- لم يمنع ذلك من إعلالها؛ ويستثنى من الشرط الثالث ما إذا تقدمها سكون، نحو: استقام واستزاد ومصدريهما فإن أصلهما: اسْتَقْوَمَ واسْتَزْيَدَ، نقلت فتحة الواو والياء إلى ما قبلها، فتحركت أصلاً وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وسيأتي تحريره.

وصَحَّ عيْنُ فَعَلٍ وفَعِلا ... ذا أَفْعَلٍ كأَغْيَدٍ وأَحْوَلا

استُثْنِيَ مما اجتمعت فيه شروط قلب الواو والياء ألفاً أربع مسائل صُحِّحا فيها:

الأولى: هذه وهي أن تقع إحداهما عيناً لمصدر، أو فعل[3] جاء[4] الوصف منه على أَفْعَل، كـ«حَوِل حَوَلاً فهو أَحْوَل» وعَوِرَ عَوَراً فهو أَعْوَر، وغَيِدَ غَيَداً فهو أَغْيَد[5]، وهَيِفَ هَيَفاً[6] فهو أَهْيَف، وأشار إلى المصدر بـ"فَعَلٍ" وإلى الفعل بـ"فَعِلا".[7]

وإنْ يَبِنْ تَفاعُلٌ من افْتَعَلْ ... والعينُ واوٌ سَلِمتْ ولم تُعَلّ

هذه المسألة الثانية مما تصحح

(١) فصارت: يَخْشاوْن. (٢) في ب: "الملاقاة".
(٣) ساقطة من ب. (٤) ساقطة من أ.
(٥) الأَغْيَدُ: الناعم البدن. (٦) الهَيَف: ضمور البطن ورقة الخصر.
(٧) وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملاً على أَفْعَل لموافقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخَلْق والألوان، وحُمِل المصدر على فِعله. التصريح ٢/٣٨٨.

فيها[1] الواو مع اجتماع شروط الإعلال وهو "افْتَعَلَ" إذا بان منه معنى التفاعل، وهو التشارك في الفاعلية والمفعولية، وكانت عينه واواً، فإنها تسلم، كـ"اشْتَوَرَ[2] القومُ" أما لو لم يدل على التفاعل كـ«اعتاد[3]، واختار[4]، وابتاع» أو دلّ على التفاعل وعينه ياء[5] كـ"استاف القوم" أي: تضاربوا بالسيوف، لم يُمنَع ذلك من الإعلال؛ وتصحيحه في نحو قول أنس[6] رضي الله عنه: "فاجْتَوَوا المدينة"[7].

(١) في أ: "فيه". (٢) من المشاورة.
(٣) أي: مما هو واوي العين. (٤) أي: مما هو يائي العين.
(٥) ما كانت عينه ياءً يعل مطلقاً، سواء دل على تفاعل أو لم يدل، وذلك لقرب الياء من مخرج الألف.
(٦) هو ابن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، قدم رسول الله ﷺ المدينة وعمره عشر سنين، مات بالكوفة، سنة ثلاث وتسعين، وعمره مائة سنة وسنة، وقيل: وثلاث، وقيل: وسبع؛ ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ١/٧١.
(٧) هذا الحديث مروي في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، وروايته في صحيح البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل عن وهب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال: قدم رهط من عكل على النبي -ﷺ- كانوا في الصفة فاجتووا المدينة فقال -هكذا في الصحيح ولعلها فقالوا-: يا رسول الله أبغنا رِسْلاً، فقال: ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله -ﷺ- فأتوها فشربوا من ألبانها وأبوالها حتى صحوا وسمنوا، وقتلوا الراعي واستاقوا الذود، فأتى النبيَّ -ﷺ- الصريخ، فبعث الطلب في آثارهم، فما ترجّل النهار حتى أُتِيَ بهم، --

[لما يلزم عن إعلاله من قلب الواو الثانية همزة لتطرفها بعد الألف.

وإنْ لحرفينِ ذا الاعـــلال استُحِقْ   صُحِّـحَ أوّلٌ، وعكسٌ قـد يحِـقّ

هذه المسألة الثالثة مما يصحح فيه الواو والياء مع وجود شروط الإعلال، وهي أن يكون بعد أحدهما حـرف يستحق الإعـلال -أيضـاً- فإنه يجب[1] تصحيح أحدهمـا، والغـالب تصحيح الأول[2] نحو: الحيـاة، والهَـوَى، فـإن أصلهما: حَيَوَةٌ[3] وهَوَيٌ[4]، وذلك[5] صحيح في نحو: حيوان[6]، لأن المستحق

(=) مسامير فأحميت فكحلهم بها وقطع أيديهم وأرجلهم، وما حسمهم ثم ألقوا في الحرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا.
ينظر: صحيح البخاري ١٩/٨، كتاب المحاربين؛ وصحيح مسلم، باب القسامة؛ وسنن أبي داود، باب الحدود، وسنن الترمذي، باب الطهارة؛ وسنن النسائي، باب التحريم وغيرها. ومعنى اجتووا المدينة: لم توافقهم، فمرضوا.

(١) أي: لئلا يتوالى إعلالان على الكلمة.

(٢) أي: وإعلال الثاني لكونه طرفاً، والأطراف محل التغيير.

(٣) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً.

(٤) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً.

(٥) الإشارة في قوله: "ذلك" إلى الحرف الأول الذي سبق الحديث عنه؛ ولو قال كما قال غيره: "ولذلك صحح ... الخ" لكان أقرب إلى مراده.

(٦) إنما صحح الأول في: "حَيَوان" مع وجود داعي الإعلال لأنهم يشترطون لإعلال العين بقلبها ألفاً أن لا تكون اللام حرف علة سواء أعلت أم لم تعل، أما إذا أعلت اللام فلأنه إذا أعلت العين -أيضاً- اجتمع إعلالان في كلمة، وهذا ممنوع، وأما إذا لم تعل اللام فلأن اللام أولى بالإعلال لولا فقد بعض شروطها، وما دامت لم تخفف بالإعلال فينبغي أن لا تعل العين -أيضاً- ليظل التدرج في الثقل طبيعيا في الكلمة؛ بتصرف عن منجد الطالبين ص١٤٣.

للإعلال هو الثاني، وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف، وقد يجيء عكسه، وهو تصحيح الثاني وإعلال الأول][1] كـ"آية" -على قول من جعل أصلها: أَيَيَة[2]، وكـ"غاية[3]، وثاية" -لأحجار يضعها الراعي عند متاعه-.

وعَيـنُ مـا آخِـرُهُ قـد زِيدَ ما   يخص الاسمَ واجـبٌ أنْ يَسْلَما

هذه المسألة الرابعة، وهو أن يكون أحدهما عيناً لما في آخره زيادة تختص بالأسماء، كالألف والنون في

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) في "آية" ستة أقوال:
الأول: هذا الذي ذكره الشارح، على وزن قَصَبَة، والقياس في إعلالها: أَيَاة، فتصح العين، وتعلّ اللام، لكنهم عكسوا ذلك شذوذا، فأعلوا الياء الأولى، لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية، وعُزي إلى الخليل.
الثاني: أن أصلها: أَيْيَة -بسكون العين- كـ"حَيَّة" وأعلت بقلب الياء الأولى ألفاً اكتفاء بشطر العلة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها، وهذا قول سيبويه؛ ينظر: الكتاب ٣٩٨/٤.
الثالث: أن أصلها: آيِيَة كـ"ضَارِبة" حذفت العين استثقالاً لتوالي ياءين أولاهما مكسورة، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية، ونسب إلى الكسائي.
الرابع: أن أصلها: أَيُيَة، كـ"سَمُرَة" قلبت العين ألفاً.
الخامس: أن أصلها: أَيِيَة -بكسر الأولى- كـ"نَبِقَة" قلبت الياء الأولى ألفا.
السادس: أن أصلها: أَيَيَة، كـ"قَصَبَة" -كالأول- إلا أنه أعلت الثانية على القياس، فصار: آياة، كـ"حَيَاة" ثم قدمت اللام على العين، فوزنها: "فَلَعَة"؛ ينظر: شرح المرادي ٥٣/٦، والتصريح ٣٨٨/٢، وشرح الأشموني ٣١٧/٤.

(٣) الأصل: غَيَيَه، صَحَّت اللام لأنها تحصنت بهاء التأنيث.

الجولان[1]، والهَيَمان[2]، وكألف التأنيث[3] في: صُوَرَى[4] وحَيَدَى[5]، أما تاء التأنيث فليست مختصة بالأسماء، فلا تمنع[6] الإعلال، فلذلك أعل في نحو: بَاعَةٍ وحَاكَةٍ، وتصحيح خَوَنَةٍ[7] خارج عن القياس.

وقبلَ يا اقْلِبَ مِيماً النُّونَ إذا ... كَـانَ مُسَكَّنـاً كمن بَتَّ انْبِـذَا

هذه المسألة معترضة في أثناء الكلام على إبدال حروف العلة وهي مسألة إبدال الميم من النون، وذلك إذا وقعت ساكنة قبل

---

(١) مصدر جال يجول كطاف يطوف.

(٢) مصدر هام يَهِيم، إذا ذهب على وجهه من العِشق.

(٣) لأن الاسم بزيادة الألف والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، وما جاء منه مصححاً فهو شاذ عند سيبويه والمازني، وذهب المبرد إلى أن القياس فيما كان مختوما بالألف والنون الإعلال لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال، قال الفارسي ويؤيده قولهم في زَعفران زُعَيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا؛ وذهب الأخفش إلى أن تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة نحو: صَوَرَى شاذ لأن هذه الألف كألف التثنية حين تتصل بالفعل فهي لا تخرجه عن صورته؛ التصريح ٢/٣٩٠.

واشترط ابن مالك لهذا الإعلال أن لاتكون العين بدلا من حرف لا يعلّ، نحو: "شَيَرَة" لغة في شَجَرَة لأن الياء بدلاً من الجيم؛ ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٤.

(٤) صَوَرَى: اسم لماء.

(٥) الحَيَدَى: المائل، يقال حمار حَيَدَى إذا كان يتخيَّل من ظله.

(٦) في ب: "الاعتلال".

(٧) قياسه: خانة. بقلب الواو ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الباء[1] سواء كانا في كلمة كـ"انْبِذَا" أو في كلمتين كـ"مَنْ بَتَّ".[2]

فصـــل

لِسـاكنٍ صَحَّ انْقُلِ التحريكَ من ... ذي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْـلٍ كأبِـنْ

مالـم يكـن فِعلَ تعجبٍ ولا ... كابْيَـضَّ أو أهْـوَى بـلامٍ عُلِّلا

هذا الفصل يشتمل على مسائل مستثناة من القاعدة المتقدمة في الإبدال الواقع في حروف العلة مع عدم استيفاء شروطه، وذلك ما إذا كان حرف العلة متحركا وقبله صحيح ساكن، فإنك تنقل[3] حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، وتعامله بعد النقل بما تقتضيه القواعد لو كانت الحركة المنقولة أصلية، وله أربعة مواضع كلها مختصة بالعين.

[أحدها: أن يأتي حرف العلة عيناً لفعل، وله ثلاثة شروط][4]:

أحدها: أن لا يكون فعل تعجب[5] نحو: ما أَقْوم زيداً، وأَقْوِمْ به.

---

(١) وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما وتنافر لين النون وغنتها مع شدة الباء، وخصت الميم بذلك لكونها من مخرج الباء وشبيهة بالنون في الغنة.

(٢) أي من قطعك فألقه؛ وألف "انْبِذا" بدل من نون التوكيد الخفيفة، والأصل: انْبِذَنْ

(٣) تنتقل الحركة إلى الساكن الصحيح لاستثقالها على حرف العلة.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) حملوه في التصحيح على نظيره في الوزن والدلالة على المزية من الأسماء وهو أفعل التفضيل.

الثاني: أن لا يكون مُضَعَّفاً[1] [كابْيَضَّ واسْوَدَّ].[2]

الثالث: أن لايكون معتل اللام[3]، كـ"أَهْوَى وأحيى".

وعند انتفاء هذه الموانع الثلاثة يتعين النقل مع سكون السابق وصحته، ولا نقل مع حركته ولا مع سكونه مُعْتَلاًّ[4] نحو: بَايَعَ وسَاوَمَ؛ وبعد النقل يعامل حرف العلة بمقتضى القواعد السابقة، فيصحّ إن كانت الحركة مجانسة له نحو: يَقُول ويَبِيعُ، أصلهما: يَقْوُل كـ"يَقْعُدُ" ويَبْيِعُ كـ"يَضْرِبُ" نقلت الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله، وينقلب إن لم يجانسها إلى حرف يجانسها، فينقلب ألفاً في نحو: يخاف، أصله: يَخْوَفُ كـ"يَذْهَبُ" نقلت حركة العين إلى الفاء فتحركت في الأصل وانفتح ما قبلها الآن فيقلب ألفاً، ويقلب ياءً في نحو: يُخِيفُ، أصله: يُخْوِفُ كـ"يُكْرِمُ" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، فقلبت ياءً لسكونها بعد كسرة.

ومثلُ فِعْلٍ في ذا الاعلالِ اسمُ   ضاهَى مضارعاً وفيه وَسْمُ

هذا الموضع الثاني مما ينقل فيه حركةحرف العلة،وهو الاسم المضاهِي[5]

---

(١) وذلك لئلا يلتبس مثال بمثال، لأن ابْيَضَّ ونحوه لو نقلت حركة عينه إلى الياء قبلها لا نقلبت ألفا، فيصير: أَبَاضّ، ثم تحذف الهمزة لكونها للوصل، ولا حاجة إليها لتحرك ما بعدها، فيصير: باضّ فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة -وهي نعومة البشرة-.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) لئلا يتوالى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام.

(٤) لأن الساكن قبل الواو والياء وهو الألف لا يقبل الحركة.

(٥) اشترطت المشابهة للفعل لأنه هو الأصل في الإعلال كما تقدم، وتكون المشابهة في عدد الحروف والحركات.

للمضارع إذا كانت عينه معتلة، وشرطه: أن تكون المشابهة في أحد[1] خاصيتى المضارع، إما الوزن المجرد عن الزيادة كـ"مَقَام" أصله: مَقْوَم -بوزن يذهب- نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ألفاً؛ وإما الزيادة المجردة عن الوزن، مثل أن تبني من البيع أو القول موازن تِحْلِئٍ[2] مكسورَ الأول مهموزَ الآخِرِ، فإنك تقول فيهما[3] تِبِيْعٌ وتِقِيْلٌ -بكسرتين[4] بعدهما ياء- لأنك تنقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلها فتصح الياء وتنقلب الواو ياءً لسكونها بعد كسرة، أما المشابه له في الوزن والزيادة نحو: ابْيَض واسْوَد[5] أوالمخالف له فيهما كـ"مِسْوَاك" ومِخْياط[6] فلا تعلّ في واحد منهما؛ وإنما أُعِلَّ "يَزِيدُ" مع مشابهة الوزن والزيادة لأنه نقل من الفعل[7] بعد الإعلال فاستمرّ.

ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعَالِ   وألفَ الإفعالِ واستِفْعالِ
أزِلْ لذا الإعلال، والتاالزم عِوَضْ   وحذفُها بالنَّقْلِ رُبَّما عَرَضْ

قد تقدم أنَّ مِخْياطاً ومِسْواكا ونحوهما يصححان لعدم مشابهة المضارع، وحُمل عليه في ذلك مِفْعَل، نحو: مِخْيَطٍ مع شبهه للمضارع في الوزن، فإنه شبيه بـ"تِعْلَمُ" على لغة من[8] يكسر التاء فكان حقه الإعلال

---

(١) أي: لا في كلتا الخاصيتين لئلا يلتبس بالفعل.

(٢) التِّحْلِئُ: شَعَر وجه الأديم، ووسخه وقشره. اللسان "حلأ".

(٣) أي: بعد الإعلال.

(٤) أي في كلتا الكلمتين؛ والأصل: تِبْيِعٌ وتِقْوِلُ.

(٥) أشبها "أَكْرَمَ" في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أُعِلاَّ لقيل أَبَاض وأَسَاد فيحصل اللبس بالفعل.

(٦) باينا الفعلَ في كسر أوله وزيادة الميم.

(٧) أي: إلى العَلَمِيَّة.

(٨) هم بنو أَخْيَل؛ ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤١.

كـ"مقام" إلاّ أنهم ألحقوه بمِخْياطٍ لشبهه به لفظاً ومعنى، هذا ما قرره ابن[1] المصنف، وفيه نَظَرٌ، بل الصواب أن يقال: إن مِخْيَطاً كَمِخياطٍ في عدم[2] مشابهة المضارع، ولو كان ما ذكره [موجبا لإعلاله لكان][3] موجبا لتصحيح نحو ما بني من القول على مثال تِحْلِئٍ لاجتماع شبه المضارع في الزيادة والوزن فاعرفه.

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع النقل، وهو المصدر الموازن لإفعال كـ"إقْوام" أو لاسْتفعال كـ"اسْتِقْوَام" فإنك تنقل[4] فتحة الواو فيهما إلى الساكن قبلها، فتنقلب ألفا[5]، ثم تزال ألف الإفعال والاستفعال وهي الثانية[6] منهما لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف من عين الفعل لزيادتها وقربها من الطرف، ولأن حذف الأُولى بعد إعلالها إجحاف بها؛ ثم يؤتى بتاء التأنيث عوضاً من الألف المحذوفة، فيقال فيهما إقامة واستقامة وتلزم

(١) وكذلك والده من قبل، ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤، وشرح الخلاصة لابن الناظم ص٨٦٠.

(٢) أي: في الوزن والزيادة، وفي كونهما يعتوران الشيئ الواحد؛ ينظر الكتاب: ٣٥٥/٤-٣٥٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) أي: تُعلُّه بالنقل والقلب حملاً على فعله في ذلك؛ ينظر الكتاب: ٣٥٤/٤.

(٥) أي: لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

(٦) هذا مذهب الخليل وسيبويه، وإنما حذفت الثانية للأمور التي ذكرها الشارح ولكون الإثقال حصل بسببها، وإلى هذا ذهب الناظم كما يتضح من النظم، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة هي بدل عين الكلمة، والأول أظهر لما ذكر، ينظر: الكتاب ٧٩/٤-٨٠، والمقتضب ١٠٤/١-١٠٥، والتصريح ٣٩٥/٢.

لكونها عِوَضاً من محذوف، وقد يعرض حذفها[1] فيقتصر فيه على النقل والسماع، وهو في الإضافة، كقوله: ﴿إقامِ الصلاة﴾[2] أحسن[3] منه دونَها، كقولهم: أَجابَ إجاباً.

وما لإفعالٍ من الحذفِ ومن … نَقْلٍ فمفعول به أيضاً قَمِنْ

نحو: مَبِيعٍ ومَصُونٍ ونَدَرْ … تصحيحُ ذي الواوِ وفي ذي اليا اشتهر

هذا الموضع الرابع من مواضع النقل، وهو صيغة مفعول مما اعتلت عينه، فإنك تعامله بما عاملت المصدر الوارد على إفْعال، من نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم حذف الساكن بعدها لملاقاتها، نحو: مَبِيع ومَصُون [فإن أصلهما مَبْيُوعٌ ومَصْوُونٌ][4] نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلها ثم حذفت الثانية[5] لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما سبق[6]، وقلبت الضمة التي قبل الياء[7] كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً فتلتبس بواويّ العين

(١) أي: فلا يعوض من المحذوف؛ ينظر الكتاب: ٨٣/٤.

(٢) من الآيتين: ٧٣،٣٧ من سورتي الأنبياء والنور.

(٣) لسد الإضافة مسدها ولمشاكلة قوله: ﴿وإيتاء الزكاة﴾.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) أي: واو مفعول، وهذا قول الخليل وسيبويه، وذهب الأخفش إلى أن المحذوفة عين الكلمة؛ ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ١٠٠/١، وشرح المرادي ٦٦/٦، والتصريح ٣٩٥/٢.

(٦) أي: في ألف الإفعال والاستفعال.

(٧) أي: في ذوات الياء نحو: مَبِيع فإن الأصل مَبْيُوع، نقلت ضمة الياء إلى الباء قبلها فالتقى ساكنان، ثم حذفت واو مفعول، فقيل: مَبُيْع، فقلبت ضمة الباء كسرة لتسلم الياءُ من القلب واواً فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو.

كـ"مَصُون، ومَصُوغ"[١]؛ هذه قاعدة العرب في ذلك ونـدر تصحيح ما عينه واو، سُمع من بعضهم: ثَوْبٌ مَصْوُونٌ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ، واشتهر هـذا التصحيح فيما عينه ياء، وهي لغة تميم[٢]، تقول: مَبْيُوع ومَعْيُوب ومَخْيُوط، وعليه جاء:

٥٢٥- وكأنها تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَـةٌ[٣] ... ...

٥٢٦- ... ... وإخَـالُ أنـك سَيِّدٌ مَعْيُـونُ[٤]

---

(١) أي: ونحوهما من ذوات الواو.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناظم ص٨٦٢، وشرح المرادي ٦٨/٦، والتصريح ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٣٢٥/٤.

(٣) هذا نصف بيت من الكامل، وقائله غير معروف، ولم أعثر على تكملته، والشاهد منه قوله: "مَطْيُوبة" حيث صحت الواو على خلاف القاعدة، وقياسه "مَطِيبَة". ينظر: المقتضب ١٠١/١، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناظم ص٨٦٢، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للعباس بن مرداس السلمي يخاطب كليب بن عمرو السلميّ، وصدر البيت قوله:

قدكان قومك يحسبونك سيِّداً ... ...

والشاهد منه قوله: "مَعْيُونَ" ويروى "مَغْيُون" والأولى اسم مفعول من عَانَه يَعينه إذا أصابه بالعين أو أصاب عينه، والثانية من: غِينَ على قلبه، إذا غطّي على قلبه فلم يعرف موارد الأمور ولا مصادرها.

ووجه الاستشهاد أنه صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي وأكثر العرب على إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف واو مفعول أو عين الكلمة -على الخلاف السابق- ثم قلب الضمة كسرة فيقال: مَعِينٌ؛ ينظر البيت في: المقتضب: ١٠٢/١، والخصائص: ٢٦١/١، وشرح ابن الناظم ص٨٦٢، واللسان "عين" ١٧٦/١٧، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤، والتصريح: ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٥/٤.

وصَحِّحِ المفعولَ مِـن نحوِ عـدا ... وأعْلِـلْ انْ لـم تتحرَّ الأجْـوَدا

هذه المسألة استطراد من التي قبلها، فإنه لما ذكر حكم بناء المفعول مما عينه معتلة استطرد إلى حكم بنائه مما لامه معتلة، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لامه ياء كالمبني من رَمَى وحَمَى ورَضِيَ[١]، ولم يذكره المصنف لمجيئه على قاعدة اجتماع الواو والياء وسَبْق إحداهما بالسكون [فإنك تقول فيه][٢] مَرْمِيٌّ ومَحْمِيٌّ ومَرْضِيٌّ والأصل: مَرْمُوْيٌ ومَحْمُوْيٌ ومَرْضُوْيٌ[٣]، اجتمعت الواو والياء مع سبْق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وحوّلت الضمة كسرة لصيانة الياء من انقلابٍ آخر.

الثاني: ما لامه واو وينقسم إلى قسمين أيضاً:

أحدهما: ما عينه مفتوحة نحو: غدا وغزا -وهي مسألة الكتاب- والأولى فيه التصحيح، فيقال فيه: معدوٌّ ومغزوٌّ ومدعوٌّ والإعلال فيه شاذ، ولذلك قال:

... واعلُلْ إنْ لم تَتَحَرَّ الأَجْوَدا ...

ومنه قوله:

---

(١) هذا الفعل من القسم الثاني الآتي ذكره قريباً وهو ما لامه واو، وقد كرره الشارح في القسم الثاني وذكْرُه هنا سهو.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) الصواب أن أصله: مَرْضُوْوٌ -بواوين أولهما واو مفعول والثاني لامه، قلبت لام الفعل ياءً حملا للاسم على الفعل، فقيل مَرْضُويٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واواً.

٥٢٧-وقدعلمت عرسي مُلَيْكَةُ أنني   أنـا الليـث مَعْدِيًّا عليه وعاديا[١]

الثاني: ما عينه مكسورة، كـ"رَضِيَ، وقَـوِيَ" فهـو عكس الـذي قبلـه، الأفصح أن يعلّ بقلب واوه ياءً وتدغم في الياء المنقلبة عن واو مفعول، فيقـال: مَرْضِيٌّ عنه ومَقْوِيٌّ عليه وهـو الموضع الرابع مما تبـدل فيـه الـواو يـاءً وإن لم تتقدمها كسرة وتصحيحه في قراءة بعضهم: ﴿راضية مَرْضُوَّة﴾[٢] شاذ.

كـــذاك ذا وجهين جا الفُعُول من   ذِي الواوِ لامَ جَمْع اوفَـــردٍ يَعِـنْ

هذا الموضع الخامس مما يبدل فيه الواو ياءً، وإن لم يتقدمها كسرة، وهـو ما إذا كانت الواو[٣] لاماً لفعول، فإن فيه الوجهين:

التصحيح: فتدغم فيها واو فعول.

والإعلال: فتقلب[٤] واو فُعول ياءً، وتدغم فيها.

(١) هذا البيت من الطويل، وهوللشاعر عبديغوث بن وقـاص الحـارثي والشـاهد منـه قوله:"مَعْدِيًّا" حيث أُعِلّ بقلب واوه ياءً، وأصله: مَعْدُووٌ، قلبت لام الكلمة وهي الواو الثانية ياءً لتطرفها، فقيل: مَعْدُوِيٌ، فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمـت اليـاء في اليـاء، وقلبـت ضمـة الدال كسرة لمناسبة الياء، وهذا خلاف الأَوْلَى، والأجود هو أن يقـال: "مَعْـدُوٌّ" أي بتصحيح لامه وإدغامها في واو مفعول؛ ينظـر البيت في: الكتـاب ٣٨٥/٤، والمقرب ١٨٦/٢، وشرح المـرادي ٧١/٦، وأوضح المسـالك ٣٩٠/٤، وشـرح ابن عقيل ٢٣٩/٤، والتصريح ٣٨٢/٢.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة الفجر.

(٣) في كلتا النسختين "الياء"، موضع "الواو" وهو سهو أو تحريف.

(٤) أي لاستثقال واوين في الطرف في نحو: قُفُووٌ -جمع قَفَـا- فيقـال: قُفُوِيٌ، ثـم قلبت الواو ياء على القاعدة المعروفة وأدغمت فيهـا اليـاء، وكُسِـر مـا قبـل اليـاء لتصح، فقيل قُفِيٌّ.

وظاهر كلام المصنف أن الوجهين على السواء في الجمع والمفرد، وليـس كذلـك، بـل الأشـهر في الجمـع الإعـلال، نحـو: قُفِـيٌّ، وعُصِـيٌّ ودُلِـيٌّ -في جمع دَلْو- وفي التـنزيل:﴿فألْقَوا حِبالَهم وعِصِيَّهم﴾[١]وتصحيحه قليل نحو:أُبُوٌّ وأُخُوٌّ-في جمع الأبِ والأخِ-ونُجُوٌّ-في جمع نَجْوٍ-، وهـو السحاب الذي هراق ماءه، والمفرد بالعكس[٢]، بـل تصحيحه واجب عنـد الأكـثرين، نحو: نما المالُ نُمُوًّا، وسَمَا زيدٌ سُمُوًّا، وفي التنزيل: ﴿وعَتَوْا عُتُوًّا﴾[٣] ﴿لا يُريدون عُلُوًّا﴾[٤] ولم يسمع من إعلاله إلاّ: عَسَاعُسِيًّا[٥]، وقَسَا قِسِيًّا، ﴿وقد بلغتُ من الكِبَرِ عِتِيًّا﴾.[٦]

وشَـاعَ نَحْـوُ نُيَّـمٍ في نُـوَّمِ   ونَحْـوُ نُيَّـامٍ شُـذوذه نُمِـي

هذه خاتمة المواضع التي تبدل فيهـا الـواو يـاءً، وهـو مـا إذا كـانت عينـا لفاعلٍ صحيح اللام كـ"نائم، وصائم" وجُمِعَ على فُعَّل، فإنـه يجوز في عينـه التصحيح، وهو الأكثر، فيقـال: [نُـوَّمٌ، وصُـوَّمٌ، وقُـوَّمٌ، وعُـوَّدٌ، والإعـلال[٧]، بقلـب الـواو يـاءً حمـلاً علـى المفـرد،

(١) من الآية ٤٤، من سورة الشعراء، وإنما كُسِرت العين لما بعدها.

(٢) أي تصحيحه أوْلَى، وذلك لخفة المفرد وثقل الجمع فناسب جعل الثقيل -وهو التصحيح- مع الخفيف، والخفيف -وهو الإعلال- مع الثقيل وهو الجمع.

(٣) من الآية ٢١، من سورة الفرقان. (٤) من الآية ٨٣، من سورة القصص.

(٥) بمعنى كَبِرَ، يقال عَسَا الشيخُ عُسِيًّا، كما يقال: قَسَا قلبه قِسِيًّا.

(٦) من الآية ٨، من سورة مريم، وإنما كُسِرت العين من "عِتِيًّا" لمناسبة ما بعدها.

(٧) وذلك لاجتماع واوين وضمة في حال الجمع، فكأنه اجتمع ثـلاث واوات مع ثقل الجمع، فأعلّ بقلب الواوين ياءين لأن الياءين أخف من الواوين.

فيقال](١) نيَّمٌ، وصيَّمٌ، وإنما جعله المصنف شائعاً بالنسبة إلى: نُيَّـامٍ، لا بالنسبة إلى التصحيح، فلو كان فاعل معتل اللام كـ"شَاوٍ وغَاوٍ"(٢) تعيَّن التصحيح فيقال: شُوًّى وغُوًّى، كراهةً لتوالى إعلالين، وكذا إن جمع على فُعَّال يتعين التصحيح فيقال: نُوَّامٌ وصُوَّام لبعدها من الطرف، ونحو:

٥٢٨- ... وما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كلامُها(٣) ...

شـاذ.

ذو اللِّيـنِ فَاتَـا في افتعـالٍ أُبْدِلاَ   وشَذَّ في ذِي الهَمْـزِ نحوُ ائتكـلا

وصل هذه المسألة بالكلام على إبدال حروف العلة بعضها من بعض، لكونها مما أبدلت فيه حروف العلة وإن كان المبدل منها غير معتل؛ ومعنى ما ذكره: أن ذا اللين إذا كان فاء الكلمة أبدل في الافتعال [تاءً(٤)،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) اسما فاعل من شَوَى يَشْوِي وغَوَى يَغْوِي، والأصل في الجمع: شُوَّيٌ وغُوَّيٌ، فأعلت اللام بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأبي النجم الكلابي أو أبي الغمر الكلابي وصدره قوله:

ألاَ طرقتنا مَيَّـةُ بْنَـةُ منْـذِرٍ ... ...

و"ألاَ" للتنبيه، و "طرقتنا" زارتنا ليلاً و"أرَّق" أذهب النَّوم عنهم.

والشاهد منه قوله: "النُّيَّام" وأصله: النُّوَّام، وقلب الواو هنا ياءً شاذ، وقياسه: نُوَّمٌ كـ"صُوَّم" أو نُوَّامٌ كـ"صُوَّام"؛ ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص٨٦٤، وشرح المرادي٦/٧٥، وأوضح المسالك ٤/٣٩١، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤١، وشرح المكودي ص٢٤٤، والتصريح ٢/٣٨٢، وشرح الأشموني ٤/٣٢٨.

(٤) وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة.

ثم أدغم في تاء الافتعال](١) ولا يتصور ذلك في الألف، وإنما يتصور في الواو، نحو: اتَّعَدَ، واتَّقَدَ، واتَّصَلَ، واتَّزَنَ(٢)، قال تعالى: ﴿**والقمر إذا اتَّسَقَ**﴾(٣) أوالياء [نحو اتَّسَرَ(٤)] لأنه من اليسر، وتجرى ذلك في جميع تصاريف الأفعال، فتقول في المضارع يَتَّعِدُ.

قال الشاعر:

٥٢٩-فإن تَتَّعِدْنِي أتَّعِـدْكَ بمثلِها(٥) ... ...

وقال آخر:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الأصل فيها: أُوتعد، وأوتقد، وأوتصل، وأوتزن، قلبت الواو تاءً وأدغمت في تاء الافتعال، للتخفيف و لم تقلب الواو ياءً على القياس، لأنها إن قلبت ياءً أو لم تقلب لزم قلبها تاءً، فالمصير إلى التاء على أي حال، على هذه اللغة فالأَوْلى الاكتفاء بإعلال واحد؛ التصريح ٢/٣٩٠.

(٣) الآية ١٨، من سورة الانشقاق.   (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة، ويتهدده، وتمام البيت:

... ... وسـوف أزيد الباقيات القوارصا

وأراد بالقوارص الكلمات المؤلمات الموجعات تبقى على ألسنة الناس يتناشدونها على مَرِّ الأيام؛ والشاهد منه قوله: "تَتَّعِدْني" و"أَتَّعِدْك" فإن أصلهما: تَوْتَعِدْني، وأَوْتَعِدْك، فالواو فاء الكلمة، والتاء زائدة تاء الافتعال، فقلبت الواو تاءً في الكلمتين ثم أدغمت التاء في التاء. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٠/٣٧، وأوضح المسالك ٤/٣٩٦، والتصريح ٢/٣٩٠، وديوانه ص١١٠، ومعجم شواهد العربية ص٢٠٢.

٥٣٠-فإنَّ القَوافِي يَتَّلِجْنَ مَوَالِجاً   تَضَايَقُ عنها أن تَوَلَّجَها الإِبَرْ[1]

وتقول في الأمر اتَّعِدْ، وفي المصدر اتِّعاداً وفي اسم الفاعل مُتَّعِد، وشذ هذا العمل فيما فاؤه همزة[2] نحو: اتَّكِلْ، مِن[3] الأكل، وأما اتَّخَذَ فإنما هو افْتَعَل من تَخِذَ، أدغمت إحدى التاءين في الأخرى، كـ"اتَّبَعَ" وزعم الجوهري أنه من الأَخْذِ.[4]

طاتا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقِ   في ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دالاً بَقِي

أي تبدل تاء الافتعال طاءً بعد حروف الإطباق[5]، وهي: الصَّادُ والثلاثة

(١) هذا البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد البكريّ، وأراد بالقوافي، القصائد، ومواِلج: أي مداخل، وتضايق: تتضايق، حُذفت إحدى تاءيه، وَتَوَلَّجها: تَتَوَلَّجَها، ومعناه: أن القصائد تبلغ الأماكن الضيقة التي لا يستطيعها أحد، وتصيب مراميَها مهما دَقَّت؛ والشاهد منه قوله تَّلِجْنَ؛ فإن أصله: تَوْتَلِجْنَ؛ فالواو فاء الكلمة، والتاء بعدها زائدة تاء الافتعال، فقلبت الواو تاءً، ثم أدغمت التاء في التاء؛ ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٣٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٧/٤،والتصريح ٣٩٠/٢، وديوانه ص٤، ومعجم شواهد العربية ص١٣٢.

(٢) نقل هذا عن البغداديين وحكوا: اتَّزر واتَّمَنَ واتَّهَلَ واتَّكَلَ، من الإزار والأمانة والأهل والأكل؛ التصريح ٣٩١/٢.

(٣) في أ: "في" بدلاً من "مِن".

(٤) قال ابن هشام في التوضيح، وذلك وَهَمٌ وعلل ذاك الأزهري بأنه لوكان من أخذ لوجب أن يقال: ائْتَخَذ، بغير إدغام؛ التصريح ٣٩١/٢.

(٥) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى؛ وإنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق طاءً لاستثقال اجتماع التاء مع المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة، لأن التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاءمن مخرج المطبق،واختيرت الطاءلكونها من مخرج التاء؛ التصريح٣٩١/٢.

التي تليها في عدد حروف الهجاء، فتقول في افْتَعَلَ من الصبر: اصطبر، ومن الضَّرْب: اضْطَرَبَ، ومن الطُّهْر اطَّهَرَ، ومن الظُّلْم: اظْطَلَم[1]، ثم الإدغام واجب في الثالث[2] للمماثلة، وجائز في الرابع[3]، إما مع إبدال الأول[4] من جنس الثاني[5]، فتقول: اطَّلَمَ [وإما مع عكسه[6] فتقول: اظَّلَم][7] وبالأوجه الثلاثة روي قوله:

٥٣١-هوالجواد الذي يعطيك نائله   عَفْواً ويُظْلَم أحياناً فَيَظْطَلِمُ[8]

ويمتنع الإدغام في الأول، لأن الصاد من حروف الصَّفير، وهي لا تدغم إلاّ في مثلها[9]، وفي الثاني، لأن الضاد حرف

(١) الأصل: اصْتَبَر، واضْتَرَب، واطْتَهَرَ، واظْتَلَم.

(٢) أي: اطَّهَرَ، حيث اتفق الحرفان، وهما الطاء الواقعة فاءً للكلمة والطاء المبدلة من تاء الافتعال، وأُولاهما ساكنة.

(٣) وهو اظطلم.

(٤) وهو الظاء المعجمة.

(٥) وهو الطاء المهملة.

(٦) وهو إبدال الثاني من جنس الأول، ورُوي فيه وجه رابع وهو يَنْظَلم، وليس مما نحن فيه؛ التصريح ٣٩٢/٢.

(٧) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٨) هذا البيت من البسيط، من قصيدة لزهير بن أبي سُلْمى، يمدح بها هرم بن سنان، والشاهد منه قوله: "فَيَظْطَلِمُ" -أي يتحمل الظُّلْم- حيث روي بالأوجه الثلاثة كما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في الكتاب ٤٦٨/٤، وشرح ابن يعيش ٤٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤، والتصريح ٣٩١/٢، وشرح الأشموني ٣٣١/٤، وديوانه ص١٥٢، ومعجم شواهد العربية ص٣٤٦.

(٩) لئلا يذهب صفيره، قال المرادي: وإذا أبدلت بعد الصَّاد ففيه وجهان: البيان، فيقال: اصطبر، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصَّبَرَ -بتشديد الصاد- يُنظر: شرح المرادي ٨٢/٦، هذا وقال سيبويه ما نصه: «وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً فقالوا: مُصَّبِرٌ؛ الكتاب ٤٦٧/٤».

مستطيل[١] وأما عجز البيت فالمراد به:أن تـاء الافتعـال تنقلـب دالاً بعـد ثلاثـة أحرف[٢]: بعـد مثلهـا وبعـد أختهـا،وبعـد الـزاي فتقـول في افتعـل مـن الدَّيْـن ادَّان،ومـن الذِّكْـر ادَّكَـرَ، ومـن الزيـادة ازداد؛ثـم الإدغـام واجـب في الأول[٣] للمماثلـة ويجـب في الثـاني -أيضـاً-لكـن بعـد قلـب المعجمـة مهملـةً-أيضـاً- نحو:﴿وادَّكَرَ بعدَ أُمَّةٍ﴾[٤]، وبعضهـم يعكـس، وبهـا قـرئ -في غـير السـبعة- ﴿فَهَلْ من مُذَّكِـر﴾[٥] ويمتنـع الإبـدال[٦] في الثـالث، لأن الـزاي مـن حـروف الصفير، وفي القرآن: ﴿مَجْنُونٌ وازْدُجِر﴾.[٧]

تنبيـــــه

علـم ممـا ذكـر أن حـروف الإبـدال منقسـمة إلى مـا يبـدل ويبـدل منـه

(١) أي فإدغامه يُفوِّت استطالته، وقد جـاء قليـلاً: اضَّـرَبَ -بتشـديد الضـاد- قـال سيبويه: «وقالوا في اضْطَجَرَ: اضَّجَرَ، كقولهم: مُصَّبِرٌ»؛ الكتاب ٤/٤٦٨.

(٢) أي: لاستثقال مجئ التاء بعدها لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة.

(٣) وهو ادَّان وأصله اذْدَان، ثم أدغم الدال في الدال، كما تقدم في اطَّهَّرَ.

(٤) من الآية ٤٥، من سورة يوسف.

(٥) من الآيات ١٥،١٧،٢٢،٣٢،٤٠،٥٠، من سورة القمـر، وقـد قرأهـا الجمهـور بالدال المهملة، وقرأها قتادة بالذال المعجمة؛ قـال العكـبري: ويقـرأ شـاذاً بـذال معجمة مشددة، ووجهها أنه قلـب التـاء ذالاً وأدغـم، ينظـر: إمـلاء مـا مَـنَّ بـه الرحمن: ٢/٢٥٠،٥٤، والبحر المحيط.

(٦) أي إبدال الأول وهوالزاي من جنس الثاني وهو الدال مع إدْغامـه فيـه أوبدونـه، فلا يقال ادَّجَرَ، لفـوات الصَّفـير، وأمـا إبـدال الثـاني مـن جنـس الأول فجـائز، فتقول: ازَّجَرَ، كما تقول: اظَّلَمَ؛ ينظر شرح المرادي ٦/٨٣.

(٧) من الآية ٩، من سورة القمر.

كالهمزة وحروف العلة الثلاثة، وكالهاء، فإنها تبدل من الهمزة أولاً كـ"هـراق" وتبدل الهمزة منها آخراً كـ"ماء" فإن أصله مَوَه؛ وإلى ما يبدل منـه ولا يبـدل، وهو التاء.[١]

أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوه في باب الإبدال لعروضه.

فصـــــل

فـا أمرٍ او مضارعٍ من كـ"وَعَدْ" احذفْ وفي كـ"عِدَةٍ"ذاك اطَّـرَدْ

علـم التصريـف ينقسـم إلى زيادة وحـذف وإبـدال وإدغـام، فلمـا بـدأ بالزيادة عقَّبها بالإبدال لأنه أغلب من الحذف، ثم أفرد هذا الفصـل للحـذف، وقسمة ثلاثة أقسام.

الأول: ما تحذف منه الفاء، وهو المضارع والأمر من كل فعل كـ"وَعَدَ" في كونه ثلاثياً، مفتوح العين، فاؤه واو، نحو: عِـدْ، وزِنْ، ويَعِـدُ، ويَـزِنُ، قـال تعـالى: ﴿لا يحـلّ لكـم أنْ ترثـوا النسـاء كَرْهـاً﴾[٢] ﴿وإذْ يَعِدُكـم ا للهُ﴾[٣] ﴿فهب لي من لدنك وليّاً﴾[٤] واطّرد ذلك في المصدر، بشرط تعويض التاء في

(١) بقي عليه أن يقول: وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو: الميم والطاء والدال.

(٢) من الآية ١٩، من سورة النساء؛ والشاهد منها "ترثـوا" مضارع "وَرِثَ" حيث حذفت فاؤه.

(٣) من الآية ٧،من سورة الأنفال،والشاهدمنها "يَعِدُ" حيث حذفت فاؤه وهي الواو.

(٤) من الآية ٥، من سورة مريم؛ الشاهد منها "فهـب" وهـو أَمْـرٌ مـن وَهَـبَ، وقـد حذفت فاؤه.

آخره من المحذوف، نحو: عِدَةٍ[1]، وزِنَةٍ، وسِمَةٍ، فلو لم تأتِ بالتاء قلت: وَعْداً، ووَزْناً، ونحو:

٥٣٢- ... ... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وعدوا[2]

شاذ، وحذفت التاء للإضافة، وأما: ﴿ولكلٍّ وجهة﴾[3] فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة، لا مصدر بمعنى: التَّوَجُّه[4]، وأما وَثَبَ زيدٌ وثْبَةً، فالتاء فيه للدلالة على المرَّة، لا عِوَض من الفاء.

وَحَـذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَـرَّ في ... مضـارِعٍ وبِنْيَتَـيْ مُتَّصِـفِ

هذا القسم الثاني من الحذف، وهو حذف الحرف الزائد، وهو المضارع

---

(١) أصل: عِدَةٍ، وِعْدٌ، حذفت فاؤه وحُركت عينه بحركة فائه، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التأنيث.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للفضل بن العباس بن عتبة وصدره قوله:

إن الخليط أجدُّوا البَيْـنَ فانجـردُوا ... ...

والخليط: الفريق المخالط وقت انتجاع الربيع، وأَجَدُّوا البين: أحدثوا الفراق، والشاهد منه قوله: "عِدَ الأَمْرِ" حيث حذف التاء المأتي به عوضا من فاء الكلمة، وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والمعوض منه، وذلك لا يجوز كما لا يجوز الجمع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازه، فقال: وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿وإقام الصلاةِ﴾ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة، ينظر معاني القرآن ٢/٢٥٤، وينظر البيت في: الخصائص ٣/١٧١، ومعاني القرآن ٢/٢٥٤، وأوضح المسالك ٤/٤٠٧، والتصريح ٢/٣٩٦، وشرح الأشموني ٤/٣٤١، ومعجم شواهد العربية ص١٠٥.

(٣) من الآية ١٤٨، من سورة البقرة. (٤) في أ: "التوجيه".

واسم الفاعل، واسم المفعول، وهما مراد المصنف بقوله:

... ... وبِنْيَتَـيْ مُتَّصِـفِ

من كل فعل جاء[1] ماضيه على أَفْعَلَ، فتحذف فيها الهمزة، تقول: يكرم فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، ولا تحذف في الماضي، ولا في الأمر، ولا في المصدر، تقول[2]: أَكْرَمَ إكْراماً، وفي الأمر: أَكْرِمْ، وإثباتها في نحو قوله:

٥٣٣- ... فإنه أهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما[3] ...

شاذٌّ.

ظِلْتُ وظَلْتُ في ظَلِلْتُ استُعْمِلا ... وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وقَـرْنَ نُقِـلا

هذا القسم الثالث من الحذف، وهو يتعلق بعين الفعل، وذلك أن الثلاثي الذي عينه ولامه من جنس واحد إذا كان مكسور العين، نحو: شَمَّ وظَلَّ وقَرَّ ومَصَّ، فإن أصلها: شَمِمَ وظَلِلَ وقَرِرَ ومَصِصَ، فإنه إذا أُسند الماضي منه إلى ضمير متحرك جاز فيه ثلاثة أوجه: إثبات عينه، وهو الأصل لتعذر الإدغام[4] بسكون اللام، وحذف عينه[5] مع نقل حركتها إلى الفاء، فتقول: ظِلْتُ،

---

(١) ساقطة من: أ. (٢) في أ: "فتقول".

(٣) هذا من كلام أبي حيان الفقعسي، وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره، ولم تعرف له تتمة؛ والشاهد فيه قوله: "يؤكرما" حيث لم يحذف الهمزة تخفيفا وإنما جاء به على الأصل المهجور وذلك لإقامة الوزن؛ ينظر ذلك في: شرح المرادي ٦/٩٨، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦، والتصريح ٢/٣٩٦، وشرح الأشموني ٤/٣٤٣.

(٤) أي مع اجتماع المثلين، وذلك لسكون اللام باتّصالها بالضمير المتحرك.

(٢) وهي اللام الأُولى وهي أَوْلى بالحذف لكونها تدغم، وقيل المحذوفة هي الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها؛ التصريح ٢/٣٩٧.

وحذفها مع عدم النقل، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿ظَلْتَ عليه عاكفاً﴾[1] ﴿فَظَلْتُمْ تفكّهون﴾.[2]

أما إن أسند إلى ضمير ساكن[3]، أو إلى الظاهر[4] فليس فيه إلاّ الإدغام، وكذلك في الأمر والمضارع، إلا إذا أسند إلى نون الإناث فإن في الأمر الأوجه الثلاثة -أيضاً- من إثبات العين [فتقول: اقْرَرْنَ واظْلَلْنَ][5] ومن حذفها من غير[6] نقل لحركتها ﴿وقَرْنَ في بُيوتِكنّ﴾[7] [على قراءة نافع وعاصم[8]،

(١) من الآية ٩٧، من سورة طه.

(٢) من الآية ٦٥، من سورة الواقعة؛ وظاهر النظم اطراد هذا الحذف في كل فعل مكسور العين، وقد صرح سيبويه بشذوذه وأنه لم يرد إلاّ في لفظين من الثلاثي، وهما ظَلْت، ومَسْتُ -في ظَلَلْتُ ومَسَسْتُ- وفي لفظ ثالث زائد على الثلاثي وهو: أَحَسْتُ -في أَحْسَسْتُ- ينظر الكتاب ٤٨٢/٤، وذكر المرادي أن الحذف لغة سُليم؛ ينظر: شرحه للألفية ١٠٠/٦.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ولو فتحنا عليهم باباً من السماء فظلّوا فيه يعرجون﴾. الآية ١٤، من سورة الحِجْر.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وإذا بُشّر أحدُهم بالأنثى ظَلّ وجهُهُ مُسْوَدًّا وهو كظيم﴾ الآية ٥٨، من سورة النحل.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) بل ذكروا أنه من الحذف مع النقل، وأن الأصل: اقْرَرْنَ، كاعْضَضْنَ، حذفت الراء الأولى لثقل التضعيف، ونقلت فتحتها إلى القاف، وحذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها،تنظر:حجة القراءات ص٥٧٧، ومعاني القرآن للفراء٣٤٢/٢.

(٧) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب.

(٨) هو: أبو بكر بن بهدلة الحناط شيخ الإقراء بالكوفة، توفي سنة ١٢٧هـ، ينظر: كتاب حجة القراءات ص٥٧.

ومن حذفها مع النقل: قراءة الباقين: ﴿وقِرْنَ في بيوتِكُنّ﴾[1]] وقيل بل فتح الفاء على لغة قَرَرْتُ -بفتح العين- وأن النقل في المكسورة متعين؛ وأما المضارع فيتعين فيه إثبات العين، نحو: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾[2] لأن العين مفتوحة[3]، وكذلك تعين في الماضي في نحو: ﴿قل إن ضَلَلْتُ﴾[4] وفي نحو: قَرِرْتُ عيناً، ونقل المصنف وابنه: أن التخفيف في المضارع لا يُعرف به سماع.

الإدّغـــام[5]

وينقسم إلى إدغام المتماثلين وإلى إدغام المتقاربين، إلاّ أن المصنف أفرد القسم الأول بالذكر، لأنه اللائق بالتصريف.

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ أَدْغِمْ، لا كَمِثْلِ صُفَفِ

وذُلُلٍ وكِلَلٍ ولَبَبِ ... ولاكَجُسَّسٍ ولاكاخْصُصَ ابي

ولا كَهَيْلَلَ، وشَذَّ في أَلِلْ ... ونحوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

إذا اجتمع حرفان متماثلان انقسم حال الأول منهما إلى واجب الإدغام

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) من الآية ٣٣، من سورة الشورى.

(٣) أي فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح والحذف في مثل هذا شاذ كما تقدم عن سيبويه في قولهم: أَحَسْتُ في أَحْسَسْتُ.

(٤) من الآية ٥٠، من سورة سبأ.

(٥) الإدغام لغة: إدخال شئ في شئ، واصطلاحاً: هو أن تَصِل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير فصل بحركة أو وقف فيصيران حرفا واحداً مشدداً.
والإدّغام -بالتشديد- من ألفاظ البصريين، والإدْغام -بالتخفيف- من ألفاظ الكوفيين؛ ينظر: شرح ابن يعيش ١٢١/١٠.

في الثاني وإلى ممتنعه، وإلى جائزه.

فالقسم الأول: في مسألتين:

إحداهما: أن يسكن أول المثلين،ولاشرط له، نحو:﴿وقد دَّخلُوا﴾(١) ﴿ألم نجعل لَّه عينين﴾(٢) لأن ذلك يجب في المتقاربين، نحو: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ﴾(٣) ﴿قُل رَّبي﴾(٤) ففي المتماثلين أَوْلَى.

الثانية: -وهي مسألة المصنف- ما إذا تحرك المِثْلان وسلما من واحد من الموانع السبعة التي ذكرها(٥)، سواء كانا في اسم نحو: مُدٌّ، وحَبٌّ، وشِدَّةٍ، أو في فِعْل، نحو: رَدَّ يردّ، أو في حرف نحو: إنَّ ولَعَلَّ، فإنْ سُمع شيءٌ من ذلك بالفك قُبِلَ المنقول منه، وعُدَّ شاذاً، كما أشار إليه المصنف في البيت الأخير، فمنه: أَلِلَ السِّقَاءُ -إذا تَغيَّرت رائحته- وضَبِبَ المكان -إذا كثر ضِبَابُه(٦)- وصَكِكَ الفرسُ -إذا اصْطكّت عُرْقُوبَاه(٧)- في ألفاظ يسيرة(٨)، وقيَّد ذلك بكونهما في كلمة ليحترز من نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾(٩) فإنه من القسم الثالث -كما يأتي-.

القسم الثاني: الممتنع إدغامه مع ملاقاة مثله، وذلك إذا وجد فيه مانع من الموانع المذكورة، وهي سبعة:

---

(١) من الآية ٦١، من سورة المائدة. (٢) من الآية ٨، من سورة البلد.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة المرسلات. (٤) من الآية ٨٥، من سورة القصص.

(٥) أي في النظم المذكور. (٦) جمع ضَبٍّ، للحيوان المعروف.

(٧) مثنى عرقوب، وهو العصب الغليظ الذي خلف الكعبين من مفصل القدم والساق، اللسان "عرقب" ٢/٨٣. (٨) ساقطة من: ب.

(٩) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

أحدها: أن يكونا في اسم على فُعَل، مضموم الفاء مفتوح العين، كـ(صُفَفٍ، ودُرَر، وجُدَدٍ) جمع صفة(١)، ودُرَّة، وجُدَّة وهي: الطريق في الجبل.

الثاني: أن يكونا في اسم على فُعُل، بضم الفاء والعين كـ"ذُلُلٍ" -في جمع ذَلُول- وجُدُدٍ -في جمع جديد-.

الثالث: أن يكونا في اسم على فِعَل مكسورَ الفاء مفتوحَ العين كـ"كِلَلٍ، ولِمَمٍ" -في جمع كِلَّةٍ(٣) ولِمَّةٍ(٤)-.

الرابع: أن يكونا في اسم على فَعَل -بفتحتين- كـ«لَبَبٍ(٥)، وطَلَلٍ(٦)، ومَدَدٍ(٧)».

الخامس: أن يكون ثانيهما [مدغماً، كـ"جُسَّس" (٨).

---

(١) وهي: الظُّلَّة كالسقيفة.

(٢) جمع ذَلُول، ضد الصعوبة، ويكون في الإنسان والدابة، ويطلق على السحاب الذي لا رعد فيه ولا برق؛ اللسان "ذلل" ١٣/٢٧٣.

(٣) الكِلَّة: -بكسر الكاف وتشديد اللام المكسورة- الستر الرقيق يخاط كالخيمة للوقاية من البعوض ونحوه؛ اللسان "كلل" ١٤/١١٦.

(٤) اللِّمَّة: -بكسر اللام وتشديد الميم المفتوحة- هي الشعر المجاوز شحمة الأذن؛ اللسان "لمم" ١٦/٢٥.

(٥) اللَّبَبُ: موضع القلادة من الصدر؛ اللسان "لبب" ٢/٢٢٩.

(٦) الطَّلَلُ: ما شخص من آثار الديار؛ اللسان "طلل" ١٣/٤٣٢.

(٧) المَدَدُ: ما يعين به الأمير جنده من الرجال أو المال؛اللسان "مدد" ٤/٤٠٤.

(٨) جمع جاسّ، من جَسَّ الشيءَ إذا لمسه، أو جس الخبر إذا فحص عنه؛ اللسان "جسس" ٧/٣٣٧.

السادس: أن تكون حركة ثانيهما[(1) عارضة كـ«ـاخصُصَ ابِـى، واكْفُفِ الشَّر» فإنهما مبنيان على السكون، ولذلك فك الإدغام، فلما حرك الآخِرِ نقلت(2) حركة الهمزة(3) على الصاد في الأول تخفيفاً، وتحرك الثاني(4) لالتقاء الساكنين بقي الفك على حاله، لأن الحركة عارضة.

السابع: أن يكونا في ملحق [سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ"قَرْدَدٍ" (5) أو غيرهما كـ"هَيْلَلَ" -إذا أكثر من قول لا إله إلا الله- أو هما كـ"اقْعَنْسَسَ"](6) وبقي مانع آخر لم يذكره المصنف وهو:

ما إذا كان الحرف الأول فاء الكلمة، نحو: دَدَن.(7)

وحَيِيَ افكُكْ وادّغِمْ دونَ حَذَرْ   كذاك نحوُ: تَتَجَلّى واسْتَتَرْ

هذا القسم الثالث وهو: ما الإدغام فيه جائز، وذلك في خمس مسائل:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(2) في كلتا النسختين: "بالفاء"، موضع: "نقلت" وهو تحريف.

(3) أي من: "أبي".   (4) أي من قوله: "اكفف" بالكسر.

(5) القَرْدَدُ: ما ارتفع من الأرض وغلظ؛ اللسان "قردد" ٣٥١/٤، وهو ملحق بجعفر.

(6) في كلتا النسختين جاءت العبارة هكذا: ... سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ"قَرْدَدٍ" أو هما كـ"اقعنسس" أو غيرهما كـ"هيلل" -إذا أكثر من قول لا إله إلا الله-.

وهذا غير مستقيم في قوله: "أوهما كاقعنسس" وإنما حصل تقديم وتأخير، والصحيح ما هو مثبت، كما جاء في بعض شروح الألفية، ومراده بقوله: "أَوْهُمَا": أحد المثلين وغيرهما وهو الهمزة والنون.

(7) الدَّدَنُ: اللهو واللعب، ولا يجوز فيه الإدغام لأنه يستدعى سكون أول المثلين، والابتداء بالساكن متعذر.

الأولى: أن يكون المثلان ياءين لازمي الحركة، نحو: حَيِيَ المكانُ، وعَيِيَ زَيدٌ، فإنه يجوز فيهما الفك والإدغام(1)، فتقول: حَيَّ وعَيَّ، وبهما قرئ: **﴿ويَحْيَى مَن حَيَّ عن بَيِّنَةٍ﴾** (2) والأشهر فيه الفك، ولذلك قدمه المصنف.

الثانية: نحو: تَتَجَلّى وتتذكّر، مما افتتح بتاءين مزيدتين، فقياسه: الفك لتصدر المثلين -كما سبق- ويجوز فيه الإدغام، وبه يقرأ البزيّ(3)، إلاّ أن ذلك لا يكون إلا مع الوصل لتعذر الابتداء بالساكن نحو: **﴿ولا تّمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض﴾**(4)، **﴿ولا تّفرّقوا﴾**(5)، **﴿ولقد كنتم تّمنّون**

---

(1) من أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا؛ وكلاهما فصيح، والفك أكثر في كلامهم، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو: ﴿أليس ذلك بقادرٍ على أنْ يُحْيِيَ الموتى﴾ -آخر آية من سورة القيامة- لم يجز الإدغام خلافا للفراء؛ ينظر: الكتاب ٣٩٧/٤، ومعاني القرآن للفراء ٤١٢/١، وشرح المرادي ١١٠/٦.

(2) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال؛ قرأ نافع، والبزي عن ابن كثير وأبو بكر: ﴿من حَيِيَ﴾ -بياءين- وقرأ الباقون ﴿من حَيَّ﴾ بالإدغام؛ الحجة ص٣١١.

(3) هو: أحمد بن محمد بن عبدالله أبو الحسن البزي، مقرئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي ٢٥٠هـ؛ ينظر: الحجة ص٥٣.

(4) من الآية ٣٢، من سورة النساء.

(5) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران؛ قال في البدور: «قرأ البزي وصلاً بتشديد التاء- أي من ﴿ولا تّفرقوا﴾- مع المد المشبع للساكنين، فإذا وقف على "ولا" وبدأ "بتفرقوا" فبتاء واحدة خفيفة». ينظر: ص٦٦.

الموتَ﴾[1] ولا يضره سكون حرف اللين السابق للمدغم، لأن مده يقوم مقام الحركة، مع أنه قد يدغم [مع سكون ما قبله].[2]

قال المصنف وابنه[3]: وعلى الإدغام فتجتلب له همزة الوصل[4]، فتقول: اتَّجَلَّى، والظاهر أنهما إنما أرادا أنك تجتلب همزة الوصل في الأمر على لغة الإدغام لسكون ثاني المضارع، بخلافه على لغة الفك، فإنك لاتحتاج إلى احتلابها لحركة ثاني المضارع، بل تقول: تَتَجَلَّى؛ وإلا فَمَنْ دونهما لايخفى عليه أن همزة الوصل لا محل لها في المضارع، وأما نحو: ﴿يَذَّكرون﴾[5] فإنه

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ قال في البدور: «﴿كنتمُ تَّمنَّون﴾ ذكر الشاطبي أن للبزي وجهين في التاء التشديد والتخفيف، وهو على أصله في ميم الجمع من صلتها بواو لفظاً فعلى التشديد تلتقي واو الصلة بالساكن اللازم المدغم فيمد لذلك مداً مشبعاً؛ ولكن الذي حققه صاحب النشر أن التشديد ليس من طريق الحِرْز، والمقروء به من طريقه إنما هو التخفيف فيجب الاقتصار عليه» انتهى. ينظر ص٦٨.   (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨٧١.

(٤) الذي ذكره غيرهما من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو: تَتَبَّعَ جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: اتَّبَعَ، وإن كان مضارعاً نحو: تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، فإذا وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين، نحو: ﴿تكادُ تَّميَّز﴾ -من الآية ٨، من سورة الملك- وقوله: ﴿ولا تَّيَمَّمُوا﴾ -من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة- ولا حاجة إلى همزة الوصل؛ ينظر: شرح المرادي ٦/١١٢.

(٥) من الآية ١٢٦، من سورة الأنعام.

ليس من باب إدغام أحد المثلين في الآخر، ولا من باب الإدغام في الابتداء، وإنما هو إدغام التاء الثانية في الحرف الذي بعدها[1]، وكذلك لا يختص بأن يكون المضارع مفتتحا بالتاء، بل تقع بعد حروف المضارعة[2] كلها[3]، نحو: أَذَّكَّرُ، ونَذَّكَّرُ، وتَذَّكَّرُ، ويَذَّكَّرُ[4]، ولذلك إنما تدغم التاء في الحرف المقارب[5] لها، بخلاف نحو: تَتَعَلَّم فإنه إنما يجوز فيه الحذف لا الإدغام.

الثالثة: أن يكون المثلان تاءين في "افتعل" نحو: استتر، واقتتل، فإن قياسه الفك -أيضاً- لما يؤدى إليه الإدغام من التقاء الساكنين، وهما الحرف المسكن للإدغام مع ما قبله، ويجوز فيه الإدغام لكن بعد نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها فتسقط همزة الوصل حينئذ للاستغناء عنها فتقول: سَتَّرَ وقَتَّلَ، ثم تصرفهما على ذلك، إلاّ أنك تقول في مضارعهما: يَسَتِّرُ -بفتح أوله- نظراً إلى الأصل، وفي المصدر: سِتَّاراً[6]، نظراً إلى ما آل إليه،

(١) أي: بعد قلبها ذالاً من جنس الثاني.

(٢) أي: الأربعة المجموعة في قولك: "نأيت".   (٣) ساقطة من: أ.

(٤) في كلتا النسختين زاد: "يتذكر" ولا شاهد فيها فلعلها زيادة من النُسَّاخ.

(٥) في ب: "المقارن" موضع " المقارب".

(٦) ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه ذلك، لأن الفعل "سَتَّرَ" يحتمل أن يكون على الأصل ويحتمل أن يكون أصله: "اسْتَتَرَ" ولا يميز بينهما إلا المضارع والمصدر، فتقول في مضارع "سَتَّرَ" يُسَتِّرُ -بضم أوله- تَسْتِيراً على وزن تَفْعِيل، وفي مضارع "اسْتَتَرَ" يَسَتِّرُ وأصله: يَسْتَتِرُ، نقلت حركة التاء الأولى إلى السين ثم أدغمت التاء في التاء، وتقول في مصدره: سِتَّاراً، وأصله: اسْتِتَارا، فلما أريد الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى السين وطرحت الهمزة لعدم الحاجة إليها، ثم أدغمت التاء في التاء.

وبعضهم يدغم من غير نقل.[1]

وما بتاءين ابتُدِي قد يقتصر   فيه على تا كـ"تَبَيَّنُ العِبَر"

ذكر هذا الحكم ها هنا استطراداً بذكر الوجه الثالث من الأوجه الجائزة في المفتتح بتاءين، وإلاّ فمحله عند ذكر مسائل الحذف المتقدمة؛ وذلك أن المفتتح بتاءين لك مع ترك إدغامه أن تخففه[2] بحذف إحدى التاءين، قال تعالى: ﴿**فأنْذَرْتُكم ناراً تَلَظَّى**﴾[3]، ﴿**ولقد كنتم تَمَنَّوْنَ الموت**﴾[4] وهل المحذوف الأولى أو الثانية فيه قولان.[5]

وذكر بعضهم أنه يعامل بذلك ما ابتدئ

(١) وذلك أن الفاء من استتر ساكنة وإذا أريد الإدغام سكنت التاء الأولى بعد طرح حركتها، فتلتقي مع الفاء الساكنة فيكسر أولاهما على الأصل في التقاء الساكنين، وعلى هذه اللغة يجوز كسر التاء اتباعاً للفاء، فتقول: سِتِّرَ وقِتِّلَ؛ ينظر: شرح المرادي ١١٢/٦.

(٢) وذلك أنه ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لأنه يستلزم اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.   (٣) من الآية ١٤، من سورة الليل؛ والأصل: تَتَلَظَّى.

(٤) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ والأصل: تَتَمَنَّوْن.

(٥) القول الأول: أنها الثانية، لأن الاستثقال حصل بسببها، ولأن الأولى دليل المضارعة، وهذا مذهب سيبويه والبصريين، والقول الثاني: أن المحذوفة هي الأولى، وحجتهم أن الثانية تدل على معنى كالمطاوعة -مثلا- وحذفها يخلّ بهذا المعنى، وهذا مذهب هشام الضرير وأصحابه؛ ينظر: المحتسب ١٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤، وشرح المرادي ١١٤/٦، وأوضح المسالك ٤١٠/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأشموني ٣٥١/٤.

بنونين، وحمل عليه قراءة عاصم وابن عامر: ﴿**وكذلك نُجِّي المؤمنين**﴾[1] وهو سهو، إذ لو كان من حذف إحدى النونين لم تشدد الجيم.[2]

وفُكَّ حيثُ مُدْغَمٌ فيه سَكَنْ   لكونه بمضمر الرفع اقترن

نحو: حَلَلْتُ ما حللتَه وفي   جَزْمٍ وشبهِ الجزم تَخييرٌ قفي

قد عُلم مما تقدم أنه لا يتصور الإدغام إلا مع حركة الثاني من المثلين، فلا إدغام مع أصالة سكونه، وأما إن عرض له السكون فإن كان لاتصاله بضميرَ الرفع الذي يسكن

(١) من الآية ٨٨، من سورة الأنبياء.

(٢) قلت أصل القراءة بنونين وجيم مشددة هكذا: «"نُنَجِّي"؛ وحُكْمُ الشارح -رحمه الله- على من حَمَلَ ما ابتدئ بنونين -ومنه هذه القراءة- على ما ابتدئ بتاءين بالسهو فيه نظر، فقد قال أبو جعفر النحاس ما نصه: ولم أسمع في هذا أحسن من شيئ سمعته من علي بن سليمان قال: الأصل: "نُنَجِّي" فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما نحو قول الله ﷻ: ﴿ولا تفرقوا﴾ الأصل تتفرقوا، والدليل على صحة ما قال أن عاصماً يقرأ: "نُجِّي" بإسكان الياء....».

إعراب القرآن ٧٨/٣، وقال ابن جني ما نصه:

«ونحوه قراءة من قرأ: ﴿وكذلك نُجِّي المؤمنين﴾ ألا تراه يريد: نُنَجِّي، فحذف النون الثانية وإن كانت أصلاً شبّهها -لاجتماع المثلين- بالزائدة، فهذا تشبيه أصل بزائد لاتفاق اللفظين». المحتسب ١١١/٢و١٢١.

لأجله[1] آخر الفعل وهو المتحرك[2]، تعين[3] الفك، نحو: حللتُ ما حللتهُ، وقوله: ﴿فرددناه إلى أمه﴾[4] ﴿ولئن رُدِدْتُ إلى ربي﴾[5] ﴿فيظللن رواكد﴾[6] وإن كان سكونه للجزم أو شبه الجزم وهو بناء فعل الأمر جاز فيه الوجهان، وهي المسألة الرابعة من القسم الثالث؛ والفك[7] لغة أهل الحجاز، وبها قرأ الأكثرون: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه﴾[8] وأجمع عليها في: ﴿واغْضُضْ من صوتك﴾[9] والإدغام لغة تميم.[10]

ثم لك في الأمر المضموم الأول إذا لاقى آخره ساكناً

(1) في ب: "له" موضع "لأجله".

(2) وهو تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة.

(3) وذلك لسكون ثاني المثلين باتصاله بالضمير المتحرك، فيتعذر الإدغام؛ وهذا الفك واجب عند جمهور العرب، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن أناساً من بكر ابن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَدَّنَ ورَدَّتُ، جعلوه بمنزلة: رَدَّ ومَدَّ»؛ الكتاب ٥٣٥/٣ وحكى بعض الكوفيين في رَدَّنَ: رَدَنَّ، يزيد نونا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها فيها، لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكناً. المرادي ١١٥/٦.

(4) من الآية ١٣، من سورة القصص.   (5) من الآية ٣٦، من سورة الكهف.

(6) من الآية ٣٣، من سورة الشورى.   (7) وهوالأفصح لمجيئ أكثرالقرآن عليها.

(8) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة.   (9) من الآية ١٩، من سورة لقمان.

(10) وإنما أدغموا اعتداداً بتحرك الساكن في بعض الأحوال، نحو: ارددِ القوم و لم يرددِ القوم؛ وجاء على لغتهم: ﴿ومن يَرْتَدَّ منكم عن دينه فسوف...﴾ -من الآية ٥٤، من سورة المائدة-، ﴿ومن يشاقّ الله...﴾ -من الآية ٤، من سورة الحشر-، ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣، وشرح المرادي ١١٥/٦، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأشموني ٣٥٢/٤.

الضم[1] إتباعاً، والفتح[2] تخفيفاً، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وبها يُروى:

٥٣٤- فَغُضَّ الطَّرْفَ إنكَ من نُمَيْرٍ[3] ... ...

المسالة الخامسة من الإدغام الجائز ما إذا كان المثلان في كلمتين نحو: ﴿جعل لك خيراً من ذلك جناتٍ تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا﴾[4] قرئا بالفك والإدغام.

وفَكُّ أفْعِلْ في التعجب التُزِمْ   والتُزِمَ الإدغام –أيضا– في هَلُمّ

يستثنى مما يخير فيه لسكون آخره هنا مسألتان:

إحداهما: يمتنع فيها الإدغام وهو "أَفْعِلْ" في التعجب، نحو: أَشْدِدْ بقوة فلان، فإن فكه لازم[5]، وعليه جاء قوله:

(1) هذا قليل، وقد حكاه ابن جنى، ينظر: المحتسب ٣٤٥/١.

(2) هي لغة بنى أسد؛ ينظر: الكتاب ٥٣٣/٣.

(3) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي النميري وتمامه قوله:

... ... فلا كعبا بلغتَ ولا كلابا

و"غض الطرف" أي: طأطئ بصرك؛ يريد لا تجارى الكرام ولا تباريهم لأنك من قبيلة وضيعة، والشاهد من البيت قوله: "فَغُضّ" حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها على ما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في : الكتاب ٥٣٣/٣، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح ابن يعيش ١٢٨/٩، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، والهمع ٢٧/٢، وشرح الأشموني ٣٥٢/٤، وديوانه ص٧٥، ومعجم شواهد العربية ص٣٠.   (4) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

(5) وذلك للمحافظة على الصيغة.

٥٣٥- ... ... وأَحْبِبْ إلينا أن تكون المُقَدَّمَـا[1]

الثانية: عكسها، يجب فيها الإدغام وهي "هَلُمَّ" فإنهم التزموا فيها الإدغام لثقلها بالتركيب من الحرف والفعل، إذ أصلها: هَلْ أُمَّ[2]، ولذلك التزموا في آخرها الفتح دون نظائرها من المدغم.

وما بِجَمعه عُنيتُ قد كَمَلْ   نظماً على جُلّ المهمات اشتمل

أَحْصَى من الكافية الخُلاَصَه   كما اقتضى غنىً بلا خَصَاصَهْ

---

(1) هذا عجز بيت من الطويل للصحابي العباس بن مرداس -رضي الله عنه- من كلمة قالها في فتح مكة، وصدره قوله:

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّموا ... ...

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح المرادي ١١٨/٦، والمساعد ١٥٠/٢، والهمع ٩٠/٢-٩١، وشرح الأشموني ٣٥٣/٤، ١٥/٣، ومعجم شواهد العربية ص٣٣٠.

(2) هذا قول الفراء وينسب إلى الكوفيين، فـ"هل" حرف زجر و"أُمَّ" بمعنى: اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصارت "هَلُمَّ".

وذهب جمهور البصريين إلى أنها مركبة من : هاء التنبيه ومن "لُمَّ" التي هي فعل أمر، بمعنى: اجمعْ، فيكون معنى: "هَلُمَّ إلينا" اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألف "ها" تخفيفا ونظراً إلى أن أصل لام "لُمَّ" السكون؛ وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصلٍ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت؛ قال سيبويه: «والهاء فضل، إنما هي ها التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم»، الكتاب ٥٢٩/٣، وقيل إنها بسيطة.

"أحصى" أَفْعَل تفضيل[1] من قولك: أحصيت الشيء، إذا جمعته وحفظته، فهو على نحو: أعطاهم للدراهم، ومراده بالكافية: كافية ذوي الأدب، التي صنفها ابن الحاجب[2]، لا كافيته هو، وقوله: بلا خصاصة: أي: بلا فقر ولا حاجة، قال تعالى: **﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾**.[3]

فأحمد الله مصليا على   محمد خير نبي أُرْسِلا

وآله الغرّ الكرام البرره   وصَحْبِهِ المنتخبين الخِيَرَه

مصليا حال من المستكن في "أحمدُ" والغُرُّ: جمع أغرّ وهو الأبيض؛

---

(1) هذا بعيد جداً، بل هو ممتنع لما ذكره العلامة محمد بن علي الصبان -رحمه الله- حيث قال ما نَصُّه: «قال جماعة: ولا يجوز أن يكون "أَحْصَى" أَفْعَلَ تفضيل خبراً مقدماً، والخلاصة مبتدأ مؤخراً لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعي شاذ على الصحيح، ولتكذيب الحس له، إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن، وضمير الفصل، والتاريخ، والتقاء الساكنين. وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، ومما يؤكد كون أحصى فعلاً إسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله: "كما اقتضى" وإلاّ لقال: كما اقتضت... الخ».

شرح الأشموني ٣٥٦/٤، وعليه يكون معنى البيت: أي: جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره، وبهذا فسره المكردي والشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، وغيرهما، ينظر: شرح المكودي ص٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/٤.

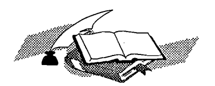
(2) سبقت الإشارة إلى أن هذا تكلف؛ وأن الصحيح المتبادر أنه يعني منظومته هو المسماة بالكافية.

(3) من الآية ٩، من سورة الحشر.

والبررة: جمع بارٍّ، والخِيَرَةُ: جمع خيِّرٍ تنزيلا له منزلة فاعل.

والله[١] سبحانه وتعالى أعلم.[٢]

كمل التعليق المختصر على كتاب الخلاصة، والله المسؤول أن ينفع به قارئه وكاتبه والناظر فيه، ويلهمه الكف والإغضاء عن عيوبه ومساوئه، آخر مانقل من كتابه: كتاب إرشاد السالك إلى حَلّ أَلفية ابن مالك، وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة في يوم الثامن عشرمن ربيع الآخر سنة....[٣] ومائتين.



(١) قال في ب مقابل هذه الخاتمة ما نصه: (تم التعليق على كتاب شرح الخلاصة، بحمد الله وعونه.

واسمه: إرشاد السالك إلى حَلِّ أَلْفية ابن مالك، رحمه الله تعالى.

(٢) هذه زيادة من المحقق يقتضيها السياق.

(٣) وقع هنا بياض في المخطوط لعله كان مكتوباً بلون آخر لايظهر في التصوير.



الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

ســـورة آل عمـــران

سـورة الأعـراف

ســورة يوســف

ســورة الرعــد

ســـورة سبــأ

ســـورة فاطــر

ســـورة يــس

فهرس الأحاديث النبوية

الحديـــــث	رقم الصفحة
التمس ولو خاتما من حديد	٢٠٤،٨١١،٨١٥
إلاّ اعطيتهموها	١٢٣
أما بعد: ما بال رجال يشترطون شـروطا ليسـت في كتاب الله...	٨١٨
إن الله ملككم إياهم	١٢٠
إن لله تسعة وتسعين اسما	٨٤٠
إن ما تذكرون من جلال الله وتسبيحه لهن حول العرش دَوي كدوي النحل	٢٤٥
إن يكنـه فلـن تسـلط عليـه وإلا يكنـه فـلا خـير لك في قتله	١٢١،٢٠٦
أو مخرجيّ هم؟	١٦٥
بئس لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا	٥٧٥
خمس صلوات كتبهنّ الله	١٧٣،٨٣٢
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم	٧٦
رب كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة	٤٧٠
سبحان الله إن المؤمن لا ينجس	٥٥٩
سبع أرضين	٨٣٣
صلاة الليل مثنى مثنى	٧٤٢
عجباً للمؤمن	٣٦٢
فبها ونعمتْ	٥٧٢

فهرس أقوال الصحابة

فهرس الأمثال العربية

فهرس الأقوال العربية

فهرس الشعر والرجز

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
تقول	جاراً	المتقارب	الأعشى	٤٣٤
متى تلقنى	وتستطارا	طويل	عنترة بن شداد	٥٠
أكلَّ	نارا	متقارب	أبو دؤاد الإيادي	
بلغت	مبتدرا	بسيط	مجهول	١٢٢،٢٦٨
أيان	حذرا	بسيط	مجهول	٧٩٧
فلا أب	تأزرا	طويل	رجل من بنى عبد مناة	
بنا عاذ	نصرا	طويل	مجهول	٤١٥
قهرناكم	الأصاغرا	طويل	مجهول	٦٢٥
حراجيج	قفرا	طويل	ذو الرمة	١٩٠
ونحن	حُمرا	طويل	بعض بنى عقيل	٥٠٥
حُمِّلت	ياعُمَرا	بسيط	جرير بن عطية	٦٩٣
إنارة العقل	تنويرا	بسيط	مجهول	٤٨٤
ألا ياعمرو	الزبيراهْ	هزج	مجهول	٦٩٥
فما آباؤنا	الحجورا	وافر	رجل من سليم	١٤٥
بلغنا	مظهرا	طويل	النابغة الجعدي	٦٥٠
ومر دهر	وبارُ	مخلع بسيط	الأعشى	٧٥٧
جزى	سِنِمَّارُ	بسيط	سليط بن سعد	٣١٦
ربما	المهارُ	خفيف	دؤاد الإيادي	٤٦٦
ألم تروا	والنهارُ	مخلع بسيط	الأعشى	٧٥٨

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
وما علينا	ديَّار	بسيط	مجهول	١١٢
وقلن	دعاثِرُهْ	طويل	مضرس بن ربيعة الأسدي	٦١١
لعمرك	الصدر	طويل	حاتم الطائي	٨٨٠
خل الطريق	القدرُ	بسيط	جرير بن عطية	٧١١
ألاَ أيهذا	المقادر	طويل	ذو الرمة	٦٧٧
ما الله	ضرر	بسيط	مجهول	١٥٤
فأصبحوا	بَشَرُ	بسيط	الفرزدق	٢١١
فكان	ومعصرُ	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٨٣٠
ألاَ يا	القطر	طويل	ذو الرمة	١٩١،٧٢٢
وإنى لتعرونى	القطر	طويل	أبو صخر الهذلي	٣٦٦،٤٤٩
يا أسمَ	منتظرُ	بسيط	لبيد بن ربيعة العامري	٧٠١
أيادى	منظرُ	طويل	كثيّر عزة	٧٦٤
فأبت	تصفر	طويل	تأبط شرا	٢١٨
إني وقتلى	البقرُ	بسيط	أنس بن مدركة الخثعمي	٧٨٧
ضروب	عاقر	طويل	أبو طالب بن عبد المطلب	٥٣٣
عسى	أمر	طويل	مجهول	٢٢٠

الرجز

أنصاف أبيات

فهرس الأعلام

فهرس الأمم و القبائل و الطوائف

الطوائف

فهرس الأماكن

المصادر والمراجع

- **إشارة التعيين في تراجم النحويين واللغويين:**
لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، شركة الطباعة العربية السعودية.
- **الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي:**
تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥هـ.
- **الإصابة في تمييز الصحابة لأبي حجر العسقلاني:**
دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الأصول في النحو لابن السراج:**
تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥هـ.
- **إعراب القرآن لابن جعفر النحاس:**
تحقيق: الدكتور زهير غازي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب.
- **الأعلام لخير الدين الزركلي:**
الطبعة الثالثة، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- **إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية:**
دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- **أعمال الأعلام لسان الدين الخطيب:**
أليفي، بروفنسال، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٥٦م.
- **الأمالي الشجرية:**
لابن الشجرى، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- **إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبرى:**

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.

- **إنباه الرواة على أنباء النحاة:**

لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف:**

لأبي البركات الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:**

لابن هشام الانصاري، مع تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- **الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:**

تحقيق: الدكتور موسى بناى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

- **ايضاح المكنون:**

في الذيل على كشف الظنون، مكتبة المثنى، بيروت.

- **البداية والنهاية لابن كثير:**

تحقيق: لفيف من الأساتذة منهم: الدكتور أحمد أبو ملحم، والدكتور علي نجيب عطوى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:**

لعبد الفتاح القاضي، دار الأرقم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- **بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي:**

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- **تاريخ الأدب العربي لبروكلمان:**

دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.

- **تاريخ بغداد للخطيب البغدادي:**

دار الكتب العلمية، بيروت.

- **التبصرة والتذكرة للصيمري:**

تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك:**

تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- **تفسير البغوي:**

تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **تفسير القرآن العظيم لابن كثير:**

دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

- **التكملة لأبي علي الفارسي:**

تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي:**
تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى والثانية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- **جامع البيان في تفسير القرآن، لمحمد جرير الطبري:**
دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- **الجمل في النحو للزجاجي:**
تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني:**
لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ.
- **حاشية محمد علي الصبان على شرح الأشموني:**
طبع دار الفكر، بيروت.
- **حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة:**
تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **خزانة الأدب ولبس لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي:**
تحقيق: عبدالسلام هارون،مطبعة المدني، الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **الخصائص، لابن جني:**
تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- **دائرة المعارف الاسلامية:**
بطرس البستاني، بيروت، مطبعة المعارف.

- **الدارس في تاريخ المدارس:**
لعبد القادر النعيمي، تحقيق: جعفر الحسني، دمشق ١٣٧٠هـ.
- **الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي:**
كردستان بالجمالية، ١٣٢٨هـ.
- **ديوان إبراهيم بن هرمة:**
تحقيق: محمد جبار الميبد، الآداب بالنجف، ١٣٨٨هـ.
- **ديوان الأخطل:**
تحقيق: أنطون صالحوني، بيروت، ١٨٩١م.
- **ديوان الأعشى:**
تحقيق: رودلف جابر، فينا، ١٩٢٧م.
- **ديوان امرئ القيس:**
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، ١٩٥٨م.
- **ديوان جران العود:**
دار الكتب، ١٣٥٠هـ.
- **ديوان جرير:**
الصاوي، ١٣٥٣هـ.
- **ديوان جميل:**
تحقيق: حسين نصار، دار مصر، ١٣٨٢هـ.
- **ديوان حسان بن ثابت:**
شرح البرقوقي، الرحمانية، ١٣٤٧هـ.
- **ديوان الحطيئة:**
بشرح السكري، التقدم، ١٣٢٣هـ.

- **ديوان حميد بن ثور:**

تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب، ١٣٦٩هـ.

- **ديوان ذى الرمة:**

تحقيق: كارليل هنرى هيس، كمبردج، ١٩١٩م.

- **ديوان رؤبة:**

جمع وليم بن الورد ليبسك، ١٩٠٣م.

- **ديوان أبي زبيد الطائي:**

تحقيق: نورى حمودى القيس، المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

- **ديوان زهير بن أبي سلمى:**

دار الكتب، ١٣٦٣م.

- **ديوان طرفة بن العبد:**

بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان، ١٩٠٩م.

- **ديوان العباس الأحنف:**

تحقيق: عاتكة الخزرجي، دار الكتب، ١٣٧٣م.

- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات:**

تحقيق: محمد نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ.

- **ديوان الفرزدق:**

الصاوي، ١٣٥٤هـ.

- **ديوان كثير عزة:**

بعناية هنرى بيرس، الجزائر، ١٩٢٨م.

- **ديوان الكميت:**

تحقيق: داود سلوم، النعمان، بغداد، ١٩٦٩م.

- **ديوان لبيد بن ربيعة:**

تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.

- **ديوان النابغة الذبياني:**

الوهبية، ١٢٩٣هـ.

- **ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب:**

مطبعة السنة المحمدية، بيروت، ١٣٧٢هـ.

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي:**

تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **سر صناعة الإعراب لابن جني:**

تحقيق: الدكتور حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **السلوك لمعرفة دول الملوك:**

للمقريزي، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٦م.

- **سنن الترمذي:**

تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، وأحمد محمد شاكر، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- **سنن الدارمي:**

دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١- ١٩٨١م.

- **سنن أبي داود:**

دار الدعوة، استانبول ١٤٠١ - ١٩٨١م.

- **سنن ابن ماجه:**
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١- ١٩٨١م.
- **سنن النسائي:**
بشرح جلال الدين السيوطي، دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **شذرات الذهب لابن العماد:**
الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:**
تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- **شرح التصريح على التوضيح:**
للشيخ خالد الازهري، طبع دار الفكر، بيروت.
- **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي:**
تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٢- ١٩٨٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب للرضي:**
تحقيق: الأساتذة محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- **شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري:**
مطبعة التقدم، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل:**
تحقيق: محمد محي الدين، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

- **شرح الكافية للرضي:**
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- **شرح الكافية الشافية لابن مالك:**
تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث.
- **شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:**
نسخة ميكروفيلمية، فيها جزآن من الشرح، محفوظة بالجامعة الإسلامية، ورقمها ٦٢٢٠
- **شرح المفصل لابن يعيش:**
عالم الكتب، بيروت.
- **صحيح البخاري:**
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **صحيح مسلم:**
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الدعوة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **طبقات الشافعية للسبكي:**
تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الاولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- **طبقات النحاة واللغويين:**
لتقي الدين بن قاضي شهبه، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان النجف، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
- **العبر في خبر من غبر، للذهبي:**
تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري:**

بعناية ج برجستراسر، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

- **فتح القدير للشوكاني:**

الناشر: محفوظ العلي، بيروت.

- **في أصول النحو لسعيد الأفغاني:**

دار الفكر، بيروت، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

- **القاموس المحيط للفيروزآبادي:**

شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

- **قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري:**

مطبعة السعادة بمصر الطبعة التاسعة ١٣٧٧هـ.

- **ابن القيم حياته وآثاره:**

لأبي بكر بن عبد الله أبو زيد، مطابع دار الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

- **الكافية في النحو لابن الحاجب:**

تحقيق: الدكتور طارق نجم عبد الله، الناشر: مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- **الكتاب لسيبويه:**

تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.

- **الكشاف للزمخشري:**

تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- **كشف الظنون لحاجي خليفة:**

- **لسان العرب لابن منظور:**

مطابع كوستاتسوماس، القاهرة.

- **مجمع الامثال للميداني:**

تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

- **المحتسب لابن جني:**

تحقيق: علي النجدى ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

- **مختارات ابن الشجري:**

تحقيق: محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٣٤٤، الطبعة الأولى.

- **مرآة الجنان:**

لليافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، طبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- **المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي:**

تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

- **المساعد على تسهيل الفوائد:**

تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، بدمشق، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

- **مسند أحمد بن حنبل:**
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **معاني القرآن لابي زكريا الفراء:**
عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **معاني القرآن للأخفش الأوسط:**
تحقيق: الدكتور: فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **معجم البلدان، لياقوت الحموى:**
دار صادر، دار بيروت للطباعة ١٩٧٥.
- **معجم شواهد العربية:**
تأليف عبد السلام هارون، مطابع الدجوى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- **معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة:**
دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **معجم المصنفين للتنوكي:**
مطبعة وزنكغراف طباره، بيروت، ١٣٤٤هـ.
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، للنبوي:**
نشر الدكتور: أ.ى. ونسنك، ١٩٣٦م.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:**
وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري:**
تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي رحمه الله، دار نشر الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- **المقتصد في شرح الإيضاح:**
لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- **المقتضب لأبي العباس المبرد:**
طبع عالم الكتب، بيروت.
- **المقرب لابن عصفور:**
تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطابع العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- **المنهل الصافي:**
مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧٥هـ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي.
- **المهذب في القراءات العشر:**
للدكتور: محمد سالم محيسن، دار الأنوار للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- **موطأ الإمام مالك:**
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **نتائج الفكر في النحو، للسهيلي:**
تحقيق: الدكتور: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- **النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى:**
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مطابع كوستاتسوماس، القاهرة.
- **النشر في القراءات العشر لابن الجزرى:**
دار الكتب العلمية، بيروت.

- **نفح الطيب، للمقرى:**
تحقيق إحسان عباس، طبع دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:**
لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد مالزاوى، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- **نيل الأوطار للشوكاني:**
دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع:**
لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- **الوافي بالوفيات، للصفدي:**
بعناية س. ديدرينغ وهلموت ريتر، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع:**
لعبد الفتاح القاضي، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **وفيات الأعيان لابن خلكان:**
دار صادر، بيروت، فهرست وداد القاضي، وعز الدين أحمد موسى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

الفهرس العام لموضوعات الكتاب

أولاً : الدراسة

الموضـــوع	رقم الصفحـة

الموضـــوع	رقم الصفحة

ثانياً: موضوعات المخطوط

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة